التنمــيــة الإقتصــاديــة

تأليف

واين نافزيجر

ترجمة

أ. هبة عزالدين حسين   أ. ياسر عزالدين حسين

مراجعة: د. محمد عبدالله شاهين محمد

رقم الإيداع : 2018/29463

الترقيم الدولى: 5 - 44 - 6563 - 977 - 978

دار حميثرا للنشر الطبعة الاولى 2018

التوزيع داخل جمهورية مصر العربية والسودان وشمال افريقيا ودول الخليج

جمهورية مصر العربية - القاهرة 26 ش شامبليون

ت : 01113664737 - 01007420665

البريد الالكترونى : Email : homysra@gmail.com

التنمية الإقتصادية Economic Development

في هذه الطبعة الرابعة من كتابه، يقوم واين نافزيجر بتحليل التنمية الاقتصادية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق ووسط أوروبا. وهذا الإصدار مناسب للطلاب الذين الذين درسوا مبادئ الإقتصاد كمادة أساسية في الكلية. هذا المحتوى والذي يشرح بشكل واضح نمو الدخل الحقيقى لكل شخص والفوارق فى الدخل داخل البلدان النامية وفيما بينها ، ويوضح المؤلف هنا أسباب النمو السريع في بلدان منطقة المحيط الهادئ والبرازيل وبولندا و(مؤخرا) الهند ويوضح أيضا زيادة التدهور الإقتصادي بشكل بائس في أجزاء كبيرة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويدرس الكتاب أيضا الإقتصاد الصيني وغيره من إقتصادات ما بعد الإشتراكية كالبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل ومع ذلك نلقي الظلال على دول العالم الثالث في المقام الأول. أيضا النص المكتوب هو لباحث نَشِط فى الأبحاث الإقتصادية فى البلدان النامية ويعد أيضا ممتلئ بالنماذج الواقعية بالعالم. كما توضح المواضيع المعروضة أيضا على أشكال الفقر وعدم المساواة والبطالة والبيئة وجانب من إحتياجات الناس فى البلدان الأقل نموا ، بدلا من النماذج العامة للنمو الإقتصادي. دليل المراجع ، من خلال إعداد مراجع مثبتة فضلا عن المواقع الإلكترونية والتي لها علاقة بالموارد الإنمائية ،مما يجعل هذا الكتاب من المفيد للطلاب أن يستعينوا به في كتابة أوراق بحثية.

واين نافزيجر هو أستاذ جامعي بارز في الإقتصاد في جامعة ولاية كانساس. وهو مؤلف ومحرر لستة عشر كتابا والعديد من المقالات الصحفية عن إقتصاديات التنمية وتوزيع الدخل ونظرية التنمية وإقتصاديات الصراع والإقتصاد الياباني وريادة الأعمال. كتابه، عدم المساواة في أفريقيا: النخب السياسية وطبقة العمال والفلاحين والفقراء (مطبعة جامعة كامبريدج)، وقد تم إختياره كالكتاب الأكاديمي المتميز لعام 1989-1990. البروفيسور نافزيجر فهو أيضا مؤلف أزمة الديون في أفريقيا (1993) ومحرر (مع فرانسيس ستيوارت ورايمو فايرينن) للحرب ذات جزئين والجوع والنزوح: أصول الطوارئ الإنسانية (2000). وقد شغل مناصب بحثية فى المعهد العالمى لبحوث الإقتصاد الإنمائى التابع للأمم المتحدة ومركز كارتر ومركز الشرق والغرب وفى الهند واليابان وبريطانيا.

الفهـــــرس

الموضـــوع	الصفحة

الجزء الأول : مبادئ ومفاهيم التنمية

الجزء الثاني : القضاء على الفقر وتوزيع الدخل

الجزء الثالث : عوامل النمو

الموضــوع	الصفحة

الجزء الرابع : الاقتصاد الكلي والاقتصاد الدولي للتنمية

الجزء الخامس : إستراتيجيات التنمية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة للطبعة الرابعة

كتبت هذا النص لزيادة فهم القراء عن إقتصاديات البلدان النامية في العالم فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية ، حيث يعيش هناك ثلاثة أرباع سكان العالم. هذا الكتاب أيضا ملائم للطلاب الذين درسوا مبادئ علم الإقتصاد.

وفي سجل متباين نجد أن نمو الدخل الحقيقى للفرد فى العالم الثالث في أمريكا اللاتينية ،وآسيا وإفريقيا حوالى ثلاثة اضعاف منذ عام 1950 . بالنسبة لبعض الإقتصادات الأخرى نجد ما يستوجب التفاؤل ولا سيما فى تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا وإندونيسيا وغيرها من النمو السريع فى البلدان التي تطل على المحيط الهادئ والبرازيل ومؤخرا الهند ، برغم ذلك تكمن المأساة في أن إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تواجه البؤس والمصاعب وبشكل متزايد الفترة من 1965 الى 2005 وللأسف لم تشارك في هذه المكاسب. يجدر الإشارة أيضا أن منطقة جنوب الصحراء ليست فحسب عرضة لصدمات الأسعار الخارجية و لأزمات الديون التى أدت إلى زعزعة الإقتصاد العالمى فى أواخر القرن العشرين لكنها أيضا تعانى من عجوزات غذائية وزيادة الفقر فى المناطق الريفية والإكتظاظ في المدن وتدني الأجور والصعوبات التى تمثل إستجابة غير كافية للمعالجة وإعادة الهيكلة وتخفيف القيود ،التى يتم فرضها فى أغلب الأحيان عن طريق صندوق النقد الدولي أو البنك الدولى كملاذ أخير. أيضا مشاكل بنجلاديش ونيبال وأفغانستان وبورما وكمبوديا وهايتى التي تعاني من خطورة كتلك التي فى أفريقيا.

وهذه العدد يسهب في تحليل الصين والدول الأخرى التي كانت تطبق النظام الإشتراكي خلال معظم فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. جدير بالذكر أيضا أن الإضطرابات الرئيسية فى هذا المجال في الفترة ما بين 1980 و1990 في فترة مابعد الإشتراكية في الدول الاوروبية شأنها فى ذلك شان غيرها من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

ونتطرق أيضا فيما يخص التكيف الهيكلي والإصلاحات الإقتصادية ، تحت إشراف صندوق النقد الدولى أو تحت رعاية البنك الدولي. إلا أن نسبة كبيرة من هذه

ال'قتصادات ما بعد الاشتراكية لم تصل إلى ذروتها قبل الرفاء الإقتصادي في عام 1989. ويعكس هذا الإصدار هذا الواقع عن طريق زيادة أمثلة من دول مثل روسيا وبولندا واوكرانيا وهنغاريا والجمهورية التشيكية وغيرها من البلدان التى تمر إقتصاداتها بمرحلة إنتقالية والوصول إلى الدروس المستفادة من أجل التكيف وتحقيق الإستقرار وتخفيف القيود للبلدان ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة.

غير أننا ومع ذلك لم نترك في هذا الكتاب مجالا للمشكلات الواقعة في شرق أوروبا الوسطى ودول الإتحاد السوفيتى سابقا على أهميتها أن تطغى على التركيز على دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية فى المقام الاول. لذا سينصب التركيز الرئيسى في هذا الكتاب على العالم الحقيقي لتك الدول.

المشكلات: نستعرض فيها من البلدان حديثة التصنيع مثل تايوان وكوريا وسنغافورة وماليزيا إلى البلدان البطيئة النمو في الصحراء الكبرى - بدلا من نماذج نمو المجردة.

ومما أنا ممتن له التجاوب من المراجعين والمعلمين والطلاب والعاملين فى هذا المجال فى الولايات المتحدة وكندا وأوروبا واليابان وأستراليا ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية ودول العالم النامى من التركيز فى كتاب العدد الثالث. ولا يزال هذا التنقيح يشمل المواضيع السابقة مثل نشأة النمو الحديث ومشكلات قياس النمو وأصل وحل أزمة الديون، وإدماج الأمور الإجتماعية والسياسية والإقتصادية التي تركز على الفقر وعدم المساواة والبطالة من خلال مناقشة السياسات الإقتصادية من خلال الكتاب.

ويستفيد هذا الإصدار الطفرة الأخيرة في موارد شبكة الإنترنت فى التنمية الإقتصادية. أيضا من خلال هذا الكتاب نوفر في كل فصل مهمة يمكن للمعلمين إستخدامها مع طلابهم لتحليل البيانات أو الكتابة أو التفاعل مع الصحف عن طريق الوصول الى مسائلة وواجبات Nafziger على الإنترنت

./http://www.ksu.edu/economics/nafwayne

وبالنقر فوق Nafziger الذي يربطك بالتنمية الإقتصادية، 2006، فى نفس الموقع قوائم الروابط العديدة من المواقع ذات الصلة والعديد من المراجع المدرجة بالروابط.

وعلاوة على ذلك، يمكن لمكتبة الجامعة أن توفر إمكانية الدخول للمجلات الإلكترونية عبر الإنترنت ومن خلال ذلك يمكن توسيع نطاق المهام المطلوبة من الطلاب والتي يمكن إتمامها عن طريق أجهزة الكمبيوتر المكتبية الخاصة بهم.

ويدرج النص مادة جديدة تعكس وبشكل أساسي التغير السريع فى ميدان

إقتصاديات التنمية. لقد قمنا هنا بتحديث الجداول مع أحدث البيانات ونجد في نهاية الفصل المنقح وإشرنا إلى القراءات. فيمكن للقارئ أيضا الوصول إلى Nafziger والملحق و 2006 وموقع البحث الخاص بنا والمواد المكملة لهذا الكتاب. واخيرا، النص أكثر سهولة في الإستخدام، ويشمل الثبت المرجعية ومسرد في النهاية قائمة المصطلحات.

هذا العدد أيضا يعكس التغيرات الكبرى الأخرى فى الكتابات والإقتراحات الحديثة للقراء وفي مقدمة الفصل الأول، تم إضافة فصول عن العولمة وتم الإستعانة بمصادر خارجية وتكنولوجيا المعلومات والعصر الذهبي الحادث مؤخرا لآسيا في تنمية وتوسيع الطبقة المتوسطة، مقارنة بمستويات المعيشة بين البلدان الغنية والفقيرة. **الفصل الثانى: التنمية معنى ومقياس** يحمل بين طياته مادة جديدة بمراحل الناتج الإجمالي والثقة بتعادلات القوى الشرائية وتحليلات Amartya Sen للتنمية بوصفها حرية.

الفصل الثالث المنظور التاريخى ويضم التطورية البيولوجية لـ Jared Diamond ونهج التنمية وأثر الجغرافيا على نشر الإبتكار؛ موضحا أن سوق الصين الإشتراكية هي نهاية المعجزة الإقتصادية اليابانية. وعدم صلاحية نموذج الولايات المتحدة كنموذجا للتنمية؛ وتحليل النمو السريع للنمر السلتيك، أيرلندا. أيضا في نفس الفصل يقيم Ha-Joon Chang جدال عن طريق استخدام الحجة القائلة بان الدول الغنية إستخدم حماية وتدخل الدولة في وقت مبكر من بداية التصنيع "كي تحلق بعيدا بدفعة إلى الأفق" عن البلدان الفقيرة. مادة جديدة أيضا تنتشر بين البلدان النامية وتتضمن توسيع الفجوات أو توسيع النطاق المفهوم ليشمل فكرة التقارب لـ tanley Fischer و Surjit Bhalla

والحجة القائلة بأن الفجوة بين الأغنياء والفقراء الأفراد تتقارب. نجد أن هذا الفصل غني بمواد كثيرة لدى Angus Maddison: موجز عن النمو الإقتصادى منذ الفترة القديمة والتغير فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من القيادة العالمية من مجموعة واحدة لأخرى من 1500 الى الوقت الحاضر عبر المقارنات الإقتصادية في فترات النمو في الفترة من 1870 وحتى الوقت الحاضر وتحديد العصر الذهبى للتنمية الرأسمالية.

الفصل الرابع - يقوم بتحليل ملف النسبة العالية من الناتج والقوى العاملة في الخدمات في البلدان الغنية ودور المؤسسات فى التنمية الإقتصادية والجدل حول رأس المال الإجتماعي والنمو. وفى **الفصل الخامس**، نناقش النظريات الإنمائية وأضفنا فيه نموذج Shleifer-Vishny لمناقشة النمو المتوازن وغير المتوازن وأيضا أضفنا نظرية

الحلقة الدائرية لـ Michael Kremer فى نظرية تنسيق الفشل. كما تم تحويل متطلبات رأس المال ونسب رأس المال والإنتاجية الإضافية إلى ملحق الفصل الخامس.

الفصل السادس نوسع في مناقشة الضعف والفقر والجـوع، إلى أن الطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر، توفر البيانات العالمية والإقليمية لمعدلات الفقر، وندرس الفقر واللامساواة الذان يؤثران في الحرب والعنف السياسى، ونحدد مفهوم دولار واحد فى اليوم ودولارين لكل يوم من أيام الفقر، ونشير في ذلك إلى القوة الشرائية والدخل المعدل فى عام 1985. ونجد أيضا في هذا الفصل إنتقادات وتفاوت وجهات نظر بين البنك الدولى فى معهد الإقتصاد الدولى وبين Sala-i-Martin حول كيفية قياس الفقر.

الفصل السابع – عن الفقر الريفي والتحول الزراعي وهنا نوسع المناقشة كيف تؤثر الزراعة على النمو الإقتصادى الشامل ونضع مزيدا من التركيز على مصادر الدخل غير الزراعية فى الريف وندرس الشركات المتعددة الجنسيات والعقود والزراعة في البلدان النامية إضافة الى بيانات السلاسل الزمنية على نمو متوسط من الإنتاج الغذائى فى الدول الغنية والفقيرة، كما نوفر بيانات جديدة عن الطعام والعجز وإنعدام الأمن الغذائى فى البلدان النامية، والأهمية النسبية للأسماك واللحوم والحبوب فى البلدان النامية. وفي نفس الفصل نعيد العمل على القسم الخاص بمدى فقر السياسات الزراعية والإخفاقات المؤسسية التي تضع العراقيل أمام جنوب الصحراء الزراعية الإفريقية ونقارن معدل نمو الانتاج الغذائي في الهند والصين بالأقسام الجديدة الأخرى التى تشمل نموذج الابداع التكنولوجى المستحث للزراعة والتنمية، Hayami-Ruttan وفوائد التكنولوجيا الحيوية الزراعية والقوى المتعددة الجنسيات وشركات الزراعة التعاقدية فى البلدان النامية، ومصادر الطاقة الكهربائية في البلدان النامية بالمنطقة.

الفصول الثامن إلى الثالث عشر مناقشة عوامل النمو. الفصل الثامن عن السكان، ويتضمن العديد من الجداول والأرقام الجديدة ويضيف تباطؤ النمو للسكان منذ عام 1960 ويركز على النمو السكانى السريع فى الفترة من عام 1950 حتى الان. **الفصل العاشر عن الرأس المال البشرى** وتوسيع مقارنات عن كيف أن الصحة تؤثر على التنمية الإقتصادية؛ التحديثات ونتوسع القسم المتعلق بالأثر الاقتصادي لفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، والسل والملاريا فى البلدان النامية، وتشمل قسما جديدا بشان الوفيات والإعاقة، بما فى ذلك بيانات مقارنة عن سنوات العمر المعدلة حسب الإعاقة. **الفصل الحادي عشر عن تكوين رأس المال** وإختيار الإستثمار الرأسمالى وتكنولوجيا المعلومات

والتقدم التقنى وتشمل المواد التى سبق إدراجها فى قسم منفصل عن مصادر رأس المال.

وعلاوة على ذلك ، قمنا بإضافة قسم كبير على أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الإكترونية وتكنولوجيا المعلومات ، مع إجراء تحليل نقدى للمفهوم المتناقض للإنتاجية تفيد بأن الحواسيب لا تظهر فى التدابير الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. في هذا القسم نوضح بيانات الإقتصاد الكلي والجزئي وإعطاء أمثلة على تأثير تكنولوجيا المعلومات والنمو مقارنة بالفارق الزمنى بين إبتكار الكمبيوتر والنمو من خلال الإبتكارات الكبيرة السابقة. الفصل الثاني عشر حول مباشرة الاعمال الحرة وتنظيم العلاقة بين حقوق الملكية في النشاط التجاري. الفصل الثالث عشر المتعلق بالموارد الطبيعية ، ويحلل ضعف الموارد كما يتضمن مناقشة حول تحديث نموذج عن الآثار المترتبة عن تغير المناخ العالمى لـ Nordhaus–Boyer

الفصول من الرابع عشر حتى السابع عشر حول دمج الإقتصاد الكلى والإقتصاد الدولى من التنمية. الفصل الرابع عشر حول السياسات النقدية والضريبية والدخول السياسية والأقسام الجديدة حول أسواق رأس المال المحلية والدولية التي تؤثر على النظام المالى. وكيفية الإنتقاء السلبى والمخاطر المعنوية والصدمات الخارجية التي ساهمت ماليا في أزمات كتلك التي فى المكسيك (1994) وآسيا (1997 – 1999) وروسيا (1998) والأرجنتين(2001 – 2003). **الفصل الخامس عشر حول ميزان المدفوعات والمعونة والإستثمار الأجنبي** ، يوجد أيضا قسم جديد عن تدفقات رأس المال الضارة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية، بما في ذلك تفسير التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى الولايات المتحدة.

الفصل السادس عشر ، المتعلق بالديون الخارجية والأزمات المالية ، وهنا قسم جديد يسلط الضوء على موضوع أقساط التأمين مقابل المخاطر والتحليل التفصيلى للأزمات المالية والنقدية. هذه الأزمات تتعلق بالبنك الدولى وقروض صندوق النقد الدولي وبرامج تناسب الأصوليين وإنتقاداتهم وأسباب فشل صندوق النقد الدولي في الحد من الأزمة المالية ومقترح لإعادة هيكلة الديون السيادية لصندوق النقد الدولي والأساليب الجديدة لحل أزمات الديون.

الفصل السابع عشر المتعلق بالتجارة الدولية ، والذي يطرح نقاط عديدة بشأن الإعتماد على مسارات التبعية والميزة النسبية وأيضا الامور الجدلية المتعلقة بالتعريفة الجمركية على البلدان الغنية إستنادا إلى توزيع الدخل، وعمالة الأطفال في العالم الثالث، وكذلك البيئة. مناقشة أيضا يتم طرحها حول شبكات الانتاج العالمية ويشمل البحث

البلدان المنخفضة الدخل ذات الحماية المخفضة ، وهنا ننتقل لارتقاء سلم القيمة المضافة وتوسيع صادرات التكنولوجيا المنخفضة. وتشمل المواضيع الجديدة أهمية التجارة فى الخدمات ، وكذلك المناقشة المتعلقة بحرية الإستعانة بمصادر خارجية ، ونناقش أيضا الإنتقاد الجاري حول قواعد حقوق الملكية الفكرية وكذلك تحليلا لأزمات العملات، ومقترحات لأسعار الصرف المتغيرة المدارة في البلدان لتدفقات رؤوس الأموال الدولية، والجدال حول إنتشار مناطق التجارة الحرة، واليورو مقابل الدولار الأمريكي كعملات إحتياطية للإقتصادات النامية.

الفصل التاسع عشر وهو حول الإستقرار والتكيف والإصلاح والخصخصة، وتم الإستطراد فيما يتعلق بالخصخصة من مناقشة التعديل والتحرير في روسيا والصين وبولندا ودروسها لتطوير البلدان.

وأنا مدين للعديد من الزملاء والطلاب فى البلدان المتقدمة النمو والنامية في العالم للمساعدة في تبلور أفكاري حول إقتصاديات التنمية. واستفدت بصفة خاصة من نقد وتعليقات John Adams و Edgar S. Bagley و Maurice Ballabon و Thomas W. Bonsor و Antonio Bos و Martin Bronfenbrenner و Christopher Cra- mer و Robert L. Curry Jr. و Wayne Davis و David Lloyd (Jeff) Dumas، Edmonds، Patrick J. Gormely، Roy Grohs، Margaret Grosh، Ichirou Inukai و Philip G. King و Paul Koch و Bertram Levin و John Loxley و L. Naiken و Elliott Parker و Harvey Paul و James Ragan و David Norman و Alan Richards و Anwar Shaikh و Gordon Smith و Howard Stein و Shanti Tangri و Lloyd B. Thomas و Roger Trenary و Rodney Wilson و Mahmood Yousefi. Scott Parris و Simina Calin و غيرهم أيضا من مطبعة كامبريدج الذين ساهموا بشكل كبير في هذا الكتاب. Fjorentina Angjellari و Gregory Dress- man و Jared Dressman و Akram Esanov و Ramesh Mohan و Anton Kash- shay و Boaz Nandwa

وممن أيضا ساهموا في الرسوم البيانية والأعمال الحاسوبية والتحليل النقدي. Elf- rieda Nafziger لم تساعد فقط في المشروع ، بل ساهمت أيضا في تحمل المضايقات وتولت مسئوليات خاصة به مما ترك لي مزيدا من الوقت للكتابة. على الرغم من أنني ممتن لجميع الذين ساعدوا، فأنا المسئول الوحيد عن أي أخطاء فيه.

كما أشعر بالامتنان لما يلي للحصول على إذن بإعادة إنتاج مواد محمية بحقوق

الطبع والنشر: المواد المستخدمة: الرابطة الاقتصادية الأمريكية للأرقام من مجلة 16 Economic Perspectives (شتاء 2002) و 13 Economic Perspectives (صيف 1999)، و 8 Economic Perspectives (شتاء 1994)، المراجعة الاقتصادية الأمريكية 93 (مايو 2003)، المراجعة الإقتصادية الأمريكية 92 (سبتمبر 2002)، 741؛ وللمقالة والاقتباس من مجلة Economic Perspectives (صيف 1997)؛ و بريتيش بيتروليوم P.L.C. لجدول من "الإستعراض الإحصائي للطاقة العالمية 2004"؛ مطبعة جامعة كامبريدج لجدول من Celso Furtado ، التنمية الإقتصادية في أمريكا اللاتينية؛ مركز الشرق والغرب لجدول من Nafziger ، فئة ريادة الأعمال: دراسة للصناعيين الهندود، 1978؛ السجل الإقتصادي لجدول من M. L. Parker ، ، "نهج مشترك بين الصناعة للتخطيط في بابوا غينيا الجديدة"، سبتمبر 1974؛ معهد الإقتصاد الدولي للأرقام وجدول من سورجيت بهالا، تخيل ليس هناك بلد، وشخص من جيفري فرانكل، الكتل التجارية الإقليمية في النظام العالمي؛ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للحصول على رقم من إدريس جزيري وآخرون، حالة الفقر الريفي في العالم، 1992؛ وصندوق النقد الدولي للحصول على رقم من التوقعات الاقتصادية العالمية، أبريل 2003، وجداول من Vito Tanzi و Howell H. Zee ، السياسة الضريبية للأسواق الناشئة – البلدان النامية؛ ورقة عمل صندوق النقد الدولي 35/ 00، 2000؛ كلور الأكاديمية الناشرين والمؤلفين للحصول على رقم من David Dollar و Aart Kraay ، "النمو هو صالح للفقراء"، مجلة النمو الإقتصادي. Harry Anthony Patrinos لجدول من "العودة إلى التعليم: A مزيد من التحديث"، 2002؛ المكتب المرجعي للسكان، وشركة، للرسوم البيانية من ThomasW. Merrick ، "World Population in Transition ،" بيان السكان، المجلد. 41، رقم 2 (أبريل 1986)، وMadga McHale و John McHale ، "عالم الأطفال"، نشرة السكان، المجلد. 33، رقم 6 (يناير 1979)؛ داني رودريك للحصول على الرقم الخاص بالناتج المحلي الإجمالي للفرد حسب المجموعات القطرية؛ Xavier Sala-i-Martin للحصول على رقم من "التوزيع العالمي للدخل"، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية ورقة عمل 8933، كامبريدج، MA 2002؛ Thomson للمواد من Maurice Dobb ، المشاريع الرأسمالية والتقدم الإجتماعي؛ والبنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي لجداول من Chenery و Syrqin ، أنماط التنمية 1975 ،1950-1970 ، تقرير التنمية في العالم لعام 1980، تقرير التنمية في العالم لعام 2003، التوقعات الإقتصادية العالمية لعام 2004، أرقام من مؤشرات التنمية العالمية 2003 ، تقرير التنمية في العالم لعام 2004، تقرير التنمية في العالم لعام 1990، تقرير التنمية في

العالم لعام 2003، تمويل التنمية العالمية 2003، الآفاق الإقتصادية العالمية والبلدان النامية 2003؛ ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية لجداول وأرقام منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية في واشنطن: الإتجاهات الحديثة في المعونة الخارجية، 2002؛ الأمم المتحدة للإقتباس من "اللجنة الإقتصادية لأفريقيا والتنمية في أفريقيا، 1983-2008"، أديس أبابا، 1983، والإطار البديل الأفريقي لبرامج التكيف الهيكلي للإنتعاش الإجتماعي والإقتصادي والتحول (AAF-SAP)، أديس أبابا، 10 أبريل 1989 ، والأهداف الإنمائية للألفية من قمة الأمم المتحدة الألفية، 2002، والأرقام والجداول من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الإستثمار العالمي 2003 - سياسات الإستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية: المنظوران الوطني والدولي، 2003، وتقرير الإستثمار العالمي 2002: عبر الوطنية الشركات والتنافسية التصديرية، 2002؛ ومكتب الولايات المتحدة للتعداد لأرقام من أهرامات قاعدة البيانات الدولية، 2004، 2050-1950

وقد بذلت قصارى جهدي للوصول إلى أصحاب حقوق الطبع والنشر، ولكن كان ذلك مستحيلا في حالات قليلة. وأعتذر لأي مؤلف أو ناشر قد تكون حقوقه قد أنتهكت عن غير قصد.

الجزء الاول

مبادئ ومفاهيم التنمية

PRINCIPLES AND CONCEPTS OF DEVELOPMENT

(1) المقدمة Introduction

إطار وطبيعة النص

يتناول هذا الكتاب الإقتصاديات النامية لآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الوسطى والشرقية التي تضم شعوبها من فقراء وسكان الأحياء الفقيرة وعمال المصانع وصغار المزارعين وأصحاب العقارات ورجال الأعمال والمديرين والتقنيين والمسئولين الحكوميين والنخب السياسية . يتضمن أيضا دروسا من النمو الإقتصادي السابق للبلدان الصناعية اليوم والاقتصادات المتوسطة الدخل. وهي مناسبة للطلاب الذين اتخذوا درسوا مبادئ الإقتصاد.

يختلف الكتاب عن الكتب التطويرية الأخرى فيما يلي:

1. يختلف عن معظم النصوص، في أنه يناقش لماذا نشأ النمو الاقتصادي الحديث في الغرب ويعطي أسباب النمو الياباني (قبل انقطاعه في 1990 s) ويوضح معدلات نمو مختلفة فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك نجاح البلدان الصناعية الحديث – وخاصة تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وهونغ كونغ وماليزيا (على الرغم من الأزمة الآسيوية في أواخر التسعينيات).
2. ويوضح الكتاب مفاهيم من جميع مناطق العالم الثالث الكبرى (أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية)، مع مناقشة تسارع النمو الأخير في آسيا، وتراجع النمو في أمريكا اللاتينية، والأزمة الغذائية والأزمة الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وكيفية تنمية المناطق التي قد تأثرت باقتصاد معولم.
3. هنا نقدم مناقشة أكثر تفصيلا وتوازنا حول التكيف الاقتصادي (التكيف الهيكلي أو التكيف القطاعي و تحقيق إستقرار الاقتصاد الكلي أو الإصلاح الاقتصادي) في

الاقتصادات الناشئة، بما في ذلك الاقتصادات الاشتراكية السابقة مثل الصين وروسيا وأوكرانيا وبولندا وجمهورية التشيك وهنغاريا في الانتقال إلى الاقتصاد السوقي. كما يحلل النص أدوار الدول الغنية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في توفير الموارد الخارجية ووضع الظروف الاقتصادية المحلية والدولية للتكيف. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الكتاب يدرس الدروس المستفادة خلال رد الفعل ضد الإصلاحات التي فرضها صندوق النقد الدولي والمقرضون الخارجيون الآخرون لأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في السنوات الـ 25 الماضية، وللبلدان مثل روسيا وأوكرانيا وبولندا والمجر منذ عام 1990 على الرغم من أن هذه المادة متناثرة في مختلف أنحاء الكتاب، إلا أننا نقدم معالجة شاملة لبرامج التكيف في الفصل 19.

4. دراسات الحالة التي نناقشها - روسيا والاتحاد السوفيتي واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والصين والفلبين وتايلاند واندونيسيا وماليزيا وبنجلاديش والهند ونيجيريا والكونغو (كينشاسا) وجنوب أفريقيا والأرجنتين والبرازيل والمكسيك ليست معزولا في نهايات الفصول ولكن يتم دمجها في مناقشة المفاهيم الرئيسية في الفصول.

5. بدلا من التشديد على النماذج المجردة للنمو الاقتصادي الكلي، يركز النص على الفقر وعدم المساواة والبطالة وأوجه القصور في الغذاء والملبس والسكن والتعليم والصحة في البلدان الأقل تقدما، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والملاريا وفشاء أوبئة السل.

6. بدلا من عزل العمالة في فصل منفصل، يتم مناقشتها ومناقشة توزيعها ومناقشة الدخل جنبا إلى جنب مع التنمية في جميع أنحاء الكتاب.

7. يتم التشديد على مشاكل قياس النمو الاقتصادي إلى جانب تعديل دخل القوة الشرائية.

8. وقد بحثنا في العوامل المؤسسية (انظر الفصل الرابع) والاجتماعية والسياسية التي تصاحب التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء الكتاب بدلا من قصر هذه المناقشة على فصل واحد أو فصلين فقط.

9. نوضح أيضا الأداء الاقتصادي في سياق الاقتصادات المحلية والعالمية على حد سواء، ونؤكد في هذا الكتاب على التكافل الدولي ونخصص ثلاثة فصول لميزان المدفوعات والمعونة والاستثمار الأجنبي وتدفقات رؤوس الأموال العكسية والتحويل التقني والأزمات المالية والأزمات المالية وأزمات العملات وأزمة الديون الخارجية وسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتجارة الدولية وسياسات سعر الصرف والتجارة في الخدمات والمنتجات الزراعية والتكامل الاقتصادي الإقليمي.

كما نناقش موضوعا يتم ذكره قليلا من قبل الاقتصاديين الآخرين وهو كيف أن دول الولايات المتحدة واليابان وأوروبا وشبكات الإنتاج العالمية الأخرى زادت في المنافسة الدولية وخفض تكاليف الإنتاج وكيف أن حصة آسيا المتزايدة من سكان الطبقة الوسطى في العالم تقدم منافسة متزايدة للطبقة الوسطى من خريجي الجامعات الصناعية وخاصة في مجال الإلكترونيات والبرمجيات والخدمات.

10. يركز قسم من الفصل 11 بشأن تكوين رأس المال والتقدم التقني على تكنولوجيا المعلومات والالكترونيات والاتصالات (وخاصة الهاتف النقال) ودراسة تفصيل السوق حسب المنطقة الجغرافية، وعوائد الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات ومساهمة تكنولوجيا المعلومات في إجمالي الناتج المحلي ومعدل إنخفاض الأسعار في مجال الإلكترونيات وأجهزة الكمبيوتر والمعلومات والتكنولوجيا ومدى تكيف هذه التكنولوجيا في البلدان الأقل تقدما ومدى قدرة أقل البلدان نموا على تجاوز المراحل لاستخدام أحدث التكنولوجيات الالكترونية والاتصالات السلكية واللاسلكية.

11. يحلل هذا الكتاب الآراء التي تعارض الفكر الاقتصادي الغربي السائد. إثنين من هذه الآراء هي نظرية التبعية وهو ما يفسر التخلف في العالم الثالث من حيث الهيمنة الاقتصادية والسياسية للعالم الصناعي والماركسية الجديدة التي ترى الصراع الطبقي الدولي صراع من جانب العمال والفلاحين في العالم النامي ضد النخبة السياسية الخاصة بهم، الذين هم في تحالف مع نخبة من العالم المتقدم. فقط من خلال النظر بعناية إلى هذه المنظورات يمكن للقارئ فهم أيديولوجيات الاقتصاد الثالث والاستياء السياسي. في الواقع، فإن معظم الماركسيين الجدد يركزون أكثر على إنتقاد النظام السائد وخاصة الرأسمالية، بدلا من وصف الاشتراكية. نحاول أن نقدم نظرة متوازنة للماركسية الجديدة ونظرية التبعية بحيث لا تعزو هذه الآراء إلى «نظرية الشيطان عن التاريخ» ولا تستخدمها لشرح الآثار التوزيعية للتجارة الدولية باعتبارها غير مؤاتية بشكل لا لبس فيه للبلدان النامية.

12. بتم دمج المناقشة المتعلقة بوضع السياسات الإنمائية والتخطيط مع فصول أخرى، مشددة على أن برامج مكافحة الفقر وتنظيم الأسرة والبحوث الزراعية والإرشاد وسياسات العمالة والتعليم والتكنولوجيا المحلية والادخار وتحليل المشاريع الاستثمارية والسياسات النقدية والمالية وبرامج تنمية المشاريع الحرة، وإدراج التجارة الدولية وتدفقات رأس المال في التخطيط الاقتصادي. أيضا نحلل دور الدولة والسوق في صنع السياسات، مع قسم عن جدال التوجيهية (دور الحكومة) في الفصل 18 وعن عملية التحرير في برامج التكيف في الفصل 19.

مع طفرة موارد الإنترنت، تم توسيع المراجع إلى عناوين URL وتم إدراجها في قائمة المراجع في الجزء الخلفي من الكتاب. كما تم تزويدها بواجبات متاحة لكل فصل في موقع على شبكة الإنترنت، http://www.ksu.edu/economics/nafwayne/، وهو ما يوفر أيضا دليلا لدراسة الطالب من قبل Ramesh Mohan ملحق بالنص؛ وقائمة بالروابط لمواقع الإنترنت المفيدة) انظر دليل القراءات في نهاية هذا الفصل).

طريقة تنظيم النص

وينقسم الكتاب إلى ستة أجزاء ، وتركز الفصول الخمسة الأولى على مبادئ ومفاهيم التنمية الاقتصادية. وتناقش الفصول 6-7 توزيع الدخل، بما في ذلك مناقشة التوزيع بين المناطق الحضرية والريفية وعملية التحول الزراعي ، وتحلل الفصول 8-13 دور السكان وعوامل الإنتاج والتكنولوجيا في التنمية الاقتصادية، مع التركيز بشكل خاص في الفصل 13 على البيئة والموارد الطبيعية. وتناقش الفصول 14-17

الاقتصاد الكلي والاقتصاد الدولي للتنمية ، ويتناول الفصل 18 التخطيط للتنمية الاقتصادية، ويحلل الفصل 19 الاستقرار والتكيف والإصلاح والخصخصة.

وعن الأقسام التي تعرض شروط المراجعة وأسئلة للمناقشة وأدلة للقراءات يمكن العثور عليها في نهاية كل فصل. يتم تعريف المصطلحات المميزة أو تحديدها في النص بالقرب من نهاية الكتاب ، وعن المراجع في الفصول والأدلة لكي تتم الإشارة إلى القراءة بالكامل في المراجع بما في ذلك عناوين URL للإنترنت، عند إتاحتها.

كيف يعيش الثلثين الآخرون

عدم المساواة بين العالم الغني والفقر

وتركز إقتصاديات التنمية أساسا على أفقر ثلثي سكان العالم. هؤلاء الفقراء هم الغالبية العظمى، ولكن ليس بشكل كلي من سكان البلدان النامية التي تشكل 82 في المئة من سكان العالم. وكثير منهم لا يتغذى بشكل كاف ويتم يعيش في أمية وفي حالة صحية سيئة. وتشير الحسابات التي تستند إلى الحسابات القومية وتوزيع الدخل إلى أن حوالي 700-1000 مليون (10-15 في المائة) من سكان العالم البالغ عددهم 6.5 بليون نسمة (5.3 بليون نسمة في البلدان النامية) فقراء أو يعيشون على ما لا يزيد عن دولار واحد في اليوم[1]. وهو مالم يشهده معظم الأميركين والكنديين والبريطانيين

(1) 1$ / يوم في أسعار 1985 ، 1.50$ / يوم في أسعار 1993 (Bhalla 2002 : 140) ، وحوالي 2 دولار / يوم في أسعار عام 2005 . انظر الفصل 6.

الفقر من هذا القبيل، وأغلبهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا وشرق آسيا.

إذا كان لديك ما يعادل متوسط الدخل في الولايات المتحدة وكندا، فأنت من بين أغنى 5 في المائة من سكان العالم. وتتناقض المخاوف الاقتصادية لنسبة الـ 5 في المائة هذه بشكل صارخ مع إهتمامات غالبية الناس على هذا الكوكب. الأغلبية ترى الأمريكي مع متوسط الدخل غني بشكل لا يصدق، وربما كمتوسط الأمريكي يرى Mellons أو Rockefellers. وعموما، فإن الرفاه المادي للشخص (سواء كان غنيا أو فقيرا أو بينه) مرتبط بسجل النمو الطويل الأجل لبلده (Dollar و Kraay 2002: 195-225)، وهو محور هذا الكتاب.

كما أن عدم المساواة في الدخل أكبر بالنسبة للعالم ككل منه في البلدان ذات التركيز المرتفع للدخل، مثل جنوب أفريقيا والبرازيل. ولكي نرى هذه التناقضات أكثر وضوحا، دعونا نقارن بإيجاز الظروف المعيشية في أمريكا الشمالية بتلك التي تعيش فيها الهند، وهي بلد منخفض الدخل، بلد ليس فقيرا مثل أفقر مناطق العالم وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

عائلة أمريكيا الشمالية

متوسط عائلة ممتدة في الولايات المتحدة وكندا، عائلة الـ Smiths، عائلة مكونة من أربعة أفراد، لديها دخل سنوي من 55,000$ إلى 60,000$ أمريكي. وهم يعيشون في شقة مريحة أو منزل الضواحي مع ثلاث غرف نوم وغرفة معيشة ومطبخ والعديد من الأجهزة الكهربائية والسلع الاستهلاكية. وتشمل وجباتهم الثلاث يوميا القهوة من البرازيل والفواكه المعلبة من الفلبين والموز من الإكوادور.

عن أطفال الـ Smiths فهم في صحة جيدة ويبلغ متوسط العمر المتوقع 77 عاما. وتلقى كلا الوالدين تعليما ثانويا، ويمكن أن يتوقع من الأطفال إنهاء الدراسة الثانوية وربما الذهاب إلى الجامعة. الآلات والتكنولوجيا الحديثة، أو حتى تلك التي تتطلب أعمال بدنية فربما يسعف وظائفهم. ولكن على الرغم من أن الـ Smiths يبدو أن لديهم حياة جيدة بشكل معقول، فإنها قد تواجه الإجهاد والإحباط والملل وانعدام الأمن وعدم وجود هدف في حياتهم وضعف السيطرة عليها ،أيضا قد يكون هواءهم ملوث وكذلك مياههم وطرقهم المزدحمة. وقد تنجم بعض هذه المشاكل عن التقدم الاقتصادي. ومع ذلك، فإن الملايين من الناس الأقل حظا في جميع أنحاء العالم سيكونون سعداء جدا حتى بجزء من ثراء الـ Smiths المادي.

العائلات الزراعية الهندية

عائلة الـ Balayya، وهي عائلة عاملة بالزراعة في الهند، لديها حياة تختلف كثيرا عن الـ Smiths. على الرغم من أن العمل وهيكل الأسرة والغذاء والسكن والملابس والأنماط الترفيهية تختلف اختلافا واسعا في العالم النامي، فإن أسرة الـ Balayya تدل على انخفاض دخل غالبية سكان العالم في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بالنسبة لأمريكا الشمالية. و Balayya Lakshman ، وزوجته Kamani ، وأطفالهم الأربعة، تتراوح أعمارهم بين 3 إلى 12 عاما، لديها دخل سنوي مشترك من 900 $ إلى 1,2002 $[1], (ولكن عدة مرات ذلك في القوة الشرائية)، ومعظمها يتكون من السلع المنتجة بدلا من المال المكتسب. وفي إطار تقسيم معقد للعمل، تتلقى الأسرة حصص استهلاك من المستفيد (أو المالك) مقابل العمل الزراعي كالحرث والزرع ودراسة المحصول والرص وما إلى ذلك.

تم محليا إنتاج وجبة يوميا من الأرز وبيت الطين وغرفة واحدة من القش مع أوراق النخيل والملابس المخيطة. لا يوجد في المنزل كهرباء أو مياه نظيفة أو مرحاض. Kamani تجلب إمدادات المياه لحاجة اليوم من بئر القرية على بعد كيلومتر واحد (ثلاثة أخماس الميل). على الرغم من أن هناك الكثير من المرض إلا أن أقرب طبيب أو ممرضة تقع على بعد 50 كيلومترا في خدمة سكان المدن الغنية ويبلغ متوسط العمر 63 عاما. أيضا عدد قليل من القرويين يستطيعون توفير تكلفة الحافلة مرتين يوميا التي تربط بقرية مجاورة إلى المدينة، والتي تبعد 40 كيلومترا[2]. وفي محيط الأسرة المقيدة بالمسافة فيمكن للفرد المشي يوم ما.

لا تستطيع Balayya ولا Kamani القراءة أو الكتابة. وقد التحق أحد أطفالهم بالمدرسة بانتظام لمدة ثلاث سنوات، ولكنه ترك الدراسة قبل إتمام المرحلة الإبتدائية ومن المحتمل ألا يعود الطفل إلى المدرسة.

على الرغم من عدم كفاية الغذاء، فإن Balayya وولداها على مدى سبع سنوات من العمر تتحمل الصعاب تحت أشعة الشمس الحارقة بمساعدة من عدد قليل من الأدوات البسيطة خلال ذروة الموسم من زراعة وزرع وحصاد لاسيما وأن العمل يستمر من شروق الشمس إلى غروبها. وعن Kamani ، فبمساعدة من إبنتها البالغة من العمر

(1) عشرات الآلاف من الروبية ، والعملة التي تستخدمها الهند .
(2) وعلى الرغم من أن بعض القرويين يستطيعون شراء دراجة عادية ، فإن عدد قليل منهم يستطيع شراء دراجة نارية ، تقل كلفتها إلى حد ما عن متوسط الدخل السنوي للهند .

ست سنوات، تنفق معظم يوم عملها الطويل في الفناء بالقرب من المنزل حيث الألعاب والزيارة والقيل والقال و رواية القصص والموسيقى والرقص والمسرحيات والعبادة والمعارض الدينية والمهرجانات وحفلات الزفاف والجنازات فإنها توفر راحة من النضال اليومي من أجل البقاء.

لا يوجد لدى Balayya أي مدخرات. تماما كما كان والده من قبل، حيث سيكون في الديون إلى المالك بشكل دائم للنفقات ليس فقط لحالات الطوارئ في بعض الأحيان ولكن أيضا للزواج المناسب للبنات في الأسرة.

القالب النمطي المشترك هو أن الفلاحين في المجتمعات الزراعية لديها نسمة سكانية مع فقر موحد تقريبا وهذه وجهة نظر خاطئة بشكل عام. فعلى الرغم من أن العديد من القرويين في العالم الثالث فقراء إلا أن عددهم أفضل حالا. هناك طبقة صغيرة أو طبقة عُلوية صغيرة. وبناء على ذلك، فإن Sridhar Ramana، مالك Balayya ، مع أسرته الممتدة وزوجته واثنين من الأطفال غير المتزوجين،واثنين من المتزوجين فإن حالتهم وزوجاتهم وأطفالهم مزدهرة نسبيا. وتعيش الأسرة التي يبلغ دخلها السنوي 6000 دولار أمريكي في منزل من الطوب يتراوح من 5 إلى 6 غرف مع سقف من البلاط وفناء كبير. وتتألف وجباتهم اليومية من مجموعة متنوعة من اللحوم وكذلك الفواكه والخضروات[1] الموسمية ويتم الحصول على الملابس المخيطة من الخياط المحلي، من قرية بازار (حيث السوق في الهواء الطلق) أو في رحلات الحافلات الشهرية إلى المدينة فالمكان لديه أضواء كهربائية وخدمة متاجر للطعام و الطهي والتنظيف ويغلب عليها العشب والأخضر والبساتين. وقد أنهى Sridhar وأبنائه وأحفاده المرحلة الابتدائية وسوف يكمل بعض الأحفاد و حفيدة المرحلة الثانوية أو حتى يتخرجون من الجامعة.

الإزدحام والفقر والترف في المدن الهندية

نجد أن في المدن الهندية الكبيرة عدد قليل من ممرات المشاة المناسبة للمشاة أو فصل المركبات سريعة الحركة عن السيارات البطيئة؛ ويتمحور تدفق الحركة حول تجاور الحافلات والسيارات وسيارات الأجرة والشاحنات وسيارات الجيب والإسكتورز والدراجات نارية والدراجات الهوائية والعربات التي يتم سحبها بواسطة الإنسان والمركبات الآلية وعربات اليدين والمواشي والكلاب والمشاة أو المشاة التي تحمل الحاجيات فوق الرأس. فالازدحام والبؤس والحاجة وانعدام الأمن يميز حياة العاطلين عن العمل والعمالة الناقصة ويعملون هامشيا في مدن مثل كلكتا (كالكوتا) ومومباي

(1) بعض الطوائف الهندية تحظر تناول اللحوم لأسباب دينية .

(بومباي) ودلهي أكثر من ذلك بالنسبة للعاملين الريفيين الذين لا يملكون أرضا. أما المدينة الوسطى فيعيش الناس حرفيا في الشارع، حيث يأكلون ويغسلون ويقضون حاجاتهم وينامون فيه أو على رصيف بالقرب منه (أنظرJagannathan و Halder 1988 : 1175– 78). وخلال موسم الرياح الموسمية، يتجمعون تحت الأسقف المتدلية للمنشآت التجارية القريبة. ويعيش آخرون من ذوي الوظائف الصغيرة في الأكواخ المزدحمة والمكتظة بالمنازل التي تشكل مدن الصفيح الحضرية. وعلى النقيض من ذلك، فإن الأسرة التي يكون دخلها الرئيسي بشكل ثابت كعامل خط التجميع في شركة كبيرة أو ككاتب حكومي قد تعيش في منزل صغير أو شقة صغيرة. وعادة ما يعيش المهنيون ذوي الدخل الأعلى والموظفون المدنيون ورجال الأعمال في منازل كبيرة من خمس إلى ست غرف. على الرغم من أن لديهم الأجهزة الكهربائية أقل مما يفعله الـ Smiths، فإنها تحقق بعضا من نفس الراحة المادية عن طريق توظيف الخدم.

وتختلف المؤسسات الاجتماعية وأساليب الحياة اختلافا كبيرا فيما بين بلدان العالم الثالث. ومع ذلك، فإن معظم البلدان المنخفضة الدخل تعاني من عدم المساواة في الدخل ومعدلات الفقر على الأقل في الهند. حتى أفقر الأميركيين والكنديين هم أفضل حالا من معظم الناس في الهند وغيرها من البلدان ذات الدخل المنخفض.

العولمة والإستعانة بمصادر خارجية وتكنولوجيا المعلومات
Globalization, Outsourcing, and Information Technology

ومع ذلك، فإن الهنود والأميركيين الشماليين يعيشون في عوالم تتأثر بالتغير الاقتصادي المحلي وزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي. حيث في الولايات المتحدة، يتشكل توزيع دخل الأسرة أكثر مثل الساعة الرملية، مع منتصف ضئيل، بحيث أسر مثل الـ Smiths تنخفض من الطبقة الوسطى من فقدان الوظائف أو ترتفع إلى الدخل الأعلى. وفي الهند، فإن المكاسب الناتجة عن النمو الاقتصادي والإصلاح – رغم أن هذه المكاسب تجاوزت بعضها – تعني ارتفاع دخل المزارع التجارية لأسرتي Sridhar و Balayya وزيادة فرص العمل وفرص العمل في المدن. ولكن رغم ذلك، وكما أشار أنتوني P. D'كوستا (2003: 212)، فإن دخل الهند غير متساو بحيث أن "لديك خطوط من الألياف الضوئية تسير بالتوازي مع عربات الثيران".

ومع العولمة، تتزايد عوالم الهند والولايات المتحدة بشكل متقاطع، وهو ما يتجاوز بكثير التمثيل الهندي الأمريكي في مجال الإلكترونيات والأكاديميين والأعمال التجارية والطب والصحافة في الولايات المتحدة. بعض الولايات المتحدة (أو وحدات حكومية

أو حكومية محلية) تستعين بمصادر خارجية في وظائف الخدمة إلى الهند، حيث أن راتب الدخل لخريج الجامعة هو 300–500 دولار أمريكي شهريا، وهو راتب جيد وفرصة وظيفية وفقا للمعايير المحلية. قد يكون للشركة شركة فرعية هندية أو قد تتعاقد مع فرع مع شركة هندية. في الهند، مليوني طالب يتخرج من الكليات الناطقة باللغة الإنجليزية سنويا، ويعمل معظمهم من عُشر إلى خمسة عشر بالمائة من الراتب الذي يحصل عليه عامل أمريكي ذي مهارة مماثلة.

"الإتصالات منخفضة التكلفة عالية الجودة" تعني أن الشركات الأمريكية يمكن أن تفتح مركزا للإتصال "خدمة العملاء عبر الهاتف" بنفس السهولة تقريبا في كلكتا ودلهي ودخا وجوهانسبرغ ومانيلا (هوكواي 2003: A1) كما هو الحال في أوماها أوستن أو تالاهاسي. حيث يقضي الموظفون الهنود عدة أسابيع من التدريب لتدريب لهجاتهم والحصول على دورة مكثفة في أمريكانا – "العطلات وأشكال اللهجات الأقليمية وأنماط الطقس ومعنى مصطلحات مثل "حفلة أخوية" (frat party) وذلك لإخفاء موقع المتصلين (البنغالية 2003: A1).

بينما يستقر الليل في مومباي، ميغا جوشي يدخل المكتب مع مجموعة من الخريجين الشباب، ويجلس على التوالي من منصات الصوت، يتحدث إلى السماعات المصممة لهم. وتهاتف شخصا في الولايات المتحدة على بعد 12 منطقة زمنية "صباح الخير، أنا ميج"، كما تقول، بإضافة اللكنة الإنجليزية لاسمها. ويستمر الحديث كما هو مطلوب في السيناريو، وقالت انها تقدم للمخاطب بطاقة الائتمان الرئيسية. أما العاملون الآخرون في مركز الاتصال الهندي فيتعاملون مع العمل الروتيني، مثل مساعدة العملاء على إصدار أمر قياسي، والتحقق من أحد البنوك أو رصيد قسائم الطعام أو دفع فاتورة أو تفعيل بطاقة ائتمان وتجهيز مطالبات التأمين واسترداد الديون المعدومة أو تقديم خدمات العملاء الأخرى وتوجيه الأسئلة الأكثر تعقيدا إلى مراكز الاتصال لخدمة العملاء عبر الهاتف في الولايات المتحدة. وتشمل الاستعانة بمصادر خارجية أخرى أشكال التكنولوجيا، بما في ذلك كتابة أكواد البرمجة وتصميم رقاقة الإلكترونية وتطوير المنتجات والمحاسبة وتصميم المواقع على شبكة الإنترنت والفن الرسوم المتحركة وحجز شركات الطيران وإعداد الضرائب وتقديم المشورة والاستنساخ والاستشارات والصلاة على المتوفى وخدمات الدعم الأخرى وخاصة في جنوب الهند وادي السيليكون وبنغالور وغيرها من المدن ذات التكنولوجيا العالية (في نفس المرجع؛ كانساس سيتي ستار 2004؛ البنك الدولي، أخبار التنمية، 26 ديسمبر 2002؛ الجارديان 2001؛ لاندلر

2001)[1]. ومع ذلك، فإن النمو الاقتصادي المطرد للهند، والجاذبية المتزايدة وخيارات الوظائف لخريجي الجامعات ومراكز الاتصال لخدمة العملاء تجد أنه من الصعب توظيف خريجي الجامعات بتكلفة زهيدة. ومع ذلك، فإن نمو صادرات الـTRP لم تقلع حتى بعد عام 1991، عندما يسمح تحرير الهند للمشتريات والمدخلات والنقد الأجنبي للسيد بانيرجي للسفر إلى الخارج بحرية وشراء المدخلات في الوقت المناسب.

وقد وفرت الشركات المحلية مثل TRP، التي انضم إليها المهجرون الهنديون الموهوبون من الناحية الفنية والمهارات اللازمة للهند للقيام بدور رئيسي في صناعة تكنولوجيا المعلومات العالمية. وفي أواخر التسعينات، كان المهاجرون الصينيون والهنديون يحتلون ثلث شركات التكنولوجيا الفائقة في وادي السيليكون بولاية كاليفورنيا. وأصبحت الشركات الهندية والهندية الأمريكية المملوكة في الولايات المتحدة، وكثيرا ما تنطلق من الشركات الأمريكية الكبيرة، وتكون موردا لأصحاب العمل الأمريكيين السابقين أو لجهات اتصال أخرى، وذلك باستخدام الموظفين الهنود. وعلاوة على ذلك، رفعت شركات البرمجيات الهندية رؤوس الأموال في الولايات المتحدة للحصول على الشركات الأمريكية، وإنشاء مكاتب للتفاعل مع العملاء، وإجراء البحوث والابتكار. وقد أخذت الهند على عاتقها الابتكار وتعميق المهارات في "تكامل النظم بمهارات صلبة والتصوير والبرمجة العلمية مثل نظم المعلومات الجغرافية و/ CAD CAM والبرمجة المباشرة مثل الاتصالات والوسائط المتعددة والتجارة الإلكترونية". مما يمثل قطاع البرمجيات في الهند حيث أن"المرة الأولى التي أنتجت الهند المنتج القائم على المهارة، والقيمة العالية الموجهة نحو التصدير. وقد اجتذب القطاع أيضا استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة من قبل الشركات متعددة الجنسيات وقدم بعض المهنيين المغتربين "(دي كوستا 2002، مع اقتباسات من الصفحتان 10 و 4).

زاد إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الهند من 10 ملايين دولار في الفترة 1986-1987 إلى 1.7 مليار دولار وفي 1994-1995 إلى 16.5 مليار دولار (9.5 مليار دولار) في 2002-2003، وهو ما يمثل 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و 18 في المائة من الصادرات. في عام 2002 حصلت شركة Forbes الهندية الرائدة في

(1) ويصف راما بيجابوركار، مستشار التسويق، العاملين في مركز خدمة العملاء، وبعضهم يتغير مواقفهم تجاه الأسرة والرومانسية والزواج والممتلكات المادية، مثل «تحرير الأطفال». أما تحرير ما بعد عام 1991، الذي حفز الطلب على الهواتف الخلوية والدراجات النارية والمقاهي، والطلب على الواردات من الطراز الغربي، ساعد على خلق فئة الشباب الغنية التي شملت موظفي تكنولوجيا المعلومات (سلاتر 2004A1)

خدمات البرمجيات و Wipro's Azim Premj على المركز الـ 41 في العالم من حيث القيمة الصافية، بمقدار 6.4 مليار دولار، وكانت (ناسكوم 2003a؛ ناسكوم 2003b؛ ناسكوم 2003c؛ D كوستا 2002: 1، 5) واحد من كبار 500 بليونيرز آخرين من صناعة البرمجيات في الهند "موماي،. . . مركز مالي وتجاري متطور [لديه] شركات برمجية كبيرة مثل TCS، Tata-Infotech and Citibank[1] ومع ذلك، فإن حصة تكنولوجيا المعلومات والإتصاالت في الهند في عام 2001 كانت بالكاد أكثر من 1 في المائة (دي كوستا 2002: 8).

العصر الذهبي للتنمية في الهند وآسيا

India's and Asia's Golden Age of Development

نجد أن النمو المؤخر للهند هو جزء من العصر الذهبي للتنمية لآسيا (بهالا 2002: 195)، خلال سنوات من العولمة (توسيع التجارة وتحركات رأس المال). ففي الفترة من 1980 إلى 2000 قد تباطأت الدخول المطلقة للطبقة الوسطى في البلدان الصناعية إلى حد كبير - أي أن 1.2 في المائة فقط في السنة، أي ثلث الدخل الذي كان قبل ذلك- بينما تباطأت النخب الآسيوية بشكل هامشي - 2.9 في المائة «(نفس المرجع الصفحة 195). وكان تأثير ذلك أكثر أهمية بين الطبقة الوسطى في العالم (الدخل من 10 $ إلى 40$ في اليوم أو الدخل الشرائي يعادل القوة الشرائية، بأسعار 1993، بين 3،650 $ و 14،600 $). وارتفع الدخل النسبي للنخب الآسيوية (أعلى 10 في المائة من أصحاب الدخل) من 43 في المائة في عام 1980 إلى 60 في المائة في عام 2000 من متوسط 50 في المائة من أصحاب الدخل في البلدان الصناعية، وهي مجموعة ذات تعليم ومهارات مماثلة.

المنافسة في آسيا والإحتجاجات الأميركية

تستمر الشركات العالمية، في بحثها عن إنخفاض التكاليف، وتوظيف الهنود والصينيين والبنغلاديشيين والماليزيين للقيام بعملهم بدلا من الطبقة المتوسطة في الأميركين والبريطانيين والسويديين أو الهولنديين. وفي بعض الحالات، وكما ذكر آنفا، ينشئ الآسيويون في وقت لاحق منشآت تتنافس على الصعيد العالمي. ويبين الشكل 1-1 دخل الولايات المتحدة 1960-2000، وهبوطه بالنسبة لشرق وجنوب آسيا، دون تغيير تقريبا بالنسبة لأمريكا اللاتينية، وزيادة كبيرة بالنسبة لأفريقيا.

---

(1) يذكر أن تاتا ، التى سميت باسم جامشيدجي تاتا ، الذى أسس أول مصنع للصلب فى الهند عام 1911 وهو أكبر مركز صناعية فى الهند .

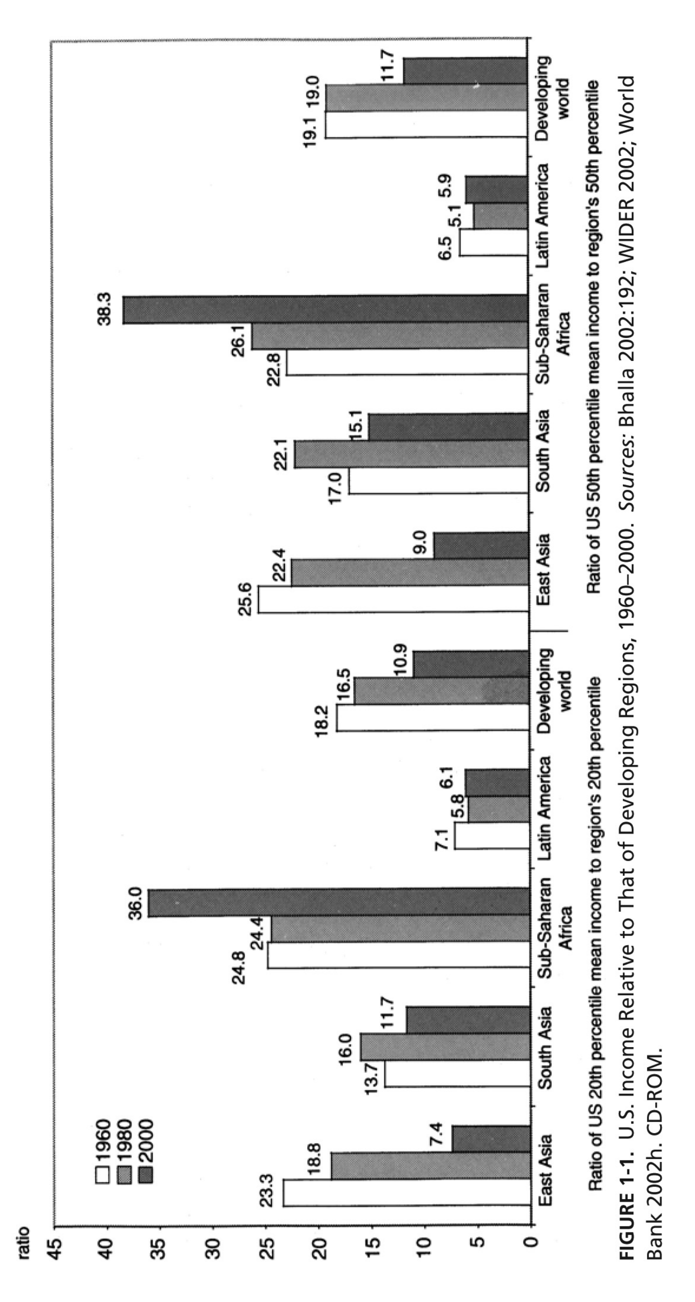


FIGURE 1-1. U.S. Income Relative to That of Developing Regions, 1960–2000. *Sources:* Bhalla 2002:192; WIDER 2002; World Bank 2002h. CD-ROM.

الشكل 1-1. **الدخل الأمريكي بالنسبة إلى المناطق النامية،** 1960-2000. **المصادر: بهالا** 2002: 192؛ **ويدر** 2002؛ **البنك الدولي** 2002h. **إسطوانة حاسب آلي.**

في الفترة ما بين 1960 و 1970، كان الذين يمثلون الولايات المتحدة كبيرة. مثل نيلسون روكفلر، الجمهوري الليبرالي، قد دعموا برامج الشعبية للصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية. وفي العقود التي تلت ذلك، أصبحت الشركات متعددة الجنسيات أكثر فطنة مع فرص عالمية أكبر للاستعانة بمصادر خارجية، وهذه المصالح تعتبر أكثر عرضة لمعارضة الإنفاق الحكومي الكبير على برامج التعليم والرعاية للطبقات المتوسطة والطبقة العاملة.

وتتوقع النخب الهندية والآسيوية مضاعفة الدخول الحقيقية في جيل واحد. وعلى النقيض من ذلك، تواجه الطبقات الوسطى في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الصناعية إنهيارا في النمو (مضاعفة الدخل الحقيقي ليس في واحد ولكن في ثلاثة أجيال)، وزيادة المنافسة من المهارات الأجنبية وخفض التوقعات من أجل حياة أفضل. فهل من الغريب أن نجد أن العديد من الطبقات الوسطى الأمريكية والغربية تحتج ضد العولمة؟

أما دخل أمريكا اللاتينية لعام 2000 بالنسبة للولايات المتحدة فهو 70 في المائة فقط من قيمته قبل العولمة في عام 1960 (بهالا 2002: 192-96). بورتو أليغري، البرازيل، في أمريكا اللاتينية (مومباي، الهند في 2004) تستضيف اجتماعا سنويا لمكافحة العولمة والمنتدى الاجتماعي العالمي والمنافس للمنتدى الاقتصادي العالمي السنوي للنخب الاقتصادية في العالم والذي يعقد عادة في دافوس، سويسرا.

وعلى الرغم من أن الآسيويين يحتجون على سياسة التكلات الإحتكارية المتبعة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والحكومة الأمريكية، إلا أنهم نادرا ما يحتجون على العولمة التي يستفيدون منها. وعلى النقيض من ذلك، لا يوجد في أفريقيا سوى عدد قليل من الاحتجاجات ضد توسيع التجارة العالمية وحركات رؤوس الأموال والاستعانة بمصادر خارجية والتي لا تحصل عليها فائدة تذكر. ومن المرجح بشكل كبير أن يشكوا الأفارقة من ضعف إندماجهم في الاقتصاد الدولي.

أسئلة حاسمة في إقتصاديات التنمية

Critical Questions in Development Economics

ينبغي أن تساعدك مقدمة إقتصاديات التنمية على الحصول على فهم أفضل لعدد من المسائل الحاسمة المتعلقة باقتصاديات العالم النامي. والقائمة التالية هي عينة من 19 سؤالا من هذا القبيل. وكل رقم مرقم ليتوافق مع الفصل الذي تناقش فيه المسألة.

1 - كيف يعيش أفقر ثلثي العالم؟

2 - ما معنى التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي؟

3 - ما هو تاريخ التنمية الاقتصادية؟ كيف كان أداء البلدان النامية اقتصاديا في نصف القرن الماضي؟

4 - ما هي الخصائص والمؤسسات الرئيسية للبلدان النامية؟

5 - ما هي النظريات الرئيسية للتنمية الاقتصادية؟

6 - هل حسن النمو الاقتصادي في العالم الثالث من ظروف معيشة فقرائها؟

7 - كيف يمكن تخفيض الفقر في المناطق الريفية في البلدان المنخفضة الدخل؟

8 - ما هو تأثير النمو السكاني على التنمية الاقتصادية؟

9 - لماذا هناك الكثير من البطالة في البلدان النامية؟

10 - ما هي العوامل التي تؤثر على مهارات العمل في العالم الثالث؟

11 - ما هي المعايير التي ينبغي استخدامها لتخصيص رأس المال بين المشاريع البديلة؟

ما مدى أهمية المعلومات وغيرها من التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية؟

12 - ما هي العوامل التي تساهم في نجاح أنشطة تنظيم المشاريع في البلدان النامية؟

13 - هل ستظل السياسات الاقتصادية للبشرية قائمة على مدى القرون القليلة القادمة؟

14 - ما هي السياسات النقدية والمالية التي ينبغي أن تستخدمها أي دولة لتحقيق التنمية الاقتصادية مع إستقرار الأسعار؟

15 - كيف يمكن لأقل البلدان نموا أن تزيد من صادراتها وتقلل من إستيرادها؟

16 - ما هي السياسات التي يمكن أن تخفف من حدة الديون الدولية والأزمات المالية في البلدان النامية؟

17 - ما هي الاستراتيجيات التجارية التي ينبغي للبلدان النامية أن تستخدمها؟

18 - هل ينبغي للبلدان النامية أن تعتمد على قرارات السوق أو تخطيط الدولة في تخصيص الموارد؟

19 - هل يؤدي إلغاء الأسعار وأسعار الصرف والتحرير المالي وإلغاء القيود التنظيمية والخصخصة إلى تحسين أداء أقل البلدان نموا؟

القيود المفروضة على النهج الإقتصادية الموحدة

Limitations of Standard Economic Approaches

هذه الأسئلة ليست سوى بعض من تلك التي سيتم إستكشافها لاحقا وقد تكون الإجابات أكثر تعقيدا مما تعتقد وعند تحليل البلدان النامية ، نجد أن التقيد الصارم بالنهج أو المفاهيم أو النماذج الاقتصادية الموحدة يحدث بعض المشكلات. وخلافا للبلدان المتقدمة النمو، كثيرا ما لا يكون للاقتصادات النامية قوة عاملة متنقلة ومتعلمة تعليما عاليا ومزارعون تجاريون وأعدادا كبيرة من أصحاب المشاريع المتجاوبين ومناخا مناسبا للمشاريع ومستوى عال من المعرفة التقنية والملكية المحلية للصناعة والاعتماد الشديد على الضرائب المباشرة للإيرادات وعدد كبير من السلع التصديرية ومتوسط دخل أعلى بكثير من الكفاف وسوق رأس مال متطورة أو إرتفاع معدل الإدخار. وكثيرا ما تكون مشاكل الإقتصادات النامية فريدة من نوعها. فقد تضطر إلى إغفال الكثير عند دراسة إقتصاداتها. وباعتباره من أبرز الاقتصاديين في مجال التنمية، فإن دادلي سيرس (1963 : 77)، يقول: "كلما كان رسخ فهم الطالب للمنهج الحالي، كلما كان أصعب في عملية التكيف" لدراسة العالم النامي. على الرغم من أن هذا ربما يكون مبالغا فيه، إلا أنه يجب أن تضع جانبا للأفكار المسبقة الخاصة بك وتبقي عقلك مفتوحة لمقاربات ومفاهيم أخرى جديدة في تحليل عالم مختلف في نواح كثيرة عن والولايات المتحدة، وكندا وأوروبا الغربية[1].

ومن التحذيرات ذات الصلة التشكيك في إحصاءات التنمية. إن دراسة واستخلاص استنتاجات من إحصاءات التنمية هو عمل جاد. سورجيت بهالا (2002) يبين أنه وعلى النقيض من الإفتراضات الراسخة في إقتصاديات التنمية، فإن معدلات عدم المساواة والفقر في العالم لا تتزايد بل تنخفض. ويقول (المرجع نفسه، ص 163) أن "خيبة الأمل مع عمليات النمو [الأخير] كان في جزء كبير منه نتيجة غير مقصودة للطفرة مما يعد نموذجا متغيرا في قياس الفقر، وهو نموذج لا يحمل أدلة أقل مما يحمله البنك الدولي. جزء كبير من خيبة الأمل هذه هو وهم. . . . ويمثل المزج غير المبرر [للبيانات الاستقصائية المتعلقة بالفقر مع بيانات الحسابات القومية المتعلقة بالدخل]

---

(1) يدعي سيرس (1963 : 77–98) يؤكد أن إقتباس من كتاب يتناول في المقام الأول الاقتصاد الأمريكي مبادئ الاقتصاد مثل دعوة كتاب للتعامل مع الخيول . والواقع أن اقتصاد التنمية ، بالتأكيد كتاب إقتصادات التنمية لسيرس الذي يحلل نسبة 75 إلى 80 في المائة من العالم في البلدان النامية ، بالإضافة إلى مقارناته مع سجل النمو في الاقتصادات الصناعية ، أقرب بكثير إلى المبادئ العامة للاقتصاد .

مصدرا لخيبة الأمل الشعبية. نجد أيضا أن الإستنتاج الحادث هو نتيجة خلط إستفتاء بيتر للفقر (من بيانات المسح) ونتائج بولس للدخل (من بيانات الحسابات القومية)". هذه المسألة التي نوقشت في الفصل 6 هي مثال واحد فقط على عيوب الاقتصاد في تفسير بيانات البلدان النامية.

بنود المراجعة

- دافوس.
- (أقل البلدان نموا).
- بورتو أليغري.
- المنتدى الاقتصادي العالمي.
- صندوق النقد الدولي.
- سياسة التكتلات الإحتكارية.
- البنك الدولي.
- المنتدى الاجتماعي العالمي.

مسائل للمناقشة

1. ما الذي تأمل أن تستفيد منه من دورة في التنمية الاقتصادية (بخلاف الدرجة الجيدة)؟
2. لماذا يدرس الإقتصاد دورا محوريا في فهم مشاكل البلدان النامية؟
3. ما هو تأثير التنمية الاقتصادية السريعة على أسلوب حياة أسرة بلايا؟ هل وظفت كولكاتا عمال البرمجيات والرأسماليين بشكل هامشي؟
4. ما هو تأثير العولمة والإستعانة بالمصادر الخارجية على الدخل والعمالة في أمريكا الشمالية من الهند والصين؟
5. هل تتوقع أن يكون الهدف التنموي للفقراء الهنود نمط حياة مثل نمط الـ Smiths؟
6. لماذا تختلف النظريات اقتصادية عن البلدان النامية عن نظرياتها القائمة على التجربة الغربية؟ وما هي الإفتراضات التي تنطوي عليها كل حالة؟
7. أعط مثالا على مدى التقيد الصارم بالنظرية الاقتصادية الغربية أو الفحص غير الحرج لإحصاءات التنمية الذي قد يعوق فهم العالم النامي.

دليل الإستنتاجات

ويورد دليل الفصل 2 مصادر إحصائية رئيسية عن أقل البلدان نموا والبلدان الصناعية، بما في ذلك في بعض الحالات على مواقع على شبكة الإنترنت. في حين أن بهالا (2002) تنتقد هذه المصادر الإحصائية.

أرندت (1987) يتتبع تاريخ الفكر حول التنمية الاقتصادية كهدف للسياسة. في حين أن ماير و سيرس، رواد التنمية (1984)، يستخدمان السيرة الذاتية لدراسة تاريخ

الميدان ، بينما يدرس ماير (2005) تطور إقتصاديات التنمية خلال الخمسين سنة الماضية .

إستراتيجيات النمو لرودريك (2004) . / http: / /ksghome. harvard. edu drodrik. academic. ksg /papers. html ، وهو بحث في كتاب Aghion و Dur-laufفي النمو الإقتصادي . بالإضافة إلى مقال رودريك، تتضمن محتويات هذا الدليل الأولية نماذج النمو الكلاسيكي الجديد و نماذج النمو الخاصة بـ Schumpeteria ؛ والانتقال من الركود إلى النمو؛ وأفخاخ الهبوط إلى الفقر؛ والإقتصاد القياسي للنمو الاقتصادي؛ وأنماط النمو عبر الأقطار؛ وتوزيع الدخل العالمي؛ والآثار الواسعة النطاق؛ وقياس نوعية التغيير؛ والعوامل الخارجية؛ وحسابات النمو؛ ووجهات النظر التاريخية بشأن النمو؛ والتكنولوجيا والمؤسسات؛ تكنولوجيات الأغراض العامة؛ والتخصص التجاري والنمو؛ آثار عدم المساواة على النمو؛ وعدم المساواة والتنمية؛ والنظم السياسية، والمؤسسات، وحقوق الملكية، والنمو؛ والأسواق المالية والنمو، والتنمية الحضرية، ورأس المال البشري؛ الديموغرافيا والنمو؛ الأنظمة والنمو آثار التغيير التقني على عدم المساواة في الأجور؛ والنمو وحجم الأمم؛ النمو والبيئة؛ العواقب الاجتماعية للنمو؛ الرأسمالية الاجتماعية؛ ومقالتين عن الانعكاسات على نظرية النمو إنظر http://www.elsevier. .(com/inca/publications/store/6/2/2/1/3/1/622131.pub.htt

وتشمل الدراسات الاستقصائية الإنمائية الأخرى إيتويل، ميلغيت، ونيومان (1989)، ستيرن (1989)، ومع المراجع، شينيري وسرينيفاسان (1988، 1989).

وتشمل الدراسات الاستقصائية الإنمائية الأخرى إيتويل وميلغيت ونيومان (1989) وستيرن (1989)، ومع المراجع، شينيري وسرينيفاسان (1988، 1989).

يعتبر سيرس (1963) ومارتن و كناب (1967) محور نقاش وقائع مؤتمر حول اقتصاديات تنمية التعليم والتعلم. يدرس سيرس (1969: 1-16) "معنى التنمية"، الذي أعيد طبعه في ليمان (1979)، مع مقالات حاسمة عن نظرية التنمية من قبل سيرس ونافزيجر وكروز أوبراين وبرنشتاين. دراسة لال عن الفقر في "اقتصاديات التنمية" (1985) ينتقد سيرس في التركيز على مشاركة الحكومة في أقل البلدان نموا (انظر الفصل 18).

ويركز العدد الصادر في فبراير 1986 على "التنمية العالمية 14" لاستعراض منهجية اقتصاديات التنمية. ويدرس ستريتن (1985) نظريات التنمية. وعن غونار ميردال الحائز على جائزة نوبل (1970: 3-29) فيناقش القيم والانحيازات في اقتصاديات التنمية.

جاغاناثان وهالدر (1988: 1175-78) تقرير ممتاز عن سكان الأرصفة كولكاتا.

أيضا على موقع الويب الخاص بـ، -http://www.ksu.edu/economics/naf wayne/، النقر على الروابط إلى التنمية الاقتصادية سوف يأخذك إلى قائمة من مجلات التنمية، فضلا عن روابط إلى المجلات حول التنمية الاقتصادية والبلدان النامية. عبر الانترنت والمجلات وقواعد البيانات؛ الموارد العامة في التنمية الاقتصادية؛ وإدارات الاقتصاد، والمعاهد، ومراكز البحوث في العالم في مجال التنمية الاقتصادية؛ والمجموعات، والمنشورات، والمؤسسات في مجال التنمية الاقتصادية؛ الوكالات الدولية؛ ملخصات الاقتصاد الإنمائي؛ واليابان، وأوروبا الشرقية، والاتحاد السوفياتي السابق، والبحث في Lexis-Nexis والموارد المتعلقة بالموارد الطبيعية والبيئية؛ وأخبار عن البلدان النامية؛ وغيرها من المواقع الاقتصادية.

يمكن للطلاب الحصول على ثروة من المواد على شبكة الإنترنت. نخصص من الإنترنت لكل فصل بعض المهام الخاصة به ويمكن العثور عليها من .http://www.ksu edu/economics/nafwayne، عن طريق النقر على مهام الإنترنت لـ Nafziger ، التنمية الاقتصادية.

فيما لم تعد النصوص بحاجة إلى خرائط ومعلومات قطرية عن البلدان النامية، نظرا لأن عناوين URL من الحكومية الأمريكية توفر هذه المعلومات. يوفر الموقع الخاص بي أيضا روابط وملاحظات في الخلفية في http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/؛ وقوائم البلدان، مع خرائط ومعلومات عن الاقتصاد والحكومة، على .http://www odci.gov/ (انقر على "كتاب حقائق العالم

(2) مفهوم ومعيار التنمية الإقتصادية

The Meaning and Measurement of Economic Development

إطار محتوى الفصل Scope of the Chapte

يناقش هذا الفصل معنى وحساب والمؤشرات الأساسية للنمو الإقتصادي والتنمية. وتصنيف البلدان الغنية والفقيرة ومشكلة مؤشرات الأسعار والتشويه في مقارنة الدخل لكل فئة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة والتعديلات على أرقام الدخل بالنسبة للقوة الشرائية وأنظمة القياس والمفاهيم البديلة لمستوى التنمية الاقتصادية إلى جانب الدخل لكل فرد ومشكلات أنظمة القياس البديلة وتكاليف وفوائد التنمية الاقتصادية.

النمو والتنمية Growth and Development

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للبلدان الفقيرة في التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي. في حين أن المصطلحان غير متطابقين. وقد يكون النمو ضروريا ولكن ليس كافيا للتنمية. ويشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة في إنتاج الفرد أو دخل الفرد الواحد (الشكل 2-1). ويقاس الإنتاج عادة بالناتج القومي الإجمالي أو الدخل القومي الإجمالي، الذي يستخدم بالتبادل مع الناتج الإجمالي للسلع والخدمات في الاقتصاد. وتشير التنمية الاقتصادية إلى النمو الاقتصادي مصحوبا بتغيرات في توزيع الإنتاج والهيكل الاقتصادي. وقد تشمل هذه التغييرات تحسنا في الرفاه المادي للنصف الأفقر من السكان وانخفاض حصة الزراعة من الناتج القومي الإجمالي والزيادة المناظرة في حصة الصناعة والخدمات الوطنية والزيادة في تعليم مهارات القوى العاملة والتقدم التقني الكبير الذي يحدث داخل البلد. كما هو الحال مع الأطفال، حيث أن النمو يتضمن التركيز على المقاييس الكمية (الارتفاع أو الناتج القومي الإجمالي)، في حين توجه التنمية الانتباه إلى التغيرات في القدرات (مثل التناسقية البدنية والقدرة على التعلم أو قدرة الاقتصاد على التكيف مع التحولات في الأذواق والتكنولوجيا).

وقد تأرجح المفهوم بين النمو والتنمية[1]. وحدث تحول كبير قرب نهاية عقد التنمية

---

(1) بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، كان العلماء وحكومات العالم الثالث مهتمين بأهداف أوسع من مجرد النمو ومع ذلك، فكان دبليو آرثر لويس، الحائز على جائزة نوبل (1955 : 9)، قد وضع النغمة السائدة لأواخر الخمسينيات والستينيات عندما لاحظ أن «موضوعنا هو النمو،

الأول للأمم المتحدة (1960–70)، الذي شدد على النمو الاقتصادي في البلدان الفقيرة. ولأن فوائد النمو لم تنتشر في كثير من الأحيان إلى النصف الأفقر من السكان، فإن خيبة الأمل مع تقدم العقود كان واسع الانتشار، على الرغم من أن النمو الاقتصادي تجاوز هدف الأمم المتحدة. في عام 1969، أشار دادلي سيرز إلى هذا التحول من خلال طرح الأسئلة التالية حول التنمية في بلد ما:

BOX 2-1. COMPUTING GROWTH RATES

Assume that in 2003, GNI for India is Rs. (rupees) 25,000 billion and its population 1067 million, so that **GNI per capita** is Rs. 23,430. The GNI in 2004, Rs. 31,533 billion, must be divided by the **GNI price deflator**, 110 (corresponding to an annual inflation rate of 10 percent) to give a GNI of Rs. 26,866 billion at constant (2003) prices. This figure, divided by the population in 2004, 1085.5 million, nets a GNI per capita of Rs. 24,750. **Real economic growth** (growth in GNI per capita) from 2003 to 2004 is (if expressed in 2003 constant prices)

$$(24{,}750 - 23{,}430/23{,}430) \times 100 = 5.6 \text{ percent}$$

This growth rate is used by such organizations as the World Bank for average annual growth rate, 2003–04. At a 2004 exchange rate of Rs. 50 = $1, India's GNI per capita of Rs. 29,049 is US$580 (at 2004 prices), used by the World Bank as GNI per capita. We need to adjust nominal GNI per capita by using the PPP exchange rate, that rate at which the goods and services comprising the GNI cost the same in both India and the United States. Using P = 6.13, the price level of GNI or purchasing-power adjusted GNI, gives PPP$3,555 per capita, a more accurate indication of the average Indian's purchasing power expressed in U.S. dollar terms.

ما الذي حدث فيما يخص للفقر؟ ما الذي حدث فيما يخص البطالة؟ ما الذي حدث فيما يخص إنعدام المساواة؟ وإذا أصبحت هذه الحالات الثلاثة أقل حدة، فإن ذلك لا شك فيه أن هذه فترة من التطور بالنسبة للبلد المعني. إذا كان واحد أو اثنين من هذه المشاكل المركزية تزداد سوءا وخاصة إذا كان كل الثلاثة، سيكون من الغريب أن نوصف هذا بنتيجة "التنمية"، حتى لو كان هناك إرتفاع في الدخل على المستوى الفردي. (سيرس 1969: 3–4).

وفي مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية في سبتمبر 2000، اعتمد زعماء العالم الأهداف الإنمائية للألفية، ووضعوا "أهدافا للحد من الفقر والجوع والمرض والأمية والتدهور البيئي والتمييز ضد المرأة" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2000). المشروع يتم إدارته من خلال جامعة كولومبيا، جيفري ساكس بمشورة من كبار ممثلي وكالات الأمم المتحدة وفريق استشاري دولي مع خبراء مستقلين في الميادين ذات الصلة بدعم

وليس التوزيع.

من البحوث التي تقوم بها فرق العمل المواضيعية.

وقد تم تحديد الأهداف الإمنائية للألفية، التي استخدمت عام 1990 كمعيار مرجعي، لأهدافا عام 2015. وتشمل الأهداف:

1. الحد من الناس الذين يعانون من الجوع والعيش على أقل من دولار واحد في اليوم من واحد من ستة مليارات (17 في المئة) إلى نصف تلك النسبة[1].
2. ضمان إتمام جميع البنين والبنات التعليم الابتدائي (حيث في الوقت الحالي لا يلتحق 113 مليون طفل بالمدارس).
3. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005، وعلى جميع المستويات بحلول عام 2015 (حيث في الوقت الحاضر، ثلثا الأميين من النساء).
4. خفض وفيات ثلثين بين الأطفال دون سن الخامسة (حيث يتوفى حاليا 11 مليون طفل قبل بلوغهم سن الخامسة، ولا سيما من الأمراض التي يمكن الوقاية منها).
5. تخفيض النسبة المئوية للنساء اللواتي يمتن أثناء الولادة بثلاثة أرباعهن (حيث في الوقت الحالي تتوفى واحدة من بين كل 48 حالة أثناء الولادة، على الرغم من أن جميع البلدان تقريبا لديها برامج آمنة للأمهات).
6. وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / (الإيدز) والملاريا والسل والأمراض الأخرى (حيث يعيش حاليا 40 مليون شخص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، منهم خمسة ملايين مصابين حديثا في عام 2001، على الرغم من أن البرازيل والسنغال وتايلند وأوغندا يظهرون أنه يمكن وقف إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية).
7. ضمان الاستدامة البيئية، عن طريق عكس فقدان الموارد البيئية وتخفيض نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام 2015، وتحقيق تحسن كبير في حياة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة (حيث في

---

(1) ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003:2-3) والبنك الدولي (2003h:58-60)، كان معدل الفقر 1 دولار في اليوم لعام 2000 هو 17 في المائة. ويدعي اثنان من خبراء الاقتصاد أن نهج البنك الدولي معيب من الناحية المنهجية، مما يفوق الفقر. ويتوقع سورجيت بهالا (2002: 150) الفقر بنسبة 13 في المائة. وإذا استخدمنا تقديرات كزافييه سالا – إي – مارتن (2002:34-42) التي بلغت 7 في المائة، فقد بلغ العالم بالفعل الهدف الإنمائي للألفية في أواخر التسعينيات (الفصل 6).

الوقت الحاضر «أكثر من بليون شخص لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة، وأن أكثر من ملياري نسمة يفتقرون إلى الصرف الصحي»).

8. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، بما في ذلك نظام تجاري ومالي منفتح والالتزام بالإدارة السليمة وتخفيض عبء ديون البلدان النامية والحد من الفقر في أقل البلدان نموا وتوفير العمالة المنتجة للشباب وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار معقولة وإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة لا سيما في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002 ب).

وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ناقش زعماء العالم كيفية تمويل المشاريع التي تجسد هذه الأهداف (مؤتمر الأمم المتحدة في مونتيري، المكسيك، آذار / مارس 2002)، وتقارير التقدم المرحلية والتوصيات النهائية.

وتشير الأمم المتحدة إلى الأهداف الإنمائية التي تحققت في الماضي: القضاء على الجدري (1977) والحد من الوفيات الناجمة عن الأمراض المسببة للإسهال بمقدار النصف (خلال التسعينات) وخفض معدلات وفيات الرضع (العدد السنوي لوفيات الرضع دون سن سنة واحدة لكل 1000 مولود حي الولادة) إلى أقل من 120 (في جميع البلدان الأقل نموا باستثناء 12 بلدا بحلول عام 2000) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003:31). وهكذا، وعلى الرغم من أن معظم الأهداف تبدو شاقة إلا أن يمكننا أن نتوقع بعض التقدم.

ويتوقع تيموثي بيسلي وروبن بورغيس (2003:3-22) أن سهولة تقلص الفقر في البلدان الأقل نموا فيما يتعلق بالدخل الفردي (النسبة المئوية للتغير في الفقر / النسبة المئوية للتغير في دخل الفرد) هي 0.73، أي أن مضاعفة المعدل فإن الدخل سيخفض معدلات الفقر بنسبة 73 في المائة. ومعدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الدخل اللازم لخفض نسبة الفقر في العالم إلى النصف بحلول عام 2015 هو 3.9 في المائة. وإذا إفترضنا أن مناطق العالم تستمر في نموها في الفترة 1960 - 1990، فإن النمو في شرق آسيا والشرق الأوسط سيتجاوز المعدلات اللازمة لخفض الفقر الإقليمي إلى النصف بحلول عام 2015.

ومع ذلك، فإن آفاق أفريقيا ليست مشرقة بقدر ما تبقى من البلدان الأقل نموا. حيث يستخدم ديفيد ساهن وديفيد ستيفل الدراسات الاستقصائية الديموغرافية والصحية الأفريقية (2003:23 - 52) لدراسة التقدم المحتمل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالبلدان الأفريقية ليست هدفا لتحقيق أي من الأهداف الستة الأولى التي تم اختبارها (الأرقام 5 و 6 تشمل المفوضين) حيث تعيش المناطق الريفية ويقيم معظم الأفارقة في

حالة أسوأ من المدن. ومع ذلك، يجد المؤلفون زيادات في معدلات الإلتحاق بالخطة وإنخفاضات في وفيات الرضع والأطفال ومعدلات وفيات الأمهات) على الرغم من عدم وجود هدف لألهداف الإنمائية الألفية (عمل على تحسين مستويات المعيشة في التسعينيات، وهي الخط الأساس المرجعي للمسارات المستهدفة والأهداف المعدة.

وقد ركز المجتمع الدولي بصفة خاصة على أفريقيا. ووصفت اللجنة الاقتصادية لافريقيا (1985:3) الوضع الاقتصادى الافريقى فى عام 1984 بانها الاسوأ منذ الكساد العظيم ووصفت أفريقيا بعبارة "الطفل المريض جدا من الإقتصاد الدولى". كما توقعت اللجنة الإقتصادية الخامسة والعشرون لأفريقيا لعام 1983 بأنها تتجه لكابوس في عام 2008 وتصور الكابوس التالي للنمو السكاني المتفجر والذي يضغط بشكل مُلح على الموارد المادية والخدمات الاجتماعية:

ستتسم الظروف الاجتماعية - الاقتصادية بتدهور أساسي في كرامة الإنسان. وسيواجه سكان الأرياف، الذين سيتعين عليهم البقاء على قيد الحياة في كدح لا يمكن تحمله في حالة تقريبا كارثية من ندرة الأراضي حيث سيتعين على جميع الأسر أن تعيش على مجرد هكتار من الأرض وسوف يصل الفقر إلى أبعاد لا يمكن تصورها حيث أن الدخول الريفية ستصبح تكاد لا تذكر بالنسبة لتكلفة السلع والخدمات المادية.

كما أن الأوضاع في المراكز الحضرية ستزداد سوءا مع ازدياد عدد المدن المزدحمة والطرق المزدحمة والمزيد من المتسولين والمزيد من المنحرفين. ويزيد ذلك من معدل نسبة العاطلين عن العمل الذين يبحثون بشدة عن وسائل البقاء على قيد الحياة مما يضع إحتمالا في زيادة معدلات الحاجة والجريمة. ولكن، إلى جانب هذا البؤس، سيظل هناك عدد قليل جدا من الذين سيظهرون وبشكل واضح في درجة أعلى من الاستهلاك الزائد. وسيستمر عدد قليل جدا منهم في مطالبة المتاجر الوطنية بملء الواردات من السلع الكمالية حتى لو تعذر شراء قطع الغيار اللازمة لوحدات الإنتاج الأساسية بسبب نقص النقد الأجنبي. (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (94- 1983:93).

ومما يؤسف له أن تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا يثبت صحته. وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا أقل في التسعينيات مما كان عليه في نهاية الستينيات (البنك الدولي 2000 أ: 1). عند التعبير عن تعادل القوة الشرائية بالدولار (الذي نوقش لاحقا)، فإن متوسط الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا هو الأدنى في العالم، حتى أقل من جنوب آسيا (الهند وباكستان وبنغلاديش وسريلانكا). وعلاوة على ذلك، فإن العمر المتوقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبشكل معاكس للاتجاه العالمي،

قد انخفض إلى مستوى 1975، 46 عاما ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع معدل انتشار البالغين من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز.

أيضا نجد أن البيئة السياسية في أفريقيا، والقاعدة الاستبدادية والافتراضية والحروب الأهلية الواسعة الانتشاركلها تصب في ضد إتجاه النمو الاقتصادي. بينما وتعزز الأدلة المستقاه من النتائج في أفريقيا بشكل يدحض رسالة رئيس وزراء سنغافورة السابق لي كوان يو (Sen 1999:15)، بأن التحول الديمقراطي يرتبط ارتباطا مباشرا بمستوى ومعدل النمو الاقتصادي. ففي عام 1988، كان هناك 5 بلدان فقط (بوتسوانا وغامبيا وموريشيوس والسنغال وزيمبابوي) من 47 بلدا جنوب الصحراء هي ديموقراطيات متعددة الأحزاب (براتون وفان ديوال 1997؛ ندولو وأوكونيل 1999:51) فبحلول عام 2004 لم يزد عدد الديمقراطيات كثيرا. والواقع أن أغلبية الأنظمة المنتخبة ديمقراطيا في أفريقيا تنجح في إجراء انتخابات تفي بالمعايير الدولية لـ"قابلية تنفيذها" وتتجاهل الحريات السياسية وسيادة القانون وفصل السلطة (Nafziger and Auvinen 2003:114–31).

كلود آك (1996:18 ، 42) يكتب: "مع الاستقلال لم يكن القادة الأفارقة في وضع يسمح لهم بمتابعة التنمية؛ كانوا متشددين جدا في النضال من أجل البقاء. . .. [في الواقع] فبدلا من كون الدولة قوة عامة، فإنها في أفريقيا تميل إلى الخصخصة، أي أن يتم تخصيصها لخدمة المصالح الخاصة من قبل الفصيل المهيمن من النخبة ". وتستخرج النخب السياسية الإيجارات والتحويلات الفورية بدلا من توفير حوافز للنمو الاقتصادي. فنجد أن المحسوبية وتوارث النفوذ هو النمط السائد في أفريقيا، فالعمل هو علاقة شخصية بين الرعاة والعملاء فقيادة الثروة غير المتكافئة الوضع أو النفوذ الذي يستند إلى الولاءات المشروطة والتي تُبنى على المنافع المتبادلة. في جمهورية نيجيريا الثانية (1979–83)، ريتشارد جوزيف (1979–83) قد وصف هذه الظاهرة، مشيرا إلى أن "أنماط السلوك السياسي التي ترتكز على مبدأ تبرير أن هذه المناصب ينبغي أن يتم التنافس عليها ومن ثم إستخدامها لمصلحة شخصية ترجى منها كنوع من السلطة أو المجموعة التي تدعمهم".فيشيرب بريبنداليسم إلى نتيجة ذلك من الصراع الشديد بين المجتمعات للسيطرة على الدولة. لذا فإن الفساد مستوطن في الحياة السياسية على جميع المستويات في نيجيرا وكثير من البلدان الأقل نموا. فالقادة السياسيون يستخدمون الأموال تحت تصرف الدولة من أجل الفساد الممنهج بدءا من العيش البسيط في الطبقات السفلى إلى جماعة الحكم في الطبقة العليا.

نجد أن هناك علاقة ثنائية سببية وتربط الزيادة في الحروب الأهلية في أفريقيا بسجل نموها المحزن (نافزيجر، ستيوارت، و فايرينن 2000 ، نافزيجر وأوفينن 42-2003:41؛ كولير 2000))النمو السلبي للفرد، 1974-90، و بالكاد إيجابي في التسعينات (البنك الدولي 1996a:77؛ البنك الدولي1996f:18). وفي الواقع، يشير ستيوارت وهوانغ ووانغ)72000:) إلى أن أفريقيا كانت صاحبة أكبر عدد من الوفيات (المباشرة وغير المباشرة) من الحروب من عام 1960 إلى عام 1995، كنسبة 1.5 في المائة من سكان عام 1995، مقارنة ب 0.5 في المائة من الشرق الأوسط، و 0.3 في المائة من آسيا و 0.1 في المائة من أمريكا اللاتينية.

تعد دولة نيجيريا مثالا واضحا على تفوق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وبحلول أواخر السبعينيات، تجاوزت نيجيريا والتي تغذيها الثروة النفطية جنوب أفريقيا كزعيم إقليمي للناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا، وصنفت كدولة متوسطة الدخل في الفترة 1978-1980 (البنك الدولي 11-1980i:110 والبنك الدولي ،11-1982i:110 122-23)). نجد أن التناقض يقع في الفترة ما بين 1960 إلى 1970 والعقد الأول من القرن ال 21 هو ملحوظ. ومما لا شك فيه أن الزوار في المدن المركزية يلاحظون أن النخبة الحضرية (ربما 10 في المائة فقط من السكان) مزدهرة بوجود السيارات والهواتف المحمولة والثلاجات. وعلاوة على ذلك، فإن بعض القرى لديها كهرباء (غير منتظمة) ومياه الصنابير غير متوفرة بشكل فعلي في عام 1965. لكن جيوب الازدهار هذه تخفي التفاوت الكبير في الدخل في نيجيريا حيث ويصنف البنك الدولي (37-2003i:236) نيجيريا بأنها تحتل المرتبة ال 15 في مؤشر جيني الأعلى لعدم المساواة في الدخل في العالم (113 دولة في المرتبة)، حيث يتمتع أعلى 10 في المائة من أصحاب الدخل بنسبة 40.5 في المائة من الدخل في حين أن أدنى 10 في المائة يحصلون فقط على 1.6٪ في المائة. كما أن 91 في المائة من السكان، وهي أعلى نسبة من بين 90 بلدا مدرجة، يعيشون تحت خط الفقر الدولي البالغ دولارين في اليوم (بأسعار عام 1993). ومن عام 1965 إلى عام 2004 ، حيث انخفض متوسط الرفاه المادي في نيجيريا. وشمل هذا الانخفاض متوسط مستويات التغذية حيث (إرتفعت نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية بدرجة كبيرة) وإنخفض متوسط الإنفاق الاستهلاكي والحصول على الرعاية الصحية وعن البنية التحتية (تدهور النقل والاتصالات من عدم كفاية الصيانة). وإنخفضت حصص الطبقة المتوسطة المتقلصة فى نيجيريا. وقد تم تهميش العديد من المهنيين من المستوى المتوسط والمعلمين وموظفي الخدمة المدنية في عام 2004 ، بينما في عام 1965 كانت لديهم مزايا قروض السيارات والإسكان.

وقد يكون الاغتراب في عام 2004 أكثر انتشارا مما كان عليه في عام 1965، أي قبل الحرب الأهلية مباشرة حيث إحتج الفقراء فى منطقة دلتا النفط على إرتفاع معدلات البطالة والإفتقار الى السلع العامة والخدمات الاجتماعية وسط الثروة الاجنبية من الشركات والمتعاونين المحليين. إنتشرت وبشكل كبير الفتنة العرقية والطائفية. تفتقر الحكومة الإتحادية باستمرار إلى المساءلة عن مئات الملايين من الدولارات التي تم جمعها من صادرات النفط والإيرادات. وللحصول على صورة عن أفريقيا الحالية، يمكنك مضاعفة العلل في نيجيريا عدة مرات (نيجيريا التي ، لديها من سُدس إلى سُبع سكان أفريقيا قد يكون الفقر والفساد فيها ممثلا لكثير من البلدان في أفريقيا).

لم يحدث في نيجيريا وإثيوبيا وزامبيا أي نمو أو تنمية في الربع الأخير من القرن العشرين ، وفي كينيا وملاوي حدث النمو دون تحقيق الكثير من التنمية ، بينما في معظم آسيا وأجزاء من أمريكا اللاتينية فقد حدث كل من النمو والتنمية (داخل الجدول الأمامي) .

لا يمكن أن تشير التنمية الاقتصادية فقط إلى معدل التغير في الرفاه الاقتصادي بل أيضا إلى معدلها ، فبين عامي 1870 و 1998، كان لليابان معدل نمو اقتصادي سريع ، حيث وبلغ معدل نموه الحقيقي (المعدل حسب التضخم) في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي نحو 2.6 في المائة سنويا (الفصل 3)، وكان هناك ابتكار تقني كبير وتحسن توزيع الدخل وانخفاض في حصة القوى العاملة في الزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، تتمتع اليابان بمستوى عال من التنمية الاقتصادية حيث بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 510 ،34 دولارا لعام 2003 ،وهو ما يعد من بين أغنى أربعة بلدان في العالم (داخل الجدول الأمامي). وهناك تقارير أخرى تشير إلى أن معظم اليابانيين يتغذون جيدا ويعيشون في مكان جيد وفي صحة جيدة ومتعلمين ، وهناك عدد قليل نسبيا من الفقراء. وسيستخدم هذا الكتاب مفهومَي التنمية الاقتصادية.

تصنيف البلدانClassification of Countries

عندما بدأت دراسة جادة لاقتصاديات التنمية في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، كان من الشائع التفكير في البلدان الغنية والفقيرة على أن تفصلها فجوة واسعة ، وشملت الأغنياء أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا واليابان بينما شملت الفقراء آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وأصبحت الحدود بين البلدان الغنية والفقيرة، البسيطة جدا، أكثر وضوحا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. واليوم، فإن عددا متزايدا من البلدان المرتفعة الدخل والمتوسطة الدخل من البلدان غير غربية، فالبلدان الأسرع نموا ليست بالضرورة

أن تكون من البلدان التي لديها أعلى نصيب من الناتج القومي الإجمالي للفرد. وقد نمت تلك البلدان التي تعتبر فقيرة في عام 1950 بنفس المعدل الذي حققته البلدان الغنية خلال العقود الثلاثة اللاحقة (انظر الفصل 3). وإزداد عدد قليل من البلدان الفقيرة في عام 1950 مثل تايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند والمكسيك بسرعة أكبر بكثير من بعض البلدان ذات الدخل المرتفع في عام 1950 (على سبيل المثال الأرجنتين وأوروغواي وفنزويلا ونيوزيلندا[1]) حيث أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في بلدان العالم يشكل الآن سلسلة متصلة بدلا من تفرعات[2].

نجد أن عدة تصنيفات للناتج القومي الإجمالي للفرد تغيرت وبشكل كبير بين عامي 1950 و 2003. ومن بين البلدان الأقل نموا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية المدرجة حاليا في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لعام 1950 في دراسة للبنك الدولي (Morawetz 1977:77–79) لعام 2003 من مصادر)داخل الجدول الأمامي) حيث انخفضت فنزويلا من البداية إلى القرن الثالث عشر، وأوروغواي من الثانية إلى السادسة، وتراجعت بيرو من الحادية عشر إلى الثانية والعشرين، وبوليفيا من الواحد والثلاثين إلى السادس والخمسين وتجاوزت اليابان المتضررة من الحرب من قبل وعن تايوان (التي ارتفعت من الخامسة والثلاثين إلى الأولى) وعن كوريا الجنوبية التي قفزت

(1)أما نيوزيلندا فقد احتلت المركز السادس من حيث نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 1970 ، فقد تراجعت إلى أسفل بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نتيجة للتضخم السريع في السبعينات وأوائل الثمانينات . بعد ذلك ، بذل جهد مفرط للحفاظ على التضخم في قيود محدودة النمو ، مما أسهم في انخفاض نسبي آخر لنيوزيلندا (إكونوميست 33–31 :2002). الPopulation rld Transition in

(2)الخروج من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة ليس مجرد اهتمام أكاديمي ، حيث سحبت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (ووكالات المعونة الأخرى) نظام الأفضليات المعمم (نظام الأفضليات العامة المعمم ، الذي نوقش في الفصل 17) لعدة خريجين في أواخر الثمانينيات . وشكل نظام الأفضليات المعمم أكثر من 10 في المائة من صادرات الولايات المتحدة إلى أقل البلدان نموا المزدهرة مثل كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة ؛ فإن ما يتراوح بين 5 و 10 في المائة من صادرات هذه البلدان ربما يكون قد تم تحويلها إلى بلدان أخرى نتيجة لفقدان نظام الأفضليات المعمم في الولايات المتحدة . وبالإضافة إلى ذلك ، توقعت منظمة التجارة العالمية / الاتفاقات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) ، التي تضع قواعد للتجارة الدولية ، المعاملة بالمثل فيما بين البلدان المتقدمة في الاتفاقات التجارية ، ولكنها مددت معاملة تفضيلية للبلدان النامية (كوكك 957–947 :1988) . ومع ذلك ، في إطار جولة أوروغواي في مجموعة الـ GATT(986–941) ، تتوقع بلدان جزر المحيط الهادئ المعاملة التعاقدية للتعريفة من أقل البلدان نموا . وفي عام 1995 ، أعلن البنك الدولي أن كوريا الجنوبية أصبحت أول بلد يتخرج من بلد مقترض إلى مساهم في أموال قروض البنك لأقل البلدان نموا (كانساس سيتي ستار 1995:B-6) .

من الخامس والأربعين إلى الثاني. وفي أفريقيا فقد تراجع المغرب، الذي شارك في نزاع مع الجزائر حول الصحراء الإسبانية ومع نقابات العمال المحلية بشأن السياسة الاجتماعية، من السابع عشر إلى الثاني والثلاثين ، وعن زامبيا فقد تراجعت مع انخفاض سريع في أسعار النحاس العالمية بعد منتصف السبعينيات فقد انخفضت من الثاني والعشرين إلى السابع والسبعين ، وعن غانا فمع زيادة سعر الزنك وإنخفاض أسعار المزرعة التي عرقلت التوسع في الصادرات حتى الثمانينات مما أديا معا إلى إنخفاضها من الخامس عشر والسادس عشر إلى التاسع والخمسين. خلال هذه الفترة، أصبحت تايوان وكوريا الجنوبية في المركزين الثالث والأربعين والسادس والأربعين على التوالي، ولكن منذ التجاوز إلى فئة الدخل المرتفع وتجاوز غانا وكذلك ماليزيا وتركيا وكولومبيا وإندونيسيا وكذلك تايلاند التي ارتفعت من التاسع والأربعين إلى الرابع عشر.

ويستخدم تصنيف التنمية من جانب البنك الدولي (h2003 وداخل الغلاف الخلفي) في تصنيف البلدان إلى أربع مجموعات على أساس نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. ففي عام 2003، كانت هذه الفئات من البلدان المنخفضة الدخل تقريبا (1000 دولار أو أقل)، والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى (3,000–1,001دولارا)، والبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (3000 إلى 9000 دولار)، والبلدان ذات الدخل المرتفع (0009 دولار أو أكثر). وفي كل عام، تتسع الفجوة بين الفئات مع التضخم، غير أن قلة من البلدان غيرت فئاتها بين عامي 1974 و 2003.

وفي بعض الأحيان، تصنف البلدان المرتفعة الدخل على أنها بلدان متقدمة النمو أو بلدان الشمال، والبلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل كبلدان نامية أو متخلفة أو أقل نموا أو بلدان الجنوب. وكان مصطلح المتخلفة هو المصطلح الذي يشيع استخدامه في الخمسينيات والستينيات لكنه فقد صلاحيته منذ ذلك الحين. ولعل جميع البلدان متخلفة مقارنة بأقصى إمكاناتها. ومع ذلك، فإن المصطلح المتخلف، مثله مثل مصطلح أقل تطورا وقد انخفض في الآونة الأخيرة، ولكن ليس لأنه غير دقيق ولكن لأن المسئولين في الوكالات الدولية يعتبرونه عدوانيا ويبدو أن مصطلح "البلدان النامية" هو مصطلح لطيف التعبير عندما يطبق على أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي نمت (وطورت) ولو قليلا جدا بشكل عام من السبعينات حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك، يستخدم هذا الكتاب المصطلح الأخير كما هو مفهوم على نطاق واسع في المجتمع العالمي للإشارة إلى البلدان ذات الدخل القومي المنخفض والمتوسط

أو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي[1].

وغالبا ما يشار إلى 134 عضوا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) باسم العالم الثالث، وهو مصطلح نشأ في العقد الأول من الحرب العالمية الثانية[2]. وبرفض تلك الدول ضم أنفسهم مع الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي فبذلك تم تشكيل وحدة سياسية ثالثة في الأمم المتحدة. واليوم، فقد هذا المصطلح معناها الأصلي، ولم يعد يفضي إلى عدم الانحياز، ولكنه يميز بين الاقتصادات المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل في العالم النامي من العالم الأول، والبلدان الرأسمالية ذات الدخل المرتفع، حيث تملك رؤوس الأموال والأراضي كيانات خاصة؛ وبلدان العالم الاشتراكي الثاني، أو البلدان ذات التوجه المركزي، حيث تمتلك الحكومة وسائل الإنتاج.

وعلى عكس الاستخدام الغربي، فقد وصف العالم الثاني نظامه الاقتصادي بالإشتراكية بدلا من الشيوعية. ففي المصطلحات الماركسية، تشير الشيوعية إلى مرحلة لاحقة من التطور عند التوزيع وفقا للاحتياجات بدون حسابات مالية وبعيدا عن الدولة. مع انهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1991، وانتقال الاقتصادات الاشتراكية السابقة لروسيا وشرق ووسط أوروبا وآسيا الوسطى نحو اقتصاد رأسمالي أو إقتصاد مختلط، إلا أن كوبا وكوريا الشمالية لا تزالان إشتراكيتان. حتى السويد تتبنى نوذج الديموقراطية الاجتماعية مع التركيز على الضرائب والتحويلات لإعادة توزيع الدخل، وفرنسا مع التخطيط الإرشادي، الذي ينص على توقعات الحكومة وتطلعاتها ونواياها وليس تفويضا فنجد أنه تم تصنيفهما في العالم الأول. (انظر الفصل 18)،

ونادرا ما يستخدم مصطلح «العالم الثاني» الآن، وخاصة منذ 1989–91 عندما كانت أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق ومنغوليا والصين وفيتنام تتقدم نحو نهاية المرحلة الانتقالية وإن كان ذلك على نحو متقطع، مع فقدان الحزب الشيوعي للسلطة السياسية الاحتكارية، أصبح القطاع الخاص يمثل غالبية الناتج المحلي الإجمالي، وأصبح هو السوق "المنسق المهيمن للأنشطة الاقتصادية" (سفيجنار 2002:25 وكورناي 1999). وبحلول منتصف التسعينيات من القرن الماضي، كانت جميع الاقتصادات

(1) لقد رفضت "الأسواق الناشئة" باعتبارها تعكس وجهة نظر الدول المتقدمة المستثمرة أو البائعة لأقل البلدان نموا ، و "الأمة الناشئة" كتعبير غير مقبول "لبلد نام" أو "دولة نامية" .

(2) والغرض من UNCTAD أو مجموعة ال 77 ، وهي منظمة دائمة عقدت لأول مرة مع 77 عضوا في عام 1964 ، هو تعزيز وضع أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي . وتضم مجموعة ال 77 أربعة أخماس سكان العالم في حين أن دخلها يعادل خُمس الدخل القومي الإجمالي .

الاشتراكية السابقة في أوروبا قد تجاوزت نقطة انعطافها وهي أدنى نقطة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منذ عام 1989.

ولا يزال هذا الاتجاه المتصاعد عموما في أعقاب الانهيار المفاجئ الذي دام لمدة خمس سنوات أو نحو ذلك ، مما يعني أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من عام 1989 إلى عام 2001 قد انخفض بنحو الثلث في روسيا وأكثر من نصفه في أوكرانيا و 10 في المائة إلى 40 في المائة في بقية الاتحاد السوفياتي السابق. وبحلول عام 2001، لم تحقق سوى أربع دول أوروبية اشتراكية سابقة في عام 2001 إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 1989 وهي دولة بولندا التي وصلت إلى مستواها في عام 1989 في منتصف التسعينات ودولة سلوفينيا ودولة هنغاريا ودولة سلوفاكيا حيث حققوا مستويات عام 1989 في أواخر التسعينيات وإرتفعت البطالة إلى 16 في المائة من القوى العاملة في دولة بولندا و 10 في المائة في دولة روسيا و 7 إلى 19 في المائة في بقية شرق أوروبا الوسطى في عام 2000 (سفيجنار9 :2002–11). بعض دول الاتحاد السوفياتي السابق لا يحتمل أن تحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 1989 حتى قرب نهاية العقد الأول (أو حتى الثاني) من القرن الحادي والعشرين. ومع الانتشار المفرط على نطاق واسع للناتج ما قبل عام 1989 للبلدان الأوروبية الاشتراكية السوفيتية السابقة، وانهيار ناتجها بعد عام 1989، أصبحت هذه البلدان الآن من بين البلدان النامية (معظمها من البلدان المتوسطة الدخل).

برانكو ميلانوفيتش و شلومو يتساكي (2001)، في تحليل توزيع الدخل العالمي، يسأل: "هل العالم لديه الطبقة الوسطى؟" بين العالمين الأول والثالث، والإجابة "لا" فتقسيمها يعطي معنى جديدا لمفهوم العالم الثلاثي الأبعاد. العالم الأول، أكثر ثراء أو مساويا للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في إيطاليا (8000 دولار أمريكي أو أكثر في عام 1999)، ويمثل 16 في المائة من سكان العالم ، والعالم الثالث الذي يساوي دخله أو يقل عن البرازيل (3704 دولارا أمريكيا، أي ما يساوي خط الفقر الرسمي في أوروبا الغربية)، وتشمل78 في المائة من العالم. ويتبقى فقط 8 في المائة للطبقة المتوسطة في العالم ! وهذا التجمع المكون من ثلاثة أجزاء، الذي يترك تداخلا ضئيلا جدا، نجد أن أكثر من 90 في المائة تقع تحت عدم المساواة في العالم[1]. ويناقش الفصل السادس مكونات عدم المساواة في الدخل العالمي. ونجد أيضا أن لجنة الجنوب، التي يرأسها

(1) وتقسيم آخر هو أن الطبقة السفلى من العالم تمشي أو تتنقل بركوب الخيل ، والطبقة الوسطى بركوب الدراجات أو تأخذ وسائل النقل العام ، والطبقة العليا تركب السيارات ويمكن أيضا أن تتخذ رحلات طيران .

الراحل يوليوس ك. نيريري، المتحدث باسم الفقراء الذي كان رئيسا للحكومة في تنزانيا من عام 1961 إلى عام 1985، يعلن أن «الروابط الأساسية المشتركة التي تربط بين بلدان وشعوب الجنوب هي رغبتهم في الهروب من الفقر والتخلف وضمان الحصول على حياة أفضل لمواطنيها » (اللجنة الجنوبية 1990:1). ومع ذلك، لا تزال المصالح الاقتصادية تختلف اختلافا كبيرا بين البلدان النامية وفيما بينها، وهي مرقمة بداية من (1): البلدان الـ 26 التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية[1] وهي التي يمكن أن نحددها كما يلي بداية من: (شرق أوروبا الوسطى والاتحاد السوفييتي السابق وجميع البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط باستثناء سلوفينيا ذات الدخل المرتفع) والمعترف بها من قبل لجنة الجنوب (المرجع نفسه، الصفحتان 3 و 4)؛ (2) الأعضاء الثمانية في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) (لا تشمل الكويت ذات الدخل المرتفع والإمارات العربية المتحدة)؛ (3) أشد البلدان فقرا البالغ عددها 48 بلدا، المعينة كأقل البلدان نموا، وسبعة بلدان مدرجة في قائمة الغلاف، و (4) 106 بلدان نامية أخرى.

ويمكن أن تكون تسمية "اقتصادات المرحلة الانتقالية" (التي تعني الإنخراط إلى مرحلة السوق) تعبيرا ألطف عن تعبير البلدان النامية. فالمواطنون الذين يعانون من انخفاض مستويات المعيشة في التسعينات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين يخشون العوز قبل وصولهم إلى الأرض الموعودة من التوازن الطويل الأجل. وفي الواقع، بحلول عام 1995، في روسيا وأوكرانيا وليتوانيا وبولندا وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا وسلوفاكيا و فقد فاز الحزب الشيوعي الحاكم السابق (الذي أعيد تجسيده كحزب اشتراكي أو اجتماعي ديموقراطي ويعارض التخطيط المركزي) بتعددية برلمانية من الأحزاب الحاكمة العابرة أو الزمالات الملتزمة بالإصلاح الاقتصادي السريع والتحرر من القيود. ومع ذلك، وكما يشير الفصل 19، فإن هيكل الاقتصاد اليوم يختلف كثيرا عن هيكله في أوائل التسعينيات.

ومن بين الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، فإن الاقتصادات المرتفعة الدخل والمتوسطة الدخل هي الكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية وفنزويلا والإمارات العربية المتحدة وغابون. وانخفضت ايران من الوضع الاعلى للدخل المتوسط بعد انقطاع انتاج النفط خلال الثورة الايرانية عام 1979 والحرب الايرانية العراقية بين 1980 و 1988 وانخفض العراق ايضا من نفس الوضع بعد الحرب مع ايران الحظر

(1) وقد قاومت هذه البلدان ذات الدخل املنخفض واملتوسط التصنيف على أنه «بلدان نامية» ، على الرغم من وجود أوجه تشابه واسعة معها في مشاكل الإستقرار والإصالح(انظر الفصل 19).

التجارى المفروض من قبل الامم المتحدة في التسعينات، والغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003. (النصراوي92:2000 تشير تقديراتها إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي للعراق بنسبة 82 في المائة في الفترة من 1980 إلى 1998 (. وتفتقر إندونيسيا، التي تتقلب حالتها بين وضع الدخل المنخفض والمرتفع وبلدان الدخل المنخفض التي يزيد عدد سكانها عن 90 مليون نسمة إلى فوائض أساسية حيث وتنفق معظم العملات الأجنبية على متطلبات الاستيراد الأساسية مثل الآلات والمعدات والمواد الغذائية والمواد الخام.

وفي عام 1971، حددت الأمم المتحدة 25 بلدا من البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض، وانخفاض نصيب الصناعة التحويلية من الناتج الإجمالي، وانخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين كأقل البلدان نموا. وطلب عدد من البلدان تعيينه على أمل الحصول على المساعدة الاقتصادية، ولا سيما من الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، أضافت الأمم المتحدة معايير أخرى إلى هذه القائمة من الاقتصادات المهمشة، بما في ذلك انخفاض مستويات التنمية البشرية (على مؤشرات مثل العمر المتوقع وإمدادات الفرد من السعرات الحرارية ومعدلات الإلتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية) والمعوقات الطبيعية (مثل قلة السكان والمخاطر المناخية الشديدة وقفر الأراضي والعزلة الجغرافية) والتنوع الاقتصادي المنخفض. وقد ازدادت قائمة البلدان إلى 48 بلدا (بما في ذلك أفغانستان وأنغولا وبنغلاديش وبوركينا فاسو وبوروندي وكمبوديا والكونغو كينشاسا وإثيوبيا وهايتي وليبريا وملاوي ومالي وموزمبيق وميانمار وبورما ونيبال والنيجر ورواندا والصومال والسودان وتنزانيا وأوغندا واليمن وزامبيا) وتتداخل بدرجة كبيرة مع البلدان المنخفضة الدخل. غير أن معظم أقل البلدان نموا صغيرة. ويخشى معظم داعمي الأمم المتحدة أن تأخذ البدان المتقدمة هذا المقترح بعين الجدية فقط في حال ما إذا كان عدد البلدان محدودا بوضوح. وهكذا، لم يتم تضمين البلدان المكتظة بالسكان، مثل الهند وباكستان وفيتنام ونيجيريا (وحتى كينيا) (سيمونيس -230:1991 35؛ بلاكويل 41-40:1986 ؛ للنقد، انظر سيلوين42-35:1974). تجدر الاشارة الى ان النمور الاسيوية الاربع وكوريا الجنوبية وتايوان (الصين تايبيه) وسنغافورة وهونج كونج (اكبر مستثمر في الصين والمستفيد الرئيسي للاستثمار من الصين وجزء من الصين منذ (1997) البلدان الأقل تقدما). وهذه الدول الاربع التى تنمو بسرعة بالرغم من تعثرها مؤقتا فى الازمة المالية الاسيوية فى 1997-1998، والبلدان المتنوعة صناعيا والبلدان ذات الدخل المرتفع. وقد أدرجت في العادة تسع اقتصادات أقل تقدما، والمكسيك، والبرازيل، وماليزيا، وتركيا، واألرجنتين، والهند، والصين، والبرتغال، وجنوب أفريقيا،

ضمن البلدان الأقل تقدما) (سيويل، تاكر، والمساهمون 1988:204).

أما الصين، وهي بلد من الشريحة الأقل من الدخل المتوسط على أساس نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، فتتضمن فيما يعادل القوة الشرائية على أساس الدخل القومي الإجمالي من5625 بليون دولار في المركز الثاني بعد الولايات المتحدة التي تعادل 10110 بلايين دولار في عام 2002، وقبل اليابان التي تعادل فيمة3315 بليون دولار (البنك الدولي 253–2004h:252). ويشكل الدخل القومي الإجمالي مؤشرا على القوة العسكرية والدبلوماسية المحتملة للبلاد. وفي حال ما استمر النمو الكلى للصين فى تجاوز نمو الولايات المتحدة فان الصين قد تتجاوز الولايات المتحدة فى العقد الثانى الى العقد الثالث من القرن الحادى والعشرين. وقد إهتمت البلدان المدينة الأقل نموا مثل الأرجنتين والبرازيل وبنغلاديش وكينيا وكوت ديفوار بتوسيع تسهيلات القروض الرسمية ولا سيما لتمويل واردات النفط ، وكانت محاولاتهم لتحسين التمويل موجهة إلى بلدان منظمة الأوبك. ومع ذلك، حافظت بلدان الأوبك على التحالف مع البلدان المستوردة للنفط والبلدان النامية بشأن طائفة واسعة من القضايا الاقتصادية والسياسية في المحافل الدولية. وتشاطر العديد من بلدان الأوبك والبلدان الأقل نموا المستوردة للنفط قلقا من تخفيف الديون وإعادة جدولة الديون والتكيف الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه معظم بلدان الأوبك مشاكل شائعة في معظم بلدان العالم النامي رغم ارتفاع نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي، مثل ارتفاع معدلات الأمية وارتفاع وفيات الرضع والاعتماد على التكنولوجيا المستوردة. وكانت البلدان الأقل تقدما(الأربعة والتسعة)، التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات المصنعة، أكثر اهتماما بخفض الحواجز التجارية التي تفرضها الدولة المتقدمة تجاه المصنعين منها في الدعم الزراعي المنخفض الذي تم تخفيضه واستقرار السلع الأولية الذي سعت إليه أوغندا ومالوي وسريالنكا وهندوراس.

وفي الفترة من 1974 إلى 1975، انضمت الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) مع الدول ذات الدخل المرتفع إلى جانب الاقتصادات النامية الأخرى في نجاح معتمد من جانب الأمم المتحدة. الجمعية العامة للإعلان بشأن المبادئ والبرامج الرامية إلى الحد من الأثر السلبي للنظام الاقتصادي الدولي على تنمية أقل البلدان نموا. ويشمل هذا النظام جميع العلاقات الاقتصادية والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تربط بين الأفراد الذين يعيشون في دول مختلفة. وتشمل هذه المؤسسات الاقتصادية الوكالات الدولية التي تقدم رأس المال، وتوفر ائتمانا قصير الأجل، وتدير

قواعد التجارة الدولية. وتشمل العلاقات الاقتصادية التجارة الثنائية والمتعددة الأطراف والمعونة والخدمات المصرفية وأسعار العملات وتحركات رأس المال والتحويلات التكنولوجية. وفي خضم الاستجابة الفاترة من قبل البلدان المتقدمة، غيرت أقل البلدان نموا إستراتيجياتها وتجنبت إستراتيجيات شاملة بشأن النظام العالمي ولكنها تضغط باستمرار للحصول على تنازلات على جبهات مختلفة، بما في ذلك الضغط من أجل تخفيض التعريفة الجمركية والإعانات المالية في منظمة التجارة العالمية التي تدير التجارة الدولية قواعد والسعي إلى تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وربط أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية بالمساعدة على الحد من الفقر والأمية.

مشكلات مع إستخدام الناتج القومي الإجمالي لإجراء المقارنات مع مرور الوقت

Problems with Using GNP to Make Comparisons over Time

يستخدم الاقتصاديون بيانات الدخل القومي لمقارنة الناتج القومي الإجمالي أو الدخل القومي الإجمالي للبلد مع مرور الوقت. ويبين الجدول في الغلاف الأمامي النمو الاقتصادي لـ 63 بلدا من 123 بلدا، من عام 1973 إلى عام 1998. فعلى سبيل المثال نجد أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في ماليزيا بلغ 4.16 في المائة سنويا. على أساس الحساب لبسيط، قد نقول «هذا يعني أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في ماليزيا في عام 1998 كان 277 في المائة (1.041625) مما كان عليه في عام 1973.» ومع ذلك، فإن بيان مثل هذا يستند إلى أرقام النمو الرسمية والتي تخضع إلى مراقبة جدية بشأن الدقة.

يعرف الطلاب أن معامل انكماش أسعار الناتج القومي الإجمالي يؤثر على أرقام الحكومة والبنك الدولي بالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي ونموه. أما إذا كان معامل انكماش السعر هو 112.5 أو 125 أو 150 أو أي رقم آخر يعتمد على مؤشر السعر المدرج. ولم يغير عدد من البلدان الترجيح الكمي لأسعار السلع الأساسية منذ عام 1972 لا سيما في أفريقيا وأوروبا الشرقية على الرغم من حدوث تغير هيكلي كبير في الناتج. التنمية الاقتصادية بطبيعة الحال تغير الأسعار مع التحولات في العرض والطلب. وقد تجد دولة حديثة حديثة النهوض تجد أن البضائع مثل الصلب، الذي له أهمية ضئيلة في مزيج المخرجات في عصر ما قبل الحداثة، يلوح في الأفق خلال عملية التحديث. وسواء استخدمت البلد معايير مبكرة أو متأخرة (أحيانا حديثة أو ما قبل الحداثة) في وضع مؤشر أسعار، فإن ذلك سيحدث فارقا كبيرا في تحديد مدى انكماش الأسعار في تعديل نمو الناتج القومي الإجمالي.

دعونا نأخذ ماليزيا كمثال لتوضيح مشكلة مؤشر الأسعار. وفي إظهار كيف تحسب ماليزيا معامل إنكماش أسعارها في الناتج القومي الإجمالي، فلنفترض أن ماليزيا تنتج سلعا فقط وآلات حاسبة إلكترونية وأحذية مطاطية. لنفترض أن ماليزيا تنتج 20 مليون آلة حاسبة إلكترونية بتكلفة R400 للواحدة (مع الإشارة إلى رينغيت كتعريف للعملة الماليزية) و 200 مليون زوج من الأحذية المطاطية بقيمة R100 للطن في عام 1973، 100 مليون آلة حاسبة بقيمة R100 للواحدة و 400 مليون زوج من الأحذية المطاطية بتكلفة R200 للطن في العام 1998. وازداد إنتاج الأحذية بشكل مطرد مع تضاعف الأسعار، في حين زاد إنتاج الآلات الحاسبة خمسة أضعاف، وخفضت الأسعار بشكل كبير، حيث استفادت الصناعة من اقتصادات واسعة النطاق وتكنولوجيا سريعة التقدم.

ويمكن لماليزيا أن تستخدم قائمة أسعار لاسبيري، الذي ينطبق على فترة البداية أو فيما يعني عام 1973 (وليس في أواخر العام أو 1998). نجد أن مؤشر الأسعار الإجمالي حيث p هو سعر السلعة المنتجة و q كمية السلعة المنتجة، 0 سنة الأساس (هنا 1973) و nالسنة المعطاة (1998).

$$P = \frac{\Sigma p_n q_0}{\Sigma p_0 q_0} \qquad (2\text{-}1)$$

$$P = \frac{(20\text{ m. calculators} \times R100) + (200\text{ m. units of boots} \times R200)}{(20\text{ m. calculators} \times R400) + (200\text{ m. units of boots} \times R100)}$$

$$= \frac{R42{,}000\text{ million}}{R28{,}000\text{ million}} = 1.5$$

وهناك بلدان كثير تقوم بحساب النمو الحقيقي (على غرار الشكل2–1) باستخدام المعايير الحالية للأسعار على غرار مؤشر باستش للأسعار، الذي يطبق نواتج السنة النهائية (1998) لترجيح الأسعار، وبالتالي فإن مؤشر الأسعار في ماليزيا يكون

$$P = \frac{(100\text{ m. calculators} \times R100) + (400\text{ m. units of boots} \times R200)}{(100\text{ m. calculators} \times R400) + (400\text{ m. units of boots} \times R100)}$$

$$= \frac{R90{,}000\text{ million}}{R80{,}000\text{ million}} = 1.125$$

وفي ماليزيا، فإن معامل انكماش سعر الناتج القومي الإجمالي باستخدام مؤشر لاسبيريز، 1.5، يتجاوز ذلك باستخدام مؤشر باستش، 1.125. وبقدر ما تظهر الصناعات ذات النمو السريع، مثل صناعة الآلات الحاسبة الإلكترونية، زيادات أقل نسبيا (أو حتى تخفيضات) في الأسعار، فإن مؤشر لاسبيريز الذي يستخدم المعايير في

فترة البداية سيظهر قيم أعلى من معايير باستش وللمؤشرات التي تستخدم المعايير من الفترة الحالية[1]. في حين أن مؤشر لاسبيريز منحرفا صعودا ومؤشر باستش منحرفا هبوطا. فعلى الرغم من أن مؤشر فيشر النموذجي يزيل الإنحراف وهو متوسط هندسيا لمؤشرات لاسبيريز وباستش، ، فإنه لا يتم إستخدامه كثيرا بسبب تعقيده.

وقد لا يجد الإحصائيون المتخصصون في حساب الدخل القومي معايير مناسبة للعقاقير العجيبة وغيرها من السلع الجديدة التي اكتشفت مؤخرا. في كتاب «الفياجرا وثروة الأمم»، يسأل بول كروغمان (1998:24)، كيف يمكننا مقارنة سعر اليوم للسلعة غير المتوفرة بأي ثمن في عام 1973 مثل الإنترنت وجهاز الفاكس وفرن الميكروويف ومشغل الفيديو والكاسيت والصراف الآلي ونقل ملف الموسيقى وعقاقير علاج السرطان والضعف الجنسي للذكور (الفياجرا) وعلاج الصلع والزهايمر؟ ما هي التكلفة البديلة عن الفياجرا أو البريد الإلكتروني في عام 1973؟ ولا ترتقي أي عملية حسابية إلى تحقيق التحسينات الحقيقية في مستويات المعيشة الحالية في خيارات أوسع للسلع والخدمات.

مشكلات في مقارنة الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية

Problems in Comparing Developed and Developing Countries' GNP

وبشكل عام ولا تقوم الوكالات الدولية بجمع البيانات الأولية نفسها. وتعتمد هذه الوكالات دائما تقريبا في منشوراتها الإحصائية على البيانات التي تجمعها الوكالات الإحصائية الوطنية التي كثيرا ما تستخدم مفاهيم وأساليب مختلفة لجمع البيانات. ولم تنجح الأمم المتحدة حتى الآن في توحيد هذه المفاهيم والمنهجيات (سرينيفاسان 1994:3–27). وبصرف النظر عن هذه المشاكل، فهناك أوجه قصور أخرى، لا سيما بين الناتج القومي الإجمالي للبلدان الغنية والفقيرة. ووفقا للجدول بالغلاف، فإن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي يختلف اختلافا كبيرا بين البلدان. على سبيل المثال، مقارنة نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في الهند والولايات المتحدة. ويبلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 ما مقداره 610 ،37دولارا أمريكيا (أو ما يعادله بالعملة المحلية) أكثر من 70 مرة من قيمة الهند البالغة 530 دولارا أمريكيا. وهنا السؤال ، هل يمكن للهندي البقاء على قيد الحياة لمدة سنة واحدة على أقل من الدخل الأسبوعي لأمريكا الوسطى؟ في الواقع أن الفروق في الدخل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية

(1) جهاز الذكري مفيد لتذكر لاسبيرز هو «منذ وقت طويل» و باسش هو «الحاضر» .

مبالغ فيها كثيرا. ويتمثل أحد الاختلافات في أن البلدان المتقدمة تقع في مناطق في غالبيتها معتدلة، وأقل البلدان نموا تقع أساسا في المناطق الاستوائية. فالمناطق المعتدلة مثل شمال الولايات المتحدة حيث والتدفئة والملابس أكثر دفئا ، فمجرد تعويض عيوب الطقس البارد وزيادة الناتج القومي الإجمالي يكفي دون الزيادة في الرفاهية.

وبصرف النظر عن هذا التناقض، فإن المصادر الرئيسية للخطأ وعدم الدقة في مقارنة أرقام الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية نجدها فيما يلي:

1. نجد أن الناتج القومي الإجمالي فهو أقل من اللازم بالنسبة للبلدان النامية لأن نسبة أكبر من سلعها وخدماتها تنتج داخل المنزل من قبل أفراد الأسرة لاستخدامها الخاص بدلا من بيعها في السوق. ويعتبر جزء كبير من النشاط الإنتاجي للفلاح جزءا لا يتجزأ من حياة الأسرة والقرية ولا يعد معاملة اقتصادية. ولا يمكن قياس المساهمة الاقتصادية لربة البيت التي تطحن الدقيق وتخبز الخبز وتهتم بالملابس في الناتج القومي الإجمالي في البلدان الفقيرة ، في حين أن الخدمات نفسها عند الشراء مدرجة في الناتج القومي الإجمالي للبلد الغني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قوت إستثمارات المزارعين في تحسين التربة وزراعة الأراضي القفراء هي دائما أقل من قيمتها في حسابات الدخل القومي. وعلى الرغم من أن التحول من الكفاف إلى الإنتاج التجاري قد يكون بطيئا بما فيه الكفاية ليتم فصله في الناتج القومي الإجمالي للبلد لمدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، فإنه يشكل تباينا هاما للمقارنات الأطول أجلا أو بين الأقطار. ويتوقع هيستون (1994:39) أن متوسط حصة قطاع الكفاف من الناتج المحلي الإجمالي كان في عام 1975 في أقل البلدان نموا 15 في المائة ولكنه لا يتوقع هامش الخطأ في الناتج المحلي الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي.

وبطريقة ما نجد أن تباين الإختلافات في الدخل بين البلد الفقير والبلد الغني مماثلة لتلك التي بين الولايات المتحدة في القرنين التاسع عشر والعشرين. وعلى الرغم من أن التقديرات تشير إلى أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الولايات المتحدة لعام 1870 كان واحدا من أصل أحدِ عشر ما كان عليه في عام 1998، فإن التسويات تشير إلى وجود رقم قريب من الخُمس. فكان جَد جَد الجد الأكبر يزرع الفواكه والخضروات، ويربي الماشية والألبان للحليب والأغنام من أجل الصوف وجمع الحطب وتكسيره. وكانت جَدة جَدة الجدة الأكبر تجهز الطعام وتعد الوجبات وتخيط اللحاف والملابس للأسرة. ولكن قلة من هذه الأنشطة تضاف إلى الناتج الوطني. واليوم يشتري حفيد حفيد حفيدهم الحليب والفواكه والخضراوات في

السوبر ماركت ويشتري وجبات الطعام في المطاعم ويدفع فواتير التدفئة وجميع المواد التي تساهم في المنتج الوطني. وعالوة على ذلك، فقد قدر أجداد أجدادنا على إنتاج الحبوب، عند تقديرهم بسعر بوابة المزرعة، بإستثناء عملية تجهيز الأطعمة العائلية. وتظهر الاحصاءات ان استهلاك الولايات المتحدة من الحبوب ارتفع بنسبة 24 في المائة من 1889 الى 1919، على الرغم من انها تنخفض 33.5 في المائة اذا كنت تنسبها إلى قيمة العمليات الاقتصادية في المنزل، مثل الطحن والخبز (أوشر15 :1968؛ كوزنتس14 :1971). وبالمثل، فإن معظم الأغذية التي يستهلكها الفقراء في الاقتصادات المنخفضة الدخل تقدر بسعر المزرعة، لأن معظمهم يزرعون طعامهم أو يشترون الأغذية بأسعار المزرعة. وهكذا، فإن جزءا من زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي اليوم (أكثر من نصيب أجداد أجداد أجدادنا) لأن نسبة أكبر من الاستهلاك تدخل في السوق وتدخل في حساب الدخل القومي.

2. من جانب آخر قد يكون الناتج القومي الإجمالي أقل مما ينبغي بالنسبة للبلدان النامية، حيث يكون حجم الأسرة أكبر بكثير من حجمه في البلدان المتقدمة، مما يؤدي إلى الحساب على أساس الاقتصادات على نطاق الأسر المعيشية. على الرغم من أنه ليس من الدقة القول بأن "اثنين يمكن أن يعيشوا بثمن قليل مثل واحد"، لكن صحيح أن اثنين يمكن أن يعيش بشكل أكثر رخصا معا عن ما إذا كانا منفصلان. ويبلغ متوسط حجم الأسرة في الهند 5.2 مقارنة مع 2.6 في الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن نسبة أكبر من الأسر المعيشية الهندية المتوسطة تتكون من أطفال يستهلكون غذاء أقل بكثير من البالغين. وإذا قمنا بإعادة هيكلة دخل الهند لدخل يعادل ابالغين، أي ما يعادل الأسرة المعيشية EAEH)) على أساس حجم الأسرة ونسبة الأطفال، فإن دخل الفرد في الهند أعلى بنسبة 10 في المئة تقريبا (فيريبو 69-2003:46، الذي يقدم نموذج لنظام الحياه. ويبلغ معدل نموذج نظام الحياة في أفريقيا بنسبة أكثر من 10 في المائة، حيث أن معدل نمو السكان ومتوسط حجم البيوت المنزلية أكبر من حجمها في الهند؛ انظر الفصل 8).

3. قد يكون الناتج القومي الإجمالي مبالغا فيه بالنسبة للبلدان المتقدمة، لأن عددا من البنود المدرجة في دخلها الوطني هي سلع متوسطة، مما يعكس تكاليف دخل الإنتاج أو تأمينه[1]. وينبغي إعتبار الدعاوى التجارية التنفيذية الغربية وتعد تكاليف

(1) هذا البيان هو بيان تأملي إلى حد ما، حيث أن من الصعب قياس نتيجة متوسطة جيدة. وبالإضافة إلى ذلك، ومع ازدياد ثراء البلدان الأقل نموا وتحضرها، ازدادت نسبة ناتجها المخصص للسلع الوسيطة.

النقل وسيلة لزيادة الإنتاج بدلا من السلع والخدمات الإستهلاكية النهائية، كما أن نفقات القضاء على الضباب الدخاني وتنقية المياه التي تضيف إلى الدخل القومي هي في الواقع تكاليف للتحضر وللنمو الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، فإن جزء من الإنفاق العسكري هو تكلفة لأجل تأمين الدخول الأعلى، وليس لمجرد القوة الوطنية وإظهار النفوذ[1].

4. يستند سعر الصرف المستخدم لتحويل الناتج القومي الإجمالي بوحدات العملة المحلية إلى دولارات أمريكية إذا كانت المقاصة السوقية تستند إلى الأسعار النسبية للسلع المتداولة دوليا (وليس على القوة الشرائية – انظر لاحقا). ومع ذلك، فإن الناتج القومي الإجمالي هو أقل مما ينبغي بالنسبة للبلدان النامية لأن الكثير من السلع والخدمات الرخيصة والمكثفة العمالة غير الموثقة ليس لها أي تأثير على سعر الصرف نظرا لعدم تداولها. فالعديد من ضروريات الحياة منخفضة جدا في حال ما تم حسابها بالدولار. ففي عام 2003، على سبيل المثال، كلف الأرز – الذي هو غذاء القرويين الهنود – 10 روبية (حوالي 20 سنتا أمريكيا) للفرد في اليوم[2]. كما أن الخدمات في الهند تميل إلى أن تكون غير مكلفة. وهكذا، كانت المرتبات السنوية لمدرسي المرحلة الإبتدائية في عام 2003 تبلغ عُشر المرتبات تقريبا في الولايات المتحدة وهي حالة من المؤكد أنها تعكس وبشدة الإختلافات في نوعية التعليم. (انظر الفصل 17، الذي يشير إلى أن التجارة في الخدمات ازدادت مؤخرا مع تعزيز العولمة، الأمر الذي سيقلل إلى حد ما من نطاق هذا التباين في المستقبل).

5. فالناتج القومي الإجمالي مبالغ فيه بالنسبة للبلدان (عادة البلدان النامية) حيث يكون سعر الصرف الأجنبي أقل من سعر المقاصة السوقية. ويمكن أن ينتج عن هذه المبالغة صعوبات في الإستيراد والقيود المفروضة على الحصول على العملات الأجنبية ودعم الصادرات أو التجارة الدولية. ولنفترض أنه في عام 2003 سمح البنك

(1) فعندما نستخدم الناتج القومي الإجمالي كمقياس للرفاهية ، لا نستفسر عن تركيبة الإنتاج بين السلع المدنية والعسكرية ، وبين الحليب والسجائر ، أو بين الأدب الإباحي وشكسبير . ويفترض معظم الاقتصاديين ، على سبيل المثال ، أن الإنفاق العسكري ، عندما يضيف إلى الهيبة الوطنية والسلطة ، يزيد من رضا مواطنيها . ومع ذلك ، فإن بلدان مثل بنبن ، التي تنفق 6 دولارات فقط للشخص الواحد في الجيش ، لديها المزيد من الموارد المتاحة للسلع والخدمات المدنية من باكستان التي تنفق 27 دولارا للشخص الواحد على الجيش (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 171 – 170 : 1994 ؛ والبنك الدولي 163– 162 : 1992) .

(2) يفترض سين (115 : 1992) أن «المال يشتري أقل من بعض أنواع السلع في البلدان الغنية» . على سبيل المثال ، في معظم الولايات المتحدة ، لا يمكن للمال شراء إصلاحات لمحامص أو كباسات أو إصلاح القمصان والسترات الصوفية .

المركزي الهندي لسعر الصرف للوصول إلى سعر السوق الحرة،85 روبية = 1$، بدلا من السعر الرسمي 44.20 روبية = 1$. فيكون نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي من روبية. (430، 23 دولارا مقسوما على 85) بدلا من 530 دولارا (430، 23مقسوما على 44.20). وفي المقابل، فإن التسويات الأخرى تتجاوز هذا التأثير، بحيث تكون الفروق في الدخل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة بشكل مبالغ[1].

خدمات غير قابلة للمقارنة Comparison–Resistant Service

تؤدي الخدمات المقاومة للمقارنة، مثل الرعاية الصحية والتعليم والإدارة الحكومية، التي تشكل أكثر من 10 في المائة من معظم إنفاق البلدان، إلى تباين المقارنات عبر الوطنية، ولكن ليس بالضرورة مقارنة الدخل بين البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نموا. فالناس لا يشترون كمية محددة من التعليم الجامعي ومنع الجريمة والصيانة الصحية وإدارة الغابات كما يفعلون في الغذاء والملابس. نجد أيضا أن الطرق المعتادة لقياس إنتاج الخدمة غير مرضية من خلال تكلفة مدخلات العمل أو إستخدام فروق الإنتاجية لمعايير الخدمة (على سبيل المثال، استئصال اللوزتين) كممثل للاختلافات العامة (في الطب مثلا) (كرافيس 57–1 : 1984؛ سامرز وهيستون 31–330: 1991)[2]. ومع ذلك، نظرا

(1) ويدعي كوزنتس (336–333 : 1974) أن الأسعار غير الفالحية مقسومة على الأسعار الزراعية مبالغ فيها في أقل البلدان نموا بالنسبة إلى البلدان المتقدمة ، مما يبالغ في أهمية القطاعات الصناعية الأسرع نموا وحجم نمو أقل البلدان نموا مؤخرا . ومع ذلك ، فإن النتيجة التي توصل إليها ماديسون (41–27 : 1983) هي عكس ادعاء كوزنتس ، مشيرا إلى أن معايير القطاع غير الفالحي ، إذا كان أي شيء ، أقل من ذلك في البلدان النامية مقارنة بالدول المتقدمة .

(2) وهناك تباينات إضافية في استخدام الناتج القومي الإجمالي لقياس الرفاه الذي يؤثر على المقارنات ، ولكن ليس بين البلدان النامية والبلدان الأقل نموا حيث لا تؤخذ أرقام الناتج القومي الإجمالي للفرد بعين الاعتبار في الاختلافات في متوسط أسبوع العمل ومتوسط أوقات الفراغ بين البلدين . وبالإضافة إلى ذلك ، يقيس الناتج القومي الإجمالي جميع الأنشطة المتولدة من خلال السوق سواء كان النشاط منتجا أو غير منتج أو مدمر . ويؤدي تفشي الأنفلونزا الذي يؤدي إلى زيادة مبيعات العقاقير إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي ، على الرغم من أن غياب المرض عن طريق خفض استهلاك الأدوية ، يقلل من الناتج القومي الإجمالي . وبالمثل ، فإن المباني الدائمة تخفض الناتج القومي الإجمالي في المستقبل لأنها تقلل من الطلب على البناء في المستقبل وكذلك الحروب أو الزلازل قد تزيد الناتج القومي الإجمالي ، لأنها تؤدي إلى إعادة الإعمار . وعلاوة على ذلك ، خلال مرحلة الحرب والدبابات وقاذفات القنابل ترتفع في الأفق ، والطلب الملح على الإنتاج الجديد قد يزداد (فالاسكاكيس ومارتن 1980)
وهناك تباين آخر هو السوق السوداء التي لا تغطيها البيانات الرسمية بشكل كاف . فالأسواق السوداء تنشأ عن عملية التهرب من النظام المالي أو القانوني (للأسعار أو لأسعار الصرف) . ويتوقع سرينيفاسان (9–8 : 1994) أن دخل السوق السوداء كان يتراوح بين 18 و 21 في المائة=

لأن الرعاية الصحية والتعليم الأساسي مجالان يحتاجان إلى اليد العاملة بشكل كثيف، فإن الاقتصاد الضعيف يحتاج إلى أموال أقل من الاقتصاد الغني لتقديم نفس الخدمات (سين 48: 1999).

تكافؤ القوة الشرائية Purchasing-Power Parity(ppp)

أما الفروع التالية، إلى جانب الفصل الرابع المتعلق بالمدخرات الصافية المعدلة والفصل 13 المتعلق بحساب من يحمل البطاقة الخضراء، ويدرس بدائل الناتج القومي الإجمالي بأسعار الصرف الحالية كمقياس لمقارنة الرفاه الإقتصادي.

وفي وقت سابق، أوضحنا أن أسعار الصرف تحذف السلع غير التجارية، وأن الأسعار النسبية للسلع غير التجارية للسلع المتداولة هي أقل في البلدان النامية منها في البلدان المتقدمة النمو. ويعمل مشروع المقارنات الدولية التابع لمكتب الإحصاء التابع للأمم المتحدة وجامعة بنسلفانيا على تحويل الناتج القومي الإجمالي للبلد بعملته الخاصة إلى أن تكافئ القوة الشرائية (أو بالدولار الأمريكي) عن طريق قياس القوة الشرائية للبلد بالنسبة لجميع البلدان الأخرى بدلا من استخدام سعر الصرف. ويقوم باحثو جامعة بنسلفانيا روبرت سامرس وآلان هيستون بإحصاء مستوى سعر الناتج القومي الإجمالي كنسبة من سعر صرف تكافئ القوى الشرائية إلى سعر الصرف الفعلي (أو سعر السوق)، حيث تقاس أسعار الصرف على أنها العملة المحلية بسعر الدولار الأمريكي. (الناتج المحلي الإجمالي أو (GDP)، الذي يستخدم أحيانا، هو الدخل المكتسب داخل حدود البلد بدلا من الناتج القومي الإجمالي، والدخل الذي يحصل عليه سكان البلد).

سعر صرف تعادل القوة الشرائية هو الذي تتكلف فيه السلع والخدمات التي تشمل الناتج المحلي الإجمالي نفس الشيء في كلا البلدين. وسيكون الأمر بسيطا جدا في بناء أسعار صرف تكافئ القوة الشرائية في حال إذا استهلك الناس في جميع أنحاء العالم سلعة واحدة مثل الأرز. وعلى النقيض من ذلك، يفترض الاقتصاديون في لندن بضاعة واحدة فقط وهي بيج ماك، حساب تكافؤ القوة الشرائية لبيج ماك، سعر الصرف لشطيرة همبرغر ماكدونالدز يكلف نفس التكلفة في جميع البلدان. في عام 2003، كان سعر بيغ ماك الحقيقي 4.55 في البرازيل و 2.71 $ في الولايات المتحدة يعني أن

= من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي في الهند في الفترة 1980-1981 . وعلى الرغم من أن هذه الحصة من الناتج المحلي الإجمالي ربما تكون أكبر من حصص دخل السوق السوداء في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة ، فإن الكيفية التي تختلف بها الحصة النسبية لدخل السوق السوداء بشكل عام بين البلدان النامية والبلدان الأقل نموا تظل غير مؤكدة .

تكافؤ القوة الشرائية الحقيقي 1.68 = 1 $ مقارنة مع سعر الصرف الفعلي الحقيقي 3.07 = 1 $، بحيث P كان 55 في المائة و الريال (عملة البرازيل) بأقل من قيمتها بنحو 45 في المائة، مما يشير إلى أن الهامبرغر كان رخيصا في البرازيل. وبالمثل، فإن سعربيج ماك في كوريا الجنوبية 3537 وان يشير إلى تكافؤ القوة الشرائية للوان 1296 = 1 $ مقارنة مع سعر صرف للوان 1258 = 1 $، بحيث P 1.03 في المائة. في عام 2003، كان الدولار الأمريكي قويا مع بعض العملات فقط، مثل الفرنك السويسري، مبالغ فيها مقارنة بسعر بيج ماك 5.86 فرنك سويسري وقيمة تكافؤ القوة الشرائية قدرها 2.21 فرنك سويسري، مقارنة بالمعدل الفعلي البالغ 1.3 فرنك سويسري، مع P 170، بحيث تم تقدير الفرنك السويسري بنسبة ٪70 (إقتصادي 2003b: 68؛ إكونوميست 2003e)[1]. وفي واقع العالم، على الرغم من أن القوة الشرائية للروبية، والعملة الهندية هي 9.40 روبية = 1$، سعر الصرف هو 50.71 روبية= 1$، بحيث P في الهند هي 18.8 في المائة من الولايات المتحدة. ويبلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي 460 دولارا لعام 2001، مقسوما على P، 18.8 في المائة، ما يعادل تكافؤ القوة الشرائية 450,2 دولارا أو يعادل نصيب الفرد من القيمة الفعلية للناتج القومي الإجمالي. يستخدم خبراء إقتصاد بن سلسلة من المعادلات المتزامنة لحل مشكلة تكافؤ القوة الشرائية مقابل 81 نقطة (60 فَي منتصف الثمانينيات و 34 في السبعينيات)، ومعايير شبه قياسية، ومتوسط الأسعار العالمية للسلع والخدمات من 400 إلى 700، مفصلة من حيث الكمية والجودة. يتم حساب المتوسط، الذي يستخدم الانحدار المتعدد المتخصصة، للنظر في حقيقة أن ليس كل بلد الأسعار كل بند. يتم حساب القيمة المتوسطة، التي تستخدم الانحدار المتعدد المصمم لإعتبار حقيقة أن ليست كل البلاد تقوم بتسعير كل بند. إذا فشل البلد في تسعير بند ما (على سبيل المثال، استئجار شقة في مبنى متعدد الطوابق عمرها 20 عاما، من 120 متر مربع مع التدفئة المركزية وحمام واحد)، والباحثين يقومون بحساب تكلفة إجراء تعديلات الجودة المناسبة إلى بند بديل يمكن ملاحظته مباشرة. والواقع أن باحثي بن وصفوا إجراءهم الأساسي حيث البطاطس - صنف البطاطس " البطاطس ذات

(1)في حين إفتتاح ماكدونالدز امتيازا في الهند ، فإنه ربما لن يقدم البيج ماك ، كما أن العديد من الهنود يمتنعون عن تناول لحوم البقر لأسباب دينية . جون ويليامسون (13 : 1994) ليس جيدا لتكافؤ القوة الشرائية بيج ماك . ويشير بحق إلى أن جهود الإقتصاديين التي تفسر الشراكة بين القطاعين العام والخاص من حيث الزعم التقليدي بأن سعر الصرف الاسمي ينبغي أن يعكس القوة الشرائية لعملة واحدة مقابل عملة أخرى ، هو "زعم خاطئ" . وعلاوة على ذلك ، يشير ويليامسون إلى تباين كبير بين مؤشرات بيج ماك وبرغر كينج ووبر .
إقتصاد (2004 a: 67) يقوم بحساب مؤشر ستاربكس الطويل ويقارنه مع مؤشر بيج ماك .

الخصائص الفيزيائية المعطاة لم تعالج فقط كمنتج واحد ولكن أيضا بنفس الكمية سواء كانت مشتراه في البلد أو في المدينة أو في يناير أو يونيه أو بالقطعة أو بالبوشل وما إذا كان تم شراؤها في سوق التجزئة أو تستهلك من الإنتاج الخاص " (كرافيس وهيستون وسومرس 31: 1983). وبالنسبة ل 57 بلدا الغير مدرجة، يستخدم الاقتصاديون معادلة مختصرة لتكافؤ القوة الشرائية بين القطاعين العام والخاص لتقدير نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ونصيب الفرد من إنتاج الصلب واستخدام الهاتف والسيارات، وغيرها من المتغيرات (سامرز و هيستون 68-327: 1991 و CD).

وتشير تقديرات البنك الدولي - بن إلى أن نسبة 29.0 في المائة بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و 19.6 في المائة لجنوب آسيا و22.3 في المائة لشرق آسيا والمحيط الهادئ و38.2 في المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و50.3 في المائة في أمريكا اللاتينية والكاريبي و 28.0 في المائة لشرق ووسط أوروبا وآسيا الوسطى، و 96.5 في المائة للاقتصادات ذات الدخل المرتفع. ويعني الرقم بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي المعدل للقدرة الشرائية 1.620 دولار هو 3.447 (0.290 / 1) مرات يتم تحويل الناتج القومي الإجمالي فيها إلى دولارات أمريكية بسعر الصرف الحالي و 470 دولارا (البنك الدولي 235 :h2003).

ما هو المبلغ الذي يمكن أن يكسبه متوسط دخل العائل في الهند بالدولار الأمريكي لتحقيق نفس مستوى المعيشة (أي نفس حزمة السلع) في الولايات المتحدة التي يقوم بها العائل في الهند؟ كيف يقارن هذا المبلغ بالدولار مع متوسط الدخل المكتسب في الولايات المتحدة؟

P (أو مستوى سعر الناتج القومي الإجمالي)، 18.4 في المائة للهند، يشير إلى أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في الولايات المتحدة ليس 70 مرة ولكن 13 (70 × .184) مرة من الهند. (النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي هي من القرص الالكتروني من سامرز و هيستون 68-327: 1991) إن نصيب الفرد من الإنفاق على الغذاء في الولايات المتحدة يكاد يبلغ 11 ضعف ما هو عليه في الهند، ولكن هذا هو ست مرات فقط مع تسويات في القوة الشرائية. وبالنسبة للمواد الغذائية الأساسية مثل الخبز والأرز والحبوب، فإن استهلاك الفرد من الولايات المتحدة هو ضعف الاستهلاك في الهند ولكن 1.5 مرة فقط مع هذا التعديل (كرافيس 57-1 :1984 a؛ سامرز وهيستون 25-1: 1988؛ سوماز وهيستون 262-197: 1984؛ كرافيس 26-3: 1986؛ كرافيس وهيستون وسامرز1978 b؛ كرافيس وهيستون

وسامرز، 242–1978:215 a؛ كرافيس وهيستون وسامرز 1993؛ سامرز أند هيستون 368–327: 1991). أو، كما يشير أنجس ديتون (2003) برينستون، بتحويل 442 روبية إلى 10 دولارات بسعر الصرف الرسمي ولكن إلى 44 دولارا بسعر الصرف "الغذائي".

ولكن هذه المقارنات لا تقدم إجابات على هذين السؤالين. فأنت تحتاج إلى تحديد سعر الدولار للسلع الهندية من السلع والخدمات (كعك القمح والمانجو والبابايا والأرز والسيتار وآنية النحاس، وهكذا دواليك) في الولايات المتحدة ومن ثم مقارنة هذا الرقم إلى سعر الدولار من متوسط الدخل الأمريكي. على الرغم من أننا لا يمكن أن نشير إلى نسبة سعر الدولار من الناتج القومي الإجمالي للفرد في الولايات المتحدة إليه في الهند ولكن من الواضح أن هذه النسبة أقل من 28. إذا كان الهنود بحاجة إلى تكرار السلع الخاصة بهم، ولم يمكن بالإمكان إستبدال محل خبز القمح بكعك القمح والبرتقال بالمانجو والبطاطس بالأرز والكمان بالسيتار و الآنية الخشبية بالآنية النحاس، قد تكون نسبة منخفضة جدا. في الواقع، قد تكلف نصيب الفرد من الدخل في الولايات المتحدة لتكرار هذه السلع في الولايات المتحدة. وتعمل تفاصيل البضائع على تحدد كيفية معدل ارتفاع النسبة ومدى علو درجة الهند.

عن طريق وضع كل دولة مكان الأخرى. كم يجب أن يكسب العائل من متوسط الدخل في الولايات المتحدة بالروبية لتأمين نفس مستوى المعيشة في الهند بالذي يكتسبه الشخص في الولايات المتحدة؟ إن سعر روبية كقيمة لسلة السلع الأمريكية (بما في ذلك اللبن المخفوق والهامبرغر وأجهزة الحاسب الآلي والسيارات وإسطوانات روك آند رول وما إلى ذلك) سيكون أكثر بكثير من 28 أضعاف متوسط السلة الهندية. وستكون سلة الاستهلاك الأمريكية أكثر تكلفة بالنسبة للسلة الهندية، حيث يرفض الأمريكيون، على سبيل المثال، استهلاك اللبن والخضراوات بدلا من اللبن والهامبرغر.

يشير دان أوشر (1968) إلى أنه يمكنك مقارنة دخل الفرد بشكل مباشر أكثر إذا قمت بحساب المتوسط الهندسي ل (1) نسبة الولايات المتحدة إلى الناتج الهندي من السلع والخدمات للفرد بالأسعار النسبية بالدولار، و (2) نسبة الولايات المتحدة إلى الناتج الهندي من السلع والخدمات للفرد بالأسعار النسبية بالروبية. وقد نتوقع أن يتوافق هذا المتوسط الهندسي تقريبا مع نتائج برنامج المقارنات الدولية. غير أن كلا التحليلين لا يفترضا أي بديل في الاستهلاك نتيجة للتغيرات في الأسعار.

وغالبية البلدان ال 138 التي لديها تسويات تعادل القوة الشرائية هي إما بلدان غير مدرجة (وبالتالي تستند إلى معادلة تقديرية) أو بلدان شبه مدرجة، مع وجود متغيرات

كبيرة مفقودة للسلع أو الخدمات. المشاكل هي أكثر خطورة عندما كنت في حاجة الى سلسلة زمنية موثوق بها. ونوعية البيانات بالنسبة للبلدان الاشتراكية السابقة وبوجه خاص مشكوك فيها. ويقول "تي. إن. سرينيفاسان" (241: 1994) إن سامرز وهستون "يستخدمان إجراءات إشكالية للإستقراء من البيانات لبضع سنوات والبلدان إلى بلدان أخرى أكثر". ويخضع كل من الناتج القومي الإجمالي وتكافؤ القوة الشرائية لديها إلى هامش خطأ.

إن تكافؤ القوة الشرائية، تستند إلى حساب أسعار مفصلة لعدد كبير من السلع الأساسية، تمثل نتاج الوقت والجهد الكبيرين. على الرغم من ذلك، من السهل نسبيا تفسير الناتج المحلي الإجمالي الناتج القومي الإجمالي وهو متاح بشكل أكثر سهولة في السنوات الأخيرة، حيث أن معدلات (Ps) تكافؤ القوة الشرائية يفترض أن تكونا مستقرة نسبيا من سنة إلى أخرى (البنك الدولي 2003:245 h).

وبشكل عام، كلما زاد الفرق في نصيب الفرد من الدخل بين بلدين، زاد التصحيح بالنسبة للقوة الشرائية. ويشير الفصل 6 إلى أن التفاوت في الدخل في جميع أنحاء العالم ينخفض بدرجة كبيرة عندما يتم تعديل الناتج الإجمالي في البلدان النامية مقابل القوة الشرائية.

في هذا الكتاب، نستخدم بيانات الدخل القومي عند تعريفها، وذلك لأنها تكشف بشكل أكثر دقة عن الرفاه المادي النسبي.

تعديل أخطاء القياس للناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي مقابل قوة الشراء

Measurement Errors for GNP or GDP Adjusted for Purchasing Power

ما هي حدود الثقة بالنسبة تكافؤ القوة الشرائية في الناتج الإجمالي؟ (لا يهم ما إذا كنا نستخدم مصطلح الناتج المحلي الإجمالي أو مصطلح الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الارتباط عبر من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي قريب من الكمال [مع r = 1.0] للعالم، وفقا لفيريبو 100، 34: 2003). باحثون بن يعينون الدرجات بالأحرف من "أ" إلى "د" لقياس جودة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد، 1960–1989. هامش الخطأ هو: 9 ± = A في المائة (18 دولة)، 12 ± = + B في المائة (7 دول)، 15 ± = B في المائة، 18 ± = + C في المائة (دولة واحدة)، 21 ± = C في المائة)، و 24 ± = + C في المائة، و 27 ± = + D في المائة (11 دولة)، و 30 ± = D في المائة (38 دولة) (فيريبو 112–111: 2003؛ سامرز و هيستون و أتين و نوكسول 1994؛

1991: الملحق 2). وبالنسبة للصين، فإن حالة خاصة، تضم خمس سكان العالم، فإن الخطأ هو 50 ± في المئة) فيريبو 111: 2003)[1]. وعلى الرغم من عدم وجود درجة موثوقية لبيانات البنك الدولي بعد عام 1989، فيمكننا أن نفترض فترات ثقة مماثلة لبيانات سابقة. هذا الهامش من الخطأ قد يصدم العديد من القراء. ويؤكد كرافيس و ليبسي (1990: الملخص) أن هامش الخطأ لأسوأ تقديرات تعادل القوة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي «لا يزال يمثل مجموعة صغيرة من الخطأ مقارنة بالناتج عن استخدام أسعار الصرف عن تحويل العملات الخاصة إلى مقاييس العملة الموحدة للناتج «. ولأن الدول متسقة نسبيا في الإجراءات المستخدمة مع مرور الوقت، فإن اتجاه الإنحراف من المرجح أن يكون متسقا مع مرور الوقت، وهذا يعني أن هامش الخطأ لمعدلات النمو هو أصغر بكثير (فيريبو 110-109: 2003، 232-232). ويتوقع ديريك بليدز (72-71: 1980) أنه نظرا لأخطاء النمو السكاني وأوزان الأسعار المستخدمة لتجميع مؤشرات الإنتاج، فإن حد الثقة للنمو الاقتصادي لأقل البلدان نموا قد يصل إلى 2 إلى 3 في المائة. وبالنسبة لأفريقيا، تشير بلادز إلى نمو مقداره 0 في المائة في الناتج القومي الإجمالي للفرد سنويا، من 1973 إلى 1998 (داخل الجدول الأمامي)، إلى جانب حد ثقة قدره 3 في المائة، يعني معدل نمو يقدر أن يتراوح بين -3 في المائة و 3 المائة[2]. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك مشاكل في تقديرات الناتج الكلي القطاعي الذي يحدث تباين أرقام الناتج القومي الإجمالي. وفي كثير من أقل البلدان نموا، تستند تقديرات الإنتاج للمحاصيل الغذائية المحلية، التي غالبا ما تكون أكبر قطاع في الاقتصاد، إلى تقديرات غير رسمية يقوم بها الموظفون الزراعيون بشأن ما إذا كان الناتج قد ازداد أو انخفض. هنا حتى الأخطاء الصغيرة قد تكون ذات أهمية كبيرة. افترض أن الناتج القومي الإجمالي في عام 2003 هو 300 ،10 مليون دولار. وإذا كان الناتج القومي الإجمالي في عام 2004 يبلغ 300 ،10 مليون دولار، مع هامش قدره 5 في المائة من الزراعة، فإن الحصة تتراوح بين 785 ،9 مليون دولار (أي انخفاض بنسبة 2.15 في المائة في الناتج القومي الإجمالي) و815 ،10 مليون دولار (بزيادة قدرها 8.15 في المائة).

قياس أفضل للتنمية الإقتصادية؟

A Better Measure of Economic Development?

ولكن حتى مع الأرقام الأكثر دقة بين الأمم المتحدة ومؤشرات بن، فإن إستخدام الدخل كمقياس للتنمية هو أداة ضعيفة، وقد تم بذل جهود لاستبدال نصيب الفرد من

(1) المترجم
(2) المترجم

الناتج القومي الإجمالي بمقياس أكثر موثوقية ، وهو عادة ما يكون مؤشرا لعدة متغيرات اقتصادية واجتماعية.

المؤشر الحسي لنوعية الحياه (PQLI)

ثمة مقياس بديل للرفاه هو مؤشر نوعية الحياة الشاملة (PQLI)، الذي يجمع بين ثلاثة مؤشرات معدل وفيات الرضع والعمر المتوقع (في سن العمر، وعدم التداخل مع وفيات الرضع) ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين والقدرة على القراءة والكتابة بأي لغة (بالنسبة المئوية). ويمثل المتغيران الأولان آثار التغذية والصحة العامة والدخل والبيئة العامة. ويرتبط متوسط العمر المتوقع إيجابيا بالناتج القومي الإجمالي للفرد من خلال تأثير الناتج القومي الإجمالي على دخل الفقراء والإنفاق العام، ولا سيما على الرعاية الصحية؛ في الواقع، لا يضيف الناتج القومي الإجمالي أي تفسير إضافي لتلك الخاصة بالفقر والإنفاق على الصحة العامة (سين 44: 1999؛ أناند ورافاليون 1993). وتعكس وفيات الرضع توافر المياه النظيفة، وحالة البيئة المنزلية، وصحة الأم. وتعد محو الأمية مقياسا للرفاهية وكذلك شرطا للتنمية الاقتصادية للبلد (ماكلولين وآخرون 133 – 129: 1979). ويؤكد منتقدو هذا الإجراء على وجود علاقة وثيقة بين المؤشرات الثالثة للمؤشرات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والمؤشر المركب ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. ومع ذلك، فإن الأرقام المتعلقة بالمؤشر الكلي لنوعية الحياة (PQLI) (بين الأداء الأكثر سلبية في عام 1950، التي تبلغ قيمتها صفر، والرقم الأكثر ملاءمة، وهو 100، المتوقع بحلول عام 2000) تكشف عن الاستثناءات من هذه العلاقة (انظر الجدول الأمامي للغلاف). فعلى سبيل المثال، تحققت معدلات العمر المتوقع في الصين ومعدلات وفيات الرضع، التي كانت مطابقة لمعدلات الولايات المتحدة في عام 1940، عند دخل الفرد البالغ 490 دولارا. وعلى النقيض من ذلك، فإن نسبة الفرد المرتفعة نسبيا لا تعكس بالضرورة الرفاهية على نطاق واسع، كما هو الحال بالنسبة للبلدان النفطية الغنية مثل المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.

ومع ذلك، فإن مؤشرات مؤشر التنمية البشرية المستدامة في المناطق الحضرية محدودة الاستخدام في تمييز مستويات التنمية فيما يتجاوز البلدان المتوسطة الدخل. وترتبط جميع المتغيرات الثلاثة لكل من متوسط العمر المتوقع ومحو الأمية ووفيات الرضع ارتباطا كبيرا بدخل الفرد إلى أن تصل مستويات التغذية والصحة والتعليم إلى مستويات عالية معينة، ثم تتغير قيمة المتغيرات. هذه المؤشرات لها حدود مقاربة تعكس الحد الأقصى البيولوجي والمادي (هيكس و ستريتن 575–572: 1979).

وهكذا، باستثناء مدينة ودول هونغ كونغ وسنغافورة والدول المصدرة للنفط كالكويت والإمارات العربية المتحدة فإن جميع البلدان ذات الدخل المرتفع لديها معدلات وفيات الرضع أقل من 10 لكل 1000 ومعدالت محو األمية تبلغ 98 في المائة أو أعلى) فيما عدا البرتغال و سنغافورة بنسبة 92 في المائة وإسرائيل 95 في المائة، واليونان 97 في المائة)، والعمر المتوقع من 75–80 عاما (باستثناء كوريا الجنوبية مع 73 عاما).

وتوجد صعوبات في عدم وجود بيانات عن الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد. إن عملية قياس المؤشر المركب، كما هو الحال مع مؤشر (PQLI)، يمثل مشكلة، لأن إعادة توزيع البيانات الخالصة إلى نطاق 0–1 لهو أمر تعسفي إلى حد ما وليس هناك مبرر مفاهيمي واضح لإعطاء معايير متساوية للمؤشرات الأساسية. وعلاوة على ذلك، فإن 87 بلدا من أصل 117 بلدا من أقل البلدان نموا لديها أرقام عن مؤشر نوعية الحياه العام لم تجمع بيانات موثوقة عن متوسط العمر المتوقع منذ عام 1980، و 60 بلدا من أقل البلدان نموا تفتقر إلى بيانات عن محو أمية البالغين منذ عام 1980 (سرينيفاسان 243–1994:238 b؛ سرينيفاسان 2–1:c1994). وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا لأن العلماء غيروا تقديراتهم للأرقام الأكثر ملاءمة للمكونات بحلول عام 2000، فقد كان لا بد من تغيير الحد الأقصى لمؤشرات قياس نوعية الحياه العامة (PQLI). وعالوة على ذلك، يسأل الإقتصاديون عن معنى محدد لمعدل المؤشر الحسي لنوعية الحياه (PQLI)، الذي يدعى معدل تخفيض التفاوت، ليس فقط بسبب بيانات السلاسل الزمنية غير الموثوقة فحسب، بل أيضا ألن معظم البلدان ذات الدخل المرتفع تقترب بإلحاح من الحد الأقصى العملي) 99 إلى 100 في المائة لمحو أمية البالغين ، على سبيل المثال) بالنسبة لبعض المؤشرات، مما يتيح مجالا ضئيلا للنمو.

مؤشر التنمية البشرية (HDI)

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) التنمية البشرية بأنها "عملية لتوسيع خيارات الناس". وأهمها أن يحيى حياة طويلة وصحية، وأن يتعلم ويحظى بمستوى معيشي لائق "(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 10 : 1990). وفي مواجهة التقييم الواسع النطاق الذي مفاده أن الثمانينات كانت "عقدا مفقودا" بالنسبة للبلدان النامية، قال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن أوجه التفاوت في التنمية البشرية بين البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نموا أقل بكثير من أوجه التفاوت في الدخل الفردي، وأن حدود التنمية البشرية ضاقت كثيرا بين البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نموا بينما اتسعت فجوات الدخل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 18–16 : 1991). وقد قام برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي، في إطار جهوده لقياس التنمية البشرية، ببناء مقياس بديل آخر للرفاه، وهو مؤشر التنمية البشرية.

ويلخص مؤشر التنمية البشرية قدرا كبيرا من الأداء الاجتماعي في مؤشر مركب واحد يجمع بين ثلاثة مؤشرات - طول العمر (مما يعكس الصحة والتغذية) والتعليم ومستويات المعيشة. ويكون التحصيل العلمي عن طريق مركب من متغيرين: معيار الثلثين على أساس معدل محو أمية البالغين) بالنسب المئوية (ومعيار الثلث على معدل الإلتحاق الإجمالي في المرحلة الابتدائية والثانوية والعالي) بالنسب المئوية. ويقاس طول العمر بمتوسط العمر المتوقع (بالسنوات) عند الولادة، محسوبا على افتراض أن الأطفال المولودين في سنة معينة سيعانون من معدل الوفيات الحالي لكل مجموعة عمرية (السنة الأولى والسنة الثانية والثالثة وما إلى ذلك من خلال عدد (ن) من السنوات) طوال حياتهم. ويستند مؤشر مستويات المعيشة إلى لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بدولارات تعادل تكافؤ القوة الشرائية[1].

ولحساب مؤشر التنمية البشرية. لإنشاء مؤشر مركب، تحدد القيم القصوى والدنيا لكل من المتغيرات الثلاثة - في عام 2000 والعمر المتوقع، من 25 إلى 85 سنة، والتعليم ومحو أمية البالغين من صفر إلى 100 ومعدل القيد الإجمالي من صفر إلى 100 في المائة والناتج المحلي الإجمالي للفرد (بما يعادل تكافؤ القوة الشرائية بالدولار) من 100 $ إلى40، 000 $. يمكنك تطبيع القيمة الملاحظة لكل من المتغيرات الثلاثة إلى مقياس 0-1. ثم تعبر عن الأداء في كل واحدة بشكل منفصل كقيمة بين 0 و 1 بالصيغة التالية:

مؤشر البعد = القيمة الفعلية - الحد الأدنى للقيمة / الحد الأقصى للقيمة

- الحد الأدنى للقيمة

فلنقارن بين المؤشرات وحسابها بالنسبة للهند بالنسبة للولايات المتحدة لعام 2000 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 152-149: 2002).

حساب مؤشر متوسط العمر المتوقع:

الحد الأقصى لمتوسط العمر المتوقع = 85 **مؤشر متوسط العمر المتوقع في الهند**

$$0.64 = 60 / 38.3 = (25 - 85) / (25 - 63.3) =$$

الحد الأدنى لمتوسط العمر المتوقع= 25 **مؤشر متوسط العمر في الولايات المتحدة**

$$0.87 = 60 / 52 = (25 - 85) / (25 - 77.0) =$$

(1) المترجم

حساب مؤشر محو أمية البالغين:

الحد الأقصى لمعدل محو أمية الكبار= 100 **مؤشر محو أمية البالغين في الهند**

= 57.3/ 100 = 0.573

مؤشر محو أمية الكبار في الولايات المتحدة

= 100/ 100 = 1.000

حساب معدل الالتحاق الإجمالي الابتدائي والثانوي وما بعد الثانوي:

الحد الأقصى للالتحاق في الابتدائي و الثانوي والعالي مجتمعة = 100

مؤشر الإلتحاق بالإبتدائي والثانوي والعالي في الهند مجتمعه = 55/ 100= 0.55

الحد الأدنى للالتحاق في الابتدائي والثانوي والعالي مجتمة = 0

مؤشر الالتحاق بالابتدائي والثانوي والعالي في الولايات المتحدة = 95/ 100= 0.95

حساب معدل التعليم:

مؤشر التعليم في الهند = 2/ 3(محو الأمية للبالغين +1/ 3(مؤشر اجمالي الالتحاق)= 2/ 3 (0.573) + 1/ 3 (0.55) = 0.382 +0.1833 = 0.5653 فيكون المعدل الختامي للبرنامج الإنمائي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية هو 0.57

مؤشر التعليم في الولايات المتحدة= 2/ 3 (محو الأمية للبالغين +1/ 3 (0.55)= 2/ 3 (1.000) = 0.6667 + 1/ 3(0.95) +0.3167 = 0.9834

فيكون المعدل الختامي عند 0.98

حساب مؤشر الناتج المحلي الإجمالي:

لوغاريتم الحد الأقصى للناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) 40.000 = 4.6021
لوغاريتم الحد الأدنى للناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) 100 = 2.0000 لوغاريثم الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الهند (تكافؤ القوة الشرائية بالدولار أمريكي) 358 ،2 في عام 3.3725 = 2000

مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في الهند = 3.3725 - 2 / 4.6021 - 2 = 1.3725 / 2.6021 = 0.53
لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الولايات المتحدة (بب دولار أمريكي) 34,142 في عام 2000 = 4.53329 مؤشر الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة = 2 - 2/4.6021- 4.53329 = 2.53329 / 2.6021 = 0.97

حساب مؤشر التنمية البشرية:

وبمجرد حساب مؤشرات البعد و متوسط العمر المتوقع والتعليم والناتج المحلي الإجمالي فإن تحديد مؤشر التنمية البشريةسيكون بسيط :

مؤشر التنمية البشرية = 3/ 1(مؤشر العمر المتوقع) + 3/ 1(مؤشر التعليم) + 3/ 1 (مؤشر الناتج المحلي الإجمالي) بالنسبة للهند، مؤشر التنمية البشرية = 0.21 + 0.19 + 0.177= 0.577

مؤشر التنمية البشرية للولايات المتحدة = 0.29 + 0.326 + 0.323 = 0.939الأمم المتحدة (149-152 : 2002، 253).

ويرى بعض النقاد أن مشاكل التنمية هي أساسا مشاكل اقتصادية، وهي مسألة تحفز النمو الاقتصادي. ريتشارد رايشل (57 - 677: 1991) يرى أن دخل الفرد من تكافؤ القوة الشرائية يفسر نسبة كبيرة من مكونات مبادرة التنمية البشرية الأخرى. نسبة التباين الموضحة، أو R2، هي 0.783 لمتوسط العمر المتوقع و 0.535 لمعدل محو الأمية بالقراءة والكتابة. ويخلص إلى أننا لسنا بحاجة إلى قياس التنمية البشرية بشكل منفصل عن متوسط الدخل. ومع ذلك، يرفض معظم خبراء التنمية والوكالات الدولية موقف رايشل، قائلين بأن مقاييس الدخل لا تزال تهمل العديد من الجوانب الهامة لعملية التنمية، مما يترك الكثير من التنمية البشرية بشكل غير مبرر (انظر أيضا ترابولد-نوبلر 236-243 : 1991).

ومن الأمثلة على وجود تباين كبير بين مؤشر التنمية البشرية وتصنيف الدخل هو

جنوب أفريقيا التي احتلت المرتبة 107 في الناتج القومي الإجمالي للفرد ولكن فقط الدول الـ 129 من بين 173 بلدا في مؤشر التنمية البشرية) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 152-149 : 2002) . وعلى الرغم من إدخال اقتراع عالمي للبالغين في جنوب أفريقيا في عام 1994، فإن المؤشرات الاجتماعية للبلد لا تزال تعكس إرث المتوارث عبر عقود من نظام الفصل العنصري الذي يحكمه الأبيض (الانفصالي والتمييز العنصري). جنوب أفريقيا، مع 0.695 مؤشر التنمية البشرية، لم يفسر بشكل جيد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (تكافؤ القوة الشرائية 9510 $)، مقارنة لاقتصاديات التنمية المتقدمة تشيلي (0.833 مؤشر التنمية البشرية) وبولندا (مؤشر التنمية البشرية 0.831). وبدلا من ذلك، فإن مؤشر التنمية البشرية في جنوب أفريقيا، وهو تقريبا نفس الجزائر، مع ما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الناتج المحلي الإجمالي، وسوريا، مع أقل من نصف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، قد يعكس ترتيب مؤشر الفاهية بشكل أفضل.

وفي عام 1992، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل للشرعة الشرائية من أصحاب البشرة السمراء وآسيا والأعراق المختلطة في جنوب أفريقيا 1,710 دولارا أمريكيا، وهو ما يعادل القوة الشرائية 6801 ، دولارا من دولارات الولايات المتحدة في السنغال، وهو ما يزيد عن تكافؤ القوة الشرائية1.116دولارا لأفريقيا ككل. ومع ذلك، فإن هذا الدخل المنخفض ل 36.1 مليون من سكان جنوب أفريقيا غير الناضجة يقف في تناقض كبيرا مع ذلك من 7.3 مليون من أصحاب البشرة البيضاء في جنوب أفريقيا، 14,920 $ لتكافؤ القوة الشرائية دخل الفرد، وهو رقم أعلى من تكافؤ القوة الشرائية في نيوزيلاندا 13,970 $. وكان العمر المتوقع، وهو مؤشر للصحة، 62 في جنوب أفريقيا مقابل 72 في تشيلي وبولندا. غير أن متوسط العمر المتوقع كان 52 فقط لجنوب أفريقيا لأصحاب البشرة السوداء، و 62 بالنسبة للأسيويين والأعراق المختلطة، و 74 لأصحاب البشرة البيضاء، و 54 لأفريقيا بشكل عام، و 77 للدول المتقدمة، في حين أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار كان 67 في المائة لغير البيض و 85 في المائة للبيض (نافزيجر18 :1988؛ ليكايلون وبوكيرت وموريسون وجيرميديس 46: 1984؛ الأمم المتحدة. برنامج التنمية 27: 1993، 136؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 17-14: 1994، 98، 131-130). واستمرت الاختلافات العنصرية في رأس المال البشري والتمييز القائم على التفاعلات الاجتماعية، والشبكات (من المساكن المنفصلة عرقيا)، وأجهزة الفحص غير الرسمية، والعيوب التعليمية التي تتكاثر ذاتيا، والوسائل الاجتماعية الأخرى، مما أدى إلى عدم تحسن الوضع النسبي للغالبية السوداء والمختلطة (1992)، في أواخر التسعينات (ألانسون وأتكينز وأند هينكس 459-443: 2002).

ويمكن أن يتفاوت مؤشر التنمية البشرية، عندما يكون مصنفا إقليميا، على نطاق واسع داخل البلد الواحد. ولاية كيرالا، ولاية هندية جنوبية مع واحدة من أدنى دخل للفرد في البلاد ولكن مع سياسة أكثر ملاءمة لتعليم الإناث وملكية الممتلكات والرعاية الطبية المجتمعية ومعاشات الشيخوخة مما يجعلها تفوق المتوسط الهندي في الفئات التالية: ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة 77 عاما مقابل 63 عاما، ومعدل وفيات الرضع 16 مقابل 67 لكل 000 1، ومعدل محو أمية الكبار 91 في المائة مقابل 57 في المائة، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث 94 في المائة مقابل 54 في المائة، مؤشر التنمية البشرية 0.68 مقابل 0.59 (البنك الدولي 45-44:2004 h؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 239: 2003؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 27: 1993، 136؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 17 الى 14: 1994، 98، 131-130).

وفى عام 1994 فى ولاية تشياباس،قام جيش زاباتيستا، الذى يمثل الهنود أصحاب المنازل الصغيرة والعمال المعدمين او المعسكرين، بإجتياح حزب المكسيك الحاكم الذى يعتقدون انه المسئول عن فقرهم وضيقهم. ووفي الولاية، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد في القطاعين العام والخاص أقل بنسبة 43 في المائة من المعدل الوطني ومحو أمية البالغين بنسبة 24 في المائة دون المتوسط الوطني. وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تتخلف شمال شرق البرازيل عن جنوب البرازيل من 71 إلى 54 عاما في متوسط العمر المتوقع، و 93 في المائة إلى 61 في المائة في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين، و 40 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، وتفاوتات أكبر منها في المكسيك البنك الدولي 304-238: 1993؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 19: 1993، 135-135؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1994: 98-99؛ البنك الدولي h2003؛ سين 127-126: 1992؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 63-62: 2003).

ولا يعكس مؤشر التنمية البشرية الأثر السلبي للفوارق بين الجنسين على التقدم الاجتماعي (GDI). وفي عام 1995، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقياس مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس، أو مؤشر التنمية البشرية المعدل لعدم المساواة بين الجنسين. ويركز مؤشر قياس التقدم الإجتماعي على نفس متغيرات مؤشر التنمية البشرية لكنه يلاحظ عدم المساواة في التقديرات بين الرجل والمرأة، وفرض عقوبة على هذا التفاوت. ويستند مؤشر التنمية البشرية إلى حصص الإناث من الدخل المكتسب، ومتوسط العمر المتوقع للمرأة بالنسبة للرجل (مما يسمح بالحالة البيولوجية التي تتمتع بها المرأة في

العيش لفترة أطول من الرجل)، والمتوسط المرجح لإلمام الإناث بالقراءة والكتابة والتعليم مقارنة بالذكور. ومع ذلك، لا يشمل مؤشر التنمية البشرية المتغيرات التي لا يمكن قياسها بسهولة مثل مشاركة المرأة في الحياة المجتمعية وصنع القرار وإمكانية حصولها على الفرص المهنية وإستهلاك الموارد داخل الأسرة والكرامة والأمن الشخصي. ولأن عدم المساواة بين الجنسين موجود في كل بلد، فإن مؤشر التقدم الإجتماعي هو دائما أقل من مؤشر التنمية البشرية. والبلدان ذات المستوى الأعلى في مؤشر التقدم الإجتماعي هي أستراليا وبلدان الشمال الأوروبي في النرويج والسويد وفنلندا وأمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة) وبلجيكا وأيسلندا وهولندا والمملكة المتحدة. وتشمل الأماكن الستة السفلية، بترتيب تصاعدي لمؤشر التقدم الإجتماعي سيراليون والنيجر وبوروندي وموزامبيق وبوركينا فاسو وإثيوبيا ، في حين أن أفغانستان هي أدنى مرتبة في عام 1995 ولكنها تفتقر إلى بيانات عام 2000. وفي هذه البلدان، تواجه المرأة فقدانا مزدوجا لتقديرات التنمية البشرية المنخفضة وتقديرات المرأة أدنى من الرجل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 79-72: 1991؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 242-222: 2002؛ 258 - 255).

ويواجه مؤشر التنمية البشرية مشاكل مماثلة للمشاكل التي تواجهها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - مشاكل توسيع نطاق المؤشر المركب وترجيحه، وعدم وجود مبررات للأوزان المتساوية للمؤشرات الأساسية، وعدم وجود بيانات موثوقة منذ عام 1980. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أرقام الالتحاق بالمدارس لا يمكن مقارنتها دوليا، حيث أن نوعية المدارس ومعدلات الإنسحاب منها وطول العام الدراسي تختلف اختلافا كبيرا فيما بين البلدان وداخلها.

وقبل عام 1994، غير برنامج التنمية التابع للامم المتحدة النقاط الرئيسية لمتوسط العمر المتوقع والتعليم والناتج المحلى الاجمالى الحقيقى للفرد كل عام، مما لا يسمح للإقتصاديين بقياس النمو بمرور الوقت. وبالتالي، يمكن أن ينخفض مؤشر التنمية البشرية في البلد دون تغيير أو حتى زيادة في جميع المكونات إذا إرتفعت القيم العليا والسفلى بمرور الوقت. غير أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع في عام 1994 نقاطا مهمة لمكونات مبادرة التنمية البشرية ثابتة على مر الزمن حتى يتمكن الاقتصاديون عندما يكتسبون مؤشرات مؤشر التنمية البشرية بأثر رجعي من حساب تغير النمو بمرور الوقت (شامي 146-131 : 1994؛ بهرمان وروزنزويغ 171-147 : 4199؛ سرينيفاسان 243-238 :b1994؛ سرينيفاسان 2-1 :c1994 ؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 96-90:

1994). ومفهوم التنمية البشرية أكثر ثراء وأكثر تنوعا من ما يمكن أن نعتبره في مؤشر واحد. ومع ذلك، فإن مبادرة التنمية البشرية مفيدة في تركيز الاهتمام على الجوانب النوعية للتنمية، وقد تؤثر على البلدان ذات الدرجات المنخفضة نسبيا لمبادرة التنمية البشرية لدراسة سياساتها المتعلقة بالتغذية والصحة والتعليم.

مؤشرات معيارية لنمو الناتج القومي الإجمالي

Weighted Indices for GNP Growth

من الأسباب الأخرى التي تجعل معدلات النمو في الناتج القومي الإجمالي مؤشرا متباينا للتنمية هو أن نمو الناتج القومي الإجمالي له وزن كبير من حصص دخل الأغنياء. ويؤثر معدل نمو معين للأغنياء تأثيرا أكبر على النمو الإجمالي من معدل النمو نفسه بالنسبة للفقراء. وفي الهند، وهي بلد تعاني من تفاوت معتدل في الدخل، يحصل 50 في المائة العليا من المتلقين للدخل على نحو 70 في المائة (350 بليون دولار)، و 50 في المائة أقل من 25 في المائة (150 بليون دولار) من الناتج القومي الإجمالي البالغ 500 بليون دولار. ويؤدي نمو الدخل بنسبة 10 في المائة (35 مليار دولار) في النصف الأول إلى نمو إجمالي نسبته 7 في المائة، إلا أن نمو الدخل بنسبة 10 في المائة في النصف الأول (15 بليون دولار) هو نمو إجمالي بنسبة 3 في المائة فقط. ومع ذلك، فإن النمو بنسبة 10 في المائة في النصف السفلي هو أكثر من ذلك بكثير للحد من الفقر من نفس النمو في النصف العلوي.

ويمكننا أن نوضح الوزن السامي للأثرياء في نمو الإنتاج بطريقتين: (1) كما أوضحنا للتو، فإن نفس النمو بالنسبة للأغنياء كالفقراء له تأثير أكبر بكثير على النمو الكلي؛ و (2) زيادة الدولار في الناتج القومي الإجمالي تثير دخل الفقراء بنسبة أعلى من نسبة الأغنياء.

وعندما يكون نمو الناتج القومي الإجمالي هو مؤشر الأداء، يفترض أن الدخل الإضافي البالغ 35 بليون دولار له نفس الأثر على الرفاه الاجتماعي بغض النظر عن فئة دخل المستفيدين. ولكن في الهند، يمكنك زيادة الناتج القومي الإجمالي بمقدار 35 مليار دولار (أي نمو إجمالي بنسبة 7 في المائة على الـ 500 مليار دولار) إما من خلال نمو بنسبة 10 في المائة لأعلى 50 في المائة أو زيادة بنسبة 23 في المائة بالنسبة للجزء الأدنى البالغ 50 في المائة. أحد البدائل لهذا المقياس من نمو الناتج القومي الإجمالي هو إعطاء نفس الوزن لزيادة الدخل بنسبة 1٪ لأي فرد من أفراد المجتمع. وفي المثال السابق، سيعطى نمو الدخل بنسبة 10 في المائة لأقل من 50 في المائة، على الرغم من زيادة مطلقة أصغر، وزنا

أكبر من نفس المعدل بالنسبة لل 50 في المائة العليا، لأن النمو السابق يؤثر على شريحة أفقر من السكان. وثمة بديل آخر هو مؤشر معياري للفقر يعطي المعيار الأعلى فيه بنسبة 1 في المائة من نسبة نمو الدخل للفئات ذات الدخل المنخفض مقارنة مع الفئات ذات الدخل المرتفع.

ويبين الجدول 1-2 الفرق في النمو السنوي للرفاه القائم على ثلاثة أنظمة معايير مختلفة: (1) معايير الناتج القومي الإجمالي لكل شريحة دخل (العليا والثاني والثالثة والرابع والسفلى 20 في المائة من السكان)؛ (2) معايير متساوية لكل خُمس؛ و (3) معايير الفقر البالغة 0.6 بالنسبة للسفلى 40 في المائة، و 0.3 للتالية 40 في المائة، و 0.1 للأعلى 20 في المائة. وفي بنما والبرازيل والمكسيك وفنزويلا، حيث تفاقم توزيع الدخل، كان الأداء أسوأ عند قياسه بالمؤشرات المرجحة منه في نمو الناتج القومي الإجمالي. وفي كولومبيا والسلفادور وسري لانكا وتايوان، حيث تحسن توزيع الدخل، كانت المؤشرات المرجحة أعلى من نمو الناتج القومي الإجمالي. وفي كوريا والفلبين ويوغسلافيا وبيرو والهند، حيث ظل توزيع الدخل دون تغيير إلى حد كبير، فإن المؤشرات المرجحة لا تغير نمو الناتج القومي الإجمالي إلى حد كبير (أهلواليا وشينيري 42-38: 1974).

هل النمو المعياري للفقر أعلى من النمو المعياري في الناتج القومي الإجمالي في تقييم التحصيل التنموي؟ ومن شأن زيادة النمو المعياري للفقر إلى أقصى حد أن يولد وفورات قليلة جدا، كما هو الحال في سريالنكا في الستينيات، حيث كان الأغنياء لديهم ميول أكبر للإدخار أكثر من الفقراء (الفصل 14).

على الرغم من أن أنظمة المعايير المختلفة تعكس نقاطا قيمة مختلفة، إلا أن الإقتصاديين عادة ما يختارون معايير إجمالي الناتج القومي GNP بسبب الراحة والتفسير السهل. وبالنظر إلى البيانات الحالية، فمن الأسهل مناقشة الحد من الفقر بإستخدام كل من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي وتوزيع الدخل بدلا من حساب نمو معايير الفقر.

TABLE 2-1. Income Equality and Growth

		I. Income growth			II. Annual increase in welfare		
Country	**Period**	**Upper 20 percent**	**Middle 40 percent**	**Lowest 40 percent**	**(A) GNP weights**	**(B) Equal weights**	**(C) Poverty weights**
Korea	1964–70	10.6	7.8	9.3	9.3	9.0	9.0
Panama	1960–69	8.8	9.2	3.2	8.2	6.7	5.6
Brazil	1960–70	8.4	4.8	5.2	6.9	5.7	5.4
Mexico	1963–69	8.0	7.0	6.6	7.6	7.0	6.9
Taiwan	1953–61	4.5	9.1	12.1	6.8	9.4	10.4
Venezuela	1962–70	7.9	4.1	3.7	6.4	4.7	4.2
Colombia	1964–70	5.6	7.3	7.0	6.2	6.8	7.0
El Salvador	1961–69	4.1	10.5	5.3	6.2	7.1	6.7
Philippines	1961–71	4.9	6.4	5.0	5.4	5.5	5.4
Peru	1961–71	4.7	7.5	3.2	5.4	5.2	4.6
Sri Lanka	1963–70	3.1	6.2	8.3	5.0	6.4	7.2
Yugoslavia	1963–68	4.9	5.0	4.3	4.8	4.7	4.6
India	1954–64	5.1	3.9	3.9	4.5	4.1	4.0

Note: Equal weights imply a weight of 0.2 for the upper 20 percent, 0.4 for the middle 40 percent, and 0.4 for the lowest 40 percent, whereas poverty weights are caculated giving weights of 0.1, 0.3, and 0.6, respectively.

Source: Ahluwalia and Chenery 1974:42.i.

بلوغ «الاحتياجات الأساسية» "Basic–Needs" Attainment

ويشعر العديد من الاقتصاديين بالإحباط إزاء الأثر المحدود الذي حققه النمو الاقتصادي في الحد من الفقر في العالم الثالث. ويرى هؤلاء الاقتصاديون أن برامج رفع الإنتاجية في البلدان النامية ليست كافية ما لم تركز مباشرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لأفقر 40 إلى 50 في المائة من السكان - أسلوب التعامل مع الاحتياجات الأساسية. فهناك حاجة إلى هذه المواجهة المباشرة، وذلك بسبب استمرار سوء توزيع الدخل؛ لأن المستهلكين، الذين يفتقرون إلى المعرفة بشأن الصحة والتغذية، غالبا ما يتخذون خيارات غير فعالة أو غير حكيمة في هذا المجال؛ لأن الخدمات العامة يجب أن تلبي العديد من الاحتياجات الأساسية، مثل المرافق الصحية وإمدادات المياه؛ ولأنه من الصعب إيجاد استثمارات وسياسات تزيد بصورة موحدة من دخل الفقراء.

الإجراءات

ويقوم نهج الاحتياجات الأساسية بتحويل الاهتمام من زيادة الإنتاج إلى الحد الأدنى من الفقر. ولا يقتصر التركيز على كمية الإنتاج ولكن أيضا على ما يتم إنتاجه وبأية طريقة ولمن وبأي تأثير. وتشمل الاحتياجات الأساسية التغذية الكافية والتعليم الأساسي والصحة والمرافق الصحية وإمدادات المياه والإسكان. ما هي المؤشرات المحتملة لهذه الاحتياجات الأساسية؟ ويحدد اثنان من المستشارين الاقتصاديين مع البنك الدولي ما يلي كمجموعة أولية من المؤشرات (هيكس أند ستريتن 580-567: 1979):[1]

- **الغذاء**: السعرات الحرارية لكل فرد أو السعرات الحرارية كنسبة مئوية من الاحتياجات والبروتين.
- **التعليم**: معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، والتسجيل الابتدائي (كنسبة مئوية من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 5 إلى 14).
- **الصحة**: متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- **الصرف الصحي**: وفيات الرضع (لكل ألف ولادة)، نسبة السكان الذين يحصلون على مرافق الصرف الصحي.
- **إمدادات المياه**: وفيات الرضع (لكل ألف ولادة)، نسبة السكان الذين يحصلون على مياه صالحة للشرب.

---

(1) المترجم .

- **لإسكان**: لا يوجد ، (لأن الإجراءات القائمة، مثل الأشخاص في الغرفة الواحدة، لا تشير بصورة مرضية إلى نوعية السكن).

وينبغي أن تستكمل كل من هذه المؤشرات (مثل إمدادات السعرات الحرارية) ببيانات عن التوزيع حسب فئة الدخل.

وتمثل وفيات الرضع مؤشرا جيدا على توافر مرافق الصرف الصحي والمياه النظيفة، حيث أن الرضع معرضون للأمراض المنقولة عن طريق المياه. وعلاوة على ذلك، تكون بيانات وفيات الرضع متاحة بصورة عامة أكثر من بيانات الحصول على المياه.

النمو و «الاحتياجات الأساسية»

ويرتبط ارتفاع مستوى الاحتياجات الأساسية ارتباطا إيجابيا بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، حيث أن زيادة العمر المتوقع ومحو الأمية إلى جانب انخفاض معدل وفيات الرضع ترتبط بزيادة صحة العمال وإنتاجيتهم. وعلاوة على ذلك، فإن نمو الإنتاج السريع يقلل عادة من الفقر (هيكس 994-985: 1979). وبالتالي، يظل الناتج القومي الإجمالي لكل شخص شخصية هامة. ولكن علينا أيضا أن ننظر إلى بعض المؤشرات المتعلقة بتكوين الناتج القومي الإجمالي والمستفيدين منه. البيانات للإحتياجات الأساسية تكمل بيانات الناتج القومي الإجمالي ولكن لا تحل محلها. وكما يشير المثال السابق لجنوب أفريقيا، يجب أن نتجاوز قيمة المتوسطات الوطنية للحصول على تدابير الاحتياجات الأساسية حسب فئة الدخل والمجموعة العرقية والمنطقة والمجموعات الفرعية الأخرى (انظر الفصل السادس لمناقشة عدم المساواة).

هل إرضاء الحاجات الأساسية حق إنساني؟

وكتب المؤسسون الأمريكيون، الذي شكله النشاط العلمي والفكري للتنوير، في إعلان الاستقلال: «نحن نحمل هذه الحقائق لتكون واضحة ضمنيا، وأن جميع الناس مخلوقون على قدم المساواة وأن خالقهم هباهم بحقوق معينة غير قابلة للتصرف «. ويتجاوز إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان الحقوق المدنية والسياسية كمحاكمة عادلة، والتصويت العالمي للبالغين، والتحرر من التعذيب ليشمل حقوق العمل، والحد الأدنى للأجور، والمفاوضة الجماعية، والضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية والطبية، والتعليم، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. والواقع أن تلبية الاحتياجات الاقتصادية في كثير من بلدان العالم الثالث يثير القلق إزاء الحريات السياسية. في أفريقيا، هناك قول مأثور: «حقوق الإنسان تبدأ بالإفطار». والمتسول يغني في واحدة من أوبرا بيرتولت بريخت، «أولا يجب أن نأكل، ثم تأتي الأخلاق».

وقد تضطر بعض أقل البلدان نموا إلى إعادة تخصيص الموارد من السلع الاستهلاكية من أجل الإزدهار إلى الضروريات الأساسية لجميع السكان. ومع ذلك، وحتى مع إعادة التوزيع الكبيرة، فإن الموارد شحيحة للغاية لتحقيق هذه الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للشعوب في معظم البلدان المنخفضة الدخل. النظر في الحق في التعليم الابتدائي المجاني. فمعظم البلدان ذات الدخل المنخفض لديها أقل من عُشر نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي للفرد في الولايات المتحدة، وهو 1.5 ضعف نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 15 سنة (انظر الفصل 8)، ونقص أكبر في المعلمين المؤهلين، وكل ذلك يعني يجب تخصيص حصة أكبر بكثير من الناتج القومي الإجمالي للتعليم لتحقيق معدلات الالتحاق بنفس مستوى الابتدائية كما هي الحال في الولايات المتحدة. وسيترك قدر أقل بكثير من الدخل لتحقيق أهداف أخرى، مثل التغذية الكافية والإسكان والمرافق الصحية. وعلاوة على ذلك، يهاجر خريجو المدارس الابتدائية في أفريقيا وآسيا إلى المدن، وينضمون إلى العاطلين عن العمل والمشردين. وغالبا ما يكون برنامج تعليمي انتقائي ومتدرج بعناية، بما في ذلك برامج محو أمية الكبار، أكثر اقتصادا، ويلبي المزيد من الاحتياجات الأساسية، أكثر من محاولة فورية للتعليم الابتدائي الشامل.

إن وضع معايير العمل الحديثة والحد الأدنى للأجور في أقل البلدان نموا وفيرة العمالة ليس دائما مقبولا. ففي ظل نمو القوى العاملة بنسبة تتراوح بين 2 و 3 في المائة سنويا، فإن تقليد معايير العمل من البلدان الغنية في أقل البلدان نموا قد يخلق قوة عمل متميزة نسبيا ومنتظمة ولكن من ناحية أخرى يحدث عدم المساواة الاجتماعية والبطالة والفقر. يجب أن تأخذ الحقوق الاقتصادية بعين الاعتبار ندرة الموارد المتاحة وضرورة الاختيار (ستريتن 111–107: 1980).

التنمية كالحرية والتحرير Development as Freedom and Liberation

في السبعينات، رفض بعض المتطرفين الرومان الكاثوليك في أمريكا اللاتينية، والماركسيين الفرنسيين، والباحثين المتعاطفين مع الثورة الثقافية الصينية (1766–1966) النمو الإقتصادي المرتبط بالإعتماد على التقنيات الغربية ورأس المال والمؤسسات والسلع الاستهلاكية المرفهة. ويعتقد هؤلاء العلماء أنه ينبغي لأقل البلدان نموا أن تتحكم في مصيرها الاقتصادي والسياسي وتحرر نفسها من سيطرة البلدان الرأسمالية الغربية وحلفائها النخبويين في العالم الثالث. وطبقا لرؤيتهم فإن نماذج التنمية الحقيقية ليست دولا مثل كوريا الجنوبية وتايوان والبرازيل ولكن تنزانيا وكوبا والصين الماوية التى تؤكد على الاستقلال الاقتصادى والسياسى والتنمية الشاملة للبشر وتحقيق الابداع الانسانى ،

والخدمة الذاتية للجماهير بدلا من الحوافز الفردية وإنتاج السلع المادية (جوليت 10-6: 1971؛ غورلي 38-26: 1970؛ والتركيز مختلف إلى حد ما من قبل جوتيريز 1973).

ومنذ وفاة ماو تسى تونغ فى عام 1976، رفضت الحكومة الصينية الكثير من تركيز الثورة الثقافية على الاكتفاء الذاتى الوطنى والحوافز غير الاقتصادية والمعنوية وتحديد الاسعار وتشدد على مسئولية الاسرة والادارة واصلاح الاسعار المحدود والاستثمار من والتجارة مع الدول الرأسمالية. وبعد عام 1982، اتفق الرئيسان جوليوس نيريري وعلي حسن موينيي من تنزانيا على أن إعادة توطين الفلاحين في المجتمعات الريفية القروية المخططة قد أفسدت من قبل المسؤولين الحكوميين والحزبين الفاسدين وغير الفعالين وتأثير الفلاحين الأغنياء. وعلى الرغم من أن كوبا، في العقد الذي أعقب انتصار ثورة فيدل كاسترو في عام 1959، وفرت الأمن الاقتصادي وتلبية معظم الاحتياجات الأساسية للجزء الأكبر من السكان، فإن متوسط مستويات الاستهلاك كان منخفضا ومتناقصا منذ الثمانينات. وانخفضت معايير الاستهلاك بشكل خاص بعد توقف الاتحاد السوفياتي عن مساعداته الدولية ودعمه التجاري وديونه قبل انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991. ولم يكن المتحررون ينتقدون التنمية حقا، بل سياسات النمو المقنعة على أنها تنمية. ومن شأن إدراج توزيع الدخل والسيطرة الاقتصادية المحلية في تعريف التنمية أن يكون نهجا أفضل من التخلي عن مفهوم التنمية[1]. ففي الثمانينات والتسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين يبدو أن قادة الصين وتنزانيا وكوبا قد أحلوا لغة التحرير بلغة التنمية، ولا سيما التنمية الذاتية التوجه.

«التنمية تقوم على الاعتماد على الذات وهي موجهة ذاتيا؛ دون هذه الخصائص لا يمكن أن يكون هناك تنمية حقيقية. . . . ولا يمكن للجنوب أن يعتمد على تحسن كبير في البيئة الاقتصادية الدولية لتنميته في التسعينات. . . . وسيتعين على بلدان الجنوب أن تعتمد بصورة متزايدة على ما تبذله من جهود، فردية وجماعية على حد سواء، وأن تعيد توجيه استراتيجياتها الإنمائية التي يجب أن تأخذ دروس التجربة السابقة بعين الإعتبار «(اللجنة الجنوبية 11: 1990، 79). يناقش دراغوسلاف أفراموفيتش (ii: 1991): "التعديل و 21 بلاتو و غاسبارت (1703-1687: 2003) يحذرون من أن السيطرة المحلية على التنمية التي تقودها المجتمعات المحلية عرضة للاستيلاء عليها من قبل النخب المحلية. ينبغي أن يتم إعداد برامج للتنمية وأن ينظر إليها على أن تكون مستعدة ويتم إعدادها من جانب السلطات الوطنية لبلدان [أمريكا اللاتينية وآسيا] والدول الأفريقية

(1) المترجم .

برامج التنمية، ، بدلا من المستشارين الأجانب والمنظمات الدولية. فالكثير من الدول، وخاصة في أفريقيا، تفتقر إلى الخبرة في توجيه خططها الاقتصادية والتكيف التقني والتقدم.

فالاعتماد على الذات لا يعني العزلة عن الاقتصاد العالمي. ولعل أكثر البلدان النامية نجاحا، وهي اليابان الحديثة في وقت مبكر، لم تتلق أي مساعدة أجنبية، ولم يكن لها أي استثمار أجنبي مباشر، ولكنها كانت ليبرالية في مجال التجارة الخارجية والتبادل، وفي البلدان المتقدمة بالاقتراض من التكنولوجيا الأجنبية. وجهت اليابان في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تخطيطها التنموي وإنشاء المؤسسات المالية والمسئولين ورجال الأعمال المرسلين للتعلم من الخارج والأجانب المعينين لنقل التكنولوجيا إلى الحكومة والأعمال التجارية وتعديل التكنولوجيا الأجنبية (خاصة في تحسين هندسة الحرفيين التقليديين)، والاستيلاء على المكاسب التكنولوجية محليا من التعلم عن طريق العمل (نافزيجر 1995 - انظر الفصل 3). وعلى غرار ذلك، ينبغي للبلدان المتقدمة اليوم، عند تلقيها الأموال والمساعدة من البلدان النامية والوكالات الدولية، أن تكون مسؤولة عن تخطيطها وتنميتها حتى تتمكن من الاستفادة من التعلم من خلال التجربة.

نوبل أمارتيا سين (1999) الحائز على جائزة على توسيع نطاق الاختيار بدلا من التحرر من الهيمنة الخارجية، له بعض التداخل مع التحررين. يقول سين إن الحرية (وليس التنمية) هي الهدف النهائي للحياة الاقتصادية، فضلا عن أكثر الوسائل نجاحا لتحقيق الرفاهية العامة. إن التغلب على الحرمان هو جزء أساسي من التنمية. وتشمل نواقض الحرية الجوع والمجاعة والجهل والحياة الاقتصادية غير المستدامة والبطالة والعقبات التي تحول دون تحقيق النساء أو مجتمعات الأقليات اقتصاديا والوفاة المبكرة وانتهاك الحريات الأساسية والحرية السياسية والتهديدات التي تتعرض لها البيئة وقلة فرص الحصول على المرافق الصحية والصحة أو الماء النظيف. فحرية التبادل وعقد العمل والفرص الاجتماعية والأمن الوقائي ليست مجرد أغراض أو عناصر مكونة للتنمية وإنما هي أيضا وسائل هامة للغايات مثل التنمية والحرية[1].

«العلاقة بين الدخل والإنجازات، وبين السلع والقدرات، وبين ثروتنا الاقتصادية وقدرتنا على العيش كما نود» قد لا تكون قوية وتعتمد على ظروف أخرى غير الثروة الفردية (انظر سين 14-13 : 1999، الفصل 6 من هذا المجلد المتعلق بالقدرات والفصل

(1) المترجم

7 من هذا المجلد المتعلق بالاستحقاق). ومع ذلك، ترتبط الحقوق والحريات الديمقراطية بالأمن الاقتصادي والأمن الغذائي (انظر الفصل 7 من هذا المجلد عن الأغذية في الهند والصين) ويسهم الدخل المنخفض جنبا إلى جنب مع الحرمان من القدرات الأساسية، في الجوع والفقر.

كل صغير جميل Small Is Beautiful

كان المهاتما غاندي، السياسي اللاعنفي وزعيم الحركة القومية الهندية منذ 25 عاما قبل استقلالها في عام 1947، داعما مبكرا للتنمية الصغيرة في العالم الثالث. وشدد على أن الإنسجام مع الطبيعة والحد من المواد المطلوبة والتنمية الإقتصادية للقرى وإنتاج الحرف اليدوية وإتخاذ القرارات اللامركزية والتكنولوجيا المحلية الكثيفة العمالة ، ليست أكثر كفاءة فحسب، بل أكثر إنسانية. فبالنسبة له، فإن الوسائل الإنسانية للتنمية لا تقل أهمية عن الغايات المناسبة[1]. وقد ألهمت رؤية غاندي العديد من الأتباع، بما في ذلك الراحل(إي. إف. شوماخر)، وهو خبير اقتصادي وكان رئيسا للتخطيط لصناعة الفحم المؤممة في بريطانيا آن ذاك. وكان هدفه تطوير أساليب وآلات رخيصة بما يكفي لتكون في متناول الجميع تقريبا وترك مجالا واسعا للإبداع البشري. بالنسبة له، لم يكن هناك مجالا للآلات التي تركز في العمل أيدي قليلة ويعتقد أنها تساهم في تدمير الروح والعمل الروتيني الذي لا معنى له.

ويعتقد شوماخر أن النشاط الإنتاجي يحتاج إلى الحكم بشكل شامل، بما في ذلك معانيه الإجتماعية والجمالية والأخلاقية والسياسية أو أهدافه الاقتصادية. وظائف العمل الرئيسية هي إعطاء الناس فرصة لاستخدام كلياتهم، والانضمام مع الآخرين في مهمة مشتركة، وإنتاج السلع والخدمات الأساسية (شوماخر 1973).

وشدد شوماخر على أن أقل البلدان نموا تحتاج إلى تقنيات ملائمة لثقافتها وعمالتها الوفيرة ورأس المال النادر، وقد تنطوي هذه الطرق في كثير من الأحيان على أساليب إنتاج كثيفة العمالة كثيفة الحجم أصبحت غير مجدية اقتصاديا للدول المتقدمة. وهذه التكنولوجيات هي وسيطة بين العمليات الكثيفة رأس المال الغربية والأدوات التقليدية لأقل البلدان نموا. ومع ذلك، قد لا تكون التكنولوجيا الوسيطة مناسبة عندما: (1) تتطلب الصناعة نسبا غير قابلة للتغيير؛ (2) تكلفة تعديل التكنولوجيات الحالية؛ (3) التكنولوجيا كثيفة رأس المال تقلل من متطلبات العمالة الماهرة؛ و (4) تباين تكلفة العوامل (انظر الفصل 9).

---

(1) المترجم .

هل النمو الاقتصادي والتنمية جديرين بالاهتمام؟

Are Economic Growth and Development Worthwhile?

التنمية الاقتصادية والنمو لديها تكاليفها وفوائدها[1]. وهو ما يوسع نطاق الاختيار البشري، ولكن هذا قد لا يزيد السعادة بالضرورة. فيؤكد كل من غاندي وشوماخر أن السعادة تعتمد على العلاقة بين الرغبات والموارد. قد تصبح أكثر سعادة، ليس فقط من خلال وجود المزيد مما تريد، ولكن ربما أيضا عن طريق التخلي عن بعض السلع المادية[2]. الثروة قد تجعلك أقل سعادة إذا كانت الإحتياجات أكثر من الموارد. وعلاوة على ذلك، قد يكون من المرجح أن تؤدي المجتمعات الاستباقية والموجهة نحو تحقيق الإنجاز إلى خيبة الأمل والضيق النفسي على المستوى الفردي. وعلاوة على ذلك، قد يصاحب التقدم السريع والمتتالي مع النمو السريع للاقتصادات بعض الشعور بالغربة واللاإنتماء.

الفوائد

ما يميز البشر عن الحيوانات هو سيطرة البشر أكثر على بيئتهم وحرية أكبر في الاختيار، وليس أنهم أكثر سعادة. ويمكن القول إن السيطرة على بيئة المرء هي هدف مهم مثل السعادة، ومن أجل تحقيق ذلك، فإن النمو الاقتصادي مرغوب فيه إلى حد كبير. فالنمو يقلل الحاجة المجاعة ووفيات الرضع والوفاة. يعطينا المزيد من الترفيه. يمكن أن تعزز الفن والموسيقى والفلسفة. ويعطينا الموارد لتكوين بيئة إنسانية[3]. وقد يكون النمو الاقتصادي مفيدا بشكل خاص للمجتمعات التي تتجاوز فيها التطلعات السياسية الموارد، لأنها قد تلغي ما قد يثبت خلاف ذلك توتر اجتماعي لا يحتمل. فبدون النمو، لا يمكن تلبية رغبات مجموعة واحدة إلا على حساب الآخرين. وأخيرا، يمكن للنمو الاقتصادي أن يساعد البلدان المستقلة حديثا في تعبئة الموارد لزيادة القوة الوطنية.

التكاليف

النمو له ضريبته. أحد هذه الضرائب هي الإستحواذ والمادية وعدم الرضا عن الدولة الحالية المرتبطة بصراعات المجتمع الإقتصادية. والثانية، قد تؤدي النمو الأسي وإنعدام الهوية والتركيز على الاعتماد على الذات المقترن بالنمو الاقتصادي إلى زعزعة استقرار نظام الأسرة الممتدة، بل الهيكل الاجتماعي السائد. والثالثة ، النمو الاقتصادي،

(1) المترجم .
(2) المترجم .
(3) المترجم .

مع اعتماده على العقلانية والمنهج العلمي للابتكار والتغيير التقني، كثيرا ما يشكل تهديدا للسلطة الدينية والاجتماعية. والرابعة، أن النمو الاقتصادي يتطلب عادة مزيدا من التخصص الوظيفي، الذي قد يكون مصحوبا بمزيد من التقمص ومهام أكثر مللا ورتابة مع المزيد من الانضباط والإفتقار إلى المهنية. الخامسة، كما كالإنتقادات مثل إنتقاد هربرت ماركوس (1966)، في مجتمع صناعي متقدم، جميع المؤسسات والأفراد، بما في ذلك الفنانين، تميل إلى أن تتشكل لاحتياجات النمو الاقتصادي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوحدات التنظيمية الأكبر المصحوبة بالنمو الاقتصادي من المرجح أن تؤدي إلى البيروقراطية وتقمص الهوية ومشاكل الإتصال وإستخدام القوة لإبقاء الناس على صف واحد. ويرتبط النمو الإقتصادي ونمو المنظمة الواسعة النطاق بزيادة الطلب على المنتجات والخدمات المصنعة ونمو المدن التي قد تكون مصحوبة بإنعدام الأصول وهدم البيئية وظروف المعيشة غير الصحية. على الرغم من أن التغيير في القيم والهيكل الاجتماعي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى توازن ديناميكي جديد يعتبر متفوقا على التوازن القديم، ولكن قد تؤدي عملية الانتقال هذه إلى بعض المشاكل المؤلمة جدا. وعلاوة على ذلك، فإن التحول السياسي اللازم للنمو الاقتصادي السريع قد يؤدي إلى مزيد من المركزية والإجبار والخلل الاجتماعي وحتى الإستبداد. وهكذا، حتى لو كان السكان ملتزمين بشكل جدي بالنمو الاقتصادي، فإنه من غير المرجح تحقيقه بأي ثمن. وعلى جميع المجتمعات أن تنظر في أهداف أخرى تتعارض مع تعظيم النمو الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، يمكن لبلد نام، لأنه يريد مواطنيه في المناصب الرفيعة المستوى، أن يعزز السيطرة المحلية على التصنيع الذي يحد من النمو على المدى القصير. والسؤال هو: ما هي المقايضة بين هدف النمو الاقتصادي السريع والأهداف غير الاقتصادية مثل تحقيق مجتمع منظم ومستقر، والحفاظ على القيم والثقافة التقليدية، وتعزيز الاستقلال السياسي؟

رفع سقف التطلعات

على نحو متزايد، مع إرتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، تطالب الجماهير غير المعتمدة والعاجزة عن التعبير ، النخب السياسية بالإتزام الجاد بتحسين حياة الجميع. وقد أثبتت هذه المطالب في بعض الحالات إحراجا وتهديدا للنخب، لأن النمو الاقتصادي الواسع الذي تتوقعه الطبقات السفلى يتطلب الكثير من التحول السياسي والإقتصادي.

وفي مواجهة التوقعات المتزايدة، يمكن لمجتمعات قليلة أن تختار الركود أو التخلف. ويدرك الفقراء الفقراء من أقل البلدان نموا على نحو متزايد نمط الحياة الفخم

للبلدان الغنية والنخبة. وقد لاحظوا السيارات والمنازل، وحفلات العشاء من الأثرياء. فقد رأوا الطريقة التي تفلت بها النخبة من العمل الشاق الذي يقصم الظهر والكدح والإستمرار غير المؤكد في حياة الفقر؛ فقد تعرضوا لأفكار وقيم جديدة؛ وهم لا يهدأون حتى يحققون جزءا من الثروة التي يلاحظونها.

ولذلك فإن معظم سكان أقل البلدان نموا يريدون النمو الاقتصادي، على الرغم من التكاليف. وتريد أقل البلدان نموا أيضا اتخاذ تدابير أفضل للنمو والتنمية. وينصب التركيز الرئيسي لهذا الكتاب على مناقشة كيفية تمكن أقل البلدان نموا من تحقيق أهدافها الإنمائية وتقييمها.

الملخص

ويمثل النمو الاقتصادي زيادة في نصيب الفرد من الناتج. التنمية الإقتصادية هي النمو الإقتصادي الذي يؤدي إلى تحسين الرفاه الاقتصادي لأفقر شريحة من السكان أو التغيرات في المستوى التعليمي وتوزيع الإنتاج والتغيير الهيكلي الاقتصادي.

وعلى الرغم من أن الخبراء الاقتصاديين يصنفون البلدان حسب فئة الدخل، فإن التصنيف حسب مقياس مستوى الرفاه الاقتصادي يشكل سلسلة متصلة بدلا من انقسامات.

أما العالم الثالث في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فهو متنوع جدا، إذ يتراوح بين أقل البلدان نموا ذات الدخل الفردي المنخفض والتصنيع القليل إلى البلدان الحديثة العهد بالتصنيع.

وأما الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا فهو أقل مما هو عليه بالنسبة للولايات المتحدة لأن أقل البلدان نموا لديها نصيب أكبر من الناتج المباع خارج السوق، ونسبة أصغر من السلع الوسيطة في ناتجها القومي الإجمالي، ونسبة كبيرة من السلع غير المكثفة التي لا يوجد لها أثر في سعر الصرف. ويزيد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا بالنسبة للولايات المتحدة بمقدار واحد ونصف إلى أكثر من أربع مرات عند إجراء تسويات على القوة الشرائية. ويفضل أن تكون بيانات الدخل القومي تعادل القوة الشرائية، عندما تكون متاحة، لأنها تعكس دقة الرفاه النسبي على نحو أكثر دقة.

إن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي هو مقياس غير دقيق لمتوسط الرفاه الاقتصادي في بلد ما. فعلى سبيل المثال، تشير المؤشرات الاجتماعية، مثل مؤشر التنمية

البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن تشيلي وبولندا قد فعلتا بشكل أفضل في تلبية الاحتياجات الأساسية لأغلبية شعبيها من جنوب أفريقيا، التي لديها تقريبا نفس متوسط مستوى الدخل. ويعد مؤشر التقدم الإجتماعي GDI، الذي يعدل من مؤشر التنمية البشرية HDIمن أجل عدم المساواة بين الجنسين، أفضل في عكس الأثر السلبي للفوارق بين الجنسين على التقدم الاجتماعي.

ولأن حصص الدخل من الأغنياء ترجح بشدة في الناتج القومي الإجمالي، فإن نموها يمكن أن يكون مؤشرا مباينا للتنمية. أما التدابير البديلة للنمو فهي تلك التي تعطي معايير متساوية لزيادة دخل أي فرد من أفراد المجتمع بنسبة 1 في المائة، أو تلك التي تعطي معايير أعلى لنمو الدخل بنسبة 1 في المائة للفئات ذات الدخل المنخفض عنه في الفئات ذات الدخل الأعلى.

ويؤكد الاقتصاديون الذين يشددون على الاحتياجات الأساسية على توفير الغذاء والإسكان والصحة والمرافق الصحية والمياه والتعليم الأساسي في أقل البلدان نموا، ولا سيما للفئات ذات الدخل المنخفض. ومع ذلك، وعلى الرغم من الرأي القائل بأن هذه الاحتياجات هي حقوق، فقد تكون الموارد محدودة للغاية في أقل البلدان نموا لضمان الوفاء بها.

ويرغب بعض الاقتصاديين في إستبدال هدف التحرير أو التحرر من السيطرة الاقتصادية والسياسية الخارجية على التنمية الاقتصادية التي يعبرون عنها بأنها تعني النمو الاقتصادي الذي يعتمد على التقنيات الغربية ورأس المال والمؤسسات والسلع الاستهلاكية. ومع ذلك، فإن البلدان التي يختارونها كأمثلة أقل بكثير من التحرير الذي يتبنون.

ويدعي أمارتيا سين أن حرية الاختيار هي الهدف النهائي للحياة الاقتصادية. وقد تكون العلاقة بين الدخل والإنجازات وبين الثروة والرضا عن الحياة ضعيفة ومرهونة بعوامل أخرى غير الدخل.

هل النمو الاقتصادي جدير بالاهتمام؟ الناس يزيدون سعادتهم، ليس فقط من خلال وجود المزيد من تلبية الحاجات ولكن أيضا عن طريق التخلي عن بعض السلع المادية. ومع ذلك، يمنحنا النمو الاقتصادي المزيد من السيطرة على بيئتنا وحرية أكبر في الاختيار. ومع ذلك، فإن أقل البلدان نموا، التي تواجه توقعات متزايدة، قد لا يكون لها خيار مجتمع لا ينمو.

عرض المصطلحاتTermes To Review

- التفرقة العنصرية .
- النمور الآسيوية .
- أسلوب التعامل مع الاحتياجات الأساسية .
- الخدمات غير القابلة للمقارنة .
- الدول المتقدمة (DCs) .
- مؤشر فيشر النموذجي .
- مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس .
- مؤشر التقدم الإجتماعي (GDI) .
- الناتج المحلي الإجمالي (GDP) .
- الناتج القومي الإجمالي (أو الدخل القومي الإجمالي) .
- الناتج القومي الإجمالي (أو الدخل القومي الإجمالي) للفرد .
- الناتج القومي الإجمالي (أو الدخل القومي الإجمالي) لمعامل إنكماش الأسعار .
- البلدان ذات الدخل المرتفع .
- مؤشر التنمية البشرية (HDI) .
- التخطيط الإرشادي .
- مشروع المقارنات الدولية .
- النظام الاقتصادي الدولي .
- مؤشر أسعار لاسبيرز .
- أقل البلدان نموا (LDCs) .
- والاقتصادات المنخفضة الدخل .
- الاقتصادات المتوسطة الدخل .
- معدل تقليص التباين .
- التنمية الإقتصادية .
- النمو الاقتصادي .
- الإقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال .
- العالم الأول .
- البلدان الحديثة التصنيع (NICs)
- منظمة تصدير النفط
- البلدان (OPEC)
- مستوى أسعار الناتج المحلي الإجمالي (P)
- مؤشر أسعار باستش
- المؤشر الحسي لنوعية للحياة (PQLI)
- تكافؤ القوة الشرائية (PPP)
- مؤشر مرجح للفقر
- النمو الاقتصادي الحقيقي
- العالم الثاني
- الديمقراطية الاجتماعية
- اشتراكية
- العالم الثالث
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)
- منظمة التجارة العالمية (WTO)
- الطبقة المتوسطة في العالم

أسئلة للمناقشة Questions To Discuss

1. هل النمو الاقتصادي ممكن دون التنمية الاقتصادية؟ التنمية الاقتصادية دون نمو اقتصادي؟
2. ما هي أكثر الأهداف إلحاحا بالنسبة لأقل البلدان نموا بحلول عام 2015؟ لماذا هذه الأهداف مهمة؟ وما هي التغييرات السياسية التي ينبغي أن تضطلع بها أقل البلدان نموا لزيادة احتمال بلوغ هذه الأهداف؟
3. أعط مثالا لأقل البلدان نموا التي تعتقد أن لديها سجل تنمية جيد (ضعيف) في العقدين أو الثلاثة عقود الماضية. لماذا اخترت هذه البلدان الأقل نموا؟
4. أدرج ثلاثة أو أربعة بلدان انتقلت إلى أعلى أو هبوط كبير في ترتيب نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في العقود القليلة الماضية. ما هي العوامل التي ساهمت في تحركاتهم؟
5. ما مدى فائدة التعميمات حول العالم الثالث أو العالم النامي؟ حدد طرق التصنيف الفرعي للعالم الثالث.
6. مناقشة مشكلة مؤشر الأسعار التي تواجهها أقل البلدان نموا في قياس النمو الاقتصادي.
7. ووفقا لمؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي لعام 2003، كان نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في كندا لعام 2001 (930 ،21 دولارا) أعلى بنحو 63 مرة من كينيا (بمعدل 350 دولارا). هل يمكننا أن نستنتج أن متوسط الرفاه الاقتصادي في كندا بلغ نحو 63 ضعف متوسط الرفاه الاقتصادي في كينيا؟
8. وبلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في نيجيريا في عام 2001 ما مقداره 290 دولارا، أي أكثر من واحد ونصف المليون دولار للنيجر المجاور البالغ 180 دولارا. ما هي التقييمات الأخرى للرفاه الاجتماعي والاقتصادي (بخلاف الناتج القومي الإجمالي للفرد بالدولار الأمريكي بأسعار الصرف السائدة) التي يمكن استخدامها في مقارنة نيجيريا والنيجر؟ ما هي مزايا وعيوب هذه التقييمات البديلة؟
9. مقارنة الاحتياجات الأساسية من التحصيل، دليل التنمية البشرية، مؤشر التنمية البشرية المستدامة، ومقارنات القوة الشرائية لمشروع المقارنات الدولية مع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالدولار الأمريكي بأسعار الصرف الحالية كمقاييس للرفاه الاقتصادي.

10. ما هي الطرق التي تكون فيها التدابير التقليدية للاحتياجات الأساسية غير كافية في تقييم الرفاه المادي لأفقر 20 في المائة من سكان البلدان النامية؟

11. هل الرفاهية الاقتصادية والحرية السياسية مكملتان أو أهدافا متنافسة؟

12. قم بإختيار دولة، على سبيل المثال، الخاصة بك أو أحد تعرفه جيدا. ما هي التكاليف والمنافع الرئيسية للنمو الاقتصادي في هذا البلد؟

دليل القراءات

ينشر البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية مصادر إحصائية سنوية عن أقل البلدان نموا والبلدان النامية. وكثير من المصادر نفسها متاح على شبكة الإنترنت، وأحيانا في شكل أولي قبل النشر، أو كقرص إلكتروني. لقد أدرجت بعض عناوين URL التي كانت متاحة عند البحث في الإنترنت. يمكن أن تتغير عناوين URL أو قد لا تكون متاحة. ومع ذلك، فإن هذه القوائم أو استخدام محرك البحث قد تساعدك على تحديد موقع هذه المصادر للتحميل، اعتمادا على البرامج والأجهزة الخاصة بك.

تتضمن مؤشرات التنمية العالمية السنوية (البنك الدولي h2003) والقرص الإلكتروني المقابل لها الإحصاءات الإقتصادية الأكثر تفصيلا عن أقل البلدان نموا والبلدان النامية. تقرير التنمية العالمية الصادر عن البنك الدولي (مثل البنك الدولي، 2003i و /http://econ.worldbank.org/wdr/wdr2004/text-18786) ليس مصدرا للبيانات الاقتصادية الأساسية عن أقل البلدان نموا فحسب، بل يتضمن أيضا مناقشة من قضايا التنمية الراهنة. انظر بها لا 2002 لانتقادات بيانات الدخل.

يحتوي أطلس البنك الدولي السنوي للبنك الدولي {على سبيل المثال، البنك الدولي (d2002) و /http://nebula.worldbank.org موقع ويب} على بيانات مماثلة في شكل مدمج، كما أن تقرير الأمم المتحدة السنوي عن التنمية البشرية (مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002 و http://hdr.undp.org/reports/view reports. cfm?type=1) بيانات اقتصادية واجتماعية أساسية. وفي عام 1994، صنف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1994: 30 – 31) البلدان المتقدمة بمؤشرات مختلفة من محنة الإنسان؛ مثال واحد يشير إلى أن معدل القتل في الولايات المتحدة هو 6 أضعاف معدل معظم البلدان النامية و 12 مرة من اليابان.

وتشمل نظرة صندوق النقد الدولي نصف السنوية للاقتصاد العالمي، آفاق الاقتصاد

العالمي (مثل صندوق النقد الدولي 2003d و /http://www.imf.org/external/pubs ft/weo/2003/01/index.htm) البيانات والآفاق لكل من أقل البلدان نموا والبلدان المتقدمة. وتشمل الدوريات السنوية الأخرى الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي والبلدان النامية (مثل البنك الدولي.2003 f و /http://www.worldbank.org prospects/gep2003/ full.htm) وتمويل التنمية العالمية: تمويل أفقر البلدان (مثل البنك الدولي2003 a و /http://www.worldbank.org/prospects/gdf2003)؛ تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن التجارة والتنمية (على سبيل المثال، الأونكتاد 2001 c و http://www.unctad.org/en/docs/c3l19a3.en.pdf) والأقل

تقرير البلدان المتقدمة النمو (مثل UNCTAD 2002 ب و

(http://www.un.org/partners/civil society/m-ldc.htm ؛

والمسح الاقتصادي العالمي الذي أجرته الأمم المتحدة في الجزء الأول والثاني والخمسين. مبادئ ومفاهيم التنمية إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية (مثل الأمم المتحدة، 2001). وتقدم منظمة العمل الدولية، على سبيل المثال، 1998 و 2000، بيانات عن العمالة والعمالة والفقر. والمسح الاقتصادي العالمي الذي أجرته الأمم المتحدة في الجزء الأول والثاني والخمسين. مبادئ ومفاهيم التنمية إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية (مثل الأمم المتحدة، 2001). وتقدم منظمة العمل الدولية ILO، على سبيل المثال، 1998 و 2000، بيانات عن العمالة والعمالة والفقر.

ويوضح تقرير التنمية البشرية التابع للامم المتحدة مؤشر التنمية البشرية وسرينيفاسان 1994b. ستريتن 237–232: 1994؛ و أتوروباني، غليو، و إيسنمان 254–244: 1994 انتقد مؤشر التنمية البشرية.

سرينيفاسان (27–3: 1994a)، هيستون (291994–52)، وروغلز (85–77: 1994) مناقشة العيوب في البيانات عبر الوطنية التي تستخدمها الوكالات الدولية. أوشر (1968) وكوزنتس (1971) مناقشات جيدة للأخطاء في مقارنات الدخل. المصادر المتعلقة بتعديل المنتج الوطني للقوة الشرائية هي سامرز وهيستون (1991: 327–368) وكرافيس (57–1: 1984)؛ سرينيفاسان (241:b 1994) ينتقد العمل على تعادل القوة الشرائية. وتناقش المؤشرات المرجحة لنمو الناتج القومي الإجمالي في شينيري، أهلواليا، بيل، دولوي، وجولي (1974). وينتقد ديتون (2003) قياسات تكافؤ القوة الشرائية ويقترح خطوات لتحسين حساباتهم.

بهرمان و سرينيفاسان (1995a) مناقشة الأدوات التحليلية وبيانات ديتون (1995)

وأدوات الاقتصاد القياسي لتحليل التنمية.

ثورب (304-303: 1989) يناقش دادلي سيرس، و ورسويك (302-301: 1989) إي. إف. شوماخر في إتويل وميلغيت ونيومان (1989).

وتشينيري وسرينيفاسان (1988 و 1989) تتضمن مقالات كتبها أمارتيا سين، "The Concept of Development"، المجلد. 1، الصفحات من9-26؛ تي. إن. سرينيفاسان، "Economic Development: Concepts and Approches"، المجلد. 1 الصفحات من 1-8؛ و لانس تايلور و بيرسيو أريدا، "Long-Run Income Distri-bution"، المجلد. 1، الصفحات من 161-194.

جوليت (6-10: 1971) يناقش استبدال مفهوم التنمية مع مفهوم التحرير. وترد المناقشة الكلاسيكية لتكاليف وفوائد النمو الاقتصادي في ملحق لويس 435-420: 1955. حول الاحتياجات الأساسية، انظر هيكس (985-994: 1979)؛ هيكس أند ستريتن (575-572: 1979)؛ و ستريتن (107-111: 1980).

ريدي أند هيوتي (2005) يقيمان الأهداف الإنمائية للألفية. التنمية، 2005، 48 (1) لديها قضية تقييم الأهداف الإنمائية.

موراي ليبراندت، جيمس أ. ليفينسوهن، وجوستن ماكراري، "Incomes in South Africa Since the Fall of Apartheid"، تظهر ورقة عمل المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية رقم 2005 ،W11384، انخفاضا كبيرا في الدخول الحقيقية في جنوب أفريقيا بين عام 1995 و 2000، وخاصة بين الشباب وغير البيض. ويستفيد أصحاب البشرة البيضاء من التغيير التكنولوجي اللازم للمهارة والإرث من الاستثمار المتفوق في رأس المال التعليمي. ويتعرض مواطنو جنوب أفريقيا السود إلى الأذى بسبب تراجع سوق العمل من إعادة هيكلة الاقتصاد من غير المهرة إلى مهرة الإنتاج المكث .

(3) التنمية الإقتصادية من المنظور التاريخي
Economic Development in Historical Perspective

إطار محتوى الفصل Scope of the Chapter

ولتحليل اقتصاديات البلدان النامية، نحتاج إلى بعض الحقائق الأساسية عن نموها وتنميتها، بما في ذلك التطور البيلوجي في التنمية، ورسم تخطيطي للتنمية الاقتصادية في العصور القديمة والقرون الوسطى (ما قبل القرن الخامس عشر) ، زعماء العالم في الناتج المحلي الإجمالي للفرد من حوالي 1500 إلى الوقت الحاضر، وأصل النمو الاقتصادي الحديث، ولماذا اقتصرت نماذج النمو النمو إلى حد كبير في الغرب قبل القرن العشرين، غير الغربية (اليابانية والكورية والتايوانية والسوفيتية والصينية) ، مجموعة من النمو في 100–150 سنة الماضية، وهو مثال ملموس على قوة النمو المتضاعف في أمريكا الشمالية في السنوات ال 125 الماضية، والفترات الحديثة من أسرع نمو، والنمو الاقتصادي في أوروبا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، و ونمو أقل البلدان نموا قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، والأداء الاقتصادي المتنوع بين أقل البلدان نموا حسب البلد والمنطقة العالمية. وأخيرا، ترى الجمعية العامة للأمم المتحدة أن المشكلة الدولية الرئيسية اليوم تتمثل في اتساع الفجوة في الدخل بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. هل الدخل اتسع فعلا، و هل تضييق الفجوة هدف مهم؟ ويستند القسم الأخير إلى أقسام سابقة تسأل عما إذا كانت مستويات الدخل بين البلدان النامية والبلدان الأقل نموا تتقارب أو تباين.

نهج بيولوجي تطوري للتنمية

An Evolutionary Biological Approach to Development

الفصل 13 ، يناقش إدعاء أنيفي حول الإرتباط بين المناخ والإنجاز البشري ولكن يدعم تفسيرا بيئيا أكثر تطورا. ويركز الفيزيولوجي جاريد دايموند (1999) على البيئة وعلم الأحياء التطوري وخاصة السمات المميزة للمناخ والبيئة والنباتات البرية والحيوانات في شرح مصائر المجتمعات البشرية وتنميتها. وعلى الرغم من أن بداية أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كانت مهد التطور البشري، فقد هيمنت أوراسيا على أفريقيا خلال النصف الأخير من الألفية الثانية. وقد تأخرت الصحراء الكبرى في إنتاج

الأغذية مقارنة بأوراسيا بسبب ندرة أنواع الحيوانات والنباتات المحلية القابلة للاستزراع، ومساحتها الصغيرة المناسبة لإنتاج الأغذية المحلية، ومحورها بين الشمال والجنوب، مما أدى إلى إعاقة انتشار إنتاج الأغذية والابتكارات. "يجب أن يكون الحيوان البري، الذي يجب أن يكون مستأنسا أليفا بما فيه الكفاية خاضعا للإنسان ورخيصة للإطعام ومناعة للأمراض ويجب أن ينمو بسرعة ويتكاثر جيدا في مكان الإيناء"، وخصائص الأبقار والأغنام والماعز والخيول والخنازير في أوراسيا ولكن ليس الحيوانات البرية الأفريقية حتى في الفترة منذ القرن الخامس عشر (المرجع نفسه، صفحة 398). في أفريقيا والأمريكتين، وأنت تتحرك على طول محور الشمال والجنوب، يمكنك اجتياز مناطق تختلف اختلافا كبيرا في المناخ والموئل والأمطار وطول اليوم وأمراض المحاصيل والثروة الحيوانية. ومن ثم فإن المحاصيل والحيوانات المكتسبة أو المستأنسة في جزء من أفريقيا تواجه صعوبة في الانتقال إلى الآخرين. وعلى النقيض من ذلك، انتقلت المحاصيل والحيوانات بسهولة بين المجتمعات الأوروبية الآسيوية التي تبعد آلاف الكيلومترات عن بعضها البعض، ولكن على خط عرض مماثل يتقاسم المناخات المماثلة وأطوال اليوم. كان لدى أوراسيا أسرع هجرة ونشر الابتكارات التكنولوجية. وعلى النقيض من ذلك، عانت أمريكا الأصلية وأبوريجينال أستراليا من العزلة عن أوراسيا (المرجع نفسه، الصفحات من 399–407).

ساهمت هذه السمات المميزة للبيئة والبيئة في الحضارة المبكرة للهلال الخصب (سوريا والعراق والأردن وتركيا اليوم)، بما في ذلك تطوير المدن والكتابة والإمبراطوريات، خلال الألفية الرابعة قبل الميلاد. وتمتع الهلال الخصب بثروة من الثدييات الكبيرة المستأنسة وعدد كبير من أنواع الأعشاب الكبيرة المصنفة من أجل الإدماج المحلي ونسبة كبيرة من النباتات، ومناخ (شتاء معتدل وشتاء رطب وصيف طويل حار وجاف) ملائمة للحبوب والبقول ومجموعة واسعة من الارتفاعات وسمات سطح الأرض التي تدعم التنوع البيولوجي ومواسم الحصاد المتداخلة والعوامل التي تعاني من نقص في جنوب أفريقيا وأمريكا الوسطى وأستراليا وغينيا الجديدة. ومع ذلك، فإن الهلال الخصب، بحلول القرن الثاني أو القرن الأول قبل الميلاد. لم يعد يمتلك مزايا جغرافية أخرى مقنعة، بسبب تدمير الكثير من قاعدة مواردها وفقدان السبق من النباتات البرية والحيوانات البرية (المرجع نفسه، الصفحات من 134–146 ومن 409–411).

ويركز دايموند على الاختلافات في الأنواع النباتية والحيوانية المتاحة للتوطين والعزلة القارية وأحجام السكان القارية ومعدلات الانتشار والهجرة التي تعتمد على المحاور القارية وآفاق تقاسم الابتكارات عبر المناخات وخطوط العرض المماثلة.

تتيح وسائل النقل والاتصالات الحديثة تبادل الابتكارات بين مجتمع أكبر والمجتمع الاقتصادي الأطلسي، بما في ذلك أمريكا الشمالية وأوروبا. فعلى سبيل المثال، جلبت مينونيتس من أوكرانيا القمح الأحمر التركي إلى كنساس في 1870، والعناصر الأساسية لأصناف القمح الشتوي الصلب على السهول الكبرى في الولايات المتحدة خلال القرن العشرين. ولكن نقل الإبتكار الزراعي هي عملية محدودة من أمريكا الشمالية وأوروبا إلى أستراليا ونيوزيلندا، وهي بلدان ذات أصل أوروبي معزولة في نصف الكرة الجنوبي. ومع ذلك، يمكن للباحثين نشر أصناف جديدة من المحاصيل عبر المناطق شبه الاستوائية أو المدارية، حيث أن الأصناف ذات الغلة العالية من القمح في المكسيك التي تم تكييفها مع مناطق البنجاب في الهند وباكستان في الستينيات.

النمو الإقتصادي في العصور القديمة والوسطى

Ancient and Medieval Economic Growth

يستخدم أنجوس ماديسون (17 : 2001) مجموعة واسعة من الإحصاءات التاريخية لتحديد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد ونموه في الألفية الأخيرة، أي من 1000 إلى 1998. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بمقدار 13 ضعفا، وعدد السكان 22 ضعفا، والناتج المحلي الإجمالي العالمي 300 ضعف خلال الألفية الماضية، وهو ما يتناقض مع الألفية السابقة، 0–1000 ، عندما زاد عدد سكان العالم بمقدار السدس فقط ولم يحدث أي تغيير للناتج المحلي الاجمالي. عندما لم يزد عدد سكان العالم إلا بمقدار سادس ولم يحقق الناتج المحلي الإجمالي للفرد أي سلف. ورفضت أوروبا الغربية والإمبراطورية الرومانية خلال الألفية السابقة بانهيار نظام حكم متماسك واسع النطاق، واستبداله بنظام سياسي مفتت وغير مستقر. وقد إختفت الحضارة المدنية، حيث حلت محلها "مجتمعات ريفية مكتفية ذاتيا ومعزولة نسبيا وجاهلة حيث استقطب الإقطاعيون اللوردات كدخل عينا من الفلاحين المعدمين" (المرجع نفسه، صفحة 50). وبحلول عام 1000، كانت التجارة بين أوروبا الغربية وشمال أفريقيا وآسيا قد إختفت تقريبا. كانت أوروبا الغربية عند أدنى مستوى لها على مدى ألفي عام في 1000، عندما كان متوسط مستويات الدخل أدنى من مستوياتها في الصين والهند وكثير من بقية آسيا (ماديسون 50–27: 2001). من القرن العاشر إلى أوائل القرن الرابع عشر عندما كان التفوق من نصيب أوروبا الغربية، كانت الصين أعلى دخل للفرد في العالم، بعد أن وضعت البارود (ولكن ليس المدافع الحديثة)، لكن لنظام الطرق متطورة والتجار في جميع أنحاء شرق آسيا (ماديسون 42: 2001، 264). استسلمت الصين فقط العالم

الرائدة في الناتج المحلي الإجمالي إلى الولايات المتحدة في 1890، عندما كان للصين أكبر سكان العالم من 380–400 مليون (ماديسون 114: 1997، 182، 190).

بدأ الصعود الاقتصادي في أوروبا الغربية في القرن الحادي عشر. وكان نمو نصيب الفرد من الدخل الغربي في زحف بطيء بنسبة 0.14 في المائة سنويا، أي بمعدل ثلاثة أضعاف الدخل الحقيقي من 1000 إلى 1820. ويقدر ماديسون (28: 2001، 51) أن هذا النمو كان أكثر من ضعفي النمو في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وأوروبا الشرقية لنفس الفترة. وشملت التكنولوجيا المتفوقة في الغرب الملاحة وبناء السفن وتجهيز الأغذية والمصارف والمحاسبة وأسواق النقد والائتمان والخدمة الدبلوماسية وحوكمة الشركات والتكنولوجيا العسكرية والتأمين والمكتبات والطباعة وتحسين الحياة الفكرية وانتشار الجامعات.

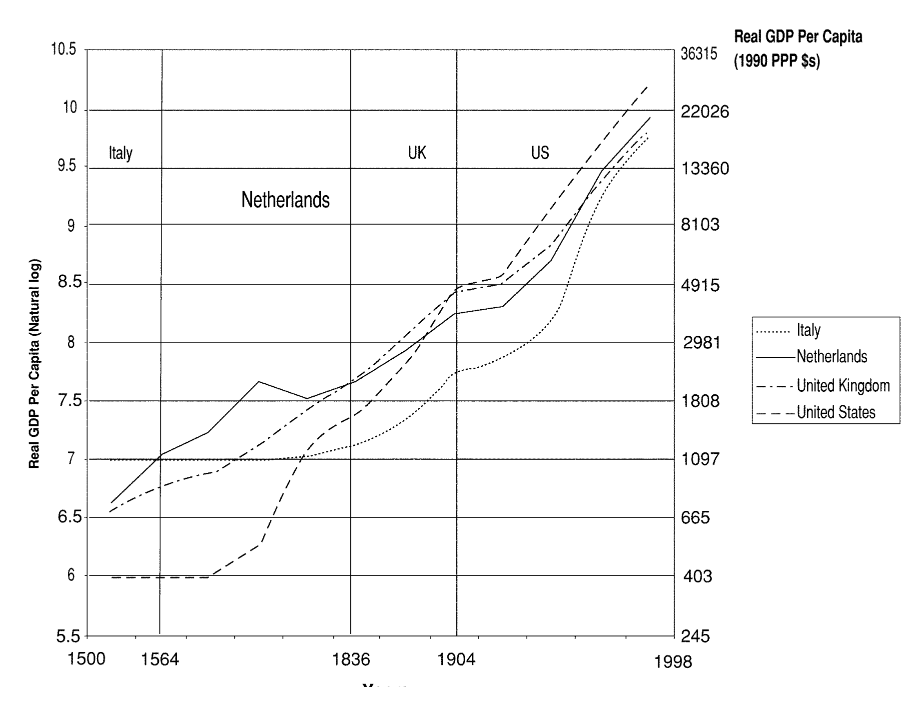
في حوالي عام 1500، تسارع التقدم التكنولوجي وتكوين رأس المال، مع مواجهة أوروبا للأمريكتين، وفتح منطقة هائلة، بما في ذلك المحاصيل الجديدة (الذرة والبطاطس ونبات المنيهوت والطماطم والفلفل والفول السوداني والأناناس والكاكاو والتبغ) وتبادل المحاصيل والحيوانات بين أوروبا والأمريكتين، وآسيا (ماديسون 25–17: 2001). غير أن المؤسسات والسياسات الآسيوية كانت ضعيفة، وعززت سلبا الاستغلال الاستعماري والاستعماري الغربي، وخاصة من القرن الثامن عشر فصاعدا (ماديسون:44 2001).

قادة العالم في الناتج المحلي الإجمالي للفرد، منذ عام ١٥٠٠او حتى الوقت الحاضر

World Leaders in GDP per capita, 1500 to the Present

في أوروبا، لعبت فينيسيا دورا رئيسيا في فتح البحر الأبيض المتوسط لتجارة أوروبا الغربية وتطوير الروابط التجارية مع شمال أوروبا. من القرن العاشر، ومع صعود المدن الإيطالية الشمالية والوسطى، خلال أول ثلثي القرن السادس عشر، كانت إيطاليا، وإن لم تكن موحدة سياسيا حتى عام 1870، أغنى بلد في العالم، حيث يقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 100 ،1 دولار (دولار دولي في عام 1900) (ماديسون:264 2001). في حوالي 1564، تجاوزت هولندا إيطاليا، بقي قائد العالم حتى حوالي عام 1836، عندما أصبحت المملكة المتحدة الزعيم. وفي حوالي عام 1904، حلت الولايات المتحدة محل المملكة المتحدة[1]، واستمرت القيادة حتى اليوم (شارب 22: 2002) (انظر الشكل 3–1).

(1) المترجم.



الشكل 3-1. **قادة العالم في الناتج المحلي الإجمالي للفرد** 1500-1998 **(تكافؤ القوة الشرائية % في** 1990) **(السجل الطبيعي).**

المصدر: ماديسون 264: 2002، 276-279. **انظر أيضا شارب** 23: 2002.

بدايات النمو الإقتصادي المستدام

Beginnings of Sustained Economic Growth

ويتردد المؤرخون في تسمية فترة عتبة في التاريخ عندما ينخفض معدل النمو الحقيقي للفرد الواحد. وعلى الرغم من وجود فترات من النمو قبل العصر الحديث إلا أن النمو السريع والمستدام كان نادرا. وظلت مستويات المعيشة على مستوى الكفاف بالنسبة لغالبية سكان العالم. وقد بدأت الزيادة السريعة والمستدامة في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في النمو الاقتصادي الحديث في الغرب (أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلندا) قبل 125 إلى 250 سنة. وقد بدأ التصنيع والنمو الاقتصادي المطرد في بريطانيا العظمى بحلول النصف الأخير من القرن الثامن عشر؛ في الولايات المتحدة وفرنسا في النصف الأول من القرن التاسع عشر؛ في ألمانيا وهولندا وبلجيكا بحلول منتصف ذلك القرن؛ وفي الدول الإسكندنافية وكندا واليابان (بلد غير غربي) وإيطاليا وربما روسيا بحلول النصف الأخير من القرن.

وكان متوسط الرخاء الاقتصادى فى الصين راكدا نوعا ما حتى النصف الثانى من القرن العشرين. وفي عام 1870، توقع الاقتصاديون المعرفون أن تكون الهند أكثر تطورا اقتصاديا وماليا من اليابان بحلول عام 1970 (جولدسميث 5-4: 1983). كانت الهند، وهي مستعمرة بريطانية، تمتلك عملة موحدة، وأساسيات لنظام مصرفي على النمط الغربي، والوصول إلى سوق رأس المال البريطاني، والتكنولوجيا الصناعية والمالية البريطانية، في حين أن اليابان، التي خرجت للتو من الإقطاع، كان لها قطاع حديث لا يكاد يذكر، والعملة، وعدم وجود مؤسسات مالية حديثة. ومن المؤكد أنه من عام 1870 إلى عام 1913، قبل الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، وهي إحدى المراحل الأكثر نجاحا للنمو الرأسمالي، نما اقتصاد الهند، وإن كان ببطء. ومع ذلك، شهدت الهند نموا سلبيا من 1914 إلى 1945، وهي فترة أزمة في الاقتصاد العالمي تألف من الكساد الإقتصادي المحاط بحربين عالميتين. وعلى النقيض من ذلك، كان لليابان أسرع نمو في العالم خلال الفترة من 1870 إلى 1950، على الرغم من هزيمتها الهائلة خلال الحرب العالمية الثانية.

إزدادت بقية دول آسيا بشكل متواضع خلال القرنين ونصف القرن قبل منتصف القرن العشرين. وظلت أفريقيا، التي قدر أنها قريبة من متوسط الدخل في العالم على حالها أو انخفضت في مستويات معيشة عام 1820، ولكن بعد أن شهدت نموا متواضعا للفرد حتى منتصف القرن العشرين. وتجاوزت أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية آسيا وأفريقيا في الفترة من 1820 إلى 1950 (ماديسون 2001: 28، 126).

الغرب والدول الأفريقية الآسيوية: القرن التاسع عشر واليوم

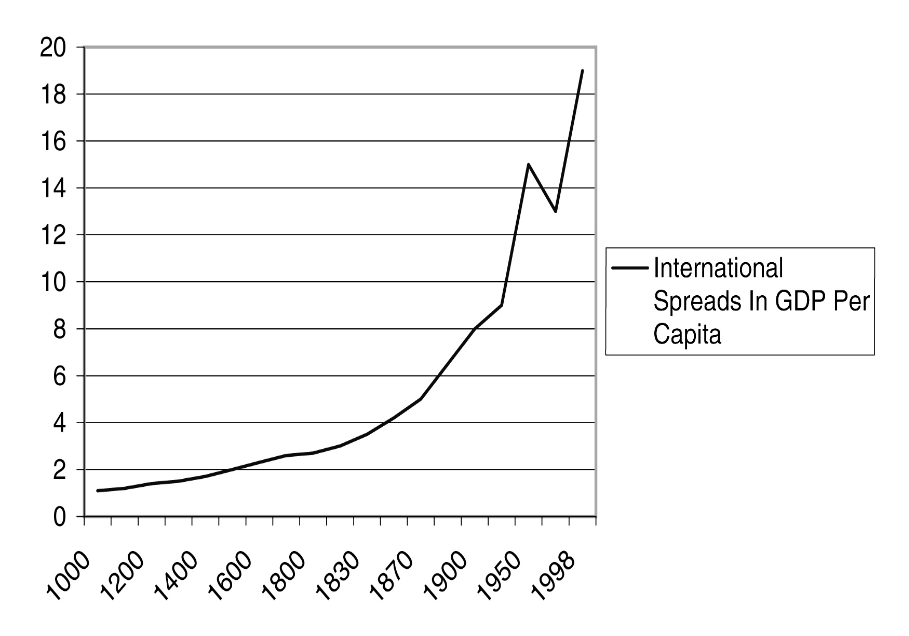
The West and Afro-Asia: The 19th Century and Today

ويبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في البلدان المتقدمة النمو في الغرب في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حوالي 12 ضعفا من البلدان ذات الدخل المنخفض الأفريقية الآسيوية، إذا ما قورنت باستخدام الدولارات الدولية باستخدام معدلات تعادل القوة الشرائية، وحوالي 60 مرة من هذه الاقتصادات المنخفضة الدخل بقيمة الدولار الأمريكي. لم تكن الفجوة كبيرة جدا قبل 130 إلى 140 سنة[1]، حيث لم يكن بإمكان الناس البقاء على قيد الحياة على واحد من اثني عشر دخل الفرد في الغرب في أواخر القرن التاسع عشر. الحائز على جائزة نوبل سيمون كوزنتس يقدر فجوة 1:5 ثم (كوزنيتس 29-23: 1971). وبصفة عامة، كان متوسط الدخل الحقيقي في الغرب في ذلك الوقت أعلى من دخل أفريقيا اليوم. ويبين الشكل 3-2، باستخدام مقارنة مختلفة

(1) المترجم

قليلا، نجد أن الإنتشار الدولي في الناتج المحلي الإجمالي للفرد حسب المنطقة، ونسبة أعلى منطقة (المناطق الغربية: الولايات المتحدة وكندا وأستراليا) إلى أدنى منطقة (أفريقيا) كان 5:1 في 1870، 9:1 في 1913، و 19:1 في 1998. وقد كان النمو الاقتصادي الغربي أو إقتصاد الدول المتقدمة أسرع بكثير خلال السنوات 130–140 الماضية، وبطبيعة الحال، فإن هذه البلدان المتقدمة تضيف قاعدة اقتصادية أكثر جوهرية بالفعل.





الشكل 3-2. الفروقات الدولية في الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد (1990 نقطة أساس تكافيء القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)، نسبة أعلى منطقة إلى أدنى منطقة. ملاحظة: المناطق هي أوروبا الغربية، وأجزاء الغربية، اليابان، آسيا (باستثناء اليابان)، أمريكا اللاتينية، أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق، وأفريقيا. المصدر: ماديسون 2001، الصفحة 126، بياناتها هي 1000 و 1500 و 1820 و 1870 و 1913 و 1950 و 1973 و 1998. وتستند جميع السنوات الأخرى إلى الاستكمال الخطي بين هذه السنوات الثماني القياسية.

الرأسمالية والتنمية الإقتصادية الغربية الحديثة

Capitalism and Modern Western Economic Development

لماذا بدأ النمو الاقتصادي المطرد في الغرب؟ السبب الرئيسي هو صعود الرأسمالية، والأنظم الاقتصادي المهيمنة هناك منذ تفكك الإقطاع من القرن الخامس عشر إلى الثامن

عشر. والعلاقات بين المالكين والعمال من القطاع الخاص أساسية بالنسبة للرأسمالية. إن وسائل الإنتاج كالأراضي والمناجم والمصانع وغيرها من أشكال رأس المال مملوكة للقطاع الخاص؛ والعمال الخاضعين للقانون ولكن العمال الذين لا يملكون رأس المال يبيعون عملهم لأرباب العمل. وتحت الرأسمالية يتخذ الأفراد العاملون من أجل الربح قرارات الإنتاج.

كانت للمؤسسات الرأسمالية ترايخ من الأعمال في العالم القديم، وازدادت خزان الرأسمالية في أواخر العصور الوسطى. على سبيل المثال، صناعة الصوف الرأسمالية كانت موجودة في فلاندرز في القرن الثالث عشر وفلورنسا في القرن الرابع عشر، لكنها إنتهت بسبب الصراع الثوري بين العمال والرأسماليين. وهكذا فإن التطور المستمر للنظام الرأسمالي لا يعود إلا إلى القرن السادس عشر.

بشكل خاص بعد القرن الحادي عشر، ساهمت التجارة المتنامية لمسافات طويلة بين المراكز الرأسمالية في انهيار الاقتصاد في القرون الوسطى. ومع توسع النشاط التجاري الأوروبي خلال القرون القليلة القادمة، ساهمت بعض المؤسسات في نمو الرأسمالية الحديثة. وكان من بينها الملكية الخاصة والودائع المصرفية والعقود الرسمية والنقابات الحرفية والرابطات التجارية والشركات المساهمة والتأمين والأسواق المالية الدولية والحماية البحرية للسفن التجارية والدعم الحكومي في فتح الأسواق ومنح إحتكار إمتيازات الإختراعات.

وفي الوقت نفسه، أدى ازدهار التصنيع والتحضر إلى إضعاف الاقتصاد الإقطاعي، وهو نظام زراعي يقوم على إلزام الفلاحين بالخدمة بأرض المالك. وفي نهاية المطاف، حولت هذه التغيرات في التجارة والصناعة والزراعة الاقتصاد في القرون الوسطى إلى مجتمع جديد تغذيه المساعي الرأسمالية.

قبل القرن العشرين، كانت الاقتصادات الرأسمالية وحدها ناجحة في تراكم رأس المال الكبير وفي توليد وتطبيق المعرفة العلمية والتقنية الواسعة للإنتاج. لماذا كانت الرأسمالية الأولى ناجحة في الغرب؟

1. إن انهيار سلطة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية في العصور الوسطى، جنبا إلى جنب مع الإصلاح البروتستانتي في القرنين السادس عشر والسابع عشر مما عمل على تنشيط نظام إقتصادي جديد. على الرغم من أن البروتستانتية، مثل الكاثوليكية، كانت زهدية، تظهر في التنظيم المنظم لسلوك المسيحيين، المؤرخ الاقتصادي ماكس

ويبر، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية[1] ، دافع أن الأخلاق البروتستانتية الجديدة ترجمت « العلمانية «إلى نشاط نشط في الدعوة العلمانية، أو الدعوة (على النقيض من» العلمانية» لزهد الدير الكاثوليكي). وقد عززت الأخلاق البروتستانتية العمل الشاق والاكتفاء والرزانة والكفاءة والفضائل التي تتزامن مع الروح الأساسية للتنمية الرأسمالية. وقد أدى قبول الفكرة البروتستانتية للدعوة إلى التنظيم المنظم للعمالة الحرة، وقدم تبريرا دينيا للعمل غير المحدود حتى في الأجور المنخفضة في خدمة الله (وصاحب العمل). الفصل 12 أسئلة وأطروحة «ويبر» ، مما يشير إلى أن العلمانية البروتستانتية أو الإقامة قد تفسر على نحو أفضل أي علاقة بين البروتستانتية والرأسمالية. لا يزال معظم المؤرخين الاقتصاديين يتفقون على أن تراجع الشامل لقوة الكنيسة في المجالات السياسية والاقتصادية والإيديولوجية كان ضروريا لتحرير روح التنمية الرأسمالية.

2. ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، شهدت أوروبا الغربية صعود الولايات الوطنية القوية التي أوجدت الظروف الأساسية للنمو السريع والتراكمي تحت الرأسمالية. وأنشأت الدولة القومية سوقا محلية خالية من الحواجز التجارية ونظاما نقديا موحدا وقانون العقود والممتلكات وحماية الشرطة والميليشيات من العنف الداخلي والدفاع ضد الهجمات الخارجية ومرافق النقل والاتصالات الأساسية – وكلها عززت الرأسمالية. في البداية، استولى الملوك المطلقون على السلطة من اللوردات الإقطاعية وسلطات البلدة ودمجوا الأراضي في وحدات سياسية واقتصادية كبيرة – الدولة القومية. كانت الدولة القومية ضرورية للأسواق الكبيرة واقتصادات حجم التوسع الرأسمالي. وتنازلت الملكية في نهاية المطاف عن السلطة إلى البرجوازية، والطبقات الرأسمالية والمتوسطة. وحيثما كان هناك ملك مطلق، فإن الطبقة الرأسمالية، التي لا تتمتع إلا بوجود محفوف بالمخاطر في ظل السلطة الاستبدادية، أدت في النهاية إلى تجريد ملك السلطة ووضع ممثلين أكثر ملاءمة لمصالحهم الاقتصادية.

3. وتزامن تراجع تأثير الكنيسة مع التنوير، وهي فترة من النشاط الفكري العظيم في أوروبـا في القرن السابع عشر والثامن عشر، مما أدى إلى الاكتشافات العلمية للكهرباء والأكسجين وحساب التفاضل والتكامل، وما إلى ذلك. وقد وجدت هذه الاكتشافات التطبيق العملي في الزراعة والصناعة والتجارة والنقل وأسفرت

(1) المترجم

عن أسـواق موسعة، وزيـادة كفاءة الإنتـاج على نطاق واسـع، وتعزيز الأربـاح المرتبطة بالتركيز الرأسمالي. وعلاوة على ذلك، فإن العقلانية التي تتخلل العلم والتكنولوجيا الجديدة تتضافر مع روح المؤسسة الرأسمالية.

4. فالعقلانية الفلسفية والإنسانية في التنوير، إلى جانب الروحانية الروحية البروتستانتية («كهنوت جميع المؤمنين»)، أكدت على التحرر من السلطة التعسفية. وفي المجال الاقتصادي، دعت هذه الليبرالية إلى سوق التنظيم الذاتي غير المقيد بالتدخل السياسي أو احتكار الدولة. وكانت هذه الآراء مصممة خصيصا للبرجوازية في نضالها للإطاحة بالنظام القديم.

5. أدت التغيرات الفكرية والاقتصادية إلى ثورات سياسية في إنجلترا وهولندا وفرنسا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، مما أدى إلى خفض قوة الكنيسة وهبطت الأرستقراطية. استحوذت البرجوازية على جزء كبير من هذه السلطة. وربما كان التحول الاقتصادي في أوروبا لم يكن ممكنا بدون هذه الثورات[1].

6. تتميز الرأسمالية الحديثة عن النظم الاقتصادية السابقة من خلال معدل كبير من تراكم رأس المال. خلال الرأسمالية الأولى في القرنين السادس عشر والسابع عشر، أدى التدفق الكبير للذهب والفضة من الأمريكتين إلى أوروبا إلى تضخيم الأسعار والأرباح مما زاد من سرعة هذا التراكم. وقد أعاد التضخم توزيع الدخل من الملاك والعاملين بأجر، الذين انخفضت أرباحهم الحقيقية، إلى التجار والمصنعين والمزارعين التجاريين الذين كان لديهم فرصة أكبر للإستثمار في مشاريع جديدة ومنتجة [2].

الرأسمالية، باعتبارها محركا للنمو الاقتصادي السريع، وانتشرت خارج أوروبا إلى البؤر الاستيطانية للحضارة الغربية – الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلندا. في الواقع، خلال معظم القرن العشرين، كانت الرأسمالية أكثر نجاحا في الولايات المتحدة منها في الاقتصادات الغربية الأخرى.

ومع ذلك، فقد تم تأسيس الرأسمالية الصناعية الحديثة في الغرب بتكاليف بشرية كبيرة شكلت العنف البدني والوحشية والاستغلال مسارها المبكر. وفي إنجلترا وبلجيكا، انخفضت الأجور، وزادت حدة الفقر بشكل ملحوظ خلال النمو الصناعي المتسارع في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. في كلتا الدولتين، استغرق الأمر نصف

(1) المترجم
(2) المترجم

قرن قبل بلوغ الدخل الكلي للفقراء مستويات ما قبل الثورة الصناعية (أدلمان وموريس 1978: 245-273). وربما صور تشارلز ديكنز وبشكل أفضل المجاعة والعوز والاكتظاظ والموت بين العاطلين عن العمل والطبقة العاملة في منتصف القرن التاسع عشر. تلك الحياة الخيالية في ""Nicholas Nickleby" و"" A Christmas Carol" و"Oliver Twist" التي كانت قائمة بالتأكيد. روايات ديكنز هي صورة دقيقة ليس فقط للطبقة العاملة الإنجليزية ولكن للعمال الغربيين الآخرين خلال هذه الفترة.[1] وعلى الرغم من أن هذه التكاليف البشرية قد لا تكون حتمية، إلا أن البلدان الحديثة التصنيع لم تتجنب المشاكل المماثلة في فترات لاحقة. ولكن على الرغم من هذه التكاليف، حتى الماركسي الراحل موريس دوب (1926) أقر بأن الرأسمالية قد حسنت مستويات المعيشة لنسبة كبيرة من السكان الغربيين منذ أوائل القرن التاسع عشر.

التجديد الإقتصادي في غير العالم الغربي

Economic Modernization in the Non-Western World

أدت الرأسمالية إلى نمو اقتصادي حديث في عدد قليل من الدول غير الغربية. ويناقش الفصل الخامس الأهمية النسبية للحواجز التي تعترض الرأسمالية في المجتمعات التقليدية، فضلا عن آثار الاستعمار وغيرها من أشكال الهيمنة السياسية الغربية على بطء تطور الإقتصادات غير الغربية. وبغض النظر عن السبب، فمن الواضح أن معظم البلدان غير الغربية تفتقر إلى الرأسماليين الأصليين القويين والقيادة البيروقراطية والسياسية الفعالة الضرورية للتحديث الاقتصادي السريع.

نموذج التنمية اليابانى[2]

النمو السريع للرأسمالية المبكرة. واستثناء واحد ملحوظ هو اليابان، وهي واحدة من البلدان الخمسة غير الغربية التي هربت من الاستعمار الغربي. وعلى الرغم من معاهدات غير متكافئة مع الغرب من 1858 إلى 1899، كان لليابان استقلالية كبيرة في الشؤون الاقتصادية بالمقارنة مع غيرها من البلدان الأفريقية الآسيوية.

وكان مستوى التنمية الاقتصادية في اليابان أقل بكثير من مستوى البلدان الغربية في منتصف القرن التاسع عشر. ومع ذلك، فمنذ عام 1867، عندما ألغت اليابان علاقات الملكية الإقطاعية، كان نموها الاقتصادي هو الأسرع في العالم.

---

(1) المترجم

(2) المترجم

واعتمدت "الرأسمالية الموجهة" في اليابان تحت إمبراطور ميجي، 1868-1912، على مبادرة الدولة لاستثمارات كبيرة في البنية التحتية - التلغراف والخدمات البريدية وإمدادات المياه والنقل البحري والموانئ والمرافئ والجسور والمنارات وتحسينات النهر والسكك الحديدية والكهرباء الغاز والبحوث التقنية لمساعدة الشركات المحلية العثور على فرص التصدير وعرض المنتجات والاقتراض في الخارج وإنشاء شركات تجارية ووضع معايير التسويق لاستيراد الآلات التي تباع على شروط الائتمان تساهل لرجال الأعمال الخاص؛ فيما يتعلق بالقوانين التي تشجع حرية تنظيم المشاريع وتنظيم الشركات من أجل تنظيم نظام مصرفي (مع مصرف اليابان المركزي)؛ لإرسال الطلاب والمسئولين الحكوميين للتدريب والتعليم في الخارج و (في غياب المعونة الخارجية) لتوظيف الآلاف من الأجانب للتكيف وتحسين التكنولوجيا في ظل الحكومة المحلية أو اتجاه الأعمال.

في أواخر القرن التاسع عشر، بدأت الحكومة نحو نصف الاستثمار خارج الزراعة ولكنها باعت معظم العقارات الصناعية، وغالبا بصفقات رابحة، لرجال الأعمال من القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت الحكومة الصناعة الخاصة من خلال سياسة العمالة المنخفضة الأجر، وضرائب منخفضة على المشاريع التجارية والدخل المرتفع، ومناخ قانوني موات، وتدمير الحواجز الاقتصادية بين الإقطاعات، وعقود الشراء المربحة، والحسومات الضريبية، والقروض، والإعانات. وقد استحوذت اليابان على أموال للاستثمار الصناعي والمساعدة من خلال الضغط على الزراعة، معتمدة أساسا على ضريبة الأراضي على إيرادات الحكومة. من رجال الأعمال بمساعدة الدولة جاء الزمر المالية أو يجمع (زايباتسو) التي تسيطر الصناعة والمصرفية من خلال الحرب العالمية الثانية. تشير كيريتسو، التي تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية، إلى مجموعات من الشركات التابعة منظمة بشكل فضفاض حول بنك كبير، أو مجموعات إنتاج رأسية تتكون من شركة تصنيع أساسية ومقاوليها من الباطن والشركات الفرعية والشركات التابعة لها (هسو 99-198: 1994).

والاحتفاظ بالصناعات الصغيرة، وإجبار شركة زايباتسو على تقديم المشورة التقنية، والمدخلات النادرة، والائتمان وتشجيع الشركات الصغيرة على إتخاذ إجراءات تعاونية وخلق صناعة صغيرة من الصفر ليست فعالة مثل النهج الياباني للحفاظ على ورفع مستوى ورشة العمل والحرف اليدوية وصناعة الكوخ من مرحلة مبكرة من التنمية.

لم تركز اليابان في عصر ميجي على قفزات كبيرة إلى أحدث حالة من التكنولوجيا الصناعية المتاحة، ولكن التحسينات خطوة بخطوة في التكنولوجيا ورأس المال كما

الإدارات الحكومية والمناطق والشركات ووحدات العمل المستفادة من خلال القيام. وفي سبعينات القرن التاسع عشر، كان هذا يعني المساعدة التقنية والإدارية والتسهيلات الائتمانية لتحسين وزيادة حجم الحرف والصناعات الصغيرة من الفترة الإقطاعية، مما تسبب في اضطراب اجتماعي أقل، حيث أن بيئة الصناعة الصغيرة ليست غريبة.

وفيما يتعلق بالإستحواذ على التكنولوجيا في اليابان، يدعي لورانس ج. فرانكو (1983:23) أن:

اليابانيين هم بلا شك أبطال العالم في إستيراد تكنولوجيا "الآخرين". على عكس الدول الصناعية الأخرى التي قد تكون قد نسيت كم من تطورها التكنولوجي كان في الواقع يقوم على البحث عن عثرة أو مساعدة أنفسهم على الاكتشافات والابتكارات الأجنبية، أرسلت اليابان باستمرار أبنائها للتعليم في الخارج ثم للعيش أو السفر في الخارج للبحث عن طرق اللحاق بركب الغرب أو تجاوزه.

وحقيقة أن اليابان اليوم لديها على الأرجح واحدة من أعلى المعايير الجماعية للمدارس الابتدائية والثانوية في العالم، وتقاسم القيم الوطنية، ليس من قبيل الصدفة. وضع الحكام اليابان الأساس في الفترة الإقطاعية المتأخرة، عندما كان معدل الالتحاق الابتدائي في اليابان أعلى من معدل البريطانيين، وفي عام 1872، عندما تم تأسيس نظام وطني للتعليم الشامل يؤكد على التعليم العلمي والتكنولوجي.

وعلاوة على ذلك، من عام 1868 إلى الحرب العالمية الثانية، كان لليابانيين سياسة (أولا إجبار ثم اختيروا لاحقا) على التجارة الخارجية المتعددة الأطراف وغير التمييزية خارج إمبراطوريتهم (1904-1954). وخلافا لأقل البلدان نموا في الوقت الحاضر، فإن اليابان لا تميز ضد الصادرات. وقد عوضت زيادة الحماية الجمركية في الربع الأول من القرن العشرين، مما أدى إلى انخفاض سعر الصرف الأجنبي، عن طريق تعزيز الصادرات الحكومية، مما جعل سعر الصرف قريبا من معدل تصفية السوق (انظر الفصل 17 المتعلق بأسعار الصرف الأجنبي). من 1868 إلى 1897، انخفض الين الياباني، على أساس الفضة التي انخفضت بالنسبة للذهب في مقابل الدولار الأمريكي، مما حافظ على القدرة التنافسية لليابان.

والظروف الاقتصادية الدولية اليوم ليست مؤاتية جدا لتوسع صادرات أقل البلدان نموا. وكانت صادرات البلدان الأقل نموا التي توسعت بسرعة في السبعينات حتى مطلع التسعينات هي المنسوجات والملابس والأحذية والسلع الاستهلاكية البسيطة التي تتطلب تكنولوجيا كثيفة الاستخدام للعمالة. ولكن المنافسة من البلدان المصدرة حديثا

الصناعية الجديدة أكثر حدة مما كانت عليه بالنسبة لليابان في عصر ميجي. ومع ذلك، يمكن لأقل البلدان نموا أن تستفيد من النهج الياباني المتمثل في استخدام أسعار الصرف الدولية للمنافسة وأسعار الصرف في السوق من أجل حفز الصادرات. نهاية المعجزة الاقتصادية في اليابان. في عام 1982، كان أستاذ جامعة واشنطن كوزو يامامورا (117-99: 1982) من أوائل الاقتصاديين للإشارة إلى نهاية "معجزة" اليابان، محذرا من أن اليابان قد إستنفدت ثلاثة عقود من النمو السريع من اللحاق بالركب، وحققت الإستفادة من الإقتصادات الداخلية والخارجية من حيث الحجم والتعلم من خالل النمو السريع في االستثمار وتكييف التكنولوجيا المتقدمة من أنظمة التحكم الرقمي الأكثر تقدما (انظر التداخل مع الدول المتقدمة). ولا تزال السياسة الصناعية لليابان، التي تقودها وزارة التجارة الدولية والصناعة، تعتمد على الكارتلات والقيود التي تحد من الواردات حتى بعد انضمامها إلى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATT)، وهي المنظمة العالمية التي تدير قواعد السلوك في التجارة الدولية قبل عام 1995، عندما حلت منظمة التجارة العالمية محل منظمة الGATT. وأدت الحماية غير الرسمية من الكارتلات والإرشاد الإداري والإعانات إلى زيادة التكاليف المحلية بما يضر بقطاعات التصدير الفعالة في اليابان. وقد أدت هذه التكاليف المرتفعة، إلى جانب نظام مصرفي Y نخفضت نسبته نسبة 10 في المائة من الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 1990، إلى نشوة مالية في الثمانينات، وأعقبها ركود من عام 1992 إلى عام 2003 (كاتز 1998؛ كاتز 2003). ويشك الكثيرون في أن أقل البلدان نموا، بعد أن وفرت الحماية لمرحلة اللحاق بالركب، سيكون لها قوة لمواجهة المصالح الخاصة التي يمكن مقارنتها بالمثلث الحديدي الياباني - السياسيين والبيروقراطية والأعمال التجارية الكبيرة - التي أصبحت أكثر انتشارا وسفاح المحارم بدءا من أوائل السبعينيات. إن انهيار اليابان في التسعينيات هو سبب آخر لعدم اتباع نموذج النمو الاقتصادي في بلدها أو أي بلد آخر دون أن يسأل كيف يحتاج هذا النموذج إلى التكيف عند نقله إلى بلد وثقافة أخرى.

وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن أقل البلدان المعاصرة نموا يمكن أن تتعلم دروسا مفيدة من النموذج الياباني المبكر، فإن هذه الدروس محدودة بسبب ظروف اليابان المحددة تاريخيا ولأن جوانب النهج الياباني 1868-1937 أسهمت أيضا في أمراض النمو، مثل الحشد العسكري لزايباتسو، وعدم المساواة في الدخل ، وقمع النقابات العمالية والعسكرة والإمبريالية. لم يتم تخفيض هذه الأمراض حتى الهزيمة لعسكرية في عام 1945 تليها الأراضي والتعليم والتجريد من السلاح وإتحاد العمال ومكافحة الإحتكار والإستقرار النقدي والإصلاحات الدستورية وغيرها من الإصلاحات التي

قامت بها الحكومة المهنية في الولايات المتحدة، بدعم من الزخم الثوري للشعب الياباني. وهذه السلسلة من الأحداث المرتبطة بالدمار العسكري لا يوصى بها أو من المرجح أن تسرع التنمية الاقتصادية وإضفاء الطابع الديمقراطي على الاقتصاد السياسي في أقل البلدان نموا كما حدث في اليابان.

النموذج الكوري التايواني

وبالرغم من الازمة المالية لاسيا 1997 - 1999 فان أسرع الدول النامية نموا هى النمور الآسيوية او الدول الصناعية الحديثة فى شرق وجنوب شرق آسيا وهى كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونج كونج وهى جزء من الصين منذ عام 1997. يذكر ان سنغافورة وهونج كونج كانتا مدينتين مزدهرتين من المدن، حيث توفران روابط تجارية ومالية فى المناطق النائية، فى اجزاء اخرى من اسيا، وبين آسيا والعالم الخارجى. غير أنه من غير المحتمل كمدينة أو ولاية، أن تكون بمثابة نماذج للدول الأكثر اكتظاظا بالسكان. وهكذا، نركز هنا على النمور الآسيوية المتبقية وهما تايوان وكوريا التي حققت معدل نمو حقيقي للفرد الواحد يزيد على 6 في المائة منذ عام 1960 وتخرج إلى اقتصادات ذات دخل مرتفع في السنوات منذ عام 1990.

إن نموذج كوريا وتايوان يشبهان نموذج اليابان وتايوان، وربما لا يثير الدهشة بالنسبة لبلدين كانا أيضا جزءا من حضارة صينية أكبر لقرون، وكانت مستعمرات يابانية من حوالي القرن العشرين من خلال الحرب العالمية الثانية. وعلى غرار اليابان، تدخلت حكومتا كوريا وتايوان بشكل منهجي لتعزيز التنمية الاقتصادية وبناء البنية التحتية وتوفير الحوافز الضريبية والائتمانات المدعومة لتصدير الصناعات وغيرها من الصناعات[1] الاستثمار بشكل كبير في التعليم الابتدائي ورأس المال البشري الآخر والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي خلال والصدمات الخارجية (على سبيل المثال، من ارتفاع أسعار النفط في الفترة 1973-1974 و1979-1980 وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي في أواخر الثمانينات)، مما أدى إلى تقييد التضخم وتجنب أزمات الديون الخارجية (البنك الدولي 1993a ؛أمسدن 633-627: 1994؛ كوون 644-635: 1994؛ لال 654-645: 1994؛ ياناجيهارا 670-663: 1994). وكان هناك فرق كبير بين الاثنين أن سياسات الحكومة الكورية كانت جزئية للتكتلات الخاصة مثل هيونداي ولوكي جولدستار و دايو، في حين أكدت تايوان على المساعدات ونشر البحوث والتكنولوجيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات المملوكة للدولة (رودريك 201-195: 2000؛ نوبل ورافنهيل 107-80: 2000).

(1) المترجم

كما أن كوريا وتايوان، مثل اليابان أيضا، تتمتعان بنوعية عالية من الإدارة الاقتصادية التي توفرها الخدمة المدنية، مع التوظيف والترقية على أساس الجدارة، والتعويض التنافسي مع القطاع الخاص، وصنع السياسات الاقتصادية بمعزل كبير عن الضغوط السياسية. ووفقا لداني رودريك (201–195 : 2000) في جامعة هارفارد، فقد عرقلت كوريا وتايوان فشل التنسيق قبل السبعينات حيث تتطلب مهارات العمل والتقنيات والمدخلات الوسيطة أو السلع الرأسمالية حركة واسعة النطاق للموارد للاستفادة من اقتصادات الحجم الداخلي والخارجي والعاملين المتعلمين جيدا بتكلفة منخفضة لتكون قادرة على المنافسة دوليا. ي السبعينات، قدمت الدول التايوانية والكورية سياسات "الدفع الكبير" (انظر الفصل الخامس) لتنسيق تعبئة الموارد الضرورية للتحول الاقتصادي والإقلاع إلى نمو مستدام.

وقد جمع كل من النمور الآسيوية أسواقا متنازع عليها، حيث المنافسة المحتملة تبقي فيها الأسعار مساوية أو قريبة من متوسط السعر مع الأعمال التجارية والتعاون بين الحكومة والأعمال التجارية. وفي كوريا، كان هذا يعني تقاسم المعلومات بين القطاعين العام والخاص جنبا إلى جنب مع المنافسة في عدد قليل، ولكن عادة ما تكون مطابقة بشكل متساو في الشركات في الأداء الاقتصادي وخاصة في الصادرات. يستخدم البنك الدولي الاستعارة التالية: تماما كما قد يفضل الكبار تنظيم حفلة ألعاب للسماح للأطفال بالقيام بها كما يحلو لهم، وبالتالي فإن إدارة الاقتصاد مثل اليابانيين والكوريين والتايوانيين يقومون بمسابقات مع مكافآت كبيرة وقواعد واضحة ، والحكام المحايدين (مثل البنوك المركزية ووزارات المالية) قد يكونون أفضل من عدم التدخل (عدم التدخل الحكومي) (البنك الدولي 95–93: 1993a).

وقد اتبع كل من البلدين استراتيجية ثنائية الصناعة لحماية بدائل الاستيراد (الإنتاج المحلي محل الواردات) وتشجيع الصناعات كثيفة العمالة في الصادرات، على الرغم من أنها ساعدت منذ الستينيات على التحول في تقسيم العمل إلى المزيد من رأس المال والتكنولوجيا، (أوهنو وإيماوكا 323–310: 1987؛ برادفورد 316–299: 1987). ومع ذلك، وضعت كوريا جدولا زمنيا للتنافسية الدولية مما يوفر معايير الأداء لكل صناعة إضافية. وعلاوة على ذلك، لم يلتزم الكوريون والتايوانيون بسعر صرف معين في مواجهة التضخم المستمر، كما فعلت بلدان أفريقية وأمريكا اللاتينية، ولكنها خفضت عملاتها عند الضرورة. بالإضافة إلى ذلك، وكما كانت اليابان في أوائل القرن العشرين، دعم النمران (كوريا وتايوان) الصادرات لتعويض توازن التعريفية. وبشكل عام ، فإن كوريا وتايوان تجنبتا زيادة قيمة العملة الحقيقية المفرطة لكثير من أقل البلدان نموا الأخرى، وكما كانت اليابان ، بحيث لم يميزا مقابل الصادرات (البنك الدولي 113–

115، 22–21 : 1993a)[1]. وخلال السنوات ال 25 الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، استفاد التصنيع في كوريا وتايوان من المعونة المقدمة من الولايات المتحدة، وتدفقات رأس المال، والطلب المتزايد بسرعة على السلع المصنعة في آسيا. غير أن المساعدات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في تايوان (6 في المائة في 1951–1961) كانت أقل من النسبة نفسها في أفريقيا مؤخرا (8 في المائة في عام 1987) (بروتيجام 138–111 : 1994). ومنذ السبعينات، كانت النمران مرتبطة ارتباطا وثيقا اقتصاديا وجغرافيا باليابان وغيرها من الاقتصادات الآسيوية ذات الأداء العالي، مما سهل التجارة والتدفقات الاستثمارية. وابتداء من أواخر عام 1985، عندما بدأ الدولار الأمريكي في تخفيض قيمة العملة مقارنة بالين الياباني، حاولت الشركات اليابانية الحفاظ على قدرتها التنافسية في الأسعار الدولية في التصنيع من خلال تنظيم الاقتصاد الآسيوي بلا حدود. وهذا النظام الذي تقوده اليابان، والذي يشمل تقسيما دوليا جديدا للمعرفة والوظيفة، اختار أنشطة أكثر تطورا بما في ذلك الصناعات المكثفة للبحوث والتنمية والصناعات الكثيفة التكنولوجيا للنمور الأربعة، مع تخصيص الإنتاج والتجميع الأقل تطورا، اللذين يستخدمان أكثر توحيدا (إندونيسيا وماليزيا وتايلند) للمجموعة الاقتصادية الإقليمية كرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)[2].

وفي كلا البلدين، وفرت المؤسسات المالية المملوكة للحكومة والممولة من الحكومة صناديق استثمار رخيصة للقطاع الخاص. أنشأت كوريا وتايوان بنوك التنمية طويلة الأجل ومؤسسات الائتمان الأخرى لتوجيه التنمية، وتطبيق المعايير التجارية لاختيار ورصد المشاريع. كما حافظت البلدان على أسعار الفائدة منخفضة، خاصة بالنسبة للمصدرين، حيث وفرت رؤوس الأموال من الأسر ذات الادخار العالي (الكثير من المدخرات البريدية) للشركات بأسعار مدعومة (البنك الدولي 220–221،134–133، 43–42، 20–16 : 1993a). الكوريون والتايوانيون، مثل اليابانيين، إقترضوا تكنولوجيا كبيرة من الخارج، وبشكل كبير زادت الإنتاجية في وقت التعلم لتلبية المعايير الأجنبية للصناعات المصدرة. وتجاوزت شركتا الاستثمار الوطنيان العيوب في سوق المعرفة من خلال شراء معدات جديدة للحصول على التكنولوجيا والمعلومات التي ينقلها العملاء المتشددون وترخيص التكنولوجيا ومعرفة العائدين من المواطنين المتعلمين في الخارج والبحوث المحلية لتحسين الصادرات وخفض تكاليف الحماية ونقل من التكنولوجيا غير المسجلة الملكية من المنشورات الهندسية والأدبيات التجارية والاستشاريين المستقلين

(1) المترجم
(2) المترجم

والاستثمار الأجنبي المباشر (على الرغم من أن مثل هذا كان مقيدا أو مغلقا لفترات مختلفة "كما كان في اليابان"). وقد تعجلت عملية النقل هذه من جراء الاستثمارات والمعايير التعليمية المحلية المرتفعة (الكوريون لديهم أطول سنة دراسية ابتدائية وثانوية في العالم) والعدد الكبير من المواطنين الذين يلتحقون بالجامعات والمدارس العليا. وكثير من هؤلاء المتخصصين في العلوم والهندسة ونسبة كبيرة منهم تلقوا تعليمهم العالي في الخارج. على سبيل المثال، جميع طلاب الدراسات العليا العاملين في الصناعة التايوانية هم من المواطنين الأجانب (البنك الدولي 320–317، 131–1993a:302).

وفي الفترة من 1949 إلى 1952، قامت كوريا وتايوان، وبمساعدة أمريكية، بإعادة توزيع أدت إلى خفض كبير في عدم المساواة في حيازات الأراضي من الاستعمار، ولكنها ساندت أيضا الطبقة التي سقطت سابقا في الاستثمار في التجارة والصناعة (هاميلتون 43–38: 1984). وقد قامت الدولتان، على غرار ميجي اليابان، بتسويق الزراعة للصناعة، وذلك باستخدام احتكار الدولة (أو مشتري واحد) للحفاظ على إنخفاض أسعار المزارع، ونقل العديد من العائدات التي تم الاستيلاء عليها لصناعة المعونة. ولكن ابتداء من الستينيات من القرن العشرين، حيث خفضت الولايات المتحدة مبيعاتها الفائضة من القانون العام 480 فائضة الحبوب إلى كلا البلدين، عكست الدولتان تحيزهما، ودعم الزراعة وحمايتها، وزيادة سعر الشراء للحبوب، مما قلص جزئيا الفجوة بين المدينة و الريف (مور 64–57: 1984). ومن السياسات الأخرى الداعمة للزراعة الزراعة والبحوث والخدمات الإرشادية لتسريع نشر الأصناف عالية الغلة من الحبوب للثورة الخضراء وأسعار الصرف القريبة من معدلات إزالة السوق من أجل حفز الصادرات الزراعية (البنك الدولي 35–32: 1993a).

وقد حقق كلا البلدين تحسينات مشتركة على نطاق واسع في الرفاه الاقتصادي، مما جعل الشرعية لسياسة الحكومة. وشملت برامج تقاسم الثروة هذه ليس فقط إصلاح ما بعد الحرب الذي وزع الأرض على الحارث، ولكنه ركز أيضا على التنمية الكثيفة العمالة (التي شملت أيضا برامج الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تايوان)، وبرامج تنظيم الأسرة (النجاح الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالمساواة في الدخل – انظر الفصل 8)، والتعليم الابتدائي الشامل المدعوم من قبل الجمهور، والذي وصل إلى الفقراء والأطفال في المناطق الريفية والفتيات. في الخمسينات، استثمرت كوريا الجنوبية بكثافة في توسيع التعليم الابتدائي والثانوي. وبحلول أوائل الستينيات، كان معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في كوريا 80 في المائة، وهو مستوى عال بالنسبة لبلد كان عندئذ عند مستوى منخفض من التنمية (ليبزيجر 5–1: 1988؛ وكيم 18–7: 1988؛ والبنك الدولي 160 و 53 –52، 1993a: 47).

إن تجارب كوريا وتايوان منذ عام 1945 تعزز الكثير من الدروس المستفادة من نموذج التنمية الياباني: أهمية الرأسمالية الموجهة والاستثمار في البنية التحتية والإقتراض والتعلم التكنولوجي والتعليم الابتدائي الشامل والمعايير التعليمية العالية وأسعار صرف العملات الأجنبية في السوق. ويعتمد النمران على الحكومات الاستبدادية ونقابات العمال القمعية، كما فعلت اليابان في التحديث المبكر لها، ولكن على عكس اليابان، نجحت في تحقيق عدم المساواة في الدخل المنخفض قبل إجراء الديمقراطية السياسية. وسهلت كوريا وتايوان النمو الاقتصادي السريع والمساواة الاقتصادية النسبية الجهود في أواخر الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي للتطور نحو حكومة ديمقراطية أعظم.

ومنذ أواخر الثمانينيات، بدأت بلدان أمريكا الوسطى مثل الولايات المتحدة في معاملة تايوان وكوريا كبلدان غنية، وسحب الأفضليات التي تلقاها عندما كانتا من البلدان النامية، وطالبتا بأن تلتزما بسياسات التجارة الحرة وأسعار الصرف الأكثر تحررا. وبالإضافة إلى ذلك، واجه البلدان تزايد التلوث والازدحام الذي استمد جزئيا من ثراءها المتنامي. ومع ذلك، وعلى الرغم من المشاكل، يمكن للتنمية الاقتصادية في البلدين أن توفر دروسا للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الشريحة السفلى من الدخل المتوسط.

وتحدد معجزة شرق آسيا (1993a) ثمانية اقتصادات آسيوية عالية الأداء: بالإضافة إلى اليابان، تشمل هذه النمور الأربعة – تايوان وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ وسنغافورة. والـ (ASEAN) الثلاثة ماليزيا وتايلاند واندونيسيا. أما إندونيسيا، التي تخرج توا من بلد منخفض إلى متوسط الدخل في عام 1995، ولكن نتيجة للأزمة الآسيوية في أواخر التسعينات، فإن الجفاف الشديد وانخفاض أسعار الصادرات والاضطرابات المدنية وتحول الحكومة غير النظامي، مما أدى إلى اقتصاد منخفض الدخل في مطلع القرن الحادي والعشرين. وعلى الرغم من أن معدل النمو في تايلند الذي بلغ 6.0 في المائة في الفترة 1980–1992 كان الأسرع بين الاقتصادات ذات الدخل المتوسط الأدنى، إلا أن الأزمة المالية والاقتصادية الكلية في الفترة 1997–1999 أدت إلى محو كثير من هذه المكاسب السابقة. وقد إنتقلت ماليزيا إلى فئة الشريحة العليا من الدخل المتوسط في أوائل التسعينيات ولكنها لم تتراجع كثيرا في أواخر التسعينات عندما تجنبت استمرار تدفقات رأس المال قصيرة الأجل والضغط على العملة التي تستخدمها، مما يقاوم استخدام السياسات النقدية والمالية الانكماشية التي (انظر مناقشة الفصل السادس عشر حول السياسات الاقتصادية المقارنة خلال الأزمة الآسيوية). وكان للأزمة الآسيوية تأثير سلبي أقل بكثير على تايوان ، مما كان عليه في كوريا الجنوبية مع وجود رقابة

احترازية قوية وحدود على تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل والاحتياطيات الدولية الكبيرة وتمويل النمو من خلال الأرباح المحتجزة بدلا من الديون. وعلى النقيض من ذلك، يوجد في كوريا تجمعات شركات مثل كيبرتو، وشبول، مع الدعم المتشابك والدعم المتبادل للمؤسسات الصناعية والمصارف التجارية، التي كان لدى العديد منها معدلات مرتفعة من القروض المتعثرة (بل إن بعضها معسرا بشكل كبير). ومع ذلك، إرتد الاقتصاد الكوري بشكل أسرع من اقتصادات جنوب شرق آسيا، مما أدى إلى استقرار الاقتصاد بحلول نهاية عام 1998 (نوبل ورافنهيل 107–80: 2000)[1]. ويسأل الإيكونوميست (31–32: 1994): من هم البلدان الصناعية الجديدة القادمة أو البلدان الصناعية الجديدة؟ جوابهم: ماليزيا، التي تعتبر مدارسها الثانوية والجامعات متوسطة وتايلاند التي ضعف نظامها التعليمي في العلوم والهندسة والتي بلغت نسبة التحاقها بالمدارس الثانوية كنسبة من الأطفال 12–17 سنة بنسبة ٪55 فقط (العالم البنك 92: h2002) مقارنة مع 97 في المائة في كوريا الجنوبية في أواخر التسعينيات (البنك الدولي 87: 2001h). وعلاوة على ذلك، وكما ذكر في الفصل 17، فإن ماليزيا وتايلند، بينما تتمتعان بازدهار محدود، لم تحظيا إلا بقدر ضئيل من الاهتمام بالتنمية من القاعدة إلى القمة لتوليد التكنولوجيا المحلية والابتكار الصناعي مما يضحي باستقلاليتها الاقتصادية إلى أقل تطورا وإنتاج القيمة المضافة الضعيف في تقسيم العمل الياباني. وأدى تباطؤ النمو في الدخل والتجارة العالميين خلال العقود الثلاثة الماضية إلى منع ماليزيا وتايلند من محاكاة التجربة السابقة لمراكز الإستثمار الوطنية.

نموذج التنمية الروسية-السوفياتية

نموذج التنمية الستالينية. قدمت الثورة الشيوعية في روسيا عام 1917 طريقا بديلا للتحديث الاقتصادي، وهو نهج يرتبط عادة بالزعيم السوفيتي جوزيف ستالين من 1924 إلى 1953. وكانت السمات الرئيسية للاشتراكية السوفيتية، بدءا من الخطة الخمسية الأولى في عام 1928، تحل محل تفضيلات المستهلكين مع تفضيلات المخططين، والحزب الشيوعي يملي هذه التفضيلات للمخططين، وسيطرة الدولة على رأس المال والأرض، وجمع الزراعة، والإقصاء الظاهري من التجارة الخاصة طبقا خطة رصدت من قبل مصارف الدولة وإحتكار الدولة للتجارة مع العالم الخارجي نسبة منخفضة من التجارة الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي (على عكس التجربة اليابانية). في غضون عقود قليلة، تحول الاتحاد السوفيتي بسرعة إلى قوة صناعية كبرى.

---

(1) المترجم

وفي الواقع، ارتفعت حصة الصناعة في الناتج القومي الصافي من 28 في المائة إلى 45 في المائة، وحصتها من القوة العاملة من 18 في المائة إلى 29 في المائة، في الفترة من 1928 إلى 1940، في حين انخفضت حصة الزراعة في الناتج القومي الإجمالي من 49 في المائة إلى 29 في المائة، وانخفضت حصة القوة العاملة من 71 في المائة إلى 51 في المائة خلال الفترة نفسها - وهو تحول في الناتج استغرق ما بين 60 و 70 عاما، وتحول في قوة العمل إستغرق 30-50 سنة في اليابان والغرب. وعلاوة على ذلك، فإن معدل الأمية بنسبة 60 في المائة، ومتوسط العمر المتوقع البالغ نحو 40 عاما، والفقر الواسع الإنتشار قبل الثورة قد أفسح المجال أمام محو الأمية العالمي ومتوسط العمر المتوقع 70 عاما[1] و كذلك والأمن الاقتصادي.

قام السوفييت بتحويل المدخرات من الزراعة (بتكلفة بشرية كبيرة، كما يشير الفصل السابع) إلى الصناعة (وخاصة المعادن والهندسة والصناعات الثقيلة الأخرى). لكنهم لم يستخدموا ضريبة مباشرة مثل اليابانيين ولكن إستخدموا الزراعة الجماعية (1928-1938)، مما مكن الدولة من الحصول على حصة كبيرة من الفرق بين شراء الدولة من أجل إحتكار الشراء بأسعار أقل من السوق (أحيانا أقل من التكلفة) وبين سعر مبيعات أقرب إلى سعر السوق (غريغوري وستيوارت 129-126، 77-72: 2001؛ كوزنيتس 347-345: 1963).

إن الأداء الاقتصادي القيصري الروسي في العقود التي سبقت عام 1917 هو أمر مثير للجدل. فالتر روستو (67-65: 1971) يعود إلى الإقلاع الروسي إلى نمو مستدام، 1890-1914، عندما كان النمو الصناعي سريعا، وإن كان متقطع. ومع ذلك، فإن النمو في الزراعة والقطاعات الأخرى تخلف عن الصناعة. وبالتأكيد فإن الاستبداد والصلابة الاجتماعية القائمة تحت حكم القيصر لم تكن مع الاستثمار في التعليم والمعدات الرأسمالية اللازمة للتحديث الاقتصادي (غريغوري وستيوارت 38-19: 2001).

يعتقد كثير من الاقتصاديين وصانعي السياسات أن التخطيط المركزي على النمط السوفيتي قد حول الاقتصاد من الخمول الاقتصادي قبل الثورة إلى النمو الاقتصادي السريع وتحسين مستويات المعيشة المادية خلال العقود الأربعة بعد عام 1928. فالنموذج الاقتصادي الستاليني لم يقتضيه فقط الحكومات الشيوعية في أوروبا الشرقية في مجال النفوذ السوفيتي، بل كان أيضا مصدر إلهام (وأحيانا نموذجا أوليا) لكثير من القادة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. خلال الخمسينيات من القرن الماضي، تحت قيادة الرئيس

(1) المترجم

ماو تسى تونغ، مع التخطيط المركزي لتوازن المواد، وتوسيع الاستثمار في الصناعات الثقيلة، وتطوير البلديات (المـزارع الجماعية)، والاعتماد الشديد على المساعدات السوفياتية، أكدت الصين شعار «تعلم من الاتحاد السوفياتي» (ريسكين 113 :53-1987؛ ويلوريت وماكفارلاند 65-13 : 1970).

إستراتيجية فلدمان – ستالين الاستثمارية. استخدمت الصين والهند الأولوية السوفيتية للاستثمار في صناعة السلع الرأسمالية باعتبارها محور التخطيط في الخمسينيات. واحدة من أكثر فترات الإبداع للنقاش حول خيار الاستثمار كان من 1924 إلى 1928، وهو الوقت من نقص حاد في رأس المال في الاتحاد السوفيتي. خلال هذه الفترة، لم يكن ستالين، الذي كان يعزز سلطته خلفا للزعيم الثوري فلاديمير إليش لينين رئيسا للحزب الشيوعي، جامدا جدا في نهجه تجاه السياسة الاقتصادية كما كان عليه بعد عام 1929. النزاع التصنيع السوفياتي خلال هذه الفترة توقع العديد من الجدل الحالي حول استراتيجيات التنمية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالنمو المتوازن مقابل النمو غير المتوازن (انظر الفصل 5). وكانت القوة الدافعة في نموذج النمو غير المتوازن ل جي آي فلدمان G. A.Flddman، الذي تم تطويره للجنة التخطيط السوفياتية في عام 1928، الزيادة السريعة في الاستثمار في الآلات لصنع الآلات. وكان النمو الاقتصادي على المدى الطويل من جانب جزء الاستثمار في صناعة السلع الرأسمالية ($\lambda 1$).

ولا ينطوي نموذج "فلدمان" على مجرد التضحية بالاستهلاك الحالي للاستثمار الحالي، بل أيضا خفض جزء الاستثمار في صناعة السلع الاستهلاكية ($\lambda 2$) لتحقيق إرتفاع $\lambda 1$. ويضحي إرتفاع $\lambda 1$ بالنمو قصير الأجل لقدرة السلع الاستهلاكية على تحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل لقدرة السلع الرأسمالية واستهلاكها. ويؤدي انخفاض $\lambda 1$ (أو مرتفع $\lambda 2$) إلى معدل مرتفع نسبيا على المدى القصير ومعدل نمو منخفض نسبيا طويل الأجل في الاستهلاك.

إن أنماط الاستثمار والنمو السوفياتية تشبه إلى حد بعيد نموذج فيلدمان. بين عامي 1928 و 1937، إرتفعت حصة الصناعات التحويلية الثقيلة من صافي الناتج من إجمالي التصنيع من ٪31 إلى ٪63، في حين انخفضت حصة الصناعات الخفيفة من ٪68 إلى ٪36. وخلال نفس الفترة، نما الاستثمار الرأسمالي الإجمالي بمعدل سنوي قدره 14 في المائة، وتضاعفت نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج القومي الإجمالي من 13 في المائة إلى 26 في المائة. ومع ذلك، لم يزد استهلاك الأسر المعيشية إلا بنسبة ضئيلة (0.8 في المائة سنويا خلال الفترة)، في حين انخفضت حصة الاستهلاك في الناتج القومي

الإجمالي (بأسعار عام 1937) من 80 في المائة إلى 53 في المائة. وخلال الفترة الممتدة من عام 1928 إلى الوقت الحاضر، لم يسهم نهج الإتحاد السوفييتي غير المتوازن إزاء الاستثمار في تحقيق نجاحات اقتصادية أكبر أو نمو إقتصادي سريع وتصنيعه بل أيضا إلى فشله الرئيسي – وهو متوسط مستوى الاستهلاك لأقل من جميع بلدان غرب أوروبا تقريبا.

التكيف الهندي من نموذج الاستثمار السوفياتي. وبالنسبة لخطة الهند الخمسية الثانية (1956/ 1955– 1960/ 1960)، حاول جواهر لال نهرو، أول رئيس وزراء للهند، والبروفيسور بي سي ماهالانوبيس، وهو إحصائي يرأس لجنة التخطيط الهندية، الجمع بين استراتيجية الاستثمار في فلدمان–ستالين مع الاشتراكية الديمقراطية للحد من نقص رأس المال. وأكد نموذج التخطيط في مهالانوبيس، مثل نموذج فلدمان، على توسيع حصة الاستثمار في منتجات الصلب والسلع الرأسمالية. وفي نهاية المطاف، كان من المفترض أن تستفيد الزراعة من هذا التركيز، لأن إنتاج المدخلات، مثل الأسمدة والآلات الزراعية، كان في إزدياد. وقد اختلف نمط الاستثمار الفعلي عن الخطة. فإن وضع جزء من الإستثمار في صناعة السلع الرأسمالية كهدف له تأثير عملي ضئيل على قرارات الإستثمار. وبادئ ذي بدء، فإن التخطيط في الهند لا يمثل التزاما ملزما من جانب إدارة عامة لإنفاق الأموال. وعلاوة على ذلك، كان من الصعب للغاية تحديد قطاعات رأس المال والسلع الاستهلاكية في الإحصاءات الصناعية بأي مستوى معقول من التصنيف (أو التقسيم الفرعي). وتجاهل التقسيم بين السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية السلع الوسيطة التي تشكل الجزء الأكبر من الإنتاج الصناعي في معظم الإقتصادات. وعلاوة على ذلك، تنتج معظم الصناعات نوعين على الأقل من السلع. فعلى سبيل المثال، تنتج صناعة السيارات السيارات (السلع الاستهلاكية) والشاحنات (السلع الرأسمالية) وقطع الغيار (السلع الوسيطة). في الممارسة العملية وقد ترك مهالانوبيس نموذج خيار الإستثمار في عدد من المؤسسات والصناعات التي لم تتأثر تقريبا.

وبالإضافة إلى ذلك، حدثت إستثمارات جديدة في الصناعات الثقيلة ببطء أكثر مما كان مقررا بسبب المشاكل التقنية والإدارية، وكان الناتج المتزايد من كل وحدة من وحدات الاستثمار أقل مما كان متوقعا. غير أن الصناعة الثقيلة ما زالت تعاني من معدلات فائضة عالية بسبب نقص الطلب. ولم يخطئ المخططون في تقدير الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية فحسب بسبب الأرقام غير الموثوقة بشأن النمو السكاني وتوزيع الدخل ومرونة الطلب؛ والأهم من ذلك، أنها فشلت في اعتبار أنه لم يكن هناك ما يكفي من المستثمرين على استعداد لشراء السلع الرأسمالية المنتجة.

وفي المقابل، في الاتحاد السوفيتي، حيث التخطيط الشامل والصناعة المملوكة للدولة، وفرت الحكومة سوق السلع الرأسمالية من الصناعات الأخرى المنتجة للسلع الرأسمالية والأسلحة.

وخلال الخطة الخمسية الثانية للهند، نما الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى بنسبة 3.7 فى المائة فقط سنويا مقارنة بالهدف السنوى البالغ 5.5 فى المائة، ومعدل النمو السنوى 2.5 فى المائة فى اوائل الستينيات كان أقل بكثير من هدف الخطة الثالثة البالغ 5.4 فى المائة . وكان النمو البطيء في قطاعات السلع الزراعية والرأسمالية، فضلا عن أزمات ميزان المدفوعات من الواردات الغذائية ورأس المال سريع النمو مقنعا بالنسبة للحكومة الهندية على التخلي عن نهج ماهالانوبيس في أواخر الستينيات (تايلور 127–119: 1979؛ غريغوري وستيوارت –570 509: 2001؛ ماديسون 115–111: 1971؛ لجنة تخطيط الهند 1969).

دروس من نموذج الاستثمار السوفيتي في أقل البلدان نموا. وقد أوقف الصينيون تركيزهم على إستراتيجية الإستثمار السوفيتية في عام 1960، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن وكالة المعونة السوفيتية، التي أساءها النشاط التبشيري الصيني ضد الانتقادات الانتقامية التي قام بها رئيس الوزراء السوفياتي نيكيتا خروشوف عن الستالينية، فتوقفت عن منح القروض للمشتريات الصينية وألغت عقود تسليم النباتات وإنسحبت علماؤها ومهندسيها وفنييها وإتخذت مخططات لمشاريع مثل جسر هالفكومبليتد الذي يبلغ طوله ثلاثة كيلومترات في بكين (ريسكين 144–138، 76–74: 1987). ولكن المسؤولين الصينيين لاحظوا أيضا أن بعض نقاط الضعف الرئيسية في الاقتصاد السوفياتي غير المتوازن من نوع كان التركيز لا مبرر له على تراكم بينما تطل على الاستهلاك، الكثير من الاستثمار في الصناعات الثقيلة والقليل جدا في الصناعات الخفيفة والزراعة، وما يترتب على ذلك من تنمية غير متوازنة للهيكل الاقتصادي . ولكن المسئولين الصينيين لاحظوا أيضا بعض نقاط الضعف الرئيسية في الإقتصاد السوفيتي غير المتوازن حيث كان التركيز بشكل مفرط على التجميع في حين تجاهل الإستهلاك والكثير من الإستثمار في الصناعات الثقيلة والقليل جدا في الصناعات الخفيفة والزراعة وما يترتب على ذلك من تنمية غير متوازنة للهيكل الاقتصادي. وكان أحد أهداف التعديل الاقتصادي منذ عام 1979 هو تحقيق التوازن بين فروع الاقتصاد التي لا تتناسب بشكل خطير مع الحد من التركيز المفرط على الصناعات الثقيلة بحيث يمكن تسريع عملية الإنتاج والتوزيع والتداول والإستهلاك إلى أن تنتج نتائج إقتصادية أفضل. ولتحقيق هذا التغيير، سيعطى

إنتاج السلع الاستهلاكية موقفا هاما. وفي الواقع، فهم هؤلاء المسؤولون أن «الصناعة البناءة» لا يمكن أن تتم إلا بعد اتخاذ الترتيبات المناسبة لمعيشة الشعب «(غريغوري وستيوارت 243: 1994؛ 241–240: 2001).

ومن ثم فإن الخبرة السابقة في الاستثمار غير المتوازن في صناعة السلع الرأسمالية تقترح عدة دروس: (1) من المرجح أن تزيد حصة الاستثمار الأكبر في هذه الصناعة النمو الاقتصادي إذا كان هناك طلب كاف على السلع الرأسمالية ، (2) الضغط على الإستهلاك الحالي ضمنيا من قبل نمط الإستثمار غير المتوازن قد يكون مستمرا على الأقل لجيل واحد ، (3) المخططين في الاقتصادات الرأسمالية والمختلطة لديها سيطرة محدودة جدا على الاستثمار الكلي لتنفيذ إستراتيجية إستثمار فلدمان.

البيريسترويكا والانهيار السوفياتي. أصبح ميخائيل غورباتشوف يدرك بشكل متزايد أن الاقتصاد السوفيتي، أضحى دون إصلاح وسوف يستسلم لبعض نقاط الضعف الاقتصادية الرئيسية التي ظهرت في السبعينات وأوائل الثمانينيات (تشير البيانات الاسترجاعية إلى أن إنتاجية العامل الكلي، أو الإنتاج لكل المدخلات مجتمعة، 1 في المائة سنويا، 1971–1985) (غريغوري وستيوارت 1994:243). واعترف بيريسترويكا (إعادة الهيكلة الاقتصادية) في غورباتشوف، رئيس الحكومة في الفترة من 1985 إلى 1991، بأن السوفيات لم يعد بإمكانهم الاعتماد على مصادر رئيسية للنمو السابق في الزيادات الكبيرة في معدلات مشاركة اليد العاملة (نسبة القوة العاملة إلى السكان) ومعدلات الاستثمار ومعدلات الالتحاق بالتعليم. ويتطلب استمرار النمو زيادة الإنتاجية لكل عامل من خلال إزالة الفلاح الزراعي وزيادة اتخاذ القرارات اللامركزية وتخفيض البيروقراطية وزيادة الإدارة ومكافآت العمال من أجل زيادة ربحية المشاريع وزيادة الحوافز للابتكار التكنولوجي، والمزيد من إعادة هيكلة الأسعار. ولكن من المفارقات أن تدمير المؤسسات القديمة قبل استبدالها بمؤسسات جديدة ساهم في زيادة الضائقة الاقتصادية التي ساهمت في محاولة الإنقلاب ضد غورباتشوف، نهاية احتكار الحزب الشيوعي، تفكك الإتحاد السوفيتي إلى دول عديدة، والإستبدال من غورباتشوف من قبل الرئيس الروسي بوريس يلتسين في عام 1991 (الفصل 19 يناقش أسباب إنهيار الإشتراكية الروسية والمشاكل المرتبطة بالإصلاح الاقتصادي).

الصين السوق الاجتماعية

قاد ماو تسى تونغ العضو المؤسس للحزب الشيوعى الصينى حرب العصابات ضد الحكومة القومية الصينية من عام 1927 الى انتصار عام 1949. وكان ماو رئيس الحزب

الشيوعى زعيم جمهورية الصين الشعبية في الصين فى الفترة من عام 1949 الى عام 1976 . وشددت أيديولوجية ماو على الأسعار التي تحددها الدولة أو الدولة أو الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتجارة الدولية والإقليمية والاكتفاء الذاتي التكنولوجي والحوافز غير الاقتصادية (الأخلاقية) و "السياسة" (وليس الاقتصاد) في القيادة والمساواة وإضفاء الطابع الإجتماعي على السكان نحو الإيثار ونكران الذات والثورة المستمرة (معارضة البيروقراطية)، وتطوير شخصية شيوعية شاملة. من عام 1952 إلى عام 1966، تخلى البراغماتيون، وهم في المقام الأول مدراء منظمات ومؤسسات الدولة والبيروقراطيين والأكاديميين والمديرين والإداريـين وموظفي الأحزاب مع الماويين من أجل السيطرة على صنع القرار الاقتصادي. ولكن خلال الثورة الثقافية، في الفترة من 1966 إلى 1976، فاز ماو وحزبه بتطهير المعتدلين من الحزب الشيوعي المركزي (على سبيل المثال، دنغ شياو بينغ) إلى لجان العمل .

بعد وفاة ماو في عام 1976، إعترف الصينيون بقيادة دنغ، بأنه على الرغم من النمو الصناعي السريع في ظل ماو، فقد ظلت الاختلالات من الثورة الثقافية، مثل النفايات الكبيرة في خضم الاستثمار المرتفع والتركيز القليل جدا على السلع الاستهلاكية ونقص حوافز الأجور والابتكار التكنولوجي غير الكافي والرقابة الصارمة للغاية على الإدارة الاقتصادية وفرض ضرائب على أرباح المشاريع وتقديم دعم كامل للخسائر وقلة التجارة الاقتصادية والعلاقات الدولية. منذ عام 1980، بالقرب من بداية الإصلاحات الاقتصادية التي أجريت تحت قيادة دنغ، كانت الصين أسرع نمو في العالم (بما يتفق مع الجدول بالغلاف)، وهو النمو الذي إستمر وفقا للأرقام الرسمية، من خلال عام 2001. ومن المؤكد أن الاقتصاديين الغربيين متشككون حول البيانات الصينية. ويشير الاقتصاديون في جامعة بنسلفانيا روبرت سامرس وآلان هيستون إلى أن معدلات النمو الصينية مبالغ فيها لأنها تعتمد بشكل كبير على النمو في أرقام المخرجات المادية بدلا من سلسلة الإنفاق المتضخمة "(سومرس و هيستون 368-327: 1991، مع إقتباس من قرص الكمبيوتر الذي يقدم عالم بن الجدول الممتد الإصدار 5). وإستنادا إلى الحد من إستخدام الطاقة دون زيادة كفاءة تحويل الطاقة، وعدم التناسق في أرقام الإنتاج الصناعي والزراعي وبين مبيعات التجزئة وميزانيات الأسر المعيشية وبين مناقشات السياسة الصينية وبيانات النمو الرسمية توماس جي راوسكي (354-347: 2001) نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 1998 إلى 2001، بنسبة 0.1 إلى 2.7 في المائة سنويا

بدلا من الرسمية 7.7 في المائة. ويفقد المديرون ومسؤولو المقاطعات القدرات والإفراط في الإبلاغ عن الإنتاج إلى الرؤساء للحصول على المكافأة الأكبر التي يتلقاها أولئك الذين يلبون مساع الخطة أو يتخطون تقديراتها. ويرى راوسكي أن "المكتب الوطني للإحصاء في الصين قد تخلى عن نفس الضغوط التي تسببت في أن تصبح السلطات المحلية مهووسة. . . وفي عام 2000، اشتكى رئيس مجلس الدولة تشو رونغ جى من أن "التزوير والمبالغة [للإحصاءات الاقتصادية] متفشية" (المرجع نفسه). يقول ألوين يونغ (2003: 1220-1261) أنه مع "الحد الأدنى من خفة اليد"، يمكنك تحويل تجربة النمو في الصين من غير عادية إلى الدنيوية. فإن التقليل المنهجي للتضخم من قبل المؤسسات غير الزراعية يتطلب تعديل هبوطيا بنسبة 2.5٪ سنويا، من 1978 إلى 1998) المرجع نفسه، ص 1220). وبالإضافة إلى ذلك، فإن نظام الرعاية الصحية في الصين، وإن كان على مستوى الحد الأدنى، وإنهار، وأفسح المجال لنظام تسويقي لتوفير الرعاية الممتازة اللامميزة ولكن في بعض الأحيان قليلة جدا للجماهير. وتسبب المشاكل المتفاقمة الناجمة عن مرض الالتهاب الرئوي والسارس والإيدز فى دليل على إنخفاض النظام الطبى. ومع ذلك، فإن معظم الاقتصاديين يتفقون على أن التعديلات المتعلقة بالإفراط في الإبلاغ فقط من معدل النمو السنوي للفرد الواحد، 1980 إلى 2000، من 7.5 في المائة إلى 6.0 في المائة، وهو رقم لا يزال أعلى ب 4.5 نقاط مئوية من المتوسط العالمي (بهالا 2002: 184). وهكذا، على الرغم من الإفراط في الإبلاغ وإستمرار تشوهات السوق، يعتقد الإقتصاديون أن نمو الصين في ظل إصلاحات السوق كان سريعا ولكن غير متكافئ. وخلال فترة الاصلاح المبكر، حاول القادة الصينيون تحسين الادارة الاقتصادية وجعل نظام التخطيط اكثر مرونة بدلا من استبدال التخطيط بالسوق. لم يكن هذا طريقا رأسماليا، ولكن الصينيين أصروا، ولكن "الاشتراكية بشكلها وصفاتها الصينية". ولم يتغير معنى الخصائص الصينية إلا بعد سبع إلى ثماني سنوات من التجربة بدلا من إتباع مخطط كبير. وشرع الإصلاح خطوة بخطوة، من خلال عملية التجربة والخطأ ولكن بالإستناد إلى تغييرات تدريجية من التجربة السابقة. وأوضح الصينيون نهجهم مع المثل: "حافظ على تلمس الحجارة أثناء المشي عبر النهر." وتتناقض استراتيجية البناء بشكل تدريجي على المؤسسات السابقة مع التغيرات الروسية المفاجئة في الاستراتيجية في أوائل التسعينات (كلارك 14-1: 1991؛ ليتنشتاين 137-136: 1991؛ وانغ 113، 27 15-14: 1994). ومن الناحية العملية، فإن الخصائص الصينية تعني وجود مجالس

صناعية كبيرة، وإنكماشية، في مجالس الشركات، ومحدودية الشركات في مدراء إطلاق النار، واللجان الحزبية في المؤسسات الخاصة، ورجال الأعمال كأعضاء في الحزب الشيوعي، والنشاط المتنامي في مجال تنظيم المشاريع في القطاعين الخاص والعام، عقود طويلة الأجل مع جمعيات، و "تغييرات هائلة في السياسة الاقتصادية . . . تمليه دون التشاور "(والدرون 2002).

أما الناتج القومي الإجمالي للصين (بب) فهو الثاني في العالم بالنسبة للولايات المتحدة (البنك الدولي 253-252: 2004i)، وربما يقع ليصبح أولا في العشرينات[1] بالنسبة لنيكولاس لاردي العالم بالحضارة الصينية(2004)، فإن قيود الميزانية الناعمة للبنوك (انظر الفصل 19) وعدم القدرة على تقدير معدلات العائد المحتملة للمقترضين، إلى جانب استنفاد فوائد اللحاق بالركب (إشعار كوزو ياماموريا في النقطة في نهاية المعجزة الاقتصادية في اليابان)، من المرجح أن يتباطأ النمو في العقود المقبلة.

ويقدم الفصل 18 ملخصا لاشتراكية السوق والحجج المؤيدة والمعارضة له، والجهود المبذولة في الاشتراكية السوقية قبل عام 1979، في حين أن الفصل 19 يدرس الاستقرار والتكيف والإصلاح والخصخصة في الصين وغيرها من اقتصادات ما بعد الاشتراكية.

الدروس المستفادة من النماذج غير الغربية

منذ انهيار الشيوعية السوفيتية، لا يزال هناك عدد قليل من البلدان، مثل كوبا وكوريا الشمالية، تلتزم بالنموذج الروسي. ولكن سيكون من غير المناسب أيضا قبول النماذج اليابانية أو الكورية - التايوانية دون تعديل. لم يكن اليابانيون الميجيون (أتباع ميج) و التايوانيين والكوريين ما قبل عام 1980 ديمقراطيين ، و أنفقوا بشكل كبير على الجيش و قمع منظمات العمل في حين أن تنمية اليابان في وقت مبكر كانت غير متكافئة و إمبريالية، و كان لكل من اليابان وكوريا معدلات تركيز صناعي عالية. ومع ذلك، يمكن لأقل البلدان نموا أن تتعلم بشكل إنتقائي من بلدان شرق آسيا مثل: بعض المكونات الرئيسية لنجاحاتها تشمل معايير متجانسة عالية (خاصة في مجال العلوم) في التعليم الابتدائي والثانوي ومسئولين حكوميين قادرين على تخطيط سياسات لتحسين إنتاجية القطاع الخاص والتغييرات وسياسات سعر الصرف التي تفتقر إلى التمييز مقابل الصادرات و(في اليابان وتايوان) على تحسين مهارات صغار المصنعين والمتوسطين.

(1) المترجم

وكما نوقش في الفصل 19، يمكن للنهج العملي والتدريجي للصين أن يوفر دروسا لاقتصادات ما بعد الشيوعية.

ومع ذلك، يجب أن تكون حذرا بشأن اقتراض نموذج نمو بلد آخر، ليس فقط بسبب صعوبة نقل النموذج إلى بلد وثقافة مختلفتين[1]، ولكن أيضا بسبب الترابط المنخفض بين النمو السريع في فترة وأخرى. في الواقع، لا توجد علاقة ارتباط بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفرد في الفترة 1950–1973 وتلك التي كانت في الفترة 1973–1998 (R تربيع= 0.189811 ، لـ 141 بلدا مع بيانات من ماديسون 225، 216، 196، 187 : 2001). وتشير المناقشة السابقة لليابان خلال النصف الأخير من القرن العشرين إلى أن النموذج الذي يعمل لفترة زمنية واحدة قد لا يعمل لفترة تالية.

النمو من الـ 100 إلى الـ 150 عام الماضي

Growth in the Last 100 to 150 Years

وفي السنوات ال 135 إلى ال 140 الأخيرة، كان متوسط معدلات النمو السنوي للناتج القومي الإجمالي الحقيقي للفرد في اليابان وأيرلندا والنرويج وفنلندا والبرتغال 2 في المائة على الأقل، وهو معدل تضاعف الدخل سبع مرات خلال مئة عام. وقد نمت الولايات المتحدة وكندا والسويد والدانمارك البلدان الغنية نسبيا في عام 1870، بنحو 2 في المائة سنويا. وبطبيعة الحال، فإن معدلات النمو هذه، رهنا بمشاكل الرقم القياسي للأسعار ومشاكل الكفاف، وتخضع لهامش خطأ. نمو اليابان 2.63 في المائة سنويا كان أسرع في العالم (الجدول 3–1)، مضاعفة الدخل في 27 عاما[2] ، وزيادة بمعدل حوالي 13 أضعاف في القرن الواحد. هذه الفترة الطويلة من النمو في الغرب واليابان لا مثيل لها في تاريخ العالم[3]. وهي أسرع بكثير من البلدان النامية التي كان نموها (باستثناء بعض الاستثناءات، مثل البرازيل والأرجنتين وأوروغواي والمكسيك وماليزيا وتايلاند والصين التي نشأت مؤخرا) منذ عام 1870 سوى نسبة ضئيلة من 1 في المائة لكل عام.

(1) المترجم
(2) المترجم
(3) المترجم

TABLE 3-1. Annual Rates of Growth of Real GNP per Capita (percent), 1870–1998

	1 1870 to 1913	2 1913 to 1950	3 1950 to 1973	4 1973 to 1998	5 1870 to 1998	6 Multiplication of 1870 GNP per capita in 1998
A. Countries with GDP per capita of $725 or more, 1870 (1990 PPP$)						
Japan	1.48	0.89	8.05	2.34	2.63[a]	27.6[a]
Ireland[b]	1.70	1.40	3.04	3.97	2.29	18.2
Norway	1.30	2.13	3.19	3.02	2.21	16.4
Finland	1.44	1.91	4.25	2.03	2.19	16.0
Portugal	0.52	1.39	5.66	2.29	2.03	13.0
Canada	2.27	1.40	2.74	1.60	1.97	12.2
Spain	1.15	0.17	5.79	1.97	1.96	12.0
Italy	1.26	0.85	4.95	2.07	1.95	11.9
Sweden	1.46	2.12	3.07	1.31	1.93	11.5
United States	1.82	1.61	2.45	1.99	1.90	11.2
Denmark	1.57	1.56	3.08	1.86	1.89	11.0
France	1.45	1.12	4.05	1.61	1.84	10.4
Switzerland	1.55	2.06	3.08	0.64	1.84	10.3
Austria	1.45	0.18	4.94	2.10	1.82	10.1
Germany	1.63	0.17	5.02	1.60	1.81	9.8
Netherlands	0.9	1.07	3.45	1.76	1.57	7.4
Belgium	1.05	0.70	3.55	1.89	1.55	7.2
Czechoslovakia[c]	1.38	1.40	3.08	0.67	1.55	7.2
Argentina	2.50	0.74	2.06	0.58	1.53	7.0
United Kingdom	1.01	0.92	2.44	1.79	1.39	5.9
Australia	1.05	0.73	2.34	1.89	1.35	5.6
New Zealand	1.51	1.35	1.72	0.67	1.34	5.5
Uruguay	1.17	0.93	0.28	2.08	1.29	5.2
Hungary	1.18	0.45	3.6	0.59	1.28	5.1
Russia-USSR	1.06	1.76	3.36	−1.75	1.11	4.1
B. Countries with GDP per capita of less than $725, 1870 (1990 international $)						
Venezuela	1.55	5.30	1.55	−0.68	2.18	15.76
Mexico	2.22	0.85	3.17	1.28	1.8	9.90
Brazil	0.30	1.97	3.73	1.37	1.73	9.10
Thailand	0.39	−0.06	3.67	4.91	1.71	8.80
China	0.10	−0.62	2.86	5.39	1.70	8.70
Vietnam	0.85	−0.37	1.05	2.82	0.91	3.20
India	0.54	−0.22	1.40	2.91	0.89	3.10
Indonesia	0.75	−0.20	2.57	2.90	0.63	2.40

Notes:

[a] The multiple in the last column may be overstated. Growth rates (in the second to last column) and corresponding multiples are rough approximations (see text).

[b] British sovereignty over Ireland ended in 1937. Figures for Ireland from 1870 to 1950 are from Kuznets 1956:13.

[c] After a long struggle against their Austrian rulers, Czechoslovakia proclaimed a new republic in 1919. In 1992, the federal government was divided into two independent states, the Czech Republic and the Slovak Republic.

Source: Maddison 2001:186, 196, 216, 265.

لكن ماذا عن الولايات المتحدة كنموذج؟ وتعتبر الولايات المتحدة من بين الدول العشرة الأوائل في نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، 1870–1998 (الجدول 3–1)، مع معدل نمو يكاد يصل إلى 2 في المائة سنويا، والرائد الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي للفرد معظم الوقت منذ أوائل القرن 20 (الشكل 3–1)[1] ، إن مناقشة

(1) المترجم

الفصل الخامس للكلاسيكية الجديدة وآراء واشنطن التي تقدم نظرة ثاقبة على نموذج الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن ها-جون تشانغ، في « kicking away the ladder“ : إستراتيجية التنمية في المنظور التاريخي (2002)، يؤكد أن الدول الغنية مثل الولايات المتحدة استخدمت سلم تدخل الدولة والحماية في تصنيعها في وقت مبكر، ولكن ”في مشهد إحتكاري“ عندما وضعت سياسات لأقل البلدان نموا. وقد كان للولايات المتحدة في القرن التاسع عشر التعليم المبكر العام المجاني للجميع والمساعدة العامة للبحوث الزراعية والإرشاد الزراعي والإعانات لشراء المزارع المنزلية الحدودية والتعريفات المرتفعة للتصنيع في القرن التاسع عشر[1]. وعلاوة على ذلك، قد تتردد أقل البلدان نموا في محاكاة الولايات المتحدة، التي تفتقر إلى دولة الرفاه، مع شبكة الأمان الاجتماعي للفقراء والعاطلين عن العمل، من أوروبا الغربية. والواقع أن الولايات المتحدة لديها أعلى مؤشر للفقر البشري (HPI-2) بين البلدان ذات الدخل المرتفع في اليابان ودول أوروبية الأصل 15، 1995-2003 (بإستثناء البرتغال واليونان)[2]. مكونات المؤشر، تختلف عن مؤشر HPI-1 للبلدان النامية، وهي النسبة المئوية للسكان الذين يفتقرون إلى مهارات محو الأمية الوظيفية، والنسبة المئوية التي تقل عن خط الفقر في الدخل لعام 1994 الذي يبلغ 11 دولارا أمريكيا يوميا، والإحتمال عند الولادة لعدم البقاء على قيد الحياة لمن أعمارهم 60 عاما (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 161-160، 21: 2002a).

في القرن التاسع عشر، عانت ايرلندا من مجاعة البطاطا، 1845-1850، والمجاعة والمرض وإنتشار الفقر والهجرة التي تجسدها السيرة الذاتية لفرانس ماكورت أنجيلا آشيس (1996) (حتى أوائل منتصف القرن العشرين، وليس القرن التاسع عشر). في الواقع، انخفض عدد سكان الجزيرة الأيرلندية من 8.2 مليون في عام 1840 إلى 4.4 مليون في عام 1911 (فوستر :3191989)، في حين هاجر 14 في المائة من سكان الجزيرة في 1880 (فيشر :3 2003). إيرلندا (باستثناء الشمال) انتشلت نفسها من الحكم الاستعماري البريطاني مع الاستقلال في عام 1921، والحد من الإعتماد الاقتصادي أكثر من ذلك مع التجارة الحرة والتحرك كعضو أساسي في دول الإتحاد الأوروبي ذات الدخل المرتفع في عام 1973.

وتعتبر أيرلندا، التي كانت تسمى مؤخرا النمر السلتيك، من أسرع الاقتصادات نموا في العالم منذ عام 1870 (الجدول 3-1)، حيث بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي

(1) المترجم
(2) المترجم

الإجمالي 960 ،26دولارا (بما يكافؤ القوة الشرائية لـ 450 ،30دولار أمريكي) في عام 2003 (داخل الجدول الأمامي). ألا تكون أيرلندا نموذجا للاقتصادات التي تعتمد تاريخيا اعتمادا كبيرا على القوى الاقتصادية الأجنبية؟ خلال الربع الأخير من القرن العشرين، خفضت أيرلندا أرباح الشركات ومعدلات الضرائب الأخرى وزيادت من الإنفتاح التجاري وأزالت الحواجز التجارية وجذبت الاستثمار الأجنبي الموجه نحو التصدير وشجعت السياحة ووسعت عمق وكفاءة النظام المالي وعملت على تحسين الجودة الإدارية وزيادة تطوير سيادة القانون وتحقيق مستوى تعليمي رفيع من التعليم الثانوي العام المجاني وإجراء تغيير هيكلي على الصادرات الصناعية ذات الكثافة السكانية المرتفعة وزيادة نسبة مشاركة القوى العاملة في السكان من زيادة مشاركة المرأة في العمل وانخفاضها انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعتمدون على سن العاملين حيث انخفض معدل المواليد[1]. إن القوى العاملة الناطقة باللغة الإنجليزية التي تنمو بشكل سريع نسبيا في أيرلندا، والتي تتمتع بتعليم مرتفع نسبيا، كانت موردا مثاليا لاستخدامها في تكنولوجيا المعلومات بدءا من الخدمات المالية وتطوير البرمجيات إلى مراكز الاتصال بمساعدة الحاسب الآلي (مثل أنشطة شركات الطيران وحجز الفنادق) الولايات المتحدة وغيرها من الشركات الغربية متعددة الجنسيات. وعكست فرص العمل هذه الهجرة الخارجية من أوائل القرن (هونوهان و والش 2002).

ومن المؤكد أن عدد سكان أيرلندا المتجانسين الذين يقل عددهم عن أربعة ملايين نسمة يمكن إدارته بشكل أكبر من معظم الاقتصادات الآسيوية أو الأفريقية. ومع ذلك، فإن النموذج الأيرلندي لجذب التجارة والاستثمارات من الشركات الغربية (أو اليابانية) له أوجه تشابه مع النمور الآسيوية وماليزيا وتايلاند وساحل الصين والهند (منذ إصلاحات عام 1991).

وبطبيعة الحال، تم مساعدة أيرلندا (جنبا إلى جنب مع اليونان وإسبانيا والبرتغال) من قبل صندوق التنمية الإقليمية الأوروبية (ERDF)، التي قدمت مساهمات للحد من الفوارق بين أغنى وأفقر المناطق في الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، انضمت ايرلندا الى كتلة اليورو فى عام 1999، الامر الذى خفض تكاليف المعاملات التجارية داخل الاتحاد الاوروبى، ولكنه فرض أيضا عقبة قيضت قدرتها التنافسية للصادرات من خلال تعزيز اليورو فى 2002–2003. وقد أثبت إزدهاره تكنولوجيا المعلومات في أيرلندا، وما صاحبها من إرتفاع في التضخم والأجور وعدم استدامتها خلال السنوات

(1) المترجم

الأولى من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث زادت الشركات المتعددة الجنسيات من الاستعانة بمصادر خارجية لتكنولوجيا المعلومات في آسيا ذات الأجور المنخفضة (إقتصاديو 2003g:96) . وعلى الرغم من أن تجربة أيرلندا قد تكون مفيدة، فإنه ينبغي زيادة الوعي بالتحولات في الميزة النسبية التي تحدث مع النمو وزيادة الأجور في الاقتصادات الناشئة (انظر الفصل 17 بشأن نموذج دورة المنتجات).

قوة النمو الأسي – الولايات المتحدة وكندا: في أواخر القرن التاسع عشر والعشرون

The Power of Exponential Growth – The United States and Canada: The Late 19th and 20th Centuries

فالنمو الحقيقي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (أو الإنتاجية لكل شخص) بنسبة 2 في المائة يتضاعف سنويا بمقدار سبعة أضعاف على مدى قرن و 19 ضعفا لمدة قرن ونصف. يمكننا أن نحصل على فكرة أفضل عما يعنيه ذلك من خلال وصف الظروف المعيشية لبعض أسر أمريكا الشمالية في أواخر القرن التاسع عشر، ومقارنتها مع ظروف أواخر القرن العشرين. في عام 1885، عاشت عائلة من ميكانيكي ومزارع في ولاية بنسلفانيا الريفية، ولم يكن لديهم أي حصان أو عربة أو وسائل النقل العام، على بعد 11 كيلومترا (أو سبعة أميال) من أقرب قرية وبنى منزلها وحفرت بئرها باليد وصنعت معظم ولأدوات الخاصة ورفع القمح والذرة والفواكه والخنازير والدجاج والحديقة، وتسلية إطلاق النار على الطيور والسناجب والغزلان على 6.5 هكتار (16 فدانا). وسير الأطفال على مسافة ثمانية كيلومترات (أو خمسة أميال) إلى مدرسة من غرفة واحدة، في حين يسافر الأب إلى أقرب قرية لدفع ضرائبه. وقد إقترضوا حصانا لحراثة الحقل واستخدموا البستنة اليدوية والمجرفة وقاطعة العجلة وقضيب العجلة ومزلقة مرسومة باليد وقاذفة يدوية الدفع للعمل في المزارع. لم يكن هناك أنابيب مياه تصل إلى بيتهم، لذلك كان يجب ضخ المياه، وحملها بالدلو للإستخدام والصرف، وتسخينها على موقد وسكبها في حوض للغسيل. وتظهر تغييراتها القليلة للملابس (ومعظمها مصنوعة يدويا باستثناء بدلات الرجال وملابس العمل) في صدور يدوية أو معلقة على أوتاد الجدار، حيث لا توجد خزانات وكانوا ينظفون ثيابهم في لوح للغسيل ويكون ثيابهم بتسخينها على موقد مسطح. وفي فصل الشتاء، كانوا يقومون بتقسيم شجرة في غابة مجاورة ويسحبوها على زلاجات ويقطعوها إلى أطواق الموقد ويحملوها إلى المنزل لموقد خشبي، مما يؤدى إلى تسخين غرفة واحدة للعمل والأكل

المطبوخ والجلوس ، وكانت تنام الأسرة في غرف أخرى تكون باردة في فصل الشتاء. أيضا كانوا يجمعون معظم طعامهم - البطاطا واللفت والبنجر والخضراوات الأخرى والفواكه - أنهم أمضوا ساعات طويلة في الحفاظ عليها أو الإحتفاظ بها في قبو خلال فصل الشتاء. ويستخرجون الهندباء، ويضعون بذورها في الأرض للقهوة، ويطبخون الجرجير الأخضر مع الخردل ، ويصنعون الشاي من الأوراق المجففة من النباتات البرية. وتوقفت الإناث عن الدراسة بعد الصف الثامن لتخفيض الإنفاق على الرسوم المدرسية والمدرسة العامة في المدينة. على الرغم من أن أفراد الأسرة يعرفون القراءة، كانت لديهم القليل من المواد المتاحة للقراءة (بومول و بلاكمان و ولف 64-30: 1989، مع هيم 1885 وتعداد الولايات المتحدة عام 1980 كمصادر لتعداد السكان).

وعلى الرغم من أن الناس الذين يعيشون في المناطق الريفية يعملون بجد ويواجهون حياة صعبة، فإن الراحة التي كانوا يتمتعون بها كانت على الأرجح أعلى من أسرة عامل المصنع، الذين يفتقرون إلى الفضاء الخارجي والبيئة الصحية والنظام الغذائي المتنوع والكافي والسيطرة على الوقت والجهد. فالمدن التي تعاني من ظروف السكن البائسة أو المساكن المزدحمة بالنسبة للأغلبية، هي أماكن غير صحية ومزدحمة لا توفر الخصوصية ولا توفر سوى القليل من المرافق الأساسية، وهي تشكل أسبابا خصبة للمرض. وكانت التغذية والصحة العامة والرعاية الطبية مروعة، بحيث كانت الأوبئة من الأمراض القاتلة شائعة، وكان متوسط العمر المتوقع 40 عاما فقط، وبلغ معدل وفيات الرضع 170 لكل 1000 ولادة (بومول وآخرون: 30-64).

وفي الخمسينيات من القرن التاسع عشر، أنفقت أسرة عامل ساحلي في الأطلنطي 45 في المائة من دخلها، وتقدر بمبلغ 550-600 دولار سنويا بدولارات اليوم، و 95 في المائة على الغذاء والملبس والمأوى، ولم تترك سوى القليل من الرعاية الطبية والترفيه هكذا. رحب المسافرون في أمريكا الشمالية خلال هذا الوقت بالانتشار في الحساء الذي كان وعاء واحد، والذي كان، مع ذلك، تحسنا على معظم أوروبا الغربية خلال موسم الحصاد الجيد ثم لقرون من قبل. وكان البديل عن هذا الحساء بالنسبة لمعظم الناس هو الحد الأدنى من الأطعمة أدنى من الناحية التغذوية مثل البطاطس وشحم الخنزير ودقيق الذرة ولحم الخنزير الملح والتي تقيدها الظروف الجوية المحلية ودورات المحاصيل لم يكن هناك مبرد والنقل كان محدود. وتفاوتت المساكن خلال منتصف القرن التاسع عشر من غرفة واحدة من 3 إلى 3.5 متر (10 إلى 12 قدما) لستة أشخاص في مدينة نيويورك إلى منزل صغير من جذوع الأشجار أو البناء (عادة بدون والنوافذ الزجاجية) بالنسبة لمعظم سكان الأرياف إلى مساكن أفضل للقلة في المدن والمدن الأكثر ازدهارا. من الواضح، لم

يكن هناك منازل الكهرباء، وكان عدد قليل من الغاز، وعدد أقل لا يزال المياه الساخنة الجارية، وكان أقل من 2 في المائة المراحيض في الأماكن المغلقة والمياه الباردة الباردة، وكانت الحمامات ترفا. وعلاوة على ذلك، كان أسبوع العمل النموذجي (ستة أيام) 66-70 ساعة في 1850 و 57 ساعة في عام 1900. الاجازات أو التقاعد لكبار السن غير معروف بإستثناء الأغنياء جدا (المرجع نفسه).

وعلى النقيض من ذلك، في أواخر السبعينيات أو أوائل الثمانينيات، أنفقت أسرة متوسطة الدخل في المناطق الحضرية 25 في المائة من دخلها على الغذاء (بما في ذلك الفواكه والخضروات الطازجة المنقولة عبر القارة، والمجمدة المجففة والمجمدة والمعلبة، والبنود الأخرى المعبأة لأغراض السلامة والتغذية)، و 54 في المائة على الأغذية والملابس والمأوى. ووفقا لتعداد السكان الأمريكي لعام 1980، فإن 2.2 في المائة فقط من الوحدات السكنية الأمريكية تفتقر إلى السباكة الكاملة (التي تعرف بأنها مياه ساخنة وباردة، ومرحاض دافق، وحوض استحمام أو دش للاستعمال الحصري للوحدة السكنية)، و 4.5 في المائة فقط يشغلها أكثر من شخص واحد للغرفة الواحدة. و 99.9 في المائة من الأسر في الولايات المتحدة تمتلك مكنسة كهربائية كهربائية ومحمصة وراديو وحديد وآلة لصنع القهوة والتلفزيون و 99.8 في المائة لديها ثلاجات كهربائية و 77 في المائة لديها الغسالات الكهربائية. وبلغ معدل محو أمية الكبار 99 في المائة (مقارنة ب 80 في المائة في عام 1870)، وبلغ متوسط العمر المتوقع 74 عاما، وبلغ معدل وفيات الرضع 12 في الألف. وقضى معظم الأمريكيين من أمريكا الشمالية جزءا كبيرا من أمسياتهم وعطلات نهاية الأسبوع والإجازات في مشاهدة التلفزيون والأحداث الثقافية والرياضة والأنشطة الترفيهية والتسلية الأخرى (المرجع نفسه).

أما بالنسبة لليابانيين، فإن التباين بين القرنين التاسع عشر والثامن عشر أكبر بكثير من أمريكا الشمالية. يتطلع الآسيويون والأفارقة والأمريكيون اللاتينيون إلى نمو حقيقي سنوي يتراوح بين 2 و 3٪ على الأقل، ويتوقعون أن يؤثر هذا النمو على مستويات حياتهم المادية بشكل جذري كما أثر على أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابانية في الماضي.

العصر الذهبي للنمو

شهد العالم أسرع نمو في النصف الأخير من القرن العشرين. كان "العصر الذهبي" 1950-73، عندما بلغ نصيب الفرد من النمو الاقتصادي العالمي 3 في المائة سنويا (2.93 في المائة سنويا، وفقا لماديسون 126: 2001). حتى أبطأ منطقة نموا، أفريقيا، نمت أكثر

من 2 في المئة للفرد سنويا، وهو النمو الذي لو استمر، قد تضاعف متوسط الدخل كل 35 عاما ! لا عجب أن سوريندرا ج. باتل، عضو أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، الذي يناقش آفاق الدول الفقيرة مثل الهند في المجلة الاقتصادية للجمعية الاقتصادية الملكية في عام 1964، أعرب عن رأي مفاده أن "البلدان المصنعة الآن لم تكن ، حوالي نصف الطريق في القرن التاسع عشر، أكثر ثراء (أو أكثر تنويرا) من معظم البلدان ما قبل الصناعية الآن أو بعد ذلك. . . . [C] زاحف متهور لأكثر من مائة سنة. . . وبهذه الوتيرة البطيئة] 1.8٪ للفرد في السنة [قد أدى إلى توسع اقتصادي هائل. . . وهناك تراكم واسع من المعارف التقنية ينتظر الاستيعاب. . . . ويجري إنشاء لجان ووكالات للتخطيط لتوجيه الاقتصادات نحو تحقيق الأهداف المحددة. . . . وتتمثل المهمة الرئيسية أمام الاقتصاديين في النمو اليومي في وضع التفاصيل الفنية الملموسة لتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع – أي 5 في المائة للفرد في السنة لمدة نصف قرن. الحل النهائي للمشكلة الاقتصادية لا يحتاج إلى أكثر من حياة الكبار "(باتل 130–129 : 1964). ومما يؤسف له أن "حل المشكلة الاقتصادية" لم يكن أقرب بكثير مما كان عليه في عام 1964 بالنسبة لمعظم أفريقيا والهند قبل عام 1991.

كما ذكر من قبل، نمت اليابان بسرعة، 8.05 في المائة سنويا، وحتى أوروبا الغربية نمت بنسبة 4.08 في المائة سنويا، 1950–1973 (ماديسون :1262001)، وهو ما يرجع جزئيا إلى الطلب المكثف على السلع الاستهلاكية والاستثمارية بعد وورلدوار الثاني، وإعادة التأهيل من رأس المال المادي من أضرار الحرب، واستعادة مستويات ما قبل الحرب من التكنولوجيا ورأس المال البشري، وتحويل الإنتاج من السلع العسكرية إلى السلع الاستهلاكية، واستقرار نظام التبادل الدولي الذي يرتكز عليه الدولار الأمريكي المستقر. حتى الولايات المتحدة وكندا، نجا من أضرار الحرب، نما بنسبة 2.45 و 2.74 في المائة، على التوالي، في السنة، 1950–1973 (المرجع نفسه، ص 186).

وكانت الفترة من عام 1973 إلى عام 1998 أبطأ، مع استنفاد النمو السريع من إعادة تأهيل الحرب، والاقتصادات ذات الحجم الكبير، ومواكبة الاقتصاد الأكثر تقدما، الولايات المتحدة. يقول جيمس كروتي من جامعة ماساتشوستس (44–21 : 2002) إن الاقتصاديين وصناع السياسة الأرثوذكسيين، مع الإيمان المفرط بالأسواق، يفترضون أن نمو الطلب الكلي من شأنه أن يوازن بين الزيادة في العرض الكلي. وأدى تباطؤ نمو الطلب "إلى زيادة حادة في الطاقة الزائدة في الصناعات المتنازع عليها عالميا" (المرجع نفسه، ص 26)، مثل السيارات والصلب والمنسوجات. فأولا، أدى النمو البطيء في الأجور

والعمالة والقدرة التفاوضية للعمل إلى خنق النمو في الطلب على السلع الاستهلاكية. وثانيا، أسهم ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية بعد عام 1980 من قبل البنوك المركزية المستقلة والمهينة للتضخم و (في ظل إلغاء القيود على رأس المال) هروب رؤوس الأموال لمعاقبة الاقتصادات التي تعتمد على أسعار الفائدة المنخفضة والتوسعية في زيادة عدم استقرار الأسواق المالية العالمية وما صاحبها من طلب من المستثمرين وأقساط مخاطر كبيرة على القروض. وثالثا، تراجع الإنفاق الاستثماري الجديد بسبب انخفاض الأرباح وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، وزيادة عدم اليقين، وتباطؤ نمو الطلب، والهجمات المحافظة على الإنفاق الحكومي "(المرجع نفسه، الصفحة 28). رابعا، أصبحت السياسة المالية مقيدة بصورة متزايدة مع تزايد القوى السياسية المحافظة، مما أدى إلى خفض الإنفاق الحكومي التحفيزي والحد من الضرائب، مما أدى إلى سحب الطلب الكلي. خامسا، أضعفت برامج التحرير التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة الدول الصناعية السبع التنمية الموجهة نحو البلدان في أقل البلدان نموا. سادسا، "إن برامج التقشف وإعادة الهيكلة التي أصدرها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عبر العالم النامي أضرت وبشدة بالنمو العالمي" (المرجع نفسه). ومع ذلك، كانت الفترة 1973-1998 ثاني أفضل فترة رأسمالية، حيث بلغ نصيب الفرد من النمو العالمي 1.33 في المائة سنويا، وهي فترة توسع في التجارة وحركة رؤوس الأموال[1]. ولم يتخلف بعد عن ذلك فترة أخرى من التحرير، وتوسيع التجارة الدولية، والهجرة، 1870-1913، مع نمو نصيب الفرد في العالم بنسبة 1.30 في المئة سنويا. وليس من المستغرب أن فترة الكساد الكبير، التي وضعت بين قوسين من الحروب العالمية، 1913-1950، شهدت نموا أبطأ، بنسبة 0.91 في المائة سنويا. وهي الفترة الأولى من التطور الرأسمالي، 1820-1970، عندما كان النمو الكبير محصورا بشكل رئيسي في الغرب، شهد معدل نمو يبلغ 0.53 فقط سنويا (ماديسون 126-125 : 2001).

النمو الإقتصادي لأوروبا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية

Economic Growth in Europe and Japan after World War II

قد تم تدمير أوروبا واليابان اقتصاديا خلال الحرب. في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن العشرين، أعادت إعادة تنظيم النظام التجاري والمالي الدولي إلى جانب المساعدات الفنية والاقتصادية الأمريكية (مثل خطة مارشال) الأساس للانتعاش السريع للاقتصادات التي مزقتها الحروب، بما في ذلك المعجزة الاقتصادية في ألمانيا

(1) المترجم

الغربية واليابان. ويتوقع الكثيرون بدء الطفرة نفسها مع رأس المال والخبرة التكنولوجية لخلق معجزات اقتصادية مماثلة في البلدان المتخلفة النمو. ولكن هذا لم يحدث. فالبلدان ذات الثقافات التي تختلف إختلافا كبيرا عن ثقافات الغرب، ومع المجمعات الصناعية غير المتطورة وإنخفاض مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة وقلة المهارات التقنية لم تكن قادرة ببساطة على استخدام رأس المال بالكامل.

وقد أصبح من الواضح أن النمو الملحوظ في ألمانيا واليابان حدث لأن المعرفة التقنية ورأس المال البشري لا تزال سليمة، على الرغم من أن المصانع والسكك الحديدية والجسور والموانئ وغيرها من رأس المال المادي باتت في خراب. إن النمو في إقتصاد متخلف يختلف كثيرا عن إعادة بناء اقتصاد مزقته الحرب.

مع هذا الوعي، بدأ العلماء التفكير بجدية في الخمسينيات حول التنمية الاقتصادية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية باعتبارها مجالا للتأمل منفصلة عن اقتصاديات الغرب. وبحلول الجزء الأخير من العقد، تم إدخال عدة دورات عن التنمية الاقتصادية للبلدان المتخلفة في الجامعات الأمريكية.

النمو الإقتصادي الأخير في البلدان النامية

Recent Economic Growth in Developing Countries

وكان النمو الاقتصادي في البلدان النامية أسرع بكثير بعد الحرب العالمية الثانية من ذي قبل. البيانات قبل هذه الحرب عادة ما تكون ناقصة أو فقيرة تماما. فمنذ بداية القرن العشرين حتى الاستقلال فى عام 1947، لم يكن النمو الحقيقى فى الهند، وهى أقل البلدان نموا التى حققت أفضل التقديرات، أكثر من 0.2 فى المائة سنويا، مقارنة بمعدل نمو 1.9 فى المائة سنويا فى الفترة من 1950 إلى 1992. وتشير دراسات البنك الدولي وماديسون (264: 2001) إلى أن معدلات النمو الحقيقية للبلدان النامية ككل من 1870 إلى 1950 تقل عن 1 في المائة سنويا مقارنة بالنمو من 1950 إلى 1998 بنحو 2.7 في المائة سنويا وتتضاعف بنحو 26 عاما.

وكان هذا المعدل أسرع من التنبؤات والأهداف السابقة؛ على الأقل، وهذا ينطبق على النمو في الستينيات وأوائل السبعينيات ، إن التنبؤات في الستينيات من قبل ثلاثة اقتصاديين بارزين و بول روزنشتاين – رودان وهوليس شينيري وآلان ستروت، قللت من نمو أقل البلدان نموا في الستينيات والسبعينيات. وعلاوة على ذلك، تجاوز النمو في الناتج القومي الإجمالي للبلدان النامية خلال عقد الأمم المتحدة الإنمائي الأول في الستينيات الهدف (موراويتز 22–16: 1977؛ روزنستين–رودان 138–107: 1961؛

شينيري وستروت 733-679: 1966).

وكان معدل النمو السنوي البالغ 2.7 في المائة أسرع من متوسط النمو على المدى الطويل (1.9 في المائة سنويا) منذ عام 1870 بالنسبة للبلدان ال 20 المتقدمة النمو في الجدول 3-1 ،[1]. ومع ذلك، فإن هذا السجل المواتي نسبيا لا يرضي البلدان النامية. وكثير منهم بذلوا جهودا منتظمة للتخطيط للتكثيف في بضعة عقود من التنمية التي استغرقت الغرب أكثر من قرن. وعلاوة على ذلك، كان النمو السنوي من عام 1973 إلى عام 1998 هو نفس النمو السنوي في الفترة من عام 1950 إلى عام 1998، وذلك بسبب النمو المتسارع في آسيا منذ عام 1973. وتراجعت معدلات النمو في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية بدرجة كبيرة من 1950 إلى 1973-1998، هذه المناطق (ماديسون 265: 2001).

التنمية السريعة والبطيئة

وقد شهد الخمسة مليارات نسمة في البلدان النامية تنوعا واسعا في الأداء الاقتصادي خلال أواخر القرن العشرين. فقد نما حوالي 12 بلدا ناميا، بنسبة 35 في المائة من سكان أقل البلدان نموا في عام 1998 (1،8 بليون نسمة) بمعدل سنوي متوسط قدره 2،5 في المائة أو أكثر من عام 1950 إلى عام 1998 (الجدول 3-2)، وهو معدل زاد فيه نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي أكثر من ثلاثة أضعاف خلال 48 عاما.

ويعيش أكثر من 70 في المائة من سكان المزارعين السريعين في الصين، التي ظلت تشهد نموا سريعا في ظل الاشتراكية، على الرغم من الحوافز التي دفعت مسؤولي المقاطعات إلى المبالغة في الأداء الاقتصادي، بل ونمو أسرع خلال إصلاحات السوق بعد عام 1978. (كوريا الجنوبية وتايوان وتايلاند وماليزيا وإندونيسيا) أما البلدان الثالثة الأخرى ذات الأداء المرتفع - اليابان وسنغافورة وهونغ كونغ - فهي اقتصادات ذات دخل مرتفع).

ومن الأهمية بمكان الحفاظ على معدلات النمو السريع هذه على مدى فترة طويلة. ويشير لانت بريتشيت (13: 1997) إلى أن النمو الهائل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 4.2٪ سنويا (ستة بلدان في الجدول 3-2 بالإضافة إلى الدول المتقدمة اليابان وسنغافورة وهونغ كونغ لمدة 50 عاما) من شأنه أن يمكن بلد من الانتقال من وهو أدنى مستوى في العالم في عام 1870 إلى مستوى الولايات المتحدة في عام 1960.

---

(1) المترجم

البرازيل، على الرغم من معدل تضخمها السنوي البالغ 215 في المائة، 1960–2002 (الجدول 14–4)، والديون المتراكمة خلال الثمانينات والتسعينيات التي أدت إلى تباطؤ الواردات والنمو بشكل شامل إلا أنها شهدت نموا سريعا. وهناك بلد آخر في أمريكا اللاتينية، وهو المكسيك، الذي أصبح أكثر اندماجا في اقتصاد أمريكا الشمالية المرتفع الدخل، كان نموا سريعا وإن كان غير منتظم. والبرتغال واليونان وتركيا من زيادة الاندماج في أوروبا الغنية.

وعن نمو الأرجنتين فكان أبطأ من نمو البرازيل أو المكسيك. ففي عام 1900، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الأرجنتيني البالغ 756 ،2دولارا (بما يكافئ القوة الشرائية في عام 1990)، وهو نفس مؤشر كندا (ماديسون 206–193 : 1995)، في المرتبة 13 في العالم، وكان أكثر من ضعف معدل اليابان، وكان أعلى بشكل ملحوظ من إيطاليا وبلدان الشمال في أوروبا. غير أنه بحلول الفترة 2001–2003، تعثرت الأرجنتين عن الديون الخارجية وسط هبوط العملة، وكانت بعض الأسر التي كانت في السابق من الطبقة المتوسطة تغطى في صناديق القمامة للأغذية. وبحلول ذلك الوقت، كان البلد قد انخفض حتى من ترتيبه في المرتبة 31 من الناتج الإجمالي للفرد في عام 2001 (داخل الجدول بالغلاف الأمامي والمصادر المذكورة فيه). وكان أحد العوامل الرئيسية في تراجع الأرجنتين في التصنيف العالمي هو ضعف سيادة القانون في الثلاثينيات من القرن العشرين، مع انقلاب عسكري وتزوير انتخابي في الثلاثينيات والإنقلاب عسكري في عام 1943، وما تلاه من ارتفاع شعبي إلى سلطة خوان بيرون في عام 1947، مع اعتداءه على حقوق ملكية مالكي الأراضي في بامباس الخصبة (ألستون و غالو 2003). وقد حققت اليونان ومنافستها المجاورة بلغاريا، الاشتراكية حتى عام 1989، نموا سريعا، وخاصة خلال العصر الذهبي. كما نمت بولندا بسرعة خلال العصر الذهبي. وعلى الرغم من النمو البطيء خلال السبعينات والثمانينات وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي في كانت بولندا أسرع الاقتصادات الانتقالية نموا بعد عام 1989، حيث كانت أول من حقق مستويات الناتج المحلي الإجمالي لعام 1989 في منتصف التسعينيات. وتجنبت بولندا الانهيار الاقتصادي الشديد الذي عانت منه بلدان أخرى من أوروبا الشرقية عندما تم تقليص أنماط التجارة الإقليمية في أوائل التسعينات.

الجدول 2-3-2. الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بما يكافئ القوة الشرائية عام1990)، ومعدل النمو السنوي للدول النامية، 1950-1998

الدولة	السكان في 2002 (بقيمة الملايين)a،b	P$ 1950 1990	P$ 1998 1990	معدل النمو السنوي 1950 - 1998 في المائة
خمسة عشر بلدا الأكبر من حيث عدد السكان				
الصين	1280.7	439	3117	6.1
الهند	1049.5	619	1746	1.8
أندونيسيا	217.0	840	3070	2.7
البرازيل	173.8	1672	5459	2.3
الإتحاد الروسي	143.5	2834	3893	0.4
باكستان	143.5	643	1935	2.0
بنغلاديش	133.6	540	813	0.5
نيجيريا	129.9	753	1232	0.6
المكسيك	101.7	2365	6655	1.8
الفلبين	80.0	1070	2268	1.1
فيتنام	79.7	658	1677	1.5
مصر	71.2	718	2128	2.0
إثيوبيا (وإريتريا)	67.7	250	399	0.6
تركيا	67.3	1818	6552	2.6
إيران	65.6	1720	4265	1.5
أسرع خمسة عشر من البلدان نموا a				
تايوان	22.5	936	15، 012	15.0
جمهورية كوريا	48.4	770	12، 152	14.8
تايلاند	62.6	817	6205	6.6
الصين	1280.7	439	3117	6.1
البرتغال	10.4	2069	12، 929	5.2
اليونان	11.0	1915	11، 268	4.9
ماليزيا	20.4	1559	71000	3.6
تونس	9.8	1115	4190	2.8
المملكة العربية السعودية	24.0	2231	8225	2.7
أندونيسيا	217.0	840	3070	2.7
تركيا	67.3	1818	6552	2.6
البرازيل	173.8	1672	5459	2.3

الدولة	السكان في 2002 (بقيمة الملايين)a،b	P$ 1950 1990	P$ 1998 1990	معدل النمو السنوي 1950 - 1998 في المائة
باكستان	143.5	643	1935	2.0
المكسيك	101.7	2365	6655	1.8
بولندا	38.6	2447	6688	1.7
أبطأ خمسة عشر دولة نموا b				
الكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية)	55.2	497	220	−0.6
كوبا	11.3	3390	2164	−0.4
مدغشقر	16.9	951	690	−0.3
النيجر	11.6	813	532	−0.3
موزمبيق	19.6	1133	1187	0.0
زامبيا	10.0	661	674	0.0
سودان	32.6	821	880	0.1
غانا	20.2	1122	1244	0.1
أوغندا	24.7	687	725	0.1
ساحل العاج	16.8	1014	1373	0.4
تانزانيا	37.2	377	553	0.5
إثيوبيا وإريتريا	99.2	250	399	0.6
بيرو	26.7	2263	3666	0.6
كينيا	31.1	541	850	0.6
مالي	11.3	457	783	0.7

الدولة	السكان في 2002 (بقيمة الملايين)a،b	P$ 1950 1990	P$ 1998 1990	معدل النمو السنوي 1950 - 1998 في المائة

a. Countries with populations below 8 million include Mauritius, with 1.2 million, a GDP per capita of PPP$2,491 in 1950 and PPP$9,853 in 1998, and an annual growth rate of 3.0 percent; Lesotho, with 2.2 million, a GDP per capita of PPP$320 in 1950 and of PPP$1,173 in 1998, and an annual growth rate of 2.7 percent; and Bulgaria, with 7.8 million, a GDP per capita of PPP$1,651 in 1950 and of PPP$4,586 in 1998, and an annual growth rate of 1.8 percent.

b. Countries with populations below 10 million include Haiti, with 7.1 million, a GDP per capita of PPP$1,051 in 1950 and of PPP$816 in 1998, and an annual growth rate of –0.2 percent; Somalia, with 7.8 million, a GDP per capita of PPP$1,057 in 1950 and of PPP$883 in 1998, and an annual growth rate of–0.2 percent; Central African Republic, with 3.6 million, a GDP per capita of PPP$771 in 1950 and of PPP$653 in 1998, and an annual growth rate of –0.2; Sierra Leone, with 5.6 million, a GDP per capita of PPP$656 in 1950 and of PPP$558 in 1998, and an annual growth rate of –0.1; Nicaragua, with 5.4 million, a GDP per capita of PPP$1,616 in 1950 and of PPP$1,451 in 1998, and an annual growth rate of –0.1; Chad, with 9.0 million, a GDP per capita of PPP$475 in 1950 and of PPP$471 in 1998, and an annual growth rate of 0.0 percent; Senegal, with 9.9 million, a GDP per capita of PPP$1,259 in 1950 and of PPP$1,302 in 1998, and an annual growth rate of 0.0 percent; Togo, with 5.3 million, a GDP per capita of PPP$574 in 1950 and of PPP$644 in 1998, and an annual growth rate of 0.1 percent; Benin, with 6.6 million, a GDP per capita of PPP$1,084 in 1950 and of PPP$1,257 in 1998, and an annual growth rate of 0.2 percent; Burundi, with 6.7 million, a GDP per capita of PPP$327 in 1950 and of PPP$543 in 1998, and an annual growth rate of 0.7 percent; Mauritania, with 2.6 million, a GDP per capita of PPP$457 in 1950 and of PPP$783 in 1998, and an annual growth rate of 0.7 percent; and Burkina Faso, with 12.6 million, a GDP per capita of PPP$385 in 1950 and of PPP$676 in 1998, and an annual growth rate of 0.8 percent. Sources: Population Reference Bureau 2002; Maddison 2001:185–186, 195–196, 215–217, 224–225.

ومن بين الشركات الأخرى التي حققت أعلى مستويات الأداء في المملكة العربية السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم وتونس، التي نمت صادراتها إلى منتجي النفط العرب بسرعة وباكستان، التي صنعت بسرعة من قاعدة منخفضة عند الاستقلال وتقسيم شبه القارة الهندية في عام 1947 وموريشيوس، أسرع الإقتصادات نموا في أفريقيا، وخاصة في مجال التصنيع و عن ليسوتو، وهي منطقة تقع داخل جنوب أفريقيا، التي نمت صادراتها وتحويلات العاملين فيها بسرعة.

وعلى النقيض من ذلك، فإن 42 بلدا من البلدان الأقل نموا، وبصفة رئيسية من أفريقيا، بنسبة 13 في المائة من سكان أقل البلدان نموا (0.7 بليون نسمة) قد ازداد بنسبة لا تتجاوز 1 في المائة سنويا، 1950 – 1988.

نجد أن التباين مفيد وإيجابي بين تايلند والفلبين، وهما حاليا أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) وكلاهما يبلغ عدد سكانه 41 مليون نسمة ونصيب

الفرد من الناتج القومي الإجمالي من 310 إلى 330 دولارا في عام 1968 (في عام 1968 دولار أمريكي) (البنك الدولي 1970d) . ومع ذلك، كان هناك تباين كبير بين توزيع الدخل في البلدين في أواخر الستينيات والسبعينيات . وكانت نسبة ال 10 فى المائة من السكان فى الفلبين اكثر ثراء من نفس المجموعة فى تايلاند، في حين ان نسبة الـ 20 فى المائة أدنى من ضعفها فى تايلاند . وكان أحد المؤشرات على المساواة الأكبر في تايلند تقدمه المتفوق في كهربة الريف، ولا سيما بين الفقراء، إلى ذلك في الفلبين . وعلاوة على ذلك، كان معدل النمو السنوي للفرد في الفترة من 1968 إلى 2000 بمقدار 3.63 في المائة لتايلند (أي أكثر من ثلاثة أضعاف الزيادة في الفترة) مقارنة بنسبة 1.67 في المائة في الفلبين (أقل من ضعفين) (البنك الدولي 211-210 : 1994h ؛ بارو 31 : 2001) .

وهناك عدة أسباب لتحسين الأداء الاقتصادي لتايلند، على الرغم من بداية الأزمة المالية الآسيوية 1997-1997 مع انخفاض قيمة البهات التايلندية بأكثر من 50 في المائة من منتصف عام 1997 إلى أوائل عام 1998 . وعلى النقيض من الفلبين، كان من المرجح أن تكون المصارف مملوكة ملكية خاصة وأن تمارس سلطة مستقلة على الإقراض . وعلاوة على ذلك، استهدفت حكومة تايلند، في سياساتها الإئتمانية، الزراعة والصناعة الصغيرة والمتوسطة الحجم، على عكس الفلبين، التي كانت أكثر توجها نحو المشاريع الكبيرة .

منذ الحرب العالمية الثانية، كانت تايلند لديها حواجز استيراد أقل من الفلبين، حتى خلال تركيز تايلاند على صناعة استبدال الواردات خلال السبعينيات . وشددت تايلاند على صادرات الموارد الطبيعية فى الستينيات من القرن الماضى وتحولت فى الثمانينيات الى صادرات التصنيع والتجميع الكثيفة العمالة التى كان جزء كبير منها جزءا من الاقتصاد الذى لا حدود له فى اليابان . وفي التسعينات، إجتذبت تايلند حصة أكبر من الاستثمارات الأجنبية في قطاعات التصدير التي تعتمد على رأس المال والمعرفة . وبسبب الفساد والقيود المفروضة على التجارة وأسعار الصرف وعدم الإستقرار السياسي، إجتذبت الفلبين إستثمارات أقل بكثير من تايلند .

حققت تايلند نجاحا أكبر من الفلبين لتجنب التضخم خلال زيادات أسعار النفط في 1973-1974 و1979-1981، وذلك باستخدام سياسات الاقتصاد الكلي لتقييد الإنفاق على النقيض من العجز الكبير في الميزانية والتوسع النقدي في الفلبين . وعلاوة على ذلك، أدى انخفاض قيمة الريال التايلندي الحقيقي، 1984-1988، جنبا إلى جنب مع الاستثمار الياباني والتايواني في الصناعات كثيفة العمالة، إلى تحفيز الصادرات، مع مساعدة البلد على تجنب الاختلالات الدولية والمحلية في أواخر الثمانينات وأوائل

التسعينيات. وبالمقارنة، إرتفعت قيمة العملة الفلبينية بالقيمة الحقيقية حيث ظلت العملة ثابتة في مواجهة التضخم وتأثرت به أسرع من بقية العالم (البنك الدولي 1993a).

وبلغ عدد سكان تايلاند فى عام 2002 بمقدار 62.6 مليون نسمة مقارنة ب 80.0 مليون نسمة فى الفلبين. وفي الواقع، شهدت تايلند انخفاضا ملحوظا في معدل المواليد الخام منذ عام 1970، عندما كان المعدل أعلى قليلا من المعدل في الفلبين، في عام 2002، عندما كان معدل المواليد 1.4 في المائة من السكان في تايلند مقابل 2.8 في المائة في الفلبين. علاوة على ذلك أدى إنخفاض تايلند في نسبة المواليد إلى خفض نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة إلى 24 في المائة من السكان، في حين ظلت النسبة المئوية للفلبين مرتفعة عند 37 في المائة (المكتب المرجعي للسكان 2002)، مما زاد من حصة الإنفاق على الغذاء والصحة التعليم للسكان المعالين. وحقيقة أن أفقر شريحة من السكان التايلنديين أفضل حالا بكثير من السكان الفلبينيين تساعد على تفسير سبب إنخفاض معدل المواليد في تايلند عن الفلبين. وقد وصل عدد أكبر من الناس إلى مستوى إجتماعي إقتصادي في تايلند يعزز تحديد النسل (انظر الفصل 8). ومن الفوائد الأخرى الناجمة عن الانخفاض السريع في معدل الخصوبة في تايلند تباطؤ النمو السنوي للقوى العاملة من 2.8 في المائة (1970–1980) إلى 2.2 في المائة (1980–1992) إلى 1.5 في المائة (1992–2000)، في حين ظل النمو السنوي في الفلبين تقريبا ثابت، مع 2.4 في المئة، 1970–1980؛ 2.5 في المائة، 1980–1992؛ و 2.3 في المائة، 1992–2000 (البنك الدولي 211–210: h1994؛ منظمة العمل الدولية 278: 2000)[1].

مناطق العالم

وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أفريقيا أعلى منه في البلدان النامية (وليس اليابان) وآسيا في 1950 و 1960 و 1973 (ضعف آسيا في عام 1960). ولكن بحلول عام 2001، كان لدى آسيا أكثر من ضعف الناتج المحلي الإجمالي للفرد في أفريقيا (ماديسون 126: 2001؛ وبالا 190: 2002؛ داخل الجدول الأمامي).

ومنذ عام 1973، ومع تباطؤ الاقتصاد العالمي بعد انهيار نظام النقد الدولي في بريتون وودز بعد عام 1945 لأسعار الصرف الثابتة وإرتفاع أسعار النفط والمواد الخام الأخرى في أوائل السبعينيات، شهدت أفريقيا ومناطق أخرى عديدة بطيئا نمو. وقد عانت أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط من نمو سلبي يعزز بعضهما البعض وأزمات ديون حادة منذ عام 1980. وهكذا، كان النمو السنوي بين عامي 1973 و 1998

(1) المترجم

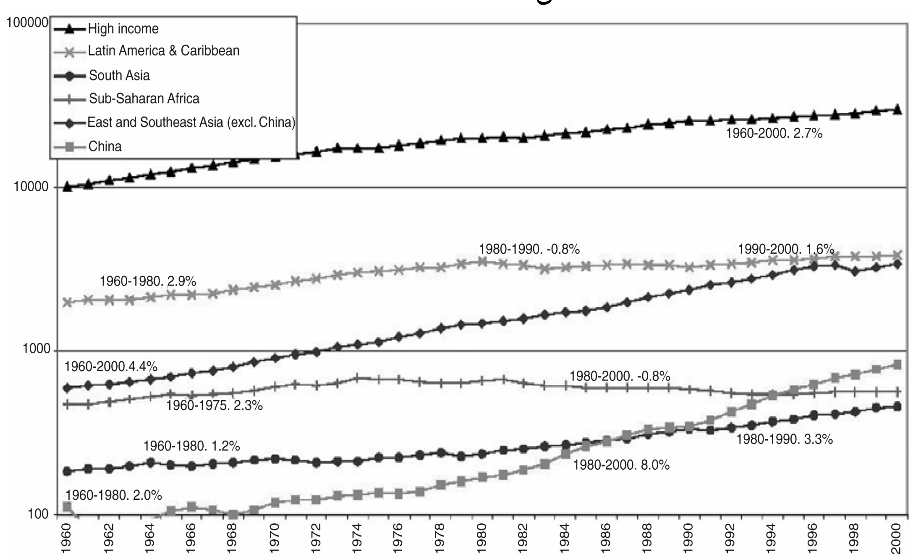
هو 0،01 في المائة بالنسبة لأفريقيا (بما يتفق مع البنك الدولي2000 a: 1، المشار إليه في القسم الأول من الفصل 2)، و 0،34 في المائة لمنطقة الشرق الأوسط (غرب آسيا وشمال أفريقيا) وإزدهار النفط، ولكنها عرضة لتراجع أسعار النفط بعد ذلك، و 0.99 في المائة لأمريكا اللاتينية. على الرغم من الأزمة المالية، واصلت آسيا أدائها المرتفع من العصر الذهبي، 3.26 في المائة سنويا. وتشمل آسيا الصين سريعة النمو، وغيرها من شرق آسيا، وجنوب آسيا ولكن ليس غرب ووسط آسيا أو الدول المتقدمة (اليابان وسنغافورة).

وبوجه عام، نمت أفريقيا بنسبة 0.99 في المائة فقط سنويا من 1950 إلى 1998، وأمريكا اللاتينية 1.72 في المائة سنويا، والشرق الأوسط 2.26 في المائة سنويا، وآسيا 3.50 في المائة سنويا.وقد بلغ متوسط النمو فى أوروبا وآسيا الوسطى (وخاصة الدول الشيوعية السابقة فى شرق أوروبا الوسطى والاتحاد السوفيتى) انخفاضا بنسبة 1.10 فى المائة سنويا فى الفترة من عام 1973 حتى عام 1999، حيث بلغ نموها العام من عام 1950 إلى عام 1998 نسبة 1.07 فى المائة سنويا فقط. وبسبب التطور في وقت سابق، أمريكا اللاتينية لديها أعلى 2003 الناتج القومي الإجمالي للفرد من المناطق في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بقوة شرائية 080 ،7 $ مقارنة بقوة شرائية 700 ،5 $ في الشرق الأوسط وقوة شرائية 580 ،4 $ في شرق آسيا وبقوة شرائية 660 ،2 $ في جنوب آسيا وبقوة شرائية 1770 دولار أمريكي في جنوب الصحراء الكبرى (داخل الجدول الأمامي بالغلاف).

ويؤكد الشكل 3-3، الذي يرسم تجربة النمو في التجمعات القطرية، داخل جدول الغلاف. ولم تنمو أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على الإطلاق منذ عام 1960، مع انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بما يقرب من 1 في المائة سنويا من عام 1980 إلى عام 2000. وكانت الصين فقيرة جدا عشية حربها الأهلية وحتى خلال معظم الفترة الماوية الأولى (1949-1970)، نما بسرعة في أواخر الفترة الماوية وفترة الإصلاح ما بعد الماوي بعد عام 1979، متجاوزا أفريقيا في أواخر القرن العشرين. وقد نمت جنوب آسيا أسرع من أفريقيا، وخاصة خلال فترة التحرير المتواضع في الهند في الثمانينات والإصلاحات الرئيسية في التسعينات. هل جنوب آسيا أفقر من أفريقيا جنوب الصحراء، كما يوضح الشكل 3-3؟ العديد من الاقتصاديين يختلفون (البنك الدولي 162003 :h؛ بهالا 2002)؛ وبغض النظر عن المعدلات الأخيرة، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لجنوب آسيا سيتجاوز قريبا أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

من بين أقل البلدان نموا، كان لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1960. بيد أن النمو المبين في الشكل 3-3 يشير إلى أن متوسط الدخل في شرق آسيا قريب من أمريكا اللاتينية نتيجة لأدائها العالي.

الناتج المحلي الإجمالي للفرد حسب مجموعات البلدان (1995 دولار أمريكي).
المصدر: رودريك 38: 2004، الشكل 1.



وتجاوز نمو البلدان المرتفعة الدخل، 1960-2000، جميع مناطق أقل البلدان نموا باستثناء شرق آسيا (بما في ذلك الصين). ومع ذلك، لاحظ أن المناقشة في القسم التالي تتعلق بالتحيز الانتقائي.

إلتقاء الخلاف The Convergence Controversy

في عام 1969، قالت لجنة التنمية الدولية برئاسة ليستر بيرسون (رئيس الوزراء الكندي السابق) أن "الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة والنامية" هي واحدة من القضايا الرئيسية في عصرنا (بيرسون وآخرون 1: 1969).24[(1)] هل البلدان الغنية تزداد غنا والبلدان الفقيرة تزداد فقرا؟ ويشير مقياس واحد، وهو نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، إلى أن البلدان المتقدمة والنامية على السواء أفضل حالا منذ الحرب العالمية الثانية. هل الفجوة تتسع؟ الجواب معقد، لأنه يعتمد على تعريف الفجوة، والفترة

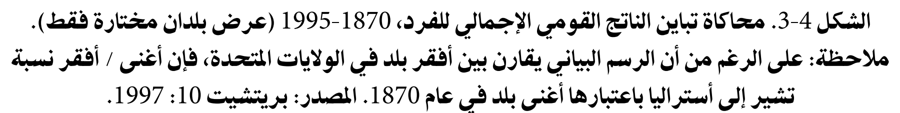
(1) المترجم

الزمنية المستخدمة، وكيفية تعريف بلد غني والفقير، سواء كنا نستخدم البلدان أو الأفراد كوحدة، وما إذا كنا ننظر إلى بلد ما في بداية أو نهاية الفترة الزمنية.

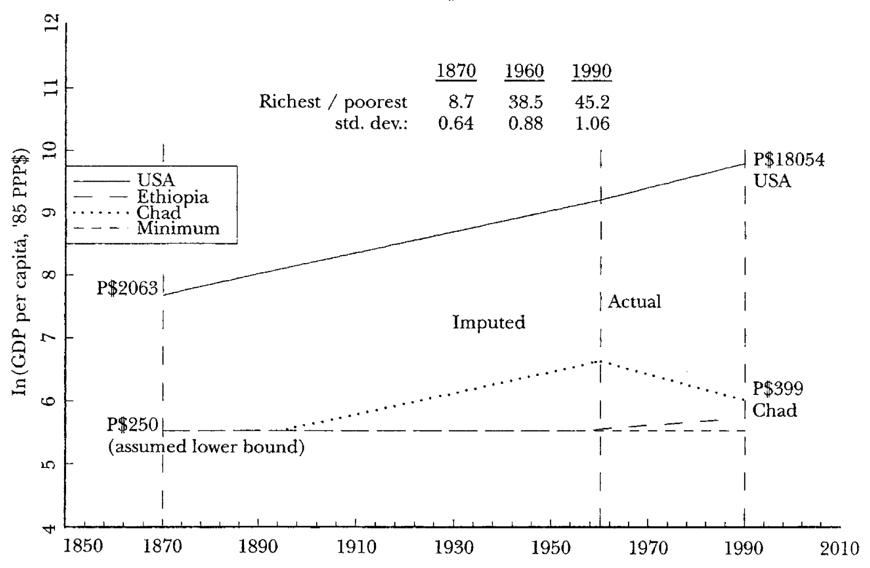
والسؤال الرئيسي هو ما إذا كانت البلدان الفقيرة تنمو بوتيرة أسرع من البلدان الغنية، بحيث يتقارب نصيب الفرد من الدخل. ويتفق التقارب مع نموذج النمو الكلاسيكي الجديد السائد (الذي نوقش في الفصل 5)، والذي يفترض تناقص عوائد رأس المال مع تطور الاقتصاد وتكنولوجيا مماثلة من اقتصاد إلى آخر. ج روبرت وبارو وكزافييه سالا-مارتن (251-223: 1992) أن الولايات المنخفضة الدخل في الولايات المتحدة ضاقت بينهم الفجوة الإقتصادية بشكل نسبي مقارنة بالدول ذات الدخل المرتفع من 1840 إلى 1988. هل تنطبق هذه النتيجة على البلدان؟ جواب ويليام ج. بومول (1085-1072: 1986) هو «نعم»، مدعيا أن النمو بين الـ 16 دولة المتقدمة تتقارب من 1870 إلى 1970. ومع ذلك، بومول يدل على التحيز الاختيار، عن طريق اختيار، بعد حقيقة، عينة من البلدان التي نجحت وهي الآن من بين أغنى البلدان في العالم. كان يمكن أن يتجنب التحيز الانتقائي إذا كان قد تم تجربته، كما فعل باحثون آخرون، من خلال دراسة معدلات النمو اللاحقة لأغنى البلدان في عام 1870 (دي لونغ 1988: 1138-1154؛ انظر أيضا ماديسون 45: 1995 وأبراموفيتز 394: 1986)[1].

نذكر مناقشتنا للفجوة الآخذة في الإتساع (أو الإنتشار) بين غرب آسيا وأفريقيا في وقت سابق من هذا الفصل. بالنسبة لانت بريتشيت (12-9: 1997)، التقديرات المعاصرة للدخل القومي النسبي. تقديرات معدل النمو في الدول المتقدمة، 1870 -1990؛ والافتراض القائل بأن 250 دولارا من دولارات جزر المحيط الهادئ في عام 1985 هو الحد الأدنى لإيرادات الكفاف يؤدي إلى الاستنتاج الذي لا مفر منه أن السنوات ال 150 الأخيرة شهدت «تباينا كبيرا». وهذا يعني أنه، على غرار الشكل 3-2على الهوامش الإقليمية، الشكل 3-4 يشير أيضا إلى اتساع الفجوة النسبية ولكن بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أغنى بلد مقابل بلد أفقر البلدان. وفقا لبريتشيت (1: 1997)، "الاختلاف في مستويات الإنتاجية النسبية ومستويات المعيشة هو السمة السائدة للتاريخ الاقتصادي الحديث".

(1) المترجم



الشكل 4-3. محاكاة تباين الناتج القومي الإجمالي للفرد، 1870-1995 (عرض بلدان مختارة فقط).
ملاحظة: على الرغم من أن الرسم البياني يقارن بين أفقر بلد في الولايات المتحدة، فإن أغنى / أفقر نسبة تشير إلى أستراليا باعتبارها أغنى بلد في عام 1870. المصدر: بريتشيت 10: 1997.

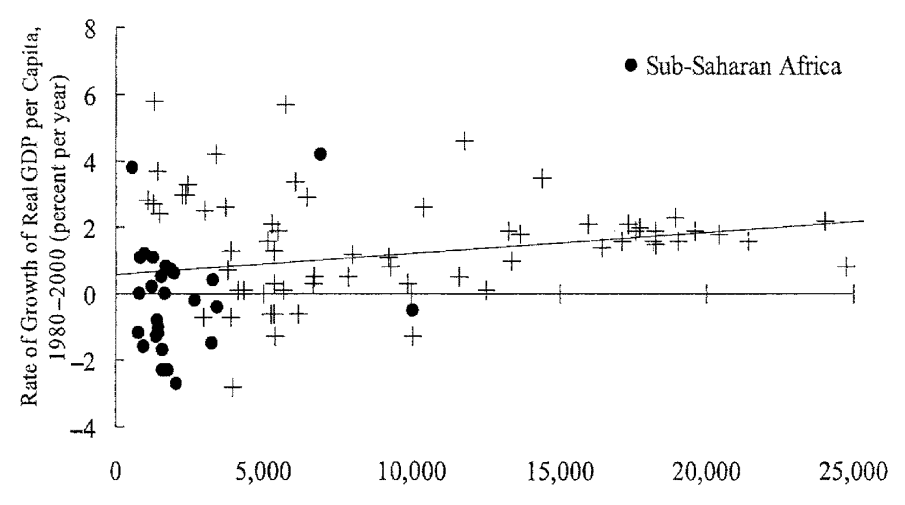


ماذا لو بدأنا مقارنات التقارب خلال أواخر القرن العشرين، عندما حصلت معظم أقل البلدان نموا على الاستقلال وبدأت جهودا منتظمة لتسريع النمو؟ ويظهر بول رومر (1994b: 3-22) أن البلدان الفقيرة في الفترة من عام 1960 إلى عام 1985 نمت بنفس المعدل تقريبا الذي حققته البلدان الغنية، بحيث لم ينمو نصيب الفرد من الدخل في البلدان المتقدمة النمو بوتيرة أسرع مما كان عليه في البلدان المتقدمة النمو، تتقارب مع) دخل الفرد في البلدان النامية. ويبين الشكل 3-5 أن المتوسطات القطرية تختلف من عام 1980 إلى عام 2000. ومع ذلك، يظهر الشكل 3-6، الذي يرسم نفس البيانات الخام باستخدام المعايير السكانية، التقارب بين الأفراد الأغنياء والفقراء (بهالا 205: 2003). وكانت الصين والهند اقتصادات منخفضة الدخل في بداية الفترة. فإن هيمنة هذين البلدين سريعي النمو، اللذين يمثلان أكثر من ثلث سكان العالم، يندفعان إلى تحقيق التقارب.

ويبين الشكل 1-1 أن دخل الولايات المتحدة بالنسبة إلى العالم النامي انخفض من 1960 إلى 2000. ومن 1960 إلى 2000، إنخفض الدخل المتوسط الأمريكي مقارنة بالمتوسط في شرق آسيا وجنوب آسيا والعالم النامي عموما ، وبالمثل، انخفض الدخل المئوي العشرين في الولايات المتحدة لنفس الفترة بالنسبة إلى هذا الدخل في المناطق

الآسيوية وأقل البلدان نموا. وكلاهما يشير إلى أن دخل الفقراء والأغنياء قد تقارب، حتى لو لم يكن نفس الحال مع دخل البلدان الفقيرة والغنية (بهالا 196-190 : 2003)[1].

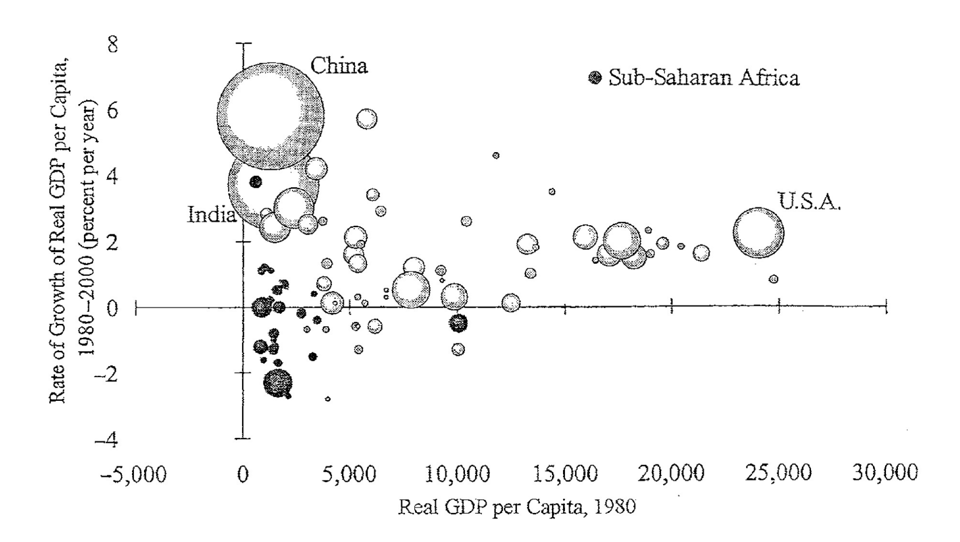
الشكل 6-3. متوسط النمو السنوي للسكان (1980-2000) على المستوى الأولي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (كما هو موضح في الشكل 5-3، ولكن مع مساحة تتناسب مع عدد السكان في عام 1980). ملاحظة: البيانات هي قيم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار الأمريكي المكافئ لكل شخص بالغ. المصدر: فيشر 12.1 : 2003.



وأخيرا، تظهر أقاليم أقل البلدان نموا تقدما في مؤشر التنمية البشرية، 1980 - 2000، استنادا إلى متوسط العمر المتوقع، والتعليم، و لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للفرد في إطار تكافؤ القوى الشرائية. ولأن "مؤشر التنمية البشرية هو مؤشر للأداء النسبي، فإن التحسينات في جميع المناطق تمثل تقاربا في هذا المقياس الأكثر عمومية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي عبر المناطق" [فيشر 8 : 2003، خط مائل في النسخة الأصلية].

ويميز روبرت بارو (1991) بين التقارب الشرطي مع وجود عوامل التحكم وغيابها والتقارب غير المشروط وبالتقارب المشروط ومعدلات المواليد والتعليم والإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الثابت ، فإن نصيب الفرد من الدخل في البلدان الفقيرة (مانكيو ورومر وويل 437-407: 1992)، كما هو متوقع مع تناقص العوائد في نظرية النمو الكلاسيكي الجديد (الفصل 5)[2].

(1) المترجم
(2) المترجم



ويستبق الشكل 6-3 مناقشة الفصل السادس لاتجاه توزيع الدخل العالمي، الذي يأخذ في الاعتبار التفاوتات بين الدول والأقطار داخل الدول والمعايير حسب عدد السكان.

ملخص الفصل Conclusion

إزدادت الرأسمالية في الغرب من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر مع تراجع النظام الإقطاعي وإنهيار سلطة الكنيسة والدول القومية القوية التي تدعم التجارة الحرة والأيديولوجية الليبرالية المصممة خصيصا للبرجوازية والثورة السعرية التي عجلت تراكم رأس المال والتقدم في والعلوم والتكنولوجيا وروح العقلانية. وفي الفترة الأخيرة إلى قرن ونصف، حدث نمو اقتصادي مطرد في المقام الأول في الرأسماليين الغربيين واليابان وخلال هذه الفترة، كان معدل النمو الاقتصادي في معظم هذه البلدان أكثر من 1.5 في المئة سنويا. وهكذا، فإن الفجوة بين هذه البلدان والبلدان النامية في الآسيو أفريقية قد ازدادت زيادة كبيرة.

وفي أواخر القرن التاسع عشر، استحوذ اليابانيون على التكنولوجيا الأجنبية، وأنشأوا نظاما مصرفيا، وساعدوا رجال الأعمال من القطاع الخاص، وساعدوا على تحسين الصناعات الصغيرة، ونفذوا التعليم الشامل، وأبقوا أسعار صرف العملات الأجنبية قريبة من أسعار السوق. ومع ذلك، لا يمكن لأقل البلدان نموا أن تتعلم سوى دروس محدودة من اليابان، بسبب ظروفها المحددة تاريخيا، ولأن بعض عناصر النموذج الياباني ربما أسهمت في انهياره الأخير للنمو.

وكانت الأساليب الكورية الجنوبية والتايوانية مماثلة لتلك التي اتبعتها اليابان. وعلاوة على ذلك، شدد النموذج الكوري والتايواني على التعاون بين الحكومة وقطاع الأعمال جنبا إلى جنب مع إنشاء الحكومة للأسواق المتنازع عليها ما بين الشركات.

قدمت الثورة الشيوعية في روسيا عام 1917 بديلا للرأسمالية كطريق لتحديث الاقتصاد. وإستولت الدولة على التخطيط الإقتصادي وتراكم رأس المال. وفي غضون بضعة عقود فقط، حولت الإشتراكية المركزية السوفيتية روسيا. غير أن المصادر الرئيسية لهذا النمو السريع وزيادة تكوين رأس المال وزيادة معدلات المشاركة في العمل قد تم إستنزافها في العقد أو العقدين السابقين قبل إنهيار الشيوعية في عام 1991. وكانت الصين أفضل من روسيا خلال التصنيع المبكر، ويرجع ذلك جزئيا إلى التغيرات المؤسسية وإصلاحات السوق في الصين.

وكان النمو الاقتصادي للبلدان النامية منذ الحرب العالمية الثانية أسرع بكثير مما كان عليه قبل الحرب. ومع ذلك، فإن نمو البلدان النامية في فترة ما بعد الحرب لم يكن أسرع من نمو البلدان المتقدمة النمو. ويعني ما إذا كان هذا يعني التقارب أو الإختلاف المعتمد على الوقت والنطاق.

علاوة على ذلك، فإن هذا النمو يخفي تنوعا كبيرا في الأداء فيما بين البلدان النامية. ففي الفترة من عام 1960 إلى عام 1992، كان ما يقرب من نصف سكان أقل البلدان نموا يعيشون في بلدان تنمو بمعدل سنوي قدره 3 في المائة أو أفضل، ولكن نحو ربع هؤلاء السكان نما بنسبة لا تزيد عن 1 في المائة سنويا. ومنذ عام 1980، نمت منطقة شرق آسيا بالشكل الأسرع وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهي الأبطأ بين مناطق العالم.

وفي العقود الأخيرة من القرن العشرين، شهدت ثمانية اقتصادات آسيوية عالية الأداء نموا سريعا، على الرغم من الأزمة المالية الآسيوية في الفترة 1997-1999. ومنذ عام 1990، يمكننا إضافة الهند وغيرها من أقل البلدان نموا إلى هذه القائمة. وعلى النقيض من ذلك، لم تشهد بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وغيرها من أقل البلدان نموا تباطؤا فحسب بل أيضا «إنهيارا»، مما أدى إلى تراجع الاحتياجات الصحية والتغذوية وغيرها من الاحتياجات الأساسية لمعظم سكان البلد.

إن قصة النمو هذه في غاية الأهمية لأنها تساعد على تحديد ما إذا كانت المجتمعات قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية من الغذاء والملبس والمسكن والصحة ومحو الأمية وتوسيع الخيارات البشرية لتمكين شعوبها من التحكم على بيئتهم والتمتع بمزيد من أوقات الراحه والحصول على التعليم واستخدام المزيد الموارد والمساعي الإنسانية.

عرض المصطلحات Termes To Review

- الإقتصاد الآسيوي اللامحدود
- النمور الآسيوية
- رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)
- البرجوازية
- بريتون وودز النظام النقدي الدولي
- رأسمالية
- التكلات الإحتكارية
- تشايبول
- التقارب الفئوي
- التقارب المشروط
- الأسواق المتنازع عليها
- نقطة الإتقاء
- إحتكار الشراء
- البيريسترويكا
- البروتستانتية الأخلاقية
- إرتفاع القيمة الحقيقية للعملة المحلية
- إنخفاض القيمة الحقيقية للعملة المحلية
- نموذج التنمية الستالينية
- الإختلاف
- الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية
- نموذج فلدمان
- العصر الذهبي للنمو الرأسمالي
- الثورة الخضراء
- مجموعة السبعة
- بدائل الإستيراد
- البنية التحتية
- نموذج التنمية اليابانية
- كيرتسو
- معدل مشاركة اليد العاملة
- الحرية الإقتصادية
- الفائض
- شروط المعاملة
- إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج
- التقارب غير المشروط
- زايبتسو

أسئلة للمناقشة QUESTIONS TO DISCUSS

1. مناقشة وتقييم النهج البيولوجي التطوري للماس في التنمية.
2. حدد الخطوط العريضة لقادة العالم في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد خلال العصور الوسطى والحديثة. كيف نفسر أسباب التغيرات في القيادة العالمية؟
3. ما هي خصائص النمو الاقتصادي الحديث؟ لماذا كان النمو الاقتصادي الحديث مقتصرا إلى حد كبير على الغرب (أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا) قبل القرن العشرين؟
4. ما مدى أهمية العوامل غير الاقتصادية في الإسهام في التنمية الرأسمالية الحديثة في الغرب؟
5. كيف تقارن الفجوة النسبية بين الغرب وأقل البلدان نموا من أصل أفريقي وآسيوي اليوم بفجوة قرن وربع أو نصف؟ كيف يمكننا تفسير هذا الاختلاف؟

6. ما هي البلدان الخارجة عن الغرب التي حققت أكبر قدر من النجاح في التنمية في القرن الماضي؟ وهل هذه النماذج الإنمائية غير الغربية مفيدة لأقل البلدان نموا اليوم؟

7. تقييم الاتحاد السوفياتي الروسي كنموذج لأقل البلدان نموا اليوم.

8. مقارنة النمو الاقتصادي لأقل البلدان نموا اليوم قبل وبعد الحرب العالمية الثانية.

9. أوضح ببعض التفصيل كيف أدى النمو الاقتصادي المطرد في أمريكا الشمالية إلى تغيير المستوى المادي للمعيشة من حوالي 100 إلى 150 سنة مضت حتى اليوم.

10. هل كان متوسط الدخل في البلدان الغنية والفقيرة يتقارب منذ عام 1980؟ أو في الـ 100 إلى الـ 150 سنة الماضية؟ وهل دخل الدخل النسبي للفقراء والأغنياء تقارب منذ عام 1980؟ أو في الـ 100 إلى الـ 150 سنة الماضية؟

دليل المراجع GUIDE TO READINGS

ماديسون (2001، 2003) هي المصادر النهائية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل. انظر شارب (2002: 20-40) للحصول على ملخص لمساهمة ماديسون بالإضافة إلى الرسوم البيانية المفيدة. كوزنتس (1966، 1971) يحلل أصل النمو الاقتصادي الحديث.

مؤشرات التنمية العالمية السنوية للبنك الدولي وتقرير التنمية في العالم ووأطلس البنك الدولي وتقرير التنمية البشرية السنوي للأمم المتحدة ومصادر أخرى مبينة في دليل الفصل الثاني والأقراص الإلكترونية ذات الصلة بها هي مصادر أساسية للنمو الاقتصادي الأخير. موراويتز (1977) لديه تحليل ممتاز للإتجاهات الرئيسية في النمو الاقتصادي لأقل البلدان نموا من الحرب العالمية الثانية حتى عام 1975.

في البداية، كان النمو الحديث يعني النمو الرأسمالي كما يشير ديلارد (1967: 72-149؛ 1979: 69-76). لانتقادات أطروحة ويبر حول التطور الأخلاقي والرأسمالي البروتستانتي، إنظر توني (1926) و ساموليسون (1957) و روبرتسون (1959) والفصل 12.

ويعتبر التقرير السنوي للتنمية العالمية الصادر عن البنك الدولي أفضل مصادر عدة للنمو الاقتصادي الأخير لأقل البلدان نموا والبلدان النامية (انظر الملاحظة البيليوغرافية في الفصل 2). كتاب موراويتز (خمسة وعشرون عاما) وكوزنتس (1966، 1971)، وإن كان مؤكدا إلى حد ما، مصادر ممتازة على النمو الاقتصادي على المدى الطويل. إن العمل الإحصائي الدقيق الذي قام به بايروتش (1975 و 1976 و 1982) يستحق

التقدير، على الرغم من أنني أعتقد أن بايروتش، على عكس كوزنتس، يقلل من الاختلافات في القرن التاسع عشر بين نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في البلدان المتقدمة ودول العالم الثالث. بومول وآخرون. (1989) مقارنات مفصلة تبين كيف أن النمو الإقتصادي السريع غير رفاهية وأسلوب حياة الأميركيين منذ القرن التاسع عشر. غريغوري وستيوارت (2001) بشأن التنمية الاقتصادية الروسية السوفياتية ولختنشتاين (1991) بشأن التنمية الصينية ممتازة.

أوهكاوا و رانيس (1985) و يوشيهارا (1994) و كونيو (1994) و ونافزيجر (26-1: 1986؛ 1995) درسوا الآثار المترتبة على تجربة التنمية اليابانية لأقل البلدان نموا. كاتس (1998، 2003) يفسر أسباب النمو "المعجزة" في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية خلال الثمانينات ولإنهيار النمو الحالي. إتو (1992)، على الرغم من مؤرخة، هو مصدر ممتاز على الاقتصاد الياباني.

بالنسبة للطلاب الراغبين في الاقتصادات الآسيوية ذات الأداء العالي، أنظر البنك الدولي (a1993) ومقالات تقييم هذه الدراسة في التنمية العالمية (أمسددن 633-627: 1994؛ كوون 644-635: 1994؛ لال 654-645؛ ياناجيهارا 670-663: 1994)؛ انظر أيضا الملاحظة 11). و" 16 "World Development (يناير 1988) لديها قضية خاصة مكرسة لكوريا الجنوبية (لايبزينجر 5-1: 1988؛ كيم 18-7: 1988). هاميلتون (43-38: 1984)، مور (64-57: 1984)، و أمسدن (1989) يناقشون كوريا الجنوبية ورودريك (200-195: 2000) يحصلان على تدخلات في كوريا وتايوان. يدرس شتاين (1995) الآثار المترتبة على النموذج الآسيوي لأفريقيا.

ينتقد كروغمان (1994) المعجزة الآسيوية، قائلين إن نمو اقتصادات شرق آسيا المرتفع يعتمد بشكل كبير على نمو المدخلات بدلا من التقدم التقني. وعلى الرغم من الأزمة الآسيوية 1997-1999، أثبتت الدراسات التجريبية اللاحقة خطأ كروغمان.

ماديسون (2002) وبريتشيت (1997) وفيشر (11-8: 2003) وبارو (1991) يناقشوا ما إذا كان التقارب قد حدث بين البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نموا. إسلام (362-309: 2003) يدرس أدبيات التقارب، وربطه بمناقشة نظرية النمو.

يقول كينيدي، صعود وسقوط القوى العظمى (1987)،يؤكد أن القوى العظمى تظهر بسبب قاعدة اقتصادية قوية، ولكن الانخفاض (على سبيل المثال، بريطانيا في

منتصف القرن العشرين والولايات المتحدة مؤخرا) من الالتزام العسكري الزائد الذي يعوق النمو الاقتصادي .

ألكسندر جيرسشنكرون، التخلف الاقتصادي في المنظور التاريخي (نيويورك: بريجر، 1982) يميز الإستراتيجيات الصناعية من المتأخرين (القرن 19 فرنسا وألمانيا وروسيا وإيطاليا) إلى مزايا التخلف النسبي: إعتماد تراكم أحدث التقنيات من القادة (بريطانيا والولايات المتحدة)، وذلك بإستخدام الطب الأيديولوجي القوي لتحفيز رجال الأعمال، والتدخل من قبل الدولة لتوفير رأس المال والتكنولوجيا للتصنيع السريع .

(4) خصائص ومؤسسات الدول النامية
Characteristics and Institutions of Developing Countries

إطار محتوى الفصل Scope of the Chapter

يستعرض هذا الفصل خصائص البلدان النامية، مع التركيز بوجه خاص على الاقتصادات المنخفضة الدخل. وينظر في توزيع الدخل والإطار السياسي والنظام الأسري والحجم النسبي للزراعة والصناعة والتكنولوجيا ورأس المال ومعدلات الادخار والثنائية والاعتماد على التجارة الدولية وأنماط التصدير والنمو السكاني ونمو القوى العاملة ومحو الأمية ومستويات المهارات وطبيعة المؤسسات الإقتصادية والسياسية بما في ذلك الحوكمة الديمقراطية والديكتاتورية والوضوحية والرأسمالية الإجتماعية والبيروقراطية وقدرة الدولة على تحصيل الضرائب والنظام لقانوني والقضائي وحقوق الملكية والإستخدام والخدمات الإحصائية وبيانات المسح والأراضي ورأس المال والتأمين وأسواق الصرف الأجنبي. ويبحث القسم الأخير في البحث عن الإيجارات والفساد وعلاقاتها مع ضعف الدولة وفشلها. وستوسع الفصول اللاحقة الأنماط الإقتصادية للتنمية.

التباين في الدخول Varying Income Inequality

ومع تقدم التنمية الاقتصادية، كثيرا ما يتبع عدم المساواة في الدخل منحنى على شكل حرف U مقلوب، يزداد أولا (من البلدان المنخفضة الدخل إلى البلدان المتوسطة الدخل)، ثم ينخفض (من البلدان المتوسطة إلى المرتفعة الدخل). ومع ذلك، تنخفض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مع زيادة دخل الفرد (انظر الفصل 6).

الإطار السياسي Political Framework

تختلف الأنظمة السياسية

وفي الفترة 2000–2001، صنفت فريدم هاوس (2002) نحو ربع عدد البلدان النامية عددها 34 من أصل 137 بلدا، وهي حرة، أي التمتع بالحقوق السياسية والحريات المدنية. فالحقوق السياسية لا تعني إجراء انتخابي رسميا فحسب، بل تعني أيضا أن "للناخبين فرصة الاختيار الحر بين المرشحين. . . ويتم اختيار المرشحين بشكل مستقل

عن الدولة ". وتنطوي الحريات المدنية على وجود حقوق في الممارسة، وليس مجرد ضمان دستوري مكتوب لحقوق الإنسان. وتسمى منظمة فريدم هاوس (2002) بليز وبوليفيا وبلغاريا وقبرص والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغانا وجامايكا وكوريا الجنوبية ومالي ومالطة وموريشيوس والمكسيك ومنغوليا وبنما وبيرو وناميبيا ورومانيا وجنوب أفريقيا وسورينام وتايوان وتايلاند وأوروغواي ودول البلطيق الثلاث في 2000–2001 على أنها حره ولكن الأرجنتين وبنغلاديش والبرازيل وكينيا ونيجيريا وباراغواي وروسيا والسنغال وتنزانيا وتركيا وفنزويلا وزيمبابوي على أنها ليست حره. وإذا افترضنا أن بلدان فريدم هاوس الحرة هي ديمقراطية، فإنها تشكل نحو 40 في المائة من 5 بلايين من أقل البلدان نموا، لأن الديمقراطيات تشمل الهند من حيث عدد السكان.

نخبة سياسية صغيرة

وعلى عكس الديمقراطيات الغربية، فإن السيطرة السياسية في أقل البلدان نموا تميل إلى أن تحتفظ بها نخبة سياسية صغيرة نسبيا. ولا تشمل هذه الفئة الأفراد الذين يضطلعون بشكل مباشر أو غير مباشر بدور كبير في الحكومة – القادة السياسيين والأمراء التقليديين والرؤساء وضباط الجيش الرفيعي المستوى وكبار موظفي الخدمة المدنية والإداريين والمديرين التنفيذيين في المؤسسات العامة – ولكن أيضا كبار ملاك الأراضي، والناس، والمهنيين الرائدة. حتى الزعيم الاستبدادي لا يمكن أن يحكم دون إجماع بين هذه النخبة المؤثرة ما لم يستخدم الشرطة والقمع العسكري، ربما بدعم من قوة أجنبية قوية.

إنخفاض المؤسسات السياسية

بالنسبة للنخبة السياسية، غالبا ما يشكل التحديث الاقتصادي معضلة. وعلى الرغم من أن تحقيق الحداثة يولد الاستقرار، فإن عملية التحديث تولد عدم الاستقرار. وبالتأكيد فإن التحديث يعزز قدرة مجموعة الحكم على الحفاظ على النظام وحل النزاعات واختيار القادة وتعزيز المجتمع السياسي. ولكن التحضر والتصنيع والتوسع التعليمي، وما إلى ذلك، تشمل في نهاية المطاف جماعات عرقية أو دينية أو إقليمية أو اقتصادية غير نشطة في السابق. ووفقا لصموئيل هنتنغتون، فإن انفجار المشاركة الجماهيرية في السياسة المتعلقة بالقدرة المؤسسية على استيعاب المشاركين الجدد يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي (هنتنغتون 1968). (بطبيعة الحال، لا يقتصر الصراع المدني على البلدان الحديثة التحديث، حيث أن كندا وبلجيكا واسبانيا والمملكة المتحدة لديها حاليا صراعات عرقية أو دينية أو إقليمية).

تجربة الهيمنة الغربية

وبإستثناء اليابان، في السنوات ال 200 الماضية – وخاصة في النصف الأول من القرن العشرين – كانت معظم أفريقيا وآسيا مستعمرات يهيمن عليها الغرب. حتى بلدان مثل أفغانستان وتايلاند، التي لم تكن مستعمرات غربية أبدا، شهدت الاختراق والهيمنة الغربية. وعلى الرغم من أن معظم أمريكا اللاتينية أصبحت مستقلة في القرن التاسع عشر، إلا أنها كانت عرضة للاقتصاد البريطاني والسياسي الأمريكي منذ ذلك الحين. وهكذا، خلال قرن أو قرنين من النمو الاقتصادي السريع في البلدان الغربية، لم يكن لدى معظم أقل البلدان نموا الاستقلال السياسي الضروري للتحديث الاقتصادي.

العائلة الممتدة

والعائلة الممتدة، بما في ذلك عائلتان أو أكثر من العائلة الأصل والأبناء والأطفال، هي مؤسسة مشتركة في البلدان النامية. وعلى الرغم من أن بعض الباحثين يعتبرون أن الأسرة الممتدة تشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية، فإنني لا أختلف معهم. ومن المؤكد أنه إذا كان أحد أفراد الأسرة يكسب دخلا أعلى ومدخرات، فإن البعض الآخر قد يطلب تقاسم المدخرات، مما يعوق التنمية، حيث يتم تحويل الأموال من تكوين رأس المال. ومع ذلك، إذا إلتحق أفراد العائلة بالمدارس الثانوية أو بالجامعات، أو حصلوا على تدريب، أو طلبوا عمالة في المناطق الحضرية، أو بدأوا أعمالا جديدة، فإن وحدة العائلة الأكبر قد تدفع عنهم المخاطر لدعمهم ماليا وتساهم بذلك في التنمية الاقتصادية.

الجمعيات الزراعية الفلاحية

ومعظم البلدان المنخفضة الدخل هي في الغالب مجتمعات زراعية للفلاحين. الفلاحون هم من المزارعين الريفيين. فهي لا تدير مؤسسة تجارية كما يفعل المزارعون في الولايات المتحدة، بل بالأحرى أسرة معيشية هي الشاغل الرئيسي للبقاء. وعلى الرغم من أن أنماط ملكية الأراضي وحيازتها وتركيزها تختلف اختلافا كبيرا، فإن معظم الأراضي في هذه المجتمعات يعمل بها عمال لا يملكون أرضا أو مزارعون أو مستأجرون أو أصحاب مزارعون صغار بدلا من المزارعين التجاريين الكبار. أما في الدول آسيا الأفريقية، فإن متوسط المزرعة عادة ما يكون أقل من 5 هكتارات أو 12 فدانا في الحجم) انظر الفصل 7).

نسبة عالية من القوى العاملة في الزراعة

وفي البلدان المنخفضة الدخل، يتراوح ما بين 45 و 70 في المائة من القوى العاملة في الزراعة والحراجة والصيد وصيد الأسماك؛ و 10 إلى 25 في المائة في الصناعة (التصنيع والتعدين والبناء والمرافق العامة)؛ و 15–35 في المائة في الخدمات (انظر الجدول 4–1). وعلى النقيض من ذلك، تميل البلدان المرتفعة الدخل إلى أن تكون أقل من 5 إلى 10 في

المائة من القوى العاملة في الزراعة؛ 20–30 في المئة في الصناعة؛ و 60 إلى 75 في المائة في الخدمات. (قبل جيل أو اثنين، قد تكون حصة القوة العاملة في الزراعة في البلدان المنخفضة الدخل 90 في المئة، وهي نفس النسبة التي كانت في الولايات المتحدة في أواخر القرن الثامن عشر، عندما رأى توماس جيفرسون المزارع اليماني المستقل كمنبع للفضيلة.)

وفي البلدان المنخفضة الدخل، تنتج الأسرة الزراعية المتوسطة فائضا كبيرا يكفي فقط لتزويد عدد صغير من السكان غير الفلاحيين. وفي هذه البلدان، ينتج نحو ثلثي القوة العاملة الغذاء مما يقوم به واحد على ثلاثة وثلاثون (1/ 33) في الولايات المتحدة. ومن الواضح أن الإنتاجية الزراعية في البلدان المنخفضة الدخل أقل بكثير مما هي عليه في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان المتقدمة النمو.

نسبة عالية من الإنتاج في الزراعة

وخلال الفترة الحديثة، انخفضت حصص الزراعة في الإنتاج والقوى العاملة. وفي العقود الأخيرة، انخفضت نسبة القوى العاملة العالمية العاملة في الزراعة من 53 في المائة في عام 1980 إلى 49 في المائة في عام 1990 إلى 44 في المائة في عام 2001 (فيريبو 188 : 2000؛ والبنك الدولي 13 : 1997i؛ الجدول 4–1)[1]. ويبين الشكل 4–1 أنه مع تطور البلدان، تنخفض حصة الإنتاج والقوة العاملة في الزراعة، وتزداد في الصناعة والخدمات. إن البلدان الأقل نموا والبلدان المنخفضة الدخل في آسيا وأفريقيا هي الآن في الجزء الأول من تغير القوى العاملة، في حين أن الدول المتوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا والشرق الأوسط هي في مرحلة لاحقة. وفي البلدان ذات الدخل المرتفع، يؤدي ارتفاع الناتج وقوة القوى العاملة من الخدمات إلى الاستقرار ومن ثم انخفاض في حصة الصناعة في نهاية المطاف.

الجدول 4-1. الهيكل الصناعي في البلدان النامية والمتقدمة

فئات البلدان	نسبة القوى العاملة في			النسبة المئوية من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي		
	الزراعة (2001-1998)	الصناعة (2001-1998)	الخدمات (2001-1998)	الزراعة 2001	الصناعة 2001	الخدمات 2001
البلدان ذات الدخل المنخفض	57	20	23	24	32	45
البلدان ذات الدخل المتوسط	46	25	29	10	36	54
كل البلدان النامية	51	23	26	12	36	52
البلدان ذات الدخل المرتفع	4	28	68	2	29	70
البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط						

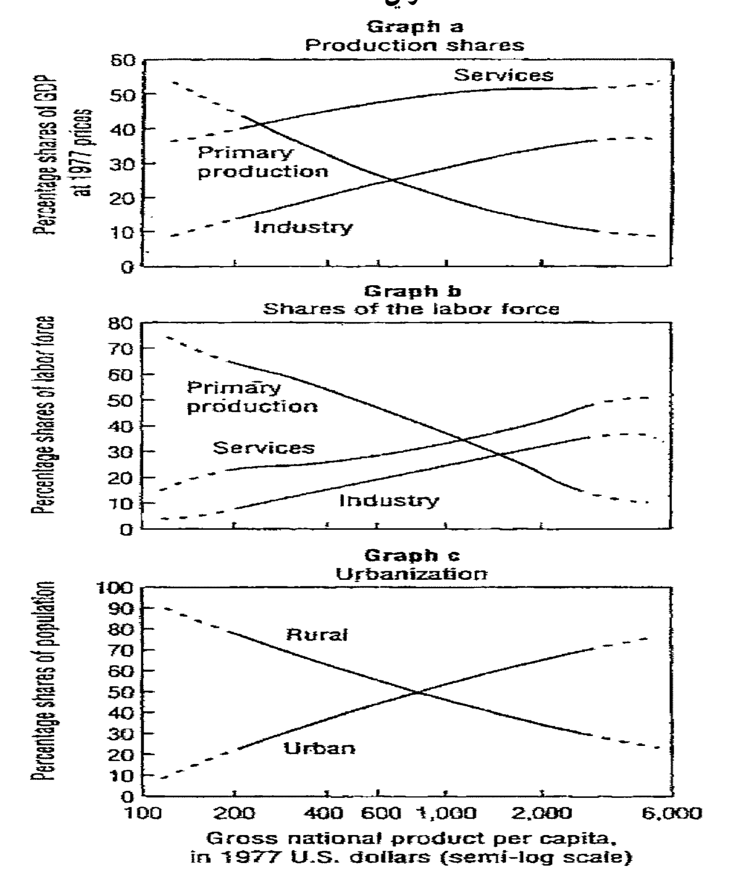
(1) المترجم

فئات البلدان	نسبة القوى العاملة في			النسبة المئوية من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي		
	الزراعة (2001-1998)	الصناعة (2001-1998)	الخدمات (2001-1998)	الزراعة 2001	الصناعة 2001	الخدمات 2001
بنجلادش	50	13	37	3	25	52
الهند	56	26	28	25	26	48
باكستان	44	20	36	25	23	52
الفلبين	39	16	45	15	31	54
تايلاند	48	19	33	10	40	49
ماليزيا	18	31	51	9	49	52
أندونيسيا	47	17	36	16	47	37
الصين	58	24	18	15	51	34
تانزانيا	71	13	16	45	16	39
كينيا	18	17	65	19	18	63
أثيوبيا				52	11	37
جنوب أفريقيا	13	34	53	3	31	66
الكونغو الديمقراطية	65	15	20	56	19	25
ساحل العاج	58	9	33	24	22	54
نيجيريا	38	26	34	30	46	25
غانا				36	25	39
مصر	31	20	49	17	33	50
إيران				19	33	48
سوريا	18	33	49	22	28	50
المكسيك	17	27	56	4	27	69
كوستاريكا	16	24	60	9	29	62
كولومبيا	2	26	72	13	30	57
البرازيل	23	20	55	9	34	57
الأرجنتين	1	26	73	5	27	69
بولندا	19	32	49	4	37	59
روسيا الإتحادية	11	30	59	7	37	56
البلدان ذات الدخل المرتفع						
جمهورية كوريا	11	28	61	4	41	54
الولايات المتحدة	3	23	74	2	25	73
كندا a	4	22	74	3	32	65
ألمانيا	3	35	62	1	31	68

النسبة المئوية من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي			نسبة القوى العاملة في			فئات البلدان
الخدمات 2001	الصناعة 2001	الزراعة 2001	الخدمات (2001-1998)	الصناعة (2001-1998)	الزراعة (2001-1998)	
67	32	1	64	31	5	اليابان
70	26	4	73	22	5	أستراليا

Notes:
Blank cells indicate no information available.
Figures may not add up to 100 percent because of rounding.
a 1990 figures for GDP shares.
Sources: World Bank 2003h:41–47,189–192; and author's interpolation based on U.N. Development
Program 1994:162–63; World Bank 1994i:166–67; World Bank 1992i:222–23

الشكل 4-1. التنمية الاقتصادية والتغير الهيكلي. ومع زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، تنخفض حصة الإنتاج والقوة العاملة في الزراعة، في حين تزداد حصة الصناعة والخدمات. المصدر: البنك الدولي 1979:44



وعادة ما يكون التحول في أسهم القوى العاملة من الزراعة إلى الصناعة متأخرا عن التحول في أسهم الإنتاج. وأحد الأسباب هو النمو غير المسبوق للقوى العاملة منذ الخمسينيات؛ فقد تجاوزت قدرة الصناعة على استيعاب العمالة (انظر الفصل 9). وبالإضافة إلى ذلك، ويرجع ذلك جزئيا إلى التكنولوجيا المتقدمة وكثافة رأس المال أكبر، وإنتاجية العمل في الصناعة أعلى من الزراعة. وبالتالي، فإن نسبة المخرجات في الزراعة للبلدان منخفضة الدخل، 20–35 في المائة، هي أقل من نسبة القوة العاملة وأعلى في الصناعة، 20–40 في المائة. (يلاحظ نطاق الأرقام في الجدول 4–1). ويشير الشكل 4–1 إلى أنه على الرغم من أن قطاعي الزراعة والزراعة كانا يمثلان حصصا متساوية من الناتج عند مستوى دخل يقل قليلا عن 700 دولار للفرد (في عام 1977 من دولارات الولايات المتحدة)، فإن التكافؤ في القوى العاملة لم يتم التوصل إلى الأسهم حتى بلغ الدخل أكثر من ضعف هذا المستوى. وفي البلدان ذات الدخل المرتفع، فإن أقل من 5 في المائة من الإنتاج في الزراعة، و 25–40 في المائة في الصناعة، وأكثر من النصف في الخدمات.

وعلى الرغم من أن الحجم النسبي للقطاع غير الفلاحي يرتبط إرتباطا إيجابيا بالدخل الفردي، إال أن هذه العالقة تعني أن التصنيع يخلق الرخاء. فبدلا من ذلك قد يكون التصنيع نتيجة للتحولات في تكوين الطلب الكلي الناجم عن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل. وفي أدنى مستويات الدخل الفردي، فإن ما يقرب من نصف الطلب الكلي على الغذاء، والأسهم الكبيرة نسبيا هي المأوى والملبس. ومع ذلك، ومع إرتفاع متوسط الدخل، تنخفض النسبة المئوية التي تنفق على الأغذية وغيرها من الضروريات (الجدول 4–2، السطر 3 ب)، والنسبة المئوية التي تنفق على السلع الاستهلاكية المصنعة والخدمات الاستهلاكية ترتفع.

ويرتبط إرتباط زيادة حصة الصناعة والخدمات في الناتج والعمالة مع النمو الاقتصادي إرتباطا وثيقا بالتحولات في النشاط الإقتصادي من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية (الرسم البياني ج، الشكل 4–1). وتستفيد الأنشطة الحديثة غير الفلاحية كثيرا من إقتصادات الموقع. ونظرا لأن هذه الأنشطة تزيد من حصتها في الإنتاج والعمالة، فإنها تحفز نمو المراكز الحضرية (البنك الدولي 45–44: i1979).

اليوم، نجد أن أسهم قطاع الخدمات في قطاع الخدمات العامة أكبر من تلك الواردة في الشكل 4-1، مما يعكس النمو السريع في الدخل والإنتاجية في الصناعة التحويلية، مما يساهم في خفض فرص العمل[1] وقدرته ورغبته في دفع المزيد لطب الأسنان والخدمات المصرفية والحلاقة وعلم النفس والتعليم والخدمات الأخرى كثيفة العمالة التي تنمو إنتاجيتها ببطء. وإنخفضت حصة قطاع النقل من العمالة الصناعية العالمية من 37.0 في المائة في عام 1980 إلى 30.9 في المائة في عام 1997 وإنخفضت حصة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال أكثر، في حين زادت أقل البلدان نموا حصتها (غوس 182003:). وقد تم تصنيف الإنتاج الصناعي على نحو متزايد (مقسما) إلى العديد من مراحل الخدمة الموجهة نحو الإنتاج مع نقل أرخص والإتصالات والتخصص المتقدم. وقد ينطوي جلب المراحل معا على خدمات تقدم في مواقع جغرافية مختلفة بدلا من الإنتاج الضخم عبر خط تجميع تحت سقف واحد كما هو الحال مع نموذج هنري فورد تي. وفيما يلي جزء من تفسير حصة قطاع الخدمات المتزايدة في الولايات المتحدة:

تتمثل إحدى السمات الرئيسية للتجارة في الولايات المتحدة في تحلل عملية الإنتاج إلى وظائف قابلة للفصل يمكن توزيعها في جميع أنحاء العالم على البلدان التي تتمتع بميزة نسبية في تلك المرحلة بالذات من عملية الإنتاج. ثم يتم جمع القطع معا للتجميع النهائي والبيع. (مان 39:1999).

(1) المترجم

TABLE 4-2. Normal Variation in Economic Structure with Level of Development

Process	**Mean[a] under $100**	**$100**	**$200**	**$300**	**$400**	**$500**	**$800**	**$1,000**	**Mean[b] over $1,000**	**Change**
	Predicted values at different income levels (stated in 1964 prices)									
1. Tax revenue	0.106	0.129	0.153	0.173	0.189	0.203	0.236	0.254	0.282	0.176
2. Eductation expenditure	0.026	0.033	0.033	0.034	0.035	0.037	0.041	0.043	0.039	0.013
3. Structure of domestic demand										
a. Government consumption	0.119	0.137	0.134	0.135	0.136	0.138	0.144	0.148	0.141	0.022
b. Food counsumption	0.414	0.392	0.315	0.275	0.248	0.229	0.191	0.175	0.167	−0.247
4. Structure of trade										
a. Exports	0.172	0.195	0.218	0.230	0.238	0.244	0.255	0.260	0.249	0.077
b. Primary exports	0.130	0.137	0.136	0.131	0.125	0.120	0.105	0.096	0.058	−0.072
c. Manufacutred exports	0.011	0.019	0.034	0.046	0.056	0.065	0.086	0.097	0.131	0.120
d. Service exports	0.028	0.031	0.042	0.048	0.051	0.053	0.056	0.057	0.059	0.031
e. Imports	0.205	0.218	0.234	0.243	0.249	0.254	0.263	0.267	0.250	0.045

[a] Approximately $70 mean value of countries with per capita GNP under $100 vary slightly according to composition of the sample.
[b] Approximately $1,500 mean values of countres with per capita GNP over $100 vary slightly according to composition of the sample.
Source: Chenery and Syrquin 1975:20–21.

وفي الواقع، ساهم تحسن التكنولوجيا وزيادة التفريق في خفض حصة العمالة في الصناعة ليس فقط في البلدان المتقدمة ولكن في جميع أنحاء العالم (هيلسنراث و بكمان2003 : A2).

عدم كفاية التكنولوجيا ورأس المال

Inadequate Technology and Capital

إن الناتج لكل عامل في أقل البلدان نموا منخفض مقارنة بالبلدان المتقدمة لأن رأس المال لكل عامل منخفض. ويؤدي نقص المعدات والآلات وغيرها من رأس المال وانخفاض مستويات التكنولوجيا، على الأقل في معظم أنحاء الاقتصاد إلى إعاقة الإنتاج. وعلى الرغم من أن الناتج لكل وحدة من رأس المال في أقل البلدان نموا يقارن إلى حد كبير بالدول الغنية فإنه ينقسم على عدد أكبر بكثير من العمال.

طرق الإنتاج تقليدية في معظم القطاعات. فالعديد من التقنيات الزراعية، وخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض تستخدم المحاريث الخشبية وتـزرع البذور باليد وتستخدم الثيران في ضرب الحبوب عن طريق المشي عليها ويتم حمل الماء في أباريق على الرأس وتستخدم الرياح لفصل القمح عن القش.

وبشكل عام، فإن معظم العمالة في الصناعة التحويلية وإن لـم تكن ناتجة في القطاع غير الرسمي. وقد تكون هذه الشركات من شخص واحد أو على الأكثر وبعضهم وحدات يقل عدد العاملين فيها عن 10 عمال وكثير منهم من المتدربين أو العاملين في الأسرة. فالإنتاج هو عمل كثيف ويستخدم أدوات بسيطة وليس هناك قوة ميكانيكية.

إنخفاض معدلات الادخار Low Saving Rates

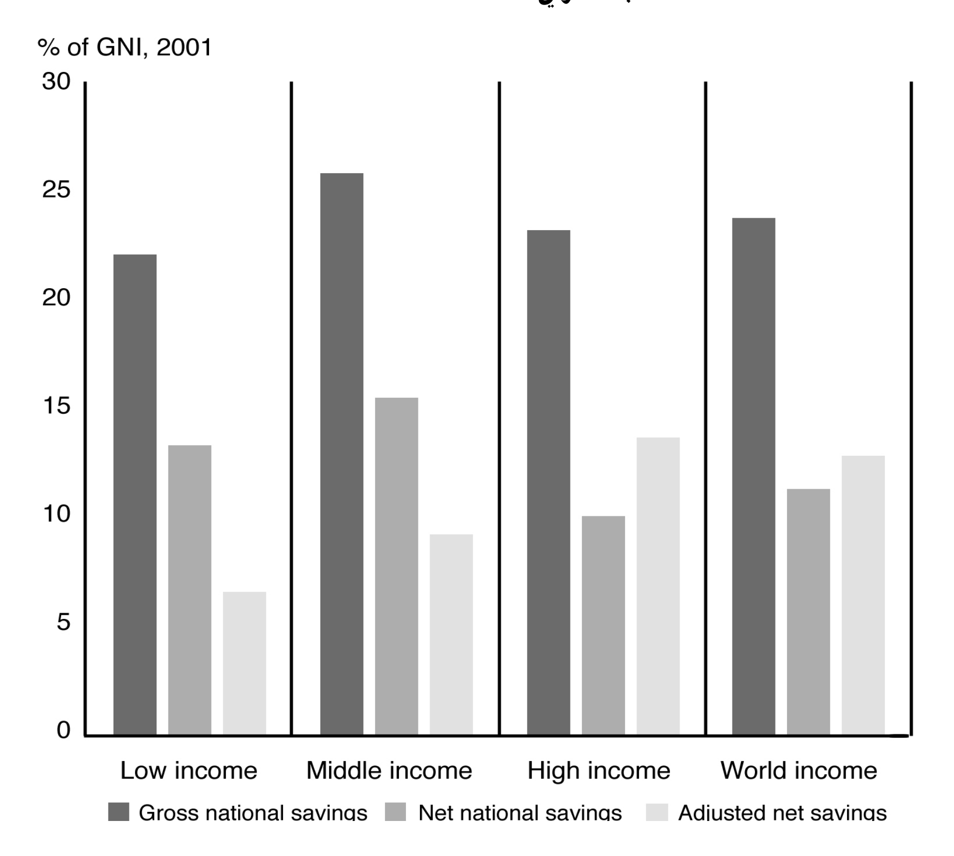
وتشير التنمية المستدامة إلى الحفاظ على إنتاجية الأصول الطبيعية والمنتجة والبشرية (أو الثروة) بمرور الوقت ويستخدم البنك الدولي (18-13 : h2003) نظام الحسابات القومية الخضراء للحسابات البيئية والإقتصادية وقياس هذه التغيرات في الثروة مع صافي تسوية المدخرات.

ومن إجمالي المدخرات المحلية، يطرح البنك ليس فقط إستهلاك رأس المال الثابت ولكن أيضا إستنزاف الطاقة وإستنفاد المعادن ونضوب الغابات وأضرار ثاني أكسيد الكربون، في حين يضيف الإنفاق على التعليم وهو بديل لتراكم الأصول البشرية. وتعطي هذه المدخرات الصافية المعدلة(الشكل 4-2 (تقديرات أقل من التقديرات التقليدية للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، حيث إن إستنفاد الموارد والأضرار

البيئية هي نسبة أعلى من المدخرات والتعليم تنفق نسبة أقل من تلك الخاصة بالبلدان ذات الدخل المرتفع. (ويوضح الشكل 4-2 أن صافي المدخرات في البلدان ذات الدخل المرتفع بعد التسوية هي نسبة أعلى من المدخرات الوطنية الإجمالية أعلى منها بالنسبة للبلدان النامية). وبلغت صافي تسوية المدخرات كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي لعام 2001 بمقدار 6.6 في المائة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، و 9.3 في المائة بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل، و 13.7 في المائة للبلدان ذات الدخل المرتفع (البنك الدولي 2003h : 176).

والمخزون الرأسمالي للبلد هو مجموع رأس المال الإجمالي السابق (بما في ذلك رأس المال البشري) الإستثمارات ناقص إستهلاك رأس المال المادي (أو الإستهلاك) وإستنفاد رأس المال الطبيعي والضرر البيئي برأس المال. ويعني إنخفاض صافي تسوية المدخرات بإستمرار أن مخزون رأس المال في البلدان المنخفضة الدخل لا يزال منخفضا.

الشكل 4-2 **يوضح صافي تسوية المدخرات تكون صغيرة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. المصدر: البنك الدولي** 119: 174، 2003h-176.



الإقتصاد المزدوج A Dual Economy

وعلى الرغم من عدم كفاية التكنولوجيا ورأس المال في البلدان المنخفضة الدخل ، فإن هذا ليس صحيحا في جميع القطاعات. فجميع البلدان المنخفضة الدخل وكثير من البلدان المتوسطة الدخل تقريبا هي إقتصادات مزدوجة. ولهذه الإقتصادات قطاع زراعي تقليدي وزراعي ينتج أساسا من أجل العيش العائلي أو القروي. ولا يملك هذا القطاع سوى رأس مال ضئيل أو لا يوجد لديه رأس مال يمكن استنساخه، ويستخدم التكنولوجيات الممنوحة للأجيال، وله إنتاجية هامشية منخفضة في اليد العاملة (أي أن الناتج عن ساعات العمل الإضافية يقل عن قيمة الكفاف).

وفي خضم هذا الكفاف الكثيف العمالة، فإن زراعة الفلاحين (جنبا إلى جنب مع الزراعة شبه القائمة على الزراعة والتجارة الصغيرة والصناعة المنزلية) يجلب عائدا كثيفا لرأس المال يتكون من عمليات التصنيع الحديثة وإستخلاص المعادن والمشاتل الزراعية. هذا القطاع الحديث ينتج للسوق، ويستخدم رأس المال استنساخه والتكنولوجيا الجديدة، ويستأجر العمل تجاريا (حيث الإنتاجية الحدية هي على الأقل بقدر الأجر). ووفقا لنموذج لويس (الفصل 5)، فإن الاقتصاد المزدوج ينمو فقط عندما يزيد القطاع الحديث من حصته من الناتج مقارنة بالقطاع التقليدي (لويس 191-139 : 1954).

وفي الخمسينات والستينات، كان هذا القطاع الحديث يميل إلى أن تكون إدارته مملوكا للأجانب. وهي اليوم مملوكة بصورة متزايدة محليا، سواء من قبل الحكومة أو من الرأسماليين الخاصين، وأحيانا بالاشتراك مع رأس المال الأجنبي. وعلى الرغم من ملكية الأغلبية المحلية، فإن تشغيل القطاع الحديث غالبا ما يتوقف على استيراد المدخلات، وشراء أو تأجير براءات الاختراع والتكنولوجيا الأجنبية، وتوظيف المديرين والفنيين الأجانب.

تباين الإعتماد على التجارة الدولية

Varying Dependence on International Trade

وتتباين نسبة التجارة الدولية إلى الناتج القومي الإجمالي مع حجم السكان لكن ليس نصيب الفرد من الدخل. وبالتالي، فإن الولايات المتحدة والهند لديهما نسب منخفضة ونسبتي هولندا وجامايكا المرتفعتين.

ومع ذلك، فإن عددا من البلدان النامية يعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الدولية ويخضع لعائدات تصدير متقلبة. ويعتمد العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض

والبلدان المصدرة للنفط على قدر كبير من السلع أو البلدان على مبيعات التصدير. فعلى سبيل المثال، كانت نسب تركيز الصادرات الأولية للسلع الأولية في عام 1992، وهي المنتجات الأولية الثلاثة الرئيسية (المواد الغذائية والمواد الخام والمعادن والزيوت والدهون العضوية) كنسبة مئوية من مجموع الصادرات السلعية، مرتفعة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا الوسطى وعدد قليل من أقل البلدان نموا الأخرى. وشملت النسب المئوية نيجيريا (النفط الخام والمنتجات النفطية والكاكاو) 96؛ إيران (النفط الخام والمنتجات النفطية والفواكه المتنوعة) 94؛ إثيوبيا (البن والجلود والفراء والمواد النباتية الخام) 87؛ المملكة العربية السعودية (النفط الخام وأسماك الزعنفة والمحار) 87؛ فنزويلا (النفط الخام والمنتجات النفطية والغاز) 81؛ إكوادور (النفط الخام والموز والمحار) 81؛ زامبيا (النحاس والقطن والتبغ غير المصنع) 80؛ أوغندا (البن والقطن والجلود المقطوعة والجلود والفراء) 79؛ توغو (الفوسفات الطبيعية والقطن والكاكاو) 75؛ بابوا غينيا الجديدة (النحاس والأخشاب والبن) 71؛ الكاميرون (النفط الخام والكاكاو والأخشاب) 68؛ ميانمار أو بورما (الأخشاب والخضار والمحار) 67؛ هندوراس (الموز والقهوة والمحار) 64؛ ترينيداد وتوباغو (المنتجات بترولية والنفط الخام والغاز) 64؛ باراغواي (القطن وفول الصويا والوجبات النباتية) 61؛ بنما (الموز والمحار والسكر) 60؛ كوت ديفوار (الكاكاو والخشب والبن) 59؛ شيلي (النحاس والأخشاب والأعلاف الحيوانية) 55؛ بوليفيا (الزنك والغاز وخام القصدير) 53؛ نيكاراغوا (القهوة ولحم البقر والماشية والقطن) 52؛ كينيا (الشاي والقهوة والفواكه المجففة المحفوظة) 52؛ مدغشقر (التوابل والمحار والقهوة) 52؛ جمهورية أفريقيا الوسطى (البن والأخشاب والقطن) 52؛ وسوريا (النفط الخام والمنتجات البترولية،والمحار)51. غير أن كوريا الجنوبية الأكثر تنوعا وصناعيا كانت لها نسبة 4 والصين 6 والهند 8 وتركيا 10 والفلبين 11 والبرازيل 14 وتايلند 14 وباكستان 15 – وفي عام 1985، شكلت ست منتجات أولية أكثر من 70 في المائة من (البنك الدولي 83–1994f:82؛ نافزيجر 1988a:55).

وعلاوة على ذلك، على الرغم من أن 76 في المائة من صادرات البلدان المتقدمة النمو إلى بلدان أخرى من البلدان المتقدمة و 24 في المائة فقط من أقل البلدان نموا؛ و 75 في المائة من التجارة في أقل البلدان نموا مع البلدان النامية و 25 في المائة فقط مع البلدان المتقدمة الأخرى (الجدول 4–3). فبعض التجارة بين الدول الغنية والفقيرة – ذات الأهمية البالغة للبلدان النامية – ليست ضرورية إلى حد كبير للبلدان المتقدمة النمو. فعلى سبيل المثال، كان ثلث صادرات غانا في الثمانينيات من القرن الماضي يمثل الكاكاو لبريطانيا، وهو ما يمثل نسبة ضئيلة من 1 في المائة من وارداتها. وثلث من 1 في المائة من

مبيعات شركة إنجليزية تضم جميع الآلات التي اشترتها أكبر مصنع الأحذية في غانا.

الجدول 4-3. أنماط التجارة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، 2001 (النسبة المئوية من مجموع الصادرات)

TABLE 4-3. Patterns of Trade between Developed and Developing Countries, 2001 (percentage of total exports)

	Exports to	
Exports from	Developed countries	Developing countries
Developed countries	76	24
Developing countries	75	25
All countries	76	24

Source: World Bank 2003h:314.

النمو السكاني السريع Rapid Population Growth

يعيش حوالى 5.3 مليار شخص او 82 فى المائة من سكان العالم البالغ عددهم 6.5 مليار نسمة فى عام 2004 فى الدول النامية. وتبلغ كثافة السكان في البلدان النامية 500 نسمة لكل كيلومتر مربع (63 لكل كيلومتر مربع أو 162 لكل ميل مربع) مقارنة ب 263 لكل كيلومتر مربع قابل للزراعة (23 لكل كيلومتر مربع) في العالم المتقدم. هذه الأرقام تسهم في أسطورة مشتركة أن الناس في العالم الثالث تتصارع بعضها البعض للفضاء. غير أن الهند، التي يبلغ عدد سكانها 625 نسمة لكل كيلومتر مربع، في حين أن الكثافة السكانية المكتظة بالسكان أكثر من كندا (67) والولايات المتحدة (156)، أقل كثافة سكانية من ألمانيا (714) وبريطانيا (1000). وعلاوة على ذلك، فإن الصين (1000) ليست كثيفة جدا مثل اليابان (2500)، في حين أن كلا من هولندا وبنغلاديش لديها 1,667 (حساب من البنك الدولي 2003h : 124-126؛ المكتب المرجعي للسكان 2002).

والمشكلة في أقل البلدان نموا ليست الكثافة السكانية ولكن الإنتاجية المنخفضة (انخفاض مستويات التكنولوجيا ورأس المال لكل عامل) جنبا إلى جنب مع النمو السكاني السريع. وفي الفترة ما بين عامي 1945 و 2004، خفضت معدلات الوفيات في البلدان النامية بأكثر من الثلثين بسبب تحسين الصحة العامة والطب الوقائي والتغذية.

وبالإضافة إلى ذلك، أدى تحسن النقل والاتصالات إلى نقص في الأغذية. وبينما كان معدل النمو السكاني في البلدان الصناعية 0.1 في المائة في عام 2004، ظلت معدلات الولادة لدى أقل البلدان نموا عند مستويات مرتفعة، مما أدى إلى نمو سنوي قدره 1.6 في المائة (أي بمعدل تضاعف عدد السكان في 44 سنة). ويعني ارتفاع معدل اخلصوبة نسبة عالية من السكان في الأعمار المعنية من 0 إلى 14 سنة، وتحويل الموارد إلى الغذاء واملأوى والتعليم لعدد كبير من السكان غير العامل) انظر الفصل 8).

وقد أدى التأخر في النمو السكاني الأكثر سرعة في العقود الماضية إلى نمو القوى العاملة في أقل البلدان نموا الذي يقدر بنسبة 1.9 في المائة سنويا في عام 2004، وهو نمو أسرع بكثير من القوى العاملة في أوروبا الصناعية في القرن التاسع عشر (الذي نما بأقل من 1 في المائة سنة). إن نمو الطلب على العمالة الصناعية يتخلف عن نمو القوى العاملة، بحيث تستمر البطالة في الارتفاع في البلدان النامية، وخاصة في المناطق الحضرية (الفصل 9).

إنخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والإلتحاق بالمدرسة

Low Literacy and School Enrollment Rates

وبالمقارنة مع البلدان المتقدمة النمو، فإن مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة والاتصال الكتابي منخفضان في البلدان النامية. ويصل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار في البلدان المنخفضة الدخل إلى 61 في المائة والبلدان المتوسطة الدخل 90 في المائة والبلدان ذات الدخل المرتفع تكاد تصل إلى 100 في المائة. ومن بين مناطق العالم، يبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في جنوب آسيا 59 في المائة وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 65 في المائة وشرق آسيا 90 في المائة وفي الشرق الأوسط 69 في المائة. وأمريكا اللاتينية 89 في المائة (الجدول بالغلاف). وعلى الرغم من أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى أقل البلدان نموا منخفضة مقارنة بمعدلات البلدان النامية، فإن معدلات أقل البلدان نموا قد ازدادت باطراد منذ عام 1950 عندما كانت أغلبية البالغين في العالم الثالث أمية، وإلى حد كبير منذ عام 1900.

وفي الآونـة الأخيرة، قرر عدد من البلدان المنخفضة الدخل إلى جعل التعليم الإبتدائي مجانيا أو إلزاميا، بحيث تضاعفت معدلات الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي لأقل البلدان نموا (كنسبة مئوية من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و 11 سنة) من عام 1960 إلى عام 2000 (بإستثناء شرق آسيا وأمريكا اللاتينية حيث كان عام 1960 كانت المعدلات أكثر من 60 في المائة). وبلغت نسبة الالتحاق 95 في المائة في البلدان

المنخفضة الدخل، و 100 في المائة تقريبا في البلدان المتوسطة الدخل، و 86 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و 98 في المائة في جنوب وجنوب شرق آسيا و 95 في المائة في الشرق الأوسط و 100 في المائة تقريبا في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا و الدول المتقدمة. وكانت معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية (الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 17 سنة) 44 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل و 70 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل و 27 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و 48 في المائة في جنوب وجنوب شرق آسيا و 61 في المائة في شرق آسيا و 76 في المئة في الشرق الأوسط و 86 في المئة في أمريكا اللاتينية و 100 في المئة تقريبا للبلدان ذات الدخل المرتفع. و 8 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل و 17 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل و 4 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و 9 في المائة في شرق آسيا و 10 في المائة في جنوب وجنوب شرق آسيا و 21 في المائة في وأمريكا اللاتينية و 22 في المائة في الشرق الأوسط و 44 في المائة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى و 62 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل (البنك الدولي 2003h: 82). ومن الصعب تحديد ما إذا كان التعليم سببا أو تأثيرا للتنمية الاقتصادية. ويساهم المواطنون المتعلمون تعليما جيدا في زيادة الدخل والإنتاجية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار في برامج التعليم الابتدائي وبرامج محو أمية الكبار. وعلى أي حال، فإن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة ومعدلات الالتحاق لا ترتبط إرتباطا وثيقا بالناتج القومي الإجمالي للرأس كما هو متوقع. أولا، هناك ارتباط ضئيل بمستويات الحد الأعلى. وقد حققت معظم البلدان تعليما ابتدائيا شاملا تقريبا وحوالي 100 في المائة من القراءة والكتابة (متأخرة قليلا عن التعليم الابتدائي) حيث بلغ متوسط الدخل السنوي 5,000 دولار – 10,000 دولار (بما يكافئ قوة شرائية بمقدار 15,000 دولار أمريكي – 20,000 دولار). وثانيا، فإن أماكن مثل كيرالا (في جنوب غرب الهند) وسري لانكا وفيتنام، التي حاولت تلبية الاحتياجات التعليمية الأساسية وغيرها حتى لأفقر شريحة من السكان، لديها معدلات أعلى من القراءة والكتابة (91 في المائة و 92 في المائة و 93 في المائة)، على التوالي) مما هو متوقع من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي البالغ 400–800 دولار سنويا أو أقل. وثالثا، تراجعت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار في دول مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإيران وسلطنة عمان التي لم تتجاوز نسبتها 75 في المائة عن مستويات الدخل التي كانت مرتفعة بسبب الثراء المفاجئ النفطي في السبعينات (العالم) البنك 2003h: 88–90؛ وهذه الإستثناء يناقشه هيكس و ستريتن 573–572: 1979).

ويمارس العديد من أقل البلدان نموا تمييزا ضد التعليم والعمل للمرأة. وتبلغ

معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بالنسبة للنساء في البلدان المنخفضة الدخل ثلاثة أرباع معدلات الالتحاق بالمدارس بين 80 و 90 في المائة (البنك الدولي 90 :2003h؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (221: 2001).

القوى العاملة غير المهارة An Unskilled Labor Force

وتتناسب أنماط الإنتاج ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة المنخفضة في أقل البلدان نموا مع قوى عاملة غير ماهرة نسبيا. وفي عام 1960، كان 12 في المائة من القوى العاملة في البلدان المنخفضة الدخل (أقل من 700 دولار للفرد من الناتج القومي الإجمالي) في وظائف ذوي الياقات البيضاء (المهنية والتقنية والإدارية والتنفيذية والإدارية والكتبية والمبيعات) مقابل 21 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل، (700 إلى 1,500 دولار للفرد من الناتج القومي الإجمالي)، و 31 في المائة في البلدان ذات الدخل المرتفع (أكثر من 1,500 دولار من الناتج القومي الإجمالي للفرد). وفي البلدان النامية، فإن نسبة كبيرة من القوى العاملة غير ماهرة، والطبقة الدنيا من السكان (معظمهم من الفلاحين والعمال اليدويين)؛ في البلدان المتقدمة، والعكس صحيح.

ومع حدوث التنمية الاقتصادية، يتغير هيكل القوى العاملة. حيث يتم إستبدال رأس المال والعمالة الماهرة للعمالة غير الماهرة. وهكذا إزدادت حصة العمال ذوي الياقات البيضاء في أقل البلدان نموا من عام 1960 إلى عام 1980 بأكثر من الثلث. وعلاوة على ذلك، إرتفع عدد العمال ذوي الياقات البيضاء في الولايات المتحدة من 17 في المائة في عام 1900 إلى 45 في المائة في عام 1960، في حين إنخفضت حصة العمال اليدويين إنخفاضا حادا من 71 في المائة إلى 45 في المائة (سكوير 51-49: 1981؛ وكوزنيتس 192 - 191: 1966).

ومن الخصائص الأخرى للبلدان المنخفضة الدخل فئة متوسطة صغيرة من رجال الأعمال والمهنيين وموظفي الخدمة المدنية. ومع حدوث التنمية الاقتصادية والهيكل الاجتماعي يصبح أكثر مرونة يزداد حجم هذه الطبقة الوسطى.

المؤسسات الإقتصادية والسياسية ضعيفة التطور

Poorly Developed Economic and Political Institutions

المؤسسات

السياسات الإقتصادية ليست أفضل من المؤسسات التي تقوم بتصميمها وتنفيذها ورصدها (أغويلار 1997). بناء المؤسسات يستغرق وقتا، تتطور محليا عن طريق

التجربة والخطأ (رودريك 2000b). ويبين الشكل 4-3أن تطور المؤسسات يرتبط ارتباطا وثيقا بالناتج المحلي الإجمالي للفرد. هنا تدابير التنمية المؤسسية "نوعية الحكم، بما في ذلك درجة الفساد، والحقوق السياسية، وكفاءة القطاع العام، والأعباء التنظيمية" (صندوق النقد الدولي 97: 2003). وعلاوة على ذلك، فإن حماية حقوق الملكية وحدود سلطة السلطة التنفيذية ترتبط ارتباطا وثيقا بالدخل الفردي. ويؤثر التاريخ والجغرافيا والقانون على التنمية المؤسسية. ويشمل التاريخ إرث الإستعمار الأوروبي من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر، بما في ذلك إنفاذ القانون، وضمان حقوق الملكية، وسلبا لاستخراج الموارد الطبيعية (كما هو الحال في معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية). وثمة فرق آخر هو أنه بين أمريكا اللاتينية، حيث ركزت مؤسسات السلطة الاقتصادية في نخبة مقارنة بأمريكا الشمالية، حيث سمحت المؤسسات بمشاركة أوسع في الحياة الاقتصادية والسياسية (المرجع نفسه، ص 98-100؛ أسيموجلو وجونسون وروبنسون 2001).

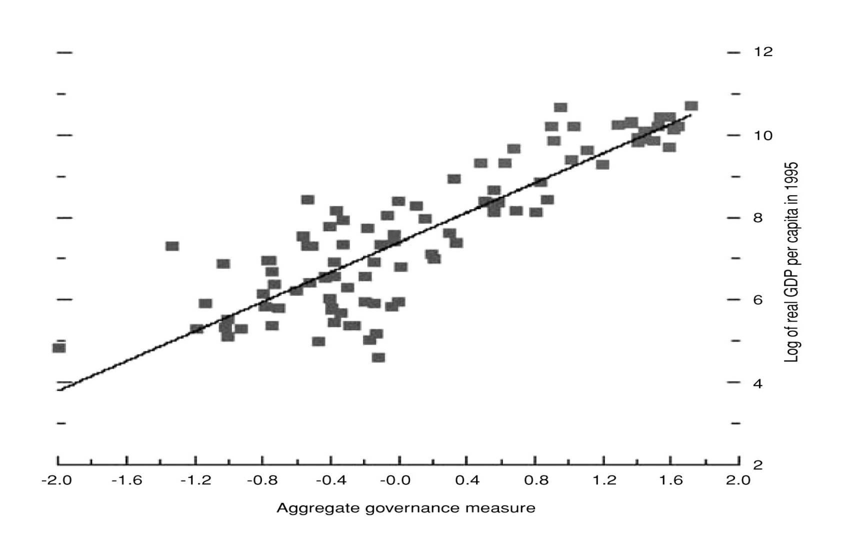
ولا يرجح أن تكون برامج تثبيت الإقتصاد الكلي والتكيف معه والمساعدات الخارجية والإستثمار الأجنبي فعالة في تحفيز التنمية الاقتصادية في بلد ما إذا كانت المؤسسات الاقتصادية والسياسية ضعيفة التطور. وبناء المؤسسات والإستثمار في الهياكل الأساسية أمران أساسيان لحفز الإستثمار من جانب المواطنين والأجانب في مشاريع إستثمارية منتجة مباشرة. ويتعين على البلدان المنخفضة الدخل وغيرها من البلدان الضعيفة أن تضع نظاما قانونيا والمؤسسات النقدية والمالية ورأس المال والأراضي وأسواق الصرف نظام إحصائي ومجتمع مدني مستقل عن الدولة (على سبيل المثال والهيئات الخاصة وغير الحكومية مثل النقابات العمالية والمنظمات الدينية والمجتمعات التعليمية والعلمية ووسائل الإعلام) لتحقيق التنمية الإقتصادية.

دوغلاس سي. نورث (2: 1997) الحائز على جائزة نوبل يشير إلى أن "المؤسسات هي قواعد لعبة مجتمع مكون من القواعد الرسمية (الدساتير والقانون الأساسي والقانون العام اللوائح) والقيود غير الرسمية (القواعد والاتفاقيات والداخلية ووضع مدونات سلوك مستحدثة) وخصائص الإنفاذ لكل منها. معا يعرفون طريقة لعبت اللعبة." ويعرف ريتشارد ساندبروك (158: 2002) المؤسسات السياسية بأنها "قواعد اللعبة التي تصوغ سلوك الناس عندما يتنافسون ويمارسون السلطة، وكذلك توقعاتهم العامة بشأن تصرفات الآخرين". فالعديد من أقل البلدان نموا تفتقر إلى المؤسسات الإقتصادية وهياكل الإدارة (الإدارة والهيئة التشريعية الكفؤتين والشفافتين وإنفاذ العقود

وحقوق الملكية) للبلدان الديمقراطية ذات الطابع المؤسسي الشديد التي تحد من النزعة والسلوك المفترس والنزاع المحتمل. ويشدد ساندبروك (2002) على بناء سيادة القانون وبناء خدمة مدنية فعالة وفعالة وغير حزبية مما يحد من نظام الرعاية بحيث لا يدمر الاقتصاد المنتج، ويضع المساءلة على جميع المستويات، وهو مهمة شاقة للإصلاح[1]. وتحتاج أقل البلدان نموا إلى نظام قانوني وقضائي يتضمن عناصر من قبيل العلامات التجارية وتسجيل العقود الموقعة وخطابات الاعتماد وقانون العقود مع عقوبات محددة على عدم الأداء ودعاوى المسؤولية عن المنتجات وتشريعات الشركات والمؤسسات وقوة الشرطة لإنفاذها ضد القوة والسرقة ، والاحتيال، وانتهاك العقود (لين أند نوجنت 1995).

الشكل 3-4 **العلاقة بين الدخل والمؤسسات. ويقيس الحوكمة الإجمالية الجودة العامة للحوكمة، بما في ذلك درجة الفساد والحقوق السياسية وكفاءة القطاع العام والأعباء التنظيمية) انظر صندوق النقد الدولي** 120 -119 :2003d). **المصادر: صندوق النقد الدولي** 2003d:97؛ **و كوفمان و كراي و زويدو-لوباتو** 1999.





وتتميز العديد من البلدان المنخفضة الدخل، وخاصة في أفريقيا، بقاعدة مغتصبا، تشمل نظاما شخصيا يحكم بالإكراه والتحريض المادي والسياسات الشخصية، مما يحط من الأسس المؤسسية للاقتصاد والدولة (نافزيجر وأوفينن 154 : 2002). ومن الأمثلة على الأنظمة المغتصبة، الكونغو موبوتو سيسي سيكو (حكمت في الفترة من 1965

(1) المترجم

إلى 1997)، وأمير الحرب الليبيري والحاكم اللاحق تشارلز تايلور (1990)، وساني أباشا (1993-1998)، التي كانت حيازتها محدودة لأن الفيدرالية مكنت الدول لتوفير خدمات عامة منفصلة عن حمايته.

وفي التسعينات، قام كيم جونغ ايل زعيم كوريا الشمالية بتجربة الإصلاحات الإقتصادية، والتسامح مع الباعة الصغار، وتطوير كوريا الجنوبية لمنتجع سياحي ومجمع للمشاتل الخضراء ومزرعة خنازير. ومع ذلك، إنخفض إقتصاد كوريا الشمالية حوالي 50 في المائة من 1990 إلى 1998، بعد إنهيار السوفيتي وإستمرار التحرير الصيني خفضت التجارة والمساعدات التي دعمت نظام كيم. وعلاوة على ذلك، كانت إصلاحات بيونجيانج تهدف في المقام الأول إلى تعزيز سيطرة الحكومة المركزية وحكم واحد لكيم. لم يسمح للإصلاح الإقتصادي، مع نموه السريع، أن يهدد إهتمام كيم الرئيسي بالبقاء في السلطة والحفاظ على سيطرته (فيركلوغ 2003 :A12).

قد لا يكون الحكام النيوباتريمونيون أو المغتصبون مهتمين بالإصلاح الذي يؤكد سيادة القانون، لأنه سيقضي على مصدر هام للحماية (ساندبروك 166: 2002). ولكن النخبة السياسية المهتمة بتسريع النمو يجب أن تعطي أولوية للإصلاح القانوني والبيروقراطي.

وفي معظم البلدان ذات الدخل المنخفض، فإن الأراضي ورأس المال والائتمان والتأمين والأسواق الآجلة وغيرها من أسعار الصرف غير متطورة. وكما نوقش فيما بعد، ينبغي لأسواق الأراضي أن تعين حقوق الملكية للمزارعين ولكن دون تقويض حقوق الانتفاع بالنظم التقليدية في المجتمعات المحلية أو حقوق الأراضي القروية. أسواق الصرف التي تزيد من كفاءة المعاملات تعزز النمو والتكيف الخارجي.

ويتعزز إستقرار الإقتصاد الكلي من خلال سوق رأس المال القوي والنظام المالي الذي يختار "المتلقين الأكثر إنتاجا للموارد الرأسمالية و يرصدون استخدام الأموال، ويضمنون إستمرار إستخدامهم إستخداما مثمرا" (ستيغليتز 14: 1998). وتحتاج الحكومة إلى تطوير سوق سندات لتسهيل جمع الموارد للإنفاق الإجتماعي والتنمية الإقتصادية. ومن المهم أيضا وجود بنك مركزي، مع إختيار مدير وموظفين لمؤهلاتهم الفنية، والذين يستخدمون المعايير الإقتصادية لإتخاذ القرارات بشأن التوسع النقدي (أوش 1997). ومع ذلك، يجادل أجيت سينغ (352 ،341: 1999 (بأنه على الرغم من أن تحسين النظام المصرفي مهم لزيادة المدخرات والاستثمار في البلدان المنخفضة الدخل، فإن سوق الأوراق المالية "مكلف لا يمكن تحمله". بالنسبة لمعظم الدول الأخرى، "من

المرجح أن تضر أكثر مما تنفع"، حيث أن تقلبها قد يسهم في "الهشاشة المالية للإقتصاد برمته،" وزيادة "مخاطر الإستثمارات و (تثبيط) الشركات الراغبة في المخاطرة عن تمويل نموها بواسطة لقضايا حقوق المالية".

وتحتاج البلدان المنخفضة الدخل إلى توسيع رأس المال الإجتماعي لزيادة إنتاجية وجاذبية الإستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية على السواء. ويشمل ذلك الإستثمار في البنية التحتية مثل النقل (الطرق والسكك الحديدية والنقل البحري والموانئ والمرافئ والجسور وتحسين الأنهار) والإتصالات (خدمات التلغراف والهاتف والبريد) والإلكترونيات والطاقة وإمدادات المياه والتعليم والإرشاد والبحوث في مجال العلوم والتطبيقات التكنولوجية إلى الممارسة التجارية والمعارض التجارية. ومن الضروري وجود نظام إتصالات عالي الجودة وبأسعار تنافسية لزيادة الإنتاجية والقدرة على الإستثمار في مجال النقل والإتصالات والتعليم والعلوم، تلعب عادة الدولة دورا رئيسيا في الإستثمار.

ومن داخا إلى داكار، حيث تمكنت الهواتف المحمولة، القائمة على تكنولوجيا القمر الصناعي في البلدان الفقيرة من التغلب على خدمة الهاتف الثابت. حيث يمكن للصيادين وصغار المزارعين والتجار لحمل و لشراء الهواتف المحمولة للبحث عن المشترين المحتملين في أفضل وقت للبيع. وقد نشأت معظم هذه المكاسب من خلال اتخاذ خطوات من قبل شركات خاصة أو منظمات غير حكومية، من خلال القيام بدور رئيسي من الحكومة في تقليل التدخل في التقدم التكنولوجي.

ويتمثل أحد الإستثمارات الرئيسية في الهياكل الأساسية في تطوير خدمة إحصائية، مع توفير بيانات دقيقة ولحظية وشاملة ومتاحة على نطاق واسع للجمهور ذي الصلة. فعلى سبيل المثال، تحتاج أقل البلدان نموا إلى بيانات عن الفقر وتوزيع الدخل لتوفير شبكات الأمان بل والمزيد من التنمية. وينبغي أن تكون قاعدة البيانات وطنية من حيث التغطية وقابلة للمقارنة عبر الزمان والمكان، وأن تشمل الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية أو التعدادات، مع معلومات عن الإيرادات غير النقدية مثل الأغذية والسلع الأخرى المنتجة في المنزل (فيلدز 1994؛ انظر أيضا الفصل 6). وبالإضافة إلى ذلك، إذا تمكن المستثمرون والجمهور من الحصول على معلومات أفضل، فإن أقل البلدان نموا لن تواصل السياسات غير المستدامة للديون المعدومة للبنوك أو لتبادل معاملات النظام المصرفي (فيشر 1998).

في دراسة السببية، لدينا مشاكل مماثلة للسؤال: الذي يأتي أولا الدجاج أو البيض؟

وبينما يرتبط تطور المؤسسات إرتباطا وثيقا بمستوى التنمية الإقتصادية ولا يمكننا تحديد إتجاه السببية، إذ أن الأداء الإقتصادي الأقوى قد يحفز التغيير المؤسسي أو العكس. وعلاوة على ذلك، ليس من الواضح أي إتجاه أقوى للسببية: سياسات إقتصادية سليمة تسهم في تحسين المؤسسات أو المؤسسات الجيدة التي تولد سياسات أكثر فعالية.

فعلى سبيل المثال، إنضمت بلدان الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، التي إنضمت إلى عام 2004، وهي بولندا وهنغاريا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا وسلوفينيا (ثماني دول تحولت من الشيوعية إلى الرأسمالية) ومالطة وقبرص. وشجعت إمكانية العضوية، إلى جانب المساعدة المقدمة من الإتحاد الأوروبي وإزالة الحواجز التجارية وتحرير حساب رأس المال والإصلاح القانوني وتنظيم الأسواق المالية وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة ووضع وإنفاذ سياسة المنافسة والحد من الفساد وإعتماد الحد الأدنى والمعايير المرتبطة بالميثاق الاجتماعي الأوروبي (في مجال الصحة والسلامة وحقوق العمال وتمثيل العمال والمساومة والرعاية الإجتماعية). وهنا عملت الحوافز الخارجية وعضوية الإتحاد الأوروبي والجهود الرامية إلى تحسين المؤسسات المحلية، كما يتجلى ذلك في التقدم السريع الذي أحرزته البلدان الثماني بالمقارنة بأعضاء رابطة الدول المستقلة (الإتحاد السوفياتي السابق ناقص دول البلطيق إستونيا ولاتفيا وليتوانيا) في (صندوق النقد الدولي 105-101: 2003: البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير 2002). ومن الأمثلة الأخرى التي ذكرها صندوق النقد الدولي (1022003:) التي تساعد فيها العضوية المرتقبة على الإصلاح المؤسسي منظمة التجارة العالمية التي تدير قواعد السلوك في التجارة الدولية. ومن المفارقات أن روز (2003) يبين أن عضوية منظمة التجارة الدولية ليس لها تأثير إيجابي على التجارة الدولية.

التحصيل غير الكافي للضرائب وتوفير الخدمات الأساسية

وتتمثل إحدى القدرات المؤسسية الهامة في القدرة على زيادة الإيرادات وتوفير الخدمات الأساسية. وفي عدة بلدان فاشلة منخفضة الدخل، مثل سيراليون وليبريا والسودان والصومال، حيث فشلت الدولة في توفير الحد الأدنى من الوظائف مثل الدفاع والقانون والنظام وحقوق الملكية والصحة العامة (مياه الشرب وتصريف المجاري) والإقتصاد الكلي ولا يقال عن الوظائف الوسيطة مثل التعليم الأساسي والنقل والإتصالات ومكافحة التلوث والمعاشات التقاعدية والعلاوات الأسرية والتأمين الصحي والحياة والبطالة (البنك الدولي 1997i). ومن شأن حلقة مفرغة من تراجع الشرعية وسوء إدارة المالية العامة وزيادة تآكل الشرعية من إنخفاض الخدمات العامة

أن تساهم في عجز البلد الإقتصادي وعدم إستقراره السياسي. ومن الأمثلة على ذلك حكومة منجيستو هايلي مريم الإثيوبية الثورية الاشتراكية (1974–1991) وروسيا وجورجيا وطاجيكستان. ويتعين على الحكومات أن تحافظ على إتفاق إجتماعي أو تعيد إقامته مع جميع مواطنيها، بمن فيهم الفقراء، الذين يتم تلبية فيه بعض الإحتياجات الأساسية لهم مقابل إشتراكات ضريبية وفقا للقدرة على الدفع.

وإحدى الطرق لتدعيم الشرعية وزيادة الإيرادات الضريبية هي إستبدال الضرائب المباشرة المتهربة على نطاق واسع، مثل ضرائب الدخل الشخصي والضرائب غير المباشرة. ومن الأمثلة على هذه الضريبة ضريبة القيمة المضافة، التي هي أبسط وأكثر إتساقا وأقل تشويها من ضريبة المبيعات البسيطة وتتمتع بمرونة عالية للدخل في توليد الإيرادات. ومع ذلك، فإن ضريبة القيمة المضافة يمكن أن تواجه مشاكل إدارية، وخاصة بين العديد من الشركات الصناعية الصغيرة والتجار في البلدان المنخفضة الدخل. وبالتالي، فإن النقطة الرئيسية هي أن بناء المؤسسات والبنية التحتية الإقتصادية، بما في ذلك نظام ضريبي يثير إيرادات كافية للخدمات الأساسية، أمر أساسي لتحفيز الإستثمار من أجل زيادة النمو الإقتصادي واالستقرار (الفصل 14).

إنعدام الشفافية

وتعتبر الشفافية والمساءلة السياسية ونقل المعرفة من المكونات الرئيسية في استراتيجية التنمية الفعالة (البنك الدولي، 23–2002f: v)[1]. ومع ذلك، وكما أوضح الخبير الإقتصادي الحائز على جائزة نوبل عام 2001 جوزيف ستيغليتز (27: 2002)، أن هناك تفاوتات طبيعية في المعلومات بين النخب الحاكمة والمواطنين. وأهم مراجعة تجاه الإساءات، وكما يقول ستيغليتز (44–27: 2002)، هو وجود الصحافة التنافسية التي تعكس مجموعة متنوعة من المصالح. تلعب وسائل الإعلام دورا رئيسيا في مدى الدعم (أو المعارضة) للنخب الحاكمة والقادة الصناعيين وتدعيم صوت للشعب ونشر المعلومات الاقتصادية حيث ترتبط حرية الإعلام إرتباطا وثيقا بالديمقراطية والأمن الغذائي (سين في الفصل 2)، والكفاءة، والتنمية الاقتصادية (إسلام 3–1: 2002؛ ستيغليتز 29–35: 2002). وقد قال الفيلسوف الإنجليزي في القرن التاسع عشر والإقتصادي السياسي جون ستيوارت ميل في كتابه "Liberty" إن التدقيق العام هو وسيلة فعالة لتصنيف الحجج الجيدة من الحجج السيئة (ميل 205: 1961؛ ستيغليتز 30: 2002).

(1) المترجم

فقر الإدارة: الأنظمة الديموقراطية والإستبدادية

فالديمقراطية تعزز المساءلة والمحاسبة والإتبدادية تضعفها. ولا يزال هناك العديد من الديمقراطيات الإنتخابية في أفريقيا وآسيا، وهي البلدان التي إنتقلت مؤخرا من الحكم الإستبدادي إلى الديمقراطية، ولا تملك إلا القليل من الحريات المدنية والسياسية. والواقع أن الكثيرين وهم "ديمقراطيات افتراضية"... تسعى نحو الوفاء بالمعايير الدولية المقبولة للتمثيل "(جوزيف 4-3: 1998).

ويشمل التحول الديمقراطي نمو المجتمع المدني - مؤسسات مستقلة عن الدولة، مثل الكيانات الخاصة وغير الحكومية مثل النقابات العمالية والمنظمات الدينية والمجتمعات التعليمية والعلمية ووسائط الإعلام. ويشمل رأس المال الإجتماعي الأدوات والتدريب الذي يعزز الإنتاجية الفردية، على غرار الأشكال الأخرى لرأس المال. رأس المال الإجتماعي «يشير إلى ملامح التنظيم الإجتماعي مثل الشبكات والمعايير والثقة الاجتماعية التي تسهل التنسيق والتعاون من أجل المنفعة المتبادلة» (بوتنام 67:95). نجد في الأنظمة الاستبدادية والديمقراطيات الافتراضية، لا تزال هناك أحزاب المعارضة وصحافة حرة ونقابات، ومجتمع المدني قوي، وشبكات الثقة الإجتماعية اللازمة لدعم مجتمع ديمقراطي يتسم بالشفافية والخضوع للمساءلة (جوزيف 1998).

إن الأنظمة المنتخبة ديمقراطيا في أقل البلدان نموا «تتجاهل بشكل روتيني الحدود الدستورية لسلطتها وتحرم مواطنيها من الحقوق والحريات الأساسية» (زكريا 22: 1997). ويخلق القويون في هذه الديموقراطيات اللليبرالية قواعد إنتخابية لتقسيم المعارضة وتهيئتها للمعارضة. والحفاظ على القوات المسلحة الخاصة وفرق الموت وإحتجاز المعارضين السياسيين بطرق تشوه المؤسسات الديمقراطية (زكريا 1997 جوزيف 1998 باركان و نغيث 1998 غييما-بوادي 1998).

فالعلاقة بين الزبناء أو الزواجية، والنمط المهيمن في أفريقيا وجنوب وجنوب شرق آسيا، هي علاقة شخصية بين الرعاة والعملاء، وقيادة ثروة غير متكافئة، أو مركز، أو نفوذ، استنادا إلى الولاءات المشروطة وإشراك المنفعة المتبادلة.

فالعلاقة بين العملاء والرعاة والنمط المهيمن في أفريقيا وجنوب وجنوب شرق آسيا، هي علاقة شخصية بين الرعاة والعملاء، وقيادة ثروة غير متكافئة طبقا للمركز أو للنفوذ أو إستنادا إلى الولاءات المشروطة وإشراك المنفعة المتبادلة. بالنسبة ل ساندبروك و أولبوم (1997)، وترتبط فكرة الرعاة مع قوة الحكومة المستخدمة لمكافأة سلوك البحث عن العطاء من المطلعين السياسيين، ورضا الحاكم في إختلاس أموال الدولة وعدم دفع الضرائب من قبل المحافظين السياسيين، وتوزيع الدولة وظائف من قبل رعاة السياسة

لأتباعهم (مع عدم الكفاءة المطلوبة وعدم الإنضباط وعدم القدرة على التنبؤ في المواقف الحكومية)، وعدم تفعيل سيادة القانون[1].

في حين أنه «حتى في أفضل حالاتها، فإن الديمقراطية الليبرالية غير مواتية. . . لأولئك الذين يتمتعون بسلطة فعالة في اتخاذ القرارات «، يقول كلود آك (130، 42: 1996) إن الدولة في كثير من البلدان المنخفضة الدخل تميل إلى أن تصبح دولة خصخصة، وتخصخصها النخبة السياسية.

وسط بناء الدولة، يدعي ساندبروك (195–158: 2002) أن التحول الديمقراطي من الحكم الإستبدادي إلى الحكم الديمقراطي هي عملية مزعجة للغاية. إن إضفاء الصبغة الديمقراطية وعملية الوصول إلى الديمقراطية المستقرة يمكن أن تؤدي إلى نزاعات «لكي تظهر بحرية، ولكن دون قيود الضوابط والتوازنات والإتفاق على القواعد الأساسية التي تنظم النزاع» (أوتاواي 236–235: 1995). ومن شأن التنافس الديمقراطي أن يزيد من إنعدام الثقة بين المجتمعات والعداء والإستقطاب، مما يسهم في عدم الإستقرار السياسي. ومع ذلك، فإن الحزب الواحد والحكومات العسكرية أقل مهارة من الدول الديمقراطية الجديدة في تجنب الصراع العرقي. وعلاوة على ذلك، يمكن للديمقراطيات أن تدير الإنقسامات العرقية وتسهل الإدماج والتعاون عبر الإنشقاقات إذا كانت مؤسساتها تشجع على الحكم القائم على التوافق بدلا من فكرة «الفائز يكسب كل شيء» (ساندبروك 161 – 160 ، 155 – 154: 2002). بالنسبة إلى أتول كوهلي (325: 1997)، فإن المفتاح هو أن تستوعب الديمقراطيات الحركات من أجل تقرير المصير الطائفي أو العرقي. وعلى الرغم من أن الجماعات المحتشدة في دولة ديمقراطية راسخة مع قادة حازمين لكنهم يستوعبون القادة من المرجح أن تواجه سلطة الدولة "، فإن هذه الحركات تكون في نهاية المطاف كمجموعات متقلصة ويتم قمع بعض القادة ويتم إختيار البعض الآخر والتوصل إلى إقامة مشتركة بين الحركة وسلطات الدولة المركزية "(المرجع نفسه، الصفحة 326).

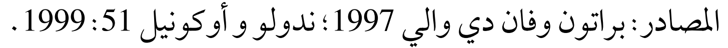
ساندبروك وأولباوم (643–646: 1997)، على الرغم من الاعتراف بأن "الأداء المؤسسي يتشكل من التقاليد التي أنشئت على مدى سنوات عديدة"، ويؤكد أن ضغوط المانحين من أجل التحرير والحكم الديمقراطي، حتى مع التعددية العميقة الجذور، قد يسهل التغيير المؤسسي التدريجي الضروري لدعم التنمية الاقتصادية. وفي مجتمع ديمقراطي، حيث تفرق السلطة و "هناك سيادة القانون وتكافؤ الفرص ومساءلة السلطة وقيادة حساسة للاحتياجات الاجتماعية، فإن هويات المجموعات الأولية (والخصومة)

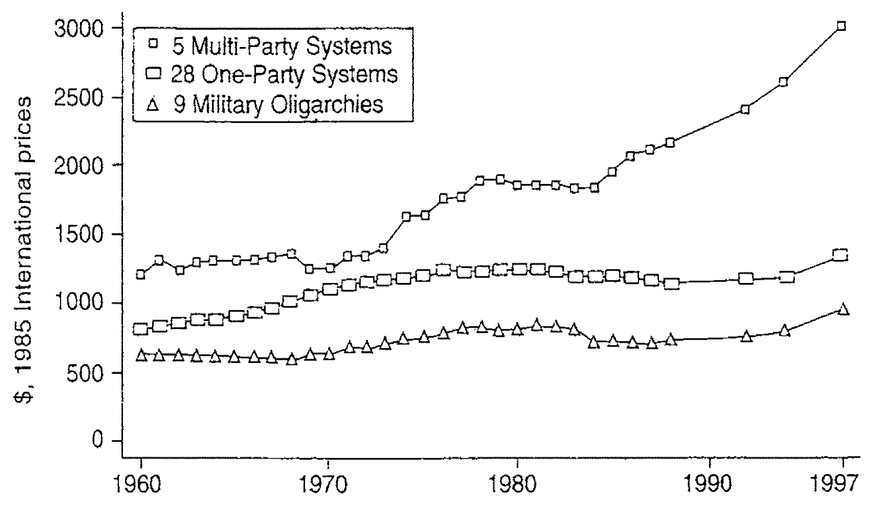
(1) المترجم

ستكون أقل جاذبية. وفي مثل هذه الظروف، يقل احتمال حدوث [الانهيار الاقتصادي والحرب الأهلية] "(أك 1997، ص 9).

الشكل 4-4. يوضح الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد من قبل النظام السياسي الجمعية الاقتصادية الأمريكية). ملاحظة: تم تصنيف سبعة وأربعين بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفقا لنظامها السياسي في عام 1988. اثنتان منها "أوليغارشي" المستوطنين في ناميبيا وجنوب أفريقيا وثمانية بلدان (جيبوتي، غينيا االستوائية وإثيوبيا وليبيريا وساو تومي وسيراليون والصومال والسودان) تفتقر إلى البيانات.

وتنقسم ال 37 التي توجد بيانات بشأنها إلى ما يلي: نظم متعددة الأحزاب: بوتسوانا وغامبيا وموريشيوس و السنغال وزمبابوي. القلة العسكرية: بوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وغانا وغينيا وليسوتو وموريتانيا ونيجيريا وأوغندا. نظم الحزب الواحد الإستباقية: أنجولا وبنين والرأس الأخضر وجزر القمر والكونغو والجابون وغينيا بيساو وكينيا وموزامبيق والنيجر وسوازيلند وزائير. نظم تنافسية من طرف واحد: الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وساحل العاج ومدغشقر وملاوي ومالي ورواندا وسيشيل وتنزانيا وتوجو وزامبيا.


المصادر: براتون وفان دي والي 1997؛ ندولو و أوكونيل 51: 1999.



بينو ندولو وستيفن أوكونيل (51: 1999) يصنفان 45 بلدا من جنوب الصحراء من قبل النظام السياسي في عام 1988) بإستثناء القلة المهيمنة المستوطنة في ناميبيا وجنوب أفريقيا (الأنظمة متعددة الأحزاب ونظم الحزب الواحد والأليغلركية العسكرية. ويظهر

ندولو وأوكونيل أن النظم الخمسية التعددية بوتسوانا وغامبيا وموريشيوس والسنغال وزيمبابوي بدأت في الغالب أكثر ثراء (في عام 1960) ونمت بسرعة مما وسع من ميزتها في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد مع مرور الوقت (الشكل 4-4). وعلى الرغم من أن نظم الحزب الواحد، سواء كانت تنافسية أو إستباقية نمت في الستينيات، فإنها بالكاد زادت بعد عام 1970. وأخيرا، بدأت الأليغلركية العسكرية كأفقر الدول، وعلى الرغم من النمو المحدود في السبعينيات، إلا أنها ظلت أفقرها. وإلى ندولو وأوكونيل، فهذا يعزز الفرضية السياسية سيمور مارتن ليبسيت (1959) من إرتباط التنمية الإقتصادية مع المؤسسات الديمقراطية (انظر أيضا برنامج الأمم المتحدة للتنمية 57، 41-38: 2002؛ كوين 248: 2003). ومن الصعب المحافظة على الديمقراطية حيث لا توجد تنمية اقتصادية مصاحبة لها.

ندولو و أوكونيل (53-52: 1999) يؤكدان على إرتباط الحكم الرشيد بالنمو الأفريقي وخاصية توريث الحكم أو أنماط شخصية للسلطة والإلتزام مع الأنظمة الإستبدادية الأفريقية، وما ينتج عنها من بطء في النمو. وفي ظل الحكام بالتوريث، ينتقل الإستثمار الذي تقوم به النخب الأفريقية من الإستمارات الخاضعة للضريبة بسهولة نحو رأس المال المتنقل وحتى هروب رأس المال (ندولو وأوكونيل 55-54: 1999). تفضل النخب السياسية الأفريقية أيضا القيود الكمية والترخيص على السياسات القائمة على الأسعار، وذلك بسبب نطاق إستهداف هذه الفوائد للأحزاب المفضلة.

ويؤثر النضال على الفوائد الإقتصادية المتدنية على تكوين النخب الحاكمة وطبيعة أنماط المستفيدين، مما يحتمل أن يزعزع إستقرار النظام السياسي. وفي المقابل، فإن هذه التغييرات في النظام السياسي قد تقيد السياسات نحو النمو الإقتصادي والتنمية.

المستأجرون

الإيجار الاقتصادي هو الدفع فوق الحد الأدنى الضروري لجذب المورد إلى السوق. الإيجارات "لا تشمل الأرباح الاحتكارية فحسب، بل تشمل أيضا الإعانات والتحويلات المنظمة من خلال الآلية السياسية والتحويلات غير المشروعة التي تنظمها المافيا الخاصة والأرباح الفائقة القصيرة الأجل التي يقوم بها المبتكرون قبل أن ينافس المنافس إبتكاراتهم وما إلى ذلك" (خان وساندارام 5 : 2000).

ويعتبر البحث عن الإيجارات نشاطا غير منتج للحصول على منفعة خاصة من الإجراءات والموارد العامة. ويتراوح هذا النشاط بين النشاط القانوني، مثل الضغط والدعاية والرشاوى غير القانونية أو الإكراه (المرجع نفسه). فالخسارة التي يتعرض لها المجتمع لا تشمل فقط تخصيص الموارد، ولكن أيضا تكاليف العمل على الحصول على

الإحتكار أو الإمتياز الخاص (تولوك 2003)، وهي تكاليف تشكل نسبة كبيرة من الدخل القومي في العديد من أقل البلدان نموا[1].

وتخضع جميع المجتمعات لسلوك غير قانوني وفاسد. «وريث و سيمبكينز» (1963) يستخدمون الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في القرن التاسع عشر كدراسات حالة في كتابهم « Corruption in Developing Countries ". وحتى اليوم، تواجه السلطات الغربية الشركات المساهمة بالأموال، وتفضل سياسات الإنحراف، وإستخدام الدولة لصالح المصالح الإقتصادية القوية أو تدمير المعارضين السياسيين والجهود الرامية إلى تغطية الإستخدام غير المشروع للموارد الحكومية وما إلى ذلك.

غير أن البحث السائد عن الإيجارات يحدث عندما تكون الدولة ضعيفة ومتحللة ونادية وتفتقر إلى سيادة القانون، ولا سيما بين الإقتصادات ذات الدخل المنخفض والمتوسط. "الضعيفة والفاسدة" ولا يعني وجود حاكم يهدف إلى الخير مع قوة عسكرية صغيرة. والواقع أن السلطة السياسية المدعومة بالإكراه العسكري هي في العادة مورد رئيسي للحصول على إيجارات كبيرة. وكثيرا ما تكون أقل البلدان نموا ضعيفة أو ناعمة دولا إستبدادية، حيث تقوم السلطات التي تقرر السياسات نادرا بإنفاذها (إذا تم سنها في القانون) وتضع إلتزامات على الناس بالإكراه (ميردال 900-895 :2: 1968). وتعتمد هذه الدول على شراء الدعم السياسي من خلال التنازلات لمجموعات المصالح القوية. في عام 1994، صادرت الحكومة العسكرية النيجيرية وحلفاؤها المدنيون "أكثر من ألف مليون دولار سنويا تساوي ما يصل إلى 15 في المائة من الإيرادات الحكومية المسجلة، وتتدفق إلى شبكات التهريب ومجموعات الثقة، وكثير منهم يعملون مع التواطؤ من النخب العليا "(لويس 97: 1996). وتقول هيومن رايتس ووتش إنه في نهاية حرب استمرت 27 عاما، اختفى 4 مليارات دولار (10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) من عائدات النفط من حسابات الحكومة الأنغولية، 1997-2002، من الفساد وسوء الإدارة. وعلى الرغم من أن أنجولا هي منتج رئيسي للنفط فإن معظم سكانها فقراء (بي بي سي 2004).

وقد لا تستفيد العديد من النخب الحاكمة في أقل البلدان نموا من تجنب التحلل السياسي من خلال تعزيز حرية الدخول وسيادة القانون والحد من الفساد والإستغلال. وبدلا من ذلك، يمكن للقادة السياسيين أن يستفيدوا من أنشطة واسعة غير منتجة تسعى إلى تحقيق الربح في نظام سياسي يسيطرون عليه بدلا من الجهود طويلة الأجل الرامية إلى بناء دولة تعمل بشكل جيد يزدهر فيها التقدم الإقتصادي والمؤسسات الديمقراطية (فايرين 440: 2000b و كين 1998 و كين 2000). وتميل هذه الأنشطة إلى أن تكون

(1) المترجم

منتشرة في البلدان التي لديها صادرات معدنية وفيرة (مثل الماس والنفط)، مثل سيراليون وأنجولا وجمهورية الكونجو الشعبية وليبريا (دي سويسا 24-123: 2000)، في حين أن الإقتصاد الإستبدادي في السلوك أقل قابلية للتطبيق في الإقتصادات التي لديها صادرات معدنية قليلة مثل الهند وتنزانيا وتوجو التي لديها موارد محدودة للغاية للبحث عن إيجار مكثف (فايرينن 448-440: 2000b).

إن المحسوبية هي النمط السائد في كثير من أقل البلدان نموا وهي علاقة شخصية بين الرعاة والعملاء، أو قيادة ثروة غير متكافئة لمركزأو نفوذ إستنادا إلى الولاءات المشروطة، وتشتمل على منافع متبادلة. بالنسبة إلى ماكس ويبر (1029-1028: 1978)، "يفتقر مكتب باتريمونيال قبل كل شيء إلى الفصل البيروقراطي في المجال" الخاص "و" الرسمي ". لأن الإدارة السياسية تعامل على أنها قضية شخصية بحتة من الحاكم، وتعتبر السلطة السياسية جزءا من ممتلكاته الشخصية التي يمكن استغلالها عن طريق المساهمات والرسوم ".

ونجد أن المحسوبية تتداخل مع العرق، ولكنها تتعدى حدوده. ويمكن دمج الهوية العرقية للعميل مع هوية الراعي أو توسيعها أو إخضاعها لها، التي تتبادل الرعاية والأمن الاقتصادي والحماية للولاء والطاعة الشخصية للعميل. بالنسبة لريتشارد ساندبروك وجاي أولباوم (605-604: 1997) ، ترتبط السلطة الوطنية بسلطة الحكومة المستخدمة لمكافأة سلوك البحث عن العوائل السياسية، ورضا الحاكم في اختلاس أموال الدولة وعدم دفع الضرائب من قبل المحافظين السياسيين وتوزيع وظائف الدولة من قبل الرعاة السياسيين على الأتباع (مع وعدم الكفاءة المقابلة وعدم الإنضباط وعدم القدرة على التنبؤ في المناصب الحكومية) وغياب سيادة القانون.

وغالبا ما تعمل المحسوبية ضمن حزب سياسي، كما في الحزب الثوري المؤسسي المكسيكي في التسعينيات (PRI) (البنك الدولي2004f:6)، أو الحزب الديمقراطي الديمقراطي في ساحل العاج (PDCI) أو في أحزاب نيجيريا، 1960-1966، 1979-1983، -1999. وقد تكون حكومة منتخبة ديمقراطيا، وهي الجمهورية الثانية في نيجيريا، 1979-1983، مورثة مع طلب إيجار واسع (انظر مناقشة ما قبل الاستعمار في الفصل 2). فالفشل المؤسسي السياسي يتميز بالدول الفاشلة التي لا توفر عمليا أي سلع أو خدمات عامة لمواطنيها. الدولة الضعيفة أو المتدهورة هي التي تعاني من تراجع الوظائف الأساسية للدولة، مثل إمتلاك السلطة والشرعية ووضع القوانين والحفاظ على النظام وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. يشير الانهيار الكامل لهذه الوظائف إلى حالة فشل أو انهيار (هولستي 250-246: 2000؛ زارتمان 7-1: 1995). فشل الدولة، مع عدم قدرة سلطات الدولة على الحفاظ على النظام العام، ويوفر الجماعات العسكرية

والإجرامية المسلحة فرصة للاستيلاء على السلطة. ندرة الموارد العامة تفاقم معاناة الناس (فايرين 451: 2000)، وإن لم يكن الحكام أو أمراء الحرب الذين عادة ما يستخدمون مواردهم الوفيرة للميليشيات الخاصة والرهبة.

وفي حالة الضعف أو الفشل، فإن بعض الحكام وأمراء الحرب والتجار يحققون ربحا أكبر من الاضطراب السياسي أكثر من النظام[1]. وقد تكون الحرب والعنف عقلانيين للقلة القليلة، مما يوفر تغطية للجرائم التي تعود بالنفع على الجناة اقتصاديا. أهداف الحرب ليست الفوز ولكن الفوائد الاقتصادية (كين 304-284: 2000). وكما هو مبين في الفصل السادس، فإن الدولة الفاشلة، وهي شكل من أشكال الفساد الكبير أو البحث عن الإيجارات المنتشرة، ترتبط ارتباطا وثيقا بالركود الاقتصادي.

حقوق الملكية غير المؤمنة

ومن المؤسسات الرئيسية المرتبطة بالتنمية القوانين والأعراف المتعلقة بحقوق أصحاب الممتلكات والمستخدمين. من خلال تقديم رؤى لهذه الحقيقة، فإن هيرناندو دي سوتو، مدير معهد الحرية والديمقراطية، ليما، بيرو، الذي "لم ينشر سوى مقالة في مجلة أكاديمية، كان له تأثير كبير على اقتصاديات التنمية" (وودروف 1215: 2001). ويفسر سر دي سوتو (2000) إلى نجاح الغرب خلال ال 100 سنة الماضية واليابان في السنوات الخمسين الأخيرة على التمليك القانوني الملزم للملكية، استنادا إلى استحقاق صارم للقانون الذي وضعته الهيئات التشريعية وتماشا مع العقد الاجتماعي أي(وقوانين ومبادئ الحق السياسي التي يعيشها الناس)[2]. «من أهم الأمور أن نظام الملكية الرسمية [على غرار نظام الغرب] هو تحويل الأصول من حالة أقل قابلية للوصول إلى حالة أكثر سهولة، حتى يتمكنوا من القيام بأعمال إضافية. . . . من خلال فصل السمات الاقتصادية للأصل عن حالته الجسدية، فإن التمثيل يجعل الأصول «قابلة للتبديل» - قادرة على أن تكون مصممة لتتناسب عمليا مع أي معاملة «(دي سوتو 56: 2000). وفي حين أن أحد الأصول مثل المصنع قد لا يكون قابلا للتجزئة، فإن مفهوم الملكية الرسمية يتيح للمواطنين الغربيين «تقسيم معظم أصولهم إلى أسهم، كل منها يمكن أن يملكها أشخاص مختلفون، لهم حقوق مختلفة، للقيام بمهام مختلفة [بحيث] مصنع واحد يمكن أن تعقد من قبل عدد لا يحصى من المستثمرين «(المرجع نفسه، ص 57).

غير أن دي سوتو يشير في أقل البلدان نموا (المرجع نفسه، الصفحتان 6 و 7 و 30-54) إلى أن معظم الأصول الرأسمالية المحتملة هي رأس مال ميت، غير قابل للاستعمال

(1) المترجم
(2) المترجم

بموجب نظام الملكية القانونية، ولا يمكن الحصول عليه كضمان للقروض أو لسندات مضمونة. ولا توجد أسواق الائتمان الرسمية لمعظم أصحاب الأعمال التجارية والمقيمين في أقل البلدان نموا. ويتوقع دي سوتو رأس المال الميت (أو غير الرسمي) في خمسة أسداس العالم دون حقوق ملكية راسخة بمبلغ 9.34 تريليون دولار، أي حوالي 100 ،4 دولار لكل مواطن من أقل البلدان نموا. حتى الناقد كريستوفر وودروف (1215–1221: 2001) تقدير متحفظ قدره 3.6 تريليون دولار يمثل رأس مال كبير يمكن أن يكون "مقفلة" من خلال حقوق الملكية الواضحة.

ويقدم دي سوتو (20–21: 2000) على سبيل المثال فيقول: "في مصر، يجب على الشخص الذي يريد الحصول على الكثير من الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة وتسجيلها قانونيا أن يمضي في طريقه من خلال ما لا يقل عن 77 إجراء روتيني في واحد وثلاثين من الوكالات الخاصة. . . . ويمكن أن يستغرق هذا الأمر من خمس إلى أربع عشرة سنة. إن بناء مسكن قانوني على الأراضي الزراعية السابقة يتطلب من 6 إلى 11 عاما من المشاحنات الروتينية، وربما أطول. وهذا ما يفسر أن 4.7 مليون مصري إختاروا بناء مساكنهم بشكل غير قانوني. وإذا قرر المستوطن، بعد بناء منزله، أنه لا يريد أن يكون مواطنا ملتزما بالقانون ويشترى حقوق مسكنه، فإنه يتعرض لخطر هدمه ودفع غرامة شديدة يدخل السجن لمدة تصل إلى عشر سنوات ".

ويشير دي سوتو (86: 2000) إلى طفرة في النشاط غير القانوني لأقل البلدان نموا، مع سكان المناطق الريفية غير الشرعية، و "المدن غير القانونية المترامية الاطراف وأقاليم البيرو في البرازيل والحيوانات البرازيلية ورانشوس فنزويلا والهوامش الباريوسية للمكسيك وبيوندونيل المستعمرات الفرنسية السابقة فضلا عن مدن الصفيح من البريطانيين السابقين ". هذه ليست مجرد طفرة في السكان أو الفقر ولكن الناس يخطون" خارج القانون لأنه [لا] يسمح بها في الداخل. ومن أجل العيش أو التجارة أو التصنيع أو النقل أو حتى الإستهلاك، كان على سكان المدن الجدد أن يفعلوا ذلك بصورة غير قانونية "(المرجع نفسه، الصفحة 87).

ماذا يوصي دي سوتو؟ "يمكن للفقراء الحصول على رأس المال إذا تم إعطاؤهم حقوق الملكية الرسمية، أي الملكية القانونية للممتلكات التي يمتلكونها بالفعل. ويتيح الملكية القانونية للمالكين العقاريين إمكانية أكبر للحصول على الائتمان باستخدام ممتلكاتهم كضمانات، وبالتالي "فتح رأس مالهم وتمكينهم من الإستثمار أو تعميق إستثماراتهم بشكل كبير في أعمالهم الخاصة". ويمكن للمزارعين في الريف زيادة إنتاجيتهم الزراعية في المدن، يمكن لسكان المناطق الحضرية شراء المعدات لتأسيس أنفسهم في . . . التجارة على سبيل المثال، أو توسيع أنشطتها في قطاع الخدمات (review

of Mystery by Roy Culpeper, President, Ottawa, Canada's North-South .(Institute 2002

في وقت سابق من هذا الفصل، تم ذكر القطاع غير الرسمي، الذي يضم الحرفيين والصناعيين وصغار التجار وأصحاب المحلات التجارية والباعة المتجولين والباعة الجائلين وملمعي الأحذية وفناني الشوارع و جامعي القمامة وسيارات الأجرة غير المصرح بها وعاملي الإصلاحات وغيرها من العاملين لحسابهم الخاص - في بعض الأحيان مع عدد قليل من المتدربين والعاملين في الأسرة والموظفين لتوليد العمالة والدخل لأنفسهم في الأنشطة مع القليل من رأس المال والمهارة ومعوقات الدخول. وفي حين أن القطاع غير الرسمي في المناطق الحضرية يعج بمباشري الأعمال الحرة، فإن قلة منها أصبحت محركات رئيسية للنمو في الاقتصاد الصناعي لأقل البلدان نموا. تفسير دي سوتو هو أن هذه المؤسسات الصغيرة تواجه سقفا للنمو: عدم وجود ملكية قانونية للخدمة يعني عدم الحصول على الائتمان والتوسع الآمن.

وبالإضافة إلى ذلك، يعيق انعدام حقوق الملكية الآمنة للأراضي الزراعية تنمية البلدان التي تمر بمرحلة تحول من الشيوعية إلى الرأسمالية. وفي الصين، زادت الإنتاجية الزراعية زيادة كبيرة من عام 1979 إلى عام 1984 أثناء التحول من جمعيات إلى نظام المسئولية الأسرية، مما مكن عقود الأراضي الطويلة الأجل للمزارع الأسرية. ومع ذلك، وبعد عام 1984، تباطأ النمو الزراعي جزئيا بسبب تخوف المزارعين، إستنادا إلى تقلبات السياسات السابقة، من إنعكاس ذلك على حيازة الأراضي، وأصبحوا مترددين في الإستثمار والإبتكار (إنظر الفصل 19).

على الرغم من أن الناس في روسيا، يمكنهم شراء وبيع الأراضي الزراعية، والسلطات قد خصخصت البعض منها فقط وأصلحت حتى أقل المزارع الجماعية والدولة تركت من الفترة السوفياتية. وكان الحزب الشيوعي وحلفاؤه في المجلس التشريعي دعموا (دوما) الكثير من سكان الريف وكانوا راضين عن تأمين الأجور في معارضتهم للخصخصة. غير أن الإحتفاظ بملكية الدولة يضر بالإقتصاد الزراعي في روسيا، حيث أن الأجور على مزارع الدولة تتجاوز إنتاجها، عند تقييمها بأسعار السوق العالمية.

وكانت إثيوبيا تملك ملكية الارض منذ عام 1974 عندما أطاح النظام الإقطاعي لهيلي سيلاسي. وكان المزارعون الإثيوبيون عرضة للمجاعات المتكررة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى إنعدام الأمن في إستخدام الأراضي. وسيؤدي الإصلاح الزراعي القائم على الزراعة الخاصة بالمزارع الصغيرة بجانب نشر التكنولوجيات المحسنة والإستثمار في البنية التحتية وتعليم المزارعين، إلى زيادة الإنتاجية والحد من خطر المجاعة (بيري 112: 2002).

القصور في الملكية وحقوق الإستخدام للأنظمة التقليدية. وعادة ما تعين حقوق الملكية الحقوق والمكافآت من إستخدام الموارد للأفراد، مما يوفر الحوافز للإستثمار في الموارد وإستخدامها بكفاءة. وبالنظر إلى إرتفاع تكلفة الإشراف على العمل الزراعي بالأجر، فإن تخصيص حقوق ملكية الأراضي للمالكين بشكل عام يزيد من كفاءة الإنتاج الزراعي (بينزوانجر و دينينجر 1997). بيد أن الفصل 7 يناقش أن حقوق الملكية الخاصة قد لا تنتج دائما الترتيبات الزراعية الأكثر كفاءة حيث تكون تكاليف المعلومات مرتفعة كما أن أسواق التمويل والتأمين غير مثالية (المرجع نفسه).

ملخص الفصل Conclusion

وعلى الرغم من تنوع أقل البلدان نموا، فإن لها بعض الخصائص المشتركة التي تنطبق بوجه خاص على البلدان المنخفضة الدخل. وتميل الإقتصادات المنخفضة الدخل إلى نسبة عالية من الإنتاج والقوى العاملة في الزراعة، وانخفاض معدلات الإدخار والتكنولوجيا والنمو السكاني السريع نسبيا ومحو الأمية والمهارات بشكل نسبي والمؤسسات الضعيفة النمو. وعلى الرغم من أن نسبة غير متكافئة ليست ديمقراطية، فإن نظمها السياسية تختلف. ويفقد البعض مدخرات ودخول كبيرة من البحث الواسع عن الإيجار والحصول على منافع خاصة من الموارد العامة. وهناك دول قليلة، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي دول فاشلة، إذ لا توفر عمليا أي سلع أو خدمات عامة لشعبها.

وعلى الرغم من هذه الصورة القاتمة، فإن أقل البلدان نموا قد أدت عموما إلى زيادة الدخول الحقيقية والحد من الفقر وزيادة متوسط الأعمار وخفض معدل وفيات الرضع وتحسين الإلمام بالقراءة والكتابة والوصول إلى التعليم وتضييق الفوارق بين الجنسين وتراجع النمو السكاني وخاصة في نصف القرن الماضي. وتتناول الفصول المتبقية أنماط التقدم والتراجع وتناقش نظريات التنمية والفقر وعدم المساواة وعوامل الإنتاج والتقدم التقني واختيار الاستثمار والتعليم والعمالة والإقتصاد الكلي والسياسات الإقتصادية الدولية والإصلاح الإقتصادي والتكيف.

مصطلحات للمراجعة

- أسهم رأس المال
- المجتمع المدني
- المحسوبية
- الديموقراطية
- الاقتصاد المزدوج
- البلدان المنضمة إلى الإتحاد الأوروبي
- المنظمات غير الحكومية (NGOs)
- الفلاحين
- النخبة السياسية
- نظام محسوبية الوظائف السياسية
- نظام التوريث الجشع
- المنتجات الأولية

- نسبة تصدير السلع
- عائلة ممتدة
- الدول الفاشلة
- نظام المسئولية الأسرية
- القطاع غير الرسمي
- المؤسسات
- منحنى على شكل حرف U بالمقلوب
- حقوق الملكية
- المستأجرون
- الرأسمالية الاجتماعية
- التنمية المستدامة
- الشفافية
- ضريبة القيمة المضافة (VAT)
- منظمة التجارة العالمية (WTO)

أسئلة للمراجعة

1. ما هي بعض الخصائص المشتركة لأقل البلدان نموا؟ أي من هذه الخصائص هي أسباب لما يصاحبها من تخلف؟
2. كيف تختلف أقل البلدان نموا اليوم عن تلك التي كانت في الخمسينيات؟
3. كيف يمكن أن تختلف قائمة الخصائص المشتركة للبلدان المنخفضة الدخل عن قائمة أقل البلدان نموا ككل؟
4. كيف تتغير حصص الإنتاج والقوى العاملة في الزراعة والصناعة والخدمات مع زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي؟ وهل تغيرت نسب الإنتاج والقوة العاملة في الاقتصادات المنخفضة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل من عام 1977 (الشكل 4-1) إلى الوقت الحاضر؟
5. ما هو الاقتصاد المزدوج؟ وهل تتميز أقل البلدان نموا بالازدواج الاقتصادي؟
6. هل سيتغير تكوين المهارات للقوى العاملة بأسرع ما يمكن في أقل البلدان نموا كما فعلت في الماضي في البلدان النامية؟
7. ما هي الخصائص الرئيسية للمؤسسات الاقتصادية والسياسية في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض؟
8. ما هي التغييرات المؤسسية الرئيسية التي تحدث مع التنمية الاقتصادية؟ وهل هذه التغيرات المؤسسية تسبب أو تربط بعلاقات متبادلة بالنمو؟ أم أن النمو سببا للتغيير المؤسسي؟

دليل المراجع

تتضمن مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي وتقرير التنمية في العالم وأطلس البنك الدولي وتقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية معلومات عن الهيكل الصناعي ومحو الأمية والتعليم وسائر سمات أقل البلدان نموا. وتتضمن التوقعات الإقتصادية

العالمية السنوية للبنك الدولي وتقرير الـ UNCTAD عن التجارة والتنمية بيانات عن أنماط التجارة. ويتضمن دليل الفصل 2 تفاصيل عن المصادر الإحصائية التي تقدم بيانات عن خصائص أقل البلدان نموا. وترد مصادر السكان في دليل الفصل 8.

على الرغم من أن أجزاء مما قدمه شينيري وسركين (1975) وكوزنيتس (1971: الفصل 3) غير صالحة زمانيا، فإنها تحتوي على بيانات مفيدة عن أنماط النمو. شينيري روبنسون وسيركين (1986) وسيركين (273–203: 1988) مناقشة التغيير الهيكلي. النموذج الأكثر شهرة للاقتصاد المزدوج هو نموذج لويس (191–139: 1954)، الذي نوقش في الفصل 5.

هنتنغتون (1968)، وإن كان مؤكدا إلى حد ما، هو عمل معياري بشأن سياسات أقل البلدان نموا. نقاد نهج هنتنغتون هي كرويز أوبراين (80–353: 1972) ونادرين (1971).

شمال (1990) هو عمل كبير على تأثير المؤسسات الاقتصادية والسياسية على التنمية الاقتصادية. بلاتو (2000) يكتب عن المؤسسات، والمعايير الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية. ماير (515–421: 2000) لديه قراءات على المؤسسات والاقتصاد السياسي. وانظر أيضا لين ونوجنت (1995) بشأن المؤسسات.

ويؤكد دي سوتو (2000) و بينزوانجر و دينينجر (1997) و لانداو (235–217: 2003) على حقوق الملكية القانونية القابلة للتنفيذ، ولكن بينزوانجر و دينينجر و فيدر (2772–2659: 1995) و كورنيا (1994) (أنظر الفصل السابع).

البنك الدولي (38: i2003) لديه رسم بياني يوضح رأس المال الاجتماعي، والبنك الدولي (131–124 :2001h) يحلل كيفية تأثير رأس المال الاجتماعي على التنمية. وتحلل ثلاث ورقات بحثية في المجلة الاقتصادية (F417–F479:2002) رأس المال الاجتماعي، وهو موضوع مثير للجدل. يختلف الاقتصاديون حول معنى المصطلح، مع بعض "رأس المال الاجتماعي المتكافئ مع الثقة والثقة في حين أن الآخرين... اعتبار رأس المال الاجتماعي شكلا من أشكال الشبكات الاجتماعية دورلوف F417:2002. ويزيد رأس المال الاجتماعي من التعاون ويقلل من الانتهازية والحاجة إلى اتخاذ احتياطات قانونية باهظة التكاليف في المعاملات الاقتصادية (نوتبوم 3:2002). غليسر و لايبسون و ساسردوت (F437–F458:2002)دراسة رأس المال الاجتماعي كمهارات الفرد الاجتماعية والشخصية والتفاعلات الإجتماعية. ووجدوا (المرجع نفسه) أن رأس المال الاجتماعي يرتفع بعد ذلك مع التقدم في السن، هو المجتمع محددة، وبالتالي تراجع

مع الهجرة وإرتفاع في المهن ذات المهارات الإجتماعية أكبر، هو أعلى بين أصحاب المنازل، حيث يقع بشكل حاد مع المسافة المادية، ويرتبط مع الإستثمار في الموارد البشرية. غير أن الحائز على جائزة نوبل كينيث أرو (2000) يقترح التخلي عن مفهوم "رأس المال الاجتماعي" لصالح دراسة أشكال بديلة للتفاعلات الاجتماعية. ويحدد الباحث الإداري نوتبوم (2002) الثقة بأنه الزيت الذي يزيح التفاعل بين الناس ويقلل من تكاليف المعاملات.

تولوك (1967) هو واحد من أول من يكتب على البحث عن الإيجار دون، ومع ذلك، باستخدام هذا المصطلح. كروغر (302-291: 1974)، الذي يركز على تكلفة القيود الحكومية على النشاط الاقتصادي، صاغ مصطلح "المستأجرين"، وهو مصطلح أكثر استخداما من باغواتي "السعي غير المثمر للربح مباشرة" (1982). جالاغير (55: 1991) يوسع مفهوم كريجر ليشمل "ليس فقط للخسارة التقليدية للموارد المخصصة لتحقيق الإيجارات ولكن أيضا حالات مماثلة حيث تكرس الموارد للبحث عن الربح أو توليد إيرادات حكومية دون إضافة إلى تدفق السلع والخدمات". تعريف البحث عن الإيجار هو قريب من تعريف باغواتي و جالاغير الأوسع على الرغم من أنني أبقى على مدة كريجر. يدرس خان وساندارام (2000) البحث عن الإيجارات والتنمية الاقتصادية في آسيا.

يناقش مانكور أولسون (2000) قوة المافيا واللصوص الثابتين والمتجولين، والأستقراطي في إطار إقتصادي.

وتصنف منظمة الشفافية الدولية (2003)، التي تصدر سنويا، تصورات الشعوب التجارية ل 102 بلدا، من الأقل إلى الأكثر فسادا. مايلزو فولنر وأوغرادي ، مؤشر 2004 للحرية الاقتصادية، يزن عوامل مثل السياسة التجارية والعبء المالي والتدخل الحكومي والسياسة النقدية وتدفقات رأس المال والبنوك والمالية والأجور والأسعار وحقوق الملكية والتنظيم . في عام 2004، إحتلت هونغ كونغ المرتبة رقم 1، الولايات المتحدة رقم 10، وشيلي في المرتبة رقم 13 - الأعلى بين البلدان النامية.

زارتمان (1995)، فايرينن (479-437: b2000)، و رينو (68-43: 2000) يناقش مفهوم الدولة الفاشلة أو دولة الظل ويدرس ماغوير وأولسون (96-72: 1996) الحدود التي يمكن أن يستخلصها الحكام المفترضون ذاتيا أو اللصوص الثابتة من سكانهم.

(5) المفاهيم الخاصة بالتنمية الاقتصادية

يعتمد المفهوم بالنسبة للعديد من الناس على المنظور النظري الذي يفتقر إلى الواقع العملي الذي يعزز من معناه. فقد يعني العديد بأن على سبيل المثال الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية كمنظور خيالي حر قد يكون مفهموم صحيح ولكنه بالرغم من ذلك يعني جوهر الفكرة المنوط التحدث عنها والتي قد تكون غير عملية. ونفس الشئ يحدث أيضا مثل الفكرة المعنية بالضرائب المنخفضة على الأصول في الهند تحفز من النمو الاقتصادي ، فهي بذلك مجرد فكر تشير إلى فرضية ليست صحيحة.

تعتبر النظرية بالنسبة لعلماء الاقتصاد تفسير منهجي يتكون من العلاقات المتبادلة من بين العديد من التغيرات الاقتصادية ، وبذلك يكون غرضها هو تفسير العلاقات السببية بين هذه المتغيرات. وفي الغالب لا يستخدم المفهوم لفهم العالم بطريقة أفضل ولكن أيضا لإعطاء أساس مبني على قرار. ولا يمكن أن يعتبر هؤلاء المعيين بالنظريات في أي حدث ما أن العناصر المؤثرة على نمو الاقتصاد ليست إلا نظرية واحدة ، ولكن يجب أن يحددوا أي من هذه التغيرات هامة أو غير هامة. ولكن الواقع معقد جدا لأن النموذج المبسط قد يقوم بحذف المتغيرات الهامة في الواقع. (كايندلبرجر وهيريك 1977:40). وبالرغم من أن النماذج الرياضية المعقدة قد تتعامل مع العديد من المتغيرات ، ولكنهم قد لا يكونوا على مستوى فعال في تفسير التنمية الاقتصادية وخاصة في العالم الثالث.

موضوع هذا الفصل

يقوم هذا الفصل بمناقشة بعض من نظريات التنمية الاقتصادية الرئيسية والتي تتعلق بصورة أو بأخرى بالفصول اللاحقة وتعد نظريات أقل تعقيدا ترتبط ببعض الأسئلة المحددة الخاصة بالاقتصاد. وذلك ما حدث بالفعل في الخمسينات والستينات حيث ركز علماء الاقتصاد مؤخرا على كافة النظريات التي تشمل التنمية ، بما في ذلك الكلاسيكية الجديدة والنظريات التنافسية.

أول نموذجين بالتطبيق على أقل البلدان نموا اليوم هم علماء الاقتصاد التقليدين الأجانب ومن أشهر نقادهم "كارل ماركس" حيث تطور هذا المفهموم في القرن التاسع عشر أثناء بداية تنمية الرأسماليين في اوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. أما النظريات اللاحقة تشمل نموذج "والتر روستو" والذي كتب كبديل لنموذج "كارل

ماركس" في التاريخ الحديث والتي تنص على وجود خمسة مراحل من النمو الاقتصادي الخاص بأقل البلدان نموا بناءا على تجارب هذه البلدان النامية وهي نظرية الدائرة السيئة التي تركز على معدلات الادخار الضئيلة في الدول النامية وكذلك المناقشة حول مناقشة التنسيقات بما في ذلك النمو المستقر مقابل النمو الغير مستقر والذي يوضح بدوره المواضيع التي تتعلق بمفهوم ما يطلق عليه مفهوم "الدفعة الكبيرة" وحجم الاقتصاديات وأوجه التكامل والانتاجية المختلفة. يشير نموذج لويس في رانيس إلى مجموع رأس المال عن طريق الأرباح الناتجة من القطاع الصناعي الرأسمالي والذي يحقق حجم ضخم من فائض العمالة الغير محدودة الناتجة عن الزراعة كقوة دفع اتجاه النمو الاقتصادي في اقل البلدان نموا. يحدد نموذج الاتحاد الخاص ب"بول باران" التغييرات التاريخية التي تحدث عنها "ماركس" ونظرية "لينين" الخاصة بالامبريالية من أجل تحليل التأخر الاقتصادي الذي حدث في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية. بالاضافة الى نظرية الاستقلالية المنبثقة من طريقة "باران" والتي تبرهن على تأخر التنمية في دول العالم الثالث والتي تنتج عن مشاركتهم في النظام الرأسمالي العالمي.

وأثناء الثمانينات والتسعينات قادت الحقبة الخاصة بالحكومات الاقتصادية المحافظة العديد من المناطق في الغرب واليابان بين علماء الاقتصاد في مجال التنمية إلى النيوكلاسيكية وهي نظرية اقتصادية وسياسة تركز على الانفصال عن قيود الدولة الاقتصادية. حيث يسيطر الاقتصاديون المعنوين بالكلاسيكية الجديدة اكبر وكالتين عالميتين سيطرة في الدول المتقدمة وهم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتشمل الكلاسيكية الجديدة أيضا نظرية النمو والتي تركز على أهمية المعلموات الخاصة برأس المال الذي يتعلق بالنمو الاقتصادي. وكون نظرية نمو الكلاسيكية الجديدة يفترض منافسة كاملة ولا يتخذ تفسير على مستوى التكنولوجيا خلال النموذج الذي يشجع علماء الاقتصاد على تقديم نظرية النظرية ذاتية النمو والتي شرحها مصدر النمو الرئيسي بالنسبة للتقدم التقني خلال هذا النموذج.

النظرية التقليدية الخاصة بالركود الاقتصادي

النموذج

كانت النظرية التقليدية معتمدة على العمل الذي بذل في القرن ال19 الذي قام به العالم الاقتصادي الانجليزي ديفد ريكاردو وهي مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب عام (1817) متراجعة من حيث احتمالية النمو الاقتصادي المستدام. ويفترض "ريكاردو" أن النمو كان محدود بسبب ندرة الأراضي مما أدى الى قلة الاستمرارية في التقدم التقني.

وتأثر علماء الاقتصاد التقليدين مثل "ادم سميت" و"توماس ار مالهوس" و"ريكاردو" و"جون ستيوارت ميل" بقوانين نيوتن في الفيزياء. كما أشار "نيوتن" أن اي انشطة في العالم ليست عشوائية ولكنها تخضع إلى بعض التصاميم الكبيرة لأن هؤلاء الرجال يؤمنون بأن نفس الترتيب الطبيعي يحدد الأسعار والايجارات والشئون الاقتصادية.

برهن "سميث" في اواخر القرن ال18 بأن الاقتصاد التنافسي قد روج للمصلحة العامة بدون تواطؤ أو احتكار وكل فرد عن طريق التصرف وفقا لمصلحته أو مصلحتها ، لأن المنتج بذلك لن يجد المشترين ، والعامل الذي يطلب المزيد من الأجور المسمرة لن يجد ما عملا ، وكذلك صاحب العمل الذي يقوم يدفع أقل من منافسيه لم يجد أي شخص ليقوم بالعمل. وكأن ذلك كان عبارة عن مساعدة جلية خلف المصلحة الشخصية لأصحاب رأس المال والتجار وأصحاب الأعمال والعمال الذين يوجهون أعمالهم اتجاه الحد الأقصى من النمو الاقتصادي (سميث 1937 والذي طبع لاول مرة عام 1776) حيث دافع "سميث" عن عدم التدخل الحكومي الذي لابد منه وسياسة التجارة الحرة حيث تعد كلا من العمالة وصانعي المنتج شرطا احتكاريا من قوانين اليوم الحالي من وجهة نظر "سميث".

وأيضا يأخذ النموذج التقليدي في عين الاعتبار التالي: (1) استخدام النقود الورقية ، (2) تنمية المعاهد لتوريدها بكميات معقولة ، (3) رأس المال التراكمي المبني على انتاج زيادة الاجور ، و(4) تقسيم العمالة (المحدودة بصورة اساسية بواسطة الحجم والسوق). حيث كان المبدأ الرئيسي لدى "ريكاردو" هو قانون إزالة العوائد الذي يشير إلى النتائج الاضافية المنخفضة المتلاحقة من بداية اضافة النتيجة الاضافية المتساوية الى الارض الثابتة ، ووفقا ل"ريكاردو" فإن العوائد المتناقصة من النمو السكاني والنمو المستمر للاراضي يهدد بدوره النمو الاقتصادي ، والسبب في ذلك هو لان "ريكاردو" يعتقد بأن التغيير التكنولوجي أو تقنيات الانتاج المتزايد قد يتأكد من عمليات العوائد المتناقصة كما يعد رأس المال المتزايد أداة وحيدة لتعويض هذا التهديد طويل المدى.

وقد اتخذ منطق "ريكاردو" الطريق التالي ، فعلى المدى البعيد تكون الاجور الطبيعية محددة وتوفر تكلفة جيدة من أجل استمرارية القوة العاملة (او القوة السكانية والتي تتزايد بنفس المعدل). وقد تنحرف مسار الاجور ولكنه يعود في نهاية المطاف للمعدل الطبيعي من الاعاشة. فإذا ازدادت حجم الاجور من جهة واتسع حجم حجم الانتاج الغذائي ، فماهي العوامل اللازمة للاحتفاظ بالمعدل السكاني. حيث أن الغذاء الاضافي يعني معدلات وفاة

اقل وبالتالي يرتفع المعدل السكاني ، وذلك بسبب ان هناك المزيد ممن يحتاجون للغذاء ولكن معدل الاجور ينخفض. ويستمر النمو السكاني في خفض الاجور حتى تصل الى مستوى الاعاشة مرة اخرى. وتزيد الاجور تحت مستوى الاعاشة من معدلات الوفاة وتسهم في نهاية المطاف في الافتقار الى العمالة والتي تقوم بزيادة الاجور. ويزيد معدل انخفاض السكان من الاجور حتى مستوى الاعاشة مرة اخرى. وفي كل الاحوال فإن الاتجاه يميل اكثر نحو الاجور للعودة الى معدل الاعاشة الطبيعي.

ومع هذه الاجور المنخفضة ، فإن مجموع الاجور يزداد بحجم القوة العاملة. حيث يزيد المنتج مع ازدياد المعدل السكاني ولكن العناصر الاخرى تتساوى وينخفض المنتج لكل عامل عن طريق العوائد المتناقصة على الارض ثابتة المعدل. وبالتالي تكون قيمة الفائض (المنتج ناقص الاجور) لكل شخص يقوم بتقليل الحجم مع عدد السكان المتزايد. وفي نفس الوقت ، فإن الارض تؤجر لكل فدان كزيادة مع نمو السكان حيث تصبح الارض أكثر ندورة مقارنة بالعناصر الاخرى.

الطريقة الوحيدة لتعويض العوائد المتناقصة هي تجميع رأس المال المنزايد لكل شخص. وبالرغم من ذلك ، فإن اصحاب رؤس الأموال يتطلبون حد أدنى من الارباح ودفعات فائدة من اجل المحافظة على أسهم رأس المال. بينما لان الارباح والفائدة التي تتعلق بكل شخص تتراجع ويزداد حجم الايجارات مع النمو السكاني ، فان هناك فائض متناقص (ارباح وفائدة وايجار) متاحين لاجمالي مصالح اصحاب رؤس الاموال. يخشى "ريكارد" ان يقوم الفائق المنخفض بتقليل الدافع وراء مجموع رأس المال. يؤدي انتشار القوة العاملة الى انخفاض في رأس المال الخاص بكل عامل او انخفاض في انتاجية العامل والدخل لكل فرد. حيث يشير نموذج "ريكارد" الى ركود او انخفاض في المعدل الاقتصادي في النهاية.

النقد

ومن المفارقات ، تم تشكيل نظرية الركود التي طرحها "ريكاردو" وسط العديد من الاكتشافات العلمية الضخمة والتغيرات التقنية اتي تعمل على تنوع الانتاج. ولكنه بصورة واضحة لم يعبأ بتأثير التقدم التكنولوجي في دوره لتعويض العوائد المتناقصة. كما تم تطوير كل من المحرك البخاري (1769) محدودية اركرايت المياه (1771) وعملية التوحل لعمل الحديد المطوع (1784) وتلوح القوة (1785) ومحلاج القطن (1793) والاجزاء القابلة للتبديل (1798) وحراثة التربة الحديثة والماشية (حوالي 1800) والباخرة (1طريكاردو807) وطاحونة المياه لامداد المصانع بالطاقة (1813) وثلاثة قطع

من المحارث الحديدية (1814) قبل نظرية "ريكاردو". ومنذ عهد "ريكاردو"، اسهم التقدم التكنولوجي السريع في النمو الاقتصادي الغير ملحوظ، كما لم يوضح قانون الاجور الى اي مدى قد يتقيد النمو السكاني في الغرب على الاقل من خلال ضبط النسل على اساس تطوعي.

وعلاوة على ذلك فلم يحدث ذلك فقط مع "ريكاردو" بان الملكية الخاصة للاراضي وراس المال لم يكونوا بالنسبة له ذوي ضرورة اقتصادية. ولكن الارض وراس المال يجب ان يزالوا مستخدمين حتى لو لم تدفع الاجور والفائدة مثل ملكية الدولة لهم والذي يعني الانتاج. ومن المضحك ان يتسبب الركود الذي تحدث عنه "ريكاردو" في السيناريو "الماركسي" حيث يتم الاحتفاظ بالاجور والاستثمار حيث تتوقف اذا تم مصادرة المنشأة من قبل المجتمع والدفعات لأصحاب رأس المال الخاص وأصحاب الاراضي (اينك 90–70:1963).

كما ذكرنا بعد ذلك في هذا الفصل، الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد يركزوا نظريتهم الكلاسيكية على التجارة التجارة الحرة والتحرر من قيود الحكومة واضافة تركيز على التغير التكنولوجي كمكون هام في النمو الاقتصادي. فهذه الافكار بمثابة سمات رئيسية من نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة ونظرية يومية سائدة في النمو الاقتصادي.

النظرية المادية الخاصة بماركس

تشكل نظريات كارل ماركس تغيرات جذرية في اوروبا الغربية: الثورة الفرنسية: زيادة النواحي الاقتصادية والانتاج الرأسمالي والنواحي العمالية والسياسية كما زادت العلمانية. عارض ماركس (1818–83) التاريخ السائد والاقتصاد السياسي وخاصة نظريات علماء الاجتماع الاخلاقيين والاقتصاديين الكلاسيكين وذلك لمصلحة النظرية العالمية التي تدعى المادية التاريخية.

النظرية

يريد ماركس ان يبدل الطريقة الغير تاريخية للكلاسكيين بنظرية تاريخية اكثر جدلا. يعتبر الماركسيون التحليلات الارثوذوكسية والكلاسيكية لا تزال صورة توصف الواقع في وقت محدد. على النقيض، الطريقة الجدلية متماثلة مع صورة متحركة تتطلع الى ظاهرة اجتماهية عن طريق فحص اين كانت واين ستكون وطريقة التغيير. ينتقل التاريخ من مرحلة الى اخرى، فالنقل مثلا من الاقطاعية الى الراسمالية الى الاشتراكية وبناء على اساس هذه التغيرات في الحكم والفئات المقهورة وعلاقتهم بعضهم ببعض. والصراع بين قوى الانتاج (حالة العلوم والتكنولوجيا ومنظمة الانتاج وتنمية مهارات

الانسان) والعلاقات القائمة على الانتاج (نسبة وتوزيع المخرجات وكذلك طريقة تفكير المجتمع وايدلوجيته والنظرة العالمية) التي توفر الحركة الديناميكية في التفسير المادي للتاريخ. التفاعل بين القوى والعلاقات الخاصة بسياسات الاشكال الانتاجية والقانون والاخلاق والدين والثقافة والافكار.

وبالتالي ، فإن الاقطاعية تتزعزع عن طريق (1) هجرة العديد الى المدن (2) انتاج اقطاعي مع الانتاج الاقطاعي والحرفي (3) انتشار المواصلات والتجارة والاكتشاف والاسواق العالمية الجديدة بالنيابة عن فئة الاعمال (4) زيادة التعاون مع الدول القومية. كما قامت طبقة جديدة وهي الطبقة العاملة بالقيام بالمرحلة التالية بالرأسمالية وهي قد تؤدي لانهيار الرأسمالية والتحول في المرحلة التالية من الاشتراكية. تواجه الرأسمالية بعد الأزمات المتكررة بسبب السوق المعتمد بصورة كبيرة على استهلاك العامل ويتوسع امثر ببطء عن المقدرة الانتاجية. ايضا ، فهذه السعة الغير مستخدمة ، على لسان ماركس ، تخلق عائد من الجيوش العاطلة عن العمل ومصدر عمالة رخيصا الذي ينتشر ويتمدد مع كساد الدوريات الاعمالية. بالاضافة الى ذلك ، فمع تنمية الاحتكار ، فالعديد من الاحجام الصغيرة من رجال الاعمال والفنانون والفلاحون يصبحون عمال غير مالكين والذين لم يعدوا يسيطرون على اماكن عملهم. في النهاية ، تسيطر تمردات الطبقة العاملة على رأس المال وتؤسس الاشتراكية. ومع الوقت فإن الاشتراكية تعقب الشيوعية والحالة تتغير.

كانت افكار ماركس منتشرة من معاونه فريندريك اينجليز وخاصة منذ عام 1883 الى 1895 حينما انتهى من مخطوطات ماركس الغير منهية حينما فسر الماركسية وقام بقيادته الذهنية التنظيمية ، وذلك منذ اواخر القرن التاسع عشر خلال اول ثلاثة ارباع من القرن العشرين ، كما حاولت الاشتراكية والحزب الاشتراكي والديمقراطي والاحزاب العمالية في اوروبا الغربية تقديم الاشتراكية خلال الديمقراطية البرلمانية بدلا من الثورة العنيفة منذ السبعينات والثمانينات ولكن هذه الاحزاب بعضهم اصلهم ماركسيين حددوا اهدافهم لازدهار الدولة والراسمالية الاجتماعية الخاصة بالسوق والاصلاح الاجتماعي وفقا للراسمالية.

النقد

كان التحليل الاساسي الخاص بماركس في الراسمالية ولكن مناقشاته الخاصة بالاشتراكية والشيوعية لم يتطوروا. حتى تحليله الخاص بالراسمالية والتحول الى الاشتراكية كان فيه العديد من التدفقات. كما فسر العمل في العالم الغربي الصناعي ولكن الثورة وقعت اولا في روسيا وهي احد اخر الدول الراسمالية النامية في اوروبا.

يقترح الماركسيين العديد من الاسباب لماذا لم يتخلص العمال الغرب بعد من الراسمالية. حيث ادركوا مخاطر الطبقة العاملة المتمردة في المنزل ، حيث طور الراسماليين تكتيكات التقسيم والحكم القائم على استغلال العنال خارج الغرب. بالاضافة الى اخبار الاعلام والمعاهد التعليمية والكنائس تشكل الوعي الغير حقيقي الداعم لايدلوجيات الطبقة الحاكمة. والحكم الراسمالي له ميكنة ادارية وعسكرية وشرطية وقانونية قوية للتحكم بالمقاومة المحتملة.

بغض النظر عن نظرتنا للماركسية ولكنها تظل نقطة التقاء الشعب الغير متواصلين سويا. ولكن النقد هنا هو ان المجموعات القومية التي تقضي على حكامهم باسم الماركسية تكون مهددة باستمرار من قبل الخصومات الطبقية من من يحكموا. فغالبا لا يوجد حكومة اشتراكية اخرى قادرة على الوصول ابعد من ما وصل له الراحل الرئيس مايو زيدوج من الصين والذي تعرف على وجود الطبقات وفقا للاشتراكية وذكر ذلك لاستكمال الثورة من اجل مناقضة الطبقات العليا المغطاة بالاشتراكية. والنظريات الاخرى قامت بمراجعة او اضافة الى الماركسية تشمل بول باران واستقلالية النظرية. وسوف نتطرق الى هذه النظريات في الاجزاء التالية من هذا الفصل.

مراحل روستو في التنمية الاقتصادية

تواجد الجماهير لقرون عديدة مع تغيرات قليلة في تاريخهم الاقتصادي. حينما حدث العديد من التغيرات الرئيسية كما حدث في اخر 500 عاما او ما الى ذلك ، حيث اخذت مكانا بشكل مفاجئ. كما حدد والتر روستو كمؤرخ اقتصادي بارز مراحل النمو الاقتصادي (1961) التركيب التاريخي عن بدايات التنمية الاقتصادية الحديثة في الستة قارات.

المراحل الخمسة

مراحل روستو الاقتصادية هم (1) المجتمع التقليدي ، (2) الشروط المسبقة للانطلاقة الاقتصادية (3) الانطلاقة الاقتصادية (4) التوجه نحو الاستحقاق و(5) زمن الاستهلاك العالي الخاصة بروستو والقليل لقوله عن مفهوم المجتمع التقليدي للاشارة انها القائمة على اساس الاتجاهات والتكنولوجيا البارزة قبل القون الثامن عشر. وقد شكل قانون الجاذبية وعناصر التفاضل والتكامل المختلف. فبعد نيوتن اعتقد الجماهير بصورة كبيرة "ان العالم الخارجي كان قد خضع للقوانين المعرفية القليلة وكان بصورة منتظمة قادر على التلاعب الانتاجي" (روستو 1961:4).

مرحلة الشروط المسبقة

مرحلة الشروط المسبقة للتصنيع المستدام تشمل التغيرات الجذرية في القطاعات الغير صناعية الثلاثة: (1) استثمار المواصلات المتزايد من اجل توسيع السوق والتخصص

الانتاجي (2) ثورة في الزرعاة وبالتالي يمكن الاستفادة من تزايد سكان المناطق الحضرية (3) توسعة الصادرات بما في ذلك الراسمالية التمويلية والتي يمكن ان تكون عن طريق تصدير بعض من المصادر الطبيعية. وتشمل هذه التغييرات التكوين الراسمالي المتزايد ويتطلب النخبة الاقتصادية المهتمة بالتنمية الاقتصادية. وهذا الاهتمام قد قد يكون تحريض من قبل رد الفعل القومي ضد السيطرة الاجنبية او الرغبة في ارتفاع مستوى المعيشة.

الانطلاقة الاقتصادية

تعتبر المرحلة التارخية المركزية الخاصة بروستو هي الانطلاقة الاقتصادية ، وتحدث التوسعة المقررة على مدار 20 الى 30 عاما والتي تحول بصورة جذرية مجتمع واقتصاد الدولة. فاثناء هذه المرحلة حدث عراقيل في استعادة النمو والتي بدات اخيرا بالتغلب بينما تنتشر هذه القوى من اجل تنمية اقتصادية تغلب على المجتمع وبالتالي يصبح النمو هو الظرف الطبيعي. وتعد فترة الانطلاقة الاقتصادية ذات لحظة جذرية التحول في التاريخ والتي تتجاوب مع بداية الثورة الصناعية في نهاية القرن الثامن عشر في بريطانيا وهو فترة ما قبل الحرب الاهلية وتنمية التصنيع في الولايات المتحدة الامركية: وهي الفترة قبل ثورة عام 1848 في المانيا: والعام بعد استعادة ميجي عام 1868 في اليابان ، وهو النمو الفائق في الطرق والفحم والحديد والصناعات الهندسية الثقيلة في الربع قرن قبل الثورة الروسية في عام 1917: والبداية القائقة التي بدات خلال استقلال الهند في عام 1947 والانتصار الشيوعي في الصين عام 1949.

وقد اشار روستو انه يجب ان يتم الايفاء بالثلاثة شروط من اجل الانطلاقة الاقتصادية

1) الاستثمار الصافي كنسبة من المنتج الوطني الصافي يزيد بسرعة من 5 في المائة او اقل على 10 في المائة. واذا قاد استثمار من 3.5 في المائة من المنتج الوطني الصافي بنسبة 1 في المائة كل عام ثم 10.5 في المائة من المنتج الوطني الصافي الذي يكون بحاجة الى زيادة بنسبة 3 في المائة (او 2 في المائة للشخص كزيادة اذا زاد عدد السكان حتى 1 في المائة).

2) ينمو واحد على الاقل من قطاع التصنيع الاحتياطي بسرعة. ينتشر نمو قطاع التصنيع الريادي لموردي دخله للتوسع في الايفاء بطلبه المتزايد وللبائعين المستفيدين من المخرج الاكبر. وفي اخر ثلاثة عقود من 1700 ، فعلى سبيل المثال ازدادت صناعة القطن في بريطانيا بفضل استخدام الغزل والمياه والبغل في المنسوجات والطلب المتزايد لملابس القطن. فتنمية صناعة المنسوجات وصادراتها والتاثيرات المباشرة

والغير مباشرة على طلب الفحم والحديد والاليات والمواصلات. كانت تمنمية طرق السكك الحديدة في الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا والمانيا وكندا وروسيا عن طريق توسيع الاسواق في الفحم والحديد والصناعات الهندسية والتي بدورها دعمت الانطلاقة الاقتصادية.

3) واندمجت سريعا ايطار العمل المؤسسي والاجتماعي والسياسي لاستغلال الانتشار في القطاعات الحديثة. فهذا الظرف ينطوي على حركة الرأسمال خلال المكتسبات المحفوظة من القطاعات المنشرة بسرعة: النظام المتطور لضريبة المجموعات عالية الدخل، وخاصة في مجال الزراعة والبنوك التنموية والاسواق الراسمالية، والاستثمار الاجنبي هو اشهر هذه الامثلة. بالاضافة الى ان مبادرة الدولة تفتقد الى الثقافة التي لابد ان تدعم الطبقة الجديدة من رواد الاعمال الجاهزون لاخذ مخاطرة الاختراع او الابتكار من جديد.

التوجه نحو النمو

التوجه نحو النمو هو احد فترات التنمية المنتظمة والمتوقعة والمستدامة ذاتيا وبالتالي تتبع مرحلة الانطلاقة. فالقوة العاملة والتي تعتبر حضرية وتزداد بمهارة وتكون اقل فردية واكثر بيروقراطية وتتطلع اكثر الى الدولة لتوفير الامان الاقتصادي الذي يعبر عن هذه المرحلة.

حقبة الاستهلاك العالي الكثافة

العينات الخاصة بالمرحلة الاخيرة وصلت الى الولايات المتحدة الامريكية في العشرينات وفي اوروبا الغربية في الخمسينات وهم المحركات والمراحل الحضرية والسلع الزمنية والعددية. فمن وجهة نظر روستو ،قد تختار الدولة المزدهرة او القوة السياسية والعسكرية.

النقد

كانت نظرية روستو غامضة من بين مسؤلو الحكومة الامركية في الستينات خاصة في هيئات الاعانة الدولية لانها تعهدت بتحقيق النمو المستدام بعد العراقيل البديلة من المساعدة الاجنبية. ولكن بين المتخصصين فان عمل روستو قد اوفى بالعديد من المراجعات المختلطة. وقد اتهم روستو بالطموح الزائد حول انتقادات ايان دراموند القائلة بان "قد لا يوجد اي نظرية انتشرت من قاعدة الواقع المنظم والتحليل الحذر".

اقتصادي تاريخي اخر وهو كارنكروس (1961:454) والذي حاول يبرهن ان شخصا ما قد يؤمن بالانطلاقة الكبيرة او بالثورة الصناعية فقط اذا كانت معرفة احدهم بالتاريخ قديمة وغير مستحدثة. وقد حاول كارنكروس يبرهن ان العديد من شروط

روستو قد عرف بشكل غامض انهم قد نشروا من نظرياتهم لتغطية اي حالة ويعتبر قادرا جدا للاعتراف ببعض الاستثناءات حينما يحدث اي من الانطلاقات في اي وقت غير اقتراحه لنظريته.

وبالطبع فإن روستو يحدد مراحله بصورة واضحة والتي تكون صعبة للاختبار العلمي. ومن اجل ان تكون النظرية ذات معنى فيجب ان تثبت ببساطة انها خاطئة. واذا كانت المارحل تفسر سبب حدوث التنمية الاقتصادية ، فانه لا يمكن ان تكون العلاقات منطوية. فيجب ان يتم تعريف المارحل بشروط غير التنمية الاقتصادية ، وعلى قدر تنوع النظريات. فعلى سبيل المثال ، فان مفاهيم المجتمع التقليدي والاستهلاك العالي الكثافة يحدد اكثر ما يفسر اسباب مستوى التنمية الاقتصادية. بالاضافة الى الاقتصاديات الماضية البدائية والقديمة والوسطى والحاليين المرتبطين بالدول النامية منذ قرن او قرنين مضوا – جميعهم يتجمعون في الدول الاقل نموا من فئة واحدة وهي المجتمع التقليدي.

المسافة للوصول الى المجتمعات التقليدية تتجاهل حقبة ما قبل نيوتن المرتبطة باليوم الحالي. فالعديد من قطاعات التصنيع والغرس والتعدين الكبيرة في الهند واندنوسيا ونيجيريا وباكستان يستخدمون الطرق والتقنيات الحديثة ولا يمكن ان تكون تقليدية من وجهة نظر روستو.

الكثير من عناصر روستو عن ظروف الانطلاقة تتعارض مع التاريخ المتعاقب. لا يحدث نمو ولا زيادة في اي من معدلات الاستثمار في 20–30 عاما لروستو من اجل الانطلاقة الاقتصادية. تشير التنمية في معدلات الاستثمار والمنتج الصافي الوطني في بريطانيا والمانيا والسويد واليابان الى تباطؤ واستعداد متسارع عن الانطلاقة الاقتصادية الكبيرة.

وبالتالي فان سمات احد مراحل روستو ليست مخصصة له. ولكن لماذا لا تتسق الثورة الزراعية والواردات الراسمالية والاستثمار الاجتماعي لمرحلة ما قبل هذه الظروف مع التزايد الضخم في معدلات الاستثمار اثناء مرحلة الانطلاقة الاقتصادية؟ ولماذا لا تاخذ التنمية في القطاعات الريادية او نشوء ايطار العمل المؤسسي لاستغلال النمو في المرحلة القبل الشروط ومرحلة الانطلاقة الاقتصادية؟ لما يزداد الانجاز في معدلات النمو والاستثمار اثناء الانطلاقة الاقتصادية ولا تستمر خلال محرك النمو؟

غير مادية ماركس ، فان طريقة روستو لا توضح كيفية يمكن تحريك السمات والطرق الخاصة بمحرلة واحدة في المجتمع للمرحلة القادمة. وكيف يمكننا تفسير النمو المستدام ذاتيا بدون مجهود بعد الانطلاقة الاقتصادية؟ وبالتالي يمكن حذف بعض معوقات النمو. فماهم ، وكيف تفسر نظريته هذا النوع من الحذف؟

وكان مفق روستو ان الاقتصادية الحديثة تشير الى تغيير من الاقتصاد الغير متنامي على واحد مثل ما هم في اوروبا الغربية وامريكا الشمالية اليوم والتي تضع مشكلة اخرى. ويقارن روستو LDCs في شكلها المستقل بشكل الدول في الغرب. ويفترض ان تنمية الدول الغير متنامية مع ما يوازيه من المراحل المتقدمة في الدول الحديثة اليوم ، ولكنه يتجاهل العلاقة بين الدول الغير متنامية مع الدول النامية وكذلك مع تاريخ الدول الفردية العالية LDCs.

كان روستو متعدد الثقافات حينما اختار المجتمع العالي الاستهلاك والذي يتميز بالحضرية والسيارات مثل مرحلة التنمية الاقتصادية. فبالنسبة له فالمجتمعات الحديثة اليوم وهي نوع من انماط الولايات المتحدة الامريكية وهم صورة من مستقبل المجتمعات التقليدية. وبالطبع دراسة التاريخ المقارن قد يحذرنا من خطورة استخدام الخبرة في الولايات المتحدة الامريكية (او اي دولة اخرى) كنموذج للدول بثقافة مختلفة وخلفية مختلفة منحدرة عنها.

النظرية الدائرية الخيالية

تشير هذه النظرية الى ان الفقر يشكل نفسه في دوائر خيالية مشتركة على كلا الجانبين العرض والطلب.

جانب العرض

لان الدخول قليلة فلا يمكن تنويع الاستهلاك لادخار المعلموات التي تفتقد لنتائج الراسمالية في محلة التنمية القليلة لكل شخص والتي تتداخل بصورة قليلة او منخفضة في مستويات الدخل. ومن ثم فان الدائرة مكتملة. والدولة فقيرة لانها كانت قبل ذلك فقيرة للادخار والاستثمار. او كما يشرحها جيفري ساشس (2005:56) تفسر الفقر: "الفقر نفسه هو سبب الركود الاقتصادي".

معدلات الادخارات العالية في اليابان اثناء مراحل النمو الاقتصادي السريع في الخمسينات والستينات والسبعينات ومعدلات الادخار العالية في اسيا وماليزيا وتايلند تشير الى الجانب الاخر من الدائرة. فكما تزداد الدول غناءا يدخروا اكثر ويشكلوا معدلات ادخار عالية تقود الى نمو اسرع (ايدوارد 1995 ، الايكونومست 1995:72 ، والبنك الدولي 2003: 218-220).

جانب الطلب

بالاضافة الى ان الدخول قليلة وحجم السوق (للسلع المستهلكة مثل الاحذية والانابيب الالكترونية) صغيرة جدا لتشجيع الاستثمارات المحتملة. فقلة الاستثمارات

تعني انتاجية قليلة ودخل منخفض مستمر. فالدولة تكون فقيرة لانها كانت قبل ذلك فقيرة جدا لاعطاء السوق للاستثمار.

الادخار الغير كافي: النقد

تبدو نظرية الحلقة المفرغة مقبولة لهؤلاء الغربيون الذين يتخيلون ان كل سكان العالم الثالث فقراء وجوعى. ويفاجئون ان اي احد في الدول المنخفضة النمو يتدخر. ولكن يمكنك ببساطة تحديد هذه الاختلافات في وجهات النظر. حيث يحكم الغربيون امكانية الاتدخار في الدول منخفضة النمو على اساس معايير المعيشة في الغرب. وبالتالي يجد معظم الغربيون صعوبة في امكانية اتدخار 8.000 دولار لمرتب سنوي يدفع لمدير ذو منصب متوسط في الهند. ولكنه يتذكر المنصب المرتبط بع الذي يمثل هذا المرتب 8.000 دولار في الهند. وهناك مبرر لتصديق ان الدول صاحبة الدخول القليلة قد تدخر فائض اكثر مما قد يقومون به. فيعشي اعلى المجموعات دخولا في الدول المنخفضة النمو ذات الدخول المنخفضة باعلى من مستويات الفائض. حيث تتلقى اعلى 10 نسب في الهند حوالي 34 في المائة من الدخل القومي وهو مبلغ 9 الى 10 مرات الاكثر فقرا بنسبة 10 في المائة من الجمهور (البنك الدولي 2003:65). لان الدليل يشير الى ان مستويات الاستهلاك تتحدد اقل من المستويات الكاملة من الدخل اكثر من الدخل المرتبط به (الدخل مقارنة بالجيران او المعارف في المجتمع)، حيث قد تدخر المطبقات ذات الدخل الاعلى في الدول منخفضة النمو اذا تم تحفيزهم بصورة كافية. والسبب الذي لا يجعلهم يقومون بذلك هو دليل تاثير مستويات الاستهلاك في الغرب والنخبة في الدول منخفضة النمو. حيث قد ينفق بعض منهم دخلهم من اجل مواكبة الجونز او السريدهارز او العبد الله.

يجب ايضا ان تضع في عين الاعتبار ان الاتدخار الشخصي غالبا ما يكون بحجم قليل من الادخار الاجمالي في الدول منخفضة النمو. وقد يكون هناك مصادر اخرى للاتدخار مثل الاتدخار المؤسسي والاتدخار الحكومي وارباح المشاريع العامة واسهامات الامن الاجتماعي ومستويات التامين الاجتماعي وعوائد الاتدخار والمعاش (نافزايجير 2006).

فاذا نظرنا الى الاتدخار من وجهة نظر اوسع، فان هناك براهين معتادة لاقتراح ان الدول الفقيرة بها سعة جوهرية للاتدخار. فخلال التاريخ، كان هناك بعض المجتمعات القليلة فقيرة جدا لدرجة انها غير قادرة لاعلان حربا. وذلك لان اي حرب تتطلب مقاسمة مصادر الدولة والتي قد تكون كافية لمعدل هام من التشكيل الراسمالي. حيث

تذهب 2.3 في المائة من الناتج القومي الاجمالي و12.9 في المائة م انفاقات الحكومة في الدول منخفضة الدخل الى الانفاقات العسكرية (البنك الدولي 2003:288). بينما اذا قامت الدولة بحركة انسيابية في التنمية الاقتصادية كما تقوم في الحروب ، فقد يرفعون من معدل الاتدخار.

بالاضافة الى ان بعض الدول الفقيرو قادرة على بناء اثار رائعة. برهن كارنيكوس (1963) أن ، "اي شخصا ينظر الى الاهرامات والكاتدرائيات والمعابد التي تحتضنها الحضارات ، لا يكاد ينظر الى بناء وتشييد السكك الحديدة والسدود ومحطات الطاقة كحمل غير محتمل على المجتمع الفقير".

الاسواق الصغيرة: النقد

أكد ايفريت هاجن (1962: 42-43) ان السوق وافر لاستخدام طرق الانتاج الحديثة بفعالية للمنتجات المستهلكة عن طريق اصحاب الدخول المنخفضة مثل السكر والأرز المطحون والطحين المطحون والصابون والصنادل والمنسوجات والملابس والسجائر واعواد الكبيرت والحلوى. وقد برهن انه حتى التحسن البسيط في الانتاجية لأي من هذه السلع قد تتحكم في الاسواق كبيرة الحجم.

ايضا ، لا تتطلب المؤسسات اسواق كبيرة ولكن تتطلب ميكنة وطرق اكثر اهمية والتي تتطلب الخبرة والمهارات الريادية والقيادية والفنية والتي غالبا ما تكون نادرة في الدول النامية. برهن هيلا مينت (1954: 132 - 163) ان تكلفة المزايا من المدخلات الاولية او "اقتصاديات الخبرة" تعد اكثر اهمية للانتاج واسع النطاق عن اقتصاديات النطاق الخاصة بحجم السوق المتزايد.

النمو المتوازن مقابل النمو الغير متوازن

التطور الاساسي حول المناقشة المحتدمة من الاربعينات حتى الستينات النمو المتوازن مقابل النمو الغير متوازن. فبعض المناقشات المحتدمة كانت ذات معنى كمعنى التوازن القادر على التغير من الطلب الذي يجعل كافة القطاعات تنمو وتزداد بنفس المعدل ولذات النداء الذي يجذب الانتباه لكافة القطاعات الرئيسية مثل قطاع الصناعة والزراعة والخدمات. بينما تكمن بعض التفاهات جانبا ، يحتدم النقاش حول المواضيع الهامة. ماهي المزايا المتعلقة باستراتيجيات التدرج مقابل الدفع الكبير؟ فهل تكون الريادة او رأس المال هم الحدود الرئيسية للنمو؟

النمو المتوازن

يطلق على التطبيق الزمني للصناعات الرأسمالية حتى الواسعة المختلفة نمو متوازن

من قبل مؤيديه. اعتبر رانجنار نوركس (1953) هذه الاستراتيجية الطريقة الوحيدة للهروب من الدائرة المفرغة للفقر. ولم يعتبرها توسع للواردات الواعدة لان السعر مرن في الطلب (طرح في المائة كتغيير في الكمية المطلوبة لتقسيمها عن طريق التغير في المائة في السعر) للدول منخفضة النمو في الصادرات الاساسية وهي اقل من واحد ، حيث تقلل الواردات الارباح بحجم متزايد اما باقي الاشياء فتظل متساوية.

موضوع الدفعة الكبيرة

الذين يؤيدون التطبيق الزمني الرأسمالي لكافة القطاعات الرئيسية يدعمون موضوع الدفعة الكبيرة ويبرهنون ان استراتيجية التدرج قد تفشل. فالمجهود الرئيسي مهم للتغلب على الجمود المتأصل في الاقتصاد الراكد. والموقف مشابه للسيارة التي تعلق على الطريق بفعل الثلج: فهي لن تتحرك الا بدفعة متزايدة: انها تحتاج دفعة كبيرة.

بالنسبة الى بول روسينتين روادن (1943: 202-211) ، العناصر التي تسهم في النمو الاقتصادي مثل الطلب والاستثمار في البنية التحتية لا تزيد بسلاسة ولكنها خاضعة للركبات الكبيرة والتي تنتج من التدفقات التي تتشكل في سوق الاستثمار عن طريق الاقتصاديات الخارجية والتي تكون مزايا تكاليفها صادرة بطريقة مجانية من منتج واحد الى منتج اخر. فهذه المزايا تتسرب الى المجتمع ككل او الى اي عضو منه بدلا من المستثمر المعني. وكمثال على ذلك ، فان الانتاج المتزايد ومتوسط التكاليف المنخفضة وتدريب العمالة والخبرة التي تنتج من الاستثمار الاضافي في صناعة الصلب سوف تفيد الصناعات الاخرى ايضا. المخرج الاكبر يحفز الطلب اكثر على الحديد والفحم والمواصلات. والتكاليف ل=المنخفضة اكثر قد تجعل السيارات والالمونيوم اقل سعرا. بالاضافة الى ان الصناعات الاخرى قد تفيد بعد ذلك م توظيف العمال الذين يكتسبون المهارات الصناعية في مصانع الصلب. وبالتالي فان الربحية الاجتماعية من هذا الاستثمار تتعدى الربحية الخاصة. علاوة على ذلك ، سوف يكون الاستثمار الكلي منخفض الا اذا تدخلت الحكومة.

عدم القابلية للتجزئة في البنية التحتية. يعتبر روزنستاين روادن ان عدم القابلية للتجزئة الاساية تكمن في البنية التحتية مثل الطاقة والمواصلات والاتصالات. يقلل راسالمال الاجتماعي الاساسي التكاليف للصناعات. ولشرح طرق السكك الحديدة من كانبور الى كاكوتا فهذا يزيد من تنافسية المنسوجات الصوفية الهندية في الداخل وفي الخارج. بينما يكمن الاستثمار ل950 كيلومتر في خط سكة حديد كانبور - كالكوتا غير قابل للتجزئة افتراضيا ، وبهذا فان الخط هو جزء حتى يكون ذو قيمة قليلة. وبناء سد اسوان او المونتيري - في خط تليغراف مدينة المكسيك يخضع للانقطاعات المتماثلة.

عدم القابلية للتجزئة في الطلب. تنشاء عدم القابلية للتجزئة من الاعتماد المتبادل على قرارات الاستثمار: المستثمر المحتمل يكون عنده عدم تيقن ما اذا كان المخرج من مشروع استثماره او مشروع استثمارها سوف يجد له سوق. يستخدم روسينتين رودان مثال الاقتصاد القريب من التجارة الدولية لشرح عدم القابلية للتجزئة هذه. كما بفترض انه هناك العديد من العمال الزراعيون الكفاف الذين لا يضيف عملهم شيئا الى المخرج الاجمالي (والذي تساوي انتاجيتهم الهامشية لا شئ). فاذا كان 100 من هؤلاء العمال الزراعيون تم توظيفهم في مصنع احذية ، فقد تزيد اجورهم الدخل.

فاذا انفق العمال الذين تم ترشيحهم للعمل مؤخرا دخلهم الاضافي على الاحذية ، فسوف ينتجوا مصنع الاحذية وسوف تجد سوقا وسوف ينجح. وفي الواقع ، بينما لم ينفقوا العديد من دخلهم الاضافي على الاحذية ، فانه لا يوجد حل "سهل" لخلق سوق اضافية بهذه الطريقة. فان مخاطرة ايجاد سوق يقلل من الحافز للاستثمار ، فقد يتم تجنب مشروع الاستثمار في مصنع الاحذية. (روسينتين – رودان 1951:62).

على الرغم من ذلك دعونا نضع 10.000 عمال في 100 مصنع (ومزارع) التي تنتج بينهم مجموعة من سلع المستهلك والتي سوف ينفقهم العمال اللذين تم توظيفهم من جديد لاجورهم. وماهو غير صحيح في مصنع الاحذية حقيقي في النظام المتكامل لل100 شركة. والمنتجين الجدد هم عملاء بعضهم ويشكلون الاسواق الاضافية خلال الدخول المتزايدة. تقلل الطلب المتكامل مخاطرة عدم ايجاد السوق. يزيد مخاطر الاعتماد المتبادل من التحفيز للاستثمار.

نموذج مورفي - شيرفير - فيشي

قام كل من كيفن مورفي واندري شيلفير وروبرت فيشي (537:1989–564) بتحليل الاقتصاد في ان التجارة الدولية مكلف – قد يكون اليوم ، بوليفيا ، حيث اغلب السكان يعيشون في مستويات عالية بين الشمالين – سلاسل جبل الأنديز: البلدان الغير ساحلية في شرق جنوب البلاد الافريقية رواندا ، بروندي ، اوغندا ، او ملاوي: او الجزر المعزولة مثل بابو غينيا الجديدة: او في القرن ال 19 الولايات المتحدة الامريكية او استراليا او اليابان. قد لا تكون الزراعة الداخلية او الواردات كافية للتصنيع وبالتالي تحتاج هذه الاقتصاديات اسواق داخلية كبيرة وفقا لروزيستين روادن. من اجل زايدة العوائد من الجزء الاول من شكل U ميل التطكلفة على المدى البعيد (والتي تمثل المحطات مع معدات وعمال اكثر تخصصا) ، حيث يجب ان تكون المبيعات مرتفعة بصورة كافية لتغطية تكاليف الضبط الثابتة.

ولشرح ذلك اكثر ، "في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، تفوقت الولايات المتحدة الامريكية بصورة كبيرة في معدل منتجات المستهلك والتي صنعتها باستخدام تقنيات الانتاج الواسعة" (مصدر ، ص.538). بالتناقض مع المنتجات الحرفية الانجليزية عالية الجودة من اجل جودة الطبقات العليا ، عرض المنتجون الامريكان الاشياء المنفعية التي يتم انتاجها بحرفية. حيث فشلت طفرة انتشار التبغ الكولومبي في قيادة التنمية الاقتصادية الواسعة الانتشار ، حيث تعود الدخول على مالكين المزارع القليلين الذين ينفقون اموالهم في الواردات الفاخرة. وبعد ذلك من عام 1880 حتى عام 1915 نمت طفرة في واردات القهوة في شركات الاسر الصغيرة والتي افادت اعداد ضخمة من مصنعي الطلب الداخلي (مصدر ص.539). وللتصنيع ، يجب ان تكون الدخول من القطاع الرائد موزع بطريقة واضحة وتوفر الطلب للمصنعين.

نقد النمو المتوازن

يركز مشجعي النمو المتوازن على باقة الاستثمار الصناعي على حساب الاستثمار في الزراعة ، خاصة في الواردات. ولكن الفصل 17 يوضح ان الدولة لاتستطيع ان تقوم بتنمية سريعة اذا فشلت في تخصيص مكان الانتاج والذي يكون ذي اهمية كبيرة. حيث تشير التجربة الحالية ان الدول الاقل نموا لا تستطيع تجاهل الاستثمار الزراعي اذا اضطروا لتغذية سكانهم ، ودعم المدخلات الصناعية وكسب العملة الاجنبية. يشير الفصل ال 14 ان الطلب الحالي للواردات المنتج الرئيسي تزايدت وبالتالي تكون قيمتهم متزايدة بسرعة الناتج القومي الاجمالي.

ايضا ، البنية التحتية غير قابلة للتجزئة كما اشار روسينتسين – روزدان. يمكمن ان تحل الطرق اوالانهار اوالقنوات او الحركة الجوية السكك الحديدية. قد تكون الطرق متسخة او غير معبدة من الاحجام المختلفة. حيث تختلف محطات الطاقة في الحجم وانظمة التلجرام والهاتف قد تكون صغيرة او كبيرة او متوسطة. لا تكون مرافق البنية التحتية الكبيرة ، بالرغم من كونها اقتصادية في المستويات العالية من التنمية الاقتصادية ، ضرورية لنمو الدول الاقل نموا (هاجن 1980 : 89–90).

يبرهن بعض النقاد ان المصادر المطلوبة لتنفيذ سياسة النمو المتزن واسعة جدا لدرجة ان الدولة التي قد تستثمر راسالمال قد لايكون في الواقع غير متطور. ففي الواقع ، العمال المزارعون بانتاجية لا شئ لعمالة مهمشة ليست واضحة (الفصل 9). وفي اي حالة ، اين سوف تكتسب الدول الاقل نموا راسالمال والعمالة الماهرة والمعدات المطلوبة للتوسع الصناعي الكبير؟ لا يمكننا نسيان ذلك بالرغم من الصناعات الجديدة التي قد تكون

متكاملة على حجم الطلب وهم منافسون للماصدر المحدودة على جانب الواردات.

يفترض مشجعي النمو المتزن ان الدول الاقل نموا سوف تبدأ من الصفر. ولكن في الواقع فان كل دولة نامية تبدا من الموقع الذي يعكس قرارات الاستثمارات السابقة. وبهذا، فانه في اي وقت، هناك العديد من برامج الاستثمار المرغوب بها ليست بهذا الحجم لتوازن نفسها ولكنها تتداخل مع عدم التوازنات الراسمالية القائمة (سينجر 1958: فليمنج 256-241:1955).

ولكن ممكن ان يكون ما حدث من الرصيد الخاص باستراتيجة النمو المتزن بالدليل في الستينات والسبعينات الذي يجعل من الدول الاقل نموا سرعة بدون محاولة في الاستثمارات الواسعة بمعدل كبير من الصناعات التي تشجع من الاستراتيجية الضرورية.

استراتيجية هيرشمان الخاصة بعدم الاتزان

قام البيرت هيرشمان (1958) بتطوير الفكرة الخاصة بالاستثمار الغير متزن لاستكمال الاجزاء الغير متوازنة القائمة. وقد اكد ان عد التوازنية في الاقتصاد بالتوافق مع الاستراتيجية المصممة سابقا، هو افضل طريق للنمو الاقتصادي. وقد برهن ان موضوع الدفعة الكبيرة قد تقوم بزيادة الفهم للاقتصاديين، ولكنها اخبار سيئة ومحبطة للدول الاقل نموا: فليس لديهم مهارات مطلوبة لاطلاق الجهود الضخمة. ولا يكون التخزين الرئيسي في الدول الاقل نموا دعم الاتدخار. وان قدرة الاستثمار معتمدة على حجم وطبيعة الاستثمارات الحالية. يعتقد هيرشمان ان الدول الفقيرة تحتاج لاستراتيجية تنمية تبرز قرارات الاستثمار.

واقترح انه بسبب ان المصادر والقدرات محدودة تكون الدفعة الكبيرة معقول فقط فيالصناعات اللتي يتم اختيراها باستراتيجية داخل الاقتصاد. ثم ينتشر الاقتصاد من قطاع الى اخر (مماثل لمفهوم روستو لقيادة القطاعات التالية).

بالرغم من ذلك، لا يترك الاستثمار وحيدا لرواد الاعمال الافراد في السوق، حيث ان ربحية مشاريع الاستثمار المختلفة قد تعتمد على بعضها الاخر حيث يتم تولي مهامهم. على سبيل المثال، نفترض ان الاستثمار في عوائد مصنع الشاحنات تعود بنسبة 10 في المائة كل عام: في مصنع الصلب، 8 في المائة، بقيمة فائدة بنسبة 9 في المائة، كنتيجة للاستثمار الاولي، تزيد العوائد على استثمارات الصلب حتى نسبة 10 في المائة، حيث يستثمر بعد ذلك المستثمرون في الصلب.

وبالرغم من ذلك نفترض ان تاسيس مصنع حديد قد يزيد من العوائد في

مصنع الشاحنات في الحقبة التالية من 10 الى 16 في المائة. قد يكون المجتمع افضل في الاستثمار في مصنع الحديد اولا وشركة الشاحنات ثانيا بدلا من قرارات صناعة الاستقلالية القائمة على السوق. يحتاج المعنيين بالتخطيط اخذ الاعتماد المتبادل في الاعتبار لمشروع الاستثمار مع غيره وبالتالي يمكنهم تكبير الربحية الاجتماعية الكلية. حيث انهم يجب ان يجعلوا الاستثمار الذي يبرز الحجم الاكبر من قرارات الاستثمار الجديدة. يجب ان تحدث الاستثمارات في الصناعات اللتي لها روابط كبيرة تشمل الروابط النامية للشركات التي تبيع المدخلات للصناعة وتقوم باعادة ارسال الروابط للوحدات التي تقوم ببيع المخرج من الصناعة. ولصناعة الحديد والروابط المتقدمة لانتاج الفحم والحديد ، وايضا الروابط المتقدمة لصناعات الشاحنات والانشاء ، لها احتمالية استثمار جيدة ، وفقا لهيرشمان.

حتى الحكومة التي تحد من دورها الرئيسي لتوفير البنية التحتية التي قد تحد من مشاريعها الاستثمارية لابراز الاستثمارات الخاصة. سوف تزيد الاستثمار الحكومي في المواصلات والطاقة من الانتاجية وبالتالي تشجع الاستثمار في الانشطة الاخرى.

في البداية ، حاول المخططون بتوسيع الروابط التي لا ترغب في عرقلة الصادرات بشكل كبير لان القيام بذلك سوف يحرم الدولة من التقدم بالصناعات المحلية باستخدام الصادرات. وفي الواقع ، قد يشجع المسئولون الصادرات حتى وصلوا الى قاعدة من اجل خلق مثل هذه الصناعات لان تكون متقدمة. فبمجرد ان يتم تنمية هذه الصناعات ، حيث توفر التعريفات المحافظة دافع قوي للرواد الاعمال المحليين ليبدلوا الصادرات بالسلع المنتجة محليا.

نقد النمو الغير متزن

فشل هيرشمان في تركيز الاهتمام بالاستثمارات الزراعية. ووفقا له ، لا تحفز الزراعة على تركيب الصناعات بصورة مباشرة مثل الصناعات الاخرى. بينما تشير الدراسات التجريبية ان الزراعة لها صناعات جوهرية للقطاعات الاخرى: وعلاوة على ذلك ، يقوم النمو الزراعي باسهامات هامة للقطاع الغير زراعي خلال الامدادات الغذائية المتزايدة والنقد الاجنبي المضاف والامداد العمالي والنقل الراسمالي والاسواق الاكبر (جونسون وميلور 571:1961-581).

وما يشكل التوازن في الاستثمار الجيد بين القطاعات يتطلب تحليل بعناية. وفي بعض الامثلة ، قد تكون بعض النقاط الغير متزنة ضرورية للتفاوض على العناصر الغير متوازنة. وعلى النقيض ، يجب ان يكون هناك نوعا من التوازن لنظرية النمو الغير

متوازنه الخاصة بهيرشمان وذلك يعد هدف اساسي. وبصفة عامة ، فان مفهوم الاتزان وعدم الاتزان يعدوا ذوي قيمة محددة. ومن اجل ان يكونوا ذوي قيمة ، يجب ان تحتاج معانيهم ان يتم تعريفها بعناية واهتمام في السياقات الخاصة بصنع القرار.

فشل التنسيق: نظرية الدائرة O المتعلق بالتنمية الاقتصادية

يركز مشجعي النمو المتزن والغير متزن على منع او التغلب على فشل التنسيق. حيث يستخدم مايكل كريمر (1993) مكوك الفضاء تشالينجر (1986) ككناية عن انتاج الاتساق في "نظرية الدائرة O من التنمية الاقتصادية". حيث كان للتشالينجر العديد من المكونات ولكنها انفجرت لان درجة الحرارة التي انطلقت من خلالها كانت منخفضة جدا والتي دمرت احد هذه المكونات. وبنفس الطريقة اقترح كريمر وظيفة للانتاج والتي تجعل "الانتاج يتكون من العديد من المهام سواء كانت فورية او تتابعية والتي يجب ان تكون مكتملة بنجاح لتحقيق منتج كامل القيمة" (المصدر ص.551). ولشرح المزيد من ذلك ، فان عازف البيانو الذي يعزف ويضغط على مفتاح ما او ينساه قد يؤثر ذلك في السيمفونية الكاملة في الاوكسترا. وتصف هذه الوظيفة الطرق الخاضعة للاخطاء في اي من المهام المتعددة. حيث لا يمكنك تغيير مكان الكمية بدلا من الكيفية ، خاصة ان الكيفية هي الوظيفة الاولى. "فتغيير الانتاج هذا لا يسمح باستبدال في الكمية (عازفي الكمان المتوسط او الطهاة او الهدافين) اما للكيفية (واحدة فقط جيدة). العمال الماهرين الذين يقومون باخطاء قليلة قد يتساوون بالنسبة للاجور وفقا لمهارتهم. والمهارة الثانية هو ان الدول الغنية تتخصص في المنتجات المعقدة مثل الطائرات وحيث تقوم الدول الفقيرة بانتاج سلع ابسط مثل المنسوجات والقهوة. يعتقد كريمر ان نظرية الدائرة O قد تفسر لماذا يتخصص الدول الغنية في المنتجات الاكثر تعقيدا والتي فيها المصانع الاكبر وبها انتاجية عمل اعلى ومتوسط دخول عن الدول الفقيرة.

وبالتالي استعدت كل من تايوان وكوريا الجنوبية للانطلاقة في منتصف التسعينات والتي تعتمد على الاجراء التي تتخذه الحكومة ويتجاوز فشل التنسيق. كلا الدولتين بهم قوة عمالة ماهرة ولكن منح الراسمال المادي وخاصة اخذ الفرص من اقتصاديات الاطار. وبصورة اضافية ، فان بعض المهارات العمالية ليست متاحة محليا وبعض التنكنولوجيات ليست على استعداد لان تكون ممكنة النقل دوليا (رودريك 2000: 195-201).

قدمت الحكومة الكورية مبادرة وراسالمال المدعوم والاسواق الممنوحة لتكتل الشكرات مثل هيونداي ولكي جولدستار بالسماح لهم للتوسيط بين التداعيات من

شركة تابعة واحدة الى اخرى (المصدر. ص.197). مثل "استخدمت شركة هيونداي محطة الاسمنت .. لتدريب مديريهم الذين لديهم خبرة في الانشاء قبل تاهيلهم لشركات الانشاء الاخرى التاعبة" (امسدن 1989).

كما اخذت حكومة تايوان خطوات مبدأية في تاسيس الشركات مثل شركات البلاستيك والمنسواجات والالياف والحديد والالكترونيات. ففي بعض الامثلة مثل البلاستيكيات قد تسلمت الدولة رواد اعمال بالمنافسة (رودريك 2000: 198-199).

وبالنسبة لمانكيو ورومير وويل (1992: 407 – 437) في الراسمال البشري وبالنسبة لرومير بالنسبة للذاتية النمو (التي يتم انتاجها داخليا) تكنولوجيا ، حينما يتم اضافتها في الراسمال المادي والعمالة في نظرية النمو النيوكلاسيكي وهم عناصر مهمة للاسهام في النمو الاقتصادي. تشير دراسات الاقتصاد الجزئي التي تمت من قبل جريجوري كلارك (1987: 141-173) انها متماثلة مع النموذج الخاص ببيركر (1981:72) والتي تتضمن الطرفين من ذات الجودة يندمجون سويا. حيث ينتشر منسوج القطن في القرن العشرون في انجلترا الجديدة (الولايات المتحدة الامريكية) وهي تشغيل الطواحين ، مع نفس المعدات ، "والتي يتم ادائها بنفس العمل مثل 1.5 بريطانيا و2.3 المانيا وحوالي 6 من اليونان واليابان والهند او العمال الصينين".

نموذج لويس فاي - رانيس The Lewis-Fei-Ranis Model

الغرض من نموذج لويس فاي – رانيس هو شرح كيفية بدء النمو الإقتصادي في بلد أقل نموا مع قطاع زراعي تقليدي وقطاع رأسمالي صناعي. وفي نموذج لويس فاي – رانيس، يحدث النمو الإقتصادي بسبب الزيادة في حجم القطاع الصناعي الذي يتراكم رأس المال بالنسبة للقطاعات الزراعية الكفافية التي لا تجمع رأس المال على الإطلاق. ومصدر رأس المال في القطاع الصناعي هو أن الأرباح الناجمة عن الأجور المنخفضة تدفع إمدادات غير محدودة من العمالة الفائضة من الزراعة التقليدية.

نموذج لويس

ويزيد الصناعيون الحضريون من عرضهم على العمالة من خلال اجتذاب العمال من الزراعة الذين يهاجرون إلى المناطق الحضرية عندما تتجاوز الأجور هناك الأجور الزراعية الريفية. ويوضح السيد دبليو. آرثر لويس هذا التفسير في شرحه لنقل العمالة من الزراعة إلى الصناعة في بلد حديث التصنيع. وخلافا لأولئك الاقتصاديين الذين كتبوا منذ أوائل السبعينات، الذين كانوا قلقين بشأن الإفراط في العمل، كتب لويس في

عام 1954، عن قلقه إزاء النقص المحتمل في اليد العاملة في القطاع الصناعي الآخذ في التوسع.

ويعتقد لويس في إنتاجية الحد الأدنى من العمالة في زراعة الكفاف (أو لا يكاد يذكر)، وهو قطاع يكاد يكون دون رأس المال والتقدم التكنولوجي. غير أنه يدعي أن الأجور (w) في الزراعة إيجابية في مستوى الكفاف ws: (أنظر الشكل 1-5). ولكي يكون ذلك صحيحا، من الضروري فقط أن يكون متوسط ناتج العمل على مستوى الكفاف، حيث يقسم العمال الزراعيون المنتجات بالتساوي فيما بينهم إلى أن يتجاوز توافر الغذاء مستوى الكفاف. ويشعر لويس بأن التوازن في الأجور في الزراعة لا يزال قائما من خلال الآلية الكلاسيكية لقانون الأجور في الحديد، الذي ينخفض فيه إرتفاع الأجور بالنمو السكاني، ويقل إنخفاض الأجور الناتج عن انتشاره على عدد أصغر من السكان بزيادة معدل الوفيات.

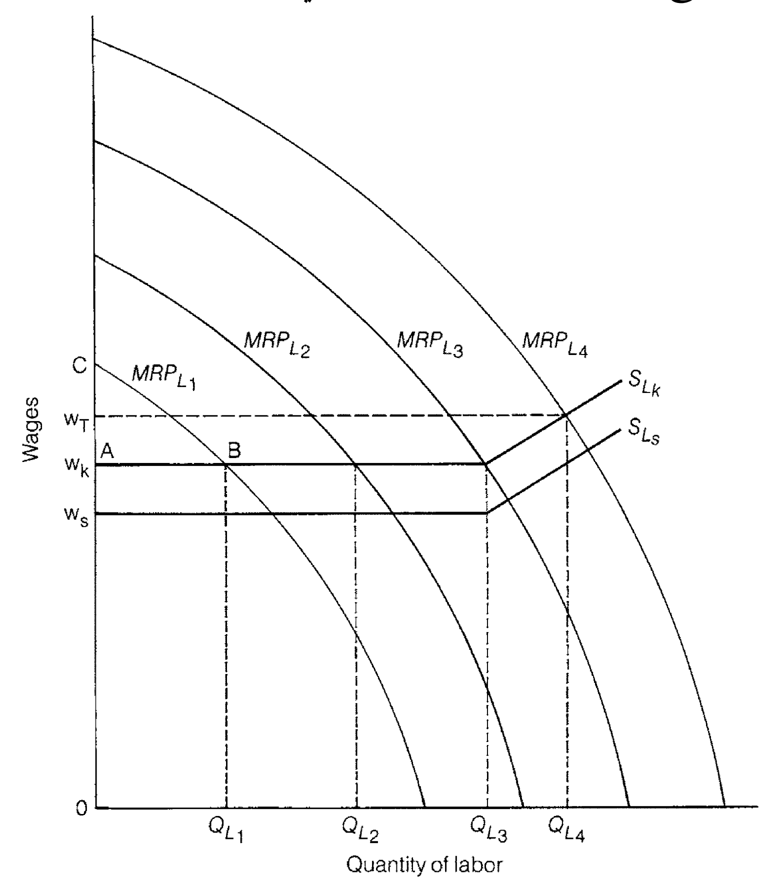
فبالنسبة للقطاع الصناعي الحضري األكثر استهالكا لرأس المال لجذب العمالة من المناطق الريفية، من الضروري دفع ws بالإضافة إلى 30٪ من الحث أو wk (الأجر الرأسمالي). ويعوض هذا الأجر الأعلى عن إرتفاع تكلفة المعيشة فضلا عن التكلفة النفسية للانتقال إلى بيئة أكثر توازنا. وفي أيام العمل، يمكن wk لصاحب العمل في المناطق الحضرية أن يجتذب إمدادات غير محدودة من العمالة الريفية غير الماهرة. وسوف يستعين صاحب العمل بهذا العمل حتى النقطة QL1، حيث تساوي قيمة منتجه الإضافي (أو منحنى منحنى دخل الإيرادات الحدية MRPL1) الأجر المأجور. مجموع أجور العمال يساوي OQL1، وكمية العمل، مضروبا في ويك، والأجر (وهذا هو، مستطيل OQL1BA). ويحصل الرأسمالي على الفائض (ABC في الشكل 1-5)، وهو المبلغ بين الأجر وجزء من منحنى المنتج الهامشي فوق الأجر.

ويفترض لويس أن الرأسمالية تحفظ الفائض بأكمله (الأرباح والفوائد والإيجار) ولا يوفر العامل شيئا. وعلاوة على ذلك، يشير إلى أن كل الفائض يعاد استثماره، مما يزيد من قيمة رأس المال لكل عامل، وبالتالي الناتج الهامشي للعمل إلى MRPL2، بحيث يمكن توظيف المزيد من العمالة QL2 بمعدل الأجر wk. تزيد هذه العملية الفائض، وتضيف إلى تكوين رأس المال، وتزيد من إنتاجية العمالة الحدية، وتزيد من العمالة المستأجرة، وتزيد الفائض، وما إلى ذلك، من خلال الدورة إلى أن يتم استيعاب جميع فائض العمالة في القطاع الصناعي. وبعيدا عن هذه النقطة QL3، فإن منحنى عرض اليد العاملة (SLK) ينحدر إلى أعلى، ويمكن جذب عمال إضافيين فقط بأجر أعلى. ومع زيادة الإنتاجية إلى ما بعد MRPL3 إلى MRPL4، يتقاطع منحنى عرض العمل (أو الطلب على اليد العاملة) مع منحنى عرض اليد العاملة عند منحنى الأجور wT

وكمية من العمالة QL4 تزيد عن العمالة الريفية الفائضة (لويس 191–139 : 1954).

في نمـوذج لويس، يتم إنشاء رأس المال باستخدام فائض العمالة (مع تكلفة إجتماعية قليلة). يتم إنشاء السلع الرأسمالية دون التخلي عن إنتاج السلع الإستهلاكية. ومع ذلك، ولتمويل فائض العمالة، قد تكون هناك حاجة أحيانا إلى إئتمان إضافي.

تكمن أهمية نموذج لويس هو أن النمو يحدث نتيجة للتغيير الهيكلي. ويتحول إقتصاد يتألف أساسا من قطاع زراعي للكفاف (الذي لا يدخر) إلى إقتصاد يغلب عليه الطابع الرأسمالي الحديث (وهو ما يدخر). ومع نمو الحجم النسبي للقطاع الرأسمالي، تنمو نسبة الأرباح والفائض الآخر إلى الدخل القومي.



الشكل 1-5. يوضح التوسع الصناعي في نموذج لويس. ويتيح توفير العمالة غير المحدود المتاح للقطاع الصناعي تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي. المصدر: إستنادا إلى لويس 146: 1954.

النقد

ويشكك النقاد في الأساس النظري لنموذج لويس، وهو إفتراض توفير عمل غير محدود[1]. وهم يعتقدون أن معدل الأجور الرأسمالية قد يرتفع قبل استيعاب جميع فائض العمالة الريفية. وفي الوقت الذي يهاجر فيه العمال الذين لا يتمتعون بإنتاجية هامشية، من قطاع الزراعة المعيشية، فإن هؤلاء العمال الذين سيبقون في هذا القطاع سيعملون على تقسيم الإنتاج المستمر بين عدد أقل من الأشخاص مما يؤدي إلى زيادة الأجور. ومن ثم، يجب أن تزيد الأجور الصناعية لتحفيز العمال الريفيين على الهجرة. ويرى منتقدو لويس أن القوى العاملة الصناعية الأكبر تساهم في زيادة الطلب على الغذاء، ولكن القدرة على إنتاج الغذاء لم تتغير. وهكذا، ترتفع أسعار المواد الغذائية. وبناء على ذلك، يجب على القطاع الصناعي أن يزيد الأجور لدفع ثمن الأغذية. ويقلل لويس من تقدير مدى توفر العمالة المهاجرة الريفية الرخيصة التي يمكن أن تحفز النمو الصناعي.

تعديل في نوذج فاي- رانيس

كيف يمكن لأقل البلدان نموا أن تحافظ على إنتاج الكفاف لكل عامل زراعي في خضم التوسع السكاني؟ ويؤكد جون فاي وجوستاف رانيس، في تعديلهما لنموذج لويس، أنه يجب على القطاع الزراعي أن ينمو، من خلال التقدم التكنولوجي، لكي ينمو الإنتاج بأسرع ما يمكن من السكان؛ فإن التغير التقني يزيد من إنتاج الهكتار الواحد للتعويض عن الزيادة في اليد العاملة لكل أرض، وهو مورد ثابت. جوستاف رانيس وجون سي إتش. فاي (565-533: 1961؛ فاي ورانيس 1964) يعلنون من 0 إلى QL3 الأجر المؤسسي الذي تدعمه عوامل غير تسويقية مثل الحد الأدنى للأجور الحكومية أو ضغط نقابة العمال. ويمكن أن يظل هذا الأجر المؤسسي مرنا بلا حدود حتى عندما تكون إنتاجية الدخل الحدية للعمالة أكبر من الصفر؛ يبقى هذا الأجر على نفس المستوى طالما أن الإنتاجية الحدية أقل من الأجور. غير أن عتبة كل من القطاعين الزراعي والصناعي تحدث عندما تساوي الإنتاجية الحدية للإيرادات في الزراعة الأجر. عند هذه النقطة، نقطة التحول أو نقطة التسويق، والصناعة تتخلى عن الأجر المؤسسي، وجنبا إلى جنب مع الزراعة، يجب أن تدفع سعر السوق. كما هو الحال مع نموذج لويس، وظهور الزراعة التجارية بالكامل والصناعة ينتهي النمو الصناعي (أو ما فاي-رانيس يطلق المسميات على الإقلاع إلى النمو المستدام الذاتي).

(1) المترجم

وتتمثل إحدى المشاكل في تجنب زيادة الناتج المتوسط للعمالة في الزراعة والأجور المؤسسية الصناعية التي من شأنها وقف التوسع الصناعي. فاي ورانيس حل هذا مع خفة اليد. تحتفظ أقل البلدان نموا بأجر مؤسسي ثابت حتى QL3: إذ يأخذ كل عامل زراعي مهجر باقة معيشته الخاصة إلى القطاع الصناعي.

كيف يمنع فاي ورانيس إرتفاع أسعار المواد الغذائية (والشروط التجارية الزراعية) من زيادة الأجور الصناعية؟ وهي تقترح نموا متوازنا بين الزراعة والصناعة. غير أن النمو الزراعي يزيد من دخل المزارع، مما يقوض القيود المفروضة على الأجر المؤسسي.

تطبيق نموذج لويس-فاي-رانيس في اليابان

يعتقد فاي و رانيس أن نموذجهم ينطبق على اليابان من عام 1888 إلى عام 1930. وبالفعل، على عكس افتراض لويس، كانت الإنتاجية الحدية للعمل في الزراعة اليابانية خلال هذه الفترة إيجابية دائما. ودفعت صناعة اليابان قسطا منخفضا للعمل بعد عام 1873، عندما أدى إصلاح الأراضي إلى تشريد عدد كبير من العمال الذين لا يملكون أرضا والذين لم يعد بإمكانهم إستئجار الأرض. ونظرا لأن الكثير من العاملين في الأجور في الصناعة – النساء، والأبناء الثاني والثالث الذين ليس لهم حقوق ميراث، أو العمال غير المتفرغين في المزرعة – يكملون دخل الأسرة فقط، ويدفع أصحاب العمل لهم أجور أقل من أجور الكفاف.

ومع ذلك، إرتفعت مستويات الكفاف مع مرور الوقت خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حيث ازداد الحد الأدنى من الإعالة المتوقع من قبل المجتمع مع النمو. ويمكن أن تعزى األجور الحقيقية الزراعية نسبيا) وبالتالي الصناعية (نسبيا إلى التقدم التقني وزيادة اإلنتاجية في الزراعة) واألغذية الرخيصة من مستعمرات تايوان وكوريا بعد عام 1911 (، مما مكن القطاع الصناعي من شراء األغذية دون انخفاض في التجارة. وقد أدت هذه الأجور الصناعية الحقيقية المنخفضة إلى زيادة الأرباح الصناعية، وتوفير الأعمال، والقدرة التنافسية التصديرية الكثيفة العمالة، بما يتفق مع نموذج لويس فاي – رانيس. والواقع أن الفارق الكبير في الأجور بين فرنسا وإيطاليا من ناحية واليابان من جهة أخرى كان مساهما رئيسيا في الميزة النسبية لليابان في مجال المنسوجات، وهي سلعة كثيفة العمالة.

وفي اليابان، زاد الطلب على المنتجات والعمالة تدريجيا في اليابان، حيث ارتفع الطلب على المنتجات والعمالة تدريجيا (كانت نسبة التغير في الكمية الموردة

/ النسبة المئوية للتغير في الأجور) مرتفعة (وإن لم تكن لانهائية، مع إمدادات أفقية تماما، كما هو الحال في لويس فاي - رانيس)، مستفيدة من الاحتياطيات الضخمة في القطاعين الزراعي وغير الرسمي. ولكن زيادة 1915-1919 الطلب على المنتجات الصناعية اليابانية واليد العاملة الناتجة عن وورلدوار كنت كبيرة جدا أن يكون راضيا عن العمل من الجزء المرن من منحنى العرض .يمكن تحقيق التوازن في الأجور فقط في الجزء غير المرن من منحنى عرض العمل، وبالتالي زيادة الأجور الصناعية، ومن ثم، من خلال زيادة الطلب على الأغذية من جانب العمال الجدد، وزيادة المنتجات الزراعية (وخاصة الأرز) وأسعار العمالة. وفي العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من القرن العشرين، ظلت الأجور الصناعية - جامدة في الاتجاه التنازلي بسبب النقابات الناشئة - مرتفعة، في حين انخفضت الأجور الزراعية (والقطاع غير الرسمي) من ذروتها في الحرب. ومع ذلك، خلال العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من القرن العشرين، زادت الزيادة السريعة في إنتاجية العمل في اليابان مقارنة بأجور العمل من قدرتها على التصدير، ولا سيما في مجال المنسوجات. وبعد إنتهاء الحرب والإنتعاش من 1935 إلى 1955، إنتهى فائض العمالة، وأصبح عرض القطاع الصناعي غير مرن بشكل دائم، حيث زاد الطلب على المنتجات الصناعية والعمالة بشكل سريع، في حين أن نمو المعروض من الزراعة والنمو السكاني كان يجف (شينوهارا 1962، 1970؛ مينامي 1973؛ أوهكاوا وروسوفسكي 1973؛ هايامي 1975؛ تسورومي 1990؛ نافزيجر 105-103: 1995). في اليابان، على عكس لويس فاي - رانيس، تم رفع معدل الأجور الرأسمالية خلال الحرب العالمية الأولى قبل استيعاب جميع فائض العمالة الريفية. وبوصف العمال ذوي الدخل المنخفض (وليس الصفر، كما هو الحال في نموذج لويس)، هبطت الإنتاجية الهامشية من قطاع الزراعة الكفاف، وهذا القطاع من تقسيم إنتاجه المتنامي بين عدد أقل من الأشخاص، مما أدى إلى زيادة الأجور تدريجيا. ثم يتعين زيادة الأجور الصناعية لتحفيز العمال الريفيين على الهجرة. وساهمت القوى العاملة الصناعية الأكبر في تزايد الطلب على الأغذية الذي إرتفع بسرعة أكبر من القدرة على إنتاج الأغذية، مما أدى إلى زيادات في أسعار الأغذية. وبناء على ذلك، كان على القطاع الصناعي رفع الأجور لدفع ثمن الأغذية. وفي الحالة اليابانية، كان نموذج فاي-رانيس يبالغ في تقدير الوقت الذي يمكن فيه للعمالة الرخيصة أن تحفز النمو الصناعي.

والواقع أن الدراسات التجريبية التي أجراها النقاد الكلاسيكيون الجدد تظهر أن (1) الأجور الزراعية والصناعية تتقلب استجابة للتغيرات في العرض والطلب؛ و (2) منحنى العرض ينحدر إلى أعلى، مما يدل على وجود علاقة إيجابية بين الأجر وكمية

العمالة. ومنحنى العرض ليس مرن بلا حدود، كما هو الحال بالنسبة لأجزاء منحنيات العرض في الشكل 1-5، ولكن غير مرن، وهذا يعني أن النسبة المئوية للتغير في الكمية أقل من النسبة المئوية للتغير في الأجور (هانسن 407-367: 1966؛ هانسن 313- 298: 1969؛ ريتشاردز 261-239: 1993). وتشير الأدلة التي قدمها هؤلاء النقاد إلى أن فترة العرض غير المحدود من العمل هي أكثر تقييدا من أي من لويس أو فاي رانيس.

أطروحة Baran's Neo-Marxist

أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ليست ذات أهمية كبرى لماركس. وإعتبر أن الإنتاج في هذه المناطق هو الإقطاعي والخلف بالمقارنة مع الأساليب التقدمية للرأسمالية. وهكذا، رأى أن إدخال الرأسمالية الأوروبية في هذه المناطق شيء مثمر. ولكن في القرن العشرين، جاء التحليل الماركسي ليشمل صراعا دوليا من الدرجة، بما في ذلك الصراع بين الدول الغنية والفقيرة. فلاديمير إيليش لينين، الذي لم يؤد فقط القيادة الفكرية والتنظيمية للإستيلاء الثوري على السلطة من قبل الحزب الشيوعي في روسيا في أكتوبر 1917 ولكنه كان أيضا رئيسا للحزب منذ ذلك الحين حتى وفاته في عام 1924، وقدم الكثير من المراجعة لهذه الماركسية الجديدة. وإعتقد إن من الضروري الاعتراف بالفارق بين الرأسمالية الاحتكارية في فترة حكمه والرأسمالية التنافسية ليوم ماركس. ووفقا لينين، فإن النمو المنطقي لمرحلة احتكار الرأسمالية الصناعية والمالية هو الهيمنة الإمبريالية للبلدان الفقيرة من قبل البلدان الغنية.

فكرة الطرح

أدرج الماركسي الأمريكي الراحل بول باران المتوافقة مع مفاهيم لينين حول الإمبريالية والصراع الطبقي الدولي في نظريته للنمو الاقتصادي والركود. وبالنسبة لثورة باران الرأسمالية، وهي تنوع محلي، في أقل البلدان نموا، كان من غير المحتمل أن يكون ذلك بسبب الهيمنة الإقتصادية والسياسية الغربية، ولا سيما في الفترة الإستعمارية. لم تنشأ الرأسمالية من خلال نمو الشركات المنافسة الصغيرة في المنزل ولكن من خلال نقل من الأعمال الاحتكارية المتقدمة من الخارج. ورأى باران أنه مع إقتناء الرأسمالية، فإن البرجوازية (الأعمال والطبقات الوسطى) في أقل البلدان نموا، التي تفتقر إلى القوة في قيادة التغيير المؤسسي الشامل لتراكم رأس المال الكبير، سيتعين عليها أن تسعى للحلفاء من بين الفئات أخرى.

وهكذا، في بعض الحالات، سوف تتحالف البرجوازية مع القادة الأكثر إعتدالا للعمال والفلاحين لتشكيل ائتلاف تقدمي مع توجيه صفقة جديدة (مثل حكومات

حزب المؤتمر تحت رئيس الوزراء جواهر لال نهرو، 1947–64، في الهند). في البداية، ستكون مثل هذه الحركة الشعبية ديموقراطية، ومضادة للعداء، ومضادة للإمبريالية، وتدعم الرأسمالية المحلية. ومع ذلك، فإن الطبقات الوسطى الرأسمالية الأصلية ستكون في نهاية المطاف إما غير راغبة أو غير قادرة على توفير القيادة للتنمية الإقتصادية المستدامة التي من شأنها أيضا أن تقلل إلى حد كبير من الفقر وتحرير الجماهير. وفي الوقت المناسب، ستضطر البرجوازية، التي تخافها التهديد بتطرف العمل والإضطرابات الشعبية، ومصادرة ممتلكاتها، إلى تحالف مع المصالح المهددة والبرجوازية الأجنبية في وسطها، والتي يمكن أن تقدم حكوماتها المساعدة الإقتصادية والعسكرية لتفادي الكوارث الوشيكة.

والإختلافات داخل هذا الائتلاف المناهض للثورة لن تتداخل مع المصلحة المشتركة العليا في منع الاشتراكية. ومع ذلك فإن التحالف لن يكون قادرا على رفع معدل تراكم رأس المال بشكل ملحوظ ونظام ضريبة الدخل التدريجي للقضاء على الإستهلاك غير الضروري؛ وتوجيه المدخرات من الأرستقراطية التي هبطت إلى إستثمارات منتجة؛ والقيام بإستثمارات عامة كبيرة في القطاعات التي لا يغامر فيها رأس المال الخاص، الذي يكون فيه التوسع في الضوابط الإحتكارية، أو التي تتطلب البنية التحتية فيها، خارج قدرة أو رغبة الإئتلاف. وهكذا، فإن هذا التحالف المحافظ يدفع القوى الشعبية إلى أبعد من ذلك على طريق التطرف والثورة، مما يؤدي إلى مزيد من الإستقطاب. وأخيرا، يرى باران أن السبيل الوحيد للخروج من المأزق قد يكون العامل وثورة الفلاحين، ومصادرة الأراضي ورأس المال، وإنشاء نظام جديد يقوم على "روح الجهد الجماعي"، و "عقيدة هيمنة مصالح المجتمع على مصالح قلة مختارة "(باران 1957؛ عرض أكثر بإيجاز في باران 84–66: 1952).

النقد

على الرغم من أن نهج باران يفسر الصعوبات التي تواجهها بعض البلدان الأقل نموا الرأسمالية التي تم إصلاحها في حفز التنمية الاقتصادية، فإن النظرية تفشل في دراسة عدد من الصراعات الإقتصادية والسياسية ذات المصالح. وعلى الرغم من أن هناك بالتأكيد العديد من الوكلاء المحليين والمديرين والتجار والصناعيين والبيروقراطيين والسياسيين الذين يستفيدون كثيرا من رؤوس الأموال والتكنولوجيا الخاضعة لسيطرة أجنبية، هناك أيضا بعض الرأسماليين المحليين الذين تتنافس مصالحهم مع الشركات الأجنبية. وكثيرا ما يقود هؤلاء الرأسماليون وحلفاؤهم حركات الإستقلال. (على

سبيل المثال، كان مزارعو الكاكاو في ساحل العاج الذين عارضوا تشكيل مزارع الكاكاو الفرنسية من الداعمين الرئيسيين للحزب الديمقراطي القومي في الخمسينيات). وبعد الإستقلال، قد تصبح هذه العناصر القومية أقوى كلما تضاءلت العلاقات الإقتصادية الإستعمارية تدريجيا. وقد تؤدي السياسة الإقتصادية في ظل إئتلاف من الرأسماليين المحليين والسياسيين والبيروقراطيين إلى تآكل قوة رأس المال الأجنبي. وغالبا ما يكون حلفاء ومنافسون رجال الأعمال الأجانب محاصرين في صراع إقتصادي وسياسي.

كما يتجاهل باران إحتمال إنتقال السلطة بشكل متكرر من نخبة إلى أخرى عندما تحدث الثورة، وليس من الطبقات المحرومة إلى الجماهير المحرومة سياسيا: عدد قليل جدا من القادة الثوريين السوفيتيين والصينيين كانوا عمال أو فلاحين فقراء.

بالنسبة إلى باران (84: 1952)، فإن المجتمع الأقرب إلى "روح اجتماعية جديدة [ستصبح] روحا وتوجيها لعصر جديد" هو الاتحاد السوفييتي بعد عام 1917. ويدعي أنه على الرغم من العنف السياسي الذي يستخدمه ستالين في الثلاثينيات، وفقدان عدة ملايين من الأرواح خلال هذه الفترة، كان جمع الزراعة في الإتحاد السوفيتي هو النهج الوحيد الممكن للنمو الإقتصادي، بالنظر إلى الفلاحين غير العقلانيين والأميين. ومع ذلك، فإنه يتجاهل النمو الكبير في كل من الزراعة والصناعة من 1921–1928 في ظل السياسة الإقتصادية السوفيتية الجديدة للسوق للإشتراكية .وتتألف هذه السياسة من الإعتماد على نطاق واسع على أسعار السوق، ومحدودية الملكية الخاصة (وخاصة في مجال الزراعة)، وملكية الدولة لمعظم من أكبر المؤسسات الصناعية. فبعد أن بدأ ستالين في التجميع، إنخفض الإنتاج الزراعي، وإنخفض مستوى معيشة الفلاحين إنخفاضا كبيرا، وحتى الزراعة المدخرية التي ساهمت في القطاع الصناعي لم تزدد. وكان العنف على نطاق واسع وكذلك المجاعة والعمل القسري وعمليات التطهير خلال عملية التجميع. وعلى الرغم من تحسن أداء الزراعة السوفيتية منذ ذلك الحين، إلا أن النمو البطيء نسبيا في الإنتاجية الزراعية قد أحبط القيادة السوفيتية في محاولتها زيادة متوسط مستويات الإستهلاك المتوقع في إقتصاد مرتفع الدخل.

ولا يسأل باران عما إذا كان النهج التدريجي الأقل مركزية للإنتاج الزراعي قد أدى إلى مزيد من التطور السريع. ولكن ربما لا يمكن الإجابة عن مثل هذا السؤال. ويرى بعض المؤرخين أن رفع مستويات المعيشة، وزيادة متوسط العمر المتوقع، وتحسين محو الأمية خلال النمو الإقتصادي لهما تكاليف بشرية لا مفر منها. إن الفقر والبيئة غير الصحية وإرتفاع معدل وفيات الرضع وإرتفاع معدل الوفاة المبكرة بين الفقراء العاملين

قد يمثل التحول الإقتصادي، كما حدث خلال الثورة الصناعية في أوروبا، أو عن طريق الإنقطاع والمجاعة والموت بين الفلاحين في الاتحاد السوفياتي في الثلاثينيات. ولكن، على أية حال، لا يمكن تجنب الخسائر البشرية.

وقد جادل العديد من الاقتصاديين الماركسيين بأن الثورة الروسية عام 1917 لم تمحو المصالح الطبقية المتباينة. ويقول أحد الاقتصاديين الفرنسيين إن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية USSR تخلى عن الطريق الاشتراكي، فخلق طبقة حاكمة جديدة، تتألف من الحزب الشيوعي والمؤسسة الرئاسية والبيروقراطية التي تتعارض مصالحها الإقتصادية مع مصالح العمال السوفييت (بيتلهيم 1978).

نظرية التبعية Dependency Theory

كان سيلسو فرتادو (1970، 1968)، وهو خبير إقتصادي برازيلي لدى اللجنة الإقتصادية لأمريكا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة، مساهما مبكرا في الأدب الاسباني والبرتغالي في نظرية التبعية في الخمسينات والستينات. ووفقا له، منذ القرن الثامن عشر، أدت التغيرات العالمية في الطلب إلى تقسيم دولي جديد للعمل حيث البلدان المحيطية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية متخصصة في المنتجات الأولية في منطقة محصورة تسيطر عليه الأجانب في حين إستيراد السلع الإستهلاكية التي كانت ثمار التقدم التقني في البلدان الوسطى في الغرب. وقد استفادت زيادة الإنتاجية وأنماط الاستهلاك الجديدة في البلدان الهامشية من فئة حاكمة صغيرة وحلفائها (أقل من عُشر السكان) الذين تعاونوا مع لدول المتقدمة لتحقيق التحديث (التنمية الإقتصادية بين أقلية حديثة). والنتيجة هي "الرأسمالية الهامشية، الرأسمالية غير قادرة على توليد الإبتكارات والإعتماد على التحول على قرارات من الخارج" (فورتادو 120 : 1973).

وكان أندريه جوندر فرانك، وهو من كبار علماء التبعية، مغتربا أمريكيا مرتبطا مؤخرا بجامعة إيست East Anglia. إنتقد فرانك في منتصف الستينيات وجهة نظر العديد من علماء التنمية بأن البلدان غير المتقدمة المعاصرة تشبه في مراحلها الأولى من البلدان المتقدمة النمو. ورأى كثير من هؤلاء العلماء أن التحديث في أقل البلدان نموا هو مجرد إعتماد نظم إقتصادية وسياسية وضعت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية.

وبالنسبة لفرانك، فإن البلدان المتقدمة النمو حاليا لم تكن متخلفة أبدا، رغم أنها لم تكن متطورة. إن أطروحته الأساسية هي أن التخلف لا يعني المؤسسات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التقليدية (أي غير الحديثة)، ولكن خضوع أقل البلدان نموا للحكم الإستعماري والهيمنة الإمبريالية للقوى الأجنبية. وفي جوهره، يرى فرانك

التخلف بإعتباره تأثير تغلغل الرأسمالية الحديثة في الهياكل الإقتصادية القديمة في العالم الثالث[1]. فهو يرى أن عملية إعادة التصنيع في الهند في ظل الإستعمار البريطاني، وتعطيل المجتمع الأفريقي عن طريق تجارة الرقيق والإستعمار اللاحق، والتدمير الكامل لحضارات الإنكا والأزتيك من قبل الغزاة الإسبان كمثال على خلق التخلف (فرانك 1969).

وبعبارة أكثر وضوحا، تسهم التنمية الإقتصادية للبلدان الغنية في تخلف الفقراء. إن التنمية في بلد من أقل البلدان نموا ليست ذاتية، ولكنها فرعية. وأقل البلدان نموا هي دول تابعة إقتصاديا للدول المتقدمة للغاية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية في النظام الرأسمالي الدولي. والبلدان الأفريقية - الآسيوية وأمريكا اللاتينية الأقل اندماجا في هذا النظام تميل إلى أن تكون الأكثر تطورا. لفرانك، والتنمية الإقتصادية اليابانية بعد الثمانينات هو حالة كلاسيكية توضح نظريته. ولا يزال النمو الصناعي في اليابان لا مثيل له: فاليابان، خلافا لمعظم باقي آسيا، لم تكن أبدا قمر صناعي رأسمالي.

وتظهر البرازيل على أفضل وجه في العلاقية بين التبعية الإقتصادية وبين التخلف التنموي. منذ القرن التاسع عشر، كان نمو المدن الكبرى، ساو باولو وريو دي جانيرو، تطوير الأقمار الصناعية - يعتمد إلى حد كبير على القوى الرأسمالية الخارجية، وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، أصبحت المناطق الداخلية في البرازيل أقمارا صناعية لهاتين المدينتين، ومن خلالها، من هذه البلدان الرأسمالية الغربية.

ويشير فرانك الى ان الدول الصناعية تشهد إكبر نمو إقتصادى لها عندما تكون أقل إعتمادا على النظام الرأسمالى العالمى. وهكذا، نمت الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وشيلي بسرعة أكبر خلال الحرب العالمية الأولى والكساد الكبير والحرب العالمية الثانية، عندما كانت العلاقات التجارية والمالية مع البلدان الرأسمالية الكبرى أضعف. والأهم من ذلك أن أكثر المناطق تخلفا اليوم هي تلك التي كانت لها أوثق العلاقات مع الرأسمالية الغربية في الماضي. وكانوا أكبر مصدرين للمنتجات الأولية، وأكبر مصادر رأس المال بالنسبة للبلدان المتقدمة، وتخلوا عنهم عندما سقطوا لسبب أو لمرة أخرى. ويشير فرانك إلى البنغال في الهند. والسكر لمرة واحدة تصدير جزر الهند الغربية وشمال شرق البرازيل؛ ومناطق التعدين المنبثقة من ميناس جيرايس في البرازيل، والمرتفعات بيرو، وبوليفيا؛ ومناطق الفضة السابقة في المكسيك كأمثلة. ويدعي أن حتى المزرعة الكبيرة أو المزرعة الكبيرة التي ساهمت كثيرا في التخلف في أمريكا اللاتينية نشأت

(1) المترجم

كمشروع تجاري رأسمالي وليس مؤسسة إقطاعية تتناقض مع الافتراض العام القائل بأن المنطقة متخلفة لأنها معزولة ولأنها سابقة للرأسمالية.

إنه لخطأ، يشعر فرانك، للحجة بأن التنمية في البلدان المتخلفة سوف تحفز عن طريق نقل رؤوس الأموال والمؤسسات والقيم دون تمييز من البلدان المتقدمة. وهو يشير إلى أن الأنشطة الإقتصادية التالية أسهمت في الواقع في التخلف وليس التنمية:

1 - الإستبدال للشركات الأصلية بشركات أكثر تقدما وعالمية وفرعية.

2. تشكيل قوة عاملة غير ماهرة للعمل في المصانع والمناجم والمزارع.

3 - توظيف شباب ذوي تعليم عال لشغل وظائف صغيرة في الخدمة الإدارية الإستعمارية.

4 - العمال المهاجرون من القرى إلى المجمعات الحضرية التي يسيطر عليها الأجانب.

5 - فتح الإقتصاد أمام التجارة مع البلدان المتقدمة النمو والإستثمار فيها.

ووفقا لفرانك، فإن بلد في العالم الثالث لا يمكن أن يتطور إلا بالإنسحاب من النظام الرأسمالي العالمي. ويعني هذا الإنسحاب إنخفاضا كبيرا في التجارة والمعونة والإستثمار والتكنولوجيا من البلدان الرأسمالية المتقدمة[1].

النقد

العديد من المؤرخين الإقتصاديين يتفقون مع فرانك أن المستعمرات دفعت غاليا للتبعية الإقتصادية تحت الحكم الأجنبي. وهم يسلمون بأن التنمية لم تكن ذاتيا. وكان الإنتاج موجه نحو الإحتياجات الخارجية بدلا من الإحتياجات المحلية؛ أدت السياسات الاقتصادية إلى إعاقة النشاط الصناعي المحلي وأدت إلى تقدم إقتصادي عرقي وإقليمي متفاوت؛ نشأت نخبة موجهة نحو المصالح الأجنبية. غير أن هذه التكاليف قابلها، جزئيا على الأقل، تطوير المدارس والطرق والسكك الحديدية والخدمات الإدارية في ظل القوى الإستعمارية.

وعلاوة على ذلك، من غير المنصف مقارنة تجربة هذه البلدان في ظل الإستعمار بما كان يمكن أن يحدث دون سيطرة أجنبية. وقد جعلت نقاط الضعف الإقتصادي والسياسي الداخلي في البلدان الأفريقية - الآسيوية وأمريكا اللاتينية خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أمرا حتميا أن معظمها سيعتمد إقتصاديا

(1) المترجم

على بعض القوى الأجنبية. إن التخلف الحاد في أفغانستان وتايلند وإثيوبيا، التي لم تكن مستعمرة، على الرغم من تأثير الغرب عليها، يشير إلى أن الإستعمار بحد ذاته قد لا يكون له أثر سلبي جدا كما يشير فرانك. وعلاوة على ذلك، فإن خفض العلاقات الإقتصادية مع البلدان الرأسمالية المتقدمة، كما يوصي فرانك، من المرجح أن يحول دون إعاقة تنمية أقل البلدان نموا. ومن المؤكد أن جمهورية الصين الشعبية (من عام 1976) والإتحاد السوفيتي (من الثلاثينيات وحتى الخمسينيات) لم تتضرر كثيرا من سياسة الإكتفاء الذاتي الإقتصادي لأن لديها قواعد موارد كبيرة. ومع ذلك، فغالبا ما تكون توصية فرانك مكلفة بالنسبة للبلدان الصغيرة. وفقد رئيس غانا كوامي نكروما رهان عام 1957 للرئيس فيليكس هوفويت بويجني من ساحل العاج المجاورة، مثلما هو الحال في الموارد الطبيعية لغانا، أن التاريخ سيحكم على غانا، التي تقطع العلاقات الإقتصادية مع الدول الرأسمالية، أكثر نجاحا إقتصاديا من ساحل العاج"، والتي تعتمد على الفرنسية لغالبية الإستثمار الصناعي (في أوائل السبعينيات) وفي التجارة الدولية. وقد تفوق ساحل العاج على غانا في النمو السنوي: من 1950 إلى 1960، 1.5 في المائة إلى -0.3 في المائة؛ من 1960 إلى 1970، 4.2 في المائة إلى -0.3 في المائة (نكروما الذي أطيح به عن طريق إنقلاب عسكري في عام 1966). ومن 1970 إلى 1980، بنسبة 1.4٪ إلى ٪-3.2. ومع ذلك، وبعد وفاة نكروما عام 1972، وقبل وفاة هوفويت-بويجني، عام 1993، وهو نفس العام الذي غادر منصبه، تجاوز النمو السنوي لغانا نسبة 1.1 في المائة في ساحل العاج إلى 4.7- في المائة (1980-1992) (نافزيجر 74-72، 1988: 54؛ البنك الدولي 215-162: 1994i)، مما يشير إلى مشاكل مع إستراتيجية النمو الإيفواري على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، ركزت كوبا أيضا خلال فترة شهدت إنخفاضا شديدا في العلاقات الإقتصادية مع رأس المال الأجنبي. وعلى النقيض من ذلك، شهدت كل من تايوان وكوريا الجنوبية نموا حقيقيا سنويا بنسبة 7 في المائة على الأقل (البنك الدولي 215-162: 1994i؛ نافزيجر 16: 1997) وانخفضت التفاوت في الدخل من عام 1960 إلى عام 1980 في حين كانت تعتمد إعتمادا كبيرا على التجارة والمساعدة والإستثمار من الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الأخرى[1].

هناك بعض التغييرات لخفض الإعتماد لم يكن لها الأثر المتوقع. استغرق الاعتماد أشكال جديدة في الربع الأخير من القرن العشرين. وبدءا من منتصف السبعينات، وإتخذت نيجيريا عدة خطوات كان ينبغي لها، من وجهة نظرها، أن تقلل من

(1) المترجم

إعتمادها على الغرب. خفضت حكومة لاجوس بشكل كبير حصة تجارتها مع القوة الإستعمارية، بريطانيا. وحصلت لاجوس على أغلبية حيازات الأسهم في إستخراج النفط وتكريره وتوزيعه محليا، وأصدرت مرسوما يتعلق بتوطين الملكية، يحول غالبية ملكية الصناعة التحويلية من أيدي أجنبية إلى أيدي الشعوب الأصلية. ولكن هذه التدابير لم تقلل كثيرا من الإعتماد على الغرب. كانت تجارة نيجيريا لا تزال تقريبا مع الدول المتقدمة (مع الولايات المتحدة تحل محل بريطانيا كشريك تجاري رئيسي). وعلى النقيض من الصادرات الأكثر تنوعا في الستينات، شكل النفط أكثر من 90 في المائة من قيمة الصادرات منذ عام 1974. وعلاوة على ذلك، لم ينفق سوى 15 إلى 20 في المائة من إجمالي إنفاق الصناعة النفطية على السلع والخدمات على الأصناف المنتجة محليا، معظم المتطلبات الأساسية، مثل منصات الحفر، والمنصات، والهياكل الثقيلة، ونظم الهندسة تحت الماء، وغيرها من التكنولوجيات المتقدمة. وعلاوة على ذلك، حلت محل الشركات المشتركة بين الشركات المتعددة الجنسيات ملكية الشركات المتعددة الجنسيات، التي أثرت وسطاء القطاع الخاص والنساء، ووسعت قاعدة رعاية المسؤولين الحكوميين، ولكنها لم تفعل شيئا يذكر لتطوير المهارات الإدارية والتكنولوجية النيجيرية من أجل التصنيع اللاحق. وقد حققت كينيا وتنزانيا وزائير وملاوي وبنغالديش تقدما أقل من نيجيريا في استخدام متطلبات التوطين للحد من الاعتماد الخارجي (نافزيجر 1988: 53-54).

بيد أن هناك حالات عديدة قد تكون فيها البلدان قد شهدت نموا أسرع مع اعتماد أقل على المبادرة الإقتصادية الأجنبية. ومن المحتمل أن تتأثر باكستان وبنجلاديش وهندوراس وغواتيمالا وزائير والفلبين بالإعتماد الإقتصادي المفرط على الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية. ولكن حل هذه المشاكل ليس الانسحاب من النظام الرأسمالي العالمي، بل هو سياسة أكثر انتقائية في التعامل مع الدول الرأسمالية. وينبغي أن تكون التجارة، والمساعدة الإقتصادية، وتحركات رأس المال، والإقتراض التكنولوجي من الدول المتقدمة النمو، بحيث يكون الإستثمار موجها نحو صناعات ذات أولوية. وينبغي أن يكون كل من تثبيط قوة الإحتكار الأجنبي وتشجيع المشاريع المحلية ومنع أعباء الديون الثقيلة وتجنب الإعتماد التكنولوجي الكبير على الغرب وحماية الصناعات المحلية كجزء من هذه السياسة الانتقائية (وتناقش الفصول 15-17 مزيدا من إستراتيجيات التجارة الخارجية والإستثمار).

ما هي خصائص الإقتصادات التابعة التي لا توجد في خصائص مستقلة؟ فرانك

يعرف الإعتماد على نحو دائري. ويرى أن أقل البلدان نموا متخلفة لأنها تعتمد عليها. ولكن الصفات التي يركز عليها فرانك في تعريف التبعية هي خصائص التخلف. وبالتالي، فإن النظرية لا تقدم تفسيرا مستقلا وقابلا للتحقق من العمليات التي تسبب التخلف.

هل هناك درجات من التبعية الإقتصادية؟ تفشل نظرية التبعية في التمييز بين القوى الإقليمية في العالم الثالث، مثل البرازيل ودول الـ OPEC فنزويلا وليبيا والمملكة العربية السعودية ونيجيريا، والبلدان الأكثر إعتمادا، مثل السنغال والنيجر وأوغندا ونيبال وليسوتو.

وأخيرا، تعتمد معظم البلدان المتقدمة النمو أيضا على الروابط الإقتصادية الخارجية. في الواقع، قد تكون كندا وبلجيكا أكثر إعتمادا على الإستثمار الأجنبي من الهند أو باكستان، ولكن فرانك لا يعتبر البلدان التابعة لها. وبدلا من تقسيم العالم إلى بلدان مستقلة ومستقلة، يبدو من المعقول التفكير في سلسلة متصلة من الإعتماد على أقل البلدان نموا من أضعف البلدان الرأسمالية.

الثورة المضادة للكلاسيكية الجديدة

The Neoclassical Counterrevoluation

في الثمانينيات، تزامنت حكومات المحافظين الاقتصاديين، والرئيس الأمريكي رونالد ريجان، ورئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر، ورئيس الوزراء الكندي بريان مولروني، والمستشار الألماني هيلموت كول، وسلسلة من رؤساء وزراء الحزب الليبرالي الديموقراطي الياباني، مع ثورة مناهضة للكلاسيكية الجديدة في السياسة والتحليل الإقتصادي. "الليبرالية" هنا، وبين الأوروبيين، يشير إلى الليبرالية الإقتصادية (أيديولوجية آدم سميث، ميلتون فريدمان، لودفيغ فون هايك)، والتي تؤكد على التحرر من القيود الإقتصادية للدولة (أنظر مناقشة العوامل المؤثرة على الرأسمالية في الفصل الثالث) وليس السياسة المركزية والإقتصاد، كما هو مستخدم في أمريكا الشمالية. (إستخدام آخر يشير إلى الفنون "الليبرالية" والعلوم التي تستحق شخص حر.) إستمر دعم الكلاسيكية الجديده بغض النظر عن الحزب الحاكم في الدول الغربية، كما هو مبين من قبل رؤساء جورج دبليو بوش و بيل كلينتون وجورج دبليو بوش في الولايات المتحدة. رئيس الوزراء جون ميجور وتوني بلير في بريطانيا؛ ورؤساء الدول في أوروبا القارية، حتى عندما شكلت الأحزاب الإجتماعية الديمقراطية الحكومة.

إن حكومات الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية واليابان وأستراليا ونيوزيلندا، وأعضاء المنظمة من ذوي الدخل المرتفع في منظمة الإقتصاد والتعاون التنموي

(OECD)، التي تدعم إلى حد كبير السوق والخصخصة والإقتصاد من جانب العرض، وغيرها من المواقف الجديدة الكلاسيكية، كانت مؤثرة كأصحاب أغلبية في مؤسستين ماليتين دوليتين تم إنشاؤهما في بريتون وودز و نيو هامبشاير، في يوليو 1944 كجزء من نظام إقتصادي دولي جديد بعد الحرب العالمية الثانية، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي IMF. ويعتبر البنك الدولي (أو البنك الدولي للإنشاء والتعمير) الذي كان ينظر إليه في البداية كمصدر للقروض إلى المناطق المدمرة خلال الحرب العالمية الثانية، المصدر الرئيسي للقروض الإنمائية المقدمة إلى أقل البلدان نموا. ويعتبر صندوق النقد الدولي IMF، وهو وكالة مكلفة بتعزيز إستقرار الصرف لتوفير إئتمان قصير الأجل للعجز الدولي في ميزان المدفوعات، المقرض في الملاذ الأخير، حيث يوافق المقترضون على إعتماد سياسات مقبولة للتكيف. وقد هيمن الكلاسيكيون الجدد على مواقف السياسات في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكان لهم حتى تأثير كبير في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومصارف التنمية الإقليمية (وخاصة الأفريقية وآسيا والشرق الأوسط)، على الرغم من فشلهم في إختراق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ومنظمة العمل الدولية (ILO)، التي لا تزال تسيطر عليها، مثل الستينيات والسبعينات، أيديولوجيات العالم الثالث التي تطالب بنظام إقتصادي عالمي أكثر عدلا.

ويؤكد علماء النيوكلاسيكيون أن النمو البطيء أو السلبي ناجم عن ضعف تخصيص الموارد من الأسعار غير التسويقية والتدخل المفرط للدولة الأقل نموا. ويعتقدون بأن تشجيع الأسواق الحرة التنافسية وخصخصة المؤسسات العامة ودعم الصادرات والتجارة الدولية الحرة وتحرير التجارة وأسعار الصرف والسماح لأسعار الصرف بتحقيق معدل لتصفية السوق وإزالة الحواجز أمام الإستثمار الأجنبي ومكافأة المدخرات المحلية وخفض الإنفاق الحكومي والتوسع النقدي وإزالة اللوائح وتباينات الأسعار في الأسواق المالية والموارد والسلع الأساسية سوف يحفز زيادة الكفاءة والنمو الإقتصادي. ويشير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي IMF إلى كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ وماليزيا وتايلاند وإندونيسيا كمثال على نهج السوق الحرة، على الرغم من أننا رأينا في الفصل الثالث أن الحكومات لعبت أدوارا رئيسية في تنميتها الإقتصادية.

وقد انعكست سياسات الكلاسيكية الجديدة في توافق آراء واشنطن، وهو مصطلح صاغه عالم الاقتصاد في الاقتصاد الأمريكي جون ويليامسون (1936–1329 : 1993؛ 28–26: 1994i). ويشمل هذا الإجماع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي،

والحكومة الأمريكية، ومقرها واشنطن العاصمة، وغيرهم من كبار المساهمين في صندوق النقد الدولي IMF، وحكومات منظمة التعاون والتنمية الإقتصادي OECD ذات الدخل المرتفع، على الرغم من ربما لا تكزن بيروقراطية منظمة التعاون والتنمية الإقتصادي OECD بذاتها في باريس، فرنسا.

وفيما يلي مكونات النهج الكلاسيكي الجديد المتفق عليها في واشنطن:

(1) تحرير السعر. ويؤيد النيوكلاسيكيون رفع الضوابط على أسعار السلع وأسعار العملات على الفور.

(2) الانضباط المالي. وينبغي أن يكون العجز في ميزانيات الحكومات أو المصارف المركزية صغيرا بما فيه الكفاية ليتم تمويلها دون استخدام التمويل التضخمي.

(3) أولويات الإنفاق العام. وينبغي لأقل البلدان نموا أن تخفض الإنفاق الحكومي، وأن تعيد توجيه النفقات من مجالات حساسة سياسيا مثل الإدارة والدفاع والإعانات العشوائية و "الفيلة البيضاء" إلى الهياكل الأساسية والصحة الأولية والتعليم.

(4) الإصلاح الضريبي. ويشمل ذلك توسيع القاعدة الضريبية وتحسين الإدارة الضريبية وزيادة الحوافز الضريبية وتخفيض المعدلات الضريبية الهامشية وتضاؤل التهرب الضريبي والثغرات، وفرض ضرائب الفائدة على الأصول المحتفظ بها في الخارج.

(5) التحرير المالي. وتتمثل الأهـداف المباشرة في إلغاء أسعار الفائدة التفضيلية للمقترضين المتميزين وفرض أسعار فائدة اسمية تتجاوز معدلات التضخم، في حين أن الهدف النهائي هو تحديد أسعار الفائدة المحددة في السوق لتحسين كفاءة تخصيص رأس المال.

(6) أسعار الصرف. وتحتاج البلدان إلى معدل تنافسي موحد لتحفيز التوسع السريع في الصادرات.

(7) تحرير التجارة. وينبغي لأقل البلدان نموا أن تحل محل القيود الكمية مع التعريفات الجمركية، وأن تخفض تدريجيا التعريفات إلى أن تحقق معدل تعريفة منخفضة موحدة (حوالي 10–20 في المائة).

(8) المدخرات المحلية. إن الإنضباط المالي والتخفيضات في الإنفاق الحكومي والإصلاح الضريبي والتحرير المالي يحول الموارد من الدولة إلى القطاعات الخاصة ذات الإنتاجية العالية حيث تكون معدلات الإدخـار أعلى. ويـؤكـد نـموذج النمو الكلاسيكي الجديد الذي نوقش لاحقا أهمية التوفير وتكوين رأس المال من أجل التنمية الإقتصادية السريعة.

(9) الإستثمار الأجنبي المباشر. ويؤيد النيوكلاسيكيون إلغاء الحواجز أمام دخول الشركات الأجنبية؛ وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للشركات الأجنبية أن تتنافس مع الشركات المحلية على قدم المساواة.

(10) الخصخصة. وينبغي خصخصة مؤسسات الدولة.

(11) إلغاء الضوابط التنظيمية. وينبغي للحكومات أن تلغي اللوائح التي تعيق دخول الشركات الجديدة وتقيد المنافسة ما لم تبرر السلامة أو حماية البيئة اللوائح.

(12) حقوق الملكية. وينبغي أن يوفر النظام القانوني حقوق الملكية الآمنة دون تكاليف زائدة على جميع الأراضي ورؤوس الأموال والمباني (ويليامسون 1936–1329: 1993).

ويليامسون (1329: 1993)، الذي أظهره الإقتصاديون من واشنطن وأقل البلدان نموا، يشير إلى أن "توافق آراء واشنطن" هو تسمية خاطئة، وأن هذه السياسات تعكس على نحو أدق "التقارب العالمي" للدول المتقدمة وأقل البلدان نموا (ولا سيما أمريكا اللاتينية)، وإن كان ذلك بدعم من مؤسسات واشنطن الرئيسية الثلاث. والواقع أن هناك إجماعا واسعا (وإن لم يكن شاملا) بين الإقتصاديين الذين يفضلون زيادة الإعتماد على أسعار السوق من أجل تحسين كفاءة تخصيص الموارد والإنضباط النقدي والمالي وتحسين الإدارة الضريبية وتحرير التجارة وتحرير العملات وحقوق المستخدمين أو الملكية الآمنة والحصرية. وعلى الرغم من أن قلة من الإقتصاديين يعتقدون بالحاجة إلى إلغاء الضوابط الإنتقائية، فإن معارضي الكلاسيكيات الجديدة يشعرون بأنهم يفشلون في إدراك مدى تأثير العوامل الخارجية والسلع العامة وتوزيع الدخل على نطاق إلغاء الضوابط التنظيمية. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن العديد من هؤلاء المعارضين يدعم تحرير الدخول وتحسين سياسة المنافسة للأنشطة التي كانت مقيدة في السابق للقطاع العام، فإنها تعارض التركيز الكلاسيكي الجديد على الخصخصة المتفشية.

يرى النقاد مشاكل أخرى مع الكلاسيكية الجديدة. وقد تؤدي التخفيضات في الإنفاق الحكومي إلى الحد من الاقتصاد، وعادة ما تتطلب خفض الإنفاق على التعليم والتغذية والخدمات الإجتماعية. إن إهتمام الكلاسيكيين بإزالة الضوابط قد يغض الطرف عن منع التركيز الصناعي العالمي (مثل تحميص البن ومعالجة إحتكار القلة الذي نوقش في الفصل السابع وإحتكار القلة في الأحذية الرياضية والتكنولوجيا الحيوية الزراعية). وحتى عندما تكون الخصخصة مرغوبة، قد ترغب الحكومة في المضي قدما ببطء لتجنب خلق نخبة من الأعمال التجارية شديدة التركيز من الشركات المخصخصة

حديثا التي تقع في أيدي قليلة، كما هو الحال في نيجيريا والعديد من البلدان الأفريقية الأخرى خلال السبعينات. ويمكن أن يزيد التركيز على الإستثمار الأجنبي وإلغاء الإقراض للمقترضين المحليين المفضلين على زيادة القدرة الإحتكارية داخل الإقتصاد، ويقيد الفرص المتاحة أمام الرأسماليين المحليين وأصحاب المشاريع للإستفادة من التجربة. ويرى بول موسلي وجين هاريغان وجون توي (1991، المجلد 116-110 : 1) أنه نظرا لتجميد العمل والموارد في أقل البلدان نموا، يؤدي التحرير الفوري للتجارة الخارجية وتحفيز جانب العرض في "إنفجار واحد عظيم" إلى إرتفاع البطالة، والتضخم، وهروب رؤوس الأموال، وتقويض الجهود الرامية إلى تحويل ميزان المدفوعات الدولي إلى تسوية. وعلى الرغم من أن قلة من الدول قد تعارض مزايا بلد واحد الذي يسعى إلى تحقيق أسعار صرف تنافسية لتوسيع الصادرات، فإن بلدا من أقل البلدان نموا قد يواجه مصيدة تصدير يواجه فيها نمو صادراته منافسة من أقل البلدان نموا الأخرى تحت ضغط لتوسيع الصادرات. وعلاوة على ذلك، يتهم النقاد بأن النموذج الكلاسيكي الجديد للتحرير والتكيف يضر بالأجزاء المحرومة من السكان دون توفير شبكات الأمان للفقراء.

فالكلاسيكيات الجديدة تؤيد عموما التغيير الشامل للتحرير، أو "الانفجار الكبير" أو "العلاج بالصدمة" (انظر الفصل 19) بدلا من التعديل التدريجي في إزالة الأسعار وإنشاء السوق وتخفيض الإنفاق الحكومي والتقييد النقدي وإلغاء الضوابط التنظيمية والتغييرات القانونية والخصخصة. وتشير التجربة التاريخية في الغرب واليابان في القرن التاسع عشر واليابان إلى أن التحرير الاقتصادي يتطلب تغييرات في المؤسسات الإقتصادية التي لا يمكن أن تحدث إلا خطوة خطوة. وكما قال المؤرخ الإقتصادي دوجلاس سي. نورث (359 : 1994) في محاضرة نوبل:

النظرية الكلاسيكية الجديدة هي ببساطة أداة غير مناسبة لتحليل ووصف السياسات التي من شأنها أن تحفز التنمية. وهي تهتم بتشغيل الأسواق، وليس مع تطور الأسواق. كيف يمكن للمرء أن يصف السياسات عندما لا يفهم المرء كيف تتطور الإقتصادات؟

وبحسب مويسيس نايم (2002)، فإن الأفكار الأساسية في واشنطن هي أفضل بكثير من العلامة التجارية المتضررة التي تنبعث منها الروائح السامة للوصفة التي تم وضعها في واشنطن من قبل جمعية من التكنوقراطيين غير المؤهلين مع واقع البلدان الفقيرة، بل والأسوأ من ذلك، في جيوب وول ستريت". وبالنسبة لجوزيف ستيغليتز الحائز على جائزة نوبل، "كان التأثير الصافي للسياسات التي حددها توافق واشنطن في كثير من الأحيان على فائدة القلة على حساب الكثيرين، والرفاه على حساب الفقراء".

ويليامسون (2003a: 326) "حاولت مرة واحدة إشراك ستيغليتز في نقاش حول توافق واشنطن. ورفض المشاركة على اساس انه وانا لا يختلف قليلا حول الجوهر بدلا من الدلالات، وقال انه لا يعتبر أن الدلالات تستحق النقاش".

ويليامسون (2003b: 11) يقول إن توافق آراء واشنطن، الذي تفسر على أنه موقف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والولايات المتحدة، هو "غير فعال" اليوم. ويتزايد تركيز البنك الدولي على الحد من عدم المساواة في الدخل في أقل البلدان نموا (الفصل 6) مع "ترفع إدارة بوش عن أي قلق بشأن توزيع الدخل" (المرجع نفسه، الصفحة 12). وعلاوة على ذلك، منذ الأزمة الآسيوية 1997-1998 (الفصل 16)، تراجع صندوق النقد الدولي على ضرورة تحرير حساب رأس المال، في حين أن الإدارة الأمريكية، ويليامسون يشير، يستخدم "إتفاقيات التجارة للتنمر دول مثل تشيلي وسنغافورة في إبطاء حتى معظم الضوابط الرأسمالية المستنيرة "(المرجع نفسه، الصفحة 12). وأخيرا، فإن صندوق النقد الدولي لم يوافق على العجز الكبير في الميزانية في الإدارة الأمريكية، في حين أن كلا من البنك والصندوق ينتقدان الحمائية الأمريكية على الزراعة والصلب والمنسوجات. ويجب أن يحول أي إجماع في فترة ما بعد واشنطن دون السياسة المالية الدورية، والتدفقات الرأسمالية المفرطة، والتحرير الشامل لحساب رأس المال، وضعف الرقابة المصرفية التحوطية، والصلابة في العملات، والتقدير الزائد (وخاصة مجالس العملات التي تربط العملات بالدولار الأمريكي أو بالعملات الصعبة الأخرى)، والتركيز على تحرير الواردات دون الإنتباه إلى الوصول إلى أسواق التصدير، وعدم الإهتمام بالإصلاح المؤسسي (ويليامسون 2003b: 10-13؛ كوتشينسكي ويليامسون 2003: 1-19). مع الاختلافات بين مؤسسات واشنطن حول توزيع الدخل والضوابط الرأسمالية، والإدارة الأمريكية التي تبتعد عن العقيدة في تحرير التجارة والسياسة المالية، فإن توافق واشنطن في الآراء ليس "عاطلا" ولكنه تغير قليلا.

ولا بد من القول أكثر من ذلك عن الموقف الكلاسيكي الجديد، وهو النهج الرائد في إدارات الإقتصاد في الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة، وبين مؤسسات الإقراض الرئيسية في العالم، وتأثير هام بين الإقتصاديين في معظم باقي العالم. ولكن الموضوع كبير جدا بحيث لا يمكن تغطيته في فصل واحد. ويتناول الفصلان 6 و 7 سياسات توزيع الدخل والفصول من 8 إلى 12 من سياسات سوق العوامل والفصل 13 السياسات البيئية والفصل 14 السياسات النقدية والمالية والفصول 15-17 التجارة الدولية وتحرير أسعار الصرف والفصل 18 التخطيط الحكومي والسياسات المتعلقة بالفصل 19 نحو

الإستقرار المالي والتكيف الخارجي والخصخصة. وجدول الأعمال الكلاسيكي الجديد هو في صميم هذه الجدل حول الأسعار والأسواق والملكية، والسياسات المالية. هذه الخلافات سوف تساعدك على التوصل إلى موقف أكثر وضوحا بشأن الإقتصاد الكلاسيكي الجديد.

نظرية النمو الكلاسيكي الجديد The Neoclassical Growth Theory

وحصل عالم الاقتصاد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا روبرت سولو على جائزة نوبل لصياغته لنظرية النمو الكلاسيكي الجديد، والتي شددت على أهمية الادخار وتكوين رأس المال من أجل التنمية الاقتصادية، وللتدابير التجريبية لمصادر النمو. وخلافا لنموذج النمو في هارود – دومار، الذي نوقش في ملحق هذا الفصل، والذي ركز على تكوين رأس المال، سمح سولو بتغيير معدلات الأجور والفوائد، وإستبدال العمالة ورأس المال لبعضها البعض، ونسب العوامل المتغيرة، وأسعار العوامل المرنة. وأوضح أن النمو لا ينبغي أن يكون غير مستقر، لأنه مع خروج القوى العاملة من رأس المال، فإن الأجور ستنخفض نسبة إلى سعر الفائدة، أو إذا خرج رأس المال من العمل، فإن الأجور سترتفع. وقد أدت التغيرات في أسعار العوامل واستبدال العوامل إلى التخفيف من الانحراف عن حافة الحلاقة لمسار نمو هارود–دومار.

ولأن النمو الإجمالي يشير إلى زيادات في إجمالي الإنتاج، يمكننا تصور عوامل النمو إذا فحصنا العوامل المساهمة في الإنتاج. ونحن نفعل ذلك في وظيفة الإنتاج التي تشير إلى العلاقة بين إنتاج القدرات وحجم المدخلات المختلفة.

وإستخدم سولو وظيفة إنتاج كوب–دوجلاس التالية، التي كتبها في العشرينيات عالم الرياضيات تشارلز كوب والاقتصادي بول دوغلاس (السناتور الأمريكي في وقت لاحق من إلينوي)، للتمييز بين مصادر النمو – كمية العمل والجودة ورأس المال والتكنولوجيا. المعادلة هي

$$Y = T K^{\alpha} L^{\beta} \qquad (5\text{-}1)$$

حيث Y هو الناتج أو الدخل، T مستوى التكنولوجيا، K رأس المال، والعمل L. و T محايد لأنه يرفع الناتج من مزيج معين من رأس المال والعمل دون التأثير على المنتجات الهامشية النسبية. والمعلمة والأس هو α هي (K /K)/ (Y/ Y)، ومرونة (استجابة) الناتج فيما يتعلق رأس المال (عقد ثابت العمل). (الرمز: يعني الزيادة، بحيث، على سبيل المثال، Y /Y هو معدل نمو الإنتاج و K /K معدل نمو رأس المال). العامل المتغاير β هي (L /L)/ (Y /Y)، ومرونة الانتاج فيما يتعلق بالعمل (عقد رأس المال الثابت) (كوب ودوجلاس 165–139: 1928؛ ثيرلوال 54–52: 1977). وإذا افترضنا أن α +

1 = β، التي تمثل عوائد ثابتة للمقياس (أي زيادة بنسبة 1 في المائة في كل من رأس المال والعمالة تزيد الإنتاج بنسبة 1 في المائة، بغض النظر عن الناتج الحالي)، والمنافسة الكاملة، يدفعون منتجاتهم الهامشية، ثم α تساوي أيضا حصة رأس المال من حصة β اليد العاملة من إجمالي الدخل. (عائد ثابت إلى الحجم حيث يختلف الإنتاج وجميع عوامل الإنتاج من نفس النسبة، ولا يزال ينطوي على تناقص العوائد، حيث تسجل الزيادات في الإنتاج مع كل تغيير متعاقب في عامل متغير واحد). تسمح وظيفة إنتاج كوب دوجلاس بتأمين رأس المال والعمل (سولو 94-65: 1956؛ سولو 1970؛ كيندلبيرجر وهريك 81: 1977؛ شينيري و روبنسون و سيركين 17: 1986).

ويتوقع النموذج الكلاسيكي الجديد أن يتقارب دخل الفرد بين البلدان الغنية والفقيرة. ولكن لا يمكن للاقتصاديين التجريبيين العثور على قيم للمعلمات والمتغيرات (مثل معدلات α و β و تكوين رأس المال) التي تتفق مع المعادلة الكلاسيكية الجديدة 5-1 والدليل على عدم التقارب المعروض في الفصل 3 (أنظر المربع 1-5). بدون تعديل أو زيادة، فإن نموذج سولو هو مؤشر ضعيف.

المربع 1-5 هل من الممكن أن تكون التوقعات مسبقة؟

يمكننا أن نوضح التحيز الكلاسيكي الكلاسيكي نحو التقارب إذا قارنا الولايات المتحدة والفلبين في عام 1992 . كان للولايات المتحدة 110 أضعاف الناتج الوطني الصافي في الفلبين ، و 3.67 ضعف القوة العاملة في الفلبين(Y) ، إلى الافتراضات الجديدة الكلاسيكية ، نفس المستوى من التكنولوجيا (T) . معدل النمو من قبل الولايات المتحدة بنفس معدل الفلبين يتطلب إما معدلات تكوين رأس المال أو β القيم التي ليست معقولة .

والمعيار β هو 0.6 ، بحيث α تكون 0.4 . يتطلب ربط هذه القيم و Y و L في المعادلة 1-5 أن K (رأس المال) في الولايات المتحدة يكون 050 ،18 مرة من الفلبين للولايات المتحدة لتحقيق نفس معدل النمو كما في الفلبين . ولكن لنفرتض ، كما تفعل الكلاسيكيات الجديدة ، أن متطلبات رأس المال لكل وحدة من الناتج ثابتة ، بحيث تكون نسبة رأس المال إلى الدخل هي نفس نسبة المدخرات أو الاستثمار إلى الدخل الإضافي (معدلات الادخار والاستثمار هي نفسها ، نظرا للإفتراض الكلاسيكي الجديد لإقتصاد مغلق ، واحد لا يوجد لديه تجارة أو استثمار أجنبي) ؛ فإن رأس مال الولايات المتحدة يبلغ 92 مرة فقط من الفلبين . ولكي يصل معدل الادخار في الفلبين إلى معدله في عام 1992 (18 في المائة) ، وبالنسبة ل K في الولايات المتحدة إلى 185050 مرة في الفلبين ، فإن النموذج الكلاسيكي الجديد يتطلب من الولايات المتحدة إنقاذ 943 ،2 في المائة ، وهو رقم مثير للعقل ، بدلا من 1992 ، 15 فى المائة .

ما هي α و β إذا كان الناتج القومي الصافي في الولايات المتحدة هو 110 مرات من الفلبين ، فإن القوى العاملة في الولايات المتحدة هي 3.67 مرة من الفلبين ، ورأس المال الأمريكي 92 مرة من الفلبين (مانكيو ، رومر ، وويل 1992 : 407-437 ؛ البنك الدولي 1994i)؟ الجواب هو $\alpha = 1.05$ و $\beta = -0.05$. ولكن سلبية β لا معقولة ، وهذا يعني أن حصة العمالة والمنتج الهامشي سلبية على السواء .

هل يمكننا تعديل الافتراضات الجديدة الكلاسيكية للوصول إلى أرقام معقولة تتفق مع عدم وجود تقارب؟ غريغوري مانكيو، ديفيد رومر، وديفيد ويل (437-407: 1992) يجادلون بأنه على الرغم من أن اتجاه المتغيرات، والنمو في رأس المال والعمل، هو الصحيح، ومقدار هذه النمو على نمو الدخل مفرطة. ويقترح هؤلاء الإقتصاديون الثلاثة نموذج سولو الكلاسيكي الجديد الذي يتضمن رأس المال البشري كمتغير تفسيري إضافي لرأس المال المادي والعمالة.

ويمكن لرأس المال البشري، فضلا عن رأس المال المادي، أن يسفر عن تدفق دخل بمرور الوقت. ويقول الاقتصادي الاقتصادي نوبل ثيودور شولتز (1964) إن المجتمع يمكن أن يستثمر في مواطنيه من خلال الإنفاق على التعليم والتدريب والبحوث والصحة التي تعزز قدرتها الإنتاجية. على الرغم من أن هناك عوائد متناقصة لرأس المال المادي في حد ذاته، وهناك عوائد ثابتة لجميع (البشرية والمادية) رأس المال (لوكاس 42-3: 1998).

وبالنظر إلى أن هذه النسبة الكبيرة من رأس المال هي رأس المال البشري، توقع مانكيو، رومر، وويل (437-407: 1992) أن إضافة متغير رأس المال البشري، وجزء من السكان في سن العمل الذين يحضرون المدرسة الثانوية، وتحسين تفسير النموذج. ويقلل نموذج مانكيو وآخرين بشكل كبير من حصة العمالة من الدخل من حوالي 0.60 إلى 0.33. أنها تعدل المعادلة 5-1 إلى:

$$Y = TK^{1/3}L^{1/3}H^{1/3} \qquad (5\text{-}2)$$

الملحق الخاص بالفصل 5

نموذج هارود – دومار

نموذج هارود – دومار والشروط الراسمالية

المعادلة الراسمالية ونسبة راسالمال الاضافي ICOR ، والمعكوس الخاص بنسبة الزيادة في مخرج الاستثمار هي من المتغيرات الاساسية نموذج نمو هارود – دومار. فاذا كان I هو الدخل و C هي اسهم راسالمال و I هي الاستثمار ، اذن فان ICOR هي I و C ، فان زيادة الراتب في راسالمال مقسمة على زيادة الراتب في الدخل ، ونفس الشئ في I / Y بما ان K بتساوي I بالتعريف.

تؤكد ايفزي دومار (1947 : 55–34) ان الاستثمار الحالي ، بينما يسهم في تجميع الطلب اليوم ، فهو ايضا يقدم يعة انتاجية جديدة. وذا لم يتم استخدام هذه السعة بعناية ، فانها لا تشجع الاستثمار المستقبلي ، وبالتالي يكون في فائض راسالمال المتزايد وويضعف الاقتصاد. ولكن اذا زاد الاستثمار في نسبتة المعقولة ، يزيد ذلك من الطلب الذي سوف يكون كافي للاستخدام الكلي والجديد من السعة المضافة. واشار دومار الى النسبة التي يحتاجها الاستثمار لكي يزداد لهذه العملية لكي تتخذ مكانا لها ، حيث ان الاستثمار يجب ان ينمو بنسبة في المائة مستمرة

$$(3-5)\ I / I = (1 / ICOR)\ (\alpha)$$

بما ان α ، وهي الميل الهامشي للحفظ ، ونسبة زيادة الراتب في الاتخارات لزيادة الراتب في الدخل ، وان ICOR مستمرة.

وكذل يعد روي هارود معني ايضا بالاحتفاظ بالانفاق الكلي والسعة الانتاجية في الموازنة ، ولكنه يركز على مسار نمو الدخل ، عكس تركيز دومار على معدل نمو الاستثمار. ففي نموذج هارود ، تحتفظ حالة التوازن (او الحالة المضمونة) لمعدل النمو بالاتدخارات المخططة التي تعادل الاستثمار المخطط ، وهو ،

$$(4-5)\ sYt = ICOR\ (Yt - Yt-1)$$

$$(5-5)\ (Yt - Yt-1) / Y = s / ICOR$$

حيث يكون (St / Yt) هي معدل الميل للاتدخار.

تطرق هارود لتفسير دومار لما يجب ان يكوم عليه الاستثمار من اجل النمو المستدام لشمول النظرية التي تحدد الاستثمار. حيث اطلق على فكرته نظرية المسرع الاستثمار: والتي تعكس الاستثمار اليوم (وهي) تعتمد بصورة جزئية على الدخل اليوم ناقص

دخل الامس (Yt – Yt–1) المنعكسة في علاقة ICOR.

ايضا ، ناقش هارود ما يحدث اذا لم يعادل معدل النمو الحقيقي المعدل المضمون ، وهو ، الاتدخارات المخططة التي لاتعادل الاستثمار المخطط. وقد استنتج ان مسار النمو المضمضمون مثل حافة رازور ، منذ ان كان معدل النمو الحقيقي [(Yt – Yt – 1) /Yt] من المسار المضمون يسبب في ترحيل اخر في نفس الاتجاه والذي يدفع بالاقتصاد الى مرحلة النمو المتفجر (والذي ينتج التضخم) او الركود.

يتبع نموذج عدم الاستقرار من بعض الافتراضات من سلوك المنتج. اذا قام المنتجين بالتخمين بطريقة صحيحة امس عن الطلب وعرضهم فانها تعادل طلب السوق المتعادل ، فانهم سوف يخططون اليوم لزيادة المخرجات الخاصة بهم عن طريق نفس النسبة المئوية مثلما قاموا بزيادتها الامس. فاذا قاموا بالانتاج بنسبة كبيرة ، فانهم سوف يقومون بتقليل معدل النمو الماضي من المخرجات ومرة اخرى سوف يقومون بانتاجها مرة اخرى اليوم لان الطلب سوف يكون ضمن التوقعات. اما اذا قاموا بانتاج القليل جدا في الماضي ، فانه سوف يكون هناك فائض في الطلب ، فان نمو المخرجات اليوم سوف تزيد من الامس ومن ثم سوف يكون هناك فائض في الطلب. اعتبر هارود احتمالية واحدة وهي ان مسار النمو المضمون قد يكون سهل المنال بسبب القيود في سعة النمو التي تعكس معدل النمو "الطبيعي".

هناك العديد من المشكلات مع نموذج هارود–دومار. الاول هو افتراض هارود بسلوك المنتج الذي يشمل الفرضية اللتي لايعدل المنتجين سلوكهم كما يتعلمون كيف تجاول الاقتصاد سابقا مع الخلافات بين النمو الحقيقي والمضمون. قد تكون افتراضات سلوك هارود اقل ارتباطا حينما يكون للدولة دور رئيسي في توسيع مخرج التخطيط. المشكلة الثانية هي انه لايوجد مساحة في مسرع هارود ، والتي تشير انه يتم انتاج سلع رالسالمال فوريا مع المخرج المتزايد الذي يشترط هذا الانتاج. المشكلة الثالثة هي ايضا سمة نموذج دومار وافتراض راسالمال الثابت – نسب العمالة ، والتي تحذف امكانية تعديل رالسمال – نسب العمالة لتجنب راسالمال الفائض واسقف المخرجات التي قد تسبب في النسبة المضمونة لكي تكون نسبة واقعية. فالنماذج التي تسمح بالاستبدال بين العناصر مثل نموذج النمو النيوكلاسيكي واستخدام طريقة كوب – دوجلاس – تتغلب على هذه المشكلة الاخيرة من نموذج هارود – دومار.

ملحق نافزايجر (2006 ب) ناقش شروط ICORs نسب راسالمال الاضافي في لويس وروستو اللذان ركزا على زيادة معدلات الاستثمار.

الجزء الثاني

القضاء على الفقر وتوزيع الدخل

(6) الفقر وسوء التغذية وعدم المساواة في الدخل

كيف يمكننا أن نوفر نوعية جيدة من الحياة والعمل المنتج ل 700-1000 مليون شخص (10-15 في المائة) من سكان العالم البالغ عددهم 6.5بليون نسمة الفقراء أو الذين يعيشون على ما لا يزيد عن دولار واحد في اليوم؟[1] النمو الاقتصادي هو العامل الأكثر أهمية في المساهمة في الحد من الفقر. ويبين الشكل 1-6 أن معدلات نمو الدخل القومي للفرد في الفترة من عام 1950 إلى عام 1999، بالنسبة إلى 99 من البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نموا، ترتبط إرتباطا وثيقا بنمو دخل الفرد من أفقر 20 في المائة. البلد الذي تعيش فيه، أكثر من أي حقيقة أخرى، يحدد موقفكم داخل نظام الطبقة الاقتصادية في العالم. ويشير برانكو ميلانوفيتش(2002b:78) أن 88 في المائة من إجمالي عدم المساواة ي العامل في عام 1993 ينجم عن عدم المساواة بين البلدان و 2 في المائة من عدم المساواة داخل البلد و 10 في المائة من التداخل بين عدم المساواة بني البلدان وداخلها. ومع ذلك، في حين إرتفعت نسبة التفاوت في الدخل بين البلدان إلى داخل البلدان على الصعيد العالمي، من عام 1820 إلى عام 1960، من عام 1960 إلى الوقت الحاضر، إنخفضت هذه النسبة مرة أخرى قليلا إلى مستواها في الأربعينات (فيريبو 30-23: 2003).

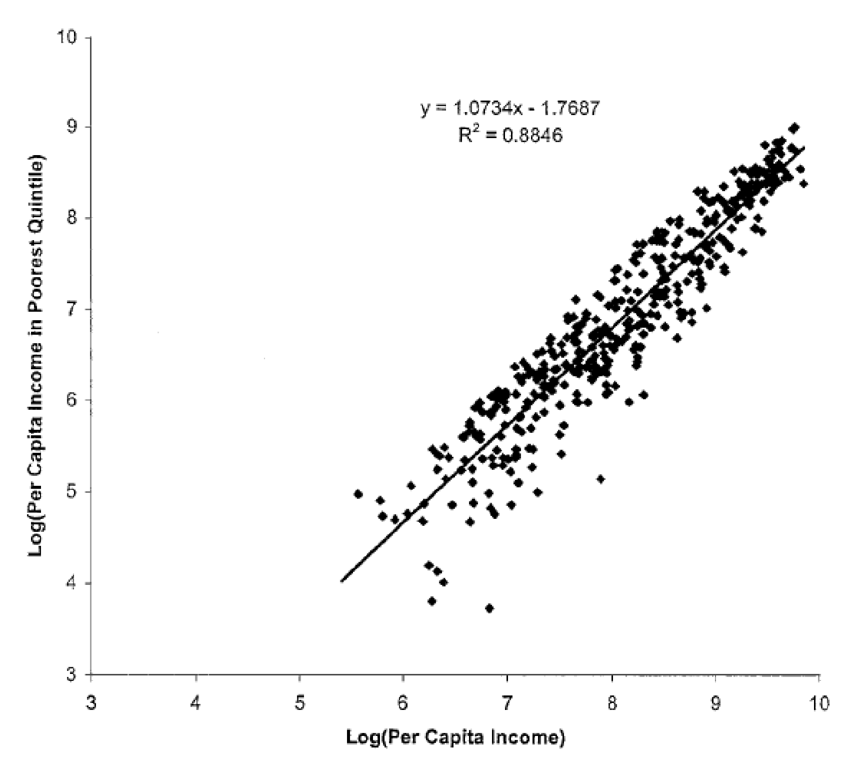
• •

يرى غاري إس فييلدز (87: 1994) أنه من المؤسف أن الدراسات القياسية للتنمية القطرية توفر تفاصيل كبيرة عن أوضاع االقتصاد الكلي وميزان المدفوعات دون توفير "معلومات حول من استفاد من النمو االقتصادي... الذى أصيب بمقدار الإنخفاض

(1) المترجم

الإقتصادى". وتقديرات توزيع الدخل في معظم البلدان النامية هي في أحسن الأحوال تقريب للتوزيع الأساسي الذي نود قياسه. وعلى الرغم من الجهود المبذولة منذ أوائل السبعينيات للتحقيق في عدم المساواة في الدخل، فإن هذه البيانات أضعف من إحصاءات الدخل القومي.

منظمة العمل الدولية (29: 1981) تشير إلى أن استخدام العديد من هذه البيانات لجعل السياسة هو مثل محاولة لتشغيل من خلال الغابة في الظلام دون مصباح يدوي. العديد من الأرقام الرسمية للحكومة والوكالات الدولية حول توزيع الدخل ليست موثوقة أو متوافقة على مر الزمن أو الفضاء (ليكايلون و بوكيرت و موريسون، و جيرميديس 1984؛ مول 704-689: 1992) وكثيرا ما تكون عينة الإجراءات للنظر في أوجه عدم المساواة غير كافية. كما أن الدخل أقل من ذلك بالنسبة لمزارعي الكفاف فقط (أنظر الفصل 2) ولكن أيضا بالنسبة للأغنياء الذين كثيرا ما يقلصون الدخل لأغراض الضرائب.



الشكل 1-6. دخل الفقراء ومتوسط الدخل. المصدر: الدولار وكراي 223: 2002.

وعلاوة على ذلك، غالبا ما لا يشير العلماء إلى كيفية تحديد الدخل والوحدات التي تتقاسمها. كما أن الأساس الوقائعي للتقديرات غير واضح في بعض الأحيان. يبدو أن بعض الأرقام تنتج على أساس نحيل جدا، ولكن كثيرا ما يتم الإستشهاد به، والحصول على مصداقية مع كل إستشهاد لاحق. ومن الأمثلة على ذلك الاقتصادي الاقتصادي في البنك الدولي مونتيك س. أهلواليا (x: 1974)، الذي يستشهد مصدره لسيراليون ب "فريتاون ديلي ميل"، الذي استمد معلوماته من التقرير المسبق عن الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية التي أجريت في الفترة 1966 – 1986، وهي بلد ريفى بالدرجة الأولى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقرير يقاس فقط الدخل النقدي. وعلاوة على ذلك، لا يمكن حساب أرقام أهلواليا من البيانات الأصلية (ريمر 43: 1984).

فالبيانات الجيدة ضرورية لمعرفة مكان تركيز برامج مكافحة الفقر. ومن المرجح أن تكون هناك أيضا سياسات ضعيفة أو غير موجودة في مكافحة الفقر (ليبتون و فان دير جاج 3: 1993)، مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي تفتقر إلى تدابير حدوثها وكثافتها وتوزيع الدخل بداخلها. يحتاج االقتصاديون إلى الحد األدنى من معايير قبول البيانات. وتشير الحقول إلى ما يلي: (1) يجب أن تكون قاعدة البيانات استقصاء أو تعدادا فعليا للأسر المعيشية؛ (2) ينبغي أن تشمل جميع الإيرادات، بما في ذلك الدخل غير المأجور؛ (3) ينبغي أن تتضمن البيانات معلومات عن الأسعار المحلية، بما في ذلك الاختلافات بين تكاليف المعيشة بين الريف والحضر؛ (4) يجب أن تكون البيانات وطنية في التغطية؛ (5) ينبغي تصنيفها على مستوى المقاطعات أو المقاطعات أو المقاطعات لتحديد برامج الحد من الفقر؛ (6) ينبغي أن تتجنب الفوارق بين التجميع والنشر، والفجوات الطويلة بين جولات المسح؛ و (7) للمقارنة عبر الزمن، يجب أن تكون الدراسات الاستقصائية والتدابير ومفهوم الدخل والوحدة المتلقية ثابتة. وللاستهلاك السلاسل الزمنية أو الدخل، يلزم تعديل بيانات الأسر المعيشية وخطوط الفقر من أجل التضخم، وكثيرا ما تكون معدلات التضخم مرتفعة. وعلى الرغم من أن الاقتصاديين يفضلون معلومات عن الدخل غير الكافي مثل الغذاء والسلع الأخرى المنتجة في المنازل، قد لا يكون لدينا في بعض الأحيان خيار سوى قبول الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي تطلب الحصول على دخل نقدي (فيلدز 97 و 90 و 89: 1994 و

دينينجر و سكوير 1997:39؛ رافاليون 208-2016: 1996؛ البنك الدولي 186-185: 2003i).

إطار محتوى الفصل Scope of the Chapter

على الرغم من مواطن الضعف في البيانات، فإن بعض الدراسات الدقيقة يمكن أن تساعدنا في الإجابة على بعض الأسئلة حول توزيع الدخل العالمي وإجمالي الفقر الوطني وعدم المساواة في الدخل، وإقتراح سياسات للحد منها. نبدأ بالإشارة إلى الطبيعة المتعددة الأوجه للفقر. ونحن هنا ندرس التفاوت في الدخل العالمي، ومن ثم نناقش دولار واحد في اليوم و 2 دولار في اليوم الفقر والفقر العالمي والإقليمي وتأثير الفقر على الحصول على التعليم والصحة، ما حدث للفقر منذ بداية القرن التاسع عشر والتدابير الثلاثة من الفقر والحرمان من أمارتيا سين الحائز على جائزة نوبل، وقدراته على معالجة الفقر ومنحنى لورينز ومؤشر جيني لقياس توزيع الدخل العالمي والقطري وآراء الفقر من قبل البنك الدولي ونقدي كوزنيتس منحنى U بالمقلوب وشرح للتغيرات في توزيع الدخل مع النمو ونظرية أدلمان وموريس في الإقتصاد المزدوج المرحلة و ومنحنى U بالمقلوب، والإختلافات في الفقر وعدم المساواة من خلال (1) البلدان المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة الدخل؛ (2) البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نموا؛ (3) البلدان البطيئة والسريعة النمو؛ و (4) النوع (ذكر - أنثى). ونحلل مرافقات الفقر المطلق، ونحدد المجموعات الفرعية داخل سكان البلد الأكثر تضررا من الفقر، ونقدم عدة دراسات حالة عن السياسات التي استخدمتها البلدان النامية للتأثير على الفقر وتوزيع الدخل. وأخيرا، نقترح سياسات للحد من الفقر وتحسين توزيع الدخل ومناقشة العلاقة بين عدم المساواة وعدم الإستقرار السياسي.

الفقر متعدد الأبعاد Poverty as Multidimensional

تستند دراسة ديبا نارايان وآخرون (5-4: 2000) إلى العديد من الدراسات الاستقصائية التي أجراها البنك الدولي وتقارير عن عينة تمثيلية من 000 ،60 من الفقراء من 60 بلدا ناميا خلال التسعينات. يطرح البنك الدولي والكتابان سؤالين رئيسيين: كيف ينظر الفقراء إلى الفقر والرفاهية؟ ما هي مشاكلهم وأولوياتهم؟ يرى الفقراء أن:

الفقر هو شيء متعدد الأبعاد. . . . وتتميز ستة أبعاد بارزة في تعريف الفقراء للفقر. أولا، يتألف الفقر من أبعاد متشابكة كثيرة.

وعلى الرغم من أن الفقر نادرا ما يعزى إلى نقص شيء واحد فقط، فإن النتيجة النهائية هي الجوع دائما – نقص الأغذية. وثانيا، أن للفقر أبعادا نفسية هامة، مثل العجز والعجز والتبعية والعار والإهانة. إن الحفاظ على الهوية الثقافية والمعايير الاجتماعية للتضامن يساعد الفقراء على الاستمرار في الاعتقاد بإنسانيتهم الخاصة، على الرغم من الظروف اللاإنسانية. وثالثا، يفتقر الفقراء إلى إمكانية الوصول إلى الهياكل الأساسية – الطرق (ولا سيما في المناطق الريفية)، والنقل، والمياه النظيفة. رابعا، في حين أن هناك عطش واسع النطاق لمحو الأمية، فإن التعليم لا يتلقى سوى القليل من الإستعراضات أو الإستعراضات المختلطة. ويدرك الفقراء أن التعليم يوفر هروبا من الفقر – ولكن فقط إذا تحسنت البيئة الاقتصادية في المجتمع ككل ونوعية التعليم. خامسا، سوء الصحة والمرض يخيفان في كل مكان تقريبا كمصدر للفقر. ويرتبط ذلك بتكاليف الرعاية الصحية فضلا عن الدخل المفقود بسبب المرض. وأخيرا، نادرا ما يتحدث الفقراء عن الدخل، ولكنهم يركزون بدلا من ذلك على إدارة الأصول – المادية والبشرية والاجتماعية والبيئية – كوسيلة لمواجهة ضعفهم. وفي العديد من المجالات وينطوي هذا الضعف على بعد نوعي "ذكر أو أنثى".

كاترينا روجيري لادرتشي و روحي سايث، و فرانسيس ستيوارت (274–243: 2003) يناقشون أربعة مقاربات لتحديد وقياس الفقر: النقد والقدرة والإستبعاد الإجتماعي والنهج التشاركية. إن تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (342، 249–245: 2003)، على افتراض أن الفقر متعدد الأبعاد، يحسب مؤشر الفقر البشري (HPI–1)، إستنادا إلى ثلاثة تدابير للحرمان: (1) إحتمالية تكون عند الولادة من عدم البقاء على قيد الحياة إلى سن 40؛ (2) معدل أمية الكبار؛ و (3) الإفتقار إلى مستوى معيشي لائق، مقيسا بمتوسط النسبة المئوية للسكان الذين لا يحصلون بشكل مستدام على مصادر محسنة للمياه ونسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن دون سن الخامسة. في كوستاريكا، مع ارتفاع التنمية البشرية وإحتمال عدم البقاء على قيد الحياة هو 3.7 في المئة، والأمية 4.3 في المائة، والسكان دون المياه المحسنة هو 5 في

المائة والأطفال الذين يعانون من نقص الوزن هو 5 في المئة. وتشمل أقل البلدان نموا الأخرى ذات المستوى المنخفض من (HPI-1) والتنمية البشرية العالية أوروغواي وشيلي والشيوعية كوبا، مع الرعاية الصحية والتعليم الممتاز، على الرغم من انخفاض نصيب الفرد من الدخل.

وتملك إثيوبيا، ذات التنمية البشرية المنخفضة، 43.3 في المائة فرصة للبقاء على قيد الحياة و 59.7 في المائة من الأمية، و 76 في المائة بدون مياه محسنة و 47 في المائة من نقص الغذاء وما دون الوزن الطبيعي. أما نيجيريا، ذات التنمية المنخفضة، فقد بلغت نسبتها 34.9 و 34.6 و 38 و 27 على التوالي. كما أن الاقتصادات الأفريقية في الكاميرون وزمبابوي والسنغال ورواندا وتنزانيا وتونس ديفوار وزامبيا وأنغولا والكونغو (كينشاسا) وبوركينا فاصو، بالإضافة إلى باكستان وهايتي، لها أيضا تنمية بشرية منخفضة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 247-245 : 2003).

ويشير البنك الدولي (2001i :1) إلى ما يلي:

أن الفقراء يعيشون دون حريات أساسية للعمل وإختيار من الأفضل ليحصل على الأفضل. (يعانون(الحرمان الذي يحافظ عليهم من قيادة نوع الحياة التي يقدرها الجميع. ويواجهون أيضا هشاشة شديدة لسوء الصحة، والتلف الاقتصادي، والكوارث الطبيعية. وغالبا ما يتعرضون لسوء المعاملة من قبل. . . الدولة والمجتمع.

نجد أن الفقر يقلل من فرص الحصول على التعليم (الفصل 10) والصحة والتغذية (الشكل 6-6)، وزيادة معدالت وفيات الأطفال (عدد الوفيات لكل 1000 مولود حي على مدى السنوات الخمس الأولى(من 38 لكل 1000 من بين الخُمس الأغنى إلى الـ 143 بين الخُمس الأفقر دول في بوليفيا. وأظهرت بلدان أخرى من أقل البلدان نموا، مثل أرمينيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وكمبوديا، إختلافات مماثلة بين الأغنياء والفقراء في نفس الدولة. ويشير البنك الدولي (2004:9) إلى وجود إختلافات مماثلة بين الخمس الأعلى والسفلي في الحصول على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي.

لكن تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة (2003 :2) يشير إلى أنه:

وشهدت السنوات الثلاثين الماضية تحسنا كبيرا في العالم النامي. وإرتفع متوسط العمر المتوقع ثماني سنوات. وإنخفضت الأمية إلى النصف تقريبا، إلى 25 في المائة. وفي شرق آسيا وإنخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم إلى النصف تقريبا في التسعينات.

ومع ذلك، فإن التنمية البشرية تسير ببطء شديد. فبالنسبة للعديد من البلدان كانت التسعينيات عقدا من اليأس. وهناك نحو 54 بلدا أفقر الآن مما كانت عليه في عام 1990. وفي 21 بلدا، تعاني نسبة كبيرة من السكان من الجوع. في 14، يموت معظم الأطفال قبل سن الخامسة. وفي 12 سنة، تقلصت معدلات الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية. وفي 34 سنة، إنخفض متوسط العمر المتوقع. وكانت هذه الإنتكاسات في البقاء على قيد الحياة نادرة سابقا. وهناك دليل آخر على حدوث أزمة إنمائية يتمثل في تراجع 21 بلدا في مؤشر التنمية البشرية، وهو مقياس موجز لثلاثة أبعاد للتنمية البشرية – يعيش حياة طويلة وصحية، ويتعلم ويحظى بمستوى معيشي لائق. وكان هذا أيضا نادرا حتى أواخر الثمانينات، لأن القدرات التي وصلت إليها مبادرة التنمية البشرية لا تضيع بسهولة.

وعلى الصعيد العالمي، انخفض التفاوت في مؤشر التنمية البشرية بشكل حاد في النصف الأول من القرن العشرين، ثم تراجع بشكل أكثر حدة في النصف الثاني «(فيريبو 119–118: 2003). وقد تقارب إثنان من المكونات الثلاثة لمؤشر التنمية البشرية بشكل لا لبس فيه: (1) إنخفض التفاوت العالمي في متوسط العمر المتوقع بشكل كبير منذ عام 1920 (الشكل 2–6)؛ و (2) التفاوت التعليمي العالمي قد ينخفض أيضا بشكل مستمر. لكن ماذا عن المكون الثالث من مؤشر التنمية البشرية أو الدخل أو مستوى المعيشة؟ وزاد توزيع الدخل العالمي (إذا كان موزعا حسب عدد السكان) خلال النصف الأول من القرن العشرين (المرجع نفسه) ولكنه انخفض منذ السبعينات (الشكل 3–6) (بهالا 181، 174: 2002؛ سالا مارتن 58–43 : 2002؛ فيريبو 133–126: 2003).

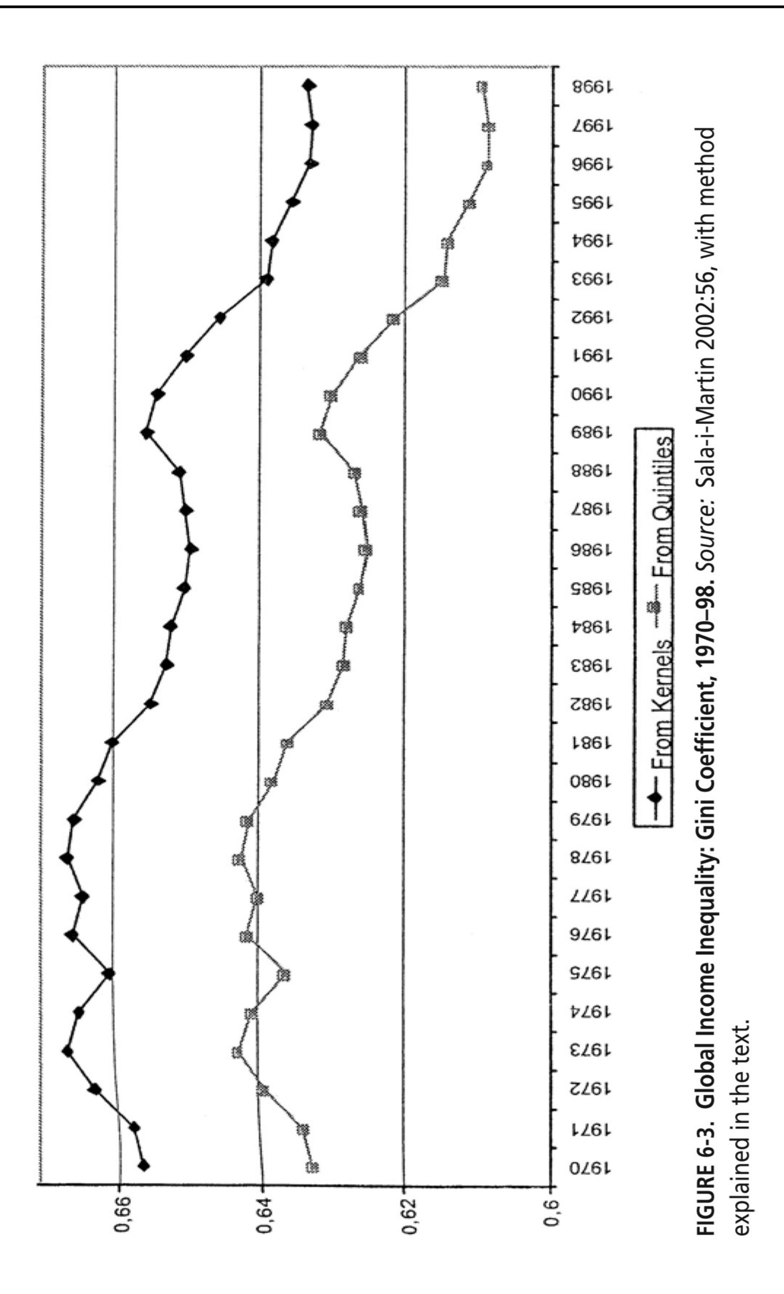


FIGURE 6-3. Global Income Inequality: Gini Coefficient, 1970–98. *Source:* Sala-i-Martin 2002:56, with method explained in the text.

كيف يمكننا التوفيق بين هذا وبين بيان ما السابق؟ ومع تسارع البلدان الآسيوية ذات الكثافة السكانية العالية مثل الصين والهند وإندونيسيا في نموها خلال الثمانينيات والتسعينات، فإن نسبة كبيرة من دخلها تتحول إلى الطبقة الوسطى في العالم، مما يزيد من حصتها في توزيع الدخل العالمي، وبالتالي يقلل من عدم المساواة عموما (سالا مارتن

27–25، 15–13 : 2002). وفي الوقت نفسه، زاد عدد كبير من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من معدلات فقرها، ولكن بسبب عدد سكانها الصغير نسبيا، لم يكن له أثر يذكر على التوزيع العالمي. والواقع أن مجموع وزن السكان في الصحراء الكبرى خلال الفترة المبكرة، أي حوالي 600 مليون نسمة، قد تجاوزه بكثير أكثر من ثلاثة مليارات في آسيا، حيث في الصين والهند كل منهما حوالي مليار.

فقر الـ 1دولار/يوم والـ 2دولار/يوم Poverty/$1 Day and $2/Day

والفقر المطلق، وهو مفهوم مختلف عن عدم المساواة في الدخل، هو أدنى من الدخل الذي يؤمن الضروريات الأساسية للأغذية والملبس والمأوى. ويمكن إضافة أساسيات أخرى، مثل إندونيسيا وبنجلاديش ونيبال وكينيا وتنزانيا والمغرب. وبالتالي، فإن تحديد هذا المستوى هو مسألة إجتهاد، بحيث يصعب إجراء مقارنات بين البلدان. وعلاوة على ذلك، فإن معنى الفقر يتفاوت وفقا لمستويات المعيشة في الوقت والمنطقة. ويظهر خبراء الاقتصاد في البنك الدولي مارتن رافاليون و غوراف دات و دومينيك فان دي وال"49) "Dominique van de Walle–347 : 1991) أن خطوط الفقر تزداد مع متوسط الإستهلاك، على الرغم من أن خطوط الفقر هي أدنى من المتوسط في جميع الحالات.

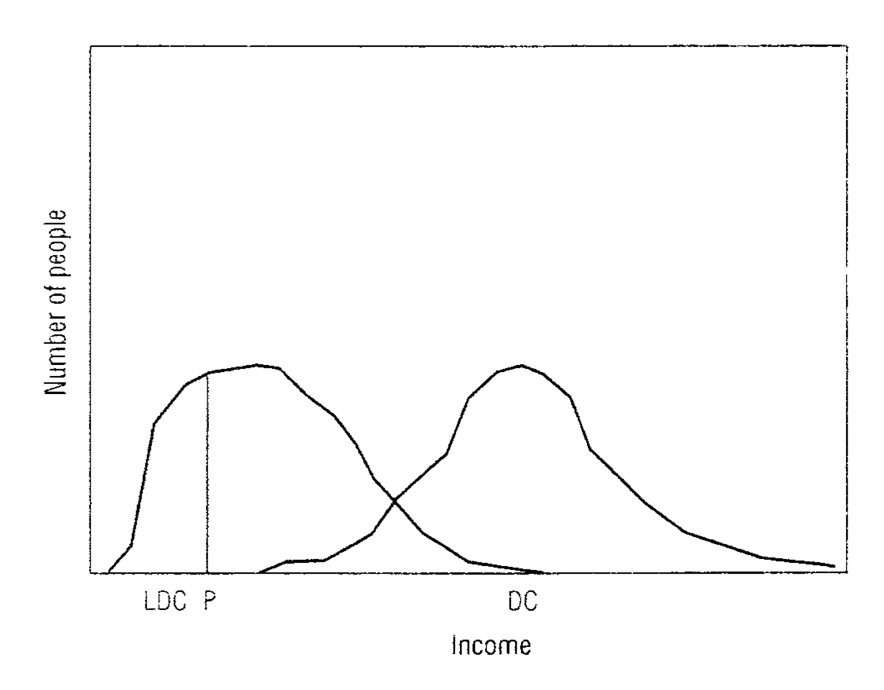
بالتالي، فإن العديد من الأميركيين المصنفين على أنهم فقراء من قبل حكومتهم هم أفضل حالا بكثير من العديد من الأمريكيين في الخمسينات أو الأفارقة اليوم الذين لا يعتبرون فقراء. ويعترف تقرير التنمية البشرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (160: 2002) بأن تصور الفقر قد تطور ويختلف إختلافا كبيرا عبر الثقافات، حيث أن خط الفقر يتغير مع حدوث نمو إقتصادي. وهكذا، وكما هو مبين في الفصل الثالث، فإن معدل الفقر في مراكز الرعاية الإجتماعية، يشمل مؤشر محو الأمية ومعدل البقاء على قيد الحياة حتى سن الستين، وخط الفقر الأعلى منه بالنسبة لأقل البلدان نموا. ويبين الشكل 4–6 الحالة التي يتجاوز فيها الذيل الأيسر لمنحنى الدول المتقدمة (إلى اليمين) خط الفقر الخاص بأقل البلدان نموا (P)، وهو ما يعادل 30 في المائة من السكان في منحنى أقل البلدان نموا (إلى اليسار).

ومع ذلك، فعلى الرغم من النسبية الثقافية للفقر، فإن رافاليون ودات وفان دي وال (361–345: 1991) وضعوا خطوط الفقر عند PPP1 $ يوميا و PPP2 $ يوميا في عام 1985، وهو ما يعادل قيمة القوة الشرائية لـ 1.08 $/ اليوم وقيمة القوة الشرائية لـ 2 2.15$ / يوم في عام 1993 (البنك الدولي 246: 2003i) والدخل السنوي البالغ

قيمة القوة الشرائية لـ 532 دولارا ، و قيمة القوة الشرائية لـ 064 ،1في عام 1998 (سالا مارتن 17 : 2002) . ويستند الخط الأدنى، وهو دولار واحد في اليوم، المعترف به كحد أدنى مطلق بالمعايير الدولية، إلى مجموعة قياسية في الهند، وهي البلد الذي يوجد فيه أكثر المؤلفات إنتشارا حول هذا الموضوع وبالقرب من خط الفقر الذي ربما يكون أفقر بلد، رافاليون و دات و فان دي وال 348: 1991) . ويتمثل الإفتراض في أن الشخصين الذين لديهم نفس الدخل المعدل حسب القوة الشرائية (لا يشمل عوامل عدم الدخل، مثل الحصول على الخدمات العامة) الذين يعيشون في بلدان مختلفة، سيكون لهم نفس مقياس الفقر.

يستخدم البنك تعريفا على أساس العمل السابق من قبل الاقتصاديين مونتك إس أهلواليا ونيكولاس جي كارتر و هوليس بي شينيري (341-299: 1979) . ويحدد هؤلاء الاقتصاديون، الذين يفترضون توزيعا "طبيعيا" حسب العمر ونوع الجنس، خط الفقر الأدنى باعتباره الدخل اللازم لتحقيق الإحتياجات الغذائية الأساسية، أي توفير يومي قدره 250 ،2 سعرة حرارية للشخص الواحد[1] . سيتم تلبية السعرات الحرارية 250 ،2 من قبل النظام الغذائي التالي : 5 جرامات من الخضروات الورقية، و 110 جراما من الخضار الأخرى (البطاطس والخضروات الجذرية والقرع .. إلخ)، و 90 جراما من الحليب و 35 جراما من الزيت و 35 جراما من السكر و 10 جراما من اللحم (السمك واللحوم) و 45 جراما من البقول (البازلاء أو البقوليات الأخرى) و 395 غراما من الحبوب (الأرز أو الذرة أو القمح)[2] . ولتوضيح ذلك، يمكن أن يتألف الـ 395 جرام من الحبوب من حوالي كوبين من الأرز المحضر الساخن، أي ما يعادل وزنه إلى 54 في المائة من مجموع النظام الغذائي[3] . وتشير البيانات المتعلقة بتوزيع الدخل لعام 1985 إلى أن 33 في المائة من السكان الهنود كانوا دون 1 دولار/ يوم (أو من المحتمل أن يعانون من نقص في التغذية)[4] .

(1) المترجم
(2) المترجم
(3) المترجم
(4) المترجم



الشكل 4-6. توزيع الدخل في البلدان الغنية والبلدان الفقيرة.

إن ربط خط الفقر الأولي بالدولار الواحد في اليوم يجعله أكثر واقعية. "ولكن في كل من الهند [والبلدان الأخرى]، ظل خط الفقر ثابتا بالقيمة الحقيقية، محدثا بالقيمة من خلال مؤشر أسعار، ولم تبذل أي محاولة للحفاظ على الصلة الأصلية مع الغذاء" (ديتون 2003) . وعلاوة على ذلك، قد يكون الفقر في الهند 1 دولار/ يوم أقل فائدة لأقل البلدان نموا الأخرى، حتى لو كنت حريصا في إختيار سعر صرف يكافئ القوة الشرائية بالدولار الأمريكي.

لانت بريتشيت (9-8: 1997) يشير إلى أن

سجلت أدنى خمس مستويات من السعرات الحرارية في بيانات منظمة الأغذية والزراعة لمختلف البلدان 1610 سعرة حرارية / شخص ، خلال مجاعة في الصومال في عام 1975؛ 550 ،1سعرة حرارية / شخص خلال مجاعة في إثيوبيا في عام 1985؛ 443 ،1سعرة حرارية / شخص في تشاد عام 1984؛ 586 ،1سعرة حرارية / شخص في الصين في عام 1961 [خلال المجاعات والإضطرابات المرتبطة وهو ما يعد "قفزة كبيرة إلى الأمام"]؛ و 584 ،1سعرة حرارية / شخص في موزمبيق في عام 1987 – يتضح أن جميع حلقات متوسط إستهلاك السعرات الحرارية اليومية أقل من 600 ،1

ترتبط بنوبات سيئة من الكوارث الطبيعية و / أو التي هي من صنع الإنسان. ويتمثل الإستخدام الثاني للمتطلبات من السعرات الحرارية في حساب دخل الكفاف بوصفه تكلفة تلبية الاحتياجات من السعرات الحرارية. ويذكر بيروش (1993) نتائج الحد الأدنى من الاستهلاك الغذائي الفسيولوجي عند 291 دولارا (بأسعار الصرف السوقية) في أسعار عام 1985. هذه الحسابات على أساس الكفاف تناول الطعام مرة أخرى تشير إلى P$250 هو الحد الأمان الأدنى.

وينص خط الفقر الذي تبلغ قيمته دولارين في اليوم على إستهلاك يتجاوز الحد الأدنى المادي ولكنه يختلف من بلد إلى آخر، مما يعكس تكلفة المشاركة في الحياة اليومية للمجتمع. الخط 2$ هو أكثر موضوعية من خط 1$ ، بما في ذلك أعمال الصرف في الأماكن المغلقة ومياه الشرب باعتبارها "ضرورة" في بعض البلدان ولكن ليس في بلدان أخرى. وفي خط الفقر الأعلى، كان 55 في المائة من السكان الهنود دون خط الفقر في عام 1985 (رافاليون و دات و فان دي والي 354: 1991)، وذلك قبل حدوث طفرة في النمو مؤخرا.

ويقدر البنك الدولي أن فقر دولار واحد في اليوم (قيمة القوة الشرائية1985) في عام 2000 كان 17.6 في العالم (21.6 في المائة لأقل البلدان نموا) و 2 في المائة في فقر اليوم 43.7 في المائة (53.6 في المائة لأقل البلدان نموا) (انظر الجدول 1-6 الذي يقدر معدلات الفقر في البلدان الأقل نموا ؛ بشكل متناسق مع المعدلات بالنسبة للدول المتقدمة مع الإفتراضات التي يوضحها الشكل 6-4).

الفقر العالمي والإقليمي Global and Regional Poverty

يوضح الجدول 2-6 الفقر في العالم النامي، و 5.4 في المائة من العالم (و 6.7 في المائة من أقل البلدان نموا) عند دولار واحد في اليوم و 15.1 في المائة من العالم (و 18.6 في المائة من أقل البلدان نموا) بسعر دولارين في اليوم في عام 1998. الجدول 6-3 يوضح أن أدنى معدلات الفقر في أوروبا الشرقية الشيوعية سابقا (لا تشمل آسيا الوسطى السوفياتية السابقة) حتى مع إنخفاض شبكة الأمان الاجتماعي منذ الإنتقال إلى الرأسمالية في 1989-1991.

الجدول 1-6. معدلات الفقر الإقليمية في البلدان النامية، 2000

	بما يكافئ القيمة الشرائية لدولار واحد في اليوم a		بما يكافئ القيمة الشرائية لدولارين في اليوم a	
	الرقم (بالمليون)	النسبة	الرقم (بالمليون)	النسبة
شرق آسيا	261	14.5	873	48.3
الصين	204	16.1	599	47.3
بقية شرق آسيا	57	10.6	274	50.8
جنوب آسيا	432	31.9	1,052	77.7
الهند	452	34.7	810	79.9
بقية جنوب آسيا	80	23.5	242	71.2
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	323	49.0	504	76.5
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	8	2.8	72	24.4
أمريكا اللاتينية	56	10.8	136	26.3
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	20	4.2	101	21.3
المجموع	1,100	21.6	2,737	53.6

Notes:
East Asia includes Pacific Islands and Southeastern Asia.
Middle East and North Africa includes Cyprus, Iran, Israel, Malta, and Turkey.
Eastern Europe includes Russia.
Latin America includes the Caribbean.
a $PPP in 1985 prices.
Sources: World Bank 2004h:46; World Bank 2003f:59.

الجدول 2-6. كيف من الفقر يوجد في العالم النامي؟ الموقف في عام 1998

المنطقة	تعداد السكان (بالمليون)	دولار 1/ يوم حد الفقر (بالمليون)	المعدلات في %	دولارين/ يوم حد الفقر (بالمليون)	المعدلات في %
آسيا	3,084	52.1	1.7	480.3	15.6
الصين	1,239	32.4	3	231.8	19
الهند	980	6.4	1	140.5	14
أمريكا اللاتينية	486	10.7	2.2	51.1	10.5
البرازيل	166	1.73	1	21.41	12.9
المكسيك	96	0.01	0	1.76	1.8
أفريقيا	579	234.7	40.5	368.4	63.6
نيجيريا	120.8	55.50	45.9	84.38	70
أثيوبيا	61.3	37.43	61.1	50.25	82
جنوب أفريقيا	41.4	1.78	4.3	7.73	19
تنزانيا	32.1	22.56	6.3	28.65	85
كينيا	29.3	10.25	35	18.47	63
جميع البلدان النامية	5,240	352.9	6.7	973.7	18.6

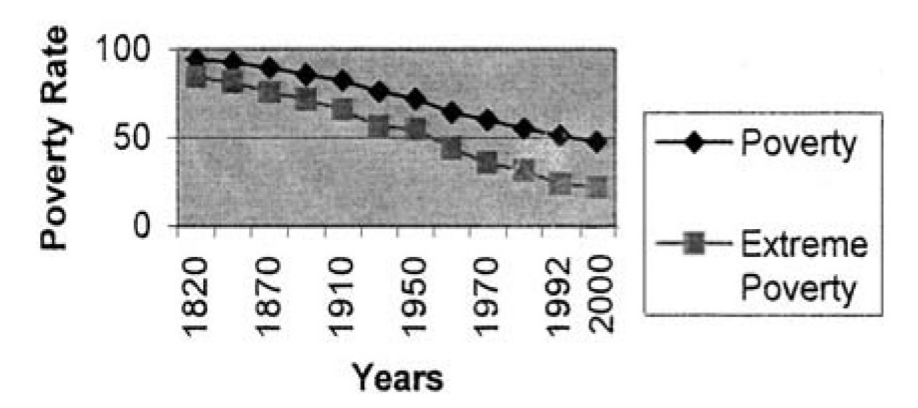
Source: Sala-i-Martin 2002:34–42.

TABLE 6-3. Poverty Rates in the World, 1950–2000 (percentage)

	Poverty line (PPP $1.00/day)[a]						Poverty line (PPP $2.00/day)					
Region	**1950**	**1960**	**1970**	**1980**	**1990**	**2000**	**1950**	**1960**	**1970**	**1980**	**1990**	**2000**
East Asia	86.6	77.5	71.1	67.2	31.3	6.0	91.1	86.0	82.0	78.3	49.2	16.1
South Asia	44.3	37.2	32.1	34.4	18.5	7.8	64.3	58.1	55.2	56.3	39.3	21.1
Sub-Saharan Africa	59.3	53.2	52.2	49.9	55.3	54.8	70.2	65.4	63.4	62.3	67.1	66.8
Middle East & North Africa	26.3	24.3	13.4	4.3	5.2	7.8	40.3	37.2	23.3	10.4	10.2	14.0
Latin America	22.0	16.0	9.4	3.6	5.3	5.2	31.3	24.5	15.4	8.2	10.8	10.4
Eastern Europe	17.8	9.2	3.3	1.7	0	0	28.4	16.4	6.7	2.8	3.2	3.1
Developing world	63.2	52.8	46.4	43.5	25.4	13.1	73.8	65.2	59.9	56.3	40.4	23.3

Notes:
East Asia includes Pacific Islands and Southeastern Asia.
Middle East and North Africa includes Cyprus, Iran, Israel, Malta, and Turkey.
Eastern Europe includes Russia.
Calculations are based on national accounts means. In many cases, income distribution data may not be available for decade-end years. In such cases, the table presents either the closest earlier year for which data are available or, where earlier data are not available, data for the earliest later year. For example, if the latest survey took place in 1995, the 2000 figures reflect these values; if the first survey took place in 1975, the 1960 figures reflect those values.
[a] Bhalla 2002:148 uses a poverty line of $PPP1.50/day in 1993 prices, the same as $PPP1/day in 1985 prices (ibid., p. 140).

Source: Bhalla 2002:148, using Deininger and Squire 1996:259–287; WIDER 2002; Asian Development Bank 2002.



الشكل 5-6. يوضح النسبة المئوية للفقر (دولارين / يوم في عام 1985 بما يعادل القوة الشرائية) والفقر المدقع (دولار واحد في اليوم بما يعادل القوة الشرائية لعام 1985)، 1820-2000. المصدر: بورغينيون وموريسون 2002: 731-732، مع الاستقراء الخطي لسنوات بين النقاط 1820 و 1850 و 1870 و 1890 و 1910 و 1929 و 1950 و 1960 و 1970 و 1980 و 1992 و 2000. الأرقام لعام 2000 هي (2002:144) والعلاقة بين الفقر والفقر المدقع لسالا مارتن (34: 2002).

دعونا نركز على دول آسيا الأفريقية وأمريكا اللاتينية. وأمريكا اللاتينية لديها أدنى معدلات الفقر؛ فقد إنخفض الفقر المدقع خلال النصف الأخير من القرن العشرين، إلا أن الفقر بمقدار دولارين في اليوم زاد قليلا. لكن الجدول 2-6 يشير إلى أن معدل الفقر في آسيا أقل من دولار واحد في اليوم من أمريكا اللاتينية، ولكن المصدر نفسه، إكزافيير سالا مارتن (37: 2002)، يشير إلى الإتجاه التصاعدي لأمريكا اللاتينية في معدل الفقر بالدولار الواحد في اليوم في حين أن مؤشر فقر الدولارين / اليوم لم يتغير منذ عام 1980.

أما منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الواردة في الجدول 3-6، فتقل بمعدل فقر أقل من دولارين في اليوم مقارنة بالشرق أو جنوب آسيا، ولكنها تفوق فقر دولارا واحد في اليوم من شرق آسيا والحال نفسه في جنوب آسيا. الهند ، ثلاثة أرباع سكان جنوب آسيا لديها 1 في المائة 1$/ يوم و 14 في المائة 2$ / يوم في الجدول 2-6 و 13 في المئة 1$ / يوم و 26 في المائة (تقدير حكومة الهند) 2$ / يوم في بهالا (125 : 2002)، وهو ما يتناقض مع أرقام الفقر لدى البنك الدولي بالنسبة للهند والبالغة 35 في المائة مقابل دولار واحد في اليوم و 80 في المائة مقابل دولارين في اليوم في الجدول 1-6. الصين، مع 93 في المائة من سكان شرق آسيا النامية، لديها معدلات الفقر أقل من الهند مع الجدول 1-6، بهالا (المصدر للجدول 3-6)، و (باستثناء دولار واحد في اليوم) الجدول 2-6.

معدل الفقر في أفريقيا (الجـدول 2-6) أعلى من آسيا وأمريكا اللاتينية. والواقع أن أفريقيا (أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الجدول 3-6) لم تشهد عمليا أي تخفيض في الأسعار في الفترة من 1950 إلى 2000. ولم تنخفض معدلات الفقر مجتمعة في المنطقتين الآسيويتين الرئيسيتين من أفريقيا جنوب الصحراء حتى الثمانينات أو التسعينيات. وعلى النقيض من ذلك، صنف البنك الدولي معدل الفقر في جنوب آسيا بمقدار دولارين في اليوم أعلى من معدله في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عامي 1990 و 2000 (الجدول 1-6). (أدناه، بعد قسم منحنى لورينز ومؤشر جيني، نناقش الإختلافات بين مصادر الجداول الثلاثة).

مفاهيم وتدابير الفقر: نهج أمارتيا سين
Concepts and Measures of Poverty: Amartya Sen's Approach

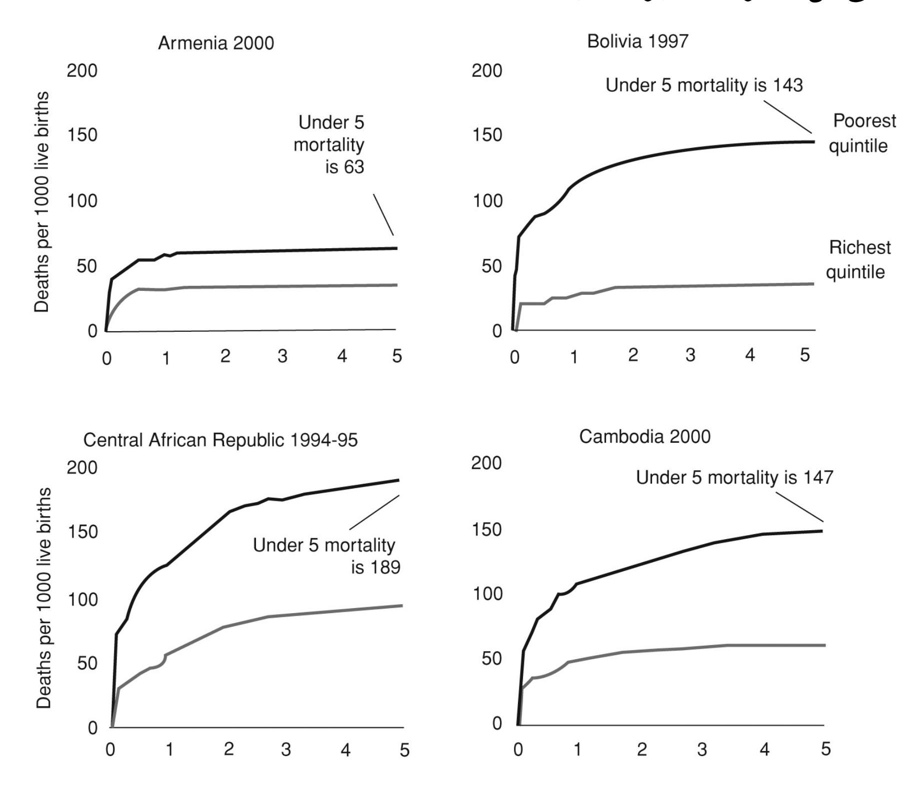
يرى الفيلسوف الاقتصادي في جامعة كامبريدج أمارتيا سين أن إقتصاديات الرفاهية التقليدية، التي تؤكد على الأفضليات التي كشفت عنها أو المرافق القائمة على رغبة الأفراد في أفعالهم المفضلة، تفتقر إلى معلومات كافية عن تفضيلات الناس لتقييم الخير الإجتماعي. وبناء على ذلك، وباعتبارها بديلا، فإن نظرية طريقة سين لا تعتمد على تحقيق الأفراد (على سبيل المثال، الإحتياجات الأساسية) ولكن قدرات الأفراد، وهو نهج يعتقد أنه يمكن الاعتماد على قاعدة معلومات أكثر ثـراءا. يركز سين على عدد صغير من الوظائف الأساسية المركزية للرفاه[1]. بالنسبة لسين، المعيشة تتكون من الحرية الفعلية للشخص لتحقيق عدد من المهام والأشياء، أو مجموعة من الوظائف. فهو لا يعين معايير معينة لهذه الوظائف، لأن الرفاه هو «مفهوم واسع ومبهم جزئيا»، وهو غامض في جوهره.

أيضا سين يركز على عدد قليل من الوظائف الأساسية المركزية للرفاهية، مثل التغذية الكافية وتجنب الوفيات المبكرة التي تظهر في الأماكن العامة دون سبب والسعادة والحرية. وهذه الحرية، بدلا من الوظائف نفسها، هي الهدف الأساسي، أي أن هذه القدرة لا ترتبط إرتباطا وثيقا بالتحصيل، مثل الدخل. ومن الأمثلة على ذلك متوسط العمر المتوقع، وهو مؤشر عن الصحة، وهو معدل مرتفع في كوستاريكا يبلغ 77 عاما بالنسبة للولايات المتحدة، التي يبلغ دخل الفرد فيها تسعة أضعاف. وعلاوة على ذلك، فإن الرجال في منطقة هارلم في مدينة نيويورك، على الرغم من القدرات والخيارات المتاحة للمجتمع الأمريكي، لديهم فرصة أقل للعيش لمدة 40 عاما من الرجال في بنجلاديش. هذا ليس لأن هارلم لديها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي أقل من بنجلاديش، ويوضح سين، ولكن بسبب ارتفاع معدل الجريمة في المناطق الحضرية

(1) المترجم

وعدم كفاية الرعاية الطبية والعنصرية وغيرها من العوامل التي تقلل من تحقيقات هارلم الأساسية[1]. على الرغم من أن الناس في هارلم لديهم قيادة أكبر للموارد من تلك الموجودة في بنجلاديش، وتكاليف الوظائف الاجتماعية، والتي تشمل تجنب العار العام والمشاركة في حياة المجتمع، هي أعلى بالنسبة لسكان هارلم (وكذلك سكان الولايات المتحدة عموما، كما يعترض سين) عن البنجلاديشيين (سين 1973، 1981، 1987، 1992، 1999؛ سوغدن 1462–1947: 1993؛ مكورد و فريمان 1990).

وبالنسبة لسين، فإن الفقر ليس رفاه منخفضا، بل عدم القدرة على متابعة الرفاه بسبب الإفتقار إلى الوسائل الإقتصادية. ووليس بالضرورة أن يكون هذا النقص دائما عن نقص في القدرات. ومثال سيوضح ذلك بشكل أوضح من حالة هارلم. إذا كان السيد ريتشمان لديه دخل مرتفع، لكنه يبدده بحيث يعيش في حالة بائسة، سيكون من الغريب أن ندعوه من «الفقراء». هنا الفقر هو فشل القدرات الأساسية للوصول إلى الحد الأدنى من مستويات مقبولة (سين 116–102: 1992).



الشكل 6-6. يوضح وفيات الأطفال المرتفعة بشكل كبير في الأسر الفقيرة. المصدر: البنك الدولي 20: 2004.

(1) المترجم

ويعتقد سين أنه لا يعتمد إلا على نسبة الفقر أو نهج عدد الفقراء (H) لقياس الفقر والحرمان، ونهج الاقتصاديين في البنك الدولي و أهلواليا و كارتر و شينيري (341-299 : 1979) وأيضاء بلاكوود و لينش (569 : 1994) يؤكدون في إنتقاداتهم لأهلواليا وآخرون أن: "الفقر لا ينتهي فجأة عندما يثير دخل إضافي من الدخل الأسرة (أو الفرد) خارج خط الفقر المحدد بشكل محكم. ولكن الأكثر دقة أن نتصور الفقر كدالة مستمرة ذات تدرج متدرج ". بالإضافة إلى (H)، يقول سين ،أننا نحن بحاجة إلى نهج فجوة الدخل (I)، الذي يقيس الدخل الإضافي اللازم لجلب الفقراء إلى مستوى خط الفقر. ويمكن التعبير عن هذه الفجوة حسب نصيب الفرد من الدخل، أي متوسط العجز في الدخل من خط الفقر. ومن شأن إتخاذ قياسات H، وكذلك، أن يقلل من وجوه الحكومة القوية للإغراء بالتركيز على الأغنى بين أشد الناس فقرا، وبالتالي مجرد تقليل النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في فقر (التقليل إلى الحد الأدنى من H) بدلا من التقليل إلى أدنى حد من متوسط الحرمان من الفقراء (I). وبالنسبة لسين، فإن إضافة مقياس تجريبي، الأول، ينبغي أن يحسن من فعالية السياسات.

ويعرف البنك الدولي، الذي أصبح مقتنعا بصحة نقد سين بتحليلات نوع البنك للفقر بحلول عام 1990، الفجوة في الدخل أو الفقر بأنها "العجز المتوسط عن خط الفقر (الذي يعبر عن عدم وجود نقص في العجز) وهي نسبة مئوية من خط الفقر. ويعكس هذا الإجراء عمق الفقر وكذلك حدوثه ". وفي عام 2000، بلغ معدل الفقر في بنجالديش 1 دولار في اليوم 36.0 في المائة، في حين بلغت فجوة الفقر التي تبلغ دولارا أمريكي في اليوم 8.1 في المائة) البنك الدولي 61-58 : 2003h (. وعلى الرغم من أن 36 في المائة من سكان بنغلاديش كانوا في حالة فقر مدقع، فإن تحويل 8.1 في المائة من الناتج القومي الإجمالي سيجعل دخل كل شخص في حالة فقر مدقع بالضبط يصل إلى دولار واحد في اليوم. في الصين، على الرغم من أن حد الفقر 1$ / يوم كان 16.1 في المئة، فإن تكلفة جلب دخل هؤلاء الفقراء إلى 1$ / يوم خط فقط 3.7 في المائة (المرجع نفسه، ص 58). وبالنسبة لأقل البلدان نموا عموما، يمكن تخفيض نسبة 19 في المائة من دولار واحد في اليوم للفقر (البنك الدولي 31-30 : 2003f) بنقل بنسبة 1 في المائة من إستهلاك أقل البلدان نموا أو نصف من واحد في المائة من الإستهلاك العالمي. ويفترض ذلك أن يستهدف الفقراء الذين يعانون من الفقر المدقع، دون الحد من الاستهلاك المتوسط. للأسف، ليس لدينا معلومات كافية لتحديد الفقراء ولا نعرف تأثير هذا النقل على دخل غير نبور. ومع ذلك لدينا معلومات عن البلدان التي تعاني من الفقر المتقع وبعض المعلومات التفصيلية عن المناطق والطبقات والمجتمعات المحلية للفقراء المتقعين.

هناك مقياس تجريبي ثالث يوصي به سين هو توزيع الدخل بين الفقراء، كما يقاس بمعامل جيني (G). الجمع بين G و H و I، التي تمثل معا مقياس سين لتقييم خطورة الفقر المتقع، ومما يجده سين مرضيا ببديهيات ثلاثة لمؤشر الفقر: (1) محور البؤرة، الذي ينص على أن المقياس يعتمد فقط على دخل فقير؛ (2) بديهية الرتابة، التي تتطلب زيادة مؤشر الفقر عند انخفاض دخل الفقراء؛ و(3) محور التحول الضعيف الذي يتطلب أن يكون مقياس الفقر حساسا للتغيرات في توزيع الدخل للفقراء (حتى يؤدي تحويل الدخل من الأسر الفقيرة الدخل إلى الأسر ذات الدخل المرتفع إلى زيادة المؤشر).

منحنى لورينز ومؤشر جيني (G): مقاييس توزيع الدخل

The Lorenz Curve and Gini Index (G): Measures of the Distribution of Income

غير أن هذه المناقشة لا تقتصر على توزيع الدخل للفقراء وإنما تركز على جيني كأداة لقياس تركيز الدخل الإجمالي بين غير الفقراء والفقراء على السواء. تقيس مؤشرات توزيع الدخل الفقر النسبي وليس الفقر المتقع. وغالبا ما تظهر أوجه عدم المساواة في الدخل على منحنى لورينز (انظر الشكل 7–6). وإذا كان توزيع الدخل متساويا تماما، فسوف يمثله خط 45 درجة (a). ذا تلقى شخص واحد، يمثل في أقصى اليمين، جميع الدخل، فإن منحنى لورنز سوف يتبع نصف محيط مربع، المحور x، والخط الأيمن موازية للمحور ص (e). في الممارسة العملية تقع منحنيات لورينز بين خط 45 درجة وخط عدم المساواة الكامل. ويبين الجدولان 4 و 3 من الجدول 4–6 توزيع الدخل الشخصي لبلدين. بإستثناء العديد من البلدان الأقل نموا فإن جنوب أفريقيا هي البلد الذي يوجد فيه أعلى تفاوت في الدخل الشخصي في العالم (البنك الدولي 2003h: 64–66). ومن بين أقل البلدان نموا من أصل أفريقي وأمريكا اللاتينية، تعاني بنجلاديش من أدنى مستويات عدم المساواة.

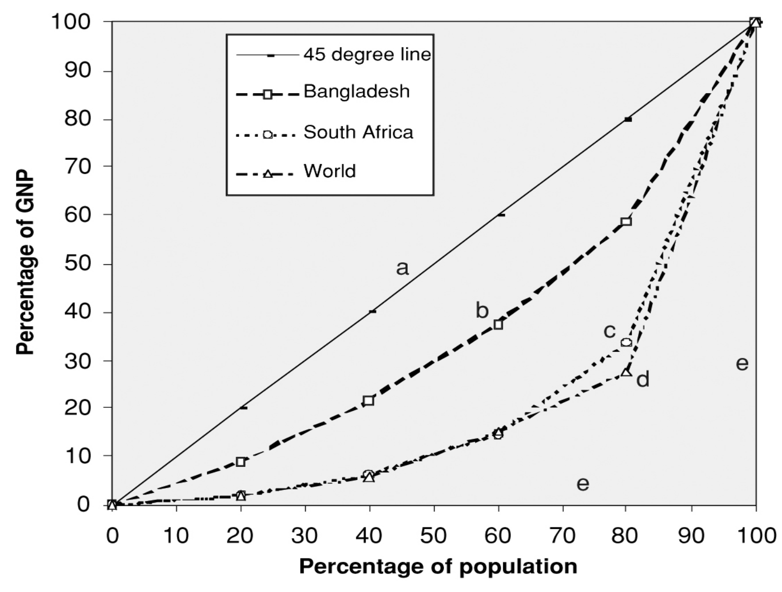
وتركيز الدخل بالنسبة لبعض البلدان النامية، مثل اليابان والسويد وفنلندا وبلجيكا وبعض البلدان الإنتقالية في شرق أوروبا الوسطى أو الاتحاد السوفياتي السابق، أقل من ذلك بالنسبة لبنجلاديش؛ ومع ذلك، فإن معظم معايير عدم المساواة في الدول المتقدمة، التي تتعلق بالمنازل بدلا من الأشخاص، لا يمكن مقارنتها بالمعايير المتاحة لجميع البلدان الأقل نموا. ويفضل الاقتصاديون إجراء دراسات استقصائية للوحدات الأكبر حجما، الأسرة المعيشية، مع أفراد الأسرة، بحيث لا يصنف أفراد الأسر ذات الدخل المنخفض الذين يتقاضون أجرا على أنهم فقراء. وتسمح البيانات المتعلقة بدخل الأسر المعيشية للباحثين بالتعبير عن الفقر على أساس نصيب الفرد، على الأقل إذا كانت المعلومات

متاحة للباحثين لضبط الدخل لحجم الأسرة المعيشية. ومع ذلك، فإن أحد مشكلات بيانات دخل الأسرة هو خطر أن يتجاهل الباحثون عدم المساواة داخل الأسر (فيلدز 89: 1994).

الجدول 4-6. توزيع الدخل الشخصي لبنغلاديش وجنوب أفريقيا والعالم

(1) خُمس النسمة السكانية	(2) بنجلاديش (2000) (في المائة)	(3) جنوب أفريقيا (1995) (في المائة)	(4) العالم (1993) (في المائة)
1	9.0	2.0	2.0
2	12.5	4.3	3.7
3	15.9	8.3	9.4
4	21.2	18.9	12.5
5	41.3	66.5	72.4
الإجمالي	99.9	100.0	100.0
معامل جيني	0.29	0.57	0.60
Sources: World Bank 2003h:64–66; Milanovic 2002b:73.			

الشكل 7-6. منحنيات لورينز لبنغلاديش وجنوب أفريقيا والعالم. ويشير منحنى لورنز إلى وجود تفاوت أعلى للدخل في العالم (منحنى d) مقارنة بجنوب أفريقيا، وهو البلد الذي يوجد فيه أعلى تفاوت في الدخل الشخصي في العالم (المنحنى c). ويبين المنحنى (b) عدم المساواة في الدخل بالنسبة لبنغلاديش، أدنى تفاوت في الدخل الشخصي في العالم. (b) ملاحظات: (a) باستثناء بلدان بوتسوانا وناميبيا وسوازيلند المجاورة؛ وجمهورية أفريقيا الوسطى وغواتيمالا ونيكاراغوا وسيراليون، حيث يقل عدد سكانها عن سبعة ملايين نسمة. (b أدنى شرق أوروبا الوسطى والاتحاد السوفياتي السابق. المصادر: البنك الدولي 2003h :64-66؛ **ميلانوفيتش** 73: 2002b.



يتم ترتيب البيانات الـواردة في الجـدول 4-6 بترتيب تصاعدي من الشريحة السكانية 1 (20 في المائة أو الخُمس مع أدنى دخل) إلى الخمس الخامس (20 في المائة مع أعلى الدخل). يتم رسم هذه البيانات على المنحنيات b و c في الشكل 7-6.

وفي الوقت الحاضر، فإن معظم معايير توزيع الدخل تخص البلدان أو المناطق داخل البلد، ولكن هناك تصور متزايد للإقتصاد العالمي بوصفه نظاما دوليا. ويفترض سكان أقل البلدان نموا الذين يطالبون بنظام اقتصادي دولي جديد أن رفاهية عامل مزارع الجوت في بنغلاديش وهو عامل مسبك في البرازيل ومصنع للنسيج في كينيا ووزير في الهند مرتبط بالقرارات التي يتخذها المصرفيون والصناعيون وصانعي السياسات الاقتصادية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان. وتقارن البلدان النامية مستويات معيشتها بمستويات معيشة البلدان المتقدمة النمو. وبناء على ذلك، هناك بعض المصداقية لمفهوم التوزيع العالمي للدخل.

يزيد عدم المساواة في الدخل في العالم عن ذلك بالنسبة لأي بلد من البلدان. ويحصل 20 في المائة من الأسر المعيشية المدرة للدخل في العالم على 72.4 في المائة من الدخل العالمي، ولا تتلقى نسبة ال 40 في المائة الدنيا سوى 5.7 في المائة. وفي جنوب أفريقيا، يحصل 20 في المائة من الأسر المعيشية على 66.5 في المائة من الدخل، بينما تنخفض نسبة ال 40 في المائة الدنيا، أي 6.3 في المائة. ومنحنى جنوب أفريقيا (c) إلى يسار منحنى العالم (d) في الشكل 7-6.

عندما تكون x و y إحداثيات منحنى لورينز (إستنادا إلى القيم التراكمية، وليس القيم المتزايدة المدرجة في الجدول 3-6)، |x و| y هي الزيادات المقابلة التي تمر عبر هذه الإحداثيات، ثم مؤشر جيني لعدم المساواة

$$G = 2/10{,}000 \sum (x - y)\Delta x \qquad (6\text{-}1)$$

تؤخذ التجمعات عدة مرات كما هو؟ x الزيادات بين الحدود (ميريت ووركان 1966: 364). مؤشر جيني هو المنطقة بين المنحنى a ومنحنى لورينز كنسبة من المنطقة بأكملها أدناه منحنى a. وهي تتراوح بين قيمة صفر، تمثل المساواة، إلى 1، تمثل أقصى قدر من عدم المساواة. و جيني في العالم، 0.66، يتجاوز ذلك في جنوب أفريقيا، 0.59. والتوزيع العالمي للدخل أكثر تفاوتا مما هو عليه في أي بلد منفرد، حيث أن التفاوتات عبر الوطنية في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي تضاف إلى التفاوتات الداخلية.

البنك الدولي ومعهد الاقتصاد الدولي وسالا مارتن: ثلاثة آراء للفقر وعدم المساواة

The World Bank, Institute for International Economics, and Sala-i-Martin: Three Views of Poverty and Inequality

كيف يمكن للمصادر الثلاثة، سالا-مارتن (الجدول 6-2 بهالا (الجدول 3-6) والبنك الدولي (الجدول 1-6، ميلانوفيتش، الشكل 7-6، منحنى d، والجدول -4 6 و رافاليون و دات و فان دي وال) تأتي مع أشكالهم المختلفة

يبدأ سالا مارتن (8-7 : 2002) من الأخماس (الأخماس، من الأدنى إلى الأعلى) لكل بلد، على إفتراض أن سجلات الدخل الفردي للبلد توزع بشكل طبيعي، على غرار متوسط log-income. ولديه بيانات عن متوسط دخل الدخل والتباين (مقياس لكيفية إنتشار التوزيع). ومع ذلك، يتعدى إستخدام البنك الدولي للبيانات الخماسية (على سبيل المثال، كان أدنى خُمس في الهند هو 8.1 في المائة من حصص الدخل، والخُمس الثاني 11.6 في المائة، والثالث 15.0 في المائة، و 19.3 في المائة الرابع، وهو أعلى 46.1 في المائة) للاستكمال الداخلي التوزيع حسب النسب المئوية، بحيث يكون متوسط الدخل لكل متوسط دخل 100 مجموعة من 1 في المائة بدلا من خُمس مجموعات خُمسية. وكانت الهند، التي يبلغ عدد سكانها 1 مليار نسمة في عام 2000، 10 ملايين نسمة في كل مئة، ولكن 200 مليون نسمة في كل خمسية، مما يشير إلى أن الخميس يعني فقدان الكثير من المعلومات. وتشير اختباراته إلى أن حجم وكثافة كل بلد / سنة نواة والتوزيع المئوي الفعلي، باستخدام هذه التقنية، تقارب بشكل وثيق الشكل الحقيقي من البيانات التفصيلية الفعلية، حيثما كانت متوفرة. ويشير الانحراف المعياري لإيرادات السجل وحجم السكان إلى عرض النطاق لكل جزء. ثم تدمج معايير التوزيع والكثافة لكل بلد / سنة من أجل بناء توزيع للدخل في جميع أنحاء العالم.

ويستخدم سالا مارتن (2002) مصدرا موحدا - اثنان من خبراء الاقتصاد في البنك الدولي، دينينجر وسكوير (1996) وترقيات - لتقدير حصص الدخل الخمسي ل 68 بلدا في المجموعة ألف بين عامي 1970 و 1998. وعلى الرغم من أن معظم البلدان لا تملك تقابل كل سنة سنة مفقودة من خلال الاستقراء الخطي (أي إذا كان عام 1972 هو 20 و 1982 هو 28، ثم 1977 هو 24). وبالنسبة ل 29 بلدا، في المجموعة b، التي تملك دينينغر وسكوير توزيع دخل واحد فقط حسب الشرائح الخُمسية لهذه الفترة، فإن سالا مارتن يفترض الحصول على حصص دخل ثابتة من 1970 إلى 1998. وبالنسبة ل

28 بلدا (حوالي 4 في المائة من سكان العينة) لا تتوافر بيانات عن توزيع الدخل، يفترض أن جميع الأفراد داخل كل بلد لهم نفس الدخل - وهو دخل الفرد في تلك الدولة. وهكذا، فإن تقديراته تشمل 125 بلدا يبلغ مجموع سكانها 5.23 بليون نسمة، أي 88 في المائة من سكان العالم البالغ عددهم 5.9 بليون نسمة في عام 1998.

ميلانوفيتش (2000a :8) يتهم سالا مارتن مع "نائب ريكارديان: بيانات مجزأة ومتفرقة تتغلب على تقديم افتراضات بطولية وغير مبررة". ميلانوفيتش يعتقد أن سالا-مارتن لديه عدد قليل جدا من نقاط البيانات (في المتوسط 5-6 من 27 عاما للمجموعتين ألف وباء) وعدم وضوح ما إذا كان المصدر يشير إلى الاستهلاك أو الدخل، أو الفرد أو الأسرة والتوزيع. ميلانوفيتش يريد بيانات مسح الأسر المعيشية مفصلة من 90 في المئة على الأقل من الدخل في العالم أو النفقات والسكان، وهو ما لم تحصل دراسته (ميلانوفيتش 2000b :60).

وعلاوة على ذلك، فشل سالا-مارتن لتشمل الاتحاد السوفيتي السابق (FSO)، يوغوسلافيا السابقة، وبلغاريا (حوالي 6 في المائة من سكان العالم) في عينته. وقد يكون من بينها إبطال استنتاجه بانخفاض التفاوت في الدخل، حيث أن عدم المساواة في البلدان الشيوعية السابقة قد ازداد بشكل كبير خلال المرحلة الإنتقالية.

وخلصت دراسة ميلانوفيتش (2002) إلى أن الاتحاد السوفييتي يزيد من مؤشر جيني العالمي لعدم المساواة بمقدار 1.5 نقطة مئوية بين عامي 1988 و 1993، وهو تغيير كان من شأنه أن يعوض عن عدم المساواة في سالاي مارتن خلال هذه الفترة .8 استنتاج ميلانوفيتش (2000a:18) حول دراسة سالا-مارتن هي: "لم يتم حساب ذلك كثيرا مع القليل جدا". وعلى النقيض من ذلك، فإن الأخطاء المعيارية لجيلوفي ميلانوفيتش (2000b :72) مرتفعة لدرجة أنها تتفق مع أي تغيير أو انخفاض في عدم المساواة .

كتب بهالا (2002) دراسة Imagine There's No Country لمعهد الإقتصاد الدولي، وهو مؤسسة فكرية في واشنطن العاصمة. العمل، الذي سمي على اسم أغنية جون لينون، يحاول تخيل توزيع الدخل في العالم بين الأفراد، كما لو كان لم تكن هناك حدود وطنية. يستخدم بهالا، مثل سالا مارتن، بيانات منشورة عن الشرائح الخمسية والوسائل، ويفترض توزيع اللوغاريتم العادي، وإستقراء لتقدير القيم الناقصة، ويقدر منحنى لورينز الذي ينتج 100 في المائة بدلا من 5 أخماس فقط. وينتقد بهالا خبراء الاقتصاد في البنك الدولي لإرساء تقديرات عدم المساواة في الاستهلاك على المتوسط المأخوذ من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية (التي كان تقدير إنفاقها الاستهلاكي

أقل بكثير) بدلا من إرتفاع متوسط الإستهلاك إستنادا إلى بيانات الحسابات القومية. والواقع أن نسبة المسح تعني أن الحساب الوطني يعني 53 في المائة للدخل و 74 في المائة للاستهلاك، وهي نسبة هبوط تستمر لعشر سنوات تقلل من المتوسط الذي يحسب على أساسه الفرق. ومن ثم، فإن الدراسات الإستقصائية تستحوذ باستمرار على جزء أدنى من الإستهلاك والدخل للحسابات القومية (المرجع نفسه، الصفحة 109)[1]. إن ابتكار بهالا (وسالا مارتن) هو «تحطيم نسبة الخمس للسكان إلى نسب مئوية أفضل للتركيز بشكل أفضل على الأفراد» (هيوز 50: 03-2002).

ويشير الإستهلاك أو الدخل من الدراسات الإستقصائية التي إستخدمها البنك الدولي في عام 1993 لعدم المساواة في الدخل إلى أن متوسط كوريا الجنوبية كان أغنى من المتوسط السويدي أو البريطاني (بدلا من 35 إلى 40 في المائة الأكثر فقرا، لكل حساب وطني)، وكان متوسط الهنود 30 في المائة أي أكثر فقرا من المتوسط الإثيوبي (بدلا من أن يكون أكثر ثراء بثلاثة أضعاف، كما تشير الحسابات القومية). ويعني البنك الدولي (وميلانوفيتش)، بعدم تعديله للإستقصاء، أن يكون متسقا مع الحسابات القومية الأسرع نموا، ويقلل من متوسط الاستهلاك ويقلل من الفقر، مما يحدد الأخطاء في منحنى معدل الفقر. لتشمل الإستهلاك المفقود، يستخدم بهالا التضاعف، النفقات في الحسابات القومية / النفقات في المسح، للحصول على متوسط الإنفاق الاستهلاكي، الذي يحسب حوله الفرق (المرجع نفسه، 105-126)[2].

ما هو المقياس الذي ينبغي أن نستخدمه لقياس أثر النمو على الفقر؟ رافاليون و دات وفان دي وال(361-345: 1991؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 67: 2003) يوناقش تأثير النمو على الفقر من خلال تقدير أن نمو نصيب الفرد من استهالك أقل البلدان نموا بنسبة 1 في المائة، مع عدم المساواة في الدخل، نسبة الفقر H، بنسبة 2 في المائة سنويا. ويقدرون أن مرونة فجوة الفقر فيما يتعلق بمؤشر جيني، 8.4 (حيث 1 هي الفترة الزمنية السابقة و 2 هي الفترة الزمنية اللاحقة)، عالية جدا أن تأثير نمو 16 في المائة في متوسط الاستهلاك، 1985-2000، على الفقر سوف يقابله زيادة بنسبة 4.3 في المائة في مؤشر جيني.

$$\frac{(H_2 - H_1)/\text{average } H}{(G_2 - G_1)/\text{average } G} \qquad (6\text{-}2)$$

(1) المترجم
(2) المترجم

يصف توزيع الدخل الفردي العالمي من بهالا (169-168 : 2002) من 1980 إلى 2000 صورة مختلفة، مما يدل على أن التفاوت في الدخل سقط باستمرار. وعلاوة على ذلك، تشير إحصاءاته التاريخية إلى أن الفترة الممتدة بين القرنين الماضيين والسنوات 1980-2000 لم تكن فترة استقر فيها الحد من الفقر على الصعيد العالمي، كما أشار البنك الدولي، ولكنه كان العصر الذهبي للحد من الفقر. حيث إنخفض فقر دولار واحد في اليوم (بما يعادل القوة الشرائية بالدولار في عام 1985) بنسبة 23.8 في المائة في الفترة من 1980 إلى 2000، مما أدى إلى انخفاض معدل الفقر بنسبة 9.8 في المائة، وبنسبة 10 في المائة (المرجع نفسه، الصفحات 145-146).

ويجادل ذلك بأن عددا كبيرا من البلدان يمكن أن يظهر تفاقم التفاوت في الدخل، ومع ذلك يظهر العالم تراجعا في عدم المساواة (المرجع نفسه، ص 181). السبب الرئيسي هو التحول من الطبقة السفلى في العالم (أقل من 10$ / يوم بأسعار القوة الشرائية عام 1993) إلى الطبقة المتوسطة المتنامية في العالم (10$ - 40$ / يوم بما يعادل القوة الشرائية)، وخاصة في الصين والهند ودول آسيوية أخرى. (ويبين الشكل 8-6 التغير في تكوين تلك الطبقة الوسطى).

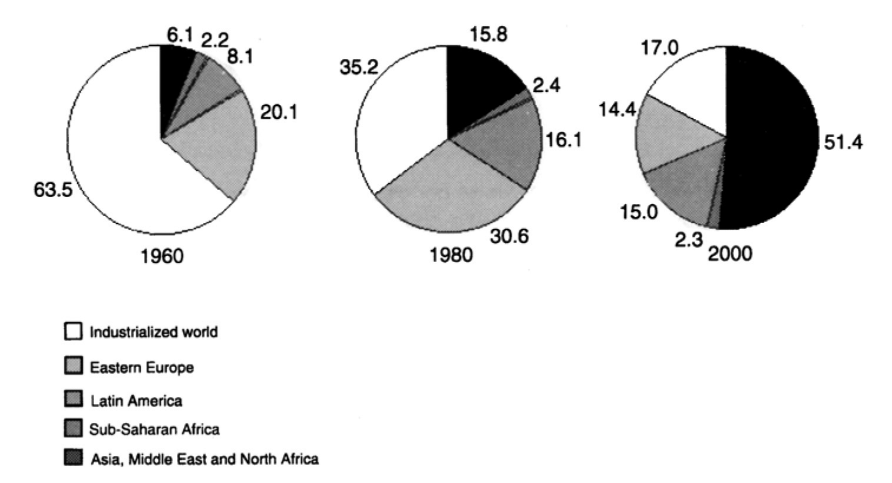
وبالنسبة إلى بهالا، فإن المقياس الهام هو مرونة النمو لصالح الفقراء، (زيادة النسبة المئوية لنمو استهلاك الفقراء) / (زيادة نسبية في نمو استهلاك غير الفقراء). إذا كانت مرونة أكبر من 1، فإن العملية لصالح الفقراء و إذا كانت أقل من 1 فهي مضادة للفقراء. ويشير بهالا إلى أن بعض المرونات الإقليمية (أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المستندة إلى استقصاءات المستهلكين وجنوب آسيا والشرق الأوسط) أقل من 1. البلدان الأقل نموا ككل لديها مرونة قريبة من 2 إذا ضمنت الصين والهند ولكن لا يزيد عن 1 إذا قمت باستبعادها. وبالنسبة للعالم، في كل من البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نموا، فإن هذه المرونة تزيد عن 4، باستخدام بيانات الحسابات القومية، وأكثر من 2، باستخدام بيانات استقصاء المستهلكين (بهالا 172-168 : 2002). وقد زاد استهلاك الفقراء في العالم، مدفوعا بشكل كبير من الصين والهند، بسرعة أكبر من استهلاك الأغنياء، 1980-2000.

بالنسبة لبهالا (2002:163)، "كان خيبة أمل عمليات النمو [1980 - 2000] في جزء كبير منه نتيجة غير مقصودة. . . قياس الفقر [من قبل البنك الدولي]. الملاحظة المختلطة [هي] بسبب مزيج من إستخدام الفقر لبيتر (من بيانات المسح) والدخل لبول (من بيانات الحسابات القومية). " وعلى الرغم من هذه النقطة الصحيحة، فإن بهالا يهاجم "رجل القش"، وتلقى "الاقتصاديون" الحكمة "من الركود العالمي للحد

من الفقر وتزايد عدم المساواة في العالم والاختلاف في الدخل من 1980 إلى 2000. وعلاوة على ذلك، بهالا (206 : 2002) يشير إلى أنه "يتضح بشكل قاطع [من دراسته] أن النمو كان أكثر من كاف للحد من الفقر".

الخبير الاقتصادي لصندوق النقد الدولي جيرومين زيتلمير (50: 2003) صحيح أن البنك صحح أن "النمو جيد للفقراء ولكن القضاء على الفقر المتقع يتطلب إتخاذ تدابير إضافية".

الشكل 6-8. يوضح حصة كل منطقة في الطبقة الوسطى في العالم. حصة كل منطقة من سكان الطبقة الوسطى في العالم (دخل سنوي بين 3,650 دولارا و 14,600 دولار من القوة الشرائية في عام 1993). ملاحظة: للحصول على توزيعات إقليمية للبيانات القطرية المجمعة تم تجميعها باستخدام طريقة الإجراء المحاسبي البسيط، وهي طريقة مماثلة لتلك التي أشارت إليها سالا مارتن سابقا للحصول على أسهم تقريبية لكل نسبة مئوية، حتى عندما تكون البيانات الخمسية الوحيدة متاحة. المصدر: بهالا 188: 2002.

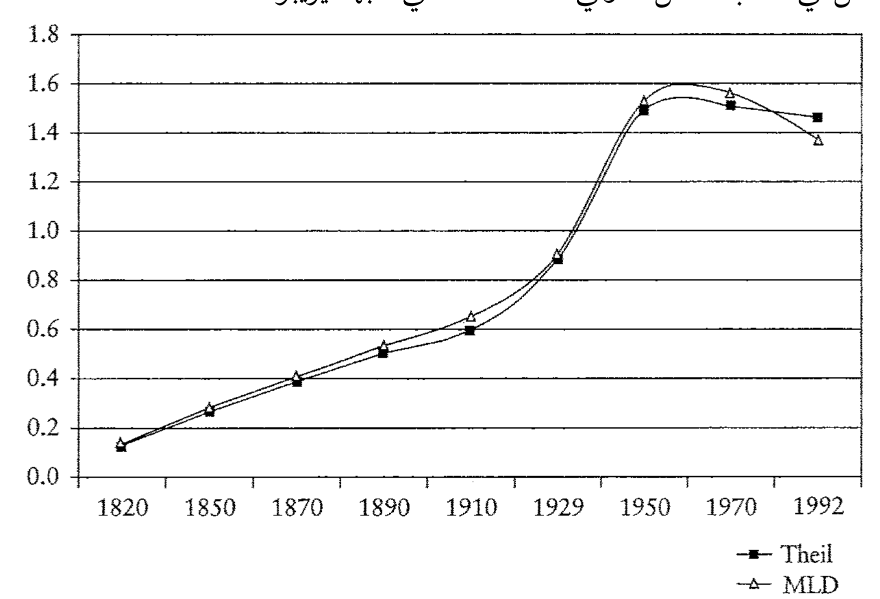


زتلماير (54: 2003) يلخص باقتدار علماء الاقتصاد الحالي حول هذا الموضوع:

وقد كان نصيب الفرد من الدخل ونمو الاستهلاك في العقدين الماضيين قريبا من الصفر في جميع مناطق العالم النامي باستثناء آسيا التي نمت بسرعة كبيرة. ولأن آسيا تضم أكثر من ثلاثة أرباع الفقراء في العالم، إنخفض معدل الفقر في العالم بشكل كبير (بنحو 0.7 نقطة مئوية سنويا منذ عام 1990، وفقا لتقديرات البنك). وللسبب نفسه، ربما تحسن توزيع الدخل الفردي العالمي على الأرجح. غير أن الإفتقار إلى النمو الإقليمي خارج آسيا يبعث على الإنزعاج، وحتى التنبؤات الأكثر تفاؤلا تتنبأ بمستويات كبيرة ومستقرة من الفقر في أفريقيا في المستقبل المنظور.

وإتفق جلين فيريبو (22: 2003) مع بهالا، في مقابلة مع باحثين من البنك الدولي،

على أن العولمة "التصنيع المنتشر في العالم والتكامل الإقتصادي المتنامي في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين" قد قللت من عدم المساواة في الدخل العالمي عبر الدول وزادت عدم المساواة في العديد من الدول. خلال القرن التاسع عشر، حولت الثورة الصناعية العالم من الفقر كقاعدة في عام 1820 إلى عالم أكثر ثراء مع معدلات الفقر المنخفضة ولكن أكبر بكثير من عدم المساواة بالقرب من مطلع القرن العشرين وحتى منتصف القرن العشرين (الشكل 5-6؛ فيريبو 25: 2003). ومع ذلك، خلال النصف الثاني من القرن العشرين، تباطأ عدم المساواة بين الدول بشكل كبير، بحيث توقفت نسبة عدم المساواة بين الدول إلى داخل الدولة وتزايدت في نهاية المطاف (الشكل 9-6). وخلال التسعينيات، بدأ التفاوت بين الدول ينخفض. ويتوقع فيريبو أن ترتفع نسبة عدم المساواة داخل الدول أو على الأقل لا تنخفض، في حين أن عدم المساواة بين الدول سينخفض مع إستمرار لتحديث والتصنيع الدول الفقيرة. ومع ذلك، "بما أن عدم المساواة بين الدول هو المكون الأكبر، فإن التفاوت في الدخل العالمي سينخفض" (فيريبو 27: 2003). النتائج التي أجراها أجيت غوس (39-23: 2003)، وهو كبير الاقتصاديين في إدارة إستراتيجية العمل في مكتب العمل الدولي، مماثلة لتلك التي كتبها فيريبو.



الشكل 9-6. **نسبة عدم المساواة بين الدول إلى داخل الدولة في الأمم المتحدة** 199 **دولة،** 1820-1992. **حيث** Theil**و** MLD **هي مقاييس لعدم المساواة. المصادر: جلين فيريبو** 2003. The New Geography of Global Income Inequality. Mass.: Harvard University Press **صفحة** 25 **و فرانسوا بورغينيون و كريستيان موريسون** 2002. "1992-Inequality among World Citizens: 1820". **المراجعة الاقتصادية الأمريكية** 92 (4) **(سبتمبر)**: 736.

المراحل المبكرة والمتأخرة من التنمية
Early and Late Stages of Development

إفترض الاقتصادي نوبل سيمون كوزنيتس (28-1: 1955) أنه خلال التصنيع، يتبع عدم المساواة منحنى على شكل حرف U مقلوب، أولا زيادة ومن ثم تناقص مع النمو الإقتصادي. في البداية، يؤدي النمو إلى انخفاض حصص الدخل للفقراء والدخل الأعلى من حصة الأغنياء. تفسير إيرما أديلمان وسينثيا يفترض تفسير تافت موريس (1973) لمنحنى كوزنتس أن أقل البلدان نموا تتميز باقتصاد مزدوج (الفصل 4) حيث دخل القطاع الحديث وإنتاجيته أعلى بكثير من القطاع التقليدي. ويشيروا إلى أنه عندما يبدأ النمو الاقتصادي والهجرة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث في الاقتصاد الزراعي المعيشي (الإنتاج في الغالب لاستخدام الزراع وأسرته) من خلال توسيع قطاع حديث ضيق (في المقام الأول التصنيع والتعدين والتجهيز)، يزداد التفاوت في الدخل عادة. وقد تفاقم تفاوت الدخل بشكل خاص حيث أدى الإستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية إلى زيادة النمو. وتشير البيانات إلى أن حصص الدخل في أفقر 60 في المائة ووسط 20 في المائة تنخفض بشكل ملحوظ في مثل هذا السياق، في حين أن حصة الخمسة في المائة الأعلى تزداد بشكل لافت للنظر - لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل التي تشهد إقتصادا مزدوج إزدواجية تهيمن عليه النخب التقليدية أو الأجنبية[1].

وبمجرد أن تنتقل البلدان إلى ما بعد هذه المرحلة المبكرة، فإن المزيد من التطوير لا يولد أي زيادة خاصة أو إنخفاض في الأسهم لأعلى 5 في المائة. وعلى أعلى مستوى دخل في بلد نام، عادة ما تعمل أوجه التقدم الاجتماعي والاقتصادي العريضة القاعدة على عيبها النسبي، على الأقل إذا قامت الحكومة بتوسيع دورها في المجال الاقتصادي. ومع ذلك، وفقا لـ أدلمان وموريس، فإن حصة الـ5 في المائة تزيد إذا أتيحت الموارد الطبيعية أكثر للإستغلال.

والمجموعات المتوسطة الدخل هي المستفيد الرئيسي من التنمية الاقتصادية بعد المرحلة المبكرة والثنائية. إن التقدم الاجتماعي والاقتصادي الأول على نطاق أوسع يحابي القطاع الأوسط.

وكما أشير سابقا، فإن الوضع النسبي لأفقر 60 في المائة ويتفاقم عادة عندما يبدأ النمو. ويتنافس القطاع الحديث مع القطاع التقليدي للأسواق والموارد، وينتج عن ذلك

(1) المترجم

انخفاض في حصص دخل الفقراء. وحدث هذا التراجع عندما أصبح الفلاحون عمال بلا أرض خلال توطيد الأراضي الأوروبية من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر، وعندما كانت الأصناف ذات الغلة العالية من الحبوب تستخدم لأول مرة في المزارع التجارية في الهند وباكستان. وحتى عندما يصبح النمو الاقتصادي أكثر اتساعا، فإن أفقر شرائح السكان تزيد حصصهم من الدخل فقط عندما توسع الحكومة دورها، وتوسع فرص التعليم والتدريب للفئات ذات الدخل المنخفض (أدلمان وموريس 183-178 : 1973؛ و أدلمان و موريس 273-245 : 1978؛ جدول 5-6).

هل تقدم بيانات البلدان بمرور الوقت دليلا على أن عدم المساواة يتبع منحنى على شكل حرف U مقلوب مع حدوث التنمية الاقتصادية؟ وتعتبر بيانات السلاسل الزمنية لفرادى البلدان شحيحة وغير موثوقة، ولم يصل العديد من أقل البلدان نموا بعد إلى مرحلة متأخرة من التطور كافية لإختبار الجزء المتدني من منحنى U بالمقلوب. ومع ذلك، فإن البيانات السلاسل الزمنية المتاحة تشير إلى معقولية منحنى على شكل حرف U مقلوب للدول المتقدمة. وازداد تركيز الدخل في بريطانيا وألمانيا وبلجيكا وهولندا والدنمارك من التصنيع قبل التصنيع إلى التصنيع المبكر وإنخفض من التصنيع المبكر إلى المتأخر. وبالفعل، كان عدم المساواة في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر مرتفعا جدا، وكان أعلى معدل في بريطانيا، حيث تلقت نسبة 10 في املئة العليا 50 في المائة من الدخل وأقل 20 في المائة 4 في المائة. هذا التوزيع قريب من البرازيل وبنما اليوم، حيث يحصل أعلى 10 في المائة على 40-60 في المائة والجزء السفلي 20 في المائة لا يحصلون على أكثر من 2 في المائة. وثانيا، تشير البيانات الأكثر موثوقية لأقل البلدان نموا في الوقت الحاضر إلى أنه منذ عام 1970، إرتفع التفاوت في بنجلاديش والفلبين وكولومبيا وتايلند ذات الدخل المنخفض ، وإنخفض في تايوان ذات الدخل المرتفع في باكستان المنخفضة الدخل وبيرو المتوسطة وكوستاريكا وزادت في الأرجنتين والبرازيل والمكسيك من البلدان ذات الدخل المتوسط والاستثناءات من منحنى U بالمقلوب (ويليامسون 13-10 : 1991؛ البنك الدولي 297-296 : 1993b؛ سوندروم 121-117 : 1992؛ كوزنيتس 67-58 : 1963b؛ ليكايلون و بوكيرت و موريسون و جيرميديس 43-42: 1984؛ موريس أند أدلمان 1988؛ فيلدز 98-78: 1980). وهكذا، في حين أن النمو التاريخي لأوروبا الصناعية في وقت مبكر اتبعت U بالمقلوب، والأدلة لأقل البلدان نموا اليوم هي مختلطة جدا وغير حاسمة لتأكيد منحنى كوزنيتس.

الجدول 5-6. أسهم الدخل في مراحل التنمية

مراحل التنمية	فئات الدخل		
	منخفض 60%	**متوسط** 20%	**مرتفع** 5%
مبكر	ينخفض	ينخفض	يزداد
متوسط	ينخفض (مالم تتدخل الدولة)	يزداد	لا يتغير
متأخر	يزداد	يزداد	ينخفض

Based on Adelman and Morris (1973).

البلدان المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة الدخل

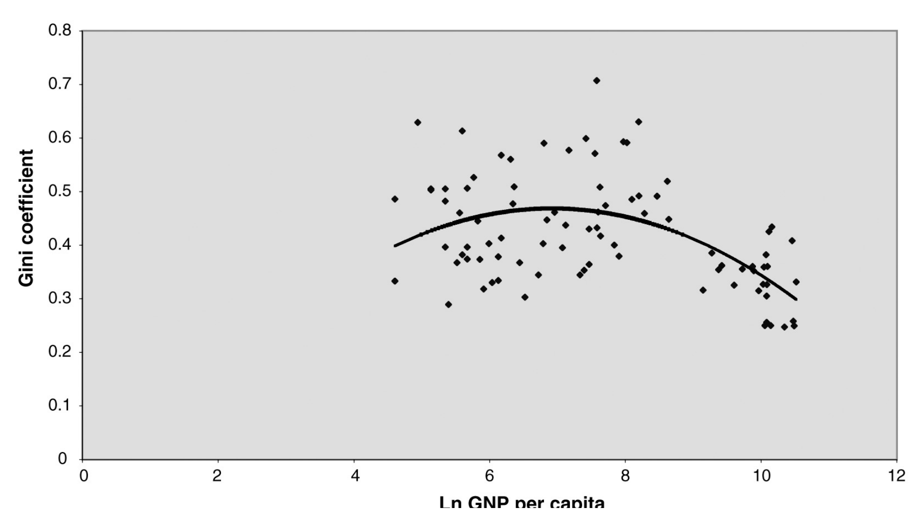
Low-, Middle-, and High-Income Countries

وتكون الأدلة على منحنى كوزنتس أقوى عندما نصنف مجموعة من البلدان في فترة زمنية معينة حسب مستويات دخل الفرد. والعلاقة بين عدم المساواة (المقاسة بمؤشر جيني) والناتج المحلي الإجمالي للفرد هي U المقلوب المنحرف إلى اليمين. ويبين الشكل 6-10، استنادا إلى تقديرات البنك الدولي (66، 64، 16-14 : 2003h) لتوزيع الدخل في 80 بلدا (بإستثناء الإقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية) في أواخر التسعينيات، العلاقة القائمة على منحنى U المقلوب. وترتب أهلواليا ومعاونيه تفاوت الدخل كما لو كانت حصة الدخل من أفقر 40 في المائة أقل من 12 في المائة من الناتج القومي الإجمالي؛ نسبة معتدلة إذا كانت تتراوح بين 12 و 17 في المائة؛ و 17 في المئة فما فوق (أهلواليا، كارتر، وشينيري 341-299: 1979؛ أهلواليا 22-1: 1974). ومن بين 80 و 30 في المائة من البلدان المنخفضة الدخل و 52 في المائة من البلدان المتوسطة الدخل و 0 في المائة من البلدان المرتفعة الدخل تعاني من تفاوت كبير في الدخل. وعلى النقيض من ذلك، فإن 37 في المائة من البلدان المنخفضة الدخل، و 17 في المائة من البلدان المتوسطة الدخل، و 84 في المائة من البلدان المرتفعة الدخل تعاني من عدم مساواة منخفضة. وبناء على ذلك، يزداد التفاوت في الدخل عندما ننتقل من البلدان ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط، وينخفض من البلدان المتوسطة الدخل إلى البلدان المرتفعة الدخل، مما يؤكد منحنى U المقلوب. وتدعم بيانات السلاسل الزمنية للبلدان المستعرضة والمتقدمة، وليس بيانات السلاسل الزمنية لأقل البلدان نموا، الافتراض القائل بأن عدم المساواة يتبع منحنى على شكل حرف U مقلوب مع زيادة دخل الفرد.

والتباين حول المنحنى المقدر أكبر من المستويات المنخفضة إلى المتوسطة من التنمية. والواقع أنه إذا استثنينا أمريكا الالتينية، فإن نسبة البلدان متوسطة الدخل التي تعاني من عدم مساواة عالية تنخفض من 52 في المائة إلى 14 في المائة، وهي نسبة أقل من النسبة

المرتفعة لتركز البلدان المنخفضة الدخل، وهي الآن 25 في المائة.

وهل يمكن أن يكون الزمن المقلوب U في وقت معين قطعة أثرية تاريخية، مما يعكس حقيقة أن بلدان أمريكا اللاتينية، التي تشكل أغلبية البلدان المتوسطة الدخل، تميل إلى أن تكون ذات تركيز عال للدخل؟[1] المؤرخ الاقتصادي جيفري جي ويليامسون (8 :1991) بأن البيانات المستعرضة لا تظهر على الأرجح أن عدم المساواة يرتفع بشكل منهجي؛ الترابط بين عدم المساواة في الدخل والنمو الاقتصادي الحديث في وقت مبكر «لا بد أن يكون ضعيفا لأن التاريخ أعطت بلدان أقل نموا نقاط انطلاق مختلفة جدا». والواقع أن هناك تباينا أكبر في عدم المساواة النسبية داخل فئات الدخل القطرية أكثر منها. (نناقش عوامل أخرى غير الدخل لاحقا). مستوى الدخل هو مؤشر غير دقيق للتفاوت في الدخل في البلد (فيلدز 67 :1980؛ فيلدز 2001).



الشكل 6-10. عدم المساواة في الدخل ودخل الفرد. نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لعام 2003 ومعامل جيني لأحدث البيانات المتاحة (نسخة البنك الدولي 2003h، قرص إلكتروني)، مع سنة مسح تتراوح بين 1993 و 2001. جيني = 61.225 (7.69) - 811.08 / نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (1.07-) - 2.650 نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (2.95-)، مع معامل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للفرد في مستوى 1 في المائة (إحصاءات t بين قوسين).

عدم المساواة في الدخل في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تعاني الغالبية

(1) المترجم

الساحقة من البلدان المتقدمة) ذات الدخل المرتفع (من تفاوت منخفض في الدخل) وليس لدى أي منها تفاوت كبير في الدخل (، في حين أن 27 في المائة فقط من البلدان النامية تعاني من عدم مساواة منخفضة) و 41 في المائة من ارتفاع التفاوت (. وتزداد حصة الفقراء من الدخل، وتقلص تباينها في البلدان النامية مقارنة بأقل البلدان نموا. وفي حين أن الاستنتاج بأن أفقر 40 في المائة في البلدان ذات الدخل المرتفع يحصل على 18 في المائة مقابل 13 في المائة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، مما لا يخلق تباينا كبيرا، علما بأن الفقراء في البلدان المتوسطة الدخل يتلقون 12 في المائة من المبالغة في مساواتهم. فأولا، تكون تركيزات الدخل الشخصي والأسري في أقل البلدان نموا متساوية تقريبا، في حين أن تركيزات دس للأشخاص في المناطق الحضرية أقل من الأسر المعيشية، حيث يزداد حجم الأسرة بسرعة من الطبقات الدنيا إلى العليا. لنفترض أن البلدان النامية التي كان توزيع الدخل من قبل الأسر المعيشية قد اتبعت نهج أقل البلدان نموا في تصنيف بيانات توزيع الدخل من قبل الأشخاص. ومن ثم، كان من الممكن أن تكون بيانات التوزيع دس أكثر مساواة من حيث بيانات أقل البلدان نموا عما هو مبني في الشكل 10-6. وثانيا، في الدول المتقدمة، تكون أوجه عدم المساواة التي تقاس على مدى العمر أقل بكثير من تلك التي تقاس على مدى سنة، في حين أن أوجه عدم المساواة في أقل البلدان نموا لا تتغير مع الفترة المحددة. وثالثا، فإن متوسط العمر المتوقع لأقل البلدان نموا يرتبط ارتباطا وثيقا بمتوسط الدخل، مما يسهم في كثير من الأحيان في التفاوتات بين الأعمار الإثنية والحضرية والريفية والماهرة وغير المهرة التي تتراوح بين 10 و 15 سنة؛ في دسس هذه الفوارق عادة ليست كبيرة جدا. (في الولايات المتحدة، حيث تكون هذه التفاوتات أكبر من معدلات التفاوت في العادة، فإن متوسط العمر المتوقع للبيض الأمريكيين البالغ 78 عاما يقابل متوسط العمر المتوقع بين الأمريكيين الأفارقة والبالغ 72 عاما). رابعا، إن الضرائب التدريجية على الدخل (مع ارتفاع معدلات الضرائب على الدخول الأعلى) وبرامج الرعاية الاجتماعية تجعل الدخل أكثر مساواة في البلدان المتقدمة من الأرقام الاسمية. خامسا، ومع ذلك، فإن أقل البلدان نموا (لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل فإن التباين في الدخل بين المناطق الحضرية والريفية مبالغ فيه، لأن الدخل العيني الريفي يقل عن قيمته، وتقل تكاليف المعيشة الريفية عادة بنسبة 10-20 في المائة عن التكاليف الحضرية. سادسا، تساهم أرباح الشركات المحتجزة، التي تتراكم بشكل غير متناسب مع فئات الدخل الأعلى، وهي جزء كبير من الناتج القومي الإجمالي في البلدان النامية والعديد من البلدان المتوسطة الدخل، ولكن عادة ما يتم حذفها في تقديرات توزيع الدخل، في المبالغة في تحقيق المساواة في البلدان المرتفعة الدخل. وهكذا، عموما،

من المرجح أن تكون التبايات الأربعة الأولى متوازنة من خلال التشوهات الخامسة والسادسة، بحيث لا تتغير توزيعات الدخل في البلدان النامية والبلدان ذات الدخل المنخفض. غير أن البلدان المتوسطة الدخل لا تتأثر إلا بالقليل من التشوهات 5 و 6 التي تفوقها التشوهات الأربعة الأولى التي تزيد من التفاوت في تركيزات الدخل بين البلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل (ليكايلون وبوكيرت وموريسون وجيرميديس 1984: 34–52؛ كوزنتس 44–1: 1976؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 26–18: 1993؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 98: 1994)[1]. هذه التبينات تجعل منحنى U المقلوب أكثر وضوحا مما تشير إليه البيانات.

الدول البطيئة والدول السريعة النمو Slow and Fast Growers

كما أشير من قبل، فإن البلدان ذات المستويات الإنمائية السابقة والدنيا من المرجح أن تواجه زيادات في عدم المساواة في الدخل. بيد أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، التي لا ترتبط إلا إرتباطا ضعيفا بالناتج القومي الإجمالي للفرد، لا ترتبط إما بقدر أكبر من المساواة أو عدم المساواة. فكل من الدول سريعة النمو مثل ماليزيا والمكسيك وتشيلي والبرازيل وبوتسوانا والدول بطيئة النمو مثل كينيا ونيجيريا والكاميرون وهندوراس ونيكاراغوا وغواتيمالا وبنما وبيرو، يعانون من تفاوتات عالية في الدخل. وبطء نمو أوغندا وأوغندا وتاي ديفوار ورواندا وبوروندي وكوبا وهنغاريا وتزايد نمو تايوان وكوريا الجنوبية والهند وباكستان وسريلانكا وإندونيسيا وإسرائيل واليونان والبرتغال وبولندا منخفضة في مؤشر عدم المساواة في الدخل.

ومن المؤكد أن ألبرتو أليسينا وداني رودريك يرىان أن عدم المساواة في الدخل يرتبط إرتباطا سلبيا بالنمو الاقتصادي اللاحق بين البلدان المتقدمة. ولكن عندما يتم تضمين بيانات أقل موثوقية من أقل البلدان نموا، فإن المعامل لم يعد ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5 في المائة. وعلاوة على ذلك، فإن انعدام الأهمية ينطبق على كل من الديمقراطيات والديمقراطيات غير الديمقراطية (أليسينا أند رودريك 490–465: 1994).

المرأة والفقر وعدم المساواة وهيمنة الذكور
Women, Poverty, Inequality, and Male Dominance

الضحية الرئيسية للفقر هي الأنثى، ولا سيما أنها رئيس الأسرة المعيشية الوحيد المئول عن رعاية الأطفال، ولكنها تفتقر إلى الدعم من الذكور أو الدولة أو الشبكات

---

(1) المترجم

غير الرسمية. نارايان إت آل. (28-15: 2000)، تدرس أصوات الفقراء، إستنادا إلى 81 تقريرا مفصلا من مقابلات أجريت مع الفقراء في 50 بلدا من أقل البلدان نموا، كيف أن تغيير أدوار الرجال والنساء يتطلب تحولات في القواعد الداخلية المتعلقة بالمرأة والسلوك تجاهها. ويحصل الذكور على إدمان الكحول والعنف المنزلي على نصيبهم من اللوم، ولكن المؤلفين يعزوون أيضا رد فعل الذكور إلى الإجهاد الناجم عن فقدان سبل العيش التقليدية وكشف شبكات الأمان الاجتماعي. وتفترض إقتصاديات التنمية أن السياسات الحكومية ينبغي أن توجه إلى تخصيص الموارد بين الأسر المعيشية أو الأسر. غير أن بارثا داسغوبتا تشدد على تخصيص الغذاء والتعليم والرعاية الصحية والعمل بين الرجال والنساء والصغار والكبار والبنين والبنات وأعمار الأطفال أدنى من نظام الولادة. كما أن معظم البيانات موجهة، داسغوبتا يدعي، لأنها تفشل في إظهار هذا المصدر الرئيسي لعدم المساواة بين الأشخاص. وفي أجزاء كثيرة من العالم، سيزيد التفاوت في الدخل بنسبة تتراوح بين 30 و 40 في المائة في حالة إدراج التوزيع داخل المنازل. وتدعم الأيديولوجيات الجنسانية بشكل عام الفكرة القائلة بأن للرجل الحق في أموال الإنفاق الشخصي (حتى في بعض الأحيان عندما يكون الدخل الإجمالي غير كاف)، في حين أن دخل المرأة يكون لأغراض جماعية. ووفقا لداسغوبتا، تشير معدلات وفيات الرضع المرتفعة ومعدلات الوفيات الخاصة بالعمر الأخرى للإناث مقارنة بالذكور في الهند والصين والشرق الأوسط إلى تحيز كبير ضد الإناث في التغذية والرعاية الصحية (داسغوبتا 311، 17: 1993؛ سين -125 122: 1992؛ دوير وبروس 11-1: 1988. في الواقع، يجادل مر روزنزويغ و تب شولتز (815-803: 1982) بأن انخفاض معدلات العوائد للإناث مقارنة بالعمالة الذكور يفسر إنخفاض معدلات البقاء بين الفتيات.

وفي معظم المجتمعات الأفروآسيوية التي كانت قائمة في عهد ما قبل الاستعمار، حدت السلطة الأبوية بشدة من قدرة النساء اللواتي يحظين بالحماية في حال ما كانت هي التي تعول الأسرة. غير أن بعض المجتمعات أعطت المرأة أدوارا إقتصادية محددة بوضوح، مما سمح بتراكم الثروة والسلطة الإقتصادية المحدودة.

فقدت معظم النساء الأفرو آسيويات قدرتهن المحدودة في ظل الإستعمار. وتلقى الرجال سندات ملكية الأراضي والمساعدة الإرشادية والتدريب التقني والتعليم. وعندما غادر الرجال المزارع للبحث عن عمل، كما هو الحال في جنوب أفريقيا، ظلت النساء مثقلة بالمسئولية عن غذاء الأسرة. وهناك عدد قليل من النساء، لا سيما تجار السوق في غرب أفريقيا، أصبحوا أغنياء، ولكن الأغلبية عملت لساعات طويلة للبقاء

على قيد الحياة. في الثلاثينيات وحتى الخمسينيات، تواطأت السلطات الإستعمارية مع قادة المحليين هناك لزيادة السيطرة على النساء. وفي بعض الحالات، حيثما كان لديها قاعدة اقتصادية مستقلة، إستخدمت النساء المنظمات والطرق النسائية التقليدية، وليس المواجهة مع السلطة الذكورية، لمعارضة السلطات الأوروبية والمحلية على حد سواء. لعبت النساء دورا بارزا في كثير من الصراعات القومية الأولى، ولا سيما عندما كان المستعمرون يهددون مصالحها الاقتصادية.

وبعد الإستقلال، أدى إنخفاض نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث (ثلثي الرجال، وهو الآن تسعة أعشار الرجال في أقل البلدان نموا) والفرص الإقتصادية المحدودة والأعباء المحلية إلى إسقاط النساء إلى أدنى المستويات الإقتصادية، حتى في البلدان التي تدعي أنها إشتراكية مثل إثيوبيا، التي خصصت الأراضي لرؤساء الأسر الذكور أثناء الإصلاح الزراعي في السبعينيات. فالسياسة الزراعية الحكومية تفضل ربات الأسر المعيشية الذكور، وغالبا ما تتجاهل خطط التنمية المرأة. وعلاوة على ذلك، فإن هجرة الذكور إلى المناطق الحضرية أو إلى البلدان المجاورة (كما في اليمن والسودان وبوتسوانا) تضع المرأة في وضع غير مؤات. ومع ذلك، فإن الأزمات الإقتصادية أو السياسية تفيد النساء في بعض الأحيان، حيث يسعى الرجال إلى إقامة تحالفات جديدة بين الجنسين في إعادة بناء الإقتصادات الضعيفة والسياسات. وتقدر منظمة العمل الدولية أن النساء يشكلن 513 مليونا أو 34 في المائة من القوة العاملة لأقل البلدان نموا البالغ عددهم 510 1 مليون نسمة و 766 مليونا أو 36 في المائة من القوة العاملة العالمية البالغ عددها 129 مليونا في عام 1990. ورغم أن هذه النسبة ظلت ثابتة تقريبا من عام 1950 حتى عام 1980 ، زادت النساء نصيبهن قليلا منذ ذلك الحين.

وتقدر منظمة العمل الدولية أن النساء يشكلن 513 مليونا أو 34 في المائة من القوة العاملة لأقل البلدان نموا البالغ عددهم 510 ،1 مليون نسمة و 766 مليونا أو 36 في المائة من القوة العاملة العالمية البالغ عددها 129 مليونا في عام 1990. ورغم أن هذه النسبة ظلت ثابتة تقريبا من عام 1950 حتى عام 1980 ، زادت النساء نصيبهن قليلا منذ ذلك الحين. وتحصل الإناث على متوسط دخل نصف دخل الذكور في أقل البلدان نموا (ثلاثة أرباع في أمريكا اللاتينية)، ويعزى ذلك جزئيا إلى الإزدحام والميل إلى التمييز ضد المرأة (والأقليات) في وظائف ذات أجور جيدة، مما يجبرهن على زيادة المعروض من العمل بشكل وضيع أو وظائف منخفضة الأجر. وعلى الرغم من أن المرأة كثيرا ما تكون العمود الفقري للإقتصاد الريفي، فإنها تتمتع بفوائد قليلة في

الإقتصاد المعاصر. وعلى الرغم من أن الرجال يسعون للحصول على عمل بأجر في المدن، فإن المرأة تلعب دورا مهيمنا في الزراعة الصغيرة النطاق، وغالبا ما تكون على قطع صغيرة وبعوائد أقل من الأسر التي يرأسها الرجال. وأعباء عمل المرأة ثقيلة بسبب الإنجاب (أربعة أطفال في متوسط الأسرة الريفية الريفية) وتحمل المياه (ساعتان يقضيهما يوميا الكثير من النساء الأفريقيات) وجمع الأخشاب وزيادة إزالة الأعشاب الضارة من أصناف المحاصيل الجديدة والمهام الزراعية الأخرى الناجمة عن النمو الضغوط السكانية الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، عندما تزيد الابتكارات التكنولوجية من إنتاجية المحاصيل النقدية، كثيرا ما يحول الرجال الهكتارات من المحاصيل الغذائية النسائية. وعلاوة على ذلك، تحصل المرأة كقاعدة عامة على عوائد أقل من التدريب والتعليم (معدلات العودة الجامعية سلبية بالنسبة للمرأة الكينية) بسبب التمييز والإنسحاب من القوة العاملة والعيش في نفس المكان الذي يعيش فيه أزواجهن. وعلاوة على ذلك، فإن العاملات في غانا في أكرا يتحملن معظم المسؤولية عن الطهي والتنظيف وغسل الملابس وغيرها من الأعمال المنزلية، على الرغم من أن ثلثي العمال الذكور لا يقومون بأي عمل منزلي، وهو نمط مماثل لذلك في كثير من الثقافات الأخرى، مثل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية (البنك الدولي 45: 2003h؛ 292Parpart-278: 1986؛ إدارة الأمم المتحدة للشؤون الإقتصادية والإجتماعية الدولية 70، 12: 1986؛ ليكايلون و بوكرت و موريسون و جيرميديس 81-80: 1984؛ بلوم آند بريندر Bloom and Brender 1993:8-9؛ هاوس آند كيليك House and Killick 69-31: 1983؛ بيغستن Bigsten 147-134: 1984؛ ديت-باه Date-Bah 65-59: 1989؛ نافزيجر 126-124، 46-45: 1988؛ جزيري و ألامجير و بانوتشيو 84 78-: 1992؛ تيريل 404-387: 1992).

ومن الخصائص الديمغرافية الملحوظة للعالم المعاصر التي تعكس المعاملة غير المتساوية للمرأة التباين الجغرافي الهائل في نسبة الإناث إلى الذكور. وتشير الأدلة الطبية إلى أن معدلات وفيات النساء أقل من الرجال، بالنظر إلى الرعاية المماثلة. وهكذا، ففي أمريكا الشمالية وأوروبا، وعلى الرغم من أن عدد الرجال يفوق عدد النساء عند الولادة، فإن معدلات وفيات النساء أقل من ذلك، حيث يفوق عدد الرجال بين 105 و 100.

غير أن نسبة الإناث إلى الذكور في العديد من أقل البلدان نموا أقل: 1.02 في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و 0.98 في شمال أفريقيا و 0.94 في الصين وبنغلاديش والشرق الأوسط و 0.91 في باكستان و 0.93 في الهند ولكن 1.04 في ولاية كيرالا، والمعروفة لسياساتها التقدمية تجاه الإناث (الفصل 2). ويستخدم أمارتيا سين أفريقيا

جنوب الصحراء الكبرى كمعيار لتقدير النساء "المفقودات" في أقل البلدان نموا التي تعاني من عجز في الإناث. ويقدر 44 مليون أنثى مفقودة في الصين و 37 مليون في الهند.

وتعكس النساء المفقودات التحيز ضد المرأة في هذه الثقافات. في الصين، حيث تفرض الدولة بشكل غير منتظم على "زوج واحد، طفل واحد" السياسة، يمكن للأزواج الحوامل إستخدام التصوير الصوتي لتحديد جنس الجنين، وأحيانا إحباط الأطفال الإناث. أيضا جزء صغير من الأزواج الهندية والصينية ممارسة لقتل الإناث. بالإضافة إلى ذلك، وجد أمارتيا سين أنه في مومباي، الهند، كان يجب أن تكون النساء أكثر مرضا من الرجال حتى يتم نقلهن إلى المستشفى. والهند، والصين، وبعض أقل البلدان نموا الأخرى التي تنخفض فيها نسب الإناث إلى الذكور لديها تحيز في التغذية والرعاية الصحية التي تفضل الذكور. ويكمن التمييز ضد المرأة في المدارس والوظائف والفرص الإقتصادية الأخرى وراء التحيز ضد رعاية الإناث داخل الأسرة (سين 47–40: 1993).

تشير النتائج المتعلقة بتوزيع الأسر المعيشية إلى خطأ مجرد توجيه الموارد إلى الأسرة المعيشية كوحدة أو لرئيس الأسرة الاسمي. ولا يمكن لصانعي السياسات المهتمين بعدم المساواة أن يقفوا واضحا في مسألة التوزيع الداخلي داخل الأسرة المعيشية، ولكن قد يحتاجون إلى دراسة السياسات لمعرفة ما إذا كانوا يميزون ضد النساء أو الأطفال (دوير و بروس 3: 1988).

ملازمة الفقر المتقع Accompaniments of Absolute Poverty

ويعاني ما يتراوح بين 400 و 1100 مليون شخص يعيشون في فقر متقع (لا يزيد عن دولار واحد في اليوم بما يعادل القوة الشرائية لعام 1988) من الحرمان من التالي:

1 – يتم إنفاق ثلاثة إلى أربعة أخماس دخلهم على الغذاء؛ والنظام الغذائي هو رتيبة بلا تنوع ويقتصر على الحبوب والبطاطا أو المنيهوت وعدد قليل من الخضروات، وفي بعض المناطق، عدد قليل من الأسماك أو اللحوم.

2 – يعاني حوالي 50 في المائة من نقص التغذية ويعاني مئات الملايين من سوء التغذية الحاد. يتم تقليل الطاقة والدافع. ويقوض الأداء في المدرسة وفي العمل ومقاومة المرض المنخفضة؛ وكثيرا ما ينعدم النمو البدني والعقلي للأطفال.

3 – يموت كل طفل من كل عشرة أطفال خلال السنة الأولى ويموت آخر قبل سن العاشرة وفقط خمسة منهم يصلوا إلى سن الـ 45.

4 – إبتداء من عام 1975، وسعت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف (WHO and UNICEF) من التحصين ضد الأمـراض الرئيسية في العالم النامي. وزادت معدلات التحصين بسرعة، وإنخفضت الوفيات الناجمة عن هذه الأمراض بدرجة كبيرة في أقل البلدان نموا من الثمانينات إلى التسعينات. ولا يزال أقل من 60 في المائة من الأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع محصنون ضد الحصبة والدفتيريا والسعال الديكي الذي تم القضاء عليه فعليا في البلدان الغنية. ولا تزال هذه الأمراض مميتة في البلدان النامية. حالة الحصبة هي أكثر احتمالا بقتل طفل في بلد منخفض الدخل 35 مرة أكثر مما هي عليه في الولايات المتحدة.

5 – لا يحصل ثلثا الفقراء على مياه آمنة وفيرة، بل إن نسبة أكبر تفتقر إلى نظام ملائم للتخلص من برازهم. ويسهم نقص المرافق الصحية، وهو مشكلة جميع الفقراء تقريبا، في 900 مليون من أمراض الإسهال سنويا. وتسبب هذه الأمراض وفاة ثلاثة ملايين طفل سنويا، ومعظمها يمكن الوقاية منه بالمياه والصرف الصحي الكافي.

6 – يبلغ متوسط العمر المتوقع نحو 45 عاما، مقارنة ب 78 عاما في البلدان المتقدمة النمو.

7 – لا يتعلم سوى حوالي ثلث البالغين من جميع البالغين.

8 – يستكمل حوالي 4 أطفال من كل 10 أطفال أكثر من أربع سنوات من التعليم الابتدائي.

9 – من المرجح أن يتركز الفقراء في المناطق الهامشية والضعيفة بيئيا، ويواجهون معدلات أعلى للبطالة والعمالة الناقصة، ويزيدون معدلات الخصوبة عن أولئك الذين ليسوا فقراء (البنك الدولي 2003h؛ ومهروترا و فاندمورتيل و ديلامونيكا Mehrotra، Vandemoortele، and Delamonica 2000؛ والعالم) البنك الدولي 1993b؛ والبنك الدولي 5: 1992؛ والبنك الدولي 1990؛ والبنك الدولي 33: 1980؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1993؛ UNICEF 1994)[1].

وعلينا أن نتذكر أنه بينما نحلل مشاكل أقل البلدان نموا في الفصول اللاحقة، فإن مشاكل فقراء أقل البلدان نموا هي أشد من مشاكل أقل البلدان نموا عموما.

تحديد فئات الفقر Identifying Poverty Groups

(1) المترجم

1 - يعيش أربعة في المائة من فقراء العالم المطلقين (1 دولار في اليوم الواحد) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ونيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وتنزانيا وكينيا وتشكل ثلاثة أرباع الفقراء في الصحراء الكبرى. ويعيش أكثر من سادس في شرق آسيا (أساسا الصين) وسادس في جنوب آسيا (في المقام الأول الهند وبنغلادش ونيبال وباكستان). وينقسم الجزء المتبقي بين الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية (بهالا 148: 2002 للمنطقة، سالا مارتن 41-38: 2002 لشخصيات وطنية). وبحلول عام 2015، من المتوقع أن يكون ثلاثة أرباع فقر دولارين في اليوم في الصحراء الكبرى (بهالا 170: 2002).

2 - إن بعض فئات الشعوب الأصلية والأقليات ممثلة تمثيلا زائدا بين الفقراء؛ وهذه تشمل الهنود في أمريكا اللاتينية والداليت (المنبوذين) في الهند. وقد لاحظت امرأة من السكان الأصليين في Asociacin de 10 Agosto في الاكوادور:

ولأننا لم نلتحق بالمدارس فنحن أميين تقريبا. في بعض الأحيان لا يمكننا حتى تحدث الإسبانية. لا يمكننا إضافة متجر يغشنا، لأننا لا نعرف كيفية حساب أو أي شيء آخر. إنهم يشترون بأسعار يريدون دفع أقل. إنهم يغشوننا لأننا لسنا متعلمين. (البنك الدولي 123: 2001h).

3 - يعيش أربعة أخماس الفقراء في المناطق الريفية، ومعظم الباقي في الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية - ولكن جميعهم تقريبا في ظروف مزدحمة. فقراء الريف هم العمال المعدمون والمزارعون والمستأجرون وأصحاب الأراضي الصغيرة. ويشمل فقراء الحضر العاطلين عن العمل والعاملين بصورة غير نظامية والعمال الخدم وبعض أصحاب المتاجر الصغيرة والحرفيين والتجار.

4 - بالمقارنة مع الطبقات الدنيا للدخل في البلدان النامية، فإن نسبة أقل بكثير من الفقراء في أقل البلدان نموا هي العمال المأجورون أو العاطلون عن العمل والبحث عن عمل (أنظر فيما بعد بشأن السياسات). ويعمل معظم الفقراء ساعات طويلة كمزارعين أو بائعين أو حرفيين أو عمال مستأجرين. فبعض العاملين لحسابهم الخاص قد يمتلكون قطعة صغيرة من الأرض أو بعض الحيوانات أو بعض الأدوات، ولكن العديد من الفقراء لا يمتلكون أرضا ولا يمتلكون أصولا تقريبا.

5 - معظم الفقراء أميون: لم يكملوا أكثر من سنة أو سنتين من المدرسة. ونتيجة لذلك، فإن معرفتهم وفهمهم للعالم مقيدة بشدة.

6 - النساء أفقر من الرجال، ولا سيما في ربع الأسر المعيشية في العالم حيث ترأس

النساء وحدهن الأسر المعيشية. وفي ظل ثقل الفقر، غالبا ما يجد الرجال الذين "يفشلون" في كسب دخل كاف صعوبة في قبول النساء بوصفهن المعيل الرئيسي مع ما يصاحب ذلك من إعادة توزيع القوة الأسرية. وفي كثير من الحالات، يتراجع الرجال في إدمان الكحول والعنف المنزلي وغير ذلك من السلوك المعادي للمجتمع، مما يسهم في إنهيار الأسرة. وحقيقة أن الأسر المعيشية التي ترأسها نساء غالبا ما تكون فقيرة جدا، لا تنجم عن هذا الإنهيار الناجم عن الفقر فحسب، بل أيضا التمييز ضد المرأة في سوق العمل (نارايان وآخرون 6: 2000). فالقوة العاملة النسائية صغيرة، وتستخدم في الوظائف الأقل أجرا، وتتميز بمعدلات بطالة أكبر بكثير من القوة العاملة للذكور. وعالوة على ذلك، ففي الأسر التي لديها ذكور بالغون، غالبا ما تعطى الإناث مزيدا من الأعمال الوخيمة، ويحبذ الذكور في توزيع الأغذية وغيرها من السلع الإستهالكية (أنظر الفصل 7).

7 – أربعون في المائة من الفقراء هم من الأطفال دون سن العاشرة الذين يعيشون أساسا في أسر كبيرة. فعلى سبيل المثال، في باكستان في عام 1990، بلغ متوسط أفقر 10 في المائة من الأسر المعيشية 7.7 أفراد، منهم 3.6 أطفال تقل أعمارهم عن 10 سنوات. وكان متوسط المؤشران الوطنيان المناظران بقيمة 6.1 و 2.2.

8 – حتى مع العيش مع عائلة ممتدة، فإن المسنين أفقر من المجموعات الأخرى (تينكر وبرامسن وبوفينيك 1976؛ والبنك الدولي 35–33: 1980؛ وهندري 8: 1988؛ والبنك الدولي 1990i؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1993؛ أندرسون 1: 1994).

9 – يعيش العديد من الفقراء في مناطق نائية، بعيدا عن نظرة الزوار العارضين إلى قرية – بعيدا عن الطرق والأسواق والخدمات أو يعيشون على مشارف القرية، وبالتالي يفتقرون إلى الوزن الكافي للتأثير على القرارات السياسية (جزيري و ألامجير وبانوتشيو 29: 1992)[1]. في الواقع، يقول آلان جي هيل (1: 1978) أن الأفارقة البائسين من منطقة الساحل عرضوا بشكل كبير على شاشات التلفزيون الغربية مثلوا البؤس الطبيعي للسكان الفقراء في المناطق الريفية النائية، وتم إكتشافهم فقط عندما «تم جمع المحتاجين على الطرقات وفي مخيمات اللاجئين أو في ضواحي المدن والبلدات ».

(1) المترجم

دراسات حالة للبلدان Case Studies of Countries

إندونيسيا ونيجيريا

إن التباين بين نجاح إثنين من البلدان المصدرة للنفط ، إندونيسيا ونيجيريا، في الحد من معدلات الفقر، أمر مفيد. نيجيريا، مستقلة في عام 1960، كانت تحت حكم الحكومة البرلمانية من 1956 إلى 1966، وتحت الحكم العسكري من 1966 إلى 1999 (بإستثناء حكومة منتخبة مؤقتة، 1979-1983). تجدر الاشارة الى ان إندونيسيا، التى كانت مستقلة فى عام 1950، قادها الرئيس سوكارنو الى عام 1965 عندما أطاح به اللواء سوهارتو الذى كان رئيسا إستبداديا من خلال سقوطه فى عام 1998.

وتكون الفروق إلى نمو اقتصادي مختلف وسجلات توزيع الدخل نتيجة لسياسات متباينة إلى حد كبير. وفي عام 1973، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل قيمة القوة الشرائية في إندونيسيا 1504 مقارنة بمؤشر القوة الشرائية في نيجيريا بقيمة 1442 دولار في عام 2001. وبحلول عام 1990، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإندونيسي، وهو بما يعادل القوة الشرائية 2516 دولار، مضاعفا قدره بما يكافئ القوة الشرائية بقيمة 1242دولار في نيجيريا، وبحلول عام 1998 تضاعف ثلاث مرات، بقيمة القوة الشرائية لـ 3070 دولار إلى ما يعادل القوة الشرائية لقيمة 1232 $ (قيمة القوة الشرائية 1990) (ماديسون 224، 215: 2001). ففي الفترة من عام 1973 إلى عام 1998، بلغ نصيب الفرد من النمو السنوي في إندونيسيا 2.90 في المائة مقارنة ب 0.63 في المائة في نيجيريا (داخل الجدول الأمامي بالغلاف)، مما يشير إلى انخفاض متوسط الرفاه الإقتصادي من 1965 إلى 2004 (بما في ذلك المعايير التغذوية) والمهمشين من الفئة الفنية المتوسطة والفساد على نطاق واسع والإضطرابات غير الخاضعة للمساءلة من قبل الحكام العسكريين والسياسيين وموظفي الخدمة المدنية وموكليهم. على الرغم من إستبداد سوهارتو، وسقوطه من السلطة من أزمة مالية، وإستياء الطالب والعامل والصراع الإنفصالي كانت التنمية الإقتصادية في إندونيسيا أكثر حتى من حيث الطبقة والمجتمع المحلي والمنطقة والمناطق الحضرية والريفية. وإتخذت إندونيسيا استراتيجية للتصنيع كثيفة العمالة والإستثمار في التعليم الثانوي وما بعد الثانوي (معدلات الالتحاق الإجمالية 51 في التعليم الثانوي و 10 في المائة في التعليم العالي مقارنة بمعدلات 34 و 4 في المائة على التوالي في نيجيريا). وإنخفض تركيز الدخل الشخصي في إندونيسيا من جيني من 0.46 في عام 1971 إلى 0.41 في عام 1976 إلى 0.30 في عامي 1990 و 2000. وعلى الرغم من أن نيجيريا تفتقر إلى بيانات توزيع الدخل خلال

الفترة السابقة، تشير المعلومات عن نسبة إنتاجية العمالة النيجيرية إلى العمالة الزراعية إلى زيادة من 2.5 : 1 في 1966 إلى 2.7 : 1 في 1970 إلى 7.2 : 1 في 1975، بعد زيادة أربعة أضعاف في أسعار النفط خلال أربعة أشهر في 1973 : 1972؛ وربما إنخفضت النسبة في الثمانينات. وفي أواخر التسعينات، كان مؤش جيني في نيجيريا المرتبة الخامسة عشرة من بين 113 بلدا في العالم (جاين 55: 1975؛ والبنك الدولي 158: 1982؛ والبنك الدولي 296: 1993b؛ ديجوموه وأنوسونو 420-373: 1981؛ والبنك الدولي 66 64- : 2003h).

خفضت إندونيسيا معدل إنتشار الفقر الذي تبلغه دولار واحد في اليوم من 59 في المائة في عام 1975 إلى 7 في المائة في عام 2000، في حين إرتفع معدل إنتشار نيجيريا من 35 في المائة في عام 1975 إلى 70 في المائة في عام 1997. وتعافت إندونيسيا حتى من الأزمة المالية التي حدثت في الفترة 1997-1998 مع حدوث زيادة ضئيلة في الفقر (التي تم قياسها بإستخدام معيار وطني): إرتفع الفقر من 11.3 في المائة في عام 1996 إلى 18.9 في المائة في عام 1998 ولكنه انخفض في عام 1999 إلى 11.7 في المائة. وكان أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في الحد من الفقر الريفي في إندونيسيا هو الزيادة الهائلة في غلة الأرز. فعلى سبيل المثال إزدادت عائدات الأرز في بيلاريو وجاوة الشرقية، من عام 1953 إلى عام 1985 من 2 إلى 6 أطنان من الأرز في الهكتار الواحد لمحصول موسم الأمطار في حين إرتفع الأجر اليومي من 2 إلى 4 كيلوجرامات من الأرز. وعلى النقيض من ذلك، وعلى الرغم من الإزدهار النفطي، فإن مستويات التغذية في نيجيريا بالكاد زادت من منتصف الستينيات إلى أواخر السبعينيات، حيث كان أفقر 30-40 في المائة من الأسر المعيشية في المناطق الريفية، والكثيرون في الأحياء الفقيرة الحضرية الجديدة يعانون من نقص التغذية الحاد والفقراء. ولم يتحسن متوسط السعرات الحرارية في نيجيريا، ولا سيما في الجنوب الأكثر إزدهارا حيث تعتمد النظم الغذائية إعتمادا كبيرا على الجذور والدرنات، بين عامي 1952 و 1985. والواقع أن متوسط مستويات الاستهلاك في عام 1985 كان أدنى مما كان عليه في الخمسينيات (البنك الدولي 42: 1994؛ والبنك الدولي163 :2001h ؛ والبنك الدولي 60-58: 2003h؛ سالا مارتن 42-41: 2002).

قبل عام 1973، كان لدى كلا البلدين أكثر من 40 في المائة من الناتج القومي الإجمالي في الزراعة. شهدت الدولتان طفرة نفطية خلال الفترة 1973-1975 و 1979- 1981. في حين إرتفع الإنتاج الزراعي في إندونيسيا بنسبة 3.7 في المئة سنويا من 1973 إلى 1983 و إنخفض الإنتاج في نيجيريا بنسبة 1.9 في المائة وإنخفضت الصادرات الزراعية بنسبة 7.9 في المائة سنويا خلال نفس الفترة. ففي الفترة من عام 1983 إلى عام 1992، إرتفع الإنتاج الزراعي في إندونيسيا بنسبة 2.8 في المائة

والصادرات الزراعية 6.2 في المائة سنويا؛ وازداد الانتاج الزراعى فى نيجيريا بنسبة 4.1 فى المائة وانخفضت الصادرات الزراعية 2.9 فى المائة سنويا خلال نفس الفترة. وعلاوة على ذلك، إرتفعت الواردات الزراعية كنسبة من إجمالي الواردات من 3 في المائة في أواخر الستينيات إلى 17 في المائة في الثمانينات والتسعينيات في نيجيريا، بينما إرتفعت حصة إندونيسيا من 1 في المائة إلى 4-5 في المائة خلال نفس الفترة. وحقيقة أن القيمة المضافة الزراعية لنيجيريا، التي تمثل 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2001، أكبر من نسبة 16 في المائة في إندونيسيا، تعكس ضعف الزراعة في نيجيريا، والنمو البطيء في الإنتاجية.

وتفسر عدة اختلافات في التسعير والإستثمار الزراعيين التنمية الزراعية الأكثر ملاءمة في إندونيسيا. وقد ارتفعت القيمة الحقيقية للنيرا النيجيرية بشكل كبير في أوائل السبعينات وأوائل الثمانينيات، حيث إنخفضت قيمة الدولار مقابل الدولار فقط تحت ضغط عام 1986، في حين ارتفعت القيمة الحقيقية للروبية في إندونيسيا بشكل أبطأ، وانخفضت قيمتها مقابل الدولار بدءا من عام 1978 إلى عام 1983. وبالإضافة إلى ذلك، إستثمرت إندونيسيا قدرا كبيرا من الأموال الحكومية في الزراعة، بما في ذلك برنامج الإئتمان الريفي العام الذي أعير لسكان الريف بأسعار تجارية، في حين أن أقل من 10 في المائة من النفقات الرأسمالية للخطة النيجيرية كانت في الزراعة. ولم يكن لمحاولة نيجيريا، التي بدأت في منتصف الثمانينات، زيادة الحوافز والإستثمار في الزراعة أثر يذكر (البنك الدولي 72: 1986a نافزيجر 53-52: 1993). وفي حين تشير منظمة الأغذية والزراعة (38-37: 2003) إلى النمو السريع لزراعة المحاصيل الغذائية في أواخر التسعينيات والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، إلا أن نيجيريا ستظل بحاجة إلى تغييرات مستدامة في السياسات لعكس آثار سنوات الإهمال الزراعي. حوَل سوهارتو ومستشاريه إندونيسيا من التضخم المفرط والجوع المتفشي والديون الخارجية غير المستدامة في عام 1965 إلى التوسع في البنية التحتية اللاحقة وتطوير الأغذية الأساسية، مما أدى إلى ثورة خضراء في الأرز. وخلال العقدين الأولين بعد عام 1966، أكدت إندونيسيا الإستقرار النقدي والقيود المالية وفتحت حساب رأس المال، وتعلمت لكي تتجنب قيم مبالغ فيها للروبية. ومع ذلك، في أوائل السبعينات من القرن الماضي، تحولت شركة النفط الوطنية الإندونيسية، بيرتامينا، من الوعد بالثروة النفطية إلى زيادة مفرطة وتخصيص موارد هائلة بشكل سلبي، ولكن تم إنقاذها في نهاية المطاف من قبل الاقتصاديين الذين إستثمروا في الزراعة والتعليم الابتدائي الشامل. وبدءا من عام 1983، وفي مواجهة انخفاض حصة النفط في الدخل القومي، ساعد تحرير إندونيسيا والخصخصة والإصلاحات المصرفية والقانونية وتطوير الهياكل الأساسية وإنخفاض

سياسة الحماية الإقتصادية والتوجه نحو الخارج وأسعار الصرف على تحقيق النمو الإقتصادي السريع (براويرو 1998).

في الفترة 1986-1990، إنخفضت معدلات التبادل التجاري (مؤشر أسعار الصادرات مقسوما على الرقم القياسي لأسعار الواردات) في نيجيريا، حيث بلغ النفط أكثر من 90 في المائة من صادراتها، من 35 إلى 45 في المائة من ذروتها في عام 1980، مما أدى إلى هبوط لمدة أربع سنوات مقارنة بالكساد الكبير في الغرب في الثلاثينيات؛ وبحلول عام 2001، استعادت هذه الشروط فقط إلى 55 في المائة. وواصل الإقتصاد الإندونيسي الأكثر تنوعا، الذي يتراوح إنتاجه بين 35 و 55 من الصادرات أو المنتجات الأولية غير النفطية، نموه في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، وخفض معدلات الفقر تدريجيا (أهلواليا، وكارتر، وشينيري 341-299: 1979؛ والبنك الدولي 43 40-: 1990؛ منظمة العمل الدولية، برنامج الوظائف والمهارات لأفريقيا 1981؛ ماتلون 372-323: 1981؛ نافزيجر 10: 1988؛ نافزيجر 69-67، 28-27: 1993؛ نافزيجر 202-155: 1991؛ البنك الدولي 370 369-، 238-237: 1993b؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 289: 2003؛ والجدول 4-7). وعلى الرغم من أن العديد من النخب السياسية أو المدنية السياسية غير الآمنة في نيجيريا (التي تحولت بشكل متكرر من الإنقلابات)، كان على موظفي الخدمة المدنية، ووسطاء رأس المال الأجنبي الاعتماد على العوائق الإقتصادية للدولة لبناء شبكات المحسوبية للبقاء على قيد الحياة، تتمتع إندونيسيا بقدر أكبر من الاستمرارية السياسية والقدرة على التنبؤ بالسياسات، وتقلص التدخل السياسي في قرارات السياسة الإقتصادية (حزمة 451-441: 1994)، من الستينيات حتى التسعينيات.

وعانى كلا البلدين من الفساد. وفي إندونيسيا، سادت أسرة سوهارتو وشركاؤها القطاع الخاص لمدة ثلاثة عقود. في نيجيريا، خلال الثمانينيات والتسعينات، فشل الحكام العسكريون في حساب مئات الملايين من الدولارات من صادرات النفط والإيرادات (الفصل 2)[1]. وتصنف منظمة الشفافية الدولية (2003) إندونيسيا في المرتبة 96 و نيجيريا 101 بين 102 دولة مرتبة. وعلى الرغم من أن الأزمة المالية التي شهدتها إندونيسيا في الفترة 1997-1998 وما أعقبها من عدم إستقرار سياسي تؤكد الحاجة إلى إصلاحات أساسية، فإن المصالح السياسية المكتسبة قد تحجب التغيرات الرئيسية في السياسات الاقتصادية. وبقيادتها السياسية المفترسة، والتوزيع غير المتكافئ للثروة، والنزاع العرقي والديني، فإن القيود التي تفرضها نيجيريا على السياسات أقل ما توصف به أنها كبيرة.

(1) المترجم

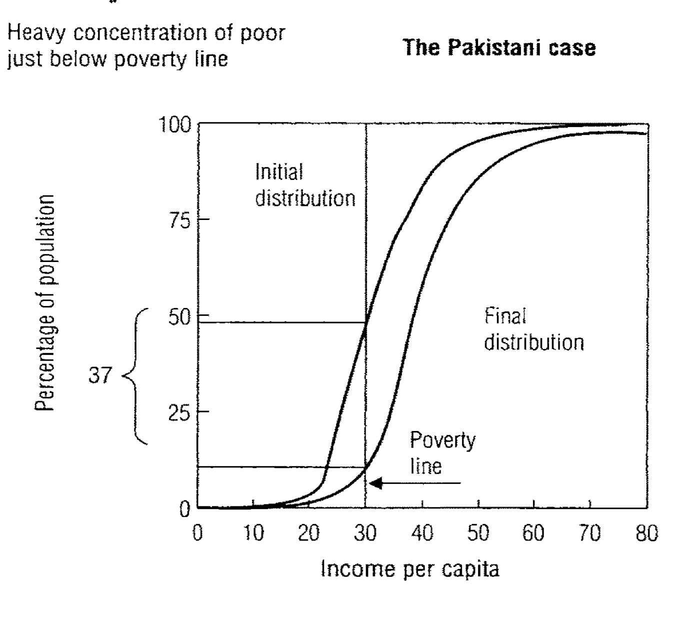
ماليزيا وباكستان والبرازيل

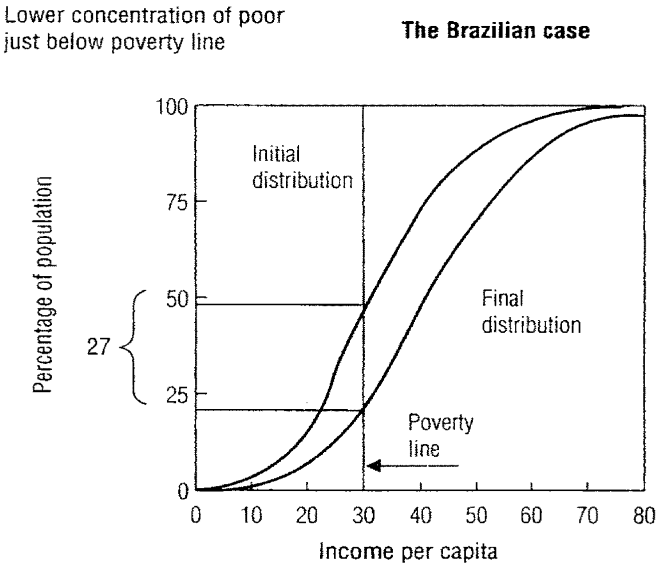
ويبين الشكل 11–6 المقارنة في توزيعات الدخل في باكستان وماليزيا والبرازيل. وإنخفضت نسبة الفقر في باكستان من 54 في المائة في عام 1962 إلى 28 في المائة في عام 1996. وقد إنخفضت ماليزيا، مع عدم المساواة المعتدلة، معدل الفقر فيها من 37 في المائة في عام 1973 إلى 16 في المائة في عام 1996، في حين أن المعدل نفسه في البرازيل، وإنعدام المساواة الشديد، وخاصة بين المناطق الريفية الشمالية الشرقية وبقية البلاد، إنخفض فقط من 50 في المائة في عام 1960 إلى 47 في المائة في عام 1996.

ويقوم الإقتصاديون بتقسيم التخفيضات في معدلات الفقر إلى الجزء الذي يعزى إلى النمو والجزء الذي يعزى إلى التغيرات في عدم المساواة في الدخل. من 1960 إلى 1980، قبل نموها السلبي في الثمانينيات، كان النمو السنوي في البرازيل 5.1 في المائة مقارنة مع ماليزيا 4.3 في المائة. وإنخفض معدل الفقر فى البرازيل خلال نفس الفترة من 50 فى المائة الى 21 فى المائة. ومع ذلك، إذا انخفض عدم المساواة في البرازيل كما هو الحال في ماليزيا، فإن الفقر البرازيلي قد إنخفض بنسبة 43 نقطة مئوية بدلا من 29 نقطة. وهكذا، فإن نمط النمو ومعدله هما من المعايير الهامة للتغيرات في معدلات الفقر (البنك الدولي 1982i: 110؛ العالم البنك 1982i: 47–48).

ويمكننا أن نوضح كيف تؤثر أنماط النمو على معدلات الفقر من خلال رسم بياني منمق يقارن توزيع الدخل بالنسبة لخط الفقر في باكستان والبرازيل. ويبين الشكل 11–6 دالة التوزيع التراكمي، أي النسبة المئوية للأشخاص الذين لا يحصلون على أكثر من دخل معين، ويعبر عنه بوظيفة هذا الدخل. فعلى سبيل المثال، عندما يحدد خط الفقر عند 30، يظهر المنحنى على اليسار في كل رقم أن 50 في المائة من السكان فقراء. ومن شأن زيادة الدخل بنسبة 50 في المائة أن تحول وظيفة التوزيع إلى اليمين. ويبلغ الانخفاض في معدل الفقر 37 نقطة مئوية في الرسم البياني العلوي (الحالة الباكستانية)، ولكن 27 في المائة فقط في الرسم البياني الأدنى (الحالة البرازيلية). وينشأ الفرق في النتيجة عن الفروق في ميل وظيفة التوزيع عند خط الفقر. وإذا كان المنحدر شديد الانحدار، مما يعني عدم مساواة أقل في منطقة خط الفقر، كما هو الحال في الرسم البياني العلوي الذي يظهر باكستان، يتركز عدد كبير من الناس تحت الخط مباشرة، وينخفض معدل الفقر بشكل كبير. وإذا كان المنحدر أقل انحدارا، مما يعني وجود قدر أكبر من عدم المساواة حول خط الفقر، كما هو الحال في الرسم البياني السفلي الذي يظهر البرازيل، فإن قلة من الناس تقع مباشرة تحت خط الفقر. وفي هذه الحالة، لا تؤدي الزيادة نفسها في الدخل إلا إلى عدد قليل من الفقراء فوق الخط، وسيكون الإنخفاض في معدل الفقر أقل بكثير.

على سبيل المثال، بدءا من التوزيعات المتاحة في أوائل التسعينات، من شأن زيادة بنسبة 10 في المائة في دخول الفقراء في باكستان أن تقلل من معدل الفقر بنحو سبع نقاط مئوية. وفي الحالات التي يكون فيها التوزيع أكثر تفاوتا، كما هو الحال في البرازيل، فإن الرقم المناظر لن يكون سوى ثلاث نقاط مئوية (البنك الدولي 47: 1990i).





الشكل 11-6. يوضح الظروف الأولية المختلفة: الأثر على الحد من الفقر. المصدر: البنك الدولي 48-47: 1990i.

سيريلانكا

فمنذ الاستقلال في الفترة من عام 1948 إلى عام 1977، حققت سيريلانكا، التي أنفقت نحو نصف نفقاتها الحكومية المتكررة على الدعم الغذائي، والبرامج الصحية والتعليمية، تقدما كبيرا في تلبية احتياجات سكانها الأساسية. وفي أواخر الستينيات وأوائلها إلى منتصف السبعينات، كان نحو 20 في المائة من هذه النفقات (10 في المائة من الناتج القومي الإجمالي) مخصصا للدعم الغذائي، بما في ذلك حصة مجانية قدرها 0.5-1.0 كيلوغرام من الأرز في الأسبوع لكل شخص (أما الباقي فقد تم بيعه بسعر مدعم). وخلافا لجارتها الكبيرة والمتنوعة في الهند، فإن برامج الغذاء في سيريلانكا تغذى على نحو فعال الفقراء والمقيمين في المناطق الريفية. وقد وفرت الحصة الغذائية المباشرة نحو 20 في المائة من السعرات الحرارية و 15 في المائة من دخل أفقر 20 في المائة من السكان. وعلى النقيض من البرامج التي تعيد توزيع النقدية أو الأصول، كانت هناك عقبات سياسية أقل أمام إعادة توزيع الأغذية.

وكان واحد في المائة من سكان سري لانكا، مقارنة بنسبة 25 في المائة في بنجلاديش، يعيشون على أقل من 1700 سعرة حرارية في اليوم في عام 1970. وخفض برنامج الدعم الغذائي الوفيات وسوء التغذية إلى حد كبير. وكان معدل الوفيات أقل بكثير في سيريلانكا منه في بنجلاديش، على الرغم من أن التخفيضات في حصص الإعاشة والدعم خلال فترات إرتفاع أسعار الأغذية في سيريلانكا، ولكن زادت معدلات الوفيات بشكل ملحوظ (إسمان 258-237: 1980؛ البنك الدولي 62: 1980i).

غير أن سياسات سيريلانكا الأساسية للإحتياجات قد تم تحقيقها على حساب الموارد اللازمة للعمل والإستثمار. وأسهمت معدلات الالتحاق المرتفعة وضعف المناهج الدراسية في ارتفاع معدل البطالة بين طلاب المدارس الثانوية بنسبة تزيد عن 25 في المائة ومعدل البطالة الإجمالي البالغ 20 في المائة في عام 1977. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إنخفاض أسعار الأغذية يضر بالنمو الزراعي، وكذلك الضرائب التجارية المرتفعة والضوابط الحكومية الغير مشجعة للإستثمار. وبعد عام 1977، خفضت الحكومات الإعانات الغذائية والإنفاق الإجتماعي كجزء من إستراتيجية لتحسين الحوافز الزراعية وجذب الإستثمارات الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحرب الأهلية التي بدأت في أوائل الثمانينات أضرت ببرامج سيريلانكا الاجتماعية.

الهند

وفي الهند، شدد دستور عام 1949 وخطط الخمس سنوات (إبتداءا من عام 1951)

على إزالة الظلم وإزالة الفقر وتحسين توزيع الدخل. وإبتداءا من الخمسينيات، تم تنفيذ العديد من البرامج لتحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك إصلاح الأراضي والتعاونيات القروية وتنمية المجتمعات المحلية والائتمان والخدمات لفقراء الريف والدعم التعليمي والغذائي ووضع الحد الأدنى للأجور وبرامج العمالة الريفية والصرف الصحي والتغذية ومياه الشرب والإسكان والتعليم والنقل والاتصالات والكهرباء للفقراء. كما يذكر إندرجيت سينغ (1990: xviii).

أولئك الذين استفادوا من. . . كانت برامج مكافحة الفقر عادة لأولئك الذين لديهم القوة الشعبية. إن تحديد من هو "فقير" وليكون مؤهلا للحصول على المعونة طبقا لمديري هذه البرامج، عموما النخبة الريفية. لذلك، وبدلا من أن تكون الحكومة عاملا محايدا لتوزيع المكاسب، أصبحت الحوض الصغير حيث تغذي المجموعات الاجتماعية المختلفة فيما يتعلق بقوتها الاقتصادية. فالعديد من برامج مكافحة الفقر في الهند – مثل برنامج مناطق الجفاف وبرنامج الأشغال الريفية وبرامج الائتمان الخاصة – أعطت حصة أكبر من منافعها لقطاعات المجتمع الأكثر ثراء، وليس الأفقر.

غير أن التقدم الإجمالي كان محدودا: فقد إنخفضت حصص الدخل للفقراء من الخمسينيات حتى أواخر السبعينيات، في حين أنه وفقا للدراسات الحكومية، لم يكن هناك أي تأثير ملموس على الفقر المتقع. وكانت أوجه عدم المساواة بين الطبقات والجنس في الدخل والصحة والتعليم كبيرة بوجه خاص في شمال الهند ولكنها صغيرة في ولاية كيرالا، مع إصلاح شامل للأراضي وإعادة توزيع في السبعينيات وإستثمار كبير في الصحة والتعليم والتركيز على تكافؤ الفرص ومساوتها للجنسين.

في الديمقراطية الهندية، ضغط الفقراء على القادة السياسيين لتبني برامج تهدف إلى تحسين الكثير من القطاعات الضعيفة من السكان. ومع ذلك، فبإستثناء ولاية كيرالا وغرب البنغال، كانت الطبقات المهدرة والأعمال التجارية تهيمن على الخدمات الحكومية والمجالس التشريعية، ولم يكن من مصلحتهم إدارة البرامج التي ساعدت المحرومين على حسابهم بفعالية. وهكذا، وبحلول عام 1970، كانت نسبة 0.3 في المائة فقط من مجموع الأراضي المزروعة قد وزعت بموجب تشريع الأراضي. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما يتم سن القوانين مع وجود ثغرات وإعفاءات تسمح بتحويل الأراضي إلى الأقارب، مع الاحتفاظ بالأراضي المركزة في أيدي عدد قليل من الأسر. كما قام المقرضون والمزارعون والتجار أيضا بمراقبة التعاونيات القروية واستخدموا معظم الخدمات الاجتماعية ورأس المال التي تقدمها برامج التنمية المجتمعية (برهان 262–

255: 1974؛ موراويتز 41-39: 1977؛ للدراسات التي تشير إلى إنخفاض في الدخل والأصول حصة الفقراء، انظر الهند، وزارة الزراعة والري 1976؛ وباثاك و غاناباثي و سارما Pathak، Ganapathy، and Sarma 517-507: 1977). وقد يحدث أسرع تخفيض للفقر بعد أن أدت إصلاحات التحرير إلى تحفيز النمو. وقد بدأ هذا الأمر في أواسط الثمانينيات من القرن الماضي بمحدودية الإبطال وتصفية الأسعار، بل بلغ ذروته في السياسة الصناعية الجديدة في عام 1991، وإستجابة للضغط الذي قام به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لصالح الهند لتخفيض العجز المزمن في التوازن الدولي على السلع والخدمات والدخل (أو الصادرات ناقص واردات السلع والخدمات). وتقدر سالا مارتن (38: 2002) إنخفاض معدل الفقر في الهند بمقدار دولار واحد في اليوم (بما يعادل القيمة الشرائية لعام 1985) من 17 في المائة في عام 1980 إلى 5 في المائة في عام 1990 إلى 1 في المائة في عام 1998، وفقر دولارين في اليوم من 54 في المائة (1980) إلى 32 في المائة (1990) إلى 14 في المائة (1998)؛ ويقدر البنك الدولي معدلات أعلى (انظر أعلاه) ولكن إتجاها هبوطيا خلال نفس الفترة.

السياسات الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل
Policies to Reduce Poverty and Income Inequality

وكما ناقشنا في قسم سابق، قد يكون النمو أفضل دواء للتخفيف من وطأة الفقر. ومع ذلك، فإننا نناقش سياسات تركز بشكل أكثر تحديدا على الحد من الفقر، بما في ذلك تلك التي تستهدف الحد من عدم المساواة في الدخل.

وكما ذكر سابقا، فإن منحنى الشكل U المقلوب الوصفي لعدم المساواة في الدخل يرتفع في المراحل المبكرة من التطور وينخفض لاحقا. وعلاوة على ذلك، فإن تفاوت الدخل يتفاقم مع زيادة الدخل من المستويات المنخفضة إلى المتوسطة، ثم تتحسن مع تقدم الدخل من مستويات متوسطة إلى أخرى مرتفعة.

غير أن هذا النمط قد يكون نتيجة للسياسات الإقتصادية. وربما يكون عدم المساواة أكبر نتيجة للسياسات السابقة التي تفترض أن المنافع ستنتقل في نهاية المطاف إلى الفقراء. وعلاوة على ذلك، شدد العديد من أقل البلدان نموا على نمو الإنتاج الحضري، والتكنولوجي العالي، والإنتاج الآلي للسلع ذات النمط الغربي. وقد أهملوا أنماط الإنتاج القائمة على أذواق السكان الأصليين وعملياتهم وأوقافهم.

ويرى الإقتصاديون الإشتراكيون أن عدم المساواة المرتفعة في الدخل أمر لا مفر منه في المجتمع الرأسمالي، مع وجود فجوة بين الدخل من رأس المال والأرض وريادة

الأعمال من ناحية، والعاملين بالأجر من ناحية أخرى. ومع ذلك، تشير الأدلة التجريبية إلى أن التغيرات في السياسة التطورية في البلدان الأقل نموا أو الرأسمالية من أقل البلدان نموا، مثل تايوان وكوريا الجنوبية واليابان في وقت مبكر من الحرب العالمية الثانية، يمكن أن تقلل من الفقر وعدم المساواة في الدخل بشكل كبير (أهلواليا و كارتر و شينيري 1979: 299-341؛ أدلمان و روبنسون 1978؛ فرانك و ويب 1977).

ويؤكد البنك الدولي (2001i) على توسيع الفرص الإقتصادية للفقراء عن طريق بناء ممتلاكتهم. وكما هو متوقع، فإن التوزيع الأولي للأصول والدخل أمر بالغ الأهمية في تحديد عدم المساواة في الدخل. فالأشخاص الذين يمتلكون بالفعل ممتلكات ويحملون موقعا مؤثرا ويحصلون على تعليم جيد هم في أفضل وضع للربح مع عائدات النمو. وهكذا، فمن المرجح أن يظل مجتمع يتسم بتفاوت عال في الدخل غير متكافئ أو أكثر، في حين أن أحد التفاوتات الصغيرة قد يكون قادرا على تجنب الزيادات الكبيرة في عدم المساواة. ببساطة قد لا يكون من الممكن أن تنمو أولا وإعادة توزيع في وقت لاحق، لأن الوضع الإجتماعي والإقتصادي في وقت مبكر قد يكون بالفعل حدد نمط وآلية التوزيع. وللتخفيف من حدة الفقر وعدم المساواة في الدخل، قد يحتاج المجتمع إلى إصالح الأراضي (الذي نوقش في الفصل السابع) والتثقيف الجماهيري وغير ذلك من البرامج على الفور بدلا من الإنتظار إلى أن يتحقق النمو (موارايتز 41: 1977؛ نافزيجر 148-131 : 1975؛ أليسينا ورودريك 490-465: 1994).

رأس المال والإئتمان

وفي أقل البلدان نموا عموما، يعيش الفقراء في المقام الأول من عملهم والأغنياء على العوائد من ملكية الممتلكات. ليس لدى الفقراء سوى رأس مال قليل؛ فإن فقرهم يحد أيضا من قدرتهم على الاستجابة لفرص إستثمارية جيدة، مثل أصناف البذور الجديدة والأسمدة والأدوات أو تعليم أطفالهم. ولم تحقق جهود الحكومة الرامية إلى إستبدال المقرضين التقليديين في مجال توفير الائتمانات للفقراء إلا نجاحا محدودا. حتى الوكالات العامة تتطلب ضمانات. ونادرا ما يلبي الأشخاص ذوو الأصول القليلة مثل هذا المعيار. وعلاوة على ذلك، فإن الوقت الكبير الذي يحتاجه الموظفون لمعالجة القروض والإشراف عليها وربما ترتيب المساعدة التقنية، فضلا عن إرتفاع مخاطر الديون المعدومة، يجعل من الصعب على هذه البرامج الإئتمانية أن تكون ذاتي الدعم. وعلاوة على ذلك، فإن الكمية المحدودة من الإئتمانات المدعومة لم تختفي في كثير من الأحيان في أيدي الفقراء ولكن في مجموعات أكثر تأثيرا.

وتقدم بعض البرامج الائتمانية (برنامج ميكروفوند في مانيلا بالفلبين ورابطة تنمية المشاريع الصغيرة أو ADEMI في سانتو دومينغو، الجمهورية الدومينيكية، التي أنشئت في عام 1989) التدريب والمساعدة التقنية لفقراء الحضر ولا سيما النساء، في المشاريع الصغيرة (المؤسسات الصغيرة). في إندونيسيا، بادان كريديت كيكاماتان (Badan Kredit Kecamatan (BKK، التي تأسست في عام 1982، توفر للأفراد (النساء في المقام الأول منخفضة الدخل) القروض الأولية الصغيرة (إلى حد 5$) بسرعة على أساس مراجع شخصية من المسئولين المحليين دون ضمانات. و (BKK) مربحة ولكن لا تزال لا تصل إلى الفقراء لصغر حجم القرض وصارمة من شروط القضاء على غير الفقراء. وفي أوائل الثمانينيات، رفع برنامج إئتمان المؤسسات الصغيرة الحجم في كلكتا متوسط دخل المقترضين الجدد بنسبة 82 في المائة خلال عامين، في حين أن برنامج كوبيديس للمشاريع الصغرى الإندونيسية، الذي أنشئ في عام 1988، زاد متوسط دخل المقترضين من 74 دولارا إلى 183 دولارا بعد ثلاث سنوات . وقد دعمت مؤسسات الإقراض الأربعة هذه بإعانات محدودة للمساعدة في تغطية تكاليفها الإدارية الأولية ولكن ليس على خلاف ذلك لدعم أسعار الفائدة.

الإقراض الجماعي هو أحد الطرق لتجنب الإعانات في توفير الائتمانات للفقراء. وبموجب هذه المخططات، على غرار مصرف غرامين Grameen في بنغلاديش الذي أنشئ في عام 1988، فإن مجموعات الاقتراض من الأقـران من خمسة أشخاص تقريبا ممن لديهم مسئوليات مشتركة يوافقون على قروض للأعضاء الآخرين كبديل لعملية الفحص التي يقوم بها البنك. ويناقش أعضاء المجموعة جميع طلبات القروض ويدققون في الخطة الاستثمارية والجدارة الإئتمانية للمقترض ويحتفظون بنسبة ثابتة من القرض، لا تزال قيد الإيداع أثناء الإقتراض. ويؤدي عدم السداد من قبل أي عضو إلى تعريض وصول المجموعة إلى الخطر تجاه الإئتمان المستقبلي. تلقى بنك غرامين إعانات محدودة من المقرضين الدوليين لبدء المجموعة وتقديم أسعار الفائدة عدة نقاط أقل من السوق. وفي عام 2003، كان لدى غرامين أكثر من 170 ،1 مكتبا فرعيا، خدمت أكثر من مليوني عميل (94 في المائة منهم من النساء)، وكان معدل سدادها 92 في المائة (يونس 2003؛ البنك الدولي 69-66: 1990i؛ أوتيرو و راين 1994؛ جزيري و ألامجير و بانوتشيو 206: 1992).

ويمكن للفقراء زيادة الإستثمار من خلال التكاتف في مواجهة المخاطر. وبالإضافة إلى إنتشار المخاطر في جميع أنحاء الأسرة الممتدة، يتقاسم الناس مخاطر من خلال علاقات متبادلة (عادة غير رسمية) داخل نظم المستفيدين والنسب والمجتمعات القروية (داسغوبتا 238-204: 1993).

ويمكن للإستثمار العام في الطرق والمدارس والكهرباء والمياه الصالحة للشرب ومشاريع الري والبنية التحتية الأخرى، إذا ما تم توفيرها في المناطق المحرومة، أن يوفر منافع مباشرة للفقراء أو يزيد من إنتاجيتهم أو يوفر لهم فرص عمل (البنك الدولي 42-1980i:41).

التعليم و التدريب

وكما برهن الفصل الخامس، فإن الإستثمار في التعليم والتدريب وغير ذلك من أشكال رأس المال البشري يؤدي إلى تدفق الدخل بمرور الوقت. والتعليم الشامل المجاني والتعليم الابتدائي هو وسيلة رئيسية لإعادة توزيع رأس المال البشري على المنفعة النسبية للفقراء. وترتبط معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية المرتفعة بحصص مرتفعة نسبيا من الدخل بالنسبة إلى ال 40 في المائة الأدنى من السكان (أهلواليا 17: 1974؛ بساشاروبولوس و وودهال 264-258: 1985؛ والفصل 10). وفي أجزاء من غرب أفريقيا المنخفضة الدخل، لا تقدم الحكومة الدعم للجامعات فحسب، بل تقدم أيضا تعليما مجانيا وبدلات معيشة للطلاب الذين يكون دخل والديهم عادة أعلى من المتوسط الوطني ونادرا ما ينشأون من الفلاحين من ذوي قطاع الدخل المنخفض. وتشكل مخصصات المعيشة للطلاب ما يقرب من نصف الأموال التي تنفقها حكومات غرب أفريقيا على التعليم العالي. وتنفق أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 22 في المائة من ميزانيتها التعليمية العامة على التعليم العالي، على الرغم من أن 2 في المائة فقط من الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 23 عاما يلتحقون بالمدارس على هذا المستوى. وخلال فترة الركود الإقتصادي والقيود المالية في الثمانينات والتسعينيات، خفضت غانا وتنزانيا ومالي، فضلا عن البلدان التي تعاني من حرب مثل إثيوبيا وموزامبيق والصومال وليبريا، معدلات الإلتحاق بالمدارس الابتدائية. وعلاوة على ذلك، تنفق الحكومة البرازيلية 23 في المائة من ميزانيتها للتعليم العام على التعليم العالي ولكن 9 في المائة فقط على التعليم الثانوي. وبالإضافة إلى ذلك، يحصل أكبر خمس من ذوي الدخل في شيلي وأوروجواي وكوستاريكا والجمهورية الدومينيكية على أكثر من نصف الإعانات للتعليم العالي، في حين أن الخمس الأفقر يحصل على أقل من العُشر. وعلاوة على ذلك، فقد ضحى العديد من البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من ضعف الموارد بنوعية التعليم في المرحلة الابتدائية، وكثيرا ما تفتقر إلى الكفاءة التعليمية والرياضيات الأساسية والعلوم والكتب المدرسية والمواد تعليمية أخرى (البنك الدولي 1990i:79).

برامج التوظيف

وتشكل البطالة في أقل البلدان نموا إهتماما رئيسيا. وهو يؤدي إلى عدم الكفاءة الإقتصادية والإستياء السياسي فضلا عن آثار واضحة على توزيع الدخل. والبطالة المفتوحة، التي يسعى فيها شخص لا يعمل بنشاط إلى البحث عن عمل، هي إلى حد كبير ظاهرة حضرية في أقل البلدان نموا. والعاطلون عن العمل هم أساسا في سن المراهقة وأوائل العشرينات، وهم عادة خريجي المدارس الابتدائية أو الثانوية. ومن النادر أن يسعى الشباب العاطلون عن العمل إلى الحصول على وظيفة حضرية بدون دعم أسري. وتشمل بعض السياسات الرامية إلى الحد من البطالة التوسع الصناعي السريع وخطط العمالة العامة وزيادة الإنتاج الكثيف العمالة في الصناعة التحويلية وتخفيض تباين أسعار العوامل وزيادة التنمية الاقتصادية والخدمات الإجتماعية في المناطق الريفية ونظام تعليمي أكثر صلة بسوق العمل وزيادة الاتساق بين السياسة التعليمية والتخطيط الإقتصادي وزيادة الإعتماد على السوق في تحديد معدلات الأجور (أنظر الفصل 10). ويمكن أن توفر برامج الأشغال العامة لتوسيع نطاق العمالة شبكة أمان للفقراء ومساعدة أقل البلدان نموا على الاستجابة لركود الاقتصاد وصدمات الإقتصاد الكلي (البنك الدولي 1990i:86-87).

الصحة والتغذية

تزيد أقل البلدان نموا من الكفاءة والإنصاف بتحويل الأموال من الطب العلاجي المتقدم في المستشفيات الحضرية إلى الخدمات الصحية الأساسية مثل الرعاية الوقائية والمعلومات الصحية البسيطة والبيئة الصحية المحسنة والممارسين الصحيين غير التقليديين أو المستويين المتوسط في العديد من العيادات الريفية. فطلب الفقراء على الرعاية الطبية مرن جدا بحيث يكون السعر أكثر من الاسمية، وسيكون الفقراء أول من يتركون المدرسة. ومع ذلك، فإن فرض رسوم أعلى على الأغنياء لرعاية المستشفيات يمكن أن يحقق عائدا كبيرا (البنك الدولي 1990i:86-87). فالمرض وعدم كفاية الغذاء يحدان من فرص العمل والقدرة على كسب الدخل للفقراء. وتزيد الإعانات الغذائية أو الحصص الغذائية المجانية من دخل الفقراء، وتؤدي إلى تحسين الصحة والتغذية وتسمح للناس بالعمل أكثر يوما في السنة وتعزيز فعاليتهم في العمل. ومع ذلك، وبسبب نفقات البرامج الغذائية، فمن غير المرجح أن تستمر ما لم يتم الحفاظ على إنتاج الفرد من الغذاء أو رفعه. فالفقر هو محنة في حلقة دائرية.

برامج السكان

يؤكد الفصل 8 أن مستويات معيشة الفقراء تحسنت بسبب حجم الأسرة الأصغر حجما، حيث أن كل شخص بالغ لديه عدد أقل من المعالين.

البحث والتكنولوجيا

وتتجلى فوائد البحوث والتكنولوجيا الجديدة في الحد من الفقر في الزراعة. وقد أدى إدخال أصناف عالية الجودة من القمح والأرز – الثورة الخضراء – إلى زيادة الإمدادات الغذائية وخفض أسعار الأغذية للفقراء وزيادة معدلات الأجور وفي بعض الحالات دخول صغار المزارعين. ولكن هناك حاجة إلى المزيد من البحوث لتحسين إنتاجية المحاصيل الغذائية التي يعتمد عليها العديد من المزارعين ذوي الدخل المنخفض وزيادة فرص العمل وخفض إنتاج السلع الإستهلاكية الرخيصة في الصناعة.

الهجرة

مع تقدم التنمية، يتم إنشاء المزيد من فرص العمل في القطاع الصناعي والحضري، لذلك الناس ينتقلون إلى المدن. وعلى الرغم من بعض المشاكل، فإن مستويات معيشة المهاجرين العاملين في المدن، وإن كانت منخفضة، تميل إلى أن تكون أعلى من مستويات فقراء الريف. وبصفة عامة، يرسل عمال المدن الأموال إلى ديارهم، حتى يتسنى للأراضي الزراعية أن تدعم عددا أقل من الناس، وكلاهما يستفيد منه فقراء الريف. ومع ذلك، فإن سياسات التحيز في المناطق الحضرية، التي نوقشت في الفصل التالي، تحفز الهجرة أكثر مما هو مرغوب فيه إجتماعيا.

الضرائب

ويناقش الفصل 14 المخططات الضريبية، مثل ضريبة الدخل التدريجي، للحد من عدم المساواة في الدخل.

التحويلات والدعم

وفي البلدان المتقدمة النمو، تشمل برامج مكافحة الفقر تحويلات الدخل إلى كبار السن والشباب جدا والمرضى والمعوقين والعاطلين عن العمل ومحدودي الدخل. ولكن باستثناء بعض البلدان المتوسطة الدخل، مثل البرازيل وتركيا، لا يمكن لمعظم البلدان النامية أن تدعم هذه البرامج. فعلى سبيل المثال، في نيكاراغوا وإثيوبيا، حيث أن أكثر من ربع سكانها فقراء (البنك الدولي 2003h: 58–59)، فإن مدفوعات الرعاية

الاجتماعية التي تجعل السكان فوق خط الفقر من شأنها أن تقوض حوافز العمل وتكون باهظة التكلفة.

وثمة نهج بديل يتمثل في دعم أو ترشيد المواد الغذائية الرخيصة. دعم الأغذية التي لا تأكل الفئات المرتفعة الدخل فوائد الفقراء. فعلى سبيل المثال، وقد تم شراء الذرة الرفيعة، التي أدخلت إلى متاجر الحصص التموينية في بنجلاديش في عام 1978، من قبل نحو 70 في المائة من الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض ولكن بنسبة 2 في المائة فقط من الأسر المعيشية ذات الدخل المرتفع (البنك الدولي 62، 51، 45–42: 1980i). وعلاوة على ذلك، فإن الدخل الفردي في إثيوبيا، الذي يتعافى من أكثر من 20 عاما من الحرب، يساوي خط الفقر المطلق، مما يعني أن متوسط الرفاه الإقتصادي هو نفس الحد الأدنى لتكلفة الإحتياجات الأساسية. ومن الواضح أن إثيوبيا لا تستطيع الحد من الفقر عن طريق الحد من عدم المساواة (بيغستن 110: 2003).

التركيز على المجموعة المستهدفة

وهناك استراتيجية أخرى لتحسين مستوى الفقراء تتمثل في استهداف برامج معينة لأشد الفئات فقرا. ولدى الهند برنامج عمل إيجابي يؤيد وضع المنبوذين وغيرهم من "الطوائف والقبائل المتخلفة اقتصاديا" عندما تحدث فتحات في المؤسسات التعليمية والمواقف الحكومية. وهناك عدد من البلدان، بما فيها الهند، تستخدم الحوافز الصناعية والإعانات لمساعدة المناطق المتخلفة إقتصاديا وتدريب رجال الأعمال من الفئات المحرومة. وقد حاولت بعض البلدان تحسين معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث ومعدلاتهن التعليمية. وشدد آخرون على البرامج الصحية والتغذوية للأمهات الحوامل والمرضعات والأطفال. ن التحسينات في المعاشات التقاعدية وصناديق الادخار والضمان الاجتماعي تعود بالنفع على كبار السن (على الرغم من أن الضمان اللإجتماعي غير القابل للإسترداد في البرازيل أصبح كابوسا ماليا، بإستثناء معظم الفقراء الذين يقدمون نسبة كبيرة من التمويل) (ليبتون و فان دير جاج 31: 1993). ويمكن أن يؤدي تحسين المساكن في المناطق الحضرية إلى زيادة الدخل الحقيقي بين الفقراء. وأخيرا، شدد بعض أقل البلدان نموا على عكس سياسات الخمسينات والستينات، على التنمية في المناطق الريفية حيث يعيش معظم الفقراء.

يعتمد نجاح التدخل العام على الفئات المستهدفة على الدعم السياسي. وفي الفترة من عام 1948 إلى عام 1977، أنفقت سيريلانكا حوالي 10 في المائة من ناتجها القومي الإجمالي على دعم الأغذية، بما في ذلك حصة مجانية من 0.5–1.0 كيلوجرام

(1.1-2.2 جنيها) من الأرز أسبوعيا لكل شخص، والباقي يباع بسعر مدعم. ولكن في أواخر السبعينيات، ولبغية الحد من التأثير السلبي لإنخفاض أسعار المواد الغذائية على النمو الزراعي، حلت حكومة جونيوس جوارديني محل هذا الدعم الغذائي العالمي ببرنامج أقل قسائم للغذاء للطعام المستهدف، والذي تآكل تدريجيا من حيث القيمة مع التضخم مع مرور الوقت. أما الطبقة الوسطى، التي لم تعد تكتسب من برنامج أكثر فعالية من حيث التكلفة، فقد سحبت دعمها السياسي القوي[1]. وبالمثل، فإن الدعم الغذائي الموجه للفقراء في كولومبيا كان مستهدفا بشدة بحيث يفتقر إلى دائرة سياسية فعالة، وألغي عند تغيير الحكومة (البنك الدولي 92-91: 1990i). وفي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، عارض الهنود بشكل متزايد العمل وحجز الدخول إلى الجامعات من 22.5 إلى 52 في المائة (المبلغ يتفاوت حسب الدولة)، وقد وضع العديد من أصحاب العمل سياسات توظيف للتحايل على حجز الوظيفة.

ويوضح مايكل ليبتون وجاكس فان دير جاج الإستشاريين للبنك الدولي ذلك:

الاستهداف ليس مجرد طريقة شبيهة بالخداع للحد من التكلفة المالية للحد من الفقر. كما يمكن أن يمنع التبعية غير المبررة بين ضعف الحوافز وخطأها. وعلى العكس من ذلك، يمكن إستخدام الحوافز لتحسين الإستهداف. وحيثما يتجنب الأغنياء إستخدام عيادات الصحة العمومية بسبب الإزدحام أو الرعاية المنخفضة الجودة، فيمكن استخدام هذه العيادات كمراكز توزيع، على سبيل المثال، طوابع الطعام. وقد أثبت هذا النوع من الاستهداف الذاتي فعاليته في جامايكا. إلا أن أحمد يحذر من أن هذا المخطط، رغم أنه قد يتجنب التسرب للأغنياء، قد يستبعد أو يستثني الكثيرين من الفقراء. (ليبتون أند فان دير جاج 9: 1993، نقلا عن فصول من بيسلي وكنبور، ص 67-90؛ أحمد ص 359-77).

وهناك مشكلة أخرى تتمثل في تقييم الدخل المنخفض والتحقق منه، وهو ما يصعب على لدول المتقدمة أن يعتاد السكان الملمين بالقراءة والكتابة على ملء أشكال الضرائب. على سبيل المثال، يشير تيموثي بيسلي ورافي كانبور (71: 1993) إلى "برنامج قسيمة توزيع الغذاء كل أسبوعين من خلال محلات السوبر ماركت التي تديرها الحكومة [باستخدام] الدخل لتحديد من يمكن أن يشارك في ريسيفي، البرازيل. وكشف البرنامج عن العديد من المشاكل. . . . ومن الصعب إستهداف الدخل إذا كان الإبلاغ عن الدخل تعسفيا. . . ويتطلب برنامج القسائم تكاليف مسك الدفاتر والتكاليف

(1) المترجم

اإلدارية على نطاق واسع ". وبناء على هذه التجربة، عدلت الحكومة البرازيلية البرنامج بنجاح، ووصلت إلى أحياء منخفضة الدخل جدا بدون كوبونات. أي تسريب إلى غير الفقراء كان أقل تكلفة من إدارة البرنامج المعقد للقسيمة. (يوليو) 1994، 1994؛ جروش 1994) وجد أن الاستهداف الجغرافي في أمريكا اللاتينية (خاصة عندما يكون حجم الوحدة المستخدمة في اتخاذ القرارات صغير) كان فعالا مثل إختبارات الوسائل لضمان أن المنافع تذهب إلى أفقر 40 في المائة من السكان. وبسبب بساطته وفعاليته من حيث التكلفة، قد يكون الاستهداف الجغرافي بديلا مشروعا للإستهداف الذاتي.

ومع ذلك، لدينا اليوم أرقام قليلة عن الفقر وعدم المساواة حسب المنطقة أو المجتمع داخل الدولة. ويتطلب تحديد الفقراء والوصول إليهم لتمكينهم من الاستهداف الجغرافي وضع خرائط مفصلة للفقر تتضمن بيانات عن تقييم الفقر ومؤشرات "الإحتياجات الأساسية" على المستويات المحلية. وهناك عدد قليل من الدراسات االستقصائية الوطنية كافية "لتوجيه جهود التخفيف من وطأة الفقر الرامية إلى ربط الفقر بالمستويات المحلية" (سان مارتن 173: 2003).

برامج التشغيل المؤقتة الحكومية

ويتضمن الإستهداف الذاتي وتصميم مخططات قائمة على التنظيم الذاتي لن يمر بها سوى الفقراء. أحد البرامج التي توفر الأمن الغذائي مع الاعتماد على الاختيار الذاتي من قبل الفقراء هو الغذاء أو دخل آخر مقابل العمل. وتضمن متطلبات العمل، مقترنة بأجور متدنية، أن الفقراء فقط هم الذين سيطبقون على وظائف حيث لا يمكن تحديد هويتهم، مما يسمح بتغطية أكبر للفقراء بميزانية معينة. وعندما تضاعف الحد الأدنى القانوني للأجور في الهند في عام 1988، ضاعف نظام ضمان العمالة في ولاية ماهاراشترا معدل الأجر بالنسبة لمتلقي الغذاء مقابل العمل، ولكن نظرا لأن هذا الأجر لم يوفر وظائف التموين بشكل فعال لأشد المحتاجين، فقد إستخدم مديرو الخطط تقنينا غير رسمي (ليبتون وفان دير جاج 35-34: 1993؛ بيسلي و كانبور 79-78: 1993). وأظهرت محاكاة كريت باريخ و تي إن سرينيفاسان (406-403: 1993) أن برنامج الأعمال المصممة جيدا والمنفذة جيدا والموجهة جيدا تحسن رفاه فقراء الريف وتزيد من النمو الإقتصادي، حتى لو تم جمع الموارد من خلال زيادة الضرائب. وحتى لو كان برنامج الأعمال يعني إستثمارا آخر مفروغا منه، فإن التضحية في النمو متواضعة وتأثيرها على رفاهية الفقراء أمر إيجابي. وفي بعض القرى الهندية، ساعدت برامج العمل المضمونة للعمالة على تحقيق استقرار الدخل، مما أدى إلى خفض «موسم الجوع». وتبين

من دراسة لبرنامج الغذاء في بنجلاديش أن الأرباح الضائعة للمشاركين في البرنامج كانت ثلث أرباحهم (العالم البنك 100-96: 1990i؛ أيضا سين 47-40: 1993).

الحرب المتكاملة على الفقر

تشير دراسة أجرتها إيرما أديلمان وشيرمان روبنسون (1978) إلى أن معظم هذه السياسات لا يمكن أن تنهي إرتفاع التفاوت في الدخل الذي يحدث مع التنمية. فالتعبئة الكاملة للسياسات الحكومية نحو برامج لمساعدة الفقراء مباشرة – أي الحرب على الفقر – تنجح في الحد من عدم المساواة في الدخل وزيادة الدخول المطلقة. وقد أعيد توزيع البلدان الناجحة مثل تايوان وكوريا الجنوبية وإسرائيل وسنغافورة قبل النمو. بالنسبة لـ أدلمان و روبنسون، يتغير الأصل المعاد توزيعه مع مستوى التنمية الإقتصادية. وفي البداية عندما يكون الإقتصاد زراعي في المقام الأول، يعاد توزيع الأراضي. ومع مزيد من التطوير، فإن الأصول الرئيسية هي رأس المال المادي. وفي مرحلة لاحقة، يجري التشديد على إعادة توزيع رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب للفقراء. من السهل تسجيل الطرق التي يمكن للدولة من خلالها تعزيز الفرص وتمكين الفقراء وتعزيز أمنهم (البنك الدولي 2001h: vi). غير أن النخب السياسية وحلفائها الذين يهددهم البرنامج الذي يعيد توزيع الدخل ويقلل الفقر يسيطرون على الدولة في كثير من الأحيان. ويتطلب التصدي للفقر أكثر بكثير من معرفة السياسات التي يمكن أن تقلل من الفقر؛ والأهم من ذلك هو المواطنون الذين لديهم مصالح راسخة في الحد من الفقر وحكومة لديها الإرادة السياسية لمكافحة الفقر.

برامج التكيف

وتناقش الفصول 16 و 17 و 19 كيفية قيام صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي بإجبار أقل البلدان نموا على مواجهة عجز خارجي مزمن ومشكلة ديون للاضطلاع بالإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وسياسات تثبيت الاقتصاد الكلي لتلقي الأموال المالية مثل قروض صندوق النقد الدولي "الملاذ الأخير". وينبغي لبرامج التكيف وتحقيق الاستقرار أن توفر تحويالت تعويضية أو شبكات أمان أخرى للدخل وسبل الكسب لشرائح أضعف من السكان – الفقراء والأقليات والريفيين والعاملين والنساء والأطفال – لتجنب دفعهم إلى ما دون خط الفقر المتقع .

هل يمكننا ألا نتوقع أن يقدم المانحين أو المقرضين الدعم (من خلال صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو حكومة المساهمين الرئيسيين) الأموال الاجتماعية

للمساهمة في الحد من الفقر والإستدامة السياسية لعملية التعديل؟ وقد أنشأ صندوق النقد الدولي (2003b) مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو في عام 1999 لتوسيع أهداف برنامجه التساهلي (أي 25 في المائة على الأقل من عناصر المنح) لإدراج "تركيز أكثر وضوحا على الحد من الفقر في سياق إستراتيجية موجهة نحو النمو". وبالإضافة إلى ذلك، أدرج برنامج التكيف الهيكلي للبنك الدولي برنامج عمل للتخفيف من التكاليف الاجتماعية للتكيف. وفي عام 1988، وفرت اللجنة الاستشارية المعنية بالأمن الغذائي والتغذية في غانا الأموال اللازمة للأشغال العامة ومشاريع الأغذية مقابل العمل لتقليل الضرر الفوري الذي يلحق بعمال القطاع العام المتقاعدين عن برامج الخصخصة لزيادة الإنتاجية على المدى الطويل (نافزيجر 1993؛ موريسون 2000). ومع ذلك، فإن ستيوارت وفان دير جيست (1998) يظهران أن عمال القطاع العام الذين إستفادوا بشكل جيد نسبيا إستفادوا بشكل كبير، في حين أن الأسر الفقيرة لم تستفد كثيرا. والواقع أن الدراسة الإستقصائية التي أجراها 10 بلدان من أقل البلدان نموا التي أجريت تعديلات عليها في السبعينات والثمانينات تشير إلى أن برامج الصناديق الإجتماعية التي تم تصميميها وتمويلها محليا هي وحدها التي نجحت في الحد من الفقر والجوع والمرض. وفي المقابل، فشلت البرامج الخارجية كالمعتاد

وتشير الدلائل إلى أن برامج التكيف قد تؤدي في البداية إلى خفض الأجور الحقيقية وإلى تفاقم حالة الفقراء. ومن المؤكد أن الأبعاد الإجتماعية لمشاريع التكيف التابعة للبنك الدولي تسعى إلى إيجاد أدوات سياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفقر مع التركيز على التعويضات القصيرة الأجل حيثما تكون برامج التكيف ذات تكاليف مباشرة بالنسبة للمجموعات المحددة. غير أن مخططي أقل البلدان نموا يجدون صعوبة سياسية في تعويض الفقراء عن أثر برامج التكيف. ولتوضيح ذلك، لم يقدم برنامج العمل للتخفيف من التكاليف الاجتماعية للتكيف في غانا، الذي بدأ في عام 1988، سوى القليل من المشاريع لموازنة إنخفاض الرعاية الصحية ومياه الشرب وسوء التغذية بين النساء والأطفال وتكاليف التكيف بين أفقر السكان لتأثير إعادة توزيع برامج التكيف في غانا إستهدفت مصالح قوية راسخة، فقد حارب من أجل إستعادة صعودها على حساب الفقراء. وكان البنك و (في سياقات أخرى) على بينة من السياسات الداخلية للتكيف التي أدت إلى جماعات المصالح المتميزة ولكن ليس الفقراء فعالة في الحصول على تعويض عن التكيف (منحة 20-18 : 1989؛ ستريتن 17-16 : 1989؛ البنك الدولي 49-29 : 1988a؛ بارفيت 128 : 1990؛ نلسون 102 : 1989؛ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة 114 : 1991؛ دير 39 : 1990؛ تسكيكاتا 161 : 1990؛ نافزيجر

175-174 : 1993). وبالإضافة إلى القيود التي يواجهها المستلمون على إعادة التوزيع، وضع مساهمو البنك / الصندوق قيودا على المشاريع. ويمثل هذا البرنامج إعادة تسمية مرفق التكيف الهيكلي وتعزيز مرافق التكيف الهيكلي للصندوق (القوات المسلحة السودانية ومرفق التكيف الهيكلي المعزز) دون تغيير الشروط المحددة. ويواجه صندوق النقد الدولي، على الرغم من تغيير إسمه، نفس القيود المؤسسية التي كانت قائمة من قبل. ولم تقدم الدول المتقدمة ، بما في ذلك الولايات المتحدة على وجه الخصوص، بقيود في ميزانية الكونجرس، سوى القليل من الأموال التساهلية لصالح الصندوق الاستئماني لميزانيات النمو أو نافذة البنك الدولي التساهلية، وهي المؤسسة الدولية للتنمية. وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة (مع حصة 17 في المائة) وغيرها من الدول المتقدمة (إجمالي، بما في ذلك الولايات المتحدة، 56 في المائة) من المساهمين، ملتزمة الطابع الدائر لصناديق قرض صندوق النقد الدولي، تريد من الصندوق أو البنك لوضع شروط لتحقيق الاستقرار والإصلاح التي تعظم فرص تسديد الأموال. وهكذا تواجه أقل البلدان نموا، التي يواجه بعضها بإستمرار أوضاعا تتعلق بإقراض البنك أو الصندوق، عوائق رئيسية في إعادة توزيع الدخل محليا.

مساواة الدخل مقابل النمو

ويؤكد بعض الاقتصاديين في مجال التنمية أن عدم المساواة، عن طريق تحفيز معدلات الإستثمار المرتفعة، يعود بالفائدة على الفقراء، حيث أن التراكم يرفع الإنتاجية ومتوسط الرفاهية المادية. أكد غوستاف بابانيك (1967)، مستشار باكستان خلال أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، وجود صراع "بين أهداف النمو والمساواة" بحيث "يؤدي عدم المساواة الكبير في الدخول إلى زيادة المدخرات" وأن " الدخل يفضي إلى زيادة المدخرات ". وقال محبوب الحق (1966)، وهو متحدث باسم البنك الدولي لتلبية الاحتياجات الأساسية لأقل البلدان نموا في السبعينيات والتسعينات، عندما كان مخططا باكستانيا في الستينات: "يجب على البلدان المتخلفة أن تقبل بوعي فلسفة النمو والتخزين للمستقبل البعيد كلها أفكار التوزيع العادل ورفاهية الدولة. وينبغي الاعتراف بأن هذه هي الكماليات التي لا تستطيع البلدان المتقدمة النمو إلا تحملها ". وكان استنتاجه هو أنه" ينبغي توزيع ناتج إضافي لصالح قطاعات الادخار ". وكان" فلسفة النمو أساسا في مقابل فلسفة التوزيع [و] أمر لا غنى عنه في فترة "الإقلاع". "في الثمانينيات، بصفته مخططا باكستانيا، ذكر وجهات نظر مماثلة لتلك التي عقدها في الستينيات.

وقد خلصت جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس، الخبير الإقتصادي ديباك لال (1990) من دراسات مقارنة "إلى أن النمو ينهار"، في حين ينهار النمو يؤدي إلى زيادة الفقر". بالإضافة إلى ذلك، لم يتم العثور على "التحويلات المباشرة والنفقات الاجتماعية للتخفيف من حدة الفقر" أن يكون لها أي تأثير ملموس على الفقر". في الواقع توسيع الإستحقاقات لها" تأثير "قتل الأوزة التي وضعت البيض الذهبي". وجزء من استنتاجه هو "قانون المدير" الذي ينص على أن معظم السياسات (بإستثناء الصنف الأفلاطوني) تؤدي إلى تحويلات الدخل من الفقراء والأغنياء إلى الطبقة الوسطى. "بالنسبة لـ لال، ليس من المستغرب أن تكون مشتركة فإن العثور على العديد من الدراسات التجريبية للفقر المعاد معالجتها في البلدان التي تتمتع بأكثر نظم الرعاية إنتشارا هو أن هذه البرامج بعيدة كل البعد عن تخفيف الفقر المتقع وتميل إلى إضفاء الطابع المؤسسي عليها". نجد أن إستنتاجات لال حول النمو الذي يميل إلى الفقراء وعدم فعالية برامج الرعاية تتناقض مع الدراسات التي قام بها البنك الدولي ومكتب العمل الدولي (شينيري و أهلواليا و بيل و دولوي و جولي 1974؛ أهلواليا و كارتر و شينيري 341-29: 1979؛ العالم بانك 1980i؛ وورد بانك 1990i؛ ليبتون و فان دير غاغ 1993؛ ليكايلون و بوكيرت و موريسون و جيرميديس 1994).

فيما يعترض أدلمان وموريس (1973) على إستراتيجية إنتظار مراحل لاحقة من التطوير للتأكيد على توزيع الدخل. وتحدد الإيرادات الأولية وتوزيع رأس المال المادي والبشري عدم المساواة في الاتجاه. فالأشخاص الذين يمتلكون ممتلكات ويحملون مركزا مؤثرا ويحصلون على تعليم جيد هم في أفضل وضع للربح بمجرد أن يبدأ النمو. وبالتالي، فإن المجتمع الذي يكون فيه التفاوت الأولي في الدخل الذي يبدأ النمو من المرجح أن يظل غير متكافئ أو أن يصبح أكثر من ذلك، في حين أن أحد التفاوتات الصغيرة قد يكون قادرا على تجنب الزيادات الكبيرة في عدم المساواة. قد لا يكون المجتمع قادرا على النمو أولا وإعادة توزيعه في وقت لاحق، لأن الوضع الإجتماعي والإقتصادي المبكر يثبت إلى حد كبير نمط التوزيع، على الأقل حتى يتم الإقتراب من مستويات الدخل الأعلى. ويتطلب الحد من عدم المساواة أولوية فورية من خلال إصلاح الأراضي والتعليم الجماهيري وغير ذلك من الوسائل، بدلا من ترك إعادة التوزيع إلى ما بعد حدوث النمو.

ويقول جوان روبنسون، خبير الإقتصاد في جامعة كامبريدج (1949) إنه حتى إذا إفترضت أن عدم المساواة يحفز تراكم رأس المال ونموه، فقد لا يكون من الحكمة بالنسبة لأقل البلدان نموا الفقراء أن يحبذوا عدم المساواة، مما يعرضهم لخطر صحة أطفالهم

وتغذيتهم ليحظوا ثروة لأحفادهم. ويعد تعزيز الإدخار من خلال عدم المساواة أكثر تكلفة من البدائل الأخرى مثل السياسات الحكومية لتعزيز المساواة وتكوين رأس المال.

ويرى تورستن بيرسون وجيدو تابليني (1994: 600-621) أن عدم المساواة يضر بالنمو، حيث أن الزعماء السياسيني يضطرون، في مجتمع يعاني من نزاع توزيعي كبير، إلى وضع سياسات إقتصادية تفرض ضرائب على الإستثمار وتعزيز النمو من أجل إعادة توزيع الدخل. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات، أدى تقليص الشرائح الإقتصادية وتزايد النزاعات التوزيعية إلى زيادة الضغوط على القادة الوطنيين الذين لم تكن استجابتهم في العادة مجرد مناهضة للمساواة، بل كانت أيضا ضارة، مما أضر بحوافز صغار المزارعين والصناعيين وبناء المؤسسات الحكومية بما يتجاوز القدرة الإدارية، وإستخدام هذه الشركات غير الفعالة لإعطاء فوائد للعملاء وتخصيص الأموال التعليمية للحفاظ على مكانة أطفالهم ومنع الحركة التصاعدية لأطفال العمال والمزارعين. وبقاء الإدارة في نظام هش سياسيا يتطلب حشد دعم النخبة على حساب النمو الإقتصادي. وقد أدى تدعيم إنتاج الفلاحين من خلال أسعار السوق وأسعار الصرف إلى تداخل قدرة القادة الوطنيين على بناء الدعم السياسي، ولا سيما في المدن (نافزيجر 1988). غير أن الصلة بين الركود وعدم المساواة في أفريقيا قد تكون إستثنائية. ومع ذلك، لا يمكننا أن نكون متأكدين من أن هناك تبادلا عاما بين النمو والمساواة. والبيانات ليست ذات نوعية كافية تمكننا من تعميم العلاقة بين النمو والمساواة في أقل البلدان نموا.

قد يكون تسريع النمو الاقتصادي عموما من خلال سياسات الإقتصاد الكلي المستقرة هو النهج السياسي الأكثر إرضـاءا للحد من الفقر وتخفيف حدة الصراع التوزيعي. وقد أدى عدد من البلدان الآسيوية الحديثة التصنيع، مثل كوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا وتايلند، إلى إنخفاض الفقر بدرجة كبيرة من خلال النمو الاقتصادي السريع؛ وتاريخيا كسب العمال أكثر من شريحة الناتج القومي الإجمالي أكبر من من حصة أكبر من شريحة التي لا تزال في نفس الحجم. عندما لا يتم توسيع شريحة الدخل، أي مكاسب الطبقات المحرومة تجعل على حساب الطبقات الأكثر تميزا: مثل إعادة توزيع من الطبقات الأعلى إلى الدخل المنخفض من الصعب تحقيق سياسيا. ومع ذلك، عندما تنمو شريحة الناتج القومي الإجمالي، يمكن أن يكون المقدار أكبر لكل من المجموعات المتميزة والمحرومة. وتركز الفصول المتبقية من هذا الكتاب على طرق تسريع النمو. وكما يشير القسم التالي، تتشابك مسائل الفقر وعدم المساواة وسياسة الحكومة مع مسائل النظام السياسي.

الفقر وعدم المساواة والحرب

وتهدد الحرب وعنف الدولة ومقاومة المتمردين سبل العيش وأصوات ملايين الفقراء في العالم النامي. ويعيش حوالى 20 فى المائة من الافارقة فى دول تعطلت بشكل خطير بسبب الحرب او عنف الدولة. وتشمل تكلفة الصراع تدفقات اللاجئين وزيادة الإنفاق العسكري والأضرار التي لحقت بالنقل والإتصالات وتخفيض التجارة والإستثمار وتحويل الموارد من التنمية. ويقدر البنك الدولي (2000a :57–59) أن الحرب الأهلية في بلد أفريقي تخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد بمقدار 2.2 نقطة مئوية سنويا.

وعلى سبيل المثال، فإن سيراليون، في غرب أفريقيا، هي تقريبا أفقر بلد في العالم (البنك الدولي 38: 2001h؛ البنك الدولي 16–14: 2003h). الصراع المأساوي في سيراليون... قد أسفرت عن خسائر فادحة في الأرواح المفقودة، والاغتصاب، والتشويه، والضرر النفسي للأولاد المختطفين في الجيش والميليشيات. إن آثار الصراع – تدمير مؤسسات الحكم الهشة وضعف المهارات والخسائر الشخصية والشروخ الاجتماعية التي يمكن أن تأخذ أجيال للشفاء – تخلق حلقة مفرغة من الفقر والصراع المستمرين "(البنك الدولي 38: 2001h). ما هو تأثير الفقر وعدم المساواة على الحرب؟ وتحدث الحروب والعنف الضخم الذي تمارسه الدولة في الغالب في البلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما البلدان التي تشهد نموا اقتصاديا سلبيا أو راكدا. كما أن نسبة كبيرة من هذه الدول ضعيفة أو فاشلة حيث توفر القليل من السلع والخدمات العامة – إن وجدت – وتعاني من إنهيار سيادة القانون.

ويؤدي الركود الإقتصادي والتدهور إلى تفاقم الشعور بالحرمان النسبي، وإدراك الناس للظلم الإجتماعي القائم على التباين بين السلع والظروف التي يتوقعونها وتلك التي يمكنهم الحصول عليها والحفاظ عليها. وغالبا ما ينجم الحرمان عن الدخل أو عدم المساواة الطائفية (العرقية) (ستيوارت 16: 2000)، حيث يرتبط دخل أو ظروف المجتمع بأشخاص آخرين داخل المجتمع. ويؤدي الحرمان النسبي إلى إثارة السخط الإجتماعي الذي يوفر حافزا للعنف الجماعي (جور 1970). ومن المرجح أن تؤدي عوامل ملموسة وبارزة مثل التدهور الملحوظ في ظروف المعيشة، وخاصة خلال فترة من التوقعات العالية، إلى إستياء إجتماعي – سياسي يمكن تعبئته في العنف السياسي.

ويرى العالم السياسي كاليفي هولستي (2000) أن سياسات النخب الحاكمة، وليس عمل المتمردين، هي أصل معظم الصراعات. ويؤدي النمو البطيء أو السلبي

للفرد الواحد إلى الضغط على الإئتلافات الحاكمة. ويمكن للنخب الحاكمة أن توسع فرص البحث عن النخب السياسية القائمة، مما يسهم في مزيد من الركود الإقتصادي الذي يمكن أن يهدد شرعية النظام والإستقرار في المستقبل. أو أنها يمكن أن تقلل من عدد الحلفاء والعملاء الذين يدعمونهم، مما يقوض شرعية النظام، ويخاطرون بالمعارضة من قبل أولئك الذين لم يعودوا يشاركون في فوائد الحكم، ويزيد من احتمال دوران النظام، مثل الانقلابات. وللتغلب على التهديدات التي يتعرض لها النظام، قد تستخدم النخب القمع لقمع السخط أو الاستيلاء على حصة أكبر من فائض الأغلبية المتقلص فوق مستوى الكفاف، مما يحد من الإستثمار والنمو في المستقبل. وفي خضم الأزمة الاقتصادية، فإن أي من الاستراتيجيتين، أو توسيع نطاق إيجار النخب أو تخفيض حجم الائتلاف، يزيد من تفاقم إمكانات القمع والتمرد والحرب الأهلية. ويتفاعل الركود الإقتصادي بشكل عام مع الإستعباد السياسي في دوامة هبوطية، وهي دوامة في البلدان الأفريقية مثل أنغولا وإثيوبيا والسودان والصومال وليبيريا وسيراليون وجمهورية الكونغو الشعبية (كينشاسا) (نافزيجر وأوفينز 2003؛ نافزيجر و أوفينز 155-154 : 2002)[1].

وكثيرا ما يرتبط هذا الركود والإنحدار بحالة تفسيرية، وتفاقمها، مدفوعا بالمنافسة العرقية والإقليمية على خيرات الدولة. وتستخرج النخب الإيجارات الفورية والتحويلات بدلا من توفير حوافز للنمو الإقتصادي. وفي بعض الدول المفترسة، تستخدم النخبة الحاكمة وعملائها مواقعهم والوصول إلى الموارد لنهب الإقتصاد الوطني من خلال الكسب غير المشروع والفساد والإبتزاز والمشاركة في الأنشطة التجارية الخاصة «(هولستي 251 : 2000). الناس يستخدمون الأموال تحت تصرف الدولة لفساد ممنهج، من وصية البقاء على قيد الحياة الصغيرة في المستويات السفلى من الحكومة إلى الإختلاس (السرقة) في الأعلى.

ومن المرجح أن تحدث الحروب في المجتمعات التي تكون فيها الدولة ضعيفة وودية، وبالتالي تخضع للسعاة عن الإيجار الواسع، والحصول على منفعة خاصة من الموارد العامة (فايرينز 440 : 2000). السبب والنتيجة بين فشل الدولة والسعي للأرباح ليست واضحة دائما. ولا ينبغي أن ينجم فشل الدولة بالضرورة عن عجز المؤسسات العامة. وبدلا من ذلك، على الرغم من أن «فشل الدولة يمكن أن يضر بعدد كبير من الناس، فإنه يمكن أن يفيد الآخرين أيضا» (المرجع نفسه، ص 442) وخاصة النخب الحاكمة وحلفائها. وقد لا تستفيد هذه النخب من تفادي الإضمحلال السياسي من

(1) المترجم

خلال تعزيز حرية الدخول وسيادة القانون والحد من الفساد والإستغلال. وبدلا من ذلك، يمكن للقادة السياسيين أن يستفيدوا من أنشطة واسعة النطاق غير منتجة تسعى إلى تحقيق الربح في نظام سياسي يسيطرون عليه بدلا من الجهود طويلة الأجل الرامية إلى بناء دولة تعمل بشكل جيد يزدهر فيها التقدم الإقتصادي والمؤسسات الديمقراطية. وتميل هذه الأنشطة إلى أن تكون منتشرة في البلدان التي لديها صادرات معدنية وفيرة (مثل الماس والنفط)، مثل سيراليون وأنغولا والكونغو - كينشاسا وليبيريا، في حين أن السلوك الإقتصادي الإستبدادي له عائد أقل في حالة الإقتصادات الفقيرة في التصدير مثل تنزانيا.

ملخص الفصل Conclusion

الفقر متعدد الأبعاد، لا يشير فقط إلى إنخفاض الدخل بل أيضا إلى الجوع والأمية وسوء الحالة الصحية وعدم كفاية الهياكل الأساسية وضعف القوة والتهميش. وفي النصف الأخير من القرن الماضي، إنخفض التفاوت في مؤشر التنمية البشرية إنخفاضا حادا، خاصة بسبب الزيادة في التفاوتات الصحية العالمية وعدم المساواة في التعليم.

والفقر المتقع هو أقل من الدخل الذي يؤمن الضروريات الأساسية من الغذاء والملبس والمأوى. وقد رسم البنك الدولي والوكالات الدولية الأخرى خطوط الفقر بدولار واحد في اليوم ودولارين في اليوم، إستنادا إلى تكافؤ القوى الشرائية في عام 1985. وعلى الرغم من أن خط الفقر الأولي الذي تبلغ قيمته دولارا واحدا في اليوم يستند إلى الدخل الضروري لمنع نقص التغذية، فإنه بعد عام 1985، إرتبط الفقر الدولي بدخل سعر صرف تكافؤ القوة الشرائية بدلا من الحصول على الغذاء.

وتقدر سالا مارتن، التي تستوعب توزيع الدخل حسب النسب المئوية بدلا من خميس البنك الدولي، أن 6.7 في المائة من العالم يعاني من فقر دولار واحد في اليوم و 18.6 في المائة في فقر دولارين في اليوم في عام 1998. وربما يكون أعلى معدل في أفريقيا ، حيث تبلغ نسبة الفقر فيها 40 في المائة في دولار واحد في اليوم و 64 في المائة عند دولارين في اليوم، مع عدم حدوث انخفاض فعلي في معدلات الفقر من عام 1950 إلى عام 2000. وتعيش الأغلبية الساحقة من فقراء العالم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا وشرق آسيا.

وتستند معدلات الفقر المرتفعة لدى البنك الدولي إلى بيانات المستهلكين من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، التي جرى تقدير إنفاقها الاستهلاكي بدرجة كبيرة مقارنة بحسابات الدخل القومي.

وعلى عكس البنك الدولي، أظهر كل من سالا مارتن وبالا أن تفاوت الدخل الفردي في العالم إنخفض من 1980 إلى 2000، نتيجة لتحول أعداد كبيرة في آسيا ذات الكثافة السكانية العالية، وخاصة في الصين والهند، من العالم إلى الطبقة الوسطى. ومع ذلك، فإن التفاوت في الدخل العالمي يتجاوز ذلك بالنسبة لأي بلد آخر.

ويركز مفهوم "سين" للفقر على القدرات بدلا من التحصيل، مما يعني أن الشخص المرتفع الدخل الذي يهدر موارده بحيث يعيش بائسة لا يعتبر فقيرا. ويرى سين أن صناع السياسات يحتاجون إلى تدابير الفقر التالية: نسبة عدد السكان أو نسبة الفقر، أو فجوة الدخل أو الدخل الإضافي اللازم لجلب الفقراء إلى مستوى خط الفقر ومعامل جيني أو تركيز الدخل بين الفقراء.

كثيرا ما تؤدي التنمية الإقتصادية المبكرة في أقل البلدان نموا إلى انخفاض حصص الدخل لأقل فئات الدخل. ويميل عدم المساواة إلى إتباع نمط على شكل حرف U بالمقلوب، حيث يتزايد أولا ثم ينخفض مع النمو في نصيب الفرد من الدخل.

فالناس الذين يعيشون في فقر مدقع يعانون من نقص التغذية ولديهم مقاومة منخفضة للأمراض. وتصنف هذه الفئة من إرتفاع معدل وفيات الرضع، ومتوسط العمر المتوقع عند 45 عاما تقريبا والأمية. ويعيش معظم فقراء العالم المطلقين في المناطق الريفية ولا يمتلكون سوى القليل من الأصول. فالأسهم غير المتناسبة من الفقراء هم من النساء والأطفال.

ترتبط معدلات نمو الدخل القومي ارتباطا وثيقا بنمو الدخل في أفقر 20 في المائة. وعلى الرغم من ذلك، وضعف بيانات الفقر، فهناك الكثير الذي يمكن أن تفعله أقل البلدان نموا للحد من الفقر وعدم المساواة.

وقد نجح تركيز تايوان وكوريا الجنوبية على الإصلاح الزراعي والتعليم والتصنيع الكثيف العمالة، وتركيز إندونيسيا على التنمية الريفية في زيادة حصص الدخل لأفقر شرائح سكانها. وعلى النقيض من ذلك، ففي خلال الربع الأول من إستقلال الهند، تم التحايل على العديد من برامجها لمساعدة الفقراء من قبل الإداريين وأصحاب العقارات ورجال الأعمال الذين تعرضت مصالحهم الاقتصادية للتهديد من جراء هذه الجهود. وإنخفضت معدلات الفقر في الهند بسرعة من منتصف الثمانينات حتى التسعينيات، عندما قامت إصلاحات التحرير بتحفيز النمو.

وتشمل السياسات المستخدمة للحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل الائتمان للفقراء والتعليم الابتدائي الشامل وبرامج العمالة وخطط التنمية الريفية والضرائب

التدريجية على الدخل ودعم الأغذية والبرامج الصحية وتنظيم الأسرة والبحوث الغذائية والحث على الهجرة وتحويل الدخل وبرامج إستهداف الفئات الأشد فقرا ومخططات التشغيل التي لا يتأهل لها سوى الفقراء. إن تصميم "شبكات الأمان" ضروري لحماية الفقراء خلال برامج التكيف الاقتصادي وتحقيق الإستقرار. غير أن نجاح هذه السياسات يتوقف في نهاية المطاف على وجود حكومة لديها الإرادة السياسية لمكافحة الفقر.

ويختلف الإقتصاديون حول ما إذا كانت هناك مقايضة أو ترابط بين المساواة والنمو. بيد أن معظم الإقتصاديين يوافقون على أن تسريع النمو الاقتصادي من خلال سياسات الاقتصاد الكلي المستقرة هو النهج السياسي الأكثر مرضية للحد من الفقر والحد من الصراع التوزيعي.

فالفقر وعدم المساواة يزيدان من خطر نشوب الحرب وعنف الدولة ومقاومة المتمردين في أقل البلدان نموا.

مصطلحات للمراجعة Terms To Review

- الفقر المتقع
- نظرية أدلمان-موريس للنمو وعدم المساواة
- التكيف
- القدرات
- الإقراض بشروط ميسرة
- ازدحام
- عامل التوزيع التراكمي
- مرونة النمو لصالح الفقراء
- مرونة فجوة الفقر فيما يتعلق بمؤشر جيني
- معامل جيني
- بنك غرامين
- الثورة الخضراء
- الإقراض الجماعي
- نهج الحد من الفقر
- نهج الفجوة في الدخل إزاء الفقر
- التوازن الدولي للسلع والخدمات
- المؤسسة الدولية للتنمية
- صندوق النقد الدولي (IMF)
- منحنى على شكل حرف U بالمقلوب
- منحنى كوزنيتس
- منحنى لورينز
- مؤسسات صغيرة
- النساء «المفقودات»
- فقر 1$/ يوم
- أنظمة المستفيدين
- خط الفقر
- الحرمان النسبي
- الانحراف المعياري
- بنود التبادل التجاري
- فقر 2$/ يوم
- التباين
- برامج التشغيل المؤقتة الحكومية
- البنك الدولي

أسئلة للمناقشة

1. ما هو معنى فقر 1$ / يوم و 2$ / يوم ؟ ما هي الإختلافات بين البنك الدولي و سورجيت بهالا وكزافييه سالا مارتن في وجهات نظرهم بشأن الفقر وعدم المساواة؟ لماذا لديهم أرقام مختلفة على فقر 1$ / يوم و 2$ / يوم ؟
2. ما هي أبعاد الفقر المختلفة بخلاف الدخول المنخفضة؟
3. ما المقصود بالفقر المطلق؟ إلى أي مدى يكون الفقر ثقافيا نسبيا؟ ما هي بعض خصائص الفقر المدقع؟ وما مدى إرتباط تعريفات الفقر بتوافر الأغذية؟
4. كم من الفقر هناك في العالم؟ في العالم النامي؟ حسب المنطقة؟ كيف تغيرت معدلات الفقر من عام 1820 إلى الوقت الحاضر؟
5. تقييم موثوقية وصحة إحصاءات أقل البلدان نموا بشأن الفقر وعدم المساواة في الدخل؟
6. ما هي أقل البلدان نموا التي تعاني من أدنى معدلات الفقر؟ أعلى معدلات الفقر؟ ما هي أسباب الإختلافات في معدلات الفقر؟
7. هل الفقر مرادف للرفاهية المنخفضة؟
8. ماذا يعني سين بإتباع نهج جيني، ونهج عدد الموظفين، ونهج الدخل إلى الفقر؟ ما هي مزايا إستخدام جميع النهج الثلاثة لتصوير الفقر بدلا من إستخدام نهج عدد الموظفين فقط؟
9. ما الذي حدث لتفاوت الدخل العالمي منذ عام 1970؟
10. صمم برنامج لجمع المعلومات عن الفقر وتوزيع الدخل للبلدان ذات الدخل المنخفض (أو بلد معين منخفض الدخل)، يشير إلى البيانات والتدابير التي يجب التأكيد عليها، واشرح كيف يمكن إستخدام هذه المعلومات للتأثير على سياسة الحكومة.
11. كيف تظهر إيرما أديلمان وسينثيا تافت موريس كيف أن النمو الإقتصادي في إقتصاد مزدوج يفسر منحنى كوزنتس؟
12. هل يعني الجزء المتزايد من منحنى شكل حرف U المقلوب أن الفقراء يعانون من النمو الإقتصادي؟

13. لماذا لا تتوافر بيانات توزيع الدخل عبر الوطنية لمختلف مستويات دخل الفرد في وقت معين لتعميم التغييرات في توزيع الدخل مع التنمية الإقتصادية مع مرور الوقت؟

14. ما هي السياسات التي تعتقد أنها أكثر فعالية في الحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل في البلدان النامية؟

15. ناقش أسباب إرتفاع معدلات الفقر لدى النساء في صفوف النساء. ما هي السياسات التي من شأنها خفض معدلات الفقر لدى الإناث؟

16. هل هناك تبادل بين سياسات أقل البلدان نموا التي تسعى إلى الحد من التفاوت في الدخل وتلك التي تحاول حفز النمو؟ وهل تختلف المقايضة بين مختلف البلدان الأقل نموا؟

17. ما هي الشروط التي تعتقد أنها ضرورية لعدم المساواة الإقتصادية للمساهمة في الحرب والعنف السياسي؟

دليل المراجع

أبرز الأطراف في النقاش حول قياس الفقر وعدم المساواة في الدخل هم بهالا (2002) سالا مارتن (2002) وبالنسبة للبنك الدولي – ميلانوفيتش (2002b) مع نقد لسالا مارتن في ميلانوفيتش 2002a) (. يدرس زيتلمير (53–50: 2003) آراء "بهالا مقابل البنك الدولي". ويشارك رافاليون (2003) وبهالا (2003) في النقاش عبر الإنترنت. إن استقصاء فيريبو (2003) لما نعرفه عن عدم المساواة في الدخل العالمي هو ذو فائدة. ويظهر ديتون وكوزيل (2004) كيف أن نقاد الأرقام الرسمية الهندية (ومن ثم البنك الدولي) بشأن الفقر قد أغلقوا في تقدير مستوى الفقر في التسعينات من خلال المبالغة في العيوب في استقصاءات المستهلكين المتعلقة بالحسابات القومية وإهمال حساسية طول الفترة المشمولة بالتقرير إلى القياس خطأ. أحدث بيانات الفقر من جميع أنحاء العالم هي في الرابط:

http://www.worldbank.org/research/povmonitor/.

أهلواليا و كارتر و شينيري (341–299: 1979) ورافاليون ودات وفان دي وال (361–345: 1991) يقدمون تحليل مبكر للفقر وتوزيع الدخل من قبل خبراء الاقتصاد في البنك الدولي. تقييم نارايان وآخرون التشاركي الهام للفقر (2000). وللإطلاع على البيانات والتحليلات الحديثة، يرجى الرجوع إلى التقرير السنوي للبنك الدولي

تقرير التنمية في العالم (وخاصة 2001i بشأن مكافحة الفقر)، ومؤشرات التنمية العالمية، والآفاق الإقتصادية العالمية والبلدان النامية. ويتضمن تقرير التنمية البشرية السنوي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (وخاصة لعام 2003) تحليلات مفيدة للفقر وعدم المساواة. بورغينيون وموريسون (744-727: 2002) هما المصدر النهائي لاتجاهات عدم المساواة في العالم منذ عام 1820 وحتى الوقت الحاضر.

ويشير ديتون (2003) إلى كيفية مراقبة الفقر، بحجة أن إعتماد البنك الدولي على بيانات إستقصاءات الأسر المعيشية لقياس الفقر يفوق كل من بهالا وسالا مارتن. لاسيرتشي و سيث وستيوارت (274-243: 2003) تحليل أربعة طرق لقياس الفقر.

ويمكن الإطلاع على البيانات المتعلقة بتوزيع الدخل للباحثين في المعهد العالمي لبحوث التنمية، http: / /www. wider. unu. edu /wiid، ومن دينينجر و سكوير (287-259: 1996).

إن - كاكواني (66-43: 1993) و بلاكوود و لينش (578-567: 1994) لديهم تقييم ممتاز للتدابير الرياضية للفقر وعدم المساواة في الدخل. يقترح كاكواني و سون (2005) مؤشرا للسياسة العامة. للاطلاع على نقد الأدبيات، أنظر مول (704-689: 1992)، ليكايلون إت آل. (1984)، ليبتون أند فان دير غاغ (1993)، و ألديرمان (131-115: 1993).

سين (1973، 1981، 1987، 1992، 1999) هو المحلل الأول لمفاهيم وتدابير الفقر والرفاهية؛ سوجدن (1962-1947: 1993) يقيم إسهامه. داسغوبتا (1993) يوازن بين الاعتبارات النظرية لاقتصاد الرفاهية والفلسفة السياسية مع الأدلة التجريبية المتعلقة بالفقر والحرمان. سرينيفاسان (1855-1842: 1994b) لديه مراجعة ثاقبة لأعمال داسغوبتا. فيلدز (102-87: 1994) لديها مسح ممتاز من الأدب.

كوزنتس (28-1: 1955) افترض أولا أنه مع مرور الوقت، وعدم المساواة داخل بلد يتبع منحنى على شكل حرف U مقلوب. ويليامسون (1991)، أديلمان، وموريس (1973؛ 273-245: 1978) و سندروم (1992) إستخدام البيانات التاريخية لدراسة فرضية كوزنيتس. وتفحص فيلدز (2002) التوزيع والتنمية في أقل البلدان نموا.

يركز تقرير التنمية العالمية لعام 1990 الصادر عن البنك الدولي على مناقشة للفقر في أقل البلدان نموا، بما في ذلك السياسات الرامية إلى الحد من الفقر. وتشمل الدراسات الرئيسية للسياسات الرامية إلى تحسين توزيع الدخل ليبتون وفان دير جاج (1993)، بيكر وغروش (993-983: 1994)، و بسلي و كانبور (90-67: 1993) وباريخ

وسرينيفاسان (411-397: 1993) ، شينيري وآخرون. (1974)، و أدلمان و روبنسون (1978)، فرانك و ويب (1977)، و غروش (1993). بيات و ثوربيك (1976) يناقشان التخطيط للحد من الفقر، و كليمنتس (592-577: 1995) يوفر نهجا إستفاديا من فوائد الفقر في مشاريع التنمية. ينتقد لوبكر و سميث و ويكس (571-555: 2002) الآثار المترتبة على السياسة النقدية للدولار وكراي (225-195: 2002): أن حزم التكيف المعيارية التي وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي جيدة للفقراء. وقد أجرى ليبتون أند رافاليون (1995) دراسة استقصائية عن الفقر والسياسة العامة؛ و أدلمان و روبنسون (1989) وتايلور وأريدا (1988) بشأن توزيع الدخل. سينغ (1990) وسندروم (1987) يحلل الفقر وتوزيع الدخل في الهند. دات و رافايون (108-89: 2002) يدرسان كيف أثر الإصلاح الإقتصادي والنمو الاقتصادي في الهند على الفقر؛ إنخفض معدل الفقر الوطني من 36 في المائة من السكان في الفترة 1993-1994 إلى 26 في المائة فقط في الفترة 1999-2000. ويركز نافزيجر (1988) على تفسيرات لعدم المساواة في الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

تشير حالة اليونيسف السنوية للأطفال في العالم إلى مرافقة الفقر المدقع، خاصة بين الأطفال في العالم الثالث. داسغوبتا (1993) ودوير و بروس (1988) وتينكر وبرامسن وبوفينيك (1976)، وباربارت (1986) دراسة الفروق في الدخل بين الجنسين في البلدان النامية.

وفيما يتعلق بتأثير التكيف الهيكلي والإصلاح في أقل البلدان نموا على الفقر، أنظر موريسون (237-207: 2000)، ستيوارت و فان دير جيست (1998)، ليبتون و فان دير غاغ (1993)، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (1990) و نافزيجر (1993) و نيلسون (1989) و كوماندر (1989) و أديديجي و رشيد و موريسون (1990)، ومختلف منشورات البنك الدولي. لمزيد من المعلومات عن دور المشروعات الصغيرة في التنمية االقتصادية، أنظر يونس (2003). البنك الدولي (69-66: 1990)؛ أوتيرو و راين (1994)؛ جزيري و ألامجير و بانوتشيو (206: 1992)؛ و ليدهولم و ميد (1987).

على المساواة في الدخل مقابل النمو، انظر أليسينا ورودريك (490-465: 1994)؛ و بيرسون وتابليني (621-600: 1994).

تحليلات الإقتصاد القياسي والإقتصاد السياسي لجامعة الأمم المتحدة / المعهد العالمي لبحوث إقتصاديات التنمية، هلسنكي، من قبل أوفينن ونافزيجر (290-267: 1999)؛ نافزيجر وأوفينن (163-153: 2002)؛ نافزيجر وأوفينن (2003)؛ و نافزيجر و

ستيوارت و فايرينن (2000) تشير إلى الصلة بين عدم المساواة وعدم الإستقرار السياسي. غير أن باحثي البنك الدولي كولير وهوفلر (563: 1998) وجدوا "بيانات غير كافية لإدخال الاعتبارات التوزيعية في التحليل التجريبي". يتضمن بيردال ومالون (2000) مقالات كتبها كولير (111-91: 2000)، وركز النقاد على ما إذا كان الإقتصاد الجشع أو المظالم القائمة على عدم المساواة تدفع الحروب الأهلية المعاصرة. فليس من المستغرب أن كلا من الجشع والمظالم هي جزء من جدول الأعمال الإقتصادي في هذه الحروب.

(7) الفقر الريفي والتحول الزراعي

Rural Poverty and Agricultural Transformation

وفي أقل البلدان نموا، يعيش 3.3 مليار نسمة (63 في المائة من 3.5 بليون نسمة) و 500–700 مليون من الفقراء في المناطق الريفية (حسب عدد البنك الدولي). ويمثل فقراء الريف نحو 70 في المائة من فقر دولار واحد في اليوم في أقل البلدان نموا؛ وبعبارة أخرى، فإن 20–25 في المائة من سكان الريف في أقل البلدان نموا هم من الفقراء، وهي نسبة أعلى من الفقراء من مجموع سكان أقل البلدان نموا[1]. وفي معظم البلدان النامية، يزداد عدد السكان الزراعيين، ويضغطون على قاعدة محدودة من الأراضي الصالحة للزراعة. وعلاوة على ذلك، فإن فقراء الريف يصبحون فقراء في الحضر وهم يهاجرون إلى المدن المكتظة بالسكان في بحثهم عن عمل.

كانت أواخر الثمانينات هي المرة الأولى في تاريخ العالم التي تعمل فيها أغلبية القوى العاملة في العالم خارج الزراعة. وعلى الرغم من أن 4 في المائة فقط من الناتج العالمي ينبع من الزراعة، فإن نصف العمالة العالمية تقريبا في الزراعة (البنك الدولي 2003h: 48، 192).

والزراعة هي عنصر هام في إقتصادات أقل البلدان نموا. ويعمل 60 في المائة من القوى العاملة في البلدان المنخفضة الدخل في الزراعة التي تنتج نحو 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وحتى في البلدان ذات الدخل المتوسط، حيث تبلغ حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 10 في المائة فقط، لا يزال القطاع يمثل أكثر من 40 في المائة من العمالة (الفصل 4). "عندما يقترن ذلك بالصناعات ذات الصلة بالزراعة والخدمات ذات الصلة بالأغذية، فإن حصتها، حتى بين البلدان المتوسطة الدخل، تمثل عادة ما بين 25 و 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي" (البنك الدولي 2004a: 103).

ومن الواضح أن أي نهج للحد من الفقر وتسريع النمو الاقتصادي ينبغي أن يشدد

(1) المترجم

على التنمية الريفية وتوزيع الدخل الريفي، بما في ذلك زيادة إنتاجية فقراء الريف ودخلهم. ولتحقيق ذلك، يحتاج فقراء الريف في أقل البلدان نموا إلى زيادة فرص الحصول على الموارد الإنتاجية والأراضي ورأس المال والتكنولوجيا. ويركز هذا الفصل على كل من الزيادة الريفية في الدخل الحضري وخفض أوجه عدم المساواة داخل الحدود كمكونات لاستراتيجية للحد من الفقر في المناطق الريفية.

إطار محتوى الفصل Scope Of The Chapter

يتناول هذا الفصل الفقر الريفي ويشير إلى سياسات لتحسينه. وننظر في دور الزراعة في تحويل اقتصاد أقل البلدان نموا، وتحديد المجموعات الريفية الرئيسية (بما في ذلك المناطق الرئيسية في العالم) التي تضم الفقراء، ومناقشة الاختلافات بين التنمية الريفية والزراعية، فإن الفروق بين المناطق الريفية والحضرية في أقل البلدان نموا أكبر مما هي عليه في الغرب في القرن التاسع عشر، ومقارنة الإنتاجية الزراعية في الدول المتقدمة والبلدان الأقل نموا. ثم ننظر إلى الإنتقال من الكفاف إلى الزراعة المتخصصة لتوضيح ما يشبه الزراعة في أقل البلدان نموا، ودراسة الدور المتزايد للشركات المتعددة الجنسيات والزراعة التعاقدية في أقل البلدان نموا. وفي وقت لاحق، نقارن نمو الإنتاج الغذائي للفرد في أقل البلدان نموا والدول المتقدمة ونشرح أسباب العجز الغذائي الكبير وانعدام الأمن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ونناقش السياسات الزراعية الفقيرة في أفريقيا والفشل المؤسسي ونقارن النمو في متوسط إنتاج الغذاء في الهند والصين ونحدد مناطق العالم مع الفائض الغذائي الحالي والمتوقع والعجز ونحلل معوقات نمو الطلب على الغذاء. وأخيرا، نشير إلى الأهمية النسبية للأسماك واللحوم والحبوب في الاستهلاك الغذائي العالمي ونناقش العوامل التي تسهم في إخفاض الدخل في المناطق الريفية وندرس السياسات لزيادة الدخل والحد من الفقر في المناطق الريفية ونقيم ما إذا كانت ثورة التكنولوجيا الحيوية الزراعية تحقق صافي من الفائدة في البلدان النامية.

دور الزراعة في التحول الإقتصادي

Agriculture’s Role in Transforming the Economy

وتساهم الزراعة في النمو الإقتصادي من خلال فوائض محلية وتصديرية يمكن استغلالها من أجل التنمية الصناعية من خلال فرض الضرائب وفورات النقد الأجنبي وتدفقات رأس المال والعمالة وتراجع أسعار المزارع. وفي الوقت الذي تصبح فيه أسواق المنتجات الزراعية وعوامل الإنتاج أكثر إندماجا من خلال الروابط مع بقية أدوات

الإقتصاد، فإن توسع الدخل الزراعي يزيد من سوق المنتجات الصناعية. فبعض أقل البلدان نموا تضغط على الزراعة في المراحل المبكرة من التحديث، على أمل تخطي مرحلة التحول الإقتصادي، وهي إستراتيجية محكوم عليها بالفشل (تيمر 122–116: 1998) الفصل 5 المتعلق بالزراعة والنمو المتوازن). والواقع أن نموذج لويس التقليدي (149: 1954) يتطلب نموا زراعيا سريعا يسبق التنمية الإقتصادية أو يوازيها:

والآن إذا لم ينتج القطاع الرأسمالي أي طعام، فإن توسعه يزيد من الطلب على الغذاء، ويزيد من أسعار المواد الغذائية من حيث المنتجات الرأسمالية، ومن ثم يقلل من الأرباح. وهذا هو أحد الحواس التي يعتمد فيها التصنيع على التحسين الزراعي؛ فإنه ليس من المربح أن ينتج حجم متعاظم من المصنوعات ما لم ينمو الإنتاج الزراعي في الوقت نفسه. وهذا هو السبب أيضا في أن الثورات الصناعية والزراعية تسير دائما معا، ولماذا لا تُظهر الإقتصادات التي تعيش فيها الزراعة ركودا التنمية الصناعية.

وقد تأثر النمو السريع لليابان في الفترة من 1868 إلى 1914 من خلال الثورة الخضراء القائمة على البحوث في الأرز وإنخفاض أسعار المواد الغذائية وإنخفاض الأجور. وكما هو الحال في اليابان، كان النمو الإقتصادي السريع مصحوبا بوجه عام بالنمو السريع في الزراعة والتقدم التقني الذي حققته بشكل متناقض عندما إنخفضت حصص الزراعة من الناتج والقوى العاملة. ويكفل قانون إنجل، الذي يفرض مرونة دخل الطلب على المنتجات الزراعية بأقل من مرتبة واحدة، ومرونة أكبر من المنتج بالنسبة للمصنوعات، أن يزداد دخل المزارع الإجمالي بوتيرة أبطأ من الدخل بشكل عام (تيمر 115–114: 1998).

المجموعات الريفية الرئيسية في الفقر Major Rural Groups in Poverty

والإفتراض الشائع الانتشار بين الإقتصاديين في التنمية في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي أن المجتمعات الزراعية تتسم بفقر موحد تقريبا (بروتون 100: 1965) هو مجرد أسطورة. ويتسم المجتمع الريفي بالتمايز الشديد، الذي يضم هيكلا معقدا من أصحاب الأراضي الغنية والفلاحين والمزارعين والمستأجرين والعمال، بالإضافة إلى الحرفيين والتجار والعاملين في المزارع، وفي الشركات التي تخدم سكان الريف. وفي معظم أقل البلدان نموا، فإن أصحاب الحيازات الصغيرة (الذين يقل عددهم عن ثلاثة هكتارات أو سبعة فدادين) والذين لا يمتلكون أرضا والعمال الزراعيين الذين يشكلون الفقراء. ووفقا للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، فإن 52 في المائة من فقراء الريف في أقل البلدان نموا تتألف من أسر المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة (الذين يوجد الكثير

منهم في المناطق الهامشية حيث تكون الأمطار غير كافية وتكون التربة هشة ومعرضة للتآكل وخطر التصحر و 24 في المائة من الأسر المعدمة و 7 في المائة من القبائل العرقية الأصلية و 6 في المائة من الرعاة الرحل و 4 في المائة من الصيادين الصغار والحرفيين و 6 في المائة من اللاجئين المشردين داخليا. ويوجد في أفريقيا جنوب الصحراء حصة غير متناسبة من الفقراء من أصحاب الحيازات الصغيرة وأمريكا الالتينية من الفقراء الذين لا يمتلكون أرضا (جزيري و ألامجير و بانوتشيو 406-407، 1992 :xix-xviii).

تشكل الأسر التي ترأسها نساء، وهي فئة تتداخل مع فئات الصندوق الأخرى، 12 في المائة من فقراء الريف، وغالبا ما تحسب بين أفقر الفقراء[1]. وكما هو مبين في الفصل 6، تتاح للمرأة فرص أقل في التعليم، وغالبا ما تعمل أكثر من أربعة عشر ساعة في اليوم مع الأعمال المنزلية والمحاصيل الغذائية المتنامية والعمل في القوى العاملة بأجور منخفضة (جزيري و ألامجير و بانوتشيو 406-407، 1992 :xix-xviii).

لم يكن لدى أي بلد آسيوي وأفريقي وأمريكا اللاتينية مع غالبية القوى العاملة في الزراعة أكثر من ثلاثة هكتارات من الأراضي الزراعية لكل عامل زراعي في عام 1990 باستثناء إثنين من أفغانستان وبوتسوانا. وهذا بعيد كل البعد عن 40 هكتارا لكل عامل زراعي في الولايات المتحدة في عام 1910، وبلغت إنتاجية الوقت مستوى بدأ فيه عدد العمال الزراعيين في الإنخفاض (تومیش و کیلبي و جونستون 1995). ومما لا يثير الدهشة أن ما يقرب من ربع سكان الريف من أقل البلدان نموا يعيشون في فقر. ومع ذلك، ونظرا لأن الدخل الريفي يتقلب مع الموسم والتغيرات المناخية السنوية ومرض أو موت المعيلين الرئيسيين فإن الصورة الثابتة للفقر التي تصورها البيانات في وقت معين هي خادعة. ففي وسط الهند، كانت 88 في المائة من الأسر الزراعية فقيرة على الأقل سنة واحدة بين عامي 1975 و 1983 ،44 في المائة لمدة ست سنوات أو أكثر، و 19 في المائة من الفقر كل عام، على الرغم من أن متوسط معدل الفقر كان 50 في المائة. وهكذا وتتحرك نسبة كبيرة من السكان من الفقر (25 في المائة في الدراسة الهندية الوسطى) أو من غير الفقراء إلى الفقراء (16 في المائة في وسط الهند) في أي سنة معينة (البنك الدولي 36-34: 1990i). ومع ذلك، تذبذب الفقر في وسط الهند حول إتجاه تراجع الفقر الريفي الناجم عن النمو الزراعي وانخفاض التفاوت الريفي (سينغ 35-26: 1990).

(1) المترجم

الفقر الريفي حسب مناطق العالم Rural Poverty by World Region

كان الفقر (1 دولار / يوم) كنسبة مئوية من سكان الريف في أقل البلدان نموا 24 في المائة في عام 1999 مقارنة بمعدل 15 في المائة في معدل الفقر في المناطق الحضرية. وكان أعلى معدل للفقر في المناطق الريفية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي المنطقة التي تشهد أكبر تناقض بين المناطق الريفية والحضرية. بيد أن آسيا، التي تضم خمسة أضعاف سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لديها أكبر عدد من فقراء الريف. وفي الواقع، تشكل الهند (نسبة الفقر التي تبلغ 35 في المائة) والصين (18 في المائة معدل الفقر)، وبنغلاديش وإندونيسيا 75 في المائة من فقراء الريف في العالم (البنك الدولي 2004a : 105–106). في عام 2004، خسر الإئتلاف الحاكم في الهند، وحزب بهاراتيا جاناتا (BJP) وحلفاءه، الذي كان على منصة "الهند مشرقة" من توسيع الصادرات وتكنولوجيا المعلومات والنمو الإقتصادي، الإنتخابات لحزب المؤتمر، قوية في الريف حيث لم يتمكن الفلاحون من المشاركة في المكاسب الاقتصادية. وفي الصين، إزدادت التفاوتات في الدخل بين المناطق الحضرية والريفية بشكل مطرد من عام 1984 إلى عام 2002، لتصبح من أعلى المعدلات في آسيا (كان A1:2004).

التنمية الريفية والزراعية Rural and Agricultural Development

التنمية الريفية ليست هي نفسها التنمية الزراعية. المجتمع الزراعي يتطلب مجموعة كاملة من الخدمات مثل المدارس والمحلات التجارية والبنوك وتجار الآلات.. إلخ. وكثيرا ما تستخدم المناطق الريفية فائض العمالة الزراعية، إما موسميا أو طول الوقت في الصناعة. وهكذا، إستندت التنمية الريفية في الصين الماوية من عام 1958 إلى عام 1976 إلى البلدة الشعبية التي وفرت وفورات الحجم للخدمات الاجتماعية وحشدت العمالة الناقصة في مجال التصنيع وبناء الأدوات الآلية وبناء الطرق والسدود وحفر المواد الكيميائية للري. ومنذ الإصلاح الريفي في عام 1979، إعتمد سكان الريف في الصين إعتمادا أكبر على الدخل غير الزراعي.

ويرتبط دخل الأسر الزراعية إرتباطا وثيقا بمقدار الدخل غير الزراعي (الأجور الحضرية والتحويلات وما إلى ذلك)، ولا سيما في كينيا ونيجيريا. والواقع أن الدخل غير الزراعي للأسر المعيشية (الذي حصل كثيرا خلال موسم غير موسمه) هو مفتاح

تحديد إنتاجية المزارع ودخول الأسر في كينيا. وقد إشترت الأسر الزارعية التي تتلقى أجور حضرية الأراضي وإستأجرت العمالة الزراعية ومولت الابتكارات وإشترت المدخلات الزراعية وزادت من دخل المزرعة. فمعظم الأسر الزراعية التي لا يوجد لديها موظف منتظم لا تكسب أكثر من ما يكفي لتلبية ضرورات الحياة. وخلصت دراسة أجريت في القرى النيجيرية الشمالية إلى أن الدخل غير الزراعي) الذي غالبا ما ينطوي على رأس مال أو مهارات (يمثل ما يقرب من 40 في المائة من إجمالي دخل الشريحة الخُمسية الأعلى (الخُمس)، ولكن فقط 22 إلى 27 في المائة من دخل الشرائح الخمس األربع الدنيا، في حين أشارت دراسة استقصائية أجريت في غرب ووسط نيجيريا إلى أن دخل الأسر الريفية ورأس المال للهكتار يرتبط ارتباطا كبيرا بنسب الدخل من المصادر غير الزراعية (نافزيجر 85: 1988؛ كولير و لال 250-249: 1986؛ ماتلون 372-323: 1981). والواقع أن الدراسات في نيجيريا وكوريا الجنوبية وتايوان وتايلند وسيراليون تشير إلى أنه بسبب الدخل غير الزراعي في المناطق الريفية، فإن عدم المساواة في الدخل ليس مرتفعا إلى الحد الذي توضحه عدم المساواة في حيازات الأراضي (توميش و كيلبي و جونستون 1995).

وفي الهند، يشمل الدخل غير الزراعي 43 في المائة من دخل المزارعين ونحو 50 في المائة من عملهم. ويكتسب الدخل غير الزراعي أهمية خاصة بالنسبة للفقراء؛ فإن 60 في المائة من دخل 40 في المائة من أصحاب الدخل في المناطق الريفية هم من الدخل غير الزراعي. كما أن حصص الدخل غير الزراعي مهمة في بلدان أخرى من أقل البلدان نموا أيضا، حيث تشكل 40 في المائة من الدخل الريفي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و 40 في المائة في أمريكا اللاتينية، و 32 في المائة في آسيا (بروينسما 231-226: 2003). وفي أقل البلدان نموا عموما، يعمل العديد من المزارعين لبعض الوقت، وغيرهم من أفراد الأسرة بدوام كامل، في المؤسسات غير الزراعية. ولا يشمل دخل المزارع سوى 57 في المائة من دخل الأسر الريفية في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا في آسيا، حيث تبلغ نسبة دخل المزارع إلى الدخل غير الزراعي إلى التحويلات الحضرية بنسبة 4 إلى 2 إلى 1 (توميش و كيلبي وجونستون 1995؛ سينغ 91: 1990). وأخيرا، يعيش بعض المزارعين فعلا في المناطق الحضرية. وهكذا، فإن التنمية الريفية تشمل أكثر من نمو الدخل الزراعي.

التفاوتات بين المناطق الريفية والحضرية في أوروبا في القرن التاسع عشر وأقل البلدان نموا في الوقت الحاضر

Rural–Urban Differentials in 19th–Century Europe and Present–Day LDCs

والفوارق المعاصرة بين الريف والحضر في أقل البلدان نموا أكبر بكثير مما كانت عليه في أوروبا في القرن التاسع عشر. ويبلغ الناتج لكل شخص من خارج الزراعة، بوصفه الرقم المتعدد للزراعة، ثمانية في أفريقيا وأربعة في آسيا وأمريكا اللاتينية. كان إثنان في أوروبا في القرن التاسع عشر (ليبتون 437–435: 1977). ومع ذلك، فإن التباينات بين المناطق الحضرية والريفية في الدخل لكل شخص ليست عالية جدا حيث تشير الفوارق غير الزراعية–الزراعية إلى أن (1) المزارعين الزراعيين في المناطق الحضرية لديهم متوسط دخل أقل من غيرهم في المناطق الحضرية؛ (2) معدل دخل غير الأخصائيين في المناطق الريفية أعلى من غيرهم في المناطق الريفية؛ و (3) معدلات مشاركة العمال الريفيين (التي تشمل عددا أكبر نسبيا من النساء والأطفال) مرتفعة.

الإنتاجية الزراعية في الدول المتقدمة والبلدان الأقل نموا

Agricultural Productivity in DCs and LDCs

كيف تختلف الإنتاجية الزراعية بين أقل البلدان نموا والدول التقدمة؟ ويبلغ الناتج الزراعي لكل عامل في البلدان النامية خمسة وعشرين في المائة في البلدان المتقدمة و 1 في المائة في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) (الجدول 1–7). ومن الواضح أن الزراعة العالمية متنوعة للغاية. فمن ناحية، الزراعة ذات الكفاءة العالية في البلدان الغنية حيث تسمح مستويات عالية من تراكم رأس المال والمعرفة التقنية وإنتاجية العمال لعدد قليل من سكان المزارع بإطعام دول بأكملها. وعلى النقيض من ذلك، فإن الزراعة الإنتاجية المنخفضة في معظم البلدان الآسيوية والأفريقية لا تكاد تكفي للسكان، بمن فيهم أقلية الزراعة، على مستوى الكفاف. والعوامل الرئيسية التي ترفع إنتاجية العمل الزراعي لأقل البلدان نموا هي: (1) مدخلات بيولوجية – كيميائية وميكانيكية جديدة في الإنتاج، و (2) معرفة تقنية وتنظيمية جديدة من تخصص أكبر، و (3) توسيع الأسواق للانتاج الزراعي (توميش و كيلبي وجونستن: 1995) مع إنخفاض تكاليف النقل.

TABLE 7-1. Agricultural Output per Agricultural Worker – World and Regions, 1964–66 to 2000–02 (1979–81 world = 100)

	Agricultural output per agricultural worker								
Region	**1964–66**	**1969–71**	**1974–76**	**1979–81**	**1984–86**	**1989–91**	**1991–93**	**1996–98**	**2000–02**
Developed Countries	568	756	965	1277	1590	1920	2075	2096	2288
North America	2152	2678	3041	3521	4200	4997	5486	6090	6410
Western Europe	325	437	550	717	919	1121	1583	1648	1714
Oceania developed	3009	3483	3563	3764	4322	4700	5078	5156	5167
Japan and Asia developed	107	146	190	261	348	424	448	465	515
Transitional economies	177	239	289	321	420	513	507	420	463
Eastern Europe	191	230	308	392	498	563	529	461	509
Former Soviet Union	193	279	319	327	435	552	573	348	375
Developing countries	45	48	51	55	61	67	70	83	90
Africa	53	56	56	53	54	59	59	77	85
Latin America	202	221	243	278	290	328	335	394	469
Asia developing	35	38	40	44	51	57	60	76	82
Oceania developing	76	81	85	95	102	106	106	112	122
World	82	90	95	100	107	113	114	117	127

Note: The values of the world and regional aggregates of agricultural production are computed by using international commodity prices, which assigns a single "price" to each commodity. The values obtained are expressed in international dollars (as explained in Chapter 2) at the 1979–81 average prices.

Sources: Naiken 1994; FAO 2003a; World Bank 2003f:38–57, 123–131.

التطور الزراعي في أقل البلدان نموا The Evolution of LDC Agriculture

يحدث تطور الإنتاج الزراعي عادة على ثلاث مراحل: (1) زراعة الفلاحين، حيث يكون الشاغل الرئيسي هو البقاء؛ (2) الزراعة المختلطة؛ و (3) الزراعة التجارية[1]. إذا كنت قد رأيت فقط المزارع عالية التخصص والميكانيكا في الولايات المتحدة وكندا، قد يكون من الصعب عليك أن تصور زراعة الكفاف التي هي مصدر معيشة معظم المزارعين في أقل البلدان نموا (وكان بالنسبة لمعظم المزارعين في أمريكا الشمالية في وقت متأخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر). وفي مزارع الفلاحين التقليديين، يكون الإنتاج والإستهلاك متطابقين تقريبا، والمحصول الأساسي (عادة القمح والشعير والدخن والذرة الرفيعة والأرز والذرة) هو المصدر الرئيسي للغذاء. والأرض والعمالة هي عوامل الإنتاج الرئيسية، ورأس المال هو صغير. أما العمالة، باستثناء الزراعة المروية متعددة المحاصيل، فهي غير مستغلة إلا في مواسم الذروة، مثل الزراعة والحصاد. المزارعون يزرعون فقط الأرض بقدر ما يمكن لأسرهم العمل دون العمل المأجور. وكما هو مبين لاحقا عند مناقشة الإصلاح الزراعي، فإن المزارع الأسرية الصغيرة غالبا ما تكون أكثر النظم الزراعية إنتاجا.

بالنسبة للكثيرين فهذه الطريقة من الحياة تتغير. وهناك أعداد متزايدة من الفلاحين الذين يتعرضون لضغوط من قبل سكان الريف المتنامين لكل هكتار مزروع، تجذبهم مكاسب الإنتاجية من رأس المال والتكنولوجيا الجديدة، وتثيرها الإتصالات الجماهيرية لتوقعات المستهلكين المرتفعة وتنتج المحاصيل للسوق. ومع ذلك فإن التغيير لا يحدث بسرعة كما يتوقع المراقب الغربي. قد تكون مقاومة الفلاحين للتغيير، والتي تبدو غير عقلانية للمنتخب الغربي، في الواقع حكيمة. والهدف الرئيسي للفلاحين هو تعظيم الدخل وليس فرص عائلته في البقاء. وكثيرا ما تؤدي محاولات تحسين حالة مزارعي الكفاف عن طريق إدخال عشوائي للمحاصيل النقدية إلى زيادة مخاطر بقاء أسرة الفلاحين دون أي زيادة كبيرة في متوسط استهلاكها. وفي أجزاء من جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، يكسب الفلاحون الذين يزرعون محاصيل نقدية القليل جدا من إنفاق ثلاثة أرباع دخلهم على الأقل على الغذاء. والواقع أن الزراعة التجارية غالبا ما تكون عملية أكثر خطورة من زراعة الكفاف: فالأسعار تتقلب، والمواد اللازمة شحيحة، ولا يزال الطقس غير متوقع. وينبغي على المرشدين الزراعيين الذين يقدمون أصنافا جديدة أو تجارب إدارية لإجراء تجارب على مزارع الفلاحين أن يجربوا عموما جزءا صغيرا فقط

(1) المترجم

من أراضي المزارعين، بحيث لا تكون الابتكارات محفوفة بالمخاطر دون مبرر، وبالتالي يمكن للمزارع مقارنة النتائج مع الممارسات التقليدية (سينغ 109 : 1990).

وبالنسبة للكثيرين، فإن الزراعة المختلطة أو شبه المزروعة بدلا من الزراعة التجارية عالية التخصص هي الخطوة الأولى بعيدا عن زراعة الكفاف. وتنتشر فروع الإنتاج في مؤسسات أخرى إلى جانب المحاصيل الأساسية، مثل البقوليات والفواكه والخضروات وتربية الحيوانات. ويبدأ هذا التغيير بتحسين اإلنتاجية من خالل التقدم التكنولوجي وتكوين رأس المال أو استخدام الموارد الناقصة في زراعة الكفاف ويختلف بإختلاف الظروف الخاصة للمزرعة. فعلى سبيل المثال، إذا لم يزرع المحصول الأساسي سوى جزء واحد من السنة، يمكن إدخال محاصيل جديدة في موسم الركود لإستخدام الأرض الخاملة والأيدي العاملة بالأسرة، أو يمكن زراعة المزيد من المحاصيل نتيجة لزراعة المحاصيل المختلطة أو الري أو استخدام محاصيل جديدة البذور. ويمكن أن يؤدي خفض متطلبات العمل في مواسم الذروة عن طريق إدخال أساليب بسيطة لتوفير العمالة إلى شركات جديدة مثل تربية الماشية أو تربية الدواجن. وقد تؤدي البذور المحسنة والأسمدة والري إلى إنتاج المزيد من الأغذية وتحرير بعض الأراضي للمحاصيل النقدية. وبالتالي، سيكون لدى الفلاح فائض قابل للتداول من أجل الدخل النقدي. ومن خلال نشر عبء العمل بشكل متساو على مدار السنة، تستخدم الزراعة المتنوعة المزيد من العمالة المتاحة. الزراعة المختلطة أيضا يمكن أن توفر المزيد من الأمن للمشغل. إذا تم تدمير محصول واحد من قبل الآفات والمرض أو كارثة طبيعية أو تبيع بسعر منخفض ، والبعض الآخر قد يكون أفضل.

وعادة ما تركز المزرعة المتخصصة، وهي المرحلة الزراعية الأكثر تطورا في إقتصاد السوق، على زراعة محصول واحد. مثل هذه المزرعة مكثفة رأس المال، وتستخدم التكنولوجيا المتقدمة، ويستفيد من فائضات الحجم وتوسيع الأسواق الوطنية والدولية. ولم يعد المزارع يعمل على تنمية المحاصيل للأسرة ولكن لأجل السوق.

ويبدو أن التركيز على محصول رئيسي واحد محفوف بالمخاطر. ويبدو أن إعادة المزرعة إلى جدول العمل غير المتوازن والإعتماد على محصول واحد من مرحلة الكفاف. ومع ذلك، تستخدم المزرعة المتخصصة أجهزة موفرة للعمالة تقلل من عبء العمل في فترات الذروة، بحيث يمكن إستخدام موسم الركود في أنشطة أخرى، مثل الحرث والتسميد وصيانة المعدات واللحاق بأحدث التطورات. وعلاوة على ذلك، يمكن لسياسات التأمين ومبيدات الآفات وأبحاث السوق والري التغلب على بعض مخاطر

زراعة المحاصيل الواحدة. كما أن الدخل من الزراعة المتخصصة أعلى بكثير من أشكال الإنتاج الزراعي الأخرى التي تفوقها الخسائر العرضية الناجمة عن سوء الاحوال الجوية أو تقلبات الأسعار. وحتى عندما ينمو الإنتاج الزراعي لكل شخص وينشئ وظائف ذات صلة بالزراعة، فإن الإنتقال من الفلاحين إلى المزارع المتخصصة يزيد عادة من عدد العمال الذين لا يملكون أرضا. وفي الواقع، فإن تغيير العديد من العمال الزراعيين لتوظيف العمال خلال النمو التجاري قد يكون مسئولا جزئيا عن زيادة الفقر الريفي الذي لوحظ في جنوب وجنوب شرق آسيا في الستينيات والسبعينات، وإنخفاض التغذية للعاملين في المزارع المنشأة حديثا في سيريلانكا والمزارع الكبيرة في زمبابوي. وكثيرا ما تفقد المرأة بالإستغلال التجاري، حتى عندما كانت صانعات قرارات هامة قبل التغيير (بينزوانجر وفون براون 180-171: 1993). بيد أن توماس تواميش وبيتر كيلبي وبروس جونستون (1995) يجادلون بأن الإستغلال التجاري ليس له سوى أثر إيجابي صغير على السعرات الحرارية ولكنه لا يؤدي إلى تفاقم رفاه الأسر المعيشية في أقل البلدان نمو.

وعلى النقيض من ذلك، يعتقد يوجيرو هايامي (304: 1998) أن «المزارع ليس لها ميزة كبيرة على الفلاحين الذين لا يحتاجون إلى المعالجة المركزية والتسويق». وتعتبر الكاكاو وجوز الهند مثالا نموذجيا لعدم وجود إقتصادات واسعة النطاق. ويمكن للفلاحين أن ينمو ويتعاملوا مع هذه المحاصيل («تخمير الكاكاو وتجفيف جوز الهند وتدخينها لصنع لب جوز الهند المجفف ...) في قطع صغيرة بدون متطلبات رأسمالية كبيرة تتجاوز الأدوات والمرافق الصغيرة للسكان الأصليين».

الشركات متعددة الجنسيات والزراعة التعاقدية

Multinational Corporations and Contract Farming

ومع العولمة، تم تدويل العملية التجارية. ومنذ التسعينيات، إستثمرت الشركات المتعددة الجنسيات وقامت بتطوير المنتجات (بالتعاون مع باحثين محليين) ونقل التكنولوجيا والمنتجين المدربين والزراعة التعاقدية وتقديم المساعدة المالية للمزارعين وللأعمال الزراعية في أقل البلدان نموا.

وقد بدأ أساس التنشيط في إقتصاد الغذاء العالمي اليوم مع تركيز السوق في الدول المتقدمة. وفي الولايات المتحدة، تسيطر أربع شركات لتعبئة اللحوم على أكثر من 80 في المائة من إمدادات لحوم البقر. ويتركز أيضا نظام توزيع الأغذية بالجملة والتجزئة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي الأخرى.

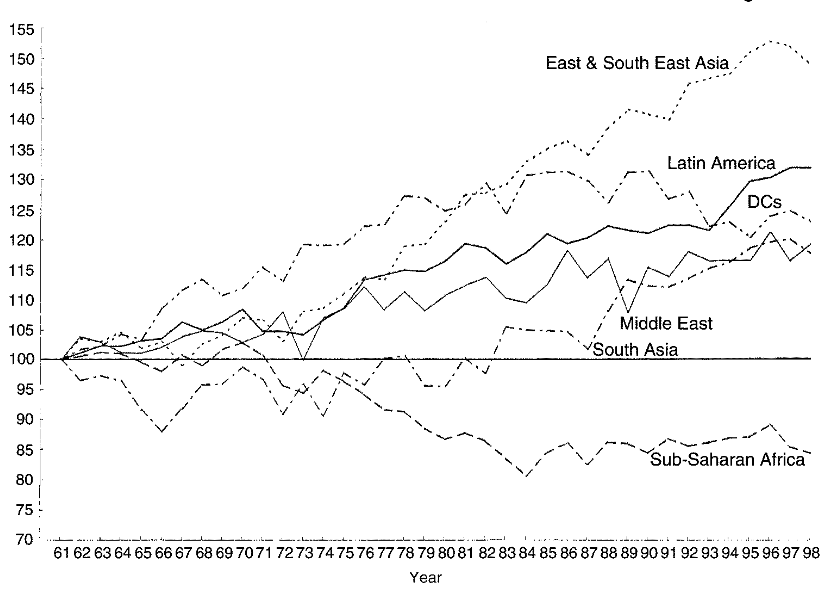
وقد توسعت هذه الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى عموديا من خلال تولي العمليات الرئيسية على طول السلسلة الغذائية، ودمج العمليات بالكامل من «باب المزرعة إلى طبق العشاء». بالإضافة إلى ذلك، توسعت هذه الشركات أفقيا بتوسيع نطاق وصولها إلى الأسواق الخارجية. والمجموعات الثلاث الأكثر تقدما في سلسلة الأغذية العالمية هي Cargill /Monsanto، ConAgra، and Novartis /ADM، التي يوجد مقرها الرئيسي في الولايات المتحدة. وتحتل كونأجرا، على سبيل المثال، ثاني أكبر مطاحن الدقيق في أمريكا الشمالية، المرتبة الرابعة في طحن الذرة، وثالثا في تغذية الماشية، والثانية في الذبح، وثالثا في تجهيز لحم الخنزير، ورابعا في إنتاج اللحم، والثانية في تجهيز الأغذية، ، وتوزع الأغذية المصنعة من خلال العلامات التجارية الكبرى، و (مع شركة تابعة) تبيع البذور والمواد الكيميائية الزراعية في جميع أنحاء العالم. وهناك مجموعات أخرى في الولايات المتحدة والدول الغربية لها صلات مماثلة بالروابط في السلسلة الغذائية، بما في ذلك صادرات الحبوب وفول الصويا (منظمة الأغذية والزراعة FAO 274: 2003).

تغير سوق البن الدولي بشكل كبير من السبعينات إلى التسعينات. في عام 1998، شكلت Philip Morris, Nestle, Sara Lee, P&G, and Tchibo نسبة 69 في المائة من حصص السوق العالمية في تحميص البن وتجهيزه. وخلال التسعينات، ازداد تركيز سوق البن (أي قوة احتكار القلة) وزاد تمايز المنتجات. ومن الثمانينيات إلى التسعينيات، إنخفضت القيمة المضافة للمنتجين من 20 إلى 13 في المائة، وارتفعت القيمة المضافة في البلدان المستهلكة (إلى حد كبير في تحميص البن ومعالجة إحتكار القلة) من 55 إلى 78 في المائة (منظمة الأغذية والزراعة FAO 277: 2003).

العقود بين الشركات متعددة الجنسيات (والشركات الكبيرة من أقل البلدان نموا، مثل هيندوستان ليفر، وهو معالج الطعام في شمال الهند) والمزارعين حاسمة لنجاح الشركة. وتشمل الفوائد التكنولوجيا المتفوقة (أحيانا مع الحد الأدنى من المخاطر للمزارع) والحصول على الائتمان وزيادة الإنتاجية ودخل المزارعين. ولكن المزارعين المحليين يواجهون مشاكل إذا كانت الشركة غير راغبة في تقاسم المخاطر، حتى عندما تكون مسؤولة جزئيا عن الخسائر. وفي تايلاند، فرضت شركة تعاقدت على الدجاج رسوما على المزارعين لتعويض احتمال إرتفاع معدل وفيات الطيور.

وقد إستاء المزارعون من هذا الأمر، حيث كانوا يعتقدون أن سوء نوعية الدجاج الذي وفرته الشركة هو سبب المشكلة. ويخاطر المزارعون بالدين بسبب مشاكل الإنتاج،

أو سوء المشورة التقنية، أو تغير ظروف السوق أو فشل الشركة في إحترام العقود (منظمة الأغذية والزراعة FAO 279-278 :2003).



الشكل 1-7. النمو في الإنتاج الغذائي للفرد، 1960 - 1998 (1961 = 100).
وارتفع نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي بنسبة 22 في المائة في البلدان المتقدمة من عام 1962 إلى عام 1996 وبنسبة 14 في المائة في البلدان النامية خلال نفس الفترة (22 في المائة في أمريكا اللاتينية و 43 في المائة في شرق وجنوب شرق آسيا باستثناء اليابان والصين و 20 في المائة في جنوب آسيا؛ 11٪ في الشرق الأوسط ، و 12 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي المنطقة العالمية الوحيدة التي يقل فيها السعرات الحرارية، حتى لو توزع بالتساوي، عن الحد الأدنى للمعايير التغذوية في المنظمة). وعلى الرغم من أن الرسم البياني يبين التقلبات من سنة إلى أخرى، فإن الرقم الخاص بنصيب الفرد من الناتج الغذائي لسنة معينة هو متوسط أرقام السنة من2 t- إلى t + 2. المصادر: وزارة الزراعة الأمريكية 1960-2000؛ قواعد البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة، 1990-1999.

نمو متوسط إنتاج الأغذية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأقل البلدان نموا الأخرى والدول المتقدمة

وتمثل كل من النواتج الزراعية والغذائية لكل عامل في أقل البلدان نموا أجزاء

من نفس المعايير في الدول المتقدمة. كيف يمكن مقارنة نمو إنتاج الفرد من الأغذية في أقل البلدان نموا مع نمو الإنتاج الغذائي في الدول المتقدمة؟ ويشير الشكل 1-7 إلى أن الناتج الغذائي لكل شخص في البلدان النامية قد ارتفع بمعدل سنوي قدره 0.5 في المائة (-0.4 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و 0.7 في المائة في بقية العالم النامي) وفي البلدان المتقدمة النمو بمعدل 0.6٪ سنويا. (وبطبيعة الحال، لأن تقلبات الطقس تجعل الإنتاج الزراعي متقلبا، يمكن أن يشوه ناقوس الخطر دائما الأرقام لإظهار انخفاض في إنتاج الفرد من الحبوب من خلال البدء بمحصول الوفير، كما في 1970-1971 في الهند، وتنتهي مع محصول ضعيف، كما في الفترة من 1972 إلى 1973 أو 1979 إلى 1980. ولتجنب التشوهات الناجمة عن تقلبات الطقس، أستخدم متوسطا متحركا مدته خمس سنوات يحسب فيه الناتج الغذائي في عام 1989 على سبيل المثال كمتوسط للنواتج من عام 1987 حتى عام 1991).

العجز الغذائي وانعدام الأمن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

وكانت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي المنطقة الوحيدة من أقل البلدان نموا التي إنخفض فيها نصيب الفرد من الناتج الغذائي من 1963 إلى 1996. وكان نصيب الفرد من الإستهلاك اليومي من السعرات الحرارية في أفريقيا 195 ،2 في 1997-1999 (مقابل 115 ،2 في أوائل الستينات و 197 ،2في منتصف السبعينيات) وهو تقريبا نفس متطلبات منظمة الأغذية والزراعة (FAO). والصومال وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وإريتريا (جميع أقل من 800 ،1 سعرة حرارية يومية) وأنغولا وموزامبيق وتنزانيا وكينيا وزامبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى ومدغشقر (أقل من 2000 سعر حراري يومي) و 11 بلدا أفريقيا آخر وهايتي أقل من 2200 من الإستهلاك اليومي من السعرات الحرارية للفرد في الفترة 1997-1999. وكان معظم هذه البلدان، بالإضافة إلى جميع بلدان جنوب آسيا تقريبا، وتشتت بلدان أمريكا اللاتينية وبلدين من آسيا الوسطى من الاتحاد السوفياتي السابق 19 في المائة على الأقل من السكان الذين يعانون من نقص التغذية في الفترة 1998-2000؛ كان 914 مليون شخص، حيث أن 14 فى المائة من سكان العالم، يعانون من نقص التغذية فى عام 2003. وفي منطقة جنوب الصحراء الكبرى، لم يكن هناك سوى عدد قليل من بلدان جنوب وغرب أفريقيا) جنوب أفريقيا وبوتسوانا والجابون وغامبيا وغانا ونيجيريا والكاميرون وساحل العاج وتوغو وبنن وموريتانيا ومالي (وموريشيوس) في شرق مدغشقر، متوسط الإستهلاك اليومي الذي تجاوز الحد الأدنى المطلوب. وقد تجاوز إستهلاك السعرات

الحرارية في جميع المناطق الأخرى التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة متطلبات المنظمة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا9 :1983 ؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 208-207، 133-132، 120-118 : 1994؛ منظمة الأغذية والزراعة 32-29 : 2003؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 201-198 : 2003).

وقد وضع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مؤشر الأمن الغذائي (FSI) الذي يجمع بين متغيرات إنتاج الأغذية واستهلاكها لقياس الأمن الغذائي الوطني المركب. وتجمع هذه المبادرة بين تدابير توفير السعرات الحرارية (فيما يتعلق بالشرط)، ونمو نصيب الفرد من إمدادات الطاقة اليومية، وإنتاج الأغذية، والمواد الغذائية الأساسية، والاكتفاء الذاتي، وتقلب إنتاج الأغذية واستهلاكها ". والبلدان التي لديها إمكانيات إنتاجية عالية أو والقدرة على الإستيراد، والتي ستعاني من تقلب منخفض في الإنتاج والإستهالك، ستكون ذات قيمة عالية) جزيري و ألامجير و بانوتشيو 465-464، 399-398، 27: 1992).

إن مؤشر أسعار الغذاء في أفريقيا منخفض (وهبط منذ الستينيات) ليس بسبب العجز الغذائي الكبير فحسب، بل أيضا بسبب التقلبات المحلية في الناتج المحلي وتقلبات احتياطيات النقد الأجنبي، فضلا عن تخفيضات المعونة الغذائية الأجنبية. وكان معدل إستهلاك الفرد من الحبوب أعلى من معامل الاختلاف منذ عام 1965. في عام 1989، تحدث الأمين التنفيذي للجنة الإقتصادية لأفريقيا أديبايو أديديجي (2: 1989) عن "الإذلال الذي تم جلبه إلى أفريقيا في الاضطرار إلى الذهاب مع وعاء التسول للمساعدة الغذائية". وتشير وكالات الإغاثة إلى ملايين الوفيات الناجمة عن سوء التغذية الحاد في التسعينات في البلدان الأفريقية حيث تعطلت تجارة الأغذية بسبب النزاع السياسي الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عشرات الملايين من اللاجئين الذين يفرون سنويا من الحروب الأهلية والكوارث الطبيعية والقمع السياسي، مثل السودان ورواندا وبوروندي وأنغولا وليبريا وسيراليون والصومال وموزامبيق وجنوب أفريقيا وإثيوبيا وإريتريا أضافوا إلى نقص الأغذية في أفريقيا (فايرين 89-43 : 2000a).

ودلالة على ضخامة الفرق بين الصحراء الغربية وأقل البلدان نموا الأخرى هي أنه في حين أن كل من الصحراء الغربية والهند أنتجا 50 مليون طن من الحبوب الغذائية في عام 1960، أنتجت الهند في عام 1988 كانت 150 مليون طن (بعد الثورة الخضراء وغيرها من التحسينات التكنولوجية الزراعية) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (مع نمو سكاني أسرع) لا تزال عالقة في أكثر بقليل من 50 مليون طن. وإرتفعت حصيلة

الهند للهكتار بنسبة 2.4 في المائة سنويا، في حين نمت منطقة الصحراء الكبرى بمعدل سنوي ضئيل قدره 0.1 في المائة. وهكذا، فإن الصحراء الغربية، التي كانت على قدم المساواة مع الهند في عام 1960، أنتجت فقط حوالي ثلث الناتج الهندي في عام 1988 (سينجر 81-178: 1990) وحوالي ثرييشس في عام 2002 (FAO 2003). ووفقا للجدول 1-7، فإن متوسط العمال الزراعيين في أمريكا الشمالية، وكل منهم يمتلك أكثر من الأرض ورأس المال والتكنولوجيا، ينتج 75 مرة من الإنتاج الزراعي كمتوسط إنتاج أفريقيا.

"لماذا فقط أفريقيا جائعة؟" كانساس سيتي ستار يسأل (A20: 2003). ويقول نيك موندر، المتخصص في إثيوبيا والقرن الأفريقي في مركز الإنذار المبكر بالمجاعة في نيروبي و كينيا، إن الناس "يبالغون في تقدير أهمية العوامل المناخية كأسباب لانعدام الأمن الغذائي". فبالنسبة له فإن الحرب والحكم السيئ والفساد وسوء الإدارة وسوء حالة الطرق (الجياع يعيشون على بعد 160 كيلومترا أو 100 ميل من المدن التي تغذى جيدا) وغيرها من أوجه البنية التحتية المهمة "، ولكن العامل الأكبر هو الفقر". ووفقا لماوندر: فالأمن الغذائي لا يقتصر على الإمدادات الغذائية فحسب، بل قدرة الفرد على شرائها. ولا يحدث أبدا تقريبا في المدن أو المدن الكبيرة حيث لا تعتمد الإيرادات على الزراعة ". وتتوافر لدى إثيوبيا محاصيل واعدة متسقة في الغرب" في حين أن حالات فشل المحاصيل في الشرق تجلب نقصا في الأغذية كل أربع إلى خمس سنوات، وعادة ما تترك 5 ملايين إلى 10 مليون شخص جائع ". الناس في الشرق، على حافة العوز باستمرار، لا يستطيعون شراء الطعام من الجانب الآخر من البلاد. و"إثيوبيا، شأنها في ذلك شأن معظم البلدان الأفريقية، تعاني من سوء نظام الطرق [بمعنى] أنه في بعض الأحيان أرخص من شحن المواد الغذائية من الولايات المتحدة من الشاحنات في جميع أنحاء البلاد" (كانساس سيتي ستار A20:2003). ومن ثم يمكن أن تحدث المجاعات في البلدان التي لديها الكثير من الغذاء ولكن حيث يفتقر الناس إلى إمكانية الوصول بسبب الفقر أو لبعد المسافة إلى مناطق الفائض الغذائي) أنظر الفصل 8.

السياسات الزراعية الفقيرة والفشل المؤسسي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

وبدأ الوضع الغذائي المتدهور في أفريقيا قبل الجفاف في منطقة الساحل والسودان وإثيوبيا خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين. وعلى الرغم من أن جذور أزمة الغذاء في أفريقيا يمكن أن تعزى إلى الإستعمار ، إلا أن الأزمة إستمرت بعد الإستعمار مع

إهمال الحكومات الأفريقية للزراعة. هانز بينزوانجر وروبرت تاونسند (2000: 1076) يعزو الأزمة إلى قرون من السياسات السيئة والفشل المؤسسي. وقد بدأ هذا مع فترة ما قبل الإستعمار، أي 1650 إلى 1850، عندما كانت تجارة الرقيق مدمرة للغاية للحياة السياسية والاقتصادية، وخاصة تراكم رأس المال. وساهمت السياسة الإستعمارية بقدر أكبر في التخلف الزراعي اليوم. (1) تم إستبعاد الأفارقة بصورة منهجية من المشاركة في مخططات التنمية الإستعمارية وإنتاج المحاصيل التصديرية وتحسين الماشية. وقد أفادت السياسة الزراعية البريطانية في شرق أفريقيا المستوطنين الأوروبيين وتجاهلت المزارعين الأفارقة وتميزهم ضدهم؛ في كينيا، وهذا يعني منع الأفارقة من زراعة القهوة حتى عام 1933. (2) أجبرت الحكومات الإستعمارية المزارعين على زراعة محاصيل مختارة والعمل على صيانة الطرق. (3) كثيرا ما غير الاستعمار نظم حيازة الأراضي التقليدية من الطائفية أو العشائر إلى السيطرة الفردية. وأدى ذلك إلى خلق قدر أكبر من عدم المساواة بين الطبقات الجديدة من المزارعين وأصحاب الماشية الأغنياء والمستأجرين الأقل أمنا والمزارعين والعمال الذين لا يملكون أرضا. (4) فشل المستعمرون في تدريب العلماء والمديرين الزراعيين الأفارقة. (5) ركز البحث والتطوير على محاصيل التصدير والمزارع ومخططات تسوية الأراضي وإهمال إنتاج الأغذية وصغار المزارعين والرعاة. (6) جني الأوروبيون معظم المكاسب من منح الأراضي الاستعمارية و فوائض التصدير من الزراعة (إيشر وبيكر 23-20: 1982؛ غاي و رضوان 21-16: 1983).

وأشار الفصل الرابع إلى العديد من الحكام المستبدين بعد الإستعمار في أفريقيا الحكم من خلال الإكراه والإغراءات المالية والشخصيات السياسية، مما يحط من الإقتصاد والبيروقراطية. فالعديد من حكومات ما بعد الإستعمار، وإن كانت تفتقر إلى خدمة مدنية قادرة، وضعت تعريفات مرتفعة وضرائب ثقيلة والإفراط في سن القوانين (مع عدم إمكانية التنبؤ بالقواعد والسياسات) وأسعار الصرف منحازة ضد الصادرات الزراعية، وارتفاع أسعار الفائدة، ونظم مالية ومؤسسية شديدة المركزية للتنمية الزراعية، مبادرة محلية. ولا يمكن الإعتماد على رقابة الدولة على مجالس تسويق السلع الأساسية التي تعرقل عمليات التجهيز والصادرات، لأن تسليم المدخلات والمدفوعات المحصولية يتم من جانب المجالس. وبالإضافة إلى ذلك، تعاني أفريقيا من ضعف موارد الموارد ونوعية الأراضي وإنخفاض الكثافة وزيادة تكاليف النقل والمعاملات (لا سيما مع إنعدام الأرض) والتخصص القليل وقلة الفوائض والإفتقار إلى الأسواق التنافسية وغياب أسواق الائتمان وقصر موسم النمو للزراعة البعلية وإرتفاع مخاطر الجفاف والأمراض الحيوانية والأمراض المتوطنة (الملاريا والسل، ومؤخرا وباء الإيدز). وقد

أدت الخسائر السكانية في قوة العمل الزراعية إلى تقليل الهكتارات المزروعة والمحاصيل الزراعية وتحويل الزراعة من النقد إلى محاصيل الكفاف. فالإيدز يقلل من عمال المزارع في سنوات الذروة، ويقوض الحوافز والادخا ويؤدي إلى بيع الأصول التي تعاني من محنة (بينزوانجر وتونسند 1084-1076 : 2000؛ لامبلي و ويجلي و كار و كوليمور 20 : 2002). وعلاوة على ذلك، وكما أشير في وقت لاحق من هذا الفصل، فإن الإهمال المعاصر للنتائج الزراعية في أفريقيا يعود جزئيا إلى الميزة السياسية لقادة الدول للتدخل في السوق لتحسين الأسعار ودخل الطبقات الحضرية بالنسبة للمزارعين.

وقد حالت هذه العوائق والعوامل المؤسسية دون نهوض أفريقيا، على عكس آسيا، بالتمتع بثورة خضراء، الأمر الذي يتطلب بنية أساسية متطورة وحكما جيدا (أنظر الفصل 8) .ونأمل أن الإصلاحات الهيكلية الزراعية الأخيرة وإصلاح السياسات والمؤسسات وإستقرار الإقتصاد الكلي قد زاد من مرونة أفريقيا وقدرتها التنافسية.

الغذاء في الهند والصين Food in India and China

وخلال الثورة الثقافية الصينية فى الفترة من 1966 الى 1976، قبل بعض الاقتصاديين الغربيين الادعاء الرسمى بان البلاد ليس لديها سوء تغذية. وقد أكد الاقتصادي الفرنسي آل إمفيلد (157 : 1976) أن "الصين، على النقيض من الهند، قد قضت على الجوع". وتشير أفضل الأدلة إلى أن نصيب الفرد من إنتاج الغذاء في الصين قد انخفض بأكثر من 12 في المائة بين الثلاثينيات وأواخر السبعينيات. وعلى الرغم من أن النمو في إنتاج الغذاء للفرد من أكثر سكان العالم اكتظاظا بالسكان، إلا أن الصين، في الفترة من 1952 إلى 1984، كانت أسرع بقليل من ثاني أكبر دولة سكانية، الهند المجاورة، وفي الفترة ما بين 1977 و 1979، كانت الصين في المقام الأول الزراعة التعاونية والجماعية، والفترة التي أعقبت الإصلاحات الزراعية في عام 1979، حيث كانت أكثر وضوحا. وكان النمو السنوي للهند في الناتج الغذائي للشخص الواحد، من 1954 إلى 1977، 0.4 في المائة مقارنة مع 0.3 في المائة في الصين (نافزيجر 392-366 : 1985؛ براون 29 : 1995؛ نافزيجر 183 : 1997؛ وزارة الزراعة الأمريكية 1986؛ وزارة الزراعة الأمريكية 1999). (يتجنب المتوسط المتحرك لمدة خمس سنوات الكثير من التأثير من النمو غير الطبيعي بعد إعادة تأهيل الصين بعد الحرب عام 1949 وإستعادة الهند من الإضطراب الناجم عن التقسيم الهندي الباكستاني عام 1947 أو بعد الإصلاحات الصينية وتحرير الهند بعد عام 1978).

ومع ذلك، لأن إنتاج الحبوب الغذائية في الصين للشخص الواحد في أوائل

الخمسينيات كان ما يقرب من 25–30 في المئة أعلى من الهند، وكان متوسط مستوى الإنتاج الغذائي في الصين للشخص الواحد أعلى من الهند خلال الثمانينيات. وعلاوة على ذلك، ولأن أوجه التفاوت في الدخل أقل في الصين من الهند، كانت النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من سوء التغذية أقل مما هي عليه في الهند. ومع ذلك، اعترفت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني أنه في عام 1977، كان ما يقرب من 100 مليون شخص، أو أكثر من عشر سكان الصين، ليس لديهم ما يكفي من الطعام (بيركنز 1969؛ هاو180 ،1978 : xxiii–184؛ إبرستادت 46–33 : 1979؛ بارنيت 305: 1981)، مما يتناقض مع إفتراض إمفلد.

يقول جون غورلي الاقتصادي (ستانفورد) (134 : 1976) إن "الصينيين لديهم ما هو في الواقع بوليصة تأمين ضد الأوبئة والمجاعة وغيرها من الكوارث". ولكن على الرغم من أن معدل سوء التغذية في الصين عادة ما يوزع الغذاء بشكل متساو من الهند، كانت الصين أكثر عرضة للمجاعة من الهند. ويؤكد أمارتيا سين أن وجود ما يكفي من الطعام لا يعتمد على مجرد توزيع مساواة في الدخل أو انخفاض معدلات الفقر ولكن على نظام استحقاق المجتمع. ويشير الإستحقاق إلى مجموعة السلع البديلة التي يمكن للشخص أن يقودها في مجتمع يستخدم فيه مجموع الحقوق والفرص التي يمتلكها. ويساعد الإستحقاق للأشخاص على اكتساب القدرات (مثل التغذية الجيدة). وفي إقتصاد السوق، يستند حد الإستحقاق إلى ملكية عوامل الإنتاج وإمكانيات التبادل (من خلال التجارة أو التحول في إمكانيات الإنتاج). بالنسبة لمعظم الناس، يعتمد الإستحقاق على القدرة على العثور على وظيفة ومعدل الأجور وأسعار السلع المشتراة. وفي إقتصاد الرفاهية أو الإشتراكية، يعتمد الإستحقاق أيضا على ما يمكن للأسر الحصول عليه من الدولة من خلال نظام القيادة المعمول به. ويحق للشخص الجائع والمعوز الحصول على شيء ما لتناول الطعام، وليس من خلال تركيز جيني المنخفض في المجتمع وإرتفاع نصيب الفرد من الغذاء، ولكن من خلال نظام الإغاثة الذي يقدم الغذاء مجانا. وهكذا، في عام 1974، توفي آلاف الأشخاص في بنجلاديش على الرغم من إنخفاض التفاوت، لأن الفيضانات خفضت العمالة الريفية إلى جانب الإنتاج، وخفض التضخم القوة الشرائية للعمال الريفيين.

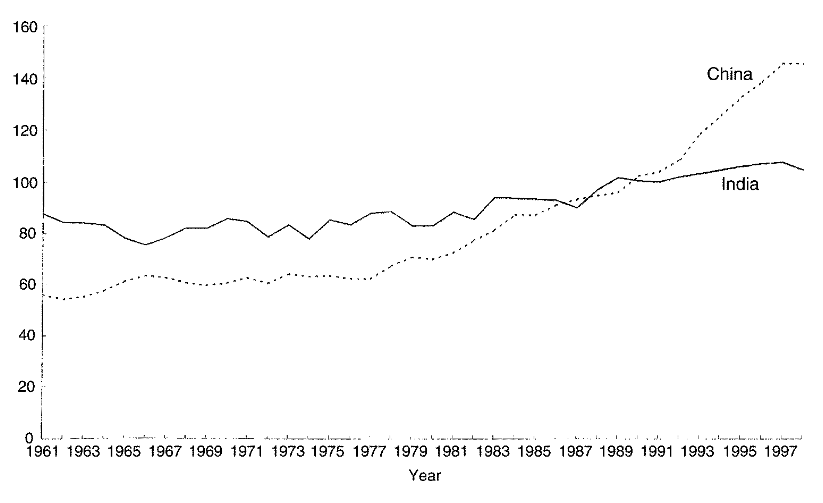
يقول سين إن الطعام "يشتري" بالضغط السياسي وكذلك الدخل. وبناء على ذلك، يذهب ثلث السكان الهنود الجوعى إلى الفراش كل ليلة ويتقدمون حياة مزقتها الحرمان المنتظم. النظام الإجتماعي في الهند يأخذ الجوع المستوطن غير الخطير

في خطوة واسعة دون تردد؛ في حين عدم وجود أي مبررات لذلك أو أعمال شغب أو عصيان. ولكن على الرغم من أن السياسيين في الهند لا يقدمون إستحقاقات عن سوء التغذية المزمن أو المتوطن، إلا أنهم يفعلون ذلك بسبب المجاعة الشديدة المحتملة من خلال الواردات الغذائية وإعادة التوزيع والإغاثة. وفي الصين الماوية، كان الوضع عكس ذلك تقريبا فقد كفل إلتزامها السياسي سوء التغذية المنتظم عن طريق زيادة المساواة في الحصول على سبل كسب العيش وإستحقاقات الدولة من الإحتياجات الأساسية للأغذية والملبس والمأوى. وفى العام الطبيعى، كان الفقراء الصينيون إفضل تغذية من الهند. ومع ذلك، إذا كانت هناك أزمة سياسية واقتصادية خلط النظام بحيث إتبع سياسات كارثية مع دوغماتية واثقة، فإنه لا يمكن إجباره على تغيير سياسته عن طريق الصحف الصليبية أو الضغط السياسي المعارض الفعال، كما هو الحال في الهند[1].

تنتج المجاعات عن فشل نظام الاستحقاقات. يقيم سين، مستخدما أرقام جامعة بكين، معدل وفيات إضافي يتراوح بين 14 و 16 مليون شخص من المجاعة في الصين من 1959 إلى 1961 (أنظر الشكل 2-7)، أكبر من حيث القيمة المطلقة أو النسبية مقارنة بالثلاثة ملايين حالة وفاة إضافية في أكبر 20 مدينة في الهند، القرن المجاعة، المجاعة البنغال الكبرى عام 1943. وعلى الرغم من أن الصين كانت أكثر نجاحا من الهند قبل 1977 إلى 1979 في القضاء على سوء التغذية المنتظم، فقد شهدت الصين مجاعات أكثر من الهند (سين 60-757: 1983a؛ سين 1983b). (لمزيد من المناقشة حول نظرية إستحقاق سين للمجاعة، أنظر بوبريك 124-105: 1986؛ سين 132-125: 1986؛ بوبريك 9-5: 1987؛ سين 14-10: 1987؛ ديفيريوكس 282-270: 1988؛ كولا -116 112: 1988). وإنخفض إنتاج الفرد من الغذاء في الصين انخفاضا حادا خلال مجاعة 1959-1961 (كان الرقم 1960 هو 25 في المئة أقل من 1952)، مما أدى إلى انتشار سوء التغذية. ولم يكن السبب في هذا الإنخفاض هو سوء الأحوال الجوية والفيضانات والجفاف فحسب، بل أيضا ضعف نوعية العمل أثناء التركيز على المشاريع الجماعية الكثيفة العمالة خلال القفزة الكبرى إلى الأمام (GLF) من عام 1958 إلى عام 1960. وقد أدت أعمال بناء الخزان إلى تدمير التربة والأنهار ونظم الري القائمة. وأدى العمل في مجال الخزان والماء إلى رفع مستويات المياه الجوفية، وأدى إلى التربة المقلدة والمملحة والمائية، ووقف تدفق الأنهار والجداول وترك قنوات الري غير المكتملة وفشل في توفير الصرف الصحي. وعالوة على ذلك، قامت مشاريع المياه في غلف

(1) المترجم

بإزالة األراضي من الزراعة. وعلاوة على ذلك، فإن السلطات الصينية تميز ضد سكان الريف في شراء الحبوب. ومع ذلك، فإن الضغوط السياسية التي حققها الصندوق من أجل النجاح الزراعي جعلت المسؤولين المحليين غير راغبين في الإبلاغ عن نقص الغذاء (كونغ ولين 74-51: 2003؛ بريبيلا 269-264: 1970؛ بارنيت 302، 271: 1981؛ لاردي 153-152: 1983؛ البنك الدولي 106 104- : 1986).



الشكل 7-2. **النمو في إنتاج الغذاء لكل شخص، الصين والهند،** 1961-1998 (1981-1991 = 100). **المصدر: قواعد البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة** FAO.

وفى الاصلاحات التى بدأت فى عام 1979، قامت الصين بمراقبة اسعار المزرعة للسلع الزراعية وشجعت البيع المباشر للفلاحين على السوق ووضعت نظاما للمسؤولية المنزلية، مما سمح للمزارعين بحرية اكبر فى إختيار الانشطة الزراعية وغير الزراعية. وفى الفترة من عام 1977 حتى عام 1984، تجاوز النمو السنوى الذى حققته الهند بنسبة 3.0 فى المائة فى الناتج الغذائى للفرد الواحد فى ظل تحرير متواضع بعد عام 1978 نمو الصين بنسبة 4.6 فى المائة، والذى لم يكن سريعا مثل المكاسب فى البذور الزيتية والماشية والقطن. وفي الواقع، عكست الصين اعتمادها قبل عام 1979 على الحبوب المستوردة وتصدير الذرة والحبوب الخشنة الأخرى وفول الصويا. وقد تحققت هذه المكاسب الملحوظة مع قلة المدخلات الزراعية (انظر الفصل 19). وحتى بعد عام 1984، رافق عقود التأجير الأطول أجلا وتأجير الأراضي من جانب الفلاحين وتسعير السوق الحرة لمعظم المنتجات الزراعية وزيادة الخيارات غير الزراعية لسكان الريف، النمو السريع وإن كان تباطؤا في إنتاج الحبوب الغذائية للشخص الواحد: 3.2 في المائة سنويا،

1998، للصين، مقابل 1.2 في المائة سنويا في الهند (انظر الشكل 2-7). إن خفض أسعار المواد الغذائية والمخرجات الغذائية في الصين، وإن كان جزئيا، يعزز تركيز البنك الدولي في تقرير بيرج (الذي نوقش لاحقا في هذا الفصل) من «الحصول على الأسعار بشكل صحيح».

العجز الغذائي في أقل البلدان نموا

من المتوقع أن يكون عجز الحبوب الغذائية لأقل البلدان نموا (9.3) في عام 1997، 12.1 في المائة من الإستهلاك الغذائي في أقل البلدان نموا بحلول عام 2020 (الجدول 2-7). ومن خلال التجارة، توفر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (15) قبل عام 2004، مع كندا وأستراليا ونيوزيلندا (في «أخرى» في الجدول 2-7) نصيب الأسد من الفوائض بالنسبة للعالم النامي. وتظهر جميع أقاليم أقل البلدان نموا ، عجزا كبيرا ومتزايدا بإستثناء أمريكا اللاتينية التي من المتوقع أن تقترب من التوازن بين الاستهلاك والإنتاج بحلول عام 2020. وأكبر عجزين كنسبة من الاستهلاك هما غرب آسيا وشمال أفريقيا (الشرق الأوسط) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتناقش البلدان النامية الرئيسية التي تعاني من عجز غذائي في الفصل الثامن الذي يتناول التوازن بين السكان والأغذية بمزيد من التفصيل. ويولد مستوردو الأغذية، مثل بريطانيا وألمانيا واليابان فائضا صناعيا كافيا للحفاظ على مستوى عال من التغذية. وتناقش ندوة الرابطة الأمريكية لتقدم العلوم إن الإنتاج الغذائي السنوي يكفي لإطعام الجميع على وجه الأرض إذا كان التوزيع أكثر تكافؤا. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن التوزيع داخل الإقليم سيكون كافيا لآسيا وأمريكا اللاتينية، فإن كمية السعرات الحرارية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إذا توزع بالتساوي، لن تتجاوز المعايير الغذائية الدنيا (منظمة الأغذية والزراعة FAO 32-29 : 2003). وتبين مناقشة الفصل الثامن حول التوازن بين الغذاء والسكان والجزء السابق من المقارنات الصينية الهندية أن النقص في الأغذية المحلية لا يرجع إلى عدم كفاية الإنتاج العالمي بسبب أوجه القصور في توزيع الأغذية. وعلى الرغم من أن نصيب الفرد من الناتج الغذائي العالمي ينبغي أن ينمو في العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، فإن عدم المساواة في توزيع الأغذية قد يعني أن بعض الناس في أقل البلدان نموا سيعانون من نقص التغذية. وهذا قد يعني نقصا في الهدف الإنمائي للألفية (الفصل 2) للحد من الجوع في العالم إلى 8-9 في المائة (باستخدام أساليب تقدير البنك الدولي) بحلول عام 2015. فالتغذية الكافية

ليست مطلوبة فقط بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومفتاح لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بل هي جزء من زيادة إنتاجية القوى العاملة (الفصل 9).

ومع ذلك، فإن التوقعات الواردة في الجدول 2-7، على الرغم من أنها تتفق مع قلة البيانات الغذائية الأخرى وخاصة في أفريقيا، ينبغي ألا يتم حجب حقيقة أن الأزمات في الإمدادات الغذائية في المناطق الحضرية والإنتاج الغذائي العام والإختلالات الخارجية متمايزة إلى حد ما. مع التحضر السريع والتغيرات في النظم الغذائية الحضرية واستيراد الكثير من إمدادات الغذاء في المناطق الحضرية، يمكننا أن نتوقع واردات الغذاء أقل البلدان نموا في الارتفاع من 2005-2015، بغض النظر عن إتجاهات الإنتاج الغذائي. والمزارعون الأفارقة مكتفون ذاتيا إلى حد كبير في السعرات الحرارية الأساسية، ولكنهم قد لا يتمكنون من إنتاج فائض للبيع بسبب الافتقار إلى التكنولوجيا وفشل السوق.

وتدفع المحاصيل التصديرية الدخل النقدي والقدرة على الإستيراد. النظر في الصومال، الذي كان أدنى إستهلاك للفرد من السعرات الحرارية اليومية في أفريقيا، 1997-1999 (منظمة الأغذية والزراعة 31: 2003). بيتر ليتل (135: 2003) يشير إلى أن "هناك علاقة واضحة وإيجابية بين صادرات الثروة الحيوانية والواردات الغذائية في الصومال". وقد أدى الحظر الذي فرضته المملكة العربية السعودية على صادرات الثروة الحيوانية في الصومال، 1997-1997 و 2000، إلى إنخفاض كبير في الدخل، وبالتالي في واردات الأغذية وإستهلاكها (المرجع نفسه، الصفحات 33 و 135). وحقيقة أن واردات الحبوب من 25 إلى 30 في المائة من الحبوب المستهلكة في أفريقيا لا تعني أن الحبوب المستوردة تستأثر بربع السكان. ويعني إرتفاع واردات الحبوب، الذي ساعده إنخفاض أسعار الواردات الغذائية وزيادة الحبوب المستهلكة في المناطق الحضرية (الأرز والقمح) والتحول في مدغشقر وجنوب نيجيريا وغانا وأوغندا من الحبوب الخشنة (الذرة الرفيعة والدخن) والجذور والدرنات (جمال 679-657: 1988؛ FAO 111-107 : 2003). وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يتضاعف إستهلاك اللحوم في أقل البلدان نموا من 1984-1986 إلى عام 2015، في حين يتوقع أيضا أن يزداد إستهلاك اللحوم والواردات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (منظمة الأغذية والزراعة FAO 89-85: 2003).

TABLE 7-2. Cereals Consumption and Deficits, 1997 and 2020 (million metric tons and percentages)

	1997			2020		
Region/country	**Cereals consumption (m.m.t)**	**Cereals deficit (cereals consumption minus production) (m.m.t)**	**Cereals deficit/cereals consumption (%)**	**Cereals consumption (m.m.t)**	**Cereals deficit (cereals consumption minus production) (m.m.t)**	**Cereals deficit/cereals consumption (%)**
Developed countries	725	(104)	(14.3)	822	(202)	(24.6)
United States	244	(94)	(38.5)	305	(119)	(39.0)
European Union 15	173	(31)	(17.9)	183	(30)	(16.4)
Former Soviet Union	131	7	5.3	136	(8)	(5.9)
Other	177	14	7.9	198	(45)	(22.7)
Developing countries	1,118	104	9.3	1,674	202	12.1
Latin America	138	14	10.1	211	4	1.9
Sub-Saharan Africa	83	14	16.9	156	27	17.3
West Asia/North Africa	129	45	34.9	196	74	37.8
South Asia	238	3	1.3	353	22	6.2
Southeast & East Asia	530	28	5.3	758	75	9.9
World	1,843	0	0	2,496	0	0

Note: ( ) indicates surplus.

Source: Rosegrant, Paisner, Meijer, and Witcover 2001:184.

إنتاج الغذاء وتزايد الطلب

وقد لاحظ المزارعون الذين إتفقوا على الاتجاه العالمي المتزايد في إنتاج الحبوب الغذائية لكل شخص منذ أوائل الخمسينيات وحتى الثمانينات انخفاض الإنتاج العالمي من الحبوب بعد عام 1990. إن النقاش بين مالتوسيانز نيو وولواتش إنستيتيوت (براون 27–26: 1994؛ هالويل 29–28: 2003) ونقادهم، مثل تيم دايسون (411–397: 1994)، هو ما إذا كان هذا الإتجاه السلبي سيتعمق في القرن الحادي والعشرين ، مما أدى إلى المجاعات الضخمة. ويناقش الجدل، الذي نوقش فيما يتعلق بالشكل 8–8، إستدامة النظام الزراعي العالمي المعاصر، بما في ذلك الإتجاهات الإقليمية والنمو السكاني والقيود البيئية والموارد والمكاسب التكنولوجية الزراعية (كروسون 119–105: 1994).

ومن المتوقع أن يستمر إجمالي إنتاج الأغذية العالمي، الذي نما بين الخمسينات وأوائل القرن الحادي والعشرين، في النمو خلال العقود اللاحقة في كل من أقل البلدان نموا والبلدان النامية. وفي الوقت نفسه، سيستمر إرتفاع الطلب على الغذاء في الفرد، وإن لم يكن بسرعة كبيرة مع زيادة في الناتج القومي الإجمالي.

الجدول 3-7. **مرونة الدخل في البلدان النامية لسلع معينة** a

البند	مرونة الدخل
الأرز	0.30–0.01
القمح	0.98–0.04
الخضار	0.92–0.10
الزيوت النباتية	1.81–0.50
المشروبات	0.74
الكاكاو	0.75
السمك	1.50–0.61
الروبيان	1.25
لحم الخنزير	0.97–0.50
اللحم البقري	1.85–0.75
البيض	1.20–0.80
الدواجن	2.20–0.40
الحليب	2.50–1.50
الفاكهة	2.50–1.22
السكر	2.00–1.50

مرونة الدخل	البند
3.38–0.74	المصنوعات

a The percentage increase in quantity demanded as a result of a 1-percent increase in income. The estimates are based on studies of developing countries. The range of estimates reflects differences in per capita income levels among countries. Source: World Bank 1994f:39.

$$\dot{D} = \dot{P} + \alpha\dot{E} \qquad (7\text{-}1)$$

نمو الطلبD على الأغذية

حيث $\dot{P}$ النمو السكاني، α مرونة الدخل للطلب على الغذاء، (التغير في كمية الأغذية المطلوبة لكل فرد / كمية من الأغذية المطلوبة للفرد الواحد) / (التغير في نصيب الفرد من الدخل / دخل الفرد)، و $\dot{E}$ نمو نصيب الفرد من الدخل، معبرا عنه جميعا بأرقام سنوية. في الدراسات التجريبية، تختلف تقديرات α اختلافا كبيرا (من 4٪ إلى 85٪)، إعتمادا على الموقع ونوع المسح ومستويات الدخل. ويبين الجدول 3–7 مدى المرونة في أقل البلدان نموا بالنسبة لسلع مختارة. وبالنسبة للإقتصادي الدولي لمعهد بحوث السياسات الغذائية هارولد ألديرمان (119–118: 1993)، يبلغ المتوسط 0.48 α لمتوسط دخل أقل البلدان نموا. وإذا كانت الأرقام السنوية هي 1.3 في المائة للنمو السكاني، و 2.08 في المائة لنمو نصيب الفرد من الدخل، و 0.48 في المائة α ، فإن نمو الطلب على الأغذية هو 1.3 في المائة+ 1 في المائة أو 2.3 في المائة سنويا.

الأسماك واللحوم والحبوب

وتحذف أرقام الإنتاج الغذائي الأسماك، وهي مصدر هام للبروتين عالي الجودة في جميع أنحاء العالم وربع البروتين الحيواني في العالم النامي. وقد استأثرت أقل البلدان نموا بمعظم المصيد العالمي البالغ 97 مليون طن في عام 1999، وهو ما يمثل زيادة بمقدار خمسة أضعاف على مدى 45 عاما، بزيادة قدرها أكثر من الثلث منذ عام 1990. وبلغت أطنان الأسماك العالمية 47 طنا من لحم البقر و 61 طنا من لحم الخنزير و 39 طنا من الدواجن. وقد هيمنت الصين، وهى اكبر منتج للاسماك فى العالم، على النمو فى التسعينات. وقد طغى نمو الصين على التطورات فى بقية العالم حيث انخفض استهلاك الفرد من 1990 الى 1999. في خارج الصين، هذا الخريف ينجم عن الإفراط في إستخدام مورد من الممتلكات المشتركة، جثث الماء في الأرض (الفصل 13). ولم تنتج أفريقيا سوى 3 ملايين طن في عام 1999 (منظمة الأغذية والزراعة 206–195: 2003؛ جامعة ولاية أيوا 1999؛ معهد الموارد العالمية 2000).

العوامل المساهمة في إنخفاض الدخل والفقر في المناطق الريفية

ومتوسط الدخل في المناطق الريفية أقل بكثير منه في المناطق الحضرية في أقل البلدان نموا. فالتفاوت في المناطق الريفية أكبر من عدم المساواة في المناطق الحضرية في أمريكا اللاتينية ولكن أقل في بقية العالم النامي (جاين 1975؛ البنك الدولي 66-57: 2003h). وليس من المستغرب في أقل البلدان نموا ككل أن هناك معدلات فقر أعلى في المناطق الريفية منها في المدن. يناقش هذا القسم سبب ذلك.

نقص الموارد والتكنولوجيا

الدخل والإنتاجية الزراعيان في أقل البلدان نموا منخفضان بسبب الحد الأدنى لرأس المال لكل عامل وعدم كفاية التكنولوجيا. ويحصل أصحاب المزارع الصغيرة على ائتمانات محدودة والمستأجرين والمزارعين والعمال الذين لا يملكون أرضا لا يحصلون على أي شيء تقريبا. وعلى الرغم من أن أجزاء كبيرة من آسيا، وخاصة صغار المزارعين، إستفادت من المدخلات في الأصناف ذات الغلة العالية (HYVs) المرتبطة بالثورة الخضراء (الفصل 8)، فقد تجاوزت معظم الزراعة الأفريقية التي تفتقر إلى البنية التحتية الأساسية. وفي معظم أفريقيا، هناك القليل من البحث والتطوير لتحسين التكنولوجيا الملائمة لصغار المزارعين، ويرجع ذلك جزئيا إلى افتقارهم إلى الطلب الفعال والسلطة السياسية.

تركيز رأس المال والأراضي والتكنولوجيا

كثيرا ما تتركز التكنولوجيا الزراعية ورأس المال على المزارعين الذين يتمتعون بقدر أكبر من فرص الوصول إلى الأسواق والمدخلات، مما يمنع العديد من صغار المزارعين الذين قد يكونون مهمشين وأحيانا يضطرون إلى العمل بالأجر. فالعديد من الفقراء هم مزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك نسبة كبيرة من النساء اللواتي يعملن لساعات طويلة، ويشتركن بالفعل في الإنتاج الزراعي، ولكنهن يفتقرن إلى الموارد الإنتاجية (الأسمدة وبذور أفضل والمعدات والأدوات والأراضي والمهارات) والتكنولوجيا الجديدة للهروب من فخ الفقر. وعلى الرغم من أنه ما زال أقل من التفاوت في المناطق الحضرية في آسيا – الأفريقية، فقد إزداد التفاوت في الدخل في المناطق الريفية منذ عام 1970 (جاين 1975؛ مكتب العمل الدولي 1979؛ جزيري و ألامجير وبانوتشيو 106-105، 106 – 105، 1992 :xix-xx؛ 17 : 2003).

وتتركز حيازات الأراضي، التي غالبا ما تكون إرثا إستعماريا، في كثير من أقل

البلدان نموا (أنظر الفصل 6). ويصدق هذا بصفة خاصة في أمريكا اللاتينية حيث يبلغ متوسط حجم المزرعة أكثر من 80 هكتارا أو 200 فدان (أكبر بـ 20 مرة من مساحة أفريقيا الأفريقية) (الجدول 4-7)، وحجم التشتت كبير (معامل جيني = 0.84، إذا تضمنت من لا يملكون أرضا بصفر (سكوير 156: 1981؛ ريبيتو 14: 1987). وفي البرازيل، يقود جزء صغير من أصحاب الأراضي (16 في المائة) 87 في المائة من الأراضي الزراعية. إن عدم المساواة في الأراضي أكبر مما تشير إليه البيانات لأن العديد من أصحاب الحيازات الصغيرة يتقاسمون أو يستأجرون حيازاتهم، والكثير من الريف ليس لديهم أرض على اإلطالق) ريبيتو 14-13: 1987). ومنذ الفترة الإستعمارية منذ أكثر من 100 سنة، إتسمت معظم أمريكا اللاتينية بمناطق إقطاعية، وممتلكات كبيرة تمنح الأراضي للقلة والمزارع الصغيرة ، التي نادرا ما توفر العمالة الكافية لأسرة (انظر الجدول 5-7). وللحصول على دخل الكفاف، وأصحاب الحيازات الصغيرة يعملون عموما كعمالة موسمية على لاتيفونديوس. وبطبيعة الحال، فإن هذه المزارع الكبيرة، التي تتميز بالزراعة الواسعة وكثافة رأس المال العالية والأراضي غير المستخدمة كثيرا، لديها إنتاج أعلى لكل عامل زراعي.

في العقود القليلة الماضية، زادت العديد من المناطق الإقطاعية من رأس مالها ومن مستويات التكنولوجيا لديها. وعلاوة على ذلك، ظهر في بعض بلدان أمريكا اللاتينية قطاع متوسط الحجم جيد الرأس مال. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التغيرات وإعادة توزيع الأراضي، لا تزال أمريكا اللاتينية تتمتع بدرجة عالية من تركيز الأراضي (جزيري و ألامجير وبانوتشيو 113-109: 1992).

الجدول 5-7. يوضح المزارع صغيرة والمزارع متوسطة الحجم والممتلكات الأراضي في الهيكل الزراعي لبلدان أمريكا اللاتينية، 1966

الدولة	الممتلكات الصغيرة a		مزارع عائلية ومتوسطة الحجم b		ممتلكات الأراضي c	
	نسبة المزارع	نسبة الأراضي المنشغلة	نسبة المزارع	نسبة الأراضي المنشغلة	نسبة المزارع	نسبة الأراضي المنشغلة
البرازيل	43.2	3.4	56.8	59.7	0.8	36.9
الأرجنتين	22.5	0.5	72.8	40.0	4.7	59.5
كولومبيا	64.0	4.9	34.7	45.6	1.3	49.5
تشيلي	36.9	0.2	56.2	18.5	6.9	81.3
الإكوادور	89.9	16.6	56.2	38.3	0.4	45.1
غواتيمالا	88.4	14.3	11.5	44.9	0.1	40.8
بيرو	88.0	7.4	10.9	10.2	1.1	82.4

a Employ less than two people.
b Family farms employ two to four people and medium-sized farms four to twelve workers.
c Employ more than 12 people.
Source: Furtado 1970:54–55.

إنخفاض مستويات التعليم والمهارات

متوسط الدخل في المناطق الحضرية أعلى منه في المناطق الريفية، حيث مستويات ومطالب المهارات أقل. سنوات الدراسة، مؤشر رئيسي للمهارة والإنتاجية (أنظر الفصل 10)، هي أقل في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية. فعلى سبيل المثال، يحصل الطفل المولود في المدينة، مرتين في الهند، على فرصة مرتين للحصول على التعليم الإبتدائي أو الثانوي باعتباره التعليم المولود في مجتمع ريفي وثمانية أضعاف فرصة الحصول على التعليم الجامعي. وهناك مدارس أفضل وأكثر جودة متاحة لأطفال المدن من الأطفال الريفيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الكثير من التعليم في المناطق الريفية لا صلة له بالإحتياجات الإقتصادية للمجتمع المحلي. بل إن بعض الاقتصاديين يتساءلون عن مدى استفادة المناطق الريفية من تعليم الطفل، حيث أن الشباب الأكثر قدرة وتعليما يهاجرون عادة إلى المدن (ليبتون 446، 260–259: 1977).

TABLE 7-4. Distribution of Agricultural Landholding by Percentile Groups of Households

		Groups of Households					
Country	**Year**	**Lowest (first) quintile (twenty percent)**	**Second quintile**	**Third quintile**	**Fourth quintile**	**Fifth quintile**	**Gini coefficient**
Bangladesh	1983–1984	2.3	5.4	12.5	23.6	56.2	0.50
Bolivia	1978	5.8	5.8	5.8	9.3	73.3	0.55
Botswana	1971	6.9	6.9	6.9	13.4	65.9	0.50
Brazil	1980	0.3	1.0	3.1	7.2	88.4	0.75
Cameroon	1984	3.6	9.3	15.0	21.6	50.5	0.42
Chile	1987	2.8	2.8	2.8	15.5	76.1	0.64
Colombia	1983–1984	0.4	1.3	3.8	12.6	81.9	0.70
Costa Rica	1984	0.8	0.8	7.1	12.1	79.2	0.67
Dominican Republic	1981	1.2	3.4	3.4	3.4	88.6	0.70
Ecuador	1987	1.0	1.6	4.2	9.6	83.6	0.69
Egypt, Arab Republic	1984	11.2	11.2	11.2	11.2	55.2	0.35
El Salvador	1985	5.1	5.1	5.1	10.6	74.1	0.57
Ethiopia	1984	7.7	15.1	18.3	23.9	35.0	0.25
Ghana	1984	7.8	7.8	7.8	18.6	58.0	0.44
Guaternala	1979	0.8	1.6	3.3	4.2	90.1	0.72
Haiti	1971	0.8	0.8	0.9	30.0	67.5	0.65
Honduras	1980–1981	2.9	2.9	3.8	11.4	79.0	0.64
India	1976–1977	4.1	4.1	6.3	20.3	65.2	0.55
Indonesia	1983	3.0	6.2	11.3	24.0	55.5	0.49
Iraq	1982	2.4	16.1	18.1	18.1	45.3	0.35

Ivory Coast	1988	5.9	9.5	17.6	23.6	43.4	0.36
Jordan	1983	1.3	4.4	9.0	20.0	65.3	0.57
Korea, Republic of	1980	5.7	12.7	16.0	25.0	40.6	0.33
Malawi	1980–1981	5.2	11.1	15.5	24.0	44.2	0.36
Malaysia	1976	3.1	6.1	11.9	16.8	62.1	0.51
Mexico	1970	5.1	5.1	5.1	8.0	76.7	0.58
Morocco	1981–1982	6.8	6.8	6.8	21.6	58.0	0.47
Myanmar (Burma)	1989–1990	4.7	7.4	12.3	24.2	51.4	0.44
Nepal	1982	2.6	2.6	7.7	19.8	67.3	0.59
Niger	1980	5.9	11.7	18.6	28.9	34.9	0.30
Nigeria	1973–1974	1.6	6.8	24.2	32.4	35.0	0.37
Pakistan	1980	2.8	7.2	11.5	19.3	59.2	0.50
Panama	1981	0.1	0.4	2.2	9.3	88.0	0.74
Peru	1984[a]	3.3	3.3	3.3	17.1	73.0	0.61
Philippines	1981	3.2	8.1	11.6	20.4	56.7	0.48
Sri Lanka	1982	2.8	2.8	8.7	18.3	67.4	0.58
Syrian, Arab Republic	1979	1.9	3.9	7.2	18.6	68.4	0.59
Thailand	1978	4.0	8.3	16.3	24.2	47.2	0.41
Tunisia	1980	3.0	3.0	9.4	16.2	68.4	0.58
Turkey	1980	2.1	6.1	11.4	21.3	59.1	0.52
Uganda	1984[b]	4.5	4.5	4.5	12.0	74.5	0.59
Zambia	1981	18.0	18.0	18.0	18.0	28.0	0.08

[a] Private holdings.
[b] Based on four regions only (Busoga, Kigezi, Masaka, and Teso).
Sources: Jazairy, Alamgir, and Panuccio 1992:416–417.

الهجرة الريفية–الحضرية

ينجذب المهاجرون الريفيون، الذين يجذبهم إحتمال حصولهم على وظائف أفضل أجرا في المناطق الحضرية والتعليم والمهارات والدخل أعلى من المتوسط في المناطق الريفية. وغالبا ما يكون القرويون الأفقر في وضع غير مؤات في الهجرة: (1) أنهم ببساطة لا يستطيعون تحمل تكاليف الهجرة – الحصول على معلومات عن العمل والهجرة والبحث عن عمل هي مقترحات باهظة الثمن، خاصة إذا تم تمويلها بأسعار الفائدة المرتفعة التي يتقاضاها المقرض. وبطبيعة الحال، يجب أن يستمر المهاجرون وهم ينتظرون رواتبهم الأولى. (2) تجد أسرهم صعوبة أكبر في الإفراج عنهم من العمل. (3) إنهم غير متعلمين مثل معظم القرويين الآخرين. ويستخدم العديد من أرباب العمل في المناطق الحضرية التعليم لفحص المتقدمين للوظائف، حتى بالنسبة للعمل غير المهرة (أنظر الفصل 10). وحتى عندما يتغلب القرويون الأفقر على هذه العقبات وينتقلون إلى المدينة، فإنهم كثيرا ما لا يظلون. فالفقر يجبرهم على العودة إلى القرية. وفي نهاية المطاف، يعود العاطلون والمرضى والحوامل والمسنين إلى الأقارب في المناطق الريفية، مما يؤدي إلى تآكل متوسط الدخل بسبب العبء الاقتصادي الكبير الناجم عن إرتفاع معدلات المواليد في المناطق الريفية (ليبتون 235–231، 149–149، 66: 1977).

سياسات التحيز في المناطق الحضرية

ويرى الخبير الإقتصادي البريطاني مايكل ليبتون أن أهم التضارب الطبقي والتفاوت في الدخل ليس بين العمل ورأس المال، كما قال كارل ماركس، ولكن بين الطبقات الريفية والحضرية. وعلى الرغم من الخطط التنموية التي تعلن الزراعة باعتبارها القطاع الأعلى أولوية، والخطاب السياسي الذي يشدد على احتياجات الجماهير الريفية الفقيرة، تخصص الحكومة معظم مواردها للمدن، وهي سياسة التحيز الحضري. ومن المرجح أن يستجيب المخططون والسياسيون في أقل البلدان نموا لشواغل السكان الحضريين الأقوياء والأكثر تنظيما وتعبيرا. وهكذا، يتم تحويل الأراضي الزراعية من زراعة الفاصوليا للقرويين الجوعى لإنتاج اللحوم والحليب للطبقات الوسطى والطبقة العليا الحضرية أو لزراعة الكاكاو والبن والشاي والسكر والقطن ونبتة الجودة للتصدير. وينفق رأس المال النادر على الطرق السريعة ومطاحن الصلب بدلا من مضخات المياه، والآبار الأنبوبية، وغيرها من المعدات الضرورية لزراعة الأغذية. وتستخدم المواهب الإدارية والتنظيمية العالية التكلفة لتصميم مباني المكاتب والملاعب الرياضية بدلا من آبار القرى وخدمات الإرشاد الزراعي.

وقد يتخذ التحيز الحضري هذه الأشكال:

1 - السياسات التي ترفع الأسعار الصناعية بالنسبة لأسعار السلع الزراعية. ويجوز للحكومة أن تضع سقوفا للأسعار على الأغذية وأن تضمن الحد الأدنى لأسعار السلع الصناعية. فالضرائب المرتفعة والأسعار المنخفضة تدفع الزراعة إلى نقل الدخل ورأس المال إلى الصناعة والبنية التحتية الإجتماعية. النموذج الأكثر تكرارا لهذه السياسات هو الإتحاد السوفيتي في الثلاثينيات، والتي تستخدم إنخفاض الأسعار وضرائب المبيعات، وإحتكار المشتريات من جانب الحكومة من أجل تحويل الفائض من الزراعة إلى إنتاج الصناعات الثقيلة ونمو الإستثمار بشكل لا مثيل له لأي دولة غربية. ولكن في السبعينيات، تجاوزت الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الزراعة كنسبة مئوية من القيمة المضافة الزراعية 40 في المائة في غانا، بنسبة 62 في المائة؛ (51٪)، مصر (49٪)، باكستان (48٪). سيريلانكا، بنسبة 44 في المائة؛ وتايلند، بنسبة 43 في المائة (البنك الدولي 59-58: 1990؛ ليبتون 1977).

2. تركيز الإستثمار في الصناعة. وعلى الرغم من أن أكثر من نصف سكان أقل البلدان نموا في الزراعة، فإن حوالي 20 في المائة فقط من الإستثمارات في الزراعة.

3. الحوافز الضريبية والإعانات للشركات الرائدة في الصناعة، ولكن ليس في الزراعة.

4. وضع أسعار أقل من السوق للعملة الأجنبية، مما يقلل من عائدات العملة المحلية من الصادرات الزراعية. وتقلل هذه السياسة من أسعار السلع الرأسمالية، والمدخلات الأجنبية الأخرى، والواردات الغذائية، التي تعود بالفائدة على المناطق الحضرية، ولا سيما المنشآت الصناعية الكبيرة التي تتمتع بإمكانية الحصول على تراخيص الإستيراد. وفي باكستان، أدت سياسة النقد الأجنبي هذه إلى جانب ضمانات الأسعار الصناعية إلى نقل نحو 70 في المائة من المدخرات الزراعية وأكثر من 24 في المائة من ناتجها الإجمالي إلى القطاع غير الفالحي في عامي 1964 و 1965.

5. الحفاظ على التعريفة والحصص للصناعة، مما يساهم في زيادة الأسمدة والبذور والمعدات والمواد وأسعار المستهلكين للمزارعين.

6. الإنفاق أكثر على التعليم والتدريب والإسكان والسباكة والتغذية والرعاية الطبية والنقل في المناطق الحضرية منه في المناطق الريفية (أنظر الفصل 9) (البنك الدولي 59-58: 1990؛ جريفين وخان 1972). وهكذا، فإن العمر المتوقع، وهو مؤشر على نوعية نظام الرعاية الصحية، يختلف إختلافا كبيرا بين المناطق. وكان متوسط العمر المتوقع في بوينس آيرس لعام 1985 هو 75 عاما؛ بقية الأرجنتين، 69؛ المناطق الريفية

الفقيرة، 63؛ والأرجنتين ككل، 70. ويبلغ العمر المتوقع للجزائر 77 عاما؛ باقي الجزائر، 69؛ المناطق الريفية الفقيرة، 66؛ والجزائر عموما 69 عاما.

يصف موريس شيف وألبرتو فالديس من البنك الدولي هذا التحيز "نهب الزراعة في البلدان النامية" (233–226: 1998). وبإستخدام عينة من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، 1960–1984، وجد شيف وفالديس أن التأثير المتوسط للحماية الصناعية وسعر العملة الأجنبية دون السوق يحد من معدلات التبادل التجاري للزراعة (السعر الزراعي / السعر الصناعي) 22 فى المائة. ويمثل التأثير الكلي، بما في ذلك الرقابة السابقة على الأسعار الزراعية وضرائب التصدير أو الحصص وإعانات أو ضرائب الإستيراد إنخفاضا بنسبة 30 في المائة في معدالت التبادل التجاري للزراعة (المرجع نفسه، الصفحات 227–228).

وعلى الرغم من أن التغيرات الأخيرة قد أدت إلى تقلص التحيز الحضري، فإن الإنتاج الزائد من الإنتاج الزراعي في العالم وفي كثير من السلع الأساسية قد قلص من الفوائد التي تعود على فقراء الريف في أقل البلدان نموا. وفقا للبنك الدولي (103: 2004a):

وفي العقد الأخير، تحولت البلدان النامية من فرض الضرائب على الزراعة لحمايتها. وإنخفضت القيود المفروضة على الواردات على المنتجات المصنعة إنخفاضا كبيرا، وأسفرت عن تخفيض أسعار الصرف، كما تم التخلي عن نظم أسعار الصرف المتعددة التي تعاقب على الزراعة، وقد إختفت ضرائب التصدير فعلا. . . . وفي الوقت نفسه، كانت الإصلاحات في معظم البلدان الصناعية، بما في ذلك العديد من البلدان المتوسطة الدخل الناجحة، متواضعة. . . . وكانت نتيجة هذه السياسات الإفراط في الإنتاج وإنخفاض الأسعار في العديد من السلع الأساسية، مما قلص الفرص المتاحة أمام العديد من البلدان النامية لتوسيع الصادرات ومعاقبة الفقراء.

الجوع والفقر الموسمي

ومن المفارقات، أن نقص التغذية المعتدل أعلى في المناطق الريفية عنه في المناطق الحضرية، حيث أنه من الأرجح أن ينجم عن عدم كفاية الدخل عن نقص الأغذية. غير أن الدراسات التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة في عدة بلدان من أقل البلدان نموا تشير إلى أن نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية الحاد في المناطق الريفية، بسبب زيادة فرص الحصول على منتجات غذاء الكفاف، أقل مما هي عليه في المناطق الحضرية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 46–29: 1977).

غير أن هناك جوعا كبيرا في المناطق الريفية. وهناك "جوع موسمي" قبل بداية الحصاد الجديد منتشر على نطاق واسع في العديد من أقل البلدان نموا، ولا سيما في غرب أفريقيا. وتعيش الأسر الريفية الفقيرة في فخ الفقر الذي يؤدي فيه بيع العمل والحصول على الائتمان بأسعار فائدة عالية لضمان البقاء على قيد الحياة خلال موسم الجوع إلى انخفاض الدخل وإرتفاع مدفوعات الفائدة في السنوات المقبلة. ففخ الفقر هو حلقة دائرية. في البداية يضحي المزارعون بالاكتفاء الذاتي لإنتاج المحاصيل النقدية. وبناء عليه، لم يعدوا ينموون في وقت مبكر من المحاصيل الناضجة التي من شأنها سد الفجوة بين الجوع بين الجوع. والأسر الزراعية الفقيرة هي أيضا أكثر ضعفا مما كانت عليه في السابق نتيجة للإستهلاك الفردي الذي يحل محل تقاسم المجتمع أو العشائر. وعلاوة على ذلك، لا تستطيع الأسر الزراعية الفقيرة شراء الأغذية قبل الحصاد مباشرة، عندما تكون الموارد النقدية في أقل حالاتها وتكون الأسعار في أعلى ما تكون عليه. وفي هذه المرحلة، يهمل العديد من المزارعين الفقراء مزارعهم الخاصة ويبيعون عملهم إلى مزارعين أغنى. فهم يقبلون دخلا أقل من مزارعهم الخاصة لضمان بقاءهم على المدى القصير. وإنخفاض إستهلاك السعرات الحرارية والبروتين خلال فترة من المزيد من العمل يؤدي إلى فقدان الوزن وزيادة فرص الإصابة بالأمراض. فقد يزداد الوضع سوءا كل عام (نيومان و أودراوغو و نورمان 63–241: 1979؛ بييرلي و إيشر و نورمان 1982).

ضعف المناطق الريفية

والفلاحون والفقراء في الريف، الذين يواجهون بنية تحتية فقيرة وسياسات غير منصفة ومعدلات مرتفعة للمرض ونقص نظم الدعم وفشل في الأسواق معرضون بشدة. ومن ثم، فإنهم "نافرون للغاية من المخاطر ويترددون في الإنخراط في أنشطة عالية المخاطر وعالية العائد يمكن أن تخرجهم من دائرة الفقر. ويمكن أن تؤدي ضربة واحدو إلى زحفهم إلى الفقر بشكل أعمق "(البنك الدولي 2001i: 138). وفي المناطق الريفية في إثيوبيا، عانت ثلاثة أرباع الأسر من فشل في الحصاد على مدى 20 عاما، مما أسهم في حدوث تقلبات كبيرة في دخل المزارع. كما واجه المزارعون في قرى جنوب الهند تقلبات كبيرة في الدخل، حيث تراوح معامل الإختلاف (الإنحراف عن المتغير من متوسطه) من 0.37 إلى 1.01. وتدير الأسر الزراعية في أقل البلدان نموا المخاطر عن طريق تنويع المحاصيل، والسعي إلى الحصول على دخل غير زراعي والحصص وبناء الشبكات الإجتماعية أو الإقتصاد لـ "يوم ممطر" (المرجع نفسه، ص 138–141).

ومع ذلك، فإن شراء التأمين ضد مخاطر الإنتاج والمخاطر الرئيسية هو أصعب بكثير (ستيغليتز 336: 2000).

السياسات الرامية إلى زيادة الدخل الريفي والحد من الفقر

ويركز هذا القسم على زيادة متوسط الدخل الريفي والحد من نسبة السكان الريفيين الذين يعيشون في فقر من خلال تحسين توزيع الدخل.

الإصلاح الزراعي و إعادة توزيع الأراضي

وعلى الرغم من أن الأرض هي أهم ما تملكه الأسر في معظم المجتمعات أو تتطلع إلى وجودها في معظم أقل البلدان نموا، فإن الأراضي الصالحة للزراعة لكل شخص من السكان الزراعيين قد انخفضت بين عامي 1965 و 2004. وإستنفدت العديد من أقل البلدان نموا حدودها البرية؛ في بلدان أخرى، كانت تكلفة تطوير الأراضي الجديدة مرتفعة جدا بحيث تكون مجدية إقتصاديا (جزيري و ألامجير و بانوتشيو 106-105: 1992).

وعلاوة على ذلك، تتركز حيازات الأراضي في كثير من أقل البلدان نموا تركيزا شديدا: فجزء صغير من أصحاب الأراضي يمتلكون الجزء الأكبر من الأرض. ومع ذلك، فإن معظم الحيازات أقل من هكتارين. وتشير منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة الى ان 1.3 فى المائة من ملاك الاراضى فى امريكا اللاتينية، التى تتمتع بتركيزات عالية، تمتلك 71.6 فى المائة من الأراضى المزروعة. وفي بنجلاديش والهند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية ونيبال وسيريلانكا واليمن والعديد من البلدان الآسيوية الأخرى، فضلا عن كينيا، فإن المزارعين الثانويين، الذين لديهم أقل من هكتار واحد من حيازات الأراضي التشغيلية، يحملون أكثر من نصف الأراضي أقل بكثير من نصف الأراضي المزروعة (المرجع نفسه، الصفحتان 107 و 110).

وتسهم عدم المساواة في الأراضي في إنخفاض الدخل وإرتفاع معدلات عدم المساواة (بينزوانجر ودينينجر و فيدر 1995)، وهي مصادر رئيسية للنزاع الريفي في أقل البلدان نموا. وقد وفرت مجموعة من التوترات التي طال أمدها بسبب عدم المساواة في توزيع الأراضي، عارضا للحروب الداخلية في السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا. إن الهيكل الزراعي في السلفادور يدل على التوترات التي تساهم في العنف السياسي: التوزيع غير المتكافئ للأراضي جنبا إلى جنب مع القوى العاملة الكادحة، التي تظل في مواجهة المقاومة الشعبية من خلال "الترهيب وإراقة الدماء وغير ذلك من أشكال العنف

المنظم" التي يرتكبها حكم الأقلية الحاكمة التي تسيطر على الدولة (باستور و بويس 2000: 367-370).

ويمكن لفقراء الريف زيادة دخلهم إذا ما أتيحت لهم إمكانية الوصول إلى الموارد الإنتاجية، وأهمها الأرض. ووفقا للصندوق الدولي للتنمية الزراعية، يمكن لفقراء الريف تحسين وصولهم إلى الأراضي "من خلال إعادة توزيع الأراضي) من الحيازات الكبيرة التي تزيد عن حجم معين (والفصل في نظم الأراضي التقليدية) وبشكل أساساي خصخصة الأراضي التي كانت في السابق تحت الحيازة العرفية ومخططات الإستيطان (إنشاء أسر فقيرة على الأراضي المطورة حديثا و / أو المملوكة للحكومة وتخصيص الأراضي لهم للزراعة و / أو الرعي)، و. . . (حقوق الاستخدام) أو الحقوق المجتمعية "(جزيري و ألامجير وبانوتشيو 106: 1992). ويمكن لهذه التدابير أن تقلل من التفاوت في الدخل.

ومع ذلك، فإن الفقر لا ينجم فقط عن التوزيع غير المتساوي للأراضي وإنما أيضا عن إنخفاض إنتاجية المزارعين. وكثيرا ما يوفر نظام حيازة الأراضي حافزا قليلا للإبتكار والإستثمار الطويل الأجل وبذل الجهد الأكبر وزيادة الإخصاب والبذور المحسنة. وفي كثير من الحالات، يرفع ملاك الأراضي الإيجارات وأسهم المحاصيل عندما يرتفع الإنتاج. وتزرع المحصول القليل من زيادة الإنتاج.

وقد تم منح أراضي للفقراء في عدد من البلدان، مع نتائج متباينة. وكثيرا ما فشلت عملية إصلاح الأراضي بسبب المعارضة السياسية لأصحاب الأراضي (كما في الهند)، ونقل الحيازات إلى أقاربهم، أو لأن أصحاب الأراضي الجدد لا يستطيعون الحصول على الإئتمان والمياه والأسمدة والمساعدة الإرشادية وغير ذلك من الخدمات. ويرغب البنك الدولي وبعض الجهات المانحة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي OECD في دعم الإصلاح الزراعي بمساعدة الأسواق حيث يتفاوض المشترون الراغبون في صفقات مع البائعين الراغبين في ذلك، على أمل أن يكون ذلك من قبيل الوهم "أن تسهل الحكومة هذه العملية من خلال توفير حوافز للبائعين المحتملين ومساعدة المشترين المحتملين للحصول على وسائل الشراء". ويرى البنك الدولي (1996b: 15) أن الإصلاح المدعوم بالأسواق يمكن أن يكون متاحا خلال "أزمة الديون الزراعية عند انخفاض أسعار الأراضي"، ولكن لأسباب سياسية، نادرا ما يدعم البنك والجهات المانحة الخارجية هذا "التكيف الهيكلي" الأساسي في الأراضي الزراعية إعادة التوزيع.

ومع ذلك، وفي أوائل الخمسينيات كانت اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية تحت

الضغط وحصلت على مساعدة من الولايات المتحدة لإصلاح الأراضي. وفي هذه البلدان الثلاثة، حيث اقترن إعادة توزيع الأراضي بالائتمان والخدمات الإرشادية لصغار المزارعين، إرتفعت الإيرادات بدرجة كبيرة، وإنخفضت حدة الإستياء. في الهند، وعلى النقيض من ولايات شمال البنجاب وهاريانا وبيهار وأوريسا وأندرا براديش وأسام وميغالايا وناجالاند حيث الإضطرابات الريفية في وسط عدم وجود إصلاح كبير في الأراضي وإعادة التوزيع، قامت ولاية كيرالا بحملة جذرية وشاملة وإصلاح الأراضي وإعادة توزيعها في السبعينات من القرن الماضي، مما أدى إلى إنخفاض عدد السكان الساخطين الذين لا يملكون أرضا (بيري 1997). "عملية برغا، إصلاح الإيجار في ولاية البنغال الغربية في الهند في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، هي واحدة من أمثلة قليلة على عمليات نقل واسعة النطاق لحقوق الملكية دون الإضطرابات الاجتماعية الكبرى. وقد إرتبطت هذه العملية بزيادة الإنتاج الزراعي في الدولة بنسبة 18٪ "(البنك الدولي 2001f:57).

وبحلول ستينيات القرن الماضي، إعتقد الإقتصاديون أن إعادة توزيع الأراضي على صغار المزارعين أدت إلى إنخفاض غلة المحاصيل. غير أن بحث ألبرت بيري ووليام كلاين (1979) وجد علاقة عكسية بين حجم قطعة الأرض وإنتاجيتها. وعادة ما تؤدي إعادة توزيع الأراضي إلى الفقراء إلى زيادة الإنتاج الزراعي لأقل البلدان نموا، على الأقل بعد فترة من التكيف، وذلك لسببين: (1) من المرجح أن يقوم المزارع الصغير الذي يحصل على أمن الملكية بتحسينات؛ (2) تستخدم المزارع الصغيرة في كثير من الأحيان إلى المزيد من اليد العاملة لكل هكتار – وهي عمالة ربما لم تكن قد عملت من قبل؛ و (3) الأسر لديها المزيد من الطرق لتسهيل دخولها على مدار العام. وبصفة عامة، فإن المزارع الصغيرة لديها إنتاجية أعلى بسبب مشاكل إشراف أقل وحافز أكبر لكسب (وخاصة بالنسبة للمزارع الكبيرة المملوكة الغائبين في أمريكا اللاتينية والمزارع الجماعية في الإتحاد السوفيتي السابق) (بيري 1997).

ويوصي بيري (1997) بإصلاح الأراضي وإعادة توزيعها، مع وضع سقوف منخفضة نسبيا على حجم الأراضي لتثبيط إعادة تركيز الأراضي بعد الإصالح، وإدماج المستأجرين والعاملين بدون أرض والتنفيذ السريع والنظيف لإعادة توزيع الأراضي ومجموعة من الدعم التكميلي في والبنية التحتية والائتمان والمساعدة التقنية. ويمكن لهذه التدابير أن تزيد دخل فقراء الريف وتقلل من الإستياء والعنف في المناطق الريفية.

وعلى الرغم من الإفتقار إلى الجهود الرامية إلى تكملة الإصلاح مع توسيع نطاق

أفضل أو خدمات الإئتمان أو توزيع حقوق المياه إلا أن الإصلاح الزراعي الذي بدأ في إيران في عام 1962 حول مجتمعا من مالكي العقارات الأثرياء والعبيد إلى نظام أكثر مساواة للفلاحين الصغار وزيادة الإنتاج. وكانت المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تم إنشاؤها في الإصلاح الإيراني ضعف إنتاجية الهكتار الواحد من المزارع الكبيرة على الرغم من أن نسبة صغيرة من المزارع الصغيرة كانت مروية (أريسفيك 100-96: 1976؛ بيري 1997).

وحيثما توجد إرادة سياسية، فإن إعادة توزيع الأراضي، مقترنة بالإئتمان والخدمات المقدمة لصغار المزارعين، يمكن أن تحد من الفقر وعدم المساواة في المجتمعات الزراعية. ولكن الإصلاحات الأكثر تواضعا للأراضي يمكن أن تكون فعالة في الحد من الفقر. ويوضح تيموثي بيسلي وروبن بورغيس (2000) أنه في الحالات التي تعيق فيها المصالح المكتسبة إعادة توزيع الأراضي، فإن الإصلاح الزراعي الأكثر اعتدالا، مثل إصلاح شروط الإيجار وإلغاء الوسطاء بين المالك والمستأجر، كما هو الحال في ولاية كيرالا، له تأثير كبير في الحد من الفقر في المناطق الريفية. ويمكن للجهات المانحة والوكالات الدولية في كثير من الأحيان توفير الموارد الإضافية، مما يجعل إعادة توزيع الأراضي أو إصلاحات الإيجار على الأقل ممكنة.

وعندما تكون المزارع الصغيرة الحجم ذات إنتاجية أقل للهكتار الواحد، قد يكون ذلك لأن المزارعين أميون وبالتالي يميلون إلى إعتماد الإبتكاراتال تكنولوجية ببطء أكبر. ومع ذلك، قد ينجم ذلك عن عدم القدرة على الحصول على الإئتمان أو المساعدة الإرشادية، أو السلوك الحكيم السلبي للمخاطر (أنظر القسم السابق عن زراعة الفلاحين). وعلاوة على ذلك، فإن تفتت الأراضي يثبط الإنتاجية في نهاية المطاف.

غير أن إعادة توزيع الأراضي في كثير من الأحيان لا تعود إلى المزارعين أو الأراضي التي لا تمتلك العاملين أو المستأجر، بل إلى النخب الحضرية والمزارعين الأثرياء الذين هم مؤثرون بالنخب السياسية. وتوزيعات حكومات شرق أفريقيا من الأوروبيين إلى الأفارقة هي أمثلة على هذه المشكلة. وقد أكد توزيع الأراضي في زيمبابوي، 04: 2000، على الإرتباط السياسي بدلا من المزارعين. وفي الفترة من 1954 إلى 1974، حلت كينيا محل نظام حيازة الأراضي الإستعمارية بنظام جديد إكتسب فيه الأفارقة أرضا من الأوروبيين في المرتفعات الوسطى والغربية. وقد إشتركت الحكومة في الإفريقية وشراء الأراضي من أصحابها السابقين وإعادة توزيع الأراضي على أصحاب الحيازات الصغيرة في إطار برنامج "تسوية المليون فدان". وتم نقل آلاف الهكتارات إلى الأفارقة من خلال

مخططات تسوية الأراضي والمشتريات الفردية الواسعة النطاق وشركات شراء الأراضي والتعاونيات. ولم يكن المعدمون هم المستفيدون الرئيسيون. والواقع أن العديد من المستأجرين والمستقطنين وغيرهم من الفلاحين الذين لا يملكون أرضا قد طردوا من خصخصة الأراضي. وقد أعادت القيادة السياسية توزيع معظم الأراضي على نفسها وحلفائها وعملائها الذين لم يكن لدى الكثير منهم خبرة في الزراعة. وتوضح الحالة الكينية كيف يمكن للسياسات أن تحد من نجاح البرامج التي تعيد توزيع الأرض على نحو ظاهر على المزارعين.

وتتركز بدائل توزيع الطرود الفردية على إنشاء تعاونيات أو مراجعة قواعد حيازة الأراضي أو إستئجارها. ولكن هذه الطرق محدودة. وكثيرا ما يسيطر المقرضون الماليون على مصالح التعاونيات ويهيمنون عليها، أو أن لديهم مشاكل في الإدارة والتحفيز.

من الصعب تغيير أنظمة الإيجار. ويقوم العديد من مستأجري أقل البلدان نموا بتزرع أراضي مالك الأراضي في إطار نظام حصص. ويمكن أن يشمل الحصص ترتيبات حيازة حيث يوفر المالك الأرض وبعض المعدات ونسبة من البذور والأسمدة مقابل نسبة من المحصول النهائي. ومع ذلك، ففي غرب البنغال في الهند، كان ترتيب الحصص الأكثر شيوعا قبل عام 1975 هو الترتيب الذي إستأجر فيه المالك الأرض المستأجرة فقط للمزارع، وعاش بعيدا عن القرية، وعاد إلى القرية بشكل دوري لجمع حصة المحصول، وغالبا ما تكون مستحقة الدفع (كوهلي 133: 1987).

ومن الصعب إنفاذ القواعد المنقحة لحيازة الأراضي التي تمنح المزارع المستأجر قدرا أكبر من الأمن، وبالتالي زيادة من الحوافز للإستثمار. قد يكون العديد من العمال الذين لا يملكون أرضا على إستعداد لتحل محل المستأجرين الحاليين والتخلي عن القواعد المنقحة، وقد يحاول أصحاب العقارات التعويض عن الإيجارات المفقودة في معاملات المستأجرين الآخرين. وقد يثيرون الفائدة على الأموال التي يتم إقراضها للمستأجرين أو إنخفاض الأجور. أو كما يلاحظ إندرجيت سينغ (1: 1990) في الهند: "في المناطق التي تكون فيها إعادة التوزيع أكثر من المرغوب فيه، هناك القليل من الأراضي المتاحة للتوزيع". وعلى الرغم من الصعوبات، لا يزال بالإمكان إستخدام إصلاحات الأراضي والحيازة للحد من الفقر في العديد من أقل البلدان نموا، حيث أن زيادة رأس المال لكل مزارع والتكنولوجيا المحسنة تمكن المزارع من كسب دون خسارة مالك الأرض (أهلواليا 24: 1974؛ بيري و كلاين 1979؛ زوفيكاس 220: 1979؛ البنك الدولي 43: 1980i؛ نافزيجر 170، 47: 1988؛ جزيري و ألامجير و بانوتشيو 112: 1992).

الملكية الآمنة وحقوق الانتفاع

وتواجه أقل البلدان نموا تبادلا بين التوزيع العادل للأراضي والحاجة إلى حقوق ملكية مضمونة. يذكر الفصل 4، الذي ناقشنا فيه ادعاء دي سوتو بأن حقوق الملكية الرسمية والآمنة هي التفسير الرئيسي للفروق بين البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وتخصص حقوق الملكية الحقوق والمكافآت من استخدام المـوارد للأفراد، مما يوفر الحوافز للإستثمار في الموارد وإستخدامها بكفاءة. وبالنظر إلى إرتفاع تكلفة الإشراف على العمل الزراعي بأجر، فإن تخصيص حقوق ملكية الأراضي للمالكين بشكل عام يزيد من كفاءة الإنتاج الزراعي (بينزوانجر و دينينجر 1997).

وقد يؤثر عدم تعريف حقوق الملكية في الأراضي الزراعية تأثيرا سلبيا على إستخدام الأراضي وتحسينها. وكما يقول ثيودور بانايوتو (35: 1993):

حقوق الملكية شرط مسبق للإستخدام الفعال والتجارة والإستثمار والصيانة وإدارة الموارد [مثل الأرض]. لا يمكن لأحد أن يستثمر أو يدفع أو يستثمر في أو يحافظ على مورد دون ضمان أن لديه حقوقا آمنة وحصرية عليه، وأنه يستطيع إسترداد تكاليفه من خلال الإستخدام أو الإيجار أو البيع، وأن هذه الحقوق ستنفذ .

وتعاني أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكثر من آسيا وأمريكا اللاتينية من حقوق الأراضي غير الآمنة وغير المؤكدة. لاحظت سارة بيري (92: 1984) أن:

وفي أفريقيا، وللأسف، توجد الآن الكثير من حالات إنعدام الأمن في جميع أنحاء الأرض، لأن قوانين الأراضي التي أصدرتها حكومات كثيرة متضاربة ومربكة وغير متسقة وغير قابلة للتطبيق أو سيئة التطبيق. ونتيجة لذلك، يتم الوصول إلى الأراضي والتحكم فيها. . . في إطار مبادئ وممارسات قانونية وسياسية متضاربة.

غير أن الإقتصاديين في البنك الدولي هانز بينزوانجر وكلاوس دينينجر (1997) يعترفان بأن حقوق الملكية الخاصة قد لا تنتج أكثر ترتيبات الزراعة كفاءة حيث تكون تكاليف المعلومات مرتفعة وأن أسواق التمويل والتأمين غير كافية. وعلاوة على ذلك، أدى تركيز صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونخب أقل البلدان نموا على التحول المفاجئ من حقوق الاستخدام التقليدية إلى التمليك الفردي من المشتريات والمبيعات في سوق الأراضي إلى خفض الكفاءة الزراعية وشبكات الأمان الممزقة للفقراء وزيادة المخاطر.

وفي ظل معظم النظم المجتمعية أو القرى التقليدية، فإن أسر المزارع لا تملك حقوق الإستخدام الموروثة للأراضي الزراعية والمراعي والغابات فحسب، بل إن هذه الحقوق في الأراضي قابلة للنقل بدرجة كبيرة. وتوفر هذه النظم أمن الحيازة بتكلفة منخفضة، وبالتالي لا تثني الأفراد عن الإستثمار في هذه الآلية (المرجع نفسه).

ويؤدي التكثيف الزراعي من النمو السكاني إلى زيادة الضغط على حقوق الملكية الخاصة الرسمية بصورة متزايدة. ولكن تسجيل راسب سندات ملكية الأراضي الفردية، باسم تحديث نظم حقوق الأراضي، يقلل من أمن الحيازة على المدى القصير، حيث يزداد عدد النزاعات على الأراضي، حيث أن الجماهير الريفية التي لا تدرك آثار التسجيل، هي يتم اخراجها من قبل المهارين من قبل ذكي وأفراد المطلعين وأصحاب النفوذ. ونادرا ما تملك النساء أراض أو لهن حق حيازة عرفي معترف به من قبل السلطات السياسية في آسيا وأفريقيا، وبالتالي يفتقرن إلى الضمانات والائتمان والإستثمار في تحسين الإنتاجية، مما يضر بصحة أسرهن وتغذيتهن (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 90: 2003). وبشكل عام، تؤدي التكاليف المرتفعة لتسجيل الأراضي وعدم الإلمام بالبيروقراطية الحكومية، على المدى الأطول، إلى تهجير الفئات الضعيفة أو المهمشة سياسيا وإعادة توزيع الأراضي على القطاعين التجاري والإقطاعي، مما يزيد من تركيز حيازات الأراضي.

وكمثال على ذلك، ساهم منح كينيا بشكل منهجي وإلزامي في منح جميع الأراضي الزراعية منذ الخمسينيات من القرن العشرين إلى وجود فجوة كبيرة بين السيطرة على الحقوق التي تعكسها سجلات الأراضي ومعترف بها من قبل معظم المجتمعات المحلية، مما يتيح فرصا لسكان المدن الأغنياء لإقامة حقوق الملكية عن طريق تسجيل الأرض. في نيجيريا، ومنذ عام 1960، وفي إطار مشاريع التنمية الوطنية، منح مسئولو الدولة مساحات واسعة من الأراضي للأصدقاء، ونزعوا الكثير من القرويين من أراضيهم العرفية. ولم تؤدي إعادة التوزيع من خلال التمليك الفردي عند الطلب إلى زيادة عدم المساواة فحسب، بل أدت أيضا إلى خفض كثافة اليد العاملة وتكوين رأس المال والابتكار، مما أسهم في حدوث علاقة عكسية بين حجم المزرعة ومردودها (كورنيا 1994؛ بلاتيو 1996؛ بيري 1997)، مما يدع إمكانية لوجود الإستياء الزراعي[1].

وفي إثيوبيا، شكل الصراع السياسي وإنعدام الأمن في الأراضي والتدهور البيئي حلقة مفرغة. وأدى إنعدام الأمن والصراع في الربع الأخير من قرن إلى إجبار الناس على التركيز في مناطق أكثر أمانا، مما أدى إلى تكثيف عملية تدهور الموارد المحلية المتاحة،

(1) المترجم

ولا سيما بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون على حافة بقاء الحياة. وفي ضوء هذه المشكلات، يمكن أن تعني الملكية الآمنة وحقوق الاستخدام في إثيوبيا وغيرها من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، في بعض الأحيان، الحفاظ على أمن الحيازة، ولكن حقوق الأراضي القابلة للتحويل إلى حد آبير في النظم التقليدية للمجتمعات المحلية أو القرى. وتسهم الملكية الآمنة وحقوق الانتفاع في حماية الموارد البيئية وإنتاجية الأراضي الزراعية، ولكنها تقلل أيضا من إحتمال عدم الإستقرار السياسي (كبريب 2002: 115-130).

رأس المال

وكثيرا ما افترض الزراعيون أن نجاح الميكنة في زيادة الإنتاج في الولايات المتحدة وكندا يمكن أن يتكرر في أقل البلدان نموا. ومع ذلك، وكما يناقش الفصل التاسع، فإن التكنولوجيا التي تم تطويرها في بلدان كثيرة في كثير من الأحيان ليست مناسبة لأقل البلدان نموا، حيث تكون العمالة منخفضة التكلفة ورأس المال باهظ التكلفة. في هذه البلدان، يجب أن يكون التخطيط بحيث يزيد الإنتاج من الآلات الجديدة يبرر إرتفاع كلفته.

وفيما يلي بعض المبادئ التوجيهية للسياسات المعقولة. عندما تكون المزارع صغيرة، وتحسين الأدوات الزراعية بدلا من إستخدام الجرارات والجمع. إذا تم إستخدام الآلات المكلفة، يجب أن يتم تأجيرها لجميع المزارعين لنشر التكلفة على وحدات كافية لتكون إقتصادية. ومن المرجح أن تدفع الآلات الجديدة ثمنها إذا ما إستخدمت أثناء الزراعة والحصاد من أجل الحد من النقص في اليد العاملة بدلا من مواسم مزارع الركود، عندما يكون العمل في حالة فائض. وعلاوة على ذلك، فإن أسعار الآلات ربما لا تكون مدعومة. فعلى سبيل المثال، استخدمت مخططات المستوطنات الزراعية النيجيرية الشرقية في الستينيات الجرارات والمناجم الأرضية عندما كانت مدعومة، ولكنها عادت إلى وسائل الإستزراع الكثيفة العمالة عندما كانت أسعار الآلات أكثر واقعية (ليلي 1975: 35؛ زوفيكاس 1979: 217). وعادة ما يكون وصول المزارعين الفقراء إلى رأس المال العام أقل من المزارعين المقيمين وسكان المدن. ونجد أن توفير فرص متساوية للإستثمار في رأس المال البشري - التعليم والتدريب والبحث والرعاية الصحية - يزيد الإنتاجية[1]. وعلاوة على ذلك، وكما هو مبين في الفصل 5، فإن الإستثمار الإجتماعي المباشر (الطرق والمدارس وما إلى ذلك) وفي المناطق الريفية الفقيرة سيزيد من الدخل وفرص العمل.

(1) المترجم

الإئتمان

وكثيرا ما تكون أسواق الإئتمان الزراعية معيبة بسبب ضعف القوى التنافسية وضعف إنفاذ القوانين والإفتقار إلى المساءلة والفساد ونقص الضمانات من الحيازة غير المحددة أو حقوق الملكية، وترشيد صغار المزارعين (برافرمان وغواشش 362: 2000). حيث المصدر الرئيسي للإئتمان لكثير من صغار المزارعين هو المقرض المال القرية – المالك الكبير، الذي قد يفرض أسعار الفائدة من 5 إلى 10 في المائة شهريا. ومع ذلك، فإن بعض صغار المزارعين يفضلون هذا الائتمان إلى الائتمان المصرفي أو الحكومي، حيث أن جداول السداد أكثر مرونة. وكثيرا ما تكون مقرضة المال والمدين ملتزمين بعلاقة دائمة بين العميل والعميل، حيث يوفر الدائن إمكانية الوصول غير المشروط إلى الأموال في حالات الطوارئ وفي الاحتفالات الزوجية للبنات في الأسرة. (تذكر مناقشة بالايا في الفصل 1.)

ولا يمكن للمزارعين التجاريين أن يحققوا أرباحا إذا دفعوا أسعار فائدة ضارة. ومع ذلك، فإن هؤلاء المزارعين لديهم حاجة فريدة إلى الائتمان التي قد تتطلب وكالة قرض منفصلة. وكثيرا ما يتعين تمويل المصروفات بين الغرس والحصاد، وبما أن صغار المزارعين لديهم رأس مال ثابت قليل، فينبغي عليهم أن يقدموا أرضهم كضمان. ومع ذلك، نادرا ما تقبل مجالس القروض الحكومية مثل هذه الضمانات، حيث أنه من الصعب سياسيا إلغاء الأراضي إذا فشل المزارع في السداد. كما أن الزراعة معرضة للمخاطر التي لا يمكن السيطرة عليها مثل الطقس.

وقد يكون من الضروري أن يكون الإئتمان الذي تديره الحكومة ضروريا لدفع تكاليف الإبتكار التكنولوجي، مثل الأصناف العالية الغلة من الحبوب، فضلا عن مساعدة التمديد ومرافق التخزين والري والأسمدة اللازمة للإستفادة من تقنية جديدة. وعلى الرغم من الحاجة الماسة، فإن برامج الإئتمان التي تديرها الحكومة نادرا ما تكون ذاتي الدعم ولها نجاح محدود (هنتر 8: 1978). وما زالت هناك إستثناءات قليلة، وهي نظم إقراض جماعية ناجحة تقدم القروض للمزارع الصغيرة والمؤسسات، مثل مصرف جرامين البنجلاديشي (أنظر الفصل 6).

مصادر الطاقة

تصنف منظمة الأغذية والزراعة (157–151: 2003) مصادر الطاقة للزراعة إلى مراحل. وكانت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الفترة 1997–1999 لا تزال في مرحلة أصبح فيها الإنسان المصدر السائد للسلطة، مع مساهمات متواضعة من حيوانات

الجرارات والجرارات. وهذه البلدان هي ثلث القوى العاملة، وأكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي عموما في الزراعة.

وفي شرق آسيا، كانت 40 في المائة من المساحة مزروعة باليد و 40 في المائة من حيوانات الدواجن، بينما كانت الأرقام في جنوب آسيا 30 و 35 في المائة على التوالي. وكانت تلك المناطق التي لديها حيوانات للحيوانات كمصدر رئيسي، مثل جنوب آسيا، تتمتع بكثافة أعلى للزراعة في الأراضي الزراعية ونسبة أكبر من مساحة الري.

وفي أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كانت الجرارات هي المصدر السائد للسلطة. وترتبط المستويات المرتفعة من عمليات الترميم عموما باقتصادات متطورة نسبيا وإنتاج محاصيل نقدية. وتوظف الزراعة أقل من نصف القوى العاملة وتولد أقل من ربع الناتج المحلي الإجمالي. وفي العديد من هذه البلدان، بدأ العدد المطلق للعاملين في الزراعة في الإنخفاض (منظمة الأغذية والزراعة FAO 154–153: 2003).

وفي أواخر التسعينات، كان 35 في المائة من المساحة المحصودة في أقل البلدان نموا من ناحية (أي القوة البشرية)، و 30 في المائة من حيوانات الدواجن، و 35 في المائة بالجرارات. وبحلول عام 2030، تتوقع منظمة الأغذية والزراعة أن تقوم الجرارات بتحريك 55 في المائة من المساحة المحصودة و 25 في المائة فقط باليد (المرجع نفسه). غير أن الإنتاج الميكانيكي ليس السبب في التنمية الزراعية بل هي أثره، أو في بعض الحالات نتيجة لزيادة كثافة المحاصيل وإنتاج المحاصيل النقدية ومستويات أعلى نسبيا من التنمية غير الفالحية (المرجع نفسه). ومن الخطأ الدعوة إلى الجرارات والآلات في وجود العمالة الوفيرة.

البحث والتكنولوجيا

وفقا لـ يوجيرو هايامي وفيرنون دبليو روتان (5–4: 1985) نموذج "الإبتكار المستحث"، يحفز التغييرات التقنية والمؤسسية "من خلال ردود المزارعين وأصحاب المشاريع التجارية الزراعية والعلماء والإداريين العامين على الموارد الطبيعية والتغيرات في العرض والطلب من العوامل والمنتجات". ويعتبر الإمداد النسبي للأرض والعمالة أمرا حاسما في تحديد التغير التقني الزراعي الملائم. ويخفف النمو الزراعي من القيود المفروضة على الإنتاج التي تفرضها الأراضي غير المرنة وإمدادات العمالة. ويحدد عاملا نجده نادرا ما إذا كان ينبغي للتكنولوجيا الجديدة أن توفر العمالة أو الأراضي. ولكي يتم تفعيل نموذج هيامي – روتان، يجب أن تكون أسعار السوق فعالة في تشوير تطوير

التكنولوجيا، ويجب أن تكون المؤسسات الزراعية ذات مصدقاية وشفافية وخاضعة للمساءلة.

ويسهم التغير التكنولوجي الذي يقوده البحث في الزراعة في إرتفاع معدلات العائد، وله تأثير كبير على الحد من الفقر في آسيا – الأفريقية. كولين ثيرتل و لين لين و جنيفر بييس (1975–1959 : 2003) أن زيادة الغلة الزراعية بنسبة 1٪ خفضت فقر دولار واحد في اليوم بنسبة 40٪ في جنوب آسيا و 46٪ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و 24٪ أقل البلدان نموا عموما. غير أن النمو الزراعي في أمريكا اللاتينية ليس مناصرا للفقراء لأن عدم المساواة الشديد في الدخل وتوزيع الأراضي يحول دون ربح الفقراء.

وسيؤكد الفصل الثامن من هذا التقرير على أهمية البحوث والتكنولوجيا، وخاصة ما تولده شبكة دولية من مراكز البحوث الزراعية بالتعاون مع النظراء في مراكز البحوث الوطنية، من أجل تحسين التكنولوجيا الزراعية. وهنا نود التأكيد على أن التكنولوجيا المستخدمة ينبغي أن تعتمد على الموارد المتاحة. فعلى سبيل المثال، شددت اليابان على نسبة العمال الزراعيين في كل هكتار مزروعة بما يقرب من 50 ضعفا من مثيلتها في الولايات المتحدة، على التكنولوجيا البيولوجية والكيميائية (مثل البذور والأسمدة الجديدة) بدلا من التكنولوجيا الميكانيكية. وبالنسبة للغالبية العظمى من أقل البلدان نموا ذات النسب المرتفعة للعاملين، فإن النهج الياباني أكثر تعقيدا من النهج الذي تتبعه الولايات المتحدة (هايامي وروتان 128–111 : 1971).

أما العمل غير الزراعة، فهي تستوعب الأسعار النسبية ومسار التغيير التقني من خلال إستيعاب العمالة الزراعية وتوريد التكنولوجيا محل الأراضي والأيدي العاملة. كيف يتفاعل المزارعون والمؤسسات البحثية وشركات إمدادات المزرعة والبيروقراطيون والسياسيون في قطاع الزراعة إستجابة للأسعار نمطا فريدا من التغير التقني الزراعي والنمو في أقل البلدان نموا (هايامي و روتان 5–4: 1985).

وقد تبرر الإعانات الخارجية من نقل المعلومات القيمة عن التكنولوجيا الجديدة إلى المزارعين (ستيغليتز 336: 2000b). غير أن إدخال التكنولوجيا الجديدة في المناطق الريفية كثيرا ما يكون محفوفا بالمخاطر. ومن المفهوم أن المزارعين يترددون في قبول التغيير ما لم يتم تغطية مخاطرهم بشكل كاف. فمن الخبرة الطويلة، والفلاحين لديهم سبب ليكونوا متشككون من نتائج مزارع البحوث التجريبية. عندما يكون بقاء الأسرة على المحك، فمن المهم تجنب أي إحتمال لفشل المحاصيل من تحقيق أقصى قدر من الناتج على المدى الطويل.

وفي عدد من الحالات في أقل البلدان نموا، إنخفض دخل الفلاحين، مما يهدد في بعض الأحيان بقاء الأسرة، عندما حدث الإبتكار الجديد. وكثيرا ما لم تتكيف الأساليب الجديدة مع الظروف الزراعية المحلية: فقد تم إختبارها على نحو غير ملائم في تربة ومناخ وبيئة مختلفة، وكانت لها آثار جانبية ضارة أدت إلى تدمير أي فائدة قد تكون لها. وفي حالات أخرى، أخفقت الطرق في النظر في الواقع الإجتماعي أو الإقتصادي أو المؤسسي.

ومن الواضح أن إدخال التكنولوجيا الجديدة يتطلب رصدا أوليا نشطا بحيث يتوقع حدوث آثار إجتماعية وإقتصادية محتملة: فبينما يلزم إجراء إختبارات على مستوى المزرعة، فإن صغار المزارعين أحرار في تجربة جزء ضئيل فقط من حيازاتهم من الأراضي، وإستخدام الباقي لإنتاج الأغذية بنسبة التقنيات القديمة في حالة فشل التجربة.

ولعل الصين تبين على أفضل وجه أهمية سياسات البحوث الزراعية الملائمة. ومنذ الخمسينيات وحتى أواخر السبعينات، شهدت الصين نموا بطيئا جدا في إنتاج الغذاء لكل شخص. وخلال تلك الفترة، كانت المعاهد الزراعية الصينية معزولة عن المعاهد الدولية ولم تفعل إلا القليل من البحوث الزراعية التطبيقية أو التكيفية. وخلال ذروة الثورة الثقافية في الفترة من 1966 إلى 1970، أرسل بعض العلماء الزراعيين البارزين إلى المناطق الريفية للتعلم من الفلاحين والعمال. وفي نفس الوقت تقريبا، تعطل القبول بالجامعة للطلبة الزراعيين بسبب إغلاق النظام التعليمي. وقال دنغ شياو بينغ، الزعيم السياسى اللأول فى الصين خلال أواخر السبعينيات والثمانينيات وأوائل التسعينيات، ان البحث المتخلف والتعليم المتدني النوعية وخاصة فى الزراعة يشكلان "أكبر ازمة" فى الصين المعاصرة (هاو 81، 27–26: 1978). وتؤكد معضلة الصين على أهمية البحوث الزراعية الأساسية، سواء أجريت في معاهد البحوث المحلية أو تم تكييفها من الخارج.

ويلاحظ البنك الدولي (184: 2001e) كيف تحولت الأمور بعد ماو. "كل من يشك في تأثير البحوث الزراعية على دخل المزرعة والأمن الغذائي الأسري (وبالتالي الفقر) ينبغي أن يصل إلى المناطق الريفية في قويتشو، أفقر مقاطعة في الصين". وقدم الباحثون نوعية الذرة الهجين البروتين إلى قويتشو في عام 1994. هذه الذرة ليس فقط أعلى غلة من الأصناف التقليدية ولكن أيضا الأحماض الأمينية الأساسية لنمو الطفل. وتغذية الأسر المحلية البالغ عددها 25،000 أسرة بشكل أفضل، وإستخدمت فائضا من الحبوب لإنتاج لحم الخنزير لزيادة الدخل والأمن الغذائي. كما قامت المقاطعات المجاورة بتكييف هذا النوع من الذرة (المرجع نفسه).

كما يناقش الفصل الثامن البحوث الزراعية، مؤكدا على أهمية التكنولوجيا التي تتناسب مع الموارد والظروف الإجتماعية. ويلزم أن يشارك المزارعون بصورة مباشرة في إختيار مواضيع البحث. كما يتعين على المعاهد الزراعية في أقل البلدان نموا تطوير وتكييف التكنولوجيا الملائمة لصغار المزارعين والعمال ونشر هذه المعلومات التقنية (هانتر 82-78: 1978؛ البنك الدولي 69: 1990). وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج المعاهد إلى التشديد على البحوث المتعلقة بالأغذية، مثل الدخن والمنيهوت، التي تبرز في الميزانيات الفقيرة (بيسلي و كانبور 81: 1993).

إن نطاق البحث والتكنولوجيا لزيادة الإنتاجية الزراعية واسع. ومن شأن الابتكارات في المؤسسات، وتحسين رأس المال البشري، وتجسيد التكنولوجيا في رأس المال البيولوجي والمادي الجديد أن يحول التنمية الزراعية ويحسن الإنتاجية (بونن 271: 1998). إن مسألة التكنولوجيا البيولوجية الحيوية مهمة بما فيه الكفاية ليتم معالجتها في قسم منفصل في وقت لاحق.

خدمات التوسيع

والكثير من المعلومات الزراعية والتكنولوجيا والإستثمار في رأس المال البشري هي سلع عامة يمكن للحكومة أن تسهلها أو توفرها. ويمكن لموظفي الإرشاد أن يأخذوا نتائج البحوث الزراعية والمعلومات إلى المزارعين. فدور الوكيل أمر حاسم ومتنوع، وهو مسؤول أمام المزارعين. يجب على الوكلاء الإتصال بالمزارعين والتحدث معهم وإيصال المعلومات التقنية البسيطة وتكون قادرة على إثبات ذلك شخصيا وتحديد الصعوبات ومعرفة مصادر المشورة التقنية والتدريب وتحديد المزارعين الذين لديهم مخاطر إئتمانية ضئيلة والترتيب للأسمدة والبذور وغيرها من المدخلات من المستودعات الحكومية؛ وتحدد بوضوح المشاكل والخصائص الزراعية للباحثين والمخططين. ويمكن القيام بكل ذلك على نحو أكثر فعالية حيثما تتوفر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وقد حدد البنك الدولي (2004a)

والحاجة إلى تطوير نظم الإرشاد الزراعي باعتبإرها شبكات مؤسسية تعددية للمؤسسات التي توفر خدمات المعلومات والإبتكار المتنوعة للشعوب الريفية. ويجب أن تكون نظم الإرشاد هذه مدفوعة بالطلب مع إقامة روابط أوثق مع العملاء وأن تصبح أكثر كفاءة وأن يتم تطوير مصادر تمويل أكثر إستدامة.

ومما يؤسف له أن برامج الإرشاد الزراعي في أقل البلدان نموا ليست ناجحة جدا. وكثيرا ما يكون وكلاء الإرشاد قليلين ومتباينين في المستوى وغير مدربين، ويؤهلون

لتقديم المساعدة التقنية. وفي كثير من الحالات، تكون هذه المزارع ملكا للمزارعين ذوي النفوذ الكبير، وتتجاهل صغار المزارعين الذين لديهم قدر أقل من التعليم والسلطة السياسية. وهي تهمل النساء بوجه خاص، على الرغم من أن النساء يديرون نسبة كبيرة من الأنشطة الزراعية، ولا سيما المحاصيل الغذائية، في الزراعة التقليدية.

وخدمات الإرشاد القائمة على النموذج الأمريكي غير فعالة. وقد اكتشف إدوارد رايس أنه في أمريكا اللاتينية وغيرها من أقل البلدان نموا، فإن خدمة الإرشاد المستقلة القائمة على النموذج الأمريكي تقدم القليل من الإبتكارات وتساهم بشكل ضعيف في النمو السريع. ويقترح أن يكون موظفو الإرشاد أكثر فعالية إذا ما تم إدماجهم مع منظمات إنمائية مثل بنوك القروض وسلطات الري ومراكز توزيع البذور والأسمدة ووكالات الإصلاح الزراعي والمنظمات التعاونية (رايس 1974؛ والبنك الدولي 43: 1978؛ وليلي 63-62 : 1979؛ بيسلي و كانبور 55: 1993؛ أنثولت 360: 1998).

وفي حالات أخرى، "يمكن للكيانات الخاصة - مثل المستشارين الإداريين والمنظمات غير الحكومية ومجموعات المزارعين والمنظمات التجارية وموردي المدخلات التجارية" أن تستجيب بمزيد من الفعالية لمطالب المزارعين. غير أن العوائد الإقتصادية نادرا ما تكون كافية لحث الوحدات الخاصة على تقديم الخدمات، ولا سيما للمزارع الصغيرة والفقراء الريفيين. ولأن التمديد هو منفعة عامة، قد تضطر الحكومة إلى وضع قواعد وتصحيح فشل السوق والسياسات، وأحيانا عن طريق توفير التمويل (البنك الدولي 2004a).

الوصول إلى المياه وغيرها من المدخلات

الري يزيد الإنتاجية الزراعية. ويزيد من مساحة الأراضي المزروعة ويسمح بنمو عدة محاصيل سنويا وينظم تدفق المياه. غير أن الاستثمار في الري والتركيز على توزيع المياه يتفاوت تفاوتا كبيرا بين القارتين اللاتي ينتمين إلى أغلبية سكانية زراعية: إذ أن 35 في المائة من الأراضي الزراعية في آسيا مروية، ولكن النسبة هي 5 في المائة فقط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (توميش و كيلبي و جونستون 1995). ومع ذلك، حتى في آسيا، يمكن أن يكون الوصول إلى المياه وتوافرها في كثير من الأحيان إشكالية بالنسبة لصغار المزارعين. على سبيل المثال، في نظام الري في باكستان منذ قرن من الزمان في حوض نهر إندوس، يحصل المزارعون لكبار ذوي النفوذ على فرصة أولى في المياه المتاحة، ويهدرونه، حيث أن التكلفة لا تعبر عن القيمة المستخدمة. والواقع أن إصلاح الحق في المياه غالبا ما يكون ضروريا لإصلاح الأراضي. ولكن حتى لو كان الوصول إلى المياه ليس مشكلة، فإن المزارع الصغير نادرا ما يكون لديه مدخرات أو إئتمانات أو حافز للإستثمار في الآبار ومشاريع المياه الأخرى.

وعادة ما تكون التكلفة الحدية للمياه المروية منخفضة وتكلفة مراقبة إستخدام المياه مرتفعة، مما يجعل مشاريع المياه من السلع العامة وربما تبرر توفير الحكومة (ستيغليتز 336: 2000). وعندما تكون الأموال الحكومية غير كافية، تتدهور دورات المياه. ومن الواضح أنه يجب التخطيط لإدارة حقوق المياه ورسوم الإستخدام لتجنب عدم المساواة وعدم الكفاءة[1]. ويجب أن تتنبأ الإدارة الفنية المختصة بمشاكل الملوحة أو الترسيب. ولكن حتى عندما تعالج هذه المسائل بكفاءة، فإن الري ليس علاجا شافيا لكل الزراعة في أقل البلدان نموا. وقد فشلت العديد من نظم الري في أقل البلدان نموا في زيادة الإنتاج الزراعي لدفع تكاليف البناء والتشغيل العالية. وتؤكد هذه الآثار الثابتة على الفشل الحاجة إلى إجراء دراسات جدوى مفصلة لمشاريع الري قبل الاستثمار بما في ذلك تقديرات دقيقة لرأس المال والموظفين والمدخلات وتكاليف الصيانة مع مرور الوقت وكيفية زيادة الإنتاج (إنظر الفصلين 11 و 18).

وتميل المدخلات إلى أن تكون مكملة. وبالنسبة للأصناف ذات الغلة العالية من الأرز المرتبطة بالثورة الخضراء، لا يحتاج المزارعون إلى المياه فحسب، وإنما يحتاجون أيضا إلى البذور والأسمدة. ويجب على الوزارات أو الوكالات الحكومية التي توفر هذه المدخلات ضمان جودة المدخلات وإمكانية الوصول والكمية (البنك الدولي 42-40: 1978i؛ زوفيكاس 216: 1979؛ إنزمينجر وبوماني 63: 1980). وفشلت البيروقراطية النيجيرية في التخطيط لعملية إطعام الأمة في عام 1979: تم تسليم نصف مليون طن من الأسمدة المستوردة شهرين بعد فوات الأوان لموسم الزراعة.

وكثيرا ما تدعم الحكومة مدخلات مثل الأسمدة، وهي سياسة مشكوك فيها. وبسبب إحتجاجات المزارعين، في فبراير 2003، قاومت الهند سحب دعم الأسمدة في غضون أيام بعد أن أعلنها وزير المالية جاسوانت سينغ (إقتصاديو 36: 2003d).

النقل

وكثيرا ما لا تستطيع محاصيل أقل البلدان نموا المنافسة مع تلك الموجودة في بلدان أخرى دخول الأسواق العالمية بسبب ارتفاع تكاليف النقل. ويمكن أن يؤدي الإستثمار في الطرق والسكك الحديدية وتجريف الموانئ والقنوات ووسائل النقل الأخرى إلى خفض تكلفة إنتاج السلع الزراعية وتسليمها إلى الأسواق. أصبح الغرب الأوسط الأمريكي مركزا للإنتاج المتخصص من الذرة والقمح ولحم البقر ولحم الخنزير في منتصف القرن التاسع عشر إلا بعد عدة عقود من الطرق والسكك الحديدية والباخرة وتوسيع القناة. وتوضح بوليفيا مشكلة النقل بالنسبة لأقل البلدان نموا. فالسلع الزراعية في المناطق

(1) المرتجم

المنخفضة الإستوائية في غرب بوليفيا والمناطق الاستوائية الشرقية تعاني من عيب تنافسي بسبب إرتفاع تكاليف النقل: يجب أن تزرع المحاصيل فوق جبال الأنديز إلى الغرب أو أن تسافر على مسافة كبيرة إلى السواحل الشرقية للبرازيل والأرجنتين. يدفع المزارعون بالقرب من لاباز حوالي مرتين، وأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية النائية بوليفيا عدة مرات، وسعر الأسمدة المدفوعة في الولايات المتحدة أو المكسيك. وبالتالي، فإن إمكانيات التصدير الزراعي في بوليفيا محدودة للغاية (زوفيكاس 230، 135: 1979).

التسويق والتخزين

إن ضعف قنوات التسويق وعدم كفاية مرافق التخزين غالبا ما يعيق مبيعات الحبوب خارج منطقة الإنتاج ويحد من مكاسب الإنتاج من البذور المحسنة للثورة الخضراء. فعلى سبيل المثال، أدى عدم وجود مرافق للتخزين والتجفيف في الفلبين في الستينيات إلى منع العديد من المزارعين من زراعة محصولين من الأرز سنويا. وفي شمال الهند، كان لابد من تخزين القمح الناتج عن الإنتاج في عام 1968 في المدارس أو في الهواء الطلق. دمرت الفئران والمطر ما يصل إلى ثلث هذا المحصول. يجب على الحكومة التخطيط لتأثير البذور الجديدة والتقنيات الزراعية المحسنة على التسويق والتخزين. يمكن للحكومة توفير البنية التحتية، مثل الطرق وحاويات الحبوب ووضع درجات موحدة ومعايير تبرز الحوافز لتحسين جودة المنتج؛ وعن طريق توفير المعلومات عن الأسعار الوطنية ومساعدة المزارعين على تحديد المحاصيل التي يجب أن تزرع ومتى تباع، وما هي مرافق التخزين لبناءها.

وقد أنشأ العديد من أقل البلدان نموا مجالس تسويقية رسمية لشراء المحاصيل من المزارعين لبيعها في السوق العالمية. ومع ذلك، فإن هذه المجالس لديها ميل إلى المطالبة بموقف الاحتكار لضمان النجاح المالي وكثيرا ما تتراكم الأموال لنقل من الزراعة إلى الصناعة. ومع ذلك، يمكن للمجالس تحقيق إستقرار أسعار المحاصيل وتوفير بحوث الإنتاج والسوق والترويج والمساعدة الإرشادية وغيرها من الخدمات.

وقد أنشئت العديد من مؤسسات التسويق الحكومية في أقل البلدان نموا لتحل محل الأسواق المفتوحة التي تعتبر غير فعالة ومعادية للمجتمع، وتخضع للإستغلال من جانب الوسطاء والنساء. ومع ذلك، يجب على الحكومة أن تدرس ما إذا كان استخدامها لرأس المال النادر والموظفين المهرة لإنشاء مثل هذا المشروع ليحل محل الوسيط الخاص ويكون ذا فائدة إجتماعية. ومن المفارقات، أن هذه المؤسسات التسويقية أكثر عرضة للقضاء على تاجر الحبوب الصغيرة، تنافسية من الوكيل أو الموزع للأعمال الزراعية الكبيرة والمؤثرة. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تكون المرأة أو الوسيط الخاص الذي يعمل في سوق

تنافسية أقل رمزية من المؤسسة الحكومية، التي كثيرا ما يكون لديها إحتكار. وعالوة على ذلك، تشير الأدلة التجريبية إلى أنه حيثما تكون البنية التحتية للنقل والقياس كافية، فإن سوق المزرعة فعال نسبيا في نقل معلومات الأسعار وتوفير الحوافز وتخصيص الإنتاج فيما بين السلع وترشيد السلع بين المستهلكين. (هذا القسم مستمد من هيامي وروتان 267، 216 : 1971؛ هنتر 91–89 : 1978؛ ليلي 101–100 : 1979).

السعر وسياسات سعر الصرف

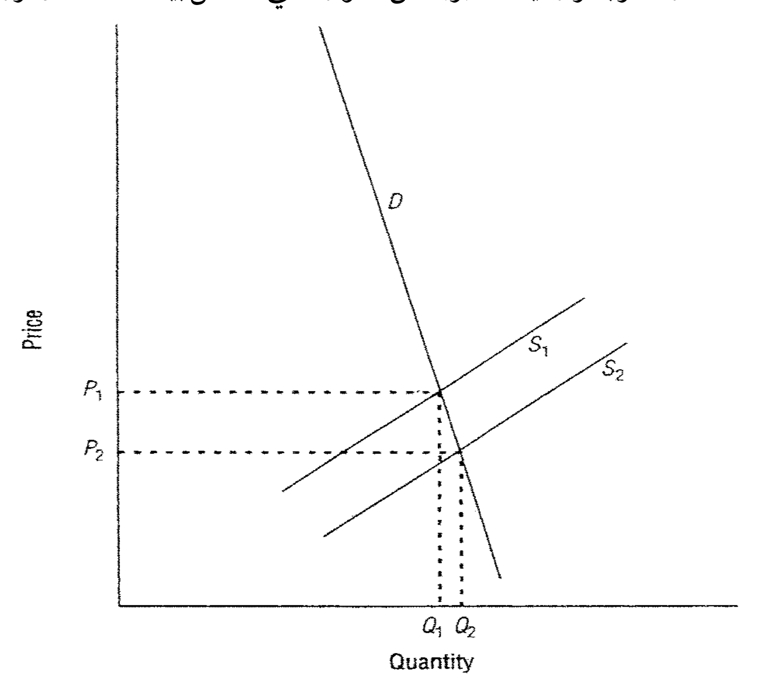
يحاكي نموذج إيرما أديلمان وشيرمان روبنسون (146–128 : 1978) تأثير تدخلات السياسة الحكومية على الحد من مشاريع التنمية الريفية إلى تلك التي تزيد الإنتاجية الزراعية فقط، مما يوفر المزيد من الآلات والائتمانات المتاحة وتحسين الري والأسمدة والبذور؛ مضيفا التكنولوجيا الجديدة وتعزيز خدمات الإرشاد وما إلى ذلك. ومن المرجح أن تؤدي زيادة الإنتاج الزراعي والطلب غير المرن (أنظر الشكل 3–7) إلى خفض معدالت التبادل التجاري الزراعي وكذلك الدخل الحقيقي في المناطق الريفية وزيادة أوجه عدم المساواة بين المناطق الحضرية والريفية على المدى القصير. وبالتالي، للحد من الفقر الريفي، يجب أن تقترن البرامج الموجهة نحو الإنتاج بسياسات الأسعار وسعر الصرف وتحسين الخدمات الريفية وإصلاح الأراضي والتعاون بين المزارعين والصناعات الريفية. وتشير الدراسات التجريبية إلى مرونة عالية في المدى الطويل في العرض (أي تغير نسبة مئوية عالية في الكمية المقدمة استجابة لتغير بنسبة 1 في المائة في السعر) في زراعة أقل البلدان نموا. المدى الطويل يعني أن المزارع يمكن أن تختلف الهكتارات المخصصة لمحصول معين.

وإستجابة لضغوط المستهلكين، كثيرا ما تضع حكومات أقل البلدان نموا أسعارا أكبر من المنتجات أو الجملة أو التجزئة للأغذية. ولكن الآثار الطويلة الأجل لهذه السياسات، نظرا لارتفاع مرونة العرض، قد ترفع الأسعار عن طريق تثبيط الإنتاج المحلي وزيادة الإعتماد على الواردات. وقد حدث هذا التأثير في الأرجنتين في أواخر الأربعينات. ولم تؤد التدابير الحكومية لزيادة أسعار المزرعة النسبية في أوائل الخمسينيات إلى تحفيز الإنتاج كما هو متوقع لأن المزارعين يشعرون بأن الأسعار الأكثر ملاءمة لن تكون دائمة. فإن دعم الغذاء هو السبيل الوحيد لتخفيض أسعار المواد الغذائية الإستهلاكية دون الإضرار بحوافز الإنتاج (حتى في البلدان الإشتراكية).

ويمكن أن تضيع فوائد برامج البحث والتكنولوجيا والإرشاد والإئتمان وما إلى ذلك من سياسات التسعير غير السليمة. التنمية التكنولوجية أكثر كفاءة عندما تكون أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية تنافسية. ومن المرجح أن يبتكر الباحثون ووكلاء الإرشاد الزراعي عندما تزيل أسعار المزرعة السوق عما هي عليه عندما يتحكمون عليها. وأخيرا،

يميل المزارعون إلى الضغط على المؤسسات البحثية للإبتكارات التكنولوجية ذات العائد المرتفع - على سبيل المثال تلك التي توفر الموارد بإمدادات غير مرنة (هيامي وروتان 59-56: 1971؛ زوفيكاس 234-233: 1979).

وينتقد تقرير بيرج الذي أصدره البنك الدولي الدول الأفريقية لإبقاء أسعار المزارع أقل بكثير من أسعار السوق، مما يحد من حوافز منتجي المزارع، ويستخدم مجالس التسويق لنقل مدخرات الفلاحين إلى الصناعات الكبيرة، ويحدد أسعار الصرف التي تثبط الصادرات وبدائل الإستيراد (الإنتاج المحلي بدلا عن الواردات). ويظهر الخبير الإقتصادي في البنك الدولي كيفن كليفر أن التغير الحقيقي في أسعار الصرف (التضخم المحلي مقسوما على التضخم الأجنبي الذي يطرأ على النسبة المئوية للتغير في سعر صرف العملة الأجنبية بالعملة المحلية)، من 1970 إلى 1981، يرتبط سلبا بالنمو الزراعي ومعدلات (والنمو الكلي) وكينيا وليسوتو، التي ظلت صادراتها الزراعية قادرة على المنافسة مع إنخفاض القيمة الحقيقية لعملتها المحلية، ونمت بشكل أسرع من غانا وتنزانيا، التي إرتفعت قيمتها الحقيقية بالعملة المحلية (البنك الدولي 1981a؛ كليفر 1985). وهذه التدخلات الحكومية في نظام الأسعار تضر بالمزارعين، مما يزيد من الفوارق في الدخل بين الصناعة والزراعة..



الشكل 3-7.يوضح زيادة الإمدادات الزراعية عندما يكون الطلب غير مرن. وعندما يكون النطاق ذي الصلة من منحنى الطلب غير مرن (أي عندما تتجاوز النسبة المئوية

للتغير في السعر النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة)، فإن زيادة الإمدادات الزراعية ستقلل من الدخل الزراعي أو إجمالي الإيرادات. لاحظ أن مساحة إجمالي الإيرادات (كمية الوقت المستطيلات) المستطيلات تنخفض في الحجم مع زيادة العرض من S1 إلى S2[1].

ويتأثر تخصيص الموارد الزراعية تأثرا شديدا بسعر الصرف الأجنبي. وكما نوقش في الفصلين التاسع والرابع عشر، فإن السعر المحلي للعملة الأجنبية التي تقل عن سعر التوازن يخفض عائدات تصدير المزرعة ونفايات واردات السلع الرأسمالية من قبل الأشخاص الذين يحصلون على العملة الأجنبية.

تحسين الخدمات الريفية

المناطق الحضرية لديها المزيد من المدارس والخدمات الطبية ومياه الأنابيب وإلخ ، من المناطق الريفية. وإذا عارضت الطبقات الريفية والمتوسطة والسفلى التحيز الحضري للقيادة السياسية الوطنية، فقد تكون قادرة على زيادة نصيبها من الإستثمار الإجتماعي. ومن المهم بصفة خاصة تضييق الفجوة التعليمية القائمة بين الأطفال في المناطق الريفية والحضرية. وكما ورد في الفصل 10، فإن زيادة حصة النفقات التعليمية العامة في المناطق الريفية تعيد توزيع الدخل على الفقراء. وإذا بدأت المدارس الريفية في التركيز بشكل أكبر على المناهج التي تعد الأطفال للعمل في المناطق الريفية، فإن المناطق الريفية ستحتفظ بجذب المزيد من الأشخاص المهرة.

المساعي التعاونية والمشتركة

الجانب الآخر للعملة من حجج بيري وكلاين لصالح المزارع الأسرية الصغيرة هو إستخدام الصين (1952–1979) وروسيا (1929–1991) للمزارع الحكومية والجماعية والتعاونية. وقد أيد العديد من أقل البلدان نموا المزارع الكبيرة ، على الأقل حتى عام 1991، معتبرة أنها يمكن أن تستفيد من فائضات الإقتصاد الداخلي. ومع ذلك، فإن نانسي جونسون وفيرنونو و روتان (706–691: 1994) يظهرون مستندين إلى دراسات حالة للمزارع الكبيرة في الاقتصادات الرأسمالية والاشتراكية، أنه لا توجد فائضات من الإقتصاد الداخلي في الزراعة الواسعة النطاق إلا في ظروف محددة للغاية. ولأن العمالة والآلات متنقلة في الزراعة، فإن تكاليف المراقبة للإشراف على العمل المأجور مكلفة، مما يسهم في عدم تحقيق فائضات من الإنتاج الضخم. وعلاوة على ذلك، يجب

(1) المترجم

أن تعمل أيدي المزارعين بشكل مستقل، وتوقع المشاكل والرد على الحالات المختلفة عندما تنشأ، وهي مهارة أكثر صعوبة لتعليم من عمل المصنع. وعلاوة على ذلك، فإن الدورة السنوية لتهيئة التربة والغرس والحصاد يتطلب القيام بالمهام الزراعية بالتتابع، مما يحد من مكاسب التخصص. وقد شدد صناع السياسات الزراعية في تنزانيا وإثيوبيا وموزامبيق وغانا ونيجيريا وغيرها من البلدان الأفريقية، التي أسيء فهم الكثير منها على إقتصادات حجم المزارع، على العقارات الكثيفة الإستخدام لرأس المال، والتي أسهمت في إنخفاض الناتج الزراعي الأفريقي للفرد (توميش و كيلبي و جونستون 1995). وكمثال على ذلك، أطلقت تنزانيا في الفترة من عام 1967 إلى عام 1976 إسم أوجاما «الاشتراكية» (التي تعني حرفيا «رابطة الأسرة»)، التي شددت على تأميم الأراضي ووحدات إنتاج القرى المحلية. وقد فشلت أوجاما، حيث إصطدمت أهدافها المتصلى مع تصرفات البيروقراطية الحكومية، التي تم تكريسها للإبتزاز والإختلاس والتكديس في نفس الوقت الذي سقط فيه كل من أسعار الفلاحين ونقل الموارد من الزراعة إلى الدولة (نافزيجر 119–117 : 1993).

ويمكن للمزارعين في بعض الأحيان أن يخففوا من إستقلالية الحجم من خلال الآلات. وهكذا، في البرازيل، سمحت المحاريث الآلية لزراعة التربة الصلبة في سيرادو إلى الحرث في وقت مبكر من الأمطار والحد من الجريان السطحي، وفي أمريكا الشمالية، مجففات الحبوب لإطالة الحصاد. وبصورة أعم، هناك إقتصادات في إستخدام المدخلات الضخمة مثل الآلات أو الإدارة في الوصول إلى المدخلات أو الإئتمان أو الخدمات أو مرافق التخزين أو التسويق أو التوزيع؛ وحيث يتم نقل إقتصادات التصنيع أو التسويق إلى الوراء إلى المزرعة. ومع ذلك، يعتقد جونسون و روتان (706–691: 1994) أن المزارع المثلى من حيث الحجم هي عموما للملاك، الذين يمكنهم تحقيق فائضات من الإقتصاد في تعاونيات الشراء والتسويق.

المزارع المشتركة أو العامة

وينظر ملحق نافزيجر (2006b) إلى التعاونيات والمزارع الجماعية والمجموعات الجماعية السوفيتية، ويناقش مبررات ستالين للتجميع الجماعي وجهود الصين "للتعلم من الاتحاد السوفيتي" عن طريق إدخال المزارع العاملة من 1949 إلى 1959. ويشكك معظم الإقتصاديين في أن فوائد الزراعة الجماعية تجاوزت التكاليف. وخلال عملية لجمع السوفيتي من 1929 إلى 1933، وجمع الحبوب بالإكراه ومصادرة الممتلكات الزراعية واعتقال وترحيل من الكولاكس الحقيقي والمزعوم وتدمير الأدوات والماشية

والحرب الطبقية بين الفلاحين والكولاكس والإضطراب الإداري وإعاقة البذر والحصاد والمجاعة المصاحبة والتي أدت إلى وفاة نحو خمسة ملايين شخص. وإنخفض الناتج الزراعي الإجمالي للفرد من عام 1928 إلى عام 1937. وعلى الرغم من تحسن الأداء الزراعي السوفياتي من 1937 إلى 1991، فإن متوسط إنتاجية الأغذية لكل هكتار لا يزال دون البلدان الغربية مثل إيطاليا. وفي أوائل التسعينات، إنقسمت القيادة الروسية حول السياسة الزراعية، خاصة في ضوء نفور الفلاحين من مخاطر الإصلاح. وفي وقت لاحق في التسعينات، على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة الروسية لإدخال حقوق الملكية في الأراضي، عارض سكان الريف إلغاء الانتقائية. ويشير فلاديمير بوبوف (1996؛ 41: 2001) إلى أن فاتورة الأجور الإجمالية لمزارع روسية ومزارع جماعية كبيرة في أوائل التسعينات تساوي تقريبا قيمة الناتج بأسعار السوق العالمية؛ وبالفعل في هذه الأسعار، كانت المزارع قيمة من الباطن، مما يعني أن المنتجات الزراعية كانت أقل من المدخلات المجسدة فيها. ولا عجب أن الناس الذين يعيشون في المزارع يقاومون إصلاح الأراضي. وكان الوضع مشابها لذلك في مولدوفا، حيث كان الإنسحاب من المزرعة الجماعية يعني صعوبة الحصول على المدخلات والمنتجات التسويقية (دودويك وآخرون 353: 2003).

وفي الصين، وعلى الرغم من أن نصيب الفرد من الناتج الصناعي قد نما بنسبة 8.3 في المائة سنويا بين عامي 1952 و 1975، فإن الناتج الغذائي لكل شخص إرتفع بنسبة 0.2 في المائة سنويا فقط. وعلاوة على ذلك، أنتجت قطع صغيرة خاصة في الإتحاد السوفييتي والصين الماوي حصة غير متناسبة من الخضروات والماشية ، ودخل المال من الفلاحين، وإن كان مع زيادة العمالة في الهكتار أكثر من الجماعية. وعلاوة على ذلك، في كل من بولندا الإشتراكية ويوغسلافيا، قاوم المزارعون التجميع. وفي هذه البلدان، إستأثر القطاع الخاص بأكثر من أربعة أخماس المساحة الزراعية والمخرجات. ومما لا شك فيه أن الشعب السوفيتي قد تغذى على نحو كاف، وأن الصين الماوية إستوفت الإحتياجات الغذائية لأفقر 40 في المائة منها أفضل من غيرها من البلدان المنخفضة الدخل. ومع ذلك، فإن إنخفاض إنتاجية أوروبا الشرقية والسوفياتية قبل عام 1989 مقارنة مع أمريكا الشمالية الرأسمالية وأوروبا الغربية (الجدول 1-7)، جنبا إلى جنب مع النمو البطيء قبل عام 1979 في إنتاج الغذاء الصيني للشخص الواحد، يشير إلى فشل الزراعة الجماعية كنموذج للبلدان النامية.

وقد أثبتت مزايا الزراعة الجماعية أنها أقل بكثير مما إدعى أنصارها. إن إنخفاض أسعار المزرعة ونقل المدخرات الزراعية إلى الصناعة يعيق النمو الزراعي. ويمكن تحقيق

الإقتصادات القليلة للإنتاج على نطاق واسع بدلا من ذلك عن طريق التعاونيات، وإستئجار الآلات، والمساعدة التقنية والإدارية التي يقدمها وكلاء الإرشاد. ويمكن للحكومة المحلية أو المقاطعة أو المؤسسة الخاصة أن تقدم العديد من الخدمات الاجتماعية المذكورة. وحتى في اقتصاد مختلط أو رأسمالي، يمكن إتاحة فرص العمل خارج المزارع للمزارعين خلال موسم الركود. وعلى الرغم من أن قيادة الدولة قد ترغب في السيطرة على سوق الحبوب لأسباب سياسية، فلا يوجد دليل على أن هذا يزيد من الكفاءة والنمو الزراعي.

وهناك مشاكل أخرى في المزارع الجماعية. والصلة بين المبادرة الفردية والجهد من ناحية، والدخل من ناحية أخرى، ليست قوية جدا كما في المزارع الفردية أو التي تملكها الأسر. كما أن النظام الجماعي لدفع العمل معقد، مضيعة للوقت، ومرهقا: يتم توزيع مخرجات وحدة الإنتاج عادة من خلال نقاط العمل إستنادا إلى نوع المهمة وأداء العمل. والمنازعات المتعلقة بدقتها وإنصافها شائعة. بالإضافة إلى ذلك، هناك إختلافات ملحوظة في متوسط الدخل بين المزارع الجماعية. ولا يمكن للجهد والكفاءة عادة التغلب على الموقع والتربة السيئين. وعلاوة على ذلك، يميل الإستثمار الزراعي الجماعي إلى أن يكون لأسباب سياسية بدلا من معدلات عائد محتملة. وعلاوة على ذلك، يتم مكافأة المزارع الجماعية على أساس الإنتاج وليس كفاءة التكلفة والطلب على ما يتم إنتاجه.

وفي الصين، من عام 1979 إلى عام 1983، وزعت فرق الإنتاج (التي عادة ما تكون حجم قرية) الأرض التي إستزرعتها جماعيا لأكثر من عقدين من الزمن بموجب عقد لإستخدام حقوق طويلة الأجل لأفراد الأسر المعيشية، وهو نظام مسئولية الأسرة. وقد خصصت السلطات المحلية الأراضي للأسر المعيشية على أساس التقسيم المتساوي بين السكان (معدلة حسب العمر ونوع الجنس)، وتقسيم متساو للمشاركة في القوة العاملة، أو مزيج من الطريقتين. يظهر مارتن غاينور ولويس بوترمان (386-357 : 1993) أن هذه الأساليب في التوزيع المتساوي للأراضي تتوافق مع الحوافز المثلى لزيادة إنتاجية الأرض.

وعلاوة على ذلك، ومن المفارقات، على الرغم من رفض دنغ شياو بينغ لشعارات ماو للمساواة والحوافز الأخلاقية (غير المادية) المتزايدة، يعتقد مارتن كينج وايت (123-103 : 1986) يعتقد دينج أن إلغاء المزارع الجماعية وتحويل الأسعار قد يقلل من عدم المساواة في الدخل في الصين. على الرغم من أن ماو هاجم الإمتياز بين البيروقراطيين والمثقفين المرصوفين، إلا أن معارضته للحوافز المالية قلصت الدخل، وخاصة بين الفلاحين. فقد وسعت سياسات التحيز في المناطق الحضرية في ماو الفجوة بين المناطق

الحضرية والريفية منذ منتصف الخمسينيات وحتى منتصف السبعينيات. وعلى الرغم من أن الإصلاحات الزراعية التي أعقبت عام 1979 شجعت الفلاحين المغامرين على «تحقيق الثراء» وتوسيع الفوارق داخل الدخل، إال أن النمو السريع للدخل الزراعي مقابل الدخل الصناعي قد قلص الفارق بين المدينة والريف، بل ربما أدى إلى خفض التفاوت العام في الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، سمحت القيود المريحة المفروضة على الهجرة في المناطق الحضرية للأسر الريفية من المناطق المتضررة بالحد من السكان والإستفادة من التحويلات المالية غير الزراعية. وكما هو مبين سابقا، فإن الإصلاحات الموجهة نحو السوق قد تقلل من أوجه عدم المساواة التي يعززها نظام التخصيص المنحاز للبلاد.

الصناعة الريفية

وكما نوقش في الفصل 9، فإن الطلب على العمالة الزراعية ينمو ببطء (وفي مراحل لاحقة قد تنخفض). ويؤدي التقدم التقني وتراكم رأس المال إلى إزاحة بعض العمالة الزراعية. ويزداد طلب أقل البلدان نموا على الغذاء ببطء، لأن مرونة دخله (النسبة المئوية للتغير في نصيب الفرد من مشتريات الأغذية بالنسبة لنسبة التغير في نصيب الفرد من الدخل) لا تتجاوز النصف تقريبا. وعلى النقيض من ذلك، فإن النمو السكاني في المناطق الريفية عادة ما يكون أسرع مما هو عليه في أقل البلدان نموا ككل، وبالتالي فإن المعروض من العمالة ينمو عادة بسرعة. ويجب توسيع نطاق العمل خارج المزرعة لرعاية هؤلاء العمال الإضافيين. وفي السبعينيات والثمانينيات، كانت الأنشطة غير الزراعية تشكل 79 في المائة من العمالة الريفية في أمريكا اللاتينية، و 34 في المائة في آسيا، و 19 في المائة في أفريقيا (هازيل و هاجبليد 192-190 : 1993؛ وورد بانك 1990:60-61).

وتؤدي مشاريع الأشغال العامة والصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة الحجم والأعمال التجارية الزراعية والتجهيز إلى زيادة الدخل النسبي والحد من البطالة والعمالة الناقصة في المناطق الريفية. منذ عام 1958، كان لدى الصين سياسة «المشي على قدمين»، مع التصنيع الحضري الكبير التي تعززها «المرحلة الثانية»، صناعة صغيرة ومتوسطة في المجتمعات الريفية. وحتى التحرر في عام 1991، حدت الهند من التوسع الصناعي والمشاريع الجديدة في المناطق الحضرية الكبرى، في حين أعطيت الشركات التي توجد في المناطق غير الحضرية «المتخلفة» صناعيا إمكانية الوصول إلى المواد والمرافق.

ومن المؤكد أن صناعات وتجارة التجزئة المكملة للزراعة – وهي الشركات التي تنتج

وتبيع السلع الإستهلاكية الأساسية والحدادة والإصلاح ومحلات الصيانة - تستحق التطور. ومع ذلك، فإن العديد من العمليات الصناعية لا يمكن أن تكون قادرة على المنافسة دون المواد والسلطة والأسواق والمؤسسات المالية وشبكة الإتصالات والعمالة الماهرة تتركز عادة في المراكز الحضرية الكبرى. على سبيل المثال، بإستثناء عدد قليل من المناطق الحضرية في نيجيريا، كانت إمدادات الكهرباء غير موثوق بها للغاية بالنسبة لكثير من المؤسسات، بما في ذلك تلك التي تستخدم آلات حقن البلاستيك وأفران صهر الحديد أو الثلاجات. وإعترف دنج شياو بينج فى الثمانينيات من القرن الماضى بان تركيز المجتمعات الريفية خلال الثورة الثقافية الصينية على صنع المخارط والجرارات الخاصة بها كان غير إقتصادى للغاية حتى فى ضوء إرتفاع تكاليف النقل والتوزيع.

المعوقات السياسية

وغالبا ما تكون الخدمات الإجتماعية الريفية المحسنة والحوافز السعرية والتعاونيات الزراعية الفعالة والإنفاق العام على البحوث والائتمانات والصناعة الريفية وخدمات الإرشاد والري والنقل غير تقنية، بل تكون مشكلات سياسية. ويتطلب البقاء السياسي لقادة الدول في أقل البلدان نموا الهشة تعبئة الدعم من النخب الحضرية (موظفي الخدمة المدنية وموظفي الشركات من القطاع الخاص والخاص ورجال الأعمال والمهنيين والعمال المهرة) من خلال سياسات إقتصادية تضحي بتوزيع الدخل والنمو الزراعي. وعلاوة على ذلك، قد تفتقر أقل البلدان نموا إلى القدرة السياسية والإدارية، ولا سيما في المناطق الريفية، على الإضطلاع ببرامج للحد من الفقر. قد تعارض المصالح الراسخة - كبار المزارعين، والمقرضين الماليين، والطبقات الحضرية - تغييرات السياسة والإنفاق الضروري لتحسين الرفاه الإقتصادي للمزارع الصغير والمستأجر والعمال المعدمين.

بالإضافة إلى ذلك، تدخل الدولة في السوق هو أداة للتحكم والمساعدة السياسية. الحكومة والشركات شبه الحكومية والضغط على القطاع الخاص النخب السياسية للسياسات الغذائية غير المكلفة للحفاظ على الأجور، وتستخدم الحكومات أحيانا القوات لقمع أعمال الشغب المتعلقة بالأغذية (كما في البرازيل ومصر وتونس في منتصف الثمانينات). وقد هددت اضطرابات العمال الحضريين بتآكل قوتهم الشرائية العديد من حكومات أقل البلدان نموا. وساهم إنخفاض الأجور الحقيقية في حكومة أبو بكر تافيوا بالوا في نيجيريا في عام 1964 وحكومة ياكوبو غوون في 1974-1975، وكذلك حكومة كوفي بوسيا في غانا في عام 1971، في الإضطرابات السياسية والعنف الذي عجل بالإنقلابات العسكرية. وقد يساعد السياسيون أيضا الصناعة الناشئة على

تقليل المواد الخام أو تكاليف المعالجة. ويوفر التدخل في السوق سيطرة سياسية على النخب لإستخدامها في الحفاظ على السلطة وبناء الدعم وتنفيذ السياسات.

في عام 1954 في غانا، أقر حزب الشعب في إتفاقية كوامي نكروما مشروع قانون تجميد أسعار منتج الكاكاو لمدة أربع سنوات، متوقعا استخدام زيادة الإيرادات للصناعة. ولكن حكومة حزب الشعب الكمبودي تقوض حزب المعارضة الذي شكل حديثا في مناطق زراعة الكاكاو من خلال تقديم مدخلات مدعومة – قروض وبذور وأسمدة وأدوات – للمنشقين المحتملين. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت برامج المزارع الحكومية في كل دائرة إنتخابية في الستينيات موارد عامة لتنظيم الدعم لحكومة نكروما.

وتؤدي أسعار المزارع وأسعار الصرف التي تقوم بتوزيعها دون تمييز، إلى تآكل الدعم السياسي الحضري وتأمين قدر ضئيل من الدعم من الريف. وبالمقارنة، تسمح السياسات القائمة على المشاريع بإقتسام الفوائد بشكل إنتقائي لتحقيق أقصى قدر من الميزة السياسية. الحكومة تجعل من مصلحة العديد من الأفراد التعاون مع البرامج التي تضر بمصلحة المنتجين ككل (بيتس 1981؛ ريمر 1984؛ هندري 1988: 11؛ نافزيجر 175–173، 56–140: 1988).

ونادرا ما ينظم سكان الريف، الذين غالبا ما يكونون ضعفاء سياسيا ويخشون أعمال إنتقامية حكومية، لمعارضة السياسات المضادة للريف. وعلى الرغم من أن المزارعين الفقراء يتمتعون بسلطة تكتيكية ضئيلة، إلا أن الأغنياء لديهم الكثير مما يجب أن يخسروه من الإحتجاج. وعلاوة على ذلك، فإن لديهم خيارات أقل تكلفة – البيع في الأسواق السوداء، وتحويل الموارد إلى سلع أخرى، أو الهجرة إلى المناطق الحضرية. ومع ذلك، فإن الطبقات الريفية المتأثرة بتدخل سوق الدولة قد تضطر إلى التعبئة لمعارضة التحيز الحضري والإنحياز لمفهوم المزرعة الكبيرة للعديد من القادة السياسيين المعاصرين في أقل البلدان نموا.

التكنولوجيا الحيوية الزراعية Agricultural Biotechnology

التكنولوجيا الحيوية هي "تطبيق علم الأحياء للإستخدام البشري" (بورك 1999). وتشمل التطبيقات القديمة "التخمير للشراب والغذاء، وتربية النبات والحيوان"، والإنزيمات في صناعة الجبن وغيرها من تجهيز الأغذية (نورمان 2003). وتشمل تطبيقات التكنولوجيا الحيوية الجديدة (1) زراعة الأنسجة، أو الضرب في المختبر أو تجديد المواد النباتية في المختبر، وتجاوز التباطؤ المتبادل وإنتاج البذور؛ (2) الإنتقاء بمساعدة علامة التي تقصر تربية النباتات عن طريق تحديد مباشرة شرائح الحمض النووي المطلوب أو

الجينات، والحد من عدد الأجيال لتطوير مجموعة جديدة؛ (3) علم الجينوم، ووصف وتفكك تسلسل وموقع ووظيفة وتفاعل جميع جينات الكائن الحي. و (4) "الهندسة الوراثية، التي يتم فيها القضاء على واحد أو أكثر من الجينات ونقلها من كائن حي إلى آخر دون عبور جنسي". وأصبحت هذه الكائنات المعدلة وراثيا متاحة تجاريا لأول مرة في التسعينات.

وتشمل فوائد التكنولوجيا الحيوية الزراعية زيادات محتملة كبيرة في الإنتاجية (إنخفاض العمالة أو رأس المال أو الأسمدة أو مدخلات مبيدات الأعشاب السمية)، وتحسينات في الجودة، ومفاتيح للحد من الفقر الريفي (منظمة الأغذية والزراعة FAO 2003b: 314-316؛ نورمان 2003). فأولا، بالنسبة لأقل البلدان نموا، فإن "المدخلات المضمنة مثل مبيدات الآفات تجسد الخبرة مباشرة في البذور، مما يقلل من خسائر الإنتاج حيث يصعب تنفيذ تقنيات إنتاج متطورة (مبيدات حشرية كثيفة رأس المال) أو حيث يفتقر المزارعون إلى" المهارات الإدارية لتطبيق المدخلات في الوقت المناسب والتسلسل والقيمة". وثانيا، قد تعني زيادة الإنتاجية زيادة الأسعار وزيادة توافر الأغذية التغذوية للمستهلكين، لا سيما وسط تزايد عدد السكان. ثالثا، يقوم العديد من الفقراء بتنمية الأراضي الهامشية؛ ويمكن للمحاصيل المعدلة وراثيا أن تزيد من إمكانية زراعة الأغذية في التربة المالحة أو الحمضية أو غيرها من أنواع التربة المنخفضة الجودة (منظمة الأغذية والزراعة FAO 322: 2003b).

وفي الفترة من عام 1996 إلى عام 2003، زادت المحاصيل المعدلة وراثيا أربعين ضعفا عالميا إلى سبعة ملايين مزارع في 18 بلدا تنمو 69 مليون هكتار (167 فدان)، أي حوالي 18 في المائة من زراعة المحاصيل الغذائية في العالم (منظمة الأغذية والزراعة 327-314: 2003؛ إلياس C2:2004). وتشمل الكائنات المحورة وراثيا الهامة GMOs الذرة المقاومة للحوادث والقطن والمحاصيل الأخرى؛ وفول الصويا المتحمل لمبيدات الأعشاب، والجينات المقاومة للفيروسات في التبغ والبطاطا والطماطم (البندورة)؛ تغيير اللون في القرنفل؛ أو السمات المكدسة التي تجسد مجموعات من التسامح الحشرات، ومقاومة مبيدات الأعشاب وتحسينات الجودة مثل إرتفاع اللايسين وإنخفاض الفيتات أو محتوى الزيت العالي. وقد تباطأ نمو الكائنات المحورة وراثيا GMO في السنوات الأخيرة إما من التشبع أو انخفاض الأسعار من زيادة الإنتاج (مثل الكانولا)، أو مخاوف المستهلكين من الدول المتقدمة بشأن السلامة الأحيائية والمخاطر على صحة الإنسان. وفي عام 2001، تمثل فول الصويا والذرة والقطن والكانولا تقريبا جميع مجالات المحاصيل المعدلة

وراثيا. وإعتبارا من عام 2004، ظلت الحيوانات المعدلة وراثيا أو الحيوانات المعدلة وراثيا والأسماك خارج نظم إنتاج الأغذية التجارية (الفاو 320-316: 2003).

وأول اختراق رئيسي في جنرال موتورز في أقل البلدان نموا هو القطن العصيات ثورينجينزيس الذي يقلل من تلف الحشرات، الذي تم إعتماده في الصين (2.8 مليون هكتار في عام 2003) (إلياس C2:2004). ومع ذلك، فإن إعتماد معظم الكائنات المعدلة وراثيا في أقل البلدان نموا يقتصر على عدم قدرة المزارعين الفقراء على الدفع مقابل التكنولوجيات الجديدة. وفي خط الأنابيب أصناف الأرز التي تتحمل الملوحة في الصين) الحد من ندرة المياه وفقدان الأراضي للتملح (، والنباتات الأكثر قابلية للجفاف، والأرز الذهبي) الفيتامين ألف المخصب (أو الأدوية أو المكملات الغذائية مباشرة داخل النباتات) والزيوت المتخصصة والأدوية المضادة للسرطان (التاكسول) والأشجار (التي تزرع في فرنسا لإنتاج الورق وتطلب طاقة أقل وإنتاج كميات أقل من النفايات أثناء المعالجة) وزيت فول الصويا مع دهون أقل مشبع والذرة التي تحسن تغذية الماشية 322-318: 2003).

هناك العديد من المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة. هل يمكن لأقل البلدان نموا أن تُسخر إمكانات التكنولوجيا الأحيائية لزيادة الإنتاجية؟ وتعود معظم المكاسب التي حققتها تكنولوجيا التعديل الوراثي إلى البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما عدد قليل من الشركات. وفي عام 1998، كانت نسبة 35 في المائة من السوق العالمية للبذور تسيطر عليها 35 شركة فقط، وكان القطن وفول الصويا وبذور الذرة أكثر تركيزا. وعلاوة على ذلك، هل ينظر الباحثون، الذين يركزون أساسا على المحاصيل والمشاكل في البلدان المتقدمة النمو، في احتياجات أقل البلدان نموا؟ وعلى وجه التحديد، هل ستلقى محاصيل مثل الدخن أو الموز، وهي حيوية في سبل عيش أقل البلدان نموا، اهتمام الباحثين من البلدان المتقدمة (منظمة الأغذية والزراعة 324 FAO-315: 2003)؟ ويناقش الفصل 8 مشاكل نقل تكنولوجيات البلدان المتقدمة إلى مختلف المناطق الإيكولوجية، بما في ذلك الباحثون الذين يدربون مزارعين من أقل البلدان نموا للاستفادة من التكنولوجيات الجديدة.

وعلى الرغم من أن البحوث الزراعية والبيولوجية في الجامعات ومعاهد البحوث والحكومة يمكن أن تنتج كسلع عامة (بعضها خارج حدود البلد)، فإن معظم البحوث البيولوجية تنتجها شركات الأبحاث الخاصة. وبالنسبة للوحدات الخاصة، تشمل قضايا حقوق الملكية الفكرية كيفية IPRs إنفاذها ومدى إمكانية الشركات التي تملك حقوق الملكية الفكرية إستبعاد غيرها. فبدون الإستبعاد، لن تسترد الوحدات الخاصة إستثماراتها، وستنخفض البحوث، وستتباطأ مكاسب الإنتاجية والرفاه العالمي. ولكن

تعزيز حقوق الملكية الفكرية يؤدي إلى المخاوف. أولا، قد تكون حقوق الملكية الفكرية واسعة جدا، وتختنق التداعيات، والإبتكار اللاحق، والنشر. وثانيا، قد تحظر حقوق الملكية الفكرية تغيير جينة واحدة مستمدة من البالزما الجرثومية التي يمكن الوصول إليها بحرية والتي يولدها المزارعون والجهود العامة على مدى قرون. وثالثا، تعتقد أقل البلدان نموا أنه ينبغي تعويضها عن المساهمات التي قدمها المزارعون والمجتمعات الأصلية إلى المواد الوراثية النباتية والتنوع. والمزارعون المحليون مهتمون بشكل خاص بتكنولوجيات تقييد إستخدام الجينات (مثل البذور العقيمة) التي تقيد الإستخدام غير المصرح به للمواد الوراثية بتعقيم الجيل التالي من البذور (منظمة الأغذية والزراعة FAO 324–323 :2003).

والمسألة الأخيرة هي ما إذا كانت المحاصيل المعدلة وراثيا والثروة الحيوانية تقلل التنوع البيولوجي والسلامة البيئية وصحة الإنسان، ولا سيما بالنظر إلى القليل جدا من البحوث بشأن المخاطر ونقص التمويل اللازم لمواصلة البحث في أقل البلدان نموا. وتشمل المشاكل المحتملة الأخرى طفرة الجينات، والتحول من الجينات "نائمة". ونقل المواد المسببة للحساسية، ونقل الجينات المدرجة إصطناعيا إلى الأعشاب الضارة، والنباتات الأخرى، أو الأنواع الأخرى (منظمة الأغذية والزراعة 326–324، 315: 2003؛ نورمان 2003).

وتؤيد جميع مؤسسات التنمية الزراعية الدولية تقريبا الكائنات المحورة وراثيا، ومع ذلك فإن بعض مجموعات المستهلكين في البلدان الأقل نموا وبلدان أقل البلدان نموا تعارضها. ويؤيد الاتحاد الأوروبي المبدأ التحوطي: رفض التكنولوجيا الحيوية إلى أن يثبت العلم أن التعديل الوراثي غير مؤذٍ لصحة الإنسان، ويقع عبء الإثبات على مؤيدي التعديل الوراثي، و 266 من الجزء الثاني. التخفيف من وطأة الفقر ودراسة توزيع الدخل لمجموعة كاملة من البدائل، بما في ذلك عدم اتخاذ إجراء، من قبل جمهور مستنير وديمقراطي (البنك الدولي 95–94 :2003i). وعلى الرغم من أن الدول المتقدمة قد تكون قادرة على تحمل شكوك التعديل الوراثي، فإن إحتياجات أقل البلدان نموا ضرورية بما فيه الكفاية لتخطئ إلى جانب إعتماد تكنولوجيات لتوسيع إنتاج الأغذية.

ملخص الفصل Conclusion

إذا إستخدمنا تقرير البنك الدولي، حيث يعيش أكثر من 3 بلايين شخص و 500 مليون فقير في المناطق الريفية. وربما يكون عدم المساواة في المناطق الريفية أقل من عدم المساواة في المناطق الحضرية في أقل البلدان نموا ككل، ولا سيما في آسيا – الأفريقية. ومع ذلك، فإن سكان الريف لديهم نسبة فقر أعلى من السكان في المناطق الحضرية،

بسبب إنخفاض متوسط الدخل في المناطق الريفية. ويتركز معظم الفقر في المناطق الريفية بين العمال الزراعيين والأشخاص الذين لا يملكون أرضا. وتشكل الأسر التي ترأسها نساء حصة غير متناسبة من فقراء الريف. ويعيش ثلثا سكان الريف في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (الذين لديهم أعلى معدل للفقر) وأكثر من نصف سكان الريف في أمريكا اللاتينية يعيشون في فقر. ولدى آسيا أكبر عدد مطلق من فقراء الريف ولكن أدنى معدل للفقر الريفي بين أقاليم أقل البلدان نموا.

وكان الناتج لكل شخص خارج الزراعة كمضاعف للزراعة، وهو ثمانية في أفريقيا وأربعة في آسيا وأمريكا اللاتينية، حوالي إثنين فقط في أوروبا في القرن التاسع عشر.

ونظرا لإرتفاع مستويات تراكم رأس المال والمعرفة التقنية وإنتاجية العمال يبلغ الناتج الزراعي لكل عامل في البلدان المتقدمة حوالي 25 ضعفا كما هو الحال في البلدان النامية.

وقد هيمنت زراعة الكفاف على زراعة أقل البلدان نموا في الماضي. والهدف الرئيسي لمزارع الفلاحين هو عدم زيادة الدخل إلى أقصى حد ولكن احتمال البقاء على قيد الحياة للأسرة. ومع ذلك، بدأ العديد من الفلاحين، الذين إجتذبتهم إمكانات تحسين الإنتاجية ومستويات المعيشة، في إنتاج المزيد من المحاصيل للسوق. وكثيرون آخرون يكسبون جزءا كبيرا من دخلهم من الأنشطة غير الزراعية.

ومع العولمة، يتم التعاقد مع نسبة أكبر من الناتج الزراعي لأقل البلدان نموا مع شركات متعددة الجنسيات. وإزداد نصيب الفرد من إنتاج الغذاء فى الدول المتقدمة بنسبة 22 فى المائة من عام 1962 الى عام 1996 مقارنة بـ 14 فى المائة فى الدول النامية حيث إنخفض متوسط انتاج افريقيا جنوب الصحراء خلال نفس الفترة. ومعدلات النمو في كل من الهند والصين إيجابية، وإن كانت أبطأ منها بالنسبة بشكل عام لأقل البلدان نموا قبل أواخر السبعينات، وأسرع من غيرها من البلدان الأقل نموا بعد التحرر في أواخر السبعينات. ولاحظ الإقتصاديون الزراعيون إنخفاضا في متوسط الإنتاج العالمي للغذاء خلال أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينات، لكنهم لا يعرفون ما إذا كان إنتاج الحبوب الغذائية للشخص الواحد سينمو أو ينخفض في أوائل القرن الحادي والعشرين.

ويشير الإستحقاق إلى مجموعة السلع البديلة التي يمكن للشخص أن يقودها في مجتمع يستخدم فيه مجموع الحقوق التي يمتلكها. ويساعد الإستحقاق الأشخاص على إكتساب المقومات (مثل التغذية الجيدة).

وساعدت السياسات الإستعمارية وما بعد الإستعمارية المنحازة ضد الزراعة على المساهمة في إنخفاض أفريقيا جنوب الصحراء في الناتج الغذائي للفرد منذ أوائل الخمسينيات وحتى مطلع التسعينيات. إن الأمن الغذائي في أفريقيا منخفض بسبب التقلبات الكبيرة في الإنتاج المحلي وإحتياطيات النقد الأجنبي وتخفيض المعونة الغذائية والإفتقار إلى ثورة خضراء في معظم القارة.

وعدم كفاية رأس المال (بما في ذلك الخدمات الصحية والاجتماعية) ونقص التكنولوجيا وإنخفاض مستويات التعليم والمهارات وهجرة المهارات إلى المناطق الحضرية وسياسات أسعار الأغذية وأسعار صرف العملات الأجنبية التي تقل عن سعر السوق والتحيز الحضري الحكومي تسهم في إنخفاض الدخل في المناطق الريفية المناطق. ويؤثر تركيز الأراضي وإنحياز التكنولوجيا تجاه المزارعين الكبار والتغيرات الموسمية الكبيرة في الدخل، على معدلات الفقر في المناطق الريفية.

وتختلف السياسات التي من شأنها أن تزيد الدخل الريفي وتقلل من الفقر الريفي. وإصلاح الأراضي وإعادة توزيعها وتطوير معدات رأسمالية كثيفة العمالة وإنشاء وكالات إئتمان ريفية ومراكز بحوث زراعية تجري اختبارات على مستوى المزرعة ومعاهد لتطوير وتطويع التكنولوجيا لصغار المزارعين وخدمة الإرشاد المتكاملة مع الوكالات الإنمائية وهيئة الري التي تجري دراسات جدوى دقيقة للمشاريع المقترحة والوزارات الحكومية التي توفر مدخلات مناسبة وفي الوقت المناسب للمزارعين هي أهداف جديرة للتقدير. كذلك، فإن أسعار السلع الزراعية وأسعار الصرف الأجنبي قريبة من معدلات صرف السوق وزيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والتعليمية في المناطق الريفية وإعادة توزيع الأراضي على فقراء الريف وإنشاء الصناعات الزراعية وصناعات السلع الاستهلاكية الأساسية وغيرها من الصناعات الصغيرة في المناطق الريفية والإستثمار في مرافق التسويق والنقل والتخزين للسلع الزراعية من شأنه أن يحسن كثيرا من فقراء الريف.

وفي أقل البلدان نموا، فإن المزارع الأسرية الصغيرة هي في أفضل وضع يمكنها من تحقيق إنتاجية عالية للهكتار الواحد، على الأقل إذا كان الإئتمان والإرشاد والمدخلات متاحة بسهولة. وبشكل عام لم تزد الزراعة الجماعية من الإنتاجية بسبب مثبطات العمل والإبتكار والإدخار.

ومن المرجح أن تؤدي مشاريع التنمية الريفية الموجهة نحو الإنتاج مثل إئتمان صغار المزارعين والإبتكارات الزراعية والتكنولوجيا الجديدة وتحسين خدمات الإرشاد إلى الحد

من معدلات التبادل التجاري الزراعي وبالتالي تقليل الدخل الريفي على المدى القصير. ولزيادة دخل فقراء الريف، يجب أن تقترن البرامج الموجهة نحو الإنتاج بسياسات لتحسين الأسعار الزراعية النسبية وتوزيع الدخل الريفي.

وتملك التكنولوجيا الحيوية الزراعية إمكانات كبيرة لزيادة الغلة لكل هكتار ولكل شخص في البلدان النامية.

وتغطي الفصول اللاحقة المواضيع التالية المتعلقة بالأغذية والزراعة: التوازن بين الغذاء والسكان (الفصل 8)؛ والبطالة الخفية في الزراعة والهجرة من الريف إلى الحضر (الفصل 9)؛ والموارد الطبيعية والبيئة (الفصل 13)؛ ودور التجارة في الزراعة في زيادة متوسط الدخل الزراعي في البلدان النامية (الفصل 17).

مصطلحات للمراجعة

- الجمعية التعاونية
- مرونة العرض
- الإستحقاق
- نقص الحبوب الغذائية
- مؤشر الأمن الغذائي (FSI)
- الزراعة الريفية
- حقوق الملكية
- سعر الصرف الحقيقي
- نظام المسؤولية المنزلية
- بدائل الاستيراد
- الكولاك
- حيازات الأراضي
- الحيازات الصغيرة
- الزراعة الجماعية
- أوجاما
- التحيز الحضري

أسئلة للمناقشة QUESTIONS TO DISCUSS

1. أعط براهين لصالح أقل البلدان نموا التي تركز برامجها لمكافحة الفقر في المناطق الريفية.
2. ما هي الطرق التي تسهم بها الزراعة في النمو الاقتصادي؟
3. لماذا تكون الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية أعلى بكثير مما هي عليه في أقل البلدان نموا؟
4. كيف يختلف إقتصاد الفلاحين عن إقتصاد المزارع التجاري؟
5. ما الذي تتوقعه لنصيب الفرد من الناتج الغذائي أن يكون في نصيب الفرد من الغذاء، ولنصيب الفرد من إستهلاك الأغذية في أقل البلدان نموا أن يكون في العقد القادم؟ ما هي مناطق أقل البلدان نموا الأكثر عرضة للخطر في العقد القادم؟ ما هي مناطق أقل البلدان نموا التي تعاني من الضعف في العقد القادم؟

6. إشرح وقارن التقدم الذي أحرزته الهند منذ أوائل الخمسينيات من القرن الماضي في زيادة متوسط إنتاج الغذاء والحد من الجوع إلى التقدم الذي أحرزته الصين.
7. إشرح النمو السلبي في أفريقيا جنوب الصحراء في الناتج الغذائي للفرد بين أوائل الستينات وأواخر التسعينات.
8. ما هي العوامل التي تساهم في إرتفاع معدل الفقر الريفي في أقل البلدان نموا؟
9. ما هي العوامل التي تساهم في إرتفاع معدل الفقر الريفي بين النساء اللواتي يرأسن أسرا معيشية؟
10. أشر إلى أشكال التحيز الحضري في أقل البلدان نموا. أعط أمثلة عن سياسات التحيز في المناطق الحضرية (أو التحيز الريفي) في بلدك أو في بلد آخر تعرفه جيدا. وهل أعاق التنمية هذا التحيز في السياسة؟
11. ما هي السياسات الأكثر فعالية في زيادة الدخل الريفي والحد من الفقر الريفي؟ ما هي الإستراتيجيات اللازمة لمنع سياسات التنمية الريفية من زيادة الفقر الريفي من خلال تخفيض معدلات التبادل التجاري الزراعي؟
12. هل الجماعية السوفيتية والصينية (على غرار ما كانت عليه قبل 1975) قابلة للتطبيق في أقل البلدان نموا؟ قارن وإشرح التقدم الزراعي الصيني في الفترة الماوية (1949-1976) إلى الفترة التي أعقبت الإصلاحات الزراعية عام 1979.
13. حد بلد من أقل البلدان نموا يمكن زيادة إنتاجيته عن طريق الإصلاح الزراعي والإشارة إلى نوع الإصلاح الذي ستدعو إليه.

دليل المراجع

إيشر و ستاتس (1998) هما كتابان ممتازان للقراءة عن الإحتياجات الزراعية والغذائية، والمساعدات الخارجية والتحول الزراعي ونماذج التنمية الزراعية ودور الإبتكار المستحث والسياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الزراعية الزراعية والأغذية والإستحقاقات والتحيز الحضري ودور رأس المال البشري والمؤسسات وفشل الأسواق وتطوير التكنولوجيا وإستدامتها والزراعة التي تمر بمرحلة إنتقالية. بينستروب-أندرسن (1214-1201: 2002) يناقش السياسة الغذائية والزراعية وسط العولمة. روتان (184-161: 2002) يحلل المصادر والقيود المفروضة على نمو الإنتاجية في الزراعة العالمية. هايامي و روتان(1985)، على الرغم من وجود تواريخ أكثر، لكن يظلان مصدرا جيدا للتنمية الزراعية الدولية. وتشمل المراجع الأخرى توميش و كيلبي و جونستون (1995)؛

ساندرز و راماسوامي و شابيرو (1995)؛ و سينج (1990). بينزوانجر و دينينجر (2005-1958: 1997) و بينزوانجر و دينينجر و فيدر (2772-2659: 1995) يقودون مقالات عن الإصلاح الزراعي والسياسات الزراعية.

يرى موسلي (714-695: 2002) تنمية زراعة المحاصيل الزراعية بإعتبارها محورية للحد من الفقر في أفريقيا. ويؤكد غايها وإيماي (281-261: 2004) أهمية صدمات إنتاج المحاصيل السلبية في إستمرار الفقر الريفي في جنوب الهند.

وترد بيانات عن إنتاج الأغذية ووارداتها في البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نموا في منشورات من وزارة الزراعة الأمريكية (1986 و 1988 و 1999 والسنوات اللاحقة)؛ منظمة الأغذية والزراعة (2003b والسنوات اللاحقة)؛ ومصادر الإنترنت المذكورة في الفقرة الأخيرة. وللإطلاع على مناقشة لقياس إنتاج الأغذية واستهلاكها وطلبها في أقل البلدان نموا، أنظر إيفنسون و براي (97-173: 1994) وبويس (226-1994: 1994).

الجزء الثالث

عــوامــــــل النمــــــو

Factors Of Growth

(8) السكان والتنمية Population and Development

وتحلل الفصول 8–13 العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي. وتبحث الفصول الثلاثة التالية دور السكان في النمو الاقتصادي. ويدرس هذا الفصل كيف يؤثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية وكيف تؤثر زيادة المواليد على مشاركة القوى العاملة والتنمية. ويتناول الفصل 9 كيف يؤثر النمو السكاني على نمو القوى العاملة والبطالة، والفصل العاشر بشأن العوامل التي تؤثر على مهارات العمل – وهي مكون رئيسي من عناصر نوعية السكان.

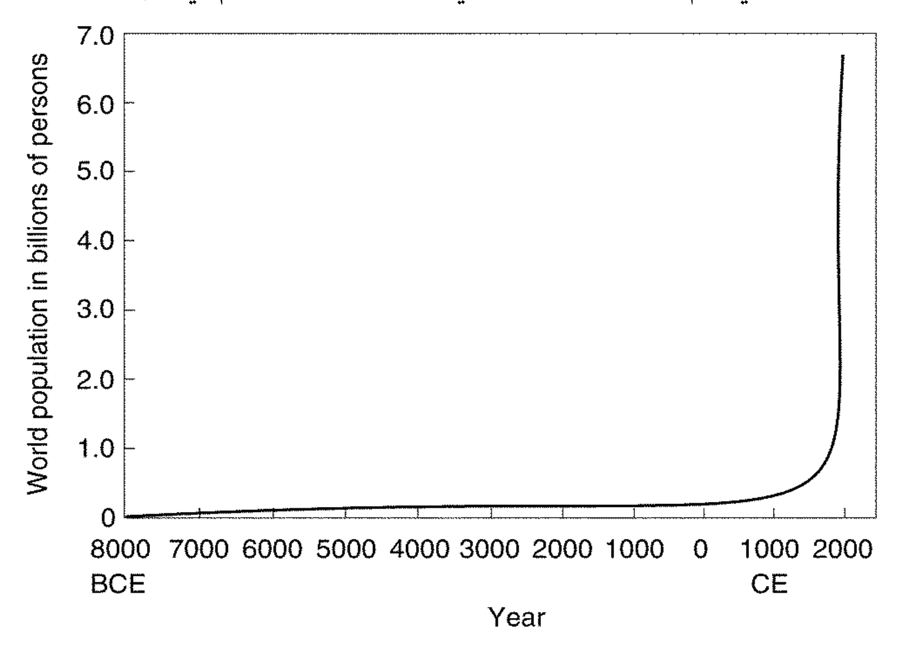
فبين عامي 1980 و 2005، إرتفع عدد سكان العالم بنسبة 1.6 في المائة سنويا، من 4.4 مليار إلى 5.6 مليار نسمة. وخلال نفس الفترة، إرتفع عدد السكان من أقل البلدان نموا بنسبة 2.0 في المائة سنويا، من 3.2 مليار إلى 5.3 مليار نسمة. ويوضح هذا الفصل معدل النمو الهائل هذا وينظر في آثاره.

إطار محتوى الفصل Scope Of The Chapter

بعد رسم تاريخي موجز، نعتبر النمو السكاني في الدول المتقدمة والبلدان الأقل نموا وفي المناطق العالمية. وبعد ذلك، نوضح النمو السريع ولكن المتدهور في أقل البلدان نموا من خلال النظر في إتجاهات معدلات الوفيات والولادة خلال فترة الإنتقال الديموغرافي (السكان). مع هذه الخلفية، نقوم بتقييم تأثير النمو السكاني على التنمية الإقتصادية وإستعراض عمل الإقتصادي الكلاسيكي توماس روبرت مالتوس، الذي يقول أن النمو السكاني يفوق النمو الإقتصادي. وفي هذا الصدد، نناقش التوازن الحالي والمستقبلي بين الغذاء والسكان. ويؤثر النمو السكاني أيضا على التحضر ونمو القوة العاملة وعدد العمال المعالين يجب أن يدعمهم؛ فإننا ننظر إلى كل هذه العناصر أيضا. وفي القسم الأخير، نعتبر المزايا النسبية لبرامج تحديد النسل والتنمية الإجتماعية والإقتصادية في الحد من النمو السكاني.

سكان العالم طوال التاريخ World Population Throughout History

طوال معظم وقت وجودنا، نما السكان بمعدل 0.002 في المائة فقط (أو 20 لكل مليون شخص) في السنة. وكان هذا النمو عرضة لتقلبات كبيرة من الحروب والأوبئة والمجاعات والكوارث الطبيعية. ومع ذلك، منذ حوالي 8000 قبل الميلاد، تسارعت معدلات النمو السكاني. بلغ عدد سكان العالم مليار نسمة في أوائل القرن التاسع عشر، بعد ملايين السنين من ظهورنا على الأرض. أما المليار الثاني فقد أضيف بعد نحو قرن من الزمان في عام 1930. أما المليار الثالث فقد جاء في 30 سنة فقط في عام 1960، أما المليار الثالث فقد جاء في غضون 30 عاما فقط في عام 1960، والرابع إستغرق 15 عاما فقط، في عام 1975؛ الخامس، 11 سنة، في عام 1986؛ إستغرق المليار السادس 12 سنة، في عام 1998 (ـنظر الشكل 1–8). ومع تباطؤ النمو السكاني، من المتوقع أن يصل إلى 7 بليون نسمة في عام 2013. ويعيش 81 في المائة من سكان العالم في أقل البلدان نموا.



الشكل 1-8. يوضح النمو السكاني العالمي من خلال التاريخ. ويبين الرسم البياني كيف كان النمو السكاني المتفجر في السنوات ال 200 الماضية. نما عدد سكان العالم بمعدل سنوي قدره حوالي 0.002 في المائة بين شكل البشرية و 8000 قبل الميلاد، 0.05 في المائة بين 8000 قبل الميلاد و 1650، 0.43 في المائة بين 1650 و 1900، 0.91 في المائة

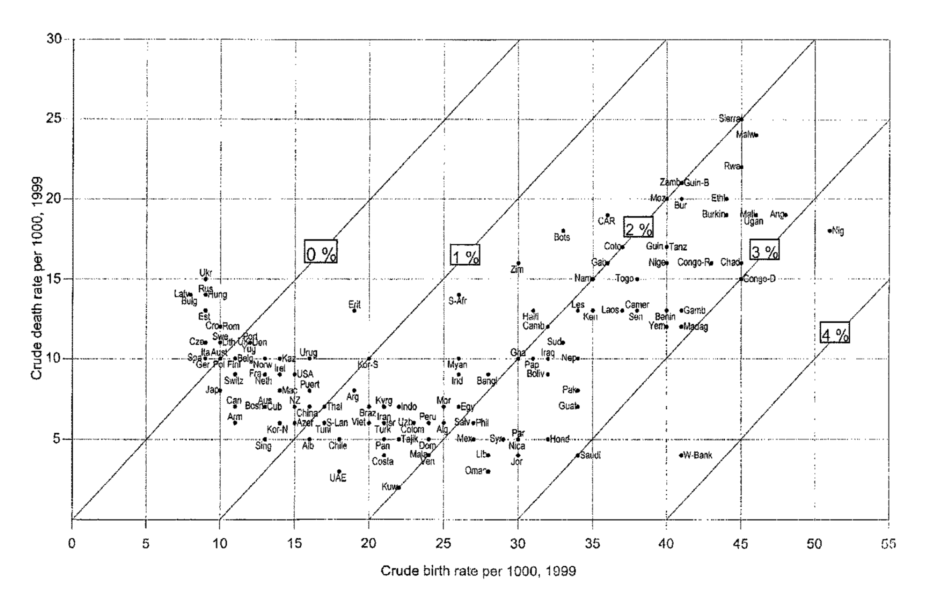
بين 1900 و 1950، 1.93 في المائة بين 1950 و 1980، ينمو بنسبة 1.46 في المائة سنويا بين عامي 1980 و 2010. المصادر: استنادا إلى إهرليخ، إهرليخ، و هولدرن 183: 1977؛ طومسون و لويس 1965: 384؛ كار-سوندرز 45-15: 1936؛ مكتب الولايات المتحدة للتعداد 15: 1978؛ مكتب الولايات المتحدة للتعداد 17: 1979؛ مكتب الولايات المتحدة للتعداد 2004؛ البنك الدولي 255-254: 1987i؛ البنك الدولي 11-210: 1994i؛ الديوان المرجعي للسكان 2003.

النمو السكاني في البلدان المتقدمة والنامية

Population Growth in Developed and Developing Countries

ويبين الشكل 2-8 التباين الكبير في معدلات المواليد ومعدلات الوفيات والنمو السكاني بين الدول. ويمكن تقسيم البلدان تقريبا إلى ثلاث مجموعات: (1) الدول المتقدمة والإقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقالية، وتتألف من دول في أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا ونيوزيلندا واليابان، مع معدلات نمو سكانية تقل عن 0.8 في المائة سنويا؛ (2) عدة بلدان من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، بما في ذلك الأرجنتين وتشيلي وكوبا والصين وتايوان وكوريا الجنوبية وتايلاند وفيتنام وأندونيسيا وسيريلانكا، مع معدلات الوفيات الخام أقل من 9 لكل 1000 ومعدلات النمو السنوية بين 0.8 و 1.8 في المائة، الذين يقترب نموهم الديمغرافي من الدولة المتقدمة مقارنة بأقل البلدان نموا؛ و (3) الجزء الأكبر من أقل البلدان نموا معظمها من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، حيث تبلغ معدلات النمو السكاني 1.9 في المائة على الأقل سنويا.

والفارق الرئيسي بين المجموعات الثلاث هو معدل المواليد. (بعد الإستخدام التقليدي، تشير ي صامعدلات المواليد والوفاة إلى عدد رمزي لكل 1000 لا نسبة مئوية). ولا يزيد صافي معدل المواليد للبلدان المتقدمة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال على 16 في الألف. ولدى معظم البلدان النامية معدلات ولادة لا تقل عن 25 في الألف. وتندرج البلدان في الفئة 2 عموما بين هذين الرقمين.



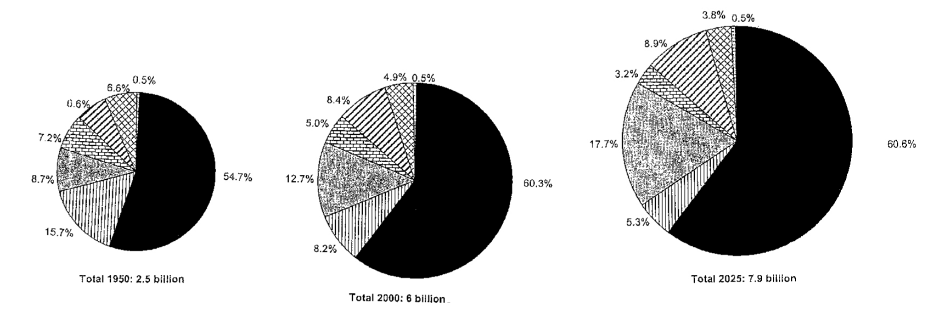
الشكل 2-8.يوضح النمو السكاني في البلدان المتقدمة والنامية. معدل النمو السكاني من 0.8-1.8 في المئة سنويا تقريبا إلى الدول المتقدمة من أقل البلدان نموا. المصدر: البنك الدولي 45-44: 2001h.

سكان العالم: النمو سريع ولكن يتباطأ

ويتوزع سكان العالم توزيعا غير متساو جغرافيا. ويبين الشكل 3-8 التوزيع الإقليمي في عامي 1950 و 1994، والتوزيع المتوقع في عام 2025. والمناطق الأكثر نموا بسرعة هي في العالم النامي: آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وإرتفعت حصتها من سكان العالم من 70.0 في المائة في عام 1950 إلى 81.5 في المائة في عام 2000، ومن المتوقع أن تصل إلى 85.1 في المائة في عام 2025. -2025 وفي الفترة من عام 1950 إلى عام 2000، نمت آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بمعدل 2.1 في المائة سنويا، وهو معدل يضاعف عدد السكان في 33 عاما. وهذا النمو لم يسبق له مثيل في تاريخ العالم.

ومن المتوقع ان تحقق أفريقيا النمو الاسرع من عام 2000 الى عام 2025 أي 2.4 فى المائة سنويا. وهذا المعدل، وهو نفس المعدل الحالي، هو نتيجة لإرتفاع صافي معدل المواليد التقليدي، 38 لكل 1 000 (مع 26 في المائة فقط من النساء المتزوجات يستخدمن وسائل منع الحمل)، و صافي معدل الوفيات ، 14 لكل 1 000. وانخفض معدل الوفيات من عام 1930 إلى عام 1990 بسبب التحسينات في مجالات الصحة والتغذية والطب والصرف الصحي. وعلى الرغم من أن النمو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حتى عام 2025 يتوقع أن يبلغ 1.3 في المائة سنويا، فإن معدله السنوي الحالي، 1.7 في المائة سنويا، يستند إلى 23 ولادة و 6 وفيات لكل 1 000 حالة. على الرغم من أن

النمو السنوي في آسيا، 1.3 في المائة (معدل الولادة 20 ومعدل الوفيات من 7)، سوف تنخفض إلى 1.1 في المائة في 25 عاما، 2000–2025، هو إلى حد بعيد أكثر المناطق كثافة سكانية، مع أكثر من 60 في المائة من العالم.



الشكل 3-8. **يوضح سكان العالم حسب المنطقة:** 1950، 2000، **و** 2025 **(المتوقع). وتزداد حصة آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من سكان العالم مع مرور الوقت. المصادر: إدارة الشئون الإقتصادية والإجتماعية التابعة للأمم المتحدة** 115: 1976؛ **إهرليش و إرليخ و هولدن** 201-200: 1977؛ **الديوان المرجعي للسكان** 2000؛ **البنك الدولي** 45-44: 2001h؛ **بونجارتس** 2001.

ويشكل حجم السكان عاملا في تحويل السلطة السياسية والعسكرية من شمال المحيط الأطلسي إلى آسيا والمحيط الهادئ. وانخفضت نسبة سكان العالم الذين يعيشون في أمريكا الشمالية وأوروبا (بإستثناء الإتحاد السوفيتي السابق) من 23.0 في المائة في عام 1900 و 29.5 في المائة في عام 1950 إلى 18.0 في المائة في عام 2000، ومن المتوقع أن تنخفض إلى 12.3 في المائة في عام 2025. وهناك ستة بلدان آسيوية زائدا الإتحاد الروسي (جزئيا في آسيا) مدرجة في قائمة أكبر 10 بلدان في العالم. وفي عام 2000، شكلت الصين والهند 41.3 في المائة من سكان العالم (الجدول 1–8).

ويتوقع أن تشهد معظم البلدان النامية زيادة كبيرة في عدد السكان بين عامي 1994 و 2025. إن إضافة الهند إلى السكان خلال هذه الفترة يجب أن تتجاوز عدد سكان الولايات المتحدة في عام 2025. وسوف تنمو كل من الهند والصين ونيجيريا وإندونيسيا وباكستان وإثيوبيا (المدرجة حسب النمو الكامل) من 2000 إلى 2025 أكثر من الولايات المتحدة، ثالث أكبر دولة مأهولة بالسكان. وبنجلاديش والكونجو (كينشاسا) وإيران، والمكسيك تتبع النمو خلال هذه السنوات (المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية 2004).

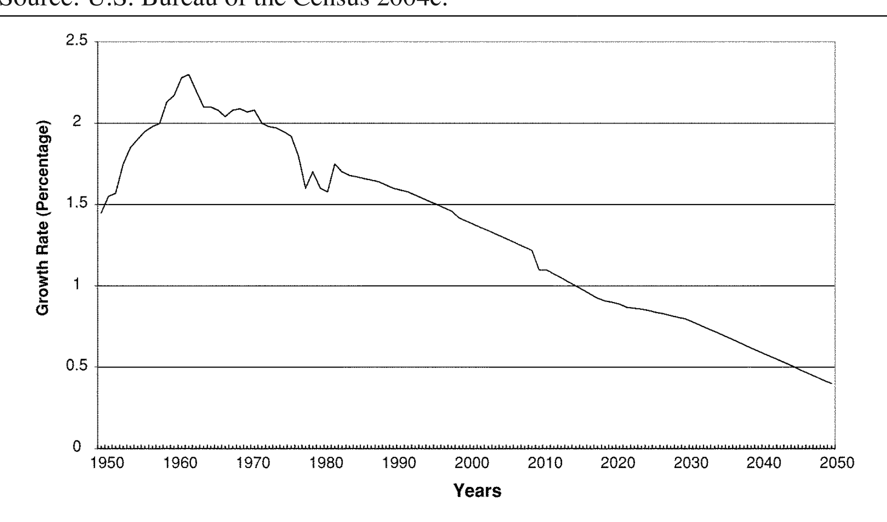
وعلى الرغم من أن العالم شهد نموا سكانيا غير مسبوق خلال الخمسين إلى الستين عاما الماضية، وهو نمو أسرع من أي فترة أخرى تتراوح بين 50 و 60 عاما، فإن معدل النمو آخذ في التباطؤ منذ أن بلغ ذروته في عام 1960 نسبة 2.3 في المائة إلى 1.3

في المائة 2005 إلى ٪0.8 في عام 2025 و ٪0.4 في عام 2050 (الشكل 4-8). وقد أسهمت العوامل التي نوقشت في وقت لاحق، مثل التحضر والتطلعات الإقتصادية الأكبر وزيادة تعليم الإناث ومشاركة القوى العاملة وزيادة إمكانية الوصول إلى تنظيم الأسرة في إنخفاض معدل نمو السكان من عام 1960 إلى الوقت الحالي. في الواقع، يرى والتر روستو (1998 :1) أن إرتفاع السكان (النمو) خلال الفترة من 1776 إلى 2176 كحالة خاصة من تاريخ البشرية، والتي وبشكل عام كانت حوالي 0 في المائة.

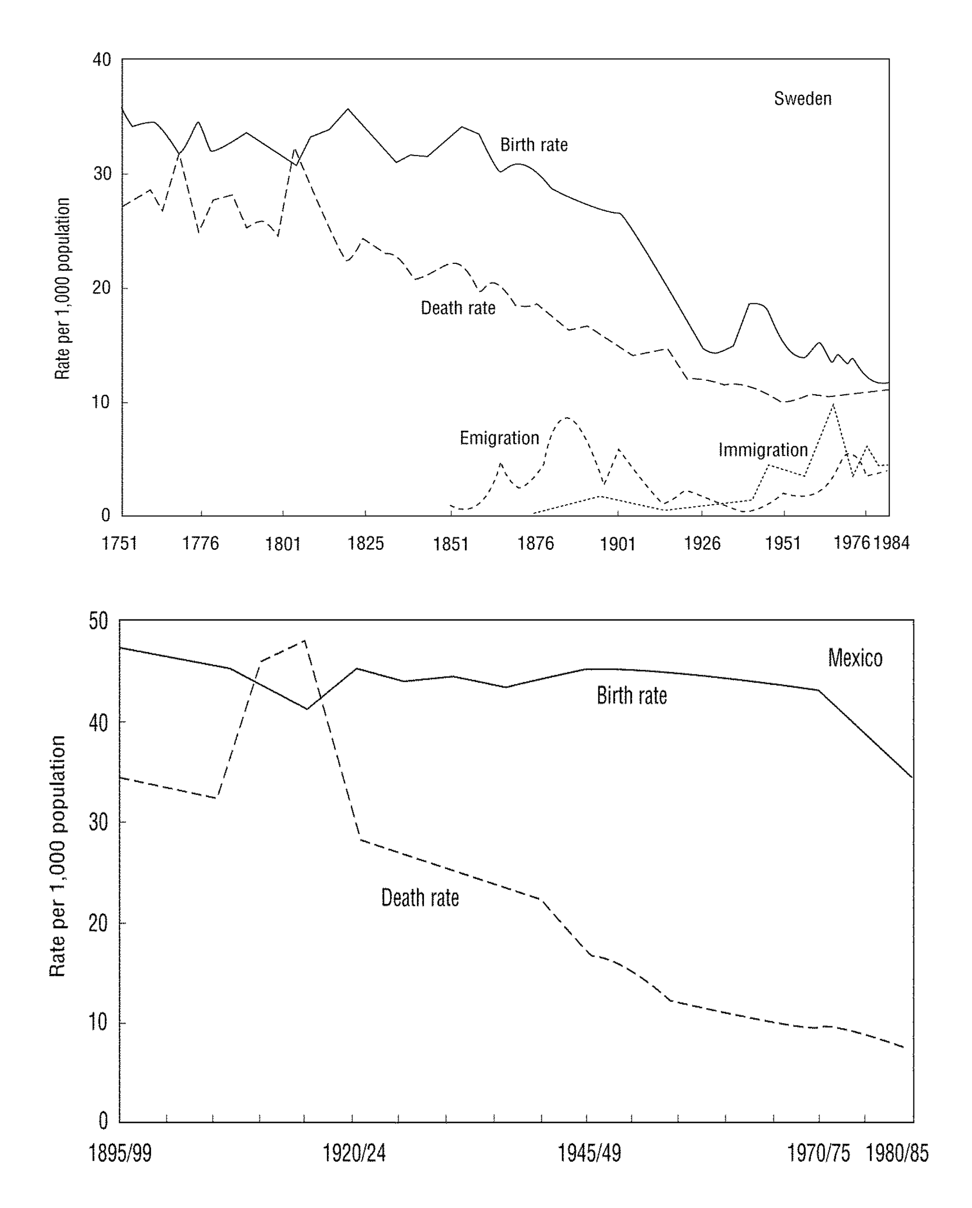
الجدول 8-1. يوضح البلدان العشرة التي لديها أكبر عدد من السكان: 2000 و 2025 (المتوقع)

الدولة	مجموع السكان، 2000 (بالمليون) (التصنيف العالمي بين قوسين)	السكان المتوقعون، 2025 (بالمليون) (التصنيف العالمي بين قوسين)
الصين	1261(1)	1464(1)
الهند	1014(2)	1377(2)
الولايات المتحدة	275(3)	338(3)
أندونيسيا	225(4)	301(4)
البرازيل	173(5)	201(7)
روسيا	146(6)	136(9)
باكستان	142(7)	213(5)
بنجلاديش	129(8)	177(8)
اليابان	127(9)	126(13)
نيجيريا	123(10)	204(6)
المكسيك	79(11)	134(10)

Source: U.S. Bureau of the Census 2004c.



الشكل 8-4. يوضح معدل نمو السكان في العالم: 1950-2050. **المصدر: ديوان التعداد الأمريكي:** 2004a.



الشكل 5-8. الإنتقال الديموغرافي في الدول المتقدمة النمو والبلدان النامية. ويظهر ما يلي الانتقال من مرحلة ما قبل الصناعة، السكان المستقرين (المرحلة 1) إلى السكان الآخذين في التوسع (المرحلة 3) لكل من البلدان المتقدمة النمو (السويد) والنامية (المكسيك)، وإلى عدد من السكان المستقرين الجدد في وقت لاحق في الدول المتقدمة. المرحلة 1 – مستقرة في وقت مبكر (السويد قبل 1810، المكسيك قبل 1920). معدلات

الولادات والوفيات مرتفعة. وتختلف معدلات الوفاة اختلافا كبيرا بسبب المجاعات والأوبئة والمرض. متوسط العمر المتوقع هو 30-35 سنة.

المرحلة 2 - التوسع المبكر (السويد، 1810- 1865؛ المكسيك، 1920- 1970). ولا تزال معدلات المواليد مرتفعة. وتنخفض معدلات الوفيات بسرعة نتيجة للتقدم المحرز في مجالات الصحة والطب والتغذية والصرف الصحي والنقل والاتصالات والتجارة والإنتاج. ولأن التقنيات التي تقلل الوفيات يمكن أن تتفرق بسرعة أكبر إلى البلدان الحديثة العهد، فإن الانخفاض في معدل الوفيات أكثر حدة في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة. المرحلة 2 هي الفترة الأكثر سرعة الانفجار السكاني. قد تستغرق المرحلة الثانية 50-100 سنة في البلدان المتقدمة و 15-50 سنة في البلدان النامية.

المرحلة 3 - التوسع في وقت متأخر (السويد 1865-1980؛ المكسيك، 1970-؟). ولا تزال معدلات الوفيات في الإنخفاض. وبحلول نهاية الفترة، يبلغ متوسط العمر المتوقع 70 سنة على الأقل. وتنخفض معدلات المواليد بسرعة، مما يعكس وسائل منع الحمل الأكثر فعالية، وبرامج تنظيم الأسرة الأكثر نشاطا، ولكن أيضا زيادة تكاليف الأطفال وتعزيز التنقل وتطلعات أعلى وتغيير القيم والهيكل الاجتماعي المرتبط بالتحضر والتعليم والتنمية الاقتصادية. النمو السكاني إيجابي ولكن تباطؤ. وبإستثناء بلدان مثل الأرجنتين وشيلي وكوبا والصين وتايلند وفيتنام وإندونيسيا وسري لانكا (والأعضاء الجدد الذين تخرجوا من فئة الدخل المتوسط مثل تايوان وكوريا الجنوبية) التي تبلغ معدلات المواليد 25 لكل 1000 من السكان أو أقل، فإن معظم البلدان النامية (بما في ذلك المكسيك) هي في الجزء الأول من المرحلة الثالثة. أما البلدان المتقدمة فتستمر في المرحلة 3، إلا أن عددا قليلا فقط من البلدان النامية (التي أشير إليها لاحقا) قد أنهى المرحلة 3. وقد اتخذت البلدان المتقدمة النمو التي أنجزت هذه المرحلة على الأقل 50 عاما للقيام بذلك.

المرحلة الرابعة - مستقرة في وقت متأخر (السويد -1980، المكسيك؟) كل من معدلات الوفيات والولادة منخفضة ومتكافئة تقريبا. غير أن معدلات المواليد قد تتقلب. في نهاية المطاف السكان ثابتة. فقط عدد قليل من البلدان في أوروبا (ألمانيا والنمسا والسويد والدنمارك وبلجيكا وبريطانيا واليونان وإيطاليا وإسبانيا وروسيا وأوكرانيا والعديد من بلدان شرق ووسط أوروبا) قريبة من المساواة في معدلات المواليد والوفيات.
المصدر: ميريك 9: 1986.

الإنتقال الديمغرافي The Demographic Transition

في العصور القديمة والقرون الوسطى، كانت المجاعة والمرض والحرب تحققات قوية للنمو السكاني في جميع أنحاء العالم. فخلال الموت الأسود (1348-1350)، على سبيل المثال، فقدت أوروبا ربع إلى ثلث سكانها.

وبعد عام 1650، إزداد عدد سكان البلدان الغربية بسرعة أكبر وبصورة مطردة. حيث إرتفع المعدل أولا في إنجلترا (وخاصة من 1760 إلى حوالي 1840)، ثم في أجزاء أخرى من أوروبا الغربية، وبعد ذلك في عدة مناطق إستقر الأوروبيون - الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلندا. ومع ذلك، بين عامي 1930 وعامنا الحالي، إنخفضت معدلات النمو السكاني في هذه البلدان الغربية في نفس الترتيب الذي كانت قد زادت (طومسون ولويس 418-396: 1965). وعلى النقيض من ذلك، بإستثناء الصين واليابان، لم تشهد البلدان غير الغربية نموا سكانيا سريعا حتى عام 1930.

والتحول الديموغرافي هو فترة من النمو السكاني السريع بين السكان السابقين في مرحلة ما قبل الصناعة، والسكان المستقرين الذين يتميزون بارتفاع معدلات المواليد والوفيات، وسكان لاحقين ومستقرين حديثا يتسمون بانخفاض الخصوبة والوفيات. وتحدث الزيادة الطبيعية السريعة في المرحلة الانتقالية المبكرة عندما تكون الخصوبة مرتفعة وتتراجع معدلات الوفيات. ويوضح الشكل 5-8 نظرية التحول الديموغرافي من أربع مراحل.

المرحلة الأولى: إرتفاع مؤشري المواليد والوفيات

كنا في هذه المرحلة طوال معظم تاريخنا. وعلى الرغم من أن النمو السكاني السنوي كان 5 فقط لكل 000 10 نسمة في الفترة ما بين 1 و 1650، أي أن النمو في أوروبا الغربية في القرنين 18 و 19 كان حوالي 5 لكل 1000، وكانت معدلات المواليد والوفيات متشابهة إلى حد ما. وإرتفاع معدل الوفيات في أمريكا الشمالية ليس بعيدا تاريخيا، كما يوضح المثال التالي:

توفيت أم إبراهيم لينكولن عندما كانت في الخامسة والثلاثين وكان عمره تسع سنوات. قبل وفاتها كان لديها ثلاثة أطفال: توفي شقيق إبراهيم في سن الرضاعة وتوفيت شقيقته في أوائل العشرينات من عمره. الحب الأول لإبراهيم، آن روتلدج، توفيت في سن التاسعة عشرة. ومن بين الأبناء الأربعة الذين ولدوا لإبراهيم وماري تود لينكولن، واحد منهم فقط قد نجا ووصل إلى النضج. من الواضح أن الحياة مع الكثير من

الحرمان كانت مختلفة جدا عن معظم حياتنا اليوم. (هير 56: 1975).

وكانت معدلات الوفيات المرتفعة حتمية في غياب مرافق الصرف الصحي الحديثة والطب والصناعة والزراعة والتجارة والنقل والإتصالات. كانت المجموعات الإجتماعية والإقتصادية القديمة، مثل المجتمعات القروية والقبائل والأنماط والأصول، صغيرة ومكتفية ذاتيا إلى حد كبير. ومع ذلك، فإن نقص الأغذية الناجم عن الفيضانات والجفاف والأوبئة الحشرية والحرب وإن كان يقتصر على منطقة صغيرة، كان خطير جدا. ونادرا ما كانت الطرق والمركبات لنقل الأغذية الفائضة من مناطق أخرى كافية للحاجة خلال هذه الأوقات.

ولكي يتمكن هؤلاء السكان من البقاء على قيد الحياة، يجب أن تتناسب زيادة المواليد على الأقل مع الوفيات. وهكذا، فإنه ليس من المستغرب أن الأيديولوجية السائدة والقيم والدين والبنية الاجتماعية في العصور القديمة في العصور الوسطى وأوائل العالم الحديث تدعو إلى معدلات ولادة عالية. حيث كانت العائلات الكبيرة تعتبر نعمة من الله. وبهذا تحصل المرأة على قبول في أسرة زوجها، وكذلك مجتمعها، من خلال حمل الأطفال. غير أن القيم والمؤسسات الداعمة لزيادة المواليد المرتفعة تغيرت ببطء مع إنخفاض معدلات الوفيات. ونحن نتحمل عبء هذه الآراء التي عفا عليها الزمن اليوم، بعد فترة طويلة من فقدانها لوظيفتها الأصلية.

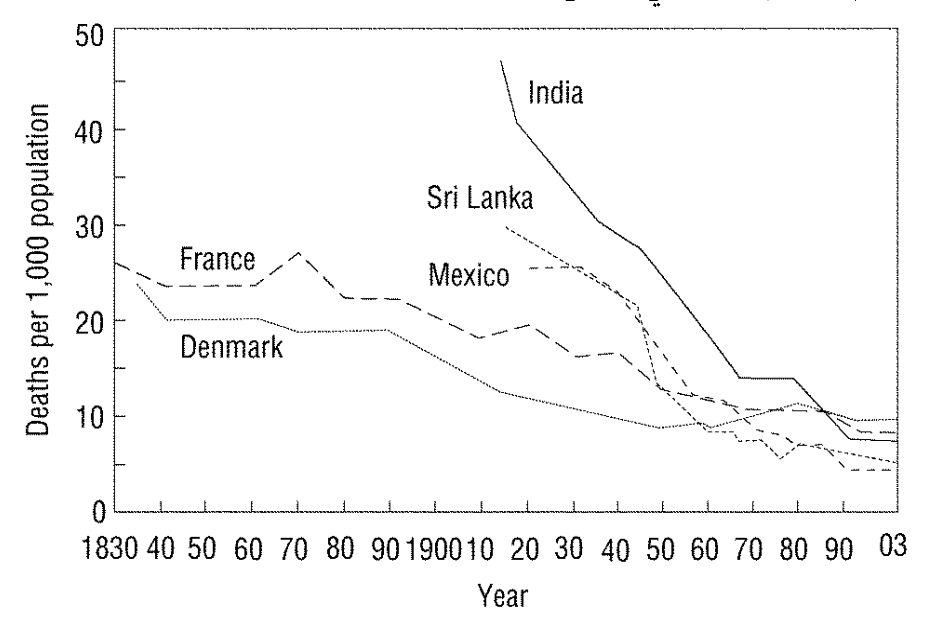
وكان معدل قلة المواليد والوفاة في مرحلة ما قبل الصناعة في أوروبا الغربية أقل مما كان عليه في البلدان النامية في القرن العشرين في مرحلة مماثلة من التطور (كما هو مبين في الشكل 5–8). ويمارس الزواج المبكر والشبه العالمي في هذه البلدان النامية على النقيض من النمط الأوروبي للزواج المتأخر في القرن التاسع عشر أو في بعض الأحيان عدم الزواج على الإطلاق (تيتلبوم 425–420: 1975). ويعزى هذا الإختلاف جزئيا إلى إرتفاع معدلات المواليد في أقل البلدان نموا.

المرحلة الثانية: إنخفاض معدل الوفيات

بدأت هذه المرحلة في أوروبا في القرن التاسع عشر، حيث أدى التقدم إلى خفض معدلات الوفيات تدريجيا. وزاد إنتاج الأغذية مع تحسن التقنيات الزراعية. كان إدخال الذرة والبطاطا، والتي يمكن لأي منها الحفاظ على عائلة كبيرة على قطعة أرض صغيرة، أهمية خاصة في هذا الوقت. وقيل إن التحسينات في التجارة والنقل والإتصالات تعني أن الناس أقل تعرضا لنقص الأغذية. وإنخفضت الوفيات الناجمة عن الأمراض المعدية، مثل السل والجدري، مع تحسن التغذية والعلوم الطبية وبعد إدخال الصابون

وأدوات المطبخ الرخيصة والملابس القطنية أدت إلى تحسين النظافة الشخصية. وقد أدى التصريف وإستصلاح الأراضي إلى الحد من إنتشار الملاريا وأمراض الجهاز التنفسي (إهرليش و إرليخ و هولدرن 192–186 : 1977)[1].

وإنخفضت معدلات الوفيات قبل قرن من الزمان في الدول المتقدمة النمو عنها في البلدان النامية. غير أن أقل البلدان نموا اليوم خفضت معدلات وفياتها بسرعة أكبر حالما بدأت. ويشير الشكل 6–8 إلى إنخفاض تدريجي طويل الأجل في معدلات الوفيات الغربية، مع تراجع الدنمارك من 27 إلى 11، وفرنسا من 26 إلى 12، على مدى 130 عاما (1830–1960). ومع ذلك، إنخفضت معدلات الوفيات في سيريلانكا والهند بشكل حاد من 1915 إلى 2003 – في سيريلانكا من 30 إلى 6، والهند من 47 إلى 8 (الرضع 500 إلى 66)، لكل 1000 من السكان. وتستند هذه الإنخفاضات السريعة إلى التقنيات التي اكتسبتها البلدان المتقدمة النمو على مدى عقود – تحسين الزراعة والنقل والتجارة والطب والصرف الصحي وما إلى ذلك.



الشكل 6-8. التغيرات في معدلات الوفيات (بلدان معينة). وإنخفضت معدلات الوفيات في أقل البلدان نموا بوتيرة أسرع مما كانت عليه في الدول المتقدمة. المصادر: طومسون ولويس 1965؛ **الأمم المتحدة.** 1976؛ **البنك الدولي** 1979i؛ **البنك الدولي** 1982i؛ **البنك الدولي** 1988i؛ **البنك الدولي** 1992i؛ **البنك الدولي** 1994i؛ **البنك الدولي** 1995i؛ **البنك الدولي** 2003h.

(1) المترجم

ولماذا إنخفضت معدلات وفيات بعض أقل البلدان نموا إلى -5 9 في الألف، أي أقل من معدلات العديد من البلدان الصناعية؟ ومع إستقرار عدد السكان، فإن معدلات الوفيات هذه ستكون متسقة مع متوسط العمر المتوقع لأكثر من 100 سنة ! وهذه المعدالت المنخفضة للوفيات ممكنة لأن معدلات المواليد أعلى من مستويات الإستبدال تخلق بنية عمرية أكثر شبابا مما هو موجود في عدد سكان مستقر (فكل واحد يحل محل نفسه). (يبين الشكل 10-8 أن المناطق الحضرية ذات السكان الأكثر إستقرارا لديها سكان أكبر سنا من البلدان الأقل نموا). وإذا كانت معدلات الوفيات لفئات عمرية محددة تطبق على السكان المستقرين، فإن معدلات الوفاة في أقل البلدان نموا ستكون في الواقع أي بزيادة قدرها 10 في الألف.

وفي أواخر الثلاثينات، كان متوسط العمر المتوقع في البلدان النامية 32 عاما مقابل 56 عاما في البلدان المتقدمة النمو. وإرتفع متوسط العمر المتوقع في أقل البلدان نموا إلى 63 في عام 1994، مقارنة بـ 76 في الدولة المتقدمة النمو (الجدول 2-8). ومنذ الحرب العالمية الثانية، إنخفضت معدلات الوفيات إنخفاضا حادا في البلدان النامية بسبب انخفاض وفيات الرضع وتحسين العلاج الطبي للأمراض الرئيسية المعدية مثل الملاريا والكوليرا والحمى الصفراء وحمى التيفوئيد والجدري والسل وأمراض الجهاز التنفسي الأخرى. وعلى الرغم من هذه التحسينات، يُظهر الشكل 7-8 أن الناس ما زالوا يعيشون في البلدان الغنية لفترة أطول. وتستمر العلاقة الإيجابية بين متوسط العمر المتوقع والدخل الفردي إلى أن يصل الدخل إلى مستوى معين، وهو ما يمكن أن يقابل مستوى حرجا من الممارسة الصحية والإنتاجية الإقتصادية. وبعيدا عن هذا المستوى، يبدو أن هناك علاقة طفيفة، إن وجدت، بين متوسط الدخل ومتوسط العمر المتوقع. وبناء على ذلك، وعلى الرغم من أن البلدان النامية، وعدد قليل من البلدان النامية، لديها متوسط العمر المتوقع لأكثر من 70 عاما، فإن البلدان التي يبلغ متوسط العمر المتوقع فيها ما بين 35 و 70 عاما هي بلدان نامية.

الجدول 2-8. العمر المتوقع عند الميلاد، حسب المنطقة، 1935 - 1939 و 1950-1955 و 1965 - 1970 و 1975 - 1980 و 1985 - 1990 و 1994 و 2003

المنطقة	السنوات						
	1935- 1939	1950-1955	1965- 1970	1975- 1980	1985- 1990	1994	2003
جنوب آسيا	30	41	46	49	56	60	62
شرق آسيا	30	45	55	61	71	71	72
أفريقيا	30	36	43	47	54	55	52
أمريكا اللاتينية	40	52	60	64	68	68	71
الصين	غير متوفر a	48	60	64	70	70	71
البلدان النامية	32	42	49	54	61	63	65
الدول المتقدمة	56	65	70	73	76	76	76

a Not available.
Sources: Morawetz 1977: 48؛ World Bank 1980b: 442–447؛ Sewell، Tucker، and contributors 1988: 246؛
Population Reference Bureau 1994؛ Population Reference Bureau 2003.
For earlier comparisons، Coale (2003: 114) states
Prior to the seventeenth century، average durations of life in excess of 30 or 35 years were exceptional،
and life expectancies of 20 to 30 years were the norm. Average length of life increased markedly during
the nineteenth century in [Western countries]. By 1900، expectation of life in these countries was 45 to
50 years.

ويشكل إنخفاض أفريقيا في متوسط العمر المتوقع من التسعينيات إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين شذوذا بين أقل البلدان نموا. وتفسير هذا الخريف هو الوفيات الناجمة عن وباء فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. وقد بلغ معدل إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 9.0 في المائة في عام 2001. والواقع أن بوتسوانا، وهي جارة لجنوب أفريقيا توصف بأنها نجاح إنمائي في عام 1990، من المتوقع أن يبلغ متوسط العمر المتوقع 26.7 سنة في عام 2010 مقارنة بما سيكون 74.4 سنة بدون فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. (لامبلي و يغلي و كار و كوليمور 10 :2002–17؛ أنظر الفصل 10). ومع ذلك، فإن أفريقيا ومناطق أخرى من أقل البلدان نموا لن تشهد معدلات وفيات تقابلها معدلات زيادة المواليد لبضعة عقود.

وثمة عنصر واحد في هذه العملية التي إستمرت لعقود، وهي القيم والمؤسسات التي تدعم معدلات زيادة المواليد المرتفعة، هو مقاوم تماما للتغيير. ومن الأسهل بكثير في العالم المعاصر خفض معدل الوفيات عن تغيير منظومة القيم التي تعزز زيادة المواليد وتكون التكنولوجيا المتاحة لزيادة متوسط العمر المتوقع متاحة على نطاق واسع لجميع البلدان النامية. ويكون لديهم القدرة على الوصول إلى التحسينات المتراكمة في مجالات الصحة والطب والزراعة والصناعة في القرن التاسع عشر والإبتكارات الأكثر جذرية في القرن العشرين – التحصين، ومبيدات الآفات وأصناف الحبوب العالية الغل، وما إلى ذلك. ولتوضيح أطروحتنا، قامت قوات الحلفاء (في الأربعينات) ومنظمة الصحة العالمية (في الخمسينيات) برش مبيد حشري جديد، DDT، فوق مناطق واسعة من سيريلانكا لتدمير البعوض الذي يحمل الملاريا. وكانت التكلفة أقل من دولارين لكل رأس. وقد تم القضاء على الملاريا إلى حد كبير، مما أسهم جزئيا في إنخفاض حاد في معدل الوفيات في سيريلانكا من 21.7 في الألف في عام 1945 إلى 14.6 في عام 1948 إلى 9.1 في عام 1959 (أنظر 282 الجزء الثالث: عوامل النمو الشكل 6-8). ولأن معظم الناس يرغبون في الصحة والحياة الطويلة، فهناك أساليب جديدة لتمديد الحياة بسهولة وبسرعة قد تم تبنيها (تيتلبوم 425-420: 1975).

المرحلة الثالثة: إنخفاض معدل المواليد

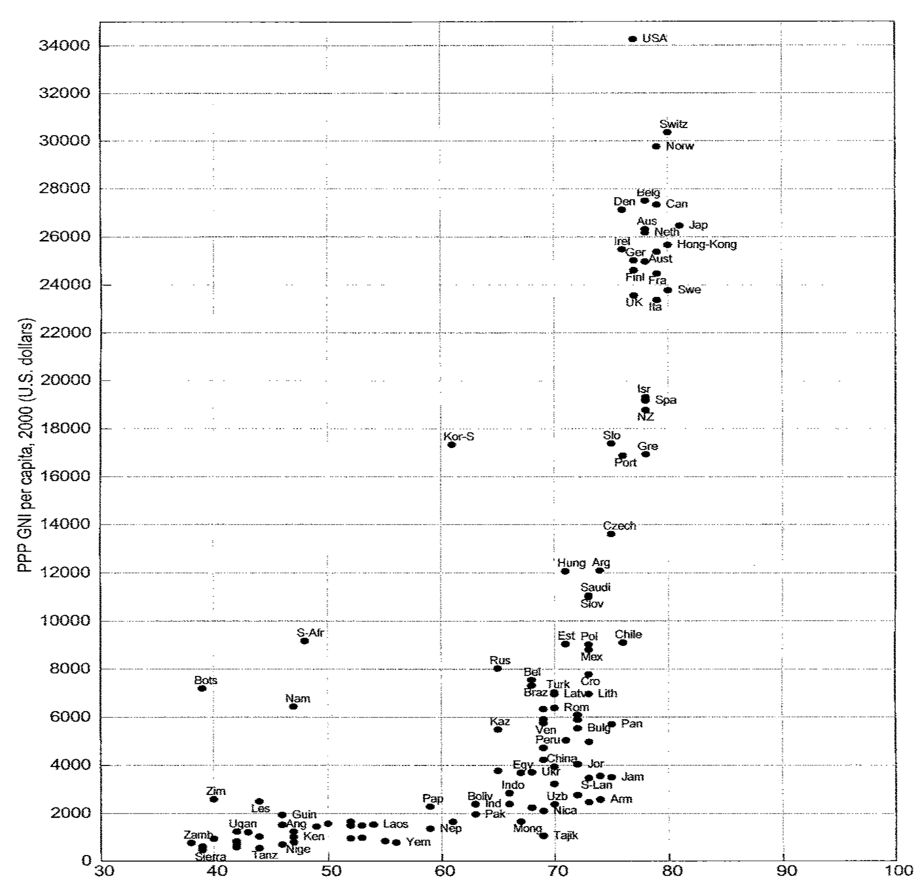
لم تبدأ المرحلة الثالثة ، إنخفاض معدل المواليد، للإنتقال الديمغرافي في أوروبا لعدة عقود، وفي بعض الحالات، قرن، بعد بداية إنخفاض معدل الوفيات في المرحلة الثانية. ومع ذلك، في المرحلة الثالثة، إتبعت المرحلة الثالثة بسرعة أكبر المرحلة الثانية. ومع ذلك، كانت المرحلة الثانية أكثر شدة، حيث كان معدل المواليد الأولي أعلى و كان الإنخفاض في معدل الوفيات أكثر قوة.

ما هي أهم الأشياء التي تحدد إنخفاض معدل المواليد؟ هناك نوعان من الإجابات المتنافسة. وتعد برامج تنظيم الأسرة المنظمة، التي توفر الدعاية ووسائل منع الحمل للحد من عدد المواليد، إجابة واحدة. والآخر هو تحفيز تحديد النسل من خلال عمليات التعليم الأكثر تعقيدا والتحضر والتحديث والتنمية الإقتصادية. ويعبر عن هذا

الرأي في شعار المؤتمر العالمي للسكان لعام 1974 الذي عقد في بوخارست، «التنمية هي أفضل مانع للحمل».

ويشير أولئك الذين يدعمون برامج تنظيم الأسرة إلى الإنخفاض الكبير في معدل المواليد الكلي في العالم (TFR) - أي عدد الأطفال المولودين للمرأة المتوسطة خلال سنوات الإنجاب - من الستينيات إلى التسعينات، حتى في أفقر البلدان النامية. وبفاجأة العديد من الديموغرافيين، بإنخفاض معدل المواليد الإجمالي TFRفي معظم البلدان النامية البالغ عددها 113 بلدا، وجميع الدول المتقدمة النمو البالغ عددها 35 بلدا، بحيث إنخفض معدل الخصوبة الإجمالية العالمي TFR من 4.6 ولادة لكل Yمرأة في عام 1968 إلى 4.1 في عام 1975 إلى 3.6 في عام 1987 إلى 3.1 في عام 1995 إلى 2.8 في عام 2003 (البنك الدولي 277-276: 1988i؛ هندري 14: 1988؛ الديوان المرجعي للسكان 1995؛ الديوان المرجعي للسكان 2003). وفي أوائل الستينيات، بدأ عدد من البلدان النامية برامج رئيسية لتنظيم الأسرة. إيمي أونغ تسوي و دونالد بوجو (55-1: 1978) تشيران إلى أن الانخفاض في معدلات المواليد الخام في البلدان النامية يرتبط إرتباطا قويا بجهود كبيرة وتنظيمية وتنظيم الأسرة.

غير أن هناك أدلة أخرى تشير إلى أن معدل المواليد ينخفض أيضا مع التنمية الإقتصادية والتحديث والتحضر والتصنيع. فعلى سبيل المثال، يبين الشكل 8-8 أن متوسط الدخل ومعدل المواليد يرتبطان سلبا بين البلدان النامية (التي يبلغ نصيب الفرد فيها من الدخل القومي الإجمالي لعام 2000 أقل من 15000 دولار)؛ أي أن الدخل المنخفض يرتبط بإرتفاع معدلات الخصوبة. وتناقش الأهمية النسبية لبرامج تنظيم الأسرة في مقابل التنمية الإقتصادية للسيطرة على السكان في قسم لاحق عن إستراتيجيات خفض معدل المواليد.

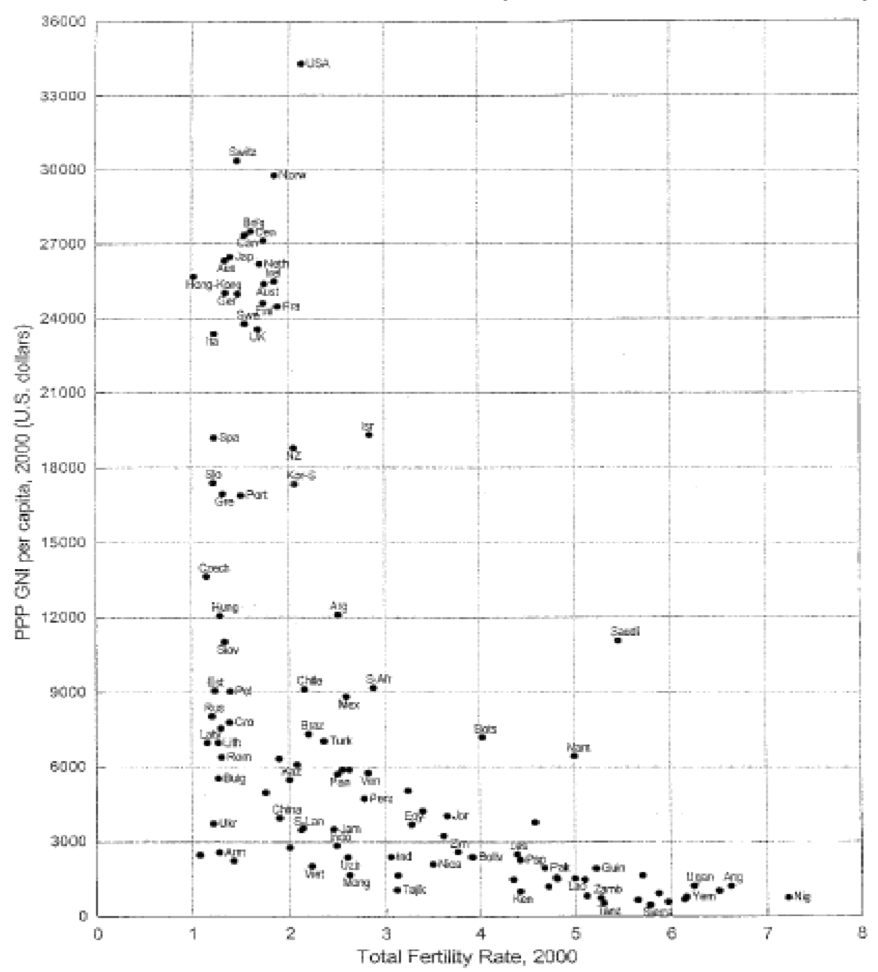


الشكل 7-8. **يوضح العمر المتوقع في البلدان المتقدمة والنامية. ومن بين أقل البلدان نموا، يزداد متوسط العمر المتوقع مع متوسط الدخل. وبخلاف مستوى معين من الدخل، لا توجد علاقة تذكر بين متوسط الدخل ومتوسط العمر المتوقع. بيانات من البنك الدولي** 124-122، 20-18: 2002i.

الانتقال الديموغرافي في بدايات القرن الحادي والعشرين

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ظلت معظم البلدان في المرحلة الثالثة من التحول الديمغرافي. وبإستثناء التجربة الأخيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، شهدت جميع البلدان تقريبا بعض الإنخفاض في معدل الوفيات. أما خارج حرب أفغانستان الممزقة، فلم يبلغ أي بلد خارج أفريقيا معدل وفاة أكثر من 15، وهو معدل يقل كثيرا عن معدل الوفيات في المرحلة الأولى. ولا يمكننا دائما أن نحدد بدقة ما هي المرحلة التي يسلكها البلد .ومع ذلك، فإن معظم بلدان آسيا واللاتينية المتخلفة ديموغرافيا أمريكا هي في الجزء الأخير من المرحلة الثانية، إن لم يكن في الجزء السابق من المرحلة الثالثة.

وعلى النقيض من ذلك، كانت ألمانيا والنمسا والسويد والدنمارك وبلجيكا وبريطانيا واليونان وإيطاليا واسبانيا وروسيا وأوكرانيا وبلغاريا في المرحلة الرابعة حيث معدلات المواليد ومعدلات وفيات متساوية تقريبا.



الشكل 8-8. يوضح معدلات المواليد في البلدان المتقدمة والنامية. وتنخفض معدلات المواليد مع إرتفاع متوسط الدخل. المصدر: البنك الدولي 112-110: 2002h.

ما بعد المرحلة الرابعة: السكان الثابتين

وتشير توقعات البنك الدولي إلى أن معظم البلدان النامية لن تصل إلى معدل الإستبدال الفعلي قبل عام 2020 حتى عام 2040. وعلى هذا المعدل، فإن المرأة المتوسطة في سن الإنجاب لن تحمل سوى إبنة واحدة – تكون بديل لها بين السكان. بيد أن الزخم

السكاني أو النمو لا يزال مستمرا بعد بلوغ مستوى الإحلال عند المواليد لأن معدلات المواليد السابقة قد أنتجت هيكلا للعمر مع نسبة عالية نسبيا من النساء في سن الإنجاب أو دونها. وهكذا، فإن معظم البلدان النامية لن يكون لها عدد ثابت من السكان (حيث يكون النمو صفرا) حتى عام 2075 إلى عام 2175، أي ما بين 5 و 14 عاما بعد بلوغ مستوى الإستبدال الفعلي.

دعونا ندرس هذه العملية على نحو أكمل. على سبيل المثال الصين، بلد يبلغ عدد سكانه 117 ،1 مليون نسمة ومعدل المواليد الكلي من 5–6 في أوائل السبعينيات التي إنخفضت بشكل حاد إلى 1.9 في عام 2000، أقل بقليل من مستوى الإستبدال.

وكان عدد سكان الصين فى عام 2000 هو 2662 مليون نسمة. وإذا حافظت الصين على نفس مستوى المواليد، سيزداد عدد السكان إلى 1508 مليون نسمة بحلول عام 2050، و 1570 مليون نسمة بحلول عام 2105، وهو العام الذي يتم فيه بلوغ مستوى سكاني ثابت. ويمكن لأقل البلدان نموا أن تتوقع نموا كبيرا في عدد السكان في المستقبل حتى لو إتخذت لتدابير على الفور لخفض معدلات المواليد (ميريك 6:1986 ؛ والبنك الدولي 163–162، 143–142 : 1980i؛ والبنك الدولي 275–274: 1988i؛ فريجكا 23–15 : 1973).

هل النمو السكاني يشكل عقبة أمام التنمية الإقتصادية؟

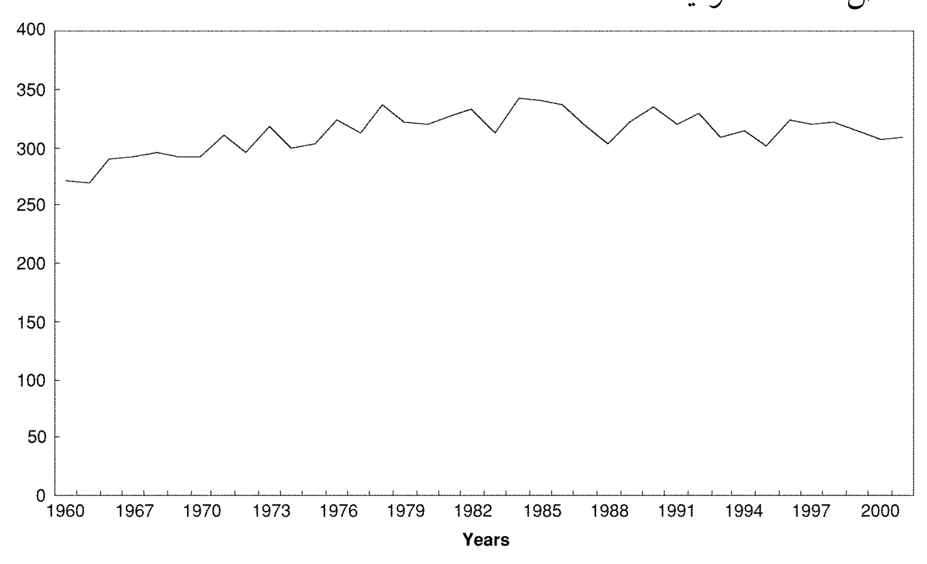
هل يعيق النمو السكاني التنمية الإقتصادية، كما يقول الإقتصادي توماس روبرت مالثوس، أم أن السكان يحبذون الإبتكار والتنمية، كما يطرح جوليان سيمون؟ ويدرس هذا القسم بعض التكاليف المحتملة لإرتفاع معدلات المواليد والنمو السكاني السريع، بما في ذلك (1) تناقص عوائد الموارد الطبيعية، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على متوسط إستهلاك الأغذية؛ (2) زيادة التحضر والإزدحام؛ (3) إرتفاع معدل نمو القوى العاملة وإرتفاع معدلات البطالة؛ و (4) السكان العاملين الذين يجب أن تدعم عددا أكبر من المعالين.

السكان والغذاء

من وجهة النظر المالثوسية. العمل الأكثر شهرة على توازن الغذاء والسكان هو مقال مالثوس على مبدأ السكان (1798، 1803). كان المقال، الذي كتب ردا على وجهات النظر المثالية لأصدقاء والده، وكان أحد الأسباب التي جعلت الإقتصاد يشار إليه بالعلم الكئيب. نظرية مالثوس هي أن السكان، الذين تضاعفوا حسابيا – 1، 2، 4،

8، 16، 32، وهكذا – تجاوزوا الإمدادات الغذائية، التي نمت حسابيا: 1، 2، 3، 4، 5، 6. لمالثوس، ورجال الدين، فضلا عن الإقتصاديين، فإن الضبط الوحيد للنمو السكاني سيكون الحروب والأوبئة ووأد الأطفال والإجهاض والإنحراف الجنسي، ما لم يمارس الناس ضبط النفس الأخلاقي، أي الزواج والإمتناع في وقت لاحق. حتى أنه كان يعتقد أن مستويات المعيشة ستبقى على مستوى الكفاف على المدى الطويل (توماس روبرت مالثوس، مقال عن مبدأ السكان، 1963).

ومع ذلك، فشلت نظرية مالثوس في تصور تراكم رأس المال والتقدم التقني الذي من شأنه التغلب على العوائد المتناقصة على الأرض. وتشير التقديرات التقريبية إلى أن إنتاج الغذاء في العالم تضاعف بين 1650 و 2005 ما بين 14 و 16 مرة، في حين زاد عدد السكان 9 مرات فقط. وربما تضاعف حجم الأراضي المزروعة في العالم أو تضاعف ثلاث مرات خلال هذه الفترة، إلى حد كبير من الزيادات في الزراعة في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا. وربما زاد إنتاج الهكتار الواحد على الأقل أربعة أضعاف خلال هذه السنوات ال 355 (معظمها خلال ال 100 سنة الماضية) من خلال الري والمحاصيل المتعددة والبذور المحسنة وزيادة استخدام الأسمدة التجارية وتحسين الأدوات الزراعية وغيرها من الإبتكارات الزراعية. كما قللت نظرية مالثوس من مدى تأثير التعليم والتحديث الإقتصادي والتصنيع والتحضر وتحسين وسائل منع الحمل على خفض معدلات المواليد.



الشكل 9-8. الإنتاج العالمي من الحبوب للشخص الواحد، 1960-2001 **(كجم). المصدر: منظمة الأغذية والزراعة** FAO.

الموازنات الغذائية الحالية والمستقبلية. ويعتقد بعض العلماء أن النسمة السكانية لدى مالثوس والعلاقة الغذائية تنطبق على العالم المعاصر. وبالنسبة لهم، فإن النمو السكاني السريع لأقل البلدان نموا منذ الحرب العالمية الثانية يؤكد أطروحة مالثوس. ورأى عدد قليل من الإقتصاديين أدلة إحصائية على عودة الشبح المالثوسي قبل التسعينات ، إلا أن العديد من الإقتصاديين قد فوجئوا بالمؤشر، على غرار الشكل 8-9، الذي يشير إلى أن الزيادة على المدى الطويل في إنتاج الحبوب الغذائية (الأرز والقمح والحبوب الخشنة) لكل شخص، وخاصة بارزة منذ الحرب العالمية الثانية، بدأت في في منتصف الثمانينيات. ويتفق المتفائل تيم دايسون (398: 1994) والمتشائم ليستر براون على ما حدث للناتج الغذائي للشخص الواحد خلال أواخر الثمانينيات والتسعينات، ولكنهما يختلفان حول كيفية تفسيره. وأشار براون إلى إنخفاض الطلب الفعال على الحبوب الغذائية في المناطق النامية مثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية التي واجهت إنخفاض متوسط الدخل في الثمانينيات، فضلا عن النمو السكاني السريع وزيادة متوسط التكاليف من ذلك وتراجع العوائد إلى زيادة الطاقة الكيميائية الحيوية وإستخدام الأسمدة ، والممارسات الزراعية الأقل إستمرارية، وتباطؤ الهكتارات الزراعية الموسعة لتصل إلى حدود قدرة الأرض على التحمل. ويلاحظ دايسون إنخفاضا في متوسط إنتاج الحبوب بعد ذروة الإنتاج في منتصف الثمانينيات، حتى عند حسابها بإستخدام متوسطات متحركة لمدة خمس سنوات، في جميع المناطق باستثناء آسيا. ومع ذلك، فإن خطوط الإتجاه الهبوطي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية منذ الثمانينيات، تشكل سببا للقلق. وعالوة على ذلك، فإن تراجع نصيب الفرد من الأسماك خارج الصين منذ عام 1990(الفصل 7)، والتراجع في إنتاج فول الصويا لكل شخص منذ أواخر الثمانينات، يعزز السيناريو المتشائم القائم على بيانات إنتاج الحبوب) رينر وآخرون 2003؛ براون 251 248-، 197-177: 1994a؛ دايسون 411-397: 1994؛ براون، بلات، كين، بوستيل 41-26: 1994). بيد أن إنخفاض أسعار الحبوب في العالم وإنخفاض أسعار الحبوب وتقهقر الأراضي المزروعة وإنخفاض المبيعات الخارجية المدعومة من أكبر منتج للحبوب، فالولايات المتحدة، كانت صاحبة عن نصيب الأسد من الاتجاه الهبوطي منذ الثمانينيات. بالطبع أنه إذا إستثنينا أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (أنظر الشكل 1-7)، فإن إنتاج الغذاء لكل شخص لم ينخفض.

يعتقد دينيس أفري A12:1995 أن الانخفاض في إنتاج الفرد من الحبوب الغذائية

في أوائل التسعينيات يعكس فقط التحول من إستهلاك الحبوب إلى الغذاء "الفاخر" مثل اللحوم والحليب والبيض. وقد زاد إنتاج اللحوم للشخص بشكل مطرد من 1950 إلى 2000 (رينر وآخرون 31: 2003)، مما يشير إلى أنه مع النمو الاقتصادي، بدائل سكان العالم مكلفة للأغذية أرخص.

وهكذا، علينا أن نتساءل عما إذا كان متوسط إنتاج الغذاء سيزداد أو ينخفض خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين عندما يتوقع أن يزداد نمو السكان في العالم بنسبة 1.3 في المائة سنويا؟ وتختلف الدراسات الرئيسية للإمدادات الغذائية في العالم عما إذا كانت الزيادات الغذائية ينبغي أن تظل متقدما على النمو السكاني، مع الإتجاهات الحالية في توافر الموارد والحد من البيئة، إلى جانب التحسينات التكنولوجية المتوقعة.

ومن وجهة نظر سيمون. بعض تفاؤل بعض الإقتصاديين حول التغيير التكنولوجي يجعلهم لا يعتقدون فقط أن الإنتاج سوف يستمر في النمو بسرعة أكبر من السكان ولكن أيضا أن النمو السكاني يحفز نمو الناتج الفردي. جوليان سيمون (30–26: 1979) يقول أن مستوى التكنولوجيا يعززه السكان. ويزيد عدد الأشخاص من مخزون المعرفة من خلال مكاسب إضافية في التعلم يتضاعفها التأثير السريع لزيادة المنافسة والطلب الإجمالي الذي يحفز "الحاجة أم الإختراع". وتزداد شعبة العمل وإقتصادات الإنتاج واسع النطاق مع توسع الأسواق. وبإختصار، ومع إرتفاع حجم السكان، يزداد العرض والطلب على الإبتكارات، وبالتالي زيادة الإنتاجية والنمو الإقتصادي. ونظرا لأن النمو السكاني يحفز النمو الإقتصادي، فإن نموذج سيمون لا يتطلب أي تدخل من جانب الحكومة ويتسق مع سياسة سكانية لا تنفصم.

على الرغم من أن سيمون ينتقد نادي روما للنمو (الفصل 13) للتقليل من شأن التغيير التقني، فإنه يذهب إلى الطرف الآخر من خلال إفتراض أن النمو السكاني يسبب التقدم التكنولوجي. وفي الواقع، فإن إفتراض سيمون بأن التقدم التكنولوجي ينشأ دون تكلفة يتناقض مع القانون الثاني للديناميكا الحرارية، الذي ينص على أن العالم هو نظام مغلق مع القصور الحراري المتزايد بإستمرار أو الطاقة غير المتوفرة (أنظر الفصل 13). وعلاوة على ذلك، فإن نموذج سيمون، مثل نموذج نادي روما، يعطي النتائج المرجوة لأنها مبنية في الافتراضات. فرضية سيمون (1986:3) هي أن "مستوى التكنولوجيا المقترنة بالعمالة ورأس المال في وظيفة الإنتاج يجب أن يتأثر بالسكان بشكل مباشر أو غير مباشر" (راجع المراجعات التي أجراها أرندت 158–156: 1987؛ إرميشش 177–

(1987: 175).

البحث والتكنولوجيا الغذائية. وهناك أسباب تدعو إلى القلق بشأن التوازن المالثوسي في أقل البلدان نموا. ويوجد نحو 80 في المائة من نفقات العالم على البحوث الزراعية والتكنولوجيا ورأس المال في البلدان المتقدمة النمو. وتشير دراسة فيرنون روتان (1972) إلى أن هذه النفقات تتأثر مباشرة بزيادة إنتاجية العمالة الزراعية في الدول المتقدمة. هذه الإنتاجية الأكبر لا علاقة لها بالموارد الفائقة. ومما لا شك فيه أن بعض الابتكارات الزراعية المستخدمة في الدول المتقدمة يمكن تكييفها مع أقل البلدان نموا. ومع ذلك، يجب تكييف هذه الإبتكارات بعناية في البلدان النامية. وعادة ما تحتاج أقل البلدان نموا إلى أبحاثها الزراعية الخاصة، حيث أن العديد من مناطقها البيئية مختلفة تماما عن مناطق أمريكا الشمالية وأوروبا.

ويعد إكتشاف أصناف محسنة من البذور وتحسين الطرق الزراعية في بلدان العالم الثالث أساسا لشبكة دولية لمراكز البحوث الزراعية (CGIAR) التي تضم الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية في شراكة مع العديد من نظم البحوث الزراعية الوطنية والمنظمات غير الحكومية (NGOs). وقد أدرجت في هذه الشبكة السلع الغذائية الرئيسية ومناطق المناخ في العالم النامي. وقد قام هذه الجهات المانحة مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة فورد ومؤسسة روكفلر والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووكالات الحكومات الأخرى بتمويل هذه الشبكة. وتتمثل أهدافه في مواصلة وتوسيع نطاق العمل المعروف عموما باسم الثورة الخضراء – تطوير أصناف عالية الغلة (HYVs)من القمح والأرز. تعد الـ (HYVs) من الحبوب هي مثال على المنافع العامة العالمية التي تعود بالنفع على جميع الدول؛ وتشمل الأمثلة الأخرى تطعيم شلل الأطفال والجدري والحملة ضد العمى النهري وبروتوكول مونتريال للحد من إستنفاد طبقة الأوزون وبروتوكول كيوتو بشأن خفض غازات الإحتباس الحراري. نماذج من مراكز البحوث الزراعية الدولية هي المركز الدولي لتحسين الذرة والقمح (CIMMYT) والمعهد المكسيكي الذي تأسست في عام 1943، حيث قام فريق بقيادة الحائز على جائزة نوبل للسلام نورمان بورلوغ في تطوير القمح الصغير، والمعهد الدولي لبحوث الأرز IRRI في الفلبين، الذي تأسس في عام 1960، والذي يشدد على البحوث المتعلقة بالأرز واستخدام نظم الزراعة المتعددة . وتركز مراكز أخرى على علم الجينوم وعلم الجينات النباتية و مجال زراعة الغابات والمناطق المدارية شبه القاحلة والمناطق

المدارية والمناطق الجافة وإدارة الري والموارد المائية والثروة الحيوانية والسياسة الغذائية والأرز في غرب أفريقيا (CGIAR 2004).

ويرى الإقتصاديون في الهند وباكستان والفلبين والمكسيك أن نمو الحبوب الغذائية لم يواكب النمو السكاني خلال العقود الأربعة الماضية أو ما شابه ذلك من القرن العشرين دون تحسين حزم أصناف البذور عالية الغلة والأسمدة ومبيدات الآفات والري وتحسين النقل والتوسع. والواقع أن زيادات الغلة وزيادة كثافة المحاصيل ولكن ليس التوسع في الأراضي الصالحة للزراعة يشكل نصيب الأسد من مصادر نمو إنتاج المحاصيل في أقل البلدان نموا في الفترة من 1960 إلى 2005، ومن المتوقع أن تهيمن على النمو في الفترة من 2005 إلى 2030 (منظمة الأغذية والزراعة 126 : 2003)[1]. ويشير الفصل 7 إلى أن زيادات الغلة الزراعية تقلل الفقر في آسيا – الأفريقية ولكن ليس في أمريكا اللاتينية غير المتكافئة إلى حد كبير.

ويؤكد مايكل موريس وديريك بييرلي (471: 1998) أنه «مع إمكانات تكنولوجيات الثورة الخضراء قد استنفدت إلى حد كبير، ستكون هناك حاجة إلى تكنولوجيات جديدة لضمان إستمرار نمو الإنتاجية في النظم الزراعية المزروعة بكثافة في آسيا». وستتطلب التحسينات التكنولوجية المستمرة تغيير تنظيم البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي وتصميم وتنفيذ التغيير التقني (المرجع نفسه). وعلاوة على ذلك، فإن الشبكة الزراعية الدولية بحاجة إلى التأكيد على علم الجينوم وتطبيقات التكنولوجيا الحيوية الجديدة الأخرى التي نوقشت في الفصل السابع.

وكانت الـ CGIAR، جنبا إلى جنب مع مراكز البحوث الوطنية، بطيئة في بعض الأحيان في قيود التعلم وأولويات المزارعين المحليين وتكييف البحوث مع الظروف والثقافة المحلية والانخراط في إتصال ثلاثي مع الوكلاء الميدانيين والمزارعين. وعلاوة على ذلك، يترك العديد من علماء المحاصيل في البلدان النامية مراكز البحوث المحلية بسبب إنخفاض المرتبات والسياسة في الوظيفة والحواجز الحكومية أمام البحث والميزانيات الصغيرة وغيرها من المظالم (واد 95–91: 1975؛ والبنك الدولي 77–57: 1982).

ويؤكد نقاد الشبكة أن المشاريع البحثية تؤكد على أصناف الحبوب عالية الغلة التي تفيد المزارعين التجاريين الكبار. ولأجل التوضيح، كان العلماء يميلون إلى تطوير هذه

---

(1) المترجم

الأصناف كجزء من حزمة تشمل مدخلات رأسمالية مثل الري والأسمدة والجرارات والمضخات الميكانيكية ووحدات الدراس والحصادات والجمع والمبيدات وما إلى ذلك. ففي الهند وباكستان، على سبيل المثال، تم تكييف أصناف جديدة من القمح مع الأراضي الزراعية تحت الري الخاضعة للرقابة - وهي الأراضي التي يمتلكها أساسا المزارعون البنجابيون الأغنياء نسبيا. وقد أدت بعض الآثار السلبية للحزمة إلى زيادة تركيز الأراضي تسريح العمالة الزراعية وإرتفاع البطالة والهجرة في المناطق الريفية.

وعلاوة على ذلك، يؤكد علماء جامعة كورنيل ديفيد بيمنتل ومارسيا بيمنتل (1993: 497-500) أن الآثار الجانبية البيئية الضارة لمبيدات الآفات، وهي أساس الثورة الخضراء وتشكك في إستدامتها على المدى الطويل وإستمرار نمو الغلة. نجد أن جزء من إستراتيجية الثورة الخضراء هو زراعة أحادية كبيرة وزراعة على مدار السنة لمحصول واحد، مما يزيد من تفشي الآفات ويزيد من الضغط على المبيدات. وقد دعمت العديد من أقل البلدان نموا، مثلها مثل الدول المت المتقدمة تي تعترضها وإستخدام مبيدات الآفات التي تفيد المزارعين الأثرياء والشركات الكبيرة على نحو غير متناسب. وبالإضافة إلى ذلك، فتلك الآفات التي ظلت لديها بنية وراثية تسمح لهم لإزالة السموم والسيطرة في الأجيال المقبلة وحجبهم من المبيدات. وعلاوة على ذلك، فإن مبيدات الآفات تزعج طريقة السيطرة على الطبيعة من خلال محو الحيوانات المفترسة للآفات والتضخم وهي التي كانت في البداية صغيرة. على سبيل المثال، في شمال شرق المكسيك، كان إنتاج القطن يتطلب زيادة تطبيقات مبيدات الحشرات ولكنه زاد من تفشي ديدان التبغ، وهو آفة ثانوية، حلت محل سوسة اللوز التي تم إستئصالها. وفي مصر، أدى استخدام الـ DDT للسيطرة على دودة اللوز إلى تحريك ذبابة بيضاء لتفجر آفة رئيسية أخرى.

وتصبح نسبة كبيرة من المبيدات التي لا تصل إلى مصرفها ملوثات بيئية. ولا تؤدي مبيدات الآفات إلى إلحاق أضرار بأهدافها فحسب بل لها أيضا تأثير سمي على الحياة البرية والنباتات والمياه الجوفية والكائنات الحية في التربة والمياه. ويمكن لمبيدات الآفات أن تتداخل مع الغدد الصماء وأجهزة المناعة في الحيوانات، في حين أن الأترازين عند مستويات منخفضة يضر بالنظم البيئية بأكملها، ويثبط الطحالب ونمو العوالق وتكاثر الأسماك والكائنات الحية الأخرى. والهدف من البديل لتفعيل مبيدات الآفات (IPT)، والإدارة المتكاملة للآفات، هو الحد من خسائر الغلة بواسطة الآفات مع التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية لمكافحة الآفات. ويتطلب إيبت، الذي يستخدم دوران المحاصيل،

والزراعة المتعددة الثقافات، والصرف الصحي الميداني، والمكافحة البيئية من خلال الحيوانات المفترسة الطبيعية، إستثمارا كبيرا في البحث والتكنولوجيا (منظمة الأغذية والزراعة 2003 :FAO 304؛ معهد الموارد العالمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 118-111 : 1994).

ولاحظ برابهو بنجالي (493-474 : 1998)، وهو خبير إقتصادي في المعهد الدولي للبحوث الزراعية (IRRI)، ومنظمة الأغذية والزراعة FAO وفي وقت ما CIMMYT، أن نمو إنتاجية الأرز في آسيا الاستوائية قد تباطأ منذ الثمانينات. ويمكن أن يعزى جزء من هذا التباطؤ إلى انخفاض معدلات تجارة الأرز في الأسواق العالمية. وسأل بينجالي عما إذا كانت الثورة الخضراء ساهمت في انخفاض الإنتاجية المادية للأرز. وشملت هذه الثورة تكثيف استخدام الأراضي المروية، بما في ذلك الانتقال الدائم من محصول الأرز سنويا، يليه موسم الجفاف الذي يتراوح بين محصولين إلى ثلاثة محاصيل متتالية من الأرز سنويا على نفس الأرض.

وأظهرت الأدلـة المستمدة من تجارب المعهد الدولي لبحوث الحوسبة IRRI والإختبارات الأخرى في المزرعة في ثمانية بلدان في جنوب وجنوب شرق آسيا أنه مع إستمرار المدخلات، إنخفضت الغلات من الستينيات إلى أواخر الثمانينات والتسعينيات. مع HYVs، إرتفعت الحشرات ومرض الإصابة مع التكثيف. وتؤدي الفيضانات المستمرة للأرز والزراعة الأحادية، المصحوبة في الوقت المناسب بفعل سوء نوعية مياه الري وتعطيل الصرف، إلى نقص المغذيات الدقيقة وسمية الحديد، وأحيانا تراكم التربة تحت سطح الأرض وتراكم الملوحة. وللحفاظ على الغلة، يحتاج الأرز المغمور بالمياه إلى التناوب مع أرز الموسم الجاف أو المحاصيل الأخرى، مثل البقوليات أو الشعير أو فول الصويا التي لا تتطلب مياه دائمة. طريقة أخرى للحفاظ على الغلة هي زيادة الأسمدة [1]وغيرها من المدخلات. ويستلزم الحفاظ على الإنتاجية نهجا شاملا للإدارة طويلة الأجل واستخداما أكثر كفاءة للأراضي والعمالة والمدخلات الأخرى (بنجالي 493-474 : 1998)، مما يمكن أن يكون الأثر الصافي ل هيفس الجديدة إيجابيا. ولكن أقل البلدان نموا بحاجة إلى أن تدقق بدقة في الأثر الصحي والبيئي لمجموعة البذور الخضراء والأسمدة والمبيدات الحشرية وإستخدام المياه وتكاليف البنية التحتية.

(1) المترجم

توزيع المواد الغذائية. هناك أكثر من ما يكفي من الغذاء المنتجة كل عام لإطعام الجميع على الأرض بشكل كاف، ولكن الملايين يعانون من الجوع. الصعوبة تكمن في توزيع الأغذية. واليابانيون الذين يتغذون جيدا، لا يستهلكون أكثر من السعرات الحرارية اليومية للشخص الواحد من المتوسط العالمي (إيسا 2004a؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003 :87). وتقدر الرابطة الأمريكية للنهوض بالعلوم (غافان وديكسون 57–49: 1975) وبرنامج الأغذية العالمي (ثورو وسليمان 2004 :A8، A1) أن توافر السعرات الحرارية والبروتين في الهند كان سيتجاوز الحد الأدنى من المتطلبات إذا لم يكن التوزيع غير متكافئا. وعالوة على ذلك، وعلى الرغم من أن البرازيل، وهي دولة ذات تفاوت عال في الدخل، لديها أكثر من ضعف نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في الصين (داخل الجدول الأمامي) فإن لديها نفس نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية (البنك الدولي 2003h : 104–106). وبوجه عام، يرتبط نقص التغذية وسوء التغذية إرتباطا قويا بالفقر، وهو ما يرتبط بدوره بعدم المساواة في توزيع الدخل. وبإستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن النقص في الأغذية ليس نتيجة لعدم كفاية الإنتاج وإنما بسبب أوجه القصور في توزيع الأغذية.

تذكر مناقشة سين عن التغذية التي تعتمد على الاستحقاق بدلا من مستوى الدخل (الفصل 7). ويدعي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (87: 2003) ذلك:

إذا تم توزيع جميع الأغذية المنتجة في جميع أنحاء العالم بالتساوي، فإن كل شخص سيكون قادرا على إستهلاك 2760 سعرة حرارية في اليوم (ويعرف الجوع على أنه يستهلك أقل من 1960 سعرة حرارية في اليوم). ويعني التصدي للجوع ضمان حصول الناس على الموارد اللازمة (وخاصة الدخل) اللازمة للحصول على الغذاء. الجوع أكثر من مجرد نقص في الغذاء المتاح. وهي مشكلة أوجه القصور في الإستحقاقات الغذائية والحرمان من الخدمات الأساسية ذات الصلة (الرعاية الصحية والتعليم ومياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الملائمة). ويختلف إستحقاق الغذاء عن توافر الأغذية من حيث أنه يشير إلى ما يمكن للشخص أن يقوده بالدخل وبالتالي يستهلك، وليس ما هو متاح في السوق.

ويعني التوزيع غير المتساوي للغذاء أن بعض البلدان والمحليات من المرجح أنها من تلك التي تواجه عجزا غذائيا. وعلى الرغم من زيادة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، من المتوقع أن يزداد العجز في الحبوب إلى أكثر من 10 في المائة من الإستهلاك؛

وهذه النسبة مرتفعة بشكل خاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط (الجدول 2-7). ولا يحتاج العجز الغذائي المحلي في حد ذاته إلى نقص التغذية إذا كان البلد قادرا على إستيراد الأغذية. ومع ذلك، ومع إرتفاع أسعار المدخلات الزراعية وزيادة واردات السلع الرأسمالية للتصنيع، قد لا يكون لدى العديد من البلدان النامية العملة الأجنبية لإستيراد ما يكفي من الغذاء لتخفيف العجز.

قيود الطاقة. ومن شأن إرتفاع أسعار الطاقة أن يضعف بشكل خطير إفتراضاتنا بشأن التوازن الغذائي العالمي. وكانت المكاسب الكبيرة التي تحققت في إنتاجية الأغذية في العقود الأربعة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تعتمد جزئيا على إمدادات الطاقة الرخيصة الوفيرة. وقد يتوقف متوسط الناتج الغذائي العالمي عن النمو مع زيادة القيود المفروضة على الطاقة والموارد الأخرى. ومن الواضح أنه لا يمكن تصدير النظام الغذائي الأمريكي الكثيف الإستهلاك للطاقة إلى البلدان النامية. ويقدر علمان أن إطعام العالم بأسره بنظام غذائي مثل نظام الولايات المتحدة سيتطلب 80 في المائة من نفقات الطاقة العالمية بأكملها اليوم (ستينهارت وستينهارت 1975: 33-42)[1].

الملخص. في العقود الأربعة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، تجنب العالم الشبح المالتوسي ولكنه لم يظهر أدلة تدعم وجهة نظر سايمون بأن النمو السكاني حفز نمو الناتج. والواقع أن هناك ما يدعو إلى توخي الحذر بشأن التوازن بين السكان والأغذية في السنوات المقبلة في أقل البلدان نموا. إن عدم اليقين بشأن النمو المستقبلي في الإنتاجية الزراعية، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ربما يعني أنه ينبغي لنا أن نواصل جهودنا في مجال السيطرة على السكان[2].

التمدين والإكتظاظ

وأقل البلدان نموا مكتظة ومزدحمة بالسكان في مناطق معينة، ولا سيما في المدن الكبرى. وعلى الرغم من أن 33 في المائة من سكان أفريقيا في المناطق الحضرية، فإنها لا تزال أقل المناطق الحضرية في القارات الست. ومع ذلك، يرى بعض الباحثين أن النمو الحضري في أفريقيا يعوق التنمية الاقتصادية ونمو العمالة والتخفيف من وطأة الفقر. وفي مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، إختنقت الطرق السريعة إلى منطقة الأعمال

(1) المترجم
(2) المترجم

المركزية في لاجوس ونيجيريا من حركة المرور التي إستغرقت ما بين أربع وخمس ساعات سيارة أجرة على بعد 24 كيلومترا من المطار الدولي في حركة المرور في الذروة. وعلى الرغم من أن العلاوة على المساحة في المدينة الداخلية جعلت من المستحيل تقريبا على الفقراء العاملين تحمل تكاليف السكن هناك، فإن تكلفة النقل جعلت من الصعب العيش حتى على مشارف لاجوس. ومن المفارقات أن الطلب على النقل (والإزدحام) في لاجوس انخفض في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات نتيجة للإكتئاب الإقتصادي الناجم عن إنخفاض أسعار تصدير النفط الحقيقي !

تذكر وصف المدن الهندية الكبيرة، مع مزيج من المركبات التي تتحرك بسرعة والدراجات والريكاشه والعربة والماشية والكلاب والمشاة الذين يحملون حمولة فوق الرأس. عاصمة الهند (نيودلهي) وبنغلاديش (داخا) والصين (بكين)، مع أقل من 10 سيارات الركاب لكل 1000 شخص على الأقل مزدحمة وكذلك تورونتو و فانكوفر ونيويورك وسياتل وستوكهولم وطوكيو وملبورن، وكلها تقع في البلدان التي لديها أكثر من 450 سيارة ركاب لكل 1000 شخص (البنك الدولي 167 : 2003h).

ولا تعاني المناطق الحضرية في أقل البلدان نموا من زيادة طبيعية سريعة في عدد السكان فحسب، بل إنها تشكل أيضا عاملا مغناطيسيا للعاملين الذين يعانون من نقص العمالة والعمال ذوي الأجور المنخفضة من المناطق الريفية. وقد تؤدي مكافحة الازدحام المتزايد إلى زيادة الناتج الإجمالي فعلا؛ وعادة لا يتم طرح تكاليف الازدحام من الدخل القومي. وتشير دراسة أجرتها شعبة السكان في الأمم المتحدة (2002) إلى أن عدد سكان المدن في أقل البلدان نموا يتضاعف من عام 2000 إلى عام 2038. ويتركز تقريبا جميع سكان العالم خلال هذه الفترة في المدن. بعد عام 2007، من المتوقع أن يكون سكان الحضر في العالم أكثر من سكان الريف، أي تباطؤا عن الزيادات التي كانت في السابق (أنظر الفصل9). ويؤدي الإفراط في الإستغلال المفرط إلى الضغط على أقل البلدان نموا من أجل الحد من النمو السكاني ليس في المدن فحسب بل في أمة بأكملها.

نمو القوى العاملة السريع وزيادة البطالة

ومعدل نمو القوى العاملة في البلدان الأقل نموا هو نفس معدل النمو السكاني الذي يبلغ 1.6 في المائة سنويا. ولا يمكن للصناعة أن تستوعب هذه البركة الشاسعة بسهولة، مما يؤدي إلى زيادة البطالة والعمالة الناقصة. ويشير الفصل 9 إلى بعض المشاكل السياسية

والإجتماعية، فضلا عن النفايات الإقتصادية الناجمة عن هذه العمالة الناقصة. وتؤكد هذه المشاكل الحاجة الملحة إلى خفض النمو السكاني.

نسبة الإعتماد على الغير

وعلى الرغم من أن القوة العاملة في أقل البلدان نموا تنمو بسرعة، فإن عدد الأطفال الذين يعتمدون على كل عامل مرتفع. وتؤدي معدلات الخصوبة المرتفعة إلى ارتفاع نسبة الإعالة أو الحمل، مما يؤدي بدوره إلى إبطاء نمو الناتج الإجمالي للفرد (بلوم و كانينغ 2004). وتبلغ نسبة الإعالة نسبة السكان غير العاملين (الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة وأكثر من 64 سنة) إلى السكان في سن العمل (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 سنة). يمكنك عرض بنية العمر في الهرم العمري للسكان الذي يوضح التوزيع النسبي للسكان حسب العمر والنوع (الشكل 10–8). فالنمسا، التي تضم سكانا شبه ثابتين، لديها معدل المواليد منخفض و 16 في المائة فقط من سكانها الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة (ممثلة بالخطوط الثلاثة السفلية في هرمها). أما الجزء السفلي من هرم النمسا فهو ضيق، ونسبة السكان غير العاملين إلى السكان في سن العمل هي 47 في المائة فقط. الولايات المتحدة، مع النمو البطيء للسكان، لديها 21 في المائة من سكانها دون سن 15 عاما، ونسبة الإعتماد على الغير 52 في المائة.

ولدى أقل البلدان نموا بنسب إعتماد على الغير بشكل أعلى بحيث تكون خطوطها الثلاثة الأدنى أوسع. وبوليفيا، بنسبة 40 في المائة أقل من 15 سنة، تبلغ 67 في المائة، في حين أن نيجيريا، بنسبة 44 في المائة تحت سن 15، تبلغ 87 في المائة. وفي عام 2001، كان أكثر من 20 في المائة من البالغين في بوتسوانا مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في عام 2001. وهكذا، فإن أعداد المواليد ووفيات الأطفال والنساء في سن الإنجاب وشركائهن تأثرت سلبا بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. والواقع أنه بدون الإيدز، فإن نسبة الإعتماد على الغير في بوتسوانا 79 في المائة والهرم السكاني يقارب معدلات بوليفيا (لامبلي و يغلي و كار و كوليمور 19–17: 2002).

ويبين الشكل 11–8 أنه مع إنخفاض معدلات المواليد ينخفض عبء الإعتماد على الغير، إستنادا إلى نسبة السكان غير العاملين إلى السكان في سن العمل، في شرق وجنوب آسيا والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى منذ السبعينيات وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وراء التحول الديمغرافي، منذ التسعينيات.

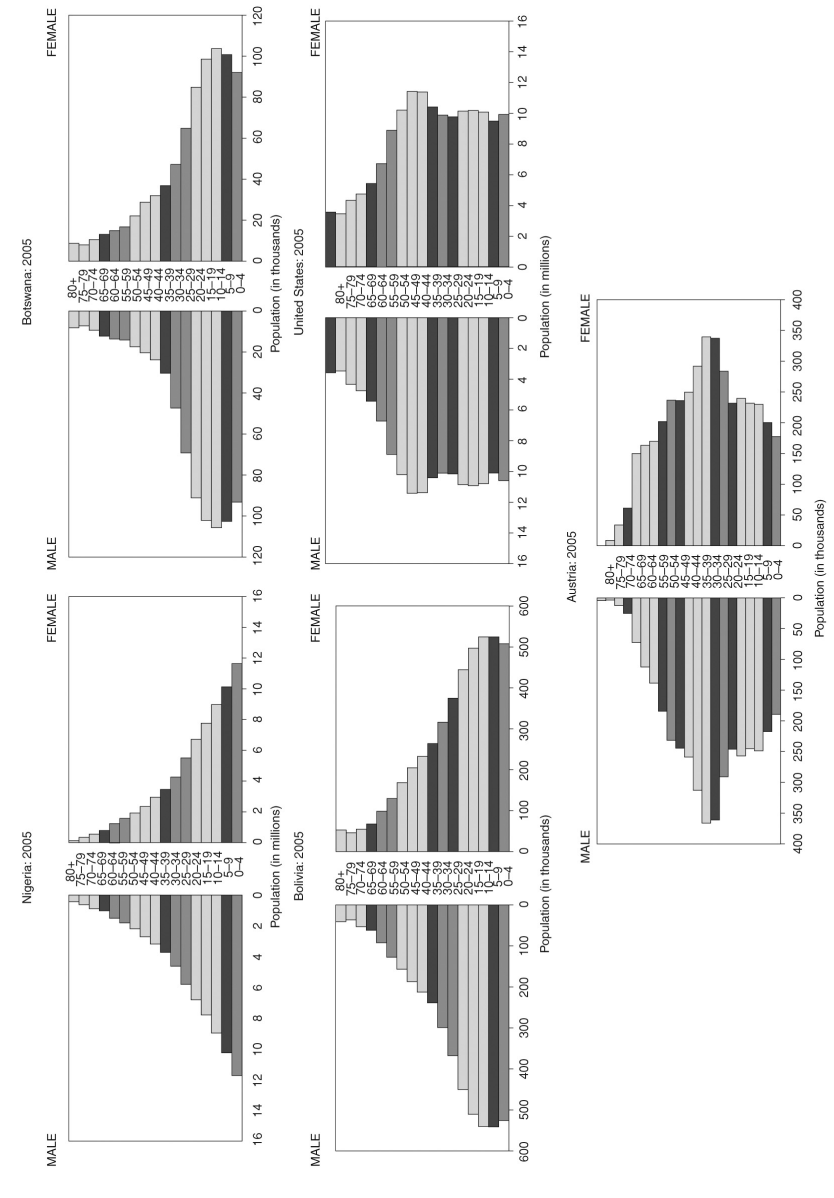
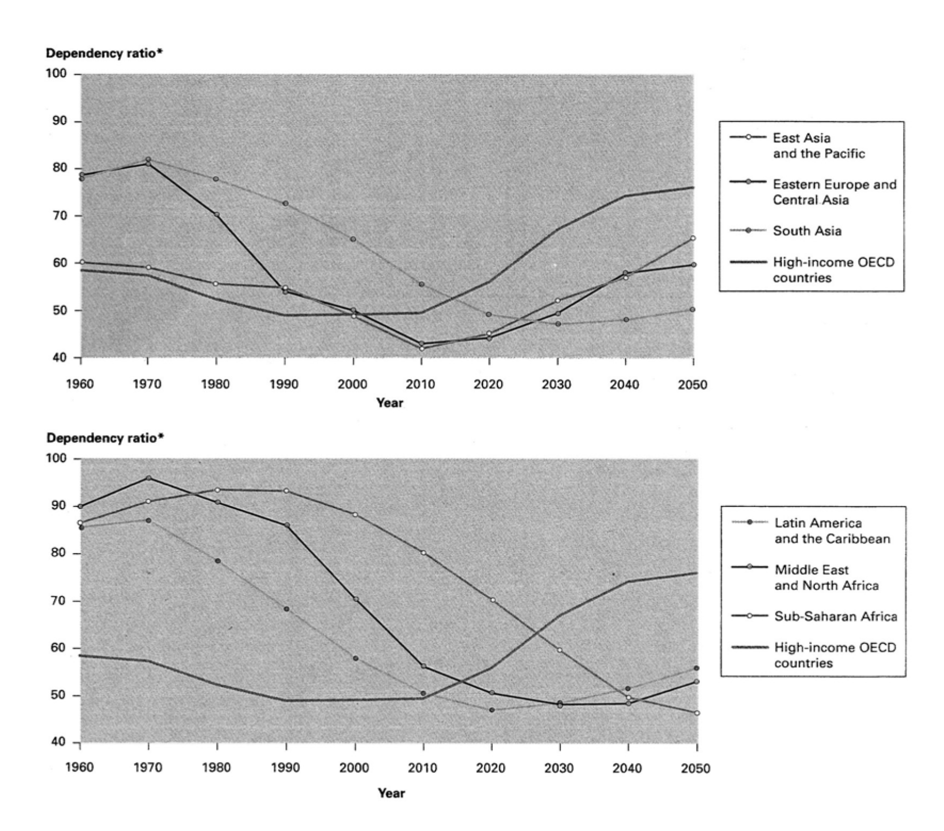


FIGURE 8-10. Population Distribution by Age and Sex, 2005: Austria, the United States, Bolivia, Botswana, and Nigeria. *Source:* U.S. Bureau of the Census 2004a.

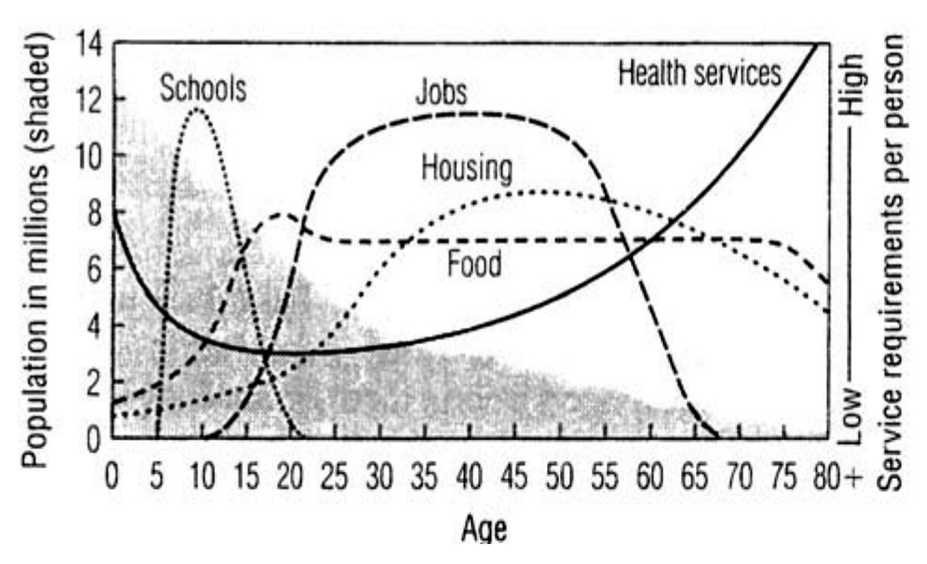


الشكل 8-11. **يوضح أن نسب الإعتماد على الغير تنخفض في البلدان النامية لفترة من الوقت. المصدر: البنك الدولي** 6: 2003i.

وقد ضيقت بعض أقل البلدان نموا قاعدة الهرم في السنوات الأربعين الماضية. فعلى سبيل المثال، في عام 1960، عندما كان معدل المواليد في كوستاريكا 47 لكل 1000 نسمة، وكان له هيكل سكاني له قاعدة أوسع وقمة أضيق من هرم نيجيريا إلى يسار الشكل 10-8. غير أنه بعد أن بدأ البلد برنامجا قويا لتنظيم الأسرة في عام 1968، إنخفض معدل المواليد إلى 29 في الألف من عام 1978 إلى عام 1987 (26 في عام 1994 و 18 في عام 2003) بحيث تقلصت خطوط القاع إلى حد كبير.

وبطبيعة الحال، فإن نسبة القوة العاملة إلى السكان ليست مجرد وسلية لنسب التبعية. وبسبب الإختلافات في الدولة في مشاركة النساء والمسنين والشباب والأطفال في القوى العاملة، فإن البلدان ذات نسب الإعتماد على الغير المماثلة قد تكون لها نسب مختلفة من القوة العاملة إلى السكان[1].

(1) المترجم



الشكل 12-8. **يوضح العمر السكاني ومتطلبات الخدمة: بنجلاديش،** 1975. **إرتفاع معدل المواليد في بنجلاديش يستلزم إرتفاع مستويات الإنفاق على الغذاء والرعاية الصحية والتعليم للأطفال. (مجموع السكان،** 74 **مليون نسمة). المصدر: مكهيل ومكهيل** 14: 1979.

وتتباين نسب الإعتماد على الغير في البلدان النامية وفقا للدخل. وتتأثر مستويات معيشة الفقراء بالمواليد العالية والأسر الكبيرة. وتدعم أرباح كل شخص بالغ المعالين أكثر مما هي عليه الحال في الأسر الأكثر ثراء. وهكذا، ففي شبه الجزيرة الماليزية في عام 1980، كانت نسبة 71 في المائة من أغنى 10 في المائة (من جانب الأسر المعيشية) تتراوح بين 15 و 64 سنة مقابل 45 في المائة فقط لأفقر 10 في المائة (البنك الدولي 42: 1980i).

إن الإنخفاض الواسع في نسب الإعالة يمكن المجتمعات من تحويل موارد أقل للمدارس والغذاء والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية للشباب غير العاملين. ويوضح الشكل 12–8 الذي يحدد العلاقة بين العمر ومتطلبات الخدمة، تكاليف المدارس العليا والرعاية الصحية لرعاية الأطفال الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة أو أقل. فالأسر المعيشية في بنجلاديش لديها عدد أكبر من المستهلكين لكل فرد يحصل على دخل من أوروبا، مما يعني إرتفاع نسبة الإستهلاك إلى الدخل. ويترك دخل أقل من أجل تحقيق فائضات وتكوين رأس المال.

يقول الإقتصادي في جامعة أكسفورد روبرت كاسن (12: 1994) أنه:

[كوريا الجنوبية] تقدم مثالا متناقضا. وإذا حافظت كوريا على مستوى المواليد

لعام 1960 حتى عام 1980، فإن عدد أطفال المدارس الابتدائية سيكون أكبر من ثلثهم، وأن الإنفاق على التعليم الإبتدائي (بنفس التكلفة لكل تلميذ) كان سيزيد بنسبة 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن في الواقع، عززت كوريا بشكل فعال إنخفاض نسبة المواليد من خلال برامج تنظيم الأسره الممولة من القطاع العام في نفس الوقت الذي جعلت فيه التغيرات الإجتماعية والإقتصادية جذابة. ومن ثم فقد تمكنت من تحسين مستوى التعليم ونوعيته، مما ساعد على إرساء الأسس اللازمة لنجاحه في مجال التصنيع.

في عام 2003، كان 5 في المائة (256 مليون) من سكان أقل البلدان نموا 65 سنة فأكثر، مقارنة مع 15 في المائة (180 مليون) من سكان الدول المتقدمة (الديوان المرجعي للسكان 3 : 2003). وفي عام 2025، يتوقع الديمغرافيون أن يكون هؤلاء الذين يبلغون 65 سنة فأكثر في أقل البلدان نموا 13 في المائة (884 مليونا)، وأن يبلغ عددهم في الدول المتقدمة 32 في المائة (320 مليونا) (وزارة التجارة الأمريكية 1999).

وكما هو مبين في الشكل 11-8، شهدت بلدان منظمة التعاون والتنمية OECD في الميدان الإقتصادي ذات الدخل المرتفع بالفعل زيادة، وبحلول عام 2010 ستشهد زيادة كبيرة لعدة عقود في نسب الإعتماد على الغير، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى زيادة النسب في أكثر من 64 عاما. ومن الأمثلة على ذلك اليابان، التي تعاني من إنخفاض معدل المواليد جنبا إلى جنب مع إرتفاع العمر المتوقع. ومن المتوقع أن تصل نسبة سكان اليابان الذين تجاوزوا 64 عاما، والتي بلغت 19.9 في المائة في عام 2005، إلى 22.5 في المائة في عام 2010، و 27.8 في المائة في عام 2020، و 29.6 في المائة في عام 2030 (المعهد الوطني للسكان وأبحاث الضمان الإجتماعي 13 : 2002)[1]. وستنخفض معدلات الإعتماد على الغير في أقل البلدان نموا، وهي الآن مرتفعة، مع إنخفاض معدلات المواليد ولكنها سترتفع مرة أخرى بسبب زيادة نسبة الأشخاص البالغين من العمر 64 سنة فأكثر. وستحدث معدلات التبعية المرتفعة لبلدان أقل نموا في شرق آسيا والشرق الأوسط من زيادة الشيخوخة في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين؛ وأمريكا اللاتينية في عشرينيات القرن العشرين، وجنوب آسيا في 2030، وأفريقيا، مع أعلى معدل للمواليد، حتى في وقت لاحق.

في ضوء شيخوخة السكان في العالم، يسأل فيليب مورغان (603-589 : 2003): «هل إنخفاض المواليد أزمة ديموغرافية في القرن الحادي والعشرين؟» إنها مشكلة، ولكن

(1) المتقدمة

«نوع المشكلة التي ترغب في الحصول عليها» وبالتأكيد ليس أزمة، على الأقل حتى الآن (المرجع نفسه، ص 599-600).

عموما، لا تشاؤم مالثوسي أو تفاؤل سيمون هو ما يبرره. فشل نموذج سيمون في النظر في كيفية زيادة النمو السكاني تكاليف الموارد الزراعية والإزدحام والتدهور البيئي والعمالة الناقصة للقوى العاملة وعبء التبعية. وعلى النقيض من ذلك، فإن قرنين من الزمان منذ كتاب مالثوس أثبتا أن الإبتكار التكنولوجي وتراكم رأس المال وتحديد النسل أكثر من تعويض العوائد المتناقصة للأراضي الثابتة[1].

وتظهر الدراسات الإقتصادية الحديثة أن إرتفاع المواليد والنمو السكاني السريع يعوقان التنمية الإقتصادية في الإقتصادات النامية (بيردسول و كيلي وسيندينغ 2003). دراسة روبرت بارو (25-13: 1997) التجريبية عبر البلاد لما يقرب من 100 بلد من 1960 إلى 1990، بما في ذلك تراجع واحد في أواخر الثمانينيات، يدل على أن زيادة الموارد المخصصة لتربية الأطفال بدلا من الإنتاج تسهم في علاقة سلبية بين معدل نمو السكان ومتوسط دخل الفرد[2]. ومن المرجح أن يعوق النمو السكاني النمو في العقود القليلة الأولى من القرن الحادي والعشرين في أفريقيا وأجزاء من جنوب آسيا ما لم تتغير السياسات الإقتصادية والسكانية والبيئية.

إستراتيجيات للحد من المواليد Strategies for Reducing Fertility

ويشير إزدياد الإزدحام الحضري والنمو السريع للقوى العاملة وإرتفاع عبء الإعتماد على الغير وعدم اليقين بشأن نمو الناتج الغذائي إلى أهمية الحد من النمو السكاني لأقل البلدان نموا في أقل البلدان نموا. والنهج الوحيد الممكن هنا هو تخفيض المواليد. دعونا ندرس إستراتيجيتين: (1) برامج تحديد النسل و (2) التنمية الإجتماعية والإقتصادية.

برامج تحديد النسل

منذ زمن سحيق، أتاحت المجتمعات عددا من الوسائل التي من شأنها أن تمنع الحمل. وكان الجماع دون الإختراق وإنقطاع المضجاعة التي تم تعريفها عرفت وممارستها بشكل أو بآخر في جميع المجتمعات تقريبا. الإجهاض وإرتفاع معدلات العزوبة ولا زواج على الإطلاق الزواج المتأخر والعقوبات المفروضة على زواج الأرامل من جديد

(1) المترجم
(2) المترجم

والمحرمات ضد الجماع خارج نطاق الزواج، في حين أن إرضاع الطفل الرضيع و في بعض الأعياد الدينية تم إستخدامه للحد من المواليد. أيرلندا، مع النقص في الأراضي والمواد الغذائية في معظم أنحاء القرن 18، 19، وأوائل القرن 20، وكان الزواج فيها أقل ومتأخرا عن غيرها من أجزاء أخرى من أوروبا. وفي أوائل القرن العشرين، كان متوسط العريس الأيرلندي يتجاوز الثلاثين. وكان لابد من تأجيل الزواج حتى يتمكن الإبن من الحصول على الأرض والإستقلال عن والده.

وعلاوة على ذلك، فإن عددا كبيرا من الثقافات ما قبل الحداثة يمارس قتل الأطفال (السيطرة على حجم الأسرة، وإن لم يكن على الولادات). في بعض الثقافات ما قبل الصناعة، لا يعتبر الطفل حديث الولادة عضوا في المجتمع، بحيث ينظر إلى تدمير الطفل نفسيا بقدر ما يرى بعض الغربيين الإجهاض.

وعلاوة على ذلك، كانت وسائل منع الحمل الكيميائية والميكانيكية معروفة ومطبقة في كثير من المجتمعات البدائية والفلاحية. وعن النساء في القرن ال 19 مارتينيك وغيانا تستخدم بدلا من ذلك نضح يحتوي على عصير الليمون مختلط مع قشور جوز مغلية من شجرة الماهوغاني. ومع ذلك، فإن بعض هذه الوسائل لمنع الحمل – الإدراج المهبلي من البامية مثل قرنات الحبوب والقطع الدقيقة من العشب المفروم، أو الروث – حيث تكون الخرقاء، غير مرضية جنسيا، أو غير صحية. وبوجه عام، لم تكن تكنولوجيا المجتمعات السابقة للصناعة متساوية في توفير وسائل منع الحمل الكيميائية أو الميكانيكية التي كانت رخيصة ومرضية وفعالة ومتوفرة بسهولة (ديفيس و بليك 1956: 211–235).

ولكن نظرا لأن معظم هذه المجتمعات كانت معدلات الوفيات مرتفعة، كانت معدلات النمو السكاني منخفضة على أي حال. ومع ذلك، فإن الحفاظ على عدد سكان مستقر اليوم يتطلب خفض معدلات المواليد وموانع الحمل المناسبة. وبسبب تكلفة وسائل منع الحمل الحديثة ومنافعها الاجتماعية، تدعم حكومات كثيرة من أقل البلدان نموا برامج تحديد النسل بحيث يحصل المستخدمون عليها مجانا أو بتكلفة رمزية.

وسائل منع الحمل الحديثة. في السنوات الماضية، تم إستخدام كل من المخدرات المحرضة للإجهاض والمخدرات عن طريق الحقن ووسائل منع الحمل عن طريق الفم (حبة منع الحمل)، وحبوب منع الحمل في الصباح والجهاز داخل الرحم (IUD) والمواد الهلامية عبر الجلد والرقع القماشية والإجهاض والتطهير كطرق لتحديد النسل. الواقي الذكري والحجاب الحاجز والمبيدات المنوية وإنقطاع الجماع وتلك الطريقة رخيصة

ولكن أقل فعالية من المجموعة الأولى.

تطهير الذكور عن طريق إستئصال القناة المنوية، والذي ينطوي على عملية تتم لمدة 10 دقيقة للعيادات الخارجية مع التخدير الموضعي، غير مكلفة نسبيا. وعادة ما يكون لا رجعة فيه وهي آمنة وليس له أي تأثير على الأداء الجنسي لاحقا. و عملية إستئصال القناة قد أستخدمت على نطاق واسع في الهند. ونادرا ما تجرى عملية تطهير للإناث، وهي عملية أكثر تكلفة وأشد خطورة، في أقل البلدان نموا (إلافي الهند ما بعد عام 1980 وهذا إستثناء).

والـ IUD هو وسيلة فعالة لمنع الحمل - بإستثناء تطهير الذكور- أرخص (على الرغم من أنه يجب أن يدرج من قبل العاملين في المجال الطبي). ومع ذلك، بسبب إرتفاع معدلات الطرد أو الإزالة، وكما أن إستخدام IUD يتطلب المتابعة. تشير دراسة أجريت في أوائل السبعينيات في لكناو بالهند إلى أن أقل من نصف النساء اللواتي يستخدمن IUD إحتفظن بها لمدة عام واحد وحوالي ربع فقط لمدة عامين (أوبال 48: 1977). الإحتفاظ بالـ IUD ليس أطول بكثير من اليوم.

وسائل منع الحمل عن طريق الفم، ما يقرب من 100 في المائة فعالة إذا اتخذت في الموعد المحدد، هو أكثر تكلفة من IUD . يجب أن تؤخذ حبوب منع الحمل يوميا بإستثناء فترة من عدة أيام في الشهر، وهو نظام صعب للناس في كل من الدول المتقدمة وأقل البلدان نموا.

والإجهاض باهظ التكلفة، وحيثما كان ذلك غير مشروع، يتم تنفيذه في ظروف خطرة على حياة المرأة وصحتها. ومع ذلك، فهي طريقة تستخدم على نطاق واسع لتحديد النسل، كما هو مبين في تقديرات ثلاث حالات إجهاض لكل عشرة ولادة حية في العالم اليوم. وفي عام 2001، في هنغاريا، وهي بلد تتبع كنيسة الروم الكاثوليكي، كان هناك 6 حالات إجهاض لكل 10 ولادة حية؛ في روسيا كان هناك 15 حالة إجهاض لكل 10 ولادة (جونستون 2004). واليوم، يعيش نحو 60 في المائة من سكان العالم في بلدان يكون فيها الإجهاض قانونيا.

برامج تنظيم الأسرة. ويقدر الديوان المرجعي للسكان (2003) أن 59 في المائة من النساء المتزوجات في العالم ممن يصلن إلى سن الحمل يستخدمن وسائل منع الحمل (معظمهن يستخدم الحديثة). ويقدر روبرت كاسن (6: 1994) أن 100 مليون أو 15 في المائة من الأزواج في العالم، حيث أن النساء في سن الإنجاب، يرغبن في الحد من خصوبتهن وتحتاج إلى تحسين الوصول إلى وسائل منع الحمل. ولدى أقل البلدان نموا

التي تضم 95 في المائة من سكانها برامج رسمية لتنظيم الأسرة للحد من النمو السكاني. أنشأت الهند برنامجا في عام 1951، وباكستان في عام 1960، وكوريا الجنوبية في عام 1961، والصين، وفيتنام الشمالية في عام 1962، كما حدثت موجة أخرى بعد ذلك (البنك الدولي 127: 1984i). وفي عام 1979، كان هناك ما يصل إلى 40 مليون مستخدم جديد لأجهزة تحديد النسل والأساليب التي توفرها برامج تنظيم الأسرة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تطهير أو IUD أو حبوب منع الحمل أو الإجهاض أو الأوقية الذكرية أو غيرها.

أما البلدان الآسيوية الستة، وهي الصين وتايوان وكوريا الجنوبية وتايلاند وإندونيسيا وسيريلانكا و فييتنام، التي تنخفض معدلات المواليد الإجمالية فيها (1.9-2.5) تقريبا في البلدان الأكثر ثراء (أنظر الشكل 8-8) برامج التخطيط في الستينات التي خفضت بشكل كبير معدلات المواليد خلال العقد التالي. وفي عام 1962، دعت الصين إلى "تخطيط الولادة" لحماية صحة الأمهات والأطفال. خلال الثورة الثقافية في الفترة من 1966 إلى 1976، وضعت العديد من الجماعات المجاورة أهداف جماعية للولادات، ومنحت إمتياز "يستحقون الأزواج" لوجود أطفال. وحتى في المناطق الريفية، حيث تشمل وسائل منع الحمل التي توزعها مراكز الرعاية الصحية "حبوب الورق"، ورقة من الورق القابل للذوبان في الماء مشربة بموانع الحمل الفموية، حيث يمارس أكثر من نصف الأزواج وسائل منع الحمل. وتتضمن سياسة "زوج واحد، طفل واحد"، التي اعتمدت في عام 1979، مجموعة من المكافآت والعقوبات، من الضغط المجتمعي والترهيب (أحيانا من شخصيات أبوية المعينة) إلى الحرمان من المزايا التعليمية وفرص العمل. وقد نفذت هذه السياسة تقريبا في المناطق الحضرية، ولكنها نادرا ما تكون في المناطق الريفية. خفضت برامج تحديد النسل في الصين معدل المواليد الخام من 36 لكل 1000 في 1960 إلى 19 في 1986 (نجاحا أكبر من نجاح الهند).

وفى عام 1963 كانت فيتنام أول دولة فى جنوب شرق اسيا تنفذ تنظيم الاسرة تطلق "سياسة طفل أو طفلين" بعد التوحيد فى عام 1975. وفى عام 1973 تجاوز عدد مستخدمي وسائل منع الحمل كنسبة مئوية من النساء فى سن الانجاب 50 فى المائة فى تايوان وبلغ 30 في المائة في كوريا الجنوبية. وأسهم هذا التقدم في تنظيم الأسرة في إنخفاض صافي معدل المواليد من الأربعينات الأقل إلى المراهقين لكل 1000 في كلا البلدين بين عامي 1960 و 1988. وقد أدى برنامج سيريلانكا الفعال نسبيا لتنظيم الأسرة إلى إنخفاض معدل المواليد من 36 إلى 24 لكل 1000 بين عامي 1960 و 1988، في

حين كان برنامج إندونيسيا فعالا في تخفيض من 47 إلى 28 وتايلاند في إنخفاض من 46 إلى 29 خلال (إهرليش و إرليخ و هولدرن 1977؛ البنك الدولي 58-56: 1979i؛ الديوان المرجعي للسكان 1988؛ جولهاتي و بيتس 72-71: 1994؛ سيمونز 2001).

وقد فقد بعض الزخم الداعم لتنظيم الأسرة في أقل البلدان نموا بعد عام 1990. وأصدر الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالى، تحت ضغط من أقل البلدان نموا تناقضا متزايدا بشأن تنظيم الأسرة، مشروع جدول أعمال للتنمية في عام 1994 يشير إلى أن النمو السكاني كان مشكلة ولكنها ظل صامتا بشأن السياسات السكانية (إستعراض السكان والتنمية 686-683: 1994a). من عام 2002 إلى عام 2004، ألغى الرئيس الأمريكى جورج بوش تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان وفرض "قاعدة صمت عالمية"، مما حجب المنظمات الدولية التى تتلقى مساعدات أمريكية من إستخدام مواردها المالية الخاصة لمناقشة الإجهاض مع المرضى أو إتاحة الإجهاض أو لضغط لتغيير قوانين الإجهاض في بلادهم.

العوامل الخارجية السلبية في الإنجاب. وذكر الفصل الخامس الإقتصادات الخارجية أو العوامل الخارجية، مزايا التكلفة التي ينقلها الفرد أو الشركة إلى وحدات أخرى داخل الإقتصاد. أما العوامل الخارجية السلبية أو عدم التوازن الخارجي فهي التكاليف التي يفرضها الفاعل (على سبيل المثال، الزوجان) على بقية المجتمع. وبزيادة عدد الأطفال، يمكن للزوجين أن يزيدا من صوتهما في القرارات المحلية، ومطالبتهما بالموارد المشتركة للقرى، وأمنها الإقتصادي (لا سيما في سن الشيخوخة). وفي الوقت نفسه، فإن المزيد من الأطفال يحولون في الإنفاق على رأس المال المادي والبشري ويزيدون من تدهور البيئة ويقللون من الأجور (بزيادة العمالة مقارنة بالموارد الأخرى) (بيردسول 261-256: 1994).

أما العوامل الخارجية السلبية المرتبطة بالإنجاب فهي تعني أن تكلفة منع الولادة الإضافية بالنسبة للزوجين تزيد عن المنفعة، أما بالنسبة للمجتمع فإن فائدة منع الولادة الحدية تتجاوز التكلفة. وفي هذه الحالة، سيكتسب المجتمع من قبل الدولة إعانات وسائل منع الحمل لبرامج تنظيم الأسرة بحيث العلاقة بين التكلفة الحدية والمنفعة الحدية للزوجين يقابل العلاقة الحدية من حيث التكلفة والفوائد للمجتمع.

فعالية تكاليف برامج تنظيم الأسرة. ما مدى فعالية تكاليف برامج تنظيم الأسره؟ هل تتجاوز الفائدة الإجتماعية الهامشية لبرنامج ما التكلفة الإجتماعية الحدية؟ لنفرض

أن القيمة الحالية للفوائد من منع الولادة هي 100 دولار، وهو رقم يساوي المستشفى الذي تم توفيره، والتكاليف الطبية والغذائية والتعليمية وغيرها من التكاليف ناقصا الأرباح المتوقعة للشخص الذي تم منع ولادته[1]. نفترض أن تكلفة توفير وسائل منع الحمل لمنع ولادة واحدة تصل إلى 50 دولارا. وإذا كانت إعانة قدرها 40 دولارا تدفع الأسرة إلى عدم وجود طفل آخر، فإن تكاليف البرنامج لا تزال 90 دولارا فقط للولادة التي تمنعها، أي أقل بمقدار 10 دولارات من مبلغ الـ 100 دولار الذي سيكلف الولادة المجتمع.

نماذج المحاكاة التي وضعها ستيفن إنك (248–239: 1960؛ 56–44: 1966) تشير إلى عوائد عالية للإستثمار في برامج تحديد النسل. ونتيجة تباطؤ النمو السكاني، تباطأ نمو القوى العاملة أيضا، مما أدى إلى خفض نسبة العمالة إلى رأس المال والموارد الطبيعية وزيادة إنتاجية العمالة الحدية. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي تباطؤ النمو السكاني إلى خفض نسبة المعالين غير العاملين إلى السكان المنتجين إقتصاديا (وهي نسبة تمت مناقشتها سابقا في هذا الفصل) ومع ذلك، فإن نماذج إنكي مبالغة في العائدات لبرامج تنظيم الأسرة. وكثيرا ما يتم الإشارة إلى هذه البرامج دون الولادات التي لم تكن قد حدثت على أي حال لأن الطرق التقليدية لتحديد النسل كانت ستنجح. وتقلل النماذج أيضا من التكلفة المتزايدة لكل مستخدم حيث تصل البرامج إلى الأسر التي تقاوم تحديد النسل وتبالغ في الفوائد الصافية للولادة التي تمنعها من المجتمع. ومن المشاكل أيضا (زوفيكاس 93–92: 1979) تقدير التكاليف العامة في المراكز السكانية وتقليل القيمة الحالية للأرباح المستقبلية.

الدافع للحد من حجم الأسرة. ويتطلب برنامج ناجح لتنظيم الأسرة أكثر من توفير إمدادات موانع الحمل؛ فإن عدد البرامج في البلدان النامية، ولا سيما في جنوب آسيا المكتظ بالسكان، لم يكن له سوى أثر محدود على الحد من المواليد، ويرجع ذلك جزئيا إلى الإفتقار إلى الحافز للحد من حجم الأسرة. وواجه برنامج الهند مقاومة نشطة خلال أوائل الستينيات. وكان للمعارضة، التي أدت أحيانا إلى أعمال شغب، أسباب عديدة. وكانت البرامج موجهة من قبل الخدمات الطبية الغربية بدلا من الخدمات الطبية المحلية. وكثيرا ما تعتبر الأقليات الدينية والعرقية البرنامج تمييزيا، ويعتقد الفلاحون أنه يتعارض مع مصالحهم الإقتصادية. ومع ذلك، أعيد تنظيم برنامج الهند في عام 1965 بدعم حكومي قوي. وزادت مدفوعات الحوافز. على سبيل المثال، أعطيت أجهزة الراديو

---

(1) المترجم

(المذياع الصغير) للمستخدمين وكذلك الأشخاص الذين «تم تحفيزهم» لإستخدام أجهزة تحديد النسل. وُستخدم نهج «الكافتيريا» في وسائل منع الحمل. وقد إزداد التمويل، بحيث بلغ عدد مراكز تنظيم الأسرة ومراكزها الفرعية في جميع أنحاء البلد 50,000 مركز بحلول عام 1975. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا الجهد، انخفض معدل المواليد من 44 إلى 33 في الألف فقط بين عامي 1960 و 1988، وهو إنخفاض لا يزيد كثيرا عن البلدان التي تستثمر القليل في برامج تنظيم الأسرة. وعلاوة على ذلك، أدى الإحتجاج الشعبي الذي أعقب حملة للتطهير في عامي 1976 و 1977 إلى إعاقة برنامج تنظيم الأسرة بأكمله بأكثر من عقد من الزمان. ويشير النجاح المتفاوت للجهود المنظمة لتنظيم الأسرة في البلدان النامية إلى أن إتاحة وسائل منع الحمل لا يكفي للحد من معدلات المواليد. ولا يستخدم الأزواج وسائل منع الحمل ما لم يكن لديهم دوافع للحد من الولادات. ويناقش القسم التالي الطرق التي يؤثر بها التغيير الإجتماعي والإقتصادي على قرارات تحديد النسل.

التنمية الإجتماعية والإقتصادية

الأطفال في مجتمع الفلاحين. وفي معظم البلدان ذات الدخل المنخفض، وخاصة في جنوب وجنوب شرق آسيا، الزراعة هي في الغالب زراعة الفلاحين. والفلاحون يزرعون قطع من الأرض التي عادة لا يمتلكونها. والأساليب الزراعية تقليدية والركود التكنولوجي وقلة رأس المال متاحة. وبالمقارنة مع نظرائهم في المجتمع الحضري، من المرجح أن ينظر إلى الأطفال في مجتمع الفلاحين على أنهم أصول إقتصادية. الفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين 8 إلى 10 سنوات تميل أو قطيع الحيوانات الأعشاب وإختيار وبيع المنتجات. والفتيات في جلب المياه وإعداد وجبات الطعام والإعتناء بالأطفال الأصغر سنا وأحيانا فيالمزرعة. ويضع الأطفال مطالب إقتصادية أقل على أسرة الفلاحين. يتم صنع الطعام محليا. يتم بناء المساكن من قبل الأسرة من المواد المحلية وتكلفة التعليم والترفيه والسفر لا تكاد تذكر. وعلى الرغم من أن الأسرة قد تحصل على مهر عندما تتزوج إبنتها من القرية، فإن الضمان المالي الرئيسي يقدم عادة من قبل الأبناء الذين يضيفون إلى الإنتاج الزراعي للأسرة أو يكسبون المال من التجارة أو مهنة أخرى. ويسمح وجود أسرة أكبر بمزيد من الدخل ونقل الأصول من أجل الموازنة بين العجز المؤقت أو الفائض. فعندما يكون التأمين الإجتماعي غير كاف، كلما كانت الأسرة أكبر، كلما قل خطر التعرض للفقر في وقت مستقبلي.

ومن المرجح أن يحد العاملون المتعلمون ذوي البشرة البيضاء في المناطق الحضرية

والجنوبية في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا من حجم الأسرة مقارنة بالفلاح الأمي في المنطقة نفسها. فكر مثلا في الأسرة في شقة مكونة من غرفتين في دلهي بالهند، وكان الزوج والزوجة يعملان ويتوقع أولادهما الحصول على التعليم. وتكلفة الأطفال هي أكثر بالنسبة لهذه الأسرة أكثر من تكلفة واحدة في قرية أقل كثافة سكانية في المناطق الريفية جنوب شرق الهند. إن تربية الأطفال، خاصة عندما يكون الأطفال أصغر من أن يذهبوا إلى المدرسة، يتدخلون في عمل النساء خارج المنزل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأطفال أكثر عرضة للتدخل في تطلعات العمال الحضريين للحصول على وظيفة أفضل أو التنقل الجغرافي.

وتدعم قيم القرى الهندية إرتفاع معدلات المواليد. في كثير من المناطق الريفية في الهند، ترتبط حالة العروس الجديدة في قرية زوجها بوجود أطفال، وخاصة الأبناء. فالإبن ليس فقط يوفر المزيد من الأمن لكبار السن ولكن أيضا يؤدي الطقوس الدينية الأساسية في وفاة أحد الوالدين.

ومع إنخفاض معدلات وفيات الأطفال، هناك حاجة إلى عدد أقل من المواليد لتحقيق أي حجم للأسرة المطلوب. قد يحتاج الوالدان فقط طفلين أو ثلاثة أطفال ليكونوا على قيد الحياة تقريبا من ابن على قيد الحياة، على النقيض من ستة إلى ثمانية أساسية عندما تكون معدلات الوفيات مرتفعة.

وبشكل عام، يؤثر التحديث على معدل المواليد. وعلى سبيل المثال، يشير الجدول 3-8 إلى أن المواليد في الهند تنخفض مع زيادة التعليم (ولا سيما للنساء)، والدخل والحياة الحضرية وتحسين الوضع المهني. وتدعم هذه الحجة رأي غاري بيكر الحائز على جائزة نوبل (141 : 1991) بأن التغيير في الطلب على الأطفال بدلا من توفير وسائل منع الحمل هو السبب الرئيسي لتغيير المواليد.

الجدول 3-8. **يوضح متوسط عدد الأطفال المولودين لكل زوجين، حسب خصائص معينة في الهند** 1961-1965 **(حسب الدخل والتعليم والإقامة والمهنة)**

الخصائص	متوسط عدد الأطفال
دخل الأسرة ونفقاتها (1960-1961)	
يصل إلى 10 روبية شهريا	3.40
11-20 روبية شهريا	3.02
21-30 روبية شهريا	2.95
30 فما فوق روبية شهريا	2.70

الخصائص	متوسط عدد الأطفال
المستوى التعليمي الذي حققته النساء (1961)	
أمية	3.5
المرحلة الإبتدائية	3.4
المرحلة الثانوية	3.1
المرحلة الجامعية	3.0
الدراسات العليا	2.5
الإقامة (1963-1964)	
المدينة	3.19
الريف	3.76
العمل كرب للمنزل	
الزراعة	4.4
الصناعة	4.2
التخصص- القانون ، الطب ، التدريس	3.7
المتوسط لجميع المهن	4.3

Source: Uppal 1977: 41.

توزيع الدخل. ويشير عدد من الدراسات إلى أن المواليد تكون أقل عندما يكون توزيع الدخل أكثر توازنا. وتؤدي إعادة توزيع الدخل إلى الطبقات الدنيا إلى زيادة النسبة المئوية للسكان فوق مستوى الفقر. إن زيادة الأمن الإقتصادي وزيادة الدخل للفقراء يعني أن إنجاب الأطفال ليست الوسيلة الوحيدة للتأمين عند مرحلة الشيخوخة. وتؤدي زيادة الدخل المطلق وسياسات إعادة التوزيع (التي نوقشت في الفصلين السادس والسابع) إلى زيادة الإلمام بالقراءة والكتابة والتنقل والتحضر والعوامل التي تقلل من معدلات المواليد. وهكذا، في تايوان، كانت معدلات الالتحاق المرتفعة في المدارس، التي تقلل من عمل الأطفال، مرتبطة بإنخفاض المواليد (سايمون 76-36: 1976). وعلاوة على ذلك، وبفضل بدلات الفترات الزمنية، تؤدي معدلات الولادات المنخفضة إلى زيادة المساواة في الدخل عن طريق خفض البطالة وزيادة نصيب الفرد من الإنفاق على التدريب والتعليم.

وتوضح تايوان والفلبين هذه العلاقة بين توزيع الدخل والمواليد. وفي أوائل السبعينيات، كان نصيب الفرد من الدخل في تايوان تقريبا كما هو الحال في الفلبين. ومع ذلك، كان هناك تباين كبير بين توزيع الدخل في البلدين. وتجدر الاشارة الى أن

أكبر 10 فى المائة من السكان فى الفلبين كان أكثر ثراء من نفس المجموعة فى تايوان، إلا أن نسبة ال 20 فى المائة أدنى من ضعفها فى تايوان. وعلاوة على ذلك، بالمقارنة مع الفلبين، التي كان لها معدل إيجار زراعي مرتفع، فوي تايوان، نتيجة لإصلاح الأراضي في الخمسينيات، كان جميع المزارعين تقريبا يمتلكون أراضيهم. هذه الحقائق تفسر لماذا ظل معدل المواليد في تايوان أقل بكثير من الفلبين (ريتش 15-10 :1972/ 73؛ جونسون 531-503: 1994). وقد وصل عدد أكبر من الناس إلى مستوى إجتماعي وإقتصادي في تايوان يعزز تحديد النسل. كما أن عدم المساواة في الدخل أقل في مواليد المنخفضة في كوريا الجنوبية (التي كان لها أيضا معدل إيجار زراعي منخفض)، وتايوان والصين وتايلاند وإندونيسيا وسيريلانكا وكوبا منها في فنزويلا المرتفعة المواليد والمكسيك وكولومبيا وبنما وبيرو وإكوادور والسلفادور وهندوراس (الشكل 2-8).

الدين. وعندما تظل العوامل التي تقيس التحديث ثابتة، يفسر الدين بعض الإختلافات بين المواليد عبر البلد. وهكذا، فإن معدلات المولية في معظمها من الروم الكاثوليك أمريكا اللاتينية وفرنسا والبرتغال وبولندا نظرا لمستوى التنمية، هي حول ما يتوقعه السكان. وكانت أسبانيا وإيطاليا الكاثوليكية أقل معدلات المواليد الإجمالية فى العالم 1.2 فى عام 2003 [1].

غير أن السياسة الدينية (إلى جانب الاعتقاد بأن السكان محايدين في التنمية) أثرت على الحكومة الأمريكية، التي كانت في السابق المتبرع الرئيسي لبرامج السكان في أقل البلدان نموا، لرفض تمويل برامج تنظيم الأسرة في أقل البلدان نموا، 1984-1992. وتخشى واشنطن من أن تساعد المساعدات المقدمة لهذه البرامج على الإجهاض أو السيطرة القسرية على السكان أو تتغاضى عنه. وقد أدى هذا الانسحاب من المساعدات الأمريكية إلى خفض التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان وغيره من برامج تنظيم الأسرة في أقل البلدان نموا. وفي عام 1994، ألغى الرئيس وليام كلينتون هذه السياسة. وفي السنة التالية، حددت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة USAID "استقرار النمو السكاني العالمي وحماية صحة الإنسان" باعتبارها أحد المجالات الخمسة التي كانت مفتاح التنمية المستدامة (هندري 32: 1988؛ المكتب المرجعي للسكان 1995؛ السكان والسكان استعراض التنمية 216-215: 1993؛ إستعراض السكان والتنمية 487-483: 1994b). وفي عام 2002، قامت الحكومة الأمريكية مرة أخرى بسحب التمويل اللازم لتنظيم الأسرة في أقل البلدان نموا.

(1) المترجم

ملخص للمتغيرات. من المثير للإهتمام أن دراسة أجرتها آن دي ويليامز (157-117 : 1976) تشير إلى أن الدخل ليس مهما في خفض معدلات المواليد عندما تظل العوامل الأخرى ثابتة. فكيف نفسر العلاقة السلبية بين نصيب الفرد من الدخل ومعدل المواليد في الشكل 8-8؟ وترتبط المتغيرات المرتبطة إرتباطا إيجابيا بالدخل، مثل التعليم ومحو الأمية والوضع المهني والمرأة في قوة العمل والتوسع الحضري والمساواة في الدخل، ارتباطا سلبيا بمعدل المواليد. وعلى النقيض من ذلك، ترتبط معدلات وفيات الأطفال والأطفال في القوى العاملة - المرتبطة سلبا بالدخل - إرتباطا إيجابيا بمعدل الولادات.

دور المرأة. وكان الموضوع الرئيسي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة ومصر في عام 1994 ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا في عام 2002 هو أن البلدان التي ترغب في تخفيض معدلات المواليد ينبغي أن تمكن المرأة إجتماعيا و من الناحية الاقتصادية. وترتبط مساواة الإناث بمستويات عالية من تعليم الإناث ومشاركة القوى العاملة، وكلاهما متغيران يتصلان بإنخفاض معدل المواليد.

التنمية أو التخطيط العائلي؟

ما هي السياسات التي يمكن أن يتبعها أي بلد نام في خفض معدلات المواليد؟ وستؤدي البرامج التي تعزز التنمية الإجتماعية والإقتصادية عن طريق تحسين الصحة والتغذية والتعليم وحقوق المرأة والتنمية الحضرية إلى خفض معدلات المواليد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحسين توزيع الدخل - بما في ذلك توفير المزيد من فرص التعليم والعمل للنساء والطبقات المحرومة والفئات ذات الدخل المنخفض - سيسهم أيضا في إنخفاض معدل المواليد. وبمعنى آخر ، فإن إنخفاض المواليد هو نتيجة ثانوية للإستراتيجيات التي تعتبر على نطاق واسع مرغوبة إجتماعيا في حد ذاتها.

ما هو الأهم ، المساهمة في خفض الخصوبة أو تنظيم الأسرة أو التنمية الإجتماعية والإقتصادية؟ لا يمكننا إختيار واحد أكثر أهمية من الآخرين، حيث أن تخفيض الولادة يعتمد على كليهما. ولن تقبل أجهزة تحديد النسل التي تقدمها وكالات تنظيم الأسرة إذا كانت الظروف الإجتماعية والإقتصادية للسكان هي التي لا يبدو أن تخفيض المواليد فيها ميزة. وعلى النقيض من ذلك، يجب أن يكون لدى الأشخاص الذين يريدون أسر أصغر حجما إمكانية الوصول إلى أجهزة تحديد النسل والمعلومات. يمكنك إما القول بأن معدل المواليد الإجمالي TFR في الصين إنخفض من 5.6 في أوائل السبعينيات

إلى 1.7 في 2003 بسبب تنظيم الأسرة أو التنمية الإجتماعية والإقتصادية السريعة. أو يمكنك إما أن تدعي أن معدل الخصوبة الإجمالي في نيجيريا انخفض من 6.3 في الفترة 1977 - 1981 إلى 5.8 في عام 2003 بسبب "فشل السياسة السكانية في نيجيريا" (أوبونو 109 : 2003) أو النمو السلبي للفرد في الربع الأخير من القرن العشرين (الفصل 6).

تحتاج البلدان النامية الجادة بشأن الحد من المواليد إلى برامج وسياسات لتنظيم الأسرة تعزز التنمية الإجتماعية والإقتصادية وزيادة المساواة في الدخل.

التنمية والسكان هم متغيرات متفاعلة. كل يؤثر على الآخر.

ملخص الفصل Conclusion

1 - النمو السكاني في النصف الثاني من القرن العشرين، لا سيما بين أقل البلدان نموا، لم يسبق له مثيل في التجربة البشرية. ومنذ عام 1960، تباطأ النمو السكاني. ويبلغ معدل النمو السكاني الحالي في العالم النامي 1.6 في المائة سنويا. ويعيش أكثر من نصف سكان العالم في آسيا.

2 - التحول الديموغرافي هو فترة من النمو السكاني السريع التي تحدث بين سكان ما قبل الصناعة ومستقرين يتميزون بإرتفاع معدلات المواليد والوفيات ومعدلات وفيات ومواليد متساوية تقريبا في فترة متأخرة من العصر الحديث. ويحدث النمو السريع في المرحلة الإنتقالية المبكرة، عندما تظل معدلات المواليد مرتفعة في حين أن معدلات الوفيات تنخفض.

3 - كان النمو السكاني المعاصر في أقل البلدان نموا أسرع من النمو الذي شهدته الدول المتقدمة في فترة إنتقالية مبكرة بسبب الإنخفاض الحاد في معدلات الوفيات في أقل البلدان نموا. وتمكنت البلدان النامية اليوم من الاستفادة من التقدم المحرز في إنتاج الأغذية والمبيدات الجديدة والتحسينات في النقل والاتصالات وتحسين التغذية وتحسين النظافة الشخصية والإبتكارات الطبية والتحصين في وقت قصير - والكثير منها لم يكن متوفرا للدول المتقدمة خلال التحول الديموغرافي المبكر.

4 - ينخفض معدل المواليد مع التنمية الإقتصادية والتحضر والتصنيع ومحو الأمية ومشاركة المرأة في قوة العمل وإنخفاض التفاوت في الدخل وزيادة الجهود المبذولة لتنظيم الأسرة. غير أنه من غير المحتمل أن تكون هذه الجهود ناجحة ما لم تكن عملية تحديد النسل مفيدة بالنسبة للتنمية الإجتماعية والإقتصادية وتحسين توزيع

الدخل. وقد أسهمت برامج التنمية وتنظيم الأسرة في إنخفاض معدلات المواليد في أقل البلدان نموا منذ الستينيات.

5 - يعني الهيكل العمري للشباب في أقل البلدان نموا أن سكانها سيستمرون في النمو حتى بعد أن تنتج المرأة في سن الإنجاب بناتا كافيات لتحل محل نفسها.

6 - توقعات مالثوس أن يتفوق السكان على الإمدادات الغذائية كانت مخطئة في الماضي لأنه لم يتنبأ بأن التغيير التكنولوجي وتراكم رأس المال والسيطرة الطوعية على النسل سيحافظ على توازن آمن في الغذاء والسكان. فالإنتاج الزراعي الحالي يكفي لإطعام الجميع على وجه الأرض. غير أن أوجه القصور في توزيع الأغذية بين الدول وداخلها، وعدم كفاية البحوث الزراعية، والطاقة المحدودة تجعل توافر الأغذية في المستقبل في أقل البلدان نموا أمرا غير مؤكد، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

7 - سيمون، الذي يفترض أن النمو السكاني يحفز التكنولوجيا وتقسيم العمل والنمو الإقتصادي، أنه يعارض سياسة سكانية حكومية لأقل البلدان نموا. ومع ذلك، فإن إفتراضات سيمون تتناقض مع القانون الثاني للديناميكا الحرارية، التي تنص على أن العالم هو نظام مغلق مع القصور الحراري المتزايد بإستمرار.

8 - إن زيادة التحضر والإزدحام والنمو السريع للقوى العاملة والبطالة المتزايدة وإرتفاع أعباء الإعتماد على الغير هي بعض التكاليف الرئيسية لإرتفاع معدلات المواليد والنمو السكاني السريع. أن نسبة تتراوح بين 30 و 35 في المائة من سكان أقل البلدان نموا تتراوح أعمارهم بين صفر و 14 سنة مقابل 15 إلى 20 في المائة فقط في البلدان النامية تعني أن الموارد يجب تحويلها من تكوين رأس المال إلى رعاية الشباب في أقل البلدان نموا.

مصطلحات للمراجعة

- الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية (CGIAR)
- معدل المواليد
- معدل الوفيات
- التحول الديموغرافي
- نسبة الإعتماد على الغير
- برامج تنظيم الأسرة
- السلع العامة العالمية
- الشبكة الدولية لمراكز البحوث الزراعية
- سياسة عدم التدخل
- وجهة النظر الماثلوسية
- الآثار الخارجية السلبية
- هرم أعمار السكان
- زخم السكان
- المواليد على مستوى الإستبدال

- الثورة الخضراء
- السكان الثابتين
- معدل المواليد الإجمالي

أسئلة للمناقشة

1 – ما هي العوامل التي ساهمت في ارتفاع معدل نمو السكان في أقل البلدان نموا منذ عام 1950 مقارنة بالفترات السابقة من نفس الطول؟ لماذا تباطأ معدل نمو السكان في أقل البلدان نموا في العقود الأخيرة؟

2 – إشرح نظرية التحول الديموغرافي. وما هي مراحل النظرية في أقل البلدان نموا؟ لماذا هم في مراحل مختلفة؟

3 – قارن بين أنماط النمو السكاني التاريخية في الدول المتقدمة وأقل البلدان نموا في الوقت الحاضر. لماذا تختلف الأنماط؟

4 – ما هي العلاقة الإحصائية بين معدل المواليد ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، إن وجدت،؟ بين معدل المواليد وتوزيع الدخل؟ ما هي أسباب هذه العلاقات؟

5 – لماذا يستمر نمو عدد السكان لعدة عقود بعد أن يصل إلى مستوى الخصوبة على مستوى الإحلال؟

6 – ما هي بعض تكاليف إرتفاع معدل لمواليد والنمو السكاني السريع؟

7 – ما مدى تفسير النظرية المالثوسية للنمو السكاني الغربي؟ النمو السكاني المعاصر في أقل البلدان نموا؟

8 – ما الذي تتوقع أن يحدثه لإنتاج الفرد من الأغذية (لا سيما في أقل البلدان نموا) في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين؟

9 – ناقش وقيم آراء المتفائلين الإقتصاديين مثل سايمون الذين يعتقدون بأن حكومات أقل البلدان نموا لا تحتاج إلى سياسة للحد من النمو السكاني.

10 – ما هي السياسات الأكثر أهمية للحد من المواليد: برامج تنظيم الأسرة أو التنمية الإجتماعية والإقتصادية؟

دليل المراجع

وتشمل مصادر السكان ورقة البيانات السكانية العالمية السنوية الصادرة عن المصدر المرجعي للسكان ومكتب المعلومات السكانية العالمي التابع لمكتب الإحصاء الأمريكي

(أنظر لاحقا)، ومؤشرات التنمية العالمية الأخيرة للبنك الدولي (قرص مدمج أو مجلد)، و http: //www.unfpa.org لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويلخص بيردسول وكيلي وسيندينغ (2003) الأدلة التجريبية على العلاقة بين السكان والنمو الإقتصادي.

كثيرا ما توفر نشرة السكان دراسات إستقصائية في الوقت المناسب لسكان أقل البلدان نموا وقوة العمل. وربما يكون استعراض السكان والتنمية أفضل مجلة للبحث عن آخر التحليلات للعلاقات بين السكان والتنمية الإقتصادية. وتناولت عدة فصول في إيشر وستاتس (1998)، بما في ذلك فصول أنثولت وبونن وهايامي وموريس وبيرلي وبينجالي وشيف وفالديس وتيمر، مسائل تتعلق بزيادة إنتاجية الأغذية في أقل البلدان نموا.

ميريك (15-7: 1986) و تيتلبوم (425-420: 1975) يناقشان التحول الديموغرافي. تيتلبوم يعرض ونقد نظرية التحول الديموغرافي. كيلي (1728-1685: 1988) يلخص الأدبيات حول الآثار الإقتصادية للنمو السكاني. داسغوبتا (1902-1879: 1995b) يستعرض الأدبيات المتعلقة بالمشكلة السكانية.

يشير تشامي (146-131: 1994) إلى نقاط الضعف في قواعد البيانات السكانية التي تساهم في تحليلات ونقاط القوة الخاطئة. بريتشيت (55-1: 1994) دليل على أن معدل المواليد الفعلية في أقل البلدان نموا تتزامن بشكل وثيق مع معدل المواليد المرجو. بونغارتس (1993) يقدم "إطار العرض والطلب لمحددات المواليد"، بما في ذلك تحليل المؤرخ الإقتصادي ريتشارد إيسترلين نظرية إختيار الأسرة في تحديد المواليد. نانسي بيردسول (1988) تبحث "النهج الاقتصادية للنمو السكاني".

بلوم و فريمان (408-401: 1986) ملخص تأثير النمو السكاني السريع في نمو القوى العاملة على أقل البلدان نموا. جونسون (531-503: 1994) هي دراسة ديموغرافية ممتازة لسكان الصين.

(9) التوظيف الهجرة والتمدين

Employment, Migration, and Urbanization

إن المسائل المتعلقة بالسكان والقوى العاملة متشابكة. ويتوقف عبء إعالة السكان العاملين على معدلات المواليد، وينمو نمو القوى العاملة من زيادة السكان الطبيعية والهجرة. وتشكل مهارات العمل عنصرا رئيسيا من عناصر كفاءة السكان. ويتناول هذا الفصل العمالة والبطالة والعمالة الناقصة وهجرة اليد العاملة، بينما يتناول الفصل التالي نوعية موارد العمل.

قبل الجزء الرئيسي من الفصل، ومع ذلك، فإننا نريد أن نقدم الفصول 9–13. أما الآن، فإن النقاش ينتقل من التخفيف من وطأة الفقر، وتوزيع الدخل، ومشكلة السكان (الفصول 6–8) إلى العوامل التي تساهم في النمو ااقتصادي (الفصول 9–13).

وظيفة الإنتاج The Production Function

وكما أشار الفصل الخامس، يمكننا أن نتصور عوامل النمو في وظيفة الإنتاج التي تشير إلى العلاقة بين إنتاج القدرات وحجم المدخلات المختلفة.

$$Y = F(L, K, N, E, T) \qquad (9\text{-}1)$$

يعني أن الناتج (أو المنتج الوطني) (Y) خلال فترة زمنية معينة يعتمد على تدفقات مدخلات العمالة (L) ورأس المال (K) والموارد الطبيعية (N) وريادة الأعمال (E). والتكنولوجيا (T).

وتعني الصيغة أن كل مدخل، مثل العمالة (L)، متجانس. ويمكن أن نفترض أن L يمثل عددا من وحدات العمال التي يكون فيها الشخص المهرة أكثر من وحدة واحدة. على نحو أكثر واقعية، على الرغم من L، يقف على قائمة من المهارات، جنبا إلى جنب مع عدد الأفراد الذين يمتلكون كل مهارة، المتاحة خلال وحدة من الزمن.

وتنتج السلع الرأسمالية – المنشآت والمعدات والآلات والمباني والمخزون – السلع المستخدمة كمدخلات في زيادة الإنتاج. ولتجنب التعميم، حيث تتحدد قيمة رأس المال بإمكانات إنتاجه، يتكون رأس المال من مجمع غير متجانس من سلع رأسمالية محددة. غير أن المتغير K يشير إلى تدفق خدمات رأس المال المتاحة للإنتاج خلال الفترة.

على غرار المدخلات الأخرى في المعادلة لدينا، N هو = مجموعة مركبة غير متجانسة من الموارد الطبيعية. وعلى الرغم من أن مخزون الموارد الطبيعية، وهو موارد غير قابلة للتجديد على الأقل، قد يستنزف تدريجيا، إلا أن التدفق لكل وحدة زمنية له صلة بوظيفة الإنتاج.

وإذا ثبتت التكنولوجيا، فإن تدفق الموارد الطبيعية يضع قيودا مطلقة على الإنتاج المادي في صناعات مثل الصلب والألومنيوم. وقد تسمح الإكتشافات أو التقنيات الجديدة بزيادة إستغلال الموارد الطبيعية، بحيث يزيد تدفق N في كل فترة زمنية؛ وعلى النقيض من ذلك، قد يؤدي التقدم في التكنولوجيا، مثل الترانزستور ورقائق السيليكون، إلى تقليل الموارد الطبيعية المطلوبة لكل وحدة إنتاج.

ريادة الأعمال هي مصدر الإنتاج الذي ينسق العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتكنولوجيا. المتغير E أقل في الكمية من عوامل الإنتاج الأخرى.

التكنولوجيا (T)، أو المعرفة التقنية، يوحي الفنون العملية، بدءا من الصيد وصيد الأسماك والزراعة من خلال التصنيع والاتصالات والطب والإلكترونيات. يمكن أن يكون T مدخلا مباشرا للإنتاج، كما هو الحال في المعادلة 1-9 ، أو متغير يؤثر على العلاقة بين المدخلات L و K و N و E والمخرجات Y . ومن المنظور الأخير، فإن التكنولوجيات هي المهارات والمعارف والإجراءات والأنشطة الرامية إلى تحويل المدخلات إلى مخرجات، كما أن زيادة T يقلل المدخلات لكل ناتج (فرانزمان 23: 1986).

حجم الإنتاج هو متغير قد يكون قد أدرج في المعادلة 1-9 مع تقنية معينة، وزيادة المدخلات - العمل ورأس المال والموارد الطبيعية وريادة الأعمال - وقد لا تؤدي بعض التضاعفات نفس الناتج عند التضاعف بسبب الإقتصادات أو سلبيات الإقتصاد.

لأن تركيزنا على الدخل أو الإنتاج لكل عامل (أو لكل شخص)، يمكن أن نعيد ذكر المعادلة 1-9 مع المتغير المستقل Y / L أو Y / P (مع P، والسكان). وفي هذه الحالة، تصبح وظيفة الإنتاج أكثر تعقيدا.

ويركز الفصلان التاليان على دور القوى العاملة في التنمية الإقتصادية. الفصل 11 يناقش رأس المال والتكنولوجيا، الفصل 12 ريادة الأعمال، والفصل 13 الموارد الطبيعية والأرض والبيئة في النمو الإقتصادي.

مشاكل التوظيف في أقل البلدان نموا Employment Problems in LDCS

لا يمكنك فهم بطالة أقل البلدان نموا إلا إذا أدركت كيف تختلف عن ذلك في الغرب. وعادة ما يكون العاطلون عن العمل في أقل البلدان نموا ممن تتراوح أعمارهم

بين 15 و 24 عاما والمتعلمين والمقيمين في المناطق الحضرية. والعاطلون عن العمل في أقل البلدان نموا، الذين عادة ما تدعمهم أسرة ممتدة في البحث عن عمل، هم أقل احتمالا لأن يكونوا من أفقر خمس السكان مما هو عليه في الدول المتقدمة.

ومع ذلك، فإن مشكلة العمالة تشكل مصدر قلق كبير للبلدان النامية. ومن الواضح أن توفير وظائف إنتاجية مدفوعة الأجر لفقراء جدا هو وسيلة رئيسية للحد من الفقر وعدم المساواة في أقل البلدان نموا. وتمثل معدلات البطالة المرتفعة نقصا كبيرا في الموارد البشرية؛ والعاطلون عن العمل، الذين هم في الغالب من الشباب والحضر والمتعلمين الذكورتمثل مصدرا محتملا للإضطرابات الإجتماعية والإستياء السياسي (نافزيجر وأوفينن 48-45: 2003)[1].

وفي الغرب، رافقت التنمية الاقتصادية هجرة داخلية ودولية كبيرة من المناطق الريفية، حيث أدى التقدم التقني إلى تحرير العمالة، وإلى المناطق الحضرية، حيث زاد التوسع الصناعي السريع الطلب على اليد العاملة. ويتوقع كثير من الإقتصاديين أن يؤدي التصنيع السريع إلى حل مشكلة العمالة في أقل البلدان نموا. وللأسف ، ولأسباب تدعو إلى مناقشتها لاحقا، لم تكن لهذه الإستراتيجية للنمو الصناعي السريع نفس النتائج في أقل البلدان نموا كما هي الحال في الغرب.

إطار محتوى الفصل Scope of the Chapter

ويناقش القسمان التاليان من هذا الفصل أنواع العمالة غير المستغلة تماما ومدى بطالة أقل البلدان نموا والعمالة الناقصة. ويتناول الفرع التالي ما إذا كان التوسع الصناعي لأقل البلدان نموا يمكن أن يستوعب نمو القوة العاملة. وبعد ذلك، ننظر إلى البطالة الخفية في الزراعة. ونستعرض نموذج لويس وننظر في نموذج هاريس – نموذج تودارو للهجرة – من الريف إلى الحضر وننظر في أسباب عدم تطبيق التفسيرات الغربية للبطالة على أقل البلدان نموا. وبعد ذلك، نوضح البطالة في أقل البلدان نموا بالنظر إلى تكنولوجيا أقل البلدان نموا، وتشوهات أسعار العوامل، وأسواق العمل المتعلمة. وينظر القسم الأخير في السياسات الرامية إلى الحد من البطالة.

أبعاد البطالة والعمالة الناقصة

Dimensions of Unemployment and Underemployment

ويشير العاطلون عن العمل بشكل علني إلى العاملين في القوى العاملة دون عمل ولكن متاحين ويسعون إلى الحصول على عمل. وتقدر نسبة البطالة كنسبة مئوية من

(1) المترجم

القوى العاملة (العاملة بالإضافة إلى العاطلين عن العمل)، 1998–2001، بنسبة 3.7 في المائة في شرق آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهادئ و 8.2 في المائة في الصين و 9.2 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و 5.9 في المائة في الشرق الأوسط، و 14.2 في المائة في أفريقيا، و 11.1 في المائة في أوروبا النامية وآسيا الوسطى، و 6.2 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل (البنك الدولي 52–53: 2003h؛ منظمة العمل الدولية 282: 2000؛ هو 131–134: 2001). ومع ذلك، إنتقلت معدلات البطالة بشكل دوري، وبلغت ذروتها خلال فترات الركود والتكيف مع العجز المزمن في ميزان المدفوعات (هورتون و كانبور و مازومدار 531–558: 1991).

ومعدلات البطالة هذه لها هامش جوهري من الخطأ. وقد تكون الإحصاءات من المصادر المعتادة والدراسات الإستقصائية للأسر المعيشية، التي تكون أكثر موثوقية عموما من البيانات المستمدة من سجلات البطالة أو نظم التأمين، ناقصة بسبب عدم كفاية الهياكل الأساسية والأخطاء في طريقة أخذ العينات وقلة الخبرة وعدم وجود تدريب للمقابلات والمشرفين (العمل الدولي أوفيس 15–21: 1995).

من هم العاطلون عن العمل في أقل البلدان نموا؟ سكان المدينة أساسا – البطالة في المناطق الحضرية هي ضعف تلك المناطق الريفية. ومعظم العاطلين عن العمل هم الذين يدخلون للمرة الأولى إلى القوى العاملة: معدل البطالة بالنسبة للشباب، من 15 إلى 24، هو ضعف عدد الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 24 عاما. وكثيرا ما يكون العاطلون عن العمل من النساء – على الرغم من أن عدد العاطلات عن العمل أقل من عدد الذكور، فإن معدل النساء أعلى (في العالم 6.4 في المائة عاطلين عن العمل إلى 6.1 في المائة للرجال) (منظمة العمل الدولية ILO 2004). وأخيرا، فإن العاطلين عن العمل يتمتعون بتعليم جيد إلى حد ما. وترتبط البطالة بالتعليم حتى بعد المراحل الثانوية، عندما تبدأ بالفشل (سكوير 66–69: 1981). يتم شرح هذه الأنماط لاحقا في الفصل.

وتميز معظم البلدان الأشخاص الذين يعملون لساعات قصيرة من أولئك الذين يعملون بدوام كامل. فالطلاب والمتقاعدون والعاملون في المنازل الذين يعملون لساعات قليلة عادة لا يعرفون أنفسهم بوضعهم الوظيفي. العاملون بدوام جزئي هم أشخاص يعملون طوعا لساعات قصيرة.

وبالنسبة للعاطلين عن العمل، يجب أن يتم إضافتهم والذين يعملون بشكل أقل مما يرغبون في العمل. والعمالة الناقصة بشكل واضح هي العمال الذين يضطرون إلى العمل لساعات قصيرة كبديل للخروج من العمل. وتنجم العمالة الناقصة غير المرئية عن عدم كفاية إستخدام قدرات العمال.

يجب أن يكون القراء متشككين في تقارير الصحفيين عن معدلات البطالة والعمالة الناقصة مجتمعة التي تزيد عن 50 في المائة في البلد المكتئب. أحد أسباب التشكك هو عدم وجود مبادئ توجيهية تشغيلية لقياس العمالة الناقصة، وبالتالي فإن معظم هذه المعدلات لا معنى لها (مكتب العمل الدولي 21-12: 1995).

العمالة غير المستقدمة Underutilized Labor

بالإضافة إلى العاطلين عن العمل رسميا، إدغار إدواردز (11-10: 1974) يحدد ثلاثة أشكال من العمالة النقص في الاستخدام أو العمالة الناقصة: نشطة بشكل واضح ولكن غير مستخدمة – أولئك الذين نطلق عليهم "مضيعة للوقت"، بما في ذلك:

1. **البطالة المقنعة**. ويبدو أن العديد من الناس ينشغلون في مزارع أو يعملون في الحكومة على أساس التفرغ، على الرغم من أن الخدمات التي يقدمونها قد تتطلب في الواقع أقل بكثير من الوقت الكامل. وقد تؤدي الضغوط الاجتماعية على الصناعة الخاصة أيضا إلى بطالة خفية. ويناقش هذا المفهوم بمزيد من التفصيل في وقت لاحق.
2. **البطالة الخفية**. أما الذين يشاركون في الأنشطة غير المتعلقة بالعمالة، ولا سيما التعليم والأعمال المنزلية، فيكون "خيارا ثانيا"، وذلك أساسا لأن فرص العمل غير متاحة على مستويات التعليم التي تحققت بالفعل؛ أو (ب) مفتوحة أمام المرأة، كنتيجة للتمييز. وهكذا تصبح المؤسسات التعليمية والأسر المعيشية "أصحاب عمل الملاذ الأخير". وعلاوة على ذلك، قد يكون العديد من الطلاب من بين أقل قدرة. ولا يمكنهم التنافس بنجاح على الوظائف، لذا يذهبون إلى المدرسة.
3. **المتقاعدمبكرا**. وهذه الظاهرة واضحة بشكل خاص في الخدمة المدنية. وفي العديد من أقل البلدان نموا، ينخفض سن التقاعد مع ازدياد طول العمر، وذلك أساسا كوسيلة لخلق فرص عمل للعمال الشباب (المرجع نفسه).

ويركز الجزء الباقي من الفصل على العاطلين عن العمل والعاطلين عن العمل والعاطلين غير المعلنين.

نمو القوى العاملة والتمدين والتوسع الصناعي
Labor Force Growth, Urbanization, and Industrial Expansion

وتعود البطالة المتزايدة في أقل البلدان نموا إلى نمو القوى العاملة بوتيرة أسرع من فرص العمل. وفي الفترة من عام 1950 إلى عام 2001، زادت قوة العمل في أقل البلدان نموا خمسة أضعاف، من 500 مليون في عام 1950 إلى 2،517 مليون (البنك الدولي

1979i :48؛ والبنك الدولي 44: 2003c). ويجب على البلدان النامية اليوم أن تتعامل مع نمو أسرع بكثير في القوى العاملة مما كانت عليه البلدان الصناعية في مرحلة مماثلة من نموها. وازدادت القوى العاملة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان بنسبة 0.8 في المائة سنويا في القرن التاسع عشر مقابل 1.6 في المائة سنويا في البلدان النامية في الفترة 2001–2010 (البنك الدولي 44: 2003h). (نمو القوى العاملة يتخلف عن النمو السكاني) كان نمو القوة العاملة في الصين في الفترة من 1980 إلى 1985 بنسبة 2.5 في المائة سنويا إنعكاسا للنمو السكاني في أوائل الستينات من القرن الماضي، في حين أن النمو السنوي للقوى العاملة في الفترة من 2001 إلى 2010 مرتبط بنسبة 0.8 في المائة مما أدى إلى إنخفاض النمو السكاني في الفترة 1985 – 2000 الذي رافق برنامجا عاجلا لتنظيم الأسرة. ونجد أن صدى النمو في قوة العمل في شرق آسيا في مطلع القرن الحادي والعشرين هو النمو السكاني السنوي البالغ 1.4 في المائة الذي حدث في الفترة من عام 1980 إلى عام 1985). واستغرق الأمر حوالي 90 عاما لتضاعف عدد القوى العاملة في البلدان الصناعية؛ فإنه يستغرق الآن نحو 44 عاما في البلدان النامية.

وفي الولايات المتحدة، إرتفعت مشاركة القوى العاملة للإناث فوق سن الخامسة عشرة من 34 في المائة في عام 1950 إلى 59 في المائة في عام 1994. غير أن القصة تختلف تماما في البلدان النامية حيث يعيش 80 في المائة من نساء العالم. وهناك تباين كبير في معدلات مشاركة الإناث في أقل البلدان نموا، وبعض هذه البيانات لا يمكن الإعتماد عليها. ومع ذلك، يعتقد الإقتصاديون السكاني أن معدلات مشاركةالإلناث في آسيا) بإستثناء الصين (وأفريقيا إنخفضت من 1950 إلى 1990. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث كانت النساء يشكلن 42 في المائة من القوى العاملة الزراعية ولكن 27 في المائة فقط من القوى العاملة غير الفالحية في عام 1985) ،أدى نمو حصص الصناعة والخدمات في القوى العاملة إلى تقلص مشاركة الإناث في القوة العاملة. وفي الشرق الأوسط، حيث تثبط الثقافة التقليدية أو تحرم المرأة من ترك سلامة وحرمة بيوتها للعمل من أجل الآخرين، فإن النمو الإقتصادي قد يقلل من مشاركة الإناث في القوة العاملة. ووفقا للبنك الدولي (45: 2003h): "ما زال عدد النساء اللواتي يعملن في عمل أسري غير مدفوع الأجر أكبر من عدد الرجال في أفريقيا وآسيا".

ووفقا لمكتب العمل الدولي (2004) والمكتب المرجعي للسكان والبنك الدولي (44: 2003h)، إرتفعت حصة الإناث من القوى العاملة في العالم (وليس نفس معدل المشاركة في العمالة العالمية) من 35 في المائة في عام 1950 إلى و 36 فى المائة فى عام

1990، و 40 فى المائة فى عام 2003 (1.1 مليار من 2.8 مليار عامل فى العالم). وفي أقل البلدان نموا، إرتفعت حصة الإناث من القوى العاملة من 33 في المائة في عام 1950 إلى 34 في المائة في عام 1990 (ومن المتوقع أن تصل إلى 34 في المائة في عام 2025) (بلوم و بريندر 9-8: 1993).

ويرافق النمو الاقتصادي عموما انخفاض نسبة القوى العاملة في الزراعة وزيادة حصة العمالة في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات الأكثر إنتاجية. غير أن نسبة 57 في المائة من القوى العاملة في البلدان المنخفضة الدخل كانت في الزراعة في الفترة 1998-2001 و 20 في المائة فقط في الصناعة، بينما كانت 46 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل في الزراعة و 25 في المائة في الصناعة (أنظر الجدول 1-4).

وإزدادت العمالة الصناعية السنوية إلى 0.5 في المائة من مجموع القوى العاملة في البلدان النامية في الفترة 1987-1992، وهي نسبة أعلى من نسبة 0.3 في المائة بالنسبة لأوروبا الصناعية في مطلع القرن العشرين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 167 ،157: 1990؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 174، 163 : 1994).

وبسبب النمو السريع للقوى العاملة، لا تستوعب الصناعة في البلدان النامية اليوم سوى 25-35 في المائة من القوة العاملة المتزايدة، مقارنة بنحو 50 في المائة في أوروبا في عام 1900. دعونا نوضح ذلك. وإذا افترضنا أن القوى العاملة تنمو بمعدل 2.7 في المائة سنويا، فإن المعدل بالنسبة لأقل البلدان نموا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الفترة من عام 1992 إلى عام 2000. ونفترض أن العمالة الزراعية لا تزال ثابتة، بحيث يكون النمو في الصناعة والخدمات. ويشغل القطاع غير الفالحي في هذه البلدان األفريقية في العقد األول من القرن الحادي والعشرين 33٪ من القوة العاملة. وسيتعين على هذا القطاع أن يزيد من إجمالي العمالة بنسبة 8.1 في المائة سنويا لإستيعاب نمو القوى العاملة بنسبة 2.7 في المائة (أي 0.33 1/ 3 × 0.081 = 0.027). ويوضح الجدول 2-9 أنه على الرغم من أن البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى زادت إنتاجها الصناعي بنسبة 11 في المائة أو أكثر في السنة، فإن هذا النمو يتجاوز بكثير نمو العمالة في الصناعات التحويلية في جميع بلدان جنوب الصحراء الكبرى. والواقع أن بلدين فقط مدرجين في القائمة هما كوريا الجنوبية وتايوان، زادان فرص العمل في الصناعة التحويلية بأكثر من 8 في المائة. وكان للبلدين معدل نمو صناعي سريع وتركيز على المصنوعات كثيفة العمالة، ولا سيما في الصادرات. ولأن العمالة غير الزراعية نادرا ما تنمو بوتيرة أسرع من العمالة في الصناعة التحويلية، فإن تحقيق نمو العمالة في معظم أقل البلدان نموا

أمر صعب (جريجوري 700-673: 1980؛ البنك الدولي 46: 1979h؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 163-162: 1994).

الجدول 1-9. يوضح نمو القوى العاملة، 1950-2010

	متوسط معدل النمو السنوي					
المنطقة	**1960-1950**	**1970-1960**	**1980-1970**	**1992-1980**	**2000-1992**	**2010-2000**
شرق آسيا والمحيط الهادئ a	2.1	2.4	2.4	2.1	1.8	1.1
جنوب وجنوب شرق آسيا	1.4	1.7	1.8	2.1	1.9	2.0
أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي	2.2	2.4	3.1	2.5	2.3	1.9
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1.6	1.9	3.0	3.2	3.2	3.0
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	1.7	2.2	2.4	2.5	2.7	2.2
تطوير أوروبا وآسيا الوسطى	1.1	0.8	1.4	1.1	0.2	0.5
البلدان النامية	1.6	1.8	2.3	2.2	1.9	1.6
الدول المتقدمة	غير متوفر b	1.2	1.3	0.6	0.4	0.4

a Excludes Japan.
b Not available.
Sources: World Bank 1979i:47; Squire 1981:44–45; World Bank 1988i:282–283; World Bank 1994i:
210–211; World Bank 2003h:44).

ويصف هذا السيناريو المتشائم الكثير من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في التسعينيات (أنظر الجدول 1-9) والمجموعة الأولى: البلدان النامية غير الساحلية مالي وتشاد وبنن وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي ورواندا وتنزانيا والكونغو كينشاسا والصومال والسودان وإثيوبيا وإريتريا ولكن ليس للمجموعة الثانية: السنغال ونيجيريا والكاميرون وساحل العاج والكونجو برازافيل وكينيا وزامبيا وملاوي وموزمبيق وجنوب أفريقيا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. أما المجموعة الثانية التي تنمو القوى العاملة فيها بمعدل أبطأ من 2.7 في المائة سنويا أو التي يزيد فيها القطاع غير الفلاحي عن 40 في المائة، فإنها ال تتطلب زيادة كبيرة في العمالة غير الفالحية.

وساهم بطء نمو العمالة في قطاعي الصناعة والخدمات في ارتفاع معدلات البطالة الحضرية والعمالة الناقصة وإنخفاض الإنتاجية الريفية. ويستكشف باقي هذا الفصل العالقة بني التنمية الريفية والإنتاجية وهجرة اليد العاملة من املناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وما يترتب على ذلك من إرتفاع البطالة في الحضر.

الجدول 2-9. يوضح التصنيع ونمو توظيف في البلدان النامية

المنطقة / البلدان	نمو الإنتاج الصناعي السنوي بنسبة مئوية (1963-1969) a	نمو التوظيف الصناعي السنوية بنسبة مئوية (1963-1969)
أفريقيا		
الجزائر	–0.5	–27.0
مصر	11.2	0.7
إثيوبيا	12.8	6.4
غانا	10.6	6.3
كينيا	6.4	4.3
نيجيريا	14.1	5.7
أوغندا	6.6	4.8
آسيا		
جمهورية كوريا	18.4	13.0
الهند	5.9	3.3
فلسطين	12.1	3.0
باكستان	12.3	2.6
الفلبين	6.1	4.8
تايوان	16.8	13.3
تايلاند	10.7	–12.0
أمريكا اللاتينية		
البرازيل	6.5	1.1
تشيلي	4.8	4.2
كولومبيا	5.9	2.8
كوستاريكا	8.9	2.8
جمهورية دومينيكان	1.7	–3.3
الاكوادور	11.4	6.0
بنما	12.9	7.4

a More precisely annual growth rate in the value added of manufacturing to GNP.
Source: Morawetz 1974:492–495.

البطالة المقنعة Disguised Unemployment

ويعتقد كثير من الإقتصاديين أن البطالة المقنعة، أي عدم إنتاجية الإيرادات الحدية للإيرادات، هي أمر متوطن بين العمل الزراعي في أقل البلدان نموا: إن سحب وحدة العمل من الزراعة لا يقلل من الإنتاج. وكانت البطالة المقنعة مصطلح يستخدم خلال الكساد العظيم لوصف العمال في العاصمة التي أخذت وظائف رديئة نتيجة تسريحهم. وفي الفترة ما بين الثلاثينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي، كانت أقل البلدان نموا تعاني من بطالة صناعية ملحوظة، لذا فكان الاقتصاديون يفهمون أن نظراء أقل البلدان نموا للبطالة الجماعية في الغرب كانوا يخفون البطالة: فقد واصل الناس العمل في المزرعة على الرغم من الاكتئاب. وفي ذلك الوقت، اعتبر الخبراء الأجانب أن الإنتاج الزراعي لأقل البلدان نموا غير فعال. وبالمقارنة مع العمال في الاقتصادات المتقدمة، يبدو أن العمال الزراعيين في أقل البلدان نموا لا ينتجون شيئا يذكر ويبدون أنهم متعطلون في معظم الأحيان. وافترض بعض الاقتصاديين الزراعيين أن زراعة الفلاحين يمكن تنظيمها لتوظيف جميع عمال المزارع 10 ساعات في اليوم، 6 أيام في الأسبوع، على مدار العام. غير أن البطالة المقنعة كان لها العديد من المباني المختلطة. وقد أساء العديد من المراقبين فهم الطابع الموسمي للعمل الزراعي في أقل البلدان نموا والفرق في السلوك الاقتصادي بين مزارعي الكفاف والمزارعين التجاريين (الفصل 7) (كاو، أنشيل، وايشر 144–129 : 1964).

وكان الأساس النظري لإنتاجية هامشية صفرية للعمل هو مفهوم الاستبدال التقني المحدود للعوامل. النظرية الاقتصادية تفترض في كثير من الأحيان أنه يمكن أن تنتج جيدة مع عدد لا حصر له من مجموعات من رأس المال والعمل، وضبط باستمرار عن طريق استبدال أكثر قليلا من عامل واحد لأقل قليلا من آخر. غير أنه من الناحية العملية، قد لا تكون هناك سوى عدد قليل من العمليات الإنتاجية المتاحة لأقل البلدان نموا، وقد تكون هذه العمليات ميكانيكية للغاية وضعت في الغرب الذي يغمره رأس المال. والحالة القصوى هي حيث يتطلب الإنتاج نسبة غير قابلة للتغيير من رأس المال إلى اليد العاملة، بحيث لا يمكن لرأس المال المتاح للإقتصاد أن يستخدم بالكامل العاملين في القوة العاملة (إيكهوس 565–539 : 1955). وفي الزراعة الفلاحية، يفترض أن العمل الذي يقل عن العمالة الكاملة ينعكس في البطالة المقنعة.

ومع ذلك، فإن إفتراض نسب صارمة لعوامل الزراعة أقل البلدان نموا ليس صحيحا. يعقوب فينر (19 : 1957).

أجد أنه من المستحيل تصور مزرعة من أي نوع والتي تبقى عوامل الإنتاج الأخرى ثابتة. . . لن يكون ممكنا، من خلال الطرق المعروفة، والحصول على بعض إضافة إلى المحصول بإستخدام العمل الإضافي في إختيار أكثر حذرا وزرع البذور والتعشيب

الأعشاب أكثر كثافة والحرث والتقليم والتمهيد والجمع وهو أكثر شقاءا وتقطيع وتنظيف المحصول.

وما إذا كانت البطالة المقنعة موجودة أم لا فهذا يعتمد على الطريقة التي يحدد بها الإقتصادي مصطلح الوحدة الهامشية. إن الإنتاجية الحدية في الزراعة أقل معقولية بكثير إذا كانت تشير إلى ساعة عمل هامشية بدلا من عامل هامشي. وليس من الصعب تصور قرية أو عشيرة تطبق تقنيات بسيطة وغير متغيرة ومعدات رأسمالية على قطعة أرض ظل حجمها ثابتا لسنوات. ولأن الحوافز المالية لا تنجح وأن المفاوضات المتكررة ستكون مكلفة، فإن المهام تخصصها الأعراف. والناس من نفس العمر والجنس العمل عن نفس الوقت من الوقت والحصول على نفس الأجر. ويتم تغذية الجميع إلى مستوى الكفاف طالما يتوفر ما يكفي من الغذاء. فإذا زاد عدد السكان والقوى العاملة، على سبيل المثال، بمقدار الخمس، فإن ساعات كل عامل تنخفض بمقدار الخمس. ولا يتغير الناتج. ومع ذلك، حتى لو كان إنتاج عامل إضافي هو صفر، قد يكون إنتاج ساعة اضافية كبير. وعندما تكون ساعات العمل هي المقياس ، يكون للعمل إنتاجية هامشية إيجابية.

وعلى الرغم من أن نسب رأس المال العاملة قابلة للتعديل في الزراعة، فإنها قد لا تكون كذلك في الصناعة، ولا سيما في قطاعات مثل الصلب أو المواد الكيميائية. والملجأ الأخير للعمل غير المستخدم في صناعة تعظيم الأرباح هو مع العشيرة أو الأسرة الممتدة في الزراعة. ويعني إستيعاب الزراعة لهذه العمالة الإنتاجية والأجور الحدية التي ستكون أقل منها في الصناعة. ومع ذلك فإن إمكانيات العمل الزراعي الكثيف العمالة الكثيفة، كما يشير فينر، تعني أن الناتج الهامشي للعمالة الزراعية سيكون إيجابيا.

هل تدعم التحقيقات الميدانية هذه الفرضية؟ ويعتقد أن دراسات عديدة بين عامي 1930 وأوائل الخمسينيات تشير إلى أن إنتاج أقل البلدان نموا في الزراعة ظل ثابتا أو إزداد مع إنخفاض العمالة. ولكن هذه الدراسات تفتقر إلى الأدلة على أن تكوين رأس المال ومستوى التكنولوجيا ظلت ثابتة (كاو و أنشيل و إتشر 144-129: 1964). ومن الواضح أن الإنتاجية الحدية للعمالة يمكن أن تكون إيجابية – حتى لو توسع الإنتاج مع إنخفاض العمالة – إذا زاد رأس المال والتكنولوجيا.

الهجرة الريفية – الحضرية Rural–Urban Migratio

على الرغم من أن القوة العاملة لأقل البلدان نموا تنمو بمعدل سنوي قدره 1.6في المائة، فإن القوى العاملة والسكان في المدن تنمو سنويا بنسبة 2.4 في المائة ! وقد إزدادت الحصة الحضرية من مجموع سكان أقل البلدان نموا من 27 في المائة في عام 1975 و 35 في المائة في عام 1992 إلى 40 في المائة في عام 2003 (75 في المائة في أمريكا اللاتينية

و 38 في المائة في آسيا، و 33 في المائة في أفريقيا، مقابل 75 في المائة في البلدان النامية و 47 في المائة في المجموع العالمي) ومن المتوقع أن يرتفع إلى 47 في المائة في عام 2010 و 56 في المائة في عام 2030 (كوهين 15-12 : 1976 ؛ وإدارة الأمم المتحدة للمعلومات الإقتصادية والإجتماعية تحليل السياسات 107-106، 75-74 : 1993 ؛ البنك الدولي 223-222، 211-210 : 1994i ؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 149-148 : 1994 ؛ شعبة السكان في الأمم المتحدة 2002 ؛ المكتب المرجعي للسكان 2003). وفي الفترة من عام 1975 إلى عام 2000، إزداد عدد مدن أقل البلدان نموا التي يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة من 90 إلى 300 نسمة. وكان لدى 27 تجمعا حضريا من أقل البلدان نموا أقل من 10 ملايين نسمة وثلاثة تجمعات (مومباي، الهند؛ ساو باولو، البرازيل؛ ومكسيكو سيتي، المكسيك) 15 مليونا على الأقل في عام 2000 (الجدول 3-9).

ومن شأن إنخفاض عائدات الزراعة وإحتمالية إرتفاع الأجور في الصناعة أن يحفز الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وتعود نسبة كبيرة من النمو في القوى العاملة الحضرية إلى هذه الهجرة، لا سيما في البلدان التي يغلب عليها الطابع الزراعي والتي هي حديثة التصنيع. وهكذا، فإن الهجرة إلى المدن هي مساهم أكبر من النمو السكاني الطبيعي في نمو العمالة الحضرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي أقل البلدان نموا من أقل البلدان نموا، مما هي عليه في أمريكا اللاتينية الأكثر نموا، حيث تشكل الزيادة الطبيعية المصدر الرئيسي للنمو الحضري[1].

الجدول 3-9. يوضح ترتيب السكان من التجمعات الحضرية 1950 و 1970 و 1990 و 2000 و 2015 (بالمليون) - في ترتيب السكان 2015

تجمع سكاني حضري	1950	1970	1990	2000	2015
طوكيو ، اليابان	6.9	16.5	25.0	26.4	26.4
مومباي ، الهند	2.9	5.8	12.2	18.0	26.1
لاجوس ، نيجيريا	0.6	2.1	7.7	13.4	23.2
داخا ، بنجلاديش	0.5	1.6	6.6	11.5	21.1
ساو باولو ، البرازيل	2.4	8.1	18.1	17.8	20.4
كراتشي باكستان	1.3	3.9	7.9	11.9	19.2
مكسيكو سيتي ، المكسيك	3.1	6.1	15.1	16.2	19.2
نيويورك ، الولايات المتحدة	12.3	16.2	16.1	16.6	17.4
جاكرتا ، إندونيسيا	1.6	3.9	9.2	13.4	17.3
كلكاتا ، الهند	4.4	6.9	10.7	12.9	17.3
لوس أنجلوس ، الولايات المتحدة	4.0	8.4	11.5	13.2	14.5

(1) المترجم

تجمع سكاني حضري	1950	1970	1990	2000	2015
شنغهاي ، الصين	5.3	11.2	13.4	12.9	13.6
Sources: U.N. Department of Economic and Social Information and Policy Analysis 1993:126– 127, 139–143; U.N. Population Division 2002.					

نموذج لويس

تذكر نموذج لويس في الفصل 5 الذي يوضح كيف أن النمو الاقتصادي لأقل البلدان نموا نشأ عن الزيادة في القطاع الصناعي بالنسبة لقطاع الزراعة الكفاف. كما يفسر نموذج لويس الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في البلدان النامية. أبسط تفسير للهجرة من الريف إلى الحضر هو أن الناس يهاجرون إلى المناطق الحضرية عندما الأجور هناك تتجاوز الأجور الريفية. ويشرح آرثر لويس هذه النظرية في شرحه لنقل العمالة من الزراعة إلى الصناعة في بلد حديث التصنيع. وخلافا لأولئك الإقتصاديين الذين كتبوا منذ أوائل السبعينات، الذين كانوا قلقين بشأن الإفراط في العمل، كتب لويس في عام 1954، عن قلقه إزاء النقص المحتمل في اليد العاملة في القطاع الصناعي الآخذ في التوسع.

نموذج هاريس – تودارو

لا يأخذ نموذج لويس في الإعتبار سبب إستمرار الهجرة الريفية على الرغم من إرتفاع معدلات البطالة في المناطق الحضرية. جون هاريس ومايكل بي تودارو، الذان ينظر نموذجهما إلى قرار العامل بالهجرة على أساس الأجور وإحتمالية البطالة، في محاولة لسد هذه الفجوة في نموذج لويس. ويفترضان أن المهاجرين يستجيبون للإختلافات بين المناطق الحضرية والريفية في الأرباح المتوقعة وليس الفعلية. لنفترض أن متوسط العمال الريفيين غير المهرة لديهم خيار بين كونهم عامل زراعي (أو يعملون في أرضهم) للحصول على دخل سنوي من روبية. 3000 أو الهجرة إلى المدينة حيث أنه أو أنها يمكن أن تحصل على الأجر السنوي من روبية. –6000 ويستنتج معظم الإقتصاديين الذين يتولىون العمالة الكاملة أن العامل سيسعى للحصول على وظيفة حضرية ذات أجور أعلى. غير أن هذا الافتراض قد يكون غير واقعي في البلدان النامية ذات معدلات البطالة المرتفعة. نفترض أن احتمال حصول العامل على الوظيفة الحضرية خلال سنة واحدة هو 20 في المائة. لن يهاجر العامل، حيث أن الدخل المتوقع هو 6000 روبية× .20 أو 1200 روبية ، أقل بكثير من 3000 روبية (3000 × إحتمالية 1) في المزرعة. ولكن إذا كان إحتمال النجاح هو 60 في المائة، فإن الأرباح الحضرية المتوقعة ستكون 6000 روبية× .60 ، أو 3600 روبية وفي هذه الحالة، سيكون من المنطقي للعامل الزراعي أن يبحث عن الوظيفة الحضرية. ولأن معظم المهاجرين من الشباب (أقل من 25 عاما)، سيكون

من الواقعي أن نفترض وقتا أطول في قرار الهجرة. ويمكن للمهاجر أن يأخذ في الإعتبار أرباحه مدى الحياة. وبالتالي، إذا كانت القيمة الحالية لأرباح العمر المتوقع في الوظيفة الحضرية أكبر مما هي عليه في المزرعة، سيكون من المنطقي الهجرة.

ووفقا لهاريس و تودارو، فإن خلق فرص العمل في المناطق الحضرية من خلال توسيع الناتج الصناعي غير كاف لحل مشكلة البطالة في المناطق الحضرية. وبدلا من ذلك، فإنهم يوصون بأن على الحكومة تخفيض الأجور الحضرية، والقضاء على التباينات الأخرى في أسعار العوامل، وتشجيع العمالة الريفية، وتوليد تكنولوجيات كثيفة العمالة، وسياسات يتم مناقشتها لاحقا (هاريس و تودارو 142-126: 1970؛ تودارو 413-387: 1971).

نقد نموذج هاريس – تودارو

وحتى في غياب وسائل الراحة، تشير دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية إلى أن نسبة متوسط الدخل الحضري إلى الدخل الريفي أكثر من 2 في آسيا وأمريكا اللاتينية و 4-5 في أفريقيا (بعد تسويات تكاليف المعيشة). وبإفتراض بمعدل 2، يجب أن تكون نسبة البطالة في المناطق الحضرية 50 في المائة لموازنة الدخل المتوقع في المناطق الحضرية والريفية. بيد أن البطالة في المناطق الحضرية في أقل البلدان نموا نادرا ما تتجاوز 10-20 في المائة، مما يشير إلى أن الهجرة لا تغلق فجوة الأجور المتوقعة في المناطق الحضرية والريفية. ويمكننا أن نفسر الفجوة من خلال إضافة القطاعين الحضري والريفي في هاريس – تودارو إلى القطاع الحضري غير الرسمي في المناطق الحضرية، حيث يتاجر صغار التجار ومالكي المحلات التجارية والباعة المتجولون والباعة المتجولون والحرفيون وصناع الأحذية ومتعهدي الشوارع وجامعي القمامة وأشخاص الإصلاح والحرفيين والصناعيين المنزليين، وغيرهم من العاملين لحسابهم الخاص، ويولدون فرص العمل والدخل لأنفسهم في أنشطة كثيفة الاستخدام للعمالة مع القليل من رأس المال والمهارات والتنظيم والحواجز المتعلقة بالدخول (منظمة العمل الدولية ILO 8-5: 1972)[1]. ولهذه المشاريع الصغيرة تكاليف منخفضة لبدء التشغيل وهوامش ربح، وتفاوض على اتفاقات خارج النظام القانوني الرسمي، وتوظف العمال بأقل من الحد الأدنى للأجور. وهناك حصة كبيرة من القوة العاملة الحضرية في أقل البلدان نموا تندرج في القطاع غير الرسمي: 34 في المائة من مكسيكو سيتي؛ 45 في المائة من بوجوتا، كولومبيا؛ 43 في المائة من كلكتا، الهند؛ و 50 فى المائة من لاجوس، نيجيريا.

(1) المترجم

ويتأثر عرض العمالة في القطاع غير الرسمي بالدرجة الأولى بالأجور والنمو السكاني في القطاع الريفي. ويوضح الإستيعاب الكبير للمهاجرين الريفيين في القطاع غير الرسمي سبب توقف الهجرة قبل أن تصل الإيرادات المتوقعة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية الرسمية. فالعديد من المهاجرين ليسوا عاطلين عن العمل ولا يحصلون على أجر القطاع الرسمي السائد ولكنهم يعملون في وظائف غير رسمية، مما يسهل دخولهم إلى الإقتصاد الحضري (سيثورمان 17 : 1981؛ جاجاناثان 58-57: 1987؛ ليكايلون و بوكيرت و موريسون و جيرميديس -57 54 : 1984؛ كول و ساندرز 494-481: 1985؛ جيليس و بيركنز و رومر و سنودجراس 191-190: 1987).

وفي بعض الإقتصادات، ولا سيما الإقتصادات الإشتراكية السابقة، يرى كثير من الناس أن القطاع غير الرسمي (حتى القطاع الخاص الصغير) أمر مختلف عليه. المواقف السوفيتية تجاه السوق «السوداء» أو الاقتصاد المفترس نقلت إلى مواقف الشركات الخاصة أو غير الرسمية في الإتحاد السوفياتي السابق في العقد الأول من القرن ال 21: «المال المكتسب من خلال وظائف الدولة كان معتبرا وعامة، المال أو السلع المكتسبة في ما يسمى الإقتصاد الثاني (الخاص) كانت مختلف عليها، حتى الملوثة «. وقد إزدهر الإقتصاد الثاني في. . . الإتحاد السوفيتي، لكن الأفراد إستخدموا إنتماءاتهم الرسمية كغطاء عندما كانت ثرواتهم الفعلية مستمدة من الرشاوى أو أشكال الفساد الأخرى «(دودويك وآخرون 221-220: 2003).

تأثير وسائل أخرى

لا يستند قرار الهجرة إلى الإختلافات في الأرباح فحسب. وسوف ينظر العمال الذين ينظرون في الهجرة إلى عوامل كثيرة أخرى؛ وسوف تقارن السكن والمحلات التجارية والنقل والمدارس والمستشفيات وغيرها من المرافق في المكانين. هذا القرار يشمل أكثر بكثير من صعوبة إبقاء الشباب في المزرعة بمجرد أن شهدت أضواء ساطعة من باريس أو لاجوس أو نيودلهي أو ساو باولو. والواقع أنه من النادر في البلدان النامية أن يلجأ شباب ريفيين للحصول على وظيفة في المدينة دون دعم الأسرة. عادة، يتم إرسال المتقدمين للوظائف إلى المدينة من قبل أسرهم لتنويع دخل الأسرة. عندما يكونون في المدينة، يمكنهم البقاء مع أقاربهم أثناء البحث عن عمل. فالصورة النمطية الغربية للمهاجرين الحضريين الشباب كمتمردين ضد الأسرة ليست شائعة في البلدان النامية، حيث نادرا ما يكون لدى الشباب سيارات أو أموال ضرورية للإستقلال وهم يعتمدون إعتمادا كبيرا على الأسرة من أجل العمل والزواج الجيد والأمن الإقتصادي.

وقد أدى تركيز الخدمات الإجتماعية في المناطق الحضرية لأقل البلدان نموا إلى الإفراط في الإستقطاب، ولا سيما في أفريقيا. ومن المرجح أن يصاب الزائر الذي يتخطى العاصمة الأفريقية بالصدمة بسبب التفاوت الإقتصادي والإجتماعي القائم بين المدينة والمناطق النائية. فعلى سبيل المثال، في عام 1968، تم بناء مركز مستشفى هوسبيتالير ونيفرزيتير المؤلف من ثمانية طوابق والذي يضم 500 سريرا، وهو أحد أكبر وأحدث المستشفيات في أفريقيا، في القسم الأثري من أبيدجان. ولكن أموال المشروع، التي قدمتها الحكومة الفرنسية، كانت موجهة أصلا إلى اثني عشر مستشفا إقليميا في ساحل العاج. وكثيرا ما تكون الإسكان والنقل والصرف الصحي والوقود والأغذية الأساسية مدعومة من الحكومة في المناطق الحضرية حيث تكلفتها أكثر بكثير مما هي عليه في المناطق الريفية (جوجلر وفلاناجان 1978).

الأساليب الغربية للبطالة

وجهة النظر الكلاسيكية للعمل، السائدة في الغرب لمدة 100 سنة تقريبا قبل الكساد الكبير، هو أن الإقتصاد على المدى الطويل سيكون في حالة توازن في العمالة الكاملة. وتكفل معدلات الأجور المرنة التي تستجيب للطلب والعرض إستخدام أي شخص يرغب في العمل في معدل الأجر المتوازن. في عالم مثالي من الاقتصاد الكلاسيكي، لن يكون هناك أبدا بطالة لاإرادية !. نظرية جون ماينارد كينز العامة للدخل والعمالة كانت إستجابة لفشل النموذج الكلاسيكي في الغرب في الثلاثينيات. وفي النموذج الكينزي، تزداد العمالة في البلد مع الناتج القومي الإجمالي. وتحدث البطالة لأن الطلب الإجمالي من جانب المستهلكين والشركات والحكومة على السلع والخدمات لا يكفي للنمو القومي الإجمالي للوصول إلى العمالة الكاملة. والوصف "الكينزي" للبطالة هو زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة الإستهلاك الخاص والإستثمار (عن طريق تخفيض معدلات الضرائب أو إنخفاض أسعار الفائدة) أو من خلال زيادة الإنفاق الحكومي. وطالما أن هناك بطالة وقدرة رأسمالية غير مستخدمة في الإقتصاد، فإن الناتج القومي الإجمالي سيستجيب تلقائيا لزيادة الطلب من خلال زيادة فرص العمل[1].

غير أن النظرية الكينيزية لا تنطبق إلا قليلا في أقل البلدان نموا. **أولا**، لا يمكن للشركات في أقل البلدان نموا أن تستجيب بسرعة لزيادة الطلب على الإنتاج. وعادة ما تكون القيود الرئيسية على الإنتاج والتوسع في العمالة في جانب العرض، في شكل نقص بسلاسة في أصحاب المشاريع والمديرين والإداريين والتقنيين ورأس المال والصرف

(1) المترجم

الأجنبي والمواد الخام والنقل والإتصالات وسوق المنتجات ورأس المال. في الواقع، حيث توجد قيود شديدة في إستجابة العرض (حيث يكون الناتج أو العرض غير مرن السعر)، فإن زيادة الإنفاق قد يؤدي فقط إلى إرتفاع معدلات التضخم.

ثانيا، لا يمكن تخفيض البطالة المفتوحة حتى لو زاد الإنفاق من الطلب على اليد العاملة. وكما ذكر سابقا، فإن البطالة المفتوحة تحدث أساسا في المناطق الحضرية. غير أن عرض اليد العاملة في المناطق الحضرية يستجيب بسرعة لفرص العمل الجديدة. إن خلق فرص عمل حضرية إضافية من خلال التوسع في الطلب يعني المزيد من الداخلين إلى القوى العاملة الحضرية، ولا سيما المهاجرين من المناطق الريفية.

ثالثا، لا يمكن لأقل البلدان نموا أن تعتمد بقدر ما تفعله الدول المتقدمة بشأن التغييرات في السياسة المالية (الضرائب المباشرة والإنفاق الحكومي) للتأثير على الطلب الكلي والعمالة. وتشكل الضرائب المباشرة) الدخل الشخصي، ودخل الشركات، والضرائب على الممتلكات (والنفقات الحكومية نسبة أقل بكثير من الناتج القومي الإجمالي في أقل البلدان نموا منها في الدول المتقدمة (أنظر الفصل 14).

رابعا، كما تشير المناقشة المتعلقة بالجدول 2-9، من المرجح أن يكون نمو العمالة أبطأ من نمو الإنتاج. وفي الواقع، قد تؤدي زيادة فرص العمل في بعض الحالات إلى خفض الإنتاج. في الخمسينيات، عندما طلب رئيس الوزراء «جواهرلال نهرو» من الإقتصاديين في لجنة التخطيط الهندية توسيع فرص العمل، سألوه عن مقدار الناتج القومي الإجمالي الذي كان مستعدا للتخلي عنه. إن فكرة التبادل بين الإنتاج والعمالة، التي فاجأت رئيس الوزراء الهندي، تتفق مع استراتيجية التخطيط التي يتم فيها إستبدال رأس المال والتكنولوجيا الرفيعة المستوى للعمل في القطاع الحديث. على سبيل المثال، طحن الأرز بواسطة آلة تقشير بدلا من القصف باليد يزيد الإنتاج على حساب العمالة. غير أن هذا التبادل بين العمالة والناتج قد لا يكون حتميا، كما نبين في مناقشة سياسات العمالة.

أسباب البطالة في البلدان النامية

Causes of Unemployment in Developing Countries

ويركز هذا الفرع على أسباب البطالة الحضرية في أقل البلدان نموا. وكما ذكر آنفا، فإن القوى العاملة الحضرية في أقل البلدان نموا تنمو بأكثر من 2 في المائة سنويا نتيجة للزيادة السكانية والهجرة من الريف إلى الحضر. ويوضح الجزءان الأولان من هذا القسم سبب عدم امتصاص هذا العرض من العمالة. ثم ننظر إلى عوامل العرض والطلب التي تسهم في ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين في أقل البلدان نموا.

عدم ملائمة التكنولوجيا

وكما هو مبين في الفصل 4، فإن معظم البلدان المنخفضة الدخل والعديد من البلدان المتوسطة الدخل هي إقتصادات مزدوجة لها قطاع حديث في مجالات التصنيع والتعدين والزراعة والنقل والإتصالات. ولكن الأساليب والأفكار التنظيمية ونظم الإدارة والآلات والعمليات... وإلخ ، عادة ما يتم إستيرادها من لدول المتقدمة لتشغيل هذا القطاع الحديث. وقد صممت هذه التكنولوجيا في المقام الأول للدول المتقدمة، التي لديها أجور عالية ورأس المال وفير نسبيا. ولكن كما أوضحنا سابقا، قد لا تكون التكنولوجيا التي تم تطويرها للدول المتقدمة مناسبة لأقل البلدان نموا، حيث تكون الأجور منخفضة ورأس المال شحيحا. على أساس الموارد الرأسمالية المتاحة، تقدر فرانسيس ستيوارت (1974: 86-88) أن رأس المال المناسب للشخص الواحد في الولايات المتحدة قد يكون ثمانية أضعاف من البرازيل، 20 مرة من سيريلانكا، وأكثر من 45 مرة من ونيجيريا والهند.

وفي كثير من الأحيان، لا تعتمد أقل البلدان نموا تكنولوجيا أكثر ملاءمة بسبب متطلبات العوامل الصارمة لعمليات الإنتاج في العديد من الصناعات. قد يكون هناك ببساطة بديلا عن إنتاج جيدة مع تقنية حديثة عالية الكثافة رأس المال. وقد علمت الصين ذلك بالطريقة الصعبة خلال قفزة كبيرة إلى الأمام في الفترة من 1958 إلى 1960، مما أدى في الواقع إلى قفزة كبيرة إلى الوراء في الإنتاج الصناعي. وفى ذلك الوقت، أكدت الصين على المشاريع الكثيفة العمالة التى شملت حفر القنوات، وإصلاح السدود، وتسوية الجبال، وبناء أفران الفناء الخلفى. تأخذ حالة من الحديد والصلب. وفي عام 1958، أخذت أدوات ومعدات من الحديد والصلب من الأسر الصينية لإستخدامها في مئات الآلاف من أفران الصهر في الفناء الخلفي للحديد وللصلب. لمراقب واحد، هذه الأفران لا تعد ولا تحصى مثل حشرات سراج الليل لا حصر لها في الليل. ومع ذلك، وبحلول عام 1959، كانت أفران الفناء الخلفي الصيني تنتج فقط ربع الإنتاج السنوي المخطط له وهو 20 مليون طن من الحديد الخام. وكان بعض من هذا المعدن هش جدا حتى لاستخدامها لأدوات زراعية بسيطة. بحلول عام 1960، تم التخلي عن أفران الفناء الخلفي من أجل التركيز على الصهر التقليدي والأفران المفتوحة الموقد (بريبيلا 299، 277-276، 256: 1970).

وعندما تكون نسب رأس المال والعمالة في الصناعة غير مرنة، فإن كمية رأس المال الصغيرة المتاحة في أقل البلدان نموا قد لا تسمح بتوظيف جميع القوى العاملة.

عامل تباينات الأسعار

غير أنه حتى عندما يكون هناك إختيار واسع لمختلف مجموعات رأس المال العامل، فإن أقل البلدان نموا قد لا تختار أساليب كثيفة العمالة بسبب تباينات أسعار العوامل التي تجعل الأجور أعلى وأسعار الفائدة وتكاليف الصرف الأجنبي أقل من معدلات السوق.

صحيح أن الأجر السائد للعمالة غير الماهرة في القطاع الحديث في أقل البلدان نموا كثيرا ما يفوق الأجر الذي يحدده السوق بسبب تشريع الحد الأدنى للأجور وضغط نقابات العمال وسياسات الأجور للشركات الأجنبية العاملة في هذه البلدان. وغالبا ما تحاول نقابات العمال التأثير على الأجور في القطاع الحديث من خلال الضغط السياسي بدلا من المساومة الجماعية. وكثيرا ما أصبحت النقابات سياسية خلال فترة الإستعمار، عندما كان الكفاح من أجل العمل إرتفاع الأجور وتحسين الفوائد مرتبطا بحركة قومية. وبعد إكتساب الإستقلال، أدت السلطة السياسية للنقابات في كثير من الأحيان إلى الإنتشار الواسع للمحاكم الرسمية للأجور، التي كثيرا ما تستند إلى الحد الأدنى للأجور المعيشية وفقا لمعايير البلدان الصناعية أكثر منه على أساس قوى السوق في بلدها. فعندما تدفع الشركات الأجنبية أجورا أعلى من الشركات المحلية، قد يكون الدافع هو كسب منفعة سياسية وتجنب الهجوم السياسي ومنع صراع العمل فضلا عن ضمان حصول العمال على جودة عالية.

وفي كثير من أقل البلدان نموا، فإن دخل العمال يدفع الأجر الأدنى القانوني هو عدة أضعاف نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي للبلد. وحتى عندما نقوم بتعديل متوسط عدد المعالين الذين يدعمهم هؤلاء العمال، فإن دخل الفرد من أسرهم المعيشية لا يزال عادة ما يتجاوز المتوسط في البلد ككل. ويوجد هذا التفاوت لأن الحد الأدنى للأجور (عند فرضه) لا ينطبق عادة إلا على نسبة ضئيلة من القوة العاملة والعمال في الحكومة وفي الشركات التي لديها مثلا 15 إلى 20 موظفا أو أكثر. وعادة ما يكون هيكل الأجور لهؤلاء العمال في القطاع الرسمي أعلى من أولئك الذين لديهم وظائف مماثلة في القطاع غير الرسمي. وتشير دراسات أجور العمالة إلى أن الأجور أعلى من التوازن تقلل من فرص العمل في القطاع الرسمي.

ساهم تحقيق الإستقرار وتخفيف الأسعار في الأجور خلال الثمانينات والتسعينات، التي كانت عادة تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في تخفيض الطلب الكلي والأجور الحقيقية ومعدلات التضخم. وإزدادت أسعار المواد الغذائية وإنخفضت الأجور الحقيقية حيث قامت أفريقيا بمراقبة الأسعار الزراعية والصناعية خلال الثمانينات.

وبالمقارنة مع عام 1980، إنخفضت الأجور غير الفلاحية الحقيقية بشكل كبير خلال برامج التكيف – في تنزانيا بنسبة 40 في المائة إلى عام 1983؛ في زامبيا، 33 في المائة إلى 1984؛ في ملاوي، 24 في المائة بحلول عام 1984؛ في كينيا، 22 في المائة بحلول عام 1985؛ في زيمبابوي، 11 في المائة بحلول عام 1984؛ في موريشيوس، 10 في المائة بحلول عام 1985؛ وفي سوازيلند، 5 في المائة بحلول عام 1983 (نافزيجر 158–156: 1993). وبالمقارنة مع عام 1980، خضعت أمريكا اللاتينية لتخفيضات كبيرة في الأجور الحقيقية – في بوليفيا بنسبة 50 في المائة إلى 1986، وفي تشيلي بنسبة 27 في المائة إلى 1986 (هورتون و كانبور و مازومدار 549: 1991).

ومما يؤسف له أن برامج التكيف التي ساهمت في هذه الخسائر في الأجور الحقيقية ترافقت مع إنخفاض الإنفاق الإجتماعي الحكومي الذي أزال شبكات الأمان الإجتماعي، مثل إعانات الغذاء والإنفاق الصحي والتعليم الابتدائي المجاني. وبالتالي، فإن أي بلد يقلل من تشوهات الأجور يحتاج إلى برامج لحماية الإحتياجات الأساسية لأصحاب الأجور في المناطق الحضرية أثناء المرحلة الانتقالية ومساعدتهم على إعادة التدريب على الوظائف في القطاعات الآخذة في التوسع. فعلى سبيل المثال، في حين أدت تعديلات الثمانينات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى خفض دخول العاملين بأجر في الصناعات الموجهة محليا وموظفي القطاع العام والعاملين في القطاع غير الرسمي، وزادت هذه التعديلات من دخل المزارعين التجاريين والصناعات الموجهة للتصدير والتجار الذين يستفيدون من التغيرات في أسعار الصرف والأسعار (كوماندر 239: 1989).

إنخفاض تكاليف رأس المال. وقد تكون التكاليف الرأسمالية في أقل البلدان نموا منخفضة بشكل مصطنع. وتشيع برامج تشجيع الإستثمار، مثل أسعار الفائدة المدعومة ومخصصات الإستهلاك الليبرالي والحسومات الضريبية. ولكن على الأقل لا يقل أهمية عن السياسات التي تحافظ على سعر الصرف الأجنبي أي سعر العملة الأجنبية من حيث العملة المحلية، حيث يكون أقل من الإتزان.

وقد تؤدي القيود التي يفرضها البنك المركزي على الواردات وتحويل العملات، على الرغم من أنها ظاهريا للحفاظ على النقد الأجنبي، في الواقع إلى نقص في العملة الأجنبية عن طريق إبقاء سعر الصرف الأجنبي منخفضا للغاية. فعلى سبيل المثال، قد تسمح هذه القيود لنيجيريا بالحفاظ على سعر الصرف الأجنبي عند 1 =N25 دولار بدلا من معدل توازن السوق من 1= N50 دولار. ويعني هذا السعر المنخفض للعملات الأجنبية أن آلة مستوردة تم وضع علامة عليها بمبلغ 1000 دولار تكلف N 25,000 بدلا

من N 50,000 (في أسعار صرف التوازن). وانخفاض سعر صرف العملات الأجنبية يعطي المستوردين للسلع الرأسمالية (فضلا عن السلع الأخرى) حافزا إصطناعيا للشراء. ومع ذلك، ونظرا لأن معظم البلدان تعطي أولوية عالية لإستيراد السلع الرأسمالية، فإن هؤلاء المستوردين لديهم فرصة أفضل للحصول على تراخيص النقد الأجنبي من البنك المركزي أكثر من غيرها من المستوردين (أنظر الفصل 17).

إنخفاض سعر صرف العملات الأجنبية والتفضيل الرسمي للسلع الرأسمالية المستوردة تتضافر لجعل السعر الفعلي لرأس المال أرخص من سعر التوازن. وعندما يحدث ذلك بأجور أعلى من أسعار السوق، تنتهي أقل البلدان نموا بإستخدام تقنيات أكثر كثافة لرأس المال وتوظيف عدد أقل من الناس مما قد يحدث في أسعار عوامل التوازن. وتؤدي التباينات في هذه الأسعار ومتطلبات العوامل غير المرنة إلى حد ما لبعض عمليات الإنتاج إلى إرتفاع معدلات البطالة. ويؤدي الأثر النهائي إلى زيادة أوجه التفاوت في الدخل بين مالكي العقارات والعمال وبين العمال ذوي الأجور العالية والعاطلين عن العمل.

إزالة بيانات تكلفة رأس المال في الهند. وفي الفترة 1991-1995، وكجزء من عملية التحرير، طلب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من الهند أن تقلل من تباينات رأس المال والنقد الأجنبي والأسواق المالية الأخرى. وبالنسبة للهند، كان هذا يعني رفع معدل الفائدة الحقيقي إلى مستوى تنافسي وإنخفاض قيمة العملة بشكل كبير وإنخفاض الحماية.

وقد إستطاع العديد من أصحاب المشاريع غير القادرين على التوسع بسبب نقص الإئتمان خلال عملية تقنين القروض المصرفية غير السهلة، منذ عام 1991، الحصول على رأس المال اللازم للإبتكار والتوسع. وإشتكى آخرون، بمن فيهم مديرو مؤسسات الصلب الكبيرة ذات رأس المال الخاص، من إرتفاع معدلات الفائدة عن التوسع المخطط له. وبصفة عامة، أدت أسعار الفائدة المرتفعة إلى ترشيد الإقراض المصرفي. ومع ذلك، إشتكى العديد من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من الدعم المستمر للمنافسين في القطاع العام (على سبيل المثال، الصلب)، حيث إنخفضت الأسعار غير المنضبطة بعد عام 1991مما يعني أن العديد من الوحدات في هذا القطاع تستمر في التوسع على الرغم من توليد فائض أقل من معدل فائدة تنافسية.

ويعتبر نظام تحرير النقد الأجنبي (سعر الدولار الأعلى للروبية وإلغاء العديد من المشتريات الأجنبية) تغييرا يرحب به منتج منتج رخامي من جنوب الهند، مما قلص وقته

لتخليص الآلات المستوردة من الجمارك الهندية من متوسط شهر واحد قبل عام 1991 إلى يومين منذ عام 1993. ووجد العديد من منظمي المشاريع الآخرين أن إزالة العملات الأجنبية قد أتاحت الوصول بسهولة إلى الواردات لتحسين المصنع والآلات (وإن كان ذلك بأسعار أعلى من الروبية) وحفزهم على البحث عن أسواق في الخارج (نافزيجر وسودارسانا راو 103-90: 1996).

وفى الهند، عارضت الشركات المملوكة للدولة التحرير المالى، خوفا من حدوث إنخفاض كبير فى الإنتاج مع سحب إمكانية الحصول على قروض مصرفية. وتمثل النقابات العمالية بشكل غير متكافئ العمال في الشركات المملوكة للدولة وفي الحكومة، الذين يتمتعون عموما بأجور عالية نسبيا ووظائف آمنة. وتعتبر النقابات وكلاء سياسيين مهمين وتقدم الدعم المالي والإنتخابي للأحزاب السياسية، مثل حزب الكونجرس وحزب بهاراتيا جاناتا. وحقيقة أن الشركات العامة والشركات الخاصة الكبيرة التي تتمتع بإمكانية الحصول على تراخيص المدخلات منذ أمد طويل مدعومة بنقابات قوية سياسيا تهدد عملية رفع القيود المفروضة على البنوك وفائدة سعر الصرف الأجنبي في الهند.

البطالة بين المتعلمين

ويبلغ معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية 44 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل و 70 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل (البنك الدولي 82: 2003h). وللأسف، تشير الدراسات المتناثرة إلى أن أقل البلدان نموا، ولا سيما تلك التي تسجل معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية أكثر من 50 في المائة، تبلغ معدلات البطالة فيها أكثر من 10 في المائة بين الأشخاص ذوي التعليم الثانوي. وعن سيريلانكا وإيران وكولومبيا، حيث تتلقى الغالبية الساحقة من الشباب بعض التعليم الثانوي، وتتراوح معدلات البطالة في هذه المجموعة التعليمية ما بين 15 و 20 في المائة. وقد يصل معدل البطالة بالنسبة للأشخاص الذين لديهم بعض التعليم الابتدائي إلى 10 في المائة تقريبا؛ بالنسبة لأولئك الذين لديهم بعض التعليم ما بعد الابتدائي حتى أقل؛ أما أولئك الذين لم يحصلوا على تعليم أقل من ذلك. ومع ذلك، لا يوجد دليل على تزايد اتجاه البطالة بين المتعلمين في أقل البلدان نموا، على الرغم من ارتفاع معدلات البطالة في البلدان التي أنشأت التعليم الإبتدائي الشامل أو توسعت بسرعة في الإلتحاق بالتعليم الثانوي خلال العقد الماضي.

ويبدو أن البطالة بين المتعلمين ترتبط بكيف يتكيف سوق العمل مع تدفق خريجي المدارس (والإنقاع). وعلى الرغم من أن الضغوط السياسية تجبر العديد من نظم التعليم

العام في أقل البلدان نموا على التوسع، إلا أنه نادرا ما تتوافر فرص عمل كافية لهؤلاء الناس بعد تخرجهم. ولا يمكن تحقيق تطلعات العمل بين المتعلمين ببساطة. خلال السنوات الأولى من التوسع التعليمي وإستبدال الأجانب من قبل السكان المحليين بعد الاستقلال عن الحكم الاستعماري، تم إستيعاب الخريجين بسهولة في المناصب رفيعة المستوى في الخدمات المدنية والقوات المسلحة والشركات الحكومية والمدارس، والأعمال التجارية الخاصة. غير أن عدد الشواغر في هذه المستويات كان أقل بكثير في السنوات اللاحقة.

ويعزى إرتفاع معدل البطالة بين المتعلمين جزئيا إلى أن هيكل الأجور يتكيف ببطء، خاصة إذا كان القطاع العام هو رب العمل الرئيسي للعمال المتعلمين. وغالبا ما تعتمد الأجور في الخدمة الحكومية على تكلفة الحصول على التدريب الضروري لتلبية المتطلبات القانونية للوظيفة بدلا من توفير العمالة والإنتاجية. والمؤشرات من هذه الآلية الضارة لتحديد الأجور لا توفر الإتساق بين الناتج التعليمي وفرص العمل. وعلاوة على ذلك، يمكن تشجيع الخريجين على إنتظار وظائف جيدة الأجر بدلا من قبول وظيفة على الفور تدفع أقل بكثير. وإذا كان فارق الأجور مرتفعا بما فيه الكفاية، وإحتمال الحصول على وظيفة أعلى أجرا كبيرا بما فيه الكفاية، فإن فترة البحث عن عمل سوف تسفر عن دخل متوقع أعلى مدى الحياة.

وتتفق هذه التفسيرات مع أنماط البطالة المشار إليها سابقا. ال يستطيع األميون االنتظار للحصول على وظيفة أفضل أجرا. وهم لا يزالون في المزرعة أو يأخذون أول عرض عمل. وعلى النقيض من ذلك، فإن الأشخاص المدربين تدريبا عاليا نادرا بما فيه الكفاية في معظم أقل البلدان نموا بحيث يحصل خريجو الجامعات على وظائف جيدة الأجر على الفور. غير أن الخريجين في المدارس الإبتدائية والثانوية (أو المنقطعين) ليسوا مؤهلين للوظائف ذات الأجر المرتفع ولا يخرجون تماما عن وظائفهم. وبالتالي، قد تكون هناك مكافأة كبيرة في البحث بدوام كامل عن وظيفة. وتميل العاطلات المتعلمات إلى أن تكون شابات تدعمهن أسرهن مع عدد قليل من المعالين. ومعظمهم يجدون العمل في نهاية المطاف، عادة في غضون عامين، على الرغم من أن بعضهم يخفض توقعاتهم الوظيفية (البنك الدولي 51: 1980i). وقد وجد مارك بلوج و P. R. G لايارد ومورين وودهال (90: 1969) أنه في حين أن ٪65 من خريجي المدارس الثانوية في الهند كانوا عاطلين عن العمل في السنة الأولى بعد إتمام تعليمهم، فإن ٪36 فقط كانوا في السنة الثانية، و ٪20 في السنة الثالثة ، و 11 فى المائة فى السنة الرابعة، و 6 فى المائة فى

السنة الخامسة، و 2 فى المائة فى السنة السادسة. وبإستثناء الإستياء السياسي المحتمل، فإن التكاليف المرتبطة بهذه البطالة ليست خطيرة جدا كما قد تظهر.

سياسات الحد من البطالة Policies for Reducing Unemployment

السياسات السكانية

وكما قلنا من قبل، فإن إرتفاع البطالة في أقل البلدان نموا ناجم عن تزايد فرص العمل ببطء وزيادة قوة العمل بسرعة. ويمكن لبرامج وبرامج تنظيم الأسرة الرامية إلى تحسين الصحة والتغذية والتعليم والتنمية الحضرية وتوزيع الدخل وفرص المرأة أن تقلل من معدلات المواليد والنمو السكاني، مما يقلل من حجم قوة العمل من 15 إلى 20 سنة (الفصل 8). وينبغي السعي إلى الحد من المواليد.

السياسات الرامية إلى تثبيط الهجرة بين المناطق الحضرية والريفية

يمكن تخفيض البطالة عن طريق خفض الهجرة من الريف إلى الحضر. والمفتاح لهذا الإنخفاض هو زيادة التنمية الإقتصادية الريفية. وكما هو مبين في الفصل السابع، يمكن تيسير هذا التطور عن طريق القضاء على التحيز الحضري في مشاريع التنمية؛ وإزالة السقوف السعرية على الأغذية والسلع الزراعية الأخرى؛ وتحديد سعر صرف العملات الأجنبية قريبا من معدل إتزان السوق؛ وزيادة توفير رأس المال والتغير التكنولوجي في الزراعة وتحديد الصناعات الجديدة في المناطق الريفية وتوفير المزيد من المدارس والسكن والغذاء والصرف الصحي والمستشفيات والخدمات الصحية والطرق والترفيه وغيرها من المرافق. ومع ذلك، فإن هذه النفقات للحد من الهجرة في المناطق الحضرية قد تصل إلى عوائد متناقصة بسرعة. وقد تكون البطالة بين جزء صغير من المهاجرين الحضريين أفضل من إنتشار إنتاجية العمال المنخفضة في المناطق الريفية. وفي بعض الحالات، قد تكون مشكلة الهجرة الحضرية مشكلة سياسية أكثر منها مشكلة إقتصادية.

التكنولوجيا الملائمة

وبصفة عامة، تستخدم التكنولوجيات المناسبة في أقل البلدان نموا عمالة غير ماهرة أكثر مما هي في الدول المتقدمة. ويمكن حفز استخدام التكنولوجيا الأكثر ملاءمة من خلال: (1) الإنابة عن الصناعات الحرجية، (2) لإنابة عن المنتجات البينية، (3) زيادة المساواة في الدخل؛ (4) توفير عدد أقل من المنتجات والخدمات المكررة؛ (5) شراء الحكومة للسلع كثيفة العمالة، (6) إتخاذ خيارات أفضل بين التقنيات القائمة، و (7) إستبدال العوامل في الأنشطة الطرفية أو الفرعية، و (8) بإستخدام معدات أقل حداثة، و

(9) المناسب للوضع المحلي للتكنولوجيا، و (10) التكيف المحلي للتكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السياسات التي تحد من تشويه الأسعار في العوامل، كما نوقش في قسم لاحق، تشجع على إستخدام تكنولوجيا أكثر ملاءمة. ودعونا ندرس البنود الواردة في هذه القائمة بعناية أكبر.

1 – يمكن تشجيع إنتاج المزيد من السلع كثيفة اليد العاملة في كل صناعة (على سبيل المثال، تصنيع قمصان قطنية بدلا من النايلون والصنادل بدلا من الأحذية الجلدية الفاخرة).

2. يمكن تلبية حاجة واحدة من قبل العديد من السلع التي يختلف إنتاجها في كثافة اليد العاملة. ويمكن تلبية إحتياجات السكن بشكل أو بآخر بأرصفة كلكتا والكهوف وأكواخ الطين والشقق متعددة الطوابق وبيوت الأسرة الواحدة والقصور. وفي أكواخ الطين المقواة من الخيزران ذات الأسقف المصنوعة من الخيزران تكون أكثر كثافة في اليد العاملة (وبأسعار معقولة) من المساكن ذات النمط الغربي والمساكن الفردية.

3 – تشير دراسات الإقتصاد الكلي إلى أن السلع التي يستهلكها الفقراء أكثر اعتمادا على اليد العاملة كثيرا من تلك التي يستهلكها الأغنياء. ومن شأن السياسات الحكومية، بما في ذلك الضرائب التدريجية، والتوزيع المدعوم للسلع العامة والسلع الأساسية، والتعريفات المرتفعة أو الضرائب على السلع الكمالية، أن تحسن المساواة في الدخل. ومن المرجح أن تؤدي هذه السياسات إلى زيادة الطلب على السلع كثيفة العمالة مثل القمصان القطنية والصنادل وأكواخ الطين والأرز غير المصنف، والحد من الطلب على السلع الفاخرة الكثيفة رأس المال، ولا سيما الواردات (إدواردز 20: 1974؛ موراويتز 514–512، 506–505: 1974).

4. يمكن للمرء أن إزالة المكونات الفاخرة من السلع والخدمات القائمة. قد يكون الصابون الذي يتم إنتاجه بإستخدام تقنيات كثيفة العمالة بديلا عن المنظفات الغربية. الطب التقليدي كما يمارسه الأطباء حافي القدمين في الصين يمكن أن تستخدم بدلا من المواد من الدول المرتفعة الدخل من الغرب.

5 – ويمكن للحكومة أن تؤثر على العمالة بتوجيه المشتريات الرسمية إلى السلع كثيفة العمالة.

6 – يجوز للمخططين أو أصحاب المشاريع إختيار التكنولوجيا القائمة على كثافة اليد العاملة. ومع ذلك، يخلص إستطلاع ديفيد موراويتز (523–515: 1974) إلى أن

إستبدال العمل لرأس المال محدود بشكل كبير إعتمادا على الإنتاج الجيد المحدد. وقد تكون الطرق الكثيفة العمالة في صناعة المنسوجات وصناعة الطوب وبناء الطرق وإنتاج الحديد والصلب محدودة إلى حد كبير إذا ما أريد إنتاج منتجات عالية الجودة.

7 - ومن المحتمل أن توفر الأنشطة الطرفية والأنشطة المساعدة، مثل المواد المستلمة والمناولة والتعبئة والتخزين، بديلا أكثر من عامل المعالجة. وعادة ما يكون من الممكن إستخدام الناس بدلا من الرافعات المشعبة وأحزمة النقل.

8. إستخدام معدات أقل حداثة من الدول المتقدمة (على سبيل المثال، مكابس القش المستمدة من الحيوان أو معدات المكاتب التي سبقت الحواسيب) يوفر بعض الإحتمالات لمزيد من النهج كثيفة العمالة. غير أن المعدات القديمة في حالة جيدة لا تتوفر عادة في البلدان الصناعية.

9 - ويمكن لأقل البلدان نموا أن تولد التكنولوجيا محليا. خلال الثورة الثقافية من 1966 إلى 1976، اضطر المديرون والمهندسون والعمال الصينيون إلى أن يكونوا ابتكاريين، لأنهم إنعزلوا عن العالم الخارجي. وعلى الرغم من أن عمال المصانع الصينيين تعلموا صنع أدواتهم وآلاتهم الخاصة، فقد إعترفوا في وقت لاحق بأن هذا النهج كان أكثر تكلفة من إستخدام التكنولوجيا المتاحة.

ويمكن لأقل البلدان نموا التي تفتح أمام التقنيات الخارجية أن تولد بعض التكنولوجيا من خلال مؤسسات البحوث أو البحوث الصناعية المصممة خصيصا لإنتاج التكنولوجيا الملائمة لإحتياجاتها ومواردها. ومع ذلك، فشلت العديد من المعاهد الحكومية في تطوير التكنولوجيا المناسبة. وعادة ما يتم إجراء البحوث الصناعية أفضل في سياق وحدة إنتاج من قبل رجال الأعمال والمديرين والمهندسين والفنيين، والمتخصصين في التسويق على دراية الصناعة والقوى العاملة. ولكن حتى هذا العمل على التكنولوجيا كثيفة العمالة لن يتم إذا تم تباين أسعار المنتج والمصنع (أنظر لاحقا).

ولعل المثال الأكثر نجاحا في توليد التكنولوجيا المناسبة هو أصناف القمح العالية الغلة المستخدمة في الثورة الخضراء في المكسيك والهند وباكستان. كما أن معاهد التكنولوجيا الملائمة كانت فعالة في تنمية الموارد الطبيعية والبنية التحتية حيث لا يوجد حافز كبير للبحوث الخاصة.

10 - ويمكن تقليص التكنولوجيا الأجنبية لتناسب مهارات أقل البلدان نموا ومواردها.

وتشمل هذه التعديلات في جنوب وجنوب شرق آسيا مقود بقوة خمسة حصان ومضخة مياه منخفضة ودراجة على طراز ماكورميك وسيارة من نوع جيب (خان 233–223: 1974).

بيد أن التكيف قد يتطلب في بعض الأحيان إستخداما مكلفا للمهندسين النادرين والمديرين وغيرهم من الأشخاص المهرة. وقد يكون نقل التكنولوجيا أكثر رخصا بشكل قاطع بدلا من إنفاق الموارد لتعديلها.

كما أن التكنولوجيات الملائمة لا توفر دائما رأس المال، إذ أنها ليست العامل الوحيد النادر في أقل البلدان نموا. قد يكون رجال الأعمال المهرة، والمديرين، والإداريين الحكوميين، والعمل نادرة أيضا. وهكذا، قد تكون العمليات المكثفة لرأس المال، أو الآلية أو المعالجة والتي تنقذ على الإدارة النادرة، مناسبة في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، أساليب المصنع الحديثة لصنع الأحذية والأثاث الخشبي تستخدم المزيد من رأس المال لكل عامل من الطرق المنزلية ولكن حفظ على العمالة الماهرة، حيث يحتاج كل منطوق مجموعة أضيق من المهارات من صانع الأحذية أو النجار الذي يصنع المنتج بأكمله. وبالتالي، إذا كان العمال المهرة هو الحد، باستخدام أساليب أكثر حداثة وكثيفة رأس المال قد تكون مناسبة (موراويتز 517: 1974).

ولتلخيص هذا القسم، هناك مجال لتكنولوجيا أكثر ملاءمة لزيادة إستخدام اليد العاملة. ومع ذلك، فإن تقينات بديلة أرخص لتلك المستخدمة في الدول المتقدمة ليست متاحة على نطاق واسع كما يعتقد كثير من الإقتصاديين.

السياسات الرامية إلى الحد من التفاوت في أسعار العاملات

يمكن لأقل البلدان نموا أن تزيد من فرص العمل عن طريق تقليل التفاوتات في أسعار العمالة ورأس المال. يمكن تخفيض هذه التشوهات من خلال السياسات التالية: (1) الحد من الأجور في القطاع المنظم، (2) تشجيع الصناعات الصغيرة، و (3) خفض الدعم المقدم إلى مستثمري رأس المال؛ و (4) مراجعة تشريعات العمال؛ ومراجعة ممارسات إنهاء الخدمة (5) الحد من برامج الضمان الإجتماعي وضريبة المرتبات، (6) زيادة إستخدام رأس المال، و (7) تحديد أسعار صرف السوق.

1 – يؤدي تخفيض الأجور إلى زيادة فرص العمل عندما تكون المرونة السعرية للطلب على العمل (ناقص النسبة المئوية للتغير في كمية العمالة المطلوبة مقسومة على النسبة المئوية للتغير في الأجر لوحدة العمل) أكبر من واحد (أو مرن). غير أن تخفيضات الأجور لا تكون فعالة عندما يكون الطلب على العمل غير مرن.

ويعتبر الطلب على العمالة أكثر مرونة (1) عندما يكون الطلب على المنتجات غير مرن، (2) كلما كان العمل الجزئي أصغر من التكلفة الإجمالية، (3) كلما كان من الممكن إستبدال العوامل الأخرى بالعمالة، (4) غير مرن، و (5) أكثر مرونة السعر الذي يديره المنتج (سامويلسون 525: 1980). وعلاوة على ذلك، على الرغم من أنه قد يكون هناك بعض الأرستقراطيين العاملين في جميع أنحاء، فإنها لا تشكل الجزء الأكبر من أجور أقل البلدان نموا. وعلاوة على ذلك، ينبغي الحرص على عدم إضعاف قدرة النقابات العمالية على حماية حقوق العمال وحصص الدخل ضد أرباب العمل الأقوياء.

2 - تشجيع القطاع غير الرسمي، ولا سيما الصناعة الصغيرة الحجم، عادة على تقليص تكاليف الأجور في الوحدة، وله أثر إيجابي على العمالة. وتوظف الشركات التي يعمل فيها أقل من 50 عاملا أكثر من نصف القوة العاملة الصناعية في أقل البلدان نموا، بما في ذلك 71 في المائة في كولومبيا و 70 في المائة في نيجيريا و 40 في المائة في ماليزيا (43 في المائة في اليابان و 34 في المائة في سويسرا !).

ولدى الشركات الصغيرة تأثير عمالة أكثر ملاءمة من الشركات الكبيرة، لأنها تتطلب قدرا أقل من رأس المال وزيادة العمالة لكل وحدة من الناتج، ولأن أسعار عواملها أقرب بكثير إلى أسعار السوق. وكثيرا ما لا تنطبق تشريعات الأجور على الشركات الصغيرة أو لا تنفذها؛ فإن أجورهم أقل من أجورهم الكبيرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تكاليف رأس المال الأقل المدعومة للشركات الصغيرة قريبة من أسعار السوق.

ويمكن للحكومة أن تشجع الصناعة الصغيرة من خلال سياسات مثل خدمة الإرشاد الصناعي والمساعدة التقنية والشراء الرسمي المفضل. غير أن الإئتمان المدعوم والواردات للشركات الصغيرة يشجعان على إستخدام تقنيات أكثر كثافة لرأس المال (موراويتز 526-524: 1974).

3 - يمكن للبلد، على نحو ضمني، أن يقلل من التقنيات الكثيفة رأس المال والبطالة من خلال عدم دعم رأس المال والإئتمان.

4 - يدعي عدد من الإقتصاديين أن تشريعات العمال في العديد من أقل البلدان نموا تعوق نمو العمالة الصناعية بقدر الأجور المرتفعة. هذا التشريع يجعل من الصعب فصل الموظف ويتطلب دفع مكافأة نهاية خدمة كبيرة عند إنهاء العمل. ويرى هؤلاء الإقتصاديون أن أرباب العمل قد لا يستأجرون عمال إضافيين عندما يرون فرصا لتوسيع المبيعات إذا كانوا يعلمون أنهم لن يتمكنوا من الإفراج عنهم إذا كان التوسع

مؤقتا فقط. وحتى الآن، فشلت الأدلة في إثبات أن تأثير سياسات العاملين هذه شيء إيجابي.

5 – ومن شأن تخفيض مدفوعات الضمان الإجتماعي وضرائب المرتبات أن يزيد الطلب على اليد العاملة ويزودها بأجر معين وبالتالي يزيد من فرص العمل. غير أن تكلفة هذه السياسات ستؤدي إلى تخفيض الوفورات الإجمالية وزيادة الفقر بين المسنين والمعاقين جسديا وفي الأسر التي تفقد عائلها.

6 – ويمكن لأقل البلدان نموا أن تقلل من القيود المفروضة على التجارة الخارجية والقيود المفروضة على العملات، من أجل رفع سعر الصرف الأجنبي إلى معدل لتصفية السوق. وهذا المعدل لا يشجع على إستخدام السلع الرأسمالية الأجنبية عن طريق رفع سعرها بالعملة المحلية. وستحفز هذه الزيادة في أسعار رأس المال زيادة إستخدام التقنيات الكثيفة العمالة. وعلاوة على ذلك، فإن سعر الصرف الأجنبي القريب من التوازن هو على الأرجح سياسة أكثر فعالية لتعزيز الصادرات وإستبدال الواردات من الإعانات والتعريفات والحصص والتراخيص، وكلها تخل بالتوزيع الفعال للموارد.

بالإضافة إلى ذلك، هناك طريقة بسيطة لزيادة العمالة هي استخدام رأس المال بشكل مكثف أكثر من خلال العمل إثنين أو ثلاث فترات بدلا من واحد. وبما أن أقل البلدان نموا يبدو أنها تتمتع بمعدلات استخدام رأسمالية منخفضة بالمقارنة مع الدول المتقدمة، يمكن زيادة العمالة زيادة كبيرة إذا كان هناك ما يكفي من المديرين والمشرفين المهرة لإجراء فترات إضافية.

السياسة التعليمية

يتمثل التحدي هنا في إصلاح النظام التعليمي لتحقيق توازن بين الناتج التعليمي لأقل البلدان نموا وإحتياجات العمل. ويقترح العديد من الإستراتيجيات.

1 – ينبغي، حيثما يكون ذلك ممكنا من الناحية السياسية، أن تنمو الميزانيات التعليمية في كثير من أقل البلدان نموا ببطء أكبر وأن تكون أكثر توجها نحو التعليم الإبتدائي والتعلم العلمي والتقني. وعادة ما تكون مشكلة خريجي المدارس الثانوية العاطلين عن الدراسة والمنقطعين من التعليم العالي هي الأوسع حيث توسع التعليم الثانوي بسرعة في السنوات الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تدريب العديد من خريجي المدارس الثانوية في العلوم الإنسانية والإجتماعية ولكنهم يفتقرون إلى المهارات العلمية والتقنية والمهنية للعمل في الإقتصاد الحديث. وعلى الرغم من أن التوسع

السريع في التعليم الإبتدائي قد يزيد من البطالة، فإن هذا الأثر السلبي يقابله إلى حد ما إرتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة وتحقيق المساواة في الدخل. (أنظر أيضا الفصل 10، الذي يشير إلى أن معدل العودة إلى التعليم الإبتدائي في أقل البلدان نموا أعلى عموما من التعليم الثانوي).

2 - ينبغي تخفيض الإعانات المقدمة للتعليم الثانوي والعالي، حيث أنها تشجع فائضا من المتعلمين الذين يصبح بعضهم عاطلا عن العمل. وبالإضافة إلى ذلك، كما هو مبين في الفصل 10، فإنها تعيد توزيع الدخل على الأغنياء. غير أنه من أجل تحسين توزيع الدخل، فيمكن تقديم إعانات للمنح الدراسية للفقراء.

3. زيادة مرونة جداول الأجور. وينبغي أن يتغير الإختيار المهني مع التحولات في العرض والطلب. عندما يكون هناك فائض من المهندسين أو المحامين (كما هو الحال في الهند في أوائل السبعينيات)، ويجب أن تتدرج المرتبات، بحيث كل من الخريجين والطلاب المأمولين سوف يتحولون إلى مجال آخر.

4 - ينبغي التقليل إلى أدنى حد من أوجه عدم المساواة والتمييز في كل من التعليم والعمالة. ولتقليل العبء الواقع على النظام التعليمي وتحسين أدائه، ينبغي أن تتبع أقل البلدان نموا سياسات تشجع على زيادة الإعتماد على خبرات التعلم المتصلة بالعمل من أجل التقدم؛ وينبغي لها أن تستخدم تجربة عمل ناجحة كمعيار للتقدم التعليمي والحد من التمييز في التوظيف والترقية. وفي بعض الحالات التي يعاني فيها المتعلمين تعليما عاليا من نقص شديد في إستخدامهم، فإن السبب في ذلك هو أن التمييز العرقي والإقليمي والتمييز على أساس الجنس يحافظ على العمال الأكثر تأهيلا لإيجاد الوظائف المناسبة.

5 - يجب تعديل توزيع الوظائف عن طريق الشهادات التعليمية. في كثير من الأحيان، المبالغة في مواصفات الوظيفة تجعل من الإفراط بمكان في توفير التعليم اللازم للتوظيف. إن طلب تعليم ثانوي لكنس أرضية المصنع أو شهادة جامعية لإدارة مزرعة للماشية لأمر ذو أثر عكسي. وينبغي تشجيع أرباب العمل على وضع مؤهلات وظيفية واقعية، على الرغم من أن مهمة التقنين الوظيفي قد تكون أكثر صعوبة إلى حد ما (إدواردز و تودارو 30-29: 1974؛ سكوير 205-194: 1981).

وقد لا تكون السياسات المتعلقة بالهجرة والتعليم والتكنولوجيا وتفاوتات أسعار العوامل التي نوقشت في الأقسام الأربعة الأخيرة ممكنة من الناحية السياسية دائما. وتفقد الحكومات أحيانا الدعم السياسي الذي تحتاجه للعمل عندما تنقح قوانين

العمل أوتحد من الأجور أوتلغي الإعانات الرأسمالية أوتعدل أسعار الصرف الأجنبي أوتخفض إعانات التعليم الثانوي والعالي أو تجعل ميزانيات الحكومة أكثر مرونة.

ملخص الفصل Conclusion

1 - يعتمد الإنتاج على تدفق الموارد الطبيعية ورأس المال والعمالة وريادة الأعمال والتكنولوجيا لكل وحدة زمنية.

2. العاطلون عن العمل بشكل علني، أولئك الذين ليس لديهم عمل الذين يبحثون بنشاط عن واحد، وعادة ما يكون في المناطق الحضرية، 15-24 سنة، وبين المتعلمين جيدا.

3 - إن العمالة الناقصة، والنشطة بشكل واضح ولكنها غير مستغلة بالكامل والأشخاص ذوي الإعاقة وغير المنتجين لا يتم إستغلالهم بالكامل في القوى العاملة في أقل البلدان نموا.

4 - تنمو قوة العمل بوتيرة أسرع من فرص العمل، وبالتالي تنمو البطالة. ويعمل حوالي ثلث القوة العاملة في أفريقيا الأقل نموا خارج الزراعة. وتنمو القوى العاملة في هذه البلدان بنحو 2.7 في المائة سنويا. وإذا ظل العمل في الزراعة ثابتا، يجب على القطاع الصناعي أن يزيد من فرص العمل بأكثر من 8 في المائة سنويا لإستيعاب هذا العمل الإضافي. ونادرا ما تنمو العمالة الصناعية بهذه السرعة في هذه البلدان.

5 - على الرغم من أن العديد من الإقتصاديين يعتقدون أن هناك بطالة مقنعة على نطاق واسع، أو إنتاجية هامشية صفرية، في الزراعة في أقل البلدان نموا، فإن الأدلة المتاحة لا تؤيد الخلاف.

6 - تسهم الهجرة من الريف إلى الحضر مساهمة كبيرة تقريبا في النمو السريع للقوى العاملة الحضرية في أقل البلدان نموا كنمو سكاني. ويرى لويس أن العرض غير المحدود من العمالة الزراعية غير المستغلة بشكل كامل يهاجر إلى المناطق الحضرية مقابل أجور تزيد قليلا عن الأجور الريفية. غير أن هاريس و تودارو يشيران إلى أن العمال الزراعيين الذين ينظرون في الإنتقال إلى منطقة حضرية يأخذون الإختلافات بين المناطق الحضرية والريفية في البطالة وكذلك الأجور في عين الإعتبار.

7 - البطالة الكينزية الناجمة عن نقص الطلب الكلي ليست مهمة في أقل البلدان نموا بسبب بطء الإستجابة في الناتج إلى زيادة الطلب وعدم فعالية السياسة المالية والمهاجرين من الريف إلى الحضر في سوق العمل والمفاضلات المحتملة بين العمالة والناتج عن التكنولوجيا غير الملائمة.

8 – إن التكنولوجيا المصممة للبلدان الصناعية، التي لديها وفرة نسبية من رأس المال وندرة العمالة، كثيرا ما تكون غير ملائمة لأقل البلدان نموا، مع ما لديها من وفرة ورأس مال نادر. وهذه التكنولوجيا غير الملائمة تزيد من البطالة. ومع ذلك، في بعض الحالات، كما هو الحال في صناعات الحديد والصلب، قد تكون نسب رأس المال والعمالة ثابتة. ويتعين على أقل البلدان نموا أن تستخدم نفس التكنولوجيا التي تستخدمها الدول المتقدمة في مثل هذه الحالة.

9 – قد يكون سعر رأس المال أعلى وأسعارا أقل من أسعار التوازن في أقل البلدان نموا بسبب الأجور الحكومية والتشريعات الاجتماعية وضغوط النقابات العمالية وانخفاض سعر الصرف الأجنبي.

10 – تزيد بطالة أقل البلدان نموا بين المتعلمين من غير المتعلمين لأن المتعلمين قد يكون لديهم توقعات غير واقعية في الأرباح أو تفضيلات وظيفية، ولأن الأجور المدفوعة للعمال المتعلمين غالبا ما تكون غير مرنة.

11 – تشمل السياسات الرامية إلى الحد من البطالة برامج للحد من المواليد؛ وتشجيع التنمية الريفية والمرافق؛ وإستبدال تقنيات الإنتاج الكثيفة العمالة من أجل نهج كثيفة رأس المال حيث المنتجات البديلة التي تستخدم العمالة بشكل أكثر كثافة وإعادة توزيع الدخل على الفقراء وزيادة المشتريات الرسمية من الشركات الصغيرة الكثيفة العمالة وتوليد تكنولوجيا جديدة محليا وتهيئة التكنولوجيا المتاحة وتقليص الأجور في القطاع المنظم وتخفيض الدعم لرأس المال وزيادة استخدام رأس المال وتعيين توازن أسعار الصرف الأجنبي ومقاومة الضغوط من أجل التوسع السريع جدا في التعليم في المستوى الأعلى ورفض دعم هذا المستوى من التعليم وزيادة حصة الإنفاق على التعليم الابتدائي والتأكيد على التعليم العلمي والتقني وتحسين مرونة الأجور في المستويات العليا وتقليل التقنين الوظيفي عن طريق الشهادات التعليمية.

مصطلحات للمراجعة

- التكنولوجيا الملائمة
- السلع الرأسمالية
- البطالة المقنعة
- ريادة الأعمال
- الدخل المتوقع
- تباينات أسعار العوامل
- أرستقراطية العمالة
- الإستبدال التقني المحدود للعوامل
- سعر الصرف الأجنبي
- وظيفة الإنتاج
- المخزون
- التكنولوجيا

- لتدفق
- القطاع الرسمي
- نموذج هاريس–تودارو
- القطاع غير الرسمي
- النظرية الكينزية للدخل والعمالة
- نقص العمالة
- البطالة
- نقص العمالة الواضح
- صفر الإنتاجية الحدية للعمالة

أسئلة للمناقشة

1 - ما هي المدخلات التي تحدد مستوى الناتج القومي في سنة معينة؟ هل هذه المخزونات المدخلة أو التدفقات؟

2 - ما هي عوامل العرض والطلب للعمالة الصناعية التي تفسر ارتفاع معدلات بطالة أقل البلدان نموا؟

3 - ما مدى إنتشار البطالة المقنعة في أقل البلدان نموا؟

4 - إشرح الهجرة من الريف إلى الحضر في أقل البلدان نموا.

5 - ما هي العوامل التي تساهم في ارتفاع البطالة الحضرية في أقل البلدان نموا؟ لماذا لا تكفي نظريات الإقتصاد الكلي القائمة على التجربة الغربية في تفسير هذه البطالة المرتفعة؟

6 - ما هي السياسات التي يمكن أن تتخذها حكومات أقل البلدان نموا لخفض معدل البطالة؟

7 - إشرح لماذا تستمر الهجرة من الريف إلى الحضر في مواجهة البطالة الحضرية الكبيرة) على سبيل المثال، 15 في المائة أو أكثر (. كيف يشرح نموذج هاريس – تودارو هذا الوضع؟ تقييم نموذج هاريس–تودارو.

8 - ما هو القطاع غير الرسمي في المناطق الحضرية؟ كيف يؤثر سوق العمل في القطاع غير الرسمي) أو كيف تتأثر به (أسواق العمل في القطاعين الرسمي والريفي في المناطق الحضرية؟

9 - ما هي أسباب البطالة بين المتعلمين في أقل البلدان نموا؟ ما هي السياسات التعليمية التي ستخفض هذه البطالة؟

10 - ما هو تفسير لويس للهجرة من الريف إلى الحضر؟ لماذا يعتقد النقاد أن نموذج لويس يغالي في الهجرة من الريف إلى الحضر؟

دليل المراجع

من الصعب الحصول على بيانات موثوقة بشأن بطالة أقل البلدان نموا. البنك الدولي (2003h: 50-52) ومؤشرات التنمية العالمية اللاحقة في الورق أو على أقراص إلكترونية للقراءة فقط تحتوي على معدلات البطالة؛ فإن المشكلة المتعلقة بهذه الأرقام في أقل البلدان نموا هي أن أولئك الذين لديهم قطاع زراعي كبير ليس لديهم سوى القليل من البطالة المفتوحة، مما يجعل المقارنة صعبة.

ويتضمن تقرير العمالة العالمية السنوي لمكتب العمل الدولي معلومات عن هيكل وتطور القوى العاملة ومشاركة القوى العاملة وتوزيع القوى العاملة حسب القطاع ونمو العمالة والأجور الحقيقية حسب القطاع وتوظيف المهنيين والتقنيين والإنفاق العام على التعليم والتعليم المهني والسكان الناشطين إقتصاديا وبرامج التدريب والتعليم والنمو وتوظيف المرأة؛ يتضمن تقرير العمل العالمي لمنظمة العمل الدولية ILO بيانات عن التركيبة الديمغرافية لسوق العمل ونسب الإعالة والشيخوخة والمواليد ومتوسط العمر المتوقع ونفقات الضمان الإجتماعي والمعاشات التقاعدية والرعاية الصحية واستحقاقات البطالة والفقر وتوزيع الدخل. وتوجد اتجاهات العمالة العالمية للمرأة لعام 2004 لمنظمة العمل الدولية ILO بيانات تفصيلية عن توظيف المرأة.

ويحلل موراويتز (1974: 492-526) عدم قدرة الصناعة الحديثة على توفير فرص عمل كافية للقوى العاملة المتنامية بسرعة في أقل البلدان نموا. كاو و أنشيل و إيتشر (1964: 129-144) مراجعة شاملة للأدبيات النظرية والتجريبية حول البطالة المقنعة في الزراعة. لويس (1954: 139-191)، هاريس و تودارو (1970: 126-142) و ستارك (1984:475-486) ، و ستارك و ليفاري (1982: 191-196) يناقشوا محددات الهجرة من المناطق الريفية والحضرية يناقش البنك الدولي (2003i: 107-132) "الحصول على الأفضل من المدن"، بما في ذلك قسم عن سكان السكك الحديدية في مومباي يديرون إعادة توطينهم (ص 125). ويليامسون (1988) يحلل الهجرة والتحضر.

يدرس بيتي مفاهيم مختلفة للقطاع غير الرسمي ولماذا تكون غامضة جدا. للإطلاع على نقد، أنظر خوندكر (1988: 1263-1265).

(10) التعليم والصحة ورأس المال البشري
Education, Health, and Human Capital

إطار محتوى الفصل Scope of the Chapter

في منتصف القرن التاسع عشر، كان أبراهام لنكولن مبجلا ليس فقط في طقوسه وخطابه ولكن أيضا للمهارة الجسدية في إزالة الحواجز وفي النزاعات.

والعديد من القراء يعرفون قصة جون هنري، المولود بـ "مطرقة في يده". تحتفل الأسطورة بالقوة "الرجل الفولاذي" الذي سابق المطرقة البخارية في أواخر القرن التاسع عشر في حفر نفق السكك الحديدية في ولاية فرجينيا الغربية. وهزم الرجل الماكينة، ولكن، للأسف، جون هنري عمل بجد حتى سقط أرضا من فوره ومات.

ومنذ جون هنري، خفضت البشرية متطلبات العمل اليدوي كعمال مهرة ورأس المال ، حيث قد حلت محلها العمالة غير الماهرة على نحو متزايد. وبما أن العمل البشري قد تم استيعابه، فقد إنخفضت أجور العمالة غير المهرة مقارنة بالعمالة الماهرة.

ويركز هذا الفصل على التعليم والعمالة الماهرة، والصحة ورأس المال البشري. ويرتبط نصيب الفرد من الدخل المرتفع ارتباطا قويا بإنخفاض معدل الوفيات وإكمال الدراسة (البنك الدولي 2004i: 35).

ويقول الحائز على جائزة نوبل سيمون إس كوزنتس (1955b: 39) أن المخزونات الرئيسية لبلد متقدم 'قتصاديا ليست رأس مالها المادي، بل "مجموعة المعارف التي تم جمعها من النتائج المكتشفة وإكتشافات العلوم التجريبية لكي يستخدم السكان هذه المعرفة على نحو فعال ". إن التباين في النمو الإقتصادي بين اليابان وألمانيا، من ناحية، ودول العالم الثالث، من جهة أخرى، بعد الحرب العالمية الثانية يوضح أهمية جودة العمل. وعلى الرغم من أن الكثير من رأس المال المادي في ألمانيا واليابان كان في حالة خراب أو إستنزاف، فإن إقتصاداتها نمت بسرعة بعد الحرب، حيث ظلت المهارات والخبرة والتعليم والتدريب والصحة والإنضباط والتحفيز للقوى العاملة السليمة.

لماذا تزيد إنتاجية اليد العاملة في الدول المتقدمة مثل اليابان وألمانيا عنها في أقل البلدان نموا؟ في هذا الفصل، نهتم بإختالفات الإنتاجية التي تعزى إلى رأس المال

والأرض. وبدلا من ذلك، نركز على تأثير المتغيرات، مثل (1) التعليم والتدريب الرسميين؛ (2) التنشئة الإجتماعية وتربية الأطفال والتحفيز والتشجيع؛ و (3) الحالة الصحية والجسدية للقوى العاملة، بما في ذلك قسم عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وباء الإيدز.

الإستثمار في رأس المال البشري Investment in Human Capital

تذكر مناقشة رأس المال البشري في الفصل 5. ثيودور دبلويو شولتز (1964) يعتقد أنه:

يتم معاملة السلع الرأسمالية دائما بإعتبارها وسائل إنتاج منتجة. غير أن مفهوم السلع الرأسمالية يقتصر بوجه عام على العوامل المادية، وبالتالي يستبعد مهارات الإنسان وقدراته الأخرى التي يزيدها الإستثمار في رأس المال البشري. ومن الواضح أن القدرات المكتسبة مثمرة لشعب في مساعيه الإقتصادية تنتج وسائل الإنتاج، وفي هذا الصدد أشكال رأس المال، ويمكن زيادة المعروض منها.

العوائد الإقتصادية إلى التعليم Economic Returns to Education

التعليم يساعد الأفراد على الوفاء وتطبيق قدراتهم ومواهبهم. فهو يزيد من الإنتاجية ويحسن الصحة والتغذية ويقلل من حجم الأسرة. التعليم يقدم معرفة محددة، ويطور مهارات التفكير العام ويصنع القيم للتغيير ويزيد من تقبل الأفكار الجديدة ويغير المواقف تجاه العمل والمجتمع. ولكن إهتمامنا الرئيسي هو تأثيره في الحد من الفقر وزيادة الدخل.

ويشير الإقتصاديون في البنك الدولي جورج بساشاروبولوس (1343-1325: 1985، 1343-1325: 1994) وموربن وودهال (بساشاروبولوس و وودهال 197-196، 22-21: 1985) إلى أن متوسط العائد على التعليم (ورأس المال البشري) أعلى من ذلك إلى رأس المال المادي في أقل البلدان نموا ولكن أقل في الدول المتقدمة. ومن بين الإستثمارات البشرية، يقولون إن التعليم الابتدائي هو الأكثر فعالية للتغلب على الفقر المطلق والحد من عدم المساواة في الدخل. وينطبق هذا بصفة خاصة على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث يلتحق بالمدرسة أقل من ثلاثة أرباع الأطفال في سن التعليم الإبتدائي.

ومع ذلك، ففي الستينيات، كان المخططون في البلدان النامية يحبذون التعليم الثانوي والعالي الذي يلبي متطلبات العمل الرفيعة المستوى في القطاع الحديث بدلا من إرساء محو الأمية والتعليم العام كأهداف للقوى العاملة ككل. ويشير جورج بساشاروبولوس، في دراسة أجريت في عام 1994 بشأن معدلات العودة الإجتماعية إلى الإستثمار التعليمي، إلى أن أعلى عائد متوسط من التعليم الابتدائي. وتبين دراسة لاحقة (بساشاروبولوس وباترينوس 2002) أنماطا مماثلة، مع عائدات التعليم الابتدائي 19 في المائة سنويا، والتعليم

الثانوي 13 في المائة، والتعليم العالي 11 في المائة [1] (الجدول 1-10). وتتسق المعدلات المرتفعة للعائدات في التعليم الابتدائي مع تناقص العوائد إلى زيادة دولار للتلميذ الواحد. كما أن الإنفاق العام لكل طالب هو أكثر للتعليم العالي والثانوي من التعليم الابتدائي. تنفق أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 100 مرة لكل تلميذ للتعليم العالي كما في التعليم الابتدائي ! (أنظر الجدول 2-10) تنتج تكاليف التعليم العالي في أفريقيا جزئيا عن عدم القدرة على تحقيق فائضات من خلال الأهداف الإقتصادية. وهكذا ففي السبعينيات، يكلف تعليم 000 ،20طالب في غانا 3,500 دولار للطالب، بينما في الهند، لا يتكلف 2,700,000(مع شبكة من الكليات المحلية المنتسبة إلى الجامعات الكبرى في كل ولاية) 250 دولارا للطالب [2]. وعلى النقيض من ذلك، تصل إلى نقطة تناقص العائدات، حيث تنخفض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة من أقل البلدان نموا إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الجدول 1-10).

الجدول 1-10 يوضح متوسط العائد الإجتماعي للإستثمار في التعليم

المنطقة	التعليم الإبتدائي	التعليم الثانوي	التعليم العالي
آسيا ❋	16.2	11.1	11.0
أوروبا / الشرق الأوسط / شمال أفريقيا ❋	15.6	9.7	9.9
أمريكا اللاتينية / منطقة بحر الكاريبي	17.4	12.9	12.3
منظمه التعاون الاقتصادي و التنميه	8.5	9.4	8.5
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	25.4	18.4	11.3
العالم	18.9	13.1	10.8

Note: In all cases, the figures are “social” rates of return: The costs include foregone earn-
ings
(what the students could have earned had they not been in school) as well as both
public and private outlays; the benefits are measured by income before tax. (The “private”
returns to individuals exclude public costs and taxes, and are usually larger.)
❋ Non-OECD.
Source: Psacharopoulos and Patrinos 2002.

جون بي. نايت، ريتشارد إتش. سابوت ودي سي هوفي (205-192 :1992؛ نايت و سابوت 171-170 : 1990) يعتقدون أن دراسات بساشارو بولوس، في كثير من الأحيان مع متعاون، تقوم على تقديرات معيبة منهجيا. وعلى الرغم من أن متوسط معدلات العائد على التعليم الابتدائي أعلى منه في التعليم الثانوي، فإن المعدلات الهامشية للعائدين إلى الفوج الذي دخلوا سوق العمل كانت أقل بالنسبة للتعليم الابتدائي منه في التعليم الثانوي. وفي الستينيات والسبعينات من القرن العشرين، كان عدد الذي ينهون المرحلة

(1) المترجم
(2) المترجم

الإبتدائية قليل جدا ؛ كانت شهادة المدرسة الإبتدائية جواز سفر إلى وظيفة ذوي الياقات البيضاء. غير أنه في التسعينيات، بعد عقود من التوسع التعليمي السريع وتشريد الخريجين الابتدائيين من خريجي المرحلة الثانوية، فإن المنتمين إلى التعليم الابتدائي محظوظون حتى يحصلوا على أكثر الوظائف رواتب من ذوي الياقات الزرقاء. ومع إتساع نطاق التعليم، ومع إكمال الثانويين المنتهين من الدراسة والابتدائيين في العديد من المهن، فإن "مجموعات المرشحين الناجحين" الذين يحملون شهادات المدارس الابتدائية "يهبطون" إلى وظائف أقل ومعدلات عائد أقل. ومع ذلك، فإن الخريجين الثانويين، الذين حصلوا على رأس مال بشري خاص بمهنة معينة، يقاومون تخفيض إيجارات الندرة وضغط هيكل الأجور المهنية مع التوسع التعليمي. وهكذا، فإن نايت و سابوت و هوفي، تساءلت عما إذا كان ينبغي لأقل البلدان نموا أن تولي أولوية للإستثمار في التعليم الإبتدائي.

الجدول 2-10. **يوضح النفقات العامة على التعليم الابتدائي والعالي لكل طالب،** 1976

المنطقة	التعليم العالي (ما بعد الثانوي)	التعليم الإبتدائي	نسبة التعليم العالي إلى التعليم الابتدائي
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	3819	38	100.5
جنوب آسيا	117	13	9.0
شرق اسيا	471	54	8.7
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	3106	181	17.2
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	733	91	8.1
الدول الصناعية	2278	1157	2.0
الإتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية	957	539	1.8

Note: Figures shown are averages (weighted by enrollment) of costs (in 1976 dollars) in the .countries in each region for which data were available
.Source: World Bank 1980i:46

كيف تختلف الفوارق التعليمية في الأرباح مدى الحياة على الصعيد الدولي (على افتراض أن معدل الفائدة السنوي ٪10 على الأرباح المستقبلية)؟ في أواخر الستينات، كانت نسبة التعليم العالي إلى التعليم الابتدائي في أفريقيا (1 : 10-8) أعلى بكثير من أمريكا اللاتينية (1 : 5-4)، والآسيوية (1 : 6-3)، وأمريكا الشمالية بنسبة (3 إلى 1). والواقع أنه في أفريقيا، حيث كانت الجامعات وحتى الخريجين الثانويين نادرين، فإن علاوة الخريجين من مستويي التعليم الجامعي والثانوي (المدعوم بدرجة عالية) مرتفع، في حين أن العلاوة منخفضة بالنسبة لكلا المستويين في أمريكا الشمالية (هينكليف 1975 : 152-156)[(1)].

(1) المترجم

الفوائد غير الإقتصادية للتعليم Noneconomic Benefits of Education

كما ألمحنا في وقت سابق، فإن التعليم هو أكثر بكثير من إكتساب المهارات اللازمة لإنتاج السلع والخدمات. فالتعليم لديه مكونات جيدة للمستهلك وجيدة للإستثمار. إن القدرة على تقدير الأدب أو فهم مكان مجتمع الفرد في العالم وفي التاريخ – على الرغم من أنها قد لا تساعد العامل على إنتاج الصلب أو تنمو الدخن بشكل أكثر فعالية – فهي مهارات تثري الحياة، وهي مهمة لمصالحهم الخاصة. وقد يكون الناس على استعداد لدفع تكاليف التعليم من هذا النوع حتى عندما يكون معدل عائده الإقتصادي صفرا أو سلبيا.

بعض العائدات إلى التعليم لا يمكن تحصيلها من خلال زيادة الدخل الفردي. ويستفيد المجتمع ككل من محو الأمية والتعليم الابتدائي. وفي هذه الحالة، التي تتجاوز فيها العائدات الإجتماعية للتعليم عائدات خاصة، هناك حجة قوية للحصول على إعانة عامة.

التعليم كالفحص Education as Screening

قد يكون من غير الملائم قياس المعدلات الاجتماعية للعودة إلى التعليم من خلال الأجر، وهو ما لا يعكس إنتاجية إضافية في أسواق العمل التي تتسم بطابع تنافسي غير كامل. وفي أقل البلدان نموا، غالبا ما تكون فرص الحصول على وظائف عالية الأجر محدودة من خلال المؤهلات التعليمية. وقد يشهد التعليم الصفات الإنتاجية للفرد لصاحب العمل دون تحسينها. وفي بعض البلدان النامية، لا سيما في القطاع العام، قد تتضخم مرتبات الجامعات والخريجين الثانويين بصورة مصطنعة ولا ترتبط إلا قليلا بالانتاجية النسبية. وتخدم الإحتياجات التعليمية أساسا الحصول على حصص الإعاشة من هذه المرتبات المرتفعة. وبالتالي فإن الإختلافات في الأرباح المرتبطة بمستويات تعليمية مختلفة من شأنها أن تبالغ في تأثير التعليم على الإنتاجية.

وعلى النقيض من ذلك، فإن إستخدام المؤهلات التعليمية لفحص المتقدمين للوظائف ليس مهدرا تماماكليا ومن المؤكد أنه يفضل أساليب أخرى للإختيار، كالطبقات أو الروابط العائلية. وعلاوة على ذلك، إنخفضت أجور العمالة الماهرة بالنسبة للعمالة غير الماهرة بإطراد مع نمو المعروض من العمالة المتعلمة. حتى القطاع العام حساس للتغيرات في العرض: الرواتب النسبية للمعلمين وموظفي الخدمة المدنية ليست عالية جدا في آسيا، حيث العمال المتعلمين أكثر وفرة، كما هو الحال في أفريقيا، حيث هم أكثر ندرة.

ويحاول البنك الدولي، الذي يدرس 17 دراسة في أقل البلدان نموا التي تقيس الزيادات في الناتج السنوي على أساس أربع سنوات من التعليم الابتدائي مقابل عدم وجود تعليم إبتدائي، القضاء على أثر الفرز عن طريق قياس الإنتاجية مباشرة بدلا من

الأجور. وقد أجريت جميع هذه الدراسات في الزراعة على نطاق صغير، حيث أن أوراق إعتماد التعليم ليست ذات أهمية تذكر. ووجدت الدراسات أن الأمور الأخرى تتساوى، فإن عائدات الإستثمار في التعليم الإبتدائي هي أعلى من تلك التي تعود إلى الإستثمار في الآلات والمعدات والمباني. وخلصت هذه الدراسات إلى أن التعليم الإبتدائي يساعد الناس على العمل من أجل تحقيق أهداف طويلة الأجل والإحتفاظ بالسجلات وتقدير عوائد الأنشطة السابقة ومخاطر المستقبل والحصول على المعلومات المتعلقة بتغيير التكنولوجيا وتقييمها. وإجمالا، فإن هذه الدراسات المتعلقة بإنتاجية المزارعين تثبت أن الإستثمار في التعليم يؤتي ثماره في بعض القطاعات حتى عندما لا تستخدم المؤهلات التعليمية كأدوات للفحص[1].

من دراسة إم. بويسير، جي بي نايت، و آر إتش سابوت (1030–1016: 1985) في كينيا وتنزانيا، الذي يفصل المهارات المكتسبة في المدرسة من تأثير الفرز، ويظهر أن القدرة على كسب يزيد بشكل كبير مع المزيد من القراءة والكتابة والحساب من خلال (الإختبارات التي قدمها الباحثون)، سواء في الوظائف اليدوية وغير اليدوية. هذه المهارات تمكن الميكانيكا، والميكانيكيين، والسائقين رافعة شوكية، وكذلك المحاسبين، والكتبة، والأمناء، للقيام بعمل أفضل. ولكن المهارات المعرفية، لا سيما القراءة والكتابة والحساب، ليست معتمدة من قبل المدرسة ولكن أكتشفت في العمل من قبل رب العمل، الذي هو على إستعداد لدفع ثمنها من خلال إعطاء علاوة الأجور مع مرور الوقت.

ومع ذلك، فإن الأرباح لا تزداد كثيرا مع زيادة القدرة على التفكير (تقاس من قبل مصفوفة التقدمية لـ»رافين» والتي لا تقدم ميزه لغير القادرين على القراءة والكتابة) أو زيادة سنوات المدرسة.

الجدول -3 10 يوضح الإنفاق على التعليم العام لكل أسرة (بالدولار)

فئة الدخلa	ماليزيا 1974b		كولومبيا 1974 c	
	الإبتدائي	ما قبل الثانوي	الإبتدائي	الجامعي
أفقر 20 في المائة	135	4	48	1
أغنى 20 في المائة	45	53	9	46

a Households ranked by income per person.
b Federal costs per household.
c Subsidies per household.
Source: World Bank 1980i:50.

وفي كلا البلدين، تعلم الدروس المدرسية، وليس مجرد الإلتحاق بالمدرسة والحصول على شهادة، يؤثر بشكل كبير على الأداء والأرباح في العمل. ومع ذلك، فإن الفروق في الكسب بين الخريجين في الإبتدائي والثانوي يمكن أن تعكس الفرز أو

(1) المترجم

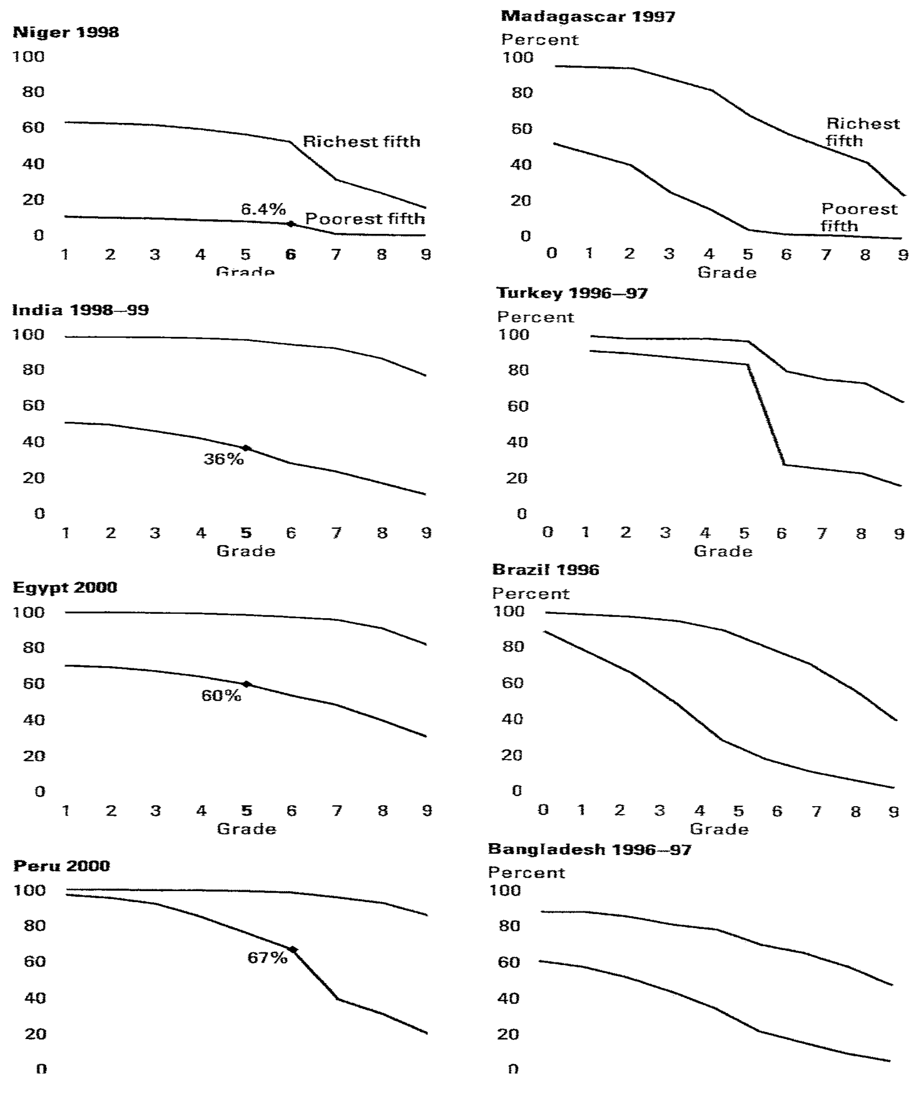
المهارات غير المعرفية التي لم يتم قياسها المكتسبة في التعليم الثانوي. إن البحث في البلدان على مستويات أخرى من التنمية الاقتصادية أمر ضروري قبل أن نتمكن من تعميم نتائج آثار التحصيل والإنجاز المعرفي.

التعليم والمساواه Education and Equality

يحصل الطالب الذي يلتحق بالمدرسة على معدالت عالية من العودة إلى ما تنفقه أسرته. ومع ذلك فإن الأسر الفقيرة التي قد تكون على إستعداد للإقتراض لمزيد من التعليم عادة لا يمكن. وثمة بديل بسيط هو أن تقوم الحكومة بتخفيض التكاليف المباشرة للتعليم عن طريق إنشاء تعليم عام، وخاصة التعليم الإبتدائي الأساسي متاحا ومجانيا. ويؤدي توسيع نطاق التعليم الإبتدائي إلى تقليل عدم المساواة في الدخل ويؤثر إيجابيا على تكافؤ الفرص. ومع توسع التعليم الابتدائي سيتاح للأطفال في المناطق الريفية وأفقر الأطفال الحضريين والفتيات فرصة أكبر للإلتحاق بالمدارس. وبوجه عام، فإن النفقات العامة على التعليم الإبتدائي تعيد توزيع الدخل على الفقراء الذين لديهم أسر أكبر ولا يكاد يلتحقون بالمدارس الخاصة (كلارك 1992؛ والبنك الدولي 53-46: 1980؛ والبنك الدولي 197 : 1993a). وعلى النقيض من ذلك، يعيد توزيع الإنفاق العام على التعليم الثانوي والعالي توزيع الدخل على الأغنياء، نظرا لأن الأطفال الفقراء ليس لديهم فرصة تذكر للإستفادة منه (الجدول 3-10).

ومن المرجح أن تنتقل الروابط بين التعليم الأبوي والدخل والقدرة على توفير التعليم للجودة يعني عدم المساواة التعليمية من جيل إلى آخر. فالمدرسة الإبتدائية العامة، في حين أن دعم الفقراء على نحو غير متناسب، لا يزال يكلف الفقراء بالحضور. وعلاوة على ذلك، يرتبط الحصول على التعليم الثانوي والعالي إرتباطا وثيقا بإيرادات الأبوين وتعليمهم. وفي كينيا وتنزانيا، يرجح أن يلتحق أولئك الذين ينتمون إلى خلفية إجتماعية وإقتصادية عالية بالإلتحاق بالمدارس الإبتدائية العالية التكلفة، مع زيادة الدعم العام؛ وتحسين المعلمين والمعدات والمختبرات وإرتفاع درجات الامتحانات المدرسية؛ التي تعتمدهم لأفضل المدارس الثانوية والجامعة. أما المدارس الثانوية الوطنية، التي تتلقى المزيد من المعونة الحكومية، وبالتالي تفرض رسوما أقل، فلا تأخذ سوى 5 في المائة من خريجي المدارس الإبتدائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التكلفة الخاصة المباشرة لخريجي المدارس الثانوية لحضور الجامعة (المدعومة بدرجة كبيرة) منخفضة، والمنفعة الخاصة مرتفعة. ومع ذلك، لا تزل هذه التكلفة (الكثير من تكاليف الفرصة البديلة) للتعليم الثانوي والعالي تشكل عائقا أمام الفقراء. وعلاوة على ذلك، فإن أولئك الذين لديهم آباء ثراء ومتعلمون لا يستطيعون تمويل التعليم بسهولة أكبر فحسب، بل هم أيضا أكثر عرضة للصفات الشخصية والتواصل الجيد ومعرفة أفضل بفرص الحصول على رواتب أعلى ووظائف

غير يديوية. وليس من المستغرب أن توني أديسون وأمين الرحمن (94: 2003) وجدوا أن السبب الكامن وراء عدم المساواة في الإنفاق التعليمي وغيره من الإنفاق العام هو أن القوة الإقتصادية والثروة المرتبطة بها توفر للأثرياء تأثير غير متكافىء على العملية السياسية، وبالتالي على توزيع النفقات". ونجد أن فقراء الريف هم أقل تنظيما، ويفتقرون إلى الموارد اللازمة للضغط. ويتوقف تسلق السلم التعليمي في أقل البلدان نموا على الدخل والإنجاز.



الشكل 1-10. من غير المحتمل أن يبدأ الفقراء المدرسة، فمن المرجح أن يتسربوا منها. نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 19 عاما الذين أكملوا كل صف أو أعلى. ملاحظات: يشير رقم الصف العريض إلى نهاية المرحلة الابتدائية. الأخماس إستنادا إلى الشرائح الخمسية لمؤشر الأصول. المصدر: البنك الدولي 21: 2004i.

وفي البلدان ذات الدخل المنخفض في الفترة 2000–2001، كان الالتحاق بالمدارس الابتدائية للفتيات كنسبة مئوية من الفتيات في سن 6–11 سنة 69 في المائة بالمقارنة مع النسبة المماثلة للبنين البالغ 79 في المائة؛ وبالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل، كانت الأرقام المقابلة 93 إلى 93 في المائة. وبلغت نسبة التعليم الإبتدائي في أفريقيا جنوب الصحراء 56 في المائة مقابل 64 في المائة للبنين، و 72 في المائة في جنوب آسيا مقابل 86 في المائة للبنين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 121: 2003). وبالنسبة للمستويات الثانوية والجامعية، فإن النسب بين الجنسين هي نفسها تقريبا أو أقل (نافزيجر 276: 1997). وحتى إذا لم تدخل الفتيات قط القوة العاملة، فإن تعليمهن قد يكون من أفضل الإستثمارات التي يمكن أن يحققها البلد في الرفاه الإقتصادي في المستقبل. وتشير الدراسات بوضوح إلى أن تعليم الفتيات يحسن تغذية الأسر المعيشية بشكل كبير ويقلل من معدلات المواليد ووفيات الأطفال (اللجنة الإقتصادية والإجتماعية للأمم المتحدة لآسيا والمحيط الهادئ 19–16: 1992b. ومع ذلك، في معظم أنحاء العالم النامي، وخاصة جنوب آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا، التحيز التعليمي لصالح تسجيل الذكور هو واضح (المرجع نفسه، 1992). يرى الآباء أن تعليم بناتهم أقل فائدة من أبنائهم. وكثيرا ما يخشون أن يضر التعليم بآفاق زواج إبنته أو حياتها المنزلية. وقد يؤدي تعليم الفتاة إلى منافع إقتصادية أقل، خاصة إذا كانت تواجه تمييزا في الوظائف، وتتزوج مبكرا وتتوقف عن العمل، أو تنتقل إلى قرية زوجها.

ومع ذلك، فإن تثقيفها يزيد من فرص العمل بأجر، ولا تضيع الأسر أي وقت في تعليم بناتها عندما يقلل التغيير الثقافي من التحيز ضد المرأة في سوق العمل.

وستتوسع الخيارات التعليمية مع زيادة أقل البلدان نموا من إستثماراتها في مجال الإتصالات السلكية واللاسلكية. وتوفر وسائل الإعلام الإلكترونية والفيديو فرصا مستفيضة في المستقبل لتعزيز التعليم والتعلم والتعليم المستمر، كما نوقش لاحقا.

التعليم والإستياء السياسي Education and Political Discontent

يظهر البنك الدولي (c1996) أن البلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تنفق في المتوسط على التعليم للأسر المعيشية في أغنى الخمسين من الأسر في أفقر البلدان. وعلى الرغم من أن التعليم الثانوي (وخاصة) التعليم الجامعي مدعوم بدرجة كبيرة، فإن التكلفة الخاصة لا تزال في الغالب عائقا أمام الفقراء. وتوفير التعليم الإبتدائي المجاني للجميع هو السياسة الأكثر فعالية للحد من عدم المساواة في التعليم الذي يسهم في عدم المساواة في الدخل والإستياء السياسي. وقد أدى

نقص التعليم الإبتدائي الشامل في كينيا وأوغندا وغانا ونيجيريا وزامبيا إلى تقليل بعض الإستياء في هذه البلدان، في حين إنخفضت معدلات الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية في إثيوبيا وموزامبيق وأنغولا وسيراليون ورواندا وبوروندي والكونغو وجمهورية الكونجو الديمقراطية والصومال، وقد أدى في السودان إلى إستمرار الإنقسامات الطبقية والعرقية والإقليمية والتظلمات في فرص التعليم والعمل.

ومع ذلك، فإن التعليم الأساسي العالمي تقريبا ليس علاجا شافيا. ففي سيريلانكا، ومع إستمرار معدلات الإلتحاق المرتفعة في المدارس الابتدائية والثانوية، إزداد تصور معظم السنهاليين عن النجاح الإقتصادي التاميلي بإعتباره تهديدا لفرصهم الإقتصادية الخاصة خلال فترة النمو البطيء وإرتفاع معدلات البطالة بعد الإستقلال في عام 1948. وقد ساهم هذا التصور في السياسات الحكومية المتعلقة بالتمييز التعليمي واللغوي والعملي ضد التاميل، بدءا من منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، والتي ساهمت في الحرب الأهلية السريلانكية في الربع الأخير من القرن العشرين. وهكذا، في سيريلانكا، فقد فضلة السياسة التعليمية مجتمع الأغلبية.

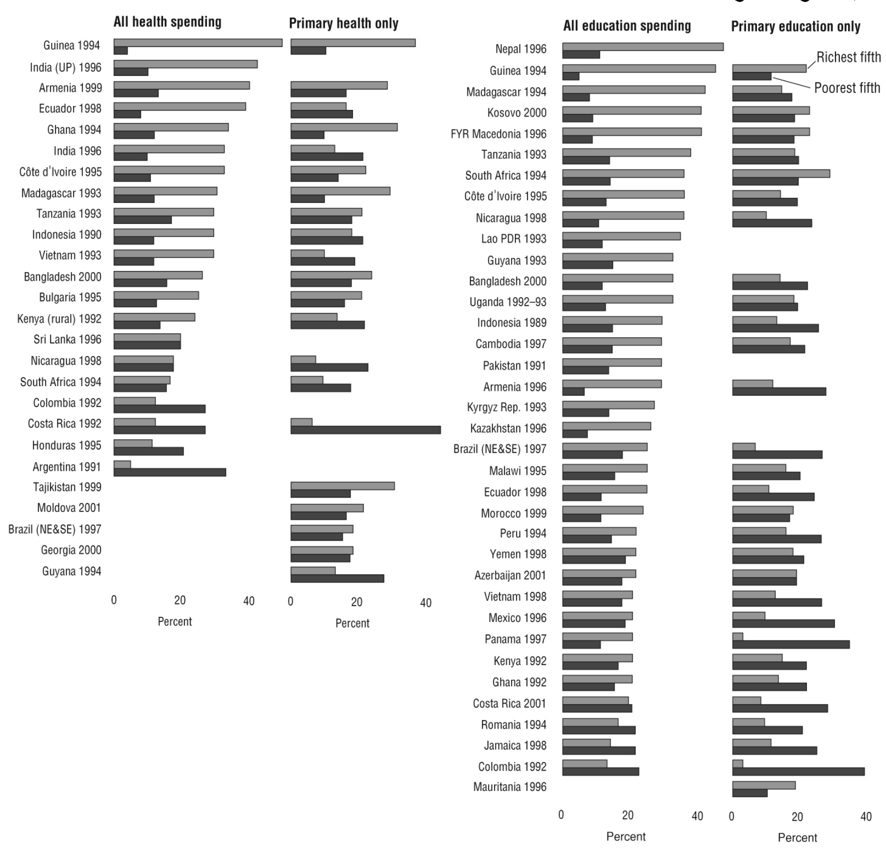
غير أن توسيع الفرص التعليمية المتاحة للمناطق والمجتمعات الأقلية ذات الدخل المنخفض يمكن عموما أن يقلل من التوتر الإجتماعي وعدم الإستقرار السياسي. فمن الناحية السياسية، يمكن أن يأتي الدعم للتوسع في التعليم، وخاصة التعليم الأساسي، من المربين والفلاحين والطبقة العاملة المكونة التي يفتقر أطفالها إلى التعليم، والقوميين الذين يدركون أهمية محو الأمية العالمية للوحدة الوطنية ومهارات العمل من أجل التطوير. ومن الأمثلة على هذه الائتلافات التي تدعم التعليم الأساسي الشامل ميجي اليابان (نافزيجر 1995) وأفريقيا في الستينيات[1].

التعليم الثانوي والعالي Secondary and Higher Education

على الرغم من أهمية التعليم الابتدائي في أقل البلدان نموا، فلا ينبغي التخلي عن التعليم الثانوي والعالي. وعلى الرغم من ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل المتعلمين في بعض البلدان النامية، وخاصة بين الخريجين في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية (ولكن ليس الاقتصاد!)[2]، فهناك بعض النقص الحاد في الأشخاص المهرة. وعلى الرغم من أن حالات النقص هذه تختلف من بلد إلى آخر، فإن النقص غالبا ما يكون في مجالات مهنية وتقنية وعلمية[3].

(1) المترجم
(2) المترجم
(3) المترجم

ويتمثل أحد النهج الممكنة لتخفيض تكلفة الوحدة في تدريب الأشخاص المهرة في الحصول على المزيد من التدريب المهني أثناء الخدمة أو أثناء العمل. وتقترح المناقشة التالية طرقا أخرى.



الشكل 2-10. الناس الأكثر ثراء في كثير من الأحيان فائدة أكثر من الإنفاق العام على الصحة والتعليم. وتذهب حصة الإنفاق العام على الصحة والتعليم إلى أخماس الأغنى والأشد فقرا. ملاحظة: يعرض الشكل أحدث البيانات المتاحة. المصدر: البنك الدولي 39: 2004i.

وفي معظم البلدان، تدعم الحكومة الطلاب خارج المرحلة الإبتدائية. ومع ذلك، فإن أسر هؤلاء الطلبة بشكل عام أفضل بكثير من المتوسط الوطني (الشكال 1-10 و 2-10). على سبيل المثال، في تونس، تبلغ نسبة الأطفال من الفئات ذات الدخل المرتفع أكبر تسع مرات في الجامعات منها في المدارس الإتدائية. ويحتمل أن يدفع هؤلاء الطلاب الرسوم الدراسية والرسوم الأخرى لتغطية تكاليف تعليمهم العالي، حيث أن مكافآتهم الفردية كبيرة. ويتيح فرض رسوم على هؤلاء الطلاب الأغنياء أن تنفق

الحكومة المزيد على الأطفال الأفقر الذين يمكن منحهم منح دراسية. وقد يكون من الصعب تنفيذ هذه السياسات. وعادة ما يكون الآباء للأطفال ما بعد الإبتدائية مؤثرين سياسيا وربما يقاومون دفع تكاليف تعليمية أكبر.

التعليم عبر الوسائط الإلكترونية Education via Electronic Media

يمكن للتعلم عن بعد من خلال عقد المؤتمرات عن بعد والحواسيب أن يقلل بشكل كبير من تكلفة التعليم المستمر والتعليم الثانوي والعالي، بما في ذلك تدريب المعلمين. ومن المؤكد أن الفجوة الرقمية لا تستبعد الكثير من آسيا وأمريكا اللاتينية، ولا سيما أفريقيا، من فوائد الحوسبة وشبكة الإنترنت، كما هو مبين في الفصل 11ففي عام 2000، قدر الخبراء الإقتصاديين أن 3 ملايين فقط من نحو 360 مليون مستخدم للإنترنت موجودون في أفريقيا.

يقول جميل السالمي، وهو مؤلف تقرير للبنك الدولي حول التعليم، إن الجامعة أو "التعليم العالي يدفع مستقبل البلد". ويحث تقريره المصرح به صناع السياسات على الإستفادة من فرص التعليم الجامعي، إلى جانب شبكات المعرفة الجديدة والتقنيات، في زيادة الإنتاجية. وقد وسعت جامعة دار السلام في تنزانيا فرص التعليم العالي من خلال الإعتماد بشكل أكبر على التعلم عن بعد، وأقل تكلفة من بناء جامعات إضافية (البنك الدولي 2002a ؛ أخبار التنمية للبنك الدولي، "البلدان النامية بحاجة إلى جودة التعليم العالي: تقرير البنك الدولي". "5 ديسمبر 2002).

موريتانيا، وهي دولة صحراوية يبلغ عدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة، تستخدم التعلم عن بعد لإتساع دولاراتها التعليمية. وتسعى الجامعة الوحيدة في جامعة نواكشوط إلى تقديم تعليم عالي الجودة من أمريكا الشمالية عبر المؤتمرات عن بعد والإنترنت من خلال فرع الجامعة الإفتراضية الأفريقية "(ديل كاستيلو 2002). في عام 2002، حصل الطلاب على التدريب عن طريق نظام أحادي الإتجاه عبر الأقمار الصناعية، مع المحاضرين المحليين توفير التفاعل مع الطلاب. وخلافا لما هو الحال في الغرب، فإن الجامعة مصممة ليس لخدمة العمال الحضريين أو سكان الريف ولكن لتعزيز التعليم لطلاب الجامعات التقليدية، حيث أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من ذوي المؤهلات العالية نادرة (المرجع نفسه).

ويقدم البنك الدولي، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والحكومات الوطنية، الموارد التعليمية لأقل البلدان نموا، ولا سيما في أفريقيا. وقد وفر البنك والشركاء "Africa live data base"، (جامعة إدواردو موندلين، موزامبيق) مع إمكانية الوصول

إلى مصادر المعرفة العالمية، والشبكة العالمية للتعليم عن بعد مع مراكز التعلم عن بعد في أقل البلدان نموا لتيسير تدريب المهنيين في جميع أنحاء العالم وAfrican Virtual University (AVU) لتقديم برامج درجة في العلوم والهندسة والتعليم المستمر عبر الأقمار الصناعية و و World Linksو برنامج الربط بين المدرسة إلى المدرسة بين 64 مدرسة ثانوية في أفريقيا، مرتبطة عبر الإنترنت مع مدارس الدول المتقدمة (مجموعة البنك الدولي في أفريقيا 2000).

ويمكن للتعلم عن بعد، فضلا عن دورات المراسلات للناس في المناطق النائية، أن يحد بشكل كبير من تكلفة بعض التعليم ما بعد الابتدائي. وحيثما تكون الدورات المحوسبة والقائمة على الإنترنت ممكنة، يمكن توفيرها عادة في جزء صغير من تكلفة المدارس التقليدية، مما يوفر البنية التحتية والمباني الباهظة التكلفة، ويتيح للطلاب كسب دخل مع مواصلة تعليمهم.

وفي كثير من الحالات، يمكن لأقل البلدان نموا أن تقلل من عدد تخصصات الجامعات، وأن تعتمد بدلا من ذلك على الجامعات الأجنبية للتدريب المتخصص في الميادين التي يؤدي فيها عدد قليل من الطلاب والمعدات المكلفة إلى تكاليف مفرطة لكل شخص. ومع ذلك، يجب توخي الحذر لمنع هجرة العقليات الفعالة من أقل البلدان نموا إلى الدول المتقدمة (أكثر من ذلك لاحقا) أو تركيز الأطفال ذوي التعليم الأجنبي بين الأغنياء وذوي النفوذ.

التخطيط للتعليم المتخصص والتدريب
Planning for Specialized Education and Training

تتطلب فئات المهارات الثلاث التالية تدريبا محدودا أو معدوما. والأشخاص الذين لديهم هذه المهارات يتنقلون بسهولة من نوع إلى آخر.

1. الفئة الأكثر وضوحا تضم مهارات بسيطة بما فيه الكفاية ليتم تعلمها من خلال مراقبة قصيرة من شخص يؤدي المهمة. العمل بالفأس أوسحب الأعشاب الضارة باليد أو حمل الرسائل هي مثل هذه المهارات المكتسبة بسهولة فالمخططين التربويين يمكنهم تجاهلها.

2. تتطلب بعض المهارات تدريبا محدودا (ربما سنة أو أقل) يمكن تقديمه على أفضل وجه. وتشمل هذه التعلم لتشغيل آلات بسيطة وقيادة الشاحنات وأداء بعض وظائف البناء.

3. هناك فئة أخرى من المهارات تتطلب تدريبا تخصصيا ضئيلا أو لا تتطلب تدريبا عاما كبيرا – على الأقل التعليم الثانوي والمحتمل. فالعديد من الوظائف الإدارية والتنظيمية، ولا سيما في الخدمة المدنية، تتطلب خلفية تعليمية عامة جيدة، فضلا عن حكم ومبادرة سليمين. تطوير هذه المهارات يعني تدريب أكاديمي رسمي أكثر مما هو مطلوب في الفئتين السابقتين.

وقد ناقشنا بالفعل كيفية تخصيص الإنفاق العام بشكل أفضل بين التعليم الإبتدائي والثانوي والتعليم ما بعد الثانوي لضمان مستويات المهارات هذه، ولكننا نضيف أن التعليم والتدريب المتخصص العالي عادة ما يكونان غير ضروريين في هذه الفئات من المهارات.

ومن المهم جدا كيف يطور أقل البلدان نموا المهارات الأكثر تخصصا التي ستحتاجها في قوة العمل لديها. وهناك مجموعة واسعة من المهارات التي لها صلة خاصة بأقل البلدان نموا التي تتطلب تدريبا محددا ولا يوجد سوى بديل ضئيل جدا. ويدرج في هذه الفئة معظم المهنيين – الأطباء والمهندسين والمحاسبين والمعلمين والمحامين والأخصائيين الإجتماعيين والجيولوجيين. وعموما، فإن الشخص الذي لديه هذه المهارات وقد مرت 12–20 سنوات من التدريب، فيعتبر الكثير منها منطويا تحت مظلة التدريب المتخصص. وبذلك يكون خلق هذه المهارة بتكلفة كبيرة، وتعتمد إنتاجية العامل بشكل كبير على النمط العام للتنمية الإقتصادية للبلاد.

إن التخطيط التربوي وتخطيط شئون الموظفين أكثر إلحاحا عندما يكون الإبدال القليل بين المهارات ممكنا. فعلى سبيل المثال، إذا كان لدى بلد ما رواسب نفطية كبيرة وأن نظامه التعليمي لا ينتج إلا المحامين وعلماء الاجتماع والشعراء ولكن لا جيولوجيين ومهندسين بترول، فإن إنشاء صناعة نفطية سيكون صعبا ما لم تتمكن البلاد من إستيراد الفنيين المطلوبين.

وتستخدم طريقة تخطيط المدخلات والمخرجات الثابتة المعلومات السابقة لإستخلاص علاقة بين المدخلات والمخرجات البشرية المتخصصة. ويقدر هذا النهج أولا مستوى الإنتاج وتكوينه في المستقبل. ومن ثم فإن العلاقة المفترضة لإدخال المدخلات تمكن المخطط من تقدير الطلب على الأشخاص لملء الوظائف المنتظرة. وبالنظر إلى طول التدريب اللازم للوظائف ذات المهارات العالية، فإن إنتاج أشخاص مدربين تدريبا عاليا لملء هذه الوظائف يكاد يكون ثابتا على المدى القصير. ومع ذلك، يمكن وضع خطط لسنوات خمس سنوات و 10 سنوات و 20 سنة على سبيل المثال،

مع البرامج التعليمية لتلبية احتياجات الموظفين المتخصصين. وستشمل هذه البرامج تدريب المعلمين بحلول الوقت اللازم.

ومع ذلك فإن نهج المدخلات والمخرجات الثابتة لا يعترف ببعض الإحتمالات للإحلال. أولا، إذا كان العرض من المعلمين غير كاف أو مكلف جدا، قد يقوم المصممون بتوظيف المعلمين الأجانب أو إرسال الطلاب في الخارج. ثانيا، فئة واحدة من المهارات رفيعة المستوى يمكن أن تحل محل آخر – الممرضات أو المساعدين للطبيب أو الفنيين للمهندس أو المدرسين الإبتدائي المدربين في كليات المعلمين. ثالثا، ليس صحيحا بالضرورة أن مجموعة من المهارات المنتجة يجب أن تتكيف مع تكوين الناتج المطلوب. ولعل العلاقة يمكن عكسها، لا سيما في إقتصاد مفتوح أمام التجارة الدولية والتخصص. فعلى سبيل المثال، إذا كان لدى بلد ما وفرة من عمال الخزاف والنحاس الأصفر وندرة المهندسين الكيميائيين، فقد يكون أقل تكلفة، ولا سيما على المدى القصير وتصدير سلع الفخار والنحاس الأصفر والمواد الكيميائية المستوردة. ومن البدائل الأخرى توظيف مهندسين كيميائيين أجانب أو تقديم حوافز إقتصادية لتشجيع الشركات الأجنبية على إنتاج المواد الكيميائية محليا[1].

تحقيق الاتساق في تخطيط المتعلمين

Achieving Consistency in Planning Educated People

ما الذي يمكن عمله للحد من النقص والفوائض في أنواع معينة من الأشخاص ذوي المهارات العالية في أقل البلدان نموا؟ ويجب على مختلف الإدارات الحكومية (أو الوزارات) تنسيق أنشطتها (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لآسيا والمحيط الهادئ 1992). فعلى سبيل المثال، قد يتعارض تخطيط إدارة التعليم مع المخططين الاقتصاديين. وقد تكون السياسة التعليمية هي تحويل المؤرخين وعلماء النفس والفنانين، في حين تدعو خطة التنمية للمهندسين والمحاسبين والمهندسين الزراعيين.

وأشار الفصل التاسع إلى بعض التباينات التي تحدث في سوق العمل المتعلم. وقد يكون لدى المتعلمين توقعات غير واقعية في الكسب وتفضيلات وظيفية، وقد تتكيف معدلات الأجور ببطء مع التغيرات في العرض والطلب على المهارات. وإقترح الفصل 9 بعض السياسات للتعامل مع هذا التفاوت في السوق. وشملت هذه العوامل تباطؤ النمو في الميزانيات التعليمية، والتوجه نحو التعلم العلمي والتقني، وتخفيض الإعانات المقدمة للتعليم الثانوي والعالي إلى الطلاب ذوي الدخل المرتفع والمتوسط، وتعديل

(1) المترجم

توزيع الوظائف عن طريق الشهادات التعليمية، وزيادة مرونة الأجور.

وفي معظم أقل البلدان نموا، يمكن تسوية العرض والطلب على الموظفين الرفيعي المستوى إذا عدلت الأجور مع الإنتاجية. على سبيل المثال، في كينيا، يدفع مدرس المدرسة الابتدائية ثلث مدرس المدرسة الثانوية، وفي قبرص، يحصل المعلم الأساسي على ٪48 من راتب الموظف الكتابي، في حين أن الواحد في نيوزيلندا يصل إلى ٪414 (هيلر و تايت 47–44: 1983). ومن الأمثلة الأخرى على ذلك أن الأجور القائمة في الإدارات الزراعية في أقل البلدان نموا تشجع في كثير من الأحيان عامل الإرشاد الماهر النادر في تحليل الأمراض النباتية أو الحيوانية أو في تصميم الآلات الزراعية سعيا للحصول على وظيفة مكتب حضرية. ولن يؤدي التحول في هيكل الأجور إلى حفز التحولات في الوظائف بين العاملين حاليا فحسب، بل سيشجع أيضا على إحداث تغييرات في الإنفاق على التعليم والتدريب. ولكن حتى لو كانت الأجور مرتبطة ارتباطا وثيقا بالإنتاجية، فإن فترة الحمل الطويلة اللازمة لإنتاج بعض المهارات قد تسبب صعوبة. ومع ذلك، قد لا يزال السوق يعمل بفعالية إذا كانت الحكومة تبقي الناس على علم بالإتجاهات المستقبلية في العرض والطلب على العمالة الماهرة.

المهارات الفنية والمهنية Vocational and Technical Skills

غالبا ما يكون عدم كفاءة في الإعتماد بشكل كبير على المدارس لتطوير المهارات المهنية. وتتغير المهارات التقنية بسرعة، وغالبا ما تجد المدارس المهنية والتقنية صعوبة في مواكبة هذه المهارات. وكثيرا ما ينبغي لهذه المؤسسات أن توفر تدريبا عاما كأساس للتدريب اللاحق أثناء العمل أو الدورات القصيرة. التدريب أثناء العمل يوازن بين العرض والطلب. الشركات تدرب الناس فقط تلك الفتحات الموجودة بالفعل أو من المؤكد تقريبا أن تأتي إلى حيز الوجود. عمليات التدريب التي تعمل بشكل مستقل عن متطلبات العمل المحددة هي أقل فعالية، والمدربين في مثل هذه الحالات قد لا يكون لديهم فكرة عن إحتياجات الشركات حيث سيتم وضع الطلاب في نهاية المطاف.

وفي الحالات التي لا يكون فيها التدريب أثناء العمل ممكنا، كثيرا ما تكون مؤسسات التدريب القصيرة الأجل للأشخاص الذين يعملون بالفعل متفوقة على المدارس المهنية أو التقنية. قد تتعطل إنتاج الشركة بشكل كبير إذا ترك رجل أعمال في شركة صغيرة أو شخص إداري رئيسي في شركة كبيرة للتدريب على المدى الطويل. وبالتالي، فمن الأفضل ربما لتقديم دورة قصيرة موجهة نحو تلك المهارات التي تفتقر. سوف تتحسن إنتاجية الشخص الرئيسي، ولن يكون إنتاجه ضعيفا بشكل ملحوظ.

قد يكون هناك نهج آخر لإستخدام وكلاء الإرشاد لتعليم المعرفة والمهارات المحددة لمالك أو مدير أو فني في شركة أو مزرعة. ويمكن لوكيل الإرشاد زيارة المؤسسة، وتوفير تعليمات وإرشادات واحد لكل واحد في مركز الإرشاد، أو يمكن للعميل التشاور مع خبير تقني أو الإدارة. وقد لاحظت خبراء في صناعة الجلود والنجارة والخشب في مراكز الإرشاد الصناعي في نيجيريا تساعد أصحاب المشاريع الصغيرة، الذين لديهم خبرة في رأس المال والإدارة، إتقان المهارات الميكانيكية وإنشاء خط الإنتاج الضروري لشركاتهم للتوسع.

هل ينبغي دعم برامج التدريب المهني أو الإرشاد؟ ونحن نعلم أنه حتى في حالة صغار المزارعين أو الصناعيين، يكون المستفيد من هذه المساعدة عادة أفضل من الناحية الاقتصادية من المتوسط. الإعانات مشكوك فيها. غير أنه قد يكون هناك مبرر إقتصادي لتقديم الإعانات للبرامج التي تقدم المساعدة المباشرة في مجال تنظيم المشاريع والمساعدة التقنية إلى الوحدات الإنتاجية الصغيرة. وبالتالي، قد لا تكون شركة صغيرة قادرة على دفع شخص متخصص للغاية؛ ومع ذلك، إذا كانت المهارات الإدارية والتقنية النادرة لهذا الشخص تستخدم في 30 أو 40 شركة في السنة، فإن التكلفة الإقتصادية لكل شركة من المرجح أن تكون منخفضة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى الإقتصادات الخارجية وصعوبة إعداد الفواتير لكل شركة للخدمة، قد يكون من الإستحقاق عدم فرض رسوم عليها على الإطلاق.

الحد من هجرة العقليات Reducing the Brain Drain

سوق الأشخاص ذوي التدريب العلمي والمهني والتقني هو سوق دولي. في عام 1962، تم تحرير قوانين الهجرة في الولايات المتحدة لقبول أشخاص لديهم مهارات معينة. والنتيجة هي أن الملايين من الأفراد ذوي التدريب المهني والعلمي والتدريب الهندسي هاجروا إلى الولايات المتحدة بين عامي 1962 و 2003. في نهاية القرن العشرين، كان ثُلث العلوم والهندسة والدكتوراه في الولايات المتحدة يعملون في الصناعة ولدوا في الخارج. ومن بين علماء الكمبيوتر في الصناعة، كانت النسبة نصف؛ بين المهندسين كان أكثر من النصف. وفي الرياضيات، أكثر من الثُلث. وكانت حصة الدكتوراة في العلوم الأكاديمية المولودين في الخارج أقل مما كانت عليه في الصناعة، ولكن نفس المجالات تأثرت. ومن بين أعضاء هيئة التدريس بدوام كامل، الأفراد المولودين في الخارج مع درجات الولايات المتحدة يشكلون ما يقرب من 40 في المائة في علوم الكمبيوتر، و 35 في المائة في الهندسة، و 28 في المائة في الرياضيات. في

عام 1999، وله 16 في المائة من أصحاب الدكتوراه في الحكومة الاتحادية في الخارج، و 19 في المائة من الدكتوراه في نظام الولاية والحكومة المحلية. وولد 19 في المائة من مستحقي البكالوريا في الولايات المتحدة في الخارج، مع تركيزات ميدانية مماثلة لتلك التي حصل عليها الدكتوراه. [اللجنة الفرعية لمجلس العلوم الوطنية لمؤشرات العلوم والهندسة (2002 (Richard Tapia، Chair]. وجاءت الغالبية الساحقة من هؤلاء الأشخاص من أقل البلدان نموا، ولا سيما البلدان الآسيوية، مثل كوريا الجنوبية والهند والفلبين والصين وتايوان. وقد إستقطبت دول غربية أخرى العديد من المهاجرين المهرة مثل الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن النمو السريع للصين منذ عام 1979 جعله أرضا فرصة، مما عكس سنوات هجرة العلقليات.

كما تعاني أفريقيا، التي تشهد إنتكاسة إقتصادية واسعة النطاق وعدم إستقرار سياسي، من فقدان المهاجرين المهرة. ويقدر البنك الدولي (2000a) أن 30، 000 من ذوي راسالة الدكتوراه الأفريقية يعيشون خارج القارة؛ أكثر من 60 في المائة من المهاجرين من أفريقيا إلى الغرب لديهم التعليم الجامعي؛ وفقدت القارة ثلث المهنيين المهرة، ومعظمهم إلى الدول المتقدمة، في السنوات الأخيرة.

ويشير جورج جي. بورجاس من جامعة هارفارد إلى أن المهاجرين الأمريكيين الذين يتلقون تعليما في الخارج عادة لا يحصلون على منتجاتهم الهامشية كأجور، وبالتالي يستوردون رأس المال البشري "الحر" إلى الولايات المتحدة (بورجاس 1717-1667: 1994). ويرى كار-ييوونج و تشونج كي ييب (726-699: 1999) أنه نظرا لأن محرك النمو الإقتصادي هو تراكم رأس المال البشري والخصائص الخارجية بين الأجيال، فإن هجرة العقليات لها تأثير سلبي على النمو الحالي وتوزيع الدخل ورفاه الأجيال المقبلة ، من غير المهاجرين.

ووفقا لهربرت بي. جروبيل وأنطوني بي. سكوت (274-268: 1966) نهج المنتجات الهامشية، فإن الدولة النامية لا تفقد من هجرة الأشخاص ذوي المهارات العالية، أو هجرة العقليا. وفي الإقتصاد التنافسي، يحصل العامل على دخل يعادل منتجه الهامشي. ولأن المغتربين يلغون كل من المساهمة في الناتج القومي والدخل الذي يقدم مطالبة بهذه الحصة، فإن دخل أولئك المتبقين لا ينخفض. والواقع أن رفاه السكان المولودين في البلد يزداد، إذ يزيد المهاجر من دخله، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن البلد الجديد للمهاجرين له عوامل تكميلية متفوقة، مثل تنظيم المشاريع والإدارة ورأس المال والمهارات. وبتقريب المسائل من زاوية مختلفة، يقول البنك الدولي (أخبار التنمية، 3

أبريل 2003) إن مزايا تحويلات العمال إلى أقل البلدان نموا هي أكبر من الخسائر الناجمة عن هجرة العقليات[1]. ميشيل بين، فريدريك دوكيه، ودراسة تجريبية هيليل رابوبورت (2003) لـ 50 من المهاجرين من أقل البلدان نموا إلى الولايات المتحدة أن هجرة العقليات لها فقط تأثير سلبي على النمو الإقتصادي حيث هجرة المتعلمين تعليما عاليا هي أكثر من 20 في المائة ونسبة من الأشخاص ذوي التعليم العالي تتجاوز 5 في المائة.

وثمة نهج آخر يتمثل في أن الهجرة هي «تجاوز» للأشخاص ذوي المستوى الرفيع الذين لم يستفدوا من الاستغلال والاستياء في بلدانهم الأصلية (بالدوين 372-358: 1970). على سبيل المثال، يقال إن شخصا مثل الفيزيائي الباكستاني الحاصل على جائزة نوبل عبد السلام، لن يكون في المنزل مرافق البحث والمكتبة والتحفيز الفكري من الزملاء اللازمة لعمله المتخصص في الديناميكا الكرومودينيكية (انظر المربع 1-10).

المربع (1-10)
عاد عبد السلام، الذي أصبح مشهورا بين فيزيائي الجسيمات في عام 1950، إلى باكستان بعد ذلك بوقت قصير ولكنه عزل، ولم يفعل سوى أكثر بقليل من إدارة فريق كرة القدم في الكلية. في عام 1954، عاد على مضض إلى بريطانيا. وفي أوائل الستينيات، بعد أن فازته نظرياته النبيلة، أقنع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإنشاء المركز الدولي للفيزياء النظرية في تريستي بإيطاليا، حيث استعاد الفيزيائيون من أقل البلدان نموا نشاطهم بمؤتمرات محاضرة لمدة شهر، (خبراء الإقتصاد، «الفيزياء من أجل الفقراء» 100-99 : 1989؛ وزيارة المؤلف إلى المركز الدولي للفيزياء النظرية ICTP، 31 يوليو - 4 أغسطس 1995). ولم يتمكن سوى عدد قليل من المستفيدين الآخرين من هجرة العقلاء من تقديم مساهمة الدكتور سلام إلى بلده الأصلي وأقل البلدان نموا الأخرى.

ومع ذلك هناك عدة أسباب للتشكيك في هذين التحليلين. الإنتقادات 1-3، فيما يلي، نموذج المنتج الهامشي، والنقد 4 يتعامل مع هذا النهج.

1. يفترض نموذج المنتج الهامشي أن الأفراد يدفعون كامل تكاليف تعليمهم. ومع ذلك، تدعم الحكومة التعليم في معظم أقل البلدان نموا. وعندما يهاجر الأشخاص المتعلمون، يفقد البلد رأس المال البشري، وهي تكلفة كان يتحملها دافعو الضرائب في الماضي.
2. إن العديد من أسواق العمل في أقل البلدان نموا ليست قادرة على المنافسة، بل هي تقريبا شركة احتكارية (مشتري واحد)، مع صاحب عمل رئيسي واحد هو

(1) المترجم

الحكومة. وفي هذه الحالة، يتجاوز الناتج الهامشي الأجر. وبناء عليه، يفقد البلد نتاجا أكبر من الدخل من الهجرة.

3. إن المهارات التقنية والمهنية والإدارية الرفيعة المستوى تزيد من إنتاجية عوامل الإنتاج الأخرى، مثل رأس المال والعمالة غير الماهرة. وبالتالي، فإن هجرة الموظفين الرفيعي المستوى تقلل من إنتاجية عوامل أخرى، وتزيد من البطالة في العمالة غير الماهرة (تشودوري 2001).

4. ربما لا تنطبق نظرية الفائض سوى على جزء صغير من الأشخاص المهرة الذين يهاجرون. وعلاوة على ذلك، يمكن للحكومة أن تخفض الفائض من خلال تشجيع الطلاب والمتدربين على إتخاذ البرامج ذات الصلة بالبلد الأصلي، ويمكن أن توفر الدول المتقدمة مؤتمرات تنشيطية وحلقات دراسية وحلقات عمل وتدريب لأفراد أقل البلدان نموا من ذوي المهارات العالية للحد من هجرتهم إلى الدول المتقدمة (انظر المربع-1 10).

وإجمالا، فهناك ما يدعو إلى قلق أقل البلدان نموا بشأن هجرة العقليات. وقد يلتزمون بعدة سياسات:

1 - لا يمكن منح المنح الدراسية أو المنح التدريبية إلا داخل البلد، إلا في الحالات التي لا تتوافر فيها البرامج اللازمة. يجب على الطلاب الذين يدرسون في الخارج الحصول على المنح الدراسية فقط لبرامج الدراسة ذات الصلة بالوطن.

2 - ويمكن للعديد من الطلاب المرسلين إلى الخارج أن يذهبوا إلى بلد آخر من أقل البلدان نموا، مثل الهند وجنوب أفريقيا أو كوستاريكا، التي توفر التخصص اللازم.

3 - حتى عندما يتم إرسال الطالب إلى دولة متقدمة للدراسات العليا، وبرامج درجة مشتركة بين الجامعات في الدول المتقدمة وأقل البلدان نموا، والتي تجري البحوث محليا تحت إشراف باحث يعيش في أقل البلدان نموا، من شأنه أن يحسن من فرص بقاء ذلك الطالب في المنزل.

4 - يمكن للحكومة أن توفر رواتب مؤقتة لخريجيها المتعلمين الأجانب في عمليات البحث عن عمل، وأن تضمن لهم فرص العمل في بلدهم الأصلي، أو أن تساعد ماليا العاملين في البحث عن مواطنين في الخارج.

5 - وقد يشجع القضاء على السياسات والحواجز التمييزية التي تعوق التحقيق الحر المواطنين الرفيعي المستوى في الخارج على العودة.

نجد أن بعض السياسات للحد من هجرة العقليات قد يكون لها آثار سلبية. على سبيل المثال، قد يكون من الضروري التضحية بالأفكار والإبداع المستمدة من الدراسة والسفر في الخارج.

التنشئة الإجتماعية والحافز Socialization and Motivation

التنشئة الإجتماعية هي العملية التي يتم فيها إكتساب الشخصية والمواقف والدافع والسلوك من خلال تربية الأطفال والتفاعل الإجتماعي. في هذه العملية، فإن المجموعة تضفي توقعاتها على الفرد بشأن العادات الغذائية والدين والسلوكيات الجنسية وثقافات العالم ومواقف العمل. والسؤال هنا هل تنتج الإختلافات عبر الدول في إنتاجية العمل والإلتزام بالعمل عن ثقافات إجتماعية مختلفة؟

الإلتزام بالعمل

وخلال الفترة الإستعمارية، إعتقد العديد من المسئولين الحكوميين الغربيين والمديرين والإقتصاديين بأن الأفارقة الآسيويين لم يكنوا مدافعين عن الحوافز الإقتصادية ويفتقرون إلى الإلتزام بالعمل. وقد العديد من هؤلاء الغربيين رفع أجورهم المحلية على أساس أن منحنى عرض اليد العاملة كان ينحني إلى الوراء في مرحلة مبكرة. وكان الرأي السائد هو أن الآسيويين من أصل أفريقي سيعملون أقل إذا زادت الأجور لأن لديهم القليل من الرغبات ويقدرون أوقات فراغهم. وإذا كانت هناك بعض المصداقية على منحنى عرض العمل المتجه إلى الخلف خلال الجزء الأول من هذا القرن، فقد كان ذلك بسبب السياسة الإستعمارية الغربية. تقليديا، العديد من الفلاحين لم يبيعوا المنتجات الزراعية. وبدلا من ذلك، فإنها تزرع للإستهلاك من قبل الأسرة أو العشيرة أو القرية. ومع ذلك، عندما كانت الحكومة الإستعمارية تتطلب ضرائب مالية، كان الفلاحين إما ينتجون ما يريدون التجار الأوروبيين شراءه أو العمل على الأقل لبعض الوقت للحكومة الإستعمارية أو لشركة أجنبية. ليس من المستغرب أن العديد منهم عملوا من أجل المال فقط لفترة كافية لدفع الضرائب المفروضة. وبناء على ذلك، إذا تم رفع الأجور في الساعة، فإنهم يعملون ساعات أقل ويذهبون إلى قراهم على الفور.

سمة منحنى العرض للعمل بالنسبة لمعظم الأفراد، سواء في أقل البلدان نموا أو الدول المتقدمة، هو الإنحناء إلى الوراء في مرحلة ما. معظم الناس يشاركون في دخلهم الأعلى في أوقات الفراغ. ومع ذلك، وعلى الرغم من منحنى الإنحناء الفردي المتراجع،

فإن منحنى العرض الإجمالي للعمالة يتجه صعودا (أي أن المزيد من ساعات العمل ستحصل على أجور أعلى)[1].

أساليب نحو العمل اليدوي

يقول جونار ميردال (1968، المجلد 1285-1020 : 2)، الخبير الإقتصادي السويدي الذي فاز بجائزة نوبل جزئيا من أجل تحقيقه المفصل في الفقر الآسيوي، أن العائق الرئيسي أمام إنتاجية العمل المرتفعة هو نظام الطبقات التي تكون فيها النخبة مزدهرة من العمل اليدوي. والنتيجة هي أن الغربيين من الطبقة العليا والوسطى، الذين هم أكثر عرضة لحمل حقائبهم الخاصة وجز عشب حديقتهم بأنفسهم وإصلاح سياراتهم، لديهم أساليب مختلفة.

ومع ذلك فإن الأوروبيين الأثرياء والأمريكيين الشماليين قد يقومون بمزيد من العمل اليدوي من الآسيويين الأثرياء لمجرد أن العمالة الرخيصة ليست متاحة لهم بسهولة. وعموما، فإن العمالة غير الماهرة هي أكثر وفرة في أقل البلدان نموا منها في الدول المتقدمة. ومع ذلك، إستأجر الأوروبيون الشماليون "العمال الوافدين" التركية والكرواتية والإيطالية للقيام بوظائف ضئيلة ، والمزارعين في جنوب غرب الولايات المتحدة لاتينوس للقيام العمل؛ والأمهات الأمريكيين الأجنبيات كمربية أطفال. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن الحد الأدنى للأجور بالنسبة للطهاة والمربين والبستانيين وغيرهم من الخدم يزيد في أقل البلدان نموا، كما هو الحال في نيجيريا خلال فترة الازدهار النفطي في السبعينيات، فإن النخب في أقل البلدان نموا تلجأ بصورة متزايدة إلى العمل اليدوي نفسه. وبالتالي، قد تختلف المواقف تجاه العمل اليدوي بين الدول المتقدمة والبلدان الأقل نموا، ولكن يبدو أن هذه الاتجاهات تتعلق أساسا بتوريد العمالة الرخيصة.

الإبداع والإعتماد الذاتي

يقول علماء النفس أن الإختلافات في المهارات والدوافع تنشأ من بيئة الطفل. وتختلف الثقافات إختلافا واسعا في مقاربات تربية الأطفال وتدريبهم. ولا يمكننا أن نرفض من ناحية أخرى إمكانية أن تتأثر الإختلافات عبر الدول في إنتاجية العمل بالسلوكيات والقدرات المستمدة من عمليات التنشئة الإجتماعية المختلفة.

ويشير بعض علماء تنمية الطفولة إلى أن البيئة في المجتمعات التقليدية، مثل المجتمعات الموجودة في معظم أقل البلدان نمـوا، تنتج شخصية استبدادية. ويرى

(1) المترجم

الأطفال الذين نشأوا في هذه المجتمعات أن العالم يتألف من قوى تعسفية وليس قوة يمكن التأثير فيها على نحو رشيد. فهم أقل احتمالا بأن يكونوا مستقلين يعتمدون على أنفسهم إبداعيا وخيال وموثوق بهم أكثر من الأطفال من المجتمعات التي تشجع على التفكير والمبادرة. وتناقش هذه النظريات بمزيد من التفصيل عندما ننظر إلى روح المبادرة والإبتكار (أنظر الفصل 12).

الصحة والظروف البدنية Health and Physical Condition

تقرير الصحة العالمية الصادر عن منظمة الصحة العالمية (5: 2003) ينص على أنه

الصحة العالمية هي دراسة على النقيض من ذلك. وفي حين أن الطفلة المولودة في اليابان اليوم يمكن أن تتوقع أن تعيش لمدة 85 عاما تقريبا، فإن الفتاة المولودة في نفس اللحظة في سيراليون يبلغ عمرها المتوقع 36 عاما. وسيتلقى الطفل الياباني التطعيمات والتغذية الكافية والتعليم الجيد. . . . وفي الوقت نفسه، فإن الفتاة في سيراليون لا تتاح لها سوى فرصة ضئيلة لتلقي التحصينات وإحتمالية كبيرة لنقص الوزن خلال مرحلة الطفولة.

وعلاوة على ذلك، سيتلقى اليابانيون أدوية تقدر قيمتها بنحو 550 دولارا سنويا (وأكثر من ذلك إذا لزم الأمر)، في حين يتلقى السيراليونيون أدوية تبلغ قيمتها حوالي 3 دولارات سنويا. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية WHO، فإن هذا يروي الكثير عن عدم المساواة المتزايد في الإستثمار في الصحة في العالم. ويتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (الصحة) (الفصل 2) الإهتمام بتعزيز الصحة، والوقاية من الأمراض، والعلاج من الأمراض الحادة والرعاية المزمنة، والإستجابة للتهديدات الجديدة الناجمة عن الأمراض والإصابات والمكونات الأخرى لنظام الرعاية الصحية الأولية (المرجع نفسه. ، ص 5–6).

وتظهر التنمية الصحية والإقتصادية علاقة ثنائية الإتجاه. تعمل التنمية على تحسين النظام الصحي بشكل عام، في حين أن الصحة الأفضل تزيد الإنتاجية والتماسك الإجتماعي والرفاه الإقتصادي[1]. وربما يكون متوسط العمر المتوقع هو أفضل مؤشر واحد على المستويات الصحية الوطنية. وكما هو مبين في الفصل 8، إرتفع متوسط العمر المتوقع في أقل البلدان نموا بإطراد بين الثلاثينيات وحتى عام 2003، بإستثناء التراجع في أفريقيا، بسبب فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز إلى حد كبير، في

(1) المترجم

الفترة من 1994 إلى 2003. وكانت هذه الزيادات ناتجة عن تحسينات عامة في ظروف المعيشة أكثر منها في مجال الرعاية الطبية. ومع ذلك، كان التقدم الطبي كبيرا، وخاصة في مكافحة الأمراض السارية. وبحلول عام 1975، تم القضاء على الطاعون والجدري. فالملاريا والكوليرا تقتلان اليوم عددا أقل مما كان عليه الحال في عام 1950. وفي أعقاب حملة التطعيم في جميع أنحاء العالم، إنخفضت حالات شلل الأطفال من 000 ،350 حالة في عام 1988 إلى 700 حالة في عام 2003، و ٪99 من حالات شلل الأطفال في أقلية من مقاطعات الهند ونيجيريا وباكستان[1].

نجد أن سوء التغذية وسوء الصحة لا يسهمان فقط في المعاناة البدنية والكرب العقلي ولكن أيضا لإنخفاض إنتاجية العمل. فالأم التي تعاني من سوء التغذية أثناء الحمل وعدم كفاية الغذاء أثناء مرحلة الطفولة والطفولة المبكرة قد تؤدي إلى المرض فضلا عن أوجه القصور في نمو الطفل البدني والعقلي. وبالتالي فإن الإنتاجية في المستقبل ضعيفة. وعلاوة على ذلك، فإن سوء التغذية والمرض بين البالغين يضعف طاقتهما ومبادرتهما وإبداعهما وقدرتهما على التعلم ويقلل من قدرتهما على العمل.

ويشكل سوء التغذية في الغالب مشكلة بين الفقراء. ويعاني الملايين من الناس في أقل البلدان نموا من سوء التغذية، لا لأنهم لا يعرفون ما يأكلونه أو لأن النوع المناسب من الطعام غير متوفر، ولكن لأنهم لا يستطيعون تحمله. وهناك حوالي مليار من سكان العالم محاصرون في حلقة مفرغة من الفقر وسوء التغذية وإنخفاض الإنتاجية.

ويعتقد إقتصاديو التغذية أن نسبة السكان في أقل البلدان نموا الذين يعانون من سوء التغذية قد إنخفضت منذ عام 1960، على الرغم من أن أفريقيا وأمريكا اللاتينية عانوا من نكسات في الثمانينيات (الفصل السابع). بيد أنه من الواضح أنه مع تحسن النقل والاتصالات وزيادة الوعي بالحاجة إلى المعونة الغذائية الطارئة، حيثيقل عدد الأشخاص الذين يموتون جوعا نتيجة للأزمات الغذائية الشديدة والمجاعات اليوم عما كان عليه في عام 1960. ومع ذلك، فإن البلدان التي تعاني من أي تعطل طويل في عمليات الزراعة والحصاد وتوزيع الأغذية – كما يحدث في كثير من الأحيان مع النزاع السياسي الداخلي، مثل السودان والصومال وأنغولا ورواندا والبوسنة في التسعينيات – ما زالت عرضة للمجاعة.

ومن الواضح أن الصحة الجيدة والتغذية تتشابكان مع التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلد. وعلى الرغم من أن الناس أكثر صحة وأن التغذية ربما لم تنخفض

(1) المترجم

في أقل البلدان نموا منذ الستينيات، فإن التقدم كان بطيئا - مما أدى إلى نمو إنتاجية العمل ببطء. وبصفة عامة، تحسن الرفاه البدني والعقلي بين أفقر شرائح سكان أقل البلدان نموا ولكن بشكل متواضع. ويعيش 15 في المائة من سكان أقل البلدان نموا على بعد ساعة واحدة على الأقل سيرا على الأقدام أو يسافرون بعيدا عن الخدمات الصحية والأدوية. وفي أبيدجان في ساحل العاج، تزيد إحتمالية الوفاة بين سن 1 و 4 سنوات في مناطق الأحياء الفقيرة بمقدار 15 ضعفا عنها في المناطق الغنية حيث تكون معايير الإسكان والصحة مماثلة لمعايير الدول المتقدمة (موراويتز 50-44: 1977؛ ريوتلينجر 24 - 715: 1977؛ ريوتلينجر و سيلوسكي 9-8: 1976؛ دواير وماير 78-74: 1975؛ ماهلر 77-66: 1980؛ هندري 8: 1988؛ سنيتزر 228: 2000).

الوفيات والإعاقة Mortality and Disability

من بين الـ 57 مليون شخص الذين لقوا مصرعهم في جميع أنحاء العالم في عام 2002، كان 17 مليون حالة وفاة نتيجة لأمراض القلب والأوعية الدموية (السكتة الدماغية وأمراض القلب) و 7 ملايين من السرطان، على نحو غير متناسب من الدول المتقدمة. وتشمل الوفيات الناجمة عن أمراض أخرى، على نحو غير متناسب من أقل البلدان نموا، 3.8 ملايين من التهابات الجهاز التنفسي، و 2.8 مليون من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، و 2.4 مليون من حالات الولادة، و 1.8 مليون من أمراض الإسهال، و 1.6 مليون من السل، و 1.3 مليون من الحصبة، و 1.2 مليون من الملاريا ، و 0.4 مليون من سوء تغذية البروتين والطاقة، واليود، وفيتامين أ أو نقص الحديد (منظمة الصحة العالمية WHO 157-154: 2003).

وحوالي 18 في المائة من وفيات العالم (10.5 مليون) من بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات. وكان أكثر من 98 في المائة من وفيات الأطفال هذه في أقل البلدان نموا. وفي حين إنخفضت معدلات وفيات الأطفال في العالم في الفترة من عام 1990 إلى عام 2002، وزاد معدل وفيات الأطفال في أفريقيا في 14 بلدا. وكان هناك 19 بلدا من بين 20 بلدا من أعلى معدلات وفيات الأطفال في أفريقيا، باستثناء أفغانستان. ونجمت وفيات الأطفال هذه أساسا عن الأمراض المعدية والطفيلية (بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز)، وظروف الولادة، وأمراض الإسهال، والملاريا، وساهم سوء التغذية في جميع الحالات تقريبا. وتقل نسبة وفيات الأطفال عن البنين عن البنين، بإستثناء الصين والهند وباكستان ونيبال مع رعاية صحية تفضيلية وتغذية للأولاد. ويواجه الأطفال من الأسر الفقيرة) الخمس الأدنى من الدخل (مخاطر أعلى من الوفاة

مقارنة مع الأسر غير الحرة، حيث يوجد أكبر تناقض في البلدان الأفريقية مثل النيجر حيث يحظى الأطفال الفقراء بنسبة 34 المائة من الوفيات مقارنة بنسبة 21 بالمائة) فرصة للأطفال غير الحاضرين (المرجع نفسه، الصفحتان 8 و 9).

يمكنك قياس العبء الناجم عن المرض عن طريق حساب سنوات العمر المعدلة حسب الإعاقة (DALYs)، والجمع بين السنوات المفقودة من خلال الوفاة المبكرة ومن العيش مع الإعاقة. DALY هي سنة واحدة مفقودة من حياة صحية. ويبين الجدول 4-10 أن عدد سنوات العمر المعدلة حسب الإعاقة المفقودة لكل 1000 من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 60 سنة هو 542 في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (التي تدهورت معدلات الصحة فيها منذ عام 1990)، و 214 في آسيا والمحيط الهادئ (بإستثناء دول آسيا المتقدمة)، و 132 في الغرب (الجمع بين أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية)، و 207 للعالم ككل (إنخفاض من 354 في عام 1955) (المؤشرين الأخيرين من منظمة الصحة العالمية 15 : 2003).

الجدول 4-10. **يوضح** DALYs **(سنوات العمر المعدلة حسب الإعاقة) فقدت لكل** 1000 **من السكان،** 2002

الدول المتقدمة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	105
أوروبا الغربية	125
أمريكا الشمالية	140
أمريكا اللاتينية	190
شرق ووسط أوروبا	212
الدول النامية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	214
الشرق الأوسط a	277
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	542

a Includes North Africa, Afghanistan, and Pakistan.
Source: WHO 2003:160–161.

الإيدز AIDS

منذ عام 1981، عندما تم تحديد وباء فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لأول مرة، توفي 20 مليون شخص بسبب الإيدز، ومن المرجح أن يموت أكثر من 40 مليون شخص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في عام 2002 عشرة أعوام أو أكثر (13) في عام 2001، كان 70 في المائة (28 مليونا) من أصل 40 مليون شخص في العالم مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. سبعة ملايين يعيشون في آسيا، مليونين في أمريكا

اللاتينية والكاريبي، مليون في أوروبا الشرقية / آسيا الوسطى، و 2 مليون في أماكن أخرى (لامبلي و ويغلي و كار و كوليمور 10–9، 3: 2002)[1]. ووفقا للبنك الدولي (2004f :xxviii)، فإن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، وهو الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، كان "الإحتياج النقدي"، مع عدم كفاية تعهدات الدول المتقدمة، 2005–2007[2].

وكان معدل إنتشار الإيدز بين البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 49 عاما في منطقة الصحراء الكبرى 9 في المائة (لامبيلي وآخرون 10–9، 3: 2002). «يقدر عدد المعلمين إيجابيي فيروس العوز المناعي البشري بأكثر من 30 في المائة في أجزاء من مالاوي وأوغندا، و 20 في المائة في زامبيا، و 12 في المائة في جنوب أفريقيا» (البنك الدولي 2004f: 23). متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا هي الأعلى بين الرجال ذوي الدخل المرتفع في المناطق الحضرية والرجال المهرة وشركائهم (إينسورث و أوفر من 240–203: 1994). وشكلت النساء 58 في المائة من البالغين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وذلك أساسا لأنهم يعتمدون إعتمادا كبيرا على الشركاء من أجل الأمن الإقتصادي، وغالبا ما يكونون عاجزين عن التفاوض على علاقات تقوم على الإمتناع عن ممارسة الجنس أو استخدام الأوقية الذكرية. وعلاوة على ذلك، يضطر البعض إلى ممارسة الجنس دون وقاية أو يتعرضون لخطر الإصابة بالعدوى من جانب الزوج في مجتمع يقبل فيه شركاء متعددون للرجل (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز 2004).

وفي نصف البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، انخفض النمو السنوي للفرد في الدخل بنسبة 0.5–1.2 في المائة بسبب الإيدز. وينجم تباطؤ النمو الناجم عن الإيدز عن تكاليف الرعاية الصحية وإنخفاض المدخرات وفقدان البالغين المهرة في سنوات عملهم الأولية وإنخفاض إنتاجية أولئك الذين يعملون وتكلفة رعاية الأيتام والتكاليف الأخرى. وبذلك تتأثر جميع قطاعات الإقتصاد. ويؤدي الوباء إلى إلحاق الضرر بالنظام الصحي مع تزايد الطلب وسط انخفاض عدد مقدمي الخدمات الطبية المدربين. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر الوفاة من المعاقين من البالغين على الجيل التالي، حيث ينسحب الأطفال من المدرسة للمساعدة في المنزل (لامبلي وآخرون 22–19: 2002).

(1) [1] المترجم
(2) المترجم

وكـان أكثر من 20 في المائة من البالغين في جنوب أفريقيا وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وناميبيا وليسوتو وسوازيلند (في الجنوب الأفريقي) مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في عام 2001 (لامبلي وآخرون 10 : 2002). وكانت بوتسوانا، وهي ديمقراطية يبلغ عدد سكانها 1.6مليون نسمة، أعلى معدل لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، 1965–2000. وقد عززت البلاد، مع وجود قيادة رئاسية قادرة، حقوق الملكية الخاصة، لصالح النخب الاقتصادية، ولا سيما الناخبين في صناعة الماس (أسيم أوغلو وجونسون وروبنسون 2002). ومع ذلك، فإن النجاح الإقتصادي لبوتسوانا يجري تدميره بسبب ارتفاع معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، 39 في المائة بين البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 49 عاما. وفي عام 2002، بلغت وفيات بوتسوانا لكل 1 000 طفل دون سن الخامسة المصابين بالإيدز 107 وفاة مقابل 31 طفلا دون الإيدز (لامبلي وآخرون 16 : 2002). وفي عام 2010، يتوقع أن يكون متوسط العمر المتوقع 27 عاما، مقابل 74 عاما دون الإيدز (الفصل 8). إن التطور السريع لشبكة الطرق الواسعة والمحسنة، مع سائقي الشاحنات، عمال المناجم، عمال البناء والمعلمين والممرضين في جميع أنحاء البلاد، جنبا إلى جنب مع الجهل حول المرض، المحرمات على الاعتراف بها، والتمييز ضد ناقلي الوباء. وقد خسر وقت العمل المفقود من الغياب والمرض والوفيات في القوى العاملة البلد (المرجع نفسه، الصفحة 3؛ ثورو 2002).

وقد تسبب الإيدز ربما المزيد من المعاناة والأضرار التي لحقت النسيج الإجتماعي في البلدان مثقل أصلا من أي مسببات المرض منذ الطاعون الدبلي في القرن الـ 14. ولكن تدمر الإيدز يختلف في جميع أنحاء العالم. ويمكن لمعظم المصابين بالإيدز في الدول المتقدمة التي تستفيد من العلاج الكيميائي والمضادات للفيروسات أن يستأنفوا الحياة الطبيعية. بيد أن فيروس نقص المناعة البشرية لا يزال عقوبة الإعدام في أفقر بلدان أقل البلدان نموا، مع ضعف النظم الصحية وعدم الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة. وفي أفريقيا، لا يحصل سوى 1 في المائة من البالغين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز على العلاج المضاد للفيروسات المنقذة للحياة (منظمة الصحة العالمية WHO 43 –46 : 2003).

ومما لا شك فيه أن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، والمعونة الأمريكية (التي انفصلت في معظمها عن الأمم المتحدة في عام 2004)، والمبادرات الخاصة (مثل مؤسسة بيل وميليندا غيتس ومؤسسات بيل كلينتون)، والتنازل عن حقوق براءات الاختراع لأدوية باهظة الثمن من قبل بعض الغربيين قد تقلل الشركات من تكلفة علاج الإيدز في البلدان الفقيرة. ومع ذلك، فحتى

لو سمحت هذه الشركات وشركاتها لهذه البلدان بشراء أدوية عامة أرخص، فإن عدم وجود نظام فعال لتقديم الخدمات الصحية في كثير منها قد يحول دون انتشار العلاج الفعال. وتحد من تكلفة وتعقيد AZT (Azidothymidine) وغيره من العلاجات استخداماتها في البلدان الفقيرة (لامبلي وآخرون 23: 2002).

في حين أن الوقاية هي الأولوية القصوى، فإن تحسين علاج فيروس نقص المناعة البشرية يقلل من وصمة العار ويزيد من حافز الناس على التماس المشورة والإختبار. فالتدابير الوقائية، مثل التثقيف بشأن ممارسة الجنس على نحو أكثر أمانا، وتعزيز استخدام الرفالات، والوقاية والعلاج من الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، والحد من انتقال الدم المنقول باليد، فعالة من حيث التكلفة، لا سيما إذا استهدفت الأشخاص المعرضين لمخاطر عالية للغاية للحصول على فيروس نقص المناعة البشرية ونقله مثل العاملات في مجال الجنس والمهاجرين والعسكريين وسائقي الشاحنات ومتعاطي المخدرات الذين يتقاسمون الإبر (المرجع نفسه، الصفحة 27؛ البنك الدولي 105-100، 1993i: 20)[1].

وتحتاج أقل البلدان نموا إلى الوقاية المتكاملة من الإيدز ورعاية المصابين به، بما في ذلك توفير معلومات صحيحة ومناسبة ثقافيا وأدوات وقائية قائمة. وقد كلفت البرازيل بالوصول الشامل والمجاني إلى الرعاية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك إختبار الأدوية العامة المضادة للفيروسات العكوسة وتقديم المشورة بشأنها وتوزيعها، مما أوقف إنتشار الوباء. وقد خفضت أوغندا إنتشاره من خلال "حملة ABC" من الإمتناع عن ممارسة الجنس وإخلاصها وإستخدام الأوقية الذكرية وتمكين المرأة من التفاوض بشأن أنماط جنسية أكثر أمانا (منظمة الصحة العالمية 50-47: 2003).

مناطق العالم الأخرى ليست معفاة. إن أخبار البنك الدولي للتنمية ("الطاعون الذي لا يمكننا الهروب منه"، 17 مارس 2003) تشير إلى قلق الحكومة الأمريكية من أن موجة ثانية من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز ستترك دمارا لبلدان روسيا والصين والهند ونيجيريا وإثيوبيا بحيث تكون أعدادهم مجتمعة بحلول عام 2010 قاصرة على بقية بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتشكك حكومتا نيجيريا واثيوبيا فى ان أنظمتهما الصحية يمكن أن تتصدى للوباء بدون عمليات سحب كبيرة للديون أو مساعدات خارجية. وقد يؤدي الفشل في التحقق من نمو الإيدز إلى إنهيار المؤسسات الإجتماعية والسياسية في البلدان الخمسة[2].

(1) المترجم
(2) المترجم

ملخص الفصل Conclusion

1 – منذ القرن التاسع عشر، زادت علاوة الأجور للمهرة بالنسبة للعمالة غير الماهرة.

2 – وعلى الرغم من تدمير رأس المال المادي خلال الحرب العالمية الثانية، نمت إقتصادات ألمانيا واليابان نموا سريعا في فترة ما بعد الحرب لأن قواها العاملة – بدرجات عالية من المهارة والخبرة والتعليم والصحة والإنضباط.

3 – ويشمل الإستثمار في رأس المال البشري الإنفاق على التعليم والتدريب والبحث والصحة، مما يعزز إنتاجية الأشخاص في المستقبل.

4 – يختلف الإقتصاديون الذين يحللون المعدلات النسبية لعائدات الإستثمار في التعليم الإبتدائي والتعليم الثانوي في أقل البلدان نموا عما إذا كان ينبغي لأقل البلدان نموا أن تولي أولوية أكبر للتعليم الإبتدائي. وباشاروبولوس و ودهال، الذين وجدوا أن إرتفاع متوسط العوائد من التعليم الإبتدائي، يجادلون بزيادة التركيز على التعليم الإبتدائي. ومع ذلك، فإن نايت و سابوت و هوفي، يتساءلون عن هذا التركيز في دراسة تبين أن المعدلات الحدية للعائدات للفوج الذي دخلوا سوق العمل كانت أقل بالنسبة للتعليم الإبتدائي.

5 – وعلى الرغم من أن أرباب العمل يستخدمون في بعض الأحيان التعليم الثانوي والجامعي كجهاز للفحص، فإنهم يكتشفون ويدفعون أقساط أجور لمحو الأمية في القراءة والكتابة والحساب، حتى في الأعمال اليدوية.

6 – ويبلغ الإنفاق العام على كل طالب في التعليم العالي في أقل البلدان نموا حوالي 10 أضعاف مستوى التعليم الإبتدائي.

7 – وفي أقل البلدان نموا، يعيد توسيع نطاق التعليم الإبتدائي توزيع الفوائد من الأغنياء إلى الفقراء، في حين أن نمو التعليم الثانوي والعالي يعيد توزيع الدخل من الفقراء إلى الأغنياء. وفي ضوء هذا النمط، قد ترغب أقل البلدان نموا في أن تفرض على مواطنيها الأغنياء التكلفة الكاملة للتعليم الثانوي والعالي.

8 – وفي معظم أقل البلدان نموا، يرسل الأولاد إلى المدرسة أكثر بكثير من الفتيات. ومع ذلك، يشير عدد من الدراسات إلى أن تعليم البنات يحقق مكاسب عالية في تحسين التغذية والحد من المواليد ووفيات الأطفال وزيادة إنتاجية القوى العاملة.

9 – ومن أساليب التخطيط لإنتاج المهارات المتخصصة في إستخدام العلاقات بين

المدخلات والمخرجات لتحديد الطلب في المستقبل على مختلف أنواع الموظفين الرفيعي المستوى. ومع ذلك، على إفتراض علاقة ثابتة بين المدخلات والمخرجات لا تعترف بإمكانية إستبدال مهارة واحدة لآخر أو تكييف الإنتاج إلى مجموعة المهارات.

10 - وفي حالة تكييف الأجور بصورة أوثق مع الإنتاجية، يصبح التخطيط التعليمي لأقل البلدان نموا أسهل.

11 - ويؤدي التدريب أثناء العمل إلى موازنة الطلب على التدريب وتوفيره. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وكلاء الإرشاد والتدريب في المؤسسات المهنية أو التقنية قصيرة الأجل يمكن أن يساعد الناس على تحسين مهاراتهم دون تعطيل الإنتاج بشكل ملحوظ.

12 - يمكن للتعلم عن بعد من خلال وسائط الإعلام الإلكترونية أن يخفض بشكل كبير من تكلفة التعليم المستمر والتعليم الثانوي والعالي، بما في ذلك تدريب المعلمين.

13 - يقول بعض الإقتصاديين إن أقل البلدان نموا لا تفقد من هجرة العقليات لأن العامل يكسب دخلا مساويا لمنتجه الهامشي. ومع ذلك، يمكننا أن نتساءل عن هذا التحليل، لأن المنتج الهامشي قد يتجاوز الأجور، والمهارات رفيعة المستوى تزيد إنتاجية عوامل الإنتاج الأخرى، والحكومة تدعم التعليم بشكل كبير في البلدان النامية.

14 - لا يوجد أي دليل على إنحناء فريد من نوعه لمنحنى العمل بالنسبة لأقل البلدان نموا. وعلاوة على ذلك، فإن منحنى العرض الإجمالي للعمل في أقل البلدان نموا يتجه بوضوح نحو الميل.

15 - على الرغم من أن الآسيويين الأغنياء قد يكونون أكثر عرضة للنظر في الأعمال اليدوية المهينة من الغربيين الأغنياء، ويبدو أن هذه المواقف تتصل أساسا بتوفر إمدادات العمالة الرخيصة في آسيا.

16 - يقلل سوء التغذية والصحة من إنتاجية العمل. غير أن الصحة تحسنت، وربما لم تتدهور التغذية في أقل البلدان نموا منذ الستينيات.

17 - كان للعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية والوفيات المتصلة بالإيدز أثر سلبي كبير على النمو الإقتصادي في بعض البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا.

مصطلحات للمراجعة

- منحنى وفرة العمالة المتراجع للخلف
- هجرة العلقيات
- سنوات العمر المعدلة حسب الإعاقة (DALYs)
- التعليم كالفحص
- إحتكار الشراء
- التنشئة الإجتماعية

أسئلة للمناقشة

1 – ما هو الأثر الذي كان له زيادة العلاوة على العمالة الماهرة على المواقف إزاء الأجر النسبي للعمل البدني في الدول المتقدمة؟

2 – هل تتوقع أن تختلف العائدات إلى الدولار من الإستثمار في التعليم من تلك التي في المنشآت الصناعية والآلات والمعدات؟ هل تؤثر الفوائد التعليمية غير الإقتصادية على القرار في ظل المنافسة الكاملة لتحقيق التوازن بين معدل العائد الهامشي المتوقع لكل دولار في كل إستثمار؟

3 – هل تبين الأدلة التجريبية المتعلقة بمعدلات العودة إلى التعليم أن أقل البلدان نموا ينبغي أن تولي أولوية للتعليم الإبتدائي بالنسبة للتعليم الثانوي والجامعي؟ هل تتوقع أن تتغير العوائد النسبية للتعليم الإبتدائي من ناحية والتعليم الثانوي وما بعد الثانوي من ناحية أخرى مع حدوث التنمية الإقتصادية؟

4 – إلى أي مدى يعتبر التعليم أداة لفحص الوظائف بدلا من أن يكون وسيلة لزيادة الإنتاجية في أقل البلدان نموا؟ كيف يمكن لأهمية الفرز وتعزيز الإنتاجية أن تختلف من مستوى تعليمي ومهاري، أو قطاع، أو منطقة عالمية في العالم النامي؟

5 – كيف يؤثر إستثمار الحكومة في أقل البلدان نموا في التوسع التعليمي على توزيع الدخل؟

6 – ما هي بعض الطرق التي تمكن أقل البلدان نموا من زيادة معدل عائدها إلى الإستثمار في التعليم الثانوي والعالي؟

7 – ما هي النصيحة التي ستقدمها إلى كبير المسئولين في إدارة التعليم في أحد أقل البلدان نموا الذي يقوم بتصميم برنامج طويل الأجل للتعليم والتدريب والإرشاد في بلده؟ (يجوز لك إما أن تركز على أقل البلدان نموا بصفة عامة، أو في منطقة معينة من أقل البلدان نموا، أو على دولة بعينها من أقل البلدان نموا).

8 – كيف يمكن أن تساهم سياسات الأجور الحكومية في البطالة وعدم الإستفادة الكاملة من العمل بين المتعلمين؟

9 - كيف يمكن لأقل البلدان نموا أن تحد من هجرة العقليات؟

10 - كيف تفسر الإختلافات عبر الدول في إنتاجية العمل؟

11 - لماذا تعاني أفريقيا من إرتفاع معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز؟

12 - ما هي الإستثمارات التي يمكن أن تؤديها حكومة من أقل البلدان نموا لزيادة الصحة والحد من إنتشار الأمراض في أقل البلدان نموا؟ دراسة هذه الإستثمارات في ضوء تكلفة الفرصة البديلة للإستثمارات الأخرى، بما في ذلك تلك الموجودة في رأس المال الإجتماعي.

دليل المراجع

ويفحص البنك الدولي (2004i) العلاقة بين الخدمات الصحية والتعليمية من ناحية والتنمية الإقتصادية من ناحية أخرى (http://econ.worldbank.org/wdr/ /wdr2004/text-30023).

وللإطلاع على بيانات الصحة والتعليم، اأظر البنك الدولي (2003c) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003).

أنظر تقرير الصحة العاملية الصادر عن منظمة الصحة العاملية (2003) بشأن الصحة والوفيات، بما في ذلك الإيدز، وكذلك لامبيلي و يغلي و كار و كوليمور (2002)، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز (2004) بشأن وباء فيروس نقص المناعة البشري / الإيدز. يدرس السهم (21-20: 2004) التحدي المتمثل في وقف أو تباطؤ إنتشار سلالات الملاريا المقاومة للأدوية. ديتون (158-113: 2003a) يرى أن الفقر وليس عدم المساواة يقلل من العمر المتوقع.

كريمر (90-67: 2002) يحلل أسواق المستحضرات الصيدلانية الصغيرة في أقل البلدان نموا وما يترتب عليها من فشل السوق في توفير الأدوية لأمراض على نطاق واسع من أقل البلدان نموا مثل الملاريا وأمراض الإسهال والدودة الشصية. ولأن البحث والتطوير في مجال المستحضرات الصيدلانية هو منفعة عامة عالمية، فإن كل بلد لديه حافز للركوب على البحوث التي تمولها بلدان أخرى.

شولتز (1963)، شولتز (17-1: 1961)، وبيكر (1975) هي الأعمال الرئيسية على الاستثمار في رأس المال البشري. ويقيم بيرمان وروزنزويغ (1994) بيانات أقل البلدان نموا عن التعليم والقوى العاملة. بويسير و نايت و سابوت (1030-1016: 1985)؛ كنيت و سابوت (1990)؛ نايت و سابوت و هوفي (205-192: 1992)؛

بساشاروبولوس و وودهال (1985)؛ و بساشاروبولوس (1985، 1994) بتحليل عوائد التعليم. أرمون و أوستيربيك و و وكر (200-147 : 2003) دراسات عن عائدات الإقتصاد الجزئي للتعليم، مما يدل على أن الإستثمار في التعليم له تأثير إيجابي لا لبس فيه على الأرباح الفردية. ويعتمد مقدار التأثير الكلي على ما إذا كنت تستخدم نظريات النمو الكلاسيكي الجديد أو الجديد. جليو (482-436: 2002) يحلل كيف تؤثر السياسات التعليمية على النتائج والمهارات التعليمية في أقل البلدان نموا. شولتز (1988) يحلل العوائد الإقتصادية للتعليم. شتراوس وتوماس (1995) يناقشان الموارد البشرية: نمذجة القرارات المنزلية. وينظر جيمينيز (1995) في قرارات الإستثمار في البنية التحتية البشرية والمادية. ويركز داسغوبتا (1993) على العلاقة بين التغذية وإحتياجات الطاقة وإنتاجية العمال، مع آثار سوء التغذية على الحوافز والإصلاح المؤسسي وإعادة توزيع الدخل. ويستخدم نتائج خبراء التغذية على الصلة بين الإحتياجات الغذائية وقدرة العمل على إعادة بناء نظرية تخصيص الموارد الحديثة. ماهلر (77-66: 1980)؛ بيرج (1987)؛ سكريمشو وتايلور (88-78: 1980) تحليل التغذية والصحة والتنمية الإقتصادية. ويقيس ويسبرود وهلمينياك (522-505: 1977) تأثير الأمراض الطفيلية على إنتاجية العمل.

أنظر مجموعة البنك الدولي في أفريقيا (2000) بشأن وسائط الإعلام الإلكترونية في تعليم أقل البلدان نموا. يقدم ناير (456-453: 1969) حجة محبكه ضد مناقشة ميردال (1968 : المجلد 2) من المواقف الآسيوية تجاه العمل اليدوي.

وقد ناقش ماكليلاند (1961) و هاجن (1962) تأثير بيئة الطفولة على إبداع القوى العاملة وإعتمادها على الذات. أنظر أيضا الفصل 12.

(11) تكوين رأس المال وخيار الإستثمار وتكنولوجيا المعلومات والتقدم التقني

Capital Formation, Investment Choice, Information Technology, and Technical Progress

قد نما الناتج الإجمالي للإتحاد السوفييتي بنسبة 5.1 في المائة سنويا من عام 1928 إلى عام 1940 (Gregory و Stuart 119 : 1986)، وذلك أساسا من زيادة مدخلات العمالة (العمالة المتعلمة في المقام الأول) ورأس المال. وكما هو مبين في الفصل الثالث، وخلال التطوير اللاحق، من عام 1971 إلى عام 1985، ولإنخفض إجمالي العوامل الإنتاجية TFP أو الإنتاج لكل عوامل مدخلات مجتمعة بنسبة 1 في المائة سنويا تقريبا. وحقيقة أن الرئيس Mikhail Gorbachev لم يتمكن من تحويل نمو الإنتاجية مما ساهم في الإنهيار السوفيتي في عام 1991. في عام 1994، يعتقد الإقتصادي Paul Krugman (1994a: 69–72) أن "النمو المعجزة" في شرق آسيا، مثل الإتحاد السوفيتي، المستند فقط على نمو المدخلات. وهكذا، وبسبب القيود المادية على إستمرار نمو المدخلات، كانت سنغافورة وكوريا "نمور ورقية". وأشار نموها اللاحق (بإستثناء الأزمة المالية الآسيوية في 1997–1998) إلى أن Krugman كان مخطئا، مما يشير إلى أن نمو الإنتاجية السابقة في شرق آسيا كان أقل مما يبدو عليه.

يقول Krugman (1999): "الإنتاجية ليست كل شيء، ولكن على المدى الطويل هي كل شيء تقريبا. . . تعتمد قدرة البلد على تحسين مستوى معيشته بمرور الوقت على قدرته على زيادة إنتاجه لكل عامل". إن النمو السريع في إنتاجية اليابان وعدد قليل من البلدان الغربية منذ منتصف القرن التاسع عشر لم تعادله بلدان أخرى. ومنذ ذلك الحين، شهدت الولايات المتحدة وكندا واليابان ومعظم الدول الأوروبية الغربية معدلات نمو حقيقية في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يتجاوز 1 في المائة سنويا، وهو ما يعني زيادة إلى أكثر من أربعة أضعاف القيمة الأولية بحلول عام 2000 (الفصل 3). وأهم مصادر هذا النمو هي تكوين رأس المال وزيادة المعرفة والتكنولوجيا.

الآن، قد يكون هذا النمو السريع المستمر أكثر صعوبة. وبالنظر إلى محدودية الموارد المعدنية، فإن تحسين التكنولوجيا وزيادة تراكم رأس المال سيكونان ضروريين لتوسيع

نصيب الفرد من المنتجات الكوكبية الحقيقية (وربما مجرد الحفاظ عليه) في المستقبل. ويمكن للتقدم التقني، مثل تقنيات التعدين الأفضل (وخاصة فيما يتعلق باستخدام موارد المحيطات) أن يخفف من إمداداتنا المعدنية المحدودة؛ (من أجل إجراء تخفيضات كبيرة في المواد المطلوبة)، وتطوير مصادر الطاقة المتجددة على أساس الشمس، إما مباشرة من خلال الخلايا الشمسية، أو بشكل غير مباشر من خلال الطاقة المائية وطاقة الرياح والتمثيل الضوئي، سيساعدنا على إستخدام مواردنا بحكمة أكبر.

إطار محتوى الفصل Scope of The Chapter

نحن نحلل العلاقات بين رأس المال والتكنولوجيا والتنمية الإقتصادية. ويناقش ملحق نافزيجر (2006b) سبل زيادة معدل تكوين رأس المال، بما في ذلك تشجيع السوق الحرة على توفير مدخرات الأسر والأعمال والواردات الإنتاجية (أنظر أيضا الفصل 15) وإستغلال الموارد الخاملة (التي غالبا ما تكون مبالغ فيها) وزيادة القدرة االستيعابية (والاستفادة من رأس المال الإضافي) والتحفيز المعنوي (التنمية كما لو كانت التضحية في الحرب) وتحسين النظام الضريبي والتأكيد على الضرائب المباشرة والضرائب على الكماليات وتطوير الوسطاء الماليين وزيادة فرص الإستثمار وإعادة توزيع الدخل والتمويل المحلي للإستثمار الإجتماعي والتمويل التضخمي. ويلخص الجزء الأول من هذا الفصل الدراسات التي تستعرض كيف يسهم تكوين رأس المال والتقدم التقني في النمو الإقتصادي ويوضح سبب إختلاف إسهام الإثنين في الدول المتقمة والبلدان الأقل نموا. وثانيا، نحدد تركيبة النمو في إنتاجية العوامل الكلية، التي يطلق عليها عادة التقدم التقني – العامل المتبقي في النمو، وزيادة إنتاجية العمال الناجمة عن عوامل أخرى غير الزيادات في رأس المال لكل عامل ساعة. ثالثا، نعتبر التغيير التقني عملية طويلة من التعلم عن طريق القيام. ويسأل القسم الرابع ما إذا كان النمو يمكن أن يعزى فقط إلى الزيادات في المدخلات المقاسة. خامسا، نحدد البحث والتطوير والإختراع وعلاقتهما بالتغيير التقني. سادسا، ندرس تأثير تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ICT على النمو الإقتصادي، وكيف تكون تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ICT الواعدة لأقل البلدان نموا.

ويتناول القسم السابع معيار الإستثمار، والحد الأقصى لإستيعاب العمالة، وبعض أوجه القصور فيه. بعد ذلك، نناقش تحليل المنافع الإجتماعية للتكلفة، مقياس المخطط الأكثر شمولا لإختيار الإستثمار. ونطرح أسئلة حول معدل الخصم المناسب وكيفية التعامل مع المخاطر وحالات الإرتياب. وفي وقت لاحق، نشير إلى كيفية تعديل الربحية الخاصة للعوامل الخارجية وتوزيع الدخل وعدم القابلية للتجزئة والإحتكار وآثار الإدخار

وتباينات أسعار العوامل للحصول على الربحية الإجتماعية. يقوم قسمنا الأخير بتحليل وتقييم الأسعار الإعتبارية، وهي طريقة لتعديل الأسعار بشكل أوثق للتكاليف والمنافع الإجتماعية.

تكوين رأس المال والتقدمي التقني كمصادر للنمو
Capital Formation and Technical Progress as Sources of Growth

فى الخمسينيات من القرن الماضى إعتبر خبراء الإقتصاد فى الأمم المتحدة ان نقص رأس المال هو القيد الرئيسى للنمو الإقتصادى للدول الأقل نموا. وبحلول رأس المال، كانت تعني الأدوات والآلات والمنشآت والمعدات ومخزونات المخزون وما إلى ذلك، ولكن ليس رأس المال البشري.

على أساس النمو الغربي في القرن 19 و 20، ومع ذلك، المؤرخ الإقتصادي البريطاني السير أليكس كايرنكروس، وكتب في عام 1955، تساءل عما إذا كان دور رأس المال هو محور النمو الإقتصادي. ومن المؤكد انه إتفق مع خبراء الإقتصاد فى الأمم المتحدة على أن رأس المال والدخل ينموان بنفس المعدل تقريبا. لكنه رأى أن الزيادات في رأس المال لا تفسر النمو الإقتصادي، بل إن العكس صحيح: إن مقدار رأس المال يستجيب للزيادات في الطلب الذي يعتمد على النمو الإقتصادي (Cairncross 235–248 :1955).

منذ عام 1955، حاول الإقتصاديين حل هذا الجدل مع دراسات قياس مدى تأثير نمو العوامل على نمو الناتج. وكان الشاغل الرئيسي للدراسات هو تحديد الأهمية النسبية للمصدرين الرئيسيين للنمو الإقتصادي – تكوين رأس المال والتقدم التقني.

وأشارت المحاولات الأولية لقياس الإحصاء في الغرب واليابان في أواخر الخمسينات والستينات إلى أن رأس المال لكل عامل ساعة أوضح 5–33 في المائة من النمو في الناتج لكل عامل ساعة. وقد نسب العلماء عادة ما تبقى من 67–95 في المائة إلى التقدم التقني (Abramovitz 5–23 :1956؛ Solow 312–320 :1957؛ و Bruton 1099–1116 :1967). وقد إستخدم خبير إقتصادي في التنمية هذه الأدلة ليقول إن التشكيل الرأسمالي قد تم التشديد عليه أكثر من اللازم والتقدم التقني ضئيل جدا (Hagen 201–203 :1980).

تتناقض الدراسات التي تجرى على أقل البلدان نموا، والتي تستمد بشكل كبير من تقليد أو تعديل تكنولوجيا الدول المتقدمة، النتائج المستندة إلى بيانات الدول المتقدمة.

وتشير هذه الدراسات إلى أن مساهمة رأس المال لكل عامل في النمو، حتى بين بلدان شرق آسيا السريعة النمو، هي 50–90 في المائة، في حين أن المتبقي هو فقط 10–50 في المائة (Maddison 1970؛ Robinson 1971 : 391–408؛ Young 1995 : 641–680؛ وأنظر أيضا Jorgenson 1995؛ Chenery و Robinson و Syrquin 1986)[1].

وبالنسبة لإقتصادات القيادة روسيا والاتحاد السوفياتي، قبل عام 1989 أوروبا الشرقية، وما قبل 1976 الصين، والباقي هو أصغر من بلدان العالم الثالث في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ويُنسَب كل النمو تقريبا في هذه الإقتصادات القائدة إلى الزيادات في رؤوس الأموال وغيرها من المدخلات، ولا يمثل سوى جزء ضئيل من الإبتكار التقني، وهو مزيج أسهم في إنهيار الإتحاد السوفيتي في عام 1991 (أنظر الفصل 19).

والنماذج الإجمالية المستخدمة في دراسات مصادر النمو الإقتصادي في البلدان المتقدمة والنامية هي أدوات تقريبية. ولكن هذه الدراسات تشير في نفس الإتجاه العام. أولا، المصدر الرئيسي للنمو لكل عامل في البلدان النامية هو رأس المال لكل عامل؛ فإن زيادة إنتاجية كل وحدة من رأس المال لكل عامل تكون أقل أهمية. وثانيا، فإن المصدر الرئيسي لنمو العامل الواحد في الدول المتقدمة النمو هو زيادة الإنتاجية، حيث أن الزيادات في رأس المال لكل عامل غير مهمة نسبيا. وتبعا لذلك، يبدو أن تراكم رأس المال كان أكثر أهمية وأن التقدم التقني أقل أهمية كمصدر للنمو في البلدان النامية منه في الدول المتقدمة النمو.

وفي عام 1965، إفترض John R. Hicks الحائز على جائزة نوبل بأن الدراسات الإقتصادية لمصادر النمو في البلدان الغربية تفتقر إلى مساهمة تكوين رأس المال في النمو. ولأن العديد من أوجه التقدم الهامة في المعرفة تتجسد في رأس المال الجديد، فإن إنفصالها عن التقدم التقني قد يؤدي إلى التقليل من شأن مساهمتها. وعلاوة على ذلك، فإن تراكم رأس المال الجديد يعوضه في كثير من الأحيان إنخفاض في القيمة في رأس المال القديم، ويرجع ذلك جزئيا إلى التقادم. وهكذا، وقد قال Hicks ، من الخطأ جدا إعطاء الإنطباع لأقل البلدان نموا، التي لديها كميات صغيرة نسبيا من رأس المال القديم، أن تراكم رأس المال هو مسألة ذات أهمية ثانوية[2]. ويبدو أن الدراسات الإقتصادية لأقل البلدان نموا التي أجريت منذ عام 1965 تؤكد وجهة نظر هيكس. وكانت معدلات نمو رأس المال في البلدان النامية (وكذلك منطقة «القدس الفلسطينية»، التي تلقت تدفقات

(1) المترجم
(2) المترجم

كبيرة من الأموال في الخمسينيات) سريعة بما فيه الكفاية لتعويض بعض من التقليل من رأس المال في وظيفة الإنتاج. وتتجاهل البلدان النامية المعنية بالنمو الإقتصادي السريع تراكم رأس المال في مخاطره.

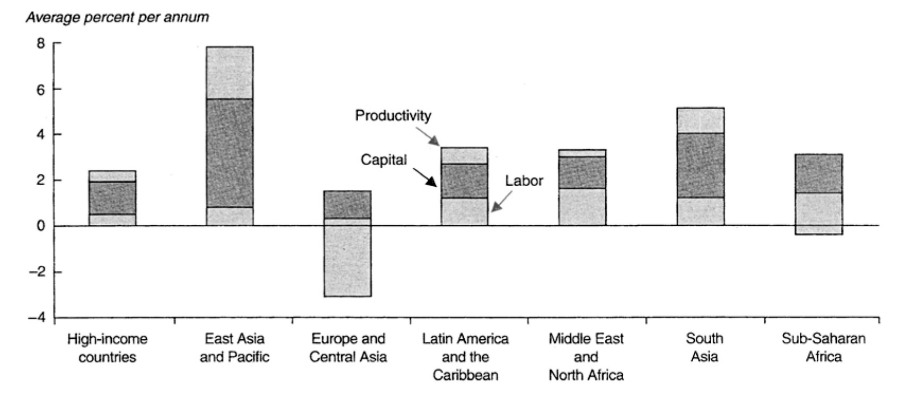
وفي الواقع، يشير تحليل البنك الدولي (44: 2004f) لنمو الناتج المحلي الإجمالي إلى أن رأس المال أسهم في أقل البلدان نموا أكثر من نمو الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، 1990–2000. ومع ذلك، ومن المتوقع أن تساهم الإنتاجية بشكل كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا نتيجة لنمو الإنتاجية من زيادة التجارة، مما سيؤدي إلى زيادة رأس المال، 2005–2015 (الشكل 1–11). ومن المتوقع أن تظل زيادات النمو والإنتاجية في شرق آسيا والمحيط الهادئ قوية خلال عام 2015. ويشير كيلر (752–782: 2004) إلى تأثير تداعيات البحث والتطوير الدولية، والإستثمار الأجنبي المباشر (وخاصة من قبل الشركات متعددة الجنسيات)، والتعلم من خلال الصادرات والواردات (أنظر الفصل 17 عن الكيفية التي تسهم بها العولمة المتزايدة والتجارة الدولية في زيادة نمو الإنتاجية).

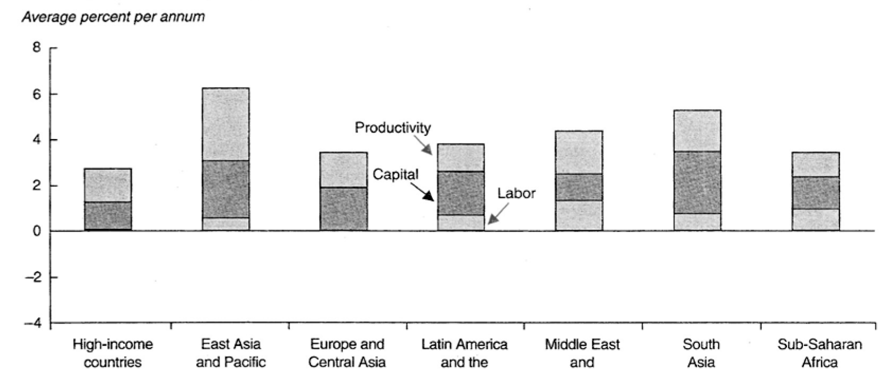
العناصر التكميلية Components of the Residual

تبين دراسات النمو الغربي أن العناصر التكميلية هي مساهم رئيسي في النمو الإقتصادي. ومع ذلك، لتسمية هذه المعرفة التقنية التكميلية دون شرح ذلك هو إهمال أحد الأسباب الرئيسية للنمو الإقتصادي. وقد إعترض النقاد في أوائل الستينيات على رفع عناصر تكميلية إحصائية لمحرك النمو، وبالتالي تحويل الجهل إلى معرفة (Balogh و Streeten 107–99: 1963). وبناء على ذلك، صنف بعض الإقتصاديين في السنوات الأخيرة هذه الإنتاجية الإجمالية للعوامل الكلية TFP بدلا من التقدم التقني.

ماذا تشمل هذه العناصر التكميلية؟ وقد درس Edward F. Denison (1967) مساهمة 23 مصدرا منفصلا في معدلات النمو في 9 بلدان غربية للفترة من 1950 إلى 1962. وتستند تقديراته، ولا سيما جودة العمل، إلى أحكام معقولة ومعلنة بوضوح فضلا عن تجارب الإقتصاد القياسي. وبالتالي، يفترض أن ثلاثة أخماس الفروق في الدخل بين العمال من نفس العمر والمنطقة الجغرافية والخلفية الإقتصادية للأسرة هي نتيجة للتعليم. وعلاوة على ذلك، فإن الأفراد في القوى العاملة الذين لديهم نفس سنوات الدراسة وساعات الدراسة في السنة التي يحصلون عليها في نفس السن يعتبرون أن لهم تعليما مماثلا، بغض النظر عن متى أو مكان تلقيهم التعليم. وعلاوة على ذلك، يفترض أن 70 في المائة من الإنخفاض في متوسط ساعات العمل تقابله زيادات

في الإنتاجية. والقارئ على بينة من إفتراضات دينيسون والقيم التقريبية يمكن أن تستفيد من عمله. فهو حريص في التعامل مع البيانات التجريبية، مشيرا إلى الإفتراضات، وفي التحقيق في كيفية قد تكون النتائج حساسة للتغيرات في الإفتراضات.





الشكل 11-1. **يوضح الإنتاجية سوف تساهم أكثر في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام** 2015 **من سوف رأس المال أو العمل. المصدر: البنك الدولي** 44: 2004f.

وفي جميع الدول المتقدمة، يُنسَب النمو في الدخل القومي لكل عامل أكثر إلى الزيادة في الإنتاج لكل وحدة من المدخلات (العامل المتبقي) من الزيادة في المدخلات والعمالة ورأس المال والأرض. ويشير دينيسون إلى أن مصادر زيادة الناتج لكل عامل في الولايات المتحدة أو شمال غرب أوروبا تشمل التقدم في المعرفة والوفورات وتحسين تخصيص الموارد وإنخفاض فترات التأخير في تطبيق المعرفة. وشملت دراسات تجريبية أخرى التحسينات التنظيمية وزيادة التعليم والتدريب والتعلم من خلال الخبرة (المرتبطة بها) وتنوع المنتجات (دي. أديسون 4: 2003).

تباطأ نمو الإنتاجية الكلية للعامل الإجمالي الغربي والياباني بعد عام 1973. ويظهر مارتن نيل بيلي و روبرت جوردون (347-420: 1986) أن 10% من التباطؤ في نمو الإنتاجية السنوية في الولايات المتحدة من 1948-1973 إلى 1973-1987) ناتجة عن التقليل من شأن مكاسب الإنتاجية في تصنيع الطاقة الحاسوبية. ومع ذلك، فإن التقليل من شأن تحسين الإنتاجية في إستخدام الحواسيب في القطاعات غير التصنيع هو تقريبا صفر.

التعلم عبر التطبيق Learning by Doing

يمكن النظر إلى التغيير التقني على أنه عملية تعلم مطولة تستند إلى الخبرة وحل المشاكل، أي القيام، واستخدام، والتفاعل (D'Costa 273: 1998). كل قطعة متتالية من معدات الإنتاج هي أكثر إنتاجية، كما يتجسد التقدم التعلم في آلات جديدة. ولا يحدث التعلم في مؤسسات البحث والتعليم والتدريب فحسب، بل أيضا من خلال إستخدام السلع الإنتاجية الجديدة. اليابان، التي نسخت التقنيات الغربية لإنتاج اللعب والكاميرات والإلكترونيات بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت رائدة في هذه الصناعات من خلال هذا النوع من التدريب العملي على التعلم.

يقيس منحنى التعلم مقدار إنتاجية العمل (أو الناتج لكل مدخلات العمل) يزيد مع الخبرة التراكمية. وهكذا، زادت أعمال الحديد السويدي إنتاجها لكل عامل ساعة 2 في المئة سنويا على الرغم من عدم وجود إستثمار جديد ولا طرق إنتاج جديدة لمدة 15 عاما. وبالمثل، يفترض مهندسو سلاح الجو الأمريكي إنخفاض نسبي مستمر في العمالة المطلوبة لجسم الطائرة حيث أن عدد هياكل الطائرات التي تم إنتاجها زاد سابقا. إن الإنخفاض النسبي المستمر في متطلبات العمالة مع توسع الإنتاج يعني أن تكاليف العمالة تقترب من الصفر لأن الإنتاج التراكمي يميل إلى ما لا نهاية – وهي فكرة لا معنى لها إذا كان الإنتاج طويلا، ولكن لأنه في الممارسة العملية تميل إلى أن تكون أقل من 20 عاما، ويمكن للإقتصاديين إستخدام هذا النموذج بأمان من منحنى التعلم (Arrow 154-194 : 1962). وعلاوة على ذلك، فإن الباحثين البريطانيين للتقدم التقني Charles Kennedy و A. P. Thirlwall (38-39 : 1972) يجادلون أنه حتى عندما التعلم عن طريق القيام من نهايات جيدة، حيث أنواع المنتجات تتغير بإستمرار، ويمكننا أن نفترض أنه لا يوجد حد إجمالي لعملية التعلم[1].

ويعتقد الحائز على جائزة نوبل Joseph Stiglitz (1998:197-210) أن أسواق المعلومات والمعارف غير كاملة تماما. وبسبب االقتصادات اخلارجية، أي تخفيض

(1) المترجم

التكاليف إلى سلع ومنتجني آخرين (الفصل 5)، ولشركات التي يتعلم فيها العاملون بإستخدام معدات الإنتاج أن تحافظ على بعض منافع هذا التعلم. والمعرفة تشبه الصالح العام الذي يصعب على الشركات أن تتناسب معه، مما يؤدي إلى نقص في المعرفة والتعلم (المرجع نفسه). الربحية الإجتماعية (الأرباح المعدلة للتباعد بين المنافع الإجتماعية والخاصة والتكاليف) للإستثمار تتجاوز الربحية للشركة. وبالتالي، فإن معدل الإستثمار في ظل ظروف تنافسية قد يكون أقل من واحد الأمثل للمجتمع. وقد ترغب الدولة في دعم الاستثمار لدرجة أن ربحيتها التجارية تساوي الربحية الاجتماعية.

النمو كعملية زيادة في المدخلات

Growth as a Process of Increase in Inputs

يعتقد بعض الإقتصاديين أن جميع النمو الإقتصادي تقريبا يمكن تفسيره بزيادة المدخلات. في الفصلين الخامس والسادس، ناقشنا أهمية مساهمة رأس المال البشري في زيادة جودة العمل والنمو الإقتصادي. ويشير ثيودور دبليو شولتز في خطابه الرئاسي إلى الجمعية الإقتصادية الأمريكية في عام 1961 إلى أن معظم العناصر التكميلية يمكن أن تنسب إلى الإستثمار في هذه المدخلات بدلا من التقدم التقني. ويناقش بأن:

إن الدراسات المتعلقة بالنمو الإقتصادي القائمة على الزيادات في ساعات العمل التي تم العمل عليها والزيادات في رأس المال المقصورة على الهياكل والمعدات والمخزونات، التي يفترض أن تكون ثابتة، لا تأخذ في الحسبان التغيرات الهامة التي تحدث على مر الزمن في نوعية العمل، من مواد السلع الإنتاجية. إن التقدم في المعرفة والعوامل الجديدة المفيدة التي تستند إلى هذه المعرفة كثيرا ما يتم وضعها جانبا كما لو أنها لم تنتج وسائل الإنتاج، بل تحدث ببساطة على مر الزمن. وهذا الرأي هو قاعدة ضمنية في مفهوم التغير التكنولوجي. (Schultz 1961 : 1-17؛ أنظر أيضا Schultz 1964).

ويفسر الإقتصاديون الذين يتزعمون أن الناتج يفسر بزيادة في المدخلات السمة النمو في إنتاجية عامل الكلية للبحث والتعليم وغيرها من أشكال رأس المال البشري. والواقع أن Mankiw و Romer ، و Weil (1992: 407-437) شواهد عملية (أنظر الفصل 5) تشير إلى أن النسبة الهائلة من النمو الإقتصادي تفسر بزيادة المدخلات ورأس المال البشري ورأس المال المادي والعمل. يوضح DaleW. Jorgenson و Zvi Griliches (1967: 249-283) أنه إذا تم قياس كميات الإنتاج والمدخلات بدقة، فإن النمو الملحوظ في إنتاجية العامل الكلي في الولايات المتحدة لا يكاد يذكر، حيث لا

يمثل سوى 3.3% من النمو الإقتصادي. ومع ذلك، وردا على تحليل Denison الدقيق (64-37: 1972)، Jorgenson و Griliches (94-65: 1972) يعترف أنها أخطأت في التكيف مع التغيرات في إستخدام رأس المال والأرض. ومع ذلك، فإن تعديل الخطأ يترك مجالا كبيرا لأهمية نمو مدخلات العوامل. وعلاوة على ذلك، تفسر حصة أكبر من النمو بالنسبة للبلدان النامية بزيادة المدخلات.

ومن وجهة نظر واحدة، يتضمن رأس المال أي شيء ينتج عنه دفق من الدخل على مر الزمن. الإستثمار هو صافي بالإضافة إلى رأس المال المادي والبشري والفكري. فتحسينات في صحة الناس والإنضباط، والمهارة والتعليم ونقل العمالة إلى أنشطة أكثر إنتاجية وإكتشاف وتطبيق المعرفة مما يشكل رأس المال البشري والفكري. ومن ثم يمكن النظر إلى التنمية الإقتصادية على أنها عملية عامة لتراكم رأس المال (Johnson 547-542: 1976). وهذا النهج قيم، حيث أنه يشدد على العائد النسبي من إستثمارات الموارد البديلة.

وقد أعرب Zvi Griliches (23-1: 1994) في خطابه الرئاسي أمام الجمعية الإقتصادية الأمريكية عن أسفه لأن قياس النمو أمر صعب وأن البيانات هزيلة. ومع ذلك، أشار إلى أنه بفضل بعض الدراسات الرائدة، ويعرف الإقتصاديون أكثر بكثير عن مصادر نمو المدخلات مما كانوا عليه في الستينيات.

تكلفة المعرفة التقنية The Cost of Technical Knowledge

تستخدم البلدان على مختلف مستويات التعلم التقني نفس التكنولوجيا على مستويات مختلفة من الكفاءة على نطاق واسع. ويتكلف مصنع الصلب نفسه ثلاثة أضعاف ما يمكن إقامته في نيجيريا كما هو الحال في كوريا الجنوبية، وبمجرد تشغيله، لا يتعدى نصف إنتاجها (Lall 108-95: 1993).

أما الخيارات بين التقنيات، التي تتغير بإستمرار، وهي ضعيفة التحديد. ويتم إكتساب المعرفة التقنية، التي توزع بصورة غير متساوية على الصعيد الدولي ، بتكلفة وتكاد تكون دائما غير مكتملة، بحيث تكون معرفة أي شخص أقل من كل المعرفة الموجودة. فالمناطق الأقل تطورا لا تستطيع أبدا أن تكتسب المعرفة التقنية تماما، إذ أن المخططات والتعليمات والمساعدة التقنية لا تشمل الخطوات الضمنية للتكنولوجيا[1]. ولا يؤدي التعلم وإكتساب التكنولوجيا تلقائيا إلى الشراء أو الإنتاج أو البيع أو الإستخدام

(1) المترجم

ولكنه يحتاج إلى بحث نشط لتقييم الروتين الحالي للتغييرات المحتملة. ويشمل البحث الأشخاص الذين يجمعون المعلومات الإستخبارية من خلال شراء التراخيص وإجراء البحوث المشتركة وتجريب العمليات والتصاميم المختلفة وتحسين الهندسة وهكذا. وتحصل شركات وحكومات أقل البلدان نموا على المعرفة التقنية من خلال النقل من الخارج[1]، فضلا عن الإبتكار الداخلي والتكيف والتعديل. ومن المفارقات أن أقل البلدان نموا تستطيع فقط شراء المعلومات من الخارج قبل تقييم قيمتها تقييما كاملا، لأن ذلك ينطوي على إمتلاك المعلومات.

ويتوقف سعر المعرفة، الذي يتم تحديده في النطاق الواسع بين التكلفة على البائع (الذي غالبا ما يكون محتكرا) على إنتاج المعرفة وتكلفة المشتري على عدم القيام بذلك، على الموارد والمعرفة والبدائل ونقاط القوة التفاوضية لكل من الطرفين. إن بيع المعرفة، مثل السلع العامة الأخرى، لا يقلل من توفرها للبائع، ولكنه يقلل من إيجارات البائع الإحتكارية (Nelson 18: 1978؛ Fransman 1986).

البحوث والإختراع والتنمية والإبتكار

Research, Invention, Development, and Innovation

نتائج التقدم التقني من مزيج من البحوث والإختراع والتنمية والإبتكار. ويتكون البحث الأساسي من تحقيق منهجي يهدف إلى معرفة أكمل بالموضوع المدروس. وتتعلق البحوث التطبيقية بالطلبات المحتملة للمعرفة العلمية، في كثير من الأحيان إلى المنتجات التجارية أو العمليات. وتشير التنمية إلى الأنشطة التقنية التي تطبق البحوث أو المعرفة العلمية للمنتجات أو العمليات (Kennedy و Thirlwall 72-11: 1972). بعض تنتج البحوث والتطوير في إختراع وإبتكار أساليب أو منتجات جديدة. وفي بعض الأحيان، قد يتطلب الإختراع التطوير ، والتطبيق التجاري للإختراع هو الإبتكار كما نوقش في الفصل 12.

ووفقا لدراسة واحدة، فإن الإستثمار في البحوث الزراعية في الولايات المتحدة في الفترة من 1940 إلى 1950 قد حقق عائدا بنسبة 35 في المائة على الأقل في السنة، في حين أن الأبحاث في الذرة الهجين من 1910 إلى 1955 حققت ما لا يقل عن 700 في المائة سنويا (Griliches 431-419: 1958). وقد تكهن Kenneth E. Boulding (1970) في خطابه الرئاسي لعام 1968 إلى الجمعية الإقتصادية الأمريكية أن معدل العائد على الإستثمار الصغير في البحوث الإقتصادية كان عدة مئات في المائة سنويا

---

(1) المترجم

خلال الفترة من 1945 إلى 1965 (بولدنج 151 : 1970)[1] .

وعلى الرغم من هذه النتائج المذهلة، لم يكن للبحث والتطوير المنظمان (إختصارلـ R&D) ككل سوى أثر متواضع على معدل النمو الإقتصادي، حيث أن معظمه لا يولد أي معرفة جديدة. ويقدر Edward F. Denison (1962) أن 7.5% فقط من نمو نصيب الفرد من الولايات المتحدة من 1929 إلى 1957 يمكن أن يُنسَب إلى R&D المنظم. واليوم، فإن أكثر من نصف هذه النفقات مخصص لبرامج الدفاع والفضاء، التي لم تكن لها سوى فوائد عرضية للإنتاج المدني. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من الإقتصاديين متشككون في أن الإبداع يزدهر في إطار R&D المؤسسي. فالتقدم التقني الكبير ينتج عن حل المشاكل أثناء العمل وتحسين الأداء بدلا من العمل المنجز في أقسام R&D التجريبي. ويمكن أن يكون للتقدم التقني في شركات الدول المتقدمة، بغض النظر عن إدارة المنشأ، أثر هام في زيادة إنتاج أقل البلدان نموا من خلال التجارة، وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات، وشراء أو اقتراض التكنولوجيا من الخارج (أنظر الفصل 15). وقد يكون أثر هذه التداعيات أكبر من تأثير R&D في البلدان النامية، الذي عادة ما يكون نسبة مئوية أقل من الناتج القومي الإجمالي عنه في الدول المتقدمة.

ومع ذلك، فإن دراسات مثل دينيسون تفترض أن الإنفاق على R&D هو سلسلة تكاليف تستخدم لإنتاج الناتج في سنة معينة بدلا من الأصول التي تتراكم بمرور الوقت. وهكذا، فإن هذه الدراسات، التي تفترض الإنفاق الحالي وحده يقيس الابتكار، وترك المعرفة المتراكمة (Kamien و Schwartz 51 : 1982).

وسوف يحدد حجم الشركة، والقدرة الإحتكارية، وتنويع المنتجات مقدار البحث والتطوير الذي تقوم به. إذا كانت كبيرة وإحتكارية ومتنوعة، والمؤسسة هي أكثر عرضة للإستفادة من فوائد البحث والتطوير (Kennedy و Thirlwall 61-62 : 1972).

ومع ذلك، في أسواق المنتجات التنافسية مثل الحبوب، يمكن للمنتج الفردي مناسبة سوى جزء صغير من الفوائد التي تجنيها البحوث. على سبيل المثال، يشير جريليتشس إلى أن المستهلكين تلقوا تقريبا جميع العائدات الإجتماعية للبحوث التي ترعاها الحكومة على بذور الذرة الهجينة في الولايات المتحدة (Griliches 419-437 : 1958). وربما لم يكن مزارعو الذرة، أو حتى صناعة الذرة الذرة الهجينة، قد أجروا البحوث، حيث كانت معدلات العائد الخاصة أقل بكثير من المعدلات الإجتماعية. وعندما يوجد مثل هذا الاختلاف في هذه المعدلات، فإن حالة الإستثمار الحكومي في البحوث قوية.

(1) المترجم

في الخمسينات والستينات، كان القادة التقنيون الأمريكيون والبريطانيون، الذين حققوا أعلى نسبة من الإنفاق على R&D إلى الناتج القومي الإجمالي، بعض من أدنى معدلات نمو الإنتاجية. ومدى سرعة إنتشار التكنولوجيا يحدد عدم المساواة على الصعيد العالمي والموقف النسبي لأقل البلدان نموا. Alexander Gershenkron (1952) يحافظ على "ميزة التأخر النسبي". هناك مزايا محتملة للبلدان التي هي أتباع التكنولوجيا، مثل اليابان في وقت مبكر بعد الحرب العالمية الثانية، وكوريا الجنوبية وتايوان، في الربع الأخير من القرن العشرين. وعلى الرغم من أن التبعية تتطلب ظهور مبكر للقدرات التكنولوجية المحلية، فإنها قد لا تتطلب مستويات عميقة من المعرفة.

فمن الحرب العالمية الثانية إلى الثمانينيات من القرن العشرين، كانت اليابان وألمانيا المتنامية بسرعة مستوردة صافية كبيرة للتكنولوجيا، في حين لم تكن بريطانيا بطيئة النمو والولايات المتحدة، مما يشير إلى أن جزءا من المشاكل الصناعية هو الوعي الضعيف جدا بالإبتكارات الأخرى والتنمية، (Franko 24 : 1983).

ومع ذلك، فإن عملية اللحاق بالركب الذاتي محدودة لأن المتابع يلحق، وإمكانية جعل قفزات كبيرة من خلال الحصول على أفضل الممارسات التكنولوجيا تصبح أصغر وأصغر. وتضعف إمكانيات النمو السريع من قبل أتباع مثل اليابان وألمانيا، حيث يتقارب المستوى التكنولوجي مع مستوى القائد، الولايات المتحدة (Abramovitz 389–387 : 1986). ومع تحول اليابان إلى القيادة في العديد من القطاعات الصناعية، اضطرت إلى توجيه سياساتها التكنولوجية ونظامها التعليمي نحو البحوث الأصلية على الحدود التقنية، التي هي أكثر تكلفة من المتابعة. والواقع أن اليابان، كما يناقش الفصل 3، إستنفدت الفوائد الناجمة عن اللحاق التكنولوجي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتعلم بالممارسة وإقتصادات الحجم الداخلي والخارجي بحلول الثمانينات؛ كما تبددت مزايا "التأخر" بعد الحرب الألمانية في نفس الوقت تقريبا. وعالوة على ذلك، زادت الولايات المتحدة من فجوتها النسبية مقارنة بألمانيا واليابان في التسعينات من خلال التمتع بأسرع نمو في العالم في TFP على الرغم – كما يشار لاحقا– أنه ليس بالضرورة أن تكون أسرع نمو في TFP مجال تكنولوجيا المعلومات.

أجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات

Computers, Electronics, and Information Technology

وفي الثمانينيات، لاحظ الإقتصاديون الذين يدرسون مصادر النمو مفارقة في الإنتاجية، ولم يلاحظوا وجود علاقة إيجابية بين إستثمارات وإنتاجية تكنولوجيا

المعلومات والإتصالات (Matambalya 524: 2003). في عام 1987، كرر عالم الإقتصاد الحائز على جائزة نابل ، روبرت سولو أن "تستطيع أن ترى عصر الكمبيوتر في كل مكان إلا في إحصاءات الإنتاجية" (Crafts 2 : 2001).

ولكن التاريخ يشير إلى تأخر كبير في الإبتكارات الكبرى. ومثل جميع الإبتكارات التكنولوجية التمكينية والأغراض العامة، بدأ الحاسوب كتكنولوجيا أولية محددة الغرض، مع إتخاذ عقود لتحسينها، وتجسدت في أماكن عمل أعيد تنظيمها، وانتشرت في جميع أنحاء الإقتصاد. وكلما كانت التكنولوجيا أكثر تطلبا، كلما زاد منحنى التعلم (Lipsey 4 : 2001).

على الرغم من أن جيمس وات حصل على براءة إختراع أول محرك بخار فعال في عام 1769، بدأ ريتشارد أركرايت باستخدام هذا الإختراع الجديد في مطحنة الغزل والنسيج في عام 1783. لكن المؤرخ الإقتصادي نيكولاس Crafts (21، 9 : 2001) يشير إلى عدم وجود تأثير على طاقة البخار على الإنتاجية الكلية للمنتجات حتى بداية من سن السكك الحديدية، 1830، مع إفتتاح ليفربول ومانشستر (المملكة المتحدة) السكك الحديدية. ومع ذلك، حتى في 1830–1860، زادت طاقة البخار فقط من TFP في بريطانيا بنسبة 0.01 نقطة مئوية سنويا. وعلاوة على ذلك، فإن الإستثمار الضخم في بناء السكك الحديدية بعد عام 1830 ساهم فقط 0.21 نقطة مئوية سنويا إلى الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا، 1830–1860. وبوجه عام، لم تكن شركات السكك الحديدية في الولايات المتحدة تحصل على أي أموال من إستثماراتها، وكانت TFP للسكك الحديدية متواضعة في أواخر القرن التاسع عشر (Crafts 2001؛ ديلونج 2003b).

في عام 1871، قدم زينوب ثيوفيل غرام أول محرك كهربائي ذو أهمية تجارية. ويوضح Paul David (348–315: 1991) أنه إستغرق أربعة عقود أو أكثر لغالبية الصناعات الأمريكية لتوليد الكهرباء. ويتوقع أن التكنولوجيا الجديدة تحتاج إلى إختراق الصناعة بنسبة 50 في المائة قبل أن يكون لها تأثير ثوري.

وقد إستغرقت تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، مثل البخار والسكك الحديدية والدينامو الكهربائي، عدة عقود للتأثير على الإنتاجية[1]. وفي السبعينات، عندما أصبحت آثار تكنولوجيا المعلومات والإتصالات واضحة لأول مرة، لا يمكن التأثير على تأثير تكنولوجيا المعلومات والإتصالات إلا على المستوى الجزئي، وليس على المستوى الكلي دخل قومي. ومع ذلك، وبحلول أواخر التسعينات والسنوات الأولى

(1) المترجم

من القرن الحادي والعشرين نرى التحول الإجتماعي والإقتصادي على قدم المساواة مع الثورة الصناعية. ومع ذلك، فإن إنخفاض حصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستثمار الوطني الكلي في أقل البلدان نموا يحجب عوائد المؤسسات القليلة التي تعتمد تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ICT (Matambalya 526 : 2003؛ Lipsey 4: 2001).

بالنسبة لـ Paul David (7: 2001)، تتطلب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT ثلاثة إتجاهات جديدة للإستفادة من الإنتاجية.

أولا، لا بد من توافر مجموعة متزايدة من تكنولوجيات المعلومات المبنية حسب الغرض والمهام، مثل أجهزة المسح في المتاجر الكبيرة وغيرها من أجهزة تسجيل البيانات. ثانيا، قدرات الشبكات وظهور بيئة شبكية [يجب أن تدعم] إعادة تشكيل تنظيم العمل. ثالثا، تطوير تكنولوجيا الإنترنت [يجب إدخال] فئة جديدة تماما من تطبيقات معالجة البيانات على نطاق المنظمة.

وتشير تقديرات Crafts (20: 2001) إلى أن إجمالي مساهمة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ICT(المعدات الحاسوبية ومعدات الاتصالات والبرمجيات) في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (من رأس المال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT وزيادة TFP) في الولايات المتحدة كان 0.69 نقطة مئوية في الفترة 1974-1990، و 0.79 نقطة مئوية في الفترة 1991-1995[1]، و 1.86 نقطة مئوية في الفترة 1996-2000. ومع ذلك، فشلت هذه التقديرات في إدراج زيادة الإنتاجية الكلية الكلية للقطاعات غير المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات ICT من إعادة تنظيم العمل التي تيسرها تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ICT، والنتائج غير المباشرة للمعرفة.

وبحلول التسعينيات، كانت تكنولوجيا المعلومات والإتصالات متكاملة بشكل جيد في الإنتاج، مما يظهر كمصدر للنمو في الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة. وإستكمل الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات رأس المال البشري والبنية التحتية المادية والإستثمارات الخاصة الأخرى. ومع تسخير تكنولوجيا المعلومات والإتصالات كمساهم في النمو المستمر، بدأ بعض الإقتصاديين يسألون عن تأثير تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على تنمية البلدان الفقيرة. ماتي بوهجولا (1-2: 2001) يسأل: "هل يمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تزود البلدان الفقيرة بالإزدهار

(1) المترجم

القصير من خلال السماح لها بتجاوز بعض مراحل التنمية في عملية التشديد التقليدية والتحول من الزراعة إلى الصناعة وفي نهاية المطاف إلى إقتصاد الخدمات القائمة على المعرفة؟ "

وتحسن تكنولوجيا المعلومات والإتصالات المنخفضة التكلفة من كفاءة التوزيع عن طريق إختيار توليفات المدخلات والمخرجات لتقليل التكلفة في أسعار العوامل السائدة، وتقوية الكفاءة التقنية من خلال خفض التكاليف عن طريق تحسين فرص الوصول إلى أسواق العوامل والمنتجات، وتسهيل إقتصادات الإنتاج على نطاق أوسع عن طريق كسر والقيود المفروضة على العمالة ورأس المال. وتعطلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، وهما أقل منطقتين من حيث إستخدام الحاسب الآلي في العالم (البنك الدولي 301–298 : 2003h) بسبب نقص البنية التحتية، بما في ذلك عدم وجود خطوط هاتف رئيسية، وقائمة إنتظار طويلة للإشتراك في الهواتف والمكالمات الهاتفية المحلية وعدد قليل من الهواتف المحمولة والحواسيب الشخصية ومضيفي الإنترنت (ماتامباليا 2003 : 531–536).

الهند، و مع أكثر من مليار نسمة، كان 56 مليون فقط من مستخدمي الهواتف الخلوية في نهاية عام 2004. ومع ذلك، منذ التسعينيات الإصلاح الإقتصادي وزيادة رفع القيود التنظيمية للإتصالات في العقد الأول من القرن ال 21، فتحت الحكومة الهندية الإتصالات السلكية واللاسلكية إلى درجة لم يسبق لها مثيل من المشاركة الخاصة والأجنبية. وفي عام 2003، بلغت حصة السكان الهنود الذين لديهم هواتف خلوية 2 في المائة مقابل 20 في المائة للصين. وقال مراسل صحيفة "وجورنال وول ستريت" جوانا سلاتر (A13: 2004b): "يمكن للعملاء الحصول على معظم خدمات الاتصالات التي يريدونها برخص التراب " في الهند، مما يجعلها "واحدة من أهم الأسواق في العالم لصانعي أجهزة الإتصالات السلكية واللاسلكية وموردي المعدات والمستثمرين". ومن المتوقع أن يصل المشتركون إلى الهواتف النقالة، التي تجاوزت تلك الهواتف إلى الهواتف الرئيسية في الهند في عام 2005، إلى أكثر من 130 مليون بحلول عام 2008 (المرجع نفسه). كما وسعت الصين خدمة الهاتف على شبكة الإنترنت، على أمل أن تقفز الهواتف الأرضية الغربية (رامستاد وبراون 2004:B4).

يقول Jeffrey Sachs (2000 : 81)، مدير معهد الأرض بجامعة كولومبيا: "إن عالم اليوم ليس مقتصرا على أيديولوجيا بل من خلال التكنولوجيا"، وهي الفجوة الرقمية بين الأغنياء والفقراء. 15% من سكان العالم، معظم دول منظمة التعاون الإقتصادي

والتنمية OECD (بما في ذلك كوريا الجنوبية) بالإضافة إلى تايوان، هم مبتكرون تقنيون، تم تحديدهم على أنهم الدول التي لديها 10 أو أكثر من براءات الاختراع لكل مليون نسمة. وحوالي 50 في المائة من العالم، مع ما لا يقل عن 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي صادرات التكنولوجيا الفائقة، هي من يتبنى التكنولوجيا. ومن بين المعتمدين شمال المكسيك وكوستاريكا والأرجنتين وشيلي وتونس وجنوب أفريقيا وإسرائيل والهند (بإستثناء ولايات وادي الجانج) وسنغافورة وماليزيا وإندونيسيا وتايلاند والصين الساحلية ودول البلطيق وروسيا (في شريط ضيق بالقرب من سانت بيترسبرج)، بالإضافة إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي OECD نيوزيلندا وإسبانيا واليونان (شمال شرق) وبولندا وجمهورية التشيك وجمهورية سلوفاكيا والمجر وسلوفينيا ورومانيا وبلجاريا. ويستبعد سكاكس بقية العالم من الناحية التكنولوجية. وأكبر مشاكلها هي "الأمراض المعدية المدارية، وإنخفاض الإنتاجية الزراعية، والتدهور البيئي"... مما يتطلب حلولا تكنولوجية تتجاوز إمكانياتها "(المرجع نفسه).

ويشير Mancur Olson (1996: 3-24) إلى رخاء الاقتراض واعتماد التكنولوجيا الأجنبية. وكانت كوريا الجنوبية أفقر من غانا في عام 1950 لكنها تجاوزتها في الفترة من عام 1963 إلى عام 1979، وذلك جزئيا من خلال إنفاق أموال ضئيلة على الإتاوات وجميع المدفوعات الأخرى للتكنولوجيا الأجنبية المجردة، وعادة ما تكون أقل من 1 على الألف من الناتج المحلي الإجمالي. وقد إستحوذ المستثمرون الأجانب المباشرون في كوريا، أصحاب المعارف الإنتاجية، على تقدير أولسون بأقل من واحد على خمسين من مكاسب النمو الإقتصادي السريع في كوريا خلال هذه السنوات الستة عشر. إن طريق كوريا الجنوبية لتصبح مولد رائد للمعرفة التقنية الجديدة يدعم افتراض أن معظم المعرفة الإنتاجية في العالم متاحة للبلدان الفقيرة بتكلفة متواضعة نسبيا.

في عام 1965، صاغ جوردون مور إنتل قانون مور، تصور مضاعفة قدرة الكمبيوتر وخفض أسعار الكمبيوتر والبرمجيات إلى النصف كل عامين. إن إمكانات التنقية الجذرية من تكنولوجيا النانو، مع الملايين من الترانزستورات على رأس دبوس، ويمكن أن تستمر في هذا الاتجاه طوال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. Pohjola (2001 :13))، الذي يستخدم "مؤشرات الأسعار الهائلة التي تأخذ في الاعتبار تحسن كل عام في أداء معدات الحوسبة"، يدل على أن سعر أجهزة الكمبيوتر الشخصية انخفض 18 في المائة سنويا من 1958 حتي 1994، مما يستلزم وجود مقياس سجل لإظهار هذه التخفيضات السعر في رسم بياني واحد. في الواقع، وفقا لبوهجولا، إذا كان التقدم

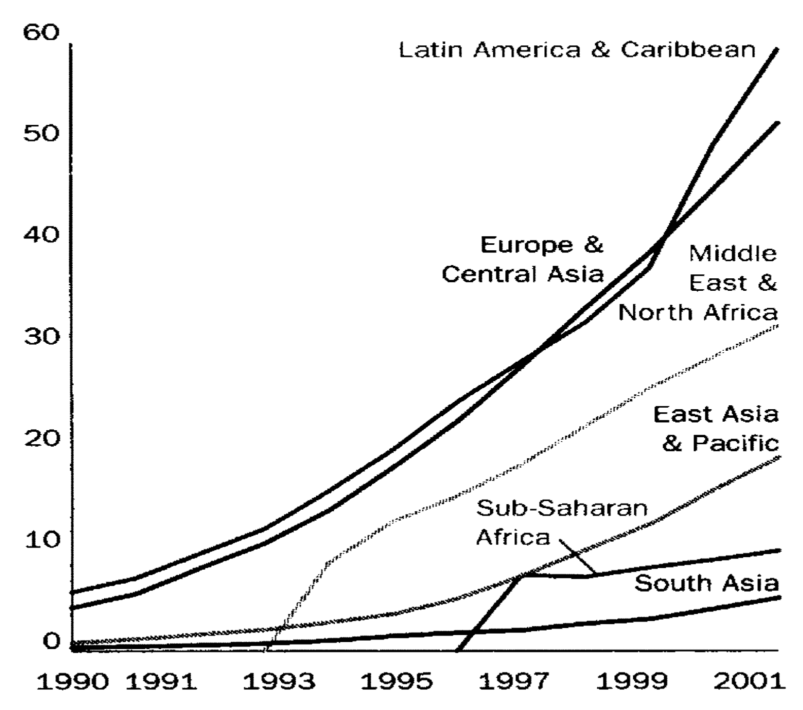
التقني في السيارات قد شرع بمعدل سنوي 18 في المائة بعد الإختراع، فإن سعر السيارة اليوم سيكون فقط 5 $!

وفي الفترة من عام 1960 إلى عام 1995، كان نمو الإنتاجية في مجموعة البلدان السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) بطيئا، ولا سيما في الولايات المتحدة [1].وقد وثق الإقتصاديون توثيقا دقيقا طفرة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة في أواخر التسعينات، مدفوعا بإستثمارات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات. ويصعب الكشف عن الاتجاهات في اقتصادات مجموعة السبعة الأخرى «، ويرجع ذلك جزئيا إلى الاختلافات بين الأرقام القياسية لأسعار معدات تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات» (Jorgenson 1 : 2003). ومع ذلك، وبإستخدام أسعار تكنولوجيا المعلومات المنسقة دوليا التي تزيل العديد من التناقضات، وجد دايل يورجنسون من جامعة هارفارد أن جميع إقتصادات مجموعة السبع، وليس فقط الولايات المتحدة، تتمتع بإستثمار في تكنولوجيا المعلومات يعزز من النمو في أواخر التسعينيات. وفي حين أن النمو في إستثمارات تكنولوجيا المعلومات، في إقتصادات مجموعة السبعة الأخرى، يعوضه جزئيا ضعف النمو في إستثمار غير المتعلق بتكنولوجيا المعلومات، فقد تسارع نمو TFP من أوائل إلى أواخر التسعينيات في جميع البلدان بإستثناء إيطاليا (المرجع نفسه، الصفحات 1–24 والملحق؛ ديلونغ 2003a).

وفي عام 2001، بلغت النفقات العالمية لتكنولوجيا المعلومات (أجهزة الحاسوب والبرمجيات ومعدات إتصالات البيانات وخدمات الحاسوب) نحو 2000 مليار دولار، أي ما يعادل 1 في المائة من إجمالي الإستثمار العالمي. وفي نفس العام، كان لدى البلدان ذات الدخل المرتفع 396.9 من مستخدمي الإنترنت لكل 1000 شخص، مع البلدان المتوسطة الدخل 36.8 والبلدان المنخفضة الدخل 6.4 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 277: 2003). وأظهرت نسبة الأشخاص الذين لديهم حواسيب في نفس العام نسبا قابلة للمقارنة إلى حد ما: 416.3 لكل 1000 في الإقتصادات ذات الدخل المرتفع، و 35.4 في الإقتصادات المتوسطة الدخل، و 6.1 في البلدان المنخفضة الدخل (البنك الدولي 300: 2003h). ويبين الشكل 2–11 أن منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تؤدي – فيما بين مناطق البلدان الأقل نموا– 59.3 حاسوبا شخصيا لكل 1000 شخص، بينما يوجد في القاع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 9.9، وجنوب آسيا،

(1) المترجم

بمعدل 5.3 لكل 1000 شخص. ويشير الجدول 1-11 إلى أن اليابان أنفقت في عام 2001 على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفرد الواحد 3256 دولارا، بينما كانت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بمبلغ 2923 دولارا، والدنمارك في المرتبة الثالثة بمبلغ 2912 دولارا، والسويد الرابع بمبلغ 2804 دولارا. ومن بين البلدان المدرجة في القائمة، إقتصرت الإقتصادات ذات الدخل المنخفض مثل إندونيسيا (17) والهند (19) وفيتنام (26) على أقل نصيب الفرد من تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.



الشكل 2-11. **يوضح أجهزة الكمبيوتر الشخصية لكل** 1000 **شخص (حسب مناطق أقل البلدان نموا).**
المصدر: البنك الدولي 301: 2003i.

وفي عام 1990، كان لدى العالم 98 هاتفا رئيسيا، وهاتفان متنقلان لكل 1000 شخص؛ في عام 2001، و 169 خطا رئيسيا و 153 متنقلة لكل 1000 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 277: 2003). وتشير التوقعات إلى أن عدد الهواتف المحمولة تجاوز الهاتف الرئيسي بحلول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. أما المسافرين إلى المدن الرئيسية في الإقتصادات ذات الدخل المتوسط مثل الصين (أكبر سوق للهواتف المحمولة في العالم، حيث بلغ عدد مستخدمي الهواتف المحمولة في عام

2003 حوالي 174 مليون مستخدم في عام 2003 (B7 Ramstad: 2003) وماليزيا والمكسيك وحتى الإقتصادات ذات الدخل المنخفض مثل الهند وبنجلاديش ونيجيريا وفيتنام وكمبوديا فمن المرجح أن يكون الإنتشار فيها للهاتف المحمول مدهشا. والهواتف النقالة، التي تعتمد على تكنولوجيا السواتل، لا تتطلب إستثمارا كبيرا في البنية التحتية يقوم به الهاتف الرئيسي. وفي السنغال، سمح لرواد الأعمال المحليين بتقديم خدمات الإتصالات السلكية واللاسلكية، مع مراكز إتصال خاصة مزودة بهاتف وربما جهاز فاكس، مما زاد من السماحية للعامة (البنك الدولي 87: 2001h). وعلاوة على ذلك، عندما تسمح الحكومة للأسواق التنافسية للمزودين المتنقلين، تفوق هذه الشركات شركات الإتصالات في القطاع العام التي كانت تعتبر في السابق "إحتكارات طبيعية". ويشير البنك الدولي (98: 2003f) إلى أن مشتركي الهاتف المحمول في أفريقيا في عام 2001 كان 3.5 في المائة لكل 100 نسمة مقارنة بـ 0.8 فقط في أسواق الإحتكار.

وفي عام 1998، كان ما يقرب من نصف واردات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من بلدان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية من البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، ولا سيما في آسيا (منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية 2000). ويوجد لدى عدد من أقل البلدان نموا نسب عالية من التكنولوجيا العالية (المنتجات ذات الكثافة العالية في البحث والتطوير، مثل معدات الفضاء الجوي والحواسيب والأدوية والأدوات العلمية والآلات الكهربائية) والصادرات (من الإستثمار الأجنبي) إلى مجموع الصادرات المصنعة، 2001: الفلبين 70 (إنتل و كانون و فوجيتسو و أنكور و أوليمبوس أوبتيكال) و ماليزيا 57 في المائة (أشباه الموصلات و الروبوتات و الإلكترونيات المتقدمة و المعدات الطبية و الإلكترونيات الضوئية و هندسة البرمجيات و التكنولوجيا الحيوية و الفضاء) و كوستاريكا (إنتل و لوسنت و هيتاشي و باناسونيك) 36 في المائة، وتايلاند 31 في المائة، والمكسيك 22 في المائة، والصين 20 في المائة، والبرازيل 18 في المائة (البنك الدولي 305-302: 2003h). ما مدى الإعتماد على الإستثمار الأجنبي والإستعانة بمصادر خارجية في إعاقة إمكانات نمو صادرات التكنولوجيا الفائقة في المستقبل؟ يقول أنثوني بي. دي.كوستا (82-51: 2003a) أن الاعتماد على صادرات البرمجيات في الهند في سوق واحدة، الولايات المتحدة، يساهم في مسار أقل للإبتكار، مع عدد قليل من الروابط المحلية إلى الوراء أو إلى الأمام (ردود فعل المستخدمين). وتركز المهارات في الهند لا في البرمجة والتصميم والنظم ولكن في خدمات البرمجيات والخدمات ذات التكنولوجيا المنخفضة التي يمكن الوصول إليها، مع الحد الأدنى من نطاق لتسلق السلم للمشاريع المعقدة ذات القيمة العالية.

الجدول 1-11. يوضح نفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

	(1) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2001	(2) للفرد الواحد $، 2001
البلدان ذات الدخل المنخفض		
الهند	3.9	19
أندونيسيا	2.2	17
فيتنام	6.7	26
البلدان المتوسطة الدخل		
الأرجنتين	4.0	310
البرازيل	8.3	387
بلغاريا	3.8	65
تشيلي	8.1	371
الصين	5.7	53
كولومبيا	12.0	231
جمهورية التشيك	9.5	483
جمهورية مصر العربية	2.5	37
اليونان	8.9	466
ماليزيا	6.6	262
المكسيك	3.2	196
الفلبين	4.2	41
بولندا	5.9	271
رومانيا	2.2	43
الإتحاد الروسي	3.3	68
جمهورية سلوفاكيا	7.5	325
جنوب أفريقيا	9.2	269
سيريلانكا	5.1	769
تايلاند	3.7	76
تركيا	3.6	143
فنزويلا	4.0	199
البلدان ذات الدخل المرتفع		
أستراليا	10.7	1,939
النمسا	7.2	1,764
بلجيكا	8.1	1,870
كندا	8.7	1,960
هونج كونج ، الصين	8.7	2,110
الدنمارك	9.3	2,912

	(1) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2001	(2) للفرد الواحد $، 2001
فنلندا	7.7	1,938
فرنسا	9.1	2,048
ألمانيا	7.9	1,880
اليونان	6.1	688
أيرلندا	6.2	1,704
إيطاليا	5.7	1,117
اليابان	9.6	3,256
الجمهورية الكورية	7.4	676
هولندا	9.3	2,327
نيوزيلاندا	14.4	1,835
النرويج	7.2	2,573
البرتغال	6.5	735
سنغافورة	9.9	2,110
سلوفينيا	4.7	496
إسبانيا	5.1	769
السويد	11.3	2,804
سويسرا	10.2	3,618
المملكة المتحدة	9.7	2,319
الولايات المتحدة الامريكية	7.9	2,924

Source: World Bank 2003h:298–300.

ومع ذلك، بعض الشركات المصنعة الآسيوية تستخدم تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في طليعة المبيعات وكذلك الإبتكار والتسويق. وذكرت صحيفة وول ستريت جورنال (كان A1:2003) كيف أن "J. C. Penney" خفضت مخزون القميص من ستة أشهر إلى صفر تقريبا عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية لإدارة المخزون إلى صانع الملابس في هونج كونج، TAL Apparel Ltd. هاري لي، المدير الإداري لشركة TAL، . في الهندسة الكهربائية، المبرمجين المعينين "، الذي صمم نموذج الكمبيوتر لتقدير المخزون المثالي من القمصان المنزلية العلامة التجارية لـ 1040 من مخازن Penney في أمريكا الشمالية، حسب الشكل واللون والمقاس TAL تجمع معلومات نقطة البيع مباشرة من مخازن Penney ، وتدير البيانات من خلال نموذج الكمبيوتر، و "تقرر كم قمصان ستصنع، وبأي الأشكال والألوان والمقاسات". إرسال القمصان مباشرة إلى كل مخزن بيني يتجاوز المخازن وصناع القرار في الشركات. وفي

بعض الأحيان، TAL ترسل القمصان إلى مخازن عن طريق الشحن الجوي للحفاظ على سعادة العملاء. في عام 2003، تال، التي قدمت واحدة من ثمانية قمصان بيعها في الولايات المتحدة، "توفير العلامات مثل J. كرو، كالفن كلاين، بانانا ريبوبليك، تومي هيلفيغر، ليز كليبورن، رالف لورين و بروكس براذرز." المزيد من تجار التجزئة في أمريكا الشمالية تعتمد على الموردين التي يمكن أن تستجيب بسرعة للمتطلبات المتغيرة.

وفي أواخر التسعينات، وعلى الرغم من انهيار الدولة الصومالية، توسع نمو مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك الهواتف الساتلية الباهظة الثمن. وقد استخدم الرعاة وتجار الحدود، الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى المؤسسات المصرفية الرسمية، والشتات الصومالي في الغرب والشرق الأوسط، خدمات الإنترنت والفاكس والهاتف لتحويل الحوالات إلى ديارهم. هذه الحوالة غير الرسمية ("Trasfer" باللغة العربية) تجنبت الحاجة إلى حمل مبالغ نقدية كبيرة. وفي 2001–2003، أغلق جزء كبير من هذا النظام، الذي يشوبه اتهامات بالروابط الإرهابية، بضغط من الحكومة الأمريكية (ليتل 2003: 138–144).

نجد أن بعض إبتكارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي على نطاق أصغر. تذكر بنك جرامين في بنجلاديش الذي نوقش في الفصل 6. وهي شركة تابعة للبنك تقوم جرامين تليكوم بتشغيل الهواتف المدفوعة الأجر التي تؤجر الهواتف الخلوية للنساء الريفيات وأفراد البنوك الآخرين الذين يستخدمون الهاتف لتقديم الخدمات وكسب المال. وتقلل هذه الهواتف تكلفة جمع المعلومات، مما يسهم في "إنخفاض أسعار علف الدواجن، وأسعار الديزل الأكثر إستقرارا، وإنخفاض تلف البضائع القابلة للتلف بسبب مواعيد شحن أكثر دقة. . . . ويشمل مستخدمو الهاتف كلا من الأغنياء والفقراء، ولكن الفقراء يقومون بمزيد من المكالمات لأسباب اقتصادية "(البنك الدولي 2001f: 73).

وتتيح تكنولوجيا الهاتف الخلوي للمرأة البنجلاديشية مزيدا من المساومة. حليمة خاتون، وهي امرأة فقيرة أمية تبيع البيض:

أنا دائما بيع البيض للوسطاء. في الماضي، مهما كانت الأسعار التي عرضت، قبلت لأنني لم يكن لدي أي فكرة عن أسعار البيض. . . . في الأسبوع الماضي، جاء الوسيط وأراد أن يدفع لي 12 تاكا في هالي [أربع وحدات]. . . فجعلته ينتظر، هرع للتحقق من الأسعار من خلال قرية الهاتف. وكان السعر 14 تاكا لكل هالي من البيض في الأسواق المجاورة. فعدت ورفضت بيعه بأسعار أقل. . . وبعد مساومة قصيرة، وافقنا على شراء وبيع 13 تاكا لكل هالي "(البنك الدولي 2001f: 73).

وقد قام الحرفيون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتطوير منتجات عالية الجودة بإستخدام تقنيات تقليدية. ولكن الأسواق المحلية، وهي مصدر هام للدخل بالنسبة للفقراء، آخذة في التقلص. ومن الصعب الوصول إلى الأسواق الوطنية والدولية المربحة.

ويوفر السوق الإفتراضي، وهو سوق قائم على الإنترنت، إمكانية الوصول المباشر إلى الأسواق العالمية لمئات الحرفيين من مصر ولبنان والمغرب وتونس، وكثير منهم من النساء. ومنذ عام 1999، إرتفعت المبيعات عبر الإنترنت إرتفاعا هائلا، حيث بلغت أسواق الدول المتقدمة وزادت العائدات بشكل كبير (المرجع نفسه).

وفي سيريلانكا، وفقا للبنك الدولي (2001f: 87)، زادت خدمة الهاتف الريفية من حصة المزارعين من أسعار المحاصيل من 50-60 إلى 80-90 في المائة (البنك الدولي 2001b: 87).

وقد مكنت تكنولوجيا الهاتف الخلوي في بنجلاديش والسوق الإفتراضي في الشرق الأوسط الحرفيين والتجار الصغار، مما يشير إلى أن بعض فقراء أقل البلدان نموا يحدون من الفجوة الرقمية. وعلاوة على ذلك، فإن شبكة الإنترنت، مع حواجز الدخول المنخفضة، توفر مصادر بديلة للمعلومات وتتجاوز القيود المفروضة على الصحافة الوطنية والدولية والإذاعة والتلفزيون (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002a: 77)[1]. ويؤدي التواصل الأفضل إلى زيادة الدخل والمعلومات لدى الفقراء والطبقات المتوسطة.

إن جزءا متزايدا من الإقتصاد الحديث الموجه نحو المعلومات ليس له وزن، ويقصر «المسافة» بين المستهلكين ومنتجي المنتجات المعرفية. وتحتفظ السلع (برامج الحاسوب والإتصالات السلكية واللاسلكية وأشباه الموصلات والخوارزميات والخدمات المالية وقواعد البيانات والمكتبات والترفيه الإعلامي وتوصيل الإنترنت) بقيمتها مستقلة عن مظاهرها المادية. ويفترض نموذج النمو نظاما لحقوق الملكية الفكرية يحصل فيه الباحث على براءة إختراع لفكرة مفيدة ويستخدم البراءة أو يبيعها إلى شركة تنتج سلعة متوسطة (Pohjla 5-1: 2001؛ كواه 93: 2001).

معايير الإستثمار Investment Criteria

يمكن إستخدام الموارد القابلة للإستثمار بعدة طرق: بناء مصانع الصلب أو مصانع الأسمدة وبناء المدارس وشراء الحواسيب وتوسيع نطاق البحوث التطبيقية وتدريب وكلاء الإرشاد الزراعي وما إلى ذلك. ولأنه لا توجد موارد كافية للتجول، يجب أن

(1) المترجم

نختار من بين الإستثمارات. ويشير باقي هذا الفصل إلى كيف يمكننا أن نجعل هذه الخيارات بطريقة عقلانية إقتصادية.

الحد الأقصى لإستيعاب العمالة

في أقل البلدان نموا، عادة ما تعتبر العمالة - التي غالبا ما تكون ناقصة العمالة وذات تكاليف بديلة منخفضة - عاملا وفيرة، ورأس المال، وهو العامل النادر. وهكذا، قد نتوقع من أقل البلدان نموا أن تتخصص في السلع كثيفة الاستخدام للعمالة (أي تلك التي ترتفع فيها نسب رأس المال العامل). ويعني هذا على وجه التحديد أن أقل البلدان نموا ينبغي أن تحل محل التقنيات الصناعية الكثيفة الإستخدام لرأس المال المشتركة في الدول المتقدمة مع إتباع نهج أكثر كثافة في اليد العاملة.

وكما نوقش في الفصل 10، ينبغي أن تناسب التكنولوجيا المناسبة لأقل البلدان نموا أبعادها. وفقا لـ إي. إف. شوماخر (96-91: 1965)، المدافع عن الصغيرة جميلة (الفصل 2)، وهناك حاجة إلى تكنولوجيا وسيطة - تقنيات في مكان ما بين العمليات الغربية كثيفة رأس المال والصكوك التقليدية لأقل البلدان نموا. بيد أن العديد من أقل البلدان نموا تستخدم في الممارسة العملية أساليب كثيفة رأس المال. وفي بعض الأحيان، قد لا يشكك أصحاب المشاريع، الذين يربطون بالقصور الذاتي، في التصاميم القائمة على كثافة رأس المال. ولكن هذه التقنيات لها عوامل جذب أخرى في أقل البلدان نموا أيضا.

1. رجال الأعمال غالبا ما ترغب في إستخدام التصميم الأكثر تقدما دون أن يعرف أنه قد لا يكون الأكثر ربحية. James Pickett و D. J. C. Forsyth ، و McBain N. S. (54-47: 1974)، على أساس البحث الميداني في أفريقيا، وينسبون هذا السلوك إلى عقلية هندسية.

والمهندسون مدفوعون مهنيا م في الإتقان من الناحية الفنية للجهاز الإنتاجي. وتكون مصلحة المهندس في الكفاءة التقنية - في إستخراج أقصى قدر من سكر القصب من مدخلات معينة من قصب السكر. ومن وجهة نظرهم أن هذه الآلات غالبا ما تكون أكثر موثوقية من الرجال. ويتخذ، على سبيل المثال، قرار بإنشاء مصنع لبعض القدرات الإنتاجية في بلد نام. ويطلب من المهندسين المدربين وفقا لمناهج البلدان المتقدمة تصميم المصنع. أنها تنتج مخططات لعدد محدود من البدائل، كل منها هو البديل على تقنية «بيستبراكتيس» الحالية. وتقدم البدائل إلى الإقتصاد. . . والتدقيق والإختيارات الأكثر جاذبية وإنشاء مصنع آخر غير مكثف من الناحية الرأسمالية وكذلك من الناحية التكنولوجية[1].

---

(1) المترجم

2 - بالنسبة للعديد من السلع الأساسية، قد لا يكون هناك بديل عن عملية إنتاج كثيفة رأس المال، حيث أن نسبة رأس المال إلى العمل لا يمكن تغييرها (الفصل 10). وبإستخدام نسب ثابتة، قد لا يستخدم مبلغ معين من رأس المال القوة العاملة بشكل كامل. ومع ذلك، قد لا تكون هناك تكنولوجيات أخرى متاحة بإستخدام نسب أعلى من العمالة لرأس المال لإنتاج السلع المحددة.

3 - وقد تكون الأساليب الكثيفة رأس المال التي تجسد أوجه التقدم التقني أرخص تكلفة لكل وحدة إنتاج من النهج التقليدية الكثيفة العمالة أو التقنيات الوسيطة المصممة حديثا. وقد يجد رجال الأعمال أن تعديل التقنيات القائمة أكثر تكلفة من إستخدامها دون تغيير. وكما يتضح من الفصل 12، فإن تكييف التكنولوجيا القائمة بين الدول الغربية وظروف أقل البلدان نموا يتطلب في كثير من الأحيان إبداعا كبيرا (وأحيانا مكلفا).

4. الآلات الآلية قد تقلل من الحاجة إلى العمال المهرة، والمديرين أو الإداريين وجميعهم قليلين جدا في البلدان النامية. وقد يكون الحفاظ على الموظفين عالي القيمة بنفس القدر من الأهمية للحفاظ على رأس المال في أقل البلدان نموا (أنظر الفصل 10).

5 - وعلى الرغم من أن العمالة في أقل البلدان نموا وفيرة وأن أجورها أقل مما هي عليه في الدول المتقدمة، فإنه ليس بالضرورة أن يكون إستئجارها أقل تكلفة لأن إنتاجيتها قد تكون أقل. وقد يختلف الأجر الفعال (معدل الأجور مقسوما على إنتاجية العمل) وتكاليف الأجور لكل وحدة من الناتج قليلا بين أقل البلدان نموا والدول المتقدمة (ثيرلوال 234-233: 1995).

6 - قد تؤدي تباينات الأسعار السعرية إلى جعل رأس المال وخاصة من الخارج، أرخص من سعر التوازن. وتشمل أسباب هذه التباينات، كما هو مبين في الفصل 9، تشريعات الحد الأدنى للأجور والضغط من العمالة المنظمة والإعانات لرأس المال وإنخفاض أسعار الصرف الأجنبي بصورة مصطنعة.

وبالتالي، فإن تعظيم كثافة العمل في المشروع ليس معيارا إستثماريا سليما. ومع ذلك، يتعين على المخططين لأقل البلدان نموا أن يدرسوا بعناية التكنولوجيات التي يمكن فيها إستبدال اليد العاملة برأس المال.

ومع ذلك، فإن معظم المخزونات العالمية من التكنولوجيا الجديدة تتسم بكثافة رأس المال. ويوصي Ghosh Buddhadeb غوش و Chiranjib Neogi (325 – 308: 1993) بأن يكتسب البلد تكنولوجيا جديدة حتى ولو كان رأس المال مكثفا ولكن يعدل من خلال البحث والتطوير R&D المحليين حتى يكتشف التكنولوجيا المناسبة.

تحليل التكاليف – المنافع الاجتماعية

لنفترض أن المجتمع لديه قدر معين من الموارد للإستثمار لزيادة الإنتاج. والهدف من ذلك هو تخصيص هذه الموارد المحدودة لتحقيق أكبر زيادة ممكنة في قدرة الإقتصاد على إنتاج السلع والخدمات. إن المنهج القياسي، تحليل التكاليف – المنافع الإجتماعية، أكثر شمولا من معيار إستيعاب العمالة الذي تمت مناقشته للتو، وينص على أن تعظيم الدخل الإجتماعي الصافي (المنافع الاجتماعية ناقص التكاليف الاجتماعية) المرتبطة بدولار من الإستثمار.

وتحسب القيمة الحالية الصافية (V) لمجموعة المنافع والتكاليف على النحو التالي:

$$V = B_0 - C_0 + \frac{B_1 - C_1}{(1+r)} + \frac{B_2 - C_2}{(1+r)^2} + \cdots \frac{B_T - C_T}{(1+r)^T} = \sum_{t=0}^{T} \frac{B_t - C_t}{(1+r)^t} \qquad (11\text{-}1)$$

حيث B هي الفوائد الإجتماعية، C هي التكاليف الاجتماعية، r هو معدل الخصم الإجتماعي (معدل الفائدة التي يحددها المخططين)، t هو الوقت، و T هو زمن المشروع الإستثماري.

تعكس الفائدة على رأس المال خصما من الدخل المستقبلي مقارنة بالدخل الحالي، لأن المزيد من رأس المال المستثمر الآن يعني أن المجتمع ينتج دخل أعلى في المستقبل. وهكذا، حتى عندما لا يكون هناك خطر أو تضخم، وقيمة الدولار من الدخل في المستقبل لا يساوي أبدا بقدر الدولار اليوم. ويتم تخفيض القيم المستقبلية دائما ويكون أكثر بعدا للمردود وزيادة أكبر في التخفيض.

الجدول 2-11. يوضح القيمة الحالية لتدفقات صافي الدخل الافتراضية لمدة 20 عاما من بديلين للمشاريع الإستثمارية للمليون دولار إلى العام 0 مخفضة بنسبة 15 في المائة سنويا.

العام	مصنع النسيج (مليون دولار الأولى K)		العام	مصفاة السكر (مليون دولار الأولى K)	
	صافي الدخل (Bt – Ct)	صافي الدخل (المخفض إلى عام 0)		صافي الدخل (Bt – Ct)	صافي الدخل (المخفض إلى عام 0)
1	125,000	108,696	1	175,000	152,174
2	125,000	94,518	2	175,000	132,325
3	125,000	82,190	3	175,000	115,065
4	125,000	71,469	4	175,000	100,057
5	125,000	62,147	5	175,000	87,006
6	125,000	54,041	6	175,000	75,657
7	200,000	75,187	7	175,000	65,789
8	200,000	65,380	8	175,000	57,208
9	200,000	56,852	9	175,000	49,746
10	200,000	49,437	10	175,000	43,257

العام	مصنع النسيج (مليون دولار الأولى K)		العام	مصفاة السكر (مليون دولار الأولى K)	
	صافي الدخل (Bt – Ct)	صافي الدخل (المخفض إلى عام 0)		صافي الدخل (Bt – Ct)	صافي الدخل (المخفض إلى عام 0)
11	200,000	42,989	11	175,000	37,615
12	200,000	37,381	12	175,000	32,709
13	200,000	32,506	13	175,000	28,442
14	200,000	28,266	14	175,000	24,733
15	200,000	24,579	15	175,000	21,506
16	200,000	21,373	16	175,000	18,701
17	200,000	18,585	17	175,000	16,262
18	200,000	16,161	18	175,000	14,141
19	200,000	14,053	19	175,000	12,296
20	200,000	12,220	20	175,000	10,693
	3,550,000	**V = 968,030**		**3,500,000**	**V = 1,095,382**
$\frac{V}{K} = \frac{968,030}{1,000,000} = 0.97$			$\frac{V}{K} = \frac{1,095,382}{1,000,000} = 1.10$		
Even though the summation of undiscounted net incomes is higher for the textile factory than the sugar refinery, planners should invest in the refinery, because its present value is higher. The example illustrates the importance of higher net incomes in the first few years before the discount factor is very high.					

لنفترض أن مشروع الري يؤدي إلى صافي قدره 200 دولار سنويا لمدة 20 عاما، ولكن لا شيء بعد ذلك. ويبلغ إجمالي صافي الدخل 200 × 20 = 4000 دولار على مدى الحياة الإستثمارية. ومع ذلك، نفترض أن معدل الخصم هو 15 في المائة. وهذا يخفض صافي العائد السنوي 200 $ إلى 173.91 $ في السنة الأولى و99.43 $ في السنة الخامسة، 49.44 $ في السنة العاشرة و 24.58 $ في السنة الخامسة عشر و 12.22 $ في السنة العشرين. والقيمة المخفضة لمجموع الإيرادات خلال فترة العشرين سنة لا تصل إلى 4000 دولار، ولكنها فقط 1251.87 دولار.

الآن يجب أن تعود إلى القرارات المتعلقة بالإستثمار، يجب أن ترتب المشاريع الإستثمارية من خلال الخامس (الجدول 2-11 يبين كيفية ترتيب اثنين من المشاريع الإستثمارية الإفتراضية من قبل V). إختيار المشاريع التي لديها أعلى نسبة من V إلى K (مبلغ رأس المال الذي سيتم تخصيص)، ثم أعلى التالية V / K، وهكذا، حتى يتم إستغلال الأموال التي سيتم إستثمارها[1]. وهكذا، فإن وكالة حكومية تختار من بين المشاريع الإستثمارية، على سبيل المثال، أن الأصناف ذات الغلة العالية من البذور وآبار النفط ومصانع النسيج ومعامل تكرير السكر ومطاحن الدقيق والتعليم الإبتدائي

(1) المترجم

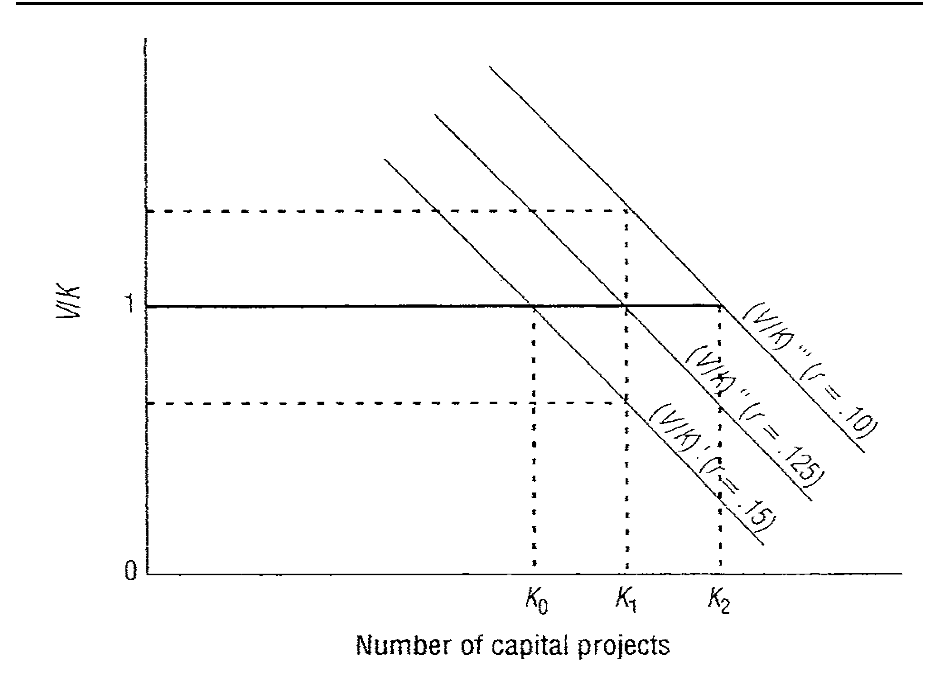
وتدريب المديرين الصناعيين ينبغي أن تسترشد بالقاعدة التالية: تعظيم المساهمة إلى الناتج القومي الناشئ عن مبلغ معين من الإستثمار.

ما معدل الخصم الذي يمكن إستخدامه ؟. وتعتمد القيمة الحلالية لصافي الدخل بشكل حاسم على معدل الخصم) أو الفائدة (ولتوضيح ذلك، يمكن أن تتغير القيمة الحالية للإستثمار البالغ 1000 دولار، التي يبلغ صافي دخلها 130 دولارا في السنة على مدى العشرين سنة القادمة، من أكثر من 1000 دولار إلى أقل من 000 1 دولار، إذا تم رفع معدل الخصم من 10 في المائة إلى 15 في المائة.

ويشير الدليل المؤثر الذي كتبه أساتذة أكسفورد إيان مد ليتل وجيمس ميرليس لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (وهي منظمة من البلدان الرأسمالية المتقدمة) إلى أن معدل الخصم يجب أن يكون مرتفعا بما فيه الكفاية لموازنة تكوين رأس المال الجديد (الإستثمار) مع توفير المدخرات المحلية و (K1 في الشكل 3–11). في معدل خصم معين (r)، ينخفض V / K (المنحنى V / K هو المنحنى التراجعي) مع زيادة المشاريع الرأسمالية. يرتفع جدول V / K (يتحول إلى اليمين) مع إنخفاض معدلات الخصم ويسقط (يتحول إلى اليسار) مع زيادة معدلات الخصم.

ونظرا لتوفير المدخرات والواردات الرأسمالية، يتعين على المخططين إختيار معدلا للخصم حتى يكون عدد المشروعات الإستثمارية متسقا مع مستوى V / K مساو لواحد؛ أي أن القيمة الحالية لصافي الدخل تساوي قيمة رأس المال المستثمر (المعادلة 11–1). ويؤدي معدل خصم منخفض جدا (r = 10 في المائة في الشكل 2–11) إلى زيادة الطلب على الإستثمار، K1K2 وكثيرا ما يكون العجز الدولي الكبير في ميزان المدفوعات. وبالنسبة إلى القيمة V / K تساوي 1 (في الشكل 3–11) عند النقطة المقابلة لعدد المشاريع الرأسمالية المتاحة، K1، يجب أن يكون معدل الخصم 12.5 في المائة. ويؤدي معدل خصم مرتفع جدا (r = 15 في المائة) إلى إستثمار ضئيل جدا، K0، بحيث يجب تخفيض معدل الخصم إلى 12.5 في المائة من أجل دفع صانعي القرار إلى إستخدام المدخرات ورأس المال المتاح من الواردات.

ويعتقد ليتل و ميرليس أن معظم أقل البلدان نموا ينبغي أن تستخدم معدل فائدة حقيقي أو معدل التضخم بمعدل 10 في المائة. لتوضيح، لنفترض 100 $ اليوم و200 $ في العام المقبل ما يعادلها في قوة الشراء. وسيتطلب معدل فائدة حقيقى قدره 10 فى المائة معدل فائدة معياري قدره 120 فى المائة سنويا حتى يتم تسديد 220 دولارا فى العام القادم للحصول على قرض قيمته 100 دولار اليوم.



الشكل 3-11. يوضح V / K ، أسعار الخصم، والمشاريع الرأسمالية. يجب على المخططين إختيار معدل الخصم (على سبيل المثال، r = 0.125) بحيث يتضمن المشروع الهامشي V / K = 1 ويستخدم فقط إجمالي صناديق الإستثمار المتاحة.

وفي الممارسة العملية، يقترحون إستخدام التجربة لثلاثة معدلات – عالية ومتوسطة ومنخفضة – لفرز المشاريع التي من الواضح أنها جيدة ومن الواضح أنها سيئة. ويمكن إرجاء الهامش إلى أن يرى المخططون مدى كبر حجم البرنامج الإستثماري، وما إذا كانت هناك مشاريع أفضل تأتي لإستبدال المشاريع الهامشية (ليتل وميرليس 1968؛ بالدوين 1972: 20؛ ألشيان و ألين 468–467: 1972) .

المخاطر والإرتيابية. ومن الصعب تصنيف المشاريع الإستثمارية التي يكون صافي دخلها محفوفا بالمخاطر أو غير مؤكد. والمخاطر هي حالة تعرف فيها إحتمالات حدوث عوائد صافية في المستقبل. لحساب الخامس (المعادلة 1–11)، يمكن لصانعي القرار تحديد مجموعة كاملة من صافي الدخل البديلة، حساب القيمة الحالية المتوقعة للنتائج البديلة، كل مرجحة بإحتمالها. و هذا النهج مناسب بشكل خاص للمخططين الحكوميين غير المبالين للمخاطر الذين لديهم العديد من المشاريع، وطويلة الوقت للعمل، وقدرة كبيرة على الإقتراض في حالة حدوث عجز غير متوقع، خاصة وأن الحكومات (أو حتى الشركات العملاقة) يمكن أن تجمع المخاطر. وفي الواقع، كلما كان عدد السكان أكبر،

كلما قلت مخاطر المشاريع لكل مواطن على حدة. ومن المؤكد أن الأفراد يتحملون بعض المخاطر، على سبيل المثال، الطلاب الملتحقون بدورات في الميكانيكا والمزارعون الذين يستخدمون أصنافا عالية الغلة من الأرز وسكان الأحياء الفقيرة الذين يعاد توطينهم في المساكن العامة. وعلاوة على ذلك، تختلف المخاطر الفردية من الإستثمارات العامة تبعا لتوزيع الدخل والأولويات ومعدلات الضرائب (أرو وليند 378-364: 1970). ومع ذلك، يمكن لصانعي القرار تعديل القيمة الحالية المتوقعة للمخاطر أو النفور. على سبيل المثال، يمكن أن نفوذ المخاطر وضع قيمة أقل على إحتماليات التوزيع مع تشتتات واسعة حول المتوسط.

وتتسم العديد من خيارات الإستثمار في أقل البلدان نموا بعدم الوضوح، حيث لا يمكن معرفة إحتمالات صافي العائدات. ولكن هذا لا يعني أنه يجب على المخططين التخلي عن تقييم المشروع. وعلى الرغم من أن نتيجة إستثمار معين قد تكون غير مؤكدة، فإن مخاطر البرنامج الإستثماري بأكمله لا تذكر. على الرغم من أن خصائص النجاح غير مؤكدة، قد لا تكون مكونات الفشل التام (عدم القبول السياسي، وعدم الكفاءة الإدارية، وهكذا). وسوف تقدم دراسات الجدوى الدقيقة للمشروع ، العون للمخططين على تقييم قدراتهم على الإستجابة للصعوبات (والتي غالبا ما تكون غير متوقعة). على الرغم من أن المخططين قد لا يكونون قادرين على ترتيب بعض المشاريع من قبل V / K، فإنها قد تكون لا تزال قادرة على إجراء مقارنات لا كمية دقيقة بين المشاريع (يوتوبولوس و نوجنت 377-376: 1976؛ فارس 1921).

الإختلافات ما بين الفوائد الإجتماعية والخاصة - حساب التكاليف
Differences between Social and Private Benefit–Cost Calculations

في ظل الإفتراضات التقييدية، فإن اليد الخفية للسوق، التي تعتمد على آلاف القرارات الفردية، ستوجه المنتجين نحو تحقيق أقصى قدر من الرفاهية الإجتماعية. في الإقتصاد الذي يتكون من شركات تنافسية تماما (1) تنتج السلع النهائية فقط و(2) لا تقدم أي تكاليف خارجية أو منافع لوحدات إنتاج أخرى و(3) تُنتج في ظل تكاليف ثابتة (فرصة هامشية) و(4) تدفع أسعار السوق لعوامل الإنتاج، فإن الشركة الخاصة التي تزيد من معدل عائدها ستزيد أيضا من الزيادة في الناتج القومي.

ومع ذلك، فإن الربحية الإجتماعية والخاصة لأي إستثمار مختلفة في كثير من الأحيان. عندما تستخدم المعادلة 1-11 للشركات الخاصة بدلا من سلطات التخطيط الوطني، تصبح B المنافع والتكاليف C التي تتكبدها الشركة من المشروع، ويصبح سعر

الفائدة السائد الذي تدفعه الشركة على سوق رأس المال. والمستثمرون من القطاع الخاص يريدون تحقيق أقصى قدر من الربحية التجارية للإستثمار. وعلى النقيض من ذلك، من المرجح أن ينظر المخطط الوطني ليس فقط في معدل العائد الداخلي لمشروع إستثماري معين ولكن أيضا تأثيره على ربحية وحدات الإنتاج الأخرى وعلى المستهلكين. وتبحث المناقشة التالية الإختلاف بين الإنتاجية الهامشية الخاصة والإجتماعية.

الإقتصادات الخارجية

وكما هو مبين في الفصل 5، فإن الإقتصادات الخارجية هي ميزة من حيث التكلفة تقدمها شركة واحدة إلى منتج آخر أو مستهلك آخر. وعلى الرغم من أن سلطة الري قد لا تسترد إستثماراتها في السدود والخزانات والقنوات والمضخات وأنابيب المياه مباشرة، فإن زيادة الغلة الزراعية بسبب تحسن إمدادات المياه قد تجعل الربحية الإجتماعية لإستثماراتها مرتفعة جدا. وبالمثل، فإن العائدات المتولدة عن تطعيم الأشخاص من أجل الحصبة والحصبة الألمانية وشلل الأطفال والكوليرا قد لا تغطي التكاليف، ولكنها قد تزيد بشكل كبير من المنافع الإجتماعية الصافية عن طريق تحسين صحة وإنتاجية السكان. وعلى النقيض من ذلك، يجب أن تضاف تكاليف الإستقلالات الخارجية، مثل التلوث البيئي الناجم عن مصانع صهر الحديد والكيماويات والأسمدة، إلى التكاليف المباشرة للوصول إلى أي أثر إجتماعي صاف لأي إستثمار.

وينبغي على السلطات البلدية في داخا ببنجلاديش أن تنظر في العوامل الخارجية عندما تقرر ما إذا كانت ستنشئ سكة حديد تحت الأرض من تصميم معين. ويمكن للمسئولين تقدير النفقات الرأسمالية الأولية التي تمتد على مدى 8 سنوات (تتضاعف للحصول على قيمة K في السنة 0)، والتي يجب أن تحدد لها مجموعة من المنافع الاجتماعية الصافية المستقبلية (المنافع الإجمالية ناقصا تكاليف التشغيل) على مدى 40 عاما ولكن مخفضة إلى سنة 0.

وتتجاوز المنافع الإجتماعية الصافية الفوائد المالية الصافية، وذلك فقط لأن إنخفاض الأسعار سيؤدي إلى زيادة المنافع الإجتماعية مع تخفيض صافي الإيرادات. وتحدث أكبر فائدة صافية عندما تكون الأجرة مساوية لتكلفة التشغيل الحدية التي تتغير على مدار اليوم. ولكن من الإقل تعقيدا أن يكون سعر الأجرة ثابتا بمتوسط تكلفة التشغيل (أو أعلى من المتوسط في ساعات الذروة، مع معدل تساهلي للأوقات أخرى).

نجد أن جزءا من المنفعة الإجمالية السنوية للسكك الحديدية هو إجمالي المقبوضات المتوقعة في كل من 40 عاما (على سبيل المثال، 50 سنتا لكل رحلة مرات عدد راكبي

الدراجات). وتشمل الفوائد الخارجية الفرق بين 50 سنتا وبين أن معظم الناس على إستعداد لدفع ثمن النقل البري البديل (السيارات وسيارات الأجرة والحافلات والدراجات والعربات – والعربة التي تعمل بالدفع البشري) والوقت والراحة ومزايا السلامة لراكبي الدراجات (أو لمستخدمي الطرق من الأقل إزدحاما).

وإذا كانت القيمة الرأسمالية 200 مليون دولار في السنة صفر ومعدل الخصم صحيحا، ينبغي على داخا أن تبنى الأنفاق إذا كان مجموع صافي الفوائد المستقبلة المخصومة يتجاوز 200 مليون دولار.

كيف نحسب تكلفة المنفعة إذا كانت السكك الحديدية تضيف معدات وتكاليف رأسمالية أخرى خلال عمر مترو الأنفاق؟ ويؤيد جي. ميشان (1982) وضع التكاليف الرأسمالية وتكاليف التشغيل معا وإدخال جميع المدفوعات وإلى الإقتصاد الخارجي كتكاليف وجميع الإيرادات الإجمالية والإقتصادات الخارجية بوصفها منافع. وبالتالي، فإننا نستثمر إذا كانت الفوائد الصافية السنوية (B – C)، التي تحل محل V في المعادلة 1–11، على الأقل صفر (جرامليتش 1990).

ويحذر المخططون. وقد إكتشف السياسيون مفهوم الإقتصادات الخارجية، بإستخدام إشارات غامضة لهم لدعم مصانع الصلب والسدود أو مشاريع الموانئ في مناطقهم المحلية. على الرغم من أن وكالات التخطيط مسئولة بشكل عام عن القيادة السياسية، إلا أن دراسات الجدوى الدقيقة، بما في ذلك الأدلة على وجود ومدى العوامل الخارجية، يمكن لها أن تقدم توصيات تخطيطية للتغلب على الصعوبات.

المعايير التوزيعية

قد تعتمد القيمة الإجتماعية للإستثمار على من يحصل على منافعه وتحمل تكاليفه. في المعادلة 1–11، توضح السلع الإستهلاكية المنتجة للقدر الغني بقدر ما هو الحال بالنسبة للفقراء. ويمكن للحكومة أن تعرب عن أهدافها المتمثلة في تحسين توزيع الدخل عن طريق موازنة الفوائد الصافية للإستثمار للفقراء أكثر من الأغنياء (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 148–135، 80–75: 1972). في الخمسينيات أو الستينيات أو السبعينات، إستولت حكومات السودان وكينيا وتنزانيا على الأراضي من الفلاحين، مع حقوق إستخدام المجتمعات التقليدية، لنقل «النخب الزراعية» الحديثة، التي غالبا ما تكون متحالفة مع كبار السياسيين. وأدى النقل إلى ممارسات إستغلالية أكثر إستغلالا للأراضي والتعدي على سبل كسب الرزق أو حتى طرد الفلاحين. وغالبا ما تتعامل النخب مع حسابات التكلفة والتكاليف لتبرير هذه التحويلات. القرارات

المتعلقة بنقل الأصول بين الأشخاص ليست قابلة للإستفادة من حسابات التكلفة البسيطة. ويطرح جيمس بويس الإقتصادي في جامعة ماساشوستس (2002:24) ثلاثة أسئلة تتعلق بالتحويلات من طرف إلى آخر: «من يحصد الفوائد؟ من يتحمل التكاليف؟ ولماذا يستطيع الفائزون فرض تكاليف على الخاسرين؟ «فالعديد من الإقتصاديين يخفقون في طرح مثل هذه المسائل الخاصة بالسلطة والتوزيع، وبدلا من ذلك يحللون المسألة باعتبارها واحدة من المنافع الإجتماعية التي تنقطع عن المكاسب والخسائر بين الأشخاص.

عدم القابلية للتجزئة

تعتمد عوائد العديد من المشاريع الإستثمارية غير القابلة للتجزئة، مثل الجسور والسدود وخطوط السكك الحديدية والمحطات الكهربائية، على وفورات الحجم في استخدام التكنولوجيا أو رأس المال أو العمل (أنظر الفصل 5). ويمكن توليد الكهرباء، على سبيل المثال، في مصانع الفحم الصغيرة أو محطات البخار القائمة على النفط أو في محطات توليد الطاقة الكهرومائية أو النووية على نطاق واسع.

ولا يزال يتم تطبيق حساب تكلفة الإستحقاقات في حالة عدم قابليتها للتجزئة. ومع ذلك، فإنها تجعل دور المهندسين وغيرهم من الذين يصوغون المشروع أكثر أهمية. وبالتالي، قبل تقييم المشروع على أساس تكنولوجيا وحجم معين، يجب أن يكون مقيم المشروع على يقين من أن يطلب من المهندسين وغيرهم إذا تم النظر في جميع التقنيات الممكنة والمقاييس (يوتوبولوس و نوجنت 374: 1976).

الاحتكار

الاحتكار هو بائع واحد للمنتج دون بدائل قريبة؛ فإن إحتكار القلة لديه عدد قليل من البائعين، مع قرارات التسعير المترابطة بين الشركات الكبرى في هذه الصناعة. وخلافا للمنافسة الخالصة التي تواجه فيها الشركة الفردية منحنى الطلب الأفقي (المرن تماما)، يواجه المحتكر الخالص منحنى الطلب الهابط المنحدر. فالأسعار أعلى وتقلص المخرجات في أسواق الموارد والمنتجات الإحتكارية مما هي عليه في ظل المنافسة الخالصة.

فالقيود الإحتكارية متكررة في أقل البلدان نموا، ولا سيما في المراحل الأولى من التصنيع. وفي كثير من الحالات، يكون التركيز الصناعي نتيجة ثانوية لسياسة الحكومة الرسمية، ولا سيما الحوافز والضوابط المالية. كما تعرف الشركات الكبيرة كيفية التعامل مع البيروقراطية. ونادرا ما نجد حكومةفي أقل البلدان نموا لديها القدرة السياسية والقوة

والإرادة لمتابعة سياسات مكافحة الإحتكار. ولكن إذا اتبعت هذه الدورة، يمكن تقسيم الثقة أو الإعفاء من الترخيص التفضيلي للشركات الرائدة الإحتكارية وإنخفضت أسهم الملكية الأجنبية والشركات الأجنبية جعلت من تجريد أنفسهم من الإنتاج الإضافي أو قنوات التسويق أو تأميم الإحتكارات المتعهد بها.

ومع ذلك، قد لا تزال الشركات المؤممة تتصرف كمحكر خاص في سياسات التسعير والإنتاج. وفي حالات أخرى، قد يكون الإحتكار طبيعيا، كما يحدث عندما تحدث وفورات الإقتصاد الداخلي إنخفاضا متواصلا في متوسط منحنى التكلفة يجعل وجود أكثر من شركة واحدة في صناعة غير فعالة. ومن أمثلة هذه الإحتكارات العامة الطبيعية الهاتف أو الكهرباء أو المياه أو الخدمات البريدية. وفي هذه الحالات، تكون تكاليف الإنتاج والتوزيع الثابتة كبيرة جدا بحيث تكون العمليات الواسعة النطاق ضرورية لإنخفاض تكاليف الوحدة وأسعارها. وحيثما تكون المنافسة غير ملائمة، يمكن لحكومات أقل البلدان نموا أن تضع الإحتكارات في إطار الملكية العامة أو التنظيم، بحيث يستفيد المستهلكون من تلك الإقتصادات. ويمكن للحكومة أن تزيد من الحد من سوء تخصيص الموارد من الإحتكارات العامة إذا ما طلب منها إستخدام سياسات تسعير تنافسية – حيث تكون التكلفة الحدية مساوية للسعر.

ويجب أن يدرك المخططون أن السلوك الإحتكاري في مرحلة لاحقة من عملية الإنتاج يمكن أن يؤثر على الفوائد في مرحلة مبكرة. لنفترض أن مشروع الري يؤدي إلى زيادة بنجر السكر، لذلك يتم تكرير المزيد من السكر. وإذا تم حدوث إحتكارا لمعامل تكرير السكر، فإن طلب مزارعي بنجر السكر على مياه الري لن يكون مؤشرا كافيا على مزايا هذا المشروع. وإذا كانت مصانع التكرير تنتج السكر بشكل تنافسي، فإنها ستستخدم المزيد من البنجر، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على المياه. ومن الواضح أنه كلما كانت الصناعة أكثر إحتكارا، كلما كان هناك مجال أكبر لتحسين المخصصات من خلال سياسات مكافحة الإحتكار وتسعير التكاليف الحدية. على الرغم من أن الإقتصاديين يمكن أن يوصي هذه التحسينات، واللجوء الوحيد في حساب تكلفة المنافع هو قبول الأسعار الحالية والمستقبلية وتصحيحها للعوامل الخارجية القابلة للقياس (بيرست و تورفي 735–683 : 1965؛ ميشان 153–111 : 1982؛ كيس و فير 346 – 322 : 1996).

الإدخار وإعادة الإستثمار

لا يأخذ التحليل المعتاد للتكاليف والمنافع في الإعتبار أثر تدفقات الدخل الإستثماري على الإدخار والمخرجات اللاحقة. دعونا نقارن مشروع الري الذي نوقش

في وقت سابق إلى مشروع سكني فخم ريفي. إفترض أن كلا المشروعين لهما نفس صافي الدخل السنوي على مدى 20 عاما من العمر الإستثماري. دعونا نركز فقط على صافي العائد السنوي 200 $ (99.43 $ مخفضة إلى الوقت الحاضر) في السنة الخامسة. لنفترض أن المزارعين التجاريين الذين تزيد دخولهم بمقدار 200 دولار من مشروع الري يستثمرون 100 دولار في الآلات الزراعية والمباني، مما يزيد بدوره من صافي أرباح المزرعة خلال العشرين عاما القادمة. على الرغم من ذلك، نفترض أن جميع الدخول من مشروع الإسكان الفاخر تنفق على السلع الإستهلاكية. هل ينبغي أيضا إدراج الدخل الإضافي (المخصوم إلى الوقت الحالي) الذي يعود إلى إستثمار المزارعين التجاريين في صافي تدفقات الدخل من مشروع الري الأولي؟ وعلى النقيض من ذلك، فإن أي من صافي إيرادات المساكن الفاخرة يعاد إستثماره سيجعل هذا المشروع أقل رغبة فيه.

وعلى الرغم من أنه لا يتم عادة، فإن تحليل التكلفة والفوائد يمكن أن يأخذ في الإعتبار تأثير العائد الصافي للمشروع على الإدخار والإنتاج اللاحقين (Jalsson and lenishtien 370-343: 1955؛ Exctien 85-56: 1957). وفي بعض الحالات، فإن تأثير الإدخار سيتعارض مع الأثر التوزيعي، حيث أن المستفيدين من الدخل الأعلى عادة ما يدخرون ويعيدون الإستثمار أكثر. وعلاوة على ذلك، ومع تزايد تدفقات الدخل في المستقبل، قد تكون قيمتها المخفضة صغيرة، خاصة مع إرتفاع أسعار الفائدة. على الرغم من أن التنبؤ الدقيق غير ممكن، يمكننا أن ننظر كم من الناس من المرجح أن ينقذ من الدخل الناجم عن مشروع إستثماري معين.

تباينات أسعار العوامل

يشير الفصل 9 إلى أن الأجور في أقل البلدان نموا هي في كثير من الأحيان أعلى، وأن أسعار الفائدة وتكاليف الصرف الأجنبي أقل من معدلات إزالة السوق. وبسبب هذه التباينات، قد يستخدم المستثمر الخاص المزيد من السلع الرأسمالية والمدخلات الأجنبية وأقل من العمالة مما هو مربح إجتماعيا.

الأسعار الإعتبارية shadow prices

فالأسعار لا تقيس المنافع الإجتماعية وتكاليف المشروع الإستثماري في حالة وجود إقتصادات خارجية وعدم قابلية للتجزئة وإحتكارات وتباينات في الأسعار. وتعتبر الأسعار الظاهرة في السوق التي تم تعديلها لمراعاة هذه الفروق بين التكلفة الاجتماعية - الفائدة وحساب منافع التكاليف الخاصة هي **أسعار إعتبارية**.

يستخدم المخططون الأسعار الإعتبارية (أو المحاسبة) لمعالجة التباينات في أسعار العمالة ورأس المال والعملات الأجنبية. توضح الأمثلة التالية كيفية إجراء هذا التعديل عادة. وقد يكون الأجر الإعتباري للعمالة الصناعية غير الماهرة، إستنادا إلى سعرها البديل في الزراعة، روبية فقط. 0.50 في الساعة عندما يكون الأجر السائد هو روبية. 1.00 في الساعة. وعلى الرغم من أن رجال الأعمال يقترضون المال بمعدلات مدعومة من مجالس القروض الحكومية بمعدل فائدة يبلغ 12 في المائة فقط، فإن معدل الفائدة الظاهرة، إستنادا إلى تكلفة رأس المال في السوق العالمية، قد يبلغ 18 في المائة. وقد يكون سعر صرف النقد الأجنبي (التوازن) 1$ = 26 روبية ، في حين أن المعدل الفعلي، الذي تم قمعه بقيود الإستيراد والصرف، قد يكون 1$ = 13 روبية. وهكذا، فإن الكمبيوتر الأجنبي الصنع التي تم شراؤها من قبل شركة محلية 26,000 لروبية فقط. (2,000$) لديه سعر إعتباري من 52000 روبية. وفي المقابل، فإن السعر المحاسبي للجوت الخام الذي يصدر مقابل 1000 دولار للطن هو 26,000 روبية مقارنة مع 13000 روبية ويتلقاه البائع بسعر الصرف الرسمي.

ويحدد ليتل وميرليس (92: 1968) الأسعار الإعتبارية لكل من المدخلات والمخرجات حسب أسعارها العالمية، لأن هذه "تمثل الشروط الفعلية التي يمكن للبلد أن يتاجر بها". ومع ذلك، يقولون إن السلع غير المتداولة يتم تقييمها على نحو مماثل، حيث أن السلع المتداولة يتم تقييمها في الأسعار العالمية، وذلك من أجل "ضمان أن نقدر كل شيء من حيث معيار مشترك".

عدد قليل جدا من الإقتصاديين الذين يفضلون إستخدام أسعار الظل سؤال ليتل وميرليز عن التقييمات للسلع التي يمكن أن يتم تداولها. ولكن لقيمة البنود غير المتداولة في الأسعار العالمية ينطوي على الكثير من المتاعب لميزة غير واضحة. وعادة ما تكون بيانات المدخلات والمخرجات ومكافئات القوة الشرائية غير موجودة، لذا لا يمكننا أن نقدر قيمة السلع المحلية بدقة من حيث الأسعار العالمية. وفي معظم البلدان، ربما يكون ذلك أكثر بساطة ودقة بما يكفي لـ (1) إستخدام الأسعار العالمية للمدخلات والمخرجات التي يتم تداولها؛ (2) تحويل هذه القيم إلى عملة محلية بسعر الصرف (باستخدام سعر السوق إذا كان المعدل الرسمي خارج الخط). و (3) القيمة في تكاليف العامل المحلي (أسعار الظل أو السوق حسب الإقتضاء) للمدخلات غير المتداولة. وفي معظم المشاريع الإستثمارية، لا يرجح أن تكون أي تباينات في قيم المدخلات غير المتداولة مهمة (بالدوين 21-16: 1972).

التسعير الإعتباري يمكن أن يفتح مربع باندورا. ولتوضيح ذلك، قد يعتمد السعر الإعتباري لرأس المال على أجر مشوه يتطلب معدل إعتباري احسابه، وهكذا للعوامل الأخرى. وقد يكون لدى موظفي التخطيط النادرين مهام أكثر أهمية من حساب الأسعار الإعتبارية من نظام معقد للمعادلات بين الصناعات، لا سيما عندما تكون البيانات غير متوفرة وتتغير معدلات الظل بإستمرار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة التي تستأجر العمالة على أساس أجر ظل أقل من الأجر المدفوع تزيد من تكاليف المرتبات وعجز الميزانية (ستولبر 90-82: 1966).

فالكثير من البلدان الرأسمالية المتقدمة لديها أسعار قريبة بما فيه الكفاية للتوازن الذي لا تحتاج إليه أسعار الظل للتخطيط الحكومي. ويبدو أن من الأسهل بالنسبة لحكومات أقل البلدان نموا أن تغير أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والأجور والأسعار الأخرى إلى أسعار التوازن مما يجعل التخطيط أقل تعقيدا وإستهلاكا للوقت ويحسن كفاءة تخصيص الموارد.

وناقش الفصل التاسع كيفية خفض تباينات أسعار العوامل من خلال: (1) خفض الأجور والفوائد الإضافية، (2) الحد من دعم أسعار الفائدة، و (3) زيادة سعر الصرف الأجنبي إلى معدل التوازن. ومع ذلك يصعب إزالة التشوهات السعرية. وقد تقلل مرونة الطلب المنخفضة على العمالة الحضرية من مقدار تخفيض الأجور الذي يوسع نطاق العمالة (أنظر الفصل 9). ولن تؤدي زيادة أسعار صرف العملات الأجنبية (من 13 روبية = 1 دولار إلى 26 روبية = 1 دولار) إلى تحسين ميزان التجارة (الصادرات ناقص واردات السلع) إذا كان مجموع الطلب على الصادرات والواردات منخفض جدا. ولا يؤدي الطلب غير المرن على صادرات أقل البلدان نموا إلا إلى زيادة متواضعة في عائدات تصدير الروبية، وهو ما قد لا يعوض عن الزيادة في مدفوعات إستيراد الروبية من الطلب غير المرغوب فيه على الواردات (أي إنخفاض كمية صغيرة نسبيا إستجابة لسعر الروبية الكبير نسبيا من زيادة سعر الصرف الأجنبي). وفي أقل البلدان نموا، غالبا ما تكون مرونة الطلب على الواردات منخفضة نتيجة للتعريفات المرتفعة والقيود التجارية الكمية والقيود التجارية الأخرى وضوابط الصرف.

وعلاوة على ذلك، قد تتعارض أسعار التوازن مع أهداف السياسة الأخرى. وقد لا ترغب حكومات أقل البلدان نموا في إضعاف قدرة نقابات العمال على حماية حقوق العمال وحصصهم من أصحاب العمل الأقوياء. وقد يكون رأس المال المدعم جزءا من خطة حكومية لتعزيز المشاريع المحلية. وقد لا تتمكن الدول المدينة النامية التي تقترض

رأس المال لزيادة الإنتاجية المستقبلية) مثل الولايات المتحدة وكندا في أواخر القرن التاسع عشر (من تحقيق سعر صرف أجنبي يلغي العجز الكلي في ميزان المدفوعات.

وعلاوة على ذلك، فإن التباينات القائمة يمكن أن تدعمها مصالح إقتصادية قوية جدا لكي تتغلب عليها الحكومة. ويمكن أن تشمل هذه المصالح العمالة المنظمة، والمؤسسات المحلية التي تحصل على إعانات والصناعات التي تتنافس مع الواردات والشركات التي تحبذها مدخلات أجنبية مرخص لها ووكالات الترخيص الصناعي وإستيراد الواردات والبنوك المركزية.

وقد تواجه حكومات أقل البلدان نموا خيارا بين حسابات السيلا التي تسببا حملا لحسابات الأسعار الإعتبارية وتغيير سعر العوامل. وعلى الرغم من أن حالة تعديل أسعار أقل البلدان نموا أقرب إلى معدل توازنها قوية، فإن العوائق التقنية والسياسية التي تحول دون القيام بذلك غالبا ما تكون هائلة.

الملخص

1 - إن نمو إنتاجية العامل الكلي هو زيادة إنتاجية العمال الناجمة عن عوامل أخرى غير الزيادة في رأس المال لكل عامل.

2 - يشكل تكوين رأس المال والتقدم التقني عاملين رئيسيين مسئولين عن النمو الإقتصادي السريع في الغرب واليابان في السنوات 125-150 الأخيرة.

3 - لا يمكن تفسير النمو الإقتصادي بمجرد زيادة المدخلات.

4 - تشير الدراسات الإقتصادية للبلدان المتقدمة النمو إلى أن الزيادة في إنتاجية كل عامل في وحدة رأس المال هي مصدر نمو أكثر أهمية من إضافة رأس المال لكل عامل. والتفسيرات الرئيسية لهذه الزيادة في الإنتاجية هي أوجه التقدم في المعرفة وزيادة التعليم والتدريب والتعلم بالتجربة والتحسين التنظيمي وفورات الإقتصاد وتحولات الموارد.

5 - بيد أن البحوث المتعلقة بمصادر النمو في البلدان النامية تقدم أدلة على أن مساهمة رأس المال لكل عامل أكثر أهمية بالنسبة للنمو الإقتصادي من مساهمة إنتاجية العمال في وحدة رأس المال. وأسباب زيادة مساهمة رأس المال في النمو في أقل البلدان نموا هي زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال وإرتفاع معدلات نمو رأس المال.

6 - نتائج التقدم التقني عبارة من مزيج من البحث والتطوير والإختراع والإبتكار.

7 - المعرفة التقنية المكتسبة من الخارج مكلفة وعادة ما تكون ناقصة.

8 - يجب على مخططي أقل البلدان نموا أن يدرسوا التقنيات القائمة لإمكانية إستبدال العمل لرأس المال. ومع ذلك، فإن تعظيم إستيعاب العمالة ليس كافيا كمعيار للإستثمار. وقد لا تستخدم في بعض الأحيان تقنيات كثيفة العمالة بسبب نسب رأس المال الثابت والعمالة في الصناعة وإرتفاع تكلفة تكييف وتعديل التقنيات القائمة، ونقص الموارد الإدارية اللازمة لتنفيذ تقنيات كثيفة العمالة وتباينات تزيد من سعر العمل بالنسبة لرأس المال.

9 - يختار تحليل التكاليف والمنافع الإجتماعية المشاريع الإستثمارية التي تضاعف من صافي المنافع الإجتماعية المخصومة لكل وحدة من رأس المال المستثمر.

10 - ينبغي تحديد معدل الخصم بما يكفي ليعادل الإستثمار مع الوفورات والواردات الرأسمالية.

11 - يمكن لمخطط الإستثمار الذي يريد تجنب المخاطر أن يضع قيمة أقل على التوزيعات الإحتمالية مع تشتت نسبي واسع حول المنتصف.

12 - يجب تعديل أسعار السوق من حيث العوامل الخارجية والتوزيع وعدم القابلية للتجزئة والإحتكارات وتباينات أسعار العوامل للحصول على الأسعار الإعتبارية. وتساعد هذه الأسعار المخطط في ضبط العائدات بعيدا عن الربحية التجارية والربحية الاجتماعية.

13 - عادة ما تكون عملية حساب الأسعار الإعتبارية مهمة مرهقة وتستغرق وقتا طويلا. وقد يكون عامل التعيين وأسعار الصرف الأجنبي أقرب إلى معدلات التوازن أكثر فعالية في تحسين تخصيص الموارد.

14 - بعد الفارق الزمني، أدت الحواسيب وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات ICT إلى زيادة الإنتاجية بدرجة كبيرة.

مصطلحات للمراجعة

- القدرة الإستيعابية
- البحوث التطبيقية
- بحث أساسي
- إستيراد رأس المال
- التنمية
- معدل الخصم
- كفاءة الأجور
- عامل تباين الأسعار
- الوسطاء الماليين
- زيادة رأس المال - نسبة الانتاج (ICOR)
- التكنولوجيا المتوسطة
- الإبتكار
- الإستثمار
- منحنى التعلم

- العقلية الهندسية
- الإحتكار
- الإحتكار العام الطبيعي
- صافي القيمة الحالية
- إحتكار القلة
- القيمة الحالية (V) من صافي الدخل
- تناقص الإنتاجية
- التكميلي
- المخاطرة
- الأسعار الإعتبارية
- تحليل التكاليف والمنافع الإجتماعية
- الربحية الإجتماعية
- التقدم التقني
- إجمالي إنتاجية العامل (TFP)
- الإرتيابية
- القيمة المضافة

أسئلة للمناقشة

1 – ما هي التدابير التي يمكن أن تتخذها حكومات أقل البلدان نموا لزيادة تكوين رأس المال الصافي كنسبة مئوية من الدخل القومي؟

2 – ما مدى فائدة نموذج لويس في شرح النمو المبكر في تكوين رأس المال في البلدان النامية؟

3 – ما مدى ملائمة السوق لإتخاذ قرارات الإدخار في أقل البلدان نموا؟

4 – هل هناك إمكانية كبيرة لإستخدام الموارد الخاملة سابقا لزيادة معدلات تكوين رأس المال الأقل نموا؟

5 – كيف يمكن لأقل البلدان نموا أن تحسن النظام الضريبي لزيادة الإدخار؟

6 – ما هي الأهمية النسبية لتكوين رأس المال والتقدم التقني كمصادر للنمو الإقتصادي؟ في الغرب؟ وفي أقل البلدان نموا؟

7 – لماذا يعتبر تراكم رأس المال أكثر أهمية كمصدر للنمو في أقل البلدان نموا منه في الدول المتقدمة؟ ولماذا يعتبر التقدم التقني أقل أهمية؟

8 – ما الذي يساهم في نمو الناتج لكل ساعة عمل إلى جانب زيادة رأس المال لكل ساعة عمل؟

9 – كيف يقومون الإقتصاديون بتعريف المعرفة التقنية؟ وما هو تأثير التكلفة في البحث التكنولوجي؟

10 – هل يمكن تصور النمو بوصفه عملية لزيادة المدخلات؟

11 – كيف يتم تحديد سعر المعرفة؟

12 – ما هي الآثار المترتبة على التعلم عن طريق العمل بالنسبة للسياسات التكنولوجية المحلية والدولية لأقل البلدان نموا؟

13 – ما هي بعض مزايا وعيوب تتبع التكنولوجيا؟

14 – ما هو المعيار الذي ستوصي بأن يستخدمه المخطط في تخصيص الموارد القابلة للإستثمار بين مختلف المشاريع والقطاعات في إقتصاد أقل نموا؟

15 – ما هو تحليل المنافع الإجتماعية للتكاليف؟ إشرح كيف يتم إستخدامها لترتيب مشاريع إستثمارية بديلة.

16 – ما هي الفروق بين المنافع الإجتماعية والخاصة وبين حساب التكاليف ؟

17 – ما هو الحد الأقصى لمعيار الإستثمار في إستيعاب العمالة؟ وما هي عيوبها؟

18 – ما هي عوامل الجذب في التقنيات الكثيفة الإستخدام لرأس المال في أقل البلدان نموا الشحيحة في رأس المال؟

19 – كيف تقرر سلطات بلدية تشونغتشينغ (الصين) ما إذا كانت ستنشئ جسرا عبر نهر اليانجتز؟

20 – كيف يختار المخططون معدل الخصم المطبق على المشاريع الإستثمارية؟

21. ما هي الأسعار الإعتبارية؟ قدم بعض الأمثلة. ما هو بديل التخطيط لإستخدام الأسعار الإعتبارية؟ قيم هذه البدائل.

22 – ما مدى تأثير الحواسيب والإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات في زيادة الإنتاجية، ولا سيما في أقل البلدان نموا؟ قدم أمثلة. ما هو حجم الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والبلدان الأقل نموا؟

دليل المراجع

Stiglitz (210–197 : 1998) يدرس سوق المعلومات ومدى فشل السوق. المؤرخ الإقتصادي Paul David (348–315 : 1991) يناقش الوقت الطويل للتكنولوجيات الجديدة الرئيسية للتأثير على الإنتاج الكلي للإقتصاد. يتضمن Pohjola (2001) عدة دراسات حالة عن تأثير تكنولوجيا المعلومات على التنمية الإقتصادية. D’Costa (82–51 : 2003a؛ 26–1 : 2003b؛ 305–297 : 2003c) هو خبير رائد في صناعة البرمجيات الهندية. ولدى البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية السنوية (أيضا على قرص إلكتروني للقراءة فقط) أحدث البيانات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على غرار البنك الدولي (305–297 : 2003h). ويعرض UNCTAD (2002) تقريرا عن التجارة الإلكترونية، والتمويل الإلكتروني، والتنمية الإقتصادية. يعتقد Edwards (43–19 : 2002) أن الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات ليستا جوابا لتسريع النمو في أمريكا اللاتينية وغيرها من أقل البلدان نموا. Arora و Gambardella (2005)

و Wilson (2005) مناقشة تكنولوجيا المعلومات في أقل البلدان نموا.

للحصول على معلومات حول إقتصاديات التنمية، أنظر Behrman and sirinivasan (1995b) حول الموارد والتكنولوجيا والمؤسسات؛ Besley (1995) بشأن الإدخار والإئتمان؛ Evenson و Westphal (1995) بشأن التغير التكنولوجي وإستراتيجية التكنولوجيا؛ و Stiglitz (1988) بشأن التنظيم الإقتصادي والمعلومات والتنمية.

ويتضمن التقرير السنوي عن التنمية في العالم التابع للبنك الدولي معلومات عن معدلات الإدخار والإستثمار في أقل البلدان نموا. Yotopoulos و Nugent (359-393 :1976) و Panchamukhi (1986) مراجعة نقدية للـ ICORs والنمو.

Arrow (194-154 : 1962) هو المادة الكلاسيكية عن التعلم عن طريق العمل. Boardman و Greenberg و Vining ، و Weimer (2001) كتبا عن تحليل التكاليف والمنافع. وهناك أدلة أخرى توفر مبادئ توجيهية لإختيار الإستثمار وتحليل التكاليف والمنافع هي Mishan (1990) Gramlich (1982) و Little و Mirrlees (1968). مقال Baldwin (1972) يقدم شرحا موجزا وبسيطا لتحليل المنافع والتكاليف.

يناقش Adelman (1961) النهج الكلاسيكي القرارات الإدخار. Lewis (161-139 :1954)، Ranis و Fei (533-565 :1961)؛ و Ranis و Fei (1964) بتحليل الزيادة في الإدخار في إقتصاد مزدوج. Bruton (154-158 : 1965) هو مصدر جيد للأفكار حول كيفية رفع معدلات تكوين رأس المال في أقل البلدان نموا.

Griliches (1-23 :1994) يبحث البحث والتطوير والتقدم التقني والنمو في الإنتاجية. Fransman (1986)؛ و Soete و D osi و Freeman و Nelson و Silverberg (1988) يحللون التقدم التقني، في حين أن Kennedy و Thirlwall (1972) لديهم دراسة عن التغير التكنولوجي.

Schumacher (1973) يقدم دراسة قوية لإستخدام التكنولوجيا المتوسطة، وخاصة في أقل البلدان نموا.

(12) ريادة الأعمال والمؤسسات والإبتكار
Entrepreneurship, Organization and Innovation

ربما في يوم من الأيام تكتب ملحمة طويلة عن زعيم الصناعة الحديثة. ربما، في الحضارة التي تنجح من تلقاء نفسها، أسطورة رجل الأعمال سوف يكون مشارا إليه على أنه من الأثريات ونوادر الأشياء، وحكاية كحكايات الشتاء حول دفء النار، كما لدينا اليوم حكماء في تجميع أجزاء من الأساطير الكهنوتية من النيل، وكما نروي للأطفال عن قصة السعي النبيل لجايسون إلى الصوف الذهبي. لكن الشكل الذي يمكن أن تتخذه هذه الأسطورة ليس من السهل التنبؤ به. فما إذا كان رجل الأعمال يكون جيسون أو إيتس في القصة يعتمد على أسرار أخرى التي تبقى الأخوات غير المحبوبين يختبئون حيث يخزنون مقصهم وخيطهم. لدينا، في الواقع، المواد الإجمالية غير المشكلة لمثل هذه الأسطورة لتسليم الكثير، ولكنها مناسبة، والغريب أن أقول، عن إثنين كم الأساطير من أنواع مختلفة بشكل حاد. الصوف الذهبي هناك، يمينا بما فيه الكفاية، كخلفية القصة. لكن زعيم الصناعة يمكن أن يلقي في أي من دورين: كالمغامر النبيل خلال مغامرة شديدة، والإبحار في أسنان، وحراسة كنزه مع المكرة ووضع الفخاخ لـإنتراب جيسون، الذي يأتي مع نفس الحضارة الجديدة لتحدي سلطته وممتلكاته. (دوب 3: 1926). إن رائد الأعمال، بحلم ورغبة في تأسيس مملكة خاصة وقهر المحنة وتحقيق النجاح من أجلها وتجربة صنع الفرحة هو شخصية بطولية في التنمية الإقتصادية، وفقا لجوزيف شومبيتر (3 : 1961)، وزير المالية في وقت سابق في حكومة إشتراكية نمساوية وأستاذ الاقتصاد في بون، في طوكيو، وفي جامعة هارفارد. وعلى نفس المنوال، يرى عالم النفس بجامعة هارفارد ديفيد سي ماكليلاند (1961) جهود منظم الأعمال، في السيطرة على الإنتاج في الإقتصادات الرأسمالية والاشتراكية على السواء، بإعتباره مسئولا إلى حد كبير عن النمو الإقتصادي السريع. أما بالنسبة لمكليلاند، فإن رائد الأعمال، مدفوعا برغبة داخلية في التحسن، يحفزه الربح كمقياس للإنجاز وليس كمصدر للإثراء.

ويؤكد المؤرخون الإقتصاديون أن قادة صناعة شومبيتريان مثل جون دوكفيلر (النفط) وأنـدرو كارنيجي (الصلب) وكورنيليوس فاندربيلت (السكك الحديدية)

وجيمس بي. دوك (التبغ والطاقة) وجاي جولد وجيه بي مورغان والتوسع الإقتصادي 50 عاما قبل الحرب العالمية الأولى التي جعلت الولايات المتحدة الدولة الصناعية الرائدة في العالم. روكفلر مجتمعة عبقرية إدارية والقدرة على التحليل والحسم والإقتصاد والبصيرة مع قمع لا يرحم من المنافسة، وإستخدام التجسس والعنف للحصول على مزايا تنافسية، وإهمال عام للمصلحة العامة لتصبح رمزا للفضائل والرذائل من هذه "أباطرة اللصوص" (ناش 348-347: 1964).

ولكن بالتأكيد أن الإقتصاد لا يتطلب روكفلرز و فاندربيلتس و جولدز للتطور السريع. وظائف ريادة الأعمال والتنظيم والإبتكار لا تقتصر على القطاع الخاص الكبير ولكن يمكن أن تمارس من قبل الطحين الأرجنتيني ميلر أو الفطائر الماليزية أو مخطط الحكومة الصينية ومدير المصنع. وبإستثناء الفوضى المثالية، فإن الحاجة إلى تنظيم المشاريع خالية من الأيديولوجية.

وعلى الرغم من الإستثناءات، مثل جامشيدجي تاتا، المسئولة عن أول مصنع للصلب في الهند في عام 1911، فإن الوسط السياسي والثقافي والتكنولوجي لم يكن مناسبا للنشاط القوي والصناعي والمشاريع في أقل البلدان نموا الحالية، وخاصة قبل الستينات أو السبعينات أو نحو ذلك.

إطار محتوى الفصل Scope of the Chapter

يمكن النظر إلى رائد الأعمال على أربع طرق على الأقل: (1) كمنسق لموارد الإنتاج الأخرى - الأرض والعمل ورأس المال؛ (2) بإعتباره صانع القرار في ظل الإرتيابية؛ (3) كمبتكر؛ و (4) بإعتباره سد للفراغ في المدخلات. ويناقش الفصلان الأولان من هذا الفصل المفهومين الأخيرين، وهما الأكثر صلة بالتنمية الإقتصادية.

وننظر بعد ذلك في وظائف تنظيم المشاريع في أقل البلدان نموا. بعد ذلك، نعتبر الأسرة وحدة ريادة الأعمال. ثم تناقش وظيفة تنظيم المشاريع المتعددة. ويتناول القسمان التاليان تحليل ماكليلاند وهاجن لتأثير العوامل الإجتماعية والنفسية على ريادة الأعمال. وتنظر الأقسام الاحقة في المظهر الإجتامعي والإقتصادي لمنظم الأعمال - الخلفية المهنية والأصل الديني والعرقي والخلفية الإجتماعية والتعليم والجنس. ويناقش القسم الأخير التعبئة التكنولوجية والإبتكار في الإقتصادات الإشتراكية والإنتقالية.

رائد الأعمال .. كمبدع

إن النمو الاقتصادي السريع للعالم الغربي خلال القرن الماضي هو إلى حد كبير قصة عن كيف تم إكتشاف وإعتماد طرق جديدة ومثيرة لتلبية الرغبات. ولكن هذه

القصة ليست مجرد إختراعات أو استنباط طرق أو منتجات جديدة. والتاريخ مليء بالإختراعات التي لم تكن هناك حاجة إليها أو التي غالبا ما فشلت في الحصول على الراعي أو السوق. على سبيل المثال، فإن باخرة ستانلي، التي إخترعها في أوائل القرن العشرين، ربما فشلت ليس لأنها كانت أقل شأنا من السيارات مع محرك الإحتراق الداخلي ولكن لأن المخترعين، الإخوة ستانلي، لم يحاولوا إنتاجه بكميات كبيرة. لا، لشرح النمو الإقتصادي، يجب أن نؤكد الإبتكار بدلا من الإختراع. وقد دفع الإقتصاديون القليل من الإهتمام المنهجي لعملية الإبتكار - تجسيدا للممارسة التجارية لفكرة أو لإختراع جديد - والإبتكار.

نظرية شومبيتر

شومبيتر (1961؛ 1939) هو الخبير الإقتصادي الإستثنائي الذي يربط الإبتكار مع منظم الأعمال، والحفاظ على أن مصدر الأرباح الخاصة هو الإبتكار الناجح وأن الإبتكار يجلب النمو الإقتصادي. وهو يرى أن منظم الأعمال يقوم بتركيب إقتصادي جديد من خلال: (1) إدخال منتجات جديدة، (2) إدخال وظائف إنتاجية جديدة تقلل من المدخلات اللازمة لإنتاج ناتج معين، (3) فتح أسواق جديدة، (4) إستغلال مصادر جديدة للمواد ، و (5) إعادة تنظيم الصناعة. يبدأ نموذج شومبيتر بولاية ثابتة، وهي عملية إقتصادية غير متغيرة تستنسخ نفسها بمعدلات ثابتة بدون مبتكرين أو رواد أعمال. ويفترض هذا النموذج المنافسة الكاملة، والعمالة الكاملة، لا مدخرات ولا تغيير تقني؛ ويوضح الأثر الهائل لرواد الأعمال على العملية الإقتصادية. في ولاية ثابتة، لا حاجة إلى وظيفة تنظيم المشاريع والعمل العادي والروتينية وتكرار الأوامر والعمليات، ويمكن القيام به من قبل العمال أنفسهم. ومع ذلك، في هذه العملية الثابتة، يبدأ رجل أعمال بدافع الربح في الإبتكار، على سبيل المثال، من خلال إدخال وظيفة إنتاج جديدة ترفع الإنتاجية الحدية من مختلف موارد الإنتاج. وفي نهاية المطاف، يعني هذا الإبتكار بناء محطات جديدة وإنشاء شركات جديدة، مما يعني وجود قيادة جديدة.

قد يكون للإقتصاد الثابت أرباح عالية للإدارة، أو مكاسب الإحتكار أو مكاسب المضاربة، ولكن ليس له أرباح في مجال تنظيم المشاريع. الأرباح هي علاوة الإبتكار، وهي تنشأ من أي مصدر آخر. ومع ذلك، فإن الإبتكار لا يؤدي إلا إلى إكتساب إحتكار مؤقت، وهو ما يمحيه التقليد. ومن أجل إستمرار الأرباح، فمن الضروري الحفاظ على خطوة إلى الأمام من منافسيه - يجب أن تستمر الإبتكارات. وتنجم الأرباح عن نشاط رائد الأعمال، على الرغم من أنه قد لا يحصل عليها دائما.

ويمول الائتمان المصرفي الجديد الإبتكار، الذي نجح بمجرد إقامته، هو أكثر سهولة للتقليد من قبل المنافسين. فالإبتكارات ليست أحداثا معزولة موزعة بالتساوي في الزمان والمكان والقطاع؛ فإنها تنشأ في مجموعات، نتيجة لخفض المخاطر. وفي نهاية المطاف، فإن موجات النشاط الريادي لا تقتصر على إجبار الشركات القديمة فحسب، بل تستنفد الإمكانيات المحدودة للربح من الإبتكار. ومع تقلص الإقتراض وتسديد القروض، يتناقص نشاط تنظيم المشاريع وينتهي في النهاية. يفسر الإبتكار والإدخار والإئتمان وتقليد النمو الإقتصادي، في حين أن الإنخفاض والسيولة هي التحدد دورة الأعمال.

مبادرة شومبيتر لريادة الأعمال في البلدان النامية

أما بالنسبة لويليام بومول (2002)، فقد وفرت الضغوط على الإبتكار في ظل المنافسة تحت إحتكار القلة، مع عدد قليل من الشركات العملاقة التي تهيمن على السوق، قد قدمت حوافز لنمو غير مسبوق في القرن الماضي أو نحو ذلك. في الواقع، من بين الشركات الكبيرة، وشركات التكنولوجيا الفائقة، وقد حلت الإبتكار محل السعر كأسلحة تنافسية هامة في السوق. ومن المرجح أن تشجع الرأسمالية على تنظيم المشاريع الإنتاجية بدلا من السعي إلى تحقيق الربح (أي غير المنتج).

ومع ذلك، يشير شومبيتر إلى أن نظريته صالحة فقط في الإقتصادات الرأسمالية قبل ظهور الشركات العملاقة. في الواقع، شومبيتر يخشى أن تركيز إحتكار القلة قد يؤدي إلى سقوط الرأسمالية. وهكذا، فإن نظرية شومبيتر، على إفتراض المنافسة الكاملة، قد يكون لها تطبيق محدود في البلدان الرأسمالية الأقل نموا، لأن العديد من الصناعات في هذه البلدان، وخاصة في مجال التصنيع، تهيمن عليها بعض الشركات الكبيرة.

وعلاوة على ذلك، يبدو من غير الواقعي أن يحول دون إمكانية أن يكون الإبتكار في مبادرة شومبيتريعني توسع الشركات القائمة بالفعل. والواقع أن المنظمة القائمة في العالم الحقيقي، التي تتسم بالمنافسة غير الكاملة، وكثيرا ما تكون لها ميزة في تطوير تقنيات وأسواق ومنتجات ومنظمات جديدة.

وعلاوة على ذلك، فإن مفهوم شومبيتر لرائد الأعمال محدود إلى حد ما في البلدان النامية. وغالبية منظمي المشاريع في بلدان أقل البلدان نموا هم التجار الذين تفتح إبتكاراتهم أسواقا جديدة. وفي ضوء التحويلات الفنية من الإقتصادات المتقدمة، فإن تطوير توليفات جديدة كاملة لا ينبغي أن يحد بشكل لا مبرر له من النشاط الذي لا يعتبر نشاطا في مجال ريادة الأعمال.

قد يكون الأشخاص ذوو المهارات التقنية والتنفيذية والتنظيمية نادرا جدا في البلدان الأقل تقدما لإستخدامها في تطوير مجموعات جديدة في الحس الشومبيتري.

وعلى أية حال، هناك حاجة إلى عدد أقل من الأشخاص الرفيعي المستوى للتكيف مع مجموعات من البلدان المتقدمة إقتصاديا.

مراحل في الإبتكار

يشمل التقدم التقني (1) تطوير العلوم البحتة، (2) الإختراع، (3) الإبتكار، (4) تمويل الإبتكار، و (5) إعتماد الإبتكار. ويتفاعل العلم والإبتكار التقني؛ فإن التقدم العلمي الأساسي لا يخلق فرصا للإبتكار فحسب، وإنما أيضا الحوافز الإقتصادية والتقدم التقني يمكن أن يؤثر على جدول الأعمال، وتحديد الفوائد من البحوث العلمية. وكثيرا ما تكون الروابط من الإنتاج إلى التكنولوجيا والعلوم غائبة في أقل البلدان نموا. ومع ذلك، يمكن للبلدان ذات الدخل المنخفض أن تخطي في كثير من الأحيان المرحلتين 1 و 2، بل وحتى المرحلة الثالثة، حتى يمكن تكريس الموظفين النادرين الرفيعي المستوى للتكيف مع تلك الإكتشافات التي تم إجراؤها بالفعل (ماكلورين 111-97: 1953؛ فرانسمان 48-47: 1986).

رائد الأعمال كمالئ الفراغ Entrepreneur as Gap-Filler

المبتكر يختلف عن مدير الشركة، الذي يدير الأعمال على طول الخطوط المقررة. رائدو الأعمال هم مهندسو التغيير، وليس منتجاتها. ويصعب تحديدهم عمليا، حيث لا يعمل أحد على أنه رائد للأعمال. على الرغم من أنها غالبا ما تكون موجودة بين رؤساء أو مؤسسي الشركات، أو بين أصحاب المالكين الرئيسيين أو المساهمين، فإنها لا تحتاج بالضرورة إلى مكتب تنفيذي في الشركة وتوفير رأس المال أو تحمل المخاطر.

وتشير ريادة الأعمال إلى الأنشطة الأساسية لإنشاء أو تنفيذ مشروع لا تكون فيه جميع الأسواق راسخة أو محددة بوضوح، أو تكون فيها وظيفة الإنتاج غير محددة تماما أو معروفة تماما. ويحدد الخبير الإقتصادي نوبل رونالد إتش. كواس أداتين تنسيقيين رئيسيين في الإقتصاد: منظم الأعمال، الذي ينظم داخل الشركة من خلال القيادة والتسلسل الهرمي وآلية الأسعار التي تنسق القرارات بين الشركات. إن الإختيار بين المؤسسة داخل الشركة أو السوق (أي قرار "الشراء أو الشراء") لا يتم تحديده أو تحديده من قبل التكنولوجيا ولكنه يعكس بشكل رئيسي تكاليف معاملات إستخدام نظام الأسعار، بما في ذلك تكلفة إكتشاف الأسعار (كواس 405-386: 1937)[1].

لدى رائد الأعمال (فرد أو مجموعة من الأفـراد) القدرة النادرة على تعويض النقص في السوق أو سد الثغرات. ولا توجد مراسلات فردية بين مجموعات المدخلات

(1) المترجم

والمخرجات. العديد من الشركات تعمل بدرجة كبيرة من الركود (ليبنستين 415–392: 1966؛ ليبنستين 83–72: 1968). وهكذا، قد يحتاج رائد الأعمال، ولا سيما في أقل البلدان نموا، إلى البحث عن الفرص الإقتصادية وتقييمها والموارد المالية وإدارة الشركة والحصول على معلومات إقتصادية جديدة وترجمتها إلى أسواق وتقنيات ومنتجات جديدة حيث قد لا يكون من الممكن توظيف شخص للقيام بهذه المهام. لتوضيح ذلك، إذا كانت آلة التزلج ضرورية لصنع الأحذية الجلدية الجميلة للرجال؛ وإذا كان لا أحد في البلاد ينتج هذه الآلة وإذا تم حظر الواردات، ففقط رواد الأعمال الذين يعرفون كيفية صنع الآلة يمكن أن يدخلون صناعة الأحذية الجلدية الممتازة.

كما ينبغي أن يكون رائد الأعمال «مكملا للمدخلات». ويجب، بالنسبة لأي نشاط إقتصادي معين تنظيم الحد الأدنى من المدخلات. وإذا كان أقل من الحد الأدنى متاحا، يقوم منظم المشروع بتعويض النقص في المدخلات القابلة للتسويق عن طريق تطوير تقنيات أكثر إنتاجية وتراكم المعارف الجديدة وخلق أو إعتماد سلع جديدة وأسواق جديدة ومواد جديدة وأشكال تنظيمية جديدة وخلق مهارات جديدة – جميع العناصر الهامة في النمو الإقتصادي. وكما هو مبين في الفصل 11، فإن النمو لا يمكن تفسيره فقط بزيادة في المدخلات القياسية، مثل العمالة ورأس المال. ويساعد ملء فجوة الأعمال ومدخلات المساعدة على تفسير السبب في عدم مراعاة العمالة ورأس المال لجميع النواتج. ولا توجد علاقة ثابتة بين المدخلات والمخرجات، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن المساهمات في تنظيم الأعمال لا يمكن قياسها بسهولة أو التنبؤ بها أو التخطيط لها أو التحكم فيها.

وظائف رائد الأعمال Functions of the Entrepreneur

كما ألمحنا في وقت سابق، فإننا نشعر بأن مفهوم شومبيتر لرائد الأعمال ينبغي توسيعه ليشمل أولئك الذين يقلدون أو يكيفون أو يغيرون الإبتكارات القائمة بالفعل[1]. والواقع أن أديسون (5: 2003) يرى أن أقل البلدان نموا يقومون بتقليد الدول المتقدمة، مدعوما بالتحصيل العلمي العالي، فهو العامل الرئيسي الذي يسهم في زيادة الإنتاجية الكلية للعامل. ويتطلب معظم النشاط التجاري في دولة غير مستقرة بعض الإبتكار. فكل شركة في موقع وتنظيم فريد ، ويتغير وضعها الإقتصادي مع مرور الوقت. وبالتالي، من المستحيل التقليد المطلق، والتقنيات التي وضعت خارج الشركة يجب أن تتكيف مع ظروفها. وتتجلى هذه الضرورة بشكل خاص عندما تقترض إحدى شركات أقل

(1) المترجم

البلدان نموا التكنولوجيا من إقتصاد متقدم ذات أسعار عاملية مختلفة، على سبيل المثال، إرتفاع سعر العمالة بالنسبة لرأس المال. وتتطلب هذه التعديلات، إذا كنت ستفعل، الإبتكار إذا تم تعريفه بمعنى أقل تقييدا من التعريف الذي إستخدمه شومبيتر.

وفي ظل إقتصاد متغير، يصعب التمييز بين التكيف بين الإدارة اليومية والقرارات الإبداعية لرائد الأعمال. قائمة بيتر كيلبي التالية (1971 :1-40) من 13 دورا لريادة الأعمال والتي تشمل بعض وظائف الإدارة.

علاقات التبادل

1. رؤية فرص السوق (جديدة أو مقلدة).
2. إكتساب التحكم بالموارد.
3. تسويق المنتج والتفاعل للمنافسة.
4. شراء المدخلات.

الإدارة السياسية

5. التعامل مع البيروقراطية العامة (الإمتيازات والتراخيص والضرائب، وما إلى ذلك).
6. إدارة العلاقات الإنسانية في الشركة.
7. إدارة العلاقات مع العملاء والموردين.

التحكم بالإدارة

8 - إدارة الشؤون المالية.
9. إدارة الإنتاج (التحكم عن طريق السجلات المكتوبة والإشـراف وتنسيق تدفق المدخلات مع طلبات العملاء والحفاظ على المعدات).

التكنولوجية

10 - الحصول على تجميع المصنع والإشراف عليه.
11. الحد من المدخلات مع عملية إنتاج معينة الهندسة الصناعية.
12. رفع مستوى العمليات وجودة المنتج.
13 - إدخال تقنيات ومنتجات جديدة.

الخبير الإقتصادي الذي يحلل الإقتصادات الغربية كثيرا ما يحد من وظيفة تنظيم الأعمال للأنشطة 1 و 2: من المفترض أن المهارات المتبقية يمكن شراؤها في السوق. ولكن مدى قدرة رائد الأعمال على تفويض هذه الأنشطة إلى مرئوسين مختصين يعتمد

على العديد من المتغيرات: حجم الإنتاج ومدى تطور السوق لهذه العمالة ذات المهارات العالية والعوامل الإجتماعية التي تنظم الكيفية التي سيكون بها الموظفون المعينون مسئولون وكفاءة صاحب المشروع في إستخدام الموظفين الإداريين رفيعي المستوى. ونظرا لأن كثيرا من أسواق الأشخاص المهرة في البلدان النامية ليست متطورة كما ينبغي، فإن رواد الأعمال كثيرا ما يتعين عليهم أداء هذه المهام بأنفسهم. وتشير دراسات رواد الأعمال في أقل البلدان نموا إلى أن الإدارة الإنتاجية والمالية والتكنولوجية ليست مرضية على الإطلاق (المرجع نفسه).

ويؤكد كيلبي (15: 2003)، الذي أعاد النظر في مقالته في عام 1971، أن أقل البلدان نموا تعاني من نقص في الطلب (فرصة) بدلا من توفير (القدرة) لرواد الأعمال. ويعني الطلب الضعيف العوائق في البيئة الإقتصادية الناجمة عن الإفتقار إلى التكنولوجيا والعوامل التكميلية، بما في ذلك ليس فقط موارد الإنتاج وإنما أيضا الهياكل الأساسية والحوافز والمعلومات والمهارات البيروقراطية (المرجع نفسه؛ نافزيجر 89-83: 1977؛ ستشاتز 56-42 : 1963).

العائلة كرائدة أعمال Family as Entrepreneur

والمشروع العائلي، الذي ينتشر على نطاق واسع في البلدان الأقل نموا، عادة ما يكون صغيرا ويديره أساسا الأب أو الابن الأكبر. وباعتبارها الشكل المهيمن للتنظيم الإقتصادي في فرنسا في القرن التاسع عشر، كانت الشركة الأسرية تصور على أنها إيمان للحفاظ على مكانة العائلة وتعزيزها، وليس كآلية للثروة والسلطة (لاندس 61-45: 1949). ومع ذلك، فإن بعض التكتلات الصناعية الرائدة في البلدان النامية ملكيات عائلية. على سبيل المثال، أكبر الشركات المصنعة الخاصة في الهند وعادة ما تكون أعضاء في العائلات التجارية القديمة، الذين يسيطرون على العديد من الشركات. في كثير من الأحيان، أفراد العائلة تتخصص أدوارهم وفقا للصناعة والموقع أو وظيفة الإدارة.

ويمكن لريادة الأعمال العائلية تعبئة كميات كبيرة من الموارد، وإتخاذ قرارات سريعة وموحدة ووضع أشخاص جديرين بالثقة في مناصب الإدارة والحد من اللامسئولية. ومن ثم، فإن العائلات، من بين شعب الإيبو في نيجيريا، تتكلف بسداد الديون، كما أن تضامنها ينص على عقوبات قوية ضد التخلف عن السداد، لأن الفشل الفردي يعكس سمعة العائلة. وغالبا ما تمول العائلة الممتدة تدريب المتدربين والرأسمالية الأولية، على الرغم من أنها قد تعرقل توسع الشركة عن طريق تحويل الموارد إلى الإستهلاك الحالي (نافزيجر 33-25: 1969).

وفي الهند، عادة ما تكون العائلة الممتدة المشاركة في النشاط التجاري منهجية في إختيار إستثماراتها في رأس المال البشري لأطفالها. ويمكن للعائلة أن تستخدم دخلها ومشاريعها لتوفير التدريب والتعليم والتجربة والسفر لأطفالها، وشراء المعدات والأدوات الأنسب لتنمية الأعمال التجارية لدى الشباب. وكصغار سن، يتعرض الأطفال في العائلة التجارية لبيئة الأعمال والتعرف على الأعمال العائلية. وحيثما يكون لدى الأسرة دخل كاف، فإنها تسجل الأطفال في مدارس ممتازة، وتشجع في أحيان كثيرة ذريتها على دراسة القانون أو الاقتصاد أو الهندسة أو إدارة الأعمال في الجامعة، بل وفي بعض الأحيان توفير السفر والتدريب. والعائلة مع العديد من الأطفال قد يتنوع تعليمهم بين الموضوعات ذات الصلة للأعمال التجارية. و خلال العطلات المدرسية وبعد التخرج، يتم نقل كل إبن، وعلى نحو متزايد في العقدين الماضيين كل إبنة، من وظيفة إلى وظيفة داخل وحدات الإنتاج العائلي، وزيادة تدريجيا في مسئولية الطفل. وعلاوة على ذلك، تقوم العائلات أحيانا بترتيب الزيجات لزيادة التحالفات مع عائلات تجارية أخرى مزدهرة (نافزيجر 148-131: 1975).

غير أن تنظيم الأعمال العائلية قد يكون متحفظا في مواجهة المخاطر والإبتكار وتفويض السلطة. وتسود المواقف الأبوية في العلاقات بين أرباب العمل والموظفين، وغالبا ما تتردد الشركات المملوكة للعائلية في توظيف مديرين مهنيين. بيد أن هذا التردد قد يعكس النقص الحرج في المهنيين والمديرين في أقل البلدان نموا - ولا سيما أولئك الذين يمكن أن يشغلوا مناصب السلطة دون ملكية - وليس من خصوصيات العائلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم الشركات العائلية صغيرة جدا بحيث لا تستطيع تحمل نفقات المديرين الخارجيين. ويجب أن نضيف أن الأبوية والسلطوية هي إرث إقطاعي يميز العديد من المؤسسات في البلدان النامية، وليس فريدا للشركات العائلية.

مهام ريادة الأعمال التعددية Multiple Entrepreneurial Function

اليوم وفي كثير من الأحيان، مع زيادة تعقيد الشركات التجارية، يمكن تقسيم وظيفة ريادة الأعمال بين التسلسل الهرمي للأعمال. ويمكن أن يكون هذا العمل الهرمي أكثر تنظيما على النحو الأنسب بدلا من ريادة الأعمال. فالمنظمة لا تقتصر على مجموعة الوظائف والأشخاص والقدرات المستخدمة في إدارة المؤسسة، بل أيضا على كيفية دمج هذه العناصر في مشروع مشترك (هاربيسون 379-364: 1956). ويمكن أن تكون المنظمة إما ذات منحى إجتماعي موجه نحو الخدمات الإجتماعية، مما يتيح تطبيق المفهوم على كل من القطاعين العام والخاص.

دافع الإنجازوالتقييم الذاتي، وريادة الأعمال
Achievement Motivation, Self-Assessment, and Entrepreneurship

تشير الأدلة النفسية إلى أنه في مرحلة الطفولة المبكرة، يتعلم الشخص دون وعي السلوك الأكثر أمانا والأكثر ربحا وأن هذا التعلم يؤثر تأثيرا كبيرا على سلوك البالغين. على سبيل المثال، الفرد الذي يتم تشجيعه على أن يكون فضولي وخلاق ومستقل كطفل أكثر عرضة للإنخراط في النشاط المبتكر وريادة الأعمال كشخص بالغ. وعلى الرغم من أن المجتمع قد يحاول بوعي تعزيز الخيال والإعتماد على الذات والتوجه نحو الإنجاز في تربية الأطفال والتدريس، فقد إعتاد العلماء النظر في هذه العملية على أنها بطيئة وغير مؤكدة في أحسن الأحوال ويتطلبون جيلا على الأقل قبل أن يؤثر على روح المبادرة والنمو الإقتصادي.

ويؤكد ماكليلاند (1961) أن المجتمع الذي يحتاج إلى إنجاز كبير أو يحث على تحسينه ينتج عنه رواد أعمال أكثر نشاطا، مما يؤدي بدوره إلى تحقيق تنمية اقتصادية أسرع. ويعتقد بأن رواد الأعمال يمكن تدريبهم على النجاح. والعلماء متشككون تماما في صحة نتائج ماكليلاند. ومع ذلك، فإن التدريب على التحفيز للإنجاز (إلى جانب التدريب العملي في مجال الإدارة والتسويق والتمويل والمساعدة في تصور المشاريع والتخطيط) هو جزء متزايد من البرامج في مراكز تنمية ريادة الأعمال (مكليلاند و وينتر 1971).

وجد بويان يوفانوفيتش (670-649: 1982) أن الإختلافات في القدرة على تنظيم المشاريع، وتعلم مع مرور الوقت، وتحديد دخول الشخص الأعمال أو الخروج. من الخبرة في الأعمال التجارية، والناس الحصول على تقديرات أكثر دقة لقدرتهم، وتوسيع الانتاج لأنها مراجعات تقديرات قدرتها التصاعدية والعمل بالتعديلات الهبوطية من القدرة.

نظرية الإبداع التكنولوجي Theory of Technological Creativity

نظرية هاجن

على نظرية التغيير الإجتماعي (1962)، من قبل الإقتصادي إيفرت هاجن، يستخدم علم النفس وعلم الإجتماع وعلم الإنسان لشرح كيف أن المجتمع الزراعي التقليدي (مع هيكل إجتماعي هرمي وسلطوي حيث الأوضاع الموروثة) تصبح واحدا عندما تحدث التقنية المستمرة فيها تقدما. ولأن المجمع الصناعي والثقافي للمجتمعات ذات الدخل المنخفض فريدة من نوعها، فإنهم لا يستطيعون مجرد تقليد التقنيات الغربية. وبالتالي، يتطلب النمو الإقتصادي التكيف على نطاق واسع والإبداع وحل المشكلات بالإضافة إلى المواقف الإيجابية نحو العمل اليدوي.

ويشير هاجن إلى أن بيئة الطفولة والتدريب في المجتمعات التقليدية تنتج شخصية إستبدادية ذات حاجة متدنية إلى الإنجاز، وهي حاجة ماسة للتبعية والخضوع ووجهة نظر قاتلة للعالم. فإذا كان الآباء يعتبرون أن الأطفال كائنات هشة دون القدرة على فهم أو إدارة العالم، فإنهم يمنعونهم من أخذ زمام المبادرة. والطفل، يكتم غضبه، ليتجنب القلق من خلال طاعة الأوامر من الناس الأقوياء.

والأحداث التي تسبب للفلاحين والعمال والنخب الدنيا الشعور بعدم الإحترام أو التقدير لقيمتهم قد يحفز من التنمية الإقتصادية. بالنسبة إلى هاجن، تحدث هذه العملية على مدى أجيال عديدة. على نحو متزايد، يصبح الكبار غاضبين وقلقين؛ ويتراجع الأبناء ويرفضون قيم آبائهم غير المرضية. وبعد عدة أجيال، تتفاعل النساء مع عدم فعالية أزواجهن، مع الرد على إنجازات أبنائهن. هذه المواقف الأمومية جنبا إلى جنب مع ضعف الأب توفر بيئة مثالية تقريبا لتشكيل القلق، والقيادة نوع من الإبداع. إذا تم حظر الأبناء من وظائف أخرى، سوف يصبحون رواد أعمال ويقودون حملة للنمو الإقتصادي.

النقد

تتمثل إحدى المشكالت في نظرية هاجن يف أن فقدان مراعاة الحالة هو حدث يعرف على نطاق واسع بأنه قد يحدث مرة أو مرتين من الزمن في معظم المجتمعات. كما لا تفسر النظرية المجموعات، على سبيل المثال، الكاثوليك الإنجليز في القرن السابع عشر، الذين فقدوا مركزهم ولكنهم لم يصبحوا رواد أعمال. وعلاوة على ذلك، فإن الفاصل الزمني بين فقدان الحالة وظهور الإبداع يختلف من 30 إلى 700 سنة، بحيث فرضية هاجن ويناسب أي حالة تقريبا.

وعلى الرغم من أن هاجن يوجه إلى الإقتصاديين مع النزعة العرقية، فإنه يطبق نظرية شخصية غربية إلى مجتمعات مختلفة إلى حد كبير والفترات التاريخية. وبالإضافة إلى ذلك، لا توفر دراسات الحالة الخاصة به أي دليل على حدوث تغييرات في العلاقات بين الوالدين والطفل وأساليب تدريب الأطفال خلال الفترات التاريخية المبكرة لحالة الفقدان. وعلاوة على ذلك، فإن المؤرخ الإقتصادي ألكسندر جيرسشنكرون (94-90: 1965) يقول بشكل مقنع أن الموقف والتدريب والإنضباط للطفل في ألمانيا الحديثة والنمسا والسويد يشبه تلك الموصوفة في المجتمع التقليدي لهاجن. وأخيرا، يقوم هاجن بتجاهل تأثير النشاط الإقتصادي على الأنشطة الريادية في التغيرات الإقتصادية، مثل تحسين النقل والأسواق الأوسع نطاقا وتوافر رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا والبنية الإجتماعية. ولكن، على الرغم من أوجه القصور، إلا أن ما قدمه هاجن جعل الإقتصاديين أكثر إدراكا لأهمية المتغيرات غير الإقتصادية في النمو الإقتصادي.

الخلفية المهنية Occupational Background

تشير العديد من الدراسات التي أجريت لرواد الأعمال الصناعية في البلدان النامية إلى أن التجارة كانت عملهم السابق[1]. وتتيح الخلفية التجارية لرائد الأعمال الإلمام بالسوق وبعض الإدارة العامة والخبرة التجارية ومنافذ البيع والإتصالات وبعض رأس المال. ويدخل عدد من التجار التصنيع لضمان إمدادات منتظمة أو لأنها يمكن أن تزيد الأرباح. وكثيرا ما كان حافزا رئيسيا لهذا التحول سياسة الحكومة بعد الإستقلال عن السيطرة الإستعمارية. وفي ذلك الوقت، شجعت الحكومات في كثير من الأحيان على الإستعاضة عن الواردات في الصناعات التحويلية من خلال تعريفات أعلى، وحصص إستيراد أكثر تشددا، وسياسة صناعية تشجع على استخدام المدخلات المحلية. وحتى مع تشجيع الحكومة، كان التجار الذين يدخلون الصناعات التحويلية غالبا ما يجدون صعوبة في إنشاء خط إنتاج وتنسيق قوة عاملة كبيرة.

الكتاب في ريادة الأعمال يذكر أحيانا «عقلية التاجر» الذي يؤدي إلى تفضيل غير عقلاني لدوران سريع بدلا من العائدات على المدى الطويل أن عروض التصنيع. في كثير من الأحيان، ومع ذلك، فقد يفتقر التاجر إلى الإدارة الصناعية والمهارات التقنية. وبالإضافة إلى ذلك، قد لا تشجع بيئة الأعمال والخدمات العامة الإجتماعية والسياسات الحكومية الصناعة. وليس من غير المنطقي أن يفضل رجال الأعمال التجارة إلى التصنيع إذا كانوا يعتقدون أن الدخول أعلى في التجارة. وبالنسبة لبعض التجار، قد ينتظر مشروع صناعي في البرامج الحكومية في التدريب التقني والإداري والإرشاد الصناعي والمساعدة المالية.

في معظم البلدان النامية، يتدرب العديد من الشباب لتعلم مهارات مثل الخبز وصناعة الأحذية وصبغ الحجارة والحدادة والدباغة والحرفية من الآباء أو الأقارب، أو غيرهم من الحرفيين. على الرغم من أن البعض قد يعتقد بأن الحرفيين المدربين على هذا النحو لديهم دافع أقل ورؤية وتوجيه الشركات الصغيرة نسبيا، ومع ذلك، أصبحت، كبرى الشركات المصنعة. ويتضح هذا التحول بشكل خاص في المراحل الأولى من التصنيع، كما هو الحال في الثورة الصناعية في إنكلترا والبلدان الأقل تقدما اليوم. وقد توسع نطاق المؤسسة تدريجيا على مدى عدة سنوات أو حتى أجيال. ومع ذلك، يمكن

(1) المترجم

لعدد قليل نسبيا من الحرفيين جعل القفزة من صاحب الشركة الصغيرة إلى الشركة المصنعة. ومع ذلك، يستفيد الحرفيون وطلابهم من الإبتكار الصناعي وكذلك من برامج التدريب والإرشاد. أنظمة المتدرب لا محالة تحسين مع إدخال تقنيات جديدة. وينبغي ألا يغفل الإقتصاديون هؤلاء الحرفيين، لأنهم يساهمون في النمو الصناعي.

وبصفة عامة، فإن رواد أعمال الصناعية الأكثر نجاحا يتحملون أو يتقاسمون المسئولية الرئيسية عن إدارة مؤسسة واحدة على الأقل قبل نشاطهم الحالي، سواء كان هذا العمل في وحدة تصنيع أخرى أو في الحرف اليدوية أو التجارة أو النقل أو التعاقد. إلا أن قلة من الصناعيين كانوا مزارعين. وبإستثناء ملاك الأراضي، لم يكن لدى عدد قليل جدا من المزارعين الأموال اللازمة للإستثمار في الصناعة. وحتى أصحاب العقارات غير ممثلين تمثيلا سيئا. وهي تميل إلى إعطاء قيمة عالية للإستهلاك والإنفاق العقاري، كما أنها تفتقر إلى الخبرة في إدارة وتنسيق عملية الإنتاج مع مهام العمل المتخصصة والآلات والإشراف على علاقات العمالة الثانوية.

وعدد قليل من الأشخاص في البلدان النامية ينتقلون من العمالة الحكومية إلى ريادة الأعمال. في الدراسات في لبنان وتركيا واليونان وباكستان والهند، كان أقل من 10 في المائة من رواد الأعمال كانوا في الخدمة المدنية مرة واحدة. وكثيرا ما يحظى أصحاب المشاريع المحتملون في الخدمة الحكومية بمرتبات عالية نسبيا وظروف عمل جيدة ومزايا هامة جذابة وحيازة. إن ترك مثل هذه الوظيفة لدخول نشاط تنظيم المشاريع ينطوي على مخاطر كبيرة.

وتشير الدراسات التجريبية إلى أن جزءا أصغر من أصحاب المشاريع الصناعية كانوا في السابق عمال من ذوي الياقات الزرقاء. ومن المرجح أن يصبح العمال ذوي الياقات الزرقاء رجال أعمال بسبب عوامل «الدفع»، مثل عدم وجود خيارات عمل جذابة أو التهديد بالبطالة المستمرة، بدلا من عوامل «الجذب»، مثل إحتمال توسع الأسواق بسرعة.

يدرس بارتون هاملتون (2000: 604-632) ما إذا كانت العمالة الذاتية في النشاط الريادي تصرف مثلا العمل بالأجر. ويجد أن القيمة الحالية للدخل إلى رجل الأعمال الوسيط للأعمال الطويلة الأمد تقل كثيرا عن قيمة العمل المدفوع دون أن تكون له مدة إمتلاك. وتتعزز هذه النتيجة عندما تنظر في النسب الكبيرة للشركات التي تفشل في البقاء لأكثر من أربع سنوات في كل من الدول المتقدمة والبلدان الأقل نموا (نافزيجر

116-111 : 1968) . هل يمكن أن يكون رواد الأعمال المحتملين يواجهون عوامل «دفع» من خيارات بديلة قليلة، أو في القطب الآخر، توقعات ضخمة «في حال ثرائها»؟ لا، بالنسبة لهاملتون (628 : 2000)، تتفق الأدلة مع فكرة أن ريادة الأعمال تقدم فوائد غير نقدية كبيرة مثل «كونك مديرك الخاص» . وقد يكون هذا الدافع - الذي واجهته مرات عديدة بين رواد الأعمال في أقل البلدان نموا الذين قابلتهم - وهذا هو الأهم في تشجيع النشاط الريادي .

المنشأ الديني والعرقي Religious and Ethnic Origin

الولايات المتحدة

كان البطل الشعبي الأمريكي المسيطر هو الشخص الذي يتحول من الفقر إلى الثروات من خلال العمليات التجارية . وكان من أكثر الشخصيات شهرة هو أندونيس كارنيجي (1835-1919)، وهو مهاجر غير متعلم، إبن رجل عامل، أجبر على البحث عن عمل في سن مبكرة ، يضطر إلى البحث عن عمل في سن مبكرة . من خلال الذكاء والعمل الشاق، وقال إنه تحول من بكرة صباه إلى ساعي بيريد إلى مساعد المشرف السكك الحديدية إلى الزعيم الصناعي . بالنسبة له، "المليونيرات الذين هم في السيطرة النشطة بدأت كأولاد الفقراء وتم تدريبهم في أقسى ظروف ولكنهم الأكثر كفاءة من جميع المدارس - الفقر" (كارنيجي 109 : 1902) . ومع ذلك، قصته غير نمطية . قصص هوراشيو ألجير وهي أساطير عظيمه من القرن التاسع عشر .

الرأسمالية الأخرى والإقتصادات المتباينة

ولا ينبغي أن يكون من المستغرب أن يكون للصناعيين خارج الولايات المتحدة صورة إجتماعية مماثلة . وكان المبتكرون خلال الثورة الصناعية الإنجليزية في المقام الأول أبناء الرجال في ظروف مريحة (هاجن 1962) . وكان لدى رواد الأعمال الصناعية من اليونان ونيجيريا وباكستان والهند والفلبين وضع مهني وعائلي أعلى بكثير من السكان ككل . وعادة ما يكون لمديري الشركات الصناعية، ومعظمهم من العائلات التي لديها أموال لدفع تكاليف التعليم الجامعي، وضع إجتماعي إقتصادي أعلى من رواد الأعمال .

البلدان الاشتراكية

في الإتحاد السوفيتي في عام 1936، كانت واحدة من الدراسات القليلة مع معلومات موثوقة عن أصول مهنية الآباء أبناء الموظفين ذوي الياقات البيضاء والمهنيين أو أصحاب الأعمال لديها ستة أضعاف التمثيل في المناصب الصناعية والتنفيذية التي

كان أبناء العمال اليدويين والمزارعين. هذا الوضع كان قائما على الرغم من ثورة 1917، التي ألغت ظاهريا الهيكل الطبقي الحالي (جرانيك 1961). وحتى في الصين، إستمر الرأسماليون، الذين دعموا ثورة 1949 التي لم تكن متحالفة مع المصالح الأجنبية، (بإستثناء الثورة الثقافية، 1966-1976) في الحصول على الفائدة من إستثماراتهم ودفع أجور عالية نسبيا لإدارة القطاعين العام والخاص المشترك المؤسسات. لا يزال أعضاء وأبناء البرجوازية الصينية قبل الثورة يشغلون عددا كبيرا من المناصب في الصناعة والإدارة والتعليم، على الرغم من الهجمات على إمتيازاتهم من 1966 حتى 1976 (ديلين 1971؛ ليونز 1987).

مزايا إمتياز الخلفيات

وكثيرا ما يستفيد رائد الأعمال أو المدير من وجود ميزة إحتكارية. هذه الميزة (بإستثناء المواهب الموروثة) عادة ما تكون نتيجة لفرص أكبر، مثل (1) الحصول على مزيد من المعلومات الإقتصادية من المنافسين، (2) وصولا متفوقا إلى التدريب والتعليم، و (3) خصم أقل من الأرباح المستقبلية، و (4) حجم الشركة الأكبر، و (5) إتفاقات مربحة لتقييد الدخول أو الإنتاج. يتم تسهيل كل خمسة من الثروة أو المنصب (دوب 1926).

ووفقا لذلك في الهند، الطبقات العالية، الطبقات العليا، والعائلات التجارية الكبيرة تستخدم هذه المزايا الإحتكارية ليصبح رواد الأعمال الصناعية بأعداد غير متناسبة. وفي مدينة هندية واحدة، كان 52 في المائة من هؤلاء رواد أعمال (على النقيض من 11 في المائة فقط من العمال ذوي الياقات الزرقاء) من الطوائف الهندوسية العالية، التي تشكل 26 في المائة فقط من مجموع السكان. وكانت حصة غير متناسبة من العمال ذوي الياقات الزرقاء (ولكن أيا من رواد الأعمال)، من الخلفيات الطائفة (أي الداليت والبروتستانت أو المسيحيين الكاثوليك الرومان).

هذا التوزيع غير المتوازن للنشاط التجاري - كما هو مبين في الجدول 1-12، والذي يعكس الإختلافات في الفرص الإقتصادية بين الأجزاء المميزة والأقل حظا من السكان - هو نموذجي لكثير من البلدان الأخرى أيضا.

وكثيرا ما يكون نشاط ريادة الأعمال وسيلة لنقل واحد أو إثنين من الشقوق إلى السلم الإقتصادي. وتشير البحوث إلى أن الوضع الإجتماعي والإقتصادي لرواد الأعمال أعلى من وضع والديهم، وهو أعلى بكثير من حالة عامة السكان.

الجدول 1-12. يوضح المجتمع الطائفي والديني من رواد الأعمال والعمال في مدينة هندية

الطبقة / الدين	نسبة رواد الأعمال	نسبة العمالة من ذوي الياقات الزرقاء	النسبة الكلية للسكان
الهندوسية المرتفعة			
البراهمة (كاهن)	20.4	2.2	21.4
الكشاتريا (حاكم ، محارب)	9.3	8.9	2.3
الفييشيا (تاجر)	22.2	0.0	2.2
الهندوسية المتوسطة			
السودرا (الحرفيين والفلاحين)	27.8	57.8	56.9
الهندوسية المنخفضة			
الداليت (المنبوذه)	0.0	15.5	11.2
غير الهندوس			
الإسلامية	13.0	6.7	1.3
المسيحية (الطبقة العليا)	1.8	0.0	0.1
المسيحية (الطبقة الدنيا)	0.0	8.9	4.5
السيخية والبارسية وأخرى	5.5	0.0	0.1
المجموع	100.0	100.0	100.0

Source: Nafziger 1978:65.

التعليم Education

تشير معظم الدراسات إلى إرتفاع مستوى التعليم بين رواد الأعمال مقارنة بالسكان ككل، والعلاقة المباشرة بين التعليم ونجاح منظم المشاريع. والأشخاص الذين لديهم المزيد من التعليم ربما إتخاذ قرارات تجارية أكثر سلاسة. بالإضافة إلى ذلك، مهاراتهم اللفظية هي أفضل وجعل إكتساب أفكار وأساليب جديدة أسهل وكذلك المقابلة والتحدث في العلاقات التجارية وفهم كتيبات التعليمات وغيرها من المعلومات الكتابية الروتينية. وأخيرا، فإن رجل الأعمال المتعلم ربما لديه خلفية رياضية سليمة، وتسهيل الحساب وحفظ السجلات.

غير أن تعليم رائد الأعمال قد يكون له علاقة سلبية بالنجاح في الحرف التي تتطلب تدريبا مطولا مثل النسج والحدادة والصياغة والحياكة والجلود. ويمكن أن يمثل الوقت والمال المنفقان على التعليم النظامي فرص متخلى عنها في التدريب المتصل ارتباطا وثيقا بأنشطة تنظيم المشاريع (نافزيجر 1977)[1].

(1) المترجم

وقد يحد التعليم من ريادة الأعمال من خلال منح الناس خيارات مهنية أخرى. وهكذا، في أوائل الستينيات، عندما كان النيجيريون يحلون محل البريطانيين الباقين في الخدمة المدنية، تحول عدد قليل من خريجي الجامعات في نيجيريا إلى هذه الوظائف براتبهم المرتفع وأمنهم وهيبتهم وغيرها من البدائل بدلا من النشاط الريادي مع أرباحه المنخفضة نسبيا مخاطرة عالية. وعلى النقيض من ذلك، يختار البعض، في المناطق التي يزيد فيها خريجي الجامعات عن العرض، مثل جنوب الهند قبل عام 1990، روح المبادرة لتجنب البطالة أو الوظائف ذات الياقات الزرقاء.

الجنس Gender

في الولايات المتحدة، هناك عدد قليل نسبيا من النساء في مجال الأعمال التجارية – وليس فقط بسبب التمييز على أساس الجنس (على الرغم من أن هذا يلعب دورا) ولكن بسبب نمط التنشئة الاجتماعية الإناث كلها في أمريكا. وتتقاضى بعض النسويات أن الفتيات يتم ترقيتهن ليتطلعن إلى أن يكونن أمناء وممرضات وراقصات ومعلمات رياض أطفال بدلا من بدء أعمال تجارية.

وفي كثير من البلدان النامية، تكون نسبة الإناث من رجال الأعمال أقل مما هي عليه في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من بعض الإستثناءات، مثل تركيزات الإناث في بعض الأسواق الكبيرة في الأسواق المفتوحة في غرب أفريقيا، فإن نسبة ضئيلة فقط من أصحاب المشاريع الكبيرة في أقل البلدان نموا هم من النساء.

ولدى معظم أقل البلدان نموا معايير ثقافية تملي كيف ينبغي للذكور والإناث أن يتصرفوا في العمل. وكثيرا ما تكون الحركة البدنية للمرأة والإتصال الإجتماعي مقيدة في أقل البلدان نموا. وتقول عالمة الإنسان جوانا ليسينجر (1980) أنه في الهند لا يسمح للنساء بالتعامل مباشرة مع الرجال الغريبين، حيث يفترض أن كل إتصال غير مرصود بين الرجال والنساء غير المرتبطين يجب أن يكون جنسيا. وعلاوة على ذلك، وفقا ل ليسينجر، ينظر إلى النساء الهنديات على أنها أضعف بطبيعة الحال وأكثر عاطفية أقل مهارة إجتماعيا وأقل عقلانية وأدنى من الرجال. وقد استخدمت هذه الآراء ليس فقط للحد من المنافسة بين المرأة والرجل في مجال الأعمال التجارية بل أيضا في بعض الحالات لتبرير تقييد المرأة للأسرة المعيشية.

وعلاوة على ذلك، يمكن للثقافة النظر في خصائص رائد الأعمال الناجح – الحكمة، وسرعة البديهة وقوة الشخصية – كما تتعارض مع تلك التي من إمرأة جيدة وسليمة. حتى عندما تكون المرأة عازمة على أن تكون رائدة أعمال، تذكر يوميا بأنها

تتعارض مع القاعدة: التحرش الجنسي من المرجح إذا تجاوزت حدود السلوك المقبول. على الرغم من أن المرأة يمكن أن تتغلب على هذه القيود من خلال تحيط نفسها مع الأقارب والجيران، وغيرها من النساء اللاتي يمكن أن يشهد على حسن سلوكها، وهذه الإستراتيجية مرهقة لرائد الأعمال، الذي يجب أن يكون متنقلا. وبالإضافة إلى هذه القيود الإجتماعية، قد يرفض المصرفيون والموردون إئتمانات رجال الأعمال من أقل البلدان نموا. وعلى العموم، وعلى الرغم من بعض الإختلافات الطفيفة، فإن هذه المواقف تجاه نشاط المرأة في مجال تنظيم المشاريع منتشرة في البلدان النامية.

التعبئة التكنولوجية وريادة الأعمال في الإقتصادات الإشتراكية والإنتقالية

يشير الفصل 19 إلى مدى صعوبة تحفيز النشاط الإبتكاري في الإقتصادات المخططة مركزيا مثل الإتحاد السوفيتي. وقاوم المدراء السوفييت الإبتكار، لأن الموارد تحويلها إلى تغير تكنولوجي يهدد عادة العوائدات لتنفيذ الخطة.

في الفترة من 1966 إلى 1970، في السنوات الأولى من الثورة الثقافية، سيطر زعماء الصين على الإبتكار الصناعي والإدارة من النخبة الإدارية المهنية. تغيرت الإدارة من شخص واحد إلى لجنة ثورية "ثلاثة في واحد"، تتألف من المسئولين الحكوميين والفنيين والعمال. وحثت الحملات العمال على إختراع أو تحسين الآلات والأدوات والعمليات – وهي سياسة بدأت بعد أن أخذ الفنيون السوفيتيون مخططاتهم وانسحبوا من المصانع غير المكتملة في عام 1960.

وفقا للصحافة الصينية في أواخر الستينيات، فالعديد من الناشطين الفنيين بين العمال، غير المعترف بها سابقا، قدموا تقنيات جديدة ثابروا عندما إنتقدوا من قبل البيروقراطيين والأقران، وحصلوا على دعم من الحزب الشيوعي. وقد حصلوا، من خلال مساعدتهم، على مشورة تقنية أكثر تطورا، وكثيرا ما تلقوا مزيدا من التدريب والتعليم مما أدى إلى الترقية (سوتمير 1974). ومنذ الإصلاحات الصناعية لعام 1978، أعاد المدراء الفنيون والفنيون التأكيد على سلطتهم ووقفوا إبتكارات الناشطين الفنيين.

وبدأت الإصلاحات الإقتصادية في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، بما في ذلك بدايات تنظيم المشاريع في الإقتصاد الفردي.

وقد نما الإقتصاد الفرنسى فى الصين سريعا حيث إزداد عدد العاملين لحسابهم الخاص فى المدن والبلدات بحوالى 50 ضعفا من عام 1978 الى عام 1988. وخلال هذه الفترة، لم يكن بمقدور الملاك المملوكة للقطاع الخاص وتشغيلها أن يستخدم في

البداية سوى خمسة أفراد خارج العائلة، في حين أن التعاونيات والشركات المتكاملة رأسيا أو أفقيا لديها حدود عمالة أعلى تتفاوت حسب المنطقة. وفي عام 1984، أقنع وان رونان ستة أكاديميين في العلوم الهندسية الزملاء للإنضمام إليه في الإقتراض 400$ ،5 وإستئجار مكتب صغير لوجدت شركة مجموعة حجر بكين، التي حققت 85.5$ مليون في مبيعات المعدات الإلكترونية، وحصل على 6.7$ مليون بعد الضرائب، ويعمل 800، وكان لديها 15شركة تابعة (بما في ذلك في اليابان وهونغ كونغ) بحلول عام 1987. وتولت مجموعة ستون السيطرة على الملكية وقدمت المعرفة التقنية للمشاريع المشتركة مع شركة ميتسوي اليابانية في إنتاج آلة كاتبة إلكترونية إنجليزية صينية ومعالجات كلمات وطابعات مناسبة للصين والبرمجيات. فالقانون الصيني والعقوبات الإجتماعية تحد الدخل السنوي بعد الضرائب من رئيس الشركة وان إلى 8500 $، ومع ذلك، كرائد أعمال، كان له الإستقلال والإكبار ودخل بـ 25 مرة عن راتبه الأكاديمي (هاردينغ 128-124: 1987؛ جولد 46:1985-50؛ زولين 1987؛ إجناتيوس 10: 1988)[(1)].

بدء المشاريع الصغيرة ينطوي على العديد من العقبات. وتجد الشركات الصغيرة في جورجيا، التي كانت في السابق جمهورية سوفيتية، صعوبة في التعامل ليس فقط مع إرتفاع الإيجارات والضرائب والرسوم ولكن أيضا «الرشاوى التي يطلبها المفتشون الصحيون ومفتشو النار وموظفو الجمارك وشرطة المرور، ناهيك عن الإبتزاز الجريمة الممنهجه». حيث أن بدء العمل يتطلب 500 دولار على الأقل في الرشاوى. وقال رواد الأعمال في هذا الإقتصاد الإنتقالي إنه من الضروري أن يكون هناك واقي، وأن يقيموا علاقات جيدة مع الشرطة، وأن ينشروا هذه العلاقة للحماية من الحوادث غير المتوقعة (دودويك وآخرون 224: 2003).

حقوق الملكية طويلة الأجلLong-Term Property Rights

لعل العائق الرئيسي أمام الإبتكار في الإشتراكية وبعض الإقتصادات الرأسمالية هو الإفتقار إلى حقوق الملكية الآمنة، التي نوقشت في الفصل 4. هل سيذهب المزارعون الصينيون إلى الإستثمار والإبتكار عندما يكونون غير متأكدين من أن حقوقهم في الإستخدام آمنة؟ وتقترح التجربة السابقة إستمرارا غير مؤكد لنظام حقوق الملكية، مما يثير تساؤلات حتى عن عقد إيجار مدته 99 عاما. ومع ذلك، في عام 2004، عدلت الهيئة التشريعية الوطنية في الصين الدستور لحماية حقوق الملكية الخاصة رسميا.

(1) المترجم

وفي العديد من أقل البلدان نموا، توفر الحكومة الإئتمان والموقع المدعوم في المدن الصناعية للشركات المبتدئة. غير أن الإفتقار إلى حقوق الملكية الثابتة قد يحد من النمو، وهو مثال لرأس مال de Soto الميت، غير قابل للإستعمال في ظل نظام الملكية القائم ولا يمكن الوصول إليه كضمان للإقتراض (أنظر الفصل 4).

ملخص الفصل

1 – إن البيئة السياسية والثقافية في أقل البلدان نموا لا تفضي عموما إلى ريادة الأعمال الصناعية قبل الستينيات أو السبعينيات. وعلى الرغم من أن حكومات أقل البلدان نموا ينبغي أن تشجع رواد الأعمال الخاصين بهم، فإنه ليس من الضروري أن يكونوا قادة الصناعة كما يمجدها شومبيتر.

2 – بالنسبة إلى Schumpeter، فرائد الأعمال هو المبتكر، الذي يقوم بتوليفات جديدة. وهذه الإبتكارات هي مصدر الربح الخاص والنمو الإقتصادي. ومع ذلك، لا تحتاج أقل البلدان نموا إلى التشديد بلا مبرر على تطوير مجموعات جديدة، لأن بعض التكنولوجيا يمكن استعارتها أو تكييفها من الخارج.

3 – يحدد Coase رائد الأعمال الذي ينظم داخل الشركة، وآلية الأسعار بوصفها صكين تنسيقيين رئيسيين في الإقتصاد. ويعكس الإختيار بين المؤسسة داخل الشركة أو السوق تكاليف المعاملات المتعلقة باستخدام نظام الأسعار.

4 – يختلف رائد العمل عن مدير الشركة التي تدير الأعمال التجارية على خطوط ثابتة. يمكن لصاحب المشروع ملء الثغرات، والمدخلات كاملة، وتعويض عن أوجه القصور في السوق.

5 – نظرا لأنهم يفترضون أن معظم المهارات اللازمة لمؤسسة ما يمكن شراؤها في السوق، فإن الإقتصاديين الغربيين كثيرا ما يحدون من وظيفة تنظيم المشاريع لإدراك فرص السوق واكتساب القيادة على الموارد. ومع ذلك، قد يضطر رجال الأعمال من أقل البلدان نموا إلى توفير بعض المهارات الأساسية أنفسهم، مثل التسويق والشراء والتعامل مع الحكومة والعلاقات الإنسانية والعلاقات مع الموردين وعلاقات العملاء والإدارة المالية وإدارة الإنتاج والإدارة التكنولوجية، وكلها مهارات نقص في المعروض السوق.

6 – وعلى الرغم من أن المؤسسة العائلية تتمتع بميزة إتخاذ قرارات سريعة وموحدة، فإن عيوبها تشمل نهجا متحفظا إزاء المخاطر، والتردد في توظيف المديرين الفنيين وتكون علاقة عائلية في التعامل في العمل.

7 – يعتقد McClelland أن المجتمع الذي يحتاج إلى تحقيق مرتفع بوجه عام يولد منظمي الأعمال النشطين الذين يحققون نموا إقتصاديا سريعا. وقد إستخدمت بعض مؤسسات التدريب التدريب على التحفيز على الإنجاز كجزء من البرامج في المراكز الرامية إلى تنمية روح المبادرة.

8 – يعتقد Hagen أن المجتمعات التي ينشأ فيها الأطفال ديمقراطيا، مما يشجعهم على إتخاذ المبادرة والإعتماد على أنفسهم، هم أكثر عرضة لانتاج أصحاب المشاريع. ومع ذلك، يشكك النقاد في إعتقاد Hagen بأن هذا الإبداع مرتبط بفترة سابقة من فقدان الوضع.

9 – رواد الأعمال الصناعية في أقل البلدان نموا من مجموعة واسعة من الخلفيات المهنية، بما في ذلك التجارة والمبيعات والحرف اليدوية. بيد أن قلة من رواد الأعمال الصناعية يأتون من خلفية الزراعة أو العمالة الحكومية أو أعمال المصانع.

10. وفقا لـ Weber، قد ظهرت روح رائد الأعمال الرأسمالي الحديث في أوروبا الغربية في القرن ال16 نحو غير متكافئ بين المتشددون، الذين تجلت في النشاط الدنيوي الزهد الديني. على الرغم من إنتقاد أطروحة Weber، فقد حفز عمله العلماء على طرح أسئلة حول كيفية تأثير الإختلافات بين الجماعات الدينية والعرقية على نشاط ريادة الأعمال. ولم يرد إجابة مرضية على أحد هذه التساؤلات المتعلقة بتمثيل الفئات الإثنية والإثنية الهامشية في نشاط تنظيم المشاريع.

11 – وبوجه عام، يأتي رواد الأعمال من خلفية إجتماعية – إقتصادية أعلى بكثير من عامة السكان. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تميل إلى أن تكون متنقلة صعودا.

12 – وعلى الرغم من أن التعليم يمكن أن يزيد من عرض ريادة الأعمال عن طريق توفير المهارات اللازمة للأعمال التجارية، فإنه يمكن أن يقلل هذا العرض عن طريق زيادة خيارات العمل المتاحة للشخص.

13 – إن المعايير الثقافية في أقل البلدان نموا التي تحدد كيفية تصرف المرأة في العمل تحد من نشاط المرأة في مجال تنظيم المشاريع. (تحدث مثل هذه المشاكل في البلدان المتقدمة أيضا).

14 – إن التنظيم والإبتكار هامان للنمو في الإقتصادات الإشتراكية وكذلك الرأسمالية. وكان من الصعب على البلدان الاشتراكية، ولا سيما الإتحاد السوفيتي، في تحفيز المديرين والفنيين على الإبتكار.

15 – بموجب الإصلاح الصناعي الذي أجري في الصين بعد عام 1978، يمكن للأفراد العاملين لحسابهم الخاص أن يبتكروا ويبدؤوا مشروعا جديدا يجمعون بين رأس المال والعاملين، وأن يوسعوا الشركة، ولو بقيود معينة. وسيساعد مدى الإصلاح الإقتصادى فى الصين وحماية الملكية الخاصة فى تحديد مدى توسع النشاط الفردى فى مجال ريادة الاعمال.

مصطلحات للمراجعة

- ريادة الأعمال
- الإقتصاد الفردي (الصين)
- الإبتكار
- الأفراد الهامشيون
- ميزة الإحتكار
- الحاجة إلى الإنجاز
- الشركات المملوكة للدولة (SOEs)
- الدولة الثابتة

أسئلة للمناقشة

1. ما هي نظرية Schumpeter للتنمية الاقتصادية؟ ما هو دور رائد الأعمال في هذه النظرية؟ كيف ينطبق مفهوم Schumpeter لريادة الأعمال إلى البلدان النامية؟
2. ما هي الخطوات في عملية تطوير أوجه التقدم التقني الضرورية لأقل البلدان نموا؟ ما هي الخطوات في هذه العملية التي يمكن أن تخطيها بالكامل أو جزئيا؟
3. ما مدى صحة وجهة نظر Baumol بأن المنافسة الإحتكارية للإبتكار يمكن أن تفسر "معجزة النمو" الأخيرة في الرأسمالية؟
4. ما الذي يقصده رائد الأعمال باعتباره ملء الفراغ؟ لماذا يعتبر هذا المفهوم الريادي أكثر أهمية بالنسبة لأقل البلدان نموا من الدول المتقدمة؟
5. ما هي وظائف رائد الأعمال في أقل البلدان نموا؟ كيف يمكن أن تختلف هذه الوظائف عن تلك التي يقوم بها منظم الأعمال في مجال التكنولوجيا؟
6. ما هي مزايا وعيوب المشاريع الأسرية في أقل البلدان نموا؟
7. ما هي بعض العوامل غير الاقتصادية التي تؤثر على مباشرة الأعمال الحرة في أقل البلدان نموا؟
8. ما هي العوامل الإجتماعية والإقتصادية التي تؤثر على توريد رواد الأعمال الصناعية في في البلدان الرأسمالية من أقل البلدان نموا؟

9 . هل الأفراد الهامشيون أكثر إبتكارا من الأفراد غير الهامشين كأصحاب مشروعات؟

10 . هل مفهوم ريادة الأعمال ينطبق على الإقتصادات الإشتراكية؟

دليل المراجع

يرى Baumol (2002)، مثل Schumpeter ، أن الإبتكار هو المصدر الرئيسي للنمو الإقتصادي، ولكن على عكس شومبيتر، يعتقد بومول أن احتكار القلة يحفز المنافسة المبتكرة. بعض الإسهامات الرئيسية في شرح العلاقة بين ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية - يعمل من قبل ، McClelland ، Leibenstein ، knight، Schumpeter ، weber - وهي متاحة على شبكة الإنترنت (أنظر Nafziger ، واجب على الإنترنت، 2006a).

في مقالة أكتشفت حديثا عام 1932، Schumpeter (2005) شدد على التنمية بإعتبارها متغيرة جذريا (متشنج أو قفزة تشبه) التغيير، على أساس الإبـداع، والنمو والتغيير التدريجي.

بالنسبة إلى Hamilton (604-632: 2000)، فإن الحافز الرئيسي ليصبح رائد أعمال، على الرغم من عوائده الأدنى إلى العمل المدفوع الأجر، هو "منصب مديرك الخاص".

إن مجلة الأمم المتحدة للتخطيط التنموي رقم 18 (1988)، الذي حررها Harvey Leibenstein و Dennis Ray ، تكرس قضية كاملة لريادة الأعمال والتنمية الإقتصادية، بما في ذلك "دور ريادة الأعمال في التنمية الاقتصادية"لـ Ray و "هل ريادة الأعمال دائما الإنتاجية؟" لـ Baumol، "المرأة والاقتصاد" لـ Stevenson و"، مجتمع وريادة الأعمال؛ "لـ Nafziger و" ريادة الأعمال والابتكار في بلد سريع النمو؛ " لـ Kim و" كسر عنق الزجاجة الريادية في البلدان النامية في وقت متأخر: هل هناك دور مفيد للحكومة ؟، "لـ Kilby والعديد من المواد الأخرى.

Kilby (1-40 : 1971) يناقش وجهات نظر مختلفة حول ريادة الأعمال، مؤكدا على إرتباط الأدب النظري من عدد كبير من التخصصات مع الأدب التجريبي القائم. وبالإضافة إلى ذلك، تلخص وجهات نظر Schumpeter و McClelland و Hagen حول ريادة الأعمال في مقالات قصيرة لـ Kilby. الساحة والروماني (167-183: 2002) دراسة نهج Schumpeter لريادة الأعمال.

Kilby (29-13 : 2003) يعيد النظر في قضايا حول رائد الأعمال. Nafziger (23-12 : 1978) يرسم مفهوم منظم الأعمال في تاريخ النظرية الإقتصادية والتحليل الإقتصادي المعاصر. Liedholm و Mead (1987) لديها دراسة إستقصائية لأدبيات الصناعة الصغيرة في البلدان النامية. يحللاGrossman و Helpman (1991) مساهمة الابتكار في النمو الإقتصادي. يركزوا Lin و Cai و Li (2003) على دور الإصلاح الإقتصادى والتسويق فى نمو الصين "المعجز".

وتشمل الموضوعات المتعلقة بريادة الأعمال في أجزاء أخرى من الكتاب ما يلي: الإبتكار التكنولوجي والتكيف (ص 372)، والحواجز أمام ريادة الأعمال في الدول الضعيفة مع البحث عن إيجارات واسعة (ص 115-117) ودور الدولة في ريادة الأعمال (الصفحات 61-62، 64-65)، يتحدث رائد الأعمال عن الإستفادة من شبكات الإنتاج العالمية والتحولات في دورة المنتج (الفصل 17)، والإقراض الجماعي للمشاريع الصغيرة للنساء (الصفحات 203-204).

(13) البيئة والموارد الطبيعية نحو التنمية المستدامة
Natural Resources and the Environment: Toward Sustainable Development

التنمية المستدامة Sustainable Development

قد صاغت اللجنة المعنية بالبيئة والتنمية، 1987 برئاسة رئيس الوزراء النرويجى Gro Harlem Brundtland، مصطلح التنمية المستدامة، مشيرا الى "التقدم الذى يلبي إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها الخاصة".

والإستدامة لا تعني فقط بقاء الجنس البشري، بل تعني أيضا الحفاظ على إنتاجية الأصول الطبيعية والإنتاج البشري من جيل إلى جيل. وعند الحكم على ما إذا كانت هذه الأصول كافية، علينا أن ندرك مدى قدرة رأس المال المادي(المنتج)على إستبدال رأس المال الطبيعي (أنظر نظرية Daly لاحقا من هذا الفصل).

ويحلل هذا الفصل الأراضي والبيئة والموارد الطبيعية بوصفها موارد إقتصادية في أقل البلدان نموا، وعما إذا كانت التنمية مستدامة، نظرا لإستنزاف الموارد الطبيعية والأضرار البيئية. ونحن هنا ننظر إلى الإختلافات بين الأراضي والموارد الطبيعية ورأس المال؛ وتقييم أثر تغير أسعار النفط الحقيقية على الإستهلاك في السبعينات والثمانينات والتسعينات؛ وتحليل الأثر السلبي للمرض الهولندي في قطاع تصدير مزدهر على قطاعات أخرى؛ ومناقشة ما إذا كانت الموارد الوفيرة قد تكون نقمة وليست نعمة؛ ودراسة تأثير الفقر على البيئة؛ وتحديد أوجه القصور في السوق التي تسهم في تدهور البيئة؛ ودراسة التغير في التلوث مع النمو الإقتصادي؛ وتحديد قاعدة لصنع القرار لتخفيف التلوث؛ تشير إلى كيفية وضع قيمة نقدية على تصريف التلوث؛ ومناقشة نمو الأراضي القاحلة وشبه الجافة. ودراسة التنمية الإقتصادية في المناخات المدارية؛ وتحليل السياسات المتعلقة بالموارد البيئية، مثل التنوع البيولوجي والمناخ، وهي سلع عامة عالمية؛ والنظر في مدى محدودية النمو بسبب ندرة الموارد الطبيعية؛ والنظر في تدابير الرفاه الإقتصادي التي تنظر في نضوب الموارد والأضرار البيئية؛ ودراسة المعضلات الأخلاقية للدول الغنية في عالم محدود الموارد وعدم المساواة في الدخل.

أهمية الموارد الطبيعية Importance of Natural Resources

كتب Simon Kuznets (1955 :36) أن النمو الاقتصادي "من غير المحتمل أن يعوقه الإفتقار المطلق للموارد الطبيعية"، حيث نمت اليابان وسويسرا وسنغافورة ومنطقة القدس الفلسطينية بسرعة على الرغم من ندرة الموارد الطبيعية. إلا أن الكويت والإمارات العربية المتحدة لديهما أعلى دخل للفرد في العالم، في حين أن الدخل في المملكة العربية السعودية وليبيا أعلى من معظم البلدان الأخرى الأقل نموا. ومع ذلك، تباينت الإيرادات والإيرادات في هذه الدول المصدرة للنفط تباينا واسعا بين عامي 1970 و 2005، بعد دورات الإزدهار والكساد المماثلة لتلك التي حدثت في تكساس ولويزيانا وأوكلاهوما وألبرتا.

الأراضي والموارد الطبيعية والموارد البيئية

تعتبر الأراضي والموارد الطبيعية غير قابلة للإنتاج، لأنها، على عكس رأس المال، لا يمكن تجديدها من خلال الإنتاج. غير أن الخط الفاصل بين هذه الموارد ورأس المال غير واضح عمليا. وبالتالي، نقول إن الأراضي غير قابلة للإنتاج، ولكن في بعض المدن الساحلية الكبرى، مثل سنغافورة ومومباي (بومباي) وبوسطن، حيث كانت الأراضي شحيحة، فإن مدافن القمامة إمتدت لطول المنطقة. وعلى الرغم من أن حوالي 11 في المائة فقط من مساحة الأرض مزروعة، فإن الأراضي الصالحة للزراعة تتولد بإستمرار عن طريق الصرف والري وإستخدام الأسمدة والبذور الجديدة والآلات الجديدة. وقد خلقت التقنيات الجديدة والنقل الرخيص إستغلالا إقتصاديا للموارد التي لم تكن مستخدمة من قبل.

الأراضي والموارد الطبيعية، على الرغم من أنها غالبا ما تكون مجمعة معا، لها خصائص مميزة للغاية. فالأرض غير متحركة وقد تكون قابلة للتجديد. وعلى النقيض من ذلك، فإن الموارد الطبيعية متنقلة، ولكن معظمها غير قابل للتجديد - ولا يمكن تجديدها بمعدل سريع بما فيه الكفاية لكي تكون ذات مغزى من حيث العمر البشري. وتشمل مصادر الطاقة غير المتجددة الطاقة البترول والفحم والليغنيت والخث وسوائل الغاز الطبيعي والتدفقات الحرارية للأرض والصخر الزيتي ورمال القطران واليورانيوم والثوريوم.

تدفقات الموارد. تتكون مصادر الطاقة المتجددة من الطاقة الضوئية المخزنة في النباتات والحيوانات (مثل الغذاء والخشب والفضلات الحيوانية ووقود الخضار) والشمس والماء (بما في ذلك طاقة المد والجزر) والرياح والطاقة الحيوانية (Cook 51، 17:

1976). فبعض الإقتصاديين لا يحبذون أن يطلقوا عليهم موارد متجددة، ويفضلون مصطلح تدفقات الموارد، حتى لو لم يستنفدوا، فإنهم يفتقرون إلى القدرة التجددية (أي أن البشر لا يستطيعون تجديد هذه التدفقات). قد يتم تخزين الطاقة الشمسية بواسطة الأشجار أو الوقود الحفري أو الطحالب، ويمكن تخزينها بشكل مصطنع بواسطة البطاريات أو خزانات المياه الساخنة، ولكن مخزون الطاقة الشمسية هو الشمس نفسها؛ لدينا إستهلاك الطاقة الشمسية ليس له تأثير على المخزون أو على إستهلاكنا في المستقبل.

والموارد البيئية هي موارد مقدمة بطبيعتها غير قابلة للتجزئة. ولا يمكن تخصيص نظام بيئي أو طبقة الأوزون أو الغلاف الجوي السفلي حسب الوحدة (كما يمكنك تخصيص النفط أو النحاس) أو إستهلاكها مباشرة، ولكن الناس يستهلكون الخدمات التي تقدمها هذه الموارد (Kahn 5: 1995).

البترول Petroleum

يمكن أن تتغير أهمية المعالم الجغرافية المادية تغيرا كبيرا مع التغير التكنولوجي. فالبترول، على سبيل المثال، أصبح موردا هاما عندما أصبح محرك الاحتراق الداخلي الذي يغذيه البنزين منتشرا على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، فإن التغير التكنولوجي يغير من قابلية مناطق العالم للعولمة. فخلق تكييف الهواء، إعتمادا على صناعة النفط والغاز، ففي جنوب الولايات المتحدة أكثر متعة للعيش في فصل الصيف، وتعني الكثير للسكان والنمو الإقتصادي الكبير في فلوريدا وتكساس وجنوب كاليفورنيا خلال السنوات الـ 25 الماضية (Firebaugh 81-180 : 2003).

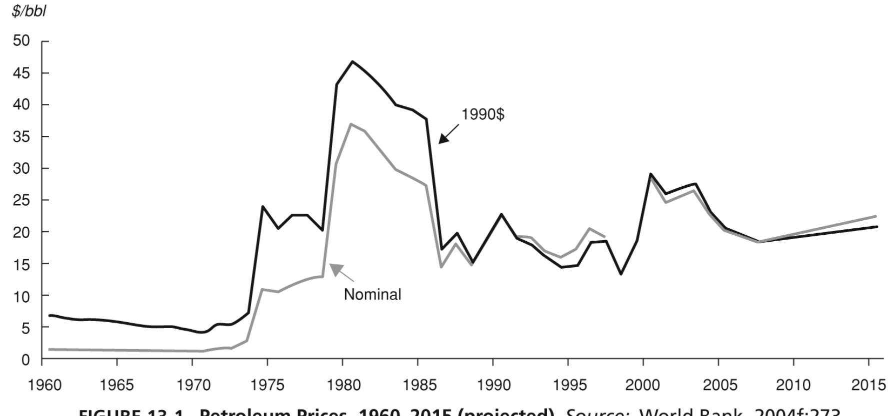


FIGURE 13-1. Petroleum Prices, 1960–2015 (projected). *Source:* World Bank. 2004f:273.

وأدى إرتفاع أسعار النفط الخام أربعة أضعاف على مدى أربعة أشهر في عامي 1973 و 1974 إلى إرسال العديد من إقتصادات أقل البلدان نموا. وتضاعفت واردات أقل البلدان نموا من الوقود ومواد التشحيم (إلى حد كبير النفط) كنسبة مئوية من إجمالي الواردات السلعية من 8.0 في المائة في عام 1970 إلى 17.5 في المائة في عام 1977. وكما أظهر نافزيغر (2006b)، وإنخفض ميزان التجارة (الصادرات السلعية ناقص الواردات السلعية) لأقل البلدان نموا المستوردة للنفط من 18 مليار دولار في عام 1973 إلى 72.1 مليار دولار في عام 1980 و 77.0 مليار دولار في عام 1981، في حين ارتفع في صادرات النفط من 18.9 مليار دولار في عام 1973 وإلى 87.1 مليار دولار في عام 1974 إلى 170.8 مليار دولار في عام 1980. وبالنسبة للهند، زادت مدفوعات واردات النفط كنسبة مئوية من عائدات التصدير بأكثر من الضعف من 18.6 في المائة في عام 1973 إلى 38.4 في المائة في عام 1974. ومع ذلك، فإن أقل البلدان نموا المستوردة للنفط تعافت من صدمة 1973 إلى 1974، وتزداد بسرعة مع أقل البلدان نموا المصدرة للنفط منذ عام 1973 إلى عام 1980.

وقد تعافى ميزان Nonoil لأقل البلدان نموا خلال إنهيار أسعار النفط في الثمانينيات، حيث إنخفض إلى 9.2 مليار دولار في عام 1986، قبل أن يتحول إيجابيا في أواخر الثمانينات، في حين إنخفض الميزان التجاري الإيجابي للبلدان المصدرة للنفط خلال الثمانينات وأوائل التسعينات (بإستثناء عام 1990)، وتحولت سلبيا في عام 1994. وفي الفترة 1993-1997، كان العجز في مستوردي النفط أكثر قابلية للمقارنة بين 1980-1981، قبل أن يرتفع إلى عجز أصغر بعد عام 1997. وبإستثناء سنة واحدة من عام 1997، كان الميزان التجاري لأقل البلدان نموا المصدرة للنفط كبيرا منذ عام 1995 وحتى بداية القرن الحادي والعشرين.

وعلى الرغم من أن أقل البلدان نموا المستوردة للنفط حافظت على نموها من السبعينات إلى الثمانينيات، فإن نمو البلدان المصدرة للنفط، الذي كان محددا رئيسيا هو سعر تصدير النفط (الشكل 1-13)، فقد إنخفض إلى معدل سلبي (Rahimibrougerdi 1988[1]: 147-168. ولم تشهد البلدان الأقل نموا المستوردة للنفط نموا أسرع من البلدان المصدرة للنفط في الثمانينات فحسب، بل أيضا في التسعينات.

وتعتبر منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) من الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) التي وافقت على الحد من الإنتاج وتحديد الإسعار.

(1) المترجم

وعلى الرغم من تأسيس منظمة الـOPEC في عام 1960، إلا أنها حققت نجاحا كبيرا من خلال العمل المتضافر لزيادة أسعار النفط في عامي 1973 و 1974. وخلال السبعينيات، تولت دول الأوبك ملكية الامتيازات النفطية داخل أراضيها، وأصبحت شركات النفط الدولية مزيجا من متعاقدين ووكلاء للمبيعات لهذه البلدان. غير أنه خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، أدى الحفظ، وتنمية مصادر الطاقة البديلة، والركود في أوساط الكثير من منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) ذات الدخل المرتفع – الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية واليابان وأستراليا ، وقللت نيوزيلندا من نمو الطلب على النفط. وفي الوقت نفسه، إنخفضت معدلات الدخل والسلع الأساسية للتجارة في أقل البلدان نموا التي تعاني من ضعف الصادرات، مما أدى إلى زيادة الدين الخارجي الذي تدين به هذه الدول المتقدمة ومصارفها وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والضغط السياسي لهذه المؤسسات، مما أسهم في الضغوط على تحرير OPEC و وتوفير شروط محسنة لمنتجي النفط الأجانب. وفي الوقت نفسه، وجدت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، التي لم تتجاوز 78 في المائة من الإنتاج في عام 2002، صعوبة في فرض الأسعار والحصص، حيث تجاوز الأعضاء، مثل إيران ونيجيريا، مشاكل الديون أو المشاكل السياسية أو العسكرية المتزايدة وأسعارها المسجلة كما أن المنتجين الرئيسيين غير الأعضاء، مثل روسيا والصين والمكسيك والنرويج، زادوا من حصصهم الإنتاجية.

تملك المملكة العربية السعودية (21.4 مليون نسمة)، مع 25 في المائة من الإحتياطيات التقديرية في العالم (الجدول 1–13) وأقل إنتاجا للتكاليف، دورا مهيمنا في تسعير OPEC. فعندما ينتهك أعضاء المنظمة اتفاقيات منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، يمكن للسعوديين زيادة الإنتاج وخفض الأسعار، كما في 1986 إلى 1988، مما يهدد بإخراج المنتجين ذوي التكلفة العالية من السوق. ومع ذلك، فإن السعوديين قد أصيبوا من جراء زيادة الإنفاق الحكومي والميزات الملكية الكبيرة وسط نمو سلبي خلال الثمانينيات والتسعينات من القرن الماضي، حيث واجهوا مشاكل ديون رئيسية وعدم إستقرار سياسي في التسعينات والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. ويشكل منتجو النفط في الشرق الأوسط 65 في المائة من إحتياطيات العالم. روسيا، مع التوسع في إستغلال النفط مع الإندماج في الرأسمالية العالمية، والعراق، مع الإنتعاش من الحروب والصراعات في الثمانينيات والتسعينيات، والسنوات الأولى من القرن ال 21، وينبغي أيضا أن يكون لها تأثير كبير على تسعير الإحتكاريين. إن محاولة التنبؤ بإستجابات السعوديين والروس والعراقيين وأضعف أعضاء منظمة OPEC تشير إلى صعوبة التنبؤ بكيفية نجاح التلاعب بالأسعار وإتجاهات الأسعار المستقبلية.

ويعتمد إستخدام الطاقة على كل من آثار الدخل والسعر (مع كون تدابير الحفظ جزءا من تأثير السعر). والمرونة السعرية للطلب على الطاقة تزيد مع مدة الإستجابة. وهكذا، ففي الأشهر العديدة الأولى من الزيادة المفاجئة في أسعار النفط من عام 1973 إلى عام 1974، كانت مرونة الطلب على الطاقة قريبة من الصفر (إنخفض النمو في الطلب المطلوب قليلا). وعلى مدى فترة السنوات السبع التالية، بلغت مرونة الأسعار نحو 0.4 في المائة في بلدان المنطقة و 0.3 في المائة في أقل البلدان نموا (إنخفض النمو في الطلب المطلوب إنخفاضا كبيرا). وقد حدث التأثير الكامل لتغير أسعار الطاقة بعد 15–25 سنة، عندما كانت مرونة الطلب (إستجابة لأسعار 1973–1974) مرتفعا مرتفعا خلال فترة السبع سنوات (Stobaugh 1979:31–33 ؛ والبنك الدولي 1981i:36–37).

الجدول 1-13. **يوضح دول العالم الرائدة للنفط الخام**

(حسب إنتاج 2003 **وتقديرات إحتياطيات النفط الخام** 2003**، مليار طن)**

الدولة	الإنتاج	إحتياطات 2003
المملكة العربية السعودية a	0.47	36.1
إيران a	0.19	18.0
العراق a	0.07	15.5
الكويت a	0.11	13.3
الإمارات العربية المتحدة a	0.12	13.0
فينزويلا a	0.15	11.2
الإتحاد الروسي	0.42	9.5
ليبيا a	0.11	4.7
نيجيريا a	0.11	4.6
الولايات المتحدة الأمريكية	0.34	4.2
الصين	0.17	3.2
المكسيك	0.19	2.3
كندا	0.14	2.3
قطر a	0.04	2.0
البرازيل	0.08	1.5
النرويج	0.15	1.4
الجزائر a	0.08	1.4
كازاخستان	0.05	1.2
أنجولا	0.04	1.2
أذربيجان	0.02	1.0

الدولة	الإنتاج	إحتياطات 2003
سلطنة عمان	0.04	0.8
الهند	0.04	0.7
إندونيسيا a	0.06	0.6
المملكة المتحدة	0.11	0.6
الإكوادور	0.02	0.6
مصر	0.04	0.5
آخرى	0.34	5.3
مجموع العالم	**3.70**	**156.7**

The majority of U.S. and Chinese productions is consumed domestically. The U.S.'s 2003 excess demand (consumption less production) of 12.6 million barrels per day surpassed the total excess of the next three nations, Japan, China, and Germany, in rank order. South Korea, France, Italy, India, and Spain also had excess demand greater than one million barrels per day (International Energy Agency 2004:A8).
Proved reserves of oil are "those quantities that geological and engineering information indicates with reasonable certainty can be recovered in the future from known reservoirs under existing economic and operating conditions" (British Petroleum 2004:4).
Because production and reserve figures are used in apportioning OPEC country quotas, many of these figures are likely to be overstated.
a OPEC members.
Source: British Petroleum p.l.c. 2004.

المرض الهولندي

يحلل Michael Roemer المرض الهولندي، الذي سمي عندما كانت عائدات تصدير الغاز في بحر الشمال المزدهرة في السبعينيات قد إرتفعت قيمة الجيلدر، مما جعل الصادرات الصناعية الهولندية أكثر تكلفة بالعملات الأجنبية وزيادة المنافسة الأجنبية والبطالة. وقد أدى إكتشاف إسبانيا للذهب والفضة في العالم الجديد في القرن السادس عشر إلى تقليص التوسع في الأنشطة الإنتاجية الأخرى. وعلى النقيض من ذلك، عانت الولايات المتحدة من مرض مماثل من 1980 إلى 1984، تعاني من أزمة التصدير الزراعية والصناعية من تراجع الصناعات التصديرية الأمريكية التقليدية (السيارات والسلع الرأسمالية والتكنولوجيا العالية والسكك الحديدية والمعدات الزراعية والطلاء والمنتجات الجلدية والأقمشة القطنية والسجاد والمعدات الكهربائية وقطع الغيار والمواد الكيميائية الأساسية) خلال تدفقات رأس المال الكبيرة التي تعزز قيمة الدولار[1]. ومع ذلك، فإن أقل البلدان نموا هي أقل إحتمالا للقضاء على المرض الهولندي من تدفقات

(1) المترجم

رؤوس الأموال الداخلة من الزيادة الكبيرة في الأسعار العالمية، أو التغير التكنولوجي الذي يحد من التكاليف، أو الإكتشاف الرئيسي لمورد أساسي. يمكن أن يسمى علم الأمراض بشكل أفضل الإندونيسي والنيجيري والأنجولي والمكسيكي والفنزويلي (من البترول) والتايلاندية (الأرز والمطاط والقصدير) أو الماليزية (المطاط والقصدير) أو البرازيلية (القهوة والسكر) أو الكولومبية (القهوة) (البن، والكاكاو، والخشب) أو البنجلاديشية (تدفقات المعونة الأجنبية) أو المصرية (السياحة، والتحويلات المالية، وتدفقات المعونة الأجنبية)، أو الأردنية (التحويلات المالية)، أو الزامبية أو الزائيرية (النحاس) أو الغانية (الكاكاو) وهو تباين إقتصادي ناجم عن الإعتماد على واحد إلى ثلاثة صادرات مزدهرة.

ويوضح نموذج Roemer المكون من ثلاثة قطاعات أن النمو في قطاع التصدير المزدهر يقلل من سعر الصرف الأجنبي، مما يعوق نمو القطاعات الأخرى من خلال تخفيض الحوافز لتصدير السلع الأخرى وإستبدال السلع المحلية بالواردات وزيادة أسعار العوامل والمدخلات للقطاعات غير المزدهرة. وعلاوة على ذلك، ينتقل العمل من القطاعات المتخلفة عن الصادرات وإستبدال الواردات إلى القطاعات المزدهرة وغير التجارية. ويمكن أن تؤدي الآثار السلبية الأخرى لطفرة التصدير إلى تخفيف الإنضباط المالي، وزيادة المشاريع كثيفة رأس المال، والإزدواجية في الأجور. يمكن للحكومة أن تقلل من الآثار السلبية للمرض الهولندي من خلال الاستثمار في قطاع السلع المتداولة المتداولة قبل أن ينفد المورد الطبيعي، بحيث يمكن لبقية الإقتصاد أن يستفيد من الفوائد المحتملة لطفرة التصدير (Roemer 1985:234–252 ؛ وأنظر أيضا Findlay 1985:218 –233 ؛ Corden و Neary 848– 1982:825).

لعنة الموارد Resource Curse

قد أثبتت طفرات النفط نعمة للعديد من البلدان المصدرة للنفط، مثل النرويج، التي Yستثمرت في قطاعات أخرى، مما زاد من إستدامة دولة الرفاه. ولكن بعض الإقتصاديين لاحظوا النقد القائل بأن الإقتصادات الوفيرة للموارد تنمو بوتيرة أبطأ من الإقتصادات الأخرى (Sachs و Warner 1999 : 13–38؛ Lal و Myint 1996؛ Auty 3–16: 2002)، ووصفوا هذا الأداء الضعيف بأنه "لعنة الموارد".

في عام 1976، أشار رئيس الدولة النيجيرية، الجنرال Olusegun Obasanjo ، ردا على الإضطرابات السياسية والإقتصاد المفرط، إلى أن عائدات النفط ليست علاجا على الإطلاق. "على الرغم من أن هذا البلد لديه إمكانيات كبيرة فهي ليست بعد دولة غنية.

. . . إن مواردنا من النفط لا تكفي لتلبية طموحات شعبنا وتطوره وخدماته الإجتماعية وإحتياجاته الحقيقية "(Rake 1263 :1976؛ Nafziger 187 :1983).

وزادت عائدات النفط متوسط الرفاه المادي، وإتسعت فرص العمل، وزادت من الخيارات السياسات. ولكنها أيضا غيرت الحوافز وأثارت التوقعات وتباين الإنتاج غير النفطي وتزعزع إستقراره، وكثيرا ما كان ذلك في الزراعة. وأشار الفصل السادس إلى أسعار الصرف والتسعير والإستثمار وسياسات الحوافز التي إضطلعت بها إندونيسيا، ولكن نيجيريا لم تتخذ ما يلزم، لمواجهة الآثار الضارة للمرض الهولندي.

وبالمثل، ساهمت طفرة أنجولا النفطية خلال التسعينات في إرتفاع قيمة العملة، وتحويل حوافز الإنتاج من الزراعة وغيرها من الصادرات إلى أنشطة غير تجارية، بما في ذلك التجارة. وإنخفض الإنتاج الزراعى فى أنجولا، الذى تأذى بالحرب والقيمة الزائدة فى أسعار العملات، بنسبة 36 فى المائة منذ بداية التسعينات. وعلاوة على ذلك، فإن المرض الهولندي خلق فخ للميزانية، حيث أن معظم النفقات المتكررة، بما في ذلك فاتورة الأجور الحكومية، كانت بالعملة المحلية، مع عجز العجز المالي، مما أسهم في التضخم السريع (Aguilar 133-134 :2003).

قد يبدو المرض الهولندي من طفرة النفط في السبعينيات حالة خفيفة من الأنفلونزا لنيجيريا والمكسيك وفنزويلا مقارنة عكس المرض الهولندي من تمثال نصفي النفط في أواخر الثمانينيات، غالبية التسعينيات. بالنسبة إلى مسئول إقتصادي نيجيري كبير، كان تمثيلا لغني بالنفط في السبعينيات "مثل الرجل الذي يفوز في اليانصيب ويبني القلعة. ولا يمكن له الحفاظ عليه، ومن ثم يتعين عليه الإقتراض للخروج "(Lewis 7 :1988).والاعتماد على صادرات أو صادراتين يجعل هذه البلدان معرضة بشكل خاص لصدمات الأسعار الخارجية.

هل لعنة المـوارد صحيحة؟ هل تفشل الإقتصادات الوفيرة في المـوارد في إعادة إستثمار إيجاراتها بشكل منتج وتحويل الموارد بعيدا عن القطاعات المبتكرة (Barbier 253-272 :2003)؟ Lal و Myint (214-215 :1996) وجدوا أن البلدان الغنية بالموارد من المرجح أن تعاني من انهيار النمو من البلدان الأخرى. وينسبوا هذا الإنهيار إلى إرتفاع الأجور من صادرات المنتجات الأولية التي تعرقل التصنيع. ويعتقد Auty (317-318 :2001) أن البلدان الفقيرة الموارد هي أكثر عرضة للبدء في وقت سابق في التصنيع التنافسي، وإجراء التغيير الهيكلي اللازم.

ويرى Eric Neumayer (2003) أن لعنة الموارد أقل بكثير إذا كنت تقيس الدخل القومي الإجمالي بدقة. ويتطلب مكون الوفورات الصافية في الدخل القومي الإجمالي

طرح استهلاك رأس المال واستنفاد الموارد الطبيعية والأضرار الناجمة عن إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون وإنبعاثات الجسيمات من المدخرات الوطنية، كما يفعل البنك الدولي (أنظر الشكل 2-4). ثم يستخلص Neumayer أن "اللعنة" هي في جزء منها نتيجة للإستهلاك المفرط غير المستدام في الإقتصادات الوفيرة بالموارد[1].وفي الواقع، يوافق على أن نيجيريا تعيش خارج حدود إمكانياتها خلال طفرة النفط.

وأخيرا، من المرجح أن تكون هناك وفرة من المعادن القابلة للتصدير والموارد الأخرى مرتبطة بالحكم السيئ أو حتى الدولة الفاشلة. وقد مكنت هذه الموارد أمراء الحرب أو الحكام المستبدين (ليبيريا Charles Taylor وزائير Mobutu Sese Seko) من دعم الجيوش الخاصة دون تقديم الخدمات العامة. والواقع أن السلوك الإقتصادي المستبد ممكن في الإقتصادات الوفيرة بالموارد، ولكنه أقل قابلية للإستمرار في تنزانيا التي تفتقر إلى الموارد، التي تكون مواردها محدودة للغاية بالنسبة للسعي الواسع للإيجار (Nafziger و Auvinen 2003).

الفقر والإجهاد البيئي Poverty and Environmental Stress

قد يحفز الفقر المطرد ونفاد الصبر ، الناس على السعي لتحقيق مكاسب فورية، ونسيان الإستدامة على المدى الطويل، لا سيما عندما تكون حقوق الملكية أو الإستخدام غير واضحة. وللبقاء على قيد الحياة، ينقص السكان الفقراء وتدمر بيئتهم المباشرة، ويقللون من الغابات من أجل حطب الوقود وعائدات التصدير، ويغتنمون الأراضي الزراعية الهامشية، ويهاجرون إلى المناطق المتقلصة من الأراضي الشاغرة، ويدمرون موائل الأنواع البيولوجية الضرورية للأدوية وأصناف البذور (Norgaard 40 – 38: 1992؛ لجنة الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والتنمية 28: 1987). وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تتخلى عن حماية الغطاء النباتي والغابات والمحيط الحيوي. وفي مستويات معيشة الكفاف، عندما تكون بقاء الشعوب في خطر، تسود إقتصاديات -اليد إلى الفم- التي يخفض فيها المستقبل إلى ما لا نهاية؛ فإن الناس يستغلون الموارد الطبيعية ويخضعون للإستثمار في مجال الحفظ والتجديد، مما يؤدي إلى نضوب الموارد وفقدان الأنواع. وفي ظل هذا المناخ الإقتصادي، يتخذ الناس قرارات لا رجعة فيها، يلغون خيارات قطع الأشجار وتعدين الغابات المطيرة والخيارات الإقتصادية الأخرى التي تحد من الأنواع (Panayotou 54 – 46: 1993؛ Flavin 1989). ويعاني أكثر من 100 مليون شخص في أقل البلدان نموا من نقص حاد في الحطب. وفي أواخر الثمانينيات، أشارت دراسة

(1)

أجريت على قرى النيبال النيبالية ذات إزالة الغابات الشديدة إلى أن ربع العمالة المنزلية المخصصة للزراعة قد تحولت إلى جمع حطب الوقود (Mink 9-8 : 1993).

ويدرج البنك الدولي (1992i:4) الآثار السلبية التالية للتدهور البيئي على الصحة والإنتاجية: (1) تلوث المياه يسهم في أكثر من مليوني حالة وفاة ومليارات الأمراض سنويا؛ وندرة المياه تؤدي إلى سوء النظافة المنزلية، إضافة إلى المخاطر الصحية وتحديد النشاط الإقتصادي؛ ويؤدي تلوث المياه وندرتها إلى إنخفاض مصائد الأسماك وزيادة التكاليف المنزلية والريفية للأسر المعيشية لتوفير المياه الصالحة للشرب وإستنزاف المياه الجوفية مما يؤدي إلى ضغط لا رجعة فيه؛ (2) الجسيمات الحضرية المفرطة مسئولة عن 300 إلى 700 ألف حالة وفاة مبكرة سنويا ونصف السعال المزمن في مرحلة الطفولة. والهواء الداخن الداخلي يؤثر على 400 إلى 700 مليون شخص، ولا سيما النساء والأطفال في المناطق الريفية الفقيرة؛ وتلوث الهواء له العديد من الآثار الصحية الحادة والمزمنة، ويقيد المركبات والنشاط الصناعي خلال الحلقات الحرجة، ويؤثر على الغابات والمجاري المائية من خلال الأمطار الحمضية. (3) النفايات الصلبة والخطرة تزيد بشكل حاد من المخاطر الصحية محليا، مثل الأمراض التي تنتشر عن طريق تعفن القمامة وحبس المصارف وتلوث موارد المياه الجوفية؛ (4) تدهور التربة يقلل من التغذية للمزارعين الفقراء على التربة المستنفدة ويزيد من التعرض للجفاف، في حين أن إنخفاض الإنتاجية الميدانية في التربة الإستوائية ويسهم في إزالة الطمي من الخزانات، وقنوات النقل النهري، والإستثمارات الهيدرولوجية الأخرى؛ (5) إزالة الغابات يؤدي إلى الفيضانات المحلية، ويسهم في الموت والمرض ويؤدي أيضا إلى فقدان إمكانيات قطع الأشجار المستدامة ومنع التعرية وترسيب مستجمعات المياه وإحتجاز الكربون التي توفرها الغابات؛ (6) إنخفاض التنوع البيولوجي يسهم في فقدان الأدوية الجديدة والموارد الوراثية، والحد من القدرة على التكيف مع العوامل الإيكولوجية؛ و (7) التغيرات في الغلاف الجوي، التي تنقل الأمراض، وتزيد من المخاطر الناجمة عن الأمراض الطبيعية المناخية وتزيد من الأمراض الناجمة عن تآكل طبقة الأوزون (ويقدر أن تسهم في 300 ألف حالة إضافية من سرطان الجلد و 1.7 مليون حالة إعتام عدسة العين سنويا في جميع أنحاء العالم).

ويسهم الفقر وإنعدام الأمن في نقص رأس المال والعمل من أجل الحفاظ على البيئة. ويضطر الفقراء، الذين لا يملكون أرضا، إلى زراعة أراضي هامشية تفتقر إلى بدائل أخرى. ولن تدفع البلدان المنخفضة الدخل سوى القليل، إن وجد، لتفادي تدهور الموارد المناخية والبيولوجية.

أعمال القواعد البيئية الشعبية

ويتطلب الإنتقال إلى التنمية المستدامة عموما مشاركة محلية في إدارة المـوارد. ويدعي باحثو معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الإجتماعية Dharam Ghai and Jessica. Vivian (1992) أن السكان المحليين ذوي الدخل المنخفض الذين يعملون على نطاق صغير على أساس المعرفة طويلة الأمد للتربة والتضاريس عادة ما يقاومون التسويق على نطاق واسع (السدود ومشاريع الري وشباك الصيد والأخشاب) من قبل الحكومة أو الشركات التي لا تستشير السكان المحليين أو تتحمل تكاليف التدهور. إن العمل الشعبي في الدفاع عن البيئة، وخاصة في الديمقراطيات مثل الهند، يمكن أن يكون له تأثير كبير، حتى في مواجهة معارضة جماعات المصالح الراسخة التي تكمن أرباحها في الإفراط في إستغلال الموارد. فالناس المحليون الذين لا يدافعون عن "البيئة" بشكل مجرد فحسب، بل سبل عيشهم وطريقة حياتهم يصعب على النخب الحاكمة أن تهدئها.

كيف يمكننا التوفيق بين نتائج UNRISD وبين نتائج لجنة الأمم المتحدة (Brundtland)؟ Robin Broad، الذي أجرى العمل الميداني في المجتمعات الريفية في جميع أنحاء الفلبين، ويقول أن الفقراء الذين يعيشون في نظام بيئي مستقر، مع حقوق آمنة طويلة الأجل المستخدم، سوف تتصرف بمسئولية تجاه البيئة. ومع ذلك، فعندما تحول الأحداث والمؤسسات الفقراء إلى "الأشخاص المهمشين الذين يعيشون في النظم الإيكولوجية الضعيفة والهشة"، فإنهم سيدمرون بيئتهم ويتحطونها (Broad 1994: 811-822).

أوجه القصور في السوق وفشل السياسات في الحد من التدهور البيئي

ويقول Theodore Panayotou (1993) إن التدهور البيئي ينبع من تباينات السوق، والسياسات الإقتصادية المعيبة، والتعاريف غير الملائمة لحقوق الملكية، أي أن المشاكل البيئية هي في صميم المشاكل الإقتصادية. ويعني إخفاق الأسواق والسياسات عدم الترابط بين الندرة والأسعار والفوائد والتكاليف والحقوق والمسئوليات والإجراءات والتبعات. الناس تعظم الأرباح عن طريق تحويل التكاليف على الآخرين والموارد الملكية المشتركة والعامة المناسبة دون تعويض. إن إخفاقات السوق هي إخفاقات مؤسسية تعزى جزئيا إلى طبيعة بعض الموارد، وجزئيا إلى فشل الحكومة في تهيئة الظروف الأساسية للأسواق الكفؤة وإستخدام الأدوات (الضرائب والأنظمة والإستثمار العام وسياسات

الإقتصاد الكلي) لتحقيق التكاليف والفوائد التي تحققها المؤسسات فشل في الإستيعاب الداخلي في مجال السوق. إن إخفاقات السياسات هي حالات تدخل حكومي مضلل في أسواق تعمل بشكل جيد نسبيا أو محاولات فاشلة للتخفيف من فشل السوق مما يؤدي إلى نتائج أسوأ. بيد أن أهداف المجتمع لا يمكن أن تقضي على التدهور البيئي تماما، بل بالأحرى تحمل جميع التكاليف من نقص الكمية والنوعية وفقدان التنوع للموارد الطبيعية، مع مراعاة إنتاجية وإستدامة إستخدامات الموارد البديلة والإصرار على أن يتحمل أولئك الذين يتحملون التكاليف البيئية توليدها. ويجب أن يستمد النمو من زيادة الكفاءة والإبتكار بدلا من تحويل التكاليف البيئية إلى الآخرين.

وفيما يلي ستة عيوب في السوق تساهم في تدهور البيئة.

(1) **العوامل الخارجية.** وتشير العوامل الخارجية إلى الأنشطة الإقتصادية التي تنقل التكاليف والمنافع المباشرة وغير المقصودة إلى الأفراد والشركات الآخرى. ويشمل مفهوم الإقتصادات الخارجية، الذي نوقش في الفصلين الخامس والرابع، أيضا العوامل الخارجية السلبية أو عدم الإستقرار الخارجي. وتشمل هذه الإختلالات تلوث الهواء (من مصانع الصلب وعوادم السيارات) وتلوث المياه وإستنفاد مصايد الأسماك بسبب الإفراط في صيد الأسماك.

يمكنك تتبع تقريبا جميع المشاكل الموارد إلى التناقضات بين التقييم الخاص والإجتماعي للموارد. وبوجه عام، فإن الإفراط في الإستغلال، وعدم الكفاءة في الإستخدام، والحفظ غير الكافي، ونقص الإستثمار في تجديد الموارد الطبيعية، تنشأ عن فشل السوق أو الحكومة في تسعير الموارد وفقا لندرة المجتمع.

وينبغي للحكومة أن تحدد الآثار غير المباشرة (العوامل الخارجية) التي يتم تجاهلها عند حساب تكاليف المنفعة الخاصة أو تكاليف المستعملين على مر الزمن (حيث يؤثر إستخدام الموارد الحالية على الموارد المتاحة في المستقبل)، وإستيعاب هذه التكاليف أو تحميلها على المستهلكين والمنتجين الحاليين من خلال فرض الضرائب أو تعديل الأسعار (بدلا من الأجيال المقبلة أو المارة الأبرياء من الجيل الحالي). وتشمل الأمثلة الدولة التي تفرض الضرائب على الملوثين أو تفرض رسوما إضافية على إستخدام المبيدات (Panayotou 1993 :39–45). وللحكومة هنا دور أكثر نشاطا من العمل في إطار نظرية Coase (المربع 1–13).

المربع 1-13 نظرية COASE

تنص نظرية كويس على أنه عندما تكون حقوق الملكية محددة بشكل جيد وقابلة للتنفيذ قانونا ، كما أن تكاليف المعاملات (النقل والإنفاذ) ليست باهظة ، فإن المشاركين سينظمون معاملاتهم طوعا لتحقيق نتائج فعالة (متبادلة المنفعة) . وتفيد حماية البيئة أولئك الذين يريدون الهواء النقي (John Q . العامة) وتكلف الملوث (Hackett 201 : 1998) . إذا كانت فوائد الهواء النقي تتجاوز تكاليفها ، ثم نتيجة فعالة سيكون John Q لدفع الملوث ، أو العكس بالعكس . لتقليل تباين الأسعار ، لا يهم الطرف الذي لديه حق الملكية في استخدام الهواء . كل من جون كيو والملوثين أفضل حالا دون تدخل حكومي (Coase 109-138 : 1993 ؛ Johnson ، Glaeser و Shleifer 853 : 2001 ؛ Hackett 101-104 : 1998) . ولكن النهج الكواسي يواجه صعوبات في قضايا معقدة مثل الإحترار العالمي .

تعمل المقاولات Coase بشكل جيد ، نظرا للإفتراضات التقييدية أعلاه . تكاليف المعاملات والتفاوض هي مشاكل إضافية . مشكلة أخرى هي ركوب الحرة من قبل أطراف ثالثة . في كل من متسابق الحرة ومأساة المشاكل المشاعات ، الحوافز الفردية على أساس المصلحة الذاتية لا تتفق مع مجموعة الأمثل (Hackett 104 : 1998) .

وعلاوة على ذلك ، على الرغم من أن النهج الكواسي قد يعمل بشكل جيد بين الأعداد الصغيرة (على سبيل المثال ، مساومة مربي الماشية مع مزارع القمح عن دفع ثمن السياج) ، فإنه يعمل بشكل جيد مع أعداد كبيرة ، وخاصة على الجانب الشراء (المرجع نفسه) .

ويؤكد Panayotou (1993) وغيرهم من الإقتصاديين السائدين فكرة أن الناس يجب أن يدفعوا التكاليف التي يتحولون بها إلى الآخرين ، ولكن ، على عكس Coase ، فإنها ترى دورا أساسيا للدولة في تهدئة فشل السوق . وجهة نظر مماثلة لـ Coase تميل إلى أن تكون متشككة حول التنظيم الحكومي .
وأحد أسباب ذلك هو تكلفة التنسيق والمفاوضة والرصد وإنفاذ العقود . وهناك سبب آخر هو تفضيل التحرر من إجراءات الدولة .

(2) **موارد الممتلكات المشتركة**. عالم الكائنات الحية Garrett Hardin (1245-1244 : 1968) "مأساة العموميات" تعني أنه كما أن رعاة الماشية في الرعي في نهاية المطاف ترعى المرعى مفتوحة للجميع، وكذلك الشركات والأفراد في التلويث والإستخدام المفرط للميط الحيوي المجاني الإستخدام[1]. ويستغل الأفراد مورد الوصول غير المدفوع أو المفتوح كما لو كانوا يواجهون معدل خصم غير محدود. في الواقع،

(1) المترجم

وجود عائلة كبيرة، على الرغم من ضرر للمجتمع، هو الأمثل للزوجين في إستغلال العموميات. وينبغي أن تتحمل الأسر والمصانع والصيادين والرعاة الذين يحدثون التكاليف البيئية التي ينقلوها للآخرين من خلال تدهور الهواء والماء والمراعي.

وخلال الربع الأخير من القرن العشرين، قامت غرب أفريقيا، التي تواجه نقصا في النقد الأجنبي، بتصدير كميات كبيرة من الأخشاب. وبالإضافة إلى ذلك، قام عشرات الآلاف من سكان غرب أفريقيا بتخفيض الأخشاب للتخفيف من حدة النقص الحاد في الحطب. وبلغ معدل إزالة الغابات المدارية في غرب أفريقيا خلال الثمانينات 0.8 في المائة سنويا؛ وبحلول عام 1997، بقيت قلة من هذه الغابات (Tham 37-25: 1992؛ والبنك الدولي 6: 1992i؛ Panayotou 152-151: 1994).

وفي هايتي، يتفاعل العنف والتشرد والفقر، مما يؤدي إلى أزمة إجتماعية وسياسية مطولة. ويسهم الإفتقار إلى حقوق محددة في الملكية والإستخدام في إنخفاض دخل الفرد في الريف. ويؤدي النمو السكاني إلى التآكل من خلال زيادة الطلب على الوقود. وبالنسبة للفقراء، لا يوجد بديل عن الخشب والفحم النباتي؛ وقد أدى إستخدامها إلى إزالة الغابات على نطاق واسع (Lundahl 364-333: 2000). ويقول المزارع Didier Dipera: "لا توجد أشجار للإحتفاظ بالأرض وعندما تمطر فإن الأرض تدفعها بعيدا" في النهر وصولا الى البحر (Weiner 2004). وأسهمت عملية التعرية المتسارعة في إنخفاض طويل الأجل في القدرة الإنتاجية للزراعة، ووفرت حافزا قويا للهجرة من الريف إلى الحضر، وزيادة الضغط السكاني والإستياء السياسي (Lundahl 364-333: 2000).

غير أن الحضارات إكتشفت، منذ زمن سحيق، مخاطر الحيازة المشتركة، وقد طورت حقوق الملكية، وأحيانا مجموعة حيازة أو تنسيقا للصيد والتجمع، لحماية مواردها. وفي تطور البشرية، نجحت تلك الثقافات فقط من المؤسسات المتقدمة للحد من إستخدام الموارد المشتركة (Gordon 108-97: 1993).

تؤكد Esther Boserup) 1965) على كيفية تأثير النمو السكاني على تطور حقوق الأرض عندما لم تعد الأرض وفيرة. إن إرتفاع قيمة الأراضي وندرتها يتطلبان تنظيم إستخدام الأراضي. وكثيرا ما كانت حقوق الأرض التي كانت مفتوحة النفاذ، مع وجود مستخدمين محددين جيدا (Munoz-Pina، Janvry و Sadoulet 129: 2003).

(3) **السلع العامة.** وكثير من الموارد البيئية هي منافع عامة تتسم بعدم التنافس وعدم إدراجها في الإستهلاك. التنافس دون الإقصاء يعني أن الإستهلاك الجيد الفرد(الفنارات

والتنوع البيولوجي للأنواع والمحيطات) لا يقلل من كمية جيدة متاحة للآخرين للإستهلاك. ويعني عدم الإقصاء أنه إذا إستطاع شخص ما أن يستهلك السلعة (الغلاف الجوي وحماية الفيضانات والدفاع الوطني وحماية الشرطة المدنية)، فلا يمكن إستبعاد الآخرين من إستهلاكها (Kahn 18: 1995).

(4) **اللارجعة**. ولا يمكن إعادة إنتاج العديد من السلع البيئية والطبيعية في المستقبل إذا لم نحافظ عليها الآن. فالسوق يجعل من عدم كفاية توفير مستقبل ظواهر نادرة من الطبيعة (Grand Canyon) أو الأنواع المهددة (الفيل)، أو النظام الإيكولوجي (الغابة المطيرة الإستوائية) الضرورية لبقاء الأنواع. وينبغي لنا أن نعلق قيمة كبيرة على الإحتفاظ بخيارات لإستخدام السلع أو الخدمات التي سيكون من الصعب أو المستحيل الإستعاضة عنها والتي لا توجد لها بدائل قريبة (Krutilla 198–188 : 1993). إن تسجيل الغابات الإستوائية المطيرة أو التعدين فيها، وهو موطن لنصف الأنواع البيولوجية في العالم تقريبا، يدمر الأنواع التي تعتبر أساسية بالنسبة للأصناف الصيدلانية والبذور التي تحتاجها البشرية في المستقبل.

(5) **حقوق المستخدم غير المحددة**. لن يدفع الناس ثمن مورد أو يحافظوا عليه دون ضمان حقوق آمنة وحصرية عليه. وينجم الإفراط في إستخدام موارد الملكية العامة عن ملكية غير واضحة قانونا وحقوق المستعملين للأصل. وفي تايلند، فإن مزارعي الكفاف، الذين ليس لهم حقوق حيازة طويلة الأجل، «يملكون الألغام» لأنهم يفتقرون إلى حوافز لممارسات أكثر إستدامة. وفي حوض نهر إندوس في باكستان (الفصل 7) ووديان كاليفورنيا، يؤدي تسليم المياه من مشاريع الري العامة الكبيرة إلى المزارعين بتكاليف منخفضة مدعمة كنتيجة إلى إستخدامها المفرط. ويحصل المزارعون الباكستانيون ذوو النفوذ الكبير على المياه على حساب حقوق صغار المزارعين لأن حقوق المستخدمين (أو الملكية) في المياه ليست محددة صراحة من حيث الأسعار والكميات الواجب إستخدامها وحقوق مستخدمي المنبع والمصب. وإستخدام المياه في نقطة واحدة على طول قناة الري يؤثر على إستخداماتها في نقاط أخرى، أي أن إستخدام واحد لديه تكلفة الفرصة البديلة من حيث الإستخدامات الأخرى التي تم التخلي عنها Panayotou ؛1993 : 225–240 Dales ؛1991 : 87 Brown، Flavin، and Postel) 70–67، 38–35 : 1993). والمصدر الرئيسي للمياه العذبة في العالم هو المياه الجوفية التي تستنزف أو تلوث في الهند وباكستان وبنغلاديش والصين والشرق الأوسط وكثير من الولايات المتحدة الغربية بسبب سوء الإدارة وعدم وضوح حقوق الإستخدام

وتقليلها (Postel 30-38 :1999). ويناقش في وقت لاحق النقص المماثل في الحقوق المتعلقة بتفريغ الملوثات في الغلاف الجوي، وهي الحقوق التي يمكن تخصيصها بكفاءة من خلال تصاريح الإنبعاثات القابلة للإحالة.

(6) **إرتفاع تكاليف المعاملات**. تكاليف المعاملات هي تكاليف المعلومات والتنسيق والمساومة والرصد وإنفاذ العقود. وإذا كانت تكاليف الإعداد مرتفعة، فشلت الأسواق القائمة على الإتفاق الطوعي والتبادل في الظهور. وقد تكون تكاليف تقسيم البحر للصيادين الفرديين وإنفاذ حقوق الملكية على مورد متنقل، مثل المياه، مرتفعة للغاية. وعلاوة على ذلك، فعندما يحرق الملايين من الناس الوقود القائم على الكربون الذي يؤثر التلوث الذي يهاجر عبر الحدود على الملايين من الضحايا، ستكون تكاليف المفاوضات بين العديد من الأطراف المعنية كبيرة (Panayotou 1993: 34، 43-44؛ Kahn 1995: 46).

يسرد Panayotou (1993 :8-23) المظاهر الإقتصادية التالية للتدهور البيئي والحلول المقابلة للمشاكل البيئية:

المظاهر الاقتصادية للتدهور البيئي	حلول المشاكل البيئية
(1) الإفراط في الإستخدام والنفايات وعدم الكفاءة التي تتعايش مع تزايد ندرة الموارد ونقصها كما هو الحال في تايلند وإندونيسيا والفلبين والهند وباكستان .	القضاء على تباينات السوق التي تحفز الإفـراط في إستخدام مـوارد الملكية المشتركة .
(2) مورد نادر بشكل متزايد يوجه إلى الإستخدامات الأدنى والمنخفضة العائد وغير المستدامة، عندما توجد إستخدامات متفوقة وعالية العائد وإستخدامات مستدامة (على سبيل المثال تحويل البرازيل للغابات القيمة في الأمازون إلى المزارع والحد من خصوبة التربة) .	القضاء على الحوافز الضريبية الضارة التي تقدمها الحكومة البرازيلية .
(3) إستغلال مورد متجدد قادر على الإدارة المستدامة كمورد إستخلاصي (مثل الغابات الإستوائية الملغومة دون الإهتمام بالتنقيب والمحاصيل المستقبلية)	التوقف عن تخفيض أو تقليل حجم الموارد (مثل المياه والأراضي الزراعية) .
(4) مورد يراد إستخدامه مرة واحدة عند إستخدامات متعددة من شأنه أن يولد فائدة أكبر (كما يتضح من غابة إستوائية يمكن إستخدامها في الفواكه والمطاط وحفظ المياه والتربة والتنوع البيولوجي بدلا من الأخشاب فقط) .	القضاء على تباين الأسعار من خلال الإعانات أو صافي سعر الصرف .

(5) الإستثمارات في حماية وتعزيز قاعدة الموارد (من خلال الحد من التعرية وتحسين الري) لا تنفذ ولكن أيضا ستولد قيمة صافية موجبة إيجابية عن طريق زيادة الإنتاجية وتعزيز الاستدامة .	الضرائب الحكومية وتقديم الدعم لخلق تزامن بين الربحية الداخلية والإجتماعية .
(6) بذل قدر أكبر من الجهد والتكلفة عندما يؤدي قدر أقل من الجهد والتكلفة إلى تحقيق مستوى أعلى من الإنتاج والربح وأقل ضررا بالموارد (مصائد الأسماك والمراعي المشتركة) .	الرسوم الحكومية للحد من الملكية المشتركة وموارد الوصول المفتوح ، التي تؤدي إلى الإفراط في الإستخدام .
(7) المجتمعات المحلية والجماعات القبلية والأهلية وتشريد النساء وحرمانهن من الحقوق العرفية في الحصول على الموارد ، على الرغم من معرفتهن المتخصصة ومصلحتهن الخاصة ، فإنهن أكثر مديري الموارد فعالية من حيث التكلفة	منع الحكومة المركزية من تولي ملكية الغابات المدارية وإدارتها وغيرها من الموارد المشتركة بإعتبارها موارد مملوكة .
(8) المشاريع العامة التي لا تولد فوائد لتعويض جميع المتضررين (بما في ذلك البيئة) بما فيه الكفاية لجعلها أفضل حالا مع هذا المشروع من دونه (على سبيل المثال ، لا يتم تعويض الأجيال القادمة بشكل كامل) .	تحتاج الحكومة إلى (أ) خلق أسواق خضراء لجعل الناس يتحملون التكاليف التي ينقلونها إلى الآخرين ويغطيون الإحتياجات المستقبلية ، و (ب) منع ملكية الدولة من المساهمة في «مأساة العموميات»
(9) لا يتم إعادة تدوير الموارد والمنتجات الثانوية ، حتى عندما تولد إعادة التدوير فوائد إقتصادية وبيئية على السواء	يجب على الحكومة أن تعتبر سعر التخلص من النفايات في الثمن الذي يدفعه المستهلك ، ويجب أن تضع غرامات على النفايات غير المعاد تدويرها .
(10) مواقع وموائل فريدة من نوعها وإنقراض أنواع الحيوانات والنباتات دون أسباب إقتصادية قهرية .	توفير إشارات السوق بحيث لا يمكن تقييم الأنواع ذات القيمة التي لا يمكن تبرير خسائرها التي لا رجعة فيها تقييما سليما .

التلوث Pollution

كما ذكر سابقا، فإن مشاكل التلوث تنجم عن الإختلافات بين التكاليف الإجتماعية والتجارية، والإختلافات الناشئة عن الرأسمالية والإشتراكية. وفي أواخر الثمانينات، كان أكثر من نصف أنهار بولندا الاشتراكية ملوثة جدا حتى للإستخدام

الصناعي. فالستالينية وما يتبعها من إدارة الدولة في الإتحاد السوفيتي تعني موارد باهظة الثمن ومعاملة لا ترحم للأرض والهواء والماء. والواقع أن الاتحاد السوفياتي السابق يبرز على أفضل وجه «مأساة العموميات» التي تعتبر فيها جميع الممتلكات ممتلكات عامة. ويؤكد باحثو «WorldWatch" Lester R. Brown، Christopher Flavin ، و Sandra Postel (27–26 : 1991) أن أسوأ نوعية للمياه في العالم تقع في حوض بحر آرال في الاتحاد السوفياتي السابق. وقد تسبب تراكم المبيدات الزراعية في إمدادات المياه المحلية في حدوث عيوب للأطفال أثناء الحمل وإجهاض وأضرار في الكلى وسرطان. وفقا لـ Murray Feshbach و Alfred Friendly، في Ecocide في إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية USSR (1–25، x : 1991)، فإن هذه المبيدات قد لوثت الأنهار التي تغذي بحر آرال أن الأمهات في المنطقة اللاتي يرضعن أطفالهن يتعرضن للخطر من التسمم لهم. وعلاوة على ذلك، فإن ثلاثة أرباع المياه السطحية للإتحاد السوفياتي السابق لم تكن صالحة للشرب وثلث مصادر المياه الجوفية ملوثة. ووقعت الحوادث النووية في تشيرنوبيل وكيشتيم تداعيات إشعاعية على هكتارات كبيرة من الأراضي الزراعية وقتلت آلاف الأشخاص (أنظر الفصل 19 بشأن إنخفاض العمر المتوقع للإتحاد السوفياتي السابق). ويعتقد Feshbach و Friendly أن الهواء والأرض والمياه تسمم بشكل منهجي، مما يعني أيضا خسارة كبيرة لأنواع متنوعة، إرث آخر ما زال الإتحاد السوفياتي السابق يعيش معه.

مأساة Hardin تتعلق بشيء – الأشجار، العشب، أو الأسماك – من العموميات. وعكس مأساة العموميات هو التلوث الذي يضع النفايات الكيميائية أو المشعة أو الحرارية في الماء، والأبخرة الضارة والخطرة في الهواء. وبالنسبة للمؤسسة، فإن تكلفة تفريغ النفايات أقل بكثير من تنقية النفايات قبل إطلاقها. وبدون تعريف واضح للملكية وحقوق المستخدم ومسئولياته، فإن الإقتصاد "يفسد وكره" (هاردن 1245–1244 : 1968).

إن إنتاج وإستهلاك الطعام التي تنبعث في الهواء أو الماء أو التخلص منها على الأرض. إن تلوث الهواء والماء المفرط ليس بالمعنى المطلق ولكن بالنسبة لقدرتهما على إستيعاب الإنبعاثات وأهداف المجتمع. وبالتالي، في ظل ظروف الحدود، مع كثافة سكانية قليلة، قد لا يكون التلوث مشكلة. ومع تزايد كثافة السكان، يمكن للبلد أن يتقاضى سعرا كافيا جدا لإستخدام مورد للحد من النفايات السائلة إلى مستوى يمكن إستيعابه دون إلحاق الضرر بالقدرة (Panayotou 7 : 1993؛ Field 24 : 1994). ويشكل تلوث الهواء في المناطق الحضرية شكلا رئيسيا من أشكال التدهور البيئي. وتقع المدن الكبرى في العالم،

وهي المناطق الحضرية التي يزيد عدد سكانها على 10 ملايين نسمة، تحت غيوم التلوث الصناعي والتلوث الذي يسببه الوقود الأحفوري أساسا. وكثيرا ما يكون هذا التلوث في المناطق المكتظة بالسكان مرئيا، ومن الواضح أنه من صنع الإنسان، ويشكل مخاطر صحية مباشرة على الأشخاص الذين يعيشون في المنطقة المجاورة. ويعتمد مقدار هذا التلوث الجوي على جهود الحد من التلوث وإختيار الوقود والتكنولوجيات المتاحة والطوبوغرافيا والطقس والمناخ. وتنجم أخطر المشاكل الصحية عن التعرض للمواد الجسيمية العالقة (SPM)، التي تتكون من جزيئات صغيرة منفصلة من الدخان السخامي أو الملوثات الغازية. وتشمل العواقب الصحية إرتفاع معدل الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي مثل السعال والربو والتهاب الشعب الهوائية وإنتفاخ الرئة، وزيادة معدلات الوفيات بين الأطفال والمسنين والضعفاء. والجسيمات، وخاصة تلك الدقيقة، يمكن أن تحمل المعادن الثقيلة، وكثير منها سامة أو مسرطنة، إلى أعمق، أجزاء أكثر حساسية من الرئتين. والغازات السخامية من إحتراق الوقود غير المكتمل وعوادم السيارات، وخاصة من محركات الديزل، هي مصادر إصطناعية من SPM. وتساهم إدارة النفايات الصلبة السائلة في إلحاق الضرر بالمباني والموئل والأسماك، فضلا عن البشر. ويمكن للشركات وأصحاب المركبات أن تقلل من إنبعاثات الجسيمات عن طريق تركيب معدات التحكم، مثل معدات إزالة الغبار في المرافق التي تعمل بالفحم، أو عن طريق التحول إلى أنواع الوقود الأخرى غير الفحم (معهد الموارد العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 197 : 1994؛ Grossman 19-50 : 1995).

إن الزيادة في القيمة الدفترية الدقيقة والأكثر خطورة و (ربما) زيادة الرصاص المحمول جوا مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حتى تصل إلى مستويات البلدان المتوسطة الدخل، وتقل عن هذه المستويات. وثاني أكسيد الكبريت (SO2) له علاقة مماثلة بدخل الدولة، إلا أنه يبدأ بالانخفاض مع البلدان ذات الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط. وينبعث ثاني أكسيد الكبريت مع حرق الحقول الحفرية من عوادم السيارات وتكرير النفط. ويعيش أكثر من 600 مليون شخص، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المدن الكبرى مثل بكين ومكسيكو سيتي وسول، في المناطق الحضرية حيث تتجاوز مستويات ثاني أكسيد الكبريت المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية.

إن الانكماش في مستويات SPM، والرصاص المنقول جوا، ومستويات ثاني أكسيد الكبريت ليس نتيجة للتغيرات في تركيبة الإنتاج ولكن بسبب القيود الحكومية الأكثر تشددا مثل تركيب معدات التحكم والتحول إلى الوقود بخلاف الفحم وحدود إضافات الرصاص للبنزين (معهد الموارد العالمي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 198 : 1994؛ Grossman 27-35 : 1995).

والأشكال الرئيسية لتلوث المياه العذبة هي مسببات الأمراض (عوامل المرض، والكائنات المجهرية عادة) في مياه الصرف الصحي الخام والملوثات الصناعية والزراعية من المعادن الثقيلة والمركبات العضوية الاصطناعية في مياه الشرب والكائنات المائية والمغذيات الزائدة في المجاري والجريان الزراعي والتفريغ الصناعي. ففي الهند، 114 مدينة تفريغ نفاياتهم البشرية ومياه الصرف الصحي غير المعالجة مباشرة إلى نهر الغانج، لذلك هذا النهر المقدس هو من بين الأكثر تلوثا في العالم. ويشرب ما يقرب من ملياري شخص في البلدان النامية المياه الملوثة، وهو السبب الرئيسي لوفاة الأطفال. وتضطلع أقل البلدان نموا بأكثر من 90 في المائة من مياه المجاري الحضرية دون معالجة كافية. يمكن أن تسبب مسببات الأمراض التي تنقلها المياه من البراز البشري والحيواني إلتهاب المعدة والأمعاء والتيفوئيد والزحار والكوليرا وإلتهاب الكبد والدوسنتاريا الأميبية وداء البلهارسيات والجيارديا، المسئولة عن جزء كبير من وفيات أقل البلدان نموا كل عام. وتزداد الملوثات البرازية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (والتصنيع والتوسع الحضري) إلى أن يصل البلد إلى وضع أعلى متوسط أو مرتفع الدخل، وبعد ذلك تنخفض هذه الملوثات إنخفاضا حادا، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الإستثمارات في معالجة المياه والصرف الصحي. وتختلط العلاقة بين المعادن الثقيلة والمواد الكيميائية السامة والمغذيات الزائدة في الأنهار والدخل، على الرغم من أن تركيزات الرصاص والكادميوم والنيكل تنخفض عموما بالدخل (Gore 1993: 110؛ Grossman 1995: 35-45).

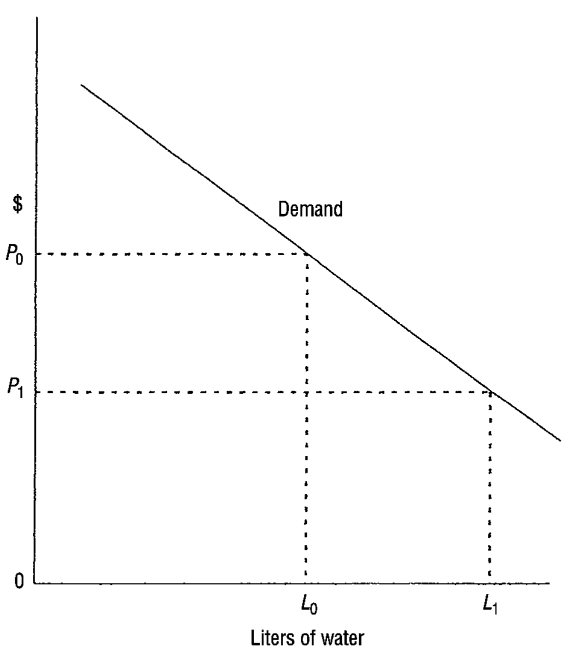


FIGURE 13-2. A Water Shortage Caused by a Low Price.

ويتعين على واضعي السياسات النظر في تكاليف بديلة لإستخدام الموارد الشحيحة وتكاليف الأضرار التي تلحق بإنتاجية الموارد مع زيادة التخلص من النفايات بما يتجاوز حد معين. وعلاوة على ذلك، فإن الوقاية غالبا ما تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة من إعادة التأهيل، وبعض التكاليف البيئية لا رجعة فيها (Panayotou 7 : 1993).

وبالنظر في تدفق الموارد، إستنادا إلى الأمطار والثلوج الدورية، عاما بعد عام، وأساسا للنهر الذي يتدفق من الجبال، من خلال المزارع، إلى المدينة. ولا تواجه سلطات الدولة مشكلة تخصيص الموارد، طالما أن تدفق النهر يتجاوز سحب المياه للإستخدام، وليس لتلوث المياه. ومع ذلك، فعندما تكون المياه شحيحة ويواجه المستخدمون طلبا فائضا، تحتاج سلطة المياه إلى فرض رسوم على السعر وتحديد حقوق المستخدم في المياه. الشكل 13-2، الذي يبين منحنى الطلب على إمدادات ثابتة من المياه (L0) المتاحة بتكلفة صفر. هنا السعر حيث الكمية المطلوبة يساوي الكمية الثابتة الموردة هي P0. ومع ذلك، إذا كانت الحكومة لا تتقاضى سوى سعر P1، فإن الكمية المطلوبة هي L1، ونقص المياه هو L0L1 (كان 378-375: 1995). وهذه مشكلة متكررة، كما يتضح من مياه الري في باكستان وجنوب كاليفورنيا، حيث يهدرون المزارعون المياه التي تباع لهم بأسعار مدعومة.

لا يريد صانع السياسة دفع التكاليف المذهلة التي غالبا ما تكون ضرورية لاستعادة مواقع النفايات إلى ظروف بكر. وبدلا من ذلك، يحاول واضعو السياسات تحقيق نوعية بيئية مثلى، تأخذ في الإعتبار التبادل بين الضرر الذي يلحقه الناس بالتلوث وتكلفة خفض الإنبعاثات من حيث الموارد التي كان يمكن إستخدامها بطرق أخرى.

ويظهر الشكل 3-13 وظيفة الضرر الهامشي (MD)، الذي يميل صعودا إلى اليمين، مما يشير إلى التغير في تكلفة الدولار (أو العملة المحلية الأخرى) الناجمة عن تغير وحدة في إنبعاثات التلوث، ويقاس هنا بالطن سنويا، ولكن أحيانا يقاس كتركيز محيط، مثل أجزاء لكل مليون. فالتلوث الهوائي يضر بصحة الإنسان ويحط من المواد والمباني ويزيد من سوء البيئة البصرية ويعرقل أو يدمر النظم الإيكولوجية غير البشرية، بما في ذلك المحاصيل والحيوانات والحشرات والمخزون الجيني.

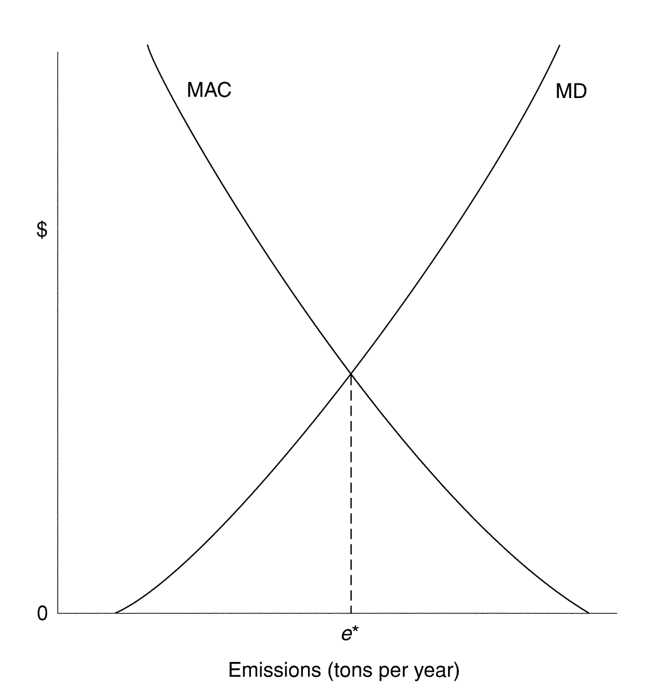


FIGURE 13-3. The Efficient Level of Pollution Emissions.

كيف نقيس تكلفة الـدولار؟ دعونا ننظر فقط في الأضـرار التي لحقت صحة الشعوب. إن التكلفة الأكثر وضوحا هي المرض الزائد أو الوفاة بسبب أمراض مثل سرطان الرئة والتهاب الشعب الهوائية المزمن وإنتفاخ الرئة والربو من المستويات المرتفعة للملوثات مثل ثاني أكسيد الكبريت وألياف الأسبستوس وإنبعاثات الرادون (Field 1994: 86-88). ويمكننا حساب التكلفة (المخصومة) للأيام الإضافية المفقودة من الوفيات والأمراض (فروقات العمل المفقودة في أوقات الإنتاج اليومي الضائعة، التي تقدر عادة بالأجر اليومي)، والنفقات الطبية، والتكاليف غير المالية، مثل الألم والمعاناة.

ويظهر الشكل 3-13 أيضا تكاليف الخمود، وتكاليف خفض إنبعاثات التلوث في البيئة. وتدل وظيفة التكلفة الحدية للتخفيض (MAC)، المتجهة صعودا إلى اليسار، على التغير في تكلفة الدولار لتغيير إنبعاثات التلوث بوحدة واحدة (على سبيل المثال، طن واحد في السنة). ويتم تعريف الخمود على نطاق واسع ليشمل جميع طرق الحد من الإنبعاثات، بما في ذلك تغيير تكنولوجيا الإنتاج ومدخلات التبديل ومخلفات إعادة التدوير ومعالجة النفايات والتخلي عن الموقع وما إلى ذلك. وعندما يتقاطع منحنى MAC ، يكون المحور الأفقي هو مستوى إنبعاث التلوث غير المنضبط، حيث لا يخفى أي شيء. وبما أن المنحنى يميل صعودا إلى اليسار من صفر MAC، فإن التكلفة الحدية (أو

الإضافية) لوحدات خفض الإنبعاثات الأولى منخفضة نسبيا. فكر في مصنع للصلب. قد تحقق الشركة أول إنخفاض صغير في التلوث عن طريق وضع شاشة أو مصفاة على المدخنة. ولكن مع إنخفاض مستويات التلوث، تزداد التكلفة الحدية لتحقيق تخفيضات إضافية. فعلى سبيل المثال، قد يتطلب خفض الإنبعاثات بنسبة 30-40 في المائة إستثمارا في التكنولوجيا الجديدة للحد من النفايات السائلة. وقد يتطلب خفض الإنبعاثات من 60 إلى 70 في المائة تكنولوجيا معالجة جديدة بالإضافة إلى جميع الخطوات السابقة المتخذة. وقد يتطلب تخفيض بنسبة 90 في المائة معدات مكلفة لإعادة تدوير جميع التلوث المنبعث في المصنع تقريبا. والخيار الصارم لمصنع واحد هو وقف العمليات، وبالتالي تحقيق صفر من الإنبعاثات. وهكذا، كلما كان الإنخفاض في الإنبعاثات أكبر، زادت التكلفة الحدية لإنتاج مزيد من التخفيضات (Field 93-90: 1994).

إن المستوى الفعال لإنبعاثات التلوث أو الحد الأدنى للتكلفة الإجتماعية هو حيث تكون الأضرار الحدية مساوية لتكاليف الحد من التهميش (أي عندما تكون الانبعاثات e*). لماذا ؟ إن االنبعاثات التي تزيد عن e* تعرض المجتمع لأضرار إضافية تزيد تكاليفها عن تكاليف التخفيف (MD> MAC). والإنبعاثات أقل من e* تعني أن المجتمع يتحمل تكاليف إضافية للتخفيض تتجاوز الأضرار السابقة (MAC> MD).

وتحتاج الحكومة إلى إنفاذ وإدارة اللوائح المتعلقة بالإنبعاثات، وتحتاج الشركات إلى الإحتفاظ بسجلات لتكاليف خفض الإنبعاثات وتخفيض الإنبعاثات. ولتحليل التكاليف السفلى من وجهة نظر المجتمع، يجب أن تشمل تكاليف المعاملات، مثل تكاليف الإنفاذ والتكاليف الإدارية، في وظيفة الحد من تكاليف الحد من التكاليف؛ والنتيجة هي أن المستوى الفعال للإنبعاثات يزيد (أو ينتقل إلى اليمين) (Field 100-93: 1994). ولتحقيق الحد الأدنى من التكلفة الاجتماعية (MD = MAC)، فإن مجلس مكافحة التلوث الحكومي قد يفرض على الأفراد (مثل مستهلكي السيارات) أو الشركات سعرا يقارب التكلفة الاجتماعية الحدية أو الضرر الناجم عن التلوث. وبمجرد تحديد الأسعار لمصادر التلوث وكمياته، يمكن للملوث أن يعدل بأي طريقة يرضيها، إما بإيجاد أرخص وسيلة للحد من التلوث أو القضاء عليه، أو دفع الغرامات. إستخدام نظام السوق لتوجيه الإتهام للتلوث يدفع الشركات الخاصة لإتخاذ قرارات فعالة إجتماعيا (Ruff 36-20: 1993).

التقييم المشروط Contingent Valuation

القدرة على وضع قيمة نقدية على تصريف التلوث أو أشكال أخرى من التدهور البيئي هي حجر الزاوية في النهج الاقتصادي للبيئة (Hanemann 43-19: 1994).

ولكن وظيفة الضرر التي تتعلق بالتكاليف إلى كمية، على سبيل المثال، إنبعاثات التلوث، على الرغم من أنها مفهومة من الناحية النظرية، ولكن غالبا ما يصعب قياسها.

التقييم المشروط - يقترح البعض أن التقييم الإفتراضي هو أدق - ويستخدم إستبيانات من إستقصاءات العينة لإثارة رغبة المستجيبين في الدفع مقابل برنامج إفتراضي، مثل المصلحة العامة (مثل البيئة). ويمكن للإقتصاديين إستخدام المقابلات لمحاكاة السوق لتحديد مقدار الناس الذين سيدفعون مقابل كميات إضافية من الصالح العام. وقد تسمح القيم التي كشف عنها المشاركون في الإستقصاء للإقتصاديين برسم جدول طلب السوق (Portney 17-3: 1994).

لكنها لن تعمل على الاقتراب من الناس في مركز تجاري في ساو باولو، البرازيل، ويطلب منهم ترك حقائب التسوق الخاصة بهم، والإستفسار عن كم هم على إستعداد للدفع للحفاظ على الغابات المطيرة الإستوائية في حوض نهر الأمازون أو البطريق في القارة الجنوبية. ويرى W. Michael Hanemann أن الناس أكثر إستعدادا لإخبارك بما إذا كانوا سيدفعون مبلغا معينا في الضرائب المتزايدة أكثر من تحديد الحد الأقصى الذي ينبغي أن يدفعه أو المجتمع عموما للبرنامج. ويفضل إجراء إستفتاء قائم بذاته. ويجب على الباحث أن يطرح على الناخب البرازيلي سؤالا ملموسا مثل: "إذا كان يكلفك 10 دولارات سنويا على مدى السنوات العشرين المقبلة لبرنامج يحافظ على 50 مليون هكتار (124 مليون فدان) من غابات حوض نهر الأمازون، هل التصويت عليه؟ "يجب أن يستخدم المسح مبالغ مختلفة من الدولارات لمختلف المجيبين لتتبع جدول الطلب الذي يشير إلى الرغبة في الدفع بأسعار مختلفة (Hanemann 24-22: 1994).

و لدى الإقتصاديين بعض الإعتراضات على طريقة التقييم المشروط. فالإجابة على أسئلة المسح تتطلب جهدا، لأن بعض الناس يكونوا غير صبورين أو غير مهتمين أو متعبين. الناس مختلفون ينظرون إلى نفس الأسئلة بشكل مختلف، وإختيار الكلمات مهم جدا في نقل المعنى. و قد يستجيب الناس من خلال إعداد إجابات بدلا من إظهار الأفضليات الإقتصادية الحقيقية، مهما كانت.

ما مدى أهمية النطاق؟ هل يستجيب الناس بشكل متساو عندما يسألون عن الحفاظ على غابة مطرية واحدة أو غابات مطرية، أو غابة مطرية واحدة، ثم غابة مطرية أخرى؟ ويرى A. Diamond and Jerry A. Hausman (1994 :45-64) أن إستقصاءات التقييم الطارئ لا تقيس الأفضليات التي تحاول قياسها. على سبيل المثال، التسلسل الذي يطلب منه سؤال يساعد على تحديد الجواب: كان الناس يطرحون سؤالا أوليا يدفعونه

للحفاظ على الرؤية في جراند كانيون كانوا على إستعداد لدفع أكثر من أولئك الذين طرحوا السؤال الثالث حول الوادي. كم كان الناس على إستعداد لدفع ثمن حماية الفقمة يعتمد على سلسلة من الأسئلة حول الفقمة والحفاظ على الحيتان. إن رغبة الناس المعلنة في الدفع لا تتجمع. وهكذا، فإن الناس على إستعداد لدفع أكثر للحفاظ على ثلاث برية بشكل منفصل عن الثلاثة معا. ويخلص Diamond و Hausman إلى أن التقييم الطارئ معيب تماما. وكحد أدنى، يلزم إجراء دراسات إستقصائية للتقييم المشروط بحيث تكون الأسئلة دقيقة قدر الإمكان. وحتى مع الإعداد الدقيق، لا يمكن لطريقة التقييم الطارئ أن تجد سوى قيمة تقريبية لما يصعب قياسه على الدوام. وكلما إعتمدت على تكاليف قابلة للقياس (على سبيل المثال، التكاليف الطبية بالإضافة إلى الأجور المتخلفة عن عدد معين من سنوات الشخص المفقودة من تلوث الهواء)، زادت الثقة التي ستحصل عليها في تقييمك (Hanemann 36-34، 27-28: 1994).

الأراضي القاحلة والمجدبة Arid and Semiarid Lands

الصحراء منطقة تدعم القليل من الغطاء النباتي بسبب عدم كفاية الأمطار (أقل من 25 سنتيمترات أو 10 بوصات من الأمطار سنويا) والتربة الجافة. وحوالي 23 في المائة من مساحة اليابسة هي صحراء أو أرض قاحلة، و 20 في المائة إضافية شبه جوفية. ووفقا لتقديرات الامم المتحدة، يعيش حوالى 100 مليون شخص فى اراضى عديمة الفائدة تقريبا، وهى الاراضى التى تضررت من التعرية وتشكيل الكثبان الرملية والتغيير النباتى والطبقة الملحية. ولعل 60 مليون من هؤلاء ال 100 مليون نسمة، وبسبب إعتمادهم على الزراعة، يواجهون خسارة تدريجية في سبل معيشتهم عندما تتحول الحقول والمراعي إلى أراض رديئة.

وتخاطر أقل البلدان نموا بتحويل كميات كبيرة من الأراضـي غير المخدرة إلى صحراء. فعندما تزعج النظم البيئية المعرضة للخطر مع زيادة النشاط البشري، يمكنك تعطيل تسلل مياه الأمطار وزيادة الجريان السطحي وإنخفاض منسوب المياه الجوفية وتجفيف المياه السطحية وفقد التربة السطحية والمغذيات في التربة وربما تسهم في الجوع وحتى المجاعة (الأمم المتحدة 88-87 : 1990).

في النصف الأخير من القرن، وخاصة منذ أواخر الستينات، توسعت الصحراء إلى الجنوب في مناطق الساحل الأفريقي (أجزاء من موريتانيا والسنغال ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد). ويؤدي هذا التعدي في أفريقيا، وكذلك في الشرق الأوسط وأستراليا والأمريكتين، إلى المزيد من أنماط استخدام الأراضـي غير المسؤولة - إزالة

الغابات، والرعي المفرط والزراعة المفرطة والممارسات الزراعية القصيرة النظر – أكثر من التقلبات المناخية (Eckholm و Brown 1977، محدث من قبل المؤلف).

المناخات الإستوائية Tropical Climates

جغرافيا، تقع المناطق المدارية في نطاق 2500 كيلومتر (1560 ميل) واسعة على كل جانب من خط الإستواء، ولكن من الناحية المناخية أنها أوسع. هناك ثلاثة أنواع من المناخات الإستوائية، وكلها ساخنة ولكن متنوعة على نطاق واسع في هطول الأمطار. ويتميز المناخ الإستوائي الرطب، الذي يمتد على طول خط 1100 كيلومتر (690 ميل) على خط الإستواء، بهطول الأمطار المستمر (190 إلى 300 سنتيمتر أو 75 إلى 120 بوصة في السنة) والرطوبة. توجد ريح موسمية، مبللة وجافة بالتناوب، على بعد 1100 كيلومتر على جانبي المناطق الإستوائية الرطبة. ولا تزال المناطق الإستوائية القاحلة أبعد من الشمال والجنوب، التي تبعد حوالي 1600 كيلومتر، حيث الزراعة المطرية مستحيلة عمليا.

وفي عام 1945، أكد الجغرافي Ellsworth Huntington أن المناخات المختلفة، من خلال آثارها المباشرة على الطاقات البشرية والإنجاز، تحدد مستويات مختلفة من الحضارة. وأكد على أن أعلى مستوى من الإنجاز يتأثر بدرجة الطقس المعتدل والمتغير. وبعد رد فعل قوي ضد نظرياته، حاول عدد قليل من العلماء مؤخرا شرح أو حتى إعلان العلاقة بين المناخ والإنجاز البشري. في الوقت الحاضر، أنهم لا يعرفون ما إذا كان الطقس الإستوائي الساخن له تأثير سلبي مباشر على كفاءة العمل لدينا والإبداع والمبادرة. ومع ذلك، AndrewW Kamarck (1976) يعدد مفاهيم أخرى أقل شكوكا حول سبب حدوث التخلف الإقتصادي في المناطق المدارية، ولماذا يرتبط خط العرض (المسافة من خط الاستواء) وهو المصطلح الي يحدد مستوى التنمية الإقتصادية. فلا يوجد فصل الشتاء في المناطق الإستوائية. والأمراض والآفات الحشرية والأمراض الطفيلية التي هي أعداء للمحاصيل والحيوانات والناس ليست مبادة. هذا العيب يفوق أي فائدة يمكن أن تتأتى من نمو النباتات الفاخرة. تحدث الطفيليات المعوية في جميع الحيوانات المحلية تقريبا في المناطق المدارية. فهي تؤخر تنمية الحيوانات الصغيرة، وتقلل من غلة الحليب واللحوم، وتضعف القدرة العملية لصيد الحيوانات، وتقتل العديد من الحيوانات المصابة. على سبيل المثال، مرض النوم، وهو مرض يحمله ذبابة تسي تسي، يثبط تنمية المزرعة والنقل لأنه يهاجم الماشية وينقل الحيوانات في الكثير من أفريقيا الإستوائية. يمكن أن أسراب العملاقة من الجراد تطير أكثر من 1900 كيلومتر (1200 ميل) دون توقف لمهاجمة المحاصيل في أي مكان من أفريقيا إلى الهند.

وفي المناطق الاستوائية، تضررت التربة من الشمس، والتي يمكن أن تحرق المواد العضوية وقتل الكائنات الحية الدقيقة، والأمطار الغزيرة، والتي يمكن أن سحق بنية التربة والخروج من المعادن. وعندما تتم إزالة الغطاء النباتي الاستوائي الخصب، تتدهور التربة ما لم يجدد ذلك التدفق الطمي أو البركاني الأخير. وهكذا، فإن التربة اللاحمرية والبنيت الصفرية المظلمة تسود في أجزاء كبيرة من المناطق المدارية الرطبة.

ويشكل المرض أيضا عاملا من عوامل التخلف الإقتصادي في المناطق المدارية. توفر هذه المنطقة ظروف أكثر ملاءمة للمرض البشري من المناطق المعتدلة. معدل الإصابة بالعدوى الطفيلية في المناطق المعتدلة أقل بكثير مما هو عليه في المناطق المدارية، لأن الشتاء يقتل معظم الطفيليات. ويصاب ما لا يقل عن ثلاثة أرباع السكان البالغين في المناطق المدارية بنوع من الطفيليات. وفي الواقع، تمثل الأمراض المعدية والطفيلية والجهاز التنفسي حوالي 44 في المائة من الوفيات في أقل البلدان نموا، ولكن 11 في المائة فقط في الدول المتقدمة. على سبيل المثال، يعاني حوالي 200 مليون شخص من البلهارسيا، وهو مرض يحمله دودة طفيلية، قد يؤدي إلى تلف شديد في الكبد لا رجعة فيه وطحال موسع وبطن متضخم في حين أن بقية الجسم تصبح هزيلة. ويؤثر العمى النهري، وهو عدوى منقولة بالذباب، على ما يقرب من 20 مليون شخص، معظمهم في وديان الأنهار الكبيرة في أفريقيا المدارية، ويسبب العمى الجزئي أو الكلي. ولأن درجة الحرارة الدافئة المستمرة تلعب دورا في دورة حياة الطفيلي، فلا يمكن للحشرات الطائرة أن تحمل هذه العدوى بنجاح في مناطق معتدلة. حيث تنتشر الدوسنتاريا الأميبية والعصوية بسرعة أكبر في المناطق الإستوائية منها في المناطق المعتدلة. فكرة أن الزوار فقط "لا يستخدمون الماء" يعانون من الدوسنتاريا هو ضرب من الخيال (Hagen 191 : 1975). وبوجه عام، فإن هذه الأمراض الطفيلية تضر بشكل كبير بصحة ورفاهية وإنتاجية الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المدارية.

وتفسر التربة الرديئة والأمراض النباتية والحيوانية والبشرية المتوطنة في المناطق الإستوائية بعض من تخلفها. والإستثناء هو المرتفعات الصناعية في جنوب البرازيل. وعلى الرغم من أنها تقع في المناطق الإستوائية، فإن إرتفاعاتها تعزز مناخا باردا شبيه بمناخ الأبلاشي الشرقي في الولايات المتحدة.

ولا شك في أن مشاكل الطاعون (على سبيل المثال، الجراد الصحراوي، الذي إنتشر من إثيوبيا والسودان في عام 1985 من خلال الكثير من الصحراء وشمال أفريقيا والمملكة العربية السعودية بحلول عام 1988)، والأمراض والتربة يمكن تحسينها من خلال البحوث التعاونية الدولية والخدمات المركزية في الزراعة الإستوائية والطب. ومن الواضح أن نقل رأس المال أو تكييف البحوث والتكنولوجيا القائمة من البلدان

المعتدلة المتقدمة محدود كمحفز للنمو الإقتصادي الإستوائي إلى أن يتم التعامل مع هذه المشاكل الأخرى.

وفى عام 2002 أصبح الخبير الإقتصادى Jeffrey Sachs مدير معهد الأرض بجامعة كولومبيا والمستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. وبالنسبة لـ Sachs، فإن إقتصاديات التنمية واسعة النطاق وتتجاوز الفقر في أقل البلدان نموا والتكيف الهيكلي بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (الفصلان 15 و 19) للتركيز على الزراعة الإستوائية، ونضوب المغذيات في التربة والأمراض المعدية والتنوع البيولوجي (أنظر لاحقا)، والبيئة. إن المعرفة بها هي في صميم وضع إستراتيجية لمهاجمة المحنة الإقتصادية لأفريقيا.

السلع العامة العالمية: المناخ والتنوع البيولوجي

Global Public Goods: Climate and Biodiversity

كثير من الموارد البيئية هي منافع عامة تتسم بعدم التنافس وعدم إدراجها في الإستهلاك. فالعولمة تنهار الحدود الوطنية لكثير من الأنشطة الإقتصادية، بما في ذلك سلعها وأسواقها. وعلى الرغم من أن إنبعاثات الكربون والغابات المطرية وتدمير السمات هي أضرار عامة داخلية داخل بلد إستوائي فردي، فإن لهذه الأشكال من التدهور البيئي أيضا آثار سلبية على تغير المناخ والتنوع البيولوجي في بلدان أخرى، داخل المنطقة وفي جميع أنحاء العالم. إن الغلاف الجوي والمحيط الحيوي هما من المنافع العامة العالمية، إذ لا يمكن للدول أن تستبعد دولا أخرى من فوائد حفظها أو من تكاليف تدهورها.

ولا يسعنا أن نتوقع أن توفر البلدان الإستوائية الفردية في السوق الحرة السلع العامة الأقاليمية أو العالمية بكمية كافية، لأن العديد من الفوائد تمتد إلى بلدان أخرى. في المناطق الإستوائية مثل غرب أفريقيا، والبيئة من الصحراء والغابات المطيرة الإستوائية مترابطة. ويشير عالمي الطقس Yongkang Xue و Jagadish Shukla (1993a، 1993b) إلى أن التحريج في جنوب نيجيريا وغابات الكاميرون الإستوائية المطيرة يقللان من الجفاف الذي تشهده منطقة جنوب الصحراء الكبرى أو منطقة الساحل، بما في ذلك شمال نيجيريا وشمال الكاميرون والنيجر وتشاد. وبالإضافة إلى ذلك، يؤثر التحريج في هذه الغابات المطيرة أيضا على المناخ العالمي ومخزون الأنواع.

التنوع البيولوجي

النظم البيولوجية الأربعة للأرض – الغابات والمراعي ومصايد الأسماك والأراضي الزراعية – توفر جميع طعامنا وكثير من المواد الخام للصناعة (مع إستثناءات ملحوظة من الوقود الحفري والمعادن). كل من هذه الأنظمة يغذيها التمثيل الضوئي، حيث تستخدم

النباتات الطاقة الشمسية لدمج الماء وثاني أكسيد الكربون لتشكيل الكربوهيدرات، وهي عملية تدعم جميع الحياة على الأرض. يقول Brown، Flavin ، و Postel (74-73: 1991) أنه ما لم ندير النظام البيولوجي الأساسي لتحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة بيوكيميائية أكثر ذكاء، فإن الأرض لن تلبي الاحتياجات الأساسية لـ 6.5 مليار شخص.

الإستدامة تتطلب العديد من الأنواع والمخزون الجيني للتجربة. ويشمل التنوع البيولوجي التنوع الجيني والإختلاف بين الأفراد والسكان داخل الأنواع (على سبيل المثال، آلاف أصناف الأرز التقليدية في الهند)؛ وتنوع الأنواع، وأنواع مختلفة من النباتات والحيوانات، وأشكال الحياة الأخرى داخل المنطقة؛ وتنوع النظم الإيكولوجية ومجموعة متنوعة من الموائل داخل الأراضي العشبية والأهوار والغابات أو غيرها من المناطق والتنوع الوظيفي والأدوار المختلفة للكائنات الحية داخل النظام الإيكولوجي (معهد الموارد العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 148-147 :1994).

والتنوع مهم لسببين. أولا، تنوع الأنواع يعطي الإستقرار في النظم الإيكولوجية. تتشابك الأنواع مثل النسيج المنسوج. لا يمكن رؤيتها بمعزل عن نظامها الإيكولوجي. ومن أمثلة هذا الترابط السلسلة الغذائية، وإعتماد النبات على الطيور والحشرات للتلقيح، وإعتماد الموائل على الحيوانات والحشرات، وحماية الأنواع من الأعداء الطبيعيين. ويعني التنوع الوراثي الكبير أن الأنواع أكثر عرضة للعيش في تهديدات مثل الجفاف والفيضانات. تنوع الأنواع، تجمع الجينات المتاحة في العالم، هي واحدة من موارد الكوكب التي لا يمكن الإستغناء عنها.

وطبقا لعالم الأحياء David Hartnett (1994)، فإن العلاقات بين الأنواع معقدة وبعيدة المدى. حيث أن الصيادين الذين أبادوا تقريبا ثعالب البحر في الولايات المتحدة ساحل المحيط الهادئ في أوائل القرن العشرين أثر ذلك على بقية النظام البيئي سلبا. وتغذى ثعالب البحر على قنافذ البحر، التي تغذى على عشب البحر والعشب البحري. فكما إنقرضت ثعالب البحر تقريبا فإنفجرت قنافذ البحر على السكان، فأهلك السكان العشب البحري وعشب البحر التي كانت موئل حرج للأسماك الساحلية التي تغذى عليها النسر الأشهب وفقمة المرفأ. وهكذا، فإن الانقراض الظاهري من ثعالب البحر، من خلال سلسلة معقدة، مهددة النسر الأشهب.

وثانيا، مع تناقص التنوع الجيني والتنوع البيولوجي في النباتات والحيوانات، يتم أيضا تقليل أوجه التقدم المحتملة في الطب والزراعة والتكنولوجيا الحيوية. ويوفر التنوع الوراثي للإقتصاد الزراعي خيارات أخرى غير إستخدام مبيدات الآفات الثقيلة

أو خسارة كبيرة في المحاصيل في مواجهة الغزو. ويتيح تنوع الأنواع للبشرية المزيد من الخيارات للأدوية ومستحضرات التجميل والمنتجات الصناعية والوقود ومواد البناء والمواد الغذائية وغيرها من المنتجات، والمزيد من الحماية ضد أعداء النباتات. أكثر من نصف الأنواع في العالم هي في 6 في المئة من سطح الأرض في الغابات الاستوائية، في المقام الأول في كولومبيا والبرازيل ومدغشقر والهيمالايا والفلبين وماليزيا وبورنيو وأستراليا. وقد وجد العلماء العديد من أنواع النمل من شجرة ليجومين واحدة في بيرو للتنوع النمل في كل الجزر البريطانية. في هكتار واحد (2.5 فدانا) في كاليمانتان، إندونيسيا، وجد عالم آخر 700 نوعا من الأشجار، أي ما يعادل العدد الأصلي لجميع أمريكا الشمالية. وقد اختفى 40 فى المائة من الأنواع فى الغابات المطيرة المدارية من عام 1985 حتى عام 2000، معظمها من الحرق والتطهير. ومن ثم، فإن إزالة الغابات المدارية (من خلال النمو السكاني وإستهلاك حطب الوقود والزراعة المائلة والحرق) هي قوة رئيسية وراء الأزمة البيولوجية (ويلسون 110-108: 1989؛ الأمم المتحدة 95: 1990؛ معهد الموارد العالمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 148-147: 1994).

ويقدر عالم الجينات Edward O. Wilson (115-108: 1989) أن إزالة الغابات في أواخر القرن العشرين قد خفضت الأنواع 10,000 مرة أسرع من معدل الإنقراض الطبيعي الذي كان موجودا قبل ظهور البشر؛ فإن تنوع الأنـواع التي دمرها النشاط البشري في السنوات الـ 10 آلاف الماضية سوف يستغرق 100 مليون سنة للتعافي. ويقول باحثو معهد الموارد العالمية Kenton R. Miller وWalter V. Reid و Charles V. Barber (502: 1993) أن إزالة الغابات وفقدان الأنواع السريعة تعني أننا "نأكل بذور الذرة لدينا، وهدر في لحظة تطور لا طائل لها رأس المال الجيني للغابة ، تطورت على مدى مليارات السنين". وتقدر وزارة الزراعة الأمريكية أن 96 في المائة من أصناف الخضروات التجارية التي أدرجت في عام 1903 أصبحت الآن منقرضة؛ أدت الثورة الخضراء في المكسيك وجنوب آسيا، التي عززت عددا محدودا من الأصناف عالية الغلة من الحبوب، إلى سقوط الآلاف من أصناف المحاصيل التقليدية. ويحتاج مربي المحاصيل إلى تنوع أصناف المحاصيل لتربية أصناف جديدة تقاوم الآفات والأمراض المتطورة. تقريبا جميع أشجار البن في أمريكا الجنوبية تنحدر من شجرة واحدة في حديقة النباتات أمستردام منذ 200 سنة، وهي مشكلة خطيرة محتملة عندما يبدأ مرض جديد مهاجمة أشجار البن (الأمم المتحدة 95-94: 1990؛ معهد الموارد العالمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 164-147: 1994).

وتركز البلدان النامية على الدور الحاسم للموارد البيولوجية في التنمية الإقتصادية. وقد شككت حكومات هذه البلدان في سياسات الشركات المتعددة الجنسيات التي تتبعها الشركات المتعددة الجنسيات في الحصول على مواد وراثية زراعية متنوعة مجانا من بلد غني من العالم الثالث ثم بيع أصناف البذور المحمية من المواد إلى بلد المنشأ بأسعار كبيرة. وعلى الرغم من أن معظم تكاليف حفظ التنوع البيولوجي ستنخفض إلى أقل البلدان نموا، لأن هذه الموارد البيولوجية تقع إلى حد كبير داخل حدودها، فإن أقل البلدان نموا تريد من الدول المتقدمة أن تدفع أكثر بكثير من سعر الحفاظ على هذه الموارد، لأن أقل البلدان نموا ترى أن الدول المتقدمة تتلقى نصيب الأسد من من هذه الموارد. وشركات الدول المتقدمة غالبا ما تأخذ المعارف الأصلية حول منتجات الطبيعة وتعدل هذه المنتجات في المختبر وتأخذ براءة إنتاجها بعد تعديلها. في البداية، لم توقع الولايات المتحدة على اتفاقية التنوع البيولوجي في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1992 بسبب المخاوف بشأن حقوق الملكية الفكرية لأولئك الذين يطورون وبراءات اختراع أدوية جديدة، وتمويل حفظ الموارد البيولوجية الخاضعة لسيطرة الدول المتقدمة، والسيطرة على والحكومات الوطنية بشأن الحصول على الموارد الجينية، وإلتزام جميع الأطراف بتوفير إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الحيوية ونقلها (معهد الموارد العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 160–154 : 1994). غير أن الرئيس Bill Clinton وقع في عام 1993 على الإتفاقية، بينما تضمن مذكرة تفاهم بشأن حماية الملكية الفكرية.

وعموما، فإن أفضل استراتيجية هي شراء "وثائق التأمين" عن طريق الحد من فقدان الأنواع وحماية الموائل من تحويل لا مبرر له، والتجزؤ، وتدهور. ومع مرور الوقت، يوفر الحفاظ على التنوع البيولوجي المخزونات الوراثية والبيولوجية والنظم الإيكولوجية من أجل إيجاد حلول لجميع أنواع المشاكل البشرية في المستقبل (Norgaard 51 :1992؛ Hartnett 1994).

«الإحتباس الحراري» (تغيير المناخ العالمي)[1]

تؤثر الأنشطة البشرية على مناخ الأرض. وعلى الرغم من أن معظم المخاطر البيئية محلية أو إقليمية، فإن بعض المخاطر، مثل تكاليف غازات الإحتباس الحراري، عالمية النطاق. في الواقع، William D. Nordhaus (25–11 :1993) يدعي أن البشرية، ومن خلال حقن غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، فإنها بذلك كالذي يلاعب الكون

(1) المترجم

بالنرد. وتؤدي ملوثات الهواء الناجمة عن النشاط البشري والإنفجارات البركانية إلى تغيير درجة الحرارة والمناخ، مما يحفز التحولات في دوران المحيطات التي تغذي آثارها على المتغيرات المناخية (معهد الموارد العالمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 197 :1994).

وإذا استمرت البشرية في معدلاتها الحالية لإنبعاثات الكربون، فمن المحتمل أن نتوقع حدوث ضرر جسيم من تراكم غازات الدفيئة وما يترتب على ذلك من تغير مناخي عالمي. وفي عام 1997، وقعت معظم الدول على معاهدة (كيوتو) للحد من إنبعاثات غازات الدفيئة. وفى عام 2001، تخلى الرئيس الامريكى George W. Bush الذى يؤيده مجلس الشيوخ الأمريكى، عن المعاهدة، متذرعا بأن الضوابط الإلزامية على ثاني اكسيد الكربون ليست ضرورية. ومع ذلك، ومع إعتماد روسيا للمعاهدة في عام 2004، دخلت حيز التنفيذ بالنسبة للدول الموقعة.

تأثير الصوبة الزجاجية. تعكس الأرض بعض أشعة الشمس وتمتص غيرها. عندما لا يقابل الإمتصاص الإشعاع مرة أخرى إلى الفضاء، الأرض يحصل أكثر دفئا حتى يعادل الإشعاع إمتصاص ضوء الشمس. وبعض الغازات في الغلاف الجوي شفافة لأشعة الشمس تمتص الإشعاع في طيف الأشعة تحت الحمراء، ومنع الإشعاع إلى الخارج وتدفئة الغلاف الجوي. تأثير الإحتباس الحراري هو الظاهرة التي يبعث الغلاف الجوي للأرض الأشعة تحت الحمراء أو الحرارة. وكإستعارة، فإن تأثير الطمث أفضل من الدفيئة، وفقا Thomas C. Schelling (465 :1993). في يوم واضح في يناير كانون الثاني في مقاطعة أورانج، كاليفورنيا، والأرض والجو المجاور دافئ بشكل جيد، ولكن الدفء يشع بسرعة بعيدا خلال الليالي واضحة والصقيع قد تهدد أشجار البرتقال. وتنتج الطعوم الملطخة، التي تحرق النفط الرخيص على الليالي غير المتعرجة، ثاني أكسيد الكربون وغيرها من المواد التي تمتص الإشعاع وتحمي الأشجار ببطانية من الهواء الدافئ. البيوت الصديقة للبيئة تحبس الهواء المدفوع من سطح الأرض وتبقيه من الإرتفاع ليحل محله برودة الهواء.

وتشمل غازات الإحتباس الحراري ثاني أكسيد الكربون (CO_2)، والميثان، وأكسيد النيتروجين وبخار الماء مما يحافظ على الأرض الصالحة للحياة ومركبات الكربون

الكلوروفيلية (CFCs) ؛ ؛ والمشكلة هي التركيز المفرط لهذه الغازات. وفي عام 1990، أضاف ثاني أكسيد الكربون (من الفحم والنفط والغاز الطبيعي وإزالة الغابات) 57 في المائة من "تأثير الاحتباس الحراري". وقد ساهمت مركبات الكربون الكلورية فلورية، من الرغاوي والهباء الجوي وغازات التبريد والمذيبات، التي تستنفد تدريجيا طبقة الأوزون بنسبة 25 في المائة. وأضاف أن الميثان، من الأراضي الرطبة والأرز والوقود الأحفوري والماشية ومدفن النفايات، أضاف 12 في المائة وأكسيد النيتروجين من الوقود الأحفوري والأسمدة وإزالة الغابات بنسبة 6 في المائة.

ويمتص ثاني أكسيد الكربون الأشعة تحت الحمراء أو إشعاع الحرارة، بحيث تزيد تركيزات ثاني أكسيد الكربون المتزايدة درجة حرارة سطح الأرض، مما يقلل من فروق درجة الحرارة بين خط الإستواء والأقطاب ويقلل من التدوير الجوي، مما يوفر إمكانية حدوث تأثيرات مناخية وبيئية مثيرة. إن حقائق تأثير الإحتباس الحراري، والتغيرات في درجات الحرارة، وأن النشاط البشري هو أحد المساهمين الرئيسيين ليست في نزاع، ولكن حجم تغير المناخ على البيئة الطبيعية ورفاهية الإنسان هو في نزاع (Flavin 1989؛ Kneese 1993: 37-56؛ Ogawa 1993: 484-96؛ Schelling 1993: 464-83؛ معهد الموارد العالمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1994: 1994-205)[1].

المساهمون الرئيسيون في غازات الإحتباس الحراري. تستهلك الولايات المتحدة، التي تبلغ نسبة سكانها 5 في المائة من سكان العالم، نحو ثلث موارد الأرض غير القابلة للتجديد، وتنبعث ما يقرب من ربعها (حوالي 5.5 بليون من 24 بليون طن سنويا) من ثاني أكسيد الكربون. وتستهلك البلدان المتقدمة والبلدان الأوروبية التي تمر بمرحلة انتقالية، مع خمس سكان العالم، أكثر من أربعة أخماس الموارد الطبيعية في العالم. والطلب على السلع من قبل هذه البلدان هو المسئول عن الكثير من تدمير الغابات المطيرة المدارية للحصول على الطاقة والمعادن والحطب والزراعة والوجبات السريعة المستخلصة من تربية الماشية. وفقدان الغابات المطيرة المدارية لا يقلل فقط من الأنواع والمواد الوراثية ويهدد في بعض الأحيان سبل عيش الشعوب الأصلية، ولكنه يقلل أيضا من إمتصاص الكربون، أي قدرة الأرض على إزالة ثاني أكسيد الكربون الزائد (Train 1993: 262)[2].

(1) المترجم
(2) المترجم

الجدول 2-13. **يوضح حصة من إجمالي إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم،** 1999

حسب البلد	**(%)**
الولايات المتحدة الأمريكية	23.2
الصين	11.9
روسيا	6.1
اليابان	4.9
الهند	4.6
ألمانيا	3.3
المملكة المتحدة	2.3
كندا	1.9
إيطاليا	1.8
كوريا الجنوبية	1.7
فرنسا	1.5
أستراليا	1.5
البرازيل	1.3
أخرى	34
حسب مستوى الدخل	(%)
ذات الدخل المرتفع	48.2
الدخل المتوسط	35.2
الدخل المنخفض	10.3
أخرى a	5.6

a Other includes those not assigned by country, including those from bunder fuels and oxidation of nonfuel hydrocarbon .products
.Source: U.N. Development Program 2003:300–303

والدول المتقدمة بنسبة 48 في المائة، والبلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة إنتقالية في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفياتي السابق، بنسبة 25 في المائة، تنتج نصيب الأسد من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم، التي تعد مصادرها الرئيسية الوقود الحفري. في عام 1999، كانت مجموعة الدول الصناعية السبعة زائد الصين وروسيا والهند وكوريا الجنوبية أكبر 11 مصدر للإنبعاثات من ثاني أكسيد الكربون، والتي تشكل حوالي ثلثي إجمالي إنبعاثات الغاز الطبيعي في العالم (الجدول 2-13). وتصدر البلدان المصدرة للفرد من ثاني أكسيد الكربون - الكويت وفنلندا والولايات المتحدة وألمانيا وأوكرانيا وكندا وهولندا والمملكة العربية السعودية وإستونيا وأستراليا وسنغافورة وروسيا وبلجيكا والدانمرك وإسرائيل والمملكة المتحدة - تضم خليطا من البلدان الغنية

والبلدان القريبة من الدائرة القطبية الشمالية وشعلات الفحم (أنظر العمود الأخير من الجدول بالغلاف الأمامي). وتعتبر الولايات المتحدة وألمانيا وكندا وروسيا وأوكرانيا من بين أكبر 10 دول في العالم من حيث إستهلاك الفرد من الفحم. وبصورة عامة، يزداد نصيب الفرد من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون مع نصيب الفرد من الدخل.

وتعتمد إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون على مزيج الوقود (ينبعث الغاز الطبيعي من الكربون أقل من النفط الذي ينبعث منه أقل من الفحم)، وكثافة الطاقة والتشجير والنمو الإقتصادي والنمو السكاني. وبعد إرتفاع أسعار الطاقة في السبعينيات، خفضت اليابان إنبعاثات الكربون (وواردات الطاقة) من خلال التغير التكنولوجي الموجه نحو خفض كثافة الطاقة. وعلى النقيض من ذلك، كان النمو السكاني مهما في زيادة الإنبعاثات في العديد من البلدان النامية، مثل الهند. وفي أوائل التسعينات، إنخفضت إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي السابق نتيجة للإنهيار القريب لإقتصاداتها؛ ولكن نمت الإنبعاثات مرة أخرى مع إستئناف النمو (التحول المبين في الشكل 2-19).

تكاليف تغير المناخ العالمي من زيادة إنبعاثات الكربون. من الصعب تقدير تكلفة خفض إنبعاثات الكربون العالمية. وتشمل النماذج التي تقدر هذه التكاليف إفتراضات حول كيفية تغير المتغيرات مثل الطلب على السكان والطاقة، وكيف سيتطور العالم على مدى فترة طويلة مع وبدون برنامج مراقبة. في هذه المناقشة، يمكننا بالكاد توفير إحساس لكيفية تفاعل هذه المتغيرات والمناخ.

وإرتفع متوسط درجات الحرارة السطحية على مستوى العالم بمقدار 0.6 درجة مئوية خلال القرن العشرين، ولكن معظم هذه التغيرات كانت في الربع الأخير من القرن. فالسرعة التي تغير بها النظام المناخي على مدى الجيل الأخير هي كبيرة مثل التغيرات المناخية التي تحدث بشكل طبيعي على مدى 1000 سنة.

غير أن التغير الإقتصادي أقل إعتمادا على التغيرات في متوسط درجة الحرارة مقارنة بالمتغيرات المصاحبة أو الناجمة عن هذه التغيرات، مثل هطول الأمطار ومستويات المياه وإتساع تقلبات الطقس والمنحنى الشديد في حالات الجفاف أو التجمد. ويركز العلماء على متوسط التغير في درجة الحرارة، وهو مؤشر مفيد لتغير المناخ يرتبط إرتباطا وثيقا بالمتغيرات الأكثر أهمية أو ذات علاقة سببية (Flavin 1989؛ Flavin 1993: 11-25؛ Schelling 1993: 464-471).

كم ستتغير درجات الحرارة العالمية خلال القرن الحادي والعشرين؟ وعلى الرغم من تباين التوقعات، فإن الإجماع العلمي هو أنه في ظل عدم حدوث تخفيضات جذرية

في الإنبعاثات العالمية السنوية لغازات الإحتباس الحراري، سيحدث بعض الإحتباس الحراري في القرن الحادي والعشرين. وبالنظر إلى أن ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي له نصف عمر طويل، فإن تخفيضات الإنبعاثات لا تزال تزيد من تراكم غازات الدفيئة (Poterba 63-47: 1993؛ Weyant 46-27: 1993؛ معهد الموارد العالمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 200: 1994). ومن المتوقع أن ترتفع معدل درجات الحرارة بين 2.5-5.5 درجة مئوية (4.5-9.9 درجة فهرنهايت) من أواخر القرن العشرين إلى أواخر القرن الحادي والعشرين.

ويتوقع العلماء أنه إذا استمرت معدلات إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوية من التسعينات، فإن ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي سيتضاعف من التسعينات إلى وقت ما في القرن الحادي والعشرين. تسأل معظم النماذج المناخية العالمية: ما تأثير هذا الضعف على درجة الحرارة والمتغيرات الأخرى؟ التغيير الأكثر قبولا على نطاق واسع هو زيادة درجة الحرارة من 3 درجات مئوية، مع مجموعة من 1.5 درجة أي من الجانبين. هذا التغير 3 درجات سلزيوس هو أكثر بكثير من الاختلاف (لا يزيد عن 1 درجة) في أي قرن في السنوات الـ 10,000 سنة الماضية. على الرغم من أن معظم الأميركيين الشماليين يستخدمون لتحولات كبيرة في درجات الحرارة من فصل الشتاء إلى الصيف، إلا أنهم قد لا يدركون مدى وجود تغير متوسط لـ 3 درجات سلزيوس. والذي يعني الآن حال مدينة نيويورك مغطاة كيلومتر واحد من الجليد خلال العصر الجليدي، على الرغم من أن درجات الحرارة العالمية كانت فقط 6 درجات سلزيوس أكثر برودة من اليوم (Flavin 1989؛ Gore 1993:91؛ Schelling 1993:465-469؛ Schmalensee 1993:3-10).

في عام 1985، توقع مؤتمر فيلاتش بالنمسا للعلماء التأثير التالي للإحتباس الحراري في القرن الحادي والعشرين:

يجري اليوم إتخاذ العديد من القرارات الإقتصادية والإجتماعية الهامة بشأن المشاريع الطويلة الأجل - الأنشطة الرئيسية لإدارة الموارد المائية مثل الري والطاقة المائية، والإغاثة من الجفاف، وإستخدام الأراضي الزراعية والتصاميم الهيكلية والمشاريع الهندسية الساحلية والتخطيط للطاقة - إستنادا إلى الإفتراض القائل بأن البيانات المناخية الماضية، دون تعديل، هي دليل موثوق بها للمستقبل. ولم يعد هذا إفتراضا جيد.

غير أن الخبير الإقتصادي Schelling يجادل بأن الضعف إزاء تغير المناخ في القرن الحادي والعشرين سيكون أقل مما لو حدث هذا التغيير نفسه في القرن العشرين عندما

كانت الأسهم العالمية من الناتج الإجمالي والقوى العاملة في الزراعة أعلى. ويقدر أن تأثير الاحترار العالمي على الصحة والتغذية في الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة في منتصف القرن الحادي والعشرين سيكون ضئيلا. في الواقع، بالنسبة إلى Schelling ، فإن إثراء ثاني أكسيد الكربون، من خلال تعزيز عملية التمثيل الضوئي، سيزيد من الغلة الزراعية للعديد من النباتات المزروعة في نصف الكرة الشمالي، وموقع معظم الدول المتقدمة. ويفترض أنه إذا كانت التغيرات المناخية مستمرة على مدى قرن من الزمان، فإن مناخ كانساس قد يصبح مثل أوكلاهوما، مثل نبراسكا مثل كنساس، وجنوب داكوتا مثل نبراسكا، ولكن أوكلاهوما وكنساس ونبراسكا وجنوب داكوتا لن تصبح مثل ولاية أوريغون أو لويزيانا أو ماساتشوستس . وبالتالي فإن تغير المناخ سيكون تدريجيا وليس مفاجئا. ويؤكد بعض الإقتصاديين أن الدول الشمالية، مثل كندا وروسيا، ستستفيد من زيادة محاصيل الموسم الأكثر دفئا وما يقابلها من محصول زراعي أكبر من الإحتباس الحراري. ويخلص Schelling إلى أن الدول المتقدمة ليس لها مصلحة ذاتية في تباطؤ معدلات إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون بشكل مكثف (Nordhaus 1991:33–67؛ Poterba 1993:47–63؛ Schelling 1993:466–473)[1]. الخبير الإقتصادي بلندن (30–1991b:28) وول ستريت جورنال (Adams 1992:A14؛ Kamm 1992:A1؛ Melloan 1992:A13؛ Murray 1992:A1؛ Stipp and Allen 1992:B1) تتفق مع Schelling ، على الرغم من عدم اليقين المرتبط فإن إضطرابات النظم الإيكولوجية في كل من الدول المتقدمة والبلدان الأقل نموا، التي ذكرناها فيما بعد، تثير تساؤلات حول تماسك Schelling.

ماذا عن أقل البلدان نموا في الجنوب؟ يعتقد Lester Brown وزملاؤه أن في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينات أن النمو السكاني السريع للأرض وزيادة متوسط التكاليف وتراجع العوائد على نمو الطاقة الكيميائية الحيوية وإستخدام الأسمدة والممارسات الزراعية الأقل إستدامة، وحدود الهكتارات الزراعية الموسعة يعني أن فإن الأرض تصل إلى حدود قدرتها الإستيعابية. وتشير هذه التغيرات، التي تفاقمت بسبب التغيرات المناخية المعاكسة، إلى القلق بشأن متوسط مستويات الأغذية في أقل البلدان نموا (Brown 1994a:177–97، 248–51 Brown 1994b:26–27b؛ Brown و Kane ،Platt و و Postel 1994:26–41).

و يجد John Sheehy معهد بحوث الأرز الدولى أضرارا حراريا خلال المزهرة للأرز والقمح والذرة من درجات حرارة تزيد عن 30 درجة سليزيوس (86 درجة

(1) المترجم

فهرنهايت). وقد تشير تقديرات شحي إلى أن محصول الحبوب قد ينخفض بنسبة 10 في المائة لكل زيادة بمقدار درجة مئوية واحدة، مما يسهم في إنخفاض محتمل في الغلة في معظم البلدان الأقل نموا، وخاصة في المناطق الإستوائية، بنسبة 30 في المائة على مدى السنوات الخمسين المقبلة. الحبوب في الهند (وربما الفلبين) تعاني بالفعل من ارتفاع درجات الحرارة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأرز في المناطق الساحلية للهند يتضرر من تسرب المياه المالحة الناجم عن تغير المناخ (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2001).

وعلاوة على ذلك، فإن الأمراض الطفيلية وغيرها من الأمراض المنقولة ، بما في ذلك البعوض المحتمل للملاريا وحساسية للتغيرات المناخية. وتلك التي تضررت أكثر من غيرها بسبب التغيرات المناخية العالمية هي المستوطنات البشرية الأكثر عرضة لتخفيضات الطاقة والأكثر تعرضا للأخطار الطبيعية، مثل الفيضانات الساحلية أو الأنهار (بنجلاديش والصين ومصر والدول الجزرية وفينيسيا التاريخية الإيطالية وإيطاليا الجوهرة في البحر الأدرياتيكي البحر) والجفاف الشديد والإنهيارات الأرضية والعواصف الرعدية الشديدة (الصين)، والأعاصير المدارية، التي من المرجح أن يزيد تواترها بنسبة 50 في المائة من الوقت الحالي إلى منتصف القرن الحادي والعشرين من مضاعفة إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن البشر (بنجلاديش). وإذا أضفنا إلى هذا كله ذوبان القبعات الجليدية القطبية، فإن آثار الفيضانات على بنجلاديش وغيرها من أقل البلدان نموا هي أكثر أهمية (Topping 44–129:1992). ويعتقد Brown و Flavin و Postel (1991) أن أقل البلدان نموا في الجنوب هي الدول الرئيسية التي تعاني من الإحتباس الحراري، على الرغم من أنها تنتج سوى جزء صغير من إنبعاثات الكربون السنوية في العالم. ويسألون: لماذا ينبغي أن يسخن الإحتباس الحراري موطن البنجلادشيين الذين لم يستخدموا الكهرباء أبدا؟

غير أن تغير المناخ العالمي سيزيد من الجفاف وموجات الحرارة والعواصف المدارية ويرفع مستوى سطح البحر ويحول مناطق الغطاء النباتي من أجل تعطيل الحبوب وإنتاج المحاصيل الأخرى (Flavin 1989). مع الأخذ في الإعتبار إرتفاع مستوى سطح البحر.

Titus وآخرون (11–8: 1992) يجزمون بالآتي:

ومن شأن إرتفاع مستوى سطح البحر أن يغمر الأراضي الرطبة والأراضي المنخفضة ويسرع من تآكل السواحل ويؤدي إلى تفاقم الفيضانات الساحلية ويهدد الهياكل الساحلية ويزيد من جداول المياه ويزيد من ملوحة الأنهار والخلجان والمستودعات الجوفية .[A] ومن شأن إرتفاع مستوى سطح البحر أن يمكِّن المياه المالحة من إختراق المزيد من المياه الداخلية

والبحرية في الأنهار والخلجان والأراضي الرطبة ومستودعات المياه الجوفية مما قد يضر ببعض النباتات والحيوانات المائية ويهدد الإستخدامات البشرية للمياه.

ويكمن جزء من هذا في حقيقة أن فائض المحيطات سيزيد من محتوى المياه المالحة من الأنهار الداخلية للمياه العذبة سابقا والدلتا ومستودعات المياه الجوفية. ولا يمكن التنبؤ بتأثير التغيرات المناخية على هذه النظم المائية.

ومع ذلك، فتوقعت عدة نماذج إقتصادية أن مضاعفة ثاني أكسيد الكربون ستخفض الناتج القومي الإجمالي في الولايات المتحدة بنسبة 1.0-1.3 في المائة في العقد الأخير من القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك، فإن هذه الدراسات قد تقلل من شأن تأثير التخصص والتجارة الدولية في الحد من الخسائر. والدراسات المتعلقة بتأثير تغير المناخ العالمي على البلدان النامية أكثر تجزؤا. ومع ذلك، فإن أقل البلدان نموا، مع حصة أكبر من الناتج القومي الإجمالي في الزراعة والقطاعات الأخرى المعرضة لتغير المناخ مما هي عليه في الولايات المتحدة، هي أكثر ضعفا (Nordhaus 1993: 14-18).

التوقعات حول مضاعفة CO2 سوف تحدث تختلف من نموذج إلى نموذج. وبالفعل، فإن مؤلفي هذه النماذج عموما سيكونون أول من يعترف بأن تقديراتهم محفوفة بهامش كبير من الخطأ. ولا تستطيع النماذج التنبؤ بالتغيرات في الأسعار، وهي عامل محدد هام للرفاهية. وفي نهاية المطاف، فإن زيادة عدد السكان والعلاقة بين السكان وإنتاجية الأغذية والتغيرات في الطلب على الطاقة وغيرها من الأماكن حول كيفية تكشف الأحداث، هي مهمة مثل وظائف خفض إنبعاثات الكربون في تحديد الناتج القومي الإجمالي. ولا يوافق العلماء حتى على إنبعاثات الكربون التي تعزى إلى مصادر مختلفة. كما لا يعرف العلماء مدى تأثير غازات الاحتباس الحراري تأثيرا سلبيا على إنتاجية الإنسان ورفاهيته. وعلاوة على ذلك، يصعب تحديد عدد كبير من التكاليف، مثل إرتفاع مستوى سطح البحر والتكاليف التشغيلية للكهرباء وتكاليف رأس المال وتكاليف الحفاظ على الأراضي الرطبة الساحلية وغابات النمو القديم والتنوع البيولوجي (Morgenstern 1991: 140-145؛ Nordhaus 1993 : 11-25؛ Schelling 1993: 473).

وتكثر حالات عدم التيقن. وبإستثناء بعض الأعشاب الإنتهازية، قد لا تتحول النباتات بنفس سرعة المناخ(1). قد لا تكون الحيوانات قادرة على التكيف مع النظم النباتية المتغيرة. قد لا يتكيف البشر بسهولة مع التغيرات في النباتات والحيوانات والنظام البيئي بأكمله، وقد تحظر بعض البلدان الهجرة من الدول المتضررة سلبا.

(1) المترجم

هل سيكون التغيير مستمرا كما يفترض نماذج المناخ؟ إذا تفاقمت تغييرات جوهرية بسبب التغذية المرتدة الإيجابية، قد تنفجر النماذج. في الواقع، يخشى الإقتصادي William D. Nordhaus (14 : 1993) من موثوقية النماذج المناخية، "لأن المناخ يبدو وكأنه يتجه خارج النطاق التاريخي لدرجات الحرارة التي شهدتها خلال الحضارات الإنسانية".

نهج السياسات. إن إجماع المجتمع العلمي هو أن غازات الاحتباس الحراري ضارة، على الرغم من أن الحجم الدقيق للضرر غير مؤكد. ومرة أخرى، فإن أفضل إستراتيجية هي الحد من إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري عن طريق شراء «وثائق التأمين» ضد أسوأ ضرر محتمل. وبالإضافة إلى ذلك، يحتاج العلماء إلى مواصلة البحوث لتقدير الحد الأمثل من غازات الصوبات على نحو أدق.

وقد خصصت قمة ريو دي جانيرو، البرازيل، وقمة الأرض لعام 1992، ومعاهدة كيوتو لعام 1997، أهدافا سنوية لانبعاثات الكربون على أساس مستويات عام 1990؛ بيد أن الإنبعاثات المستقبلية ستستند إلى عدد السكان في عام 1990، حتى لا يكافئ النمو السكاني (Manne و Richels 139–135 : 1993). غير أن Nordhaus (24–20 :1993) يبين أن النهج الأخرى، مثل ضرائب الكربون أو الأسواق الدولية لتصاريح الإنبعاث القابلة للتداول التي نوقشت في وقت لاحق، هي أقل تكلفة من طريقة ريو كيوتو، التي هي أقل تكلفة من إستقرار المناخ بحيث يكون التغيير في المتوسط العالمي درجة الحرارة يقتصر على 1.5 درجة سليسوز في القرن الحادي والعشرين.

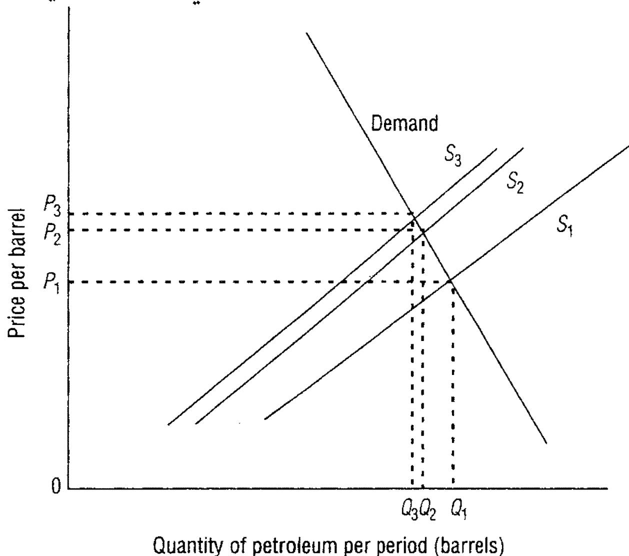


FIGURE 13-4. Levying a Carbon Tax on Petroleum.

الضرائب الخضراء. ويعتمد هذا الإقتراح، وهو ضريبة على الوقود الحفري يتناسب مع الكربون المنبعث عند حرق الوقود، على حوافز قائمة على السوق تحفز الناس على خفض الإنبعاثات على الأقل تكلفة لا على الأنظمة المباشرة مثل نهج ريو كيوتو الذي يولد عدم الكفاءة. ويتعين على صانعي القرار الحكوميين، الذين يتكيفون مع عيوب السوق، أن يحاولوا فرض ضرائب أو غرامات بواعث لكي يتحملوا التكاليف التي ينقلونها إلى الآخرين. ما هي القاعدة التي يجب أن تعتمدها الحكومة؟ تذكر القاعدة للحد الأدنى من التكلفة الإجتماعية التي تمت مناقشتها سابقا: المستوى الفعال للإنبعاثات هو حيث تكون تكلفة الحد من التهميش مساوية للضرر الهامشي. غير أن هذه القيم الهامشية يصعب تقديرها بالنسبة لباعثات غازات الصوب أكثر من غيرها من مصادر التلوث. يمكن لمصادر التلوث تعديل أي طريقة يرتضونها، من خلال تحسين (بما في ذلك الهجرة وتحويل إستخدام الأراضي وأنماط الصناعة)، والحد من (الأمور مثل تلك التي تعكس المزيد من ضوء الشمس ورده إلى الفضاء)، والوقاية (الإستثمار في التحكم في الإنبعاثات)، أو دفع ضريبة الكربون (oterba 1993:47–63 ؛ Schelling 1993:478)[1][(1)].

وكما يوضح الشكل 4-13، فإن ضريبة الكربون تحول منحنى العرض إلى اليسار من S1 إلى S2، مما يزيد السعر من P1 إلى P2، ويقلل من الإستهلاك من Q1 إلى Q2 على المدى القصير. وعلى المدى الطويل، عندما تترك الشركات صناعات الفحم وغيرها من صناعات الوقود الحفري وتزداد الإمدادات إلى اليسار، إلى S3 وتزيد الأسعار بشكل أكبر إلى P3 (Jorgenson و Slesnick و Wilcoxen 54–451، 1992:393–431 ؛ Margin 1993:33–32).

وستؤدي الضرائب إلى زيادة أسعار جميع السلع والخدمات تقريبا، ولكنها ستحل محل الضرائب الأخرى. وسوف يكون العبء الضريبي الكلي هو نفسه ولكنه سيحول العبء عن الدخل نحو الأنشطة الضارة بيئيا، مما يقلل من التدهور البيئي. ومع ذلك، لأن ضريبة الكربون تراجعية، بحيث يدفع الفقراء نسبة أعلى من دخلهم في الضرائب من الأغنياء، فقد تخصص الحكومة بعض الإيرادات من الضرائب لتعويض الفقراء.

Brown و Flavin و Postel (1991: 142–143) يؤكدون أن:

الضرائب البيئية جذابة لأنها يمكن أن تساعد في تلبية العديد من الأهداف بكفاءة. يقرر كل منتج أو مستهلك فردي كيفية التكيف مع ارتفاع التكاليف. فالضرائب على الإنبعاثات [الكربونية]، على سبيل المثال، ستؤدي ببعض المصانع لإضافة ضوابط،

(1) المترجم[1]

والبعض الآخر لتغيير عمليات الإنتاج، ولا يزال البعض الآخر يعيد تصميم المنتجات لتوليد كميات أقل من (الكربون). وعلى النقيض من اللوائح، تحافظ الضرائب البيئية على نقاط القوة في السوق. في الواقع، هم ما يدعى الإقتصاديين الضرائب التصحيحية: أنها في الواقع تحسين أداء السوق من خلال تعديل الأسعار لتعكس بشكل أفضل التكلفة الحقيقية للنشاط.

ويمكن للحكومة أن تقلل من تكلفة الناتج القومي الإجمالي الكبيرة لضريبة الكربون تدريجيا لزيادة الوقت اللازم لإقامة تكنولوجيات جديدة عند استبدال المعدات الرأسمالية عادة. والتخفيف التدريجي لضرائب الكربون على مدى خمس إلى عشر سنوات من شأنه أن يخفف من الأثر الإقتصادي ويسمح بالتعديل التدريجي (المرجع نفسه، الصفحات 141-49؛ Weyant 1993: 27-46).

تراخيص الإنبعاثات الدولية القابلة للتداول. Martin Feldstein (1992: A10) يعارض معاهدة ريو عام 1992 لأنه يضع أهدافا مادية بدلا من إستخدام مبادئ هامشية أو أقل تكلفة". ويرتكز مبدأ تخفيض التكلفة الأقل على الحقيقة العلمية المتمثلة في أن طنا من الكربون المنبعث في أي مكان على الكرة الأرضية يساهم على قدم المساواة في غازات الصوب العالمية. وبمجرد أن تتفاوض البلدان بشأن حقوق الإنبعاثات، يفضل فلدستين الحصول على تراخيص الإنبعاثات الدولية القابلة للتداول لتحقيق أقل تكلفة هامشية لكل وحدة من وحدات التخفيف. وينبغي أن يؤدي أي تغيير من نظام تنظيمي إلى تصاريح التصريف القابلة للتحويل إلى توفير حوافز للجهات التي تعتمد على الإنبعاثات من أجل اعتماد تقنيات رقابة جديدة لخفض الانبعاثات بتكلفة أقل، حيث يمكنها بيع تصاريح زائدة. وستشتري مصادر الإنبعاث التي تواجه تكاليف تحكم حادة تصاريح من مصادر الانبعاثات ذات خيارات أقل تكلفة، مما يعزز من فعالية التحكم في الإنبعاثات من جانب جهات الإنبعاثات المنخفضة التكلفة (Tietenberg 70-241: 1993).

قام John P. Weyant (36-34: 1993) بفحص الآثار المترتبة على منتدى تشكيل الطاقة 12، وهو مركب مكون من 14 نموذجا رئيسيا للتغير المناخي العالمي، من أجل تكلفة التحكم العالمي في انبعاثات الكربون. ووجد أن نهج ريو المتمثل في تثبيت الإنبعاثات على مستويات عام 1990 في كل بلد يكلف 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام 2043. ومع ذلك، فإن النهج الإقتصادي الأمثل، الذي يستخدم تصاريح الإنبعاث القابلة للتداول، مما يتيح تحقيق المساواة في التكلفة الحدية

للرقابة في جميع الدول، يحقق نفس المستويات المستهدفة في ثلثي التكاليف، أو خسارة 1.7 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

تحديث Nordhaus و Boyer لنموذج DICE. William Nordhaus و Joseph Boyer ، في مناقشة السياسة لنموذج DICE -99 (النموذج الديناميكي المتكامل للمناخ والإقتصاد؛ 2000)، إلى نتيجة مماثلة. ويناقشون سياسة مثلى تحدد فيها أسعار الكربون والإنبعاثات (من خلال ضريبة الكربون) لتساوي الضرر الهامشي وتكلفة الحد من التهميش (سعر ظل من الكربون)، وتخصص فيه تراخيص الإنبعاثات مساوية لضريبة الكربون في كل بلد من البلدان. Nordhaus و Boyer يعارضان "البابا البيئي" (2000 : 123) ولكن يناقشان السياسة المثلى لوضع معيار للمقارنة بين السياسات. إن السياسة المثلى، التي تقلل من إرتفاع درجة الحرارة العالمية إلى 2.3 درجة مئوية، تكلف العالم 5 مليارات دولار (في 1990 دولار) سنويا (أسعار 2005 ستكون أعلى بنسبة 35-40%)، وسيتم فرضها في الفترة 2000-2010 بحوالي 5 دولارات، 10 للطن الواحد. وهذه السياسة الأكثر فعالية ستكون غير مكلفة نسبيا، ولكنها ستبطئ تغير المناخ بشكل مفاجئ. وستكون السياسات الأقل كفاءة هي الإختلافات في بروتوكول كيوتو، بأقل كفاءة حيث لا يسمح بأي تداول (ستكون التكلفة 15 مرة على النحو الأمثل) والأكثر كفاءة حيث يسمح بالتداول بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي والإتحاد السوفيتي السابق وشرق أوروبا الوسطى (تسمى التجارة المدرجة في المرفق الأول، التي بدأها الإتحاد الأوروبي في عام 2005). ويوافق Nordhaus و Boyer على أن البدائل الأخرى التي نوقشت (الحد من تركيزات ثاني أكسيد الكربون إلى مستويات ما قبل التصنيع مرتين، والحد من تغير المناخ إلى 2.5 درجة مئوية أو أقل من إرتفاع درجة الحرارة وإستقرار الإنبعاثات العالمية في مستويات عام 1990) سيكون أقل كفاءة من كيوتو بالإضافة إلى الملحق الأول للتجارة.

ويخلص Nordhaus و Boyer إلى أن نهج كيوتو ليس له أي مبرر إقتصادي أو بيئي. ومع ذلك، فإن كيوتو مع تراخيص التداول ستكون قريبة من المستوى الأمثل في السنوات الأولى من القرن، ولكنها ستخفض الانبعاثات التي تقل عن المبلغ الأمثل في السنوات اللاحقة. ولتقليل الانبعاثات بكفاءة في وقت لاحق من هذا القرن، ويفضل Nordhaus و Boyer إستهداف أقل البلدان نموا في الوقت الحاضر. ولن يكون من الممكن بعد ذلك تجميد الإنبعاثات بالنسبة لأقل البلدان نموا في وقت لاحق في القرن الحادي والعشرين، حيث أن إنبعاثات الدول المتقدمة ستكون آنذاك نسبة متضائلة من

الكرة الأرضية. والعواقب التوزيعية، كما يؤكد المؤلفون، ستكون أن تكون أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية تعادل أو تستفيد على حساب الولايات المتحدة.

المساعدة والإتفاقات المتعددة الأطراف في تمويل موارد الملكية المشتركة العالمية في البلدان المدارية. وتعتبر الدول المتقدمة والبلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة إنتقالية من أهم مصادر إنبعاثات الكربون. وعندما كان D. S. Mahathir Mohamed رئيسا لوزراء ماليزيا (c-5 :1992)، قال إنه إذا كان للبشرية أن تقوم بتنظيف البيئة العالمية، فإن "أكثر المسئولين عن تلوث البيئة يجب أن يتحملوا العبء بشكل متناسب. ويعزى ثمانون في المائة من تلوث الأرض الى الأنشطة الصناعية في الشمال". يوافق البنك الدولي (3: 1992i) على أن الشمال يجب أن يتحمل عبء إيجاد وتنفيذ حلول للإحتباس الحراري وإستنزاف طبقة الأوزون، وغيرها من المشاكل البيئية.

ومن المؤكد أن حصة الإنبعاثات من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في الوقت الحالي (التي تبلغ الآن نحو النصف – أنظر الجدول 2-13) ستزداد مع تقدم القرن. غير أن البلدان المنخفضة الدخل، التي تقع أساسا في المناطق الإستوائية، لن تدفع شيئا يذكر لتجنب التدهور البيئي الطويل الأجل. فالبلدان المدارية ليست فقيرة فحسب، ولكن مشاكلها البيئية، مثل الغابات المطيرة وتدمير الأنواع، ليست فقط أضرارا عامة داخلية للبلد بل أيضا أضرارا عامة عالمية. ولا تتلقى البلدان المدارية سوى جزء من المكاسب من الحفاظ على الغابات المطيرة المدارية أو إعادة التحريج للحد من غازات الصوب وتغير المناخ المعاكس وفقدان الموارد البيولوجية. ولأن الغابات المطيرة المدارية هي منافع عامة عالمية، مما يؤثر على المناخ العالمي والمخزون الجيني، لا يمكننا أن نتوقع من البلدان المدارية الفردية أن توفر الغابات بكميات كافية، لأن معظم المكاسب تمتد إلى بلدان أخرى.

وإذا كانت الدول المتقدمة تريد حماية نفسها من خطر الأضرار المتفجرة والسيارات عن الضعف الإقتصادي والبيئي لأقل البلدان نموا، فإنها سوف ترغب في المساهمة بالموارد للإستثمار في الحد من التدهور البيئي. وفي الواقع، يمكن أن تسهم مساهمات قطاع النقل في نقل التكنولوجيا، مثل تحويل أقل البلدان نموا من الكربون العالي إلى أنواع الوقود المنخفض الكربون، إلى الدخل الوطني من الدول المتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، قد تشمل المعونة المقدمة من الدول المتقدمة المعونة الميسرة إلى أقل البلدان نموا المدارية للمساعدة على تجنب الضرر العالمي الناجم عن إزالة الغابات المدارية وفقدان الأنواع، بينما تعوض جزئيا البلدان المدارية عن مكاسبها الخاصة. هذا التعويض يمكن أن

يقلل من التضحية المدارية من الإحتياجات الأساسية الفورية. وكما نوقش في الفصل 16، إضطلعت بعض الحكومات والمنظمات غير الحكومية بمبادلات الديون مقابل الطبيعة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. ففي التسعينات وأوائل هذا القرن، اشتركت بلدان جزر المحيط الهادئ ومنظماتها غير الحكومية البيئية (التي يدعمها أحيانا التشريع، على سبيل المثال، في الكونجرس الأمريكي) في شراء أجزاء من ديون البلدان المدارية مقابل الحفاظ على الغابات المطيرة المدارية وتنوعها البيولوجي.

والبشرية عموما لديها مصلحة في توفير الأموال للحفاظ على هذه الموارد المشتركة الملكية الإستوائية العالمية. ويتعين على الدول المتقدمة أن تركز على الإتفاقات الرامية إلى الحد من الأضرار العامة العالمية المرتبطة بإزالة الغابات وتدمير الأنواع في المناطق المدارية. وقد تعتبر هذه البلدان إنفاقها إستثمارا في النظم الإيكولوجية التي تؤثر على إنتاجية الموارد البشرية المشتركة. ومن شأن هذه الإتفاقات أن تفيد العالم بأسره، ولكنها ستفيد البلدان المدارية بوجه خاص في الحد من تدهورها البيئي وتغير المناخ المناخي.

ومع ذلك، كان للإتفاقات البيئية الدولية لتمويل وتنظيم المنافع العامة العالمية سجلا مختلطا. وقد حظي بروتوكول مونتريال، الذي تم التوقيع عليه في عام 1987 وعزز في عام 1990، للحد من استنفاد الأوزون من خلال قطع إنتاج الكلوروفلوروكربون(CFC)، بإمتثال واسع النطاق لدى منتجي مركبات الكربون الكلوروفلورية (CFC)، وهي الدول المتقدمة التي وضعت بالفعل بدائل فعالة من حيث التكلفة. غير أن الإتفاقية الدولية لتغير المناخ (ICCC)، التي وقعت في عام 1994، والتي تطلبت قوائم جرد وطنية بشأن انبعاثات غازات الدفيئة، لم تكن ناجحة إلى حد كبير، ويرجع ذلك جزئيا إلى التكاليف الكبيرة والتعقيدات التي تواجهها اللجنة، والمعارضة، ولا سيما في الولايات المتحدة، إلى الضرائب على إنبعاثات الكربون. ولا تزال مؤسسات التنفيذ والتمويل التابعة للجنة التنسيق الدولية ضعيفة حتى الآن (معهد الموارد العالمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 203-202:1994). وبالإضافة إلى ذلك، لم يحقق مرفق البيئة العالمية الذي أنشئ في عام 1991، والذي يمكن بموجبه تمويل المنافع العامة العالمية، سوى نجاح محدود، ويرجع ذلك جزئيا إلى نقص التمويل والصعوبات في الإتفاق على كيفية تقسيم التمويل. ولا يمكن لأية دولة بمفردها أن تعمل على تثبيت إنبعاثات غازات الصوبة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تحقق السياسات الوطنية الأحادية الأسلوب الأقل تكلفة لخفض الإنبعاثات. وعلاوة على ذلك، فإن المنافسة الدولية لجذب الصناعة من خلال معايير الانبعاثات الأقل صرامة قد تقوض عملية صنع السياسات البيئية.

وبالتالي، فإن النهج فوق الوطني ضروري. ومع ذلك، فمن الصعب تحقيق عمل دولي منسق (Poterba 49–48: 1993).

ويرى Harold Demsetz (359–347: 1967)، وهو خبير إقتصادي من جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس، أنه من غير المحتمل أن يوافق مستخدمو موارد الملكية المشتركة العالمية (مثل الهواء والماء) على إدارة المورد على الرغم من أنه في مصلحة الجميع للتعاون في الحد من إستخدام الموارد. على الرغم من أن جميع المستخدمين تستفيد، فإن كل مستخدم كسب عوائد أعلى من قبل ركوب الحرة على السلوك الفاضلة من المتعاونين المتبقية. وتتطلب المثلية العالمية التعاون العالمي، إلا أن الحوافز التي تواجهها فرادى البلدان تعمل في الاتجاه المعاكس. وكما هو الحال بالنسبة للمعاهدة الدولية لمنع الانتشار النووي أو لجنة التنسيق الدولية، قد نتوقع أن يكون العمل الموحد من جانب المستخدمين غير مستقر. يقول Demsetz إن السبيل الوحيد للخروج من معضلة الملكية المشتركة هو تدخل الدولة. ومع ذلك، يفتقر العالم إلى حكومة دولية يمكنها أن تملي السياسات البيئية لكل دولة على حدة.

ومع ذلك، قد يتفق عدد من البلدان لتوقيع إتفاق بيئي دولي حتى عندما لا يتعاون عدد من البلدان. وقد تتفق البلدان على إتباع إستراتيجية عالمية لتحقيق الأمثلية إذا ما إلتزمت جميع البلدان الأخرى في الفترات السابقة بهذه الإستراتيجية. كما يمكن للبلدان معاقبة الذين يرفضون الالتزام بإتفاقيات صيد الحيتان ومعاهدات حظر الإنتشار النووي، أو غيرها من الإتفاقات البيئية من خلال حظر الاستيراد أو غيرها من العقوبات. المخاوف بشأن الإنصاف يمكن أن تقلل من مشكلة المتسابق الحر. وعالوة على ذلك، قد يجد من غير المتعوانين أن من المفيد الإنضمام إلى الإتفاقية إذا كان تعزيزه يزيد من مستويات التخفيف األخرى التي تتجاوز تكاليف التخفيف التي يتكبدها البلد. وقد يؤدي الإنسحاب من معاهدة إلى تخفيض أقل من جانب البلدان الأخرى، بحيث تتجاوز تكلفة الانسحاب المنافع (Barrett 463 – 454 : 1993). وإذا لم تفشل الدول الكبرى في الإلتزام باتفاق بيئي عالمي، واختارت أن تحرر أعمال الدول الأخرى، فإن إحتمالات نجاح الإتفاقات البيئية محدودة (Poterba 49–48: 1993).

الولايات المتحدة مهتمة بالإنضمام مرة أخرى إلى عملية معاهدة كيوتو المتعددة الأطراف، ولكنها تصر على إستخدام الأسواق الخضراء بتراخيص الإنبعاثات القابلة للتداول، وهي نهج أكثر كفاءة من تحديد حدود درجات الحرارة والإنبعاثات. والمعارضة الرئيسية من جانب السياسيين الأمريكيين في كيوتو تعفي أقل البلدان نموا، مثل الصين

والهند ذات الكثافة السكانية العالية، من إنخفاض إنبعاثات الكربون. ولا شك أن الولايات المتحدة ستصر على أن تقلص أقل البلدان نموا، وهي بلدان متوسطة الدخل على الأقل، من الانبعاثات. وإذا إنضمت الولايات المتحدة إلى كيوتو، يمكن للولايات المتحدة أن تستفيد من بيع ونقل التكنولوجيا الخضراء، بما في ذلك زيادة إمتصاص الكربون. ومع ذلك، يمكننا أن نتوقع مفاوضات صعبة قبل إنضمام الولايات المتحدة كيوتو.

حدود النمو Limits to Growth

خشي الإقتصاديون الكلاسيكيون في القرن التاسع عشر من الركود الإقتصادي في نهاية المطاف أو تراجعهم من تراجع العائدات إلى الموارد الطبيعية. وكان مفهوم تناقص العوائد الأساس لمقال Malthus على مبادئ السكان (1798، 1803)، الذي قال إن النمو السكاني يميل إلى تجاوز الزيادات في الإمدادات الغذائية. وقد إعترض الإقتصاديون منذ فترة طويلة على ما إذا كانت العوائد المتناقصة والحركة السكانية المالثوسية تضع حدودا للنمو الإقتصادي.

جمعية دراسة روما

في أوائل السبعينات، قامت جمعية روما ذا النفوذ، وهي جمعية دولية خاصة نظمها الصناعي الإيطالي Aurelio Peccei، بتكليف فريق من العلماء في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا لدراسة الآثار المترتبة على إتجاهات النمو لبقائنا. وتستخدم دراسة "حدود للنمو" (Meadows و Meadowsو Randers و 1972 Behrens) على أساس المحاكاة الحاسوبية إتجاهات النمو من 1900 إلى 1970 كقاعدة لإسقاط آثار التوسع الصناعي والنمو السكاني على التلوث البيئي وإستهلاك والموارد الغذائية وغير المتجددة. وتشير الدراسة وصيغتها (Meadows و Meadows و 1992 Randers) إلى أن الموارد الطبيعية تتضاءل، وتزداد التكاليف، مما يترك قدرا أقل من رأس المال للإستثمار في المستقبل. وفي نهاية المطاف، ينخفض التكوين الرأسمالي الجديد دون الإهلاك، بحيث تنهار القاعدة الصناعية، فضلا عن الإقتصادات الزراعية والخدمات. بعد وقت قصير من إنخفاض السكان بشكل حاد بسبب نقص الغذاء والموارد. وتخلص الحدود إلى أنه إذا إستمر النمو الحالي، فسيتم التوصل إلى حدود النمو الكوكبي في وقت ما في القرن الحادي والعشرين، وهو الوقت الذي سينهار فيه النظام الإقتصادي العالمي.

رسالة الحدود هي أنه نظرا لأن الأرض محدودة، فإن أي توسع إقتصادي لأجل غير مسمى يجب أن يصل في النهاية إلى حدوده. ويمكن توضيح النمو الأسي بما يلي. أخذ

ورقة من الورق ومواصلة طيها في نصف 40 مرة. معظمكم سوف تتخلى قبل وقت طويل من الـمرة الـ 40، في الوقت الذي سمك ورقة، في البداية ملليمتر واحد، وسوف تمتد إلى القمر! وعلى نفس المنوال، يمكننا أن نقدر إدعاء الحدود بأنه بدون ضوابط بيئية، والنمو الإقتصادي وما يصاحبه من زيادة هائلة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن حرق الوقود الحفري، والتلوث الحراري والنفايات النووية المشعة والنفايات الصناعية والزراعية والبلدية القابلة للذوبان بشدة يهدد مواردنا الجوية والمائية المحدودة.

وقد إستُكشفت الصفحات السابقة بعض الحدود المرتبطة بالإفراط في إستخدام مـوارد الممتلكات المشتركة، وهي "مأساة العموميات". ولا يمكن لأحد أن يتجاهل التحذيرات التي وجهت للبشرية لكي تولي إهتماما لهذه الحدود.

ومع ذلك فإن العديد من الإفتراضات التي يقوم بها علماء معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا معيبة بشكل خطير. على سبيل المثال، تشير تقديراتهم إلى أنهم يعتقدون على ما يبدو أن إحتياطيات النفط المؤكدة تمثل جميع الإحتياطيات النفطية في العالم. ومع ذلك، فإن الإحتياطيات المؤكدة ليست مرضية إلعداد توقعات طويلة األمد، حيث أنها ليست سوى االحتياطيات المعروفة التي يمكن إستردادها بشكل مربح على أساس مستويات التكلفة والسعر السائدين. فالإحتياطيات المؤكدة ليست مجرد تقييم لمخزون العمل من المعادن التي تكون الصناعة واثقة من توافرها. ويحاول البحث عن دوافع الربح إيجاد إحتياطيات جديدة كافية لتلبية متطلبات الصناعة خلال فترة التخطيط المستقبلية (عادة ما تتراوح بين 8 و 12 سنة)، بالإضافة إلى أي إحتياطيات جديدة تعد بأن تكون أكثر ربحية من الإكتشافات السابقة.

وبالتالي، فإنه ليس من المستغرب أن الإحتياطيات المؤكدة هي ضئيلة نوعا ما بالمقارنة مع الإحتياطيات التي يمكن إستردادها في نهاية المطاف. ولذلك لدينا مشهد في 1864 لـ W. Stanley Jevons وهو أحد الإقتصاديين الكبار في القرن التاسع عشر، أن صناعة إنكلترا ستتجه قريبا إلى التوقف مع إستنزاف الفحم في إنجلترا. ومن الأمثلة الحديثة على هذا التفاوت بين الإحتياطيات المؤكدة والقابلة للإسترداد في نهاية المطاف أن الإحتياطيات المؤكدة من الرصاص والزنك والنحاس كانت في عام 1970 أكبر بكثير من الإحتياطيات في عام 1949، على الرغم من أن كمية هذه المعادن التي تم إستخراجها بين عامي 1949 و 1970 كانت أكبر من الإحتياطيات المؤكدة في عام 1949. وعلاوة على ذلك، على الرغم من أنه في عام 1977، قال الرئيس الأمريكي Jimmy Carter "يمكننا إستخدام جميع الإحتياطيات المؤكدة من النفط في العالم بأسره بحلول نهاية

العقد المقبل"، وبحلول عام 2004 كانت هذه الاحتياطيات أكبر من أي وقت مضى (Will B7 : 2004).

وهناك انتقاد آخر لفريق MIT هو أن نموذجهم يحلل سكان العالم، ورأس المال، والموارد الطبيعية والتكنولوجيا والإنتاج دون مناقشة الإختلافات حسب المنطقة العالمية. كما أنه يعالج إنتاج الأغذية ككيان واحد، متجاهلا الإختلافات بين الحبوب والفواكه والخضراوات والمنتجات الحيوانية. وثمة عيب آخر في دراسة MIT يتعلق بإفتراض النمو الهائل في الاحتياجات الصناعية والزراعية، ولكن التعسف في وضع حدود غير متناسبة على التقدم التقني الذي قد يستوعب هذه الإحتياجات. وكما يقول Robert Cassen (7 : 1994): "لا يمكن للإقتصادات أن تواجه حدودا فعالة للنمو إلا عندما لا يمكن تعويض القيود الملزمة المحددة عن طريق الإبداع البشري".

ولا يساعد نموذج الحاسوب المعقد إلا الفهم إذا كانت افتراضاته صحيحة. ويقول النقاد

(Robinson 1975 : 28-31؛ Surrey وPage 1975 : 56-64؛ ؛ Simon 1981؛ Clark 1977) أنه ليس "إعادة اكتشاف قوانين الطبيعة"، كما يدعي وكلاء الصحافة للصحفيين، ولكن " إعادة اكتشاف أقدم علم علوم الحاسوب: القمامة في، القمامة خارج "(Passell ، و Roberts ، و Ross 1972).

نظرية الإستحالة لـ Daly

يشير Herman E. Daly (1977) بشكل أوضح إلى الإفتراضات والحسابات والعلاقات السببية وراء حدود النمو الإقتصادي، وبخلاف الحدود، تستمر في حساب تأثيرها على الصراع الدولي المتزايد. ووفقا له، فإنه من المستحيل على مستوى الولايات المتحدة، وإرتفاع الإستهلاك الشامل، والإقتصاد الموجه نحو النمو لعالم من 6.5 مليار شخص (تحديث إلى عام 2005). إن المخزون من الرواسب المعدنية في القشرة الأرضية وقدرة النظام الإيكولوجي على إستيعاب مواد النفايات الهائلة أو الغريبة والحرارة تحد بشكل كبير من عدد الأشخاص الذين يمكن أن يعيشوا في مستويات الإستهلاك الأمريكية. ويعتقد Daly أن الطريقة التي نقسم بها هذا الشخص - عاما من الإستهلاك الجماهيري بين الأمم والطبقات الإجتماعية والأجيال ستكون القضية السياسية والإقتصادية هي المهيمنة في المستقبل. وسيشكل النضال من أجل هذه الوحدات المحدودة الإستهلاك العالية طبيعة الصراع السياسي، سواء داخل الدول القومية أو فيما بينها.

إستناد Daly بأن سكان العالم بأسره لا يمكن أن يتمتعوا بمستويات الإستهلاك الأمريكي – نظرية الاستحالة – يمكن توضيحها على النحو التالي. حيث يتطلب اليوم نحو ثلث تدفق العالم من الموارد غير المتجددة و 26 في المائة من الناتج الإجمالي العالمي (القيمة الإجمالية للإنتاج من السلع والخدمات في العالم) لدعم 5 في المائة من سكان العالم الذين يعيشون في الولايات المتحدة. وعلى النقيض من ذلك، فإن 80 في المائة من سكان العالم الذين يعيشون في أقل البلدان نموا لا يستخدمون سوى نحو سبع الموارد غير المتجددة، وينتجون فقط 17 في المائة من الناتج الإجمالي للعالم، وفقا لـ Daly. ومن شأن تدفقات الموارد الحالية أن توسع من مستوى معيشة الولايات المتحدة إلى 15 في المائة كحد أقصى من سكان العالم مع عدم ترك أي شيء لـ 85 في المائة الأخرى.

ويعتقد Daly (1993: 29-38) أن رأس المال الطبيعي هو العامل المحدود في التطور الإقتصادي. وبالتالي، علينا أن نركز على زيادة الإنتاج لكل رأس مال طبيعي، إذ لا يمكننا أن نحل محل رأس المال المادي أو العمل من أجل رأس المال الطبيعي. ويوضح Daly إستحالة إستمرار النمو في إستخدام رأس المال الطبيعي من خلال الإشارة إلى أن البشر يستخدمون أو يدمرون نحو 25 في المائة من صافي إنتاجية الأرض الأولية (NPP)، والقيمة الإجمالية للطاقة الشمسية المحولة إلى طاقة كيميائية حيوية من خلال التمثيل الضوئي للنباتات ناقص الطاقة التي تستخدمها هذه النباتات لحياتهم الخاصة (تعريف Postel ، 12-4: 1994). وتترك النباتات والحيوانات البرية الأخرى مع الباقي، وتقلص حصة. في معدل النمو السكاني السنوي بنسبة 1.3 في المئة، والسكان ونسبة الجنس البشري من الحزب الوطني الجديد مرتين في 54 عاما؛ ومضاعفة أخرى تعني أن حصة البشرية من الناتج القومي الإجمالي هي 100 في المائة، وهو أمر غير ممكن. في الواقع، يعتقد Daly أن حصة البشرية من صافي الإنتاجية هي غير مستقرة بالفعل.

وبالنسبة للبعض، فإن حل هذه المعضلة هو زيادة تدفقات الموارد العالمية بمقدار ستة أضعاف، وهو المبلغ اللازم لزيادة استخدام الموارد العالمية للفرد الواحد في الولايات المتحدة. ومع ذلك، وبغية زيادة تدفقات الموارد هذا بكثير، سيتعين على بقية العالم أن تستفيد من قدرات الرأسمالية والإستخراج التقنية والقدرة على التجهيز للولايات المتحدة. وستتطلب هذه الزيادة في رأس المال زيادة هائلة في تدفقات الموارد خلال فترة التراكم. ويقدر Harrison Brown (1970: 195-208) أنه سيستغرق أكثر من 60 عاما من الإنتاج بمعدلات عام 1970 لتزويد بقية العالم بمتوسط المعادن الصناعية للفرد المتجسد في التحف في البلدان العشرة الأغنى. وعلاوة على ذلك، وبسبب قانون تناقص العائدات، فإن زيادة ستة أضعاف في صافي الموارد القابلة للإستخدام، والطاقة،

والمواد تعني زيادة أكبر بكثير من ستة أضعاف في إجمالي الموارد والأثر البيئي. وتعتبر الزيادات الهائلة في الطاقة ورأس المال المكرس للتنقيب والتكرير والنقل ومكافحة التلوث ضرورية لتعدين المعادن الأقل فقرا والمعادن الأقل قابلية للنفاذ والتخلص من كميات كبيرة من النفايات بأمان.

وتستند تقديرات Brown إلى العلاقات بين المدخلات والمخرجات مع عدم وجود مخصصات للإكتشافات الجديدة والتحسينات التكنولوجية. ومع ذلك، تشير الزيادات المطلوبة في تدفقات الموارد إلى صعوبة العالم، إن لم يكن مستحيلا، في تحقيق مستوى إستهلاك على الطراز الأمريكي بحلول أوائل القرن الحادي والعشرين.

القصور الحراري والعملية الإقتصادية

تطبيق القانون المادي للقصور الحراري لإنتاج يظهر من منظور علمي، حدود محدودة من موارد الأرض. وما يدخل في العملية الإقتصادية يمثل موارد طبيعية قيمة، فالمسألة أن الطاقة تدخل العملية الإقتصادية في حالة من القصور الحراري منخفضة وتخرج في حالة من القصور الحراري مرتفعة. وللتوضيح، القصور الحراري هو مقياس من الطاقة غير المتوفرة في نظام الديناميكا الحرارية. الطاقة يمكن أن تكون الطاقة الحرة، والتي لدينا قيادة كاملة تقريبا، أو الطاقة ملزمة، ونحن لا يمكن أن تستخدم. الطاقة الكيميائية في قطعة من الفحم هي الطاقة الحرة لأننا يمكن تحويلها إلى الحرارة أو العمل الميكانيكي. ولكن عندما يتم تبديد الطاقة الحرارية الأولية للفحم في شكل حرارة ودخان ورماد لا يمكننا إستخدامها، فقد تدهورت إلى طاقة طاقة ملزمة تبددت في حالة إضطراب، أو حالة من القصور الحراري العالية. القانون الثاني للديناميكا الحرارية ينص على أن القصور الحراري من نظام مغلق يزيد بإستمرار، أو أن النظام من هذا النظام يتحول بشكل مطرد إلى إضطراب. وتكلفة القصور الحراري لأي منشأة بيولوجية أو إقتصادية تكون دائما أكبر من المنتج. كل كائن ذي قيمة إقتصادية – ثمرة التقطت من شجرة أو قطعة من الملابس – لديه قيمة القصور الحراري منخفضة. حتى أن إعادة التدوير تتطلب كمية إضافية من القصور الحراري المنخفضة لزيادة القصور الحراري للموارد المتجددة (1971 Georgescu–Roegen).

ولدينا إمكانية الوصول إلى مصدرين للطاقة الحرة، ومخزون الرواسب المعدنية وتدفق الإشعاع الشمسي الذي تعترضه الأرض. ومع ذلك، لدينا القليل من السيطرة على هذا التدفق. وكلما إرتفع مستوى التنمية الإقتصادية كلما زاد إستنزاف الرواسب المعدنية، ومن ثم أقصر العمر المتوقع للأنواع البشرية. بالنسبة إلى الباحث النظري

Nicholas Georgescu–Roegen ، في كل مرة ننتج فيها كاديلاك، فإننا ندمر قصورا حراريا منخفضا يمكن أن يستخدم لإنتاج محراث أو مجرفة. وهكذا، فنحن ننتج كاديلاك على حساب الحياة البشرية في المستقبل. فالوفرة الإقتصادية، وهي نعمة الآن، تتعارض مع مصلحة الجنس البشري ككل. لقد أصبحنا نعتمد على الكماليات الصناعية، ومدمن عليها، حتى أنه وفقا لـ Georgescu–Roegen ، فإن الجنس البشري سيكون له حياة قصيرة ولكنها مثيرة.

نجد أن وجهة نظر لـ Georgescu–Roegen ليست واحدة من عقود ولكن آلاف السنين، كما إنشغاله هو مع بقاءنا كنوع. ولكن حتى لو كان لدينا القليل من القلق بعد عمر أحفادنا، فإننا نتجاهل المتشائمين مثل Daly و Georgescu–Roegen في خطرنا.

تدهور الأصول الطبيعية وقياس الدخل القومي

Natural Asset Deterioration and the Measurement of National Income

إن المقياس الأكثر استخداما للتقدم الإقتصادي، الدخل الإجمالي أو المنتج، وله إخفاقات كبيرة كمقياس للرفاهية الإقتصادية. ويشير الفصل 2 إلى أن الدخل القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي مبالغ فيه نظرا لأن عددا من البنود المدرجة في دخلها الوطني هي سلع وسيطة، مما يعكس تكاليف إنتاج الدخل أو حراسته. ويعطي الناتج الإجمالي قيمة إيجابية لأي نشاط إقتصادي، سواء كان منتجا أو غير منتج أو مدمر.

ويعتقد رئيس البنك الدولي السابق Barber B. Conable (1995) أن:

لسوء الحظ، يتم إستخدام [أرقام المنتجات الإجمالية] بشكل عام دون التحذير من أنها تمثل دخلا لا يمكن إستدامته. وتتجاهل الحسابات الجارية تدهور قاعدة الموارد الطبيعية وتعرض مبيعات الموارد غير المتجددة كدخل كليا. ولا بد من إيجاد طريقة أفضل لقياس إزدهار البشرية وتقدمها.

إن النفقات على القضاء على الضباب الدخاني وتنقية المياه، والتكاليف الصحية الناجمة عن تلوث الهواء والحد من الإزدحام المروري الذي يضاف إلى الدخل القومي، هي في الواقع تكاليف النمو الإقتصادي. وقد أدى الانسكاب النفطي في منطقة ألاسكا في عام 1989 إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي، نظرا لأن جزءا كبيرا من 2.2 بليون دولار أنفق على العمالة والمعدات اللازمة لتنظيفها أضاف إلى الدخل. ومن شأن التحول من السيارات إلى الدراجات الهوائية والنقل بالسكك الحديدية الخفيفة أن يعزز الحياة الحضرية على الأرجح، ولكنه سيخفض الناتج القومي الإجمالي. ونوعية

الخدمات وإستدامة الخدمات الإستهلاكية هي مؤشرات أكثر أهمية للتقدم (Bracho 1989؛ Brown و Flavin و Postel 124 : 1991).

ويقوم الإقتصاديون بطرح الإستهلاك عندما تنخفض المصانع والمباني والمعدات الرأسمالية الأخرى (العمر وتندرج في حالة سيئة)، ولكنها لا تقدم أي طرح مماثل لتدهور الغابات والتربة ونوعية الهواء والموارد الطبيعية الأخرى وفقدان التنوع البيولوجي وغير ذلك التدهور البيئي. عندما قطع الناس الأشجار وبيع الأخشاب، والعائدات كإيرادات ولكن ليس هناك الطرح من الناتج القومي الإجمالي للحصول على NPP. ويتم التخلص من الثروة الطبيعية دون أي خسارة لفقدان الأنواع وتدهور الغابات وإستنزاف المواد الغذائية في التربة وإستهلاك الأصول الإقتصادية التي يمكن أن توفر عائدات طويلة في المستقبل إذا ما تمت إدارتها بشكل جيد. نحن بحاجة إلى مقياس لتجديد الأجواء وغيرها من الأصول الطبيعية. ويشير الخبير الإقتصادي في معهد الموارد العالمية Robert Repetto إلى أن الفشل في التمييز بين تدمير الأصول الطبيعية وتوليد الدخل يجعل الناتج القومي الإجمالي "منارة زائفة، ويمكن أن يوجه أولئك الذين يديرونها على الصخور". إندونيسيا ونيجيريا وكينيا وبوليفيا وكولومبيا، وتتعرض إثيوبيا وغانا وغيرها من البلدان التي تعتمد على المنتجات الأولية - الوقود والأخشاب والمعادن والمحاصيل الزراعية - إلى 75 في المائة أو أكثر من الصادرات في خطر كبير. فقد تخلصت نيجيريا من غاباتها حتى إختفت الأخشاب تقريبا ، التي كانت صادرات رئيسية في الستينيات وأوائل السبعينيات، من حسابات الصادرات في الثمانينات والتسعينيات. ولا يزال بإمكان البلد تسجيل نمو الناتج القومي الإجمالي مع التوجه نحو الإفلاس الإيكولوجي (Brown و Flavin و Postel 121-124 : 1991؛ Dasgupta 111-146 : 1995).

وقام Robert Repetto وزملاؤه (1989) بفحص الآثار المترتبة على إندونيسيا لقياس أكثر دقة للدخل والثروة. Repetto و آخرون وجدوا أنه عندما إعتبرت إستنفاد ثلاثة موارد طبيعية فقط - الغابات والتربة والبترول - إنخفض متوسط النمو السنوي للناتج القومي الإجمالي للفرد في إندونيسيا من 1971 إلى 1984 من 4.8 في المائة إلى 1.7 في المائة. وإذا ما أدرج الفحم والخامات المعدنية وغير ذلك من الموارد غير القابلة للإستغلال وتدهور مصائد الأسماك فإن متوسط الناتج القومي الإجمالي كان سينخفض أكثر من ذلك.

صافي مدخرات البنك الدولي

يرى النقاد وغيرهم من النقاد أننا بحاجة إلى طرق أفضل لقياس تقدم البشرية من

الدخل القومي الإجمالي. وبسبب الصعوبات في تحديد ما إذا كان ينبغي معاملة نفقات حماية البيئة على أنها إستهلاك وسيط أو نهائي، فإن البنك الدولي ولا الأمم المتحدة قد إستحدثا منتجا وطنيا "أخضر" مقبولا. ومع ذلك، طرح البنك إستنفاد الموارد والتدهور البيئي من إجمالي المدخرات للحصول على تغيرات في الثروة (المدخرات الصافية المعدلة) كمؤشر على الإستدامة (الشكل 2-4 والجدول 3-13). ويعتبر التغير في الثروة مقياسا جيدا لقدرة البلد على الحفاظ على تيار الإستهلاك، وليس فقط تدفق الإستهلاك في وقت معين (البنك الدولي 16-15: 2003i). ويبين الجدول 3-13 الفائضات، مع إستهلاك رأس المال (الإستهلاك)، وأضرار ثاني أكسيد الكربون والطاقة والمعادن، وصافي استنزاف الغابات المطروحة، وإضافة نفقات التعليم. وبعد النظر في النمو السكاني، وجدت Partha Dasgupta (29 – C1: 2001) أن التغيرات في الثروة إيجابية في الصين ولكنها سلبية في الهند وباكستان وبنجلادش وأفريقيا، وهذا يعني أن هذه الأخيرة تنخفض أصولها على أساس نصيب الفرد (البنك الدولي 17-16 : 2003i؛ أنظر Arrow وآخرون 161: 2004 للإطلاع على تقديرات مماثلة بشأن الإستثمار الحقيقي).

مؤشر التقدم الحقيقي (مؤشر الرفاه الإقتصادي المستدام)

لقد وضع Daly و John Cobb و Clifford Cobb (1994) مؤشر للتقدم الحقيقي أو مؤشر الرفاه الإقتصادي المستدام للفرد، وهو مؤشر أشمل للرفاه من الدخل القومي الذي يأخذ في الإعتبار متوسط الإستهلاك وتدفق المستهلك والخدمات وتوزيع الدخل والإستثمار المستدام والأعمال المنزلية والمعاملات غير التجارية والتغيرات في أوقات الفراغ وتكاليف البطالة والعمالة الناقصة وعمر السلع الإستهلاكية المعمرة والبنية التحتية والتكاليف الدفاعية (التنقل، وحادث السيارات) وتلوث الهواء والماء ونضوب الموارد والأضرار البيئية الطويلة الأجل بما في ذلك إنبعاث غازات الإحتباس الحراري وإستنفاد طبقة الأوزون. و يعتقد Daly وCobb و Cobb أن مؤشر GPI في الولايات المتحدة إرتفع بشكل مستمر لمدة قرنين تقريبا، على الرغم من عدم وجود سلسلة طويلة الأمد، إلاأن قياسها يظهر فقط الزيادة المطردة للعقود الثلاثة من 1950 إلى 1976 (الشكل 5-13). وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ذروته في عام 1976، حيث بلغ نحو 12000 دولار، في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 21000 دولار (بقيمة عام 1996). ومع ذلك، من عام 1976 إلى عام 2002، وعلى الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد إرتفع إلى حوالي 000 ،35 دولار ، إنخفض مؤشر أسعار

المستهلك إلى حوالي 000 ،10 دولار ، مما يزيد الفجوة بين التدابير إثنين إلى حد كبير. وتشمل الزيادة الرئيسية في الطرح من الناتج المحلي الإجمالي تكاليف التلوث، وإستنفاد الموارد غير المتجددة والضرر الإقتصادي البيئي الطويل الأجل وإستنزاف طبقة الأوزون، وفقدان الأراضي الرطبة وفقدان الأراضي الزراعية وفقدان الغابات قديمة النمو. وتشمل الفوائد المضافة إلى مؤشر المساواة بين الجنسين التي يتجاهلها الناتج المحلي الإجمالي قيمة الأعمال المنزلية، وخدمات السلع الإستهلاكية المعمرة والطرق السريعة والشوارع (Anielski و Cobb 1999 Roweو Glickman ، و Cheslog 2001؛ Venetoulis و Cobb 9 : 2004). ويتطلب (GPI) أو إجراء بديل لتعديل الناتج الإجمالي لإستنفاد الموارد والأضرار البيئية المزيد من البحوث ووضع المفاهيم والقياس. وكثير من التقديرات المستخدمة في مؤشر GPI لها هامش كبير من الخطأ. فتدابير الضرر في نوعية المياه، على سبيل المثال، هي الخام. بعض متغيرات GPI ليست كاملة. وبالتالي، فإن مقياس الأضرار البيئية لا يشمل تقديرات إستنفاد التنوع الجيني، أو الجريان الحضري والأراضي الزراعية. و هناك مشاكل مفاهيمية في تقدير قيمة الموارد غير المتجددة وأسعار هذه الموارد وعدد السنوات لإستنفاد الموارد. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من الإفتراضات هي التخمينات التي تلعب دورا كبيرا في الأرقام النهائية. ومع ذلك، وبمجرد أن يشمل الإحصائيون من ذوي الدخل الوطني المتغيرات البيئية والمتعلقة بالموارد في تدابير الرفاه الإقتصادي، يمكننا أن نتوقع إستمرار التحسينات في مفاهيمهم وأساليبهم.

تعديل معايير الإستثمار للأجيال القادمة

Adjusting Investment Criteria for Future Generations

ويقول الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل Jan Tinbergen (x : 1992) أن "أمرين غير محدودين: عدد الأجيال التي يجب أن نشعر بالمسؤولية عنها وإبتكارنا". يميل المدى الطويل في التحليل الإقتصادي إلى أن يكون أقل من 10-25 سنة، ولكن لعلم الأحياء والجيولوجي على المدى الطويل هو على الأقل عدة أجيال. ويرى النقاد أن استخدام تفضيل الوقت الاقتصادي لن يسرع إلا تحويل البيئات الطبيعية إلى إستثمارات رأسمالية منخفضة العائد. ويفترض خيار الإستثمار الإقتصادي القائم على تعظيم القيمة الحالية أن الأجيال الحالية تملك جميع الحقوق في الأصول وأن تستغلها بكفاءة. ولكن الأسواق لا توفر بالضرورة المساواة بين الأجيال. ولا يمكن إستعادة معظم الثروات المعدنية والبيولوجية المستنفدة، ولا سيما التنوع البيولوجي، إلا بعد تدميرها، مما يقلل من الأصول الطبيعية في المستقبل. وبإستخدام معايير الإستثمار التقليدية، التي يتم فيها خصم الفوائد

والتكاليف بمعدل فائدة إيجابي كبير، مما يقلل الأصول الطبيعية في المستقبل. وإذا تم تخفيضها بنسبة 15 في المائة سنويا، فإن القيمة الحالية للدولار خمس سنوات من الآن هي 0.50 دولار، 16 سنة من الآن 0.11 دولار، و 33 عاما من الآن فقط 0.01 دولار. وعلاوة على ذلك، حتى مع معدل خصم 5 في المائة، وبالتالي الانتاج (والبقاء على قيد الحياة) من سكان الأرض 50 عاما وبالتالي يستحق تقريبا الصفر. بالتأكيد هذا أمر لا معقول.

ويقول الإقتصاديون مثل Berkeley و Richard B. Norgaard في كاليفورنيا (48، 38–37، 27: 1992) أن معايير الإستثمار التقليدية، على أساس تلبية تفضيل هذا الجيل للإستهلاك على مر الزمن، ليس له ما يبرره عندما تكون إحتياجات المستقبل على المحك. تحتاج إلى التمييز بين الإستثمار لتفضيل هذا الجيل الوقت والإستثمار لنقل الموارد والأنواع إلى الأجيال القادمة. والقاعدة الممكنة للإبهام التي تعتبر تفضيلات الأجيال المقبلة هي التي تكون فيها الأصول – الطبيعية، المنتجة، ورأس المال البشري – في كل فترة زمنية أو كل جيل يجب أن تكون على الأقل مثمرة كما في الفترة أو الجيل السابق. وسيتعين على كل جيل أن يمرر إلى الجيل التالي مزيجا من الأصول التي توفر إمكانية تدفقات دخل متساوية أو أكبر. ويعني هذا بالنسبة إلى Norgaard تشريعات لحماية الأنواع الفردية، وتخصيص الأراضي للمتنزهات والمحميات، وإنشاء وكالات للحفظ الإجتماعي لإضفاء الطابع المؤسسي على حماية حقوق الجيل المقبل. ومن ثم، ينبغي للبشرية، بمجرد أن تفي بقيود الإستدامة، أن تختار المشاريع الإستثمارية التي تحقق أعلى معدلات عائد إجتماعية إستنادا إلى معايير إقتصادية أكثر تقليدية.

ويعتقد John V. Krutilla (198–188: 1993) أن السلوك الإستثماري اليوم سوف يكون مدفوعا بالرغبة في ترك العقارات إلى أحفاد من شأنها أن تسفر عن السلع الإستهلاكية الجماعية لتقدير القيم المستقبلية. ويقول الإقتصادي الحائز على جائزة نوبل Robert Solow (187–179: 1993) أننا نحتاج إلى عدم ترك العالم كما رأينا بالتفصيل ولا ينبغي أن يترك كل جيل الموارد الطبيعية وأنواع النباتات والحيوان الموجودة على الأرض دون أن تنقص، حيث يمكن للإنسان أن يحل محل مدخل واحد وآخر في الإنتاج. في الواقع، يعتقد Larry Summers (65: 1992) من جامعة هارفارد أنه يمكنك إستخدام معايير الإستثمار التقليدية إذا كنت تحسب الآثار البيئية (التكاليف والفوائد الخارجية) بدقة. وإذا كان الناس يشعرون أن السوق لا يجد قيمة للغابات المطيرة في حوض نهر الأمازون بدرجة كافية، يمكن للحكومة البرازيلية تعيين أسعار

الأراضي أو المستخدم أو شراء الأراضي للإحتياطي أو الضرائب على مصادر التلوث والمصانع القريبة أو طلب المعونة من مرفق البيئة العالمية لمنع الضرر الذي لا رجعة فيه للتنوع البيولوجي للغابات وإحتجاز الكربون.

على الرغم من أن تكاليف الحفاظ على الأنـواع المهددة بالإنقراض والحد من إنبعاثات الكربون يتم تكبدها في المستقبل القريب، فإن العديد من الفوائد الرئيسية لا تحدث حتى الربع الثاني من القرن 21 أو في وقت لاحق، حتى أن نسب الفائدة والتكاليف تعتمد إعتمادا كبيرا على معدل الفائدة (أو الخصم). ويشير خبير الإقتصاد في كامبريدج Partha Dasgupta (1995a: 111–43) إلى أنه كي يكون معدل الخصم صالحا، يحتاج الناس إلى معرفة شيء ملموس حول مسارات التنمية الممكنة وعن إنتاجية رأس المال. ومن الناحية العملية، فإن هذه المسارات غير مؤكدة إلى حد كبير، وبالتالي عرضة للأضرار التي لا رجعة فيها والتي ينبغي أن يشدد عليها الجيل الحالي في الحفاظ على خيارات الأجيال المقبلة. ويجب أن يأتي النمو من زيادة الكفاءة والإبتكار بدلا من تحويل تكاليف التدهور البيئي إلى المشاهدين الأبرياء أو الأجيال المقبلة.

العيش على قارب النجاه

ما هو الأثر الذي تفرضه الموارد المحدودة على أخلاقيات ما إذا كان ينبغي للبلدان الغنية أن تساعد البلدان الفقيرة أم لا؟ ويرى Hardin (1974 :561–568)، الذي يستخدم مجازا للعيش على قارب النجاة، أن المساعدات الغذائية والتقنية والمالية وغيرها من المساعدات يجب أن تحرم من البلدان الفقيرة اليائسة كوسيلة لضمان بقاء بقية الجنس البشري. ويرى Hardin الدول المتقدمة كقارب نجاة مع حمولة من الأغنياء. بالمقارنة،

فقراء العالم في قوارب أخرى أكثر ازدحاما. بشكل متواصل . . . ينسحب الفقراء من قوارب النجاة ويسبحون لفترة من الوقت في المياه خارج، على أمل أن يتم قبولهم في قارب النجاة الغني، أو بطريقة أخرى للإستفادة من "الأشياء الجيدة" على متن الطائرة.

لا يرى Hardin سوى ثلاثة خيارات للركاب على قارب النجاة الغني، الذي يمتلئ 80% من سعته:

1. أخذ جميع المحتاجين على متنه بحيث يغرق القارب ويغرق الجميع – العدالة الكاملة، الكارثة كاملة.
2. أخذ ما يكفي من الناس لملء القدرة الإستيعابية المتبقية. ومع ذلك، فإن هذا الخيار يضحى بعامل الأمان الذي تمثله السعة الإضافية. وعلاوة على ذلك، كيف نختار من نبقي ومن يستبعد؟

3. إقرار أنه لا مزيد إلى القارب، والحفاظ على عامل السلامة ، وضمان بقاء الركاب. قد يكون هذا العمل غير عادل، ولكن أولئك الذين يشعرون بالذنب أحرار في تغيير الأماكن مع تلك الموجودة في الماء. هؤلاء الناس على إستعداد لتسلق على متن لن يكون مثل هذه المؤهلات، وبالتالي فإن زورق النجاة يطهر نفسه من الذنب ممن يتخلون عن أمكانهم.

هذا التحليل الأخلاقي جانبا، ويدعم Hardin الأخلاق النجاة من الأغنياء على أسس عملية: الفقراء (أي أقل البلدان نموا) تضاعف في أعداد كل 44 عاما، والأغنياء (الدول المتقدمة)، كل 700 سنة. وخلال السنوات ال 44 المقبلة، ستزداد نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين 3.8 و 1 من أولئك الذين يعيشون خارج القوارب الشراعية الغنية إلى 7.3 إلى 1[(1)].

نجد أن إستدلالات Hardin حول النمو السكاني معيبة. ويعرب عن قلقه من أن بعض "الأشياء الجيدة" المنقولة من قارب النجاة الغني إلى القوارب الفقيرة قد "مجرد تحويل غذاء إضافي إلى أطفال إضافيين" (Hardin 564 :1974). ومن المؤكد أن بعض المزارعين أعربوا عن قلقهم من أن نصيب الفرد من الناتج الغذائي قد لا ينمو بعد الآن. وعلاوة على ذلك، فإن النمو السكاني في أقل البلدان نموا نجم عن إنخفاض معدلات الوفيات، وليس زيادة المواليد (التي كانت تنخفض بدلا من ذلك). وعلاوة على ذلك، إذا كانت المعونة الإقتصادية المقدمة إلى أقل البلدان نموا تيسر التنمية، فإن معدل المواليد سينخفض بدلا من الإرتفاع (أنظر الفصل 8).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإستعارة بقارب Hardin هو أمر معيب. وعلى النقيض من قوارب Hardin ، التي تتفاعل بالكاد، تتفاعل الدول في العالم الحقيقي بشكل هائل من خلال التجارة والإستثمار والقوة العسكرية والسياسية، وما إلى ذلك. إستعارة له ليست واقعية بما يكفي لتكون مرضية. يجب على Hardin أن يعترف بأن قوارب النجاة الغنية تعتمد على قوارب النجاة الفقيرة لكثير من المواد والمنتجات من ثراءها. وعلاوة على ذلك، تقود قوارب النجاة الغنية حصة غير متناسبة من موارد العالم. والواقع أن مقعدا واحدا في الزورق النجاة (أي الحصول على كمية معينة من الموارد غير المتجددة) يمكن أن يدعم 10 أضعاف السكان من أقل البلدان نموا من الدول المتقدمة. ويعتقد Daly و Georgescu–Roegen بأن الأمريكيين من شمال أمريكا، وليس الأفارقة وجنوب آسيا، الذين يهددون إستقرار الزورق. فمثلا، يستهلك الشخص العادي في

(1) المترجم

الولايات المتحدة حوالي 107 أضعاف الطاقة وينبعث منها 45 ضعفا من ثاني أكسيد الكربون للفرد كمتوسط للمواطن في بنجلاديش (أنظر العمود الأخير لجدول الأمامي بالغلاف). كما فشل Hardin في الإعتراف بأن القدرة الاستيعابية للعالم، خلافا للقارب النجاة، ليست ثابتة ولكن يمكن أن تزيد مع التغيير التقني. والواقع أن المساعدة التقنية يمكن أن تعزز الناتج في البلدان الفقيرة دون الإضرار بالبلدان الغنية. وأخيرا، يمكن لزوارق نجاة Hardin الغنية رفع السلم والإبحار بعيدا. وفي الواقع، قد لا نتمكن من التخلي عن الفقراء. ويمكن للبلدان الغنية أن تقدم مساعدات إقتصادية، بما في ذلك المساعدة في مجال التعليم والإدارة العامة وتنظيم الأسرة والموارد البيئية، ولا سيما المنافع العامة العالمية (أنظر سابقا من هذا الفصل والفصل 15).

ملخص الفصل

1 – يمكن تمييز الأراضي والموارد الطبيعية. فالأرض غير متحركة وقد تكون قابلة للتجديد. والموارد الطبيعية متنقلة، ولكن معظمها غير قابل للتجديد.

2 – الموارد البيئية هي موارد مقدمة بطبيعتها غير قابلة للتجزئة.

3 – أدت أزمات النفط في السبعينات إلى تفاقم ميزان العجز التجاري وعبء الديون ومعدل التضخم وتباطأ معدل نمو البلدان الأقل نموا المستوردة للنفط، غير أن وفرة النفط في الثمانينات وأوائل التسعينات قللت من هذه المشاكل بالنسبة لبعض البلدان المستوردة للنفط.

4 – والمرض الهولندي هو الأثر التنافسي السلبي المتمثل في ارتفاع قيمة العملة المحلية بسبب إزدهار قطاع التصدير على الصادرات الأخرى وبدائل الإستيراد.

5 – تشير التنمية المستدامة إلى الحفاظ على إنتاجية الأصول الطبيعية والمنتجة والبشرية من جيل إلى آخر. ويرى Norgaard أن معايير الإستثمار التقليدية ليست كافية للنظر في إحتياجات الإستهلاك للأجيال القادمة.

6 – يعتقد Panayotou أن التدهور البيئي ينبع من تباينات السوق والسياسات الإقتصادية المعيبة وعدم كفاية تعاريف حقوق الملكية، مما يعني أن المشاكل البيئية هي في الأساس مشاكل إقتصادية.

7 – إن أوجه القصور في السوق التي تساهم في تدهور البيئة هي أوجه القصور الخارجية، والإفراط في إستخدام مورد الوصول المفتوح ونقص إنتاج السلع العامة وعدم إمكانية عكس ظواهر الطبيعة النادرة وحقوق المالك والمستخدمين الغامضة في الأصول وإرتفاع تكاليف المعاملات. وتنجم مشاكل التلوث عن الإختلافات بين

التكاليف الإجتماعية والتجارية. هذه الإختلافات تحدث حتى في ظل الإشتراكية. في الواقع، فإن معاملة الإتحاد السوفياتي لا ترحم من الأرض والهواء والمياه توضح كيف أن جميع الممتلكات يمكن أن تصبح غير مملوكة لأحد.

8 – إن المستوى الفعال لإنبعاثات التلوث هو حيث تكون الأضرار الحدية مساوية لتكاليف الحد من التلوث.

9 – التقييم المحتمل هو إستخدام إستبيانات من إستقصاءات العينات لإستخلاص رغبة المجيبين في الدفع مقابل سلعة بيئية. ويرى كثير من الإقتصاديين أن التقييم المشروط معيب تماما.

10 – يعيش نحو 14 في المائة من سكان العالم على أراض قاحلة أو شبه قاحلة. والزيادة في الأراضي القاحلة في العقود القليلة الماضية يمكن أن تعزى إلى الإفراط في زراعة الغابات وإزالة الغابات وما إلى ذلك.

11 – التخلف الإقتصادي في المناطق المدارية هو جزئيا مسألة جغرافية. فلا يوجد فصل الشتاء لإبادة الأعشاب الضارة والآفات الحشرية. الأمراض الطفيلية متوطنة وتضعف صحة وإنتاجية الناس. وتضر الأمطار والأمطار الغزيرة بالتربة وتزيل المواد العضوية اللازمة والكائنات المجهرية والمعادن.

12 – إن البلدان الإستوائية عموما لن توفر المنافع العامة العالمية، مثل الغلاف الجوي أو المحيط الحيوي، بكميات كافية، لأن العديد من الفوائد تمتد إلى بلدان أخرى. وللبلدان الغنية مصلحة في توفير الأموال اللازمة للحفاظ على موارد الملكية المشتركة العالمية الإستوائية. ومع ذلك، ونظرا لأنهم قد يحصلون على عوائد أعلى من ركوب الخيل الحر، فإن مستخدمي موارد الملكية المشتركة العالمية نادرا ما يوافقون على تخصيص موارد لإدارة الموارد العالمية بما يعود بالنفع على الجميع.

13 – تنتج الدول المتقدمة النمو والبلدان التي تمر بمرحلة إنتقالية حصة غير متناسبة من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم التي تساهم في الإحتباس الحراري. وفي ظل عدم وجود تخفيضات جذرية في الإنبعاثات العالمية السنوية من ثاني أكسيد الكربون، يتوقع العلماء زيادة في متوسط درجات الحرارة السطحية في العالم في القرن الحادي والعشرين، وهي عدة أضعاف من هذه الزيادات في القرون السابقة. ومن المتوقع أن تكون البلدان النامية في الجنوب هي الدول الرئيسية التي تعاني من الإحتباس الحراري، على الرغم من أنها لا تنتج إلا جزءا صغيرا من إنبعاثات الكربون في العالم.

14 - إن "الضرائب الخضراء" القائمة على السوق هي أكثر كفاءة من الأهداف المادية في خفض إنبعاثات الكربون. ويرى العديد من الإقتصاديين أن تصاريح الإنبعاث القابلة للتداول الدولي هي النهج الأمثل إقتصاديا لفرض "الضرائب الخضراء" على مصادر إنبعاث الكربون. 15 - خلصت دراسة "حدود النمو" التي وضعتها جمعية روما إلى أن النظام الإقتصادي العالمي سينهار خلال القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك، فإن أحد أوجه النقص الرئيسية في الدراسة هو إفتراض النمو الهائل في الإحتياجات الصناعية والزراعية والتعيين التعسفي لحدود غير متناسبة على التقدم التقني الذي قد يستوعب هذه الإحتياجات.

16 - وتدعي نظرية الإستحالة لـ Daly أنه لا توجد موارد كافية في العالم لدعم العالم بأسره على مستويات الإستهلاك على غرار الولايات المتحدة.

17 - إن إستخدامنا المستمر للموارد الطبيعية يزيد من القصور الحراري، وهو مقياس لعدم توفر الطاقة في نظام حراري ديناميكي. يعتقد Georgescu–Roegen أن الإنتاج الفاخر يقلل من العمر المتوقع للجنس البشري.

18 - يطرح البنك الدولي نضوب الموارد وتدهور البيئة من الفائضات الإجمالية للحصول على تغييرات في الثروة.

19 - يشكل مؤشر التقدم الحقيقي مؤشرا شاملا على الرفاه الذي يطرح إستنفاد الموارد غير المتجددة، والأضرار الإقتصادية البيئية الطويلة الأجل وإستنزاف طبقة الأوزون وفقدان الأراضي الرطبة وفقدان الأراضي الزراعية من الناتج المحلي الإجمالي. ويقدر مؤيدو مبادرة الصحة العالمية أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إنخفض في الولايات المتحدة منذ عام 1976.

20 - تستند مبادئ القوارب ، التي تستخدم كحجة لحرمان المساعدة الغقتصادية لأقل البلدان نموا، إلى عدد من الإستنادات المعيبة. فالدول الغنية تشغل حصة غير متناسبة من موارد العالم، وتعتمد إقتصاديا على الدول الفقيرة، وتستطيع الحصول على المعرفة التقنية التي يمكن أن تزيد من إنتاجية أقل البلدان نموا دون أن تنخفض إنتاجيتها.

مصطلحات للمراجعة

- صافي المدخرات المعدل
- أرض قاحلة
- توازن التجارة
- التنوع البيولوجي
- الأسواق الخضراء
- الضرائب الخضراء
- (نظرية الإستحالة (Daly
- تراخيص الإنبعاثات الدولية القابلة للتداول

- التكتلات الإحتكارية
- نظرية Coase
- موارد الملكية المشتركة
- التقييم المشروط
- المرض الهولندي
- القصور الحراري
- الموارد البيئية
- الإقتصاديات الخارجية
- العوامل الخراجية (الاقتصادات الخارجية والاقتصادات)
- الإنتفاع المجاني
- مؤشر التقدم الحقيقي (GPI)
- السلع العامة العالمية
- الاحتباس الحرارى
- غازات الإحتباس الحراري
- مبادئ النجاة
- التكلفة الحدية للتخفيض (MAC)
- الضرر الهامشي (MD)
- بروتوكول مونتريال
- صافي الإنتاجية الأولية (NPP)
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)
- الإحتياطيات المؤكدة
- السلع العامة
- لعنة الموارد
- التنمية المستدامة
- مأساة العموميات
- تكاليف المعاملات

أسئلة للمناقشة QUESTIONS TO DISCUSS

1 – حدد في خطوط عريضة تحركات أسعار النفط الخام العالمية الحقيقية في الربع الأخير من قرن. ما هو تأثير هذه الأسعار على أقل البلدان نموا المستوردة للنفط؟

2 – إفترض أن يطلب منك كممارس إقتصادي لتحليل مريض مصاب بالمرض الهولندي. تحليل أسباب المرض، وصف أعراض المريض، ووصف ترياق لتحسين صحة المريض. أيضا تفعل الشيء نفسه لمرض الهولندي العكسي.

3 – ما المقصود بـ "التنمية المستدامة"؟ ما هي الآثار المترتبة على التنمية المستدامة بالنسبة لمعايير الإستثمار؟

4 – ما هي عيوب السوق التي تسهم في تدهور البيئة؟

5 – ما تعنيه "مأساة العموميات" الخاصة بـ Hardin حدد المشاكل البيئية المرتبطة بهذه المأساة.

6 – يعتقد Theodore Panayotou أن "الضرر البيئي المفرط يمكن أن يعزى في نهاية المطاف إلى الاقتصاد" السيئ "الناجم عن السياسات الحكومية المضللة والأسواق المتباينة". ناقش ما يعنيه " Panayotou" بهذا التعبير، ومدى دقة وجهة نظره، وما يترتب عليه من آثار سياسية هذا الرأي هو. أعط أمثلة على سياسات حكومية

مضللة وأسواق متباينة، وأسباب هذه السياسات والأسواق.

7 - كيف تتفاوت مستويات التلوث مع النمو الإقتصادي؟

8 - ما هي قاعدة صنع القرار التي تقلل من التكلفة الإجتماعية عند حدوث التلوث؟ قيم الموقف الذي يكون فيه المستوى الأمثل من الإنبعاثات للتلوث صفر.

9 - ناقش وقيم طرق تقدير القيم النقدية لتصريف التلوث والتدهور البيئي.

10 - كيف تؤثر الجغرافيا على التنمية إقتصادية في المناطق المدارية؟ ما هي التدابير اللازمة للتغلب على هذه الآثار الضارة؟

11 - ناقش مفهوم المنافع العامة العالمية، وأعط أمثلة عن تلك التي لها آثار بيئية، وبين آثار المنافع العامة العالمية على برامج التمويل الدولي. في التحليل الخاص بك، التركيز بشكل خاص على السلع العامة العالمية في البلدان الإستوائية.

12 - ما هو البرنامج الذي سوف تصممه من أجل الحد الأمثل العالمي من غازات الإحتاس الحراري؟

13 - قيم الحجج المؤيدة لإستخدام تصاريح الإنبعاث الدولية القابلة للتداول ومكافحتها في الحد من غازات الإحتباس الحراري.

14 - ناقش دور الأسواق الخضراء والضرائب الخضراء والمساعدات الخضراء في الحد من عيوب السوق المتعلقة بالبيئة واستخدام الموارد. ناقش إمكانية استخدام الأسواق الخضراء والضرائب الخضراء والمساعدات الخضراء في الإتفاقات المتعددة الأطراف.

15 - إلى أي حد سيؤدي نقص الموارد الطبيعية إلى الحد من النمو الإقتصادي في نصف القرن القادم، ولا سيما في أقل البلدان نموا؟

16 - أشر إلى التعديلات التي يقوم بها البنك الدولي للوصول إلى صافي المدخرات المعدل.

17 - أشر إلى التعديلات التي أدخلت على حساب مؤشر الأسعار الحقيقية GPI. كيف تؤثر هذه التعديلات على تدابير الرفاه الإقتصادي الصافي؟ قيم مؤشر GPI كمقياس للرفاه الإقتصادي كبديل للناتج الإجمالي للفرد.

دليل المراجع GUIDE TO READINGS

يقدم البنك الدولي (2004f) والآفاق الإقتصادية العالمية اللاحقة بيانات عن التغيرات في أسعار النفط.

Roemer (1985 :234-252) وFindlay (1985 :218-233) وCorden و Neary (1982:825-848) دراسة المرض الهولندي في أقل البلدان نموا. تتضمن مجلة

IDS 17 (أكتوبر 1986) ثلاث مقالات تتناول المرض الهولندي:

وتقدم علامات Vital Signs و State العالم السنوية من قبل معهد Worldwatch ومعهد الموارد العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1994 والسنوات اللاحقة) معلومات عن العلاقة بين موارد العالم والبيئة والسكان و تقييم إستدامة العالم. وتناقش جميع المصادر، ولا سيما الأخيرة، المنافع العامة العالمية للمناخ والتنوع البيولوجي. Wilson (110-108 :1989) و Miller و Reid و Barber (1993) مصادر على التنوع البيولوجي. Schelling (483-464 :1993)، Poterba (63-47: 1993)، Weyant (46-27 :1993)، Nordhaus (25-11 :1993)، Morgenstern (145-140 :1993)، Mendelsohn و Nordhaus و Shaw (771-753 :1994) و Nordhaus و Boyer (2000) لديهم تحليل إقتصادي وتوصيات في مجال السياسة العامة بشأن مشكلة تغير المناخ العالمي. Gore (1993) تحليلات وجداول وأرقام عن الإحتباس الحراري التي تهم القراء. Barrett (463-445 :1993) يناقش أوجه القصور المرتبطة بالإتفاقيات البيئية الدولية. و Kaul و Conceicaoو Le Goulven و Mendoza (2003) مقالات عن مفهوم المنافع العامة العالمية وآثارها على السياسات.

ويقوم البنك الدولي (1992i) بتحليل أثر التدهور البيئي على الصحة والإنتاجية في أقل البلدان نموا. Dasgupta (2001) يدرس كيف تؤثر البيئة الطبيعية على رفاه الإنسان.

Daly (189-182 :1991)، Solow (187-179 :1993)، و Goldin و Winters (1995) تطبيق تحليل إقتصادي دقيق لمسألة التنمية المستدامة.

Dorfman و Dorfman في قراءات (1993) على البيئة ممتازة في مناقشة المبادئ الإقتصادية والسياسات، تحليل التكلفة والمنافع والقياس، وتحليل عالمي يتعلق بالبيئة. ومن مصادر المسح الأخرى الممتازة عن الإقتصاد البيئي Kahn (1995)، Field (1994) و Turnerو Pearce و Bateman (1993). الحقل (105-84 :1994) يحلل الظروف الحدية لتحقيق الحد الأمثل من التلوث.

لدى 1993) Panayotou) شرحا واضحا وموجزا لتباينات السوق وفشل السياسات التي هي الأسباب الجذرية للتدهور البيئي الشديد. يدرس Ghai و Vivian 1983)) إدارة الموارد البيئية على المستوى المحلي في أقل البلدان نموا.

وقد كتب Hardin (1968) المقالة الكلاسيكية عن "مأساة العموميات". Randall

(161–144 : 1993)، لديه تحليل شامل لنواقص السوق التي تسهم في تدهور البيئة. Dales (240–225 : 1993) يناقش دور الملكية وحقوق المستخدم في الحد من الأضرار البيئية.

مجلة Economic Perspectives (خريف 1994) لديها ملخص موجز للأدبيات حول التقييم الطارئ، بما في ذلك مقالات Hanemann و Portney و Diamond و Hausman.

Kaul و Conceicao و Le Goulven و Ferroni (2003) Mendoza و Mody 2002))، حددوا السلع العامة الدولية وناقشوا الحوافز وإدارتها.

Feshbach و Friendly (1991) لديهما مسح شامل للتدهور البيئي في الإتحاد السوفياتي السابق.

وكتب Kamarck (1976) الدراسة النهائية حول التنمية الاقتصادية في المناطق الاستوائية. الماس (1999)، الذي نوقش في الفصل 3، يستخدم البيئة وعلم الأحياء التطوري لشرح مصير أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وغيرها من المجتمعات البشرية وتنميتها.

Norgaard (1992) يناقش تأثير السلع العامة البيئية والسيئة على معايير الإستثمار.

هل تعاني ندرة الموارد الطبيعية من قيود كبيرة على النمو الإقتصادي في المستقبل؟ على الرغم من أن أفضل التحليلات المعروفة للإجابة بنعم على هذا السؤال هي دراسات Meadows وآخرون. (1972، 1992)، فإن الحجج التي قدمها Daly (1977) و Georgescu- Roegen (1971) هي أكثر بروزا. على الجانب السلبي من هذا السؤال هو Simon (1986، 1981، 30–26 : 1979). إن المعارض الواضحة والموجزة للجانبين، المكتوبة للقارئ العادي، هي Georgescu – Roegen (1971b) وسيمون (41–33: 1981a).

وكان William Nordhaus والحائز على جائزة نوبل James Tobin (1972) رائدين في اقتراح مؤشر "قياس الاقتصاد الإقتصادي" (MEW)، الذي كان رائدا في مبادرة GPI. MEW هو الناتج القومي الإجمالي ناقص التلوث والسلع الوسيطة مثل الأمن القومي بالإضافة إلى إستهلاك الترفيه والإنتاج المنزلي والأنشطة الأخرى غير التسويقية.

حول طرق قياس الرفاه الإقتصادي الذي يشمل التدهور البيئي وإستنفاد الموارد، أنظر البنك الدولي (17–15 : 2003i) Daly و Cobb و (1994) Cobb و Cobb و Glickman و (2001) Cheslog.

الجزء الرابع

الاقتصاد الكلي والاقتصاد الدولي للتنمية

(14) السياسة المالية والنقدية وسياسة الدخل والتضخم المالي

Monetary, Fiscal, and Incomes Policy and Inflation

وتؤثر السياسة النقدية على المعروض من المال (الوضع الاساسي هو العملة بالإضافة إلى ودائع طلب البنك التجاري) ومعدل الفائدة. وتشمل السياسة المالية معدل الضرائب، ومستوى الإنفاق الحكومي. تتكون سياسة الدخل من مكافحة التضخم وهي تدابير تعتمد على الدخل وقيود الأسعار، مثل زيادة الأجور المعتدلة.

وتستخدم حكومات الدول النامية سياسات نقدية ومالية لتحقيق أهداف الإنتاج ونمو العمالة واستقرار الأسعار. حيث، اثناء الركود، مع النمو البطيء أو النمو السلبي، وارتفاع معدلات البطالة، والقدرة الرأسمالية الفائضة، تقوم هذه الحكومات بخفض معدلات الفائدة، وتوسيع الائتمان المصرفي، وتخفيض معدلات الضرائب، وزيادة الإنفاق الحكومي لتوسيع الإنفاق الكلي وتسريع النمو. وعلى العكس من ذلك، فغالبا ما تستجيب حكومات الدول النامية لزيادة معدل التضخم (زيادة السعر العام) مع زيادة أسعار الفائدة، وانكماش الائتمان المصرفي، وارتفاع معدلات الضرائب، وانخفاض النفقات الحكومية، حتى انخفاض مهدل الاجور والتحكم في الاسعار للحد من إجمالي الإنفاق.

وكثيرا ما لا تحقق البلدان النامية أهدافها المتعلقة بالاقتصاد الكلي بسبب عدم فعالية النقد والأدوات المالية، والضغوط السياسية، أو الأهداف المتناقضة مع بعضها . حيث لدينا خلال فترة الركود أو الركود التضخمي (وهو مشكلة اقتصادية متكررة في الغرب خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي) فيما يتعلق بزيادة الإنفاق الكلي للقضاء على الركود أو خفض الإنفاق للحد من التضخم.

وقد تستخدم اقل البلدان نموا سياسة الدخل - المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأجور والأسعار، وضوابط التحكم، أو الفهرسة، وتحديد سعر الصرف على المدى القصير

وتحقيق الاستقرار على المدى المتوسط – مع التضخم المعتدل (التضخم الإيجابي، على سبيل المثال، لا يزيد عن 100 في المئة سنويا) وارتفاع التضخم (على سبيل المثال، أكثر من 5.9 في المئة شهريا أو 100 في المئة سنويا. كما في نيكاراغوا وبيرو وبوليفيا (1980 – 1992) والأرجنتين (1980 – 1991)، والبرازيل (1980–93)، وبولندا (1982، 1990)، والمكسيك (1983، 1986، 1994)، وروسيا (1992–94 1998) وأوكرانيا وكازاخستان ورومانيا وبلغاريا (أوائل التسعينيات)، و وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية (التسعينيات، وهي فترة حرب وكان هناك سياسة عدم استقرار). وفقا لروديجر دورنبوش (1993: 1، 13–29)، التضخم المفرط الذي وقع في ألمانيا ما بعد الحرب، والنمسا، والمجر، وروسيا، وبولندا في أوائل 1920s؛ والصين ما بعد الحرب، واليونان، والمجر في منتصف إلى أواخر الأربعينيات؛ ويوغوسلافيا (في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات)، روسيا (1992–1993)، والبرازيل (1992–1993)، أي ما يعادل تقريبا 20% شهريا أو 792% سنويا وفقا لـ(ساشس أند لارين 39– 729 :1993 B).

نطاق هذا الفصل

وتواجه أقل البلدان نموا قيودا أكبر مما تواجهه البلدان النامية في استخدام سياسات النقدية والمالية لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي. كما يناقش القسم الأول من هذا الفصل بعض القيود المفروضة على السياسة النقدية في أقل البلدان نموا. ثم، ننظر إلى انخفاض الضرائب في أقل البلدان نموا. ويبحث القسم الثالث أهداف السياسة الضريبية، بما في ذلك القيود تواجهاا أقل البلدان نموا وايضا استخدام ضرائب مختلفة. ويتم ذكر القيود السياسية على تنفيذ السياسات الضريبية في القسم الرابع. أما القسم الخامس المتعلق بالنفقات الحكومية، يشير إلى حدود استخدام سياسات الإنفاق لتحقيق الاستقرار في الدخل والأسعار. ويحلل الباب السادس، بشأن مشكلة التضخم، التضخم العالمي منذ عام 1970؛ وتفسيرات التضخم؛ فوائدها وتكاليفها؛ والعلاقة بين التضخم والنمو. ويتناول الفرع السابع الأعمال المصرفية في أقل البلدان نموا، والمالية والقمع والتحرر. ينظر القسم الثامن إلى سوق رأس المال والنظام المالي؛ ويختص القسم التاسع حالة عدم الاستقرار المالي؛ أما القسم العاشر يتناول مجال الخدمات المصرفية الإسلامية.

قيود السياسة النقدية

في الدول النامية، يمكن للمصارف المركزية (مثل بنك انكلترا أو الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي) زيادة المعروض من المال عن طريق شراء السندات الحكومية، وخفض الفائدة ومعدل الفائدة على البنوك التجارية، وتخفيض نسبة الاحتياطيات

المطلوبة من البنوك للودائع تحت الطلب. وينبغي زيادة العرض النقدي وانخفاض سعر الفائدة وزيادة الإنفاق الاستثماري وزيادة الإنتاج والعمالة خلال فترة الركود. يونبغي انخفاض عرض النقود ويحد من الاستثمار، حتى ينخفض التضخم.

غالبا ما يحد النظام المصرفي من قدرته على تنظيم العرض النقدي لكي يؤثر على الإنتاج والأسعار في البلدان النامية، بل انها قد تكون أكثر فعالية في أقل البلدان نموا. وعادة ما يعتمد سوق المال في البلدان النامية خارجيا، ويكون سوىء التنظيم، ومهترىء، (سيكون هناك المزيد حول هذه النقطة الأخيرة عندما نناقش القمع المالي في وقت لاحق من هذا الفصل).

1 - إن العديد من المصارف التجارية الرئيسية في أقل البلدان نموا هي فروع لمصارف خاصة كبيرة في الدول النامية، مثل سيتي جروب، بنك أوف أمريكا، J.P. مورغان تشيس، أو باركلي بنك. توجههم خارجي: هم مهتمون بالأرباح بالدولار، اليورو، الجنيه الإسترليني، أو غيرها من العملات القابلة للتحويل، ولكن ليست عملة روبية، أو عملة نيراس، أو عملة بيزو، والعملات الأخرى التي لا يمكن تبادلها في السوق العالمية.

2 - ويعتمد كثير من أقل البلدان نموا اعتمادا كبيرا على المعاملات الدولية التي ينبغي تحديدها. وكذلك التوسع المحلي للنظام المصرفي من العرض النقدي المتعدد من العملة الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي. وبالتالي، فإن الحكومة لا يمكنها دائما السيطرة على العرض النقدي بسبب تباين أصول الصرف الأجنبي.

3 - وليس لدى المصارف المركزية في أقل البلدان نموا تأثير كبير على حجم المصرف الودائع. وهي تقدم عموما قروضا قليلة للمصارف التجارية. علاوة على ذلك، فإن أسواق الأوراق المالية نادرا ما تكون متطورة في أقل البلدان نموا، وعادة ما يشتري البنك المركزي ويبيع عدد قليل من السندات في السوق المفتوحة.

4 - وتقيد المصارف التجارية عموما قروضها للمشاريع الكبيرة والمتوسطة في التصنيع الحديث، والتعدين، والطاقة، والنقل، والبناء، والإلكترونيات والاتصالات، والزراعة المزروعة. وصغار التجار والحرفيين، كما يحصل المزارعون على معظم أموالهم من أقربائهم أو من يقترضون بأموال باهظة وأسعار الفائدة من المقرضين الماليين المحليين وأصحاب العقارات. وهكذا، فإن النظم المصرفية لأقل البلدان نموا يكون لها تأثير أقل من الدول النامية على أساس سعر الفائدة، ومستوى الاستثمار، والناتج الإجمالي.

5 - وودائع المعاملات (الحسابات الجارية) كنسبة مئوية من مجموع الأموال ويكون العرض أقل عموما في أقل البلدان نموا من البلدان النامية. كما تقوم الولايات

المتحدة بزيادة ثلاثة أرباع إجمالي المعروض النقدي، ولكن في معظم البلدان النامية، يعد الرقم هو أقل من النصف. ولا تقبل الشيكات على نطاق واسع السداد في أقل البلدان نموا. وبصورة عامة، تسيطر المصارف التجارية في أقل البلدان نموا على حصة أقل من العرض النقدي من الدول النامية (تون واي 1956: 249-278؛ 1957: 80-125).

6 - الصلات بين سعر الفائدة والاستثمار والمخرجات المفترضة في البلدان النامية مشكوك فيها في البلدان الأقل نموا. والاستثمار ليست حساسة جدا لسعر الفائدة المفروضة من قبل البنوك التجارية، ويرجع ذلك جزئيا للكثير من الأموال التي يقرضها المقرضون، وأصحاب العقارات، والأقارب، وغيرهم خارج البنوك. وعلاوة على ذلك، قد تؤدي ، بسبب العرض والقيود، والزيادات في الطلب على الاستثمار ، إلى التضخم بدلا من توسيع الانتاج الحقيقي. وكثيرا ما تواجه البلدان الأقل نموا هذه القيود في أقل من التوظيف الكامل بفعل سوء الإدارة، والقيود الاحتكارية، والبيروقراطية والتأخير، ونقص المدخلات الأساسية (الناتجة عن القيود المفروضة على الترخيص من النقد الأجنبي أو المواد المحلية).

نسب الضرائب ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي

قد رأينا قيود السياسة النقدية في في البلدان الأقل نموا. وتعتبر السياسة المالية - الضرائب والإنفاق الحكومي - أداة أخرى للسيطرة على الدخل، والأسعار. وللسياسة الضريبية أيضا أغراض أخرى - وهي جمع الأموال للإنفاق العام كونها الأكثر وضوحا. ومع ذلك، كما ويؤكد الاقتصاديين صندوق النقد الدولي فيتو تانزي وهاول زي (2000: 3) أن «ندرة البيانات الموثوقة [في العديد من أقل البلدان نموا] تجعل من الصعب لصانعي السياسات تقييم التأثير المحتمل على التغييرات الرئيسية في النظام الأساسي لنظام الضرائب». ومع ذلك، لدينا ما يكفي من المعلومات لجعل التعميمات. وبالتالي تختبر الأربعة أقسام التالية دراسة التغيرات في الإيرادات الضريبية مع تطور الاقتصاد، والعوامل في صياغة السياسة الضريبية، والعقبات السياسية أمام تحصيل الضرائب، وأنماط الإنفاق الحكومي في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

مفهوم التدخل المنهجي للدولة لتحفيز التنمية الاقتصادية

كان جزءا رئيسيا من أيديولوجية العديد من البلدان النامية. ومع ذلك، ربما تكون الضرائب كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي في أقل البلدان نموا عموما أقل من البلدان النامية. ووفقا للجدول 14-1، في الفترة 1995-1997، بلغ دخل الضرائب

(بما في ذلك الضمان الاجتماعي) نسبة الناتج المحلي الإجمالي 18.2 في المائة بالنسبة للبلدان النامية و 37.9 في المائة (منظمة التنمية الاقتصادية والتعاون). وتشير البيانات أيضا إلى أن نسبة الضريبة في بلد معين إلى الزيادات مع النمو الاقتصادي (تشيليا، باس، وكيلي 1975: 187-205؛ تايت، وغراتز، و إيشنغرين 1979: 123-56؛ بيري 1980: 89-93؛ تانزي 1987: 205-241).

وتعكس الزيادة في نسبة الضريبة مع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي انعكاسا للطلبين وعوامل العرض - الطلب على السلع الاجتماعية (السلع الجماعية مثل التعليم. والطرق السريعة، والصرف الصحي، والتحكم في الفيضانات، والدفاع الوطني) - والقدرة على فرض الضرائب ودفع الضرائب.

الجدول 14-1. مستويات المقارنة من الإيرادات الضريبية، 1985-1997 (٪ من إجمالي الناتج المحلي)

بلدان منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي	1985-87	1995-97
	6,36	9,37
الولايات المتحدة الامريكية	30.6	32.6
منطقة الباسيفيك	30.7	31.6
أوروبا	38.2	39.4
الدول النامية	17.5	18.2
افريقيا	19.6	19.8
آسيا	16.1	17.4
الشرق الاوسط	16.5	18.1
نصف الكرة الغربي	17.6	18.1

(أ) لا يشمل جمهورية التشيك وهنغاريا وكوريا والمكسيك وبولندا .
(ب) تتألف من عينة تتألف من 8 بلدان أفريقية ، و 9 بلدان آسيوية ، و7 بلدان في الشرق الأوسط ، و 14 بلدا في نصف الكرة الغربي .
المصدر : تانزي وزي 2000 : 8 .

قانون فاغنر، المسمى الاقتصادي الألماني في القرن التاسع عشر أدولف واغنر، إلا أنه كلما ارتفع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، فإن الناس يطلبون المزيد من السلع الاجتماعية نسبيا ونسبة أقل نسبيا من السلع الخاصة. وينفق بلد فقير نسبة عالية منه الدخل على الغذاء والملبس والمأوى وغيرها من السلع الاستهلاكية الأساسية. بعد ذلك ، تم الوفاء بالاحتياجات إلى حد كبير، وزيادة نسبة الإنفاق الإضافي وهي للسلع الاجتماعية (واغنر 1958: 1-16).

أهداف السياسة الضريبية

إن القدرة على فرض الضرائب هي عنصر هام في صنع دولة قومية. فإن أهم الأهداف الضريبية في البلدان الأقل نموا هو تعبئة الموارد من أجل الإنفاق العام. ونسبة المكسيك وجميع الضرائب الاتحادية البرازيلية كنسبة مئوية في الناتج المحلي الإجمالي هو 12 في المئة فقط مقارنة مع 19 في المئة في الولايات المتحدة و 35 في المئة في السويد (ليونز A14:9000). وفقا لصندوق النقد الدولي، يتم تحديد مقدار هذه الموارد من قبل ، ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وحصة قطاع التعدين في الناتج القومي الإجمالي، وحصة الصادرات من الناتج القومي الإجمالي، والسياسة الضريبية. ويتناول جزء من هذا القسم كيفية تأثير السياسات الضريبية على الإنفاق العام. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نعير اهمية إلى أثر الضرائب على استقرار الدخل والأسعار. ومع ذلك، فإنه يجب أن ينظر إلى تحقيق هذه الأهداف الضريبية الحاسمة في ضوء أهداف أخرى، مثل تحسين توزيع الدخل، وتخصيص الموارد بكفاءة، وزيادة رأس المال والمشاريع، والجدوى الإدارية. ويجب على حكومات أقل البلدان نموا أن تعير انتباها إلى كل هذه الأهداف عند تصميم الخطط الضريبية لتحقيق النمو الاقتصادي السريع، وذلك لتحسين الكثير من أحوال الفقراء، وتحقيق الاستقرار في الأسعار.

تعبئة الموارد للنفقات العام

والسبب الرئيسي في ارتفاع نسب الضرائب مع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي هو أن البلدان الأكثر ثراء تعتمد بشكل أكبر على الضرائب مع مرونة أكبر (أي النسبة المئوية للتغيير في الضرائب / النسبة المئوية للتغير في الناتج القومي الإجمالي). وترتفع نسبة الضريبة المرنة، التي يتجاوز معاملها الواحد ، أسرع من الناتج القومي الإجمالي. الضرائب المباشرة – في المقام الأول الممتلكات والثروة والميراث، وعادة ما تكون ضرائب الدخل (مثل الضرائب الشخصية والضريبية للشركات) – أكثر مرونة مما هي عليه ، والضرائب غير المباشرة مثل الاستيراد والتصدير والدوران والمبيعات والقيمة المضافة وضرائب الإنتاج (باستثناء المبيعات أو الضرائب على السلع المشتراة في الغالب من قبل الفئات ذات الدخل المرتفع).

في 1995–1997، شكلت الضرائب المباشرة أو ذاتية الدخول (الشركات، بما في ذلك المكاسب الرأسمالية، والشخصية) 33.1 في المائة من الإيرادات الضريبية في أقل البلدان نموا و 55.1 في المائة في البلدان النامية أو بلدان منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي ذات الدخل المرتفع (حيث تعني الإيرادات حدا للحكومة المركزية

باستثناء الضرائب من الضمان الاجتماعي، وهو مفهوم يقلل من شأن هذه الأمور وما يليها من الأرقام بالمقارنة مع جميع الإيرادات من جميع مستويات الحكومة). ومتوسط نسبة الضرائب المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي هو 5.2 في المائة في البلدان النامية و 14.2 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل. وهناك فرق آخر على الضرائب المباشرة وتزيد هذه الإيرادات من الإيرادات الشخصية من دخل الشركات بمقدار ثلاثة إلى أربعة أضعاف في حين أن البلدان الأقل نموا ترفع إيراداتها من الشركات من الضريبة الشخصية (الجدول 2-14).

وتشمل الضرائب غير المباشرة الاستهلاك (التصدير والاستيراد والمبيعات والقيمة المضافة) (الجدول 14-2). أما الضرائب غير المباشرة فهي 44.8 في المائة من الإيرادات الضريبية و 11.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية، و 66.9 في المائة من الإيرادات الضريبية و 10.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الدان الأقال نموا. والمصدر الرئيسي للضريبة على أقل البلدان نموا هو التجارة الدولية، وهي ضريبة غير مباشرة تشمل 22.3 في المئة من المجموع - مع رسوم الاستيراد وهي حوالي 80-85 في المئة من الضرائب التجارية وباقي الرسوم التصديرية .1 ضرائب هامة أخرى غير مباشرة - الضرائب، والمبيعات، والقيمة المضافة، والضرائب الأخرى على الإنتاج والمعاملات الداخلية - حوالي 38.2 في المائة من المجموع الكلي (انظر الجدول 2-14).

وهناك مشكلة رئيسية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق، مثل روسيا والصين، هو وضع نظام ضريبي من شأنه أن يسفر عن الإيرادات التي أثيرت سابقا من ضريبة دوران (الفصل 11) والفوائض من المؤسسات الحكومية التي تحدد أسعار الاحتكار.

وفي العقود الأخيرة، أدخل عدد من البلدان الأقل نموا ضريبة القيمة المضافة، وضريبة على الفرق بين مبيعات الشركة ومشترياتها من شركات أخرى. والواقع أن أغلبية البلدان الأقل نموا تستخدم ضريبة القيمة المضافة (أو ضريبة تشبه ضريبة القيمة المضافة) (تانزي وزي 2000: 21)، وسنناقش فوائدها لاحقا.

ورغم أن ضرائب الدخل الشخصي نادرا ما تشكل أكثر من 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأقل نموا، فإنها غالبا ما تمثل ما بين 10 و 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية. ففي معظم البلدان النامية، يكون هيكل ضريبة الدخل هو التقدمي، وهو ما يعني أن الناس الذين لديهم دخل أعلى دفعة نسبة أعلى من الدخل في الضرائب. على سبيل المثال، في عام 2003، الزوجين مع إيداع طفلين في

الولايات المتحدة بقيمة 25 ألف دولار أو 50،000 دولار يدفع أي ضريبة؛ واحد يدفع 75،000 $ سيدفع 776 $ (1.0 في المئة)؛ واحد رح 000 100 دولار سيدفع مبلغ 020 7 دولارا (7.0 في المائة)؛ يدفع أحدهما 000 150 دولار مبلغا قدره 580 20 دولارا (13.7 في المائة)، وسداد مبلغ 000 200 دولار (35.945 دولار) (17.9 في المائة). فإن الناس يشعرون بأن الضريبة التدريجية هي فقط – أن أولئك الذين لديهم دخل أعلى يجب أن يتحملوا عبء ضريبي أكبر، حيث أن لديهم قدرة أكبر بكثير على الدفع. وعلاوة على ذلك، تقديم ضريبة الدخل لديها مرونة أكبر من واحد، لذلك فان ارتفاع الناتج القومي الإجمالي يدفع دافعي الضرائب إلى ارتفاع الأقواس الضريبية. دعونا نفحص ضريبة الدخل الشخصي وغيرها في ضوء الأهداف العامة للسياسة الضريبية قبل مناقشة بعض الجوانب الإدارية والسياسية وهي الأسباب التي تجعل أقل البلدان نموا تعتمد قليلا على ضريبة الدخل الفردي.

استقرار الدخل والأسعار

وكما قلنا سابقا، تستخدم البلدان المتقدمة سياسات مالية ونقدية لتحقيقها وأهداف الاقتصاد الكلي للنمو الاقتصادي، والعمالة، وتغيرات الأسعار. حينما يكون هناك بطالة عالية، يمكن للحكومة زيادة الإنفاق وتقليل الضرائب لزيادة الطلب الكلي والعمالة. اثناء التضخم، ويمكن للحكومة والحد من الإنفاق وزيادة الضرائب لتقليل الطلب الكلي وتقليل زيادة الأسعار.

وفي بعض الأحيان، تؤثر السياسة المالية تأثيرا محدودا على استقرار العمالة والأسعار وليس من العجب أن تكون أقل فعالية في أقل البلدان نموا. كما أن هناك عدة أسباب لعدم الفعالية.

أولا، وكما ذكرنا سابقا، فإن نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج القومي الإجمالي في البلدان الأقل نموا أصغر من نسبتها في الدول النامية.

وثانيا تعتمد البلدان الأقل نموا بشكل أكبر على الضرائب غير المباشرة (تترك جانبا في الوضع الحالي للقيمة المضافة الضريبة)، وهي الأقل سيطرة من الدول الأقل نموا على كمية الضرائب التي يمكن رفعها. ولا يمكن عموما استخدام ضرائب الدخل الشخصي أو المؤسسي لتحقيق الاستقرار الكلي وهو ما يمثل 5.2 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأقل نموا. وعلاوة على ذلك، تخضع الضرائب غير المباشرة للدول الأقل نموا إلى تباين واسع – لا سيما الضرائب على الصعيد الدولي والتي غالبا ما تتأثر بالتقلبات الحادة في الحجم والسعر (انظر الفصل 4). وفي السبعينيات، رفعت زائير

نحو أربعة أخماس إيراداتها من التصدير للضرائب. ومع ذلك، عندما انخفض سعر صادراتها الرائدة والنحاس بنسبة 40 في المئة من 1974 إلى 1975، كما انخفضت عائدات الصادرات 40 في المئة، أيضا، مما أدى إلى 36 في المئة انخفاض في إيرادات ضريبة الصادرات، وانخفاض إجمالي الإيرادات الحكومية بنسبة 19 في المائة (البنك الدولي 1980i).

ثالثا، لا تتعرض الأسعار والبطالة بصورة كبيرة للسياسة المالية في الدول الأقل نموا في الدول الأقل نموا. فتفاصيل الفصل التاسع (ونكرر هنا) قد يكون سبب السياسات المالية التوسعية (زيادة الإنفاق الحكومي وانخفاض معدلات الضرائب) محدودا فقط ، ويعد التأثير في الحد من البطالة في أقل البلدان نموا: (1) هناك قيود رئيسية على العرض، مثل النقص في المهارات والبنية التحتية والأسواق الفعالة؛ (2) خلق الوظائف الحضرية من خلال التوسع في الطلب إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يغادرون المناطق الريفية؛ (3) قد لا ترتفع العمالة بسبب تشوهات أسعار العوامل أو غير مناسبة تقنيا؛ و (4) الحكومة قد تحدد أجورا عالية بشكل غير واقعي للمتعلمين والعمال. على الجانب الآخر من العملة، على الرغم من أن السياسات المالية الانكماشية وكذلك الحد من التضخم الكنسي حسب الطلب، فإنها من غير المرجح أن يقلل من دفع التكاليف، والسقوط، والتضخم الهيكلي (الذي نوقش لاحقا).

وعموما، فإن السياسة الضريبية، بوصفها سياسة نقدية، هي أداة محدودة للغاية لتحقيق الدخل واستقرار الأسعار.

تحسين توزيع الدخل

تأخذ ضريبة الدخل الشخصي التدريجي نسبة أكبر من الدخل من الناس في النماذج ذات الدخل الأعلى ونسبة أقل من الأشخاص ذوي الدخل المنخفض لهذه النماذج. وبالتالي، من المفترض أن يكون توزيع الدخل بعد الضرائب أقل تفاوتا مما هو عليه قبل الضرائب.

الضرائب الجمركية أو ارتفاع التعريفات الجمركية على الواردات وعلى السلع الفاخرة وإعادة توزيع الدخل من أعلى إلى الفئات ذات الدخل المنخفض. هذه الضرائب جاذبة بشكل خاص عند الدخل التي ستنفق على خلاف ذلك على المعيشة الفاخرة والواردات الباهظة.

وعادة ما تفرض ضريبة المبيعات على نطاق واسع نسبة مئوية ثابتة من سعر البيع بالتجزئة. ضريبة المبيعات، وتستخدم على نطاق واسع من قبل الولايات المتحدة

الأمريكية والحكومات المحلية في الولايات المتحدة والدول، وضريبة القيمة المضافة، وهي مصدر ضريبي رئيسي للاتحاد الأوروبي، عادة ما تكون تراجعية، لأن الأشخاص ذوي الدخل المنخفض يدفعون نسبة أكبر من دخل الضرائب. لأن الفقراء لديهم نسبة أقل من الدخل من الأغنياء، وترغب حكومة الدول الأقل نموا في استخدام النظام الضريبي للحد من عدم المساواة في الدول التي لا تعتمد كثيرا على ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات العامة. ومع ذلك، فإنه يمكن تعديل ميزة رجعية من الضرائب وإعفاء المستهلك الأساسي من السلع، مثل الغذاء والدواء. ولكن غالبا ما يعترض هذا التعديل من قبل مسؤولي الخزانة لأنه يقلل من العائدات إلى حد كبير ويعد كثر تكلفة للإدارة.

غير أن اثنين من خبراء الاقتصاد ذوي الخبرة في صندوق النقد الدولي يفضلون المبيعات وقيمة الضرائب المضافة، بسبب تأثيرها الأكثر ملاءمة على الكفاءة وتحفيز رأس المال ومشروع – مغامرة. بالنسبة إلى تانزي وزي (2000: 9): «بما أن ضريبة العمل تعادل الضريبة استهلاك . . . فإن ضريبة الدخل تؤدي إلى تشويه إضافي – على المدخرات – التي تكون غائبة عن ضريبة الاستهلاك ».

كفاءة تخصيص الموارد

ومن ثم، فإن أحد أهداف النظام الضريبي هو تشجيع الاستخدام الفعال للموارد أو على الأقل الحد من أوجه القصور. كما تقلل ضرائب التصدير من إنتاج السلع التي أسعارها على الأسواق العالمية. وتحول هذه الضرائب الموارد من التصدير إلى منازل الإنتاج مع ما يترتب على ذلك من فقدان للكفاءة وعائدات النقد الأجنبي (المستحقة وفريدلندر 1981: 548).

ترفع رسوم الاستيراد أسعار المدخلات والسلع الرأسمالية اللازمة للزراعة والصادرات الصناعية والسلع المحلية. يزيد سعر السلع المنتجة محليا المدخلات المستوردة، ويتطلب ذلك اختيار المستهلك.

ويقوم الاقتصاد بزيادة الإنتاج وبتحسين كفاءة الموارد عندما يساوي السعر التكلفة الحقيقية. إذا كانت الحكومة ترفع الإيرادات من الضرائب غير المباشرة، فلا يمكن أن تعادل السعر والتكلفة الهامشية في جميع الصناعات. ومع ذلك، فإنه يمكن فرض الضرائب غير المباشرة على الزي الرسمي وعلى جميع السلع والإعفاءات النهائية. وبهذه الطريقة، سيكون السعر متناسبا مع التكاليف الحقيقية في جميع الصناعات، و سوف يحدث الحد الأدنى من تشويه اختيار المستهلك. وتشوه ضريبة المبيعات الكفاءة الأقل إذا كانت ذات قاعدة واسعة، وهذا

ينطبق على البيع النهائي للسلع المنتجة وكذلك للسلع الاستهلاكية والخدمات. ولمعدل الضريبة الموحد القائم على القيمة المضافة تأثير مماثل على المبيعات والضرائب المفروضة على تخصيص الموارد والحوادث الضريبية، ولكنها عادة ما تكون أكثر صعوبة بالنسبة للدول الأقل نموا في الحكومات المديرة (ماكلور 1975: 339-349؛ مستحق 1976: 164-186).

زيادة رأس المال والمشاريع

ويمكن لحكومات الدول الأقل نموا أن تعبئ الادخار من خلال الضرائب المباشرة (على الدخل الشخصي، وأرباح الشركات، والممتلكات)، والضرائب على السلع الفاخرة، والمبيعات والقيمة المضافة والضرائب. وتؤدي هذه الضرائب إلى ارتفاع معدل تكوين رأس المال إذا كان لدى الحكومة وهو معدل استثمار أعلى من الناس الخاضعة للضريبة. وعلاوة على ذلك، يمكن للدولة استخدام الضرائب والإعانات لإعادة توزيع الإنتاج على القطاعات ذات الإمكانات العالية للنمو والأفراد الذين لديهم ميل كبير إلى الادخار (انظر ملحق نافزيجر [2006b]).

ويمكن للحكومة استخدام السياسة الضريبية لتشجيع تنظيم المشاريع المحلية والأجنبية. ويمكن استخدام إيرادات الضرائب في النقل والطاقة والتدريب التقني لخلق اقتصادات خارجية للاستثمار الخاص. يمكن أن تقدم التنمية الحكومية والبنوك، وشركات التنمية، ومجالس القروض رأس المال إلى القطاع الخاص رجال الأعمال. وتشمل الحوافز المالية لجذب الأعمال التجارية، لا سيما من الخارج (للسنوات القليلة الأولى من التشغيل)، متوسط الدخل (حيث يمكن تعويض الخسائر في سنة واحدة ضد الأرباح)، والإسراع في الاستهلاك، والاستيراد وتخفيف الرسوم الجمركية، ومعدلات الضرائب المنخفضة للأرباح التجارية المعاد استثمارها، والمشتريات المفضلة من خلال الإدارات الحكومية. ويمكن لحكومات الدول الأقل نموا أن تحد من هذه الحوافز إلى المؤسسات والقطاعات ذات الأولوية العالية في خطتها الإنمائية.

وتشير الدراسات الاستقصائية إلى أن الحوافز الضريبية لا تؤثر، في أحسن الأحوال، إلا تأثيرا طفيفا على المبلغ من الاستثمار. وعلاوة على ذلك، فإن الاستثمار المدعوم قد يحجب الشركات أو الشركات القائمة التي ربما تكون مستعدة للاستثمار بدون دعم. كما يتطلب استخدام الحوافز الضريبية بنجاح التخطيط الاقتصادي الدقيق، هيكلة الضرائب بمهارة، والضرائب المختصة والإدارة، والقرارات السريعة بشأن الطلبات، وليس المحاباة السياسية (هيلر : 1975- 5 -28؛ شاه أند توي 1978: 269-296؛ تانزي وزي 2000: 24-29)

هل هناك تعارض بين تأثير إعادة توزيع ضريبة الدخل التدريجي وزيادة تراكم رأس المال؟ كما يشير الملحق نافزيجر (2006b)، والأرباح هي مصدر رئيسي لتكوين رأس المال الجديد. لأنه، لرجال الأعمال الناجحين، والتوسع بالنسبة للأسبقية على الرغبة في ارتفاع الاستهلاك، و تؤثر الضرائب والأرباح على استهلاك أكثر بكثير من الادخار. نيكولاس كالد (1975: 33) حتى أن الضرائب التدريجية، من خلال الحد من الإنفاق الفاخر الذي يشوه نمط الاستثمار، قد تحفز حتى تراكم رأس المال. كما يتم استثمار الكثير من رأس المال في الصناعات التي تلبي احتياجات الأغنياء. وكذلك بعد الضرائب، يتم تحويل

الاستثمار من الإنتاج الفاخر إلى الضروريات. وهكذا، على الرغم من أن هناك صراعات بين إعادة توزيع الدخل وتراكم رأس المال، فهي على الأرجح أقل مما يتم اعتقاده في الدول الأقل نموا.

وفقا ألبيرتو أليسينا وداني رودريك (1994: 465-490)، فإن الصراع لا يحدث بسبب انخفاض التفاوت في الدخل (بعد الضرائب) القابل للتصرف يؤدي إلى انخفاض المدخرات، ولكن بسبب ضغوط لإعادة توزيع أغلبية السكان عندما تكون الدخل والثروة غير متساوية إلى حد كبير. وتؤكد أليسينا ورودريك أن أي منهما يؤدي إلى صراع عن حقيقة أن زيادة عدم المساواة في الثروة والدخل كما يساهم في زيادة الضغوط السياسية من أجل إعادة التوزيع وارتفاع معدلات الضرائب على أصحاب رؤوس الأموال والأراضي، وما يترتب على ذلك من انخفاض معدلات النمو.

الأهلية الإدارية

وتستخدم بعض الدول المتقدمة النمو كضرائب للدخل (ولا سيما الضريبة الشخصية التقدمية) لتعبئة كميات كبيرة من الموارد للنفقات العامة، وتحسين الدخل والتوزيع، وتحقيق الاستقرار في الدخل والأسعار، ومنع التوزيع غير الفعال الذي يأتي من الاعتماد الشديد على الضرائب غير المباشرة. بيد أن قلة من الدول الأقل نموا تعتمد كثيرا على الدخل والضرائب، لأن لديهم صعوبة في إدارتها

ويجب الوفاء بالشروط التالية إذا أصبحت ضريبة الدخل عائدا رئيسيا مصدر للبلد: (1) وجود اقتصاد في الغالب المال، (2) مستوى عال من الإلمام بالقراءة والكتابة بين دافعي الضرائب، (3) الاستخدام الواسع النطاق للسجلات المحاسبية (4) درجة كبيرة من الامتثال طوعي دافعي الضرائب، و (5) إدارة صادقة وفعالة. وحتى البلدان النامية، لا تقل شيئا عن أقل البلدان نموا،

وتواجه صعوبات في تحقيق هذه الشروط (غود 1962: 157-171؛ تانزي 1966: 156-162). تنزانيا، تحت الرئيس يوليوس ك. نيريري من 1974 إلى 1985، وربما كانت البلد الأفريقي الوحيد فقط الذي يستخدم نظامه الضريبي لإعادة توزيع الدخل على الدخل المنخفض الطبقات.

والضرائب المفروضة على التجارة الدولية هي المصدر الرئيسي للإيرادات الضريبية في الدول الأقل نموا، ولا سيما بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من ضعف القدرة الإدارية. كما يمكن أن تقيد رسوم الاستيراد استهلاك السلع الفاخرة، مما يقلل من الادخار والمصارف الأجنبية ولكن يمكن للحكومة أن تعفي استيراد السلع الرأسمالية في المدخلات الأخرى اللازمة لعملية التنمية. كما يمكن أن تكون ضرائب التصدير، على النقيض من ذلك، بديلا عن ضرائب الدخل على المزارعين (التجاريين)، على سبيل المثال، في غانا.

وعادة ما تمر الصادرات والواردات عبر عدد محدود من الموانئ والحدود العابرة المعابر. يمكن للموظفين الإداريين الصغار نسبيا قياس الحجم والقيمة وجمع الإيرادات. وللتأكد من ذلك، يمكن للمتداولين أن يفقدوا السلع أو يبحثون عن مزايا أو تنازلات

من موظفي الجمارك. ومع ذلك، فإن هذه المشاكل ليست كبيرة جدا مقارنة بالأخرى مع دخل أو مبيعات أو ضريبة القيمة المضافة.

وقد تكون الدول الأقل نموا قادرة على إدارة ضرائب الإنتاج إذا كان عدد المنتجين صغير. وعادة ما تكون الأسعار محددة بدلا من النسبة المئوية للقيمة لتبسيط التجميع. وتعتبر رسوم الانتاج الرئيسية في الدول الأقل نموا، كما هي الحال في بلدان الجنوب، وقود المحركات (غالبا لتمويل الطرق) والسجائر، والبيرة، والخمور. ومع ذلك، مع تطور الاقتصاد، وإدخال أكثر لضائب البيع تعقدت الإدارة وتميزت ضد المستهلكين من العناصر الضريبية.

وأدت أوجه النقص في ضرائب الإنتاج المقسمة إلى عدد من البلدان النامية لإدخال ضرائب المبيعات. كما يستحيل استخدام ضريبة التجزئة في البلدان الأكثر فقرا. كما أن هناك العديد من الباعة المتجولين، بنسب صغيرة جدا، غير المتعلمين، والتجار، وأصحاب المتاجر ذوي صعوبة رئيسية. وهكذا، فإن عددا من الدول الأفريقية قد فرضت البلدان ضريبة المبيعات على المصنعين، حيث أن الأرقام الأسهل هي الأقل سيطرة ، ولكن هذه الضريبة تميز بين المنتجات، وتفضل الواردات [3] ويتعارض مع توزيع الوظائف حسب مرحلة الإنتاج. وتقيد بلدان اخرى ضريبة المبيعات على شركات البيع بالتجزئة الكبيرة،

والذي يسبب أيضا بعض أوجه الاختلاف (دو أند فريدلندر 1981: 539-548).

[3] نظرا لوعيهم بشأن مقدار خدمة الإيرادات الداخلية الأمريكية والكندية تؤكد مصلحة ضريبة الدخل الشخصية على فرض الضرائب والعقوبات، وكذلك العديد من الطلاب بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا متحمسون لمعرفة أن البلدين لديها بعض من أعلى معدلات الشخصية والامتثال لضريبة الدخل في العالم.[4] لاحظ، مع ذلك، بعض الآثار الجانبية غير المقصودة للضريبة على السلع الفاخرة (الفصل 17).

زيادة قدرة الدولة على تحصيل الضرائب:

ضريبة القيمة المضافة

ويشير الفصل 4 إلى أهمية قيام أقل البلدان نموا بزيادة الإيرادات وتوفير خدمات الموارد الأساسية. في البلدان الضعيفة أو الضعيفة الدخل المنخفض، وخاصة تلك التي تواجه الصراعات الداخلية مثل العديد منها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن الدولة لا توفر الحد الأدنى ووظائف الدفاع، والقانون والنظام، والصحة والتعليم، واستقرار الاقتصاد الكلي. وكذلك البلدان التي تتدهور أوضاعها المالية ولا يمكن أن توفر الوظائف الأساسية فهي خطر على فقدان الشرعية. وتحتاج الحكومات إلى اتفاق اجتماعي معها ومع مواطنيهم لتوفير الاحتياجات الأساسية في مقابل المساهمات الضريبية وفقا للقدرة على السداد.

استبدال الضرائب المباشرة المتهربة على نطاق واسع، مثل ضرائب الدخل الشخصي، مع الضرائب الغير المباشرة هي وسيلة لزيادة شرعية الدولة وزيادة الإيرادات الضريبية. و تستخدم عدة بلدان من أقل البلدان نموا ضريبة القيمة المضافة (فات)، وضريبة على الفرق بين مبيعات الشركة ومشترياتها من شركات أخرى، لرفع جزء كبير من الإيرادات. شيلي وبدأت كوريا الجنوبية في استخدام ضريبة القيمة المضافة في السبعينيات؛ ترتفع شيلي تقريبا إلى 40 في المئة وكوريا الجنوبية حوالي 25 في المئة من عائدات الضرائب من ضريبة القيمة المضافة وكولومبيا، والأرجنتين، وأوروغواي، والمكسيك، وبيرو، وهايتي، وهندوراس، وتركيا، وإندونيسيا ويتم تعبئة سدس إلى ربع أموال الضرائب من ضريبة القيمة المضافة. وتستخدم بلدان أخرى من أقل البلدان نموا ضريبة القيمة المضافة (أو ضريبة تشبه ضريبة القيمة المضافة) مثل كوت ديفوار، وكينيا، وموريشيوس، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، والفلبين، وسري لانكا، وتايلند، ومصر، والأردن، والمغرب، وباكستان، وتونس، وبوليفيا، وكوستاريكا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، ونيكاراغوا، وبنما، وفنزويلا (تانزي وزي 2000: 22). رونالد مكينون

جامعة ستانفورد (1993: 134-135) الدول الاشتراكية السابقة مثل روسيا، التي قد اعتمدت اعتمادا كبيرا على الضرائب على الشركات، واعتماد ضريبة القيمة المضافة. ضريبة القيمة المضافة، وهو أقل صعوبة لإدارة الحكومة المركزية، وفرض الضرائب على جميع أشكال دخل المؤسسات بشكل موحد.

وينادي العديد من ضريبة القيمة المضافة يجب أن تتسم بالبساطة، والتوحيد، والتوليد والإيرادات المزدهرة (من مرونة الدخل المرتفع)، والتمكين التدريجي وتخفيض معدلات الضرائب الأخرى في جميع أنحاء النظام (على سبيل المثال، خفض أو القضاء على تفاوتات الضريبة التعاقبية). وأحد الأمثلة على السلسلة هو أبسط ضريبة المبيعات التي تأخذ نسبة مباشرة من جميع دوران الأعمال، لذلك تقوم هذه الضريبة على الضرائب ببيع بالتجزئة شامل وذلك عندما يمر المنتج الضريبي من الشركة المصنعة إلى تاجر الجملة وفقا لـ (تايت 1988؛ و ويدنباوم و كريستيان 1989: 1-16).

النهج الأكثر استخداما لفرض ضريبة القيمة المضافة مطروح بطريقة غير مباشرة (الفاتورة والائتمان). وبموجب هذا النهج، تقوم الشركة بإصدار الفواتير لجميع المعاملات الخاضعة للضريبة، وذلك باستخدام هذه الفواتير لحساب الضريبة على إجمالي المبيعات. لكنه يتم منح الشركة قيمة ضريبة القيمة المضافة التي يدفعها المـوردون. إلى حد كبير، وتعتبر ضريبة القيمة المضافة إنفاذ ذاتـي، حيث أن الشركة لديها حافز لتقديم الفواتير لطرح ضريبة القيمة المضافة على المشتريات من ضريبة القيمة المضافة في المبيعات؛ توفر هذه الفواتير شيكا على مدفوعات ضريبة القيمة المضافة في مراحل مبكرة، والحد من التسرب من الغش أو الفساد. في تركيا، أإضافية من قبل المستهلكين، الذين يقومون بالتعويض من خلال إيصالات للمشتريات، وهي نسبة من ضريبة القيمة المضافة تدفع على مشترياتها من التجزئة مقابل التزامات ضريبة الدخل (تايت 1988؛ ويدنبوم و كريستيان 1989: 1-16).

ولكن ضريبة القيمة المضافة تواجه مشاكل إدارية، وخاصة بين العديد من تجار التجزئة في البلدان ذات الدخل المنخفض. وتعد تكلفة الامتثال مقنعة بين هؤلاء تجار التجزئة، الذين يمكنهم أن يسددوا ثمن مشترياتها من دون أن يحتفظوا بسجلات المعاملات النقدية، وهي نسبة كبيرة بالنسبة للضريبة التي يتم تحصيلها. وتواجه أقل البلدان نموا أيضا ضغوطا متعددة (أسعار أقل على السلع الأساسية مثل الغذاء، وارتفاع أسعار السلع الكمالية، والمعدلات الجغرافية التفاضلية) والإعفاءات (بالنسبة للتجار الصغار، والخدمات، والأنشطة التي تخدم المصلحة العامة مثل الخدمات البريدية والمستشفيات والطبية وطب الأسنان

والرعاية، والمدارس، والأنشطة الثقافية، والإذاعة والتلفزيون غير التجاري). وتزيد التجارة الأجنبية مزيدا من التعقيد. ويقوم العديد من أقل البلدان نموا بالخصم الكامل لضريبة القيمة المضافة المدفوعة في السوق المحلي المصدر حيث يفرض البلد المستورد أيضا ضريبة القيمة المضافة.

و حاول وزير المالية فى الهند جاسوانت سينغ عدة مرات بين عام 2001 وعام 2003 لإصلاح النظام الضريبي من خلال إدخال ضريبة القيمة المضافة لتحل محل التفاوتات الضريبية من متاهة الضرائب، بما في ذلك الضرائب المتتالية. ودائما ما يحاول لمصنعين التهرب من الضرائب. وتميل الهند تميل إلى دعم تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الضرائب إلى مزيد من مراحل المعالجة والمبيعات. ومع ذلك، فقد أثرت الاحتجاجات من قبل التجار وأصحاب المحلات في العاصمة، نيو دلهي، والدول الانتخابية الرئيسية في ولاية راجاستان ومادهيا براديش على الحزب الرئيسي في الائتلاف الحاكم، حزب بهاراتيا جاناتا، لتطبيق القيود على الضرائب (إكونوميست 2003f: 36).

على الرغم من التأثير المتفاوت على رأس المال، والمشاريع، وتخصيص الموارد، فقد تضطر البلدان المنخفضة الدخل إلى فرض ضرائب أبسط على إدارة الشركات وضرائب على التجارة الدولية، حيث تمر البضائع من خلال عدد محدود من الموانئ والمعابر الحدودية؛ وضرائب على المبيعات من قبل الشركات المصنعة، حيث الأرقام أقل والتحكم يكون أسهل. أو ضرائب على الكماليات. وكثير من هذه البلدان يفتقر القدرة على إدارة وجمع ومراجعة وسماع الطعون من القيمة المضافة من دافعي الضرائب والمتهربون (تايت 1988؛ ويدنبوم و كريستيان 1989: 1-16).

فيتو تانزي وهاول زي (2000: 14-15) يؤكدان ذلك إن مسألة السياسة العامة الهامة بالنسبة للبلدان النامية ليست محددة بصورة كبيرة بل هناك مزيج أمثل من الضرائب كما هو الحال في (1) تحديد بوضوح الهدف (الأهداف) التي يتعين تحقيقها (2) تقييم العواقب الاقتصادية للتحول - في كل من الكفاءة وشروط الإنصاف - بأكثر الطرق الممكنة موضوعية ، و (3) تنفيذ تدابير تعويضية - ربما غير خاضعة للضريبة (مثل النفقات) - إذا كانت كذلك فإن أولئك الذين يزدادون سوءا بسبب التحول هم من شريحة الفقيرة.

القيود السياسية للسياسة الضريبية

وقد تكون السياسة معرقلة مثل الإدارة في استخدام الضرائب المباشرة في أقل البلدان نموا. ومن المرجح أن تتركز القوة الاقتصادية والسياسية بين القلة الأكثر ثراء أن دافعي الضرائب الأغنياء والمؤثرين يمكن أن يمنعوا الإصلاح الضريبي الذي يؤثر عليهم سلبا.

وغالبا ما يعارض أصحاب العقارات والطبقات العليا الدخل التدريجي بنجاح مثل أي ضريبة أو ضريبة عقارية كبيرة، وإدخال الثغرات الضريبية المفيدة لهم، أو التهرب من دفع الضرائب دون عقوبة. [5] كما أن ضريبة القيمة المضافة لها تأثير تضخمي فوري على الاقتصاد.

الولايات المتحدة لديها سمعة لتخفيف الضرائب القانونية الأقل والتهرب غير المشروع من معظم دول العالم الثالث. ومع ذلك، تشير دراسة مؤسسة بروكينغز إلى أنه، حتى في الولايات المتحدة، لا تزال الضرائب كنسبة مئوية من الدخل ثابتة تقريبا لجميع مستويات الدخل تقريبا بسبب الثغرات الضريبية وتأثير غير مباشر للضرائب. وعلاوة على ذلك، تفترض مصلحة الضرائب الأمريكية (إرس IRS) أن متوسط المواطن الأمريكي مقاوم للضرائب. ويعد التهرب الضريبي منخفض بسبب ارتفاعه (بيشمان أند أوكنر 1974؛ تانزي 1975: 234–236).

ولا يعتمد تحصيل الضرائب في أقل البلدان نموا على التشريع الضريبي المناسب فحسب لأنه أكثر أهمية، وفيما يتعلق بالقدرة الإدارية والإرادة السياسية فهيضريبة ملحوظة كما كتبت السلطة:

وفي كثير من البلدان المتخلفة النمو، يمكن أن يكون العائد الضريبي من الدخل منخفضا ويرجع ذلك إلى حقيقة أن أحكام الضرائب لا تنفذ بشكل صحيح، سواء بسبب عدم قدرة الإدارة على التعامل معها، أو بسبب ذلك الفساد المباشر. ولا يوجد نظام للقوانين الضريبية، والذي يعد دليل على التواطؤ بين مديري الضرائب ودافعي الضرائب؛ لإدارة فعالة تتألف من الأشخاص بسلامة عالية كشرط مهم للحصول على أقصى قدر من الإيرادات، واستغلال كامل وإمكانية فرض الضرائب على بلد ما. (كالدور 1963: 23)

سياسة الإنفاق

وكان العديد من القادة الأفارقة والآسيويين بعد الاستقلال مقتنعين بأن الاستعمار يعني بطء النمو الاقتصادي، إلى حد كبير نتيجة لرأسمالية عدم الانحياز (مما يعني ضمنا الحد الأدنى من التدخل الحكومي في الاقتصاد). ركز هؤلاء القادة الشعبوية والمشاعر المناهضة للإمبريالية في هذه البلدان إلى أيديولوجية أفريقية أو الاشتراكية الآسيوية. هذه الاشتراكية، كثيرا ما يساء فهمها من قبل الغرباء، فعادة لا تعني أن الحكومة تملك أغلبية الأراضي ورأس المال. وهو ما يعني أن الإيرادات الضريبية كانت بنسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي. وكما أشرنا سابقا، قانون واجنر من الطلب والحدود الإدارية على تحصيل الضرائب تقيد قطاع السلع الاجتماعية في معظم هذه الاقتصادات.

تعني الاشتراكية في العالم الثالث غالبا التخطيط المنهجي (انظر الفصل 18) من قبل الدولة لضمان الحد الأدنى من الرفاهيةا لاقتصادية لجميع مواطنيها. وتشير إحصاءات البنك الدولي إلى أن حكومات أقل البلدان نموا تنفق نسبة مئوية صغيرة نسبيا من الناتج القومي الإجمالي على الصحة والرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والإسكان (في البلدان المنخفضة الدخل، والتي بلغت نفقاتها عام 1992 على هذه الفئات 1.2 في المائة من الناتج القومي الإجمالي و 6.7 في المائة ميزانية الحكومة المركزية؛ في البلدان المتوسطة الدخل، 5.8 في المائة من الناتج القومي الإجمالي 24.5 في المائة من الميزانية؛ وفي البلدان المرتفعة الدخل، 15.6 في المائة من الناتج القومي الإجمالي و 49.6 في المائة من الميزانية)، وحصة كبيرة نسبيا من التعليم، والكهرباء، 478 بارت فور. الاقتصاد الكلي والاقتصاد الدولي للتنمية والغاز، والمياه، والنقل، والاتصالات، وبرامج التدريب (الجدول 14-3). إلى عن على كانت بعض البلدان المتوسطة الدخل مثل البرازيل، واستحقاقات الخدمة المدنية مفرطة، مما يتطلب تقليص المعاشات التقاعدية للعاملين في القطاع العام لاحتواء الديون (إكونوميست، 20 ديسمبر / كانون الأول 2003، ص 48).

هل يمكن للحكومة أن تختلف الإنفاق لتنظيم الدخل والعمالة والأسعار؟ صوت والمشاريع الاستثمارية في التعليم، والطاقة، والنقل، والاتصالات صعبة لإعداد وتحتاج إلى مهلة طويلة. وعلاوة على ذلك، وكما هو مبين، فإن الاقتصاد الكلي فإن المتغيرات ليست حساسة جدا لإدارة الطلب في أقل البلدان نموا كما هو الحال في البلدان النامية. الإنفاق مثل السياسات النقدية والضريبية، أداة محدودة للتأثير النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار.

التضخم

تضخم أقل البلدان نموا من 1970 إلى 1990

ففي وقت مبكر من التضخم هو معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار، ويقاس من قبل المستهلك في مؤشر الأسعار (مؤشر أسعار المستهلك)، متوسط سعر سلة من السلع والخدمات التي تستهلكها أو عن طريق معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي، الذي يقارن متوسط السعر من سلة الناتج المحلي الإجمالي اليوم وفي فترة الأساس. خلال الخمسينات والستينات، اعتبر الاقتصاديون التضخم ظاهرة تؤثر على أفراد البلدان عزل. ومما لا شك فيه أن التضخم في أمريكا اللاتينية كان 22 في المائة سنويا من عام 1960 إولكن إذا استبعدنا معدل التضخم السنوي البالغ 41 في المائة في المنطقة المتاخمة من البرازيل

– أوروغواي – الأرجنتين – شيلي، كان المعدل السنوي لأمريكا اللاتينية لهذا العقد أي 5 في المائة فقط، مقارنة مع أفريقيا الآسيوية، أي 6 في المائة (انظر الجدول 14–4). ومع ذلك، تسارع التضخم السنوي لأقل البلدان نموا خلال أوائل التسعينات، و 9 في المائة في الستينيات إلى 26 في المائة في السبعينات وإلى 76 في المائة في الفترة من 1980 إلى 1992، (6) تقدر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (1989) التنمية التسعة للجنوب الأفريقي مؤتمر التنسيق دول (مؤتمر التعاون التنموي في جنوب افريقيا) – أنغولا، بوتسوانا، ليسوتو، ملاوي، موزامبيق، تنزانيا، سوازيلاند، زامبيا، وزيمبابوي – فقدت 60 مليار دولار (أو ربع) من إجمالي دخلها المحلي المنتج من زعزعة الاستقرار في جنوب افريقيا قبل أن ينخفض إلى 16 في المئة من 1992 إلى 2003، ربما بسبب زيادة المنافسة من العولمة. وجاءت معظم الزيادة من التضخم السريع في أمريكا اللاتينية، 47 في المئة سنويا في 1970s و 230 في المئة من 1980 إلى 1992 ! الفي حين ارتفعت من 4% في الستينيات إلى 9% في 1970 إلى 4 في المائة من 1980 إلى 1992 و 2 في المائة من 1992 إلى 2003.

وتفاقم عدم الاستقرار للتضخم في الاقتصاد الدولي خلال معظم السبعينات. في عام 1971، ونظام بريتون وودز بعد عام 1945 لأسعار الصرف الثابتة كسر. وقد حل محله نظام سعر الصرف العائم، وبموجبه شهدت الدول النامية تقلبات كبيرة في أسعار الصرف. H. جوهانس ويتيفين، وأشار الرئيس من صندوق النقد الدولي في عام 1975، أن تقلبات أسعار الصرف في أ فقد أدى العالم غير المنافس إلى تفاقم التضخم عن طريق زيادة الأسعار في البلدان مع انخفاض قيمة العملة ولكن لا تنخفض الأسعار في البلدان. وقد أدت محاصيل العالم الفقيرة في الفترة من عام 1972 إلى عام 1973 إلى زيادة أسعار الأغذية والأجور ومعدلات التضخم، والتضخم في التكاليف في عام 1972 إلى عام 1974. أدى ارتفاع أسعار النفط أيضا إلى سداد التكاليف والأسعار، وخاصة في الصناعة والطاقة، في 1973–1975. في جميع أنحاء العالم ظل التضخم مرتفعا بين عامي 1975 و 1978، وهي الفترة وفقا للدراسة لمؤسسة بروكينغز، لم يكن تأثير أسعار النفط مهما. التضخم في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أقل البلدان نموا عن طريق الروابط التجارية (ويتفين 1975: 108–14؛ كلاين وشركاه 1981؛ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للامم المتحدة 1981: 37–39). ومع ذلك، فمن عام 1978 وحتى نهاية الثمانينيات (كما حدث في الستينات) تباينت معدلات التضخم تباينا واسعا بين أقل البلدان نموا (لاحظ الفروق بين أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا في الجدول 14–4) إلى قضية مشتركة. لا نستطيع إلقاء اللوم على التضخم السريع في باراغواي

في أوائل الخمسينيات؛ وفي البرازيل، وفي أوروغواي، وفي شيلي، وبوليفيا في العقد قبل عام 1974؛ أو البرازيل، الأرجنتين، بيرو، بوليفيا، وتضخم إسرائيل في الثمانينيات وأوائل التسعينات بأكثر من 100% سنويا على عدم الاستقرار الدولي. دعونا ندرس عدة أسباب في الاقسام التالية.

الطلب - يساهم في التضخم

وتعتبر الأقسام السبعة التالية في) 1 (سحب الطلب،) 2 (دفع التكلفة،) 3 (السقاطة، (4) الهيكلية، (5) التفضيلية، (6) السياسية، و (7) التفسيرات النقدية ل والتضخم، وما يمكن للحكومة القيام به للحد منها.

ويؤدي ارتفاع الطلب على التضخم إلى زيادة الطلب على المستهلكين والأعمال والحكومة بالنسبة للسلع والخدمات التي تتجاوز قدرة الاقتصاد على الإنتاج. يؤدي صندوق النقد الدولي، عند تمويل العجز في المدفوعات الدولية بسرعة ، إلى تضخيم أقل البلدان نموا، ويتطلب سياسات نقدية ومالية انكماشية - خفض الحكومة والإنفاق، وزيادة الضرائب، وانخفاض المعروض من النقد، وزيادة الفائدة - للحد من الطلب. وفي بعض الأحيان، لا تؤدي هذه القيود المفروضة على الطلب إلى انخفاض معدل التضخم. وقد تضطر حكومة أقل البلدان نموا إلى خفض معدل العمالة بدرجة كبيرة والنمو الحقيقي لخفض معدل التضخم. ونتيجة لذلك، فإن العديد من الاقتصاديين من أقل البلدان نموا السؤال عن أهمية التضخم في سحب الطلب والبحث عن أسباب أخرى عن التضخم.

التضخم - ارتفاع التكاليف

قد يكون وجود الضغوط التضخمية والهيكلية (جانب العرض) التضخم في شرح سبب انكماش الطلب قد يسبب البطالة والركود بدلا من ذلك في خفض التضخم. ويعني التضخم الناجم عن ارتفاع التكاليف زيادة الأسعار حتى عند الطلب على قطرات أو ما زالت ثابتة، بسبب ارتفاع التكاليف في الأسواق غير الكاملة المنافسة.

وقد تجبر النقابات العمالية على دفع الأجور رغم وجود زيادة في المعروض من اليد العاملة - وذلك من خلال تطبيق الضغط السياسي على الحكومة، وهو صاحب العمل الرئيسي وأداة ضبط الأجور في القطاع الحديث. ارتفاع أسعار المواد الغذائية أيضا قد تلعب دورا وذلك كان من خلال عام 1972 إلى عام 1973. وفي حالة زيادة تكاليف الغذاء، قد يضطر العمال لارتفاع الأجور.

قد يلقي الاقتصاديون باللوم على ارتفاع التكاليف من سحب الطلب على دفع التكاليف. وزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات التامة الصنع والذي يوسع الطلب المستمد من الأعمال التجارية للمواد الخام والعمل. وعندما تكون إمداداتها في المدى القصير غير مرنة، ترتفع التكاليف قبل الانتهاء من أسعار جيدة. على الرغم من المظاهر، وهنا الطلب الزائد، وليس التكلفة، هو سبب التضخم (فري 1988: 330-331).

تضخم مالي مفرط

يتجه التضخم المالي المفرط إلى الأمام، وليس إلى الوراء. وقد ترتفع أسعار مماثلة ولكن لا تنخفض. كما نفترض أن الطلب الكلي يبقى ثابتا ولكن الطلب يزيد في القطاع الأول والنقصان في الثانية. ومع التضخم الاكثر انفراطا، وارتفاع الأسعار في القطاع الأول وتظل في الثانية وتزيد بشكل عام.

ويمكن لحكومات أقل البلدان نموا أن تستخدم تدابير مكافحة الاحتكار وضوابط الأجور والأسعار إلى تكاليف معتدلة والدفع بضغوط التضخم الاكثر افراطا. إلا أنها قد تفتقر إلى القوة السياسية والإدارية لمهاجمة الاحتكارات وكبح الأجور. وقد وضعت عدة بلدان من أقل البلدان نموا ضوابط على الأسعار ولكنها عادة ما تكون نتائج متباينة. ينبغي أن تقتصر ضوابط السعر على الأسواق الناقصة للغاية، بدلا من الأسواق التنافسية، حيث تؤدي هذه الضوابط إلى نقص، وخطوط طويلة، وأسواق سوداء. بالإضافة الى، أن بعض شركات الأعمال تتجنب الضوابط على الأسعار عن طريق الحد من الجودة أو الخدمة أو التحكم في حالات الكمية (على سبيل المثال، عدد من المكسرات في الحلوى). تفتقر معظم حكومات أقل البلدان نموا إلى الأجهزة الإدارية والقدرة البحثية للحصول على

البيانات الأساسية، وإجراء التحليل المناسب له، وتغيير سقوف الأسعار ردا على ذلك والحركات في العرض والطلب في آلاف الأسواق، وإنفاذ الضوابط.

التضخم الهيكلي: حالة أمريكا اللاتينية

انتقد بعض الاقتصاديين فى امريكا اللاتينية، وخاصة من اللجنة الاقتصادية للامم المتحدة لأمريكا اللاتينية (إيكلا ECLA)، الوصفات الأرثوذكسية الدولية لصندوق النقد الدولي لتحقيق التوازن الاقتصادي الكلي والتوازن الخارجي (انظر الفصل 16 و 17 و 19). ويبرهن هؤلاء الاقتصاديون أيضا بأن الجمود الهيكلي، وليس سحب الطلب، أو دفع التكلفة، أو التضخم، يسبب تضخما سريعا في أمريكا اللاتينية. وتشمل العوامل

الهيكلية النمو البطيء وغير المستقر في عائدات العملة الأجنبية (من الصادرات) والإمداد غير المرن للسلع الزراعية. ارتفاع الأسعار وتسمى عوامل التضخم الهيكلي.

ويحدث تباطؤ في نمو عائدات النقد الأجنبي مقارنة بالطلب على الواردات لأن الحصة غير متناسبة من الصادرات في أمريكا اللاتينية كمنتجات أولية (المواد الغذائية، والمواد الخام، والمعادن، والزيوت والدهون العضوية) بخلاف الوقود (انظر الفصل 4). ويتباطأ النمو البطيء في الطلب على هذه الصادرات الأولية وعلى معدلات التبادل التجاري للبلد، أي نسبة أسعار صادراته إلى وارداته. وتقيد الحكومة الواردات من أجل التكيف مع النقص في أسعار صرف العملات الأجنبية. يتجاوز استيراد الطلب، الذي ينمو مع الدخل القومي، المعروض من الـواردات، و في مجموعات التضخم. حتى توسيع المعروض من بدائل الاستيراد (الإنتاج المحلي استبدال الواردات) زيادة الأسعار وتكاليف المدخلات فوق أسعار الواردات. يتطلب النمو البطيء من دخل الصادرات تقلبات متكررة في أسعار الصرف، مما يزيد من أسعار الاستيراد. وبالإضافة إلى ذلك يحافظ تباطؤ الصادرات على عائدات ضريبة التصدير إلى الأقل والحد من ذلك وتوفير الحكومة وزيادة التضخم.

ولا يستجيب الناتج الغذائي بشكل خاص لارتفاع الأسعار – وهو ثبات هيكلي ثاني في اقتصادات أقل البلدان نموا. وتعود عدم مرونة العرض إلى حد كبير إلى وجود أراض معيبة وأنماط حيازة الأراضـي، مثل ملكية الأراضـي المركزة، وضعف حوافز الإنتاج، وإيجار غير آمن.

تنشيء كل هذه العوامل – التدهور في معدلات التبادل التجاري، تكلفة استبدال الواردات، تخفيض قيمة العملة، وارتفاع الأسعار الزراعية – التضخم في التكاليف. ويؤكد كثيرون من البنيويين، أن السياسات القمعية المالية التي نوقشت أدنـاه أن السياسات النقدية والمالية الانكماشية، مثل تلك التي رشحها صندوق النقد، الذي يضعف الاقتصاد ويزيد من حدة السخط السياسي والذهاب إلى قلب المشكلة، والحاجة إلى التغيير الهيكلي الأساسي – والإصلاح الزراعي، وتوسيع القطاع الصناعي، وتدابير مكافحة الاحتكار، وتحسينها (يعتمد جزء كبير من تحليل هذا القسم على دي أوليفيرا كامبوس [1964 : 137-129]).

ويقول نقاد البنيويين إن الضغط على الإمـدادات الغذائية ليس مقتصرا على أمريكا اللاتينية. ففي الـواقـع، تشير الأمم المتحدة ووزارة الـزراعـة الأمريكية نمو سريع في الإنتاج الغذائي الكلي والفرد على حد سـواء كما في أمريكا اللاتينية

في السبعينات والثمانينات كما هو الحال في أي منطقة أخرى من العالم النامي (الشكل 7-1 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمم المتحدة 1981 : 28).

وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن نمو الصادرات في أمريكا اللاتينية بطيئا. حيث ارتفعت القيمة الحقيقية للصادرات في أمريكا اللاتينية من 1970 إلى 1993 ارتفعت بنسبة 3.6 في المئة سنويا وارتفعت معدلات التبادل التجاري قليلا (0.21 في المئة سنويا)، وزادت قوة الشراء الحقيقي لعائدات التصدير بنسبة 3.8% سنويا.

وعلاوة على ذلك، عندما يكون نمو الصادرات بطيئا، والسبب ليس هيكليا ولكن مبالغ فيها العملة المحلية بالنسبة إلى النقد الأجنبي. نفترض أن تطهير سوق سعر الصرف هو 50 بيزو لكل دولار وسعر الصرف الفعلي 25 بيزو لكل دولار. المزارع الذي يبيع 1,000$ قيمة قصب السكر في السوق العالمية يستلم فقط 000 25 بيزو بسعر الصرف القائم بدلا من 000 50 بيزو في حالة معدل التوازن. ومن شأن تخفيض قيمة العملة المحلية لتعكس سعر الصرف في السوق أن يحفز المزارعين وغيرهم من المنتجين للتصدير.

وبصفة عامة، فإن التضخم الناجم عن دفع التكاليف الناتج عن إحلال الواردات، ينخفض في شروط التجارة، وتعد اللوازم الزراعية غير المرنة ذات فائدة محدودة في شرح ارتفاع معدلات عالية وجذرية للتضخم والتي وجدت في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية.

التضخم المتوقع

ويزداد التضخم ذو الزخم القوي مرة واحدة مع العمال، والمستهلكين، ويتوقع رجال الأعمال استكمال ذلك. وتشجع التوقعات التضخمية العمال على المطالبة بأجور أعلى. ويتوقع مدراء الأعمال أن يستمر التضخم في منح طلبات العمال، وتمرير زيادة التكاليف على المستهلكين، وشراء المواد والمعدات الآن بدلا من وقت لاحق، ودفع أسعار فائدة أعلى المتوقعة رفع أسعارها. يطلب المقرضين أسعار فائدة أعلى لأنهم يتوقعون أن تكون أموالهم أقل عندما يتم سداد القرض بعد ارتفاع الأسعار. يشتري المستهلكين السلع المعمرة توقعا بارتفاع اسعارها في المستقبل. وهكذا، بمجرد أن تبدأ، يمكن أن تنتج التوقعات القصور الذاتي الذي يجعل من الصعب وقف دوامة تضخمية (فوسفلد 1976 : 332؛ هايلبرونر أند غالبريث 1990 : 398-399؛ حالة وعادلة 1996 : 761-762).

ومن المبررات الرئيسية للرقابة على أسعار الأجور كسر الحلقة المفرغة للتضخم والتوقعات بين العمال والمستهلكين ورجال الأعمال. ولكن، كما لوحظر(7) وهو

محسوب لدى صندوق النقد الدولي (1988: 137–59)؛ صندوق النقد الدولي (1994: 186-–119). انظر أيضا كلاين أند أسوسياتس (1981) ومناقشة شروط التبادل التجاري طويلة الأجل في الفصل 17. وفي وقت سابق، فإن عدد قليل من ضوابط الأجور في أقل البلدان نموا فعال، وقد يرى الناس أي نجاح للضوابط تكون بمثابة انحراف وليس أساس لتغيير التوقعات على المدى الطويل.

التضخم السياسي

في الخمسينيات والستينات وأوائل السبعينات، أوضح بعض الشيليين تضخمهم المتكرر كـ «صراع» أو حتى «حرب أهلية» بين مجموعات المصالح الاقتصادية الرئيسية للبلاد «. ألبرت O. هيرسشمان (1963: 192–223) يقول أن التضخم في أمريكا اللاتينية، مثل الحرب الأهلية، يمكن أن يكون سببه «مجموعة تعتقد خطأ أنه يمكن أن يفلت من «الاستيلاء» على حصة أكبر من الناتج الوطني مما كان عليه يتلقاه كثيرا «. عندما يكون التواصل بين المجموعات الاقتصادية فقيرا، فواحد او اثنين من الفئات قد يبالغ في تقدير قوتها وتجعل من المال مبالغا فيه وبالتالي لا يمكن أن يتم إلا من خلال التضخم. وهذه العملية قد تقلل من حدة التوتر الذي قد يحدث وإلا قد يؤدي إلى ثورة أو حرب. وتجنب العديد من وزراء العمل في أقل البلدان نموا الإضراب سياسي عن طريق منح زيادات في الأجور التضخمية. كما ذكر الروس خلال تضخم 1992–1995، «التضخم هو بديل للحرب الأهلية» و «لم يتوفى أحدا قط قبل ذلك بفعل التضخم «(بوبوف 2001: 43).

التوترات الاجتماعية والعداوات الطبقية التي تتسبب في هذا التضخم السياسي عميقة جدا ، حيث يجلس معهم ليتم إزالة التضخم من خلال السياسات الحكومية قصيرة المدى. ففي الواقع، يكون التهديد السياسي من النزاع الكبير جدا لدرجة أن الحكومة قد لا يكون أمامها خيار سوى ذلك تتسامح مع التضخم المستمر.

التضخم النقدي

نادرا ما تأخذ السياسة النقدية في البيئات المنخفضة التضخم في الاعتبار من حيث العرض والطلب على المال (ليبر وروش 2003؛ سفنسون أندودفورد 2003). ففي الواقع ، وفقا لروديجر دورنبوش (1993: 1)، وجهة نظر ميلتون فريدمان أن «التضخم هو دائما ما يكون ظاهرة نقدية «، وإن كانت ذلك صحيحا في بعض الأحيان، فعادة ليس صحيحا. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يستمر دورنبوشش، و»النقدية» يخرج من الزاوية «خلال التضخم ولكن «يبقى في الاختباء» عندما لا يكون هناك تضخم.

في الولايات المتحدة، دورنبوش يؤكد (1993 : 1): «لا تفعل النقدية الكثير بالنسبة لنا، لا أكثر على الأقل من التنبؤ والذي يكون أكثر برودة في فصل الشتاء منه في الصيف.»

وبالمثل، فإن قيمة النقد في أقل البلدان نموا لا تنطوي إلا على قيمة تفسيرية قليلة أثناء ارتفاعها التضخم، كما في أواخر 1980 أو أوائل 1990 في أمريكا اللاتينية، في الاتحاد السوفياتي السابق ، وأجزاء من أوروبا الشرقية وأفريقيا. وفقا لروبرت ماكنون ومايلز S. والاس (1989 : 533-545)، فإن النمو النقدي يفوق الصدمات الحقيقية في تفسير الزيادات في الأسعار خلال التضخم المرتفع، كما حدث في البرازيل، وتشيلي، والأرجنتين، وإسرائيل في 1970s و 1980s. لا يحدث ارتفاع التضخم فقط خلال الحرب الأهلية، والثورة، والاضطرابات الاجتماعية العميقة، وضعف الحكومة، ولكن أيضا مع الصدمات الخارجية (مثل مدفوعات التعويض الألمانية في 1920، وارتفاع سعر النفط في 75-1973 و80-1979، وأزمة الديون وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في 1980). ويساهم التوسع النقدي في التضخم، في حين أن التضخم السريع يمسح من القيمة الحقيقية للإيرادات الضريبية، وزيادة العجز في الميزانية وتسريع الأموال والنمو، وبالتالي تعزيز الصلة بين تمويل الميزانية والنمو (دورنبوشش 1993 : 1-2؛ ساكس أند لارين 27-723 :B 1993).

سياسات التدخل والاستقرار الخارجي

يلعب سعر الصرف الأجنبي دورا هاما في زيادة التضخم. وفي كثير من الحالات، يحدث التضخم المفرط بسبب أزمة في ميزان المدفوعات مما يؤدي إلى انهيار العملة. يوفر ارتفاع أسعار المدخلات الأجنبية للإنتاج المحلي إلى زيادة للضغوط التضخمية التي تدفع التكاليف.

ويتطلب استقرار التضخم المرتفع مراقبة الميزانية والنقدية وزيادة الضرائب والعوائد، والدعم الخارجي (للحد من القيود على جانب العرض)، والعرض الهيكلي (جانب العرض، العديد من الإصلاحات على المدى المتوسط والبعيد) (الفصل 19)، وسياسات الدخل للحد من الجمود التضخمي. تقديم قروض خارجية حتى يكون لدى البلاد احتياطيات وافرة بالنسبة للواردات هي إحدى الطرق لتوفير ضمان التبادل الأجنبي ورأس المال والأسواق، وزيادة احتمال عدم استخدام الاحتياطيات. يمكن لسياسات الدخل، مثل تجميد أسعار الصرف والأجور والأسعار لبضعة أشهر تكمل بفعالية تخفيضات الميزانية المحلية. كذلك الاعتماد على إدارة الطلب (السياسات الانكماشية والنقدية والمالية) وحدها دون سياسات الدخل وهي اكتئابات غير عادية. يقترح Dornbusch (1993:1-3، 13-29) إصلاح سعر الصرف الأجنبي دون المبالغة في

تقدير لمدة شهرين إلى ثلاثة أشهر (للحد من الجمود في التضخم)، ثم في نهاية المطاف يتم استخدام سعر تعادل متدرج ، الذي يقلل من العملة المنزلية وبصورة مستمرة، فإن سعر الصرف يسهل القدرة التنافسية الخارجية (8) (2001b: 6) يعتقد Fischer أن هناك حالات قليلة من «إنفلاتنتيون ناجحة من tripledigit التضخم . . . دون استخدام مرساة معدل الصرف». استخدمت المكسيك سعر تعادل متدرج في 1993–94 ولكن، في مواجهة ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية في عام 1994،حيث يمكن للسعر البيزو الدولار «التدرج» (زيادة القراءة) للحفاظ على توازن ميزان المدفوعات ضيقا جدا، مما أدى إلى تبادل العملات الأجنبية في أواخر عام 1994 وأوائل عام 1995 (Lusting 1995: C–5). وفي عام 1991، ربطت الأرجنتين البيزو بالدولار، وأنشأ مجلس عملة للحد من العملة المحلية بإصدار 100 في المئة من العملات الأجنبية والأصول الاحتياطية، كما خفضت السياسات التي ولدت «معجزة التضخم» – التضخم من 3،080 في المئة سنويا في عام 1989 و 2،315 فى المائة فى عام 1990 الى 172 فى المائة فى عام 1991، و 25 فى المائة فى عام 1992، و 11 فى المائة 1993، و 4% في 1994 ! ومع ذلك، يؤكد النقاد أنه بعد استقرار البيزو، فقد عانت الأرجنتين من فقدان القدرة التنافسية من النسب النسبية التي كانت مبالغ فيها إلى الدولار، على النحو الذي اقترحه التحول من الحساب الجاري (التوازن الدولي على السلع والخدمات والدخل والتحويلات من جانب واحد) فائض قدره 4.5 مليار دولار في عام 1990 إلى أكثر الحسابات الجارية عجزا الذي استمرت من عام 1992 إلى انهيار البيزو ، كما توصي الأرجنتين بفهرسة الربط مع التغير في السعر العام المحلي مع المؤشر النسبي للتغير في مؤشر الأسعار العامة الأجنبية عام 2001 (صندوق النقد الدولي 1992: 19؛ الايكونومست 1994 أ: 76؛ صندوق النقد الدولي 1994: 25؛ Mussa 2002). ويوصي McKinnon (1993:106–07) وكانت لجنة صندوق النقد الدولي تحلل استخدامات أسعار الصرف لأسعار ثابتة في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع متشككون حول تحديد سعر الصرف الأجنبي لأي فترة من الزمن في بعض الحالات، يمكن لأي بلد أن يستخدم صندوق النقد الدولي بنجاح سعر الصرف كمرساة عندما تكون هذه السياسة مصحوبا ببرنامج موثوق للضبط المالي. «استخدام اسنبدالات سعر الصرف في تعديل البرامج: متى وكيف؟ «مسح صندوق النقد الدولي (20 نوفمبر 1995) ، حيث يتم استخدام سعر التعادل المتدرج في الاقتصاد الكلي والاقتصاد الدولي للتنمية، باستخدام سعر التعادل المتدرج لعملة البيزو بعد فترة أولية قصيرة من ربط ثابت والتي قد تحول دون تدهور الميزان التجاري. يشير الفصل 17 إلى كيف يمكن لأقل البلدان نموا أن تستخدم التضخم بسعر صرف عائم لاستهداف ترسيخ الأسعار مع تحقيق استقلالية السياسة النقدية.

فوائد التضخم

لا يكـون التضخـم بالضـرورة سـيئا. والواقـع هـل لنـا أن نرحـب بالتضخـم إذا ساهم في النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة المادي؟ وفي الواقع أن Robert A. Mundell's (1965:97–109) Nobelist يشير إلى نمـوذج التضخم النقدي على أنه التضخم السريع الذي قد تضيف نقطة مئوية واحدة إلى النمو الاقتصادي السنوي الحقيقي عن طريق تحفيز انعقاد رأس المال الإضافي.

ويرى بعض الاقتصاديين أن التضخم يمكن أن يعزز من التنمية الاقتصادية وفقا للطرق التالية:

1. تطبع الخزينة المال أو يوسع النظام المصرفي الائتمان بحيث يمكن للحكومة زيادة جمع الأمـوال التي تتجاوز الإيـرادات الضريبية. حتى لو ظلت المـوارد الحقيقية ثابتة ، يسمح التمويل التضخمي للحكومة بالسيطرة حصة أكبر للموارد من موارد العطاءات بعيدا عن الاستخدامات ذات الأولوية المنخفضة.
2. يمكن للحكومة استخدام الائتمان التضخمي لإعادة توزيع الدخل من الأجور الذين ينقذ القليل من الاقطاعيين مع ارتفاع معدلات تكوين رأس المال الإنتاجي. حيث عادة ما يستفيد رجال الأعمال من التضخم، لأن أسعار المنتجات تتزايد بشكل أسرع من أسعار الموارد. فعلى سبيل المثال، قد لا تواكب الأجور التضخم ، لا سيما في مراحله المبكرة عندما تكون الزيادات في الأسعار أكبر مما كان متوقعا. وعلاوة على ذلك، فإن التضخم يقلل من سعر الفائدة الحقيقي وعبء الدين الحقيقي وتوسيع الأعمال.
3. يدفع الضغط التضخمي الاقتصاد نحو العمالة الكاملة و يستخدم بشكل أكمل العمالة والمـوارد الأخـرى. ويـؤدي ارتفاع الأجـور والأسعار إلى إعـادة تخصيص الموارد من القطاعات التقليدية إلى القطاعات سريعة النمو.

تكاليف التضخم

وبالرغم من ذلك فإن التضخم قد يسبب مشاكل عديدة:

1 – إعادة التوزيع الحكومي من المستهلكين الرفيعي المستوى إلى المدخرين الرفيعي المستوى من خلال التضخم اثناء مراحل التضخم المبكرة. عندما يتوقع الناس استمرار التضخم، يجدون طرقا لحماية أنفسهم ضده. فعلى سبيل المثال، تعكس مطالب الأجور، والتسويات التلقائية تكاليف المعيشة، وتوقعات التضخم. ويزيد المتقاعدين الضغط على الحكومة من أجل زيـادة فوائد مواكبة التضخم. وقد تستجيب الحكومة لسياسات أخرى ومصالح السيطرة على ارتفاع أسعار المواد

الغذائية، والإيجارات، والنقل الحضري، وهكذا. حيث تشوه الأسقف الرسمية أسعار تخصيص الموارد، في كثير من الأحيان مما أدى إلى النقصان والأسواق السوداء، والفساد.

2 - يفرض التضخم ضريبة على أصحاب المال. وتستفيد الحكومة أو رجال الأعمال من التمويل التضخمي في جمع الموارد الحقيقية من ضريبة التضخم. ويحاول الناس التهرب من الضرائب من خلال التمسك بالسلع بدلا من المال. ومع ذلك، ولإعادة القيمة الحقيقية لأموالهم، يستعين الناس على مراكمة الأرصدة الإضافية بمعدل يعادل معدل التضخم.

3 - يشوه التضخم سلوك العمل، وخاصة سلوك الاستثمار، والذي يقيد الحساب الرشيد للأرباح. كما انه لا يوجد خطر في الاستثمار لرجال الأعمال في الصناعات الأساسية مع فترة العائد الطويل ولكن بدلا من ذلك في أرباح أصول رأس المال (مثل السكن الفاخر) كحماية ضد التضخم. ويضيع العديد من رجال الأعمال جهود ضخمة في مضاربات معدل التضخم، أو في الحيطة من أوجه عدم التيقن المعنية (Johnson 1965:22–28).

4 - إذا كان التضخم وخاصة إذا كان متقطع وغير متساو، يضعف خلق والائتمان وأسواق رأس المال. وقد تتضرر عدم اليقين بشأن الزيادات المستقبلية في الأسعار وتطوير بنوك الادخار، وجمعيات الادخار المجتمعية، وأسواق السندات، والضمان الاجتماعي، وصناديق المعاشات التقاعدية، وصناديق التأمين، وأدوات الدين الحكومية. فعلى سبيل المثال، انخفض معدل النمو السنوي للبرازيل في الناتج القومي الإجمالي للفرد بنسبة 11 المئة في 1973 إلى1968 بنسبة 5 في المئة في 1973–1979، جزئيا من السلبية أثر التضخم على المدخرات. وظلت أسعار الفائدة الاسمية ثابتة تقريبا بينما تسارع التضخم السنوي من 13 في المائة في عام 1973 إلى 44 في المائة في عام 1977. وبسبب معدلات الفائدة الحقيقية السلبية الناتجة، خفضت الوفورات تحولت من الاستثمار الإنتاجي (Cline 1981: 102–105؛ البنك الدولي 1981).

5 - وعادة ما تكون الأدوات النقدية والمالية في الدول الأقل نموا ضعيفة جدا بحيث لا تؤدي إلى بطء التضخم دون التضحية بالدخل الحقيقي والعمالة وبرامج الرعاية الاجتماعية.

6 - وعادة ما يكون توزيع الدخل أقل اتساقا خلال فترات التضخم. كما يعيد التضخم إعادة توزيع الدخل، على الأقل في المراحل المبكرة، من العمال ذوي الدخل

المنخفض وتلك المتعلقة بالدخل الثابت إلى الفئات ذات الدخل المرتفع. وقد لا تتم إعادة التوزيع وزيادة الادخار، حيث أن الأغنياء قد يشترون السلع الفاخرة مع زيادة دخولهم. وخلصت دراسة من سبعة بلدان في الدول الأقل نموا (بما في ذلك البرازيل وأوروغواي والأرجنتين وشيلي) من قبل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى «لا يوجد دليل في أي مكان من التضخم بعد زيادة تدفق الادخار» (Little و Scitovsky و Scott 1970:77).

7 - يزيد التضخم أسعار السلع المحلية بالنسبة للسلع الأجنبية - مما يقلل من القدرة التنافسية للسلع المحلية على الصعيد الدولي ويتم غالبا الحد من التوازن الدولي لتجارة البضائع (الصادرات ناقص الواردات من البضائع). كما أن التضخم لا يشجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية باعتبارها القيمة الحقيقية من الاستثمار والأرباح المستقبلة إلى الوطن. يأتي العجز غالبا من التضخم السريع الذي يمكن أن يزيد من أعباء الديون وحدودها في الواردات الأساسية.

ومع انخفاض معدل التضخم بنسبة 30 في المائة سنويا في منتصف السبعينيات وحتى أواخر السبعينات، خفضت البرازيل قيمة كروزيرو نسبة إلى الدولار الأمريكي بمعدل ثابت والتي يمكن التنبؤ بها للحفاظ على الأسعار المحلية التنافسية. ومع ذلك، حفز انخفاض قيمة التضخم من خلال زيادة الطلب على السلع البرازيلية وضغوط دفع التكاليف من ارتفاع الواردات والأسعار. وعلاوة على ذلك، كان التضخم البرازيلي غير منتظم بدرجة كبيرة بالنسبة إلى سعر الصرف الثابت والتغييرات الأخرى لمنع التقلبات في أسعار التصدير والاستيراد الحقيقية. ومع ذلك فإن معظم أقل البلدان نموا ليست قادرة على إدارة السياسات المالية والنقدية ومعدل الصرف للحد من سلبيات التضخم.

محركات التضخم

وبمجرد حدوث التضخم المرتفع، فإن تفكك المؤسسات المالية (مثل السندات والأسواق، ووكالات الإقراض بالعملة المحلية، ومصارف الادخار، والمال كمخزن للقيمة) يزيد من حدة التضخم. إذا كان هناك أي تأخير بين استحقاق الضرائب ومدفوعاتها، فإن قيمتها الحقيقية تقلل من الكارثة (دفع عام 2004 الضرائب بإلغاء القيمة الحقيقية لجمع الضرائب في عام 2005). ومع تسارع التضخم، فإن العقود أو الجدولة الزمنية تتضاءل (لتجنب تراجع الأجور الحقيقية مع تراجع التضخم بالنسبة لحجم القوة الشرائية في المدفوعات الاسمية الثابتة)، مما يؤدي إلى تسريع التضخم. وفي ظل التضخم الشديد، قد تتخلى الحكومات عن العملة المحلية بالعملة الأجنبية، بالدولار

الأمريكي في روسيا،1992–94. وبالقيام بذلك فإن الحكومة يجب أن تستمر في زيادة التضخم للحصول على أي سيجنيراج. وبالتالي سوف تتقلص المؤسسات المالية وتنهار العقود والأجور واستحقاق الأصول المالية ، ويصبح التضخم لا مفر منه. كما تتآكل القيمة الحقيقية للضرائب، وتقتصر على العقود، كما يتفاعل التكيف المالي مع التضخم كله بشكل شديد لتوسيع نطاق العجز وتسريع معدل التضخم بشكل جذري (Dornbusch 1993: 18–24).

التضخم والنمو: الأدلة التجريبية

وكما ذكر سابقا، يشير نموذج مونديل Mundell's النقدي إلى أن التضخم يمكن أن يزيد من حجم النمو الاقتصادي الحقيقي. ومع ذلك، فإن الأدلة التجريبية السابقة مختلطة، وهذا يتوقف عند الفترة الزمنية، والمجموعة القطرية، ومدى التضخم الذي تم فحصه. أما C. Wallich's Henry فقد عارض عمل مونديل، (1969:281–302) حيث أن هناك دراسة من 43 دولة من عام 1956 إلى عام 1965 تجد علاقة سلبية بين التضخم والنمو الاقتصادي الحقيقي. حيث قام كل من A. P. Thirlwall و (1971: 263–275) C. A. Barton's بمراجعة 51 دولة من عام 1958 حتى عام 1965 والتي تخلصت إلى ترابط هام بين التضخم والنمو ولكن U Tun Wai أجرى دراسة (1959: 302–17)على 31 دولة من الدول الأقل نموا من عام 1946 حتى عام 1954 كما أشار بحثا أجراه (1966: 82–102) Graeme S. Dorrance على 49 من الدول النامية والدول الأقل نموا من عام 1953 حتى عام 1961 إلى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين.

ويرى Thirlwall و Barton و TunWai و Dorrance أن النمو ينخفض بين أقل البلدان نموا عندما يتجاوز التضخم السنوي 10 في المائة. وتشير الأدلة المبكرة إلى أن التضخم في أقل البلدان نموا لم تساهم في النمو الاقتصادي ولكنها قد تعرقل النمو، ولا سيما في الأرقام الزوجية (Nugent و 334–321 :Glezakos 1982)

وجد خبير الاقتصاد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا Stanley Fischer (1993: 485–512)، ثم نائب المدير العام في صندوق النقد الدولي، أنه خلال الثمانينات، كان التضخم منخفضا وصغيرا وبالتالي فإنه لم يكون من الضروريا حدوث العجز في معدلات نمو عالية حتى على مدى فترات طويلة ولكن ارتفاع معدلات التضخم (40 في المائة أو أكثر سنويا) لا يتسق مع النمو المطرد. ويرتبط التضخم ارتباطا سلبيا مع النمو الاقتصادي عن طريق الحد من تراكم رأس المال ونمو الإنتاجية.

وجد اقتصاديو صندوق النقد الدولي محسن خان وعبد الحق سنحجي(21-1 :2001) عدد يتراوح بين 11 و 12 في المائة، والذي يرتبط ارتباطا سلبيا بالتضخم مع النمو. لكن الاقتصاديين لم يتمكنوا من تحديد اتجاه السببية.

ومنذ أوائل التسعينيات، قد تحسنت سياسات الاقتصاد الكلي وأداءه في أقل البلدان نموا بشكل ملحوظ. وكان التضخم أكثر ثباتا من السابق (انظر الجدول 14-4 للحصول على أدلة بشأن انخفاض التضخم منذ أوائل التسعينيات). كما كان القتصاد ورجال المصارف أقل تقلبا في الاقتصاد الدولي والذين هم مركزين وصانعين سياسة نقدية والذين لديهم ادوات متقدمة فيتحقيق استقرار الانتاج والاسعار. وعلاوة على ذلك، فإن تخفيض ملكية الدولة المباشرة للبنوك، وإدخال تأمين إيداع صريح قد أدى إلى تحسين فعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي (Cecchetti و Krause 2001)

وينعكس هذا التحسن في الكفاءة في الدراسات التي تدرس سيطرة أقل البلدان نموا على التضخم. وتشير دراسة البنك المركزي Michael Bruno و William Easterly (24-3 :1998) أنه لا توجد علاقة سلبية بين التضخم والنمو الاقتصادي حيث تعتبر المعدلات أقل من 40 في المائة سنويا؛ فإن النمو لا يقتصر إلا على الاقتصادات المرتفعة التضخم بالنسبة للعلاقة السلبية بين التضخم والنمو وبناء على ذلك، البنك الدولي يبرهن الرئيس الاقتصادي Joseph Stiglitz (1998 : 8)، في جامعة الأمم المتحدة / المعهد العالمي لمحاضرة بحوث التنمية الاقتصادية، أن «هناك أدلة قليلة على أن التضخم مكلف» في الواقع، يشير Stiglitz (1988:4 ؛ 2002a: 27 ، إلى انشغال صندوق النقد الدولي، جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الأمريكي والمسؤولين، مع السياسات النقدية والمالية الانكماشية (زيادة أسعار الفائدة وخفض الضرائب والإنفاق الحكومي) تفاقم التراجع خلال أزمة شرق آسيا 1997-99 ، والحد من النمو وانتشار الانكماش إلى الدول المجاورة. وعلاوة على ذلك، ساهم صندوق النقد الدولي في عدم الاستقرار المالي من خلال انخفاض التنظيم المالي عند عدم كفاية الإشراف على القطاع المالي ورصده كما كان هناك مشكلة أكثر خطورة بين البلدان النامية (Stiglitz 2002a: 81) يؤكد كل من Christopher Cramer و John Weeks (61-43 :2002) تركيز صندوق النقد الدولي على برامج تثبيت الاقتصاد الكلي وغالبا ما تكون التدابير النقدية صارمة، والظروف لفرض الملاذ الأخير إلى أقل البلدان نموا، ولك عادة ما تكون غير ضرورية وضارة. وينبغي أن يكون للنمو عموما الأسبقية على التقاليد النقدية والمالية. في 1995، كان أكثر من نصف أقل البلدان نموا لديها معدلات تضخم تقل عن 15 في المائة سنويا، مشيرا إلى Stiglitz (1988: 14) أنه بالنسبة لهذه البلدان، « السيطرة على التضخم اينبغي أن لا

يكون ذي أولوية شاملة».

الكبح المالي وإلغاء القيود

تميل أسـواق المال لأقل البلدان نموا إلى أن تكون شديدة الاحتكار حتى عندما يهيمن عليها البنوك المحلية والمقرضين. الكبح المالي الحكومي – تشوهات أسعار الفائدة، وأسعار وصرف العملات الأجنبية (الفصل 17)، والأسعار المالية الأخرى – وخفض الحجم النسبي للنظام المالي والمعدل الحقيقي للنمو.

كثيرا ما يكون الدافع وراء التقييد المالي في أقل البلدان نموا هو تشجيع المؤسسات المالية والأدوات التي يمكن للحكومة من خلالها مصادرة الملكية (أو استخراج الموارد من النظام المالي مقابل السيطرة على العملة والتوسع في الائتمان). وفي ظل الظروف التضخمية، تستخدم الدولة الاحتياطي ومتطلبات الحيازات الإلزامية للسندات الحكومية للاستفادة من الوفورات المنخفضة في أسعار الفائدة الحقيقية السلبية. وتقوم السلطات بكبح أسواق السندات الخاصة والأسهم من خلال ضرائب المعاملات، والضرائب الخاصة على الدخل من رأس المال، والغير مؤاتية والقوانين المتعلقة بالمطالبة بالتأمين من أصول أصحاب الحيازات الخاصة. وتفرض الدولة أسعار الفائدة للحد من المنافسة في القطاع الخاص في جمع الأموال. كما يزيد فرض هذه الأسقف، وضوابط الصرف الأجنبي، ومتطلبات الاحتياطي العالية، والقيود على أسواق رأس المال الخاص من تدفق الموارد المحلية إلى الجمهور القطاع بدون ضرائب أعلى أو أسعار فائدة، أو هروب رأس المال إلى الخارج (انظر الفصل 16).

وفي ظل الكبح المالي، تنشغل البنوك في تقنين القروض غير الموزعة، التي تواجهها الضغط على القروض لمن لديهم صلات سياسية، ولكن بخلاف ذلك ، يخصصون الائتمان وفقا لتكاليف المعاملات، وكلها لا تترك أي فرصة لشحن قسط المشاريع محفوفة بالمخاطر (وأحيانا المبتكرة). عموما، هذه السياسات أيضا تشجع المشاريع كثيفة رأس الأموال) الفصل 9 ويؤدي ذلك إلى (عدم تشجيع الاستثمار الرأسمالي) في النظم القمعية المالية لأقل البلدان نموا، والأسواق غير التنافسية، والبيروقراطية المصرفية والتي ليست منضبطة من قبل اختبارات السوق والربح التي قد تشجع تبني غير فعال لمعايير الإقراض. ارتفاع المتأخرات، والجنوح، والتقصير في العديد من البلدان الأقل نموا (خاصة) الرسمية ومؤسسات الإقراض التنموي الناتجة عن (1) فش ربط الإقراض بالاستثمارات الإنتاجية؛ (2) إهمال التسويق؛ (3) تأخر وصرف القروض وجداول السداد غير الواقعية؛ (4) سوء استخدام القروض؛ (5) الإشراف غير الفعال؛ (6) عدم

مبالاة إدارة البنوك في استرداد القروض؛ و (7) المقترض غير المسؤول وغير المنضبط، بما في ذلك العديد من الذين يخفقون في (لأسباب ثقافية أو سوء فهم دور الحكومة) تمييز القروض من المنح بما في ذلك ذلك، الأرجنتين، والبرازيل، وشيلي، وأوروغواي، والمكسيك، وتركيا، وتايلاند، كما عانت قبل الحرب العالمية الثانية سياسات الإقراض المصرفي في اليابان من التواطؤ بين الشركات الكبرى والبنوك.

ويمكن لمكافحة الكبح المالي، والذي يعد شأن سياسي بقدر ما هو اقتصادي ، خفض التضخم. والتحرير المالي يستلزم إلغاء الحدود القصوى للفائدة (أو على الأقل رفعها إلى مستويات تنافسية)، وإدخال حوافز السوق لمديري البنوك، وتشجيع أسواق الأسهم والسندات الخاصة، وخفض متطلبات احتياطية. وفي أسعار الفائدة المرتفعة (تصفية السوق)، تقوم المصارف بذلك كما تقوم بزيادة الائتمان المتاح للمشاريع الإنتاجية، وزيادة قدرة الاقتصاد وتخفيف الضغوط التضخمية. وتحرير التجارة، التي غالبا ما تهدد الناشطين السياسيين المتنافسين على الواردات من الناحية السياسية، وتزيد من المنافسة على المنتجات وتقلل من أسعار الواردات) انظر الفصل 19 (، وخفض أسعار المدخالت، ودفع التضخم (McKinnon 1973؛ Shaw 1973؛ Blejer 1983:441؛ Gill 1983: Morris : ؛ Fry 1988:7–18، 261–335؛ Je Cho 1988:101–10؛ McKinnon 1993:43 (وقدم 14-Box 1 الذي يعطي أمثلة عن كيفية تأثير إلغاء القيود في الهند على الفرد والشركات).

الإطار 14-1 . أمثلة على تأثير إلغاء القيود في الهند

الشركات الفردية

بسبب القيود الطويلة الأمد ، لم تشارك الشركات الهندية في العيوب الرئيسية للحصول على العقود من الخارج (الذي نوقش في الفصلين الثالث والسابع عشر) ففي عام 1990 ، قبل عام واحد من برنامج إلغاء القيود في الهند والمراجعة الفنية على البرمجيات والشركات المحدودة المسئولية ، ونظم البيانات Calcutta برمجيات الشركة ، ودراسة مفصلة لتقديم العطاءات لتصميم إدارة المعلومات ولخدمات حكومة بلدية المدينة ألاسترالية الكبرى . كما منعت سعر صرف العملات القيود على مدير المراجعة الفنية الخاصة بالبرمجيات ، J. T. Banerjee ، من أخذ أكثر من رحلة واحدة إلى المدينة للقيام ابلتخطيط . ومع ذلك ، استفاد مدير المراجعات الفنية للبرمجيات من المصممين المحترفين منخفضي الأجر في الهند ومهندسي البرمجيات ، ومحللين النظم الذي وضع حزمة تنافسية كبيرة للمدينة الاسترالية . شركات أخرى من أرسلت البلدان التي لم تفرض قيود على النقد الأجنبي ضباطا تنفيذيين إلى أستراليا مع تصميم ومحاولة . بسبب كمية باهظة من الوقت اللازم للحصول على إذن بنك الاحتياطي الهندي من العملات الأجنبية للرحلة ، كان مدير المراجعة الفنية يعتمد على خدمة حزمة صريحة ، والتي سلمت محاولة الشركة عشر دقائق في وقت متأخر ، وبالتالي تفقد فرصة الفوز بالعقد .

وفي عام 1991 ، تحررت الهند بإلغاء القيود ، استجابة لأزمة دولية تتعلق بميزان المدفوعات . ولم يعد مدير المراجعات الفنية للبرمجيات في مواجهة قيود المنافسة في الخارج . لم يسيطر عدد من الشركات الأخرى على عمليات إزالة العملات الأجنبية التي قد تسهل الحصول عليها والواردات لتحسين المصانع والآلات (وإن كانت بأسعار روبية أعلى) وحفزت لهم سعي السوق في الخارج . نظام تحرير النقد الأجنبي (سعر عملة روبية أعلى من سعر الدولار وإلغاء العديد من المشتريات الأجنبية) كان تغيير موضع ترحيب رجال أعمال منتجات الرخام الجنوبية ، الذي قلص وقته للتطهير الات المستوردة من خلال الجمارك الهندية من متوسط شهر واحد من قبل 1991 إلى يومين منذ عام 1993 .

حاولت الحكومة الهندية في الستينيات والسبعينيات ، التأثير على الاستثمار الصناعي والإنتاج من خلال الضوابط المادية التي تعمل جزئيا من خلال نظام الترخيص . وكان الغرض من هذه الضوابط توجيه وتنظيم الإنتاج وفقا إلى أهداف الخطط الخمسية ، لحماية التنمية الاقتصادية المتوازنة بين مناطق مختلفة من البلاد . يشرح Jagdish Bhagwati أن إصلاح الاقتصاد عام 1991 لم يكن عن طريق العودة إلى سياسات عدم التدخل ، بل كان محاولة لمنع الحكومة التدخل المضاد (Bhagwati 1993: 98) .

وقد دفعت سياسة الترخيص في الهند أصحاب المشاريع إلى التركيز على تحقيق الأرباح من الإيجارات الاحتكارية الطويلة الأجل التي تمنحها الحكومة ، مثل الإيجارات من خلال النفوذ التواصل للحصول على التراخيص بدلا من الابتكار ، الذي يوفر فقط مكسب احتكار مؤقت . فشلت معظم الشركات في الحصول على تراخيص أو لم تتمكن الحصص من الاستمرار . على النقيض من ذلك ، استمرت العديد من شركات التصنيع من تراخيص المدخلات في العمل ، على الرغم من تجاوز التكلفة المتغيرة للإيرادات في التصنيع . ويمكن أن يحققوا أرباحا من خلال الحصول على مدخلات عن طريق بيعها في السوق الحرة لارتفاع الأسعار . كما ينتج عدد من الشركات ما يكفي لإعطاء مظهر من كونها تصنيع حقيقي (11) واشتكى مدير إحدى أكبر التكتلات الصناعية من كبرى الشركات من أجل التحرير المالي في الهند ، والزيادة في أسعار الفائدة التي تتقاضاها البنوك التي كانت مملوكة للدولة سابقا . هذا المجمع الصناعي ، والتي قد تتكيف مع تباطؤ الإنتاج الاحتكاري المحمي بموجب الترخيص التي لم تعد مربحة في أسعار الفائدة المرتفعة هذه .

وبالنسبة لرواد الأعمال في الهند ، فإن تدابير التحرير كانت سيفا ذا حدين ، مما أدى إلى دخول أو توسيع الشركات التي كانت محظورة في السابق ، والقضاء عليها كما حدث العديد من الشركات غير الفعالة التي كانت محمية سابقا من خلال الإيجارات الاحتكارية من الترخيص في النظام الحاكم . وقد اكتسب بعض رجال الأعمال وفقد بعضهم من إلغاء القيود . الميزة الرئيسية لإلغاء القيود ، ومع ذلك ، فقد حد من عدد من رجال الأعمال الذين ما زالوا مستمرين من الإيجارات الاحتكارية وقاموا بزيادة في عدد رجال الأعمال الذين استمورا نتيجة للابتكار والكفاءة ، والقدرة الإدارية الإنتاج .

ولكن إلغاء القيود يتطلب أيضا قيودا أكبر من قبل النقد والسلطات المالية. ويتعين على البنك المركزي ووزارة المالية تنظيم نمو البنوك والمؤسسات الأخرى التي تمنح الائتمان، وتخلق ودائع قابلة للتحويل، وتوفر نقدا على الطلب. وينبغي أن يحل

مجلس مستقل محل الإدارات الصناعية الحكومية في إدارة النقد الأجنبي، من أجل تقييد المناقصة المفرطة على العملة للأجانب من قبل الشركات التي يأست على العثور على الأصول المالية السائلة خلال التضخم المرتفع. كما يجب على الحكومة المركزية أن تحد من الإنفاق، وأن تحافظ على ميزانية متوازنة، لا سيما في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق الحرة. مثل زيادة القطاع الخاص من حيث الحجم بالنسبة لقطاع الدولة، كما تحتاج السلطات المالية إلى الحفاظ على جمعها من ضريبة الأرباح الزائدة على الشركات الحكومية حتى الانتقال إلى نظام ضريبي جديد يرفع الإيـرادات من القطاع الخاص والشركات الحكومية. ففي أوائل 1990، فشلت روسيا في تقييد إنشاء البنوك «الوعرة» والوسطاء شبه المصرفيين غير المنظمين، لتقييد الحجز من الأصول السائلة من النقد الأجنبي، لجمع الإيرادات، والحد من إنفاق الدولة في معدلات التضخم التي تتجاوز 700 في المائة سنويا من أوائل عام 1992 إلى أواخر عام 1993 (صندوق النقد الدولي 1993:86–90؛ McKinnon 1993:1–10، 120–61، 213؛ IMF 1995:52 (راجع الفصل 19 لمزيد من المناقشة حول التتابع الأمثل في الانتقال من اشتراكية الدولة في اقتصاد السوق.)

ومع ذلـك، فقد ساهم الكبح المالي المعتدل – أو الكبح على وجه التحديد لأسعار الفائدة والمعارضة وتخصيص الائتمان – في النمو السريع في اليابان (سواء قبل أو وبعد الحرب العالمية الثانية)، وكوريا الجنوبية، وتايوان. ولكن كانت كل من هذه الاقتصادات والمصرفين المختصين والمعزولين سياسيا وبيروقراطيا في القروض الحكومية من اختيار ورصد المشاريع، وتطبيق أداء الصادرات كمقياس رئيسي (البنك الدولي 1993a:237–241, 356–358; Kwon 1994:641; Yanagihara 1994:665–666). كما أن هناك عدد قليل من أقل البلدان نموا الأخرى التي تتمتع بالكفاءة المؤسسية التمويل على أساس الأداء؛ عادة، تتهم الجمهور الموظفين الماليين الذين بتخصيص الأموال بأسعار أقل من السوق بفضل المحاباة، والطائفية، وأشكال أخرى من المحسوبية.

وعلاوة على ذلك، فإن الحد من الكبح المالي والسعري يمكن أن يحفز التضخم في المدى القصير. ويكون التحرير المالي من خلال إلغاء الحـدود القصوى لأسعار الفائدة، وتشجيع أسواق الأسهم والسندات الخاصة، وخلق وسطاء ماليين جدد آخرين، وتخفيض متطلبات الاحتياطي، وضبط أسعار الصرف، وتفقد الحكومة جزءا من قاعدة ضريبة التضخم الضاربة (Dornbusch 1993:21–22).

سوق رأس المال والنظام الدولي

يعزز استقرار الاقتصاد الكلي من خلال سوق رأس المال القوي والنظام المالي، الذي يختار «المتلقي الأكثر إنتاجية للموارد [رأس المال] [و] رصد (Stiglitz 1998:14). وفي البداية، تلعب المصارف الدور المهيمن في أسواق رأس المال لأقل البلدان نموا، مع السندات والأسهم والأسواق الثانوية.

ويتمثل الدور الرئيسي للبنوك كوسيط بين المدخرين والمستثمرين لتسهيل المدفوعات بين الأفراد والشركات. ويمكن أن توفر المصارف الأموال اللازمة لرجال الأعمال أفضل من التوقف الفردي لعدة أسباب: المشاريع الاستثمارية التي قد تكون كبيرة بما فيه الكفاية المطلوبة لتجميع الأموال، كما قد يرغب المدخرون في استرداد الأموال نسبيا قريبا أو قد ترغب في نشر الأموال بين العديد من المشاريع، وتعد البنوك أفضل من الأفراد في تحديد المشاريع الواعدة. كما توفر البنوك الانضباط في السوق، كما توفر القروض للمقترضين بقرض ذي جودة أعلى ورسوم وتكاليف أقل بالإضافة إلى المقترضين الأقل جودة. وكذلك يمكنهم مراقبة المقترضين، مما اضطرهم لإعادة هيكلة أعمالهم أو حتى وقف القروض (Lardy 1998:59–60).

وفي الوقت المناسب، تحتاج الحكومة إلى تطوير سوق السندات لتسهيل جمع الموارد للإنفاق الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. فالبنك المركزي مهم حيث يتم اختيار المدير والموظفون وفقا لمؤهلاتهم الفنية ويستخدمون المعايير الاقتصادية لاتخاذ القرارات بشأن التوسع النقدي (Uche 1997). ومع ذلك، يبرهن Ajit Singh (1999:341، 352) أنه على الرغم من أن تحسين النظام المصرفي مهم من أجل زيادة المدخرات والاستثمارات في البلدان المنخفضة الدخل، فإن سوق الأسهم هو «أن تكون غير مكلفة ولا يمكن تحملها؛ «بالنسبة لمعظم الآخرين،» ومن المرجح أن تضر على أن تفيد»، حيث أن تقلبها قد يسهم في» الهشاشة المالية ككل الاقتصاد زيادة مخاطر الاستثمارات و [تثبيط] نفوذ المخاطرة في الشركات من تمويل نموها بقضايا حقوق الملكية «.

بنك التسويات الدولية 12 (لجنة بازل، والمبادئ األساسية للإشراف المصرفي الفعال (1997)، يسرد مبادئ الإشراف: عملية الترخيص ومعايير الاستحواذ ونقل الملكية، واللوائح الاحترازية والمتطلبات، وأساليب الرقابة المصرفية الجارية، ومتطلبات المعلومات، ومعايير الخدمات المصرفية عبر الحدود. وتشمل الشروط المسبقة للإشراف

الصوتي وسياسات الاقتصاد الكلي المستدامة، والانضباط الفعال في السوق، والإجراءات من أجل حل المشاكل بفعالية في المصارف، والبنية التحتية العامة (الشركات، والإفلاس، والعقود، وحماية المستهلك، وقانون الملكية الخاصة باستمرار مبادئ المحاسبة المقبولة دوليا، والمراجعة المستقلة للحسابات من البنوك والشركات) ضرورية للإشراف. ولا تتوفر إلا القليل من أقل البلدان نموا لتحقيق معايير بازل.

عدم الاستقرار المالي

ساهمت الأزمة المالية المكسيكية في عام 1994، الأزمة الآسيوية 1997-1997، الأزمة الروسية 1998، وأزمة الأرجنتين في الفترة 2003-2001 في التقلبات في نمو الدخل القومي الإجمالي البالغ 5 إلى 10 نقاط مئوية، من نفس الحجم كما هو الحال في الولايات المتحدة خلال 1929-33 و 1937-38 من الكساد الكبير. وهنا قمت بدراسة النقد المحلي لجوانب هذه الأزمات في حين تناقش سعر الصرف المالي الدولي التي تم شرحها في محتويات الفصل 16.

وفقا لـ Frederic Mishkin (1999:3-4)أدت الأسواق المالية وظيفة توجيه الأموال إلى أولئك الذين لديهم فرص استثمارية منتجة. فحينما يؤدي النظام المالي هذا الدور ضعيف، يعمل الاقتصاد بكفاءة مع النمو الاقتصادي السلبي، كما هو الحال في تايلاند واندونيسيا وماليزيا وكوريا الجنوبية في عام 1998.

ما هي المشاكل التي تساهم في عدم الاستقرار المالي؟ يفتقر النظام المالي إلى القدرة على إصدار أحكام بشأن فرص الاستثمار الغير متماثلة المعلومات، بحيث يكون لدى المقرضين معلومات ضعيفة حول العائدات المحتملة المخاطر المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية. يخضع الإقراض للاختيار السلبي، الذي ينطوي على مخاطر الائتمان السيئة المحتملة فهي الأكثر حرصا على الحصول على القروض، حتى بمعدلات أعلى ذات أهمية، والمخاطر الأخلاقية، التي يتحمل المقرض أو أعضاء المجتمعات الدولية معظم الخسائر إذا فشل المشروع (Mishkin 1999:4).

يعد الاختيار السلبي مماثل للفائز George Akerlof (1970:488-500) «الليمون» المشكلة، الخاصة بمشتري السيارات المستعملة، حيث تفتقر إلى معلومات عن الجودة، وتوجيه الطريق من شراء سيارة بأقل سعر، خوفا من انخفاض جودة السيارات. وبالقياس، فإن المقرضين المستنيرين قد يتجنبون الإقراض بأسعار فائدة مرتفعة، لأنهم يفتقرون إلى

معلومات عن نوعية المقترضين الذين قد يكونوا أقل احتمالا في سداد القرض.

وبالنسبة إلى Mishkin ، شهدت الصدمات التي أصابت النظام المالي من الأزمة الآسيوية تدهورا في ميزانيات القطاع المالي (من القروض المتعثرة كنسبة مئوية والإقراض الذي يزيد عن 7 في المائة)، والزيادة في أسعار الفائدة (مما يؤدي إلى زيادة «سلبية» الاختيار »)، وزيادة في الارتيابية (حول فشل البنك، أو سياسة الحكومة في المستقبل، أو الركود المحتمل)، وتدهور الميزانيات العمومية غير المالية (من انخفاض أسعار الأصول، وبالتالي انخفاض في قيمة ضمانات المقترض) Mishkin 9–1999:6.

هناك مساهم إضافي في عدم الاستقرار المالي، الذي نوقش في الفصل 16، وهو انخفاض سعر الصرف عندما تكون عقود الدين الموجود بعملة أجنبية. وتبعت الأزمة المالية وأزمة العملة الآسيوية إلغاء القيود المالية، مما رفع أسقف معدلات الفائدة ونوع الإقراض. توسيع الإقراض، والتي تغذيها التدفقات الرأسمالية الدولية الداخلة، أساسا إلى المقترضين الجدد، وزيادة المخاطر. وكانت المصارف تعاني من نقص من موظفي القروض المدربين تدريبا جيدا ومعلومات عن تقييم المخاطر وسط الحكومة والذي أدى إلى الفشل في الإشراف على المصارف. وتم ربط أسعار الصرف، كما هو الحال في آسيا، والذي رفع التكاليف المخفية، والتشجيع على المخاطرة وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية (الفصل 16). Mishkin 16–1999: 10

ويشير Mishkin والأصوليون مع صندوق النقد الدولي إلى ضعف القطاع المالي، ونسب الديون المرتفعة، وعجز الحساب الجاري، والعملات المبالغة في تقديرها، والمخاطر الأخلاقية، والاختيار السلبي من جانب أقل البلدان نموا المخالف بوصفه مسؤولا عن الأزمات المالية. أما بالنسبة إلى الأصوليين، وصفه صندوق النقد الدولي الأرثوذكسي، والانكماش النقدي والمالي، وهو ضروري لاستعادة التوازن الداخلي والخارجي.

ويبرهن Joseph Stiglitz بأن صندوق النقد الدولي والهندسة المعمارية في الاقتصاد الدولي يجب أن تكون مصممة ليس فقط للإدارة الاقتصادية الكمالة ولكن لنوع من الحكومات القابلة للتصرف والموظفين العموميين «التي تحدث بالفعل في أقل البلدان نموا. كما أن لديه شكوك في أن معظم أقل البلدان نموا لها إطار تنظيمي فعال للمالية ولإلغاء قيود رأس المال. ويقارن تحرير حساب رأس المال لوضع محرك سباق السيارات إلى سيارة قديمة والانطلاق دون التحقق من الإطارات أو تدريب السائق «Stiglitz يشير عدد كبير من

الأزمات المرشحة إلى Stiglitz ضرورة إعادة النظر في تصميم العمارة الدولية للمقرض في الملاذ الأخير، صندوق النقد الدولي (المرجع نفسه).

الخدمات المصرفية الإسلامية

على الرغم من أن الإسلام، مثل المسيحية في العصور الوسطى من وقت مبكر، يفسر كتبه المقدسة لحظر الفائدة، فإنه يشجع الربح كعودة إلى ريادة الأعمال جنبا إلى جنب مع رأس المال المالي. وعلاوة على ذلك، مثل البنوك الغربية، البنوك الإسلامية هي بمثابة الوسطاء الماليين بين والمدخرين والمستثمرين، وإدارة نظام الدفع الاقتصادي. ويتعامل مودعي البنك كما لو كانوا مساهمين في البنك. حيث تتلقى المصارف الإسلامية عوائد من خلال التسعير والتوصيف (على سبيل المثال، شراء منزل، ثم إعادة بيعه بسعر أعلى للمقترض ويطلب من المقترض سداد أكثر من 25 عاما) أو تقاسم الأرباح، والودائع بدون فوائد (الطرود من نوع الصناديق المشتركة للبيع إلى المودعين المستثمرين).

ومع ذلك، Timur Kuran ، فيصل أستاذ الاقتصاد والفكر الإسلامي في جامعة جنوب كاليفورنيا، فالاستفسارات في الكتاب الاسلامي القران الكريم يحظر الفائدة ويكسب المال دون أن يتحمل المخاطرة. ووفقا Kuran ، تدفع البنوك اإلسالمية حصص الأرباح لحاملي الحسابات من الدخل المستلم بشكل رئيسي من السندات والأصول الأخرى التي تحمل فوائد. وعلاوة على ذلك، في بلدان مثل تركيا، «حيث تتنافس البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية، وهي بلا فائدة ظاهريا وعوائد البنوك الإسلامية تتطابق بشكل أساسي مع العوائد المستندة إلى الفائدة [البنوك التقليدية] «(Kuran 1995:161).

إن تقاسم الأرباح هو مشكلة عندما تستخدم الشركات مسك الدفاتر مزدوجة للضريبة والتهرب، مما يجعل أرباحهم صعبة للبنوك لتحديد (Kuran 1986:1–27). لأن العديد من المقترضين أخفوا معلومات عن أرباحهم الفعلية، العديد من البنوك الإسلامية تنأى بنفسها في الربح والخسارة وتقاسم حتى في وجود حوافز ضريبية ضخمة. ففي الواقع، ويرى Kuran أن المصارف والمؤسسات الإسلامية تمارس أعمالا شبيهة بنظائرها العلمانية . كما تسائل (Kuran 1995: 155–173) لماذا ولدت الأسلمة الاقتصادية الكثير من الإثارة والمشاركة دون تحقيق التغييرات الموضوعية الرئيسية ؟ والأسباب الرئيسية، كما يدعي، وهي رغبة السياسيين في التظاهر والالتزام بالمثل الإسلامية، والجهود التي يبذلها رجال الأعمال المسلمين الذين يشعرون بها

والتصرف بطرق غير إسلامية للتخفيف من ذنبهم، ومحاولات تعزيز الشبكات من الثقة بين الأشخاص الذين لديهم التزام مشترك بالإسلام.

الخلاصة

1 - عادة ما يكون للمصارف المركزية في أقل البلدان نموا أثر أقل على النفقات والنواتج مقارنة بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بسبب وجود نظام مصرفي يعتمد على الخارج، وهو وضع ضعيف النمو في سوق الأوراق المالية، ونطاق محدود من القروض المصرفية، وانخفاض نسبة الودائع تحت الطلب مقسومة على إجمالي المعروض النقدي، وعدم الحساسية النسبية من الاستثمار والعمالة في السياسات النقدية.

2 - وتبلغ نسبة لإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي في أقل البلدان نموا حوالي 18 في المائة مقارنة بنسبة 38 في المائة في الدول النامية.

3 - وتعكس الزيادة في نسب الضرائب مع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي كلا من النمو في الطلب على الخدمات العامة، والقدرة على فرض الضرائب ودفعها.

4 - الضرائب المباشرة (مثل الضرائب على الممتلكات، الثروة، الميراث، والدخل) وهو حساب لحوالي ثلث مصادر الإيرادات في أقل البلدان نموا ونحو النصف إلى الثلثين في البلدان الأقل نموا. والضرائب غير المباشرة الرئيسية في معظم أقل البلدان نموا وهي الضرائب على الصعيد الدولي والتجارة، والإنتاج، والمعاملات الداخلية، التي، مع ذلك، تشوه توزيع الموارد. وتتميز الضرائب المباشرة عموما بمرونة أعلى (أي النسبة المئوية في التغير في الضرائب / النسبة المئوية للتغير في الناتج القومي الإجمالي) من الضرائب غير المباشرة.

5 - وتستخدم بعض الدول الأقل نموا ضريبة الدخل التدريجي لتعبئة كميات كبيرة من الجمهور والموارد، وتحسين توزيع الدخل، وتحقيق الاستقرار في الدخل والأسعار، ومنع كفاءة استخدام الموارد، وغالبا ما تنشأ عن الاعتماد الشديد على الضرائب غير المباشرة. غير أن ضرائب الاستيراد والتصدير والضرائب عامة عبارة عن المصادر الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول الأقل نموا فمعظم أقل البلدان نموا تفتقر إلى القدرة الإدارية على التأكيد على ضريبة الدخل.

6 - وقد أدخل عدد من أقل البلدان نموا ضريبة القيمة المضافة، وهي ضريبة على الفرق بين مبيعات الشركة ومشترياتها من الشركات الأخرى. ومن أهم سمات ضريبة القيمة المضافة هي البساطة، والتوحيد، وتوليد الإيرادات النفعية.

7 - ولا يمكن للبلدان النامية أن تستخدم السياسة المالية لتحقيق الاستقرار في الدخل والأسعار كما يمكن للبلدان المتقدمة النمو فعليا. وحكومات أقل البلدان نموا تسيطر بشكل أقل على مقدار الضرائب التي تم جمعها والتي تكون أقل بالنسبة لتسريع النفقات أو تأخيرها.

8 - وهناك نسبة صغيرة نسبيا من الإنفاق الحكومي في أقل البلدان نموا تتعلق بالصحة والأمن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، ونسبة مرتفعة نسبيا على البنية التحتية.

9 - وارتفع معدل التضخم السنوي في أقل البلدان نموا من أقل من 10 في المائة في 1960 إلى أكثر من 20 في المئة في 1970وأكثر من 70 في المئة في 1980، لكنه انخفض إلى 16 في المائة في التسعينات. وانخفضت أعلى معدلات التضخم في أمريكا اللاتينية إلى نحو 30 في المائة سنويا في التسعينات.

10 - ولا يشكل سحب الطلب تفسيرا كافيا للتضخم في أقل البلدان نموا. حيث أن التضخم قد يكون (من القوة السوقية للشركات والنقابات)، وأسئلة (من أسعار جامدة نحو الانخفاض)، أو الهيكلية (بطء نمو الصادرات والأغذية غير المرنة في العرض)، مع زيادة الزخم، بدأت مرة واحدة، من التوقعات التضخمية. وتشمل السياسات الرامية إلى التخفيف من حدة التضخم أسعار الصرف في السوق، وسعر الأجور والضوابط، وتدابير مكافحة الاحتكار، الإصلاح الزراعي، والتغيير الهيكلي من الزراعة إلى الصناعة، وتحسين توزيع الدخل. مع استثناء محتمل من سياسة سعر الصرف، تفتقر معظم أقل البلدان نموا إلى القوة الإدارية والسياسية للاضطلاع بهذه السياسات، ولا سيما في المستقبل القريب.

11 -وقد تستخدم البلدان ذات معدلات التضخم المرتفعة سياسة الدخل - المبادئ التوجيهية الخاصة بالأجور والسعر أو الضوابط، وتحديد سعر الصرف - جنبا إلى جنب مع النقدية وتحقيق الاستقرار المالي للحد من الزيادات في مؤشر الأسعار.

12 - ويقول بعض الاقتصاديين إن التضخم يمكن أن يعزز من النمو الاقتصادي عن طريق إعادة توزيع الدخل من المدخرين المنخفضين إلى المدخرين. ومع ذلك،

يشوه التضخم وتخصيص الموارد، ويضعف أسواق رأس المال، ويفرض ضريبة على أصحاب المال، ويقوض السلوك التجاري الرشيد، ويزيد من عدم المساواة في الدخل، ويضر ميزان التجارة، وما بعد المراحل الأولى من التضخم، وربما لا يتمكن من إعادة توزيع الدخل على المدخرين.

13 - ومع ذلك، تشير الأدلة الأخيرة إلى أن التضخم يقل عن 30–40 في المائة سنويا التي لا تعرقل النمو، مما يشير إلى أن أقل البلدان نموا ربما لا يجب أن تكون منشغلة مع التحكم في التضخم المعتدل.

14 -وكثيرا ما تكون أسواق المال لأقل البلدان نموا شديدة الاحتكار والكبح ماليا، وتشويه أسعار الفائدة، وأسعار صرف العملات الأجنبية، والأسعار المالية الأخرى. وتحمي الحكومة المصارف التي تحتكر احتكار القلة حتى تتمكن من تحقيق وفورات منخفضة في معدلات الفائدة. إذا كانت النخب السياسية لديها الإرادة للقيام بتحرير مالي، فإنها بالتالي يمكن أن تقلل من التضخم وتحفز النمو.

15 -وعندما توجه الأسواق المالية الأموال إلى أصحاب الاستثمارات الإنتاجية ذوي الفرص ضعيفة، يعمل الاقتصاد بشكل غير فعال، كما هو الحال في آسيا خلال الأزمة المالية في 1997–98.

مصطلحات للمراجعة

- سوء الاختيار
- سوق رأس المال
- تتالي الضرائب
- مؤشر أسعار المستهلك (CPI)
- ارتفاع تكاليف التضخم
- سعر تعادل متدرج
- هيئة النقد
- الحساب الحالي
- مساهمة الطلب في التضخم
- الضرائب المباشرة
- ضريبة مرنة
- إزالة القيود المالية
- الكبح المالي
- التضخم
- بدائل الاستيراد
- سياسة الدخل
- الضرائب غير المباشرة
- التضخم
- التوقعات التضخمية
- ضريبة التضخم
- التوازن الدولي
- تجارة البضائع
- السياسة النقدية
- إيجارات إحتكار
- الخطر الأخلاقي
- التضخم السياسي

- الحوافز المالية
- السياسة المالية
- إنكماش الناتج المحلي الإجمالي
- مجموعة 10
- السلع الإجتماعية
- ضريبة القيمة المضافة (فات)
- الضريبة التصاعدية
- التضخم
- ضريبة رجعية
- رسوم سك العملات
- الركود التضخمي
- قانون Wagner

أسئلة للمناقشة

1 – ما الذي يمنع ان تستخدم أقل البلدان نموا للسياسات النقدية والمالية من الحصول أهداف الإنتاج ونمو العمالة واستقرار الأسعار؟

2 – لماذا تعتبر الضرائب كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي أقل عموما بالنسبة لأقل البلدان نموا من الدول المتقدمة؟

3 – ما هي أهداف السياسة الضريبية لأقل البلدان نموا؟ ما هي العقبات التي تواجهها أقل البلدان نموا في بلوغ أهداف سياستها الضريبية؟

4 – لماذا تعتبر الضرائب المباشرة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أقل عموما، والضرائب غير المباشرة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أعلى عموما، بالنسبة لأقل البلدان نموا من الدول المتقدمة؟ ولماذا يعتمد الاعتماد الشديد على الضرائب غير المباشرة كمصادر للدخل في كثير من الأحيان غير مؤاتية لأقل البلدان نموا؟

5 – بيان الفوائد والصعوبات المرتبطة بإستخدام ضرائب القيمة المضافة في البلدان النامية.

6 – ما هي التدابير الضريبية التي يمكن أن تتخذها أقل البلدان نموا للحد من عدم المساواة في الدخل؟ لزيادة رأس المال والمشاريع؟

7 – ما هي، إن وجدت، المفاضلة بين السياسات الضريبية التي تقلل من تركيز الدخل والثروة وتلك التي تزيد من تكوين رأس المال؟

8 – لماذا يعتبر الإنفاق الصحي والضمان الإجتماعي والإنفاق على الرعاية الاجتماعية نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا من الدول المتقدمة؟ لماذا يعتبر الإنفاق على الصحة والضمان الإجتماعي والإنفاق على الرعاية الإجتماعية

نسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي في أقل البلدان نموا من الدول المتقدمة؟

9 - لماذا تعتبر النفقات العسكرية نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة في البلدان المنخفضة الدخل؟

10 - لماذا زاد معدل التضخم في أقل البلدان نموا من الستينيات إلى الثمانينات؟ ولماذا انخفض معدل التضخم في أقل البلدان نموا من الثمانينات إلى التسعينات؟

11 - ما هو سبب تضخم أقل البلدان نموا؟ ما هي الأسباب الأكثر أهمية؟ وكيف تقلل الدول الأقل نموا من التضخم؟

12 - لماذا كان التضخم سريعا جدا في أمريكا اللاتينية في الستينات والسبعينات والثمانينات؟

13 - ما هي الطريقة التي يمكن أن يؤدي بها التضخم إلى تجنب الحرب الأهلية أو العنف السياسي؟

14 - ما مدى أهمية العوامل النقدية في المساهمة في تضخم أقل البلدان نموا؟

15 - ما هي تكاليف وفوائد التضخم؟

16 - ما هو دور سعر الصرف الأجنبي في إستقرار التضخم؟

17 - ما هي العلاقة التجريبية بين التضخم والنمو؟

18 - قارن السياسات النقدية والمالية والدخلية لإستخدامها في البلدان ذات التضخم المرتفع في السياسات التي تستخدم في البلدان ذات التضخم المنخفض.

19 - إشرح الأسباب السياسية والغقتصادية لتكرار القمع المالي الذي تعاني منه أقل البلدان نموا وآثاره على التنمية الإقتصادية. يرجى الإشارة إلى السياسات المتعلقة بالتحرر المالي لأقل البلدان نموا والطرق التي يمكن أن تؤثر بها على التضخم والنمو الحقيقي.

20 - ما هو الأثر الذي يمكن أن يترتب على التحرير المالي على فرادى الشركات في أقل البلدان نموا؟

21 - ما الذي يفسر ضعف أداء الأسواق المالية في توجيه الأموال إلى فرص الإستثمار المنتج؟

دليل المراجع

يناقش Tanzi و Zee (2000) السياسة الضريبية لأقل البلدان نموا. ويحلل Tanzi

(1990) السياسة المالية في أقل البلدان نموا. Alesina و Rodrik (490-465 :1994) لديها مقال عن السياسة الضريبية، وتوزيع الدخل، وتكوين رأس المال. Mishkin (20-3 :1999) يناقش العوامل النقدية التي تسهم في عدم الإستقرار المالي العالمي. Tun Wai (278-249 :1956) يناقش القيود المفروضة على السياسة النقدية في أقل البلدان نموا. Teera و Hudson (802-785 :2004) التراجع يقيس الجهد الضريبي للبلد.

Bruno و Easterly (24-3 :1998) و Stiglitz (1998:4; 2002a:27, 45, 107)، وKhan و Senhadji (21-1 :2001) تحليل العلاقة بين التضخم والنمو في أقل البلدان نموا.

Dornbusch (1993) يحلل كيفية تحقيق الإستقرار في أقل البلدان نموا التي تعاني من إرتفاع معدلات التضخم. يظهر نموذج Marcet و Nicolini (1498-1476 :2003) كيف أن البلدان التي شهدت تضخما مفرطا تعلم أن تخفض رسوم سك العملة وتفرض ضوابط مالية ضيقة، وبالتالي تجنب التضخم المتكرر. أنظر Sachs and Larrain B (1993) حول تعريفات التضخم ووقف التضخم المرتفع.

De Oliveira Campos (137-129 :1964) يحلل الجدل بين خبراء النقد والهيكليين بشأن التضخم في أمريكا اللاتينية.

ويدرس Stiglitz (1086-1075 :2000) كيف يؤثر تحرير سوق رأس المال على النمو الإقتصادي. Stein و Ajakaiye و Lewis (2001) لديها دراسة ثاقبة في إزالة الضوابط المصرفية والفساد في نيجيريا.

ويناقش Agenor و Montiel (1996) هيكل السوق والمهام السلوكية وإدارة أسعار الصرف وتحقيق الإستقرار والإصلاحات الهيكلية والنمو الإقتصادي في بلد نام مفتوح الإقتصاد.

ويحلل McKinnon (1993) الإستراتيجيات المثلى للتحرير المالي في أقل البلدان نموا والإقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقالية. Fry (1988) وMcKinnon (1973) و Shaw (1973) و Blejer (448-437 :1983) دراسة القمع المالي والتحرير وآثارها على التنمية.

Ahluwalia (88-67 :2002) يبين كيف أثرت الإصلاحات الإقتصادية في الهند على الأداء الإقتصادي.

ويمكن الحصول على معلومات حديثة عن التضخم من نشرة التوقعات الإقتصادية العالمية السنوية الصادرة عن صندوق النقد الدولي ومؤشرات التنمية العالمية في البنك الدولي. Kindleberger و Manias وPanics و Crashes (1996)، يحلل كيف أن المضاربة الزائدة، غالبا ما ترتبط مع قمم دورات الأعمال وتحفيز الأزمات المالية.

Johnson (28-22 :1965) لديه مناقشة منهجية للحجج مع وضد التضخم.

Kuran (173-155 :1995) لديه مقالة إستعراض ممتازة وببليوغرافيا حول المصرفية الإسلامية والإقتصاد.

ويناقش برنامج الأمم المتحدة للتنمية (171-170، 60-47: 1994) الإنفاق العسكري وفوائد السلام.

(15) ميزان المدفوعات و المعونة والإستثمار الأجنبي

Balance of Payments, Aid, and Foreign Investment

إطار محتوى الفصل Scope of the Chapter

يناقش هذا الفصل المساعدات الدولية والإستثمار. ننظر أولا في العولمة ومعناها. ثانيا، ندرس الترابط الإقتصادي لأقل البلدان نموا. ويناقش القسم الثالث تدفقات رؤوس الأموال الداخلة، والقسم الرابع يناقش دورها في خفض الوفورات وفوارق أسعار الصرف. ويستعرض القسم الخامس ميزان المدفوعات. وأخيرا، يحلل القسم الأخير كيفية تمويل العجز.

العولمة والقناعة والسخط

Globalization and Its Contented and Discontented

العولمة[1]هي توسع الأنشطة الإقتصادية عبر الدول القومية، بما في ذلك تعميق التكامل الإقتصادي وزيادة الإنفتاح الإقتصادي والترابط الإقتصادي المتنامي بين البلدان في الاقتصاد الدولي (Nayyar 1997). وبالنسبة إلى Dani Rodrik (1998: 1-3) من جامعة هارفارد، تنطوي العولمة على التكامل الدولي المتزايد لأسواق السلع والخدمات ورأس المال، مما يضغط المجتمعات على تغيير ممارساتها التقليدية لتكون قادرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي.

وكما أشارت جامعة نيودلهي نائب المستشار Deepak Nayyar (1997)، فقد حدثت العولمة خلال فترة سابقة، 1870-1913، فضلا عن فترة لاحقة، منذ عام 1950، وخاصة منذ السبعينيات وأوائل الثمانينيات. وتشمل أوجه التشابه بين الفترتين الناتج المحلي الإجمالي / الزيادات في الصادرات وتدفقات رأس المال والتغير التكنولوجي؛ والتجارة ثم التحرير المالي وهيمنة الليبرالية الإقتصادية وقوة الهيمنة أو القوة الإقتصادية المهيمنة (في وقت مبكر من بريطانيا وفي وقت لاحق في الولايات المتحدة وإقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي الأخرى، والبنك الدولي، وصندوق النقد

(1) المترجم

الدولي، (وهيمنة الجنيه الإسترليني) في وقت مبكر والدولار الأمريكي في وقت لاحق، وحجم الإقتصادات (مع أشكال جديدة من التنظيم الصناعي). بين الفترتين شملت التعريفات الجمركية المرتفعة في وقت مبكر، والمزيد من الحواجز غير الجمركية في وقت متأخر، والتدريجي الخارجي للخدمات في وقت لاحق، تدفقات النقد الأجنبي القليلة في وقت مبكر، و الناتج القومي الإجمالي / زيادة تدفقات رأس المال في وقت مبكر، والتوسع السريع في المصرفية الدولية في وقت لاحق، وهيمنة التجارة بين القطاعات في وقت مبكر، والتدفقات العمالية المرتفعة (الناتج القومي الإجمالي / الهجرة) في وقت مبكر، والحصة غير المتناسبة من التجارة داخل الصناعة (وخاصة المصنوعات) في وقت لاحق، والحصة المتزايدة من التجارة الدولية التي هي التجارة إنترافيرم، أي بين الشركات التابعة لنفس الشركة متعددة الجنسيات.

وعلى الرغم من أن التجارة الحرة وتدفقات رؤوس الأموال تفيد العالم عموما على المدى الطويل، فإن العولمة تقلل من إستقلالية الدولة القومية إقتصاديا وسياسيا. ومع ذلك، تلعب الدولة دورا هاما في تهيئة الظروف اللازمة لتطوير الخدمات المتخصصة والإستثمار في التعليم والسياسة الصناعية وإنشاء المؤسسات وتسهيل وإدارة الأسواق والإدارة الكلية للإقتصاد والتقليل إلى أدنى حد من التكاليف الإجتماعية الضرورية للعولمة للمساهمة لتطوير الرأسمالية الصناعية (Nayyar 1997: 17–18).

ويشير Dani Rodrik (1998 :16–34) إلى أن الإقتصاد الأكثر إنفتاحا على التجارة الخارجية والإستثمار يواجه طلبا أكثر مرونة على العمال، ولا سيما العمالة غير الماهرة، مما يعني أن أرباب العمل والمستهلكين يمكنهم بسهولة إستبدال العمال المنزليين بالعمال الأجانب من خلال الإستثمار في الخارج أو شراء الواردات. وتزيد العولمة من إنعدام الأمن الوظيفي وتحول تكلفة تحقيق ظروف عمل محسنة من رأس المال إلى العمل. وبالتالي، فإن رودريك يدعم حماية الدول المتقدمة ضد منافذ بيع الأجنحة الأجنبية أو المعايير البيئية المنخفضة. ووفقا له، فإن الدول المتقدمة لها الحق في تقييد التجارة عندما تتعارض مع المعايير المحلية على نطاق واسع. ويسأل: هل الدول المتقدمة تبرر في معارضة العمال الأجانب الذين يعملون لمدة 12 ساعة، وكسب أقل من الحد الأدنى لأجور، ويفتقرون إلى الحماية النقابية بنفس الطريقة التي يعارضون بها العمال المنزليين المستغلين بهذه الطريقة؟

يوافق Jagdish Bhagwati الكولومبي على أن الطريق إلى العولمة له جوانبه الخشنة، مثل التدفقات الحرة لرأس المال. وينتقد Bhagwati عجز الإدارة الأمريكية عن التمييز بين التجارة الحرة و "هبوطها الهائل"، مع خطر تحركات رؤوس الأموال

الحرة لأقل البلدان نموا التي تعاني من ضعف المؤسسات المالية التي تحتاج إلى الإقتراض بالدولار أو اليورو. ويدعي Bhagwati أن الحكومات لا تحتاج إلا إلى مساعدة متواضعة لمن يعملون في الصناعات المنافسة في الواردات التي توا ه التكيف من التجارة. غير أن إصرار صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية على تحركات رؤوس الأموال الحرة للبلدان الآسيوية المتوسطة الدخل أسهم في الأزمة المالية الآسيوية، 1997-1998، التي "وضعت في أيدي خصوم العولمة الخنجر الذي يسعون إليه" (Bhagwati و Tarullo 2003؛ Radin 2000، نقلا عن Bhagwati).

قاد Bhagwati أيضا الإتحاد الأكاديمي للتجارة الدولية (ACIT)، وهو مجموعة من 242 إقتصاديا يحاولون إشراك نشطاء يحتجون على إجتماع منظمة التجارة العالمية عام 2001 في سياتل. وفى مقابلة أجراها Bhagwati ، قال إن الأجور التى تدفعها الدول المتعددة الجنسيات فوق الأجور المحلية السائدة تجعل من الصعب القول بأن عمال ملابس أقل البلدان نموا "يُستغلون". وعلاوة على ذلك، فإن الرابطة تؤكد أنه إذا دفع الناشطون أجور MNC ، "فإن النتيجة الصافية ستكون تحولات في العمالة من شأنها أن تزيد من سوء الرفاه الجماعي للعمال في البلدان الفقيرة الذين يفترض أن تكون مساعدة" (Featherstone و Henwood 2001)[1].

وكانت مكاسب العولمة متفاوتة عبر البلد والمنطقة والطبقة، وساهمت في زيادة التهميش بالنسبة لبعض الإقتصادات الطرفية (مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى). وعلى الرغم من أن الكثيرين يعتقدون أن الإنفتاح الخارجي يرتبط سلبا بنمو الدخل بين أفقر 40 في المائة من سكان أقل البلدان نموا، فإن الفصل 17 يشير إلى أن نتائج الدراسات التجريبية مختلطة. وعلاوة على ذلك، فإن بعض المجموعات المزدهرة نسبيا تتأثر بالعولمة. تذكر المناقشة في الفصل 1 التي تشير إلى أن الطبقات الوسطى في العاصمة تواجه تباطؤا في نمو الدخل، وزيادة المنافسة من المهارات الأجنبية (وخاصة الآسيوية)، وخفضت التوقعات من أجل حياة أفضل. وقد تكون بعض هذه الطبقات الوسطى جزءا من التعبئة السياسية ضد العولمة.

وقد إزدادت الإحتجاجات المناهضة للعولمة (التي ربما تكون غير معروفة، كما قد يكون العديد من المحتجين قد إعترضوا على التركيز الصناعي العالمي وهيمنة MNC وأثرها على توزيع الدخل) خلال التسعينيات والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. وقد تظاهر الناس، وأحيانا بعنف أو تخلت عنه السلطات بعنف، في

(1) المترجم

مواجهة الأجندة الاقتصادية الليبرالية لقادة المجالس والوكالات الدولية. كثيرا ما أدت مظاهرات المتظاهرين إلى إزعاج أو تعطيل الاجتماعات الدولية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة السبعة ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية والمنتدى الاقتصادي العالمي للنخب الإقتصادية في دافوس، سويسرا، منتجع التزلج - على الأقل عندما عقدت هذه الإجتماعات في أماكن يسهل الوصول إليها. أقام المناهضون للمنتدى المقام في دافوس المنتدى الإجتماعي العالمي في بورت أليجري، البرازيل ومومباي (بومباي)، الهند. وأيدت صحيفة وول ستريت جورنال - أوروبا (2 نوفمبر 2001، ص 3) إجتماع منظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة عام 2001 "في دولة قطر النائية في الخليج الفارسي"، مسرورة بأن "المتظاهرين المناهضين للعولمة الذين خطفوا إجتماعها الأخير سنتان [من قبل] في سياتل لن تكون هناك "(أخبار البنك الدولي للتنمية، 2 نوفمبر 2001).

الترابط بين الشمال والجنوب North-South Interdependence

بلدان الشمال (الدول المتقدمة) والجنوب (العالم الثالث) مترابطة إقتصاديا. حتى الولايات المتحدة، التي، مع اليابان، لديها أدنى نسبة من التجارة الدولية إلى الناتج المحلي الإجمالي بين الدول المتقدمة، تعتمد أكثر على العالم الثالث في أوائل التسعينيات منها في أوائل السبعينيات. وإنخفضت واردات الولايات المتحدة من البضائع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، التي إرتفعت من 6 في المائة في عام 1970 إلى 12 في المائة في عام 1980، إلى 9 في المائة في عام 1987 قبل أن ترتفع مرة أخرى إلى 10 في المائة في عام 1994 و 13 في المائة في عام 2001 (ولكن بالنظر إلى التجارة الأمريكية الكبيرة العجز، كانت الصادرات 8 في المائة فقط). غير أن الصادرات الأمريكية إلى دول العالم الثالث (بإستثناء أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي السابق) كنسبة مئوية من المجموع إرتفعت من 31 في المائة في عام 1970 إلى 38 في المائة في عام 1975 إلى 41 في المائة في عام 1981 قبل أن تنخفض إلى 34 في المائة في عام 1986 و 34 في المائة فى عام 1990، ولكنها إرتفعت الى 40 فى المائة عام 1994 و 43 فى المائة عام 2001. وإزدادت واردات الولايات المتحدة من العالم الثالث من 25 في المائة في 1970 الى 42 في المائة في 1975 (بعد فترة وجيزة من إرتفاع أسعار النفط في 1973-1974) الى 46 في المائة في 1981 قبل أن تنخفض الى 34 في المائة في 1986، مع إنخفاض أسعار النفط والولايات المتحدة وأصبحت الدول أكثر قدرة على المنافسة مع إنخفاض قيمة الدولار، ولكنها إرتفعت إلى

39 في المائة في عام 1990 و 42 في المائة في عام 1993 و 46 في المائة في عام 2001. وكانت حصة التجارة الأمريكية مع العالم الثالث أكثر من حصة اليابان وكندا والإتحاد الأوروبي – أستراليا، أو نيوزيلندا (مجلس المستشارين الإقتصاديين الأمريكيين 404-269: 2003؛ البنك الدولي 288: 2004f). وفى عام 2002، تم إستيراد 54 فى المائة من إستهلاك البترول الامريكى، منها 95 فى المائة من العالم الثالث. وفي العام نفسه، كانت الواردات من العالم الثالث كنسبة مئوية من إجمالي الإستهلاك مرتفعة بالنسبة لعدد من المعادن الحيوية – 100 في المائة للكولتان (الضرورية للهواتف الخلوية) والسترونتيوم، و 83 في المائة من الكولومبيوم، و 88 في المائة للجرافيت الطبيعي، و 86 و 80 في المائة بالنسبة للمنجنيز الخام و 74 في المائة للقصدير و 62 في المائة للحجر الكلوري و 58 في المائة للباريت و 57 في المائة للماس و 51 في المائة للكوبالت (وزارة التجارة الأمريكية 1994؛ وإدارة معلومات الطاقة 2004؛ وKelly Buckingham و DiFrancesco و Porter و Goonan و Sznopek و Berry و Crane2004).

وفي عام 1980، أكدت لجنة مستقلة تتألف من 20 دبلوماسيا من خمس قارات برئاسة المستشار الألماني السابق Willy Brandt أن الترابط يخلق مصلحة مشتركة من جانب الشمال والجنوب في إصلاح النظام الإقتصادي العالمي. غير أن حكومات أقل البلدان نموا ظلت في الثمانينات غير راضية عن عدم إحراز تقدم في مؤتمرات الشمال والجنوب في إعادة تشكيل المؤسسات الإقتصادية الدولية القديمة (أو إنشاء مؤسسات جديدة) لتنفيذ توصيات لجنة برانت أو دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إنشاء منظمة دولية جديدة للإقتصادي في منتصف السبعينيات (أنظر Nafziger 2006b).

ومن بين الحكومات الشمالية، كانت الولايات المتحدة، التي لا تزال أكبر تاجر في العالم ومصرفي ومستثمر ومساعد على الرغم من الإنخفاض النسبي في القوة الإقتصادية الدولية بعد منتصف القرن العشرين، كانت الأكثر صراحة في القول بأن التغيرات الكبرى في المؤسسات الإقتصادية الدولية لم تكن في مصلحة الولايات المتحدة وربما فائدة محدودة حتى لأقل البلدان نموا. ونضع هذه الخلفية في الإعتبار عند مناقشة التمويل الخارجي والتكنولوجيا في أقل البلدان نموا.

في الماضي، لاحظ الإقتصاديون أنه عندما سعلت الولايات المتحدة، وأوروبا وأسيا قبضت على الإلتهاب الرئوي (أنظر Krugman 1999:97 على ملاحظة مماثلة). لكن الولايات المتحدة قد لا تكون القوة العظمى الإقتصادية الوحيدة. Jonathan Heathcote و Fabrizio Perri (63: 2003) يجدان "أنه على مدى السنوات الأربعين

الماضية أصبحت دورات الأعمال الأمريكية أقل تزامنا مع الدورة في بقية العالم".

إن الزيادة في الدخل القومي الإجمالي للصين، وهو رقم من المرجح أن يتجاوز الولايات المتحدة بنهاية الربع الأول من القرن العشرين، وظهور الإتحاد الأوروبي كأكبر سوق في العالم يعني تراجع الهيمنة الأمريكية. لعب إزدهار الإستهلاك الصيني دورا رئيسيا في انتعاش اليابان في عام 2003 (إكونوميست 2004b؛ Moffett و Dvorak 2004:A1)، وقد أركت شرق آسيا مسبقا إستنفاد نموها المستمر على المدى الطويل إستنادا إلى مزايا التخلف التكنولوجي والتعلم عن طريق العمل وزيادة العائدات.

التدفقات الرأسمالية Capital Inflows

تظهر المعادلات الوطنية للدخل العلاقة بين الإدخار والإستثمار والصادرات مطروحا منه واردات السلع والخدمات (أي الرصيد الدولي على السلع والخدمات والدخل) أو تدفقات رأس المال الداخلة.

وتبين المعادلة التالية الإيرادات (Y) مساوية للنفقات (أو إجمالي العرض يساوي الطلب الكلي). الدخل الوطني، عند حسابه على جانب النفقات، هو

$$Y = C + I + (X - M) \qquad (15\text{-}1)$$

حيث C = الاستهلاك، I = تكوين رأس المال المحلي (أو الإستثمار)، X = صادرات السلع والخدمات، و M = واردات السلع والخدمات.

الادخار (S) هو جزء من الدخل القومي الذي لا ينفق للإستهلاك، أي.

$$S = Y - C \qquad (15\text{-}2)$$

$$Y = C + S \qquad (15\text{-}3)$$

وبالتالي، فإن الدخل القومي يساوي

$$C + I + (X - M) = C + S \qquad (15\text{-}4)$$

وإذا طرحنا C من جانبي المعادلة،

$$I + (X - M) = S \qquad (15\text{-}5)$$

وطرح X من وإضافة M لكلا الجانبين النتائج في

$$I = S + (M - X) \qquad (15\text{-}6)$$

وإذا تجاوزت M قيمة X، فإن البلد يعاني من عجز في رصيده من السلع والخدمات والدخل. ويجوز لها أن تمول العجز عن طريق الإقتراض أو إجتذاب الإستثمار أو

الحصول على منح من الخارج (بنود فائضة). فيكون أساسيا

$$M - X = F \qquad (15\text{-}7)$$

حيث F هو إستيراد رأس المال، أو تدفق رأس المال من الخارج. إستبدال هذا المتغير في المعادلة 6–15 يعطينا

$$I = S + F \qquad (15\text{-}8)$$

وتنص المعادلة 8–15 على أنه يمكن لأي بلد أن يزيد من تكوينه الرأسمالي الجديد (أو الإستثمار) من خلال مدخراته المحلية وتدفقات رأس المال من الخارج. (عندما تصدر أقل البلدان نموا غير مستقرة سياسيا أو اقتصاديا رأس المال من خلال هروب رؤوس الأموال، يوجد تدفق خارجي للمدخرات المحلية؛ ويعني صافي التدفق الخارجي F سلبيا في المعادلة 8–15).

وتحصل أقل البلدان نموا على تدفقات رأسمالية من الخارج عندما تقدم المؤسسات والأفراد في بلدان أخرى منحا أو تقدم قروض أو إستثمارات في رأس المال لدفع رصيد عجز السلع والخدمات (أو فائض الواردات). وهكذا، تلقت المكسيك في عام 2001 المنح والتحويلات التي بلغت 9 مليارات دولار والتدفق الصافي لرأس المال البالغ 11 مليار دولار وزيادة الإلتزامات الرسمية بمبلغ 7 مليارات دولار لدفع عجز في البضائع قدره 10 بلايين دولار وعجز في الخدمات قدره 17 مليار دولار. أنظر الجدول 1–15 للبيان الدولي لميزان المدفوعات، وهو ملخص سنوي للمعاملات الإقتصادية والمالية الدولية للبلد. ويكفل نظام مسك الدفاتر المزدوج الدخول إلى الحساب (الدخل) والحسابات الرأسمالية (صفر).

ويتيح تدفق الأموال الأجنبية للدولة أن تنفق أكثر مما تنفقه وتستورد أكثر من صادراتها وتستثمر أكثر مما توفرها (المعادلات 1–15 و8–15)، وبالتالي تملأ الثغرات التي تحد من التنمية. وتشير دراسة أجراها خبراء الإقتصاد في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (McCarthy و Taylor و Talati39–5 :1987) إلى أنه بدون واردات السلع الرأسمالية (المعدات الكهربائية والميكانيكية، ومعدات النقل، والآلات، والأدوات، وليس نفس واردات رأس المال في المعادلات 7–15 و 8–15)، تدير أقل البلدان نموا فائضا في الصادرات. ويقدر البنك الدولي أن رأس المال الأجنبي كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال في أقل البلدان نموا كان 10–20 في المائة في الستينيات والسبعينات، على الرغم من أن هذه الحصة إنخفضت إلى 8–12 في المائة في الثمانينات والتسعينات والعقد الأول

من القرن الحادي والعشرين (البنك الدولي ،1984i: 226–227، 1988i: 230–231، 1994i: 178–179، 2003h: 16، 220، 332).

ولكن عندما يستورد بلد ما رأس المال، فإن إنخفاض الإدخار المحلي. ويقول إثنان من الإقتصاديين الذين لاحظوا هذه العلاقة أن إستخدام رأس المال الأجنبي يجعل البلد أقل ثراء. وهي تشير إلى أن رأس المال الأجنبي ينشئ تباين في تكوين رأس المال، ويحبط روح المبادرة المحلية، ويثبط الإصلاح المؤسسي (Griffin و Enos 327–313: 1970).

وتفسيرهم خاطئ. وتبين نظرة متأنية أن زيادة تدفقات رأس المال المرتبطة بإنخفاض في الإدخار المحلي يحدث بسبب الطريقة التي يحددها الإقتصاديون هذه المجاميع. من المعادلة 8–15،

$$S - I - F \qquad (15\text{-}9)$$

حيث S هو الإدخار، I هو الإستثمار، و F هو واردات رأس المال. ولا يرتفع الإستثمار لأن الزيادة في تكوين رأس المال من تدفقات رأس المال يقابلها الإستثمار الأجنبي السلبي أو زيادة المطالبات الأجنبية في البلد.

الجدول 1-15. ميزان المدفوعات الدولي للمكسيك، 2001 (بليون دولار)

	حساب السلع والخدمات	(- الخصومات أو المدفوعات)	الحساب الحالي	حساب رأس المال (+ الزيادات في الخصوم الأجنبية)
صادرات البضائع	+158			
حجم الواردات من السلع	−168			
صادرات الخدمات ناقص واردات الخدمات (صافي السفر والنقل ودخل الاستثمار ،والخدمات الأخرى)	−17			
ميزان السلع والخدمات والدخل		−27		
صافي المنح والتحويالت والتحويالت من جانب واحد		+9		
الرصيد في الحساب الجاري			−18	
صافي التدفقات الرأسمالية الداخلة				+11
صافي التغير في الأصول الاحتياطية الرسمية				+7

Figures are rounded off to the nearest billion U.S. dollars.
Source: International Monetary Fund 2002a:574–578.

الفجوتين

يحدد Hollis Chenery و Alan Strout (1966: 679-733)، في نموذج يستند إلى أدلة تجريبية من 50 بلدا من أقل البلدان نموا في الفترة من 1957 إلى 1962، ثلاث مراحل إنمائية يسير فيها النمو بأعلى معدل تسمح به أكثر العوامل تقييدا. وهذه العوامل هي: (1) حد المهارات (أنظر الفصل 11 المتعلق بعدم القدرة على إستيعاب رأس المال الإضافي)، (2) فجوة المدخرات (الأستثمار مطروحا منها المدخرات)، و (3) فجوة أسعار الصرف (الواردات ناقصا الصادرات).

في المرحلة 1، المهارات والتكنولوجيا الأجنبية يقلل من حد المهارة. غير أن المؤلفين يركزون على المرحلة 2، والنمو المحدود للإستثمار، والمرحلة 3، النمو المحدود للتجارة - وهما المرحلتان اللتان يمكن فيهما للمساعدات الخارجية ورأس المال أن يحدا من الفجوة التي تحد من النمو المتسارع.

ولكن لماذا التمييز بين الفجوتين، حيث أن المعادلات 15-7 و15-8 تعني أن الفجوة الفعلية في الإدخار تساوي دائما الفجوة الفعلية في أسعار الصرف؟ الجواب هو أن تحليل الفجوة لا يركز على النقص الفعلي، بل على التناقضات في الخطط بين المدخرين والمستثمرين والمصدرين والمستوردين. يعتمد الادخار المخطط على توزيع الدخل والدخل، ولكن يتم تحديد الإستثمار المخطط وفقا لمعدلات العائد المتوقعة لرأس المال. وتعتمد خطط التصدير على الأسعار الدولية والدخل الأجنبي، إلا أن خطط الاستيراد تتحدد حسب الأسعار الدولية والدخل المحلي وتوزيع الدخل. ونظرا لإستقلالية القرارات، فإنه ليس من المستغرب أن فائض الإستثمار المخطط على الادخار قد يختلف عن المبلغ الذي تتجاوزه الواردات المخطط لها الصادرات.

أدلة Chenery و Strout تشير إلى أنه في مراحل التنمية في وقت مبكر، ومن المرجح أن يكون الإستثمار محدودة النمو. إذا كان الإستثمار المخطط ناقص الإدخار المخطط أكبر من الواردات المخطط لها ناقص الصادرات المخطط لها في الناتج القومي الإجمالي، فإن كل الإستثمار لن يتحقق. ويعادل الإستثمار الفعلي الادخار الفعلي بالإضافة إلى الإقتراض الأجنبي بمستوى أدنى من الناتج القومي الإجمالي مما كان سيتحقق لو كانت هناك فجوة صغيرة في المدخرات. والمساعدات الخارجية المطلوبة تساوي أكبر الثغرات، وهي فجوة الإدخار. وهذا الإستيراد لرأس المال سوف يزيل القيود التي يضعها الإستثمار على النمو.

أما إذا كانت فجوة الصرف الأجنبي أكبر من فجوة الإدخار، فإن الواردات ستنخفض، مما يقلل من رأس المال الأجنبي والمدخلات المتاحة للجهود الإنمائية. في هذه

الحالة، والنمو هو التجارة محدودة. وستؤدي الواردات الرأسمالية التي تساوي فجوة الصرف الأجنبي إلى إزالة القيود التي تفرضها التجارة على النمو.

وفي الواقع، يؤدي الإقتراض الأجنبي إلى تقليل كل من المدخرات وفجوات النقد الأجنبي بمبالغ متساوية. وتمثل الآلة التي يتم الحصول عليها عن طريق النقل الدولي إستيرادا لا يلزم إنفاقه على النقد الأجنبي، وهو أمر إستثماري لا ينبغي تعويضه عن طريق الإدخار المحلي.

إن نهج Chenery و Strout المكون من ثلاث مراحل تقارب الحقيقة في العديد من أقل البلدان نموا، حيث غالبا ما تتعايش القيود الثلاثة أو تتفاعل مع بعضها البعض. في الواقع، قد تختلف الحدود من قطاع إلى آخر. وقد يقيد أحد القطاعات بفجوة في الادخار، وثغرة أخرى بسبب فجوة أسعار الصرف الأجنبي، وثالثها بقيود على المهارات.

وعلاوة على ذلك، فإن تحليل الثغرات، الذي يركز على نهج تجميعي، لا ينظر في الاحتياجات المحددة التي يمكن أن تلبيها الأموال الأجنبية. وعلاوة على ذلك، فإن التركيز على قيود التنمية الخارجية يحول الإنتباه عن التكنولوجيا أو عن العوامل الإقتصادية الداخلية التي كثيرا ما تكون قيودا هامة على النمو. ومع ذلك، فإن نهج Chenery و Strout المكون من ثلاث مراحل والثغرات، على الرغم من القوالب النمطية، يمكن أن يكون أدوات مفيدة في تحليل متطلبات رأس المال الأجنبي في عدد من أقل البلدان نموا (Meier 1976: 333-344؛ Kindleberger and Herrick 298-296: 1977؛ Meier 334-331: 1980).

المراحل في ميزان المدفوعات Stages in the Balance of Payments

كما ذكرنا من القبل، فإن القروض الأجنبية تمكن البلد من أن تنفق أكثر مما تنفقه، وتستثمر أكثر مما توفره، وتستورد أكثر مما تصدره. ولكن في نهاية المطاف يجب على البلد المقترض خدمة الدين الخارجي. خدمة الدين تشير إلى الفائدة بالإضافة إلى سداد أصل المبلغ المستحق في سنة معينة. وفي بعض الأحيان يمكن لبلد ما أن يرتب تخفيف الديون أو يحول الدين إلى حقوق ملكية أو يؤجل السداد عن طريق إعادة جدولة الدين أو االقتراض بما يزيد عن الدين المستحق للسنة (أنظر الفصل 16). وعلى الرغم من العقوبات الإقتصادية المحتملة وقيود الإئتمان، قد يرفض البلد، في حالات نادرة، ديونه أو ببساطة التخلف عن السداد كما فعلت الأرجنتني في 2001-2003 أو أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على أكثر من نصف ديونها المقرر في عام 1990 (Nafziger 17 : 1993).

ويتطلب سداد القرض من بلد ما أن ينتج أكثر مما ينفق، وأن ينقذ أكثر مما يستثمر، وأن يصدر أكثر مما يستورده. غير أن القيام بذلك لا ينبغي أن يكون مرهقا. والواقع أنه من المعتاد أن يواجه بلد حديث العهد بالتصنيع دينا متزايدا. كانت الولايات المتحدة، من الحرب الثورية حتى بعد الحرب الأهلية، دولة مدينة شابة ومتنامية، وإقترضت من إنجلترا وفرنسا لتمويل فائض الواردات للإستثمارات المحلية، مثل السكك الحديدية والقنوات. ومع ذلك، إنتقلت الولايات المتحدة إلى مرحلة لاحقة، والأمة المدينة ناضجة، 1874-1914، عندما زادت قدرة الإقتصاد على زيادة فائض الصادرات لخدمة الديون الخارجية. وبالمثل، فإن البلدان الصناعية المعاصرة التي تستخدم تدفقات رأس المال الداخلة من الخارج على نحو فعال ينبغي أن تكون عادة قادرة على تسديد القروض مع زيادة الإنتاج والإنتاجية. (أنظر القسم الأخير من هذا الفصل الذي يحلل الولايات المتحدة الحالية، أكبر مدين دولي في العالم، والتي لا تتناسب ديونها مع نظرية ميزان المدفوعات هذه).

مصادر تمويل العجز: المساعدات والتحويلات والاستثمار الأجنبي والقروض

Sources of Financing the Deficit: Aid, Remittances, Foreign Investment, and Loans

الصادرات ناقص الواردات من السلع والخدمات تساوي التوازن الدولي على السلع والخدمات والدخل. وتمول المعونة والتحويلات المالية والقروض والاستثمار من الخارج رصيد أقل البلدان نموا من العجز في السلع والخدمات.

وقد عانى كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان المستوردة للنفط من عجز في عام 1974، ويعزى ذلك أساسا إلى تضاعف أسعار النفط أربعة أضعاف خلال أربعة أشهر في عامي 1973 و 1974. غير أن البلدان الأقل نموا المستوردة للنفط كان لديه عجز.

وزدادت حالات العجز هذه بصورة مستمرة خلال هذه الفترة (بإستثناء عامي 1976 و 1977)، وكان لدى البلدان الأقل نموا ذات الدخل المتوسط عجزا أعلى، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن النفط يشكل نسبة أكبر من وارداتها الإجمالية مما كان عليه الحال في البلدان المنخفضة الدخل. وقد تم تمويل العجز الأكبر في البلدان المتوسطة الدخل بشكل غير متناسب من خلال القروض التجارية، حيث تلقت البلدان المنخفضة الدخل مساعدات أساسية (البنك الدولي 1981i: 4-63).

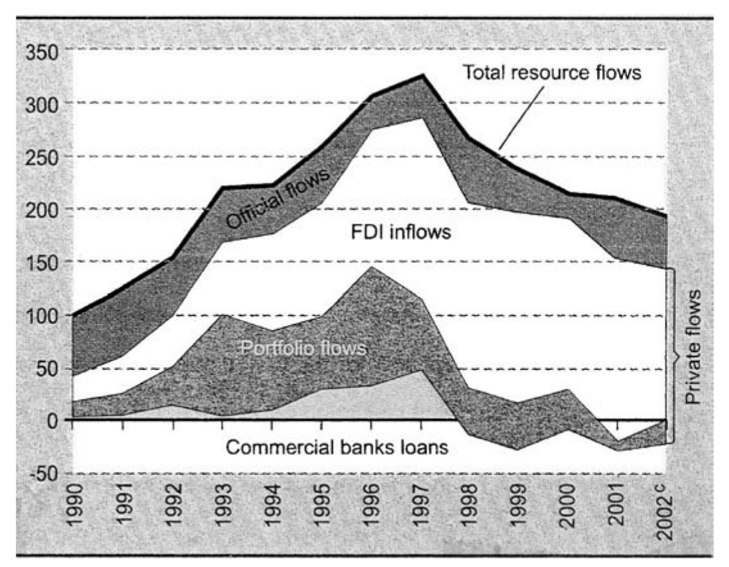


FIGURE 15-1. Total Resource Flows[a] to Developing Countries[b] by Type of Flow, 1990–2002 (billions of dollars). *Source:* UNCTAD 2003d:4.

[a] Defined as net liability transactions or original maturity of greater than one year.

[b] The World Bank's classification of developing countries is different from that of UNCTAD. Central and Eastern Europe is included in the former classification.

[c] Preliminary.

وفي الفترة من عام 1981 إلى عام 1999، كان لأقل البلدان نموا عجز كل عام. وارتفع العجز خلال فترات الركود في الولايات المتحدة وفي الدول المتقدمة الأخرى في الفترة 1981–1982، ولكنه إنخفض من عام 1983 إلى عام 1990؛ في التسعينات، إزداد العجز مرة أخرى حتى عام 1993. وفي الفترة من منتصف 1998 إلى 2003، إختار المقترضون أو طلب منهم الدائنين سداد ديونهم (البنك الدولي 2003e: 8)، إنخفض مجموع الموارد لتمويل عجز أقل البلدان نموا (الشكل 15 –1) وفروا فائضا. وكانت البلدان المصدرة للنفط لديها فوائض، من عام 1980 إلى عام 1986، ولكن هذه الأرصدة تحولت إلى عجز من عام 1987 إلى عام 1995 (بإستثناء عام 1990)، حيث غنهارت تقريبا أسعار النفط الحقيقية (الشكل 1–13).

وإنخفضت المصادر الرئيسية للتمويل والقروض بمعايير المصرفيين خلال معظم الثمانينات (الجدول في Nafziger 2006b)، حيث أصبحت المصارف التجارية أكثر

حذرا مع عمليات سحب القروض، وخفض الديون، ومبيعات الأصول من قبل العديد من أقل البلدان نموا المثقلة بالديون. وتلقت البلدان المنخفضة الدخل موارد رأسمالية أجنبية أقل، كمصدرها الرئيسي، ومساعدتها، كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي إنخفضت في مجموعة المانحين الرئيسية، وهي منظمة OECD. ومع ذلك، إرتفعت القروض في معايير المصرفيين، في المقام الأول إلى شرق آسيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية، خلال أوائل التسعينيات والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين.

المعونة الميسرة

تشمل المعونة أو المساعدة الإنمائية الرسمية المنح أو القروض الإنمائية (التي تزيد آجال إستحقاقها عن سنة واحدة) ODA على البلدان الأقل نموا بشروط ميسرة من الناحية المالية من جانب الوكالات الرسمية. ولا تعتبر المساعدة العسكرية جزءا من المعونة الرسمية، ولكن تكون في التعاون التقني.

عنصر منح المعونة. ويميز الإقتصاديون القروض الميسرة التي لا تقل عن 25 في المائة من عناصر المنح، من القروض المقدمة بمعايير المصارف. وفي عام 2001، بلغ متوسط عنصر المنح في المعونة الثنائية (التي تقدمها البلدان من بلد إلى آخر) من البلدان الأعضاء في منظمة OECD 93.8 في المائة. ومن بين ال 51.4 مليار دولار التي ساهمت بها منظمة OECD ، كانت 41.0 مليار دولار من المنح الصريحة. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت القروض التي بلغ مجموعها 10.4 مليار دولار عنصر منح بنسبة 69 في المائة، أي 7.2 مليار دولار. (يعتمد عنصر المنحة في القرض على مقدار سعر الفائدة أقل من سعر تجاري مفترض قدره 10 في المائة، وطول فترة السماح التي لا تكون فيها رسوم الفائدة أو تسديدات أصل الدين مطلوبة ومدة فترة السداد و ومدى سدادها بالعملة المحلية غير القابلة للتحويل).

إن حساب عنصر المنح في المساعدة المقدمة من منظمة OECD الإقتصادي أو المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية في عام 2001 بسيط إلى حد ما. وتضاعف قيمة المنتج الذي تبلغ قيمته 41 مليار دولار أمريكي مضروبا في 1.00 (عنصر المنحة للهدايا) إلى ناتج قدره 10.4 مليار دولار مضروبا في 0.69 (عنصر المنح في القروض) 48.2 مليار دولار، وهو مجموع عنصر المنح في المعونة (المنح والقروض).

تقسيم 48.2 مليار دولار أمريكي بمقدار 51.4 مليار دولار أمريكي (إجمالي المعونة) ليصل إلى 0.938 دولار أمريكي، وهو عنصر المنح الخاص بالمعونة المقدمة إلى البلدان النامية (منظمة OECD 2003b).

معونة منظمة OECD. وخلال الثمانينيات، ساهمت بلدان منظمة OECD بأربعة أخماس المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى البلدان الأقل نموا في العالم (وتقريبا ثلاثة أخماسها) إلى كافة الدول الأقل نموا. ولكن في أوائل التسعينات، بعد إنهيار الإشتراكية المركزية وعقد أو نحو ذلك من إنخفاض الفوائض في منظمة البلدان المصدرة للنفط، ساهمت منظمة OECD بنسبة 98 في المائة من جميع المساعدات (مع تقديم أوبك 2 في المائة)[1]. وإرتفعت المعونة المقدمة من منظمة OECD من 6.9 مليار دولار في عام 1970 إلى 8.9 مليارات دولار في عام 1973 إلى 13.6 مليار دولار في عام 1975 إلى 26.8 مليار دولار في عام 1980 ولكنها إنخفضت إلى 25.9 مليار دولار في عام 1981 وإلى 21.8 مليار دولار في عام 1985 قبل أن ترتفع إلى 47.1 مليار دولار في عام 1988 و 60.8 مليار دولار عام 1992، ولكنها إنخفضت إلى 56 مليار دولار في عام 1993 و 51.4 مليار دولار في عام 2001. ونسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي إنخفضت من 0.34 في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام 1970 إلى أدنى مستوى له في فترة ما بعد 1960 في 0.30 في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام 1973. وفى عام 1975 إرتفع هذا الرقم الى 0.33 فى المائة وفى عام 1980 الى 0.37 فى المائة قبل ان ينخفض الى 0.35 فى المائة فى عام 1985 ولكنه ارتد الى 0.39 فى المائة فى عام 1986 ولكنه انخفض الى 0.34 فى المائة فى عام 1988 و 0.33 فى المائة خلال السنوات الثلاث 1990–1992، قبل أن تنخفض إلى 0.30 في المائة في عام 1993 و 0.22 في المائة في عام 2001. وأحدث الأرقام المذكورة هي أقل من نصف النسبة المستهدفة البالغة 0.70 في المائة التي وافقت عليها منظمة OECD في التسعينات لصالح أقل البلدان نموا وجزءا ضئيلا من 0.20 في المائة بالنسبة لأقل البلدان نموا[2]. وفي عام 2001، تجاوزت الدنمارك والنرويج والسويد وهولندا ولكسمبرج فقط هدف أقل البلدان نموا (أنظر الشكل 2–15).

(1) المترجم
(2) المترجم

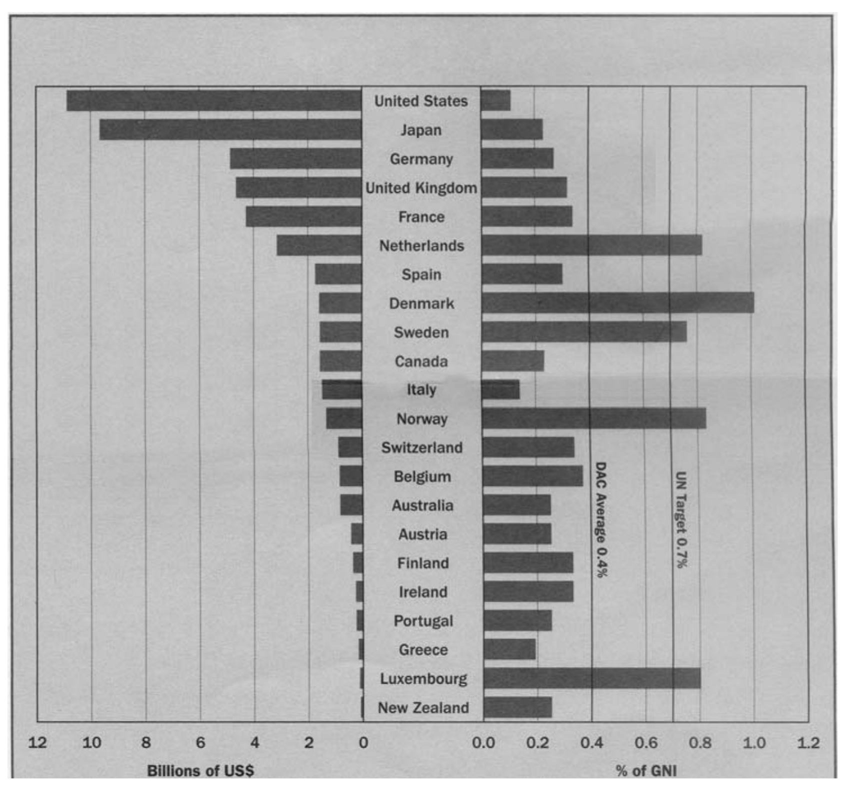


FIGURE 15-2. Aid Flows, 2001.[a] *Note:* DAC Members have progressively introduced the new System of National Accounts that replaced gross national product (GNP) with gross national income (GNI). As GNI has generally been higher than GNP, ODA/GNI ratios are slightly lower than previously reported ODA/GNP ratios.

[a] Aid refers to net ODA. 2001 data are provisional. *Source:* OECD 2002b:1.

وعلى الرغم من أن المساعدات الخارجية الأمريكية السنوية ODA في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات كانت أكبر من أي بلد آخر، إلا أن اليابان قدمت مساعدات أجنبية أكثر من أي بلد آخر (الشكل 3-15)، من عام 1993 إلى عام 2000، قبل التخلي عن الرصاص (إلى الولايات المتحدة مرة أخرى في عام 2001) (غير موضح). وكنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي (0.11 في المائة)، كانت المساعدات الخارجية في الولايات المتحدة في المرتبة الأخيرة بين أعضاء منظمة OECD.

وقد أنفق المواطنون الأمريكيون أكثر على الأنشطة الرياضية للمشاركين والإمدادات في عام واحد من إنفاق حكومتهم سنويا على المساعدات الخارجية. وعلاوة على ذلك، إنخفضت المعونة كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي في الولايات المتحدة بشكل مطرد بنسبة 0.50 في المائة في عام 1965، و 0.32 في المائة في عام 1970، و 0.26 في

المائة في عام 1975، و 0.27 في المائة في عام 1980، و 0.24 في المائة في عام 1985، و 0.21 في المائة عام 1988، و 0.20 في المائة عام 1991، و 0.15 فى المائة فى عام 1993، و 0.11 فى المائة فى عام 2001. وخلال نفس الفترة، حافظت بلدان أخرى في منظمة OECD على نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي تجاوزت 0.40 في المائة قبل أن تنخفض إلى 0.39 في المائة في عام 1992 و 0.38 في المائة في عام 1993 و 0.30 في المائة في عام 2003. وإنخفضت القيمة الحقيقية للمعونة الأمريكية من الستينيات إلى السبعينيات ، ثم إستقر في الثمانينيات، لكنه تراجع مرة أخرى في التسعينات. وفي بقية بلدان منظمة OECD ، زادت المعونة الحقيقية بإستمرار من الستينيات قبل أن تنخفض قليلا في التسعينات (مجلس التنمية الدولي 1982؛ منظمة OECD 1995؛ منظمة OECD 2002b).

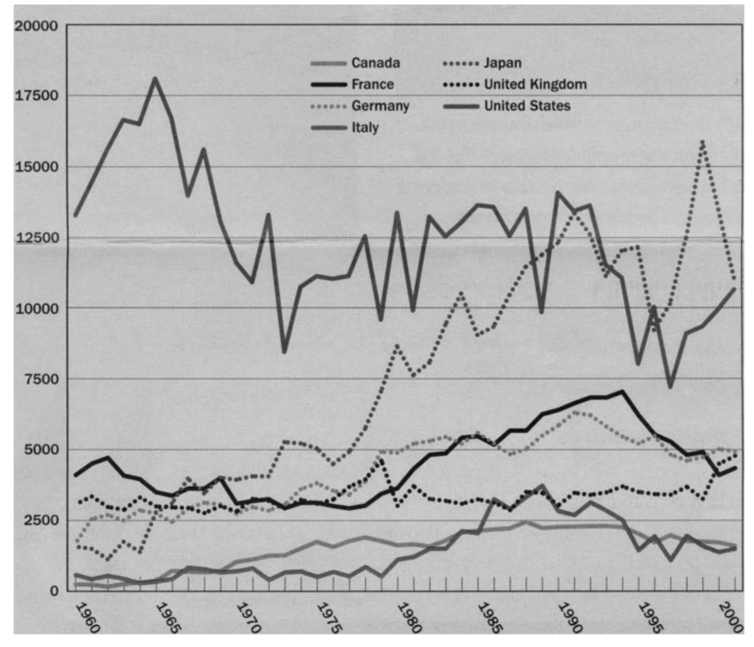


FIGURE 15-3. G-7 Aid to Developing Countries (millions of US$, 1960–2000). *Note:* At 2000 prices and exchange rates. *Source:* OECD 2002b:3.

لماذا تقدم المعونة؟ إن المساعدة الإنمائية تتعرض لهجوم متجدد. النقاد التقليديون ينظرون إليها على أن الرفق سيتحول إلى صرامة. ويرى بعض اليساريين المساعدات كدعم إمبريالي لأنظمة قمعية لأقل البلدان نموا، وليس كطريقة لتحفيز التنمية الإقتصادية للجماهير. وينتقد منتقدو النقابات أن المساعدات غير فعالة: فهي لا تفعل ما تحدده.

دعونا ندرس هذه المسألة بعناية أكبر. وعادة ما يكون الغرض من المعونة الخارجية

هو تعزيز المصلحة الذاتية للدولة. ويمكن إستخدام المعونة الإقتصادية، مثل المساعدة العسكرية لأغراض إستراتيجية – لتعزيز حلفاء أقل البلدان نموا، وتعزيز منشآت الدفاع التابعة للمانحين، وتحسين وصول المانحين إلى المواد الإستراتيجية، وإبقاء حلفاء أقل البلدان نموا على تغيير الأطراف في النضال السياسي الدولي. ويمكن أن تكون المساعدة مدفوعة بشواغل سياسية أو أيديولوجية – لدعم حليف عسكري؛ (أنظر أدناه دعم الولايات المتحدة لإقراض صندوق النقد الدولي). لتعزيز الروابط الثقافية؛ أو نشر الديمقراطية أو الرأسمالية أو الإسلام. و(كان الدافع السياسي والاستراتيجي – لتعزيز الديمقراطية والمشاريع الخاصة والتقليل من التأثير السوفيتي في العالم الثالث – أمر هام في موافقة الكونجرس على دعوة الرئيس Harry Truman في عام 1949 للحصول على المساعدة الاقتصادية "النقطة الرابعة" لأقل البلدان نموا في الولايات المتحدة.) وعلاوة على ذلك، تساعد المعومات المصالح الإقتصادية من خلال تسهيل الإستثمار الخاص في الخارج وتحسين فرص الحصول على المواد الحيوية وتوسيع الطلب على الصناعة المحلية ودعم الصادرات أو ربطها.

كما أن المعونة المقيدة، التي تمنع البلد المتلقي من إستخدام الأموال خارج البلد المانح، تستحق أقل من قيمتها. وفي بعض الحالات، قد تكون المعونة مرتبطة بإستيراد معدات كثيفة رأس المال، مما قد يقلل من فرص العمل في البلد المتلقي. وكانت المساعدات المقيدة 19.2 فى المائة من مساعدات منظمة OECD فى عام 2000، ولكن 75.7 فى المائة من المساعدات الامريكية فى عام 1996، وهو العام الإخير من التقرير (OECD 1995 : 29؛ OECD 2002b : 5)[1].

وتقدم بعض المساعدات – الإغاثة في حالات الطوارئ، والمعونة الغذائية، وتقديم المساعدة للاجئين، والمنح للبلدان الأقل نموا – لأسباب إنسانية. ولدى معظم بلدان OECD مجموعة صغيرة من جماعات المصالح والمشرعين والبيروقراطيين الذين يضغطون للحصول على المعونة لأسباب تتعلق بالعدالة الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، جاء بعض الدعم المقدم إلى النقطة الرابعة والمعونة اللاحقة من الجماعات الإنسانية في الولايات المتحدة.

ومن الصعب فصل الدوافع الإنسانية عن السعي لتحقيق المصلحة الذاتية من أجل الحفاظ على نظام سياسي عالمي مستقر. ولدى الدول المتقدمة مصلحة في متابعة نظام عالمي يعزز التنمية الرأسمالية والتكامل العالمي ويتجنب الحرب (وخاصة المحرقة النووية)

(1) المترجم

والضغوط السكانية العالمية الحادة والجوع الواسع وإستنفاد الموارد والتدهور البيئي والإنهيار المالي. والمساعدات الإقتصادية هي أحد جوانب هذه الدراما.

ويمثل العديد من المتلقين الرئيسيين للمعونة في الولايات المتحدة الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة مصالح إستراتيجية مهمة (أنظر الجدول 2–15). وفي عام 1994، حاولت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (1994، الموجزة في إستعراض السكان والتنمية 487–483: 1994b) تحديد المصالح الإستراتيجية والإنسانية والإقتصادية في المعونة المقدمة من الولايات المتحدة. وإشتملت أهداف المساعدات طويلة الاجل على تشجيع النمو الإقتصادى الواسع النطاق وتعزيز السلام وبناء الديمقراطية وتعزيز الرخاء الأمريكى من خلال التجارة وحماية البيئة وتقديم المساعدات الانسانية والمساعدة فى الإنتقال ما بعد الإزمة فى الدول الإشتراكية السابقة وتحقيق الإستقرار فى نمو سكان العالم وحماية صحة الإنسان. الإيدز والأمراض الوبائية الأخرى والمخدرات، مثل الكوكايين والماريجوانا والهيروين، تمثل تهديدات لنوعية الحياة في الدول المتقدمة فضلا عن أقل البلدان نموا. وفي عام 2004، أكدت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "تعزيز الديمقراطية والحكم الصالح"، بما في ذلك تعزيز سيادة القانون وإحترام حقوق الإنسان وتشجيع الانتخابات التنافسية ودعم مجتمع مدني نشط سياسيا وتيسير إدارة أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة.

الجدول 2-15. **يوضح أعلى** 10 **متلقين للمعونة الأمريكية (بملايين الدولارات ،** 2000)

روسيا (معونة رسمية)	1,154
منطقة القدس (معونة رسمية)	967
مصر	799
أوكرانيا (معونة رسمية)	282
أندونيسيا	194
الأردن	179
كولومبيا	169
البوسنة والهرسك	152
الهند	148
بيرو	136

Note: Aid refers to gross bilateral official development assistance (ODA) and official aid (OA).
Source: OECD 2002b:5.

إن الدوافع الرئيسية للمساعدات اليابانية هي مسئولية دولية كقوة إقتصادية عالمية رئيسية وتعزيز الصادرات وإكتساب الموارد والأمن الإقتصادي العام والنفوذ الثنائي

والإستقرار السياسي المتلقي. إن برامج المساعدات اليابانية متحيزة تجاه آسيا – إندونيسيا والصين والفلبين وتايلند والهند وباكستان وبنجلاديش وكوريا الجنوبية وماليزيا وفيتنام وسيريلانكا ونيبال – وتشتت بلدان لاتينية وأفريقية (إنظر الشكل 4-15 لكبار المستفيدين من المساعدات الخارجية من قبل بلدان OECD). وتذهب نسبة منخفضة من المعونة اليابانية إلى أقل البلدان نموا، وهي أساسا في أفريقيا. وتركز المساعدات اليابانية أيضا على القروض، وبالتالي فإن عنصر المنح في المعونة منخفض.

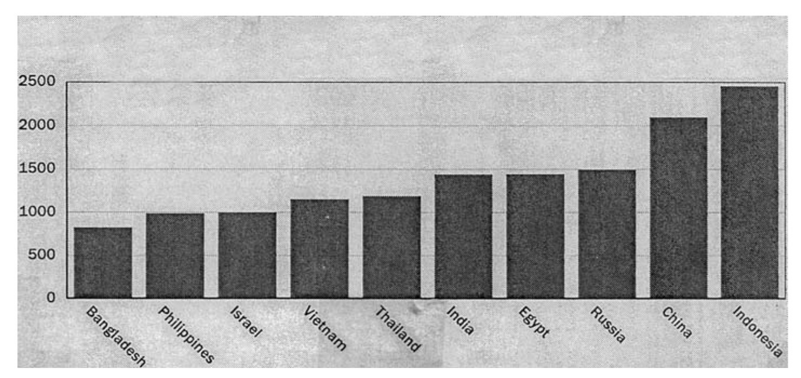


FIGURE 15-4. OECD Top 10 Recipients of Foreign Aid (millions of US$, 2000). *Note:* Aid refers to gross ODA and OA. *Source:* OECD 2002b:2.

وعلى الرغم من قيادة اليابان في نفقات المعونة، فإن برامج المعونة في اليابان تعاني من نقص في عدد الموظفين، وتشوبها سياسيا، ومعقدة إداريا. وهذه البرامج مجزأة في الوزارات المتنافسة التي تتسم بمركزية مفرطة، ومع ذلك لا توجد أية وزارة لديها إشراف كامل على البرنامج (Rix 1993؛ OECD 1995).

وقد شكلت ذاكرة اليابان التاريخية للنمو الإقتصادي السريع من خلال إستخدام القيادة الداخلية القوية والسيطرة على التعلم والتكيف من الغرب الذي شكل برامج المساعدات الخارجية اليابانية. والتركيز القوي من جانب اليابان، الذي يعزو نجاحها الإقتصادي إلى الاتجاه الذاتي، هو تعزيز الإعتماد على الذات بين متلقي المعونة. ويقول Keidanren، الإتحاد الياباني للمنظمات الإقتصادية، وهو مجموعة الأعمال الرئيسية في اليابان ومساهم رئيسي في فلسفة المساعدات اليابانية، أن المساعدات اليابانية "تقوم على الاعتقاد بأن البلدان النامية نفسها يجب أن تلعب دورا قياديا في تنميتها الإقتصادية وأن تم تصميم [المساعدة الإنمائية الخارجية] لليابان لتكملة جهود المساعدة الذاتية لإنهاء الفقر" (Rix 1993: 38-39).

ومع ذلك، لا يمكننا أن نأخذ Keidanren ومسؤولو الإغاثة في الإعتماد على الإعتماد على الذات المتلقية تماما على القيمة، حيث أن بعض السياسات الإقتصادية

الخارجية لليابان في آسيا تعزز التبعية، كما تشير مناقشة الفصل 17 حول الإقتصاد الآسيوي بلا حدود. في الواقع، نحن بحاجة عموما إلى الإرتياب من أهداف الدول المتقدمة المعلنة: النقاد يشككون في أن المساعدات الأمريكية والسياسة الخارجية تعزز السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية.

مساعدة لتعزيز المنافع العامة العالمية. وتوفر السلع العامة العالمية حجة قوية خاصة للمساعدة الخارجية. وكما هو مبين في الفصل 13، فإن الغلاف الجوي والمحيط الحيوي هما من المنافع العامة العالمية، لأن الأمم لا يمكنها أن تستبعد دولا أخرى من فوائد حفظها أو من تكاليف تدهورها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن برامج تنظيم الأسرة (الفصل 8) والبرامج التي تعزز الاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل والسلام والأمن العالميين لها أيضا مكونات عالمية للسلع العامة.

فعالية المعونة. ما مدى فعالية المعونة؟ وفي بعض الحالات، تجاوزت المعونة قدرة أقل البلدان نموا على إستيعابها. وعلاوة على ذلك، يمكن للمعونة أن تؤخر الإعتماد على الذات، وتؤجل الإصلاح الداخلي الأساسي، أو تدعم المصالح الداخلية التي تعارض توزيع الدخل. وعلى وجه التحديد، يمكن للمعونة الغذائية أن تقوض أسعار منتجي الأغذية المحليين.

وقد قال William Easterly (2001b)، وهو خبير إقتصادي في البنك الدولي، إن مليارات الدولارات في حكومة الدول المتقدمة والبنك الدول وصندوق النقد الدولي قد تبددت بسبب سوء تصميم البرامج. وقد ساهم الإقراض المستند إلى شروط اجتماع أقل البلدان نموا للإصلاح الإقتصادي والحكم الرشيد في زيادة النمو الصفر على نطاق واسع وعدم تحقيق التكيف. كانت النخب الحاكمة في الحكومات المتلقية، مع التركيز على السلطة بدلا من التنمية "، كانت تخشى من الإستثمار في التكتلات التي قد تطلب مشاركتها في السلطة". وعلى النقيض من ذلك، وفقا لمؤسسة إيسترلي، كان لدى المقرضين حوافز لمواصلة الإقراض أو المساعدة في الحفاظ على وبيروقراطية المعونة ودعم الحلفاء السياسيين، حتى عند فساد المتلقين ويسوء الحكم "فيدمر أي أمل للنمو الإقتصادي". وبالنسبة إلى Easterly (2001b)، فإن مبادرة إسقاط الديون، وهي شكل من أشكال المعونة، بدعم من Pope John Paul II، the Dalai Lama، Bono، و George W. Bush، إلى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون هي " سيئة. واذا كانت الحكومة تسيء إدارة القروض الاصلية، فهل ستدير بحكمة عائدات الإعفاء من الديون ". وقد

نشر البنك الدولي تحقيقا تأديبيا ضد Easterly (Kahn 2001)، الذي غادر البنك لجامعة نيويورك ومركز التنمية العالمية في واشنطن.

ويعتقد Elliott R. Morss بأن فعالية المعونة المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى انخفضت بعد عام 1970، حيث أن برامج المعونة وضعت عبئا أكبر على مهارات الإدارة المحلية الشحيحة، وأقل تركيزا على تعلم المتلقين من خلال العمل. وبعد عام 1970، تحول المانحون من دعم البرامج (مثلا إلى الهياكل الأساسية أو الزراعة) إلى المساعدة في المشاريع، مما استلزم بيانات أكثر تحديدا عن أهداف ووسائل تحقيقها، ورصد وتقييم أكثر دقة وزيادة الرقابة الأجنبية على الأموال والمزيد من الموظفين المحليين والموارد الملتزمة بالمشاريع. وعلاوة على ذلك، فإن كل من المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية الرئيسية لديها متطلبات متنافسة.

وتخلص البحوث إلى أن ODA لا ترتبط بالنمو الإقتصادي. والواقع أن العديد من البلدان الفقيرة، مثل بنجلاديش وملاوي وإثيوبيا يعوقها الاعتماد الكبير على المعونة، الذي حدده ريدل (1996) بوصفه العملية التي لا تسهم فيها المعونة إسهاما كبيرا في التنمية الذاتية المستدامة. ويشمل هذا التبعية المعونة الغذائية والسلعية التي تتنافس مع الإنتاج المحلي، وبالنسبة لبعض البلدان النامية غير الساحلية، تدفقات المعونة كبيرة بما فيه الكفاية للمساهمة في عملة مبالغ فيها ومتحيزة ضد الصادرات.

فعندما تستفيد الجهات المانحة من معظم ميزانية التنمية، فإنها تصر على الإشراف المستمر والمتواصل على المشاريع واستعراضها، بحيث تكون الوكالات الحكومية المتلقية مسؤولة أكثر أمامها عن مسؤوليها الكبار في مجال السياسات. ويوصي المانحون في كثير من الأحيان بالمشاريع الضعيفة التصميم والإشراف عليها. ولكن حتى عندما يصمم المسئولون عن أقل البلدان نموا جيدا، فهم يتعلمون كيفية القيام بشيء ما إلى أن يكون لديهم القدرة على إتخاذ قراراتهم. ويرى Morss أن إنتشار الجهات المانحة والمتطلبات أدى إلى ضعف المؤسسات وغنخفاض القدرة الإدارية. فعلى سبيل المثال، في عام 1981، كانت ملاوي، التي تفتقر إلى القدرة المحلية على إدارة 188 مشروعا من 50 جهة مانحة مختلفة، تعين موظفين من البلدان المانحة (أحيانا مع مرتبات من المانحين) لتولي مناصب حكومية لإدارة المشاريع. غير أن ملاوي لم تزيد قدرتها على إدارة شؤونها الخاصة ووضع سياساتها الخاصة (Morss 470-465 :1984).

وعلى النقيض من ذلك، إحتفظت تنزانيا بأفضل محلليها الإقتصاديين في الداخل في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، ولكن "سعر الاحتفاظ بأعلى المهنيين في

الداخل كان من الممكن أن يستوعبهم في دفع الإستشارات المحلية، [المساعدة التقنية]" (Sobhan 1996: 119). ويشير Sobhan (1996: 111–245) إلى أن تكلفة الفرصة البديلة لهذا التعاون من قبل المانحين كانت تحويلا من المساهمات إلى النقاش والمناقشة في مجال السياسات والمناقشات المتعلقة بالسياسات المحلية. غير أن تكلفة المعونة في تخفيض المبادرات المحلية والتعلم التقني قد تكون كبيرة على الأقل بالنسبة للبلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض الضعيفة للغاية بالنسبة لملاوي أو تنزانيا.

بيد أن المشكلة ليست حجم تدفقات المعونة إلى حد كبير كطريقة تقديم ODA وإستخدامها. ومن المرجح أن تكون المعونة أكثر فعالية إذا ما عززت السياسة الاقتصادية. غير أن UNCTAD (2002b) يرى أن المعونة المقدمة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمتعلقة بسياسات التكيف الهيكلي المتشدد الذي تشكل جزءا من توافق آراء واشنطن (الفصل 5) التي فُرضت خارجيا هي نتائج عكسية. ويشدد UNCTAD على الملكية الوطنية، مع وضع سياسات للحد من الفقر محليا وتنفيذها بدلا من حكومات الدول المتقدمة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وينبغي أن تستمد أية شروط يحددها المانح من الأولويات الوطنية وتوجه نحو إستراتيجيات النمو الطويل الأجل.

وعلاوة على ذلك، فإن تدفقات المعونة إلى البلدان الفقيرة معقدة بسبب المشروطية العالية، وهي "متقلبة وغير قابلة للتنبؤ" (FitzGerald 2002: 76). ولا ينبغي لوكالات المعونة أن تؤكد على المشاريع القائمة بذاتها، ولكن التنسيق بين المانحين يعكس إتساق البرامج على المدى الطويل والتوجه نحو زيادة القدرة الإنتاجية، وتوفير الهياكل الأساسية، والحد من الفقر وعدم المساواة المجتمعية. ويتعين على المانحين أيضا أن يركزوا على تقديم المعونة إلى الجماعات الحاكمة والطبقات الإقتصادية والمجتمعات التي لديها حوافز قوية لزيادة الإندماج السياسي وتحسين مستويات معيشة الفقراء.

زيادة فعالية المعونة. ويمكن أن تزيد الدول المتقدمة من فعالية المعونة إذا ما إختارت المتلقين لمؤسسات وسياسات متطورة وموجهة نحو التنمية والإصلاح الإقتصادي. حتى Easterly يريد إنتقاده للمساهمة في برامج ذات جودة أعلى ووقف المساعدات للحكومات الفاسدة أو المستبدة بدلا من أن تُستخدم من قبل بلدان مثل الولايات المتحدة من أجل الخداع. وينص على ما يلي: "يجب على الدول الغنية عدم إستخدام السجل السابق كذريعة، لأنها أساسا خطأها الخاص. إذا كانت الولايات المتحدة قد رعت ما إذا كانت المعونة تساعد الناس بدلا من إنشاء أسواق قد يكون أداءها أفضل "(أخبار التنمية للبنك الدولي،" تعليق على فعالية المعونة "، 22 مارس 2002).

وقد أشرنا إلى الحاجة إلى المعونة لإنتاج سلع عامة عالمية أو بناء مهارات محلية. أما أشكال المعونة الأخرى فهي لأغراض التنمية الغذائية والزراعية (التي نوقشت لاحقا في الفصل) أو تخفيف الديون (الفصل 16). هنا نناقش المساعدة في تخفيف آثار الصدمات الخارجية المفاجئة.

وفي أفريقيا، أدت أزمة الديون الخارجية، مع تراجع معدلات التبادل التجاري وتشديد الائتمان العالمي وتخفيف عبء الديون والمعونة التساهلية من الغرب، إلى التقشف والتراجع في مستويات المعيشة في الثمانينات والتسعينيات، مما فرض ضغوطا إضافية على الحكومات والإقتصادات الأفريقية.

ويستخدم صندوق النقد الدولي مرفق التمويل التعويضي والطوارئ لتمويل العجز المؤقت في حصائل الصادرات أو دعم برامج التكيف التي يدعمها صندوق النقد الدولي. غير أن هذا المرفق هو إنخفاض في الجرافة مقارنة بالإحتياجات اللازمة لإنقاذ البلدان، مثل الإقتصادات الأفريقية ذات الدخل المنخفض التي تواجه صدمات خارجية مؤقتة.

وعلى الرغم من محدودية التمويل، كانت Stabex التابعة للإتحاد الأوروبي، التي غطت 48 منتجا أوليا من 66 بلدا من بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ في الفترة من 1975 إلى 2000، برنامجا أكثر فعالية لتخفيف الصدمات الخارجية. ومع ذلك، في عام 2000، أوقف الإتحاد الأوروبي Stabex ، وتم تضمينها في برنامج المساعدات العامة التي تجمع بين دعم التكيف ومساعدة المشاريع والحكم الرشيد وإستقرار الأسعار (Brown 2000). وكان التوقف عن العمل خاطئا، حيث أن الدول المتقدمة تحتاج إلى توفير حصة أكبر من القروض والمعونة التساهلية للحد من تعرض البلدان المنخفضة الدخل للصدمات الخارجية وتأثيرها على الدخل القومي الإجمالي والفقر.

أسباب انخفاض المعونة. وفي عام 1995، إتجهت OECD إلى الولايات المتحدة لوضع مثال ضعيف عن طريق خفض ميزانيتها للمعونة وحذرت من أن هذه الخطوة قد تساهم في بلدان أخرى في OECD بعد أن تحذو حذوها. وبلغة صريحة، أشارت OECD إلى أن الولايات المتحدة "تبدو أن الانسحاب من القيادة التقليدية خطير لدرجة أنه يشكل خطرا على تقويض الدعم السياسي للتعاون الإنمائي" من قبل بلدان مانحة أخرى (Greenhouse 4 :1995؛ OECD 1995).

كيف يمكننا أن نوضح ما أسماه James H. Michel ، رئيس لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لـOECD (1995: 1)، "الإنخفاض الحاد في إنفاق الديمقراطيات الصناعية على المساعدة الإنمائية الرسمية". ولا يمكننا التكهن إلا بالأسباب. وبالنسبة للولايات المتحدة،

انخفض النفوذ السياسي بشكل كبير منذ عام 1946، عندما دمرت أوروبا واليابان حربا وكان عدد قليل من أقل البلدان نموا مستقلا، لذلك أصبحت المساعدات الإقتصادية الأمريكية أقل تأثيرا أيضا. وعلى أية حال، فإن الكونجرس الأمريكي في فترة ما بعد عام 1970، وأحيانا الرئيس، كان متشككا بشكل متزايد في قيمة المعونة في تعزيز الحلفاء والتأثير على السلوك الدولي وتحسين وصول الولايات المتحدة إلى الأسواق والمواد الخام وتعزيز الرأسمالية والحفاظ على الاستقرار العالمي وبناء النظام العالمي بما يتفق مع تفضيلات الولايات المتحدة. وفي الواقع، يشير Michel إلى أن الأميركيين وغيرهم من الدول المتقدمة يفتقرون إلى "اقتناع راسخ بأن زيادة أمن الناس الذين يسكنون العالم النامي جزء رئيسي وملموس من مواجهة التهديدات" لنوعية الحياة في الشمال. في الولايات المتحدة، حتى بعض الليبراليين والكنائس والمنظمات الإنسانية التي كانت تقليديا لصالح المعونة الإقتصادية توقفت عن دعمها في الثمانينيات والتسعينات، لأنهم ينظرون إليها بشكل متزايد على أنها تفيد الشركات الأمريكية الكبرى والدول المحافظة التي تقمع حقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، إنخفضت مستويات المعونة مع نهاية الحرب الباردة والمنافسة على التأثير بين الغرب وروسيا. وخفضت روسيا إلى حد كبير مساعداتها المقدمة إلى أقل البلدان نموا، مع إنهيار الإشتراكية والنمو السلبي اللاحق في التسعينات. وبالإضافة إلى ذلك، خصصت الدول المتقدمة مساعدات إلى أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي السابق في إنتقالها إلى إقتصادات السوق على حساب البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. تحولت ألمانيا تركيزها إلى إعادة دمج ولاياتها الشرقية داخل الاتحاد، ويركز الإتحاد الأوروبي أكثر على الفرص الإقتصادية داخل الدول الأعضاء في أوروبا الشرقية.

وعلاوة على ذلك، حققت الولايات المتحدة وغيرها من بلدان OECD العديد من أهدافها من خلال وسائل أخرى غير المعونة – وخاصة من خلال حصصها المهيمنة في مؤسستين ماليتين رئيسيتين دوليتين، هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد أدت الظروف التي وضعتها مؤسسات الإقراض هذه إلى حفز أقل البلدان نموا وأوروبا الشرقية على إجراء إصلاحات في السوق وتحقيق الإستقرار والخصخصة والتكيف الخارجي الذي تريده البلدان المرتفعة الدخل في OECD.

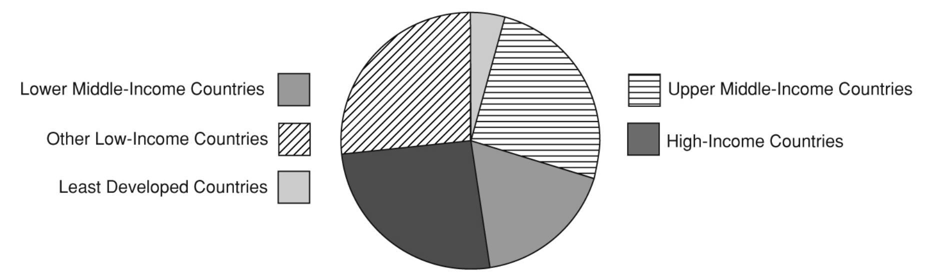


FIGURE 15-5. Aid by Income Group (millions of US$, 2000). *Note:* Aid is gross bilateral ODA. Income groupings are presented according to the DAC List of Aid Recipients (as of January, 2000). *Source:* OECD 2002b:2.

تقديم المعونة إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. إرتفعت المعونة التساهلية الحقيقية المقدمة إلى أقل البلدان نموا من 31.3 بليون دولار في السنة المالية 1972-1973 إلى 48.2 مليار دولار في الفترة 1982-1983 إلى 59.1 مليار دولار في الفترة 1992-1993 قبل أن تنخفض إلى 44.4 مليار دولار في عام 2000-2001 (بأسعار عام 1992). وإرتفعت حصة البلدان المنخفضة الدخل من إجمالي المعونة LICs من نحو النصف في الفترة 1972-1973 و1982-1983 إلى 73 في المائة في 1992-1993 ولكنها إنخفضت إلى 30 في المائة في الفترة 2000-2001 (أنظر البلدان الأقل نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل البلدان، الشكل 5-15)، وهو مؤشر على تخصيص أولي بعيدا عن البلدان المتوسطة الدخل المزدهرة نسبيا MICs في الثمانينات وأوائل التسعينيات، ولكن العودة إليها (44 في المائة في الفترة 2000-2001) والبلدان المرتفعة الدخل (HICs 26 في المائة) مؤخرا. وتشمل عينة من متلقي المعونة البلدان المنخفضة الدخل - أفغانستان وإندونيسيا والهند وباكستان وبنغلاديش وإندونيسيا وفيتنام وأوغندا وتنزانيا ونيجيريا ومعظم باقي بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ البلدان المتوسطة الدخل - كولومبيا وشيلي والبرازيل والمكسيك وبيرو وروسيا وبولندا والمجر وجمهورية التشيك وجنوب أفريقيا ومصر والأردن والصين والفلبين؛ و HICs - منقطة القدس و الكويت و ليبيا و سنغافورة و كوريا الجنوبية و سلوفينيا و مالطا[1]. وعلى الرغم من أن الوكالات الدولية تشدد على تقديم المعونة إلى البلدان المنخفضة الدخل، فإن نصيبها من المعونة كان منخفضا، مما يشير إلى أن التخفيف من وطأة الفقر في أفقر البلدان ليس أولوية عالية.

وفي الفترة 1992-1993، ذهب 37 في المائة من المعونة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي المنطقة التي تضم أكبر عدد من أقل البلدان نموا؛ 27 في المائة إلى آسيا؛ 13 في المائة إلى أمريكا اللاتينية، مع بلد واحد فقط من أقل البلدان نموا؛ و 23% في الشرق

(1) المترجم

الأوسط، مع عدم وجود أقل البلدان نموا. وفي الفترة 1999-2000، وإرتفعت حصة أوروبا (معظمها من البلدان التي تمر بمرحلة إنتقالية) إلى 13 في المائة، في حين كانت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 33 في المائة، وأمريكا اللاتينية 21 في المائة، وآسيا 26 في المائة، والشرق الأوسط 7 في المائة. وتشمل البلدان ذات الدخل المنخفض المدرجة في قائمة كبار المستفيدين من المساعدات في الجدول 15-2 والشكل 15-4 فقط فيتنام والهند وإندونيسيا وأقل البلدان نموا في بنجلاديش (OECD 1995؛ OECD 2002b).

وتلقت البلدان المنخفضة الدخل 10 دولارات للمساعدة الإنمائية الرسمية للفرد في عام 2001، وبلدان متوسطة الدخل 8 دولارات. غير أن المانحين لم يقدموا سوى 0.01 دولار للفرد الواحد للصين و 0.04 دولار للهند، الذين يشكل سكانها 44 في المائة من البلدان النامية. (تدافع الجهات المانحة عن هذا الرقم الصغير على أساس أن هذين البلدين لا يمكن إعطاؤهما بقدر البلدان الأخرى المنخفضة الدخل دون تدمير فعالية التدفقات إلى المتلقين الآخرين). وإذا إستبعدت الهند والصين من أقل البلدان نموا، فإن نصيب الفرد من المساعدة هو 17 دولارا للبلدان المنخفضة الدخل و 15 دولارا للبلدان المتوسطة الدخل (البنك الدولي 2004c: 252-253، 260-261).

وكانت المعونة المقدمة إلى البلدان المنخفضة الدخل (بإستثناء الهند) 18 في المائة من إجمالي استثماراتها و 4.3 في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام 2002. وهذه النسبة من الدخل القومي الإجمالي تبلغ 11 ضعفا من حيث النسب لكل من الهند والبلدان المتوسطة الدخل. وبالنسبة لإريتريا، وهي بلد يبلغ أربعة ملايين نسمة، كانت المعونة تمثل 41 في المائة من الدخل القومي الإجمالي! وبالنسبة لموزامبيق، وهي بلد يبلغ 18 مليون نسمة، بلغت المعونة 28 في المائة من الدخل القومي الإجمالي؛ بالنسبة إلى هندوراس، وهي بلد يبلغ 7 ملايين نسمة، كانت المعونة 11 في المائة من الدخل القومي الإجمالي (البنك الدولي 2004f: 260-261).

المساعدات المتعددة الأطراف. وفي عام 2001، ذهب مبلغ 18.5 مليار دولار، و 36 في المائة من المساعدة الإنمائية المقدمة من OECD (و 0.08 في المائة من الناتج القومي الإجمالي) إلى الوكالات المتعددة الأطراف، التي تشمل عدة بلدان مانحة. وبالنسبة للولايات المتحدة، في عام 1997، ذهبت 20.0 في المائة من ODA (و 0.02 في المائة من الناتج القومي الإجمالي) إلى هذه الوكالات (مكتب ميزانية الكونجرس الأمريكي لعام 1997؛ والإتحاد الأوروبي 2004). وفي عام 1992، كان الترتيب الرفيع المستوى للمعونة التيسيرية المقدمة من الوكالات الرئيسية المتعددة الأطراف هو المؤسسة الإنمائية الدولية (IDA ونافذة البنك الدولي، بشروط ميسرة، وذلك أساسا للبلدان المنخفضة الدخل، التي عادة ما تمنح الائتمان لمدة 50 عاما، مع فترة سماح مدتها 10 سنوات ، بدون رسوم فائدة،

ورسوم خدمة رمزية)، 4.8 مليار دولار؛ و لجنة الجماعات الأوروبية (CEC، للمساعدة في المقام الأول للمستعمرات السابقة للجماعة الأوروبية في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ)، 4.2 مليار دولار؛ برنامج الأغذية العالمي؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وصندوق التنمية الآسيوي الـUNICEF (منظمة الأمم المتحدة للطفولة)؛ صندوق النقد الدولي في الصندوق وصندوق التنمية الأفريقي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة والتشغيل (2002b OECD).

وتكمن الحصة الساحقة من موارد صندوق النقد الدولي في تقديم القروض وفقا لمعايير المصرفيين. بيد أن الأموال الميسرة من صندوق النقد الدولي تشمل مساهمات الأعضاء (ولكن نادرا ما تكون الولايات المتحدة) لمرافق التكيف الهيكلي، التي نوقشت في الفصل 16، وصندوق إستئماني من بيع الذهب في صندوق النقد الدولي. وكثيرا ما تشكل البلدان والوكالات المانحة إتحادا للتمويل، غالبا تحت رعاية البنك الدولي؛ فإن حصة الكسور من المعونة الميسرة يمكن أن تخفف من شروط الدفع الإجمالية للمجموعة المالية. وتقوم الوكالات والاتحادات المتعددة الأطراف عموما بتنسيق المساهمات التقنية والمالية لكل بلد من البلدان المانحة مع بعضها البعض ومع البرنامج الإقتصادي للمستفيد. وتخفف المعونة التي تدير بهذه الطريقة من مقدار البلدان المانحة التي تقدم العطاءات لصالح البلدان المستفيدة وتخفف من ردود الفعل السياسية السلبية إذا فشل مشروع بعينه.

ويعترض أعضاء الكونجرس أحيانا على فقدان الولايات المتحدة للسيطرة على المساعدات المقدمة من خلال الوكالات والإتحادات المتعددة الأطراف. غير أن أعضاء آخرين في OECD ينظرون إلى الولايات المتحدة بإعتبارها المهيمنة في تشكيل توافق آراء واشنطن (الفصل 5) الذي يضع سياسات للوكالات والإتحادات المتعددة الأطراف. ويمكن للولايات المتحدة، بوصفها أكبر مساهم، أن تستخدم حق النقض ضد القروض أو الأموال الميسرة من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي. وكما يرى الفصل 16، فإن بعض أقل البلدان نموا تعتقد أن الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة تستخدم موارد خارجية لوضع شروط للسياسات الإقتصادية المحلية لأقل البلدان نموا عن طريق طلب "ختم موافقة" من صندوق النقد الدولي قبل أن تقوم بلدان OCED أو مصارفها التجارية أو وكالاتها المتعددة الأطراف، والمساعدة، أو ترتيب إعادة جدولة الديون وعمليات الشطب.

المساعدة الغذائية. الـ economist يشدد على تحقيق الإحتياجات الأساسية يهتم إهتماما كبيرا بالأغذية كمساعدات خارجية. كما هو مبين في الفصل السابع، هناك أكثر من ما يكفي من الغذاء المنتجة كل عام لإطعام الجميع على وجه كاف على وجه الأرض. غير أن الغذاء موزع توزيعا غير متساو إلى حد كبير، حيث أن سوء التغذية والجوع موجودان في نفس البلد أو المنطقة التي يكون فيها الغذاء وافرا.

وخلال الستينيات، باعت الولايات المتحدة جزءا كبيرا من صادراتها الزراعية بموجب قانون عام 480 ، يمكن فيه لمالكي أقل البلدان نموا أن يدفعوا ثمن الصادرات بعملات غير قابلة للتحويل على مدى فترة طويلة. وانخفضت المعونة الغذائية الأمريكية الحقيقية، فضلا عن احتياطيات الأغذية المقاسة بأيام الاستهلاك العالمي، من الستينيات إلى السبعينات والثمانينات وأوائل التسعينيات، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن المصالح الزراعية في الولايات المتحدة أرادت خفض مخزون الحبوب الفائضة. وبالإضافة إلى ذلك، عانت الزراعة بصورة غير متناسبة من إنخفاض المعونة المقدمة من أقل البلدان نموا في أواخر الثمانينات والتسعينيات، حيث إنخفضت المعونة الحقيقية للزراعة في البلدان النامية من 19 مليار دولار في عام 1986 إلى 10 مليارات دولار في عام 1994 (Pinstrup-Andersen و Pandya-Lorch و Rosegrant 27 : 1997).

وزادت المعونة الغذائية والزراعية (بما في ذلك المعونة المقدمة من الولايات المتحدة) بالقيمة الحقيقية من أواخر الستينيات إلى أواخر السبعينات والثمانينات. غير أن المعونة الغذائية السنوية في السبعينات والثمانينات والتسعينات كانت أقل من المعونات في أوائل الستينيات. وفي أواخر السبعينات والثمانينيات والتسعينيات، كانت المعونة الغذائية والزراعية تمثل ربع المساعدات الإقتصادية العالمية. وعلى الرغم من أن معظم ذلك كان لزيادة الإنتاج الغذائي والزراعي لأقل البلدان نموا، فإن هذه المعونة لا تستطيع تلبية الإحتياجات العاجلة على المدى القصير. وتعتبر المعونة الغذائية المباشرة ضرورية لتلبية هذه الإحتياجات.

وفي الثمانينيات والتسعينات، ذهب نحو ثلاثة أرباع المعونة الغذائية إلى البلدان المنخفضة الدخل؛ فقد بلغت حوالي ثلث وارداتها من الحبوب. وتشير التوقعات في الفصول 7 و 8 إلى أن العجز الغذائي من المرجح أن يزداد في القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك، ففي الثمانينيات والتسعينيات، خفضت الولايات المتحدة، التي توفر الجزء الأكبر من إجمالي المعونة الغذائية، مساعدتها الغذائية.

ويرى منتقدو المعونة الغذائية أنه يزيد من الإعتماد ويعزز النفايات ولا يصل إلى أشد المحتاجين ويحد من إنتاج الأغذية المحلية. ومع ذلك، كثيرا ما كانت المعونة الغذائية فعالة للغاية. وهي تلعب دورا حيويا في إنقاذ الأرواح البشرية أثناء المجاعة أو الأزمة، وإذا ما وزعت بشكل انتقائي، فإنها تقلل من سوء التغذية. ولسوء الحظ، فإن سوء النقل والتخزين والخدمات الإدارية وشبكات التوزيع والبنية الأساسية الإقتصادية العامة تعرقل نجاح برامج المعونة الغذائية، ولكن المفهوم نفسه ليس خطأ. وعلاوة على ذلك، فإن الإعتماد على المعونة الغذائية الطارئة أقل من الإعتماد على الأغذية المستوردة تجاريا (Sewell و Tucker والمساهمون 240-235 : 1988؛ OECD 7-40 : 1988).

غير أن برامج المعونة الغذائية تحتاج إلى تحسين. وتدعو دراسة أجراها البنك الدولي

(1986a)، والتي تدعي أن انعدام الأمن الغذائي العابر مرتبطا بالتقلبات في الحصاد المحلي والأسعار العالمية وحصائل النقد الأجنبي إلى أن يركز المانحون الدوليون على دعم البرامج المتلقية التي تحمي الأمن الغذائي (وخاصة بالنسبة للأشخاص المعرضين للخطر بشدة مثل الرضاعة والنساء والأطفال دون سن الخامسة)، والإستثمار في المشاريع التي تعزز النمو وتعود بالفائدة المباشرة على أفقر الناس وتحسين البيئة التجارية الدولية (بما في ذلك تثبيت أسعار الأغذية)، ودمج المعونة الغذائية مع برامج المعونة الأخرى والمؤسسات والخطط الوطنية، في حين أن الحكومات المحلية ينبغي أن يشدد على إعادة توزيع الدخل للتخفيف عن الناس المتضررين. ولن يجعل البنك الدولي الإكتفاء الذاتي من الأغذية أولوية بالنسبة للبلدان المستفيدة من أقل البلدان نموا ولكنه يشدد على منع زيادات كبيرة في أسعار الأغذية من خلال الواردات إذا كانت أرخص.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يتلقى المتلقون المحليون الطعام الذي يحبونه. ويشير البنك (1986a) إلى أن الحكومات المتلقية تتبادل الأغذية المتبرع بها نقدا وتشتري الأغذية المحلية، مما يقلل من تكاليف النقل والنفايات.

ونظرا لإنخفاض المساعدات الأخرى، فإن المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية IFPRI يؤكد أنه:

ويؤدي الإنخفاض الكبير في شحنات المعونة الغذائية إلى آثار مقلقة بالنسبة للأمن الغذائي. ولم تتضاءل الحاجة إلى المعونة لمكافحة إنعدام الأمن الغذائي. وسيكون للمعونة الغذائية دور هام منذ بضع سنوات، ليس فقط في التصدي لحالات الطوارئ الإنسانية، بل أيضا في توجيه الموارد إلى العديد من أشد الناس ضعفا في العالم الذين يعانون من إنعدام الأمن الغذائي لمساعدتهم على الهروب من الفقر بشكل دائم وضمان الأمن الغذائي. (Pinstrup-Andersen و Pandya-Lorch و 1997 :Rosegrant26).

في ضوء هذه النتائج، تحتاج بلدان OECD، ولا سيما الولايات المتحدة، إلى إستعادة القيمة الحقيقية للمعونة الغذائية إلى مستويات السبعينات والثمانينات (أو حتى الستينات)، مع إعطاء الأولوية لأقل البلدان نموا. ومع ذلك، وكما يعتقد الـ IFPRI ، ينبغي أن ينظر المانحون في "الإستعاضة تدريجيا عن المعونة الغذائية للبرنامج بزيادة المساعدات النقدية من أجل استيراد الأغذية التجارية" بسبب إرتفاع تكاليف المعاملات لمعظم المعونة الغذائية (المرجع نفسه). فالمساعدات النقدية قابلة للتبديل، بمعنى أن الأموال التي تسير لغرض واحد تحرر الأموال لأغراض أخرى. وقد يكون الأثر الصافي، ربما غير مقصود، هو زيادة الموارد الحقيقية للمستفيد.

قد تخفي المعونة الغذائية إعانات التصدير أو يمكن إستخدامها لتطوير أسواق التصدير أو الأهداف الإستراتيجية، أو لتخفيف جهود الحكومة المحلية في الإصلاح

والإكتفاء الذاتي. وقد تعيق المعونة، عندما تعطى عينا، المنتجين المحليين عن طريق خفض الأسعار وتغيير النظم الغذائية. وعلاوة على ذلك، فإن وكالات الإغاثة التي توزع الأغذية خارج القنوات التجارية الأصلية القائمة، كما هو معتاد، تقوض هذه القنوات وتعطل حركة الأغذية من الفائض إلى مناطق العجز في المنطقة المحلية وقد تزيد من المجاعات المستقبلية (البنك الدولي 2004f : 137).

ولعل الأهم من المساعدة الغذائية هو التركيز على البحوث والتكنولوجيا الزراعية طويلة الأجل في البلدان النامية. ولا ينفق على هذه البلدان سوى جزء ضئيل من البحوث الزراعية العالمية. وتحتاج البلدان النامية إلى أبحاثها الزراعية الخاصة، حيث أن العديد من مناطقها الإيكولوجية (وخاصة المناطق الإستوائية القاحلة وشبه القاحلة) تختلف تماما عن الغرب. ولن يكون نمو الحبوب الغذائية في الهند وباكستان والفلبين والمكسيك قد تجاوز النمو السكاني في الستينيات حتى التسعينيات دون الإستثمار في مجموعات محسنة من أصناف البذور عالية الغلة والأسمدة ومبيدات الآفات والري وتحسين النقل والإرشاد[1]. وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية للحد من إنعدام الأمن الغذائي على المدى الطويل والضعف في حالات الطوارئ في إستعادة البلدان الغنية مساعدتها التقنية الزراعية إلى مستويات حقيقية في السبعينات والثمانينات.

حوالات العاملين

الضغط العالمي على الهجرة مرتفعا ومازلات ترتفع، وهو ما يشبه الفيضانات التي تشهد إرتفاعا، حيث يزداد الضغط من زيادة الفجوات في الأجور بين الدول المتقدمة والبلدان الأقل نموا. في عام 2003، كان 175 مليون شخص يعيشون خارج بلدهم، بزيادة قدرها 100 مليون نسمة مقارنة مع الرقم في عام 1973 (أخبار البنك الدولي للتنمية، 7 يناير 2004). ويتألف السكان المولودون في الخارج من نسبة متزايدة من سكان المناطق الحضرية الكبرى، و 5.4 في المائة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية (الإتحاد الأوروبي والنرويج وأيسلندا وليختنشتاين) و 10.4 في المائة في الولايات المتحدة في عام 2000 (البنك الدولي 2004f : 146–162). وكما هو مبين في الفصل 17، فإن تدفقات العمال من أقل البلدان نموا غير الماهرة إلى الدول المتقدمة تقلل من أجور العمالة غير الماهرة ولكنها تزيد أجور العمال المهرة (البنك الدولي 2003f : 169–170). وفي عام 1992، بلغت الحوالات المالية كنسبة مئوية من الصادرات السلعية 187 في المائة في إثيوبيا و 178 في المائة في مصر و 86 في المائة في الأردن و 45 في المائة في بنغلاديش و 30 في المائة في السودان و 20 في المائة في باكستان و 11 في المائة في الهند و 25 في المائة في البرتغال و 24

(1) المترجم

في المائة في اليونان و 89 في المائة في بنن و 161 في المائة في السلفادور و 8 في المائة في المكسيك و 20 في المائة في تركيا و 54 في المائة في المغرب. وبالنسبة لمعظم البلدان السبعة الأولى المدرجة، فقد إنخفضت هذه النسبة خلال هبوط أسعار النفط في الثمانينات وأوائل التسعينات. وتتعرض البلدان الثلاث الأخيرة للردود العنيفة لأوروبا وأمريكا الشمالية على العمال الوافدين. وكان متوسط الميل إلى الادخار (الإدخار / الدخل) بين المهاجرين الأتراك والباكستانيين عدة مرات من نظرائهم المحليين. وكان متوسط الميل إلى التحويلات (التحويلات المالية / دخل المهاجرين) لا يزال 11 في المائة للعاملين الأتراك و 50 في المائة للباكستانيين، ومكنت مستويات المعيشة ومعدلات الإستثمار لأسر المهاجرين زيادة كبيرة (البنك الدولي 1981i : 51؛ والبنك الدولي 195-186 :1994i).

وبلغت تحويلات العاملين كنسبة من إجمالي التدفقات إلى أقل البلدان نموا 24.9 في المائة في عام 2001، ووصفتها المنظمة الدولية للهجرة بأنها "مكاسب في الدماغ". وكانت التحويالت أقل من الإستثمار الأجنبي المباشر ولكنها أكبر من التدفقات الرأسمالية الدولية(للسنة الثالثة على التوالي)، وهي أكبر من المساعدات الإنمائية الرسمية (الشكل 6-15). وحتى عندما بلغت التدفقات الرأسمالية الداخلة ذروتها، كانت التحويلات إلى النصف على الأقل من هذه التدفقات الداخلة، كما في منتصف التسعينات من القرن الماضي. وبحسب مستويات دخل البلدان، كانت البلدان المنخفضة الدخل أكبر المستفيدين من التحويلات المالية. وفي البلدان منخفضة الدخل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بلغت التحويلات 26.5 في المائة في ليسوتو و 16.2 في المائة في نيكاراجوا و 16.1 في المائة في الجمهورية اليمنية و 15.0 في المائة في مولدوفا و 8.5 في المائة في هندوراس و 8.5 في المائة في أوغندا. وفي عام 2002، عاد العمال المهاجرون في طاجيكستان إلى روسيا من 200 إلى 300 مليون دولار، أي أكثر من إجمالي الإيرادات الحكومية. ومع أن معظم الطاجيك يعيشون في فقر، فإن الأموال من الأقارب في الخارج أمر حيوي (الإكونوميست 40: 2003j). وكان المستوى المطلق للتحويالت المالية مرتفعا في البلدان المنخفضة الدخل في الهند وبنجلاديش وباكستان ومصر المتوسطة الدخل والأردن ولبنان (كما هو موضح في الشكل 7-15)، ومعظمها من المملكة العربية السعودية، أكبر مصدر مدفوعات الحوالات على أساس نصيب الفرد من الدخل. وكان المصدر الرئيسي للمكسيك وأمريكا الوسطى والفلبين الولايات المتحدة، أكبر مصدر للتحويلات المالية في العالم في عام 2001. وتقدر الإيرادات المتأتية من ضريبة الدخل من هجرة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وغيرهم من المهنيين من الهند إلى الولايات المتحدة في في أواخر التسعينيات كان ثُلث عائدات ضريبة الدخل الهندية. وكان الإتحاد الأوروبي المصدر الرئيسي للتحويلات المالية لتركيا والمغرب.

وكانت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبب أكبر متلقي للتحويالت، ولكن بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، كانت جنوب آسيا، الأكبر بنسبة 2.5 في المائة.

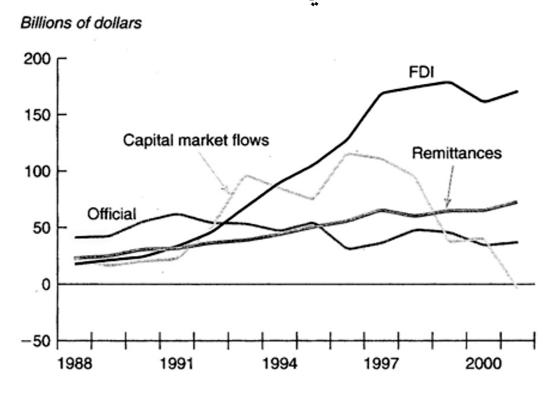


FIGURE 15-6. Workers' Remittances and Other Inflows, 1988–2001. *Source:* World Bank 2003e:158.

ويمكن لدورات الإقتصاد الكلي أن تؤثر على هجرة العائدين. وأسهمت الأزمة المالية الآسيوية في عودة العمالة المؤقتة من ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايلند وهونج كونج إلى بلدانهم الأصلية. وعلى النقيض من ذلك، ساهم إنخفاض فرص تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والمهن في الولايات المتحدة وزيادة الفرص في هذه الميادين في الهند خلال السنوات القليلة الأولى من القرن الحادي والعشرين في هجرة عودة المواهب الماهرة ورواد الأعمال إلى الهند، إلى جانب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (العالم البنك 161–151 :2004f).

والحوالات أكثر إستقرارا وأقل تركيزا في أقل البلدان نموا من المصادر الأخرى لتمويل العجز الخارجي[1]. وبسبب القيود المفروضة على الهجرة القانونية والهجرة غير القانونية والإتجار بالبشر والإنفاق على القتال، فقد إرتفعت بشكل ملحوظ في أواخر التسعينات والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين (البنك الدولي 161–151 :2004f).

ومنذ عام 1993، عندما قام الرئيس Fidel Castro بتشريع الدولار الأمريكي في كوبا، إلى عام 2002، تجاوزت التحويلات الكوبية الأمريكية إلى سكان الجزر عدة مليارات من الدولارات، بما في ذلك أكثر من مليار دولار في عام 2002 وحده. وشكلت المتاجر بالدولار لمشتريات السياح، إلى جانب التحويلات المالية، نصف النقد الأجنبي الكوبي البالغ 5 مليارات دولار في عام 2002. يعتقد إيكونوميست بلندن (2 أغسطس 2003، ص 37) أن "التأثير كان لتحويل الكوبيين إلى أمة من المتسلقين" لأن الفواكه والخضروات باهظة الثمن والدولار ضرورية تقريبا لزيت الطهي (أجر أسبوعي مقابل لتر)، والصابون (أجور اليوم لكل بار)، والمنظفات.

(1) المترجم

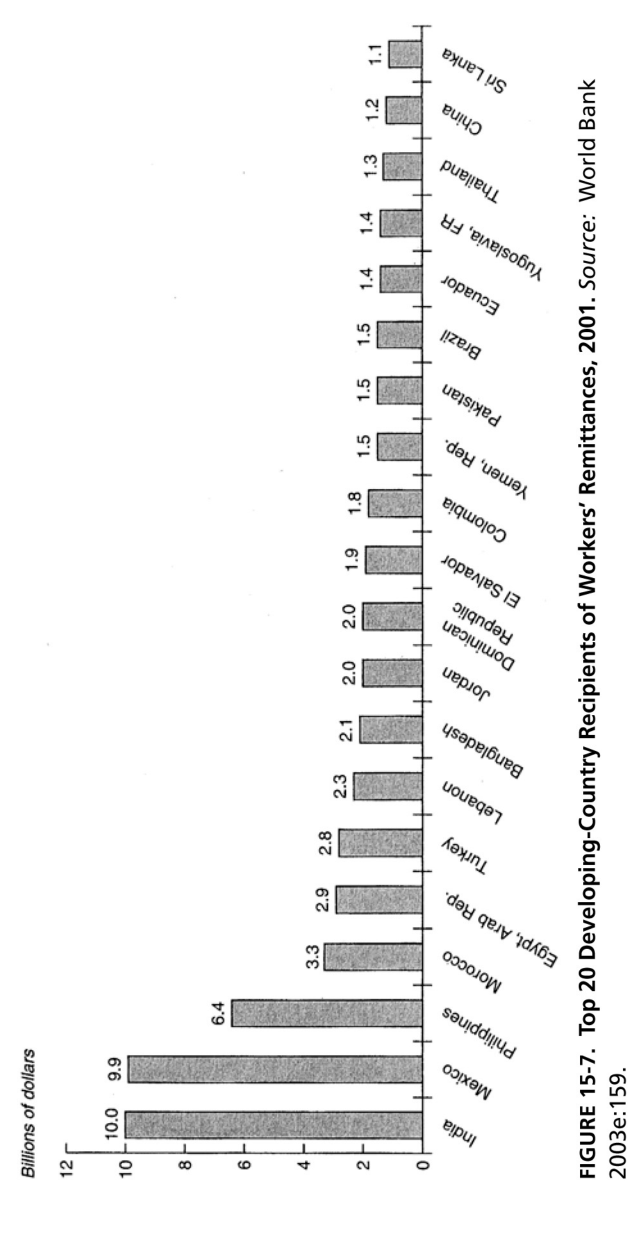


FIGURE 15-7. Top 20 Developing-Country Recipients of Workers' Remittances, 2001. *Source:* World Bank 2003e:159.

المربع 1-15 . نظام الحوالة

الأشخاص عديمي الجنسية والرحل والذين يعيشون في خضم الحرب غالبا ما يصممون نظما بديلة لمصارف المصارف وبطاقات الائتمان وشيكات المسافرين . وفقا لـ Peter Little (2003 : 142) .

وفي المناطق الحدودية الصومالية ، تيسر الثقة بالعملة المحلية التحويلات الائتمانية والتحويلات المالية ، وهي عناصر حاسمة في التجارة بسبب المخاطر المرتبطة بـ [التجار والرعاة] التي تحمل مبالغ كبيرة من النقد . وفي حين يحسب جزء كبير من تجارة الماشية في الشلالات الصومالية التي صدرت في الثمانينيات من القرن الماضي ، ويتم سداد المدفوعات النهائية بالدولار الأمريكي أو الدولار الأمريكي ، فإن المعالجة الفعلية للنقد في المعاملات الكبيرة ضئيلة .

ويمكن لتجار الحدود الصوماليين أن يحصلوا على أرباحهم إلى نيروبي ، وتحويلها إلى الدولارات ، ثم لهم مرة أخرى إلى بيوت المال في الصومال ، حيث يمكن إلتقاطها من قبل الشركاء .

ويتجنب نظام الحوالة غير الرسمي حمل مبالغ كبيرة من النقد عبر الحدود . وبيوت المال غير الرسمية والوسطاء ، مهمة في التجارة لمسافات طويلة تشمل الماشية ووساطة الإئتمان في نظام يتطلب ثقة كبيرة للعمل . الشلن الصومالي ، وبسبب إستقراره النسبي والتجارة الحدودية في الثروة الحيوانية والسلع الأخرى في حالة ضعيفة تفتقر إلى مصرف مركزي (2003 : 142 ، 145) .

ولسوء حظ العديد من الصوماليين ، أغلق بنك البركة ، وهو أكبر بنك حوالة ، في نوفمبر 2001 بمبادرة بقيادة الولايات المتحدة إدعت أن المصرف قام بتبييض أموال لتنظيم القاعدة . وهكذا ، فإن ما تم تطويره كمؤسسة قابلة للتحويل لعمليات النقل بعد إنهيار القطاع المالي في الصومال كان مغلقا أمام آلاف الأسر الصومالية التي تعتمد عليها في المنطقة وحول العالم (Little 143 : 2003) .

ويؤدي ضعف المصارف والمؤسسات المالية الأخرى إلى فرض تكاليف كبيرة على المعاملات التي يقوم بها المهاجرون الذين يرسلون تحويلاتهم. ويبلغ متوسط تكلفة هذه التحويلات (عمولات أسعار الصرف ورسوم التحويل) 12.8 في المائة في كوبا، و 12.6 في المائة في كولومبيا، و 10.7 في المائة في هايتي، و 9.1 في المائة في المكسيك، وهو مبلغ فلكي مقارنة بالتحويلات بين الدول المتقدمة. ويعترف العديد من البنوك الأمريكية بقنصليات المعوقين، وبطاقات الهوية للمقيمين القانونيين أو غير القانونيين الذين يحملون الجنسية المكسيكية، كتعريف لفتح حسابات مصرفية (البنك الدولي 2003f: 165-166).

وقد زادت تكلفة النقل الباهظة من إستخدام القنوات غير الرسمية، مثل الحوالة ("التحويل" باللغة العربية) (Little 143: 2003؛ البنك الدولي 2003f: 173). ومع

ذلك، في حقبة مثيرة للقلق بشأن غسيل الأموال من قبل الإرهابيين، وتم تقليص خيار الحوالة بشكل متزايد، كما يشير المربع 1-15.

الإستثمار الخاص والمؤسسات متعددة الجنسيات

مع تراجع المعونة الحقيقية للبلدان الأقل تقدما خلال التسعينيات، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي بلغ 74 في المائة في عام 2002، جزءا متزايدا من مجموع تدفقات الموارد إلى البلدان النامية (الشكل 1-15). ويتكون الإستثمار الأجنبي المباشر الخاص، وهو مصدر لتمويل رصيد العجز في السلع والخدمات، من إستثمارات حافظات الأوراق المالية التي لا يملك المستثمر فيها سيطرة على العمليات والإستثمار المباشر الذي يستلزم إدارة العمليات. في القرن التاسع عشر، كان الإستثمار في أوروبا الغربية في الدول المدينة الصغيرة النامية والولايات المتحدة وكندا، في المقام الأول الإستثمار في الأوراق المالية، مثل الضمانات. واليوم فإن إستثمار الدول المتقدمة في أقل البلدان نموا هو في معظمه إستثمار مباشر. الشركات متعددة الجنسيات (MNCs)، وشركات الأعمال مع الشركة الأم في بلد واحد والعمليات التابعة في بلدان أخرى، هي المسئولة عن جزء كبير من هذا الإستثمار المباشر.

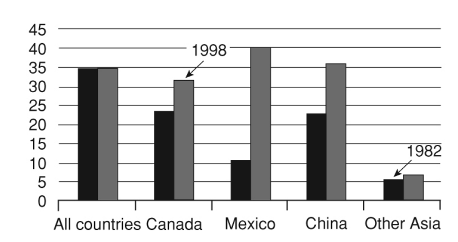


FIGURE 15-8. Exports of U.S. Affiliates as a Share of Total Exports (in percent).
Note: Exports from U.S. affiliates in all countries show no rise in the share of sales because of declines in the export shares in primary production. *Source:* World Bank 2000f:58.

تعد التجارة الدولية في الشركات متعددة الجنسيات جزءا كبيرا من التجارة الدولية. وفى عام 1999، كانت 36 فى المائة من صادرات الولايات المتحدة صادرات داخلية، بينما فى اليابان كانت 31 فى المائة من الصادرات متداخلة، حيث زادت كلا البلدين عن نسبة عام 1990. وأصبحت التجارة الداخلية في الخدمات أكثر أهمية خلال الربع الأخير من القرن العشرين.

وبالإضافة إلى ذلك، عززت أقل البلدان نموا الصادرات من خلال المشاركة في شبكات الإنتاج العالمية التي تهيمن عليها الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان. وبلغت صادرات الشركات التابعة للولايات المتحدة كنسبة مئوية من صادرات الصين 36 في المائة في عام 1998. ويبين الشكل 8-15 النسب المئوية للولايات المتحدة في البلدان الآسيوية الأخرى والمكسيك وكندا وجميع البلدان المنتسبة إلى الولايات المتحدة في عامي 1982 و 1998.

وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، كانت الشركات متعددة الجنسيات تهيمن على الإقتصاد العالمي من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان. وشكلت الدول المتقدمة 71 في المائة من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، و 75 في المائة من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الخارجة، وحصة كبيرة من التجارة الدولية. غير أن الإقتصادات الناشئة مثل تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة والصين والهند والبرازيل بدأت تشكل عاملا في الإستثمار الأجنبي(D'Costa 2003:3I، الجدول 3-15). وعلاوة على ذلك، وكما يبين الشكل 9-15، فإن 56 في المائة من الإستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا في عام 2000 هي من بلدان OECD ذات الدخل المرتفع مقابل 35 في المائة من أقل البلدان نموا الأخرى، و 9 في المائة من البلدان ذات الدخل المرتفع غير الأعضاء في OECD.

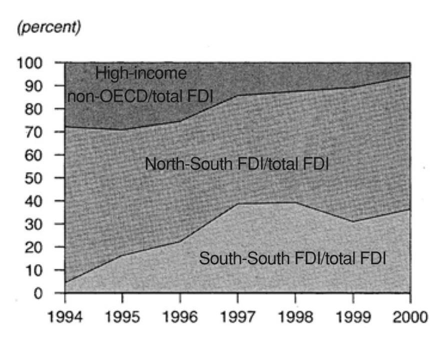


FIGURE 15-9. Share of South–South FDI in Total FDI. *Source:* World Bank 2003f:124.

الجدول 3-15. يوضح تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الخارج، حسب الوجهة الجغرافية، 1999-2001 (مليارات الدولارات وتوزيع النسبة المئوية)

الدولة / الإقتصاد	القيمة بالمليار دولار		التوزيع النسبي	
	المتوسط 1999-2000	2001	المتوسط 1999-2000	2001
الدول المتقدمة	924.2	470.1	83.7	74.6
أوروبا الغربية	640.9	259.7	58.0	41.2
الإتحاد الأوربي	589.4	236.6	53.4	37.5
أوروبا الغربية الأخرى	50.9	24.1	4.6	3.8
غرب أوروبا دون تحديد	0.6	–1.0	0.1	–0.2
أمريكا الشمالية	256.2	197.3	23.2	31.3
بلدان متقدمة أخرى	25.0	9.1	2.3	1.4
الدول المتقدمة النمو دون تحديد	2.2	3.9	0.2	0.6
الإقتصادات النامية	129.2	115.2	11.7	18.3
أفريقيا	6.8	8.5	0.6	1.3
شمال أفريقيا	0.5	1.8	0.0	0.3

الدولة/الإتقصاد	القيمة بالمليار دولار		التوزيع النسبي	
	المتوسط 1999-2000	2001	المتوسط 1999-2000	2001
الدول الأفريقية الأخرى	5.0	6.3	0.5	1.0
أفريقيا دون تحديد	1.3	0.4	0.1	0.1
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	84.7	69.1	7.7	11.0
امريكا الجنوبية	39.5	20.3	3.6	3.2
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأخرى	36.4	38.0	3.3	6.0
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دون تحديد	8.8	10.9	0.8	1.7
آسيا	33.9	36.5	3.1	5.8
غرب آسيا	0.8	2.8	0.1	0.4
آسيا الوسطى	1.0	0.1	0.1	0.0
الجنوب و الشرق وجنوب شرق آسيا	31.0	32.8	2.8	5.2
آسيا دون تحديد	1.1	0.8	0.1	0.1
المحيط الهادئ	1.5	0.8	0.1	0.1
البلدان النامية دون تحديد	2.4	0.3	0.2	0.1
أوروبا الوسطى والشرقية	18.0	18.6	1.6	3.0
غير محدد	32.7	26.3	3.0	4.2
مجموع العالم	1,104.1	630.3	100.0	100.0

May not add up to totals because of rounding.
a Totals for developed countries are based on data for the following countries: Australia, Austria,
Belgium and Luxembourg, Canada, Denmark, Finland, France, Germany, Iceland, Ireland, Japan,
Netherlands, New Zealand, Norway, Portugal, Spain, Sweden, Switzerland, United Kingdom, and
United States.
Source: UNCTAD 2003:9.

تجدر الإشارة الى أن الولايات المتحدة تمثل 52 فى المائة من مخزون العالم من رؤوس الأموال الإجنبية المباشرة فى عام 1971 و 40 فى المائة فى عام 1983 و 25 فى المائة فى عام 1993 و 16 فى المائة فى عام 2001. وشكلت الدول المتقدمة 97 فى المائة من رأس المال العالمى للاستثمارات الاجنبية المباشرة في 1983 و 93 فى المائة فى عام 1993، ولكنها إنخفضت الى 75 فى المائة فى عام 2001. وكانت الولايات المتحدة المصدر الرئيسى للإستثمار الأجنبى المباشر الخارجى من عام 1971 الى عام 2001 على الرغم من أن الإتحاد الأوربى بنسبة 38 فى المائة كان أكثر من ضعف الرقم الأمريكى فى عام 2001. وشملت البلدان الرائدة في الجنوب مع مخزونات الإستثمار الأجنبي المباشر بما في ذلك

الدول المتقدمة سنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية وهونج كونج، بالإضافة إلى جنوب أفريقيا والهند والبرازيل والأرجنتين وكولومبيا وبيرو والفلبين ودول الأوبك (Bergsten و Horst و 1981 :267-Moran95؛ 1981 :308-15 Streeten؛ 29 Dunning-28 : 1988؛ UNCTAD 1994؛ UNCTAD 9-6: 2003).

وكان للولايات المتحدة أكبر التدفقات الداخلية (الجدول 4-15) والتدفقات الخارجية للإستثمار الأجنبي المباشر في عام [1]2001. وعندما أدرجت هونغ كونغ، إحتلت الصين المركز الثاني في عام 2001 في التدفقات الداخلية (أو الأولى في تدفقات أقل البلدان نموا). وعلى الرغم من أن بعض الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الصين يعاد تدويرها للإستثمار المحلي (كما هو مبين في الفصل 19)، حتى لو طرح هذا، فإن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الصين ستحتل المرتبة الأولى بين أقل البلدان نموا. وقد إجتذب أكبر سوق في العالم منخفض التكلفة للإنتاج كثيف العمالة في الصين، والذي أصبح ورشة العمل الصناعية الكبرى في العالم، العديد من الشركات المتعددة الجنسيات. يعتقد معظم مجتمع الأعمال في العالم أنه لا يمكن لأحد أن يتجاهل الفرص الاستثمارية الهائلة في الصين. وبالنسبة للعديد من الشركات متعددة الجنسية، شكل الإستثمار في الصين جهدا للحصول على "خطوه على الطريق". ولكن الصين، وهي مصدر منخفض التكلفة، هي مساومة صعبة، وكثيرا ما تطالب بإمكانية الوصول الكامل إلى التكنولوجيا الأجنبية مقابل الوصول إلى سوقها Kranhold (2004 : A1). ومع ذلك، فإن نمو الإستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين سيعتمد إلى حد كبير على إستقرارها السياسي وإتساق سياساتها الإقتصادية وإدارة إقتصادها الكلي وإندماجها في الإقتصاد العالمي (UNCTAD 68-1994b : 14).

وكانت المكسيك والبرازيل من البلدان الرائدة الأخرى المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية. وإذا استخدمنا تعريفات الـ UNCTAD لأقل البلدان نموا، ومنها سنغافورة وجمهورية كوريا وتايوان، وإذا إجتمعت هونج كونج مع الصين، تلقى أكبر 10 متلقين للإستثمار الأجنبي المباشر فيما بين الإقتصادات النامية 73 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في عام 2001. ويشير الـ UNCTAD (215: 2002b) إلى أن تدفقات رأس المال الخاص قد تركزت في عدد قليل من البلدان. وفي أفريقيا، حيث ارتفعت علاوة المخاطر، لم تتلق سوى 19 في المائة. وتلقى معظم البلدان الأفريقية

(1) المترجم

المتلقية الرئيسية – أنجولا ونيجيريا والجزائر وتشاد وتونس وجنوب أفريقيا والسودان ومصر والمغرب وموزمبيق كميات كبيرة من الإستثمار الأجنبي المباشر في المعادن أو البترول (UNCTAD 34، 7–13 : 2003).

ويذكر البنك الدولي (2: 1997a) أن "المشاركة في شبكات الإنتاج العالمية التي أنشأتها المؤسسات المتعددة الجنسيات توفر للبلدان النامية وسائل جديدة لتعزيز أدائها الإقتصادي عن طريق الوصول إلى الدراية الفنية العالمية وتوسيع نطاق إندماجها في الأسواق العالمية". والواقع أن صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى أقل البلدان نموا بلغ 168 بليون دولار أو 2.8 في المائة من دخلها القومي الإجمالي في عام 2001، وهو انخفاض عن هذه النسبة في عام 1990. وتراجعت هذه النسبة إلى أبعد من ذلك بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض، وكثير منها ذات تصنيف إئتماني منخفض خلال هذه الفترة، من الإنخفاض الذي بدأ في أوائل الثمانينيات (البنك الدولي 332، 16 : 2003h؛ FitzGerald 84–62 : 2002). وبالإضافة إلى ذلك، فإن تدفقات رأس المال الخاص شديدة التقلب، لا سيما في البلدان التي حررت أسواقها المالية. فبعد الأزمة الآسيوية 1997–1998، على سبيل المثال، إنخفضت تدفقات رأس المال الخاص إلى أقل البلدان نموا تراجعا كبيرا.

الجدول 4-15. يوضح تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقتصادات الكبرى، 2001 و 2002 (بالمليار دولار).

المنقطة المضيفة / الإقتصاد	2001	2002
العالم	823.8	651.2
الدول المتقدمة	589.4	460.3
الإتحاد الأوربي	389.4	374.4
فرنسا	55.2	51.5
ألمانيا	33.9	38.0
لوكسمبورغ	–	125.6
المملكة المتحدة	62.0	24.9
دول الإتحاد الأوروبي الأخرى	238.3	134.4
الولايات المتحدة الأمريكية	144.0	30.0
أخرى	56.0	55.9
الإقتصادات النامية	209.4	162.1
أفريقيا	18.8	11.0
الجزائر	1.2	1.1

المنطقة المضيفة / الإقتصاد	2001	2002
أنجولا	2.1	1.3
نيجيريا	1.1	1.3
جنوب أفريقيا	6.8	0.8
أفريقيا الأخرى	7.6	6.5
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	83.7	56.0
الأرجنتين	3.2	1.0
البرازيل	22.5	16.6
المكسيك	25.3	13.6
أمريكا اللاتينية الأخرى	32.7	24.8
آسيا والمحيط الهادئ	106.9	95.1
الصين	46.8	52.7
هونج كونج ، الصين	23.8	13.7
الهند	3.4	3.4
جمهورية كوريا	3.5	2.0
ماليزيا	0.6	3.2
الفلبين	1.0	1.1
سنغافورة	10.9	7.7
مقاطعة تايوان الصينية	4.1	1.4
تايلاند	3.8	1.1
آسيا ودول المحيط الهادئ الأخرى	9.0	8.8
الإقتصادات الإنتقالية	25.0	28.7
أوروبا الوسطى والشرقية	25.0	28.7
جمهورية التشيك	5.6	9.3
بولندا	5.7	4.1
الإتحاد الروسي	2.5	2.4
دول أوروبا الوسطى والشرقية الأخرى	11.2	12.9

May not add up to totals because of rounding.
Categories of developed, developing, and transitional economies may vary from those in this book.
Source: UNCTAD 2003:7.

وعلى الرغم من أن حوالي نصف تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى أقل البلدان نموا في التسعينات كانت، رغم أنها تعاني من تقلبات كبيرة، تمثل قروض تساهم في خدمة الديون في المستقبل وإستثمارات الأوراق المالية التي تخضع لتدفقات رأس المال العكسي (البنك الدولي 354: 2002e؛ و الـ4 UNCTAD: 2003d). ولا يولد الإستثمار المباشر الأجنبي خدمة الديون أو تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج، ويمكن أن يمول عجزا في المدخرات أو ميزان المدفوعات، ويؤدي إلى نقل التكنولوجيا والأساليب المبتكرة لزيادة الإنتاجية، وملء جزء من النقص في المهارات الرفيعة المستوى وتوفير التدريب على الصعيد المحلي والمديرين والفنيين وتوليد الإيرادات الضريبية من الدخل وضريبة أرباح الشركات وتكملة ريادة الأعمال المحلية عن طريق التعاقد من الباطن مع الصناعات المساعدة أو صناع المكونات أو محلات الإصلاح أو عن طريق إنشاء روابط إلى الأمام والخلف.

وبلغت التدفقات الإستثمارية الداخلة كنسبة مئوية من إجمالي الإستثمار الرأسمالي الثابت في أفريقيا 9 في المائة في عام 2002. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر السنوية إلى أقل البلدان نموا زادت بنسبة 65 في المائة من عام 1989 إلى عام 1994، كما تضاعفت ثالث مرات من عام 1989 إلى عام 2001 (الشكل 10-15) فإن حصة أقل البلدان نموا من تدفقات البلدان النامية كانت 0.6 في المائة فقط في عام 2001. وكان معظم هذه التدفقات للبلدان الأفريقية النفطية والنفطية (UNCTAD 77، 74، 49: 2002c). وعلاوة على ذلك، فإن البلدان المنخفضة الدخل لا تشكل سوى 30 في المائة من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية في عام 2001 والبالغة 171 مليار دولار، كما إستحوذت الهند على نصيب الأسد من الاستثمار الأجنبي المباشر في مصرف ليك (البنك الدولي 87: 2003h؛ والبنك الدولي 2003e: 331-332)[1].

وبلغت حصة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي تكوين رأس المال المحلي في الفترة 1998-2000 سبعة في المائة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية و 13 في المائة بالنسبة لجميع البلدان النامية الأخرى. ووفقا لل UNCTAD (78-73: 2002c)، كان 17 بلدا من البلدان النامية غير الساحلية ال 25 التي شيدت فيها المؤشرات مؤشرات أداء ضعيفة، في الفترة 1986-2001، في إجتذاب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

(1) المترجم

وتحتاج البلدان النامية، ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية، إلى سياسات لزيادة الإستثمار الأجنبي المباشر والموارد الخارجية الأخرى. وفي عام 1988، أنشأ البنك الدولي وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف لمساعدة البلدان النامية على غجتذاب الإستثمار الأجنبي. توفر الوكالة الدولية لضمان الإستثمار للمستثمرين خدمات التسويق وتقديم المشورة القانونية والضمانات ضد المخاطر غير التجارية مثل مصادرة الملكيات والحرب (Aguilar 10 : 1997).

وبحلول عام 2001، أبرم 41 بلدا من أقل البلدان نموا معاهدات إستثمار ثنائية مع بلدان أخرى لحماية وتعزيز الإستثمار الأجنبي، وأبرم 33 بلدا معاهدات ضريبية مزدوجة لتجنب الضرائب في كل من البلدان النامية غير الساحلية وبلد المقر. ويؤدي الإستثمار الأجنبي المباشر دورا ليس فقط في مجال التمويل وإنما أيضا في المهارات والتكنولوجيا والمعرفة اللازمة لتحفيز النمو الإقتصادي (المرجع نفسه، الصفحتان 78–79). وعلى الرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل أكبر عنصر من الموارد الخارجية للبلدان النامية غير الساحلية، فإنها إنخفضت نسبيا وبشكل مطلق، من عام 1995 إلى عام 2000 (أنظر الشكل 10–15).

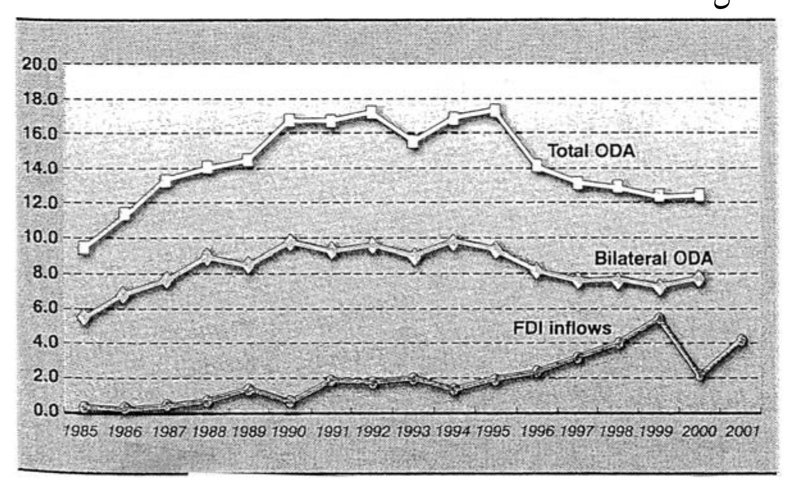


FIGURE 15-10. FDI Inflows and ODA Flows to LLDCs, 1985–2001 (billions of dollars). *Source:* UNCTAD 2002d:77.

وقد وفرت تنزانيا، وهي بلد من البلدان النامية غير الساحلية، إطارا تمكينيا للإستثمار الأجنبي المباشر في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، عن طريق الإنتقال إلى إقتصاد السوق، وإجراء إصلاحات في السوق (بما في ذلك سن قانون تعدين أكثر ملاءمة للإستثمار الأجنبي المباشر)، وبدء برنامج خصخصة لعدم الكفاءة . وخلال الفترة

1995–2000، تلقت تنزانيا مبلغا قدره مليار دولار من الإستثمار الأجنبي المباشر، وكان ذلك في مجال تعدين الذهب، مقابل 90 مليون دولار فقط خلال الفترة 1989–1989.

وعلى غرار تنزانيا، هناك إمكانية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية والبلدان المنخفضة الدخل، وليس فقط للبلدان التي يحتمل أن تكون أسواقا كبيرة، مثل الصين والهند؛ مع المواطنين غير المقيمين، مثل الصين أو الهند؛ مع مواطنين مقيمين يديرون إستثمارات عبر الحدود، كما هو الحال في ماليزيا وموزامبيق وجنوب أفريقيا أو شرق أفريقيا (FitzGerald 71 :2002)؛ أو مع الصناعات الإستخراجية، مثل نيجيريا أو أنجولا. أدخلت فيتنام تشريعات الإستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 1988–1988، التي رفعت، مع رفع الجزاءات الإقتصادية الأمريكية في عام 1994، تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من 8 ملايين دولار في عام 1988 إلى 150 مليون دولار في عام 1995. وأدت إصلاحات الغستثمار الأجنبي المباشر في بنجلاديش في عام 1991 إلى تيسير إنشاء ملكية أجنبية فقد زادت التدفقات الداخلة من طفرة صغيرة في الثمانينات إلى 125 مليون دولار في عام 1995. وقد زادت غانا، نتيجة خصخصة حقول الذهب في أشانتي، من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر السنوية 17 ضعفا من متوسط قدره 11،7 مليون دولار خلال الفترة 1986–1992 إلى متوسط قدره 201 مليون دولار في الفترة 1993–1995 (ODI 2: 1997). وحتى كمبوديا، التي أنشأت إطارا قانونيا والمؤسسات اللازمة لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر بعد عام 1993، زادت تدفقات رؤوس أموالها الأجنبية المباشرة من لا شيء تقريبا في عام 1990 إلى 656 مليون دولار في عام 1996 (UNCTAD 316، 54 :1997a).

ومنذ منتصف الثمانينيات، ومع هبوط الحواجز التجارية والنقل والإتصالات، زادت الشركات المتعددة الجنسيات من الإستعانة بمصادر خارجية دولية وإستوردت مكونات من مواقع إنتاج منخفضة التكلفة في الخارج وتم تصديرها إلى مواقع التجميع أو المعالجة في الخارج. وكمثال على ذلك، في أعقاب إرتفاع الين بعد عام 1985، الشركات المصنعة للإلكترونيات الكبرى في اليابان الاستعانة بمصادر خارجية وغيرها من المراحل النهائية من الانتاج للدول الآسيوية (البنك الدولي 43–42 :1997i). وشكلت بلدان الإستثمار الوطنية الآسيوية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ASEAN جزءا من نظام التجارة والإستثمار الإقتصادي اللامحدود الذي تتبعه الشركات اليابانية. وإستخدمت هذه الشركات نمط الأوز الطائر، مع اليابان في الصدارة، والدول الآسيوية الناشئة التي تشكل "V" بالخلف. ويناقش الفصل 17 كلا من شبكات الإنتاج العالمية اليابانية والأمريكية.

وتحتاج البلدان النامية إلى إجراء تغييرات مؤسسية رئيسية (أنظر الفصل 4)، ليس فقط لتيسير الإستثمار الأجنبي والمحلي، بل توفير السقالات للسياسات الإقتصادية الأخرى التي تزيد من جاذبية البلد لتدفقات رؤوس الأموال المحلية الأجنبية الخاصة. ومع التغيرات في المؤسسات، يمكن أن يبدأ عدد من البلدان المنخفضة الدخل في المشاركة في التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي تنشئه الاستعانة بمصادر خارجية من جانب البلدان المرتفعة الدخل في منظمة OECD. غير أن هذا النمط من الأوز الطائر قد ينطبق أيضا على البلدان غير الأعضاء في منظمة OECD. وتقدر اللجنة الإقتصادية لأفريقيا ECA 1989)) أن بلدان الإتحاد الإنمائي للجنوب الأفريقي SADC غير جنوب أفريقيا فقدت خلال الثمانينات ربع ناتجها المحلي الإجمالي من زعزعة الإستقرار في جنوب افريقيا. بيد أنه منذ عام 1994، يتعين على جنوب أفريقيا الديمقراطية والمزدهرة توفير القيادة الإقتصادية لتحفيز التنمية الإقتصادية للجنوب. ويمكن أن تشكل جنوب أفريقيا، بما لديها من التجارة الخارجية والإستثمار الأجنبي المباشر (بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات في البلد) "قطبا للنمو" بالنسبة لأعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الآخرين في أنجولا وبوتسوانا وليسوتو وملاوي وموريشيوس وموزمبيق وناميبيا وسوازيلاند وتنزانيا وزامبيا وزمبابوي (UNCTAD 66-64: 1997b).

وبطبيعة الحال، فإن المشاركة في هذه المشاركة العالمية في الإنتاج لها فوائدها وتكاليفها، كما هو الحال في ماليزيا وتايلند، التي نوقشت في الفصل 17، ونوقشت أيضا في وقت لاحق عندما ننظر إلى فوائد وتكاليف الشركات متعددة الجنسيات.

فوائد وتكاليف المؤسسات متعددة الجنسيات

بعض حكومات أقل البلدان نموا متضاربة، أو حتى معادية تجاه الشركات المتعددة الجنسيات. ومن المؤكد أن هذه الشركات تجلب رأس المال والتكنولوجيا الجديدة والمهارات الإدارية والمنتجات الجديدة وزيادة الكفاءة والدخل؛ ومع ذلك، تسعى الشركات متعددة الجنسيات عادة إلى تعظيم أرباح الشركة الأم، بدال من الشركات التابعة. ومن المؤكد أن السبب الرئيسي لأقل البلدان نموا التي تلتمس إستثمار الشركات المتعددة الجنسيات وغيرها من الإستثمارات الأجنبية المباشرة هو مساهمتها في نقل التكنولوجيا[1](1). غير أنه قد يكون من مصلحة الشركة الأم أن تحد من نقل التكنولوجيا والأسرار الصناعية إلى الموظفين المحليين في الشركة الفرعية، وتقييد صادراتها وإجبارها على شراء قطع وسيطة وسلع رأسمالية من الشركة الأم، ووضع أسعار نقل داخلي

(1) المترجم[1]

(ولكن دولي) لتحويل الضرائب من البلد المضيف. ومع ذلك، خلال العقد الماضي أو نحو ذلك، ركزت بعض الشركات متعددة الجنسيات على زيادة البحث والتطوير في الشركات المنتسبة، حتى في أقل البلدان نموا. على سبيل المثال، في التسعينيات، عندما كانت الولايات المتحدة واليابان والشركات متعدة الجنسيات التابعة للأمم المتحدة وأصبحت الشركات التابعة للقوات المتعددة الجنسيات أكثر إندماجا في سلم الشركات ذات القيمة المضافة الدقيقة للغاية، حيث وضعت الشركات متعددة الجنسيات المزيد من البحث والتطوير في الشركات التابعة لها.

معظم الإستثمارات الأجنبية هي من الشركات الكبيرة. وأكبر الشركات المتعددة الجنسيات، التي لديها مئات الفروع والشركات المنتسبة في جميع أنحاء العالم، لديها ناتج مماثل لأقل البلدان نموا التي تتفاوض معها. ExxonMobile و Shellو BP و General Motors و Ford و Toyotaو Hitachi و Matsushita و Siemens و General Electric كل قيمة مضافة سنوية تتجاوز تلك التي في معظم دول العالم الثالث (الجدول 5-15).

وهكذا، على سبيل المثال، فإن شركة General Motors لن تتفاوض بشأن الإستثمار في بنجلاديش أو شركة ExxonMobile في نيجيريا بإعتبارها طرفا أدنى، ولكن على قدم المساواة تقريبا في القوة الإقتصادية وحجمها[1].

وعلاوة على ذلك، فإن الشركات متعددة الجنسيات تتزايد بشكل متزايد وتحول الإستثمارات من بلد إلى آخر مع تغير معدالت الضرائب والأجور والتكاليف الأخرى (Barnet و Cavanagh 1994).

تعد الشركات متعددة الجنسيات جهات فاعلة مهمة على الساحة الدولية. ويقدر الـ UNCTAD أن القيمة المضافة لأهم 100 شركة في العالم شكلت 4.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2000 (UNCTAD 91: 2002)، وأن التجارة الدولية المتعددة الجنسيات كانت تمثل ثلث التجارة الدولية (UNCTAD 1994b). وتعاملت الشركات متعددة الجنسيات أربعة أخماس تجارة السلع الأفريقية في عام 1983. وكانت ثمانية وثلاثون في المائة من إجمالي واردات الولايات المتحدة في عام 1977 تتألف من معاملات فيما بين الشركات متعددة الجنسيات الموجودة في الولايات المتحدة. وكان أكثر من ثلث هذه المعاملات من أقل البلدان نموا. وعلاوة على ذلك، تلعب الشركات المتعددة الجنسيات دورا هاما في صادرات التصنيع في أقل البلدان نموا، وهي مسؤولة

(1) المترجم

عن 20 في المائة من صادرات أمريكا اللاتينية المصنعة. وفي الواقع، شكلت الشركات التابعة للولايات المتحدة وحدها 7.2 في المائة من الصادرات الصناعية لأقل البلدان نموا في عام 1977، و 35.7 في المائة من المكسيك، و 15.2 في المائة في البرازيل، و 1.5 في المائة فقط في كوريا الجنوبية (برنامج الحلقة الدراسية للـ UNCTAD لعام 1978؛ و 315 Streeten-308: 1981؛ 1983a؛ و 8 UNCTAD-3: 1985؛ و Blomstrom و Kraus و Lipsey 1988).

وغالبا ما تعمل الشركات متعددة الجنسيات في الأسواق في كثير من الأحيان مع إحتكارات القلة الدولية مع المنافسة بين عدد قليل من البائعين الذين تترابط قرارات التسعير الخاصة بهم. ويؤكد الإقتصاديون الدوليون أن الشركات الكبيرة تستثمر في الخارج بسبب عيوب دولية في سوق السلع أو الموارد أو التكنولوجيا. وتستفيد الشركات متعددة الجنسيات من المزايا الإحتكارية، مثل البراءات والمعرفة التقنية والمهارات الإدارية والتسويقية الرفيعة،د وتحسين فرص الوصول إلى أسواق رأس المال وإقتصادات الإنتاج على نطاق واسع وإقتصادات التكامل الرأسي (أي توفير التكاليف من تنسيق القرارات بين إنتاج الوحدة ومورديها "المنبع" والمشترين "المصب"). ومثال على التكامل الرأسي هو من تسويق النفط الخام إلى الوراء إلى حفره وإلى الأمام إلى الأسواق الإستهلاكية لمنتجاتها المكررة. غير أن UNCTAD (5: 1993) يجادل بأنه في التسعينيات، مع إدخال تحسينات كبيرة على تكنولوجيات الإتصال والمعلومات، إنتقلت الشركات المتعددة الجنسيات إلى تكامل أكثر تعقيدا وتنسيق "عددا متزايدا من الأنشطة في مجموعة واسعة من المواقع".

وتزيد الشركات المتعددة الجنسيات بصورة متزايدة بإنشاء فروع قائمة بذاتها، ترتبط بالملكية إلى الوالد، ولكنها تعمل بشكل كبير بوصفها شواغل مستقلة داخل الإقتصاد المضيف. وتقوم هذه الشركات التابعة بترتيب متعاقديها من الباطن والموردين والتسويق، حتى أن بعضها يقع في بلدان ثالثة.

وفي الفترة من 1988 إلى 1992، باعت أقل البلدان نموا، تحت ضغوط الدائنين لخصخصة المؤسسات العامة، 17 في المائة من مؤسساتها المتوسطة الحجم والكبيرة المملوكة للدولة للمستثمرين الأجانب المباشرين. وفي أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق، 1988 إلى 1992، شكل الإستثمار الأجنبي المباشر من خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة 67 في المائة من مجموع تدفقات الغستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك المنطقة (1994b: 26 UNCTAD).

الجدول 5-15. **يوضح ترتيب البلدان النامية والبلدان ذات الدخل المتوسط والشركات متعددة الجنسيات وفقا للقيمة المضافة في عام** 2000a **(بالمليار دولار)**

الصين	1,080
البرازيل	595
المكسيك	575
الهند	457
الأرجنتين	285
الاتحاد الروسي	251
تركيا	200
المملكة العربية السعودية	173
بولندا	158
إندونيسيا	153
جنوب أفريقيا	126
تايلند	122
فنزويلا	120
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	105
مصر	99
ماليزيا	90
كولومبيا	81
الفلبين	75
تشيلي	71
Exxon Mobileb	63
باكستان	62
General Motorsb	56
بيرو	53
الجزائر	53
بنجلاديش	47
هنجاريا	46
Ford Motor	44
Daimler Chrysler	42
نيجيريا	41
General Electricb	39
Toyota Motorb	38
الكويت	38
رومانيا	37
Royal Dutch /Shell	36
المغرب	33
أوكرانيا	32
Siemens	32

31	Viet Nam
31	الجماهيرية العربية الليبية
30	BP
30	Wal-Mart Storesc
27	IBMb
24	Volkswagen
24	كوبا
24	Hitachib
23	Total FinaElf
23	Verizon Communicationsd
22	Matsushita Electric Industrialb
20	Mitsui & Companyc
20	E. On
20	عمان
20	Sonyb
20	Mitsubishic
20	أوروجواي
20	الجمهورية الدومينيكية
19	تونس
19	Philip Morrisb
19	سلوفاكيا
19	كرواتيا
19	Guatemala
19	SBC Communicationsd
18	Itochuc
18	كازاخستان
18	Honda Motorb
18	Eni
18	Nissan Motorb
17	Toshibab
17	الجمهورية العربية السورية
17	GlaxoSmithKline
17	BT

Note: Thirty high-income countries (see cover) were omitted from the table.
a GDP for countries and value added for MNCs. Value-added is defined as the sum of salaries, pretax profits, and depreciation and amortization.
b Value-added is estimated by applying the 30 percent share of valueadded in the total sales, 2000, of manufacturers for which the data were available.
c Value-added is estimated by applying the 16 percent share of valueadded in the total sales, 2000, of trading companies for which the data on value-added were available.
d Value-added is estimated by applying the 37 percent share of valueadded in the total sales, 2000, of other tertiary companies for which the data on value-added were available.
Source: UNCTAD 2002c:90–91.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال السيطرة على التسويق والتمويل العالميين في بعض الصناعات تعطي الشركات المتعددة الجنسيات قدرا كبيرا من السلطة في تحديد العرض والسعر للصادرات الأولية لأقل البلدان نموا. فعلى سبيل المثال، تمثل ثلاث تجمعات من 70 إلى 75 في المائة من سوق الموز العالمي؛ وست شركات، 70 في المائة من تجارة الكاكاو؛ وستة من الشركات متعددة الجنسيات، 85-90 في المائة من تجارة التبغ الورقية (اللجنة الإقتصادية لأفريقيا 1983a).

ومع ذلك، من المفارقات في بعض الحالات أن الشركات متعددة الجنسيات قد تزيد من المنافسة لأن معاملاتها الداخلية تزيل الحواجز أمام التجارة الحرة وحركة العوامل بين البلدان. وعلى النقيض من ذلك، فعندما تنشأ الشركات متعددة الجنسيات في إقتصاد ما، فإنها قد تستغل مزاياها الإحتكارية وتعزز التركيز. وهكذا، ساهمت الشركات متعددة الجنسيات، التي شكلت 62 في المائة من رصيد رأس المال الصناعي في نيجيريا في عام 1965، في إرتفاع معدلات التركيز الصناعي. ومع ذلك، فإن إنتاج الشركة الفرعية التي تهيمن على صناعة أقل البلدان نموا قد لا يكون سوى جزء صغير من إنتاج الشركة الأم وطرفها في عملية صنع القرار للشركات متعددة الجنسيات (Kindleberger 285-267 :1974؛ Nafziger 1977 :55-60).

وربما تكون قد لاحظت بالفعل أن القادة في أقل البلدان نموا لا يوافقون على ما إذا كانت الشركات متعددة الجنسيات مفيدة أم لا. ويؤكد البعض أن الشركات متعددة الجنسيات توفر رأس المال النادر والتكنولوجيا المتقدمة ضرورية للنمو السريع. ويعتقد آخرون أن الإعتماد على رأس المال والتكنولوجيا يعيق التنمية. في القسمين التاليين، نلخص فوائد وتكاليف الشركات متعددة الجنسيات في البلدان الأقل نموا[1][(1)].

فوائد الشركات متعددة الجنسيات. يمكن أن تساعد الشركات متعددة الجنسيات البلدان النامية:

1. تمويل فجوة في المدخرات أو عجز في ميزان المدفوعات.
2. الحصول على نفع أو خدمة متخصصة ضرورية للإنتاج المحلي (على سبيل المثال، نظام هندسي تحت الماء للتنقيب عن النفط في الخارج أو القدرة على الحاسوب لتحليل قوة ووزن مكونات السد).
3. الحصول على التكنولوجيا الأجنبية والأساليب المبتكرة لزيادة الإنتاجية.

(1) المترجم[1]

4. توليد التكنولوجيا المناسبة من خلال تكييف العمليات القائمة أو عن طريق إختراع جديد.

5. ملء جزء من النقص في الإدارة وريادة الأعمال.

6. تكملة ريادة الأعمال المحلية من خالل التعاقد من الباطن مع الصناعات المساعدة أو صناع المكونات أو ورش الإصالح. أو عن طريق إقامة روابط إلى الأمام وإلى الخلف.

7. توفير اتصالات مع البنوك الخارجية والأسواق ومصادر الإمداد التي من شأنها أن تظل غير معروفة.

8. تدريب المدراء والفنيين المحليين.

9. توظيف العمالة المنزلية، وخاصة في الوظائف الماهرة.

10. توليد الإيرادات الضريبية من الدخل والضرائب أرباح الشركات.

11. تعزيز الكفاءة بإزالة العوائق أمام التجارة الحرة وحركة العوامل.

12. زيادة الدخل القومي من خلال زيادة التخصص والإقتصاديات.

تكاليف الشركات متعددة الجنسيات. وقد تساءل بعض الإقتصاديين وصانعي السياسات في العالم الثالث عما إذا كانت فوائد هذه الشركات تتجاوز التكاليف. ويتهم هؤلاء النقاد أن الشركات متعددة الجنسيات لها تأثير سلبي على البلدان النامية لأنها:

1 – تزيد من الإعتماد التكنولوجي لأقل البلدان نموا على المصادر الأجنبية، مما أدى إلى زيادة الإبتكار التكنولوجي من جانب العمال المحليين.

2. تحد من نقل براءات الإختراع والأسرار الصناعية، والمعرفة الفنية الأخرى إلى الشركة التابعة، والتي يمكن إعتبارها منافسا محتملا (Adikibi 526–511 :1988). على سبيل المثال، غادرت كوكا كولا الهند في عام 1977 بدلا من أن تشترك في صيغتها السرية مع المصالح المحلية (على الرغم من أنه في عام 1988–1988، أعادت دخول الهند، ولكن دون مشاركة صيغتها، من أجل الحيلولة دون هيمنة المشروع المشترك الذي تملكه بيبسي كولا).

3. تعزز التركيز الصناعي والتكنولوجي.

4. تعزز ريادة الأعمال المحلية والإستثمار في الصناعات الناشئة.

5. تدخل منتجات وتكنولوجيات وأنماط إستهالك غير ملائمة) أنظر Nafziger، المربع 2–15 : 2006b، "تغذية الرضع والشركات متعددة الجنسيات").

6. تزيد معدلات البطالة من التكنولوجيا غير المناسبة (أنظر الفصل 9).
7. تفاقم التفاوت في الدخل من خلال توليد فرص العمل ورعاية وإنتاج السلع التي تفيد في المقام الأول أغنى 20 في المائة من السكان.
8. تقيد الصادرات الفرعية عندما تقوض سوق الشركة الأم.
9. تبدد الإلتزامات الضريبية عن طريق المبالغة في تكاليف الإستثمار والإفراط في تقدير المدخلات المحولة من شرآة تابعة أخرى وتقلل النواتج المباعة داخل الشركة متعددة الجنسيات إلى بلد آخر.
10. تنشئ تباين في أسعار النقل الداخلي لتحويل الأموال خارج نطاق القانون أو للتحايل على ضوابط الصرف الأجنبي.
11. تحتاج الشركة التابعة بشراء المدخلات من الشركة الأم بدلا من الشركات المحلية.
12. تعيد مبالغ كبيرة من الأموال – الأرباح، والإتاوات ورسوم الإدارة والخدمات – التي تساهم في العجز في ميزان المدفوعات في السنوات التي تلت التدفق الأولي لرأس المال.
13. التأثير على سياسة الحكومة في إتجاه غير موات (على سبيل المثال، الحماية المفرطة والامتيازات الضريبية والإعانات والبنية التحتية وتوفير مواقع المصانع).
14. زيادة التدخل الأجنبي في العملية السياسية المحلية.
15. تحويل الموظفين المحليين المهرة من ريادة الأعمال المحلية أو الخدمة الحكومية.
16. رفع نسبة كبيرة من رأسمالها من الصناديق المحلية ذات التكلفة العالية.

في النقطة الأخيرة، أشارت Ronald Mu¨ ller’s (1979: 151-178) أدلة من أمريكا اللاتينية أن الشركات متعددة الجنسيات تسهم فقط 17 في المائة، والمصادر المحلية 83 في المائة، من رأس المال المالي. ومع ذلك، فإن شركة Ronald Mu¨ ller’s تتضمن رأس المال المحلي أرباح الشركة التابعة وإعادة إستثمارها. وإذا تم إستبعاد هذا المصدر، فإن التمويل المحلي يمثل 59 في المائة من إجمالي رأس المال. ومع ذلك، إذا كان الرقم ممثلا للبلدان النامية ككل، فإن الشركات المتعددة الجنسيات تساهم بأقل مما يعتقد عموما. وعلاوة على ذلك، وحتى لو كان الأفراد المحليون والمؤسسات المالية يساهمون بنسبة تتراوح بين 20 و 30 في المائة فقط، فإن هذا المبلغ يمثل مبالغ كبيرة إستثمرت في أماكن أخرى يمكن أن تلبي الأولويات الإجتماعية للبلد على نحو أفضل.

ويوضح الجنوب الأفريقي تكلفة الشركات متعددة الجنسيات. ففي الفترة ما بين 1960 و 1985، كان ما يقرب من نصف الإستثمار في الشرق الأوسط للقوات المتعددة الجنسيات في أفريقيا في جمهورية جنوب أفريقيا، لا يدعم الفصل العنصري فحسب، بل يضر أيضا بتنمية البلدان المجاورة. واعتبرت الشركات متعددة الجنسيات وحكومة بريتوريا جنوب أفريقيا هى جوهر أنشطتها الموسعة فى أنحاء أخرى من جنوب أفريقيا التى وفرت العمالة والسوق والمواد الخام. كما سيطرت الشركات متعددة الجنسيات مع الشركات التابعة لها أيضا في البلدان المجاورة لجنوب أفريقيا على نظمها المصرفية، وإستثمرت جزءا كبيرا من رأس المال المالي لهذه البلدان في جنوب أفريقيا، وشحنت المواد الخام لتجهيزها إلى جنوب أفريقيا، وأهمت صناعاتها التحويلية (وأحيانا) صناعات التعدين. وإشترى هؤلاء الجيران السلع الرأسمالية وبعض السلع الإستهلاكية، وحتى المواد الغذائية من الشركات متعددة الجنسيات في جنوب أفريقيا. وحتى الثمانينيات، قامت شركات النحاس الدولية في زامبيا وزائير وبوتسوانا وناميبيا ببناء معظم المصانع المفلعة في جنوب أفريقيا أو الغرب (Seidman و Makgetla 1980).

المصالح الإقتصادية المتعددة الأطراف والمصالح الإقتصادية لأقل البلدان نموا. وتختلف فوائد وتكاليف القوات متعددة الجنسيات فيما بين الفئات ومجموعات المصالح داخل عدد من أقل البلدان نموا. في بعض الأحيان، ترحب النخب السياسية بشركة متعددة الجنسيات لأنها تستفيد منها من خلال الإضـرار بعقدها ومبيعات المدخلات والخدمات وفرص العمل للعملاء والوظائف في مجالس الإدارة (على الرغم من أن الشركة تضر بمصالح معظم السكان). ومع ذلك، مع تشتت السلطة السياسية، قد تضطر النخب لتمثيل المصلحة العامة العامة.

ومنذ أوائل السبعينات، حدث تحول في القدرة التفاوضية بعيدا عن الشركات المتعددة الجنسيات إلى حكومات العالم الثالث، مما زاد من خبراتها الفنية والإقتصادية، وأضاف مصادر بديلة لرأس المال والتكنولوجيا. وهناك حصة متزايدة من إستثمارات الشركات المتعددة الجنسيات في مشاريع مشتركة مع حكومة أو أقل البلدان نموا. وقد خصصت أقل البلدان نموا المزيد من الإيجارات الإحتكارية من المرافق العامة وإنتاج المعادن. وفي السبعينات، كان التغيير الأكثر وضوحا هو التحول في ملكية إمتيازات النفط من منظمة OPEC من شركات النفط العالمية إلى الحكومات الأعضاء في منظمة OPEC (أنظر الفصل 13). وعلاوة على ذلك، ونتيجة للقيود المتزايدة على أقل البلدان نموا، تحول بعض دور الشركات المتعددة الجنسيات من الاستثمار في رأس المال، وملكية رأس المال، والرقابة الإداريـة على المرافق الخارجية إلى بيع التكنولوجيا، وخدمات

الإدارة، والتسويق. وحيث أن أقل البلدان نموا تصبح أكثر انتقائية في قبول الشركات المتعددة الجنسيات، وأكثر فعالية في التفاوض، فإنها تزيد من الفوائد وتخفض تكاليف الشركات المتعددة الجنسيات (Streeten 315-308: 1981).

غير أن بعض الإقتصاديين يجادلون بأنه منذ منتصف الثمانينات، تحولت القدرة التفاوضية إلى حد ما إلى الشركات المتعددة الجنسيات. وفي ظل قروض تثبيت صندوق النقد الدولي وقروض التكيف المقدمة من صندوق النقد الدولي، واجهت أقل البلدان نموا ضغوطا لخصخصة وفتح إقتصاداتها لإستثمارات رأس المال الأجنبي، وهي سياسات توفر فرصا أكبر للشركات المتعددة الجنسيات التي تتخذ من الدول المتقدمة مقرا لها.

بدائل لنقل تكنولوجيا الشركات متعددة الجنسيات. ويمكن لأقل البلدان نموا أن تحصل على التكنولوجيا من الشركات المتعددة الجنسيات دون إمتلاكها وحدها. ويمكن للمشاريع المشتركة بين البلدان المتعددة الجنسيات في البلدان المتعددة الأطراف أن تساعد أقل البلدان نموا على التعلم بالممارسة. ومع ذلك، فإن القيود التعاقدية المتكررة على نقل براءات الإختراع والأسرار الصناعية وغيرها من المعارف التقنية إلى الشركة التابعة، والتي يمكن إعتبارها منافسا محتملا، قد تعرقل فوائد التعلم. إن المشاريع الجاهزة التي يوفر فيها الأجانب أسعارا المدخلات والتكنولوجيا، وبناء المنشآت والمعدات، وتجميع خط الإنتاج بحيث يمكن للسكان المحليين بدء الإنتاج عند «تحويل المفتاح»، عادة ما تكون أكثر تكلفة ونادرا ما تكون مربحة في أقل البلدان نموا عادة ما تفتقر إلى بنية تحتية صناعية كافية). وتشمل الترتيبات الأخرى عقود الإدارة، وشراء أو ترخيص التكنولوجيا، أو (بتكلفة أقل) شراء الآلات التي تجسد المعرفة. يذكر ان الحكومة اليابانية فى نهاية القرن التاسع عشر والتى لم تحصل على مساعدات أجنبية قدمت إبتكارات عن طريق شراء التكنولوجيا الأجنبية او الإستعانة بالخبراء الأجانب مباشرة. وفي الآونة الأخيرة، في الثمانينيات، قام مصنع جيالينغ للآلات المملوكة للحكومة الصيني في تشونغتشينغ بتحسين هندسة الدراجات النارية بشكل كبير من خلال شراء المشورة الفنية والآلات وقطع الغيار وتكنولوجيا الترخيص من شركة هوندا للسيارات اليابانية. بالإضافة إلى ذلك، تشمل المصادر غير التسويقية للمعرفة الأجنبية التقليد والمجلات التجارية والتبادل التقني والعلمي فضلا عن التغذية المرتدة من المشترين الأجانب أو مستخدمي الصادرات - كل ذلك تقريبا غير مكلف (Nafziger 1-26 : 1986b؛ Nordquist 66-71 : 1987؛ انظر أيضا Fransman 14-11 : 1986، الذي يشير إلى وسائل رئيسية لنقل المعرفة من خلال السوق).

يستنتج Sanjaya Lall (1985: 76) بشكل معقول مايلي:

ومن ثم، يجب أن تكون الإستراتيجية الصحيحة مزيجا حكيما ودقيقا من السماح بدخول الشركات متعددة الجنسيات الـ TNC، والترخيص، وتحفيز الجهود التكنولوجية المحلية. ويجب أن يكون التوتر دائما - كما كان الحال في اليابان - لمواكبة أفضل ممارسات التكنولوجيا وتحقيق الكفاءة الإنتاجية التي تمكن المنتجين المحليين (بغض النظر عن أصلهم) من المنافسة في الأسواق العالمية. وسيستلزم هذا الهدف وجود الـ TNC في بعض الحالات، ولكن ليس في حالات أخرى.

قروض على مستوى البنوك

في الستينيات، كان رصيد أقل البلدان نموا في العجز في السلع والخدمات يمول أساسا من خلال التدفقات من المصادر الرسمية أو شبه الرسمية في شكل منح وقروض تساهلية وقروض سوقية. وكان التمويل الخاص خلال الستينات يتألف أساسا من إئتمانات الموردين والإستثمار الأجنبي المباشر. وإزداد الإقراض من البنوك التجارية في العقد بعد عام 1967. وكما سبقت الإشارة إليه وإنخفضت القروض الخاصة خلال معظم الثمانينات وإزدادت خلال أوائل التسعينات ولكنها إنخفضت مرة أخرى خلال أواخر التسعينات حتى عام 2003.

وتمول القروض غير الميسرة من الخارج عجزا في رصيد حساب السلع والخدمات. وبالنسبة لأقل البلدان نموا، انخفضت نسبة المعونة الرسمية إلى القروض التجارية لمدة عقد ونصف بعد عام 1970: من 1.40 في عام 1970 إلى 0.66 في عام 1973 إلى 0.55 في عام 1975 إلى 0.36 في عام 1978 إلى 0.23 في عام 1984. وفي وقت لاحق، ارتفعت القروض التجارية من 0.23 في عام 1984 إلى 0.33 في عام 1987 إلى 0.47 في عام 1990 و 0.43 في عام 1994 إلى 0.95 في عام 2002. ويعكس الإتجاه المتزايد بعد منتصف الثمانينات الإنخفاض في الإقراض الخاص بدلا من النمو الكبير في المساعدة التساهلية. وبحلول أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينات، تلقت البلدان المنخفضة الدخل، التي تضم أكثر من ضعف عدد سكان البلدان المتوسطة الدخل، ضعف المساعدة الرسمية التي قدمتها البلدان المتوسطة الدخل، على عكس السبعينيات وأواخر التسعينيات والسنوات الأولى من في القرن الحادي والعشرين، عندما كانت المساعدات موزعة بالتساوي نسبيا بين فئات البلدان. ومع ذلك، فإن جميع القروض التجارية التي كانت تتمتع بتصنيف إئتماني مرتفع (بإستثناء البنك الدولي 1980، و OECD 1981؛ و OECD 1982؛ والبنك الدولي 63-49: 1981؛ ومجلس التنمية الدولي 37-215:

1982a؛ مجلس التنمية الدولي 46-225: 1982a؛ وصندوق النقد الدولي 109-96: 1988a؛ وصندوق النقد الدولي 67-161: 1995d؛ 2002b OECD).

وقد إنخفض مصدران للإقراض في أواخر التسعينيات والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين: (1) الإقراض الخاص حيث أصبح المصرفيون التجاريون غير راغبين في التمويل في مواجهة إعادة جدولة الديون والتخلف عن السداد (أنظر الفصل 16)، والقروض المتعثرة مؤخرا، والمزيد من الانتقائية (2) تمويل إئتمان الصادرات الرسمية (أو المدعومة رسميا) (جزء من الإقتراض قصير الأجل)، وأسعار الفائدة على التمويل المصرفي إنخفضت.

ومع ذلك، فإن أحد مصادر التمويل المحلي لأقل البلدان نموا آخذ في الإتساع والإقراض المحلي من جانب المصارف المتعددة الجنسيات التي يوجد مقرها في الدول المتقدمة. أما المصارف الرئيسية التابعة للدول المتقدمة في مجموعة الـ [1]10فهي تزداد إقراضا بالعملة المحلية، وهو إتجاه يمكن أن يقلل من ديون أقل البلدان نموا بالعملة الأجنبية. وإرتفعت مطالبات المصارف المحلية من الشركات العشر التابعة لمجموعة الـ 10 في أقل البلدان نموا من 30 مليار دولار في عام 1983 إلى 130 مليار دولار في عام 1996 إلى 490 مليار دولار في عام 2002، مما زاد من نسبة مطالبات هذه الشركات المنتسبة إلى أقل البلدان نموا بالعملة المحلية من 7 في المائة في عام 1983 إلى 20 في عام 1996 إلى 68 في المائة في عام 2002 (البنك الدولي 51: 2003e). وهذا يقلل من عدم تطابق العملات في أقل البلدان نموا، وهي ظاهرة تحتفظ فيها المصارف بأصول بالعملة المحلية وتحمل خصوم بالعملة الأجنبية، مما يجعل المصارف عرضة للخسائر الناجمة عن إنخفاض قيمة العملة المحلية.

التدفقات الثنائية. إن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من OECD ليست سوى جزء من مجموع التدفق الصافي للموارد لأقل البلدان نموا. وكما ذكر سابقا، فإن 0.22 في المائة من الناتج القومي الإجمالي لعام 2001 في بلدان OECD هي مساعدات أجنبية. ومع ذلك، شملت التدفقات الصافية الإضافية رأس المال الخاص والقروض المصرفية 0.96 - في المائة من الناتج القومي الإجمالي، والتدفقات الرسمية غير الرسمية 0.04 - في المائة من الناتج القومي الإجمالي، والوكالات الطوعية الخاصة 0.03 - في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وهكذا، بلغ إجمالي التدفق الصافي 1.25 في المائة من الناتج القومي الإجمالي (OECD 1995 :C3-C4 ؛ UNCTAD 4: 2003).

(1) المترجم

سوق العملات الأوروبية. الـ Eurodollars هي الدولارات المودعة في البنوك خارج الولايات المتحدة، وغالبا من قبل البنوك الأمريكية. وبصورة أعم، فإن الودائع بالعملة الأوروبية هي بعملات غير عملة البلد الذي يوجد فيه البنك (يقول البنك الأوروبي). بدأ نظام اليوربانك في أوائل الخمسينيات عندما قام الإتحاد السوفيتي بإستخدام الدولار الأمريكي للتجارة الدولية وخوفا من أن تمنع الحكومة الأمريكية ودائعها في البنوك الأمريكية من تحويل الدولار إلى البنوك الإنجليزية. وبإمكان هذه المصارف (والبنوك الأوروبية الأخرى لاحقا) إقراض هذه الدول إلى الشركات المتعددة الجنسيات والبنوك والحكومات والمقترضين الآخرين. وزادت المصارف أرباحها بتجنب الضوابط الوطنية للتبادل ومتطلبات الإحتياطي وأسقف الفائدة المصرفية، وجذب المودعون بتلقي أسعار فائدة أعلى. وفي منتصف التسعينات، شكلت الدولارات ثلثي ودائع أكثر من 8 تريليونات دولار في هذا السوق المالي غير المنظم، الذي يقع في أوروبا (لندن وزيورخ وباريس وأمستردام ولوكسمبورج) وهونج كونج وسنغافورة وطوكيو والكويت وناسو وبنما وكايمان الكبرى والبحرين و (في عام 1981 بعد أن تقبل البنوك الأمريكية ودائع اليورو) بمدينة نيويورك. وقد لعبت المصارف الأوروبية دورا في إقراض أقل البلدان نموا، بما في ذلك إعادة تدوير عوائد النفط من الدولارات إلى أقل البلدان نموا المستوردة للنفط في منتصف السبعينات. ومعظم الودائع من قبل المصارف الخاصة غير المصرفية أو البنوك المركزية والمؤسسات النقدية الرسمية الأخرى. وعلى الرغم من أن غياب متطلبات الإحتياطي والرقابة من قبل السلطات النقدية الوطنية يوفر إمكانات كبيرة للتوسع المتعدد في الودائع البنكية (والتضخم العاملي) فإن معظم أموال القروض تودع خارج نطاق البنوك الأوروبية، وبالتالي تسرب من النظام (Ethier 509-498: 1988؛ Fusfeld 801-799: 1988؛ Kenen 470-468، 454-453: 1989؛ Krugman و Obstfeld 651-642: 1994؛ Krugman و Obstfeld 659-650: 2000).

الأموال من الوكالات المتعددة الأطراف. وفي عام 1944، أنشأت 44 دولة البنك الدولي، الذي كان يتصور في المقام الأول كمصدر للقروض لإعادة البناء بعد الحرب العالمية الثانية؛ وصندوق النقد الدولي، وهو وكالة مكلفة بتوفير إئتمان قصير الأجل للعجز الدولي في ميزان المدفوعات (أنظر الفصل 5). ولم تنشأ أي مؤسسة لحل المشاكل المالية للبلدان النامية؛ ومع ذلك، فإن جميع المدفوعات المالية من البنك الدولي هي في الواقع اليوم أقل البلدان نموا، وصندوق النقد الدولي هو المقرض الأخير لأقل البلدان نموا التي تعاني من أزمات المدفوعات الدولية.

والبنك الدولي مقترض راسخ في أسواق رأس المال الدولية، ويصدر السندات المقومة بالدولار الأمريكي، ولكنه يضمن الحد الأدنى من قيمة الفرنك السويسري عند إنخفاض قيمة الدولار. وفي السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، قدم البنك، وهو أكبر مصدر للتمويل الإنمائي الطويل الأجل لأقل البلدان نموا، نحو 10 في المائة من مجموع تدفقات الموارد إلى أقل البلدان نموا. وقدم الصندوق أكثر من 17 مليار دولار لحكومات أقل البلدان نموا سنويا، بما في ذلك الأموال المخصصة للإستثمارات مثل تحسين المياه والهياكل الأساسية الريفية في الهند، والإتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات المياه في أفغانستان، والنقل الجماعي في البرازيل، وكلية مصايد الأسماك في الفلبين والري والسيطرة على الفيضانات في إندونيسيا وبناء المستشفيات والمدارس والطرق وأنابيب الصرف الصحي في الأرجنتين وخط أنابيب النفط في تشاد والكاميرون (على الرغم من أن المجموعات البيئية والمنظمات غير الحكومية الأخرى عارضت في عام 2004 دعم المصارف الدولية الكبرى وحكومات أقل البلدان نموا وشركات التعدين في العالم لأقل البلدان نموا إستمرار البنك في تمويل مشاريع النفط والفحم في أقل البلدان نموا) (البنك الدولي 2004d؛ أخبار التنمية للبنك الدولي، قضايا مختلفة). وعلاوة على ذلك، إستخدم البنك الدولي خبرته التقنية والخططية لرفع مستوى المشاريع لتلبية المعايير المصرفية، وقدم خطط التنمية والإصلاح الإقتصادي، وأدى إلى تنظيم مجموعات من المقرضين ومقدمي المنح. وقد إستثمرت إحدى الشركات التابعة للبنك الدولي، وهي مؤسسة التمويل الدولية، 4 مليارات دولار سنويا في الوكالات لتنشيط المشاريع الخاصة، مثل مؤسسة الإئتمان الصناعي والإستثمار في الهند، المذكورة في الفصل 14. ولا تشمل هذه المبالغ القروض الميسرة (أو المعونة الميسرة) من أكثر من 6 مليارات دولار سنويا من قبل مؤسسة أخرى تابعة للبنك الدولي، وهي المؤسسة الإنمائية الدولية.

ويقدم صندوق النقد الدولي إئتمانا جاهزا لأقل البلدان نموا التي تعاني من مشاكل في ميزان المدفوعات تساوي الشريحة الاحتياطية – وهي المساهمة الأصلية للذهب – أي 25 في المائة من مساهمته الأولية أو حصته. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن خطوط إئتمان أخرى الشريحة الإئتمانية الأولى، التي تمنح نسبة 25 في المائة من الحصص على إعتماد برنامج للتغلب على صعوبات المدفوعات الدولية؛ وهي منشأة ممتدة، مع 150 في المائة من الحصة، إستنادا إلى برنامج تفصيلي متوسط الأجل؛ وحساب دعم تسهيلات التمويل التكميلي، و 140 في المائة من الحصة (ممولة من تسديدات من قروض الصناديق الإستئمانية والتبرعات) لدعم الترتيبات الإحتياطية لأقل البلدان نموا ذات الدخل المنخفض المؤهلة في إطار البرامج السابقة؛ مع تيسير تمويل تعويضي ومخصص

للطوارئ CFF و 75 في المائة من الحصص، لتمويل عجز مؤقت في حصائل الصادرات أو زيادة تكاليف واردات الحبوب خارج نطاق سيطرة البلد و و 50 في المائة من الحصة، لتحقيق الاستقرار في حصائل الصادرات وتيسير نفطي، وأموال مستعارة من البلدان المصدرة للنفط، لتقديم قروض بأسعار فائدة تنافسية إلى أقل البلدان نموا التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات؛ وحساب الدعم الذي ساهمت به 25 من البلدان النامية المصدرة للنفط وفائض رؤوس الأموال المصدرة للنفط التي توفر إعانات الفوائد للبلدان المنخفضة الدخل (Grubel 533–531 : 1981). ولتوضيح ذلك، مكنت الوساطة المالية لصندوق النقد الدولي الهند من اقتراض 2.85 مليار دولار من المملكة العربية السعودية في عام 1981 بمعدل فائدة 11 في المائة، مقابل 18 في المائة في الأسواق التجارية.

بيد أنه في الفترة ما بين عامي 1983 و 1985، جف معظم التمويل الخاص إلى ما بعد الإعتمادات المباشرة لصندوق النقد الدولي، حيث إنخفض صافي الإقراض لأقل البلدان نموا من 11.4 مليار دولار إلى 0.2 مليار دولار، مما قلل من قوة صندوق النقد الدولي لإقناع أقل البلدان نموا بالإضطلاع بالتقشف في مواجهة المعارضة السياسية الداخلية. غير أن صندوق النقد الدولي أضاف في الفترة من عام 1986 إلى عام 1988 مرفق للتكيف الهيكلي يقدم المساعدة التساهلية كجزء من مجموعة من برامج الاقتصاد الكلي والتكيف المتوسطة الأجل SAF إلى البلدان المنخفضة الدخل التي تواجه مشاكل مزمنة في ميزان المدفوعات؛ إضافة إلى مرفق للتكيف الهيكلي المعزز، أعيدت تسميته إلى مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو PRGF "لتعزيز النمو الدائم" الذي يرفع مستويات المعيشة لأفقر أعضاء الصندوق الذين يقومون بالتعديلات ؛ وتعافت الـ CFF بمتوسط عنصر منح بنسبة 20 في المائة. وتم تمويل المرفقين الأولين من صندوق متناوب من إعادة تدوير الصندوق الاستئماني لصندوق النقد الدولي (من بيع الذهب في صندوق النقد الدولي) واليابان والبلدان الأوروبية ذات الفوائض الخارجية، ولكن ليس الولايات المتحدة التي تعاني من عجز دولي وتعارض صندوق النقد الدولي والمعونة التساهلية الطويلة الأجل. وكمثال على كيفية عمل هذه المعونة، وافق صندوق النقد الدولي في عام 1988 على مبلغ 85 مليون دولار (35 مليون دولار على سبيل الـ SAF و 18 مليون دولار كتمويل تكميلي) لتوجو، التي إنخفضت عائدات صادراتها من الكاكاو والبن ومنتجات النخيل والفول السوداني من عام 1985 إلى 1987 (Feinberg 18–14 : 1986؛ البنك الدولي 141 : 1988i؛ دراسة صندوق النقد الدولي، قضايا مختلفة)، وفي الفترة 1996–2003، دعم مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، "البلدان التي تتبع صندوق النقد الدولي و [العالم] برنامج التكيف والإصلاح المدعوم من البنك الدولي،

ولكن الآليات التقليدية لتخفيف عبء الديون غير كافية "(صندوق النقد الدولي 2004) (أنظر الفصل 16).

وفي عام 1999، وإستجابة للأزمة المالية الآسيوية في الفترة 1997-1998، أنشأ صندوق النقد الدولي خطوط إئتمان محتملة CCL، وهو دفاع وقائي للأعضاء يتمتعون بالشفافية والسياسات السليمة التي قد تكون معرضة للعدوى من أزمات حسابات رأس المال في بلدان أخرى بلدان. بعد أربع سنوات من الإهمال، وتوقفت الـ discontinued في عام 2003. وكانت البلدان مترددة في إستخدام discontinued، خوفا من وصفها بأنها عرضة لأزمة محتملة!

وفي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يتألف التصويت الجماعي للبلدان المرتفعة الدخل في OECD من أغلبية كبيرة من المجموع. إن وجهة نظر الولايات المتحدة لسياسة أقل البلدان نموا هي الأكثر شيوعا بين بلدان OECD ذات الدخل المرتفع. وتتوافق وجهة النظر الأمريكية (Summers 14 : 1998) بشكل وثيق مع سياسة صندوق النقد الدولى، حيث ان الولايات المتحدة، التى تمتلك 17.5 فى المائة من أسهم صندوق النقد الدولى، تحتاج فقط الى عدد قليل من حلفاء الدول المتقدمة لرفض قرض من صندوق النقد الدولى. في الواقع، فإن الإقتصاد القياسي Strom Thacker (1999) يوفر "دليلا قويا على أن المصالح السياسية للولايات المتحدة تدفع الكثير من سلوك" صندوق النقد الدولي. ويبين تحليل Robert Barro و Jong-Wha Lee (2002) لإقراض صندوق النقد الدولي، من عام 1975 إلى عام 1999، أن القرب السياسي لأقل البلدان نموا من الولايات المتحدة (أي النسبة المئوية للمرات التي صوت فيها هذا البلد في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى جانب الولايات المتحدة) زيادة كبيرة في إحتمال وحجم قرض صندوق النقد الدولي[1]. وبشكل أكثر توضيحا، فإن تصويت الولايات المتحدة على إقراض صندوق النقد الدولي وإقراض التكيف الهيكلي لأقل البلدان نموا يرتبط ارتباطا وثيقا بدعم المتلقي لمواقف السياسة الخارجية الأمريكية. (كان الدافع السياسي والإستراتيجي - لتعزيز الديمقراطية والمشاريع الخاصة والتقليل من التأثير السوفيتي في العالم الثالث - أمر مهم في موافقة الكونجرس على دعوة الرئيس Harry Truman في عام 1949 للحصول على المساعدة الإقتصادية الأمريكية "النقطة الرابعة" لأقل البلدان نموا).

ويعارض Jeffrey Sachs الكولومبي برامج التكيف الهيكلي التي قام بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أفريقيا، قائلا إن مؤسسات Bretton Woods لا تستطيع

(1) المترجم

فرض الحكم الرشيد بمتوسط 117 شرطا من شروط القرض. وتؤدي هذه البرامج إلى إضفاء الشرعية على الحكومات الأفريقية، وزيادة قابليتها للإطاحة، ولا تشدد على تنويع الإنتاج وتعزيز الصادرات. وكانت الإسرتاتيجيات المخفضة للتضخم في الصندوق والبنك "نمو إقتصاديا خانقا" في أفريقيا (وكالة الأخبار الأفريقية 1998).

يقوم Chris Cramer and John Weeks (2002: 43 – 61) بتقييم كيفية استقرار ااقتصاد الكلي في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) السياسات النقدية والمالية وسياسات سعر الصرف (والتكيف الهيكلي) الخصخصة وإلغاء القيود التنظيمية وإلغاء الأجور والأسعار والتحرير التجاري والمالي تؤثر البرامج على النمو الإقتصادي وتوزيع الدخل. وقد أدخل هذا البرنامج، الذي يكاد يكون شاملا بين أقل البلدان نموا بعد عام 1979، إستجابة للإختلالات المزمنة في الإقتصاد الكلي والعجز الخارجي وإقتضى الاقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كمقرضين الملاذ الأخير. وقد خفضت الحزم التقليدية المتشددة، مع التركيز على ضغط الطلب على النقد ورفع أسعار الفائدة وتقليل دور الدولة (Polack 1997: 16–18)، النمو الإقتصادي وزادت من إحتمال عدم الإستقرار السياسي.

ووجد Barro و Lee (2002) أن الإقراض الذي يقدمه صندوق النقد الدولي ليس له تأثير على النمو الإقتصادي خلال فترة الخمس سنوات المتزامنة، ولكن له تأثير سلبي كبير على النمو في السنوات الخمس الاحقة. ويشير تقرير برانت إلى أن إصرار صندوق النقد الدولي على إتخاذ تدابير جذرية في فترات زمنية قصيرة يفرض أعباء غير ضرورية لها على البلدان المنخفضة الدخل التي لا تقلل من التحصيل الأساسي فحسب بل تؤدي أحيانا إلى "أعمال شغب من صندوق النقد الدولي" وحتى سقوط الحكومات (اللجنة المستقلة الدولية قضايا التنمية 216–215: 1980). وفي عام 2004، ذكر مكتب التقييم المستقل التابع لصندوق النقد الدولي PRGF أن إنجازات الصندوق كانت "أقل من التوقعات الطموحة الـواردة في وثائق السياسات الأصلية [خاصة] في تحسين الظروف في أفقر بلدان العالم، وفشلها في معالجة السياسة المثيرة للجدل والقضايا، فضلا عن [ضعف] معايير واضحة يمكن من خلالها رصد التقدم المحرز". ودعا التقرير إلى مزيد من المرونة "لإستيعاب تنوع النظم والقيود السياسية والإدارية القطرية"، وطلب من "البلدان أن تحدد – بطريقة مفتوحة أمام التدقيق العام – معاييرها وأهدافها الخاصة لتحسين عمليات وضع السياسات" (البنك الدولي) أخبار التنمية، 29 يوليو 2004).

وينتقد Paul Krugman (115: 1999) صندوق النقد الدولي لأولوياته في تايلند وإندونيسيا وكوريا ودول آسيوية أخرى تمر بأزمة في عام 1997 بشأن رفع الضرائب وخفض الإنفاق لخفض العجز في الميزانية ورفع أسعار الفائدة، – "يجب أن تظهر

الحكومات جديتها من خلال إلحاق ألم بأنفسها". وكان التأثير هو خفض الطلب، وتفاقم الركود وزيادة الهلع.

ومن المؤكد أن صندوق النقد الدولي يجب أن يكون مقتنعا بأن المقترض يمكنه سداد القرض. وقد تكون هناك بدائل قليلة للقيود النقدية والمالية أو تخفيض سعر الصرف من أجل القضاء على العجز المزمن في ميزان المدفوعات. وعلاوة على ذلك، وكما يشير الفصلان 16 و 19، قد يكون تقرير التنمية الإقتصادية في صندوق النقد الدولي PRDG قد ركز مؤخرا على النمو والكفاءة وأقل على خفض الطلب المحلي وتحقيق التوازن الخارجي.

وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن التصويت الجماعي الثالث في صندوق النقد الدولي، استنادا إلى حصص الأعضاء، يبلغ 40 في المائة، فإن أقل البلدان نموا كثيرا ما تقدم الدعم إلى الدول المتقدمة في وضع شروط لأعضاء الإقتراض حتى لا تعرض للخطر القاعدة المالية لصندوق النقد الدولي. وعلاوة على ذلك، كما يقول Kenneth Rogoff، كبير الإقتصاديين في صندوق النقد الدولي، 2001–2003، (65: 2004)، فقط لأننا نرى الأطباء حول الأوبئة لا يعني أنها تسبب لهم؛ لمجرد أن إقراض صندوق النقد الدولي يرافق تقشف أقل البلدان نموا لا يعني أن صندوق النقد الدولي هو السبب.

ومن المصادر الرئيسية المتعددة الأطراف الأخرى للإقراض غير الميسر في عام 2002 مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومصرف التنمية الآسيوي والغتحاد الأوروبي ومصارف التنمية الإقليمية الأخرى.

تدفقات رأس المال العكسية: من أقل البلدان نموا إلى الدول المتقدمة

Perverse Capital Flows: From LDCs to DCs

يسأل الحائز على جائزة نوبل Robert Lucas (96–92: 1990): "لماذا لا يتدفق رؤوس الأموال من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة؟" يعني قانون تناقص العوائد أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أعلى في ندرة رأس المال والعمالة الوفيرة في إقتصاد مثل الهند مما كانت عليه في الولايات المتحدة، وهو بلد وفيرة من حيث رأس المال. ويقدر Lucas أنه مع عامل هندى من نفس النوعية كعمالة أمريكية، يجب أن يكون الناتج الهندى الهامشى لرأس المال 58 مرة كما هو الحال فى الولايات المتحدة. وحتى عندما يقر Lucas بأن أحد العمال الأمريكيين الذين يتمتعون برأس مال بشرى قد يكون مثمرا مثل خمسة عمال هنود فان عودة الهند المتوقعة الى العاصمة ستظل مضاعفة لعودة الولايات المتحدة. ويرى Lucas أن رأس مال الدول المتقدمة في أقل البلدان نموا يواجه أوجه القصور والقيود في أسواق رأس المال، وتحديدا المؤسسات والسياسات الإقتصادية والمخاطر السياسية التي تجعل من الصعب إنفاذ إتفاقات الإقتراض الدولية.

وعلاوة على ذلك، هل يمكن أن تكون تكنولوجيا الشركات المتعددة الجنسيات نفسها في مقرها وفي أقل البلدان نموا التابعة لها؟ ربما لا، لأن التكنولوجيا عادة ما تحتاج إلى تعديل عندما تحولت إلى اقتصاد وثقافة مختلفة. ويناقش الفصل 16 هروب رأس المال بمزيد من التفصيل.

Carmen Reinhart و Kenneth Rogoff (2004 :53-58) لديهما تحليلا آخر لمفارقة تدفقات رؤوس الأموال الفقيرة إلى الغنية: الدور الرئيسي للمخاطر السياسية ومخاطر سوق الائتمان في العديد من أقل البلدان نموا. وهي تبين أن عدد السنوات التي تعطل فيها بلد ما خلال السنوات ال 55 إلى الستين الأخيرة أمر أساسي في تفسير تدفقات رأس المال ومستويات دخل الفرد. ومن المفارقات أن المفارقة الحقيقية تشير إلى أن "الكثير من رأس المال يوجه إلى المتعثرين المتسلسلين".

التدفقات الرأسمالية الضخمة إلى الولايات المتحدة

Massive Capital Inflows to the United States

المثال الرئيسي لتدفقات رؤوس الأموال غير المنظورة هو أنه بالنسبة للولايات المتحدة. ومنذ الربع الأخير من عام 1985، كانت الولايات المتحدة أكبر مدين دولي في العالم. وبحلول نهاية عام 2003، بلغ إجمالي الدين الخارجي الأمريكي، وهو مفهوم الأسهم الذي يمثل تراكم العجز الدولي بمرور الوقت، 6,800,485مليون دولار (الخزانة الأمريكية 2003).

في الواقع، في عام 2000، وهو ذروة دورة الأعمال، تم تمويل العجز في الحساب الجاري في الولايات المتحدة بنسبة 8 في المائة من المدخرات مجتمعة من بقية العالم! وبحلول عام 2003، مثل العجز 10 في المائة من باقي المدخرات في العالم (البنك الدولي 2003e: 37).

كيف يمكن أن نفسر هذا؟ وبسبب إستخدام الدولار على نطاق واسع للمدفوعات والإحتياطيات الدولية، تراكمت الشركات العالمية والبنوك المركزية أصولا بالدولار وسط التوازن المستمر للولايات المتحدة في السلع والخدمات وعجز الدخل.

وكانت الولايات المتحدة قادرة على القيام بذلك لأنها كانت الإحتياط الرئيسي والعملة التجارية في العالم. وعلى عكس الأرجنتين وتايلاند ونيجيريا، إستعانت الولايات المتحدة بأموالها بعملتها الخاصة، بالدولار الأمريكي، بأسعار فائدة منخفضة نسبيا. وكما أشير في الفصل 17، كان للولايات المتحدة فائض مستمر (ميزة نسبية) في

تجارة الخدمات والأصول المالية. وقد أدى نمو إالنتاجية السريعة في الواليات المتحدة، على األقل في التسعينيات، من تنسيق الخطوات ذات القيمة المضافة العالمية بتكلفة رخيصة إلى التجميع النهائي والمبيعات، إلى زيادة توقعات الأجانب بتحقيق مكاسب عالية من إستثماراتهم. جعل نمو الإنتاجية أصول الولايات المتحدة جذابة للغاية للمستثمرين المحليين والدوليين (Mann 1999). وكما يشير بيان ميزان المدفوعات كما هو موضح في الجدول 1–15، فإن حساب رأس المال الأمريكي، أي تدفقات رأس المال وبقية زيادة حيازة الأصول الأمريكية في العالم، ومفهوم التدفق، يساوي الحساب الجاري، وهو مكون أساسي من المكونات التي يمكن أن تسبب عجزا تجاريا.

وتكلفة الفرصة البديلة للإستثمار المتنازل عنها في التنمية المحلية لأقل البلدان نموا كبيرة. وعلاوة على ذلك، فإن المصدرين إلى الولايات المتحدة أو الذين يتنافسون مع أولئك الذين يبيعون بأسعار الدولار يتعرضون لخسائر تجارية، في حين أن المصدرين غير النفطيين بعملات غير الدولارات يتمتعون بمزايا تجارية، بما في ذلك مكاسب الأسعار عند إستيراد النفط، بسعر الدولار.

يعتقد الإقتصاديون مثل Catherine Mann أن العجز المستمر في الولايات المتحدة غير مستدام، ويرجع ذلك جزئيا إلى زيادة الفوائد والفوائد لخدمة الديون مع إرتفاع الخصوم الأمريكية للأجانب. وبالإضافة إلى ذلك، قد يتحول بعض أصحاب الأصول في العالم من الدولار الأمريكي كعملة إحتياطية ووسيط صرف إلى عملات أخرى، مثل اليورو، وهي العملة المشتركة التي أنشأها 12 عضوا في الإتحاد الأوروبي الإقتصادي والنقدي (مجموعة فرعية من أوروبا الإتحاد) في عام 1999، وهي خطوة قد تضعف الدولار. البنوك المركزية الأجنبية، التي مولت 38 في المائة من العجز في الحساب الجاري في الولايات المتحدة في عام 2003 (Ip 2004:A2)، أو غيرها من الأجانب يمكن أن تتوقف في نهاية المطاف تقديم الإئتمان إلى الولايات المتحدة، مما سيؤدي إلى خفض الإستهلاك لزيادة الإستثمار وخفض ديونها الخارجية. وعلى أية حال، فإن العجز الخارجي المستمر يجعل الولايات المتحدة عرضة لثقة أصحاب الأصول الأجنبية (Alan Greenspan، خطاب، 19 نوفمبر 2004).

ملخص الفصل Conclusion

تشمل العولمة توسيع الأنشطة الغقتصادية عبر الدول القومية، وتعميق الإنفتاح الإقتصادي والتكامل والترابط فيما بين البلدان. ويفيد الإنفتاح الخارجي بشكل عام في معظم أنحاء العالم ولكنه من المرجح أن يؤدي إلى تهميش البلدان الطرفية، ولا سيما أفقر مواطنيها.

ويتيح تدفق رؤوس الأموال إلى البلد أن يستثمر أكثر مما يحفظه ويستورده أكثر من الصادرات. وينبغي أن يكون في العادة بلد حديث العهد بالتصنيع يستخدم تدفقات الأموال الأجنبية بصورة فعالة، أن يكون قادرا على تسديد ديونه من زيادة الإنتاج والإنتاجية.

الصادرات ناقص الواردات من السلع والخدمات تساوي التوازن الدولي على السلع والخدمات والدخل. وتمول المعونة والتحويلات المالية والقروض والاستثمار من الخارج موازنة العجز في السلع والخدمات.

وتقدم البلدان معونة ميسرة لأقل البلدان نموا لأسباب ذات أهمية إقتصادية وسياسية وطنية وأيديولوجية وإنسانية وصيانة سياسية عالمية.

وفي عام 2001، إنخفضت المعونة المقدمة من بلدان OECD (الغرب واليابان) إلى 51.4 مليار دولار، أي 0.22 في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وكانت المعونة التي قدمتها الولايات المتحدة، أكبر مقدم، هي أيضا أدنى نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي. وبلغت قيمة المنحة المقدمة من OECD من المعونة الميسرة المقدمة إلى أقل البلدان نموا 94 في المائة.

وكانت الوكالات الرئيسية المتعددة الأطراف التي تقدم معونة ميسرة لأقل البلدان نموا هي المؤسسة الإنمائية الدولية (وهي فرع تابع للبنك الدولي)، ولجنة الإتحادات الأوروبية، والأمم المتحدة.

وهناك حصة كبيرة من التجارة الدولية هي التجارة بين الشركات المتعددة الجنسيات. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال تمثل أكبر حصة من الإستثمار الأجنبي الخاص في العالم، فقد إنخفضت حصتها بشكل مطرد بين عامي 1971 و 2001.

وتتمتع أكبر الشركات المتعددة الجنسيات بقوة إقتصادية مماثلة لقوة أقل البلدان نموا التي تتفاوض معها. وفي عام 2001، حصل أكبر 10 مستفيدين على 73 في المائة من الإستثمار الأجنبي المباشر الداخلي. وكانت الصين من أكبر البلدان المتلقية لأقل البلدان نموا من الغستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى الرغم من أن الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية توفر رأس المال النادر والتكنولوجيا المتقدمة للنمو، فإن ذلك قد يزيد من اعتماد أقل البلدان نموا على رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا. وتحتاج أقل البلدان نموا إلى توليفة حكيمة من

الشركات المتعددة الجنسيات والمشاريع المشتركة بين الشركات المتعددة الجنسيات المحلية والترخيص وغير ذلك من الإقتراض والتكيف التكنولوجيين.

وإنخفضت القروض المقدمة إلى البلدان النامية في مجال معايير المصارف من عام 1990 إلى عام 2002.

لماذا لا يتدفق رأس المال من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة؟ وأسواق رأس المال في أقل البلدان نموا غير كاملة وكثيرا ما تكون عرضة لمخاطر سياسية.

لماذا 10 في المائة من بقية مدخرات العالم تتدفق إلى الولايات المتحدة؟ وتملك الولايات المتحدة السوق الأكثر تطورا للأصول المالية، وتجذب المدخرات بإعتبارها أكبر إحتياطي في العالم والعملة التجارية.

مصطلحات للمراجعة

- المعونة (المساعدة الإنمائية الرسمية)
- المناهضة للعولمة
- متوسط الميل للتحويل
- المساعدات الثنائية
- إستيراد رأس المال
- الأموال الميسرة
- الحساب الحالي
- الإستثمار المباشر
- اليورو
- عملة اليورو
- اليورودولار
- القابل إستبداله
- الإتفاقات العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة
- العولمة
- السلع العامة العالمية
- بيان ميزان المدفوعات الدولي
- التوازن الدولي على السلع والخدمات
- المؤسسة الإنمائية الدولية (IDA)
- صندوق النقد الدولي (IMF)
- الإستثمار
- المساعدات المتعددة الأطراف
- الشركات المتعددة الجنسيات
- إحتكار القلة
- منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)
- إستثمار الأوراق المالية
- السلع العامة
- التحويلات
- المشاريع الجاهزة
- التكامل الرأسي
- البنك الدولي
- نظام الحوالة

أسئلة للمناقشة

1. من خلال إستخدام معادلة الدخل القومي، وشرح تدفق رأس المال من الخارج من حيث النفقات - الدخل، وتوفير الغستثمار وعلاقات الإستيراد والتصدير. أذكر العلاقات بين النفقات والدخل والإستثمار والإدخار والواردات والصادرات لبلد

يسدد قرضا أجنبيا. هل يجب أن يكون سداد القرض مرهقا؟

2. ما هي العولمة؟ ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين العولمة، 1870–1913، وأنه بعد عام 1950؟ كم اكتسب العالم من العولمة؟ ماذا عن أقل البلدان نموا؟ ما هي المجموعات الفائزين الرئيسيين والتي الخاسرين الرئيسيين؟

3. إلى أي حد تتعارض وجهة نظر لجنة Brandt بشأن الترابط بين الدول المتقدمة وأقل البلدان نموا مع وجهة نظر Frank بشأن إعتماد أقل البلدان نموا؟

4. كيف يمكن للمعونة الأجنبية ورأس المال والتكنولوجيا أن تحفز النمو الإقتصادي؟ كيف يمكن لأدوار المعونة الأجنبية ورأس المال والتكنولوجيا أن تختلف في مراحل مختلفة من التنمية؟

5. ما هي ثغرات Chenery و Strout؟ وكيف تقلل المساعدات الخارجية ورأس المال من هاتين الثغرات؟ وما هي نقاط القوة والضعف في تحليل الثغرات؟

6. ما هي مصادر تمويل التوازن الدولي في العجز في السلع والخدمات؟ ما هو أهم مصدر لأقل البلدان نموا في التسعينات؟

7. ما مدى فعالية المساعدة التي تقدمها المنظمة في تعزيز تنمية أقل البلدان نموا؟ ما مدى فعالية المعونة الغذائية؟

8. ما هي التكاليف والفوائد التي تعود على البلدان المانحة التي تقدم المعونة إلى أقل البلدان نموا؟ هل تفوق التكاليف الفوائد؟ إختر بلدا مانحا واحد. ما هي التكاليف والمنافع التي يوفرها هذا البلد للمساعدة؟ هل تفوق التكاليف الفوائد؟

9. ما هو إتجاه المعونة المقدمة من منظمة OECD كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي في العقدين الماضيين؟

10. قرن المساعدات الإقتصادية للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل منذ الثمانينيات؟ كيف تفسر التغييرات في التخصيص مع مرور الوقت؟

11. ما مدى أهمية المعونة المتعددة الأطراف كنسبة مئوية من مجموع المعونة الإقتصادية في العقدين الماضيين؟

12. ما الذي يمكن أن تفعله أقل البلدان نموا لزيادة الإستثمار الأجنبي المباشر في بلدانها؟

13. ما هي التكاليف والمنافع التي تعود على أقل البلدان نموا في الإستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات؟ كيف تغير التوازن بين التكاليف والفوائد مؤخرا؟

14. ما هو الإتجاه في نسبة المعونة الرسمية بالنسبة للقروض التجارية المقدمة إلى أقل البلدان نموا خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية؟ ما مدى أهمية الإقراض متعدد الأطراف كمصدر للقروض غير الميسرة؟

15. ما مدى أهمية البنك الدولي كمصدر للأموال لصالح أقل البلدان نموا؟ ما مدى أهمية صندوق النقد الدولي كمصدر للأموال لصالح أقل البلدان نموا؟ هل تعتقد أنه ينبغي أن تكون هناك أي تغييرات في برامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وظروفه؟

دليل المراجع

هناك عدد كبير من التقارير الصادرة عن الوكالات الدولية فيما يتعلق بالفصول 15-17 بشأن الإقتصاد الدولي للتنمية. وتشمل المنشورات السنوية تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ومؤشرات التنمية في العالم، والآفاق الإقتصادية العالمية وتمويل التنمية العالمية وتقرير UNCTAD عن الإستثمار في العالم وتقرير التجارة والتنمية وأقل البلدان نموا؛ آفاق الإقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي (بيانات ميزان المدفوعات حسب المنطقة العالمية)؛ التعاون التنموي لـ OECD و OECD في واشنطن: الإتجاهات الحديثة في المعونة الخارجية (إستشارة المصدر في الببليوغرافيا)؛ و الأقراص الإلكترونية. معهد الإقتصاد الدولي في العاصمة واشنطن (http://www.iie.com) يقدم الأوراق والخطب ويسرد العديد من الدراسات حول ميزان المدفوعات والمعونة والإستثمار الأجنبي المباشر.

ولمناقشة معنى العولمة وبعض أوجه التشابه التاريخية للعولمة المعاصرة، أنظر Nayyar (1997). ويناقش Rodrik (1998) كيف أدت العولمة إلى زيادة التوترات الإجتماعية. ومن بين الإقتصاديين الآخرين حول العولمة Nayyar، ed.، Governing Globalization (2002)، Stiglitz و Muet و Governance ، eds.، و Equity ، و Global Markets (2001)، Bhagwati، في Defense of Globalization (2004)، Stiglitz، Globalization and Its Discontents (2002b)، Chang، ed.، Joseph Stiglitz و البنك الدولي: The Rebel Within (2001) و البنك الدولي و Globalization و Growth و Poverty (2002). و نشرة أخبار البنك الدولي للتنمية هو مصدر جيد لمواكبة التطورات الأخيرة.

ينتقد Easterly (2001a) البنك الدولي والمعونة الأمريكية. ويناقش البنك الدولي (الفصل 8 :2000a) الإعتماد على المعونات الأفريقية والمساعدة على الحد من

الفقر وتسليم المعونات ونتائج المعونة والبنك الدولي (2002a) ينشئ إحلالة بالنسبة لمساعدة البنك. ويحتوي موقع المعهد على شبكة الإنترنت، http://www.ifpri.org، على معلومات عن مصادر المعونة الغذائية. موقع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هو /http://www.usaid.gov

Abhijit Banerjee و Esher Duflo و Sendhil Mullainathan و Marianne Bertrand و Michael Kremer من هارفرد، في معمل العمل في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، تجارب عشوائية لإختبار فعالية مشاريع المعونة. ووجد Duflo أن توفير الطلاب الكينيين الفقراء مع الزي المجاني أو وجبة الإفطار عصيدة زيادة الالتحاق بالمدارس ولكن المخدرات لعلاج الديدان المعوية، وتكلفة 3.50 $ لمدة التعليم في السنة، كان أكثر فعالية من حيث التكلفة. وقد وجد Mullainathan ، في مشروع لإختبار التمييز في الوظائف في بوسطن وشيكاغو، أن المتقدمين من أسماء ذوي البشرة البيضاء (مثل Emily Walsh أو Brendan Baker) كانوا أكثر عرضة لتلقي طلبات إجراء مقابلات من أولئك الذين لديهم أسماء من ذوي البشرة السوداء (مثل Lakisha Washington أو Dugger) (Jamal Jones 2004؛ Poverty Action Lab 2004)

(16) الديون الخارجية والأزمات المالية
The External Debt and Financial Crises

إطار محتوى الفصل

أشـار الفصل 15 إلـى أن العجز المستمر في أقـل البلدان نمـوا في ميزان السلع والخدمات والدخل خلال الثمانينات والتسعينيات، إلى جانب انخفاض القروض المقدمة من معايير المصارف في منتصف التسعينات، وساهم في إستمرار أزمة ديون أقل البلدان نموا . وأزمة الديون بالنسبة لأمريكا اللاتينية وغيرها من المقترضين من البلدان المتوسطة الدخل، التي تعود أساسا إلى المقرضين التجاريين، تختلف بطبيعتها عن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي تسدد ديونها أساسا للحكومة الثنائية والمقرضين متعددي الأطراف. يوبيل 2000، التي أطلقتها المنظمات غير الحكومية، الضغط على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والجهات المانحة (الـدول المتقدمة) لتخفيف أو كتابة أو التسامح مع ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، إلى حد كبير من أفريقيا. وكان التغيير األكثر جوهرية في النظام ااقتصادي الدولي في التسعينيات هو الإرتفاع الكبير في حركة رأس المال الدولية، حيث بلغ حدود الحدود اليومية نحو 2 ترليون دولار (2002:216)، والتي تلقت منها البلدان المتوسطة الدخل تدفقات ضخمة من رؤوس األموال. وارتفعت المعاملات العالمية للعملات الأجنبية من 15 مليار دولار في اليوم فقط في عام 1973 إلى 60 مليار دولار في عام 1983، إنفجرت إلى 900 مليار دولار في عام 1992، وإستمرت في الزيادة في السنوات التي تلت ذلك. وهكذا، بلغت نسبة معاملات الصرف الأجنبي العالمية إلى التجارة العالمية 9 : 1 في عام 1973، و 12 : 1 في عام 1983، و 90 : 1 في عام 1992. وكان الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 1992 يبلغ 64 مليار دولار يوميا مقارنة ب 10 مليارات دولار من الصادرات و 900 مليار دولار من النقد الأجنبي المعاملات، التي تتجاوز احتياطيات النقد الأجنبي من البنوك المركزية في العالم، 693 مليار دولار، غير كافية للتعامل مع التحولات المفاجئة في إتجاه تدفقات العملات العالمية (Nayyar 4-3 : 1997). وليس من المستغرب أن حدثت أزمات مالية

في المكسيك (1994) وجنوب شرق وشرق آسيا (1997–1999) والأرجنتين (2001–2003) بعد تحرير حساب رأس المال وزيادات كبيرة في تدفقات رأس المال.

فمن ناحية، أظهر Ranciere و Tornell و Westerman (2003) أن المتحررين الماليين نموا بنسبة 52 في المائة من أقل البلدان نموا بوتيرة أسرع من غير المتحررين بمقدار نقطتين مئويتين، حيث كان نمو الائتمان المصرفي مسؤولا عن نحو نصف الميزة. ولكن من ناحية أخرى، عانت بلدان شرق وجنوب شرق آسيا التي تعاني من أزمات مالية وعملات من خفض الإنتاج من 1997 إلى 2001 أسوأ من الكساد الكبير. ومع ذلك، وعلى الرغم من الكساد التايلندي أثناء الأزمة المالية 1997–1997، كان نموها في الناتج المحلي الإجمالي للفرد 4.5 في المائة سنويا، 1980–2001، مقارنة بالنمو السنوي للهند بنسبة 3.3 في المائة للفترة نفسها (الإكونوميست 2003h: 77)، وهو فارق النمو التراكمي من أكثر من 50 في المائة.

الجدول 1-16. إجمالي الدين الخارجي لأقل البلدان نموا (السنوات المختارة، 1970-2001، بمليارات الدولارات).

1970	49
1976	157
1982	816
1984	908
1986	1216
1989	1411
1992	1662
1995	2066
1998	2395
1999	2427
2000	2364
2001	2322

Sources: Organization for Economic Cooperation and Development 1988: 218؛ World Bank 1978i: 96–97؛ World Bank 1988i: 258–259؛ World Bank 1993i: 170–171؛ World Bank 2003e.

ويتناول هذا الفصل كل من أزمات الديون والأزمات المالية، على الرغم من إختلافها في المنشأ. ونناقش أيضا تعريف الدين الخارجي، وأصل أزمة الديون، وكيف يؤدي تسرب رؤوس الأموال إلى تفاقم مشكلة الديون، وجهة نظر المصرفيين الأمريكيين وأقل البلدان نموا بشأن الأزمة ومؤشرات الديون وصافي التحويلات والمدينين الرئيسيين لأقل البلدان نموا، وأدوار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للإقراض والسياسات ومقترحات لحل أزمة الديون والآثار التوزيعية لأزمة الديون وتدابير الإغاثة.

توضيحات الدين الخارجي وخدمة الدين

Definitions of External Debt and Debt Service

يشمل الدين الخارجي الإجمالي للبلد EDT رصيد الديون المستحقة للحكومات غير المقيمة، والشركات والمؤسسات، ويسدد بالعمالت الأجنبية أو السلع أو الخدمات. وتشمل EDT كلا من الدين قصير الأجل، مع استحقاق سنة واحدة أو أقل؛ والديون الطويلة الأجل، التي تزيد مدتها عن سنة واحدة؛ واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي الذي يشير إلى التزامات إعادة الشراء إلى صندوق النقد الدولي. ويشمل الدين الخارجي الدين العام والمضمون من قبل الحكومة، وكذلك الديون الخاصة (البنك الدولي 1993: ix، 158–159).

خدمة الدين هي الفوائد ومدفوعات أصل الدين المستحقة في سنة معينة على الديون طويلة الأجل.

أصول أزمات الديون Origins of Debt Crises

بإستثناء الإنخفاضات المتواضعة في أوائل التسعينات والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، زاد الدين الخارجي لأقل البلدان نموا من 1970 إلى 1999 (الجدول 16–1) لعدة أسباب:

1. يتراكم الدين الخارجي مع التوازن الدولي في السلع والخدمات وعجز الدخل. وزاد العجز الدولي في أقل البلدان نموا من سلسلة من الصدمات العالمية، بما في ذلك إرتفاع أسعار النفط من 1973 إلى 1974 و 1979 إلى 1980 (الذي أدى إلى خفض معدلات التبادل التجاري بين البلدان غير المنتجة للنفط في أقل البلدان نموا) وإنكماش البلدان الصناعية في الفترة 1980 – وإستمرار النمو البطيء خلال الفترة المتبقية من الثمانينات (مع إنخفاض حاد في أسعار السلع الأساسية وتباطؤ التوسع في الصادرات في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية). وزادت حالات العجز خلال فترة التسعينات حتى منتصف عام 1998 حتى عام 2003، نظرا لأن المقترضين سددوا ديونهم (الفصل 15).
2. كما هو مبين في الفصل 15، إعتمدت الدول المتقدمة بشكل أكبر على القروض الخاصة من المصارف وغيرها من القروض التجارية، مما زاد من نسبتها إلى المعونة الرسمية من عام 1970 إلى منتصف الثمانينات. وإنخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية إنخفاضا حادا في الفترة 1982–1988 خلال فترة الركود التي شهدتها

البلدان النامية، حيث نما الدين الخارجي لأقل البلدان نموا بمعدل أسرع من إرتفاع أسعار الفائدة. وبعد منتصف الثمانينات، كان إتجاه التدفقات التجارية والمعونة الرسمية هبوطيا أو ثابتا، في أحسن الأحوال، بالقيمة الحقيقية (مجلس التنمية الدولي 1982b:225–468؛ صندوق النقد الدولي 1988:96–109 ؛؛ والفصل 15).

3. إستجابت أقل البلدان نموا، مثلها مثل المزارعين في ولاية آيوا ورجال الأعمال الصغيرة في ولاية بنسلفانيا، لإرتفاع أسعار المدخلات من عام 1973 إلى عام 1975 عن طريق زيادة إقتراضهم. وقد ضاعف ارتفاع أسعار النفط العالمية أربعة أضعاف في الفترة من عام 1973 إلى عام 1974 بعشرات المليارات من عائدات النفط إلى النظام المصرفي العالمي الذي أعيد تدويره كقروض لأقل البلدان نموا والمزارعين ورجال الأعمال الأمريكيين بأسعار فائدة منخفضة. وقد تم جذبهم من قبل أسعار الفائدة الحقيقية العالمية السلبية، ومعدلات الفائدة مطروحا منها معدل التضخم، –7 في المائة في عام 1973، –16 في المئة في عام 1974، و –5 في المائة في عام 1975. وجاء العديد من هذه الديون المستحقة في أوائل الثمانينيات عندما أدت معدلات الفائدة الاسمية المرتفعة، إلى جانب معدلات التضخم المنخفضة، إلى إرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية (9–12 في المائة في 1982 إلى 1985) (Krueger 1987: 169؛ Rahimibrougerdi 1988:6، 83 Cavanagh، Cheru، Collins، Duncan، and Dominic Ntube 1985:25). وبالنسبة للعديد من أقل البلدان نموا، أصبح عبء الديون حلقة مفرغة، مع تخفيض الديون أو إعادة الجدولة أو الأسوأ من ذلك، التخلف عن السداد مع إرتفاع أسعار الفائدة أو عدم الحصول على الإئتمان.

وإرتفع متوسط سعر الفائدة على القروض ذات الفائدة الثابتة (المدعومة عموما أو طويلة الأجل) من 4 في المائة (1970) إلى 6 في المائة (1981) إلى 7 في المائة (1986). وفي الفترة من عام 1971 إلى عام 1981 وإرتفعت أسعار الفائدة على القروض ذات الفائدة العائمة (أساسا من مصادر تجارية) من 8 في المائة إلى 18 في المائة.

وأدى الإنخفاض في متوسط مدة إستحقاق القرض من 20 سنة في عام 1970 إلى 16 سنة في عام 1986، فضلا عن إنخفاض متوسط فترة السماح خلال الفترة نفسها من 6 سنوات إلى 5 سنوات، إلى تفاقم مشكلة خدمة الدين (البنك الدولي1988i:260–261)، مما يقلل من إحتمالية القضاء على دورة الديون والإنكماش.

4 – إن عدم الكفاءة وسوء الإدارة الإقتصادية الوطنية المشار إليهما سابقا في نيجيريا وزائير وغانا وكذلك في الحكومات العسكرية لأمريكا اللاتينية في السبعينيات لم تعني زيادة القدرة على تيسير فائض الصادرات لخدمة الديون الخارجية. وقد أدت الزيادة الكبيرة في الإنفاق العام في الأرجنتين في السبعينيات، الممولة بالاقتراض من الخارج، إلى زيادة الدين الخارجي وإنخفاض القدرة التصديرية. ويشير الفصل 19 إلى أن كفاءة المشاريع العامة يمكن أن تكون مماثلة لمؤسسات القطاع الخاص، نظرا إلى شركة معينة الحجم، ولكن الشركات العامة أكثر عرضة لإختيار نطاق مفرط للعمليات، وتسهيل الحصول على تمويل الدولة لتجنب الإفلاس، المزيد من الضغوط لتوفير الوظائف والعقود للعملاء والأقارب من المؤسسات الخاصة. ولا يحقق سوى عدد قليل من أقل البلدان نموا الجودة العالية للإدارة الإقتصادية من جانب الخدمة المدنية والسياسة الإقتصادية المعزولة عن الضغوط السياسية التي حققتها تايوان وكوريا الجنوبية (الفصل 3). وفي أوائل الثمانينيات، كانت الإصلاحات الحكومية، قبل الإصلاحات التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مرتفعة في أقل البلدان نموا، كما يشير الفصل 19.

ولتوضيح ذلك، إرتفعت النفقات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا من 9 في المائة في عام 1962 إلى 44 في المائة في عام 1979 ولكنها إنخفضت إلى 17 في المائة من برامج التكيف الهيكلي التي وضعها البنك الدولي، مثل البرامج المعمول بها في الفترة من عام 1986 إلى عام 1990 وأسعار السوق وإنخفاض النفقات الحكومية. وكانت نيجيريا تتمتع بسلطة مركزية خلال الحرب الأهلية التي اندلعت في الفترة من 1967–1970 مع تفكك المناطق، وفي السبعينات، حيث عززت الطفرة النفطية قوة المركز المالية. ولم يكن لتوسيع حصة الحكومة من الاقتصاد سوى القليل لزيادة القدرة السياسية والإدارية، ولكنه أدى إلى زيادة الدخول والوظائف التي يمكن للنخب السياسية أن توزعها على عملائها (مصرف نيجيريا المركزي 1960 – 1980؛ نيجيريا، مكتب الإحصاءات 1960 – 1980؛ Ogbuagu 1983: 241–266؛ Nafziger 1993: 50). وفي التسعينيات وأوائل القرن العشرين، لم تحول برامج الحكومة والصندوق المصرفي الأصغر سوى فرص النخبة النيجيرية للبحث عن الإيجار؛ فإن إستخدام سلطة الدولة لتحويل النفط وأموال الخزانة إلى الإستخدام الخاص ظل متفشيا.

5 – وكان التعديل الضروري للتصدير أكثر مما تم إستيراده وإنتاجه أكثر مما أنفقت يتطلب ترجمة تخفيضات الإنفاق الحكومي إلى عائدات النقد الأجنبي والمكاسب التنافسية، مما يستلزم عادة تقليص الطلب والأجور وإنخفاض قيمة العملة الحقيقية وزيادة البطالة. ولكن عندما تمر العديد من أقل البلدان نموا الأخرى بعملية التسوية نفسها، فإن الفائدة التي تعود على أي بلد من أقل البلدان نموا أقل. ففي عام 1985، على سبيل المثال، ساهم الضغط على البلدان المدينة في زيادة إيرادات الصادرات في حدوث وفرة في المنتجات الأولية وانهيار أسعارها. وفي التسعينات، مع زيادة مشاركة البلدان المتوسطة الدخل في سلم القيمة المضافة الصناعية التي تنظمها الدول المتقدمة، دخلت المنافسة في أقل البلدان نموا مجالا آخر.

خفضت المكسيك الأجور الحقيقية بنسبة 40 في المائة، وزادت من معدل البطالة، وخفضت قيمة البيزو من 1980 إلى 1987 لزيادة قدرتها التنافسية الخارجية بنسبة 40 في المائة. كما أدى انخفاض قيمة العملة إلى رفع سعر الفائدة الضروري لتحفيز المكسيكيين على الإبقاء بالبيزو بدلا من الدولار الأمريكي. وكان عدد قليل من البلدان على إستعداد للتعاقد مع العمالة المحلية والأجور الحقيقية لإعادة التوازن في حساب السلع والخدمات إلى التوازن (البنك الدولي 63–62: 1985i؛ 1986: 71–75 Dornbusch؛ 1988: Sachs 20).

6 – أدى الافتقار إلى التنسيق من جانب الدول المتقدمة في مجال سياسات سعر الصرف والسياسات المالية في إطار نظام سعر الصرف العائم الذي يديره العالم بعد عام 1973 (وهو نظام العملة الدولية الذي تتدخل فيه البنوك المركزية في السوق للتأثير على سعر الصرف الأجنبي) وتقلب أسعار الصرف وأسعار الفائدة. وقد أدت الجهود الرامية إلى تحديد المناطق المستهدفة التي ترتفع فيها أسعار صرف العملة الرئيسية في الدول المتقدمة إلى زيادة حركات رأس المال المزعزعة للإستقرار والتغيرات غير المستقرة في أسعار الصرف عندما تقتصر حتما على حدود منطقة النهج. وقد أدى عدم الاستقرار العالمي إلى زيادة الصدمات الخارجية وعدم وضوحية التخطيط الطويل الأجل لأقل البلدان نموا (1987: vii–xvi Khatkhate).

وعلى النقيض من ذلك، تشير الدلائل التجريبية الأخيرة إلى أن تجانس تقلبات مبادلات الدول المتقدمة يزيد من عدم إستقرار الإقتصاد الكلي وعدم الإستقرار الخارجي، في حين أن التقلبات المثلى كبيرة إلى حد ما، مما يهيئ بيئة تزعزع إستقرار قيمة العملات التي تحتفظ بها أقل البلدان نموا بوصفها إحتياطيات دولية.

وفيما يتعلق بعملات الدول المتقدمة، فإن أقل البلدان نموا ملوثة إذا كانت مستقرة وبغيضة إذا لم تكن كذلك. وتتحمل البلدان النامية تكاليف من أنها نادرا ما تستطيع القيام بالمعاملات الدولية بعملتها الخاصة.

7 - وعندما كانت الديون مقومة بالدولار الأمريكي، زاد تقديرها (زيادة القيمة بالنسبة إلى العملات الرئيسية الأخرى) خلال أوائل الثمانينات وأغلب التسعينات من القرن الماضي من إرتفاع تكلفة العملة المحلية وغير الكندية لخدمة هذه الديون. أو، كما في أواخر الثمانينيات والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، زادت الديون غير الكندية عند قياسها بالدولار التي تنخفض (خفض قيمتها مقارنة بالعملات الرئيسية الأخرى). على سبيل المثال، إرتفعت قيمة الدولار للديون الإندونيسية لعام 1985 إلى اليابانيين، 1250 ¥ مليار، من 5 مليارات دولار إلى 10 مليارات دولار في عام 1988، مع انخفاض قيمة الدولار من 250 ¥ =1 $ إلى 125¥ = $1. والتقلبات في العملات الاحتياطية الرائدة، والدولار الأمريكي، واليورو، والين الياباني، تزيد من عدم الاستقرار والتكاليف في أقل البلدان نموا.

8 - وطلب المقرضون الدوليون من حكومات أقل البلدان نموا ضمان ديون خاصة. وعندما تعثر المقترضون من القطاع الخاص، زادت خدمة الدين الخارجي للدولة.

9 - قد أدت العملات المحلية المبالغة في تقديرها والقيود المفروضة على التجارة والمدفوعات الدولية إلى إضعاف الصادرات والواردات المستحثة وشجعت تسرب رؤوس الأموال من أقل البلدان نموا، مما أدى إلى تفاقم عجز الحساب الجاري ومشاكل الديون الخارجية. وقد إرتفع مؤشر سعر الصرف في السوق السوداء مقابل سعر الصرف الرسمي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من 1.36 في عام 1971 إلى 1.53 في عام 1980 إلى 2.10 في عام 1983 قبل أن ينخفض (غالبا في البنك الدولي / صندوق النقد الدولي الإصرار) إلى 1.38 في عام 1985، ولكنها ارتفعت إلى 1.97 في عام 1990 قبل أن تنخفض مرة أخرى إلى 1.41 في عام 1994 و 1.27 في عام 1999 (Aluko 3: 2001). وقد أدت هذه التباينات في أسعار الصرف إلى خفض القدرة التنافسية للصادرات، مع تحفيز طلبات الحصول على رؤوس الأموال والمدخلات الأجنبية الرخيصة بصورة مصطنعة (البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP 17-12: 1989؛ Aluko 3: 2001).

10. تسرب رأس المال الكبير من المساعدات الخارجية والقروض والإستثمار ورؤوس الأموال الخارجة من ملف المستثمرين.

تسرب رأس المال

ويرى بعض المصرفيين والإقتصاديين أنه من غير المجدي تقديم المزيد من الأموال إلى أقل البلدان نموا إذا عاد جزء كبير من تسرب رؤوس الأموال. ويقدر John T. Cuddington (1986) أن نزعة المكسيك إلى الفرار التي تعزى إلى الإقتراض الخارجي الإضافي، من 1974 إلى 1984، كانت 0.31، مما يعني أن 31 سنتا من الدولار الذي أقرضه دائنون أجانب غادروا البلاد من خلال تسرب رؤوس الأموال! وتشير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي إلى أن التسرب من رأس المال البالغ 70 بليون دولار من أمريكا اللاتينية في عام 1982 كان ضعف حصة الفوائد من مدفوعات خدمة الدين اللاتينية لتلك السنة. ويزيد تسرب رأس المال من النقص في النقد الأجنبي ويضر بالمصلحة الجماعية للطبقات الغنية التي تشتري أصولا أجنبية. ولن يؤدي إلغاء تسرب رؤوس الأموال إلى القضاء على أزمة الديون، بل يمكن أن يقلل من أعباء الديون ومبررات المصارف التجارية لمقاومة التعرض المتزايد للبلدان المدينة (Lessard و Williamson 1987؛ Williamson و Lessard1987؛ بنك التسويات الدولية 136-135 : 1989؛ Naylor 331 - 330 : 1989).

توضيحات

وتشمل الطرق العديدة لتصدير رأس المال بصورة غير قانونية أخذ العملات في الخارج، وأحيانا في حقيبة، وإستثمار أموال السوق السوداء مباشرة، والفواتير الخاطئة في الوثائق التجارية. من الحيازات المحلية من الأصول الأجنبية (الممتلكات والإستثمار في الأسهم والسندات والودائع والمال) يجب أن تصنف على أنها تسرب رأس المال المحلي بدلا من التدفقات الرأسمالية العادية؟ إن تحديد تسرب رؤوس الأموال كتدفق لرأس المال المقيم يجعل من الأسهل وضع تصور وقياس من التعاريف البديلة التي تصفها بأنها غير قانونية أو غير طبيعية أو غير مرغوبة للحكومة أو بسبب الإفراط في تحرير الواردات أو الإفراط في تحرير الصادرات[1]. وبإستخدام تقديرات البنك الدولي لتسرب رأس المال على قدم المساواة مع رصيد الحساب الجاري، وصافي الإستثمار الأجنبي المباشر والتغيرات في الإحتياطيات والديون أكبر تسرب لرأس المال، 1976 إلى 1984، من الأرجنتين وفنزويلا والمكسيك وإندونيسيا وسوريا ومصر، في حين أن صافي الرحلات الجوية من البرازيل (التي كان تخفيض قيمتها الحقيقي في عام 1980 كبيرا)، فإن كوريا

(1) المترجم

الجنوبية (التي ظل سعر صرفها قريبا من معدل إزالة السوق) وكولومبيا والفلبين كانت سلبية (Cumby و Levich 1987 : 27–67).

وكلما كانت أسواق رأس المال الدولية متكاملة للغاية وتكاليف المعاملات منخفضة، سيكون لدى الأفراد الأفراد حوافز قوية للتحايل على ما يبدو أنه عوائق تعسفية أمام تحركات رؤوس الأموال، حتى أن الولايات المتحدة وجدت في الستينيات عندما أدت الضرائب على معادلة الفائدة وبرامج تقييد الائتمان الأجنبي في توسع سوق العملات الأوروبية و السندات الأوروبية لتلبية الطلب الخارجي على الأموال (Lessard and Williamson 1987).

أسباب

وتنجم تدفقات رأس المال المقيم عن الفروق في العائدات المتصورة المعدلة حسب المخاطر في بلدان المصدر والملجأ. ويمكننا أن نسند هذه الإختلافات إلى بطء النمو، والعملات المحلية التي تجاوزت قيمتها وإرتفاع معدلات التضخم والضرائب المصادرة والسقوف التمييزية للفوائد أو الضرائب المفروضة على السكان والقمع المالي والتخلف عن الإلتزامات الحكومية وإنخفاض قيمة العملة المتوقعة والقيود المفروضة على قابلية التحويل وسوء مناخ الإستثمار وعدم الإستقرار في بلدان المصدر، وتفاقمت جميعها بسبب تخلي الولايات المتحدة عن ضريبة الدخل على الفائدة المصرفية غير المقيمة على الودائع وغيرها من إيرادات الاستثمار الأخرى (وفي أوائل الثمانينيات) دفع أسعار فائدة مرتفعة. وفي عام 1982، أدى تخفيض قيمة العملة والتضخم في المكسيك "إلى القضاء تماما على قيمة الالتزامات المقومة بالبيزو المكسيكي". وكانت طاقات المشاريع المحلية المفقودة من هذه السياسات كبيرة (Williamson و Lessard 21 : 1987).

الباثالوجيا الزائرية

ن زائير، التي أصبحت الآن الكونجو - كينشاسا، التي لا يمكن تتبع تسرب رؤوس الأموال إحصائيا، مثال صارخ على التحليق من أقل البلدان نموا التي تحتاج ماسة إلى النقد الأجنبي لحل مشاكل الديون. وهكذا، فإن النقد الأجنبي من تهريب السلع الزائيرية، مثل الماس، في الخارج واسع الانتشار لدرجة أن أحد الجيران، الكونجو - برازافيل، أصبح مصدرا للماس له بعض الأهمية في السبعينات وأوائل الثمانينات دون أن يكون له أي رواسب من الماس ! فخلال عقدين، تعثرت زائير من أزمة ديون إلى أزمة أخرى، تفتقر إلى القدرة على دفع خدمة الدين، التي كانت تبلغ 375 - 525 مليون دولار سنويا في الثمانينات (Nafziger 93–92 : 1993؛ البنك الدولي 500، المجلد 1993g:2).

وبالنسبة Pierre Dikoba، أوضح "زلزال البلاد" الرئيس الزائيري Mobutu Sese Seko الذي نهب البلاد وأشاع البعوض الملاريا ونقص في الأثاث والكتب والصور في مدرسة كينشاسا الإبتدائية حيث كان يدرس في عام 1991 (A11 Davison: 1991). في عام 1988، أكد رئيس مجلس الشئون الخارجية في البيت الأمريكي Howard Wolpe: "لقد اختفت مئات ومئات الملايين من الدولارات حرفيا أو حسابات مصرفية للرئيس ومعاونيه" (Pound A4: 1990). وقد

قدر Peter Korner وزملاؤه (137: 1986) ثروة Mobutu في عام 1984 في الخارج بما يتراوح بين 4 و 6 مليارات دولار، وإستثمر في الحسابات المصرفية السويسرية والعقارات الغربية، وهو ما يكفي لحل أزمة ديون زائير. والواقع أنه إذا لم يقم Mobutu وحلفاؤه بالخروج من البلد، فإن جزءا كبيرا من الأموال التي إستعانت بها الحكومة الزائيرية في الخارج، فإن زائير قد لا تكون لديها أزمة ديون (268 - 275 Erbe: 1985). في عام 1977، ندد الرئيس موبوتو بالمرض الزائيري، مشيرا إلى أن "كل شيء للبيع، كل شيء يتم شراؤها في بلدنا. وفي هذه الحركة، يشكل عقد أي شريحة من السلطة العامة أداة صرف حقيقية، قابلة للتحويل إلى اقتناء غير مشروع للسلع الأخرى" (1979: 237-260 Lemarchand).

أكان Mobutu فريد من نوعه؟ وقد ناقش الفصل الرابع الحكام المفترسين والدول الفاشلة، أي الحكام وأرباب الحرب الذين يجنيون أكثر من الإضطراب السياسي أكثر من النظام. وهذه المتلازمة لم تمت مع موبوتو في عام 1997.

كيفية الحد من التسرب

تحتاج بلدان المصدر إلى نمو قوي وأسعار صرف السوق وأسعار أخرى، وتوجه تجاري إلى الخارج، ومعدلات فائدة حقيقية إيجابية يمكن الاعتماد عليها، وإصلاح مالي (بما في ذلك إنخفاض الضرائب على الأرباح الرأسمالية)، وضرائب على الأصول الأجنبية تصل إلى الأصول المحلية وتحرير الأسواق الأخرى وتدابير التكيف التي يتم توفيرها وحل مشكلة الديون، والمسئولين الحكوميين غير القابلين للفساد (Williamson و Lessard 1987: 28-56). ويمكن لبلدان الملجأ أن تخفض أسعار الفائدة وتوقف التمييز الضريبي لصالح دخل الإستثمار غير المقيم، في حين يمكن لمصارفها أن ترفض قبول الأموال من البلدان المدينة الرئيسية لأقل البلدان نموا.

مجرد إدراج السياسات لمصدر وبلدان الملاذ يشير إلى صعوبة المشكلة. بالنسبة إلى Rimmer de Vries (188 : 1987)، فإن هروب رأس المال هو عربة القطار، وليس القاطرة، وهذا يعني أن تسرب رؤوس الأموال هو أعراض للقمع المالي والتخلف الإقتصادي في جذور أزمة الديون، وليس سببها. لدينا حلقة مفرغة أخرى – إنخفاض النمو، وهروب رؤوس الأموال، وقيود الصرف الأجنبي التي تعرقل النمو. ومن المفارقات أن John Williamson و Donald R. Lessard (57 : 1987)، على الرغم من توصية التحرير المالي وتحرير أسعار الصرف، تشيران إلى أن أقل البلدان نموا قد تضطر أحيانا إلى إستخدام ضوابط الصرف، مما يحد من شراء السكان المحليين للعملات الأجنبية، للحد من التسرب الكلي للفائضات الجديدة. وتحث نشرة أبحاث أفريقيا (السلسلة الإقتصادية، 15 أكتوبر 1991، ص 10550) الولايات المتحدة على إزالة السياسات الضريبية التي تحبذ الودائع المصرفية غير المقيمة وسويسرا لرفع حماية السرية للودائع المصرفية (التي يطلق عليها إسم وباء الإيدز الثاني في أفريقيا الإستثمارات المكتسبة المودعة في سويسرا ") من السياسيين الأفارقة والإقتصاديين الذين يواجهون الإجراءات القانونية الواجبة للنشاط الإجرامي.

الأزمة من منظور الخدمات المصرفية الأمريكية

قد عززت الأنظمة الأمريكية التي تقيد نشاط البنوك التجارية بين الولايات والمعدلات التي يمكن أن تدفعها المصارف للودائع الحوافز للبنوك الأمريكية والأوروبية في الستينيات والسبعينات من القرن الماضي للتوسع في السوق للودائع بالدولار (أو اليورو دولار كما هو مبين في الفصل 15) وأوروبا وشرق آسيا والشرق الأوسط وناساو وبنما والبحرين (وما بعدها من مدينة نيويورك) التي تشكل أرضا محايدة تنظيمية. وأدت الموجات المتعاقبة من البنوك الأمريكية والأوروبية واليابانية الجديدة التي تدخل سوق العملات الأوروبية، دون متطلبات إحتياطية، إلى زيادة التوسع الإئتماني، وخاصة في السبعينيات. وقد سعت البنوك الإقليمية الأوروبية واليابانية والأمريكية التي تتحدى الهيمنة الرائدة في المصارف الأمريكية إلى أسواق جديدة في السبعينيات. وبعد عام 1974، قامت البلدان المصدرة للنفط فائض رأس المال بإعادة تدوير البترودولار لتوسيع عرض الائتمان في حين أن الطلب الغربي على الإئتمان المتعاقد عليه، رأى المصرفيون أن أقل البلدان نموا تشكل حدودا جديدة للإقراض. وكان المقترضون من أقل البلدان نموا جذابا، حيث دفعوا قسطا على المقترضين من الدول المتقدمة، وكان يعتقد أنهم

يشكلون مخاطر ضئيلة لأن الحكومات المقترضة أو الضامنة، التي تعتبر غير قادرة على الإفلاس، ستخدم ديونها. وقد إستفادت النخب الحاكمة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من إستخدام الائتمان المصرفي السهل لتعزيز بناء الإئتلافات مع تأجيل خدمة الديون الكبيرة (ربما) لنظام مستقبلي (Nafziger 1993: 75).

وخلال الثمانينات، كان عدم قدرة أقل البلدان نموا على سداد ديونها شاغلا إقتصاديا دوليا رئيسيا للصحفيين والعلماء الأمريكيين. وكان من شأن الإكتتاب الكامل لديون العالم الثالث في أوائل الثمانينيات أن يمحو العديد من المصارف التجارية الرئيسية في الولايات المتحدة، التي كانت أكثر تعرضا لديون أقل البلدان نموا من المصارف في أي بلد آخر. ومع ذلك، في أوائل التسعينات، سأل الإقتصادي في جامعة هارفارد Benjamin Cohen (1991: 51 – 47) ما حدث لأزمة الديون العالمية الثالثة؟ والجواب الجزئي هو أنه لم يتغير سوى القليل بالنسبة لأقل البلدان نموا. وفي أفريقيا، وعلى الرغم من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون HIPC، وفي عدد قليل من البلدان في أمريكا اللاتينية، لا يزال عبء الديون المتراكمة يحافظ على مستويات المعيشة ويحد من الإستثمار اللازم لإنهاء الركود. وفي الوقت نفسه، لم يعد تنصل ديون أقل البلدان نموا يهدد بنوك مركز المال في مدينة نيويورك، مثل Citibank و Manufacturers Hanover و JP Morgan Chase. وقد خفضت هذه البنوك تعرضها للمقترضين من العالم الثالث، وبالتالي فإن التخلف عن السداد لا يعرض تصنيفات الإئتمان المصرفي وأسعار الأسهم ولا استقرار النظام المصرفي الأمريكي. وركزت سياسة الولايات المتحدة في الثمانينات على إنقاذ بنوكها وتجنب التكتلات الإحتكارية للمدينين. وبحلول عام 1987، لم يعد يتعين على المصارف الدائنة الرئيسية أن تواصل إقراضها لأقل البلدان نموا أو أن تشارك في إعادة جدولة الديون لتفادي إنهيارها. وعلى الرغم من أن الحكومة الأمريكية والمصارف التجارية قد تخلت عن إنشغالها بأزمة الديون، فإن الدين الخاص بأقل البلدان نموا لا ينخفض عموما، في حين أن الأزمة لم تتحسن إلا قليلا في أفريقيا وأجزاء من أمريكا اللاتينية.

وخلال الثمانينات، عندما كانت البنوك التجارية تحتفظ بنسبة 72 في المائة من ديون أمريكا اللاتينية، كانت البنوك الأمريكية (التي تمتلك 36 في المائة) والبنوك البريطانية، ولكن القليل من البنوك الأوروبية القارية، عرضة للتخلف اللاتيني. وإرتفعت ديون أقل البلدان نموا إلى البنوك الأمريكية كنسبة مئوية من رأسمالها من 110 في المائة في عام 1978 إلى 154 في المائة في عام 1982، قبل أن تنخفض إلى 114 في المائة في عام 1986 و 63 في المائة في عام 1988. وبالنسبة لهذه المصارف الرئيسية التسع في الولايات

المتحدة، كانت هذه النسبة أعلى من ذلك: 163 فى عام 1978، و 227 فى المائة عام 1982، و 154 فى المائة عام 1986، و 198 فى المائة عام 1988.

وإذا افترضنا أن نسبة الدين إلى رأس المال لدى أقل البلدان نموا هي 100 في المائة، وأن البنك يشطب نسبة 60 في المائة من ديون أقل البلدان نموا ولكن ليس من الديون الأخرى. وإذا كانت نسبة القروض إلى رأس المال تبلغ 1200 في المائة (وتتراوح هذه النسبة عادة بين 1000 و 1700 في المائة بالنسبة للبنوك الأمريكية)، فإن القروض السيئة كنسبة من رأس المال هي في مستوى غير مستقر يبلغ 5 (1200/ 60) في المائة.

وإستجابة لقروض أقل البلدان نموا المتعثرة وإنكماش البترودولار من إنخفاض أسعار النفط العالمية، خفضت البنوك الأمريكية قروضها إلى أقل البلدان نموا المستوردة للنفط من 121 بليون دولار في عام 1982 إلى 118 بليون دولار في عام 1984 إلى 100 بليون دولار في عام 1986. والواقع أن الولايات المتحدة، في العالم في مجال إقراض المصارف التجارية لأقل البلدان نموا في الفترة من 1970 إلى 1983، إلى المركز الثاني من عام 1984 إلى عام 1989، حيث لم يكن هناك سوى نصف قروض اليابان. غير أن القروض المقدمة إلى أقل البلدان نموا لم تعد تراجعت بعد إعادة هيكلة القروض الرئيسية في الفترة من عام 1989 إلى عام 1993. كما إنخفض تعرض البنوك الأمريكية للديون الخارجية لأقل البلدان نموا في منتصف الثمانينات من عمليات شطب القروض وعمليات الشطب ومبيعات الأصول[1].

في عام 1988، باعت قروض أمريكا اللاتينية والفلبين والبولندية التي تحتفظ بها البنوك الأمريكية خصم 40-70 في المائة على السوق المستعملة، مما يشير إلى توقعات السوق بالتخلف الجزئي. أسعار السوق الثانوية للديون البنكية للبلدان المثقلة بالديون (إستنادا إلى القيمة الحلالية لخدمة الدين في الناتج القومي الإجمالي السنوي الذي يزيد عن 80 في المائة أو القيمة الحلالية لنسبة خدمة الدين في الصادرات السنوية أكثر من 200 في المائة) (البنك الدولي (1993g: Vol. 1, 165 من 4 في المائة لبيرو و 6 في المائة لساحل العاج إلى 24 في المائة لنيجيريا إلى 64 في المائة في شيلي. وتدل الزيادة المطردة في الخصومات على الديون المصرفية لأقل البلدان نموا، وتخفيض الإقراض التجاري لأقل البلدان نموا، والإهتمام المتزايد والمتأخرات الرئيسية في أواخر الثمانينات، على مدى تدهور الجدارة الإئتمانية للبلدان المدينة.

(1) المترجم

هوامش ومخاطر الأقساط

تتقاضى المصارف التجارية مخاطر الأقساط للمقترضين من أقل البلدان نموا، وهي أقساط ترتفع بأزمات مالية كبيرة. وقد يختلف هذا القسط أو الفارق من أسعار فائدة تتراوح بين 1 و 2 نقطة مئوية عن سعر الفائدة المطبق بين البنوك في لندن (LIBOR)، وهو سعر فائدة لا يستهان به تقريبا يستخدم كمعيار لمقارنة أسعار الفائدة الأخرى، إلى 15 نقطة مئوية (أي ما يعادل 1500 أساس نقطة في الشكل 16-1)، و 14 نقطة مئوية في وقت الأزمة المالية الروسية، ونقاط أقل للأزمات في تركيا والأرجنتين والبرازيل (Ghai 1991 :2)[1]. وقد تعلمت المصارف الأمريكية درسها في الثمانينات، ولم تكرر تعرضها لدين أقل البلدان نموا مرة أخرى.

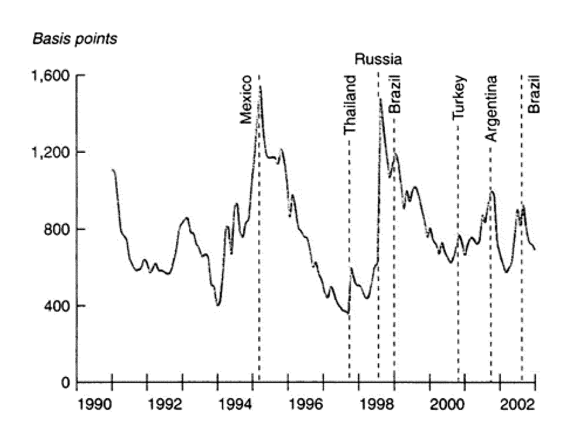


FIGURE 16-1. Secondary-Market Spreads on Emerging Markets, 1990–2002. *Note:* Country names mark date of financial crisis. *Source:* World Bank 2003h:45.

الأزمة من منظور أقل البلدان نموا

The Crisis from the LDC Perspective

لكن على الرغم من أن مصارف الدول المتقدمة قد قلصت من تعرضها للديون المعدومة لأقل البلدان نموا في أواخر الثمانينات والتسعينيات والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، فقد زاد الدين الخارجي لأقل البلدان نموا من أكثر من تريليون دولار في أواخر الثمانينات إلى 2.3 تريليون دولار في عام 2001. وانخفض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في أمريكا اللاتينية وأفريقيا خلال الثمانينيات، "عقد

(1) المترجم

التنمية المفقود". أما البلدان ذات المديونية الشديدة (SICs) في الثمانينات فكانت أبطأ من البلدان التي يوجد فيها أي تصنيف للديون، وأكثر من نقطة مئوية مئوية سنوية أبطأ من البلدان الأقل نموا عموما. والواقع أن الفترة من عام 1980 إلى عام 1985، وهي فترة ارتفاع أسعار الفائدة والتراكم السريع لمخزون الديون، إنخفض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي السنوي من البلدان المنخفضة الدخل ذات الدخل المنخفض، ولا سيما من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إنخفاضا حادا بنسبة 4.6 في المائة. وحتى متوسط الدخل، انخفض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.2% خلال نفس الفترة (البنك الدولي 233–170، المجلد 1 : 1993g؛ البنك الدولي 213–162 : 1994i؛ مجلس الولايات المتحدة للمستشارين الإقتصاديين 236: 1990). وفي التسعينات، ومع تزايد مفاوضات الديون، لم يعوق النمو كثيرا في أقل البلدان نموا المثقلة بالديون.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أسهمت الديون المتراكمة في إنخفاض الإنفاق على الصحة، وتغذية الأطفال، وبقاء الرضع بين الفقراء في أوائل الثمانينات، وإنخفاض الأجور الحقيقية، ومعدل العمالة، ونفقات الإنفاق الصحي والتعليمي في آواخر الثمانينات. وفي عام 1989، لاحظ الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أديبايو أديديجي أن أفريقيا لن تسترد دون رفع "طيور القطرس التي لا تطاق" من أعباء الديون المنهكة، وإنخفاض أسعار الصادرات، وصافي تدفق رؤوس الأموال (بما في ذلك تحويل رأس المال إلى الغرب من قبل الأثرياء والسياسيين) (UNICEF 1989؛ Harsch 1989 :47). وفي الوقت نفسه، فرضت عدة بلدان أفريقية حدود اخدمة الديون أو تعليق الديون، أو ببساطة أصبحت الديون متعثرة.

وقد أجبرت أزمات الديون العديد من البلدان على الحد من برامج الفقر، على الرغم من أن القليل من هذه البرامج تم تمويله من الاقتراض الأجنبي. وفي عام 1985، سأل الرئيس التنزاني Julius K. Nyerere: "هل يجب علينا أن نجوع أطفالنا لدفع ديوننا؟". وقد وجدت UNICEF (1989) أن سوء تغذية الأطفال زاد وإنخفض معدل الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية في الثمانينات في العديد من أقل البلدان نموا كديون خارجية فإن القيود تحد من الإنفاق على الخدمات التي يحتاج إليها الفقراء. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت بعض بلدان أمريكا اللاتينية، التي كانت سائدة بين البلدان المتوسطة الدخل الشديدة المديونية، تدهورا في المؤشرات الإجتماعية خلال الثمانينات. وفى منتصف

عام 1985، خفض رئيس بيرو Alan Garcia مدفوعات الديون الى 10 فى المائة من الصادرات. وضع الرئيس البرازيلي Sarney وقفا اختياريا على مدفوعات الفائدة لمدة 12 شهرا في فبراير 1987، موضحا أن نفاد صبر بلده يشير إلى أن "الدين المدفوع بالفقر هو حساب مدفوع بالديمقراطية" (Ranis 199–189 : 1987؛ O'Donnell 1166–1157 : 1987). خفض الدائنون الائتمانات القصيرة الأجل البرازيلية، على الرغم من أن الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي والخزينة نظمت تسوية الديون قصيرة الأجل بعد عام (1988). وفى إجتماع لقادة الدول المدينة فى اواخر عام 1987، إشار الرئيس الارجنتينى Raul Alfonsin إلى أنه يجب أن يعترف بـ "أن الظروف الإقتصادية الحالية تعوق تنميتنا وتديننا للتخلف. ولا يمكننا أن نقبل ان الجنوب يدفع ثمن إختلال الشمال".

وأدت الديون والأزمات المالية في المكسيك (1994) والبرازيل (1998) وروسيا (1998) وتركيا (2000) والأرجنتين (2001) وتايلند وإندونيسيا وكوريا (1997) إلى خفض الإنتاج وزيادة الفقر. وقد خفضت جميع البلدان باستثناء البرازيل وروسيا الناتج المحلي الإجمالي بعد عام من الأزمة؛ وتراجعت الأرجنتين وإندونيسيا وتايلند في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 10 في المائة؛ وتركيا، وكوريا، والمكسيك إنخفض الإنتاج بأكثر من 5 في المائة (الشكل 2–16). وإرتفع معدل الفقر الوطني في إندونيسيا من 16 في المائة في عام 1996 إلى 27 في المائة في عام 1999 (البنك الدولي 2003h: 59).

في الأرجنتين، أغنى بلد في أمريكا اللاتينية في عام 2001 (داخل الجدول بالغلاف الأمامي)، تظاهر أكثر من 15,000 عامل وعاطل عن العمل وشاب في 4 ديسمبر 2002، على قصر الحكومة في بوينس آيرس في "مسيرة وطنية ضد الجوع" أن سبعة من عشرة أطفال أرجنتيني "يعانون من نقص خطير في الغذاء" (Vann 2002). وقد تضاعف عدد الأشخاص الذين يعيشون على مهملات من القمامة في غضون عامين إلى حوالي 40000 من بين 13 مليون نسمة في بوينس آيرس الكبرى (موفيت 2002). وكان لإنهيار الأرجنتين أثر مضاعف على بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (أوروغواي وباراغواي والبرازيل)، مما أسهم في إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عامي 2001 و 2002، وهي المنطقة الوحيدة من أقل البلدان نموا التي شهدت تخفيضات في كلا العامين.

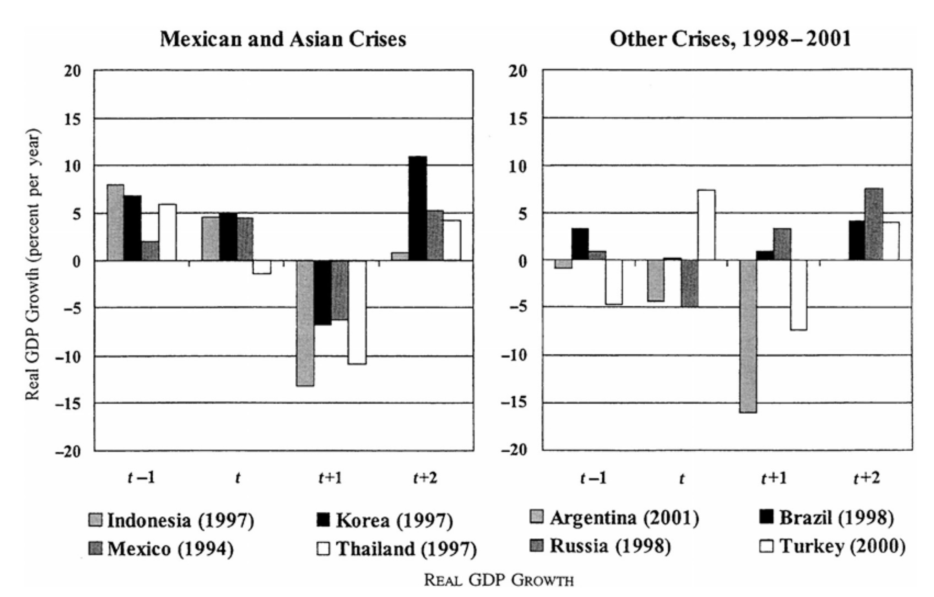


FIGURE 16-2. The Effect of the Financial Crises on Asian, Latino, Russian, and Turkish Real GDP Growth. *Source:* Fischer (2003:16), citing IMF, *World Economic Outlook*.

وفي عام 1989، وردا على زيادة الفقر في البلدان المتكيفة، أكد المدير العام لصندوق النقد الدولي Michel Camdessus على أن:

[الإدانة] الأولى هي أن التكيف لا يجب أن يخفض المعايير الإنسانية الأساسية . . . وإيماني الثاني هو أن جهود التكيف الأوسع تعطي الوزن المناسب للحقائق الاجتماعية – ولا سيما الآثار المترتبة على أفقر الناس – وأكثر نجاحا من المرجح أن تكون. . . . فالناس يعرفون شيئا عن كيفية ضمان أن الفقراء يعانون من الفقر. ومن الناحية المالية، قد لا يكلف ذلك كثيرا. لماذا؟ لأنه إذا نظرتم إلى حصة أفقر المجموعات في توزيع هذه البلدان [تعديل] الدخل، بل هو مبلغ المثلثات. . . . لسوء الحظ هو عموما "الجميع"، وليس مجموعات الفقر، التي تمثل في الحكومة. (من المستشهد به 20–18: 1989).

ويلاحظ Paul Mosley و Jane Harrigan و and John Toye (54، المجلد 1: 1991) أن تصريحات مثل هذا من قبل Camdessus "تكاد تكون بالتأكيد مبالغة في مدى تحرك الصندوق على المستوى التشغيلي أو أن ينتقل من هذا الموجز التقليدي، "هذه هي التغييرات الداخلية المطلوبة لإستعادة إنتعاش إقتصادي كلي مستدام. والواقع أن صندوق النقد الدولي (والبنك الدولي) يشددان على توزيع الدخل والإحتياجات الأساسية في منشوراتهما ولكنهما لا يملكان إلا القليل من الدراسات المنهجية لآثار

التكيف على الفقر وعدم المساواة في الدخل وعدد قليل من البرامج التي تكفل حماية البلدان المتقابلة للدخل والخدمات الإجتماعية للفقراء . وقد تحتاج برامج التكيف بين المصارف والصندوق إلى دعم تحويلات الدخل للفقراء، حيث أن معظم البلدان الأقل نموا (بإستثناء البلدان ذات الدخل المتوسط المتوسط مثل البرازيل وتركيا) تفتقر إلى الموارد اللازمة لدعم هذه التحويلات. فعلى سبيل المثال، في أفقر البلدان الأفريقية التي تعيش فيها أغلبية السكان بالقرب من الكفاف، فإن مدفوعات الرعاية الإجتماعية التي تجعل السكان فوق خط الفقر من شأنها أن تقوض حوافز العمل وأن تكون باهظة التكلفة. وتعد أبعاد التنمية الإجتماعية في البنك الدولي (SDA)، التي نوقشت في الفصل السادس، خطوة نحو تعويض الفقراء عن الخسائر الناجمة عن برامج التكيف (البنك الدولي 2003f:8).

مؤشرات الدين

نسبة خدمة الديون هي الفوائد ومدفوعات أصل الدين المستحقة في سنة معينة على الديون الطويلة الأجل مقسومة على صادرات تلك السلع والخدمات. وإرتفعت هذه النسبة لأقل البلدان نموا من 9 في المائة في 1970 إلى 13 في المائة في 1979 إلى 18 في المائة في 1983 إلى 20 في المائة في 1986 إلى 23 في المائة في 1988 و 21 في المائة في 1989 قبل أن تنخفض إلى 19 في المائة لكل من السنوات 1990 إلى 1993 ، و 18 فى المائة فى عامى 2001 و 2002. وكان الإنخفاض في النسبة من أواخر الثمانينات إلى التسعينات نتيجة للتحول الطفيف من الديون إلى تمويل الإستثمار في الحوافظ المالية، وفي عام 2001، كانت نسب خدمة الدين في أقل البلدان نموا 33 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 18 في المائة في شرق ووسط أفريقيا و 12 في المائة في شرق آسيا، وجنوب شرق آسيا، والمحيط الهادئ، و 12 في المائة في جنوب آسيا، و 12 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و 10 في المائة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (البنك الدولي 249-222:2002a ؛ البنك الدولي 103-95:2003f).

وبلغت نسبة خدمة الدين بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل الشديدة المديونية 70 في المائة، بمتوسط نسبة، 1999-2001، بنسبة 81 في المائة في البرازيل و 67 في المائة في الأرجنتين و 50 في المائة في لبنان. وتعني هذه النسب المئوية أن نصف إيرادات الصادرات السنوية على الأقل يجب أن تخصص لدفع الفوائد ومبدأ الدين، وهو مستوى غير مستدام. وليس من المستغرب أن تضطر الأرجنتين إلى التخلف عن السداد

وإعادة جدولة الديون في الفترة 2001–2003. وبلغت نسبة خدمة الدين 19 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون، و 12 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون، و 16 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون، و 13 في المائة للبلدان الأقل نموا المثقلة بالديون (البنك الدولي 245–222: 2002e) من البرازيل والأرجنتين بسبب قلة فرص الحصول على الإئتمان. ومن المتوقع أن تكون معدلات البلدان المنخفضة الدخل والمثقلة بالديون الشديدة المديونية أعلى فيما عدا مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في الألفية الجديدة.

والواقع أن نسب خدمة الديون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الثمانينات والتسعينات تعكس عجزا كبيرا عن إعادة جدولة الديون وإعادة تسديد الديون. ففي عام 1990، على سبيل المثال، في حين تجاوزت نسبة خدمة الدين الفعلية لأمريكا اللاتينية 27 في المائة، أي نسبة 24 في المائة في منطقة الصحراء الكبرى، كانت نسبة مدفوعات ديون الصحراء الكبرى المقررة بنسبة 66 في المائة أكثر من ضعف 30 في المائة في أمريكا اللاتينية (البنك الدولي 209 –164، المجلد 1: 1993g، Nafziger 17–16: 1993). وإرتفع مؤشر الدين للدول الأقل نموا كنسبة من الناتج القومي الإجمالي من 12 في المائة في عام 1970 إلى 24 في المائة في عام 1980 إلى 33 في المائة في عام 1984 إلى 37–40 في المائة في الفترة من عام 1986 إلى عام 2001 حيث بلغت نسبة الدين / الدخل القومي الإجمالي 71 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و 49 في المائة و 43 فى المائة فى شرق اسيا، و 33 فى المائة فى الشرق الاوسط، و 29 فى المائة فى أمريكا اللاتينية، و 24 فى المائة فى جنوب آسيا فى عام 2001. وعند تصنيفها حسب المديونية الخارجية ومستويات الدخل، كان الدين في الدخل القومي الإجمالي 100 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون، و 79 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون، و 58 في المائة في البلدان متوسطة الدخل المتوسطة المديونية، و 51 في المائة في الوسط المثقلة بالديون البلدان ذات الدخل المنخفض في عام 2000 (البنك الدولي 222: 2000a؛ صندوق النقد الدولي 32–122: 1988d؛ 26 Sachs–17: 1988؛ البنك الدولي 59–258: 1988i؛ البنك الدولي 170، 81–79، 33، المجلد 1: 1993g) . (تصنف البلدان على أنها بلدان مدينة بشدة أو بإعتدال أو بشكل طفيف على أساس نسب القيمة الحالية للدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي والقيمة الحالية للديون الخارجية على الصادرات).

الجدول 2-16. يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي، 1981-2003 (الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام 1995 وأسعار الصرف؛ متوسط النمو السنوي في المائة)

	1990–1981	2000–1991	a 2001-2003
البلدان الأقل نموا المثقلة بالديون بشكل شديد	1.5	3.2	1.0
أقل البلدان نموا المثقلة بالديون بشكل معتدل	2.6	0.9	2.4
أقل البلدان نموا المثقلة بالديون بشكل قليل	3.4	4.7	4.9
الدول النامية	2.6	3.3	3.3
الدخل المتوسط	2.3	3.3	3.1
دخل منخفض	4.2	3.1	4.3
ذات الدخل المرتفع	3.1	2.5	3.7

a Estimated.
Source: World Bank 2003h:187.

صافي التحويلات Net Transfers

صافي التحويلات هو صافي تدفقات الموارد الدولية (الإستثمار والقروض والمنح) مطروحا منها صافي مدفوعات الفائدة الدولية وتحويلات الأرباح. ونتيجة لعمليات الديون الكبيرة، كانت التحويلات الصافية سلبية من أمريكا اللاتينية في الفترة من 1986 إلى 1990 ومن البلدان النامية عموما من عام 1986 إلى عام 1988.

ولما كانت حصة الأسد من أفقر البلدان نموا من أقل البلدان نموا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن معظم تدفقات مواردها الصافية كانت تساهلية من عام 1984 إلى عام 2000، ولكن ليس بعد ذلك. وأسهمت هذه المعونة الميسرة في تحويلات صافية إيجابية في أفريقيا جنوب الصحراء كل عام من عام 1980 إلى عام 2000.

ومع ذلك، تلقى صندوق النقد الدولي تحويالت صافية من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من 1983 إلى 1993، حيث تجاوزت إلتزامات السداد القروض الجديدة، على الرغم من أن الصندوق قدم تسهيلات الثمانينات. تسوية تساهلية في أواخر غير أن التحويلات الصافية من البنك الدولي (بما في ذلك النافذة التساهلية لمؤسسة التنمية الدولية) إلى منطقة الصحراء الكبرى كانت كبيرة وإيجابية في كل سنة، مما عوض جزئيا صافي تحويل الصندوق من منطقة الصحراء الكبرى. وقد يكون نفور البنك الدولي للتحويلات الصافية السلبية إلى أكثر المناطق العالمية التي تعاني من ديون متعمدا، على الرغم من أن البنك يرفض تأكيد السياسة، ربما خوفا من إنشاء سابقة (البنك الدولي 232–171، المجلد 1: 1993g؛ Nafziger 211، 34: 1993).

المدينون الرئيسيون في البلدان الأقل نموا Major LDC Debtors

من هم المدينون الرئيسيون لأقل البلدان نموا؟ وفي عام 2001، كانت البرازيل (226 بليون دولار) والصين (170 بليون دولار) والمكسيك (158 بليون دولار) وروسيا (153 بليون دولار) والأرجنتين (137 بليون دولار) وإندونيسيا (136 دولارا) وتركيا (136 بليون دولار) والهند مليار دولار) وتايلاند (67 مليار دولار). وبإستثناء الصين والهند فلم تحررا أسواق رأس المال، عانت جميعها من أزمات مالية وعملات رئيسية خلال الفترة من منتصف إلى أواخر التسعينيات. وشكلت البلدان ال 23 المشار إليها في الجدول 3-16 ، 65 في المائة من مجموع ديون أقل البلدان نموا. ومع ذلك فإن أيا من هذه البلدان هو الأقل نموا. والواقع أن البلدان المتوسطة الدخل شكلت 79 في المائة من الديون المستحقة للبلدان الأقل نموا التي بلغت 2.2 تريليون دولار في عام 2001. ولا تصنف إندونيسيا والبرازيل ولبنان ذات الدخل المتوسط إلا بأنها شديدة المديونية. فالبلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون مثل جمهورية الكونجو الديمقراطية وساحل العاج وإثيوبيا ونيجيريا وسيراليون، التي لم تكن مستفيدة من عمليات شطب اليوبيل عام 2000 والأموال الميسرة، تزيد من صعوبة تحمل أعباء الديون بشكل أكبر من معظم تلك المدرجة في الجدول 3-16.

الجدول 3-16. **يوضح مجموع الدين العام الخارجي حسب البلدان - البلدان الأقل نموا،** 1995-2001
(مليارات الدولارات) (10 **بلايين دولار أو أكثر في عام** 2001، **مصنفة حسب دين عام** 2001)

الدولة	1980	1985	1990	1995	1998	2001
البرازيل	71	106	116	160	241	226
الصين	5	17	53	118	144	170
المكسيك	57	97	106	167	160	158
الإتحاد الروسي	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	122	178	153
الأرجنتين	27	51	62	99	142	137
إندونسينا	21	41	69	124	151	136
تركيا	19	26	49	74	97	115
الهند	21	41	69	94	98	97
تايلاند	8	18	28	100	105	67
بولندا	لا يوجد	33	49	44	56	62
الفلبين	17	27	30	38	48	52
ماليزيا	7	20	16	34	42	43
تشيلي	12	20	19	22	30	38

الدولة	1980	1985	1990	1995	1998	2001
كولومبيا	7	14	17	25	33	37
فنزويلا	29	35	33	36	37	35
باكستان	10	13	21	30	32	32
المجر	10	14	21	32	28	30
جمهورية مصر العربية	21	42	40	33	32	29
جنوب أفريقيا	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	25	25	24
الجزائر	19	18	28	33	31	23
جمهورية التشيك	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	16	24	22
لبنان	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	3	7	12
بلغاريا	لا يوجد	4	11	10	10	10

Sources: World Bank 1993g:Vol. 1, 76–78; World Bank 1993g:Vol 2; World Bank 1990g:Vol. 1;
World Bank 1990g:Vol. 2; World Bank 2003e:221.

وفي الفترة بين يناير 1980 وديسمبر 2002، أعادت 78 من أقل البلدان نموا (بما فيها الإقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقالية) التفاوض بشأن ديونها الخارجية من خلال إتفاقات متعددة الأطراف مع مجموعات الدائنين الرسمية (نادي باريس) أو مع المصارف التجارية (تحت رعاية نادي لندن)، وإطالة أو تعديل شروط السداد. وشملت هذه البلدان معظم بلدان جنوب الصحراء الكبرى والبلدان المدرجة في الجدول 3–16 بإستثناء الصين والهند وماليزيا وتايلند وكولومبيا وهنغاريا وجنوب أفريقيا ولبنان (البنك الدولي 111–94، المجلد 1: 1993g ؛ البنك الدولي 155–142: 2003h).

ومع ذلك، ومن المفارقات بالنسبة لبعض البلدان، أن وجود مرتبة عالية بين المدينين من أقل البلدان نموا يدل على وجود تصنيف إئتماني مرتفع بين المصارف التجارية. وقد أظهرت كوريا الجنوبية، التي تلقت مساعدات إنمائية كبيرة في الخارج إلى أن تخرج إلى وضع مرتفع الدخل في عام 1994، وإقترضت بأسعار فائدة في السوق، أن الإقتراض الثقيل يمكن أن يخدم طالما أن الصادرات والناتج القومي الإجمالي والقدرة على خدمة الديون تنمو بسرعة (Demirguc-Kunt و Detragiache 285-261 :1994). حتى بعد أن عانت كوريا من عدوى الأزمة الآسيوية عام 1997، وافقت وزارة الخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولي على الإنقاذ يوم عيد الميلاد، وإقناع الدائنين (البنوك التجارية) للتغلب على ديون كوريا، التي قررت العواصم المالية الدولية كان كبيرا جدا أن تفشل (Bluestein 205-175 : 2001). وفي الواقع، بلغت نسبة خدمة الدين في كوريا 7 في المائة فقط، بالمقارنة مع ما يلي بالنسبة للمزارعين البطيئين: 38 في المائة

لبوليفيا و 22 في المائة للإكوادور و 19 في المائة لإثيوبيا و 14 في المائة للهندوراس و 35 في المائة لكازاخستان و 23 في المائة لموريتانيا، و 37 في المائة بالنسبة لنيكاراغوا، و 23 في المائة في بيرو، و 25 في المائة لفيتنام (البنك الدولي 237-234، المجلد 1 : 1993؛ والبنك الدولي 234-232 : 2003e). ولا ينبغي أن تكون الديون الكبيرة مشكلة طالما أن الدائنين الأجانب يعتقدون أن بوسع الإقتصاد أن يسحب الدين أو يقترض ما يكفي لتغطية خدمة الدين والواردات.

وعلى الرغم من أنه لا يوجد مدينون بارزون من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن ديونها الخارجية (209 بلايين دولار، وهي نسبة مماثلة لرقم البرازيل لعام 2001) ربما كانت مرهقة مثل أي منطقة عالمية أخرى، على الأقل بالنسبة للبلدان التي لا تتلقى تخفيضات في ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون HIPC. وفي الفترة من عام 1980 إلى عام 2002، تفاوض أكثر من ثلاثة أرباع البلدان ال 45 في الإدارة الأفريقية لصندوق النقد الدولي على إتفاقات لتخفيف الديون مع الدائنين (البنك الدولي 153-145 : 2003e). فمن السعينيات إلى أواخر التسعينيات، حكام نيجيريا والكونغو - كينشاسا بددوا أموال قروضهم، وأحيانا قاموا بتوسيع الرعاية للوسطاء والمتعاقدين بسرعة بحيث فقدوا المسار لإستخدام الملايين من الدولارات المقترضة من الخارج. وخلال الجمهورية الثانية في نيجيريا (الحكومة المدنية)، 1979 إلى 1983، تفتقر الموانئ أحيانا إلى القدرة على الواردات مثل الأسمنت الذي يذهب إلى الوكالات الحكومية التي يسيطر عليها سياسيون يوزعون الفوائد على العملاء. وبالمقارنة مع المدينين الآسيويين - اللاتينيين، فإن التصنيفين الائتمانيين الأقل فقرا بين المصارف التجارية هما البلدان الأفريقية بسبب ضعف الإدارة الاقتصادية الوطنية، على النحو المبين في أزمات ميزان المدفوعات السابقة، والنمو البطيء في الناتج والصادرات.

الأزمات المالية وأزمات العملة

كما أشير في مقدمة هذا الفصل، أن التحركات غير العادية لرأس المال عبر الحدود قد أفادت النمو الطويل الأجل للمتلقين للتدفقات الداخلة، ولكن نظرا للتدفقات العكسية المحتملة، زادت من تعرضها للأزمات المالية وأزمات العملات. وكانت الأزمات الآسيوية واللاتينية والروسية في التسعينيات والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين مثالا رئيسيا للأزمات المالية وأزمات العملات؛ ويناقش الفصل 17 الأزمات اللاتينية والروسية التي تطرح مسائل تتعلق بأنظمة العملة وأسعار الصرف. في الفصل 14، أشرنا إلى أن الأسواق المالية توجه الأموال إلى من يتمتعون بفرص إستثمارية إنتاجية ضعيفة عندما

تكون لدى البنوك نسبة عالية من القروض السيئة (غير العاملة)، ومخاطر الائتمان السيئة تتوق إلى الحصول على القروض، ويفتقر موظفو القروض إلى المعلومات في تقييم الإقراض الموسع وتتحمل البنوك معظم الخسائر عندما يفشل مشروع المقترضين وعدم التيقن بشأن فشل البنوك وزيادة السياسة الحكومية وتنخفض ضمانات المقترضين مع إنخفاض قيمة العملة وتزيد أسعار الفائدة بشكل حاد. وتؤدي هذه المشاكل إلى عدم التماثل أو التفاوت في المعلومات التي يكون فيها للمقرضين معلومات أقل من المقترضين بشأن العوائد المحتملة والمخاطر المرتبطة بالمشاريع الإستثمارية. وقد كانت هذه التفاوتات أو التباينات موجودة في أزمات التسعينيات، عندما توجه المقرضون المستنيرون جزئيا عن تقديم قروض بأسعار فائدة أعلى، لأنهم لم يحصلوا على معلومات كافية عن نوعية المقترضين، وربما كانوا يخشون أن يكون أولئك الذين يرغبون في الإقتراض بإهتمام كبير هم أكثر عرضة لعدم تسديد القرض. كان الفحص غير كامل، وخاصة أثناء التحرير مع البنوك الجديدة أو مع البنوك القديمة التي كانت تعتمد سابقا على مؤسسات الدولة المعروفة أو أعضاء من نفس الكتلة التي تشبه كيريتسو والتي تمتد إلى المقترضين الجدد. وتفتقر البنوك إلى الخبرة لتقييم المخاطر، في حين أن ضعف الإشراف المصرفي يسهم في فشل رصد ورصد القروض الجديدة بما فيه الكفاية Mishkin 19-11 : 1999).

Jong-Il You (216: 2002) يتهم صندوق النقد الدولي بإشارات متناقضة، تدعم تحرير حساب رأس المال (الذي) يعرض بلد ما لتدفقات رأس المال وتدفقات رأس المال التي ينظمها حكم وآراء المصرفيين الدوليين ومديري الصناديق. . . . وقد قام الصندوق، بعد أن ساعد في توليد الأزمات المالية عن طريق حث تحرير حسابات رأس المال في الإقتصادات النامية والإقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقالية، على تولي دور رجال الإطفاء، مما أتاح للبنك القيام بدور داعم. . . . إن فشل البراءات في عمليات الإنقاذ الأولية التي قام بها الصندوق في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية قد أكد على عدم قدرته على التعامل مع هذا الشكل الجديد من الأزمات.

وتشير الظروف الأولية في السنة السابقة للأزمات في المكسيك في عام 1994 وشرق آسيا في تايلند وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وكوريا في عام 1997 إلى أن التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسب القروض المتعثرة في المصارف وعجز الحساب الجاري مرتفعة؛ كان نمو الإئتمان سريعا؛ (بإستثناء كوريا)، شهدت العملة المحلية، التي حددت بمعدلات اسمية ثابتة لعدة سنوات، إرتفاعا حقيقيا

[1](أي أنه تم تعديله من أجل التضخم، وإرتفعت قيمة العملة المحلية بالنسبة إلى العملات الأجنبية؛ ويناقش الفصل 17 الحقيقي التقدير بمزيد من التفصيل). وهناك العديد من الجناة المحتملين الآخرين - عجز مالي كبير، والتضخم، وعرض النقود (هنا العملة وودائع المعاملات والمال الذي في تناول الأيدي) - لم تكن عوامل في الأزمات (Mishkin 12-10 :1999).

يقول Manuel Montes و Vladimir Popov (1999 :91-100) أن المتعاملين الناجحين يواجهون مخاطر في تدويل أسواق رأس المال. وهي تشير إلى أسعار صرف مرنة (انظر الفصل 17)، والتحوط في السوق الآجلة 5 لتحديد أسعار التحويل إلى العملة الأجنبية، والضوابط الرأسمالية، إذا لزم الأمر، لمنع الضغوط الخارجية من زيادة أسعار الفائدة التي تساهم في إنكماش الإقتصاد الكلي المحلي.

في الواقع، في عام 1998، أيد إثنان من خبراء الإقتصاد البارزين الضوابط الماليزية على رأس المال، في أعقاب توصيات بأن تحرير حسابات رأس المال جزء من مقالات صندوق النقد الدولي، وفي ظل حكم رئيس الوزراء الماليزي Mahathir Mohammad سجن وزير المالية Anwar Ibrahim وهو ما إعتبره الغربيون تهما ملتوية. وخرج الإقتصاديون Paul Krugman and Jagdish Bhagwati (1998 :7-12) دعما للضوابط الرأسمالية، ثم إعلان مهاتير عن هذه الضوابط بعد أيام (Krugman 1999 :142-146). وقد مكنت هذه الضوابط على إمكانية تحويل المقيمين المحليين من تحويل العملات إلى تحقيق الإستقلال النقدي لتوسيع السياسات النقدية لزيادة الطلب الكلي والدخل والعمالة دون زيادة التعرض لتدفقات رأس المال إلى الخارج. وكان قرار Mahathir متبوعا بإنتعاش ماليزيا خلال العام المقبل الذي كان أسرع، في حين أن الأجور الحقيقية والعمالة شهدت إنخفاضا أقل، من غيرها التي تضررت من الأزمة الآسيوية. وفي غضون عام، بعد إستقرار حسابات رأس المال في آسيا، إستعاد Mahathir قابلية تحويل رأس المال (Eichengreen and Leblang 2003؛ Kaplan and Rodrik 2001؛ Komo 2001). ومع ذلك، لم يكن من المستغرب أن تكون ضوابط رأس المال وفصل Anwar "تقدم أيضا ساترا يمكن من خلاله دعم (المحسوبين السياسيين) الشركات المفضلة" (Johnson and Mitton 2001).

(1) المترجم

وإذا كانت الضوابط على التدفقات الرأسمالية الخارجة صافية للغاية، فماذا عن العوامل المثبطة لتدفقات رأس المال الداخلة؟ وبعد تدفقات هائلة، تطلبت تشيلي تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من الخزانات الأجنبية في عامي 1978 و 1982 و 1991–1998 (بإستثناء الإئتمانات التجارية) لإيداع الأموال دون فائدة في البنك المركزي. وفي المرة الأولى، حظرت تشيلي التدفقات الداخلة ذات آجال استحقاق أقل من سنتين، وحددت إحتياجات الإحتياطي من 10 إلى 25 في المائة لمدة تصل إلى خمس سنوات ونصف السنة. وقد أدت هذه الضوابط إلى تخفيض التدفقات القصيرة الأجل، وتغيير تكوين تدفقات رأس المال إلى رأس المال الطويل الأجل، وسمحت للبنك المركزي برفع أسعار الفائدة كسياسة مناهضة للتضخم. ومن المؤكد أن القطاع الخاص وجد سبلا لتفادي الضوابط، فعلى سبيل المثال، عن طريق إساءة تصنيف تدفقات المحفظة إلى الداخل كإعتمادات تجارية أو دعم للإستثمار الأجنبي المباشر (Edwards 1999: 71–78). ومع ذلك، قد تكون ضرائب التدفقات الداخلة فعالة لفترة قصيرة، وهي أقل إعتراضا من تقييد التدفقات الرأسمالية الخارجة. وعلاوة على ذلك، وكما يناقش الفصل 17، قد تكون مرونة سعر الصرف مقترنة بإستهداف التضخم بديلا أفضل.

البنك الدولي و برامج الإقراض والتعديل لصندوق النقد الدولي

طوال معظم فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، شدد البنك الدولي على إقراض التنمية لأقل البلدان نموا، بينما قدم صندوق النقد الدولي موارد لمساعدة الدول المتقدمة والبلدان الأقل نموا على مواجهة أزمات ميزان المدفوعات. وفي أواخر السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، لم تستطع أقل البلدان نموا التي تعاني من عجز خارجي مزمن وعبء الديون الذي عجز دائنيها عن إعادة جدولة الديون أن يتطلبوا التكيف الإقتصادي (التعديل الهيكليأو إستقرار الإقتصاد الكلي أو الإصلاح الإقتصادي)، التي يفرضها البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي على المستوى الدولي. وفي عام 1979، قدم البنك الدولي قروض للتكيف الهيكلي (SALs) وقريبا لقروض التعديل القطاعي (SECALs). وشددت اللجنة على الإصلاحات في مجالات التجارة والزراعة والصناعة والمشاريع العامة والمالية والطاقة والتعليم وغيرها من القطاعات. لم تعد الـ SALs مرتبطة بمشاريع محددة، ولكن لدعم ميزان المدفوعات من خلال قروض تتراوح بين 15 و 20 سنة، مع سماح من 5 إلى 5 سنوات، وأسعار الفائدة بنسبة 0.5% فقط فوق تكاليف االقتراض من البنك بإستثناء رسوم الواجهة الأمامية على إلتزامات جديدة. وقد شددت سياسات التكيف الهيكلي على النمو وتحسين كفاءة التوزيع

وكذا التحكم في الطلب المحلي وتحسين الحساب الجاري (Khan 27-261: 1987؛ Nafziger 1993: xxi-xxii).

وفي الثمانينيات والتسعينيات، قاد البنك التنسيق بين الجهات المانحة، مما زاد من قوة النفوذ الخارجي. وعلى الرغم من أن الائتمانات المباشرة لصندوق النقد الدولي إلى أقل البلدان نموا قد إنخفضت في أواسط الثمانينات، فقد حافظ صندوق النقد الدولي على نفوذ كبير بسبب التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وخطة الموافقة المطلوبة من صندوق النقد الدولي لجميع المعونات التجارية والقروض الثنائية والمتعددة الأطراف تقريبا. وفي الفترة 1986-1987، إستخدم صندوق النقد الدولي الصناديق الإستئمانية والصناديق من البلدان الفائضة في بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي لصالح البلدان الأقل نموا (وخاصة في أفريقيا) التي تعاني من صدمات خارجية غير متوقعة (Feinberg 1986: 14-18).

ويحلل الفصل 19 سياسات التعديل بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

الأصوليون مقابل المدرسة الكولومبية (Stiglitz-Sachs)[1]

ما هي جذور الأزمة الآسيوية، 1997-1999 الأصوليون، مثلا في معهد الإقتصاد الدولي (1998) "Morris Goldstein" (IIE's) أنظر الأزمة الناجمة عن ما يلي: (1) ضعف القطاع المالي، بما في ذلك عدم كفاية الإشراف (2) نسب الديون المرتفعة (3) عجز كبير في الحساب الجاري (4) أسعار الصرف الثابتة (5) عملات مبالغ فيها (6) عدوى الإضطرابات المالية مما تسبب في عودة المستثمرين في الحوافظ المالية إلى إعادة تقييم الإستثمارات الآسيوية (7) زيادة السلوك الخطير، بما في ذلك عدم التحوط من المعاملات المستقبلية، من قبل المصرفيين والمستثمرين الدوليين (7) الخطر الأخلاقي من عمليات الإنقاذ الدولية السابقة، كما هو الحال في المكسيك في عام 1994. وأدى التوسع المفرط في الإئتمان المحلي من جانب المصارف الآسيوية على أساس الاقتراض الأجنبي المفرط في فترات إستحقاق قصيرة إلى إثارة الذعر لدى كل من المصرفيين المحليين والمستثمرين الدوليين. وتشمل الأصوليين الآخرين Marcus Noland وآخرون. (1998)، وزير الخزانة الأمريكي Lawrence Summers، 1999-2001 (رئيس Harvard، 2001-)، وصندوق النقد الدولي، بما في ذلك Kenneth Rogoff، مدير البحوث في صندوق النقد الدولي، 2001-2003.

(1) المترجم

ويتفق Joseph Stiglitz and Jeffrey Sachs مع الكثير من تحليل الأصوليين لأسباب الأزمة ولكن يختلفان عن وصفة طبية. ويريد الHصوليون من صندوق النقد الدولي تقديم القروض للدول المتضررة من الأزمات بشرط أن تجري إصلاحات هيكلية اساسية في القطاع المصرفي. غير أن Stiglitz يعتقد أنه من غير الواقعي أن يقدم صندوق النقد الدولي قرضا على المدى القصير، ويتوقع إصلاحات لا يمكن تحقيقها إلا في منتصف المدة. ولكي تتمكن أقل البلدان نموا من وضع الشروط القانونية والمؤسسية المسبقة للرقابة المصرفية الفعالة، فإن الترخيص والتنظيم والإستقلال التشغيلي يتطلبان وقتا وموارد. ويعتقد الأصوليون أن سلوك الجمهور للمستثمرين في المحافظات الغربية، مثل المعاشات التقاعدية والصناديق المشتركة، نقل الأزمة من بلد آسيوي إلى آخر، ثم إلى روسيا وأمريكا اللاتينية. وعلى النقيض من ذلك، يقبل Stiglitz (2002a: 199) تفسيرا لـ Keynesian لعدوى الأزمة، أي أن "تشديد الحزام" الذي فرضه صندوق النقد الدولي أدى إلى انخفاض الدخول والواردات التي أضعفتها البلدان المجاورة تباعا، ومن خلال إنخفاض الطلب على النفط ، وإنتشرت إلى روسيا.

بالنسبة لـ Jong-Il You (2002: 216)، لم تكن العدوى نتيجة لأساسيات ولكن فشل صندوق النقد الدولي.

وقد قام الصندوق، بعد أن ساعد في توليد الأزمات المالية عن طريق حث تحرير حسابات رأس المال في الإقتصادات النامية والإقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، على تولي دور رجال الإطفاء، من أجل إشراك البنك [العالمي] في القيام بدور داعم. الإسترداد السريع للمكسيك وآسيا. . . هي [لا] تثبت [ولكن] قد تكون ببساطة نتيجة لحقيقة أن الأزمات كانت مدفوعة أساسا بالذعر. والواقع أن إخفاق البراءات في عمليات الإنقاذ الأولية التي قام بها الصندوق في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية أكد على عدم قدرته على التعامل مع هذا الشكل الجديد من الأزمات (المرجع نفسه).

ويعتقد Stiglitz (2002a: 12-15) أن صندوق النقد الدولي، كما تم تصويره في البداية، هو القيام بعمل جماعي عالمي لتحسين فشل السوق. وينبغي أن تتمثل مهمتها الرئيسية في دعم الإستقرار الإقتصادي العالمي بتحفيز النمو والحد من البطالة. صندوق النقد الدولي، وفقا لـ Stiglitz ، هو مؤسسة عامة تم تقديمها مع أموال من دافعي الضرائب في جميع أنحاء العالم. وعلى هذا النحو، ينبغي لصندوق النقد الدولي أن

يقدم تقاريره إلى المواطنين الذين يمولونه وليس مجرد وزارات المالية والبنوك المركزية. ومن أجل خدمة هؤلاء المواطنين، يعارض Stiglitz الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي للمستفيدين من القروض المنخفضة الدخل، والسياسات النقدية والمالية الحرجة (أنظر الفصل 14) والإلتزام بالأسواق الحرة التي كانت جزءا من أيديولوجيات Reagan–Thatcher.

ويأسف Stiglitz للتغيرات في مؤسسات BrettonWoods ، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أوائل الثمانينيات. ووفقا له، كجزء من الثورة المضادة لليبرالية، تحول صندوق النقد الدولي من الـ Keynesian التركيز على توسيع فرص العمل ومكافحة فشل السوق في إعتماد "توافق جديد في واشنطن" (أنظر الفصل 5). ويعرب أيضا عن أسفه لتطهير البنك الدولي في نفس الوقت الذي حول تركيزه إلى قروض التكيف الهيكلي إلى أقل البلدان نموا التي تعتمد على موافقة صندوق النقد الدولي وعلى الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي. كما يدعم Stiglitz (2002a:15) وجهة نظر Krugman–Bhagwati حول ضوابط رأس المال، وندد بسياسات صندوق النقد الدولى بشأن "تحرير سوق رأس المال السابق لأوانه [الذى ساهم] فى عدم الإستقرار العالمى".

وينتقد Stiglitz (2002a :198) صندوق النقد الدولي بسبب إفتقاره إلى مرونة سعر الصرف، حيث يقوم "بتدخلات ضخمة مليارات الدولارات. . . في محاولة للحفاظ على سعر صرف البرازيل وروسيا ". وقال انه يدرك لماذا تم إستقبال إستراتيجيات صندوق النقد الدولي بهذا العداء. وتستخدم المليارات من الدولارات التي توفرها للحفاظ على أسعار الصرف على مستويات غير مستدامة لفترة قصيرة يستطيع خلالها الأجانب والأغنياء الحصول على أموالهم من البلد بشروط أفضل. . . . وكثيرا ما تستخدم المليارات لتسديد الدائنين الأجانب حتى عندما يكون الدين خاصا. وما كانت الخصوم الخاصة سارية المفعول في العديد من الحالات "(المرجع نفسه، الصفحة 209). وفي الأساس، يرى Stiglitz (2000a:209–211) أن صندوق النقد الدولي كان أكثر قلقا بشأن آراء صندوق النقد الدولي، والخزانة الأمريكية، والمجتمع المالي العالمي من العاملين في شرق آسيا ودافعي الضرائب. ونعود إلى السياسة التجارية في الفصل 17.

تغيير صندوق النقد الدولي IMF والبناء الهيكلي المالي الدولي
Changing the IMF and the International Financial Architecture

كيف يمكن للمجتمع المالي العالمي أن يحسم هذه الأزمات المالية ورأس المال والإقتصاد الكلي على نطاق واسع في أقل البلدان نموا وأن يحلها؟ وقد ناقشنا مقترحات للسيطرة على تحركات رأس المال الضارة. ويبحث هذا القسم طرق تغيير صندوق النقد الدولي والحوكمة الإقتصادية العالمية، أي الهيكل المالي الدولي. وبعد ذلك نناقش جهودا أو خططا مجزأة لحل أزمة الديون. ثم نقوم في الفصل 17 بتحليل كيف يمكن لسياسات التجارة وسعر الصرف أن تقلل من تواتر هذه الأزمات وكثافتها.

يقول Percy Mistry ، خبير الإقتصاد في البنك الدولي في وقت ما (116-93: 1999) إن صندوق النقد الدولي قد فاقم ما كان ينبغي أن يكون صدمة عملة خفيفة في كارثة أعمق من خلال الحفاظ على إحتكار إدارة الأزمات. فالبلدان النامية لديها مؤسسات قليلة إلى جانب صندوق النقد الدولي للإعتماد عليها أثناء الأزمات؛ ومن المفارقات أن الدول المتقدمة وحدها لديها ترتيبات دولية منفصلة، مثل مجموعة السبعة والنظام النقدي الأوروبي والإتحاد النقدي الأوروبي وبنك التسويات الدولية، للحصول على الدعم. وتحتاج آسيا (وربما غيرها من البلدان النامية) إلى مؤسسات مالية إقليمية، مثل مصرف للمستوطنات الدولية، ومرفق نقدي إقليمي للمساعدة المتبادلة، ودعم تدخل إقليمي، وصندوق نقدي في إطار منتدى التعاون الإقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ APEC (وهو منتدى للتحفيز والنمو الإقتصادي والتعاون والتجارة والإستثمار)، وترتيبات التمويل الإحتياطية لدعم برامج صندوق النقد الدولي (في إطار منتدى التعاون الإقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ APEC)، والإتفاقات الإقليمية للإقتراض وتعزيز ترتيبات المراقبة الإقليمية (بين المصارف المركزية لـ ASEAN ، وربما أيضا مع اليابان والصين). ولدى الدول المتقدمة هذه الأنواع من الترتيبات؛ فلماذا لا ينبغي ذلك لآسيا؟ Mistry يسأل.

وبالنسبة إلى Deepak Nayyar (2002:367-368)، فإن المؤسسة الرئيسية المفقودة هي المؤسسة الوحيدة لإدارة الإقتصاد الكلي على الصعيد العالمي. في عام 1944، في الإجتماع الذي أنشأ صندوق النقد الدولي، إقترح John Maynard Keynes إتحاد المقاصة الدولي الذي سيوافق فيه جميع الأعضاء على إلتزام ديون المصرف المركزي للإتحاد. وعلى النقيض من الإقتراح الأمريكي المتنافس، أراد Keynes ، مفاوض المملكة المتحدة، من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي إدارة الطلب لتحقيق العمالة

الكاملة والنمو السريع. ولتحقيق ذلك، ينبغي على وحدة العناية المركزة أو صندوق النقد الدولي أن يضع عبء تصحيح الإختلالات الخارجية على البلدان الفائضة وليس العجز. وبسبب التفاعلات التجارية بين الدول، يرى Stiglitz (242–240: 2002c)، وهو مساهم في Nayyar ، العمل الجماعي العالمي لتوسيع الطلب والعمالة بإعتبارها الصالح العام العالمي البارز. واليوم يقول Nayyar "يجب على Keynes أن يسلم في قبره" مع الاتجاه الرئيسي لصندوق النقد الدولي لخفض الإنفاق المالي، وزيادة الضرائب، والحد من العجز التجاري للبلدان الفقيرة (المرجع نفسه، ص 242). وعلاوة على ذلك، يقول: "من الصعب على البلدان الفقيرة أن تتحمل مخاطر تقلبات أسعار الصرف وتقلبات أسعار الفائدة مما هي عليه بالنسبة للأغنياء. . . . وأوضح أن "أعباء الديون التي تبدو معتدلة لا تطاق بعد تخفيضات كبيرة". وبعد أن أشار إلى أن "Moldova هذه السنة، التي تعاني بالفعل من الفقر المدقع، ستنفق نحو 75 في المائة من دخل حكومتها على تسديد الديون"، يطلب من المؤسسات الإقتصادية الدولية القيام بالدور في توفير آلية لتقسيم المخاطر (Stiglitz 2000a). ويعتقد Nayyar (368: 2002) أن النمو الهائل في التمويل الدولي يستلزم الإقتصاد الكلي العالمي، على الرغم من أنه هو وغيره يحثون على تحويل اليأس من إيجاد "إطار مؤسسي لهذه المهمة، والذي يترك بالكامل تقريبا للسوق".

وقد أوصت اللجنة الإستشارية للمؤسسة المالية الدولية (2000)، التي عينها الكونجرس الأمريكي برئاسة Allan H. Meltzer ، بأن يقوم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية بشطب جميع ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (البلدان الفقيرة المثقلة بالديون) التي تنفذ سياسات إنمائية فعالة؛ (2) الحصول على إئتمانات صندوق النقد الدولي تلقائيا وفوريا للبلدان التي تستوفي شروطا أولية دون شروط أو مفاوضات إضافية؛ (3) ينبغي أن يركز البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية على الحد من الفقر؛ (4) لأن العالم كان على نظام تبادل مرن، ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يقرض فقط على السيولة القصيرة الأجل، إلى حين إستعادة سعر الصرف، وليس للحد من الفقر أو المساعدة الإنمائية الطويلة الأجل أو الهيكلية الطويلة الأجل وهو الإصلاح الذي لا يناسبه صندوق النقد الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، أشار تقرير Meltzer إلى أنه ينبغي لأقل البلدان نموا ألا تعتمد أسعار صرف مربوطة.

يرحب معظم النقاد (1). غير أن شطب جميع ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يتطلب إعتمادات إضافية من الكونجرس الأمريكي لصندوق النقد الدولي والبنك

الدولي (أي المؤسسة الإنمائية الدولية)، والمعونة التساهلية التي يقدمها البنك الإقليمي. تنتظر مساعدات المانحين الآخرين لتخفيف عبء الديون لمبادرة أمريكية. في (2)، كما هو مبين في الفصل 15، لم تقم أي دولة بمراقبة مسبقة من صندوق النقد الدولي لخطوط الإئتمان المحتملة، 1999 – 2003، خوفا من وصفها بأنها معرضة للأزمات. وقد يخشى الكثيرون من أن يكون تصور صندوق النقد الدولي قبل الأزمة أكثر صرامة من التقييم في وقت الأزمات. وبشأن (3)، فإن أموال المصارف الدولية والبنوك الإقليمية هي صناديق متجددة، على أساس المستفيدين الذين يسددون القروض. نادرا ما تسدد مشاريع مكافحة الفقر للمصارف متعددة الأطراف، التي تحتاج إلى إقراض معايير المصرفيين للحفاظ على الأموال. ويتطلب تعزيز الأموال من أجل الحد من الفقر تمويلا تيسيرا إضافيا من جانب الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة.

وقد علمت إدارة George Bush ذلك عندما تابعت توصيات لجنة ملتزر بدعوة البنك الدولي في عام 2001 إلى زيادة حصته من المنح إلى 50 في المائة من مساعدات القطاع الإجتماعي لأقل البلدان نموا. وعارضت دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD الأخرى، خوفا من تآكل موارد البنك الدولي، جهود بوش دون مساعدة تساهلية كبيرة لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لتقديمها. وأخيرا، في (4): بالنسبة لكثير من أقل البلدان نموا، فإن تحقيق سعر صرف يلغي العجز المزمن أصعب بكثير مما تشير إليه نظرية التجارة الدولية، لا سيما مع إحتمال تسرب رؤوس الأموال (أنظر سابقا والفصل 17). ونظرا لمقاومة المصرفيين المركزيين ومسؤولي الخزانة للتغيير الجذري والمصلحة الراسخة لصندوق النقد الدولي في الوضع القائم، فإن مقترحات Barry Eichengreen ومعظم الإقتصاديين الآخرين كانت لتغييرات هامشية في النظام. ويؤيد Eichengreen ، من جامعة كاليفورنيا – بيركلي، الضرائب والضوابط الشيلية على تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل ويشجع على مرونة سعر الصرف (أنظر الفصل 17). كما أنه يتطلب من المصارف الإقتراض على المدى القصير من الخارج وإقراضها على المدى الطويل محليا للتحوط في السوق الآجلة، وسوف تحول شروط صندوق النقد الدولي للقرض من التغيرات في السياسات النقدية والمالية إلى تحسين التنظيم المصرفي والإشراف والرصد والإفصاح؛ وزيادة التركيز على الأوراق المالية (لكي تكون أفضل تنظيما) بدلا من الوساطة المصرفية؛ الحماية ضد أقلية صغيرة تحول دون إعادة هيكلة السندات الدولية؛ "الإيواء في" (توسيع الخسائر إلى) المستثمرين والبنوك الأجنبية الخاصة ومعايير إفلاس الشركات وشفافية المعلومات. ومن شأن إقتراح Eichengreen أن يخفض القروض السيئة ويحسن هامشيا وضع المدينين من أقل البلدان نموا. وتناقش الأقسام القليلة التالية

التغييرات الهامشية التي أوصى بها الإقتصاديون في صندوق النقد الدولي Stanley Fischer و Anne Kruege.

مقترحات صندوق النقد الدولي التي فشلت ي الحد من الأزمات المالية

IMF Failed Proposals to Reduce Financial Crises

يسأل Stanley Fischer ، نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي، في مناقشة "بشأن الحاجة إلى مقرض دولي لآخر منتجع" (104-85: 1999)، ما إذا كان ينبغي للصندوق أن يلعب دور الإقراض في الأزمات المالية المماثلة لتلك التي تحدث في آسيا والمكسيك . معياره هو عالم الإقتصاد الإنجليزي في القرن التاسع عشر Walter Bagehot: "في الأزمة، يجب على مقرض الملاذ الأخير أن يقرض بحرية، بمعدل عقوبة، على أساس الضمانات التي يمكن تسويقها في سياق الأعمال العادية عندما لا يكون هناك قلق." ويتمثل دور هذا المقرض في تقديم ضمان للائتمان، في ظل ظروف محدودة معينة، مما يوقف القلق من الإنتشار حتى يتوقف عن البدء في ذلك" (المرجع نفسه، ص 86). لكن هذا المقرض، ولتجنب مشاركة المشاركين في السوق من مخاطر مفرطة، ينبغي أن يحافظ على الغموض البناء (الحروف المائلة في النص الأصلي) حول الوقت الذي يسعى فيه إلى إستقرار الأزمة (المرجع نفسه، ص 91).

ويرى Fischer أن صندوق النقد قادرا على الحد الدولي ينبغي أن يكون من الأزمات المالية، على الرغم من أن أسواق رأس المال الدولية لا يمكن أن تعمل وكذلك أسواق رأس المال المحلية في الولايات المتحدة. وقال Fischer أن صندوق النقد الدولى يقوم فى بعض الأحيان بدور مقرض الملاذ الأخير ولكنه يحتاج الى تحسين للحد من تواتر وكثافة الأزمات المالية فى أقل البلدان نموا. ويقترح أيضا خطوطا وقائية من الإئتمان من الدائنين من القطاع الخاص إلى أقل البلدان نموا ذات سياسات سليمة (Fischer 86-99: 1999). وقد أصبح هذا الإقتراح خطوط الإئتمان المحتملة لصندوق النقد الدولي، التي توقفت في عام 2003 عن خوف أقل البلدان نموا من وصفها بأنها سابقة للأزمة (الفصل 15).

ومن الإقتراحات الأخرى التي قدمها Fischer (99: 1999) السماح بإيقاف المدفوعات خلال الأزمة، ونسخة مقتبسة من إقتراح الإفلاس المقدم من Jeffrey Sachs ، ومقدمة لإقتراح Anne Krueger لإعادة هيكلة الديون السيادية في عام 2002، والتي رفضها أعضاء صندوق النقد الدولي في العامين المقبلين. ونناقش نهج Sachs لإلغاء الديون ومزايا العمل المتضافر قبل دراسة نهج Krueger.

إلغاء الديون[1] Debt Cancellation

بالنسبة إلى Sachs ، وهو مستشار في وقت ما لإقتصادات أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وأفريقيا، فإن أقل البلدان نموا التي تواجه عبء ديون كبير قد تكون أفضل حالا من التخلف عن سداد جزء من ديونها أكثر من التعهد بالتكيف المحلي المتقلب أو خدمة الدين في الوقت المناسب. وقد قام حوالي 20 بلدا بهذا العمل الإنفرادي في الثمانينات. ورأى كثير من زعماء أقل البلدان نموا أنه لا يوجد برنامج لتعديل صندوق النقد الدولي لخدمة الديون الكاملة يجعل البلد أفضل حالا من إنهاء البرنامج عن طريق تعليق مدفوعات الديون جزئيا[2]. وقد يكون أي برنامج لصندوق النقد الدولي ضيقا جدا بالنسبة للخيارات الأخرى المتاحة للحكومة المدينة.

كانت سابقة التخلف عن الديون هي الثلاثينيات. أما البلدان التي توقفت عن دفع خدمة ديونها التي تعافت من الكساد الكبير بسرعة أكبر من البلدان التي قاومت التخلف عن السداد وكانت لها إمكانية مماثلة تقريبا للوصول إلى أسواق رأس المال بعد الحرب العالمية الثانية.

غير أن التقصير القطري في التسعينيات كان أكثر تكلفة مما كان عليه في الثلاثينيات عندما كان الدين محتفظا به بين حملة السندات المتناثرة التي تتراوح بين الأفراد المتقاعدين والشركات الكبيرة، بحيث كان من المستحيل تقريبا إتفاق الدائنين. وفي الوقت الراهن، فإن الدين، في المقابل، يحكمه إلى حد كبير إحتكار القلة من المصارف التجارية الدولية التي تحتفظ بنصيب الأسد من الإحتياطيات الدولية لأقل البلدان نموا، وتوزع إئتمانات أقل البلدان نموا، وتحافظ على تواصل وثيق مع بعضها البعض، وتنسق العمل مع المصارف المركزية لصندوق النقد الدولي. وعلاوة على ذلك، تواجه أقل البلدان نموا المعاصرة إزدهارا نسبيا، وليس مكتظا ومقسما، شمالا. وعالوة على ذلك، يصر الإحتكار المصرفي اليوم على نهج كل حالة على حدة ، مما يزيد من قدرته على التفاوض تجاه المدينين.

ومع ذلك، قد يكون المدين قادرا على تجنب الجزاءات عندما يوافق المقرض على تخفيض الديون أو إلغائها أو تحويل القروض إلى المنح. ويؤكد Sachs (279 :1989a)

(1) المترجم
(2) المترجم

أن أفضل إستراتيجية لصندوق النقد الدولي (أو الوكالات الدولية الأخرى) ستكون برنامجا يقوم على تخفيف عبء الدين بشكل جزئي ومباشر، والذي يمكن أن يكون بمثابة مكافئة موعودة للتحول السياسي. ومع ذلك، يساور William R. Cline (45: 1989) شكوكا في أن هذه الوكالات يمكن أن تستخدم تخفيف الديون في شكل "رشوة في مجال السياسات" مقابل الإصلاح الإقتصادي. والواقع أن جزاءات الدائنين على سلوك المدين غير فعالة للغاية. وإعترف Joshua Greene (صندوق النقد الدولي) (1991) بأن تقييم الديون الأفريقية لإعادة الجدولة أمر لا يأس فيه حتى أنه سيكون من الأسهل أن يغفر الدين بأكمله.

وهل ينبغي أن تستخدم الدول المتقدمة أو الوكالات المتعددة الأطراف معونة تساهلية لتخفيف عبء الديون أو إلغائها؟ فمعظم المدينين الكبار هم من البلدان المتوسطة الدخل، وليس بين أفقر الولايات. وكثير من أفقر البلدان المتضررة من الصدمات الخارجية أو تباطؤ النمو، بما في ذلك بنجلاديش، ومعظم البلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إقترضت أقل من الإختيار (الضرورة الإئتمانية المنخفضة) (Buiter و Srinivasan 414: 1987). وهكذا، شدد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (1978) على إعادة التفاوض على نطاق واسع بشأن الديون لإلغاء أو إعادة جدولة ديون أقل البلدان نموا (التي تتداخل إلى حد كبير مع البلدان المؤهلة للحصول على المؤسسة الدولية للتنمية). وفي الفترة من عام 1978 إلى عام 1990، ألغت 14 بلدا من بلدان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD أكثر من ملياري دولار من الديون الميسرة (معظمها تحت رعاية نادي باريس)، أي نحو خُمس القروض الميسرة للبلدان المؤهلة من المؤسسة الدولية للتنمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكانت السويد وكندا وهولندا وبلجيكا والمملكة المتحدة وألمانيا والدنمارك والنرويج وفنلندا من المساهمين الرئيسيين في الإعفاء من الديون في منطقة الصحراء الكبرى. كما قدمت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية مساعدات ميسرة للمستفيدين لشراء أدوات دين المصارف التجارية بأسعار مخفضة بشدة (Humphreys و Underwood 45: 1989؛ والبنك الدولي 44، 24، المجلد 1: 1989g). وبالإضافة إلى ذلك، شطبت مبادرة الألفية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي قام بها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والجهات المانحة أكثر من 50 بليون دولار من عام 2000 إلى فبراير 2004 (صندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية 5: 2004).

إجراءات متضافرة Concerted Action

لكي نفهم إقتراح نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي Anne Krueger بشأن إعادة هيكلة الديون السيادية، يتعين علينا أن نبطل مزايا العمل المتضافر أو بنود العمل الجماعي.

وتخفيض الديون هو إعادة هيكلة الديون لتخفيض القيمة الحالية المخفضة الحالية للإلتزامات التعاقدية للمدين. وفشلت عمليات إلغاء الديون التجارية العامة وعمليات التخفيض والتخفيضات (التي تشمل غير المدينين الأكبر) المتوخاة في خطة برادي لعام 1989، التي كانت سارية المفعول في عام 2004، بسبب الإفتقار إلى التنسيق المتعدد الأطراف. وتخضع الترتيبات الثنائية لمشاكل المتسابقين الحرين، حيث تستفيد المصارف غير المشاركة من زيادة الجدارة الإئتمانية وقيمة حيازات الديون. والبنوك مستعدة لخفض ديون أقل البلدان نموا، ولكن فقط إذا قام منافسوها بالمثل (Sachs 1989b: 87–104).

ويكمن الحل في خفض الديون بصورة متضافرة، تشارك فيها جميع المصارف دينا مشتركا على أساس تناسبي. وللتخفيف من عبء الديون، كما هو الحال في حالة الإفلاس في الولايات المتحدة، فإن المستوطنات (بموجب الفصل 11 من قانون إصلاح الإفلاس لعام 1978)، تكون الجهود المتضافرة أكثر فعالية من الصفقات الفردية التي يقوم بها الدائنون مع المدينين، وإعادة بناء القدرة الإنتاجية للمدين أكثر فعالية من الحلول القانونية (Sachs 1989b: 239–240 ؛ Dell 1991: 139). ويمكن أن يؤدي تخفيض الديون إلى تحسين رفاه الدائنين، إذ أن عبء الديون الكبير قد يؤدي إلى تفاقم الأداء الإقتصادي للمدين، ويقلل من العائدات المتوقعة للدائن. وكما هو الحال في حالة الإفلاس، نادرا ما تؤدي عمليات السوق اللامركزية إلى تخفيض فعال للديون، لأن كل دائن على حدة هو الدافع للضغط من أجل سداد كامل مطالباته، حتى ولو كانت مصالح الدائنين الجماعية تخدم عن طريق تخفيف عبء الديون. وتختفي تسوية الإفلاس بمشكلة التقاعس الجماعي المتأصل وتنفذ تسوية متضافرة على الدائنين. وتفرض إجراءات الإفلاس (بموجب القانون الأمريكي) على الدائنين الأفراد التخلي عن بعض الدعاوى القانونية، وتخفيض الالتزامات التعاقدية للمدينين، وبالتالي الحفاظ على قدرة المدين على العمل بفعالية ومن ثم تقديم أكبر قدر ممكن من الديون. ويؤدي عبء الديون إلى منع البلدان من العودة إلى سوق القروض؛ فإن الطريقة الأكثر فعالية لتنشيط الإقراض هي تخفيض عبء خدمة الدين لدى المدين. وينبغي أن نطبق درس الإفلاس على الديون السيادية المتراكمة، على الرغم من أن أقل البلدان نموا المدينة تواجه

سيولة بدلا من مشكلة الملاءة. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية في إعادة تنظيم الديون في عكس إتجاه الإنخفاض في الإستثمار والإنتاجية الناجم عن ضعف الأهلية الإئتمانية. وقد يكون تخفيض الديون البديل الممكن الوحيد، حيث أن المصارف، التي تفتقر إلى الحوافز، أصبحت تزداد مقاومة لمجموعات الأموال الجديدة، ويفتقر المدينون إلى الحوافز لإجراء إصلاحات صعبة ترمي إلى زيادة مدفوعات خدمة الديون في الخارج. وبوسع البلدان النامية أن تدعم على أفضل وجه القادة السياسيين المعتدلين عن طريق تخفيض الديون حتى يكون لدى البلدان المدينة حافز لإجراء الإصلاح وتقديم فوائد طويلة الأجل لعامة الجمهور.

وقبل عام 1989، لم يقم الدائنون الرئيسيون بعمل مشترك كاف لتحقيق النجاح في تخفيض الديون. وفي الفترة من عام 1989 إلى عام 1993، ولتجنب السوابق المدمرة بالنسبة للمدينين الآخرين من أقل البلدان نموا، قام الدائنون عموما بوضع مجموعات لخفض الديون مع بعض المدينين الكبار، مثل المكسيك والبرازيل وفنزويلا ونيجيريا. وبعد منتصف التسعينات من القرن الماضي، مع إنخفاض الإقراض التجاري، كان العمل المشترك محدودا.

والعائق الكامن أمام المخططات الطوعية مع المدينين الصغار هو أن الدائن غير المشارك الذي يلتزم بمطالباته الأصلية (التي سترتفع قيمتها) سيكون أفضل حالا من المشتركين في تخفيض الديون الجماعية. ويدفع المشتركون في الدائنين تكلفة تخفيض الديون، في حين أن جميع الدائنين يتقاسمون المنافع.

آلية إعادة هيكلة الديون السيادية لصندوق النقد الدولي

The IMF’S Sovereign Debt Restructuring Mechanism

لأن أقل البلدان نموا تتمتع بالسيادة بحيث لا يتمتع الدائنون الأجانب بالحقوق التي يتمتعون بها في محاكمهم المحلية، يجب أن تتوفر لهم حماية أخرى ضد التخلف عن سداد المقترض. وهكذا، توضح Anne Krueger ، العضو المنتدب لنائب صندوق النقد الدولي (71-70 : 2003)، تنفيذ التزامات الدين، وعلى المقرضين عموما، كملاذ أخير، أن يقللوا من إمكانية الوصول إلى أسواق الإئتمان العالمية في المستقبل.

ومع ذلك، فإن الديون في بعض الأحيان لا يمكن تحملها، بمعنى أنه بغض النظر عن جهود البلد، فإن الدين (وخدمة الدين) بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي سينمو إلى أجل غير مسمى. وفي هذه الحالات، يكون صافي القيمة الحالية لدين البلد أقل من قيمة الديون. وربما تكون إعادة هيكلة الديون أساسية قبل أن تتمكن البلد من إستئناف النمو (2003 :71 Krueger).

ومفاتيح إعادة هيكلة الديون وفقا (Krueger (2002 هي،

- أولا، منح الحماية القانونية للمدين [تجميد المدفوعات] من الدائنين أثناء التفاوض؛
- ثانيا، منح ضمانات للدائنين بأن المدين سيتفاوض بحسن نية وسيتبع سياسات تحمي قيم الأصول وتستعيد النمو. . . .
- ثالثا، ضمان عدم إعادة هيكلة الإقراض الخاص الجديد.
- أخيرا [للتحقق] من المطالبات والإشراف على التصويت والفصل في المنازعات.

ومن طرق تحقيق هذه الأهداف، قرر صندوق النقد الدولي، بقيادة Krueger ، إدراج بنود عمل جماعي CACs في سندات وقروض جديدة (Krueger 2002). بيد أن المدينين خشوا في البداية من أن تقوم لجان مكافحة الفساد بوضع علامة عليها على أنها ضعيفة، وأن الدائنين يشعرون بالقلق إزاء القيود المفروضة على تحصيل الديون. ولكن، إبتداءا من أواخر عام 2003، مكن قانون ولاية نيويورك معظم السندات السيادية في الأسواق الناشئة من إدراج بنود لجنة الدستور الغذائي CACs (صندوق النقد الدولي 2004c).

ولا تتطرق لجان المساعدة الإنمائية التي أدرجت في إصدارات السندات بعد عام 2003 إلى الحاجة إلى تنسيق تخفيض الديون فيما بين الديون المتكبدة قبل عام 2003. ويمكن لجمعية تخفيض الديون على نطاق أوسع DRC أن تدمج المجموعات الاستشارية CG التي يرأسها البنك الدولي ونادي باريس ونادي لندن ، وإجتماعات المائدة المستديرة التي يرأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتحتاج تخفيف عبء الديون إلى تحويل تركيزها من نادي باريس إلى منظمة أخرى، من قبيل فريق التنسيق، حيث تتاح للبلدان المدينة فرصة أفضل لعرض حالتها ودائنيها منظور أوسع بشأن مسألة الديون. وثمة مشكلة إضافية في تنظيم تخفيف عبء الديون تتمثل في أن حكومات الدول المتقدمة والمصارف التجارية لم يعد لها الإلحاح لمعالجة أزمة ديون أقل البلدان نموا لأنها لم تعد تهدد النظام المصرفي في الدول المتقدمة. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود المتضافرة العالمية المقترحة في الثلاثينيات والتسعينيات – وهي تسهيلات إقراض دولية خاصة، وحقن أموال جديدة، وإعادة شراء الديون، وتحويل الأصول القائمة إلى أصول جديدة ذات حالات طوارئ مختلفة – لم تحقق نجاحا محدودا بسبب الخلافات بشأن من ينبغي أن يمول السيطرة على الإدارة (Eichengreen و Portes 1989: 69-86؛ Lancaster 1991: 55-56؛ Mistry 1991: 15؛ Nafziger 1993: 193-195، 20-21).

حل أزمات الديون Resolving the Debt Crises

على الرغم من أنه في السبعينيات وأوائل الثمانينيات، إتخذ الدائنون نهجا على أساس كل حالة على حدة لأزمة الديون، بدءا من منتصف الثمانينيات، ودعا العديد من صانعي السياسات إلى وضع خطط منتظمة لتخفيف عبء الديون. ونحن نناقش أولا عدة خطط تعالج الحد من الديون التجارية، من جانب البلدان المتوسطة الدخل، وبعد ذلك ننظر في تدابير لمعالجة الديون للوكالات الثنائية أو المتعددة الأطراف، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل.

وكما هو مبين، إنخفض صافي الإئتمان التجاري لأقل البلدان نموا بإستمرار في الثمانينات ثم في أواخر التسعينيات حتى عام 2003. ومع ذلك، لم تسجل أرصدة الديون الخارجية إلا قليلا من عام 1999 إلى عام 2003. وانخفضت الديون التجارية لأمريكا اللاتينية، على مستويات عدة مئات من مليارات الدولارات سنويا، وديون جنوب الصحراء الكبرى، وهي أقل بكثير من 100 بليون دولار سنويا، خلال هذه الفترة، في حين أن الدين التجاري لشرق أوروبا الوسطى والاتحاد السوفياتي السابق وآسيا الوسطى بعض الركود، وخاصة بعد عام 1997. وعلاوة على ذلك، كان 64 في المائة من أقل البلدان نموا في عام 2001 (76 في المائة من أمريكا اللاتينية و 33 في المائة من أفريقيا جنوب الصحراء) المستحقة للدائنين من القطاع الخاص (البنك الدولي 2002e: 220–251).

وكان الإعفاء من الديون السنوية وخفضها في التسعينات في التسعينات من 20 إلى 40 مليار دولار، كان أكبرها في أمريكا اللاتينية، وثاني أكبر منطقة في الشرق الأوسط، وثالث أكبر أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومع ذلك، وبحلول أواخر التسعينيات والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، تجاوزت شرق ووسط أوروبا وآسيا الوسطى جميع المناطق الأخرى في فوائد الإعفاء من الديون وتخفيضها (البنك الدولي 2002e: 220–251).

وفي تحليل الديون التجارية، نضيف إلى المسائل المتعلقة بإلغاء الديون، والعمل المتضافر، وشروط العمل الجماعي في أدوات الدين الصادرة حديثا والتي نوقشت أعلاه لدراسة عدة مقترحات أخرى، بدءا بخطتين تم تسميتهما لأمين الخزانة الأمريكيين، وخطة Baker (1985))، الذي شدد على الإقراض الموسع للمدينين من أقل البلدان نموا، وخطة Brady (1989)، وشددوا على عمليات شطب الديون وعمليات التخفيضات، إلى جانب عمليات تبادل الديون ومبادرة المشاريع الخاصة بالأمريكتين.

وبعد ذلك، ننظر في إعادة جدولة الديون وخفض الديون والتسامح للبلدان المنخفضة الدخل ودراسة لفترة وجيزة في الثمانينات وأوائل التسعينات قبل أن تناقش مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

خطة بيكر

في أوائل الثمانينيات، لم يكن لدى الحكومة الأمريكية أي إستراتيجية إلى جانب إعلان أن المدينين يجب أن يدفعوا الفائدة الكاملة للبنوك الأمريكية. ومع ذلك، بحلول عام 1985، أدركت واشنطن القيود التي وضعتها أزمة الديون على نمو أمريكا اللاتينية والطلب على الصادرات الأمريكية. وقد حمل خطاب رئيس الامم المتحدة فى بيرو جارسيا عام 1985 الذى يطرح مشكلة "الديمقراطية أو الوفاء بالديون" القادة السياسيين الامريكيين على التركيز على المبادلات. ويخشى بعض المصرفيين الأمريكيين وموظفي الخزانة من وجود كارتل للمدينين. وردا على ذلك، كشف أمين الخزانة James A. Baker، III ، في إجتماع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أكتوبر 1985، عن إقتراح أمريكي يدعو مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وإعتمادات صندوق النقد الدولي والمراقبة الجديدة (مصدر إلهام للتكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والإقراض إبتداء من عام 1986)، وقروض التكيف الهيكلي للبنك الدولي، والمساهمات المقدمة من بلدان الفائض التجاري مثل اليابان، والإقراض المصرفي التجاري الإضافي، لمساعدة البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون. وقدم بيكر لصندوق النقد الدولي مواصلة تنسيق الإقراض المصرفي الجديد، ولكن مع بعض المركزية، وذلك لتجنب مشكلة المتسابق الحر، حيث يمكن للبنوك الفردية أن تستفيد من قروض جديدة من بنوك أخرى. فالبلدان المتلقية للأموال ليست تضحي بالنمو، لأن مجموعة القيود المفروضة على الميزانية والإصلاح الضريبي وتحرير التجارة والإستثمار الأجنبي وخصخصة بعض الشركات المملوكة للدولة وتحديد أسعار القطاع العام أقرب إلى السوق من شأنها أن تعزز الكفاءة دون أن تصبح السياسة المالية الإنكماشية ضرورية. وقد ساهم صندوق النقد الدولي، رغم ضغطه من المجلس الفدرالي الإحتياطي وخزانة الولايات المتحدة الأمريكية والتهديد المكسيكي بالتنازل عن الديون، بمبلغ 1.7 مليار دولار إلى مجموعة من الإصلاحات والإصلاح الهيكلي الموجهة نحو النمو والتي بلغت 12 مليار دولار والتي شملت 6 مليارات دولار من البنوك التجارية. ولكن مبادرة بيكر لم تتناول كيفية الانتقال من حزمة الإقراض الأولية إلى الحوافز اللاحقة لتدفقات رأس المال التطوعية. كما أن هذا النهج لم يساعد البلدان الأكثر فقرا (التي خفضت الإقتراض بسبب ضعف

الجدارة الإئتمانية)، ولم تأخذ شروطها في الإعتبار الأداء السابق للإدارة. وعلاوة على ذلك، إعتبر المدينون من أمريكا اللاتينية أن الموارد الجديدة غير كافية وطلبوا خفض سعر الفائدة على سعر اليورو دولار (ليبور) وحد أقصى لمدفوعات خدمة الديون (Buiter و Srinivasan 1987: 411-417؛ Ranis 1987: 189-199؛ Helleiner 1988: 30؛ Sachs 1988: 17-26؛ Cline 1989b: 176-189).

وأدى الوقف الإختياري الذي فرضته البرازيل على مدفوعات الديون في أوائل عام 1987 إلى دفع أسعار السوق الثانوية لتخفيض الديون وتقييد مجموعات الأموال الجديدة. وردا على ذلك، دعا الأمين Baker في عام 1987 إلى "نهج القائمة"، بما في ذلك سندات لتحويل الأموال الجديدة والديون إلى أسهم، حيث تم تصميم مشاركة المصارف لمصالح مصرفية فردية. وقد حدث قدر محدود من الإصلاحات الهيكلية (تخفيض التعريفات الجمركية والخصخصة)، ولا سيما في أمريكا اللاتينية. وفي أمريكا اللاتينية، شهدت البلدان ذات التحويلات الأكبر من الموارد الأجنبية نموا أسرع في أواخر الثمانينات.

وكانت خطة Baker، التي شددت على إنقاذ البنوك الأمريكية على حساب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصارف المتعددة الأطراف والدائنين اليابانيين، تعاني من نقص كبير في التمويل. ومع ذلك، فإن الخطة لم تحجب أي ديون كبيرة من ديون العالم الثالث التي هددت البنوك الأمريكية الرئيسية التسع في أوائل الثمانينيات. فقد توقف المدينون من أمريكا اللاتينية عن التهديد بتشكيل تكتل إحتكاري. وقد قلل ذلك من مخاوف كبار المصارف الدائنة إزاء التخلف عن أقل البلدان نموا، وأعطاهم الوقت لتقليل تعرضهم للمقترضين من أقل البلدان نموا تدريجيا. كما خفف بيكر من ضعف بنوك مراكز النقد عن طريق تجنيد مقرضي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدي سي في محاولة للحد من الديون المعدومة. والواقع أن هذه الوكالات والمقرضين متعددي الأطراف، في السنوات القليلة المقبلة، عززوا جزاءاتهم ضد التخلف عن السداد من جانب واحد من أقل البلدان نموا. وأدى إصرار البنك الدولي والمقرضين الثنائيين والمصارف ووكالات ائتمان التصدير على موافقة صندوق النقد الدولي على تثبيت الإقتصاد الكلي (التي تنطوي عادة على الائتمان والقيود المفروضة على الميزانية) إلى قلة المقترضين من أقل البلدان نموا من مصادر التمويل الأخرى. وعلاوة على ذلك، أتاحت مبادرة Baker وقتا للإحتياطي الفدرالي الأمريكي والهيئات التنظيمية المصرفية لدعم البنوك المركزية في الولايات المتحدة من خلال تدابير مثل زيادة متطلبات

الإحتياطي (Lissakers 1989:67–73؛ Sacks and Canavan 1989:176–186؛ Weeks 1989b:41–63).

وهكذا، فبحلول عام 1987، يمكن أن يقول Harry Huizanga (1989 : 129) أن "أسعار الأسهم المصرفية تعكس إلى حد كبير بالفعل انخفاض نوعية قروض البلدان النامية. وهكذا، لا يوجد مصرف أميركي كبير يندرج في حالة حصوله على عائد على ديونه في البلدان النامية يتسق مع أسعار البلدان النامية التي لوحظت في السوق الثانوية (Huizinga 1989 : 129). والأهم من ذلك أن خطة Baker التي تمنع التكتل الإحتكاري للمدينين المحتملين والمنتشرة على نطاق واسع من جانب واحد، مكنت أكبر المصارف الدائنة من الحد من تعرضها لديون أقل البلدان نموا، حتى تتمكن من مقاطعة عمليات إعادة الجدولة وحزم الأموال الجديدة، وتصر على تقديم الخدمات الكاملة لأقل البلدان نموا في الوقت الذي لا تخشى فيه إنهدام. ومن المفارقات أن الحصانة الجديدة التي حققتها البنوك المركزية في مراكز النقود من حالات العجز عن أقل البلدان نموا ساهمت في تبديد جهود Baker لحفز زيادة الإقراض المصرفي لأقل البلدان نموا.

خطة برادي

وبحلول الثمانينيات، لم تعد البنوك التجارية تعتبر معظم موازين المدفوعات متوافقة مع إلتزاماتها الإئتمانية، وبالتالي إنخفض صافي الإئتمان التجاري لأقل البلدان نموا، وأصبح سلبيا بين عامي 1983 و 1989. وفي مارس 1989، قدم وزير الخزانة الأمريكي Nicholas F. Brady خطة للديون وتخفيض خدمة الديون ومجموعات جديدة من الأموال على أساس تطوعي وعلى أساس كل حالة على حدة، بالإعتماد على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغير ذلك من أشكال الدعم الرسمي. وطالبت خطة Brady المصارف التجارية بتخفيض تعرضها لأقل البلدان نموا من خلال تخفيض الديون أو شطبها بصورة طوعية، حيث قامت المصارف بتبادل ديون أقل البلدان نموا من أجل النقد أو السندات المنشأة حديثا المدعومة جزئيا من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، أو قامت البلدان المدينة بتحويل الديون أو شرائها مرة أخرى إلى السوق الثانوية (Huizinga 1989 : 129–132). وعلى الرغم من أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كانا يضعان مبادئ توجيهية بشأن عمليات تبادل الديون، فإن المفاوضات المتعلقة بالمعاملات ستكون في السوق، وفقا Brady (البنك الدولي 24، المجلد 1 : 1989g).

وفضلت البلدان المدينة تخفيض الديون إلى أموال جديدة، مما أدى إلى زيادة

الديون وتقييد النمو. وتجاوز عبء الدين كضريبة على الإستثمار وزيادة الدخل. وفي أوائل الثمانينيات، عندما جفت التدفقات المالية، كان العديد من المدينين يحتاجون إلى فوائض تجارية لخدمة الديون.

خصص البنك الدولي وصندوق النقد الدولي 12 مليار دولار أمريكي (ربع الإقراض المستند إلى السياسات) لعمليات إعادة شراء الديون المخصومة، مع 12 مليار دولار من أموال البنك، و 4.5 مليار دولار من الحكومة اليابانية؛ وبذلك بلغ مجموع موارد حكومة Brady أو الموارد المتعددة الأطراف 28 بليون دولار من عام 1990 إلى عام 1992. وفي عام 1989، كانت المكسيك أول بلد يستفيد من هذه الخطة، إذ تلقت 3 بلايين دولار من البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية و 2 بليون دولار من اليابان لإصدار سندات تحويل يمكن أن تشتري ديونها بقيمة 10 بلايين دولار مقابل قيمة ثانوية سعر السوق البالغ 5 مليارات دولار (أي 50 في المائة من القيمة الإسمية) (Cline 191-187 : 1989a؛ البنك الدولي 21، المجلد 1: 1989g). وإرتفعت تجارة السوق الثانوية زيادة هائلة من 65 مليار دولار في عام 1989 إلى 2.7 تريليون دولار في عام 1995 إلى 6 تريليون دولار في عام 1997. بيد أن قيود Brady تحمل وصمة العار التي كانت قد أعيدت جدولة ديونها. وبالتالي، فإن توطيد السوق في نهاية المطاف، وعدم اليقين بشأن الأزمات المستقبلية، وتخلف إكوادور عن قيود Brady في عام 1999 أثر سلبا على نشاط السوق الثانوية، مما خفض التجارة إلى 4.2 تريليون دولار في عام 1998 وأقل من ذلك في عام 1999 (Chamberlin 1999؛ البنك الدولي 53: 2003e).

غير أن الإستعاضة عن ديون المصارف التجارية بأموال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تقلل من المرونة بالنسبة للمستفيدين، حيث لا يمكن إعادة جدولة ديون البنك والصندوق، التي تتطلب مطالبة أولى بشأن خدمة الديون. ومع ذلك، فإن زيادة حصص صندوق النقد الدولي بنسبة 50 في المائة في عام 1990 وفرت المزيد من الأموال القصيرة الأجل لتخفيض الديون (منظمة الأغذية والزراعة 6: 1991).

واجهت المصارف التجارية للدول المتقدمة قيودا متزايدة على الإقراض في التسعينات مع تصور بإنخفاض الجدارة الإئتمانية للبلدان المدينة وصعوبات تنفيذ برامج الإصلاح وزيادة الضغوط التنظيمية والتنافسية للبنوك وأثر انخفاض أسعار السوق الثانوية لقروض أقل البلدان نموا على حصة المصارف والأسعار، وتردد البنوك الأمريكية واليابانية عن زيادة تعرضها لأقل البلدان نموا المثقلة بالديون ومخاطر إتباع طرق جديدة للأموال ومشاكل المستفيدين بالمجان في المصارف التي تجمع الفوائد الكاملة المستحقة

دون المساهمة في الحصول على قروض جديدة (أنظر لاحقا). وعلاوة على ذلك، ركزت المصارف التجارية ترتيبات القروض في البرازيل والمكسيك بدلا من البلدان الصغيرة في أمريكا اللاتينية أو جنوب الصحراء الكبرى. وفي الواقع، إزداد تركيز التمويل في أمريكا اللاتينية في مطلع التسعينيات، وكان الإقراض التجاري متفرقا بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال معظم التسعينات (البنك الدولي 12، المجلد 1: 1989؛ البنك الدولي 89-170، المجلد 1: 1993؛ UNCTAD 35 :2003d).

وتشمل تدابير تخفيض الديون تبادل الديون الخارجية مقابل الأصول المحلية (تحويل الديون إلى أسهم رأس المال)، مما يمكن أن يسهم في تسريع التضخم وإرتفاع أسعار الفائدة إذا كانت الموجودات التي حصل عليها الدائن خاصة ولكنها مضمونة من قبل الحكومة. ويتطلب تبادل الدين الخارجي المخصوم لأصل أجنبي آخر أن يكون الأصل الجديد أكثر أمنا وأن إحتمال خدمته أكبر من إحتمال الدين القديم.

ولا يمكن إعادة شراء الدين بخصم من النقد الأجنبي بالنسبة لمعظم المدينين من أقل البلدان نموا الذين لا تتوفر لهم سوى القليل من العملات الأجنبية. وكان عدد قليل من الدائنين على إستعداد لخفض أسعار الفائدة على أدوات الدين القائمة. وقد يتطلب اجتذاب التدفقات العائدة لرأس المال الطائري أقساط أعلى للمخاطر وإرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية. وعلاوة على ذلك، يمكن وضع التدفقات العائدة في شكل سيولة أكبر من الإستثمار في توسيع القدرة الإنتاجية (Husain و Mitra 1989:199–209).

تبادل الدين

هناك نهج واحد، وهو نهج «القائمة» القائم على السوق، وهو عمليات إعادة الشراء ومقايضة الديون وأسهم الدين وقيود الإنسحاب التي نوقشت لاحقا ويسمح للمصارف التجارية والبلدان المدينة بتحسين كل حالة على حدة. ومع ذلك، فإن عمليات إعادة الشراء وعمليات مقايضة الديون بالأسهم تزيد بالفعل من متطلبات التمويل القصيرة الأجل للبنوك. وعلاوة على ذلك، إستخدم الدائنون القائمة أساسا للمدينين الرئيسيين لأمريكا اللاتينية، مع تطبيق قليل على أفريقيا (Bouchet و Hay 51-146 : 1989؛ و Husain و Underwood 29 : 1992؛ البنك الدولي 2002e). وعلاوة على ذلك، وحتى أواخر التسعينيات، إستخدمت هذه الأشكال من تبادل الديون على نحو أقل تواترا، وإستعيض عنها بأشكال أخرى من إعادة هيكلة الديون.

مبادلة الديون وحقوق الملكية. وتشمل مقايضات الديون – الأسهم تبادل المستثمرين في المصرف المركزي للبلد المدين ديون البلد المشتراة بخصم في السوق الثانوية بالعملة

المحلية، لإستخدامها في الإستثمار في الأسهم (Claessens and Diwan 1989:271). فمنذ عام 1982 إلى أوائل التسعينات، إزدادت بسرعة السوق النشطة لتبادل أو مطالبات المصارف التجارية على أقل البلدان نموا، ولكنها إنخفضت بعد ذلك. عادة، مع مبادلة، يبيع البنك التجاري للدول المتقدمة (Citicorp يقود هنا) قرضا مستحقا قدم إلى وكالة حكومية مدينة المدين لشركة متعددة الجنسيات، والتي تقدم ورقة قرض للبنك المركزي للمدين، والذي يسترد كل أو معظم القيمة الإسمية للقرض بالعملة المحلية بسعر الصرف في السوق. المستثمر، وعن طريق الحصول على حقوق الملكية في شركة من أقل البلدان نموا، يحل محل تيار السداد إعتمادا على الربحية لإلتزام خارجي ثابت. وفي التسعينات، قامت الشركات والبنوك الأمريكية بهذه الترتيبات مع بعض دول أمريكا اللاتينية، مثل المكسيك والبرازيل والأرجنتين وتشيلي والإكوادور التي تعاني من ظروف اقتصادية منخفضة. ويشكك العديد من المصرفيين في أن البلد الذي يفتقر إلى النقد الأجنبي لخدمة الدين ينبغي أن يتيح التبادل لإعادة دخل الشركات (البنك الدولي 18، المجلد 1: 1989؛ دراسة صندوق النقد الدولي، 11 يوليو 1988، ص 226). ويقول Rudiger Dornbusch (324: 1990) إن الحكومة الأمريكية كانت "فاحشة في الدعوة إلى مقايضة الديون بالأسهم والإصرار على أن تكون جزءا من إستراتيجية الديون". ووفقا له، فإن الخزانة الأمريكية جعلت هذه المقايضات عقيدة، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد إنقضت مقابل مشورة موظفيها. عمليات إعادة شراء الديون. وفي أواخر عام 1989، أنشأ البنك الدولي مرفقا لتخفيف عبء الديون (DRF) لصالح البلدان المؤهلة من المؤسسة الدولية للتنمية IDA ، والبلدان الفقيرة بما فيه الكفاية لتكون مؤهلة للحصول على قروض ميسرة من مؤسسة التنمية الدولية. ويقدم صندوق التنمية الريفية منحا للبلدان المؤهلة (21 بلدا من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وعدد قليل من البلدان اللاتينية وبنجلادش) تبلغ قيمتها 10 ملايين دولار لإعادة شراء أدوات الدين التجاري. ونظرا لأن جزءا كبيرا من ديون هذه البلدان قد تم تخفيضه بنسبة تتراوح بين 80 و 90 في المائة، فإن قدرا ضئيلا من النقد له أثر كبير في تخفيض أرصدة الديون وخدماتها. وتتاح تسهيلات الديون للبلدان التي لديها برنامج تعديل من البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، و (في تقدير البنك) برنامجا موثوقا لإدارة الديون.

وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك. فقد إشترت النيجر دينها التجاري 108 مليون دولار بسعر 18 سنتا لكل دولار مع 10 ملايين دولار DRF و 9.5 مليون دولار من فرنسا وسويسرا في أوائل عام 1991. وأكملت أوغندا إعادة شراء 153 مليون دولار من التزامات الديون و 89 في المائة من ديونها المصرفية التجارية القائمة، بسعر 12 سنتا على

الدولار مع أموال DRF والإتحاد الأوروبي والأموال الألمانية والهولندية والسويسرية في أوائل عام 1993. وألغت بوليفيا معظم ديونها المصرفية التجارية بتخفيض مبلغ 170 مليون دولار بسعر 16 سنتا لكل دولار مع أموال صندوق النقد الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والصناديق السويدية والسويسرية والهولندية في منتصف عام 1993. غير أن الدائنين والمانحين كانوا يترددون في إستخدام موارد المرفق لتجنب وضع سوابق للمدينين الكبار مثل البرازيل والمكسيك والأرجنتين والبلدان المتوسطة الدخل حيث يكون التعرض أكبر (الأمم المتحدة 47–1988:45 ؛

Humphreys و Underwood 1989 :57 ,53–52 ,1989:45 ؛ البنك الدولي 49–41 ،1989g1:31 ؛ البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 16–1989:14 ؛ Nafziger 1993:97–98 ؛ البنك الدولي 28–39، المجلد 1 : 1993g).

من الذي يستفيد من إعادة تمويل الديون ذاتيا؟ ويرى Paul R. Krugman و Maurice Obstfeld (704–703 : 1994) أن كسب الدائنين وبلد مثقل بالديون يفقدان من شراء جزء من دينه الخاص في السوق الثانوية. ويخسر المدين حتى إذا قدم المانح المعونة (إذا كانت تلك المعونة تتاح لها تكلفة في البلد المدين) إلى بلد مدين لإعادة شراء جزء من دينه. وتبين حالة بوليفيا في عام 1988 كيف يمكن لخطة إعادة الشراء الرامية إلى مساعدة المدين أن تتحول إلى هبة كبيرة للدائنين. وفي عام 1988 تلقت بوليفيا 34 مليون دولار من المانحين لإعادة شراء جزء من ديونها التجارية. وقبل التخطيط لإعادة الشراء، قيم السوق ديون بوليفيا الخارجية البالغة 757 مليون دولار عند 7 سنتات على الدولار أو 53 مليون دولار. و بعد إعادة الشراء، والديون المتبقية تباع لـ 12 سنتا على الدولار، وقيمة في السوق من 43.4 مليون دولار. وكانت إستفادة بوليفيا من المنحة البالغة 34 مليون دولار هي التخفيض في مجموع مدفوعات الديون المتوقعة من 53 مليون دولار إلى 43.4 مليون دولار، أي ما يعادل 9.6 ملايين دولار. وتلقى الدائنون نصيب الأسد من الكسب، 24.4 مليون دولار، أي أن 34 مليون دولار إشترى ناقص إنخفاض 9.6 مليون دولار في مدفوعات الديون المتوقعة.

مقايضة الديون بتدابير لحفظ الطبيعة. وعلى الرغم من أن إنبعاثات غازات الدفيئة تساهم بشكل غير متناسب في إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النتروجين التي تؤدي إلى تفاقم الإحتباس الحراري (الفصل 13)، فإن إنبعاثات أقل البلدان نموا هي أيضا مشكلة. ويجادل قادة أقل البلدان نموا بأن مصلحة الدول المتقدمة في حل مشكلة الديون والأزمة البيئية تتيح فرصة لربط هاتين المسألتين. ويمكن للبلدان النامية أن تسدد

ديونها بالعملة المحلية، مع توفير نصف العائدات لصندوق بيئي دولي ينفق لحماية البيئة المحلية والمدفوعات المتبقية بالعملة المحلية المتاحة للمشاريع السكانية أو الإنمائية. ويشير David Bigman (37–33: 1990) إلى أن دول مجموعة السبع والبلدان الصناعية الأخرى تستخدم ضريبة على الوقود الحفري لتمويل صندوق البيئة وفريق حماية البيئة من متطوعي شباب الدول المتقدمة الذين يعملون لمدة سنة واحدة.

ومن المؤكد أن النمو في البلدان المنخفضة الدخل سيزيد من الضغوط البيئية. والمشاكل البيئية السائدة هي التصحر (من عدم إنتظام هطول الأمطار والإفراط في استخدامها)، وإزالة الغابات (إنخفاض الغطاء الغابي والغابات وتدهور حماية التربة ونقص الحطب)، وتلوث المياه الجوفية وفقدانها وتلوث المناطق الحضرية والمياه (خاصة من عدم كفاية معالجة المجاري والصناعية التصريف) (مصرف التنمية الأفريقي واللجنة الإقتصادية لأفريقيا 98–29: 1988).

ويزيد الإجهاد البيئي مع النمو السكاني. كما أن خفض النفقات الحكومية لمواجهة أزمة الديون يقلل أيضا من الموارد ولا سيما الواردات المتاحة لتسريع النمو الإقتصادي أو الحد من التدهور البيئي أو تباطؤ النمو السكاني. وفي الفترة من عام 1987 إلى عام 1993، جمعت منظمات بيئية دولية غير حكومية وحكومات الدول المتقدمة 128 مليون دولار بتكلفة أولية قدرها 47 مليون دولار (أي خصم متوسط قدره 62 في المائة) لشراء أدوات دين في 31 بلدا من أقل البلدان نموا، معظمها في أمريكا اللاتينية. فعلى سبيل المثال، إشترت منظمة بيئية في عام 1992 مبلغ 2.2 مليون دولار من الديون التجارية البرازيلية (بسعر 66 في المائة) لإنشاء حديقة Grande Sertao Verde الوطنية في شمال البرازيل (البنك الدولي 115، المجلد 1: 1993g).

مقايضة الديون بتدابير لحفظ التنمية. وهنا تشتري وكالة دولية ديون أقل البلدان نموا في السوق الثانوية بخصم كبير، وتتبادل الدين بخصم تم ترتيبه مسبقا مع البلد المدين الذي يصدر سندات أو أدوات مالية أخرى. وفي أوائل التسعينيات، إشترت الـ UNICEF ديونا لتمويل برامج تنمية الطفل في بوليفيا وجامايكا ومدغشقر والفلبين والسودان مثل الصحة والإصحاح والتعليم الإبتدائي. إشترت جامعة هارفارد 5 ملايين دولار من الديون الإكوادورية بمبلغ 775,000 دولار، وتخفيض 84 في المائة، لتمويل 10 سنوات من نفقات السفر ومكافآت لـ 20 طالبا إكوادوريا في جامعة هارفارد و 50 من طلاب جامعة هارفارد وأعضاء هيئة التدريس لإجراء البحوث في إكوادور (البنك الدولي 117–114: 1993b).

مقايضات الديون الأخرى. وتشمل أنواع التحويلات الأخرى تحويلات الديون والديون التي يتم فيها تبادل الديون بالعملات الأجنبية مقابل الإلتزامات بالعملة المحلية وتحويلات الديون غير الرسمية من قبل الشركات الخاصة والمواطنين وقيود الإنسحاب للمصارف الدائنة الراغبة في تجنب الإقراض المتضافر في المستقبل. ويمكن للبلد المدين أن يقدم تسوية المتأخرات لدى المصارف الفردية عن طريق ديون تجارية لسندات طويلة الأجل، مع فترة سماح طويلة وفترة إستهلاك للدين تتراوح بين 25 و 35 سنة.

إن قيد الإنسحاب هو إعادة شراء ممولة من التدفقات النقدية المستقبلية. وتدعو البلدان المدينة المصارف إلى تقديم عطاءات لتبادل قروضها للسندات مع مدفوعات فوائد مستقبلية على رأس مال مخفض (تأمين) مضمون بالكامل بأوراق الخزينة الأمريكية. وبدأ بنك التنمية الأفريقي هذا النوع من التوريق في أفريقيا (Claessens و Diwan 271 : 1989؛ البنك الدولي 18، المجلد 1 : 1989؛ البنك الدولي 126، المجلد 1991g : 1).

مشروع مبادرة الأمريكتين

في يونيه 1990، أعلن الرئيس الأمريكي George Bush مشروع "مبادرة الأمريكيتين"، التي شملت خفض جزء من الدين الرسمي البالغ 12 مليار دولار الذي تتحمله الولايات المتحدة من قبل بلدان أمريكا اللاتينية التي تمر بإصلاحات البنك الدولي / صندوق النقد الدولي. ولكي يكون البلد في أمريكا اللاتينية مؤهلا لتخفيف عبء الديون، فإنه يحتاج إلى (1) الحصول على موافقة صندوق النقد الدولي على إتفاق إحتياطي أو ترتيب موسع أو مرفق للتكيف الهيكلي، أو (2) الحصول على موافقة البنك الدولي على برنامج تعديل هيكلي) على برنامج تمويل مرضٍ لتخفيض خدمة الدين مع مقرض مصرفها التجاري.

وبموجب المبادرة EAI، تتبادل البلاد وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة أو ديون ميسرة رسمية أخرى للدين الجديد المعاد هيكلته وتخفيض قيمتها الاسمية. وتحدد الولايات المتحدة، التي تحدد الخصم أو المبلغ المدفوع على أساس كل حالة على حدة، سعر فائدة بشروط ميسرة على الدين الجديد الذي لا يمكن إعادة هيكلته. ويتعين على الدولة أن تدفع أصل الدين إلى الدين الجديد بالدولار الأمريكي. ومع ذلك، كما في حالة بوليفيا وشيلي وجامايكا في أوائل التسعينات، يمكن لبلد لديه اتفاق إطار بيئي مع الحكومة الأمريكية أن يدفع فائدة بالعملة المحلية، وأن يودع الأموال لتمويل مشاريع الديون مقابل الطبيعة. وفي الفترة من عام 1991 إلى عام 1993، خفضت الولايات

المتحدة 54 في المائة من الدين الرسمي البالغ 1.6 مليار دولار لكل من شيلي وبوليفيا وجامايكا وكولومبيا والسلفادور وأوروجواي والأرجنتين (البنك الدولي 115، 36-35 :1993g).

إعادة جدولة الديون

في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينات، أعيدت جدولة مئات المليارات من أرصدة الدين الخارجي. في عام 1988، في تورنتو، كندا، وافقت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (الولايات المتحدة وكندا واليابان والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا) على إعادة جدولة الديون الميسرة وإلغاءها جزئيا على الأقل، مع تسديد الرصيد بـ 25 سنة، بما في ذلك 14 سنة سماح.

وفي عام 1990، إقترح المستشار البريطاني John Major شروط Trinidad للبلدان ذات الدخل المنخفض المثقلة بالديون: (1) إعادة جدولة كامل رصيد الدين بضربة واحدة بدلا من إعادة التفاوض بشأن آجال الاستحقاق فقط عند استحقاقها على فترات تتراوح بين 15 و 18 شهرا، (2) زيادة إلغاء الديون من ثُلث إلى ثلثي رصيد الديون المستحقة، (3) رسملة جميع مدفوعات الفائدة بأسعار السوق على الرصيد المتبقي من ثلث الديون لمدة خمس سنوات، وتتطلب السداد المرحلي مع زيادة مطردة في مدفوعات أصل الدين وفوائد الفائدة المتعثرة على صادرات البلدان المصدرة ونمو الإنتاج، (4) تمديد تسديدات ما تبقى من ثُلث أرصدة الديون إلى 25 عاما مع جدول سداد مرن. وستخفض القيمة الحالية للبلدان الأفريقية المؤهلة (الأكثر فقرا) في أفريقيا جنوب الصحراء بمبلغ 18 بليون دولار (بدلا من 2 مليار دولار بموجب شروط تورنتو). Percy S. Mistry (18 : 1991) أشار إلى أن شروط Trinidad "تمثل إنحرافا كبيرا عن العمل كالمعتاد من قبل بلد دائن ضخم".

وبعد إعتراض الولايات المتحدة واليابان على دول مجموعة السبع التي تبنت شروط ترينيداد، أعلن رئيس الوزراء Major في أواخر عام 1991 أن بريطانيا سوف تنفذ من جانب واحد هذه الشروط إلى 18 مليار دولار الديون الثنائية للبلدان الأفريقية الفقيرة. وفي أواخر عام 1994، إعتمدت مجموعة الـ 7 ونادي باريس شروط Trinidad.

في عام 1990، خلال حرب الخليج الفارسية، وسعت الحكومة الأمريكية شروط سخية لبلدان متوسطة الدخل، وإلغاء 6.7 مليار دولار من الديون العسكرية المستحقة من قبل مصر ("ديون للحرب" مبادلة) و 70 في المائة من 3.8 مليار دولار أمريكي حكومة الولايات المتحدة من بولندا (مفضلة بسبب التجمعات البولندية الأمريكية

الكبيرة في شيكاغو وغيرها من الولايات الشمالية ذات الأهمية السياسية)، مما يسمح للتهرب من توجيهات صندوق النقد الدولي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 7: 1991؛ Lancaster 54-52: 1991). ولم يشهد Mistry (54-52: 1991) أي تفسير إقتصادي للدائنين الثنائيين "لسحب أزمات الديون في أفريقيا وأمريكا اللاتينية"، التي تخضع بلدانها لمقاصة قصيرة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في حين تجد أكثر من 13 مليار دولار لمصر وبولندا من حيث شروط أكثر سخاء من شروط تورونتو. وبالنسبة إلى Mistry ، فإن هذا النهج التدريجي ينطوي على "إرتجال مخصص محرج عندما تقرر مجموعة السبعة (7) تفضيل البلدان المدينة لبعض الأسباب السياسية الملائمة (مثل بولندا ومصر)، وبنفس الطريقة، لمعاقبة الآخرين وبطريقة شديدة كأداة للإستفادة من السياسة الخارجية) ". ولم تضع هذه المبادرات الإنتقائية أي سوابق بالنسبة للبلدان الأكثر فقرا في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، ولكن بدلا من ذلك، وفقا لـ Mistry (المرجع نفسه)، فقد نقلت الفوضى إلى إدارة الديون الدولية. إن خفض عبء الديون لا يؤدي فقط إلى إزالة حاجز رئيسي أمام الإستثمار (Deshpande 1997) ولكنه يزيد أيضا من أفق الزمن اللازم للتكيف، حتى يكون لدى النخب السياسية، التي ورث الكثير منها عبء ديونها من النظم السابقة، الوقت اللازم للتخطيط لتغييرات هيكلية أكثر إستقرارا.

وبعد عام 1990، قام المستشار و (بالتبعية) رئيس الوزراء John Major ورئيس الوزراء Tony Blair (مع المستشار Gordon Brown) بمبادرة، قبل دول مجموعة الثماني الأخرى، في إعادة جدولة كامل ديون البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل إلى بريطانيا في ضربة واحدة وزيادة إلغاء ديونها وتمتد وزيادة مرونة جدول السداد من جزء من ديونهم المتبقية. وقد ساعدت المنظمات غير الحكومية والكنائس في بريطانيا، ومن ثم حكومتها، مع عرض Brown عام 1997 لرابطة الشعوب البريطانية " Mauritius Mandate "، التي تدعو إلى إتخاذ قرارات حازمة بشأن تخفيف عبء الديون لما لا يقل عن ثلاثة في المائة من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المؤهلة بحلول عام 2000، على تحريك حركة يوبيل 2000، وتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون HIPCs.

وكانت مبادرة البنك الدولي/ صندوق النقد الدولي المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون HIPCs ، التي بدأت في عام 1997، تتطلب عادة برامج تكيف ناجحة لمدة تتراوح بين ثلاث وست سنوات، وبعدها يقوم الدائنون الرسميون في نادي باريس بتقديم الإغاثة من خلال إعادة جدولة ما يصل إلى 80 في المائة من القيمة الحالية للدين الرسمي (UNCTAD 1997a). وقد حافظ البنك والصندوق من حيث المبدأ على الشروط (سياسات الإقتصاد الكلي السليمة وتحسين الحكم) من أجل تسديد الديون،

لتجنب حلقة مفرغة ستعود فيها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون للحصول على الديون المكتسبة حديثا.

وردا على النقاد الذين إشتكوا من أن وقت التعديل طويل جدا، أعلن البنك والصندوق عن مبادرة معززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام 1999 للحد من التسوية المطلوبة لمدة ثلاث سنوات قبل الإغاثة. ومع ذلك، وبحلول نهاية عام 2000، كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مع ضخامة النشاط، تحت ضغط يوبيلي 2000، قد قدم (أو كان من المقرر أن يقدم) الأموال التساهلية، على أساس الأرباح من الإقراض ومبيعات الذهب، للبدء وهي عملية مدتها ثلاث سنوات لتخفيض ديون 22 بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. غير أنه نظرا لأن مجموعة الثمانية لم تلتزم بتحويل الديون إلى ديونها، فإن الأثر المباشر في تخفيض مدفوعات خدمة الدين الفعلية، حالما يفي المدين بالشروط، ضئيل. وعلاوة على ذلك، فإن تخفيض مدفوعات الديون في السنوات اللاحقة سيعتمد على التبرعات الخاصة والحكومية غير المؤكدة إلى أموال البلدان الفقيرة المثقلة بالديون[1].

وبحلول أوائل عام 2004، أتمت 10 بلدان - بنين وبوليفيا وبوركينا فاسو وغيانا ومالي وموريتانيا وموزامبيق ونيكاراغوا وتنزانيا وأوغندا - التكيف في إطار المبادرة المعززة. وفي الوقت نفسه، فإن 17 بلدا - الكاميرون وتشاد وجمهورية الكونجو الديمقراطية وإثيوبيا وجامبيا وغانا وغينيا وغينيا - بيساو وهندوراس ومدغشقر وملاوي والنيجر ورواندا وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وسييرا وسيراليون وزامبيا إلى فترة مؤقتة في مجال التكيف وتحقيق الإستقرار في الإقتصاد الكلي. وفي أوائل عام 2004، كانت 11 بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي لا يزال يتعين النظر فيها قبل انتهاء مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في نهاية السنة، هي بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجزر القمر وجمهورية الكونجو وساحل العاج وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وليبريا وميانمار والصومال والسودان وتوجو. وقد يفتقر الكثيرون في الفئتين الأخيرتين إلى الاستقرار السياسي والقدرة البيروقراطية للإضطلاع بالبرنامج المطلوب من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وإستمرار الدول المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية في تدوين الديون وتحرير التجارة وزيادة المعونة لمواجهة الصدمات الخارجية يمكن أن يحفز قادة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على إجراء المزيد من الإصلاحات السياسية والإقتصادية الطويلة الأجل،

(1) المترجم

على الأقل في بعض البلدان المدرجة في الفقرة السابقة ، إن لم يكن لسيراليون وليبريا والصومال والسودان والكونجو (كينشاسا) والشركة التعاونية، حيث الصراع السياسي أو الفساد السافر يحول دون إستخدام رأس المال الفعال إلى الحد الأدنى. في الواقع، في الدول المفترسة مثل السودان وسيراليون، تستخدم النخبة الحاكمة ومتعاملوها مواقعهم والحصول على الموارد لنهب الإقتصاد الوطني من خلال الكسب غير المشروع والفساد والإبتزاز والمشاركة في أنشطة الأعمال الخاصة «(Holsti 251 : 2000).

التكلفة المباشرة إلى الدول المتقدمة من برنامج مماثل ليوبيل 2000 للدول غير المصحوبة لا تذكر. ويمكن أن تؤدي الجهود الرامية إلى "القضاء على الصفيحة النظيفة" لبلدان مختارة من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى تحرير القادة السياسيين، ولا سيما في أفريقيا، لديونهم الموروثة، وإتاحة بعض مجال التنفس لتمكينهم من التركيز على التخطيط والإستثمار البعيد المدى لتحسين الرفاهية العامة والحد من التعرض للعنف السياسي القاتل[1].

ما هو أثر مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؟ وواصلت البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إتجاهها المتمثل في انخفاض نسب خدمة الديون. وإنخفضت نسب البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أمريكا اللاتينية من 30 في المائة في عام 1992 إلى 14 في المائة في عام 1999 إلى 12 في المائة في عام 2001، في حين إنخفضت نسب البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أفريقيا جنوب الصحراء من 17 في المائة في عام 1992 إلى 16 في المائة في عام 1999 إلى 9 في المائة في عام 2001 (البنك الدولي 13 : 2003h). وقد خفضت البلدان العشرة التي أنجزت التكيف لأول مرة في إطار التخفيف المعزز لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مجموع خدمة ديونها من 1.0 مليار دولار في عام 1998 إلى 0.6 مليار دولار في عام 2002 مما أتاح لها زيادة الموارد من أجل زيادة الإنفاق على التعليم والصحة من 1.4 مليار دولار في عام 1998 إلى 2.1 مليار دولار في عام UNDP 2002 153 : 2003).

سياسية التكتلات الإحتكارية The Policy Cartel

Mosley و Harrigan و Toye (1 : 1991) يشيرون إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أنه "احتكار ثنائي في مجال المشورة في مجال السياسات". وقبل ترتيب عمليات تخفيض ديون أقل البلدان نموا وشطب الديون، قام البنك الدولي أو حكومات الولايات المتحدة أو تتطلب المصارف التجارية "ختم الموافقة" الذي وضعه

(1) المترجم

صندوق النقد الدولي في شكل برنامج لتحقيق الإستقرار. وهذا الشرط يخلق وضعا إحتكاريا، مما يترك للمدينين مجالا ضئيلا للمناورة. وسيستفيد المدينون من أمريكا اللاتينية وأفريقيا من تعزيز القدرة المالية المستقلة في الإقتصاد العالمي. ومع ذلك، فإن مؤسسات Bretton Woods والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما اتهمها مساهموها في الدول المتقدمة والبلدان الأقل نموا، لا تستخدم مواردها لخفض الديون أو إلغائها. ويجب أن تكون كلتا المؤسستين مقتنعتين بأن المقترض يمكنه سداد القرض. وقد تكون هناك بدائل قليلة للقيود المالية وتخفيض قيمة العملة وتحرير الأسعار وإلغاء القيود من أجل القضاء على أزمة الديون المزمنة.

وينبغي للقارئ أن يراجع الفصول 15 و 17 و 19 من أجل العوامل الأخرى التي تؤثر على التكيف الخارجي لأقل البلدان نموا، مع التركيز على الفروع التي تناقش الإستثمار الأجنبي المباشر والمعونة التساهلية والحواجز التجارية المتدنية المفروضة على البلدان الأقل نموا، وسياسات التجارة وسياسات سعر الصرف في أقل البلدان نموا لتجنب التحيز ضد الصادرات.

ملخص الفصل Conclusion

1 - تتمثل بعض أسباب أزمة الديون في الصدمات العالمية وعدم الإستقرار، وإنخفاض نسبة المعونة الرسمية إلى القروض التجارية وعدم الكفاءة وسوء الإدارة الإقتصادية والعملات المحلية التي تجاوزت قيمتها وهروب رؤوس الأموال.

2 - يمكن أن يقوض الإقراض لأقل البلدان نموا (ولا سيما أمريكا اللاتينية) هروب رؤوس الأموال لأن العوائد المتصورة المعدلة حسب المخاطر أعلى في بلدان الملجأ منها في أقل البلدان نموا. ويمكن أن تساعد أسعار الصرف في التوازن، والإصلاح المالي، وزيادة كفاءة مؤسسات الدولة، والسياسات القطرية غير التمييزية في الملاذ على الحد من الرحلات الجوية، ولكن من المفارقات أن تبادل الضوابط قد يكون ضروريا أحيانا.

3 - وأضاف قائلا إن أقل البلدان نموا، ولا سيما أمريكا اللاتينية قد زادت من ديونها الخارجية الحقيقية في الربع الأخير من القرن العشرين. وقد تضاعف معدل خدمة الدين في أقل البلدان نموا من أوائل السبعينات إلى أواخر الثمانينات، ولكنه إنخفض منذ ذلك الحين. وكان تعرض العديد من المصارف التجارية الرئيسية في الولايات المتحدة لخسائر ناتجة عن عمليات تسديد قروض أقل البلدان نموا أو شطبها كبيرا في الثمانينات.

4 – إن نسبة خدمة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي ليست دائما مؤشرا جيدا على عبء الديون. وكثير من المدينين الكبار من أقل البلدان نموا إقترضوا بشدة بسبب تصنيفهم الإئتماني الدولي الممتاز.

5 – تمثل البلدان المتوسطة الدخل ما يقرب من أربعة أخماس مجموع الديون المستحقة لجميع أقل البلدان نموا. غير أن عبء الديون على البلدان المنخفضة الدخل، مثل أغلبية البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، التي تتسم بتصنيف إئتماني ضعيف، قد يكون ثقيلا بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل.

6 – إن تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود تفيد المستفيدين من أقل البلدان نموا على المدى الطويل، ولكن بسبب إحتمال حدوث تدفقات عاكسة، وزيادة التعرض للأزمات المالية وأزمات العملات. وقد كان لهذه الأزمات المالية والعملة، التي نجمت أيضا عن الديون الكبيرة التي تعاني منها المصارف الكبيرة، وعجز الحساب الجاري، وإرتفاع قيمة العملة الحقيقية، والنمو السريع للإئتمان، أثر سلبي على النمو الإقتصادي.

7 – وفي أواخر السبعينات وحتى السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، تطلبت البلدان النامية التي تعاني من عجز خارجي مزمن التكيف الإقتصادي الذي فرضته محليا أو البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي. وفي عام 1979، بدأ البنك الدولي قروض التكيف الهيكلي وقريبا بعد ذلك قروض التكيف القطاعية. وكانت قروض صندوق النقد الدولي الملاذ الأخير مشروطة على أقل البلدان نموا التي تنفذ برنامجا مقبولا لتحقيق الإستقرار في الإقتصاد الكلي. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ صندوق النقد الدولي في الفترة 1986–1987 قروضا للتكيف الهيكلي لصالح أقل البلدان نموا التي تعاني من صدمات خارجية غير متوقعة.

8 – قد وضع المسئولون الماليون في الدول المتقدمة عدة خطط لحل أزمة الديون. وقد شددت خطة Baker (1985) على القروض الجديدة المقدمة من الوكالات المتعددة الأطراف والبلدان الفائضة، في حين أكدت خطة Brady (1989) تخفيض الديون أو التخفيضات. وإستخدمت أقل من ذلك في أواخر التسعينات والسنوات التي تلت ذلك إستراتيجية لتخفيض الديون ومقايضتها.

9 – تتطلب عمليات تخفيض الديون إجراء تنسيق متعدد الأطراف فيما بين الدائنين لتجنب مشكلة المستفيد بالمجان التي يستفيد فيها الدائنون غير المشاركين من زيادة قيمة حيازات الديون.

10 – ويشير Mosley و Harrigan و Toye إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أنهما "إحتكار ثنائي في مجال إسداء المشورة في مجال السياسات". وقبل أن يقوم البنك الدولي أو حكومات الدول المتقدمة أو البنك التجاري بترتيب تخفيضات ديون أقل البلدان نموا، يتطلب ذلك أن يوافق صندوق النقد الدولي على برنامج إستقرار الإقتصاد الكلي في أقل البلدان نموا.

مصطلحات للمراجعة

- خطة Baker
- نقاط أساسية
- خطة Brady
- تسرب رأس المال
- مقايضة الديون
- مقايضة الديون بتدابير لحفظ التنمية
- مقايضة الديون بتدابير لحفظ الطبيعة
- مرفق تخفيض الديون
- خدمة الدين
- نسبة خدمة الدين
- مبادرة مبادرة الأمريكتين (EAI)
- مراقبة الصرف
- مجموعة السبعة
- التحوط المالي
- مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
- البلدان المؤهلة لـ IDA
- نادي لندن
- معدل الفائدة بين البنوك في لندن LIBOR
- نظام سعر الصرف المدار
- أسعار الفائدة الحقيقية السلبية
- صافي التحويلات
- نادي باريس
- سياسة التكتلات الإحتكارية
- النزعة إلى التهرب
- إرتفاع قيمة العملة المحلية الحقيقية
- إنخفاض قيمة العملة المحلية الحقيقية
- تكلفة المخاطر
- إجمالي الدين الخارجي EDT

أسئلة للمراجعة

1 – مناقشة طبيعة وأصل مشكلة الديون الخارجية لأقل البلدان نموا. وما هو أثر أزمة الديون على تنمية أقل البلدان نموا؟ على الدول المتقدمة؟

2 – حدد إجمالي الدين الخارجي وخدمة الدين ونسبة خدمة الدين؟ ما مدى فائدة كل من هذه المؤشرات كمقياس لعبء الديون؟

3 – من هم المدينين الرئيسيين لأقل البلدان نموا؟ وضح أسباب التباين بين المدينين الرئيسيين لأقل البلدان نموا والبلدان الأقل نموا التي تعاني من أكبر أعباء الديون.

4 – ما هو تسرب رأس المال؟ وما هي أهميته بالنسبة لمشكلة الديون؟ ما الذي يمكن أن تفعله البلدان المصدرة والمانحة للحد من هروب رأس المال؟

5 – إلى أي مدى يقوم صندوق النقد الدولي بدور المقرض الأخير؟ إلى أي مدى يتبع صندوق النقد الدولي حكم Walter Bagehot؟

6 – ما هي أسباب الأزمات المالية، مثل الأزمات الآسيوية؟

7 – قيم آراء الأصوليين مقابل مدرسة كولومبيا في تفسيرهم للأزمة المالية الآسيوية وكيفية حلها.

8 – ما هي التغييرات، إن وجدت، التي يلزم إدخالها على الهيكل المالي الدولي لحفز النمو والحد من الفقر؟

9 – ما هي التغييرات المطلوبة في إعادة هيكلة الديون السيادية؟

10 – ما هي الخطة التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذها لحل أزمة الديون؟ في إجابتك، النظر في خطط مماثلة لخطة Brady ، وتبادل الديون، ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وغيرها من الخيارات، فضلا عن أدوار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي و الدول المتقدمة.

11 – ما هو الأثر الذي تحملته أقل البلدان نموا على الديون الخارجية الرئيسية على توزيع الدخل العالمي والقطري؟ وما هو تأثير محاولات تخفيض أزمة الديون على توزيع الدخل؟

دليل المراجع

من أجل التبادل بين عملاقين في هذا الشأن، حيث Kenneth Rogoff من جامعة هارفرد، ثم مدير صندوق النقد الدولي للبحوث، يهاجم آراء Joseph Stiglitz، كولومبيا، خبير الإقتصاد في البنك الدولي في وقت ما، حول العولمة وصندوق النقد الدولي، انظر http://www.worldbank.org/ وبحث Stiglitz ، ثم النقر على "عرض"، كلمات رئيسية "العولمة التنمية الاقتصادية".

والمنشورات السنوية التي يصدرها البنك الدولي، والتمويل الإنمائي العالمي (مجلدين عادة) والآفاق الاقتصادية العالمية والبلدان النامية، والتقرير السنوي لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) الصادر عن لجنة المساعدة الإنمائية، هي مصادر رئيسية بشأن ديون أقل البلدان نموا. راجع الفصول المتعلقة بالديون في تقرير UNCTAD بشأن التجارة والتنمية وأقل البلدان نموا وآفاق الإقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي. ويقدم معهد الإقتصاد الدولي في واشنطن العاصمة، (http://www.iie.com) حيث يقدم أبحاث ويسرد دراسات مفيدة عن مشاكل الديون.

بالنسبة إلى الإنتقادات التي إتبعها نهج توافق آراء واشنطن بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، انظر كتاب Nayyar المحرر (2002) مع مقالات Stiglitz (2002c:218–253) و Stiglitz، (2002:209–237) You (2000b)، وسلسلة من أوراق وخطابات Stiglitz في كتاب تحرير من قبل Chang (2001). وللاطلاع على آراء ستيغليتز حول العولمة، اقرأ Basu (2003:885–899).

(2003:51–74) Kaminsky، Reinhart، and Vegh تحليل "الثالوث غير المقدس" للعدوى المالية "سريعة وغاضبة" - الرعي (أو شلالات المعلوماتية)، والروابط التجارية، والروابط المالية.

وللإطلاع على توصيات بشأن هيكل مالي دولي جديد، إقرأ Eichengreen (1999) و ميستري (116–93: 1999) و Kenen (2001) و Nayyar (2002) واللجنة الاستشارية الدولية للمالحة المالية (2000) (Meltzer) و مقالات Stiglitz في الفقرة السابقة. على الدين والهندسة المعمارية الدولية، أنظر Birdsall و Williamson (2002).

حول إعادة هيكلة الديون السيادية، أنظر Krueger (79–70: 2003، 2002؛ 2003)، Fischer (104–85: 1999)، و Reinhart و Rogoff (57: 2004). وفيما يتعلق بتخفيض حزم إنقاذ صندوق النقد الدولي ومجموعة السبعة وزيادة مخاطر الدائنين أنظر Roubini و Setser 2004.

أما عدد الخريف 1999 الصادر عن مجلة المنظورات الاقتصادية بشأن عدم الإستقرار المالي العالمي فقد تضمنت مقالات كتبها Miskhkin (1999:3–20) بشأن الإطار النقدي، Rogoff (1999:21–42) بشأن المؤسسات الدولية، Caprio و Honohan (1999:43–64) بشأن إستعادة الإستقرار المصرفي، Edwards (1999:65–84) بشأن فعالية الضوابط الرأسمالية، Fischer (1999:85–104) بشأن الحاجة إلى مقرض دولي الملاذ الأخير. Krugman، عودة الإكتئاب الإقتصادي (1999) و Barro (2001) مصادر عن الأزمة الآسيوية.

وللمقارنة بين الأزمات الآسيوية والروسية، أنظر Montes and Popov (1999) والفصل 17. Noble و Ravenhill (2000a) لهما كتاب تحرير حول الأزمة المالية الآسيوية والهندسة المالية الدولية.

وللاطلاع على أحدث المعلومات عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وغيرها من قضايا الديون، أنظر http://www.worldbank.org/ أو www.imf.org/ ، بما في

ذلك التمويل الشهري والتنمية على العنوان التالي : http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2004/03/index.htm وإستقصاء صندوق النقد الدولي الذي يصدر كل شهرين في http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/surveyx.htm.

Ranciere و Tornell و Westerman (2003) إستخدام التحليل التجريبي لتقييم التحرير المالي.

ويناقش كل من Lessard و Williamson (1987) و Williamson و Lessard (1987) معنى وأصل تسرب رؤوس الأموال وآثارها على السياسات.

(17) التجارة الدولية International Trade

إطار محتوى الفصل Scope of the Chapter

يناقش هذا الفصل العلاقة بين التجارة والنمو الإقتصادي والحجج ضد وضد الحماية التعريفية وتحول معدلات التبادل التجاري لأقل البلدان نموا وإستبدال الواردات وتوسيع الصادرات في الصناعة وسياسات الإستيراد في الدول المتقدمة وتوسيع حصائل الصادرات الأولية والتجارة في الخدمات والحماية وحقوق الملكية الفكرية وسياسات سعر الصرف الأجنبي والتكامل الإقليمي لأقل البلدان نموا وشبكات الإنتاج العالمية (الإقتصادات التي لا حدود لها)، وحماية روح المبادرة لدى الأطفال.

هل تتسبب التجارة في النمو؟ ?Does Trade Cause Growth

على المدى الطويل، تعد التجارة الدولية الليبرالية مصدرا للنمو (Sachs و Warner1997؛ بالدوين 2003)[1]. هل الترابط الكبير بين التجارة والناتج المحلي الإجمالي للفرد نتيجة للدخل الذي يسبب التجارة أو أن التجارة تؤدي إلى النمو؟ Jeffrey A. Frankel و David Romer (1999: 379-399) إختبار إتجاه السببية من خلال بناء مقياس للتجارة إستنادا إلى الخصائص الجغرافية بدلا من الدخل. ثم يستخدمون هذا التدبير لتقدير أثر التجارة، إن وجد، على دخل الفرد. ووجدوا أن زيادة بنسبة 1 في المائة في التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي تزيد الدخل لكل شخص بنسبة ½-2 في المائة. وتؤدي التجارة أساسا إلى زيادة الدخل عن طريق حفز نمو الإنتاجية لكل مدخل؛ كما تؤثر التجارة على الدخل من خلال تحفيز تراكم رأس المال المادي والبشري[2]. وينسب Alan Winters (2004:F10-F15) مكاسب الإنتاجية إلى زيادة المنافسة على الواردات والتحسينات التكنولوجية المتجسدة في الواردات وتوسيع الصادرات والتعلم من خلال التجارة.

غير أن Greenaway و Morgan و Wright (1997) يبينون أن تحرير التجارة في أقل البلدان نموا في الثمانينات والتسعينات كان مرتبطا في الأجل القصير بتدهور النمو. ولكن تأثير الإنفتاح التجاري على أفقر شريحة من سكان أقل البلدان نموا غير مؤكد.

(1) المترجم
(2) المترجم

ويرى Lars Lundberg و Lyn Squire (1999)، اللذين يستخدمان مقياس Sachs و Warner للانفتاح والتجارة الحرة، أن الإنفتاح يرتبط ارتباطا سلبيا بنمو الدخل بين أفقر 40 في المائة من سكان أقل البلدان نموا ولكن يرتبط إرتباطا إيجابيا بالنمو بين الفئات ذات الدخل المرتفع. غير أن David Dollar و Aart Kraay (F26 : 2004)، اللذان يدرسان التغيرات التي طرأت من عقد إلى عقد، يجدان أنه مع تحرير التجارة، "تساوي النسبة المئوية للتغيرات في دخول الفقراء [القاع 20 في المائة] في المتوسط نسبة التغيرات في متوسط الدخول ، "على الرغم من أن الإختلاف حول هذا الإتجاه كبير. ويعتقد Alan Winters و Neil McCulloch و Andrew McKay (115–72: 2004) أن تحرير التجارة، من خلال زيادة الإنتاجية، قد يكون أكثر السياسات فعالية من حيث التكلفة لمكافحة الفقر. وفي الواقع، يقدر William Cline (226–171، xiv: 2004) أن مكاسب التجارة الحرة العالمية ستبلغ 200 بليون دولار (بأسعار عام 1997) سنويا (نصف المكاسب التي تحققت لأقل البلدان نموا)، مما يقلل من فقر دولارين في اليوم بمقدار 500 مليون دولار على مدى 15 عاما. ففي فيتنام، على سبيل المثال، خفضت نسبة الفقر من 75 في المائة من السكان في عام 1988 إلى 37 في المائة في عام 1998 خلال ذروة العولمة (Dollar و Kraay :F29 2004). ويرى Ashok Parikh (2004) أن تحرير التجارة يعزز النمو الإقتصادي على جانب العرض من خلال تخصيص موارد أكثر كفاءة وزيادة المنافسة وزيادة تدفق الأفكار والمعرفة. ومع ذلك، فإن للنمو أثر سلبي على الميزان التجاري الذي يمكن بدوره أن يكون له آثار سلبية على النمو من خلال إنخفاض الميزان التجاري وشروط التجارة المعاكسة. ومن ثم، فإن تحرير التجارة، الذي يعزز النمو الإقتصادي، يمكن أن يقيد النمو من خلال تأثير سلبي على ميزان المدفوعات.

وعلاوة على ذلك، فإن تحرير التجارة وسط إستقرار، حتى وإن كان ذلك ممكنا سياسيا، قد يديم أزمة ميزانية حكومية. وكما ذكر في الفصل الخامس، Mosley و Harrigan و Toye (116–110، المجلد 1 : 1991) أن التحرير المبكر للتجارة الخارجية والتحفيز من جانب العرض في "طفرة واحدة مجيدة" يمكن أن تؤدي إلى إرتفاع البطالة والتضخم و تسرب رؤوس الأموال، وما تلا ذلك من تقويض برامج التكيف. وتتمثل الآثار المترتبة على السياسات في أن التجارة الليبرالية مفيدة على المدى الطويل، إن لم يتم الإضطلاع بها فجأة ولكن متسلسلة كجزء من برنامج شامل للإصلاح الإقتصادي (أنظر الفصل 19).

حجج التجارة: ميزة نسبية Arguments for Trade: Comparative Advantage

تختلف التكاليف والأسعار والعائدات من دولة إلى أخرى. وفي المقابل، تتلقى البلاد ما تنتجه بكثافة بتكاليف أقل في البلد الآخر. ولشرح هذه الفوائد التجارية المتبادلة، لا يزال الإقتصاديون الدوليون يقبلون مذهب الميزة النسبية التي صاغها Adam Smith و David Ricardo، الإقتصاديون الكلاسيكيون الإنجليزيون في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر.

إفترض عالما من بلدين (على سبيل المثال، أقل البلدان نموا مثل باكستان و دولة متقدمة مثل اليابان) وسلعتين (على سبيل المثال، المنسوجات والصلب). وتشمل الإفتراضات الكلاسيكية الأخرى

1 – بالنظر إلى الموارد الإنتاجية (الأرض والعمالة ورأس المال) التي يمكن دمجها في نفس النسبة الثابتة فقط في كلا البلدين.

2 – العمالة الكاملة للموارد الإنتاجية.

3 – المعرفة التقنية.

4 – الأذواق.

5 – المنافسة الخالصة (وبالتالي فإن الشركة هي متلقية الثمن).

6 – لا توجد حركة للعمالة ورأس المال بين البلدان ولكن حرية تنقل هذه الموارد داخل البلد.

7 – قيمة الصادرات تساوي قيمة الواردات لكل بلد.

8 – لا توجد تكاليف نقل.

الجدول 1-17. يوضح التكاليف المقارنة للمنسوجات والصلب في باكستان واليابان

	باكستان	اليابان
منسوجات (السعر للمتر)	50 روبية	300 ين ياباني
الصلب (السعر للطن)	200 روبية	400 ين ياباني

وتنص النظرية على أن الرفاهية في العالم (أي البلدين) تكون أكبر عندما يصدر كل بلد منتجات تكون تكاليفه المقارنة أقل في الداخل من الخارج وتستورد السلع التي تكون تكاليفها المقارنة في الخارج أقل منها في البلد.

وتحدد التجارة الدولية والتخصص حسب التكاليف المقارنة، وليس التكاليف المطلقة. وتتطلب مقارنات التكلفة المطلقة بعض الوحدات القياسية، مثل العملة المشتركة

(على سبيل المثال، المنسوجات 5 دولارات لكل متر في باكستان و 10 دولارات في اليابان). ولكن لا يمكنك مقارنة التكاليف المطلقة بدون سعر صرف (مثل سعر الروبية الباكستانية للين الياباني).

نفترض أنه قبل التجارة الدولية، وسعر المنسوجات 50 روبية لكل متر في باكستان و 300 ين في اليابان، وسعر الصلب للطن هو 200 روبية و 400 ين (كما هو مبين في الجدول 17-1).

لا يمكننا أن نخلص إلى أن كلا من المنسوجات والصلب أرخص في باكستان لمجرد أنها تأخذ روبية أقل من الين لشراءها. والعملتان هما وحدات مختلفة لقياس السعر، ولا توجد علاقة ثابتة بينهما. إذا أصدرت اليابان عملة جديدة، وتحويل الين القديم إلى جديد بنسبة 1 :100، فإن كلا المنتجين سوف يباعان بسعر ين أقل من الروبية، على الرغم من أن الوضع الحقيقي لم يتغير.

ومن السهل مقارنة الأسعار النسبية. نسبة سعر الصلب إلى تلك المنسوجات هي 4:3 في اليابان و 1 :4 في باكستان. وبالتالي، فإن السعر النسبي للصلب هو أقل في اليابان منه في باكستان، والسعر النسبي للمنسوجات هو أقل في باكستان منه في اليابان. وهكذا، فإن باكستان لديها ميزة التكلفة النسبية في المنسوجات واليابان ميزة التكلفة النسبية في الصلب.

ولإثبات أن أقل البلدان نموا (باكستان) تكسب عند تصدير المنسوجات مقابل الصلب الياباني، يجب أن نستخدم سعر صرف (على سبيل المثال، سعر الروبية للين) لتحويل أسعار المقارنة إلى فروق سعرية مطلقة. وسوف يطلب الباكستانيون الصلب الياباني إذا كان بإمكانهم شراء الين بأقل من نصف روبية لكل ين واحد. لماذا ؟ لأن الصلب هو أرخص تماما في اليابان مما كان عليه في باكستان. على سبيل المثال، إذا قام الناس بشراء 1 ين لربع روبية، والصلب الياباني يباع لجمهورية 100 روبية (Y400) - أرخص من سعر الصلب الباكستاني أو 200 روبية. وعلى النقيض من ذلك، فإن اليابانيين سوف يشترون المنسوجات الباكستانية إذا كانوا يستطيعون بيع ين واحد لأكثر من سدس الروبية. وبسعر صرف قدره 1 ين لكل ربع روبية، على سبيل المثال، يمكن لليابانيين شراء المنسوجات الباكستانية لـ 200 ين (50 روبية) - أرخص من السعر الياباني بـ 300 ين.

وتجري التجارة الدولية بأي سعر صرف يتراوح بين نصف روبية لكل ين واحد (الحد الأقصى لسعر الروبية للين الواحد لحث الباكستانيين على التداول) وسُدس روبية

لكل ين واحد (الحد الأدنى لسعر الروبية للين الواحد للحث الياباني على التجارة). وضمن هذا النطاق، فإن السعر المطلق للصلب أقل في اليابان منه في باكستان، كما أن السعر المطلق للمنسوجات أقل في باكستان منه في اليابان، وبالتالي فإن كلا البلدين يكسبان من التجارة.

إن نطاق سعر الصرف هذا ليس تعسفيا. إذا كان أكثر من نصف روبية لكل 1 ين، فلا يوجد أي تجارة، لأن باكستان لا تطلب أي السلع اليابانية. إذا كان أقل من سُدس روبية للين الواحد، فلا توجد تجارة، لأن اليابان لا تطلب أي بضائع باكستانية.

وبالنظر إلى إفتراضنا، إذا كانت الأسعار النسبية هي نفسها في البلدين قبل التجارة، لن تكون هناك تجارة. إذا، على سبيل المثال، فإن الأسعار النسبية من الصلب والمنسوجات هي 200 روبية و 50 روبية في باكستان، و 1,200 ين و 300 ين في اليابان، وليس هناك سعر الصرف الذي يطلب كلا البلدين جيدة من جهة أخرى.

وتكسب باكستان (أو على الأقل لا تخسر) من خلال التخصص في المنسوجات وتصديرها، التي تتمتع فيها بميزة نسبية من حيث التكلفة، وعن طريق إستيراد الصلب الذي يكون له فيه عيب في التكلفة النسبية. وتحصل باكستان على الصلب بتكلفة أقل بإستخدام مواردها الإنتاجية لإنتاج المنسوجات، وتداولها بمعدلات فائدة متبادلة للصلب، بدلا من إنتاج الصلب في المنزل.

على الرغم من أن النظرية يمكن أن تكون أكثر واقعية من خلال تضمين العديد من البلدان، العديد من السلع الأساسية والمنافسة غير المكتملة ونسب عامل متغير وزيادة التكاليف وتكاليف النقل وهكذا، وهذه الإفتراضات تغير تعقيد المعرض ولكن لا تبطل مبدأ التجارة الحرة وفقا للميزة النسبية للبلد. فعلى سبيل المثال، نظرية نظرية العوامل أو نظرية Heckscher– Ohlin (Ohlin1933؛ Heckscher 272–300 :1950)، التي قدمها إثنان من الإقتصاديين السويديين، تبين أن أمة مكتسبة من التجارة عن طريق تصدير السلعة التي يتطلب إنتاجها إستخداما مكثفا للبلد وفيرة نسبيا (ورخيصة) وعامل الإنتاج وإستيراد البضائع الذي يتطلب الإنتاج للإستخدام المكثف للعامل النادر نسبيا. وتستند التجارة الدولية إلى الإختلافات في الوقف العامل، مثل وفرة العمالة الباكستانية ووفرة رأس المال الياباني. وتتمتع باكستان بميزة نسبية في السلع كثيفة العمالة (المنسوجات) والمزايا النسبية لليابان في السلع كثيفة رأس المال (الصلب)، مما يعني أن تكاليف فرص النسيج (التي يقاسها إنتاج الصلب المتنازل عنه لكل وحدة من المنسوجات المنتجة) أكبر في اليابان منها في باكستان[1].

(1) المترجم

هل يتبع الإستثمار الأجنبي في أقل البلدان نموا ميزة نسبية؟ يجادل الإقتصادي الياباني Kiyoshi Kojima (151-134 :1978) بأنه في حين تستثمر الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية في الخارج بسبب المزايا الاحتكارية من براءات الاختراع والتكنولوجيا والإدارة والتسويق (أنظر الفصل 15)، فإن الشركات متعددة الجنسيات اليابانية (والكورية) تستثمر في أقل البلدان نموا للاستفادة من ميزتها النسبية في الموارد الطبيعية أو في السلع كثيفة العمالة، وهو نمط يعزز التجارة والتخصص. إن النقاد من مكافحة المنتدى الإجتماعي العالمي دافوس، الذي نوقش في الفصل 15، لن يعترضوا على التجارة الحرة في ظل المنافسة الخالصة وفقا للميزة النسبية والحركات الرأسمالية الحرة، التي يزعم أنها تساهم في تركيز إحتكار القلة مماثل لتلك الموجودة في تحميص ومعالجة البن (الفصل 7).

ويبين الجدول 3-4 أن حوالي ثلاثة أرباع تجارة الدول المتقدمة مع دول متقدمة أخرى؛ وفي الواقع، تشكل الدول المتقدمة 76 في المائة من التجارة العالمية. وغالبية هذه التجارة، فيما بينها، تقع بين إقتصادات ذات نسب عاملية مماثلة ووفرة من رأس المال والعمالة الماهرة، وليس على خطوط Heckscher-Ohlin (أنظر التجارة داخل الصناعة).

وقد تكون الميزة النسبية مبنية على ميزة تكنولوجية (كما هو الحال في اليابان والولايات المتحدة وألمانيا)، وربما إبتكار Schumpeterian كمنتج جديد أو عملية إنتاج جديدة تمنح البلد إحتكارا مؤقتا في السوق العالمية إلى أن تتمكن بلدان أخرى من المحاكاه. ويشير نموذج دورة المنتج إلى أنه في حين أن المنتج يتطلب عمالة عالية المهارة في البداية، فإن الأسواق تصبح في مرحلة ما بعد أن تصبح الأساليب والمعرفة شائعة، ويصبح المعيار موحدا، بحيث يمكن للبلدان الأقل تطورا أن تنتج كميات كبيرة من العمال ذوي المهارات الأقل. وتتمتع الإقتصادات المتقدمة بميزة نسبية في السلع غير القياسية، بينما تتمتع أقل البلدان نموا بميزة نسبية في السلع الموحدة (Vernon 207-190 : 1966). وتتضح دورة المنتج من خلال التخصص في المنسوجات القطنية التي تحولت من انكلترا (منتصف 18 إلى منتصف القرن التاسع عشر) إلى اليابان (أواخر القرن التاسع عشر إلى أوائل القرن العشرين) إلى كوريا الجنوبية وتايوان والصين وهونغ كونغ وسنغافورة (إبتداء من الستينيات)، ثم إنضمت إليها تايلاند (في الثمانينات). واستعان بمصادر خارجية لمركز االتصاالت من المناطق الريفية من نيبراسكا إلى أيرلندا إلى الهند، مع احتمال أن يؤدي إرتفاع األجور هناك مع النمو إلى تحويل مصادر خارجية إلى اقتصادات أخرى منخفضة الدخل (2004:A7 Slater). وإنتقلت السيارات من الولايات المتحدة

(من أواخر الستينيات) إلى اليابان (منتصف السبعينات حتى أواخر الثمانينيات) إلى كوريا الجنوبية، مع التحول غير المؤكد التالي - التحول بين الإقتصادات ذات الدخل المرتفع والشبكة العالمية السلسة المنتجة للعالم أو إلى دولة حديثة التصنيع مثل الصين أو ماليزيا. وقد ساعدت الاستثمارات الأجنبية والنقل التكنولوجي من قبل شركات السيارات الأمريكية في اليابان (على سبيل المثال، جنرال موتورز مع إيسوزو وفورد مع مازدا) والشركات اليابانية في كوريا الجنوبية (ميتسوبيشي مع هيونداي) في تحويل الميزة النسبية. في الواقع، فإن الإقتصادي الياباني Miyohei Shinohara (128-127، 75-72، 33-32: 1982) يتحدث عن تأثير طائش، والواردات في عكس أو تكثيف المنافسة في الأسواق الثالثة الناشئة عن التوسع في المشاريع اليابانية في، بلدان آسيوية أخرى. غير أن الإقتصادي الياباني Shojiro Tokunaga ومعاونيه يعتبرون هذا التكثيف التنافسي من الأسواق الثالثة كجزء من قسم دولي متخصص من المعرفة اليابانية يمكن الشركات اليابانية من الحفاظ على المنافسة في مواجهة تقدير الين (أنظر لاحقا).

يقول الإقتصادي من بريكلي، كاليفورنيا، Paul Romer (1994a:5-38) أن نظرية الميزة النسبية، من خلال التركيز فقط على السلع الموجودة، تقلل من مزايا التجارة الحرة وتكاليف القيود التجارية. وتعرقل الحواجز التجارية إمكانية إدخال سلع وأنشطة إنتاجية جديدة من الخارج. ونظرا للمنافسة غير الكاملة والحواجز أمام الدخول، فإن التكاليف الثابتة تحد من عدد السلع التي يمكن أن يبتكرها رواد الأعمال. وإذا كانت التعريفات الجمركية والقيود الكمية والحواجز الإدارية تمنع من الظهور على الإطلاق، فإن الضرر يشمل كامل فائض المستهلك والمنتج، وليس فقط الخسارة الثابتة من التخصص المتخلف عن السلع التي تتمتع بميزة نسبية (أنظر تقديرات Rutherford و Tarr [272-247 : 2002] للخسارة الكبيرة في النمو على مدى عدة عقود). وعلاوة على ذلك، تؤثر القيود التجارية تأثيرا سلبيا على إنتاج السلع الوسيطة، مما يحول دون مشاركة أقل البلدان نموا في القيمة المضافة لشبكات الإنتاج العالمية (المزيد عن ذلك لاحقا).

Alan Winters (2004 :F6) يوضح أيضا أسباب أن الفوائد على المدى الطويل من التجارة هي أكبر من تحليل ثابت مقارن يظهر. إن تأثير القيود التجارية على الإختلافات في الأسعار يكافئ البحث عن العوائد والفساد والسلوك المستبد (أنظر الفصل 4). وتولد التجارة الحرة منافسة أكبر، مما يقوض السلوك الإحتكاري من جانب الشركات المحلية. وقد أدت شيلي، بإلغاء الحصص وتخفيض التعريفات الجمركية الجمركية في السبعينات والثمانينات، إلى تحويل الأداء الإقتصادي ونوعية الإدارة العامة. وعلاوة على ذلك، وكما ينص الفصل 19، خلال سنوات الإنتقال الأولى، أدى تحرير بولندا

للتجارة الدولية إلى التنافس على الإحتكارات المحلية وساعد على إزالة قيود الأسعار، على عكس روسيا، مع عدم تحرير التجارة، حيث تهيمن معظم الصناعات على مؤسسة عملاقة واحدة تضخم الأسعار في ظل إزالة الأسعار. وقد ساهم عدم المنافسة في روسيا بعد سقوط الشيوعية مباشرة في عملية الخصخصة من قبل النومينكلاتورا البيروقراطية السوفياتية السابقة والإدارة.

وتنطوي النظرية المعاصرة على أن (1) البلدان الأقل تقدما تستفيد من التجارة الدولية الحرة و (2) تفقد التعريفان الجمركية الجمركية (ضرائب الإستيراد) والإعانات والحصص والضوابط الإدارية وغيرها من أشكال الحماية. لكن النظرية ترى أن التجارة الحرة لها فوائد أخرى غير تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة. وهو يقدم منتجات جديدة وأنشطة إنتاجية، ويوسع الأسواق ويحسن تقسيم العمل ويسمح بتجهيزات أكثر تخصصا ويتغلب على عدم قابلية التقلبات التقنية ويستخدم الفائض في القدرة الإنتاجية ويحفز جهودا إدارية أكبر بسبب الضغوط التنافسية الأجنبية (Leibenstein 1966 :392–415، التي نوقشت في الفصل 13؛ Myint 1958 :317–337).

والأهـم من ذلك أن التجارة الحرة تؤدي إلى زيـادة الإنتاجية لأنها تفرق أفكارا جديدة. في الواقع، يشير البنك الدولي (2004f :2–3) إلى أن نمو الإنتاجية في قطاعات الصناعات التحويلية التي تتنافس في الأسواق الدولية أعلى من 1.5–2.5 نقطة مئوية من إقتصاد نمو الإنتاجية على نطاق واسع. ووجد Adam و O'Connell (2004 :150–173) أنه نظرا لتداعيات إنتاجية الصادرات، فإن التجارة أفضل من المعونة.

حجج التعريفان الجمركية Arguments for Tariffs

على الرغم من مزاياها الواضحة، فإن عددا قليلا من البلدان الحديثة العهد بالتصنيع تتبع سياسات التجارة الحرة. ويقيم هذا القسم بعض الحجج الرئيسية للتعريفات. وبسبب التماثل الأساسي في الحجة، فإن الحجج اللاحقة للتعريفات باستثناء حجة الإيرادات تشكل أيضا حالات لأجهزة الحماية مثل الإعانات (بما في ذلك دعم السياسة الصناعية من قبل الدولة). معظم الحجج تعني إنخفاضا في الرفاه العالمي: البلد الذي يفرض التعريفان الجمركية يربح على حساب تكاليف دول أخرى. وقد يبرر أحد أقل البلدان نموا ذلك بأن هذا يعني عادة أن بلد أفقر (مع أفراد فقراء نسبيا) يكسبون على حساب بلد أكثر ثراء. وأهم مبرر للتعريفات هو حماية الصناعات الناشئة . وإنتقد Alexander Hamilton ،، وهو أول أمين أمريكى للخزانة، عقيدة Adam Smith بشأن عدم التدخل الحكومى والتجارة الحرة. أيد Hamilton التعريفة الجمركية، التي تم إقرارها في عام

1789، والتي تهدف جزئيا إلى حماية التصنيع في بلده الشاب من المنافسة الأجنبية. وتشمل حجج الصناعات الناشئة (1) زيادة العائدات و (2) الإقتصادات الخارجية و(3) الإقتراض التكنولوجي.

زيادة العائدات. لدى أي شركة جديدة في صناعة جديدة العديد من العيوب: يجب أن تدرب الإدارة المتخصصة والعمل وتعلم تقنيات جديدة وتخلق أو تدخل الأسواق وتتعامل مع عدم إستقلالية الإنتاج على نطاق صغير. وتعطي حماية التعريفان الجمركية وقتا مؤسسيا جديدا لتوسيع الإنتاج إلى أدنى متوسط للتكلفة على المدى الطويل.

وتتجلى حجة ضد هذا المفهوم في عالم من بلدين، كل منها ينتج في البداية سلعة مختلفة مع إنخفاض التكاليف بأقل متوسط على المدى الطويل. وإذا إفترضنا أن البلدين يفرضان لاحقا تعريفات لبدء صناعة ناشئة في الإنتاج الجيد من قبل البلد الآخر، بحيث ينقسم السوق وينتج كلا البلدين سلعا أدنى بكثير من أدنى متوسط تكلفة الإنتاج. وفي هذه الحالة يفقد العالم مكاسب التخصص والفائضات. وسيكون العالم أفضل حالا إذا كان كل بلد متخصصا في منتج واحد منخفض التكلفة، يتبادله مع المنتج المنخفض التكلفة للبلد الآخر.

ولكن قد يسأل البعض ما إذا كانت حماية صناعة ناشئة لن يكون لها ما يبررها للشركة في بلد حديث التصنيع يتنافس مع الشركات في البلدان الصناعية الراسخة. غير أن الحماية التعريفية، في هذه الحالة، بتوزيع الدخل من المستهلكين على المنتجين، تصل إلى إعانة لتغطية خسائر الشركة المبكرة. لماذا يجب على المجتمع دعم الشركة في سنواتها الأولى؟ وإذا كانت المؤسسة مربحة على المدى الطويل، يمكن إعتبار الخسائر في السنوات الأولى جزءا من التكاليف الرأسمالية لرائد الأعمال. وإذا لم تكن المؤسسة مربحة على المدى الطويل، فهل لا يمكن إستخدام الموارد على نحو أفضل في بعض الإستثمارات الأخرى؟

إلا أن الحكومة قد لا تزال ترغب في حماية صناعة ناشئة. أولا، قد يغطي الدعم الحكومي جزءا من مخاطر منظم الأعمال عندما يكون متوسط العائدات المتوقعة إيجابيا ولكنه يختلف بشكل كبير. ثانيا، قد تدعم الدولة التعلم التكنولوجي المحلي وقدرات خلق المعرفة. ثالثا، قد يخطط المخططون الحكوميون بشكل أفضل للنجاح المستقبلي لهذه الصناعة من رواد الأعمال الخاصة ولكن لحماية أو لدعم الإستثمار الخاص ولتجنب التشغيل المباشر للصناعة. رابعا، قد تؤدي حماية الصناعة الجديدة إلى خلق إقتصادات خارجية، أو تشجيع الإقتراض التكنولوجي، الذي نوقش لاحقا.

ويعتقد Ha–Joon Chang (2002) أن الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة الحالية تعتمد إعتمادا كبيرا على التعريفان الجمركية والإعانات خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ولكن بعد أن إستخدمت الدول المتقدمة سلم الوقائية للتسلق إلى مستويات عالية من التنمية، تركوا ذلك السلم، كحجة لتحرير السوق الحرة التي لم يعتمدوها سابقا. على الرغم من أن هناك حقيقة لشحن نفاق الدول المتقدمة على الليبرالية، يظهر Michael Clemens و Jeffrey Williamson (2002) أن زيادة التعريفان الجمركية الجمركية بعد عام 1970، عندما كانت معدلات التعريفة الجمركية المتوسطة منخفضة وضرر النمو، في حين أن الوقاية من شأنها أن تساعد النمو عندما كانت التعريفان الجمركية أعلى بشكل معتدل . وهكذا، فإن الوقاية خلال القرنين التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت ستحفز النمو. وأيضا ويظهر Wilfred Ethier (2002) أن معدلات التعريفان الجمركية في الفترة الأولى كانت أعلى بكثير مما كانت عليه في العقود الثلاثة أو الخمسة الأخيرة عندما ساهمت قيادة الولايات المتحدة والدول المتقدمة في تخفيضات التعريفان الجمركية المتعددة الأطراف وغير التمييزية إلى مستويات منخفضة تاريخيا.

الإقتصادات الخارجية. هذه هي فوائد الإنتاج التي لا تكون لوراد الأعمال الخاصة. ومن الأمثلة على ذلك التعلم التكنولوجي الذي يقاس بمنحنى تعلم يبين مدى إنخفاض تكلفة الوحدة مع زيادة إنتاجية العمل من التجربة التراكمية. هذا المنحنى، الذي هو المنحدر التنازلي مع مرور الوقت، هو مصدر عوائد متزايدة ديناميكية. وفي ما يتعلق بذلك، تشمل الإقتصادات الخارجية أيضا تدريب اليد العاملة الماهرة، وإنخفاض تكاليف المدخلات إلى الصناعات الأخرى، التي لا يمكن أن يخصصها المستثمر، ولكنها قد تكون مربحة إجتماعيا حتى لو حدثت خسارة تجارية. ويمكن للحكومة أن تضع حلا رشيدا لحماية هذا الإستثمار أو دعمه. ومع ذلك، يمكن للقادة السياسيين الذين يكتشفون العوامل الخارجية التي لا تقدر بثمن لمشاريع الحيوانات الأليفة بسهولة سوء إستغلال هذه الحجة.

الإقتراض التكنولوجي. إفترض الإقتصاديون الكلاسيكيون تقنية معينة مفتوحة لجميع البلدان. وفي الواقع، يتركز جزء كبير من تكنولوجيا التحسن السريع في العالم في عدد قليل من البلدان.

ويستند التخصص الدولي إلى الإختلافات في التكنولوجيا بدلا من الموارد الطبيعية. نفترض كل من إيطاليا وإندونيسيا يمكن أن تنتج الذرة، ولكن فقط إيطاليا لديها القدرة التقنية لتصنيع الطيف. وهكذا، تتداول إيطاليا المقاييس الطيفية، التي تتمتع

فيها بميزة نسبية، بالنسبة لذرة إندونيسيا. ومع ذلك، فإن إندونيسيا لديها ما يلزم من عمل ومواد، حتى لو أمكن الحصول على التكنولوجيا الإيطالية، فإن الميزة النسبية لإندونيسيا ستتحول إلى مقاييس الطيف. اذا فرضت إندونيسيا تعريفة على مقياس الطيف، فان الشركات الإيطالية قد تنقل رؤوس الاموال والتكنولوجيا لإنتاج أجهزة قياس الطيف وراء الجدار التعريفى الإندونيسى. وبمجرد أن تحصل إندونيسيا على هذه التكنولوجيا، سيكون متوسط تكاليفها أقل من التكاليف في إيطاليا. ويثير النقاد سؤالا واحدا: إذا كانت إندونيسيا منفتحة على الإستثمار الأجنبي، وإذا كانت التكنولوجيا الأجنبية تعطي إندونيسيا ميزة نسبية، فلماذا تكون التعريفة الجمركية اللازمة لإجبار رائد الأعمال الأجنبي على إنتاج أجهزة قياس الطيف هناك؟ ألا ينبغي للمنتجين الأجانب لجهاز قياس الطيف أن يروا هذه الفرصة ويجلبون رأس المال والتكنولوجيا لإندونيسيا؟

فالتعريفان الجمركية والإعانات وضوابط الصرف والقيود الكمية قد تؤمن عمليات نقل تكنولوجية غير فعالة من الخارج. في الهند، في الستينيات، منحت الحماية هذه القوة الإحتكارية لمصنعي السيارات Hindustan Motors و Premier Automobiles (في مشروع مشترك مع Fiat وفي وقت لاحق Nissan) بأنهم طرحوا قيمة من المواد الخام وإشتروا المدخلات. وكانت صناعة السيارات تتمتع بمعدل حماية فعال (أي الحماية كنسبة مئوية من القيمة المضافة من خالل عوامل الإنتاج في مرحلة التجهيز)بلغت 2,612 في المائة (Bhagwati و Desai 1970: 335-367)؛ والواقع أن تكلفة الصرف الأجنبي للمدخلات المستخدمة في إنتاج السيارات المحلية كانت أعلى من تكلفة صرف العملات الأجنبية لشراء السيارات مباشرة من الخارج ! وحصلت الهند على مكاسب قليلة في مجال التعلم التقني من الحماية، والتي دعمت بدلا من ذلك الكسل التكنولوجي. وعلاوة على ذلك، فإن معدلات الحماية المرتفعة في الهند خفضت سعر الروبية للدولار دون سعر التوازن، مما أدى إلى تقصير (أو التمييز ضد) المصدرين الذين تبادلوا دولارهم مقابل الروبية. في وقت لاحق، سوف نناقش حماية ريادة الأعمال الناشئة كبديل لحماية الصناعة الناشئة.

ومن الناحية السياسية، يصعب إنهاء الحماية التعريفية للصناعات النائشة. وعندما تشعر الحكومات بأنها مجبرة على حماية صناعة ناشئة، فإنها تستطيع بدلا من ذلك تقديم إعانات يسهل إزالتها من الناحية السياسية بدلا من التعريفان الجمركية الجمركية.

التجارة داخل الصناعة. ومن المفارقات أن نحو ربع التجارة الدولية يتكون من التجارة الداخلية، والتبادل بين البلدين (في المقام الأول الدول المتقدمة) في نفس

الصناعة (أو التصنيف الصناعي القياسي). ومن الأمثلة على ذلك السيارات (تصدر ألمانيا Mercedes-Benz إلى الولايات المتحدة، التي تصدر Cadillacs إلى ألمانيا)، وآلات المكاتب، وصناعات أحذية الجري. وتلعب التجارة داخل الصناعة دورا كبيرا بوجه خاص في التجارة في السلع المصنعة والتكنولوجيا المتطورة بين الدول المتقدمة. وأسواق هذه السلع هي منافسة إحتكارية، وهي هيكل صناعي يتميز بعدد كبير من الشركات، ولا توجد عوائق أمام الدخول، وتمايز المنتجات، حيث تنتشر الشركات النماذج والأنماط وأسماء العلامات التجارية وغيرها من الصفات المميزة الإيجابية مثل الصورة والخدمة والطعم الفريد أو المكونات وفي بعض الأحيان تعزيز هويات مختلفة من خلال الإعلان[1]. ويضمن التمايز المنتج لكل شركة إحتكارا في منتجاتها الخاصة داخل الصناعة، وبالتالي فهي معزولة نوعا ما عن المنافسة. كل شركة تأخذ الأسعار التي يتقاضاها منافسيها كما أعطيت، وتجاهل تأثير سعرها الخاص على أسعار منافسيها. وتفترض المنافسة الاحتكارية أنه على الرغم من أن كل شركة تواجه منافسة من منتجين آخرين، فإنها تتصرف كما لو كانت إحتكارية. وهكذا، فإن المكسيك، التي تتميز فيها General Motors و Ford و Daimler-Chrysler و Toyota و Nissan و Volkswagen بسيارات مختلفة بشكل متنافس، تتميز بالمنافسة الإحتكارية.

وتظهر التجارة بين الصناعات التحويلية بين الدول المتقدمة التي تشكل مصدرا رئيسيا للمكاسب من التجارة (1) عندما تكون البلدان في مراحل مماثلة من التنمية الإقتصادية، وعادة ما تكون مماثلة في عوامل عواملها النسبية (رأس المال البشري الوفير والعمالة غير الماهرة المتفرقة) (2) عندما تكون المكاسب التي تحققت من إقتصادات الإنتاج الضخم وخيار المنتجات كبيرة (Heilbroner and Galbraith 575-576: 1990؛ Case و Fair 1996: 350-376؛ Krugman و Obstfeld 1997: 137-142).

ما هي الآثار المترتبة على التجارة بين البلدان النامية؟ ولعل عدد قليل فقط من البلدان الصناعية الحديثة مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة قد حققت وفرة في رأس المال البشري والتطور التكنولوجي ومستوى الطلب الذي من شأنه أن يسمح لهم بالإكتساب من تجارة متخصصة في التجارة الداخلية في المنتجات المتمايزة. ولكن بمجرد أن تصل إلى الدول المتقدمة "البطولات الكبرى"، حيث تتغير الحدود التكنولوجية بإستمرار، وربما كنت كسب أكثر من التحدي تحدي منافسيه من خلال بناء جدار الحماية من حولك. وقد خلصت دراسة William Lewis (A14: 1993)

(1) المترجم

بشأن القدرة التنافسية العالمية للتصنيع إلى أن "المنافسة العالمية تولد إنتاجية عالية، لحماية السلالات من الركود".

التغييرات في عوامل الإنتاج. وقد تفرض الحكومة تعريفة بحيث يقوم رواد الأعمال بتعديل مزيج إنتاجهم ليتناسب مع ميزة نسبية متغيرة ربما بسبب تغير في نسب الموارد. وهكذا، مع دفع حدودها غربا ورأس المال توسعت، تغيرت الولايات المتحدة من بلد غني بالموارد الطبيعية، وتصدير مجموعة واسعة من المعادن ، إلى بلد رأسماليا غني. وعلى نحو مماثل، قد يؤدي التراكم السريع لرأس المال والتكنولوجيا إلى تغيير الميزة النسبية من السلع كثيفة العمالة إلى السلع كثيفة رأس المال والتكنولوجيا. وهكذا، في الخمسينيات والستينات، حاولت وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية (METI الآن، وزارة الإقتصاد والتجارة والصناعة) إنشاء صناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا، والتي يبدو أن لا يكون للمقارنة اليابانية ثابتة ولكنها توفر مزيدا من النمو على المدى البعيد بسبب التغير التقني السريع والنمو السريع في إنتاجية العمل ومرونة الدخل المرتفعة للطلب (النسبة المئوية للتغير في الدخل / نسبة التغير في الكمية المطلوبة). وإتبعت كوريا الجنوبية إستراتيجية مماثلة في الستينيات والسبعينات والثمانينيات، ولكنها وضعت معايير أداء محمية لكل صناعة (الفصل 3).

وعلينا أن نتساءل عن سبب عدم إدراك رواد الأعمال الخاصة للميزة النسبية المتغيرة والتخطيط لها وفقا لذلك. حتى في اليابان، على الرغم من أن معهد MITI يقوم بإخراج رقائق الذاكرة لأشباه الموصلات، إلا أنه لم يشجع إنتاج الإلكترونيات وحاول تعزيز إنتاج السيارات اليابانية في عدد قليل من الشركات العملاقة، في محاولة لمنع Soichiro Honda من إنتاج السيارات ! في الواقع، على الرغم من أن معهد MITI كان يستوعب ويدعم، فقد إستثمر رواد الأعمال الموارد الخاصة الموارد الأساسية (Schultze 1983 :3-12). ولا تعد الحماية الحكومية (أو الدعم) مناسبة إلا إذا توقعت الحكومة هذه التغييرات أفضل من رواد الأعمال الخاصة.

مصادر الدخل. وكما هو مبين في الفصل 14، فغالبا ما تكون التعريفات الجمركية مصدرا رئيسيا للدخل، خاصة في الدول الشابة ذات القدرة المحدودة على رفع الضرائب المباشرة. في الواقع، فإن التعريفات الأمريكية في عام 1789، على الرغم من نوايا Hamilton ، فعلت المزيد لزيادة الإيرادات من حماية الصناعة المحلية.

وحتى بالنسبة للحكومة التي لا تشعر بالقلق إزاء الخسائر التي تفرضها التعريفة على أشخاص آخرين، فإن التعريفات الجمركية لها حدود. وفي أقصى الأحوال، لا تحقق

التعريفة الباهظة أي إيرادات. ومن المرجح أن التعريفة التي تزيد الإيرادات على المدى القصير لن تحقق ذلك على المدى الطويل. وعلى المدى القصير، قبل أن يتحول الإنتاج المحلي إلى صناعات تنافس الإستيراد، ويكون الطلب غير مرن في كثير من الأحيان (أي أن القيمة المطلقة لنسبة التغير في الكمية أقل من القيمة المطلقة لنسبة التغير في السعر). ومع ذلك، بمجرد تعديل الموارد الإنتاجية، وزيادة مرونة الطلب. ويحدث إنخفاض أكبر نسبيا في الكمية – إستجابة لزيادة الأسعار من التعريفة –. وبالتالي، يجب على الحكومة التي تضع حد أقصى للتعريفة الجمركية للدخل أن تأخذ في الحسبان الحركة الطويلة لموارد الإنتاج[1].

تحسين العمالة وميزان المدفوعات. وتسمح قواعد منظمة التجارة العالمية لأقل البلدان نموا بفرض قيود تجارية لحماية ميزان مدفوعاتها (البنك الدولي 221: 2004f). ويؤدي إرتفاع معدلات التعريفات الجمركية إلى تحويل الطلب من الواردات إلى السلع المحلية، بحيث يرتفع رصيد السلع والخدمات (الصادرات ناقص الواردات) والطلب الكلي وزيادة العمالة[2]. بيد أن الضرر الإقتصادي الذي يلحق بالبلدان الأخرى قد يحث على الإنتقام. وعلاوة على ذلك، إنتشرت آثار القيود المفروضة على الواردات وزيادة الأسعار في جميع أنحاء الإقتصاد، بحيث إنخفض الإنتاج المحلي والموجه نحو التصدير والعمالة (Black 200–199: 1959) وفي الواقع نجد دراسة Lawrence B. Krause (425–421: 1970) يشير الإقتصاد الأمريكي فيها إلى أن الوظائف التي فقدت بسبب إنكماش الصادرات تتجاوز الوظائف الناشئة عن إستبدال الواردات. وربما يكون أكثر فعالية في إستخدام السياسات التي نوقشت في الفصل التاسع، وعند الإمكان، السياسات المالية (الفصل 14) من أجل تخفيض قيمة العمالة والعملة المنزلية لتحسين العمالة وميزان المدفوعات[3]. ومن وجهة نظر أخرى، ترى Amelia Santos–Paulino and A. P. Thirlwall (2004 :F50–F72) أن تحرير التجارة يحفز نمو الصادرات) لا سيما من خلال تخصيص موارد أكثر كفاءة (ولكنه يزيد من نمو الواردات أكثر مما يؤدي إلى تفاقم التوازن في الحساب الجاري. وصدمة المدفوعات الدولية كبيرة بشكل خاص عندما يتحرر بلد يتمتع بحماية عالية. بيد أن تحرير التجارة يزيد من مرونة الطلب ومرونة الأسعار، مما يسهل على المنتجين تحويل الموارد إلى قطاع التجارة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يعترف توقيت هذا التحرير بالتفاعل مع السياسات الأخرى؛ فإن تحرير التجارة

(1) المترجم
(2) المترجم
(3) المترجم

يكون أكثر فعالية عندما يتم القيام به كجزء من تحرير متسلسل جيدا للنقد الأجنبي وحركة رأس المال والبنوك والسياسة المالية وأسواق السلع والمؤسسات (المرجع نفسه؛ Winters F21–F4 :2004).

إنخفاض عدم الإستقرار الداخلي. إن التكلفة الإقتصادية الهائلة للتقلبات الدورية في العمالة أو الأسعار من الموردين أو العملاء الدوليين غير المستقرين قد تبرر التعريفات الجمركية للحد من الاعتماد على التجارة الخارجية. وذكر البنك الدولى ان السلع التى تمثل ثلث الصادرات الاولية لأقل البلدان نموا تذبذبت فى الأسعار بما يزيد على 10 فى المائة من سنة الى أخرى من عام 1955 الى عام 1976. ومن خلال تشجيع إستبدال الواردات، يمكن أن تعيد حماية التعريفات الجمركية توجيه الإقتصاد نحو إنتاج محلي أكثر إستقرارا. وقد تتفوق الخسائر في الكفاءة التخصيصية من خلال زيادة الكفاءة الضمنية في حسابات التكاليف الأكثر عقلانية وقرارات الإستثمار. غير أن هذه السياسة قد تكون مكلفة. وتزيد التعريفة على السلع ذات الطلب غير المرن مثل الضرورات، فتزيد من مدفوعات الواردات.

وينبغي أن يقارن واضعو السياسات تكاليف الطرق البديلة لتحقيق الإستقرار في الإقتصاد الداخلي، مثل الإحتفاظ بالإحتياطيات. ويمكن لأقل البلدان نموا التي لديها إحتياطيات كافية من النقد الأجنبي أن تحافظ على قدرتها الشرائية خلال أوقات إنخفاض الطلب على صادراتها. وعلاوة على ذلك، يمكن لأي بلد أن يستخدم الإحتياطيات من السلع المستوردة للتعويض عن الآثار المزعزعة للإستقرار الناجمة عن النقص المفاجئ في الأسعار والدخول المحلية (البنك الدولي 20–19 : 1978؛ Black 208–206 : 1959).

الدفاع الوطني. وقد يرغب بلد نام في تجنب الإعتماد على المصادر الأجنبية للمواد أو المنتجات الأساسية التي يمكن قطعها في أوقات الحرب أو غيرها من الصراعات. والتعريفة في مثل هذه الحالة لا تستحق إلا إذا إستغرق بناء القدرة على إنتاج هذه السلع وقتا. وبخلاف ذلك، ينبغي أن تستخدم أقل البلدان نموا إمدادات أجنبية أرخص عندما تكون متاحة.

وسيريد صانعو السياسات دراسة بدائل للتعريفات الدفاعية الوطنية، مثل تخزين السلع الإستراتيجية أو تطوير مرافق لإنتاج بدائل إستيراد دون إستخدامها إلا عند الحاجة.

في فترة من التغيير التقني السريع في السلع العسكرية والإستراتيجية، يجب على الحكومة أن تسأل عما إذا كان يستحق زيادة التكاليف من خلال التعريفات لتجنب المخاطر الإفتراضية. أليس من الأفضل تحويل هذه الموارد إلى الإستثمار والبحوث والتعليم التقني لزيادة القوة الإقتصادية الشاملة والقدرة على التكيف؟

إستخلاص إحتكار أجنبي أو كسب إحتكار ثنائي. ويجوز لأقل البلدان نموا التي تواجه مورد إحتكار أجنبي للسلعة أن تفرض تعريفا لنقل بعض الأرباح الإحتكارية إلى إيرادات أقل البلدان نموا. وعلى الرغم من أن الرفاه العالمي ينخفض، فإن البلد الذي يفرض التعريفة يزيد من رفاهه على حساب المنتج الأجنبي.

إفترض أن إحدى شركات أقل البلدان نموا تتنافس مع شركة أجنبية: (1) في الإحتكار الثنائي، أي حيث توجد شركتان في صناعة، (2) حيث تكون قرارات الأسعار والمخرجات مترابطة، و (3) حيث يتميز كل منهما وإقتصادات الحجم الداخلي، أي إنخفاض منحنى متوسط التكلفة. ويمكن للتعريفة أن تزيد من صادرات الشركة المحمية في أي سوق أجنبية تعمل فيها الشركة. ومع ذلك، إذا كانت الدولة الأجنبية تثأر بالتعريفة، فمن المحتمل أن تحافظ الشركتان على حصص سوقية سابقة، مع إنخفاض كبير في حجم التجارة (Brandner و Spencer 1981: 371–389؛ Krugman 1984: 180–193؛ Appleyard و Field 1992: 162 – 169).

مكافحة الإغراق. ويؤدي **الإغراق** إلى بيع منتج أرخص في الخارج منه في الداخل. لماذا يجب أن يعترض بلد ما على ذلك؟ وإذا كان بلد أجنبي يورد واردات رخيصة مواتية للمستهلكين، فهل ينبغي ألا يعتبر هذا الإجراء تقليصا في تكاليف المقارنات الأجنبية؟ نعم و لا. إذا كان المورد الخارجي هو الإغراق كمرحلة مؤقتة في حرب أسعار لإخراج المنتجين الوطنيين من العمل وإقامة إحتكار، قد يكون هناك ما يبرر بلد في فرض التعريفة (Black 1959: 204–2019)[1].

ومن المعروف أن إجراءات مكافحة الإغراق في الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي مرتبطة بأوضاع الإقتصاد الكلي. ويرجع ذلك جزئيا إلى أن النتائج الإيجابية للإصابة قد تكون أسهل في الانكماش.

إنخفاض الإستهلاك الفاخر. وقد ترغب الحكومة في فرض تعرفة للحد من إستهلاك السلع الكمالية. وكما هو مبين في الفصل 14، قد يكون من المفضل على الأرجح فرض ضريبة على التعريفات الجمركية على الكماليات، مما سيؤدي إلى فعالية غير مقصودة في تحفيز إنتاج السلع الكمالية المحلية.

إستنتاج

من الحجج الخاصة بنا، ينبغي الآن أن يكون واضحا أن حماية التعريفة لا ينبغي بالضرورة أن ينسب إلى الخطأ التحليلي أو سلطة المصالح المكتسبة، ولكنها قد تستند

(1) المترجم

إلى بعض الإستثناءات الحقيقية لقضية التجارة الحرة. ومع ذلك، فإن العديد من الحجج الأكثر شيوعا للتعريفات الجمركية، مثل حماية صناعة الرضع، هي أكثر محدودية مما يفترضه العديد من واضعي السياسات في أقل البلدان نموا. والواقع أن التحليل النقدي للحجج المتعلقة بالتعريفات يوفر دعما إضافيا لسياسات التجارة الحرة.

مسار الإعتماد على الميزة النسبية
Path Dependence of Comparative Advantage

يشير Paul A. David (1995: 332–337) إلى أن الميزة النسبية تعتمد على المسار، حيث تؤثر الأحداث النائية تاريخيا على أنماط لاحقة من التخصص. في وقت مبكر من طابعة Chrisopher Latham Sholes ، Milwaukee، تصميم أعلى آلة كاتبة في لنطق الحروف QWERTYUIOP للحد من التشويش من الكتابة السريعة في اليد اليمنى المهيمنة ولتوفير بيع السهل الوصول إلى إسم الآلة الكاتبة في صف واحد. وضع السوق كويرتي، التي أنشئت على لوحات المفاتيح الأخرى، وفرت ميزة مستمرة بحيث حتى اليوم QWERTY تهيمن تخطيطات لوحة المفاتيح الكمبيوتر. ويؤكد David أن هناك العديد من الحالات الأخرى التي حددت فيها سلسلة من الإختيارات بالقرب من بداية العملية مسار الموقع اللاحق والتغير التكنولوجي. كاليفورنيا و بنجالور وكارناتاكا وسيليكون في الهند كلها أمثلة (أنظر أيضا Krugman 1994: 221–244).

تطبيق الحجج التي مع وضد التجارة الحرة للبلدان المتقدمة

يعتقد Dani Rodrik (1998:16–34) أن للدول المتقدمة الحق في تقييد التجارة عندما توجد التجارة الظروف التي تتعارض مع المعايير المحلية على نطاق واسع (أنظر الفصل 15). دعونا ننظر في الحجج ضد التجارة الحرة لتحسين أجور العمالة غير الماهرة في الدول المتقدمة وتوزيع الدخل، والحد من استخدام أقل البلدان نموا لعمل الأطفال، وحظر العمليات الملوثة في أقل البلدان نموا.

توزيع الدخل. معظم الحجج الرئيسية المتعلقة بالحماية لأقل البلدان نموا، مثل الحجج المتعلقة بالصناعة التحويلية للرضع والحجج المتعلقة بالإيرادات، ليست لها صلاحية تذكر بالنسبة إلى الدول المتقدمة. بيد أن تحسين توزيع الدخل يشكل حجة خطيرة للحماية. إستخدمت نظرية Stolper Saumuelson (1941 :58–73) نظرية نسب عامل Heckscher Ohlin لدراسة آثار التجارة الحرة على أجر العمالة غير الماهرة (العامل النادر) بالنسبة للعمالة الماهرة (العامل الوفير). أليس من شأن التجارة الحرة أن تزيد من قيمة المهارات (أجور العمال غير المهرة / أجور العمال المهرة)، مما يدعم حجة

للتعريفات لزيادة الأجور النسبية للعمالة غير الماهرة والحد من عدم المساواة في الدخل؟ وقد تدعم هذه الحجة فكرة المرشح الرئاسي الأمريكي Ross Pero في عام 1992 بأن التجارة ساهمت في خلق وظائف "صوت شفط عملاق" من الولايات المتحدة إلى الخارج. وبالنظر إلى الإفتراضات التقييدية وراء نظرية المعادلة العالمية لأسعار العوامل التي استمدت منها الدول المتقدمة، إعتبر Stolper وSamuelson نظريتهم مجرد فضول. ومع ذلك، فإن الزيادة المطردة في عدم المساواة في الأجور بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة منذ أواخر السبعينيات وحتى التسعينات أعادت الإهتمام بالسلطة الإجتماعية كميل طويل الأجل. ووجد الإقتصاديون أن رأس المال المادي الموسع كان مكملا للعمالة الماهرة ولكنه تنافسي مع العمالة غير الماهرة. وعلاوة على ذلك، بدأ الإقتصاديون التجريبيون في إختبار ما إذا كانت زيادة عدم المساواة في الأجور في الولايات المتحدة خلال هذه الفترة ناجمة عن تزايد تحرير التجارة. وبسبب نقص بيانات الأجور التي توفر إختبارا نقيا للأجور الماهرة وغير المهرة، إستخدم الإقتصاديون أجور العمال غير الإنتاجيين مقابل العاملين في الإنتاج، وخريجي الجامعات مقابل المتسربين من المدارس الثانوية، وشدة مهارة الواردات، وانخفاض الأجر النسبي للمهارات غير الماهرة (المنسوجات والملابس و والجلود)، ومقارنات القطاع القطاعي كإختبارات بديلة لإيجاد أسباب علاوة أجور المهارات (Cline 1997).

وخلصت معظم الإختبارات التي أجريت في أوائل التسعينات إلى أن التقدم التكنولوجي المتحيز في المهارات (تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية والإنفاق على البحث والتطوير) هو العامل الرئيسي الذي يزيد من عدم المساواة في الأجور. وإزداد الطلب النسبي على العمالة الماهرة بسرعة أكبر من إستمرار الإمداد باليد العاملة، وهو ما يرجع إلى حد كبير إلى زيادة نسبة خريجي الجامعات في القوى العاملة خلال العقدين الماضيين. ووجدت هذه الإختبارات نفسها أن إنخفاض الطلب النسبي على منتجات العمالة غير الماهرة واليد العاملة الكثيفة الناجمة عن التوسع في الصادرات كثيفة المهارات والواردات غير الماهرة، كان له أثر سلبي ضئيل، إن وجد، على عدم المساواة في الأجور (Cline 1997). قدم Krugman (1995: 327–377) دعما قويا بحجة أنه نظرا لأن معظم التجارة الأمريكية مع دول أخرى، والتي تمثل حصة كبيرة منها تجارة بين الصناعات، فإن الإختلافات في كثافة المهارات لن تكون لها صلة تذكر بالتجارة.

هناك العديد من التحليلات في وقت لاحق تستجوب هذه النتائج. William Cline (1997: 173–283) لا يتفق مع الإفتراضات في الأدبيات السائدة من وجود

فرق صغير نسبيا بين كثافة عامل السلع. وقد إفترضت هذه الأدبيات ضمنا أن كثافة المهارات تتفاوت بين 0.6 على سبيل المثال للسلع التي تنطوي على العمالة الماهرة، و 0.4 بالنسبة للسلع التي تجسد العمالة غير الماهرة؛ إفترض Cline الأرقام أكثر مثل 0.8 و 0.2، على التوالي. وعلاوة على ذلك، رفض Cline إفتراض الآخرين عن المرونة العالية للإحلال عن العمل (الأجور غير الماهرة/ النسبة المئوية للتغير في الأجور الماهرة / النسبة المئوية للتغير في نسب المهارة غير المهرة). أي أن Cline يعتقد أن التجارة وعلاوة الأجور الماهرة أكثر حساسية للتغيرات في نسبة العمالة الماهرة إلى العمالة غير الماهرة.

وبالنسبة إلى Adrian Wood (1994)، فإن زيادة الفروق المفترضة بين كثافة عوامل السلع لا تكفي. ويفترض أن أقل البلدان نموا لديها كثافة أعلى من العمالة غير الماهرة من الدول المتقدمة في إنتاج نفس السلعة. والواقع أن شركات الدول المتقدمة لم تعد تنتج كثيرا من السلع الكثيفة العمالة المستوردة من أقل البلدان نموا. ومعظم هذه الواردات سلع غير تنافسية. وعند حساب كثافة العوامل، فيجب على الإقتصاديين أن ينظروا في إنتاج أقل البلدان نموا من المنتجات الكثيفة العمالة التي إضطرت الدول المتقدمة إلى التخلي عنها. ومقارنة بالحسابات التقليدية التي أجراها خبراء الإقتصاد التجاريون، يجد الخشب طلبا أكبر بكثير على العمالة غير الماهرة في أقل البلدان نموا، في حين أن الطلب على العمالة الماهرة في الدول المتقدمة أكبر بكثير. ويؤكد النقاد أن وود قد بالغ في تقدير التباين في كثافة العوامل بين نفس السلعة المنتجة في كل من الدول المتقدمة والبلدان الأقل نموا، وكذلك مدى إنتاج أقل البلدان نموا للسلع غير التنافسية.

وقد وجد Cline (147: 1997) أن التجارة والهجرة تسببت في زيادة قسط الأجور الماهرة في الثمانينات بمقدار الثُلث أكثر من غير ذلك، وهي زيادة إستمرت حتى التسعينيات. وعلاوة على ذلك، تشير توقعاته حتى عام 2015 إلى أنه على الرغم من إستمرار تكدس سكان الولايات المتحدة وإنخفاض الحماية وإنخفاض تكاليف النقل والاتصالات وزيادة المهاجرين غير المهرة والإنحراف وإستمرار التغير التكنولوجي المنحاز في المهارات، وزيادة نسبة الإقتصاد الذي ينتج السلع القابلة للتداول، ينبغي أن تؤدي الخدمات إلى زيادة كبيرة في الطلب النسبي على العامل الوفير، وبالتالي على علاوة الأجور الماهرة (Cline 283–173: 1997).

كيف نفسر الزيادة في علاوة المهارات في ظل الزيادة النسبية في العمالة الماهرة أو المتعلمة، أي التوسع المستمر لخريجي الجامعات في الولايات المتحدة منذ الستينيات. ويشير Cline (29–25:1997) إلى أن الأجور الحقيقية في الولايات المتحدة لفئة تعليمية

معينة قد إنخفضت خلال الربع الأخير من القرن العشرين، إلا أن متوسط الأجور الحقيقية ومتوسطها لم ينخفض عموما بسبب تزايد عدد السكان المتعلمين. وعلاوة على ذلك، وكما يوضح Daron Acemoglu (230–1993 : 2003)، فإن زيادة العرض من المهارات تحفز التغيير التكنولوجي المتحيزة على المهارات، إلى جانب زيادة التجارة المتحيزة للعامل تعود إلى زيادة الطلب على المهارات.

ويعتبر هذا الإنكماش وإرتفاعه في علاوة المهارات ظاهرة عامة بين الدول المتقدمة، على الرغم من أن بلدان أخرى لم تشهد نفس التفاوت المتزايد في الدخل خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، باستثناء المملكة المتحدة.

وكان الإتجاه المتميز والمهارات المتميزة في روسيا بعد سقوط الشيوعية في عام 1991 مشابها لإتجاه الولايات المتحدة، وحدث مع تزايد العولمة وحصة متزايدة من التجارة مع مناطق خارج أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وقد إنعكست هذه التغيرات على التغير التكنولوجي الذي ينطوي على المهارات المتغيرة والتغيير المؤسسي وزيادة ضغوط السوق. وعلاوة على ذلك، ساعدت علاوة المهارات وزيادة عائدات التعليم المدرسية على زيادة الإمدادات من الجامعيين المتعلمين وغيرهم من المهرة (Peter 2003).

أما الدراسات اللاحقة لأقل البلدان نموا والبلدان حديثة العهد بالتصنيع فهي مختلطة، على الرغم من أن 209) Forbes–175 : 2001) ينسب Stolper–Samuelson من خلال إيجاد زيادة في التفاوت في الأجور (في تايوان على سبيل المثال، وفيرة العمالة) من التجارة الموسعة، بحجة حماية العمال المهرة والمثقفين في المناطق الحضرية من العمال الأقل مهارة. وعلاوة على ذلك، قد تستخدم النخب الحاكمة في البلدان المنخفضة الدخل، التي تخضع للضغوط الحضرية (أنظر الفصل 7 المتعلق بالتحيز الحضري) قوانين الحد الأدنى للأجور وسياسات الأسعار لحماية دخل العمال الحضريين، وعادة ما يكون لديهم المزيد من التعليم والمهارات مقارنة بعمال المزرعة.

وقد أظهر Berman و Bound و Machin (1998) تدخلا عمليا على مستوى العالم، متأثرا بالتغير التكنولوجي المتحيز للمهارات، حتى في البلدان المتوسطة الدخل، على الرغم من أنه يتجاهل أفقر البلدان (المرجع نفسه؛ Berman و Machin 2000.) Arbache Dickerso و Green (F73–F96 : 2004) أن أقل البلدان نموا، مثل البرازيل، التي تستورد تكنولوجيا الدول المتقدمة بعد تحرير التجارة تزيد من علاوة المهارة.

ماذا عن الحجج، التي يستخدمها المعارضين لتوسيع التجارة في الولايات المتحدة، للحماية ضد البضائع التي تجسد العمالة الرخيصة؟ ومن المؤكد أن القانون والثقافة

وأسعار المـوارد النسبية والنسب هي في صميم الإختلافات التي تسهم في الميزة النسبية والعائق النسبي. وبطبيعة الحال، في إطار الإفتراضات المقيدة، تؤدي التجارة الحرة إلى خفض أجور العامل النادر، الذي يعمل في الدول المتقدمة (Stolper and Samuelson 1941: 58-73). غير أن التجارة الحرة تزيد الدخل القومي. ويمكن للبلد الغني أن يستخدم الضرائب والإعانات وتعويضات البطالة وبرامج التدريب بحيث لا يفقد أي من العمال المصروفين أو بقية السكان من المنافسة الخارجية. (للإطلاع على ندوة عن التفاوت في الدخل والتجارة في العاصمة، أنظر Freeman 1995: 15-32؛ Richardson 1995: 33-55؛ Wood 1995: 57-80).

عمالة الأطفال. وتقدر منظمة العمل الدولية أن نحو 210 ملايين من أطفال العالم الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 14 سنة يعملون، مع 170 مليون شخص في أعمال خطرة في عام 2000. وكان أكثر من 100 مليون طفل، أي حوالي 10 في المائة من أطفال العالم يعملون وقت كامل. واحد من كل خمسة من أطفال العالم في سن المدرسة الإبتدائية غير مسجلين في المدرسة. وتعكس عمالة الأطفال، ومعظمها في المناطق الريفية، فقر أسر الأطفال (Udry 2003). والواقع أن "عمل الأطفال موجود لأنه أفضل رد يمكن أن يجده الناس في ظروف لا تطاق" (المرجع نفسه، الصفحة 1). وتقول Anne Krueger (أخبار البنك الدولي للتنمية، 29 أكتوبر 2002) إن عمل الأطفال لا يحدث لأن الآباء هم قاسون ولكن "لأن البديل عن عمل الأطفال هو المجاعة أو الزواج المبكر القسري [للفتيات] أو البغاء أو الحياة في الشوارع كمتسول". ويزيد الفقر من إنتشار الإتجار بالأطفال من البلدان الفقيرة، ولا سيما في المناطق التي تشهد طفرة في الآونة الأخيرة.

ويدعي المتشككون بشأن العولمة أن زيادة الإنفتاح التجاري والإستثمار الأجنبي المباشر FDI يشجعان أقل البلدان نموا على إبقاء تكاليف العمالة منخفضة عن طريق السماح للأطفال بالعمل. ومع ذلك، فإن Eric Neumayer و Indra de Soysa 2003)) يظهران أن البلدان الأكثر إنفتاحا نحو التجارة والعولمة والإستثمار الأجنبي المباشر تقل نسبة عمالة الأطفـال. والربط بني عمل الأطفال والشركات متعددة الجنسيات، ولكن الميزة النسبية للبلد في السلع كثيفة العمالة غير المهارة (Busse و Braun 2003). وعلاوة على ذلك، وجد Eric Edmonds و Nina Pavcnik (2002) أن سياسة التجارة الحرة في فيتنام زادت أسعار الأرز وخفضت عمالة الأطفال، ولا سيما بالنسبة للفتيات. في دراسة ذات صلة، ويظهر Edmonds (2003) أنه في الفترة من 1993 إلى 1997، عندما نما الناتج المحلي الإجمالي للفرد في فيتنام بنسبة 6 إلى 7 في المائة سنويا، إنخفض عمل الأطفال بنسبة 28 في المئة. وفي إطار الجهود المبذولة للتعميم

على الصعيد الوطني، يظهر تحليل Edmonds و Pavcnik (2004) أن التجارة لا تلعب دورا "في إدامة المستويات المرتفعة لعمل الأطفال التي تنتشر في البلدان ذات الدخل المنخفض".

ويرى Moshe Hazan و Binyamin Berdugo (2002) أن عمل الأطفال يقلل من التكلفة الصافية لتربية الأطفال، مما يتيح معدلات مواليد عالية. ومع ذلك، فبمجرد أن يؤدي التغيير التكنولوجي إلى زيادة الفوارق في الأجور بين الوالدين وعمالة الأطفال، فإن عمل الأطفال أقل أهمية، مما يدفع الآباء إلى زيادة الإستثمار في تعليم أبنائهم والحد من زيادة المواليد (أنظر أيضا الفصل 8). في مصر، وفقا Jackline Wahba (2000)، ينخفض إستخدام عمالة الأطفال عندما تزداد أجور الذكور الأميين.

ويجد Kathleen Beegle و Rajeev Dehejia و Roberta Gatti (2003)، الذين يستخدمون بيانات المجمعة في تنزانيا، أن صدمات الدخل المؤقتة (التخفيضات) وقيود الإئتمان (أي عدم السيولة) تلعب دورا هاما في تفسير سبب عمل الأطفال. ووجد Dehejia و Gatti (2002)، في دراسة عبر البلدان، أن عمل الأطفال أكثر إحتمالا عندما يتعذر الوصول إلى أسواق الإئتمان وعندما تواجه الأسر فترات من التغير في الدخل. ويمكن أن تؤدي إزالة العيوب في أسواق الإئتمان غير الرسمية إلى التخفيف من مشاكل عمل الأطفال (Chaudhuri 2002).

ويمكن أن تكون الرسوم المدرسية مساهما هاما في عمل الأطفال. وفي توجو، أخبر الأولاد الصغار Human Rights Watch 2003) أنهم لا يستطيعون دفع الرسوم المدرسية، كما فعلوا العمل الزراعي الشاق في نيجيريا. وفي الإقتصاد غير المهني، يمكن أن يزيد الإتحاق الإزامي القانوني بالمدرسة من التحصيل العلمي (Lleras-Muney 2001). ومع ذلك، يجب على البلدان ذات الدخل المنخفض حل المشكلة، وفقا لـ Matthias Busse و Sebastian Braun (2003)، وليس بحظر عمل الأطفال، الذي يدفع فقط الأسر الفقيرة إلى مزيد من الفقر. وثمة خيار أفضل هو الحوافز الإقتصادية لسحب الأطفال من قوة العمل، مع الإعانات، بما في ذلك الوجبات المدرسية.

وبالنسبة إلى Udry (2003)، فإن الإعانات الموجهة نحو الإلتحاق بالمدارس فعالة في الحد من عمل الأطفال لأنها تعالج بنجاح مشاكل الفقر المنزلي والأسواق المالية الناقصة. ومن الأمثلة على ذلك برنامج المكسيك للتقدم في مجال الفقر الذي بدأ تنفيذه في عام 1998، والذي تتلقى فيه أمهات التلاميذ المسجلين منحا تبلغ قيمتها أقل بقليل مما يكسبه الطفل بالعمل بدوام كامل. وقد أدى البرنامج إلى زيادة نسبة الإلتحاق بالمدارس

وإنخفاض عمالة الأطفال بشكل ملحوظ. ولدى بنجلاديش الريفية برنامج الغذاء مقابل التعليم، الذي تلقى فيه الأطفال غذاء يتراوح بين 15 و 25 في المائة من متوسط الدخل الشهري للأطفال العاملين (المرجع نفسه، الصفحتان 16 و 17).

هل ينبغي أن تستخدم الدول المتقدمة الجزاءات التجارية المفروضة على أقل البلدان نموا التي تستخدم عمالة الأطفال؟ لا. ويرى Sarbajit Chaudhuri (2003) أن هذه الجزاءات ستترتب عليها آثار ضارة؛ فإن سياسة التجارة الحرة، التي تسفر عن مكاسب إيجابية، هي أكثر فعالية في الحد من سوء عمل الأطفال.

التجارة والبيئة. ماذا عن حجة الحماية ضد البضائع التي تستخدم العمليات الملوثة التي يحظرها القانون الأمريكي؟ هل تشوه ملاذات التلوث في أقل البلدان نموا ميزة نسبية؟ Hufbauer and Schott (94: 1993) يقولان "لا": قواعد التجارة الدولية "مصممة لمنع التدابير البيئية من أن تصبح خادمة جديدة للحماية". وعلاوة على ذلك، وفقا لبيانات مكتب الإحصاء الأمريكي، كانت نفقات مكافحة التلوث كنسبة مئوية من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية في عام 1991 فقط 1.72 في المائة. وعلاوة على ذلك، وجدت وزارة العمل الأمريكية أن أقل من 0.2 من 1 في المائة من تسريح العمال في 1987–1990 نتجت عن اللوائح البيئية والسلامة (Field و Field 13: 2002).

ماذا عن الأدلة التجريبية عبر الوطنية بشأن التجارة والبيئة؟ وقد وجد Antweiler و Copeland ، و Taylor (877–908: 2001)، بإستخدام بيانات من 108 مدن في 43 من الدول المتقدمة والبلدان الأقل نموا من 1971 إلى 1996، أن التجارة الحرة جيدة عموما للبيئة؛ أي إذا أدى الانفتاح التجاري إلى زيادة الدخل العالمي بنسبة 1 في المائة، فإن تركيزات التلوث تنخفض بنحو 1 في المائة. وبالنسبة لبلدان معينة، يتوقف تأثير التلوث على مصادر النمو الكامنة. إذا كان رأس المال هو المصدر الرئيسي للنمو، ثم يرتفع التلوث. والواقع أن المؤلفين يشيرون إلى أن الدول المتقدمة تتمتع بميزة نسبية في المنتجات كثيفة رأس المال القذرة. ومع ذلك، فإن اللوائح البيئية، التي تقابلها عادة عوامل أخرى، ليس لها سوى أثر ضئيل على التدفقات التجارية. Antweiler وآخرون. (2001) لا يوجد دليل على أن ملاذات التلوث تشوه الميزة النسبية.

التحولات في بنود التجارة Shifts in the Terms of Trade

التحولات في بنود علامة واحدة على هامش العديد من البلدان المصدرة للمنتجات الأولية ذات الدخل المنخفض هي ضعف التجارة الدولية، الذي يتفاقم بسبب إرتفاع نسبة تركيز السلع الأولية الأولية (المنتجات الأولية الثلاثة الرئيسية كنسبة مئوية من

إجمالي الصادرات السلعية، كما نوقش في الفصل 4). ويرتبط التركيز السلعي العالي لمصدري المنتجات الأولية غير النفطية بأسعار تقلب الصادرات والأرباح. وبعض البلدان الأقل نموا معرضة لعدم إستقرار الأسعار الدولية النسبية ليس فقط بسبب إعتمادها على صادرات المنتجات الأولية المتقلبة بل أيضا لأن الصادرات تتركز بدرجة كبيرة في عدد قليل من السلع الأساسية وتوجه إلى عدد قليل من البلدان. وكان للتأرجح الكبير الناتج في أسعار الصادرات أثر كارثي على الميزانيات الحكومية والموازين الخارجية.

ومقياس أسعار التصدير النسبية، وهي شروط التجارة السلعية، يساوي الرقم القياسي لأسعار الصادرات مقسوما على الرقم القياسي لأسعار الواردات. إذا إرتفعت أسعار الصادرات 10 في المائة وأسعار الواردات 21 في المائة، وإنخفضت شروط السلع الأساسية للتجارة 9 في المائة، وهذا هو، 1.21 /1.10 = 0.91.

وبعد فترة وجيزة من الحرب العالمية الثانية، قال Raul Prebisch ، المدير العام للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، Hans Singer ، مع إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية بالأمم المتحدة، إن شروط التجارة في البلدان (أساسا أقل البلدان نموا) التي تنتج السلع الأولية (المواد الغذائية والمواد الخام والمعادن والزيوت والدهون العضوية) على المدى الطويل. ويستدل على هذا الإتجاه، المستمد من سلسلة إحصائية من عصبة الأمم، من عكس إرتفاع معدلات التبادل التجاري، 1876–1880 إلى 1938، من بريطانيا، وهي مصدرة للمصنوعات ومستوردة للمنتجات الأولية.

وتذكر أطروحة Prebisch–Singer أن معدلات التبادل التجاري تدهورت تاريخيا بسبب الاختلافات في نمو الطلب على هيكل الإنتاج الأولي والتصنيع (هيكل الأمم المتحدة 1949؛ Singer 473-485 :1950؛ Singer 22-1 :1962 ؛ أيضا Nurkse 1961). ويشير قانون Engel إلى أنه مع زيادة الدخل، ترتفع نسبة الدخل الذي ينفق على السلع المصنعة وتنخفض النسبة التي تنفق على المنتجات الأولية. وإذا لم تتحول الموارد من الإنتاج الأولي إلى الناتج الصناعي، فسوف يكون هناك فائض في المعروض من المنتجات الأولية وإنخفاض أسعارها النسبية وزيادة الطلب على السلع المصنعة وزيادة السعر النسبي فيها. وعلاوة على ذلك، فإن المنتجات الأولية التي لا تزال في الغالب غير البترولية التي تصدرها أقل البلدان نموا والصادرات التي تصدرها الدول المتقدمة إلى البلدان المصنعة وبعض البلدان الحديثة العهد بالتصنيع لا يتم تسعيرها بنفس الطريقة. وعلى الرغم من أن التسويق العالمي لمعظم المنتجات الأولية هو إحتكار لقلة، فإن مزارع أقل البلدان نموا هو من يدفع الأسعار، دون تأثير على سعر السوق؛

ومع ذلك، فإن مكاسب إنتاجية السلع الأساسية على نطاق واسع يمكن أن تؤدي إلى إنخفاض الأسعار. وعلى النقيض من ذلك، فإن معظم الإنتاج الصناعي والتسويق هو عملية إحتكارية نسبيا، حيث تؤدي مكاسب الإنتاجية إلى إرتفاع الأسعار.

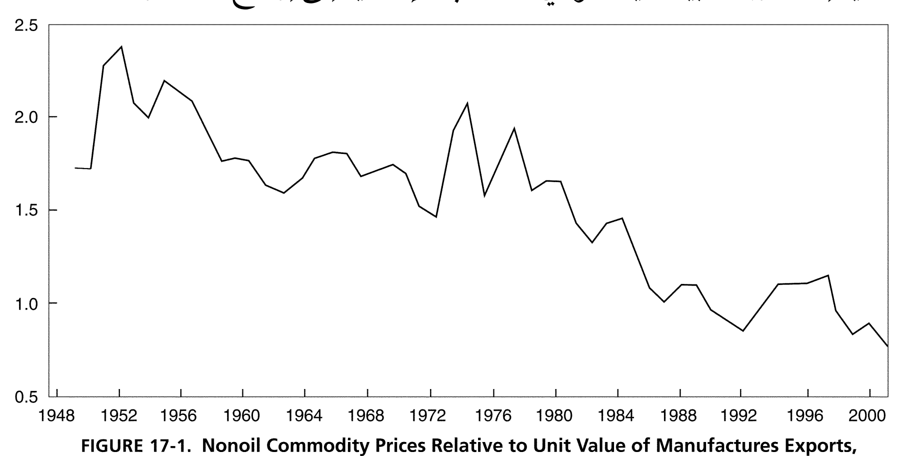


FIGURE 17-1. Nonoil Commodity Prices Relative to Unit Value of Manufactures Exports, 1948–2001.[a]

[a] Index of 33 nonoil commodity prices deflated by the unit value of manufactures index 1987 = 1.0. *Source:* World Bank 1993i:58; World Bank 2002e:18.

هل أطروحة Prebisch–Singer مناسبة؟ هل يمكننا التوصل إلى قانون تاريخي يقوم على أساس إنخفاض أسعار المنتجات الأولية في بريطانيا لفترة سبعة عقود؟ إذا إستثنينا أسعار الإكتئاب في الثلاثينيات، فإن إنخفاض الأسعار في الفترة من 1870 ليس كبيرا حقا. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة في بنود التجارة السلعية البريطانية التي تظهرها بيانات عصبة الأمم قد تكون جزئية، مجرد نبذة لعدم كفاية التدبير. ولا تأخذ البيانات في الحسبان على نحو كاف التحسينات النوعية التي تحدث في الغالب في السلع المصنعة. وعلى الرغم من وجود فارق ضئيل بين مكيال من الحبوب في عامي 1880 و 1938، فقد تم تطوير سلع مصنعة جديدة ومحسنة خلال هذه الفترة. بالإضافة إلى ذلك، إنخفضت تكاليف الشحن الدولي مع إفتتاح قنوات السويس وبنما وتطوير التبريد والبواخر. ونظرا لأن أسعار النقل الدولي لا تدخل إلا أسعار الواردات (التي تقاس بتكلفة التأمين والشحن c.i.f.)، ، ولكن ليس الصادرات، فإن معدلات الهبوط ستخفض أسعار الواردات أكثر من أسعار الصادرات. ويؤدي العاملان إلى تحيز صعودي في معدلات التبادل التجاري البريطاني (Lewis 1952 : 105–138؛ Yotopoulos و Nugent 1976 : 342–345). إلا أن دراسة John Spraos الإحصائية (1983) الدقيقة التي أجرتها الأمم المتحدة تبين أنه عندما نتكيف مع المشاكل المذكورة، فإن بيانات عصبة

الأمم ستظل تشير إلى تدهور معدلات التبادل التجاري للمنتجين الرئيسيين، وإن كان ذلك أقل مقدار من فكر Prebisch و Singe.

ويبين الشكل 1-17 إتجاها تنازليا لسعر السلع غير البترولية بالنسبة لصادرات المصنوعات من عام 1948 إلى عام 2001. وقد أثر ذلك تأثيرا سلبيا على نمو عدد من مصدري المنتجات الأولية غير النفطية، مثل إثيوبيا وزامبيا وأوغندا وتوجو وبابوا وغينيا وميانمار وهندوراس وبنما وساحل العاج وبوليفيا ونيكاراغوا وكينيا ومدغشقر وجمهورية أفريقيا الوسطى (أنظر الفصل 4). والواقع أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية (2004: 82-83، 132) يرى أن هناك ترابطا واسعا بين الإعتماد على السلع الأساسية (غير البترولية) والفقر المدقع بين أقل البلدان نموا. وقد عانت البلدان الأفريقية بوجه خاص من هذا الإعتماد (Collier 2002). (أنظر أيضا إنخفاض أفريقيا جنوب الصحراء في معدلات التبادل التجاري، 1972-1992، في Nafziger، 2006b).

ومع ذلك، إرتفعت أرقام Spraos لأسعار بريطانيا الأولية النسبية بين عامي 1939 و 1973، مباشرة بعد أرقام الجامعة. وهكذا، يخلص Spraos إلى أنه على الرغم من أن Prebisch و Singer حصل على إتجاه التغيرات في معدلات التبادل التجاري من 1876-1880 إلى 1938 بشكل صحيح، إذا قمنا بتوسيع البيانات إلى 1973، فإن إنخفاض بنود السلع الأساسية للتجارة للمنتجات الأولية هي موضع شك. Pier Giorgio Ardeni و Brian Wright (1992: 803-812)، ومع ذلك، فبإستخدام نهج إحصائي لا نفترض الثبات من البيانات الأساسية، وتعزيز صحة Prebisch Singer العثور على حد سواء من خلال 1938 والبيانات الموسعة خلال عام 1988.

هل التدابير الأخرى الأكثر تعقيدا أكثر فائدة من شروط التجارة السلعية؟ وكما هو موضح سابقا، إذا إرتفعت أسعار الصادرات بنسبة 10 في المائة وأسعار الواردات بنسبة 21 في المائة لعقد من الزمان، فإن أسعار السلع الأساسية للتجارة، 1.21 /1.10، إنخفضت إلى 0.91. غير أنه إذا توسعت كمية الصادرات بنسبة 10 في المائة خلال العقد، فإن معدلات دخل التجارة (مؤشر قيمة الصادرات مقسوما على الرقم القياسي لأسعار الواردات) هي (1.10 × 1.10) في1.21 = 1.00. ويعني هذا الرقم أن البلد يتمتع بنفس القوة الشرائية التصديرية كما فعل قبل عقد من الزمان. وعلى الرغم من أن البلدان ذات الدخل المتوسط كانت مستوردة للنفط، فقد شهدت انخفاضا في معدالت التبادل التجاري السلعي، إلا أن التوسع السريع في حجم الصادرات مكنها من زيادة القوة الشرائية للصادرات (البنك الدولي 21: 1981). وتعد معدلات دخل التجارة أيضا

تدبيرا مناسبا عندما تكون للسلع التصديرية في البلاد حصة كبيرة من السوق العالمية (البن البرازيلي والنفط السعودي)، بحيث تعتمد أسعار الصادرات على كم التصدير.

وقد يكون البلد مهتما بما إذا كان يزيد من كمية الـواردات المتاحة لكل عامل مستخدم في إنتاج الصادرات. نفترض أن الناتج لكل مدخلات عامل مجتمعة يزيد بنسبة 10 في المائة على مدى العقد. وتبلغ معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية 0.91، مضروبة في 1.10، 1.00، وهي شروط التجارة الفئوية الوحيدة. ويعني هذا الرقم أن إنتاج كمية معينة من الموارد الإنتاجية للبلد يمكن أن يشتري أكبر عدد ممكن من الواردات مثلما حدث منذ عقد مضى.

وهكذا، قد تنخفض شروط التبادل التجاري للسلع الأساسية للبلد في نفس الوقت الذي تزداد فيه القوة الشرائية للصادرات والأوضاع التجارية الفئوية.

وعلى الرغم من أن درجة الإحتكار قد تختلف بين الدول المتقدمة والبلدان الأقل نموا، فإن الحجة الداعية إلى تدهور معدلات التبادل التجاري تتوقف على تغيير قوة الإحتكار في الإنتاج الأولي والثانوي وليس على مدى ذلك. ولا يوجد دليل على أن القوة الإحتكارية الصناعية تزداد بسرعة أكبر من القدرة الإحتكارية الزراعية.

والرأي القائل بأن أقل البلدان نموا تصدر المنتجات الأولية التي تنخفض معدلات التبادل التجاري فيها، كما أن تبسيط معدلات التبادل التجاري للمصانع التصديرية في الدول المتقدمة مبالغ في تبسيطه بطرق عديدة.

الجدول 2-17. **يوضح بنود التجارة** 1979 ،a **و** 1989 **و** 1994 **و** 2004 (1970 = 100)

	1979	1989	1994	2004
البلدان النامية b	150	123	117	128
أفريقيا	126	99	84	97
آسيا	98	90	92	97
أمريكا اللاتينية	140	113	100	107
الشرق الأوسط	305	233	179	302
البلدان النامية المستوردة للنفط	94	82	81	80
البلدان النامية المصدرة للنفط	357	256	216	227
الدول المتقدمة	93	100	123	123

a Commodity terms of trade. A value in excess of 100 in 1979 and an increasing value from 1979 to 1989 or from 1989 to 1994 indicate increases in the terms of trade، while a value below 100 in 1979 and a declining value from 1979 to 1989 or from 1989 to 1994 indicate decreases.
b Excludes China 1970–79 but includes China 1979–2004.
Source: Calculated from IMF 1988d: 133، 140؛ IMF 1994d: 145–148؛ IMF 2003d: 201–204؛ IMF 2004d: 214–216.

لا تدعم أدلة Charles Kindleberger (1956) تدهور معدلات التبادل التجاري طويلة الأجل لمصدري المنتجات الأولية. غير أنه يرى أن أقل البلدان نموا معرضة بوجه خاص لتدني معدلات التبادل التجاري لأنها لا تستطيع بسهولة تحويل الموارد بما يتلاءم مع الأنماط المتغيرة للميزة النسبية. إن تركيز الصادرات الأولية للمنتجات، وإعتماد صادراتها الأولية على الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات من أجل التجهيز والتسويق والتمويل والقيود المفروضة على التوسع في التجهيز، تشير إلى عجز أقل البلدان نموا عن تحويل الموارد مع تغير الطلب والتكنولوجيات. أما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي تظهر معدلات تجارتها في الفترة 1972–1992 في شكل في Nafziger (2006b)، فقد عانت من هذه المشاكل؛ علما بأن القوة الشرائية للصادرات في الصحراء الكبرى قد إنخفضت بوتيرة أسرع من معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية.

ويشير الجدول 2–17 إلى أن المصدرين الرئيسيين لمنتج واحد من النفط الخام، حققوا تحسينات غير عادية في معدلات التبادل التجاري في السبعينيات. والواقع أن الموقف التجاري الدولي للبلد في مجال النفط قد غطى عوامل أخرى في تحديد إتجاهه من حيث التبادل التجاري للسلع الأساسية. وكانت معدلات التبادل التجاري بين الدول المصدرة للنفط في عام 1979، مع صدمة أسعار النفط في الفترة 1973–1974، وإرتفاع أسعار النفط في أواخر السبعينات (الفصل 13)، ثلاثة إلى أربعة أضعاف مستويات 1970، وتراجعت البلدان المستوردة للنفط خلال نفس الفترة (على الرغم من أن أقل قليلا من تلك من الدول المتقدمة). غير أن معدلات التبادل التجاري لكل من البلدان النامية المصدرة للنفط والبلدان المستوردة للنفط إنخفضت في الثمانينات وأوائل التسعينات، في حين إرتفعت معدلات التبادل التجاري للدول المتقدمة خلال الفترات نفسها.

وكثيرا ما يكون بلد واحد، مثل اليابان في القرن التاسع عشر، الذي يصدر سلع التصنيع الزراعية والخفيفة، متلقيا للأسعار ذات نطاق كبير في توسيع إيصالات التصدير إلى جانب منحنى العرض المرن الطويل الأجل. ألم يستطع أحد البلدان المنتجة الأولية أن يفترض اليوم أنه يمكن توسيع حجم الصادرات دون التأثير سلبا على السعر؟ ويحث البنك الدولي حكومات العالم الثالث على "الحصول على الأسعار الصحيحة"، مما يسمح للأسعار بالوصول إلى معدل مقاصة السوق ورفض السياسات السابقة لوضع الحد الأدنى لأسعار السلع الصناعية ووضع حدود للأسعار على الغذاء ووضع أسعار منخفضة للعملات الأجنبية وتثبيط صادرات المنتجات الأولية. ومع ذلك، فإن هذا التحليل في بلد واحد يعاني اليوم من مغالطة في التكوين: ما هو صحيح بالنسبة للحالة الفردية ليست بالضرورة صحيحة في جميع الحالات مجتمعة. وهكذا، وعلى الرغم

من أن السياسات التي تشجع أسعار العملات المحلية المواتية لمصدري المنتجات الأولية قد تساعد بلد معين (الذي ربما تكون حصته في السوق العالمية صغيرة جدا بحيث لا تؤثر على الأسعار العالمية تأثيرا سلبيا)، فإن إعتماد هذه السياسات من جانب عدد من أقل البلدان نموا تحت الضغط لتحسين فإن التوازنات الخارجية تؤدي إلى وفرة في السوق من زيادة حجم الصادرات، مما يقلل من إجمالي عائدات التصدير عندما تكون مرونة الطلب السعرية (القيمة المطلقة لنسبة التغير في الكمية المطلوبة مقسومة على النسبة المئوية للتغير في السعر) أقل من واحد (غير مرنة).

إستبدال الواردات لتوسع التصدير في الصناعة

بالنظر إلى بطء نمو الصادرات، فإن العديد من حكومات أقل البلدان نموا تحاول تصنيع وتحسين ميزان مدفوعاتها الدولي عن طريق إستبدال الـواردات (إستبدال الواردات بالصناعة المحلية) وتوسيع الصادرات.

وأبسط قاعدة للتوسع الصناعي المبكر هي إنتاج السلع الإستهلاكية لسوق سبق إنشاؤه من قبل الواردات. ومع ذلك، يصبح من الأصعب إجراء إحلال بديل للواردات، ينطوي عادة على سلع وسيطة ورأسمالية تتطلب إستثمارات أكثر كثافة لرأس المال مع محتويات إستيراد أكبر.

ويمكن تبرير الإستعاضة عن الواردات على أسباب كثيرة بزيادة العوائد على نطاق واسع والإقتصادات الخارجية والإقتراض التكنولوجي والإستقرار الداخلي وغيرها من الحجج التعريفية المقدمة بالفعل – ولكنها تخضع لنفس الردود. وتشير الدراسات إلى أن معظم أقل البلدان نموا قد حملت إحلال الواردات إلى النقطة التي تكون فيها المكاسب التي حققها الصناعيون المحليون أقل من الخسائر التي يتعرض لها المستهلكون والتجار ومشترو المدخلات ودافعي الضرائب. وبالفعل، فإن الهند، التي شددت على إحلال الواردات، ولدت تكنولوجيا تعتمد على الذات ولكنها تكنولوجيات إهدار اجتماعيا كان من الممكن شطبها في بيئة أكثر تنافسية (Lall 18 : 1985).

وتبين البحوث التي أجراها المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية NBER في 15 بلدا من أقل البلدان نموا (Krueger 1978؛ Krueger و Lary و Monson ، و Akrasanee 1981) أن ترويج الصادرات يكون أكثر فعالية عموما من الإستعاضة عن الواردات بدرجة عالية من الحماية في توسيع الإنتاج والعمالة. وتؤكد البيانات التجريبية لـ "NBER" نظرية Heckscher–Ohlin ، التي من المرجح أن تتمتع فيها أقل البلدان نموا في المراحل المبكرة من النمو بميزة نسبية في تصدير السلع كثيفة العمالة وإستيراد السلع الرأسمالية التي تتطلب عمالة كثيفة العمالة. ومن ثم، فإن الإستراتيجية التي تحل محل الإنتاج المحلي

للواردات، تشدد، بعد ذلك، على أن إنتاج السلع أكثر إحتمالا لإستخدام رأس المال إلى حد كبير لكل وحدة عمل. ويشمل ترويج الصادرات المزايا التالية: (1) المنافسة الدولية، التي تشجع على مراقبة الجودة والمنتجات والتقنيات الجديدة والإدارة الجيدة و (2) إقتصادات التكاليف من زيادة حجم السوق، (3) يمكن للمعلومات التي يقدمها مستخدمو الدول المتقدمة تحسين تكنولوجيا التصدير و (4) التكلفة للمجتمع أكثر وضوحا من الحماية، و (5) الشركات الفعالة لا يقتصر نمو الطلب المحلي. ويعتمد ترويج الصادرات على حوافز التسعير، مثل أسعار الصرف السوقية، ودعم الصادرات، والإئتمانات الميسرة، التي توفر تحيزا موحدا فيما بين أنشطة التصدير (Fransman 93-75: 1986).

وكمثال على ذلك، قدمت المكسيك خلال معظم الثمانينيات حوافز لبدائل الإستيراد وعرقلت ضمنيا تنمية الصادرات. وعلى النقيض من ذلك، لم تقدم كوريا الجنوبية في الواقع أي حوافز لإستبدال الواردات، في حين شجعت بشدة نشاط التصدير من خلال إعانات رأس المال، وبدلات الإستهلاك وإعفاءات رسوم الإستيراد. ففي الفترة من عام 1980 إلى عام 1992، كانت معدلات النمو السنوية الحقيقية للمكسيك 1.6 في المائة في الصناعة و -0.2 في المائة بوجه عام، مقارنة ب 11.6 و 8.5 في المائة في كوريا - مدفوعة بإقتصادات الحجم والمنافسة الدولية ومرونة الأسعار وعدم وجود نقص في الصادرات الزراعية والأجنبية المرتبطة بالتصدير (Krueger 1978؛ Krueger و Lary و Monson و Akrasanee 1981؛ البنك الدولي 65-162: 1994i). (189-217: 1987) مقارنة بين أربع دول مصدرة للنفط (تايوان وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ وسنغافورة) لاستبدال الواردات بشكل متوسط من بلدان المخروط الجنوبي (الأرجنتين وشيلي وأوروغواي) وتعزز سري لانكا النتائج التي تحققت في فترة السبعينيات والثمانينيات، عندما لم تنمو مؤشرات الاستثمار الوطنية بسرعة أكبر فحسب، بل تعافت بسرعة أكبر من صدمات ارتفاع أسعار النفط والركود العالمي. دراسة Deepak Lal و Sarath Rajapatirana في وقت لاحق (1987: 189-217) يقارنوا بين البلدان الأربعة التي تدعم الصادرات (تايوان وكوريا الجنوبية وهونج كونج وسنغافورة) إلى البلدان التي تستورد الواردات من بلدان المخروط الجنوبي (الأرجنتين وشيلي وأوروجواي) وتعزز سيريلانكا النتائج التي تحققت في فترة السبعينيات والثمانينيات، عندما لم تنمو مؤشرات الاستثمار الوطنية بسرعة أكبر فحسب، بل تعافت بسرعة أكبر من صدمات ارتفاع أسعار النفط والركود العالمي. ويظهر الإقتصاديون في Chow (163-155: 1987) أن نمو الصادرات يعزز النمو الصناعي والنمو الإقتصادي الكلي في البلدان المنخفضة الدخل.

وحتى بالنسبة إلى دولة ذات كثافة سكانية عالية مثل الهند، فإن تصنيع إحلال

الــواردات محدود بسبب "الأسواق المحلية الضيقة وارتفاع التكاليف والتخلف التكنولوجي. . . . كما شهد في شرق آسيا،. . . تسهل الصادرات التعلم من خلال الفائضات وزيادة العائدات، في حين أصبحت الأسواق الأجنبية مصدرا لإكتساب على المعرفة " (D'Costa 2003b:3). وبعد عقود من الفرص الضائعة لتوسيع الصادرات، فإن الهند، التي شددت فقط على القدرة التنافسية الدولية منذ أوائل التسعينات، لا تزال متخلفة عن معظم الدول الآسيوية.

ومن الصعب التحول من بدائل الواردات إلى التوسع في الصادرات (والتجارة الحرة). ويستغرق الأمر وقتا طويلا لتوسيع القدرة وإعادة تخصيص الموارد والحصول على المدخلات المادية وتطوير المهارات ورفع مستوى الإجراءات والتعلم عن طريق القيام قبل صناعات التصدير التنافسية الجديدة على أساس الميزة النسبية يمكن أن تظهر. يمكننا أن نتوقع أن يكون التوسع في الصادرات بطيئا، وأن معظم الصادرات تحتاج إلى إنتاج سوق محلي أولا (Linder 1961؛ Preusse 1988: 883-897).

وكانت السياسات التطلعية مكلفة بالنسبة لأقل البلدان نموا، مما زاد إعتمادها على عدد قليل من الصادرات وعلى حماية رأس المال الأجنبي وإحتكاره. وعلاوة على ذلك، فإن الحماية تقلل من سعر صرف العملة المحلية (البيزو أو الشلن) من النقد الأجنبي، مما يثبط عزيمة المصدرين. وتزيد القيود المفروضة على الواردات من الطلب المحلي على إنتاج القطاعات المتنافسة في الواردات واستخدام الموارد المحلية، وزيادة أسعار المدخلات المحلية وأسعار صرف العملات الأجنبية بالعملة المحلية، مما يخفض الصادرات.

الجدول 3-17. يوضح التعريفات تضر الصادرات - ولكن أقل من ذلك في التسعينات من الثمانينيات من العقوبات المفروضة على الصادرات المرتبطة بتعريفات الاستيراد (في المائة).

	البرازيل		الصين		الهند		مالاوي	
	1986	1997	1986	1997	1986	1997	1986	1997
الزراعة	-43	-5	-28	-15	-14	-5	-9	-7
معالجة الزراعة	-83	-28	-72	-45	-64	-39	-20	-16
الموارد	-45	-6	-14	-7	-9	-3	-6	-5
التصنيع كثيف العمالة	-72	-17	-54	-35	-45	-23	-18	-15
التصنيع كثيف رأس المال	-79	-22	-46	-28	-60	-35	-11	-9
الخدمات	-31	-3	-26	-14	-16	-6	-5	-4

Note: Effective rate of protection applying to exporters is the proportional change in returns to valueadding
factors resulting from tariff protection.
Source: World Bank 2004f:77.

ويبين الجدول 3–17 المكاسب التي تحققت لأقل البلدان نموا من إنخفاض الحماية وعقوبات أقل تكلفة على الصادرات، من الثمانينات إلى التسعينيات والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. وتظهر بيانات البنك الدولي (2004f :77) كيف أدى إنخفاض التعريفات الجمركية من البرازيل والصين والهند وملاوي في التسعينات إلى خفض أسعار المدخلات للصادرات ومنع أيضا سعر الصرف الأجنبي من البقاء منخفضا للغاية، وذلك بمعدل مبالغ فيه أدى إلى تثبيط الصادرات.

ويرى DeRosa (1991 :42–45) أن هذا الإنخفاض في الصادرات يتطابق مع إنخفاض الحماية في الـواردات في منطقة الصحراء الكبرى. وفي الثمانينيات، بلغ متوسط التعريفة الجمركية والرسوم الجمركية ورسوم الضريبة على الطوابع والرسوم الضريبية الأخرى والضرائب على معاملات الصرف الأجنبي في البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى 33 في المائة من القيمة. وبالنظر إلى أن الحواجز غير الجمركية (القيود الكمية، والقيود المفروضة على أسعار الصرف الأجنبي، ونظم الحد الأدنى للأسعار، والإحتكارات التجارية الحكومية) تؤثر على 81 في المائة من بنود التعريفة الجمركية، فإن إجمالي التباينات في مجال الحماية وأسعار الصرف الناجمة عن حواجز الإستيراد في الصحراء الكبرى كانت كبيرة. ويقدر DeRosa أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تفقد ما بين 15 و 32 في المائة من عائدات صادراتها المحتملة بسبب حماية الواردات. والتركيز على أنشطة توسيع الصادرات لديه المزايا التالية: (1) الضغوط التنافسية تميل إلى تحسين الجودة وخفض التكاليف و (2) المعلومات المقدمة من قبل المستخدمين في الدول المتقدمة يمكن تحسين تكنولوجيا التصدير وجودة المنتج و(3) إقتصاديات التكلفة النامية من زيادة حجم السوق و (4) زيادة واردات المدخلات الإنتاجية نتيجة لزيادة توافر عائدات النقد الأجنبي (Fransman 93–75: 1986).

ويبين القسم التالي مدى زيادة التصنيع عن طريق تقاسم الإنتاج العالمي في أقل البلدان نموا مما يخفض التعريفات الجمركية. غير أن أقل البلدان نموا في محيط هذه العولمة، ومعظمها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا تزال في طليعة، إذ لم تحدث سوى تغييرات قليلة في السياسات لزيادة قدرتها التنافسية وجاذبيتها للإستثمار الأجنبي المباشر.

تقاسم الإنتاج العالمي والإقتصادات اللامحدودة

Global Production Sharing and Borderless Economies

ثمة موضوع متواصل في الكتب المدرسية للتنمية القديمة هو أن أقل البلدان نموا هي مصدرة السلع الأولية ومستوردي المصنوعات. وهذا الرأي عفا عليه الزمن بالنسبة لمعظم أقل البلدان نموا، ولكن ليس بالنسبة لـ 20 من الصادرات صاحبة الأداء الفقير التي

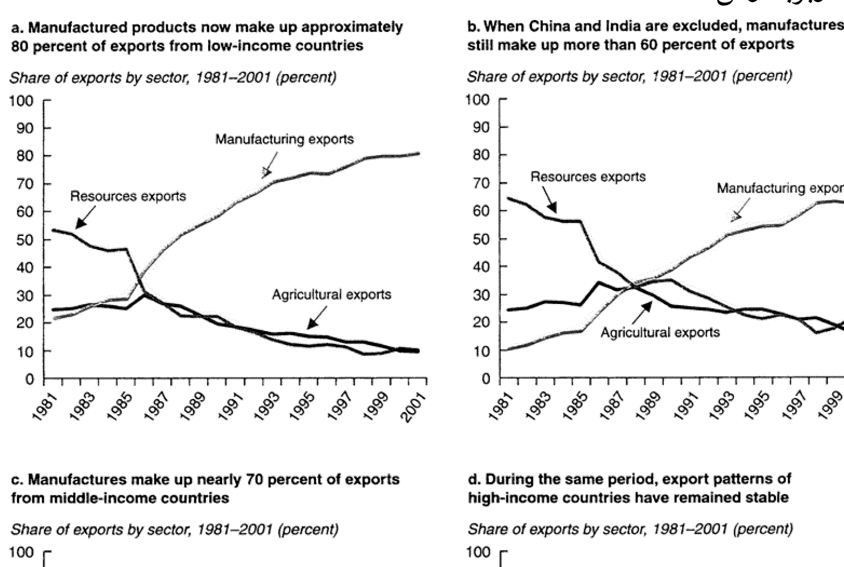
إنخفضت الحقيقية من 1981 إلى 2001 (البنك الدولي 69 :2004f). وكانت البلدان الـ 20 أساسا من أفريقيا وأمريكا الوسطى، التي تعتمد إعتمادا كبيرا على منتج واحد أو إثنين من المنتجات الأولية، ومع إرتفاع نسب تركيز السلع التصديرية (أنظر الفصل 4).

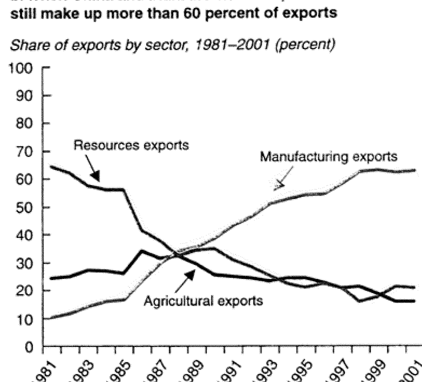
بيد أن الحالة تغيرت كثيرا بالنسبة لمعظم أقل البلدان نموا منذ الثمانينات حيث إرتفعت صادرات الصناعات التحويلية ذات الدخل المنخفض كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات من نحو 20 في المائة في عام 1981 إلى ما يقرب من 80 في المائة في عام 2001 ومن 24 في المائة في عام 1981 إلى أي ما يقرب من 70 في المائة للبلدان المتوسطة الدخل (الشكل 2-17). وحتى بدون الصين والهند، فإن إرتفاع المصنوعات كبير. وكان نمو الصادرات الأكثر ديناميكية في جميع المناطق، بما في ذلك أفريقيا، في مصنعي كثيفة العمالة (البنك الدولي 2004f:xiv).

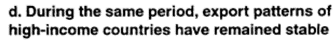
ومن التفسيرات الرئيسية لتوسع الصادرات الصناعية إنخفاض الحماية، وخاصة في الصناعات التي تشكل جزءا من شبكة إنتاج عالمية. وقد سمح إنخفاض حماية أقل البلدان نموا، ولا سيما فيما يتعلق بالمدخلات والموارد، لعدد من أقل البلدان نموا بتحريك سلم القيمة المضافة، حيث توسعت البلدان المنخفضة الدخل صادراتها من صادرات التكنولوجيا المنخفضة، وزادت صادرات البلدان المتوسطة الدخل من مستوى صادراتها (البنك الدولي 73-65 :2004f).

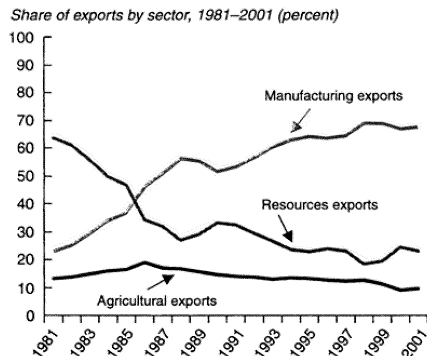
في الفصل 15، ناقشنا دور الشركات متعددة الجنسيات في إقتصاد عالمي متكامل. وعلى الرغم من أن باكستان وبنجلاديش وبورما ولاوس وكمبوديا ومعظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (الشكل 3-17) لم تتلق سوى فوائد ضئيلة من هذا التكامل وعدد من إقتصادات شرق وجنوب شرق آسيا، ومنذ التسعينات أصبحت الهند متكاملة في تحولات إنتاج MNC في دورة المنتج. ويعكس النمو السريع في التجارة الدولية والإستثمار الأجنبي FDI المباشر توسع شبكات الإنتاج العالمية GPNs ، وهو العامل الرئيسي الذي يسهم في رفع سلم القيمة المضافة لأقل البلدان نموا. وتحولت نسبة كبيرة من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي من إنتاج وتبادل السلع الاستهلاكية النهائية إلى إنتاج وتبادل الأجزاء والمكونات، مما جعل من الصعب تحديد جنسية العديد من المنتجات. ويبين الشكل 4-17 نسبة القيمة المضافة للبلدان في إنتاج السيارات الأمريكية. وبالمقارنة مع عام 1921، عندما تم إنتاج نموذج Henry Ford مع خط تجميع واحد، وخمسينيات القرن الماضي، عندما تم إنتاج جميع مكونات السيارات الأمريكية تقريبا داخل البلاد، في عام 1998، تشكل الولايات المتحدة فقط 37 في المائة

من القيمة المضافة للسيارة (العالم البنك الدولي 55: 2003 و البنك الدولي 69–66: 2004f). حتى في أوائل التسعينات، إشترى Pontiac Le Mans في الولايات المتحدة عمالة روتينية للعمل والتجميع في كوريا الجنوبية ومكونات متقدمة (محركات ونواقل للحركة وإلكترونيات) من اليابان والتصميم الهندسي من ألمانيا ومكونات صغيرة من تايوان وسنغافورة واليابان وخدمات الدعاية والتسويق من بريطانيا ومعالجة البيانات من أيرلندا وبربادوس(Reich 113: 1991).









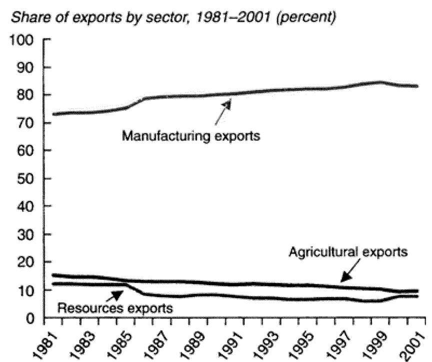


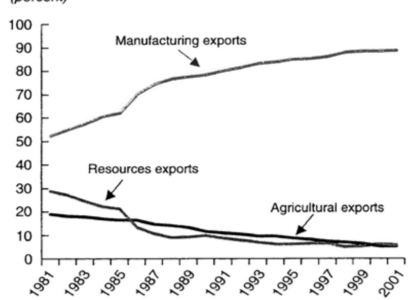
FIGURE 17-2. Developing Countries Have Become Important Exporters of Manufactured Products. *Source:* World Bank 2004f:65.

وهناك مؤشران على الزيادة في GPNs هما الزيادة في النسبة المئوية لحصة التجارة العالمية التي تمثلها المدخلات المستوردة المجسدة في الصادرات ونسبة الـواردات إلى إجمالي المدخلات الوسيطة في الصناعة التحويلية. ويبين الشكل 5–17 الزيادات في هذه النسب في فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في الفترة من 1974 إلى

1993. وبالإضافة إلى ذلك، زادت حصة واردات الشركات التابعة لشركات متعددة الجنسيات في الواليات المتحدة من الواردات الوسيطة في إجمالي المبيعات زيادة كبيرة في الصناعات التحويلية والآلات والمعدات الصناعية والإلكترونيات ومعدات النقل في الفترة من 1982 إلى 1998 (البنك الدولي 56: 2003h).

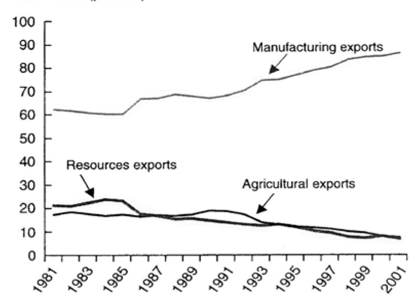
a. Manufactures now make up almost 90 percent of exports from East Asian developing countries

Share of exports by sector, East Asia and Pacific, 1981–2001 (percent)



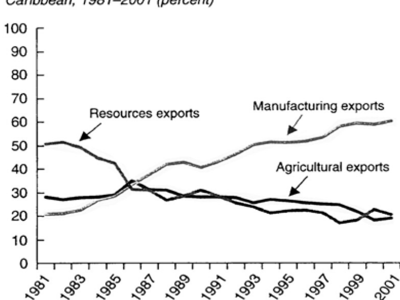
b. The same is true of the developing countries of Europe and Central Asia

Share of exports by sector, Europe and Central Asia, 1981–2001 (percent)



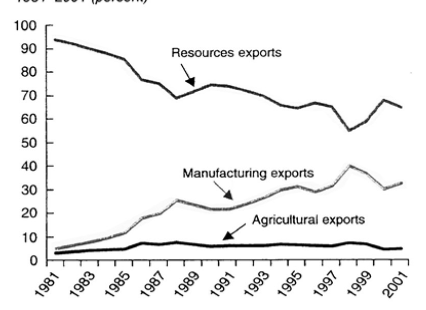
c. The share of manufactures in exports from Latin America and the Caribbean tripled in the last two decades

Share of exports by sector, Latin American and the Caribbean, 1981–2001 (percent)



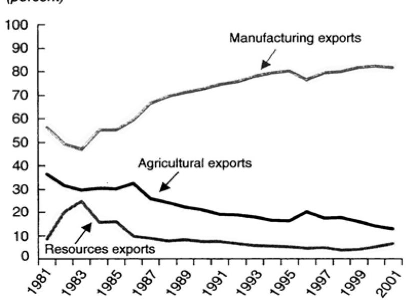
d. Manufactures grew from insignificance in exports from the Middle East and North Africa

Share of exports by sector, Middle East and North Africa, 1981–2001 (percent)



e. Manufactures grew to almost 80 percent of exports from South Asia

Share of exports by sector, South Asia, 1981–2001 (percent)



f. The share of manufactures in exports from Sub-Saharan Africa nearly tripled, but from a low baseline

Share of exports by sector, Sub-Saharan Africa, 1981–2001 (percent)

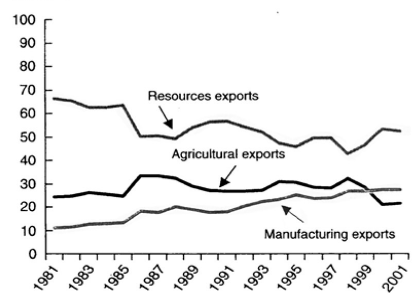


FIGURE 17-3. Manufactures Account for a Growing Share of Exports in All LDC Regions.
Source: World Bank 2004f:67.

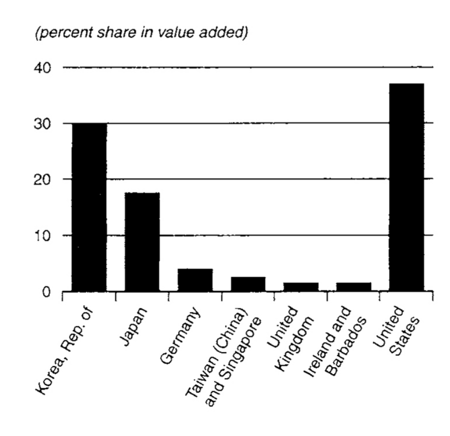
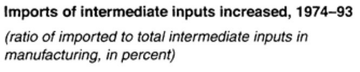


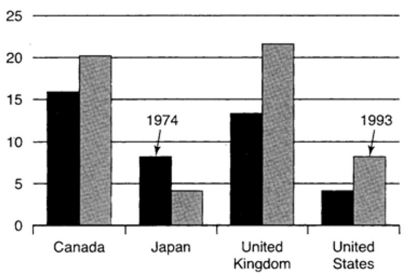
FIGURE 17-4. U.S. Cars Are Produced in Many Countries (percent share in value added).
Source: World Bank 2003f:55.

هل يمكن أن تعكس الصادرات المتزايدة من أقل البلدان نموا من المصنوعات فقط العدد المتزايد من الخطوات في سلم القيمة المضافة؟ لا. ويبين الجدول 1-4 أن لكل بلد من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل نسبة أعلى من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي في الصناعة مقارنة بالبلدان ذات الدخل المرتفع.

وقد أدى التقدم التكنولوجي السريع في مجالات النقل والإتصالات والإلكترونيات وتجهيز البيانات إلى زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وشبكة الإنتاج عبر الحدود. وأسهمت الشبكات العالمية في تيسير الإتصالات الهاتفية والفاكس والإنترنت والشحنات الأرخص والأسرع، وتحسين القدرة على معالجة البيانات وتحليلها، بإستخدام التبادل الإلكتروني. كما أن التعريفات المنخفضة هي أيضا مساهم مهم في حجم المدخلات الوسيطة بالنسبة إلى إجمالي مبيعات الشركات التابعة في الولايات المتحدة، وهو مقياس لنشاط GPN. خلال العقد قبل إنضمام ثمانية بلدان شرق ووسط أوروبا في الاتحاد الأوروبي الأصلي. 15 في عام 2004، زادت صادرات السلع المصنعة من الشرق إلى الغرب بسرعة. وبالإضافة إلى ذلك، بعد تشكيل NAFTA في عام 1994، نمت الصناعة التجميعية في المكسيك بشكل مذهل (البنك الدولي 58-57: 2003h).

ومن بين الدول الناشئة، تشكل المكسيك وتايلاند وماليزيا والصين وكوريا ذات الدخل المرتفع 78 في المائة من مبيعات قطع الغيار والمكونات إلى الدول المتقدمة. ويمكن أن يشمل الربط الناشئ بين الملكية والصفقات (حيث تكون المبيعات في أسواق منظمة)، والعلاقات بين المشترين والموردين (البنك الدولي 62-61: 2003f). وللحفاظ على التكنولوجيا فإن الإستثمار الأجنبي المباشر FDI في الشركة التابعة هو الخيار المفضل، وهو ما يعكسه حصة الصادرات داخل الشركات في صادرات الشركات متعددة الجنسيات MNCs ، ولا سيما في اليابان (الشكل 6-17).





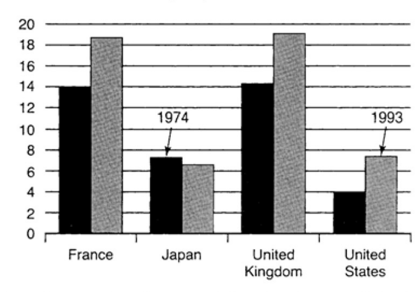


FIGURE 17-5. Cross-Border Networks Capture Increasing Shares of Production and Trade. *Source:* World Bank 2003f:56.

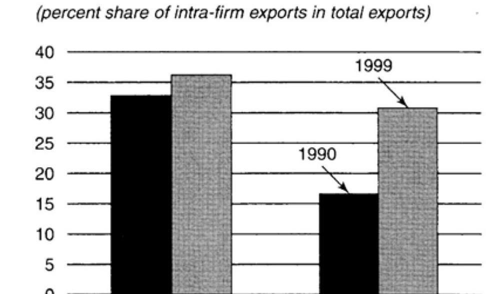


FIGURE 17-6. Increase of Intrafirm Exports in Total Exports. *Source:* World Bank 2003f:59.

وتمكن شبكات الـ GPNs من تقسيم الإنتاج إلى مراحل منفصلة، ويتم تنفيذ كل منها في البلدان الأنسب للمراحل. وكثيرا ما تضطلع أقل البلدان نموا بأنشطة إنتاجية تتطلب عمالة متدنية المهارة، وهي عنصر ذو تكنولوجيا منخفضة من خير التكنولوجيا الفائقة. ومع ذلك، يمكن لأقل البلدان نموا أن تحسن الإنتاجية من خلال التعلم عن طريق العمل وتوسيع الشركات المنتجة. وقد ضاعفت كل من الصين والهند من تقاسم الإنتاج العالمي في الفترة من عام 1980 إلى عام 1998، كما يتضح من مضاعفة المدخلات المستوردة إلى وحدة تصدير. وقد أدى توسع وصول السلع الوسيطة المستوردة بدون رسوم إلى تيسير المشاركة في الشبكات العالمية للأمن في كلا البلدين.

وقد فضلت الصين المدخلات المستوردة في إنتاج المصنوعات كثيفة العمالة. والواقع أن تجهيز السلع الوسيطة المستوردة يشكل نحو نصف مجموع الصادرات. وقد وسعت الصين والهند نطاق المنتجات المصدرة. ومع نمو الصادرات، لم تشهد البلدان سوى إنخفاضا معتدلا، إن وجد، من حيث التجارة في التسعينيات والجزء الأول من القرن الحادي والعشرين. وعلاوة على ذلك، تفاوض البلدان، ولا سيما الصين، على

مشاريع مشتركة مواتية وإتفاقات لنقل التكنولوجيا، مما مكن من الحصول على مكاسب تعليمية في المؤسسات المحلية المستقلة عن الـ MNC (مجموعة البنك الدولي 77-69: 2004).

تقول Catherine L. Mann (41: 1999)، المحللة في معهد الإقتصاد الدولي، في نقاشها حول العجز التجاري في الولايات المتحدة،

تتمتع الولايات المتحدة بميزة نسبية في إنتاج وتصدير أجزاء معينة من عملية الإنتاج (رقائق المعالج ذات القيمة المضافة العالية والبرمجيات المبتكرة والمعقدة والمنتج المجمع بالكامل)، ولكنها تخلت عن أجزاء من عملية الإنتاج إلى غيرها البلدان التي يمكن فيها إتمام مرحلة التجهيز هذه بتكلفة أقل (رقائق الذاكرة والبرمجيات "المعلبة" ومعظم ملحقاتها). ولا يمكن للولايات المتحدة أن تتمتع بميزة نسبية في تصدير المنتج النهائي إذا لم تتمكن من الجمع بين ميزتها النسبية الخاصة في المكونات الأولية والميزة النسبية للبلدان الأخرى المطبقة على عملية الإنتاج في المراحل الحرجة. وبالتالي فإن الميزة النسبية يمكن أن تكون دالة على التجارة نفسها.

في الواقع، توقع Mann أنه " كانت الشركات قادرة على خفض تكلفة أجهزة الكمبيوتر ومعدات الإتصالات بنسبة تتراوح بين 10% إلى 30% من خلال تصنيع المعدات في المصانع في جميع أنحاء العالم. وقد رفع هذا النمو الاقتصادى الامريكى بمقدار 0.3 نقطة مئوية سنويا بين عامى 1995 و 2002، حيث ان المزيد من الشركات استفادت من تكنولوجيا المعلومات. وهي تتوقع مكاسب اقتصادية مماثلة إذا تم إنتاج برامج الكمبيوتر بطريقة فعالة دوليا "(2004:A1 Davis).

ويعتقد معهد ماكينزي العالمي أن الاستعانة بمصادر خارجية من الولايات المتحدة للوظائف في الهند تفيد كلا من الإقتصادات. فبالنسبة لكل دولار أمريكي من الإنفاق الأمريكي الذي يتم إرساله في الخارج، تحصل الولايات المتحدة على 1.12-1.14 دولار صافي الفائدة: من المدخرات للمستثمرين والعملاء الأميركيين، وواردات السلع والخدمات الأمريكية من قبل مقدمي الخدمات في الهند، وتحويل الأرباح من قبل مقدمي الخدمات من الولايات المتحدة إلى الولايات المتحدة والدول، والقيمة من العمالة الأمريكية التي أعيد توظيفها الإكونوميست 69-67: 2003i).

منذ إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل الين الذي بدأ في أواخر عام 1985، والزيادة النسبية للتكاليف المحلية بسبب الكارتلات والحماية غير الرسمية، سعى قطاع التصدير الكفوء في اليابان إلى منصات تصدير في الخارج، أولا في آسيا، ثم الولايات

المتحدة والإتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية. وقد حاولت الشركات اليابانية الحفاظ على القدرة التنافسية للأسعار الدولية في تصنيع المنتجات من خلال تنظيم إقتصاد آسيوي لا محدود. ويشمل هذا النظام الذي لا حدود له تقسيما دوليا جديدا للمعرفة والوظيفة يختار الأنشطة الأكثر تعقيدا، بما في ذلك الصناعات كثيفة الإستخدام والتكنولوجية المكثفة للصناعات في البلدان الحديثة العهد بالتصنيع ، وكوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة أقل إنتاجا وأكثر تعقيدا، والعمالة الكثيفة وإنخفاض الإنتاج والتجميع ذا القيمة المنخفضة، والتي تستخدم تكنولوجيات قديمة، إلى الصين والـ ASEAN الأربعة إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند.

ووفقا للتعريفات الرسمية اليابانية المستخدمة في أوائل التسعينات، فإن الإستثمار الأجنبي المباشر الياباني لا يعتمد بالضرورة على ملكية الأغلبية، ولكن يمكن أن ينطوي على ملكية بنسبة 10 في المائة فقط إذا كان لدى الشركة اليابانية مدير واحد على الأقل غير متفرغ، المساعدة، تنفيذ اتفاق وكالة حصرية، أو شراء المنتجات والمواد الخام، أو أجزاء من منشأة الإنتاج في الخارج. وعلاوة على ذلك، فإن الشركة اليابانية لا تحتاج حتى أي أسهم الأسهم للمشاركة في الإستثمار الأجنبي المباشر إذا كانت الشركة تقدم قروض تتجاوز سنة واحدة إلى شركة في الخارج التي تتأثر الإدارة من قبل الشركة اليابانية من خلال عقد طويل الأجل (1992a: 5–48 Shojiro). يستخدم Steven Schlossstein (152، 32: 1991) إستعارة تشكيل الأوز الطائر لإقتصادات شرق وجنوب شرق آسيا، مع اليابان في الصدارة، و نيك نحو الجبهة، ورابطة الـ ASEAN الأربعة بالخلف.

و Sony، مثال على هذه الشبكة العالمية السلسة، لديها مصانع لمنتجات الصوت والتلفزيون والفيديو وأجزاء في تايوان وكوريا وتايلاند وماليزيا وسنغافورة ومستودع التوزيع الرئيسي في سنغافورة وربط هذه الوحدات على الخط مع اليابانية والولايات المتحدة والأوروبية وجنوب شرق آسيا الشركات وكذلك الشركات المتعاونة الهامة (1992b: 37–38 Shojiro).

وعلى الرغم من المزايا التي حققتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا الأربعة، فإن الإقتصاد اللامحدود يساهم في إتساع الفجوة بين فروع الصناعة الحديثة مثل الإلكترونيات والفروع التقليدية داخل البلد. ومن المؤكد أن عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا يتعلم كيفية إنتاج المدخلات وأجزاء المواصفات الدقيقة لصناعة التكنولوجيا الفائقة اليابانية. بيد ان الـ ASEAN الاربعة تركت التفاصيل الفنية لشركائها التجاريين الأجانب، حتى تفتقر هذه الدول الى القدرة على التكيف والإبتكار، والتى تتركز فى اليابان وبلدان

الإستثمار الوطنية. وثمة عامل آخر يحد من مكاسب رابطة أمم جنوب شرق آسيا من النظام الذي لا حدود له هو أن الشركات المتعددة الجنسيات اليابانية (وغيرها من الشركات المتعددة الجنسيات) ترفع حصة الأسد من أموالها من سوق رأس المال المحلي. ان أكثر الدول نجاحا فى جنوب وجنوب شرق اسيا هى تايلاند وماليزيا. وقد إجتذب البلدان كلا من الصناعات ذات التكنولوجيا العالية مثل الحواسيب والالكترونيات وأشباه الموصلات كجزء من الإقتصاد اللامحدود فى اليابان. وفي الواقع، كانت ماليزيا في عام 1993 ثالث في الولايات المتحدة واليابان في إنتاج أشباه الموصلات (في المقام الأول للشركات اليابانية مثل Hitachi و Toshiba و NEC) والمصدر الرئيسي في العالم لرقائق الكمبيوتر. ولكن كلا من تايلند وماليزيا توليان إهتماما ضئيلا نسبيا لتطوير تقنيات التصنيع المحلية من القاعدة إلى القمة. ويتطلب تطوير القدرات التكنولوجية المحلية، على غرار Meiji اليابان، إستراتيجية واعية وعدوانية للإبتكار التقني (Schlossstein 232؛ Takeshi ؛1992a : 158–163 Shojiro ؛1992 : 145–148 Morris–Suzuki ؛1991 1992 :97؛ البنك الدولي 1993a : 238–239).

ويبدو أن مواقف ماليزيا وتايلاند في تقسيم العمل الدولي (كجزء من إقتصاد اليابان اللامحدود منذ منتصف الثمانينيات) تستند، كما حدث في أواخر القرن التاسع عشر، إلى أسعار الصرف القريبة من السوق التي تسرع الصادرات كثيفة العمالة. وماليزيا وتايلند تتمتعان بإزدهار محدود بينما تضحي بإستقلالها الإقتصادي إلى إنتاج أقل تطورا وكثيف اليد العاملة وقيمة مضافة منخفضة في تقسيم للمعرفة تنظمه اليابان. ومع ذلك، Takeshi Aoki (1992 :73–110) وTessa Morris–Suzuki (1992 : 135–152) يؤكد أن الإزدهار القصير من التكامل داخل نظام التداول بقيادة اليابان جاء على حساب التعلم التكنولوجي وإكتساب المهارات الأساسية للنمو السريع في أواخر التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين. ويشير Aoki إلى عدم كفاية الإنفاق على البحث والتطوير، وعدم إتقان الشعوب الأصلية في التكنولوجيا الصناعية، وعدد قليل من رواد الأعمال في مالاي، والروابط المتفرقة في الإقتصاد الصناعي، والنقص الكبير في العمال المهرة والفنيين والمهندسين كعقبات رئيسية أمام نمو ماليزيا في المستقبل. وبالنسبة إلى Morris–Suzuki ، فإن بعض العقبات الرئيسية أمام التنمية المستقبلية في تايلند هي تركيز نقل التكنولوجيا داخل المؤسسات المتعددة الجنسيات بدلا من الشركات المحلية، وعدم وجود الإبتكار والتكيف من جانب الموظفين المحليين وإنخفاض القدرة على البحث والتطوير وسوء مرافق الاتصالات وإنخفاض معدلات الإلتحاق بالمدارس. والواقع أن ماليزيا وتايلند شددتا على الوساطة الطرفية في الإنتاج الصناعي المعقد تكنولوجيا بدلا من الابتكار المحلي وتوليد

التكنولوجيا في صناعة أقل تعقيدا توفر مجالا أكبر لتحقيق مكاسب من التعلم. ومن المفارقات، بالنسبة لماليزيا وتايلاند لمتابعة النموذج الياباني في وقت مبكر يعني الاعتماد أقل على التكنولوجيا ورأس المال، والواردات من الشركات اليابانية متعددة الجنسيات والمزيد من الإبتكار التكنولوجي السكان الأصليين.

ومع ذلك، ساهمت المشاركة في شبكات الإنتاج العالمية التي تسيطر عليها الدول المتقدمة في الإبتكار التكنولوجي المستقل في أقل البلدان نموا في آسيا، مثل الصين والهند وماليزيا وتايلند. وفي بعض الحالات، قررت الصين، بعد أن بدأت بخطوات ذات قيمة مضافة أقل، إنتاج أعلى مرحلة في الصين أو الإستعانة بمصادر خارجية لمراحل أعلى إلى الدول المتقدمة أو أقل البلدان نموا. وفي الهند أيضا، قامت شركات البرمجيات، مع التعلم التكنولوجي، بتوسيع نطاق التصدير المستقل عن الشركات متعددة الجنسيات، وإكتسبت شركات أو شركات تابعة في الولايات المتحدة، وغالبا مع الهنود والأمريكيين الهنود ذوي البرامج الحاسوبية الكبيرة والخبرة الإلكترونية.

سياسات إستيراد الدول المتقدمة DC Import Policies

يدير نظام منظمة التجارة العالمية WTO / الإتفاقات العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATT) قواعد السلوك في التجارة الدولية. ولا تزال مجموعة الـGATT ، التي تأسست في عام 1947، هي المعاهدة الشاملة للتجارة في السلع، التي أنشئت مع منظمة التجارة العالمية في عام 1995، حتى تصبح منظمة التجارة العالمية شاملة.

ولا تنطبق منظمة التجارة العالمية WTO / مجموعة "GATT" إلا على الإقتصادات التي تكون فيها أسعار السوق هي القاعدة، وبالتالي تنكر العضوية في البلدان التي تكون فيها الدولة هي التاجر الدولي السائد. وقد مكنت الإصلاحات الإقتصادية التى قامت بها الصين بعد عام 1979 من أن تصبح عضوا فى منظمة التجارة العالمية فى عام 2001. ومن المتوقع إنضمام روسيا الى منظمة التجارة العالمية فى منتصف العقد الأول من القرن الحادى والعشرين.

وفي إطار منظمة التجارة العالمية WTO / مجموعة الإتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATT)، دعت أقل البلدان نموا الدول المتقدمة إلى إزالة أو تقليل الحواجز التجارية أمام صادرات العالم الثالث، ولا سيما السلع المصنعة والمصنعة. ويقدر البنك الدولي (16 : 1988) أن تكلفة الحماية من الدول المتقدمة تجاه أقل البلدان نموا تتراوح بين 2.5 في المائة و 9 في المائة من ناتجها القومي الإجمالي. وفي عام 2004، كانت هذه الحماية مكلفة تقريبا؛ فإن مجموعة البنك الدولي (2004: xxviii–xxx،

38-54) ترى أن تحرير التجارة في جولة الدوحة للتنمية (2001-) هو السبيل الرئيسي للوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية للحد من الفقر (الفصل 2).

ولكي ينجح توسيع الصادرات الصناعية الأفريقية، يجب على الدول المتقدمة أن تقلل من السياسات الحمائية. وإذا ما خفضت الدول المتقدمة الرسوم الجمركية على التصنيع في أفريقيا في عام 1989 بمقدار 5 نقاط مئوية، فإن نموذج المحاكاة التابع لصندوق النقد الدولي (1990) يقدر الآثار التالية في أوائل التسعينيات:

ولأن التقدم المحرز للدول المتقدمة في تخفيض التعريفات الجمركية منذ التسعينات كان محدودا، فإن حجم المكاسب المتأتية من التجارة قد يظل كبيرا بقدر ما هو عليه في هذا الجدول.

	المتوسط		
	1990	1991	1992-1995
رصيد الحساب الجاري في الصادرات	+1.0%	+0.8%	%0
الدين في الصادرات	%-9.2	%-11.3	%-9.5
خدمة الدين في التصدير	%-1.5	%-1.7	%-1.4
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	%+1.2	%+1.6	%+1.6
حجم الصادرات	%+2.6	%+3.4	%+3.3
حجم الواردات	%+3.0	%+4.1	%+4.5

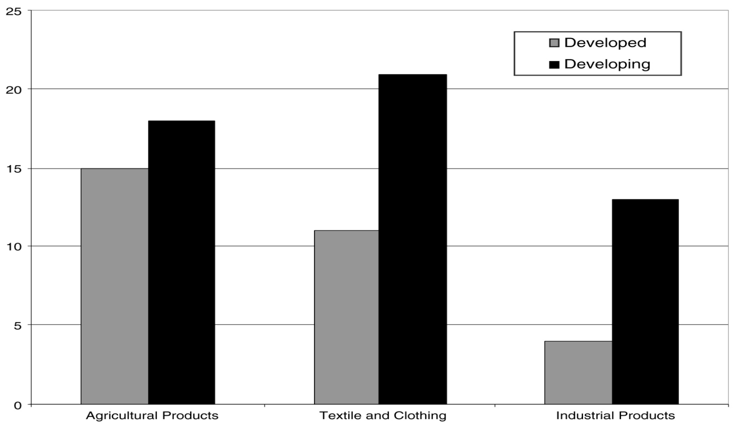


FIGURE 17-7. Post–Uruguay Round Actual Ad Valorem Tariff Rates (%). *Source:* Finger and Schuknecht 1999.

وبالنسبة لأقل البلدان نموا، قد تكمن الميزة النسبية الصناعية في تجهيز السلع القائمة على الموارد الطبيعية. فعلى سبيل المثال، قد تصدر باكستان المنسوجات والغزل، وقد تصدر زامبيا النحاس المكرر، ويمكن أن تصدر تنزانيا القهوة. وقد خفضت التعريفات

الجمركية التي جرت في طوكيو (1974–1979) وأوروجـواي (1986–1984) في إطار إتفاق التعريفات الجمركية الجمركية (GATT) وخفضت الدول المتقدمة الرسوم الجمركية إلى متوسط يتراوح بين 5 و 6 في المائة من القيمة (البنك الدولي 57–2003f) تتراوح بين 15 في المائة في الزراعة و 11 في المائة والمنسوجات والملابس إلى 4 في المائة في المنتجات الصناعية (الشكل 7–17). ومع ذلك فإن هذه المعدلات مضللة. فأولا، كانت معدلات التعريفات أعلى بكثير من السلع كثيفة الإستخدام للعمالة التي يرجح فيها أن تتمتع أقل البلدان نموا بميزة نسبية. وثانيا، فإن معدل الحماية الفعلي، وهو مقياس للحماية في كل مرحلة من مراحل المعالجة، عادة ما يكون أعلى من المعدل الاسمي للسلع المصنعة والمصنعة، حيث ترفع الدول المتقدمة معدلات التعريفة الجمركية في الوقت الذي تتغير فيه الواردات من المواد الخام الخام إلى التصنيع شبه النهائي إلى السلع تامة الصنع. وجولة طوكيو كانت الحماية الفعالة لسلع أقل البلدان نموا وفقا لدولة التجهيز 3 في المائة في المرحلة الأولى (المواد الخام، على سبيل المثال، القطن الخام)، و 23 في المائة في المرحلة الثانية (المعالجة على مستوى منخفض، من الغزل القطني)، و 20 في المائة في المرحلة الثالثة (معالجة عالية المستوى، كما في الأقمشة القطنية)، و 15 في المائة على المرحلة 4 (المنتج النهائي كالملابس). وقد شجعت معدلات الحماية الفعالة التي تتمتع بها الدول المتقدمة، وهي أعلى مستوياتها عند مستويات منخفضة من التجهيز حيث تركز البلدان الفقيرة أنشطتها الصناعية، استيراد المواد الخام على حساب التجهيز، ولا سيما على المستويات الأدنى. وتبلغ نسبة 54 في المائة من واردات الدول المتقدمة من أقل البلدان نموا في المرحلة الأولى و 29 في المائة في المرحلة الثانية و 9 في المائة في المرحلة الثالثة و 8 في المائة في المرحلة الرابعة. وزامبيا، التي كانت أكبر حصة غير زراعية (84 في المائة) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1992 في البلدان المنخفضة الدخل في الصحراء الكبرى، ومرونة عالية لنمو العمالة فيما يتعلق بنمو الناتج غير الفالحي، توسعت من السلع الإستهلاكية إلى السلع الوسيطة والرأسمالية. غير أن إرتفاع معدلات الحماية الفعالة في المعالجة قد حول النمو الصناعي في زامبيا من الصادرات إلى إحلال الواردات. وبالفعل، حتى أواخر الثمانينيات، قامت الشركات متعددة الجنسيات التي لها فروع في زامبيا وزائير وبوتسوانا وناميبيا ببناء معظم مصانع التصنيع والتجهيز في جنوب أفريقيا وفي الغرب. كما أدت معدلات الحماية المرتفعة على المعالجة إلى تحويل الهند وباكستان وسيريلانكا وإندونيسيا، ولكل منها قطاعا غير زراعي مع حصة في الناتج المحلي الإجمالي لعام 1992 تبلغ 68 في المائة على الأقل، من الصادرات إلى إحلال الواردات. وأسفرت مفاوضات جولة أوروجواي، التي أجريت في الفترة

1984-1986، والتي خفضت التعريفات الجمركية الإجمالية إلى 4 في المائة، عن تحرير متواضع في تجارة السلع الصناعية؛ ومع ذلك فإن معدلات التعريفات الفعالة المرتفعة قد تظل في كثير من الأحيان في المرحلتين الثانية والثالثة ، ويمكن أن تستمر الحواجز غير الجمركية (البنك الدولي 166 : 1994b؛ UNCTAD x: 1994).

لنفترض أن البلد الصناعي ليس لديه تعرفة على واردات القطن الخام ولكن التعريفة بنسبة 5% على واردات خيوط القطن. نفترض أن القطن الخام يبيع 600 دولار للطن والخيوط القطنية مقابل 700 دولار للطن، مع إضافة 100 دولار قيمة من صناعة الغزول القطنية. إن التعريفة الجمركية الاسمية للخيوط القطنية (أو 35 $)، على الرغم من أن جزءا صغيرا فقط من إجمالي قيمة المبيعات، هو 35 في المhائة معدل التعريفة الفعلية على القيمة المضافة 100 $. وهي تسمح لمنتج الغزل القطنية المحلي ليكون أقل كفاءة بكثير من المنتج الأجنبي ولا تزال تحتفظ بالسوق المحلية. وقد ذكر البنك الدولي (34-22 : 1987i؛ 136: 1981i) أنه على الرغم من أن معدل الحماية الفعلي للتعريفات الجمركية في جولة ما بعد طوكيو كان 2 في المائة للمواد الخام، فقد كان 15-20 في المائة بالنسبة للمنتجات المصنعة والمصنعة. ومن التطورات الأخرى المثيرة للقلق القيود التجارية - القيود المفروضة على المنسوجات المتعددة الألياف MFA ، وقيود التصدير "الطوعية"، وترتيبات أسعار الزناد، ورسوم مكافحة الإغراق، والإعانات الصناعية، والحواجز غير الجمركية الأخرى NTBs - التي أدخلت في السبعينات والثمانينات والتسعينات. وفي عام 1987، أثر إستخدام الدول المتقدمة للـ NTBs على نحو 25 في المائة من واردات الوقود غير المستورد من أقل البلدان نموا مقارنة بنسبة 21 في المائة من الواردات من دول متقدمة أخرى. والواقع أن 80 في المائة من صادرات بنجلاديش، وهي من أشد البلدان فقرا في العالم، تعرضت في أواخر الثمانينات للحواجز غير الجمركية في الدول المتقدمة. وقد أتاحت وزارة الخارجية، التي أنشئت في عام 1974 وأصبحت مقيدة بشكل متزايد في الأعوام 1978 و 1982 و 1986، إتفاقات ثنائية (غالبا ما تنشأ عن الضغوط الإقتصادية التي تتحملها البلدان الغنية) والسقوف الأحادية الجانب لأي فئة من فئات المنتجات للحد من "الواردات" (البنك الدولي 137-136 : 1987؛ Carrington 1993: A10)؛ في إطار اتفاقات جولة أوروجواي، ألغيت MFA تدريجيا في عام 2005، مما أدى إلى توسيع المبيعات من قبل الصين، التي كانت في السابق تحت الحصص، أو البلدان التي وقعت اتفاقات متعددة الأطراف (على سبيل المثال، قانون النمو والفرص في الولايات المتحدة الأمريكية، أو AGOA، 2008-2000، معفاة من الرسوم الجمركية على الملابس وغيرها من السلع لـ 37 بلدا).

منذ عام 1989، حكم الولايات المتحدة سوبر 301 توجيه الرئيس لمعاقبة "التجار غير عادلة". وفي ظل هذه السلطة، هددت الولايات المتحدة العقوبات التجارية ضد البرازيل للحصول على ترخيص الإستيراد والهند للإستثمار الأجنبي وقيود شركة التأمين. وبالنسبة لخبير الإقتصاد بجامعة كولومبيا Jagdish Bhagwati (A14: 1992)، يمثل التهديد الأمريكي "الإنفرادية العدوانية".

وتقتضي آليات السعر الزناد، مثل تلك التي تستخدمها الولايات المتحدة لمنع المنافسة غير المشروعة "السعرية" من واردات الصلب، من المستوردين الأجانب دفع رسوم مكافحة الإغراق على الأسعار التي تحدد بأقل من تكلفة الإنتاج المحلي. أما الإعانات التي تستخدمها على نطاق واسع كل من النرويج وبلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة، فإنها لها نفس الأثر الوقائي الذي تفرضه التعريفات الجمركية.

وتقر WTO /GATT بالحق السيادي للأعضاء في فرض قيود تجارية جديدة على مكافحة الإغراق. وقد أدت الزيادة الكبيرة في حدوث قواعد مكافحة الإغراق من 1995 إلى 2002 إلى تراجع كبير في تحرير التجارة (البنك الدولي 84 : 2004b).

ومنذ أوائل السبعينيات، إعتمدت هذه الدول المتقدمة نظاما عاما للتفضيلات التعريفية (GSP)، تكون التعريفات الجمركية على واردات مختارة من أقل البلدان نموا أقل من تلك التي تقدم إلى بلدان أخرى. وينص GSP في الولايات المتحدة، الذي أنشئ في عام 1976، على منح البلدان والبلدان المؤهلة للحصول على الرسوم الجمركية والحصص. وقد أدرجت الولايات المتحدة من النمور الآسيوية الأربعة (تايوان وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ وسنغافورة) من نظام GSP في عام 1989. ومن بين البلدان الأخرى غير المؤهلة الصين وماليزيا والبلدان التي يعتقد أنها ساعدت الإرهاب الدولي أو التي لا تمتثل للبيئة، (البنك الدولي 213 :2004b). المنسوجات والملابس والأحذية، والعديد من المنتجات الزراعية ليست مؤهلة. وتوفر الولايات المتحدة أفضلية ليبرالية لأفضلية التجارة في منطقة البحر الكاريبي لـ 24 بلدا؛ وتفضيل التجارة الأنديز لبوليفيا وكولومبيا وإكوادور وبيرو للحد من إنتاج المخدرات والإتجار بها؛ وقانون النمو والفرص في أفريقيا. يوفر AGOA إمكانية الوصول إلى الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية والحصص لجميع المنتجات تقريبا، بما في ذلك الملابس المصنوعة في أفريقيا من الغزل والنسيج الأمريكي (المرجع نفسه).

ويتاح نظام GSP للاتحاد الأوروبي لجميع أقل البلدان نموا، بما في ذلك الصين. ويتلقى 36 في المائة من فئات التعريفة الجمركية تعريفات مخفضة و 32 في المائة من الرسوم الجمركية (المرجع نفسه).

ومن عام 1975 إلى عام 2000، نفذت إتفاقيات Lom´e نظام GSP للإتحاد الأوروبي نحو 70 بلدا من بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ACP. وقد أتاحت الاتفاقيات حرية الوصول إلى الاتحاد الأوروبي بالنسبة للعديد من منتجات ACP ، وآليات لإستقرار عائدات النقد الأجنبي من بعض السلع والمعادن، وقناة مساعدة للإتحاد الأوروبي. وفي عام 2000، وقعت 78 بلدا من ACP ، منها 41 بلدا من أقل البلدان نموا، اتفاق كوتونو، الذي بموجبه كانت الفوائد التجارية لبلدان ACP أكثر سخاءا من نظام GSP ولكنها كانت أكثر محدودية من Lom. ومن المفارقات أن جولة أوروغواي، وإن كانت مفيدة لأقل البلدان نموا بسبب انخفاض الحواجز التجارية أمام صادراتها، أدت إلى تشريد الصادرات الأفريقية في الاتحاد الأوروبي. الأسواق من قبل المنافسين الآسيويين الأكثر ثراء عادة (Hertel و Masters و Elbehri 236-208 : 1998).

وأفضليات أقل البلدان نموا لم تكن موثوقة، وكثيرا ما أزيلت، وحولت صادرات أقل البلدان نموا عن الوصول إليها. فعلى سبيل المثال، عندما تحصل أقل البلدان نموا على أفضليات، فإن أقل البلدان نموا التي يعيش فيها ثلاثة أرباع فقراء العالم الذين يعيشون على ما لا يزيد عن دولار واحد في اليوم، لا تستفيد. كما أن بعض أقل البلدان نموا قد لا تدخل الأسواق المؤهلة بسبب قواعد المنشأ (لمنع إعادة شحن البضائع المنتجة في البلدان غير المؤهلة أو إعادة تصديرها) والمتطلبات الإدارية والورقية. وعلاوة على ذلك، فإن أكبر تسعة مستفيدين من نظام الأفضليات المعمم الأمريكي - تايلند وإندونيسيا والهند والفلبين وفنزويلا وجنوب أفريقيا وروسيا وتركيا وتشيلي - هم في الغالب بلدان متوسطة الدخل. وعلاوة على ذلك، نادرا ما تمنح الدول المتقدمة أفضليات كبيرة في القطاعات التي تتمتع فيها أقل البلدان نموا بأكبر ميزة نسبية. وبصفة عامة، فإن فوائد نظام الأفضليات المعمم متواضعة (البنك الدولي 216-209 ،2004b:xv).

و يدعو Cline (2004:xiv، 21-22) الدول المتقدمة إلى توفير "الدخول الفوري الفوري للواردات من البلدان ذات الدخل المنخفض" عالية المخاطر "(البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان الأقل نموا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى). إن كثافة الفقر في واردات الدول المتقدمة من هذه البلدان مرتفعة، حيث أن 60-70 في المائة من الواردات من الفقراء في اليومين (33 في المائة من أقل البلدان نموا عموما)، مما يعني أن القضاء على الحواجز التجارية في الدول المتقدمة يمكن أن يفعل أكثر من أي شيء آخر للحد من الفقر.

توسيع أرباح التصدير الأولية Expanding Primary Export Earnings

كانت منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) ناجحة إلى حد ما في السبعينيات من القرن الماضي في الحفاظ على الأسعار والحد من الإنتاج (الفصل 13). فنحن هنا لا نركز على النفط بل على المنتجات الأولية الأخرى، التي ينصب فيها إهتمام الإقتصاديين على توسيع صادرات أقل البلدان نموا.

نظرية ستابل للنمو

يشكل تصدير المواد الغذائية الأساسية، مثل السلع الأولية أو المنتجات الأولية المكثفة، في بعض الأحيان محركا رئيسيا للنمو. وقد إستخدمت نظرية النمو الأساسية لأول مرة لشرح الارتباط بين توسيع الإنتاج الأولي (القمح) والنمو الإقتصادي في كندا في أواخر القرن التاسع عشر (Innis 1933؛ و Watkins 1963: 141-158). غير أن الأمثلة الأخيرة لنبتة الجوتة في بنجلاديش والشاي في سيريلانكا والنحاس الزامبي والسكر الكوبي تشير إلى أن التوسع في الصادرات الأساسية لا يؤدي بالضرورة إلى نمو إقتصادي سريع.

البرنامج المتكامل للسلع

وكثيرا ما يواجه مصدرو المنتجات الأولية غير المعادن والبترول تقلبات في الطلب على المدى القصير وعدم مرونة العرض، وبالتالي تقلبات أكبر في الأسعار (الفصل 4) والدخل (السعر مضروبا في الكمية) من المصدرين للمصنعين. وفي عام 1976، وفي مواجهة نجاح منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، وإنخفاض المعونة الأجنبية، والتصور بأن أسواق السلع الأساسية منحازة ضد أقل البلدان نموا، وإقترح UNCTAD برنامجا متكاملا للسلع الأساسية - يتألف من قيود على الإنتاج أو حصص تصدير، ومخزونات إحتياطية دولية، وصندوق مشترك، والتمويل التعويضي - لتحقيق الإستقرار وزيادة أسعار السلع الأولية والأرباح. وجرى التركيز على 10 سلع أساسية - الكاكاو والبن والشاي والسكر والقطن وزيت الجوت والمطاط والنحاس والقصدير - اختيرت على أساس تقلبات أسعار واسعة، وأسهم كبيرة في الصادرات الأولية لأقل البلدان نموا، أو تركزا كبيرا على الصادرات في أقل البلدان نموا. وأسعار السلع الأساسية للمنتجات الأولية أكثر تقلبا من أسعار المصنوعات (البنك الدولي 58: 1993؛ والبنك الدولي 62: 1994؛ والبنك الدولي 18: 2002c).

التكتل الإحتكاري. يذكر ان منظمة الدول المصدرة للنفط / OPEC/ هى إئتلاف وافق أعضاءه على الحد من الانتاج وتحديد الأسعار. وخلال معظم الثمانينيات والتسعينات، لم تكن منظمة OPEC فعالة كتكتل إحتكاري.

وعدد السلع الأولية التي يكون التجمع حولها فعالا أو مجديا ضئيلا. ويبدو أن المرشحين الرئيسيين لتكتل إحتكاري ناجح لرفع الأسعار هو المشروبات الإستوائية والبن والكاكاو والشاي إذا إتخذت إجراءات لتجنب الإستعاضة عنها. وعلى الرغم من وجود تهديدات تنافسية من مخاليط حبوب البن وبدائل الكاكاو، فإن هذه المشروبات الثلاثة لها مرونة طويلة في الطلب على الواردات. وعندما يكون الطلب غير مرن، تؤدي تخفيضات العرض إلى زيادة السعر وإجمالي الإيرادات. ويسهم الحمل الطويل بين الزراعة والإنتاج الجديد في إرتفاع الأسعار، مما يؤدي إلى زيادة الإستثمار وزيادة فائض المعروض، تليها فترات طويلة من إنخفاض الأسعار (البنك الدولي 52 :1994i). وستكون الصعوبات الرئيسية التي يواجهها أحد المشروبات التي تتحكم في الإمدادات هي الخلافات بين المنتجين التقليديين والجدد بشأن حصص السوق، والأدلة التي تفيد بأن المستفيدين الرئيسيين من هذا التكتل الإحتكاري سيكونون من البلدان المتوسطة الدخل.

ويرى الخبير الإقتصادي الدنماركي Karsten Laursen (435-423 :1978) أن السكر والمطاط والألياف و التكتل المعدني لا يرجح أن يزيد الأسعار لأن مرونة الطلب على المدى الطويل بالنسبة إلى واردات هذه السلع مرتفعة، لأن البدائل المحتملة كثيرة.

المخزونات الإحتياطية. وتنص بعض الإتفاقات الدولية بين الحكومات المنتجة للسلع الأساسية على أموال ومرافق تخزين لتشغيل مخزونات إحتياطية لتحقيق الإستقرار في الأسعار. وتقوم إدارة المخزونات الإحتياطية بشراء وتراكم السلع عندما تكون الأسعار منخفضة وتبيع عندما تكون الأسعار مرتفعة للحفاظ على الأسعار ضمن نطاق معين.

وطلب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة لعام 1975 مخزونات إحتياطية لتأمين المزيد من الاسعار «المستقرة والمربحة والمنصفة لصادرات أقل البلدان نموا» (دراسة إستقصائية عن التنمية الدولية لعام 1975). ومع ذلك، هناك العديد من المشاكل الرئيسية في مثل هذا البرنامج.

أولا، بسبب الإفراط في التفاؤل أو الضغط من مصالح المنتجين، وإدارة المخزونات الإحتياطية غالبا ما تحدد الأسعار فوق التوازن على المدى الطويل، ومخزونات مفرطة في التجميع.

ثانيا، تكاليف التخزين والفائدة، و (بالنسبة لبعض السلع) تلف عالية. ويقدر Laursen أن التكاليف السنوية للمخزونات الاحتياطية للسلع الأساسية العشرة، 900 مليون دولار، ستتجاوز المكاسب التي تحققت للمنتجين (250 مليون دولار) والمستهلكين (75 مليون دولار) بأكثر من 500 مليون دولار.

ثالثا، إن هدف تثبيت السلع ليس واضحا. وقد يشير الإستقرار إلى الأسعار الدولية للسلع الأساسية، أو دخل المال للمنتجين أو الدخل الحقيقي، أو عائدات التصدير، أو القدرة الشرائية التصديرية. وقد يعني استقرار أحد هذه المتغيرات أحيانا زعزعة إستقرار آخر. على سبيل المثال، إستقرار الأسعار يزعزع الأرباح إذا كان سعر الطلب مرن.

رابعا، من خلال الحد من المخاطر، قد يزيد إستقرار الأسعار من المنافسة وزيادة الإستثمار، مما يقلل من سعر التوازن على المدى الطويل. وعلى النقيض من ذلك، فإن إستقرار الأسعار، وخاصة في الجوت والسيزال والقطن والمطاط، قد يمنع المستهلكين من البحث عن بدائل تركيبية (Laursen 435–423 :1978؛ Meier 312 :1980).

الفصل 15 يناقش الإتحاد الأوروبي المنبوذ ومحدودية الأموال التعويضية لصندوق النقد الدولي بالنسبة للصادرات الأولية.

الحماية الزراعية Agricultural Protection

يشير نموذج Mary Burfisher (2003:xi–xiii) وزملاؤها إلى أن القضاء على تباينات السياسات الزراعية العالمية، ولا سيما التعريفات والإعانات، من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق مكاسب إجتماعية ثابتة سنوية تبلغ 56 مليار دولار أو نحو 0.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتمثل سياسات الاتحاد الاوروبى 38 في المائة من التباين والولايات المتحدة 16 في المائة واليابانية والكورية 12 في المائة.

وكما هو مبين في الشكل 7–17، فإن التعريفات الزراعية في الدول المتقدمة أعلى في الدول المتقدمة مقارنة بالتعريفات الصناعية. ولكن بالإضافة إلى هذه الحواجز الحدودية (التعريفات والقيود الكمية)، تشمل الحماية أيضا الإعانات المتعلقة بالإنتاج. وفي الفترة 1999–2001، كانت حماية السلع الزراعية في منظمة الـ OECD 48.5 في المائة، و 29.6 في المائة للولايات المتحدة، و 56.0 في المائة للإتحاد الأوروبي، و 152.9 في المائة لليابان (الجدول 4–17). وفي عام 2001، بلغت أسعار تصدير القمح والذرة والأرز في الولايات المتحدة 58 و 67 و 77 في المائة من تكاليف إنتاجها (البنك الدولي 126 : 2004b و 2003 citing Watkins).

ولتوضيح ذلك، إذا تم دعم قمح منظمة الـ OECD بنسبة 50 في المائة، ثم يحصل كل مزارع من الـ OECD على مبلغ تكلفة قدره 50 دولارا للطن الواحد (حوالي 4 دولارات للمكيال)، مما يسمح لها بتكلفة إنتاج تبلغ 50 دولارا مقابل 30 دولارا للطن الواحد النقل مستبعد) في المغرب مثلا. يبين الشكل 17-8b كيف أن الدعم وإرتفاع أسعار القمح المحلية يشجعان الإنتاج وخفض صافي الواردات في عام 1974 إلى صافي الصادرات في التسعينات.

وتتباين التجارة العالمية بالقطن بشدة، حيث أصدرت WTO في عام 2004 حكما أوليا ينص على أن الدعم الأمريكي للمنتجين ينتهك قواعد التجارة الدولية. وفي الفترة 2001–2002، دعمت الولايات المتحدة أسعار المنتجين بنسبة 91 في المائة أعلى من سعر السوق العالمية. وتقدر منظمة Oxfam (Watkins و Sul 2004)، وهي وكالة للتنمية والإغاثة والدفاع عن المملكة المتحدة، أن مالي فقدت 43 مليون دولار من عائدات تصدير القطن في عام 2001، أي بزيادة 16 في المائة عن المساعدات الأمريكية التي تلقتها البلاد في ذلك العام! وفي الفترة 2001–2002، تلقى 25,000 من مزارعي القطن الأمريكيين (10 في المائة من الذين يربون القطن) 3 مليارات دولار من الإعانات، أي ما يعادل الناتج الإقتصادي الإجمالي لبوركينا فاسو، حيث يعتمد مليونا شخص على القطن من أجل معيشتهم (أخبار البنك الدولي للتنمية، يوليه 11، 2003). وتشير المحاكاة إلى أن التحرير الكامل (الذي يدعمه الإتحاد الأوروبي للقطن) سيزيد الأسعار العالمية بنسبة 13 في المائة والتجارة العالمية بنسبة 6 في المائة خلال 10 سنوات. وستزداد صادرات القطن في غرب أفريقيا) مالي وبوركينا فاسو وبنن (بنسبة 13 في المائة (البنك الدولي 129: 2004)، مما يحد من الفقر في المناطق الريفية بدرجة كبيرة. وقدرت Leslie Small (2004) أن التحرير الكامل سيزيد من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سبعة بلدان تعتمد على القطن في غرب أفريقيا (بنن وبوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ومالي والنيجر وتوجو) بنسبة 14 في المائة. وتضاعف الزيادة الاجمالية للناتج المحلى الاجمالى للدول السبع ضعف الدعم الذى دفعته الولايات المتحدة لمزارعي القطن وستة اضعاف المساعدات الاجمالية التى تلقتها الدول فى عام [1] 2001.

(1) المترجم

الجدول 4-17. يوضح إجمالي دعم المنتجين لأسعار المزارع (بشكل تقديري) النسبة المئوية لأسعار الزراعة العائدة إلى حماية الحدود والدعم المباشر، 1986-2001

إجمالي دعم المنتجين (بشكل تقديري a)			
المنطقة	**1988–1986**	**1997–1995**	**1999-2001**
OECD	62.5	41.5	48.5
الإتحاد الأوربي	75.8	48.8	56.0
اليابان	162.1	144.7	152.9
الولايات المتحدة الامريكية	34.3	14.9	29.6
أوروبا الشرقية	63.6	13.5	17.9
أستراليا ونيوزيلندا	10.6	6.8	4.0
دول أخرى	64.2	55.4	58.5
دول صناعية أخرى b	238.1	190.0	219.7
دول أخرى النامية c	37.8	46.1	50.2

a The denominator is total value of production at farm gate less market price support (both estimated at world prices).
b Includes Norway, Switzerland, and Iceland.
c Includes Korea, Turkey, and Mexico.
Source: World Bank 2004f:121.

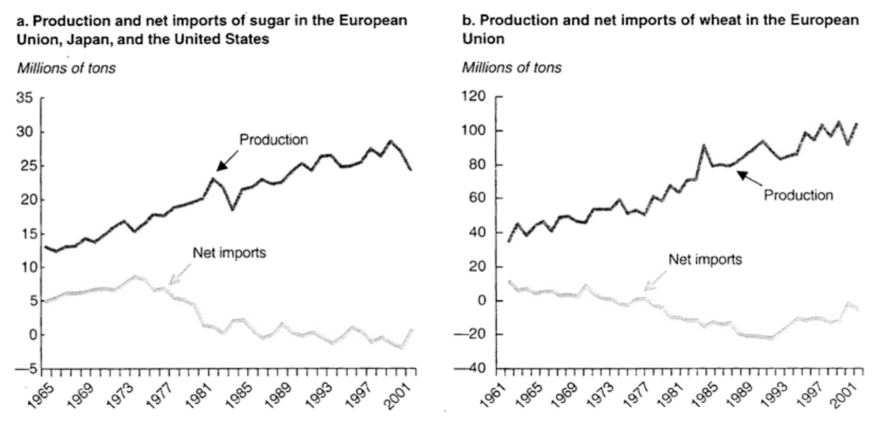


FIGURE 17-8. High Protection of Sugar and Wheat Has Increased Domestic Production and Reduced Net Imports. *Source:* World Bank 2004f:128.

ويبين الشكل 8a –17 تأثير زيادة دعم منظمة الـ OECD لمنتجي السكر (على سبيل المثال، 6.4 مليار دولار في عام 2001) على الإنتاج والتجارة، من عام 1965 إلى عام 2001. ونتيجة لذلك، كان السعر العالمي أقل من تكاليف إنتاج بعض منتجي السكر الأقل كفاءة، مما أدى إلى تدمير سبل عيش العديد من المزارعين. ومع ذلك، إذا تم

إلغاء دعم السكر، فإن الخاسرين لن يكون فقط الأغنياء، والمزارعين السكر ACP التي تتلقى E.U. (البنك الدولي 129–127 : 2004f) إذا كان الآخرون يتمتعون ب "تكافؤ الفرص".

وفيما يتعلق بالدول المتقدمة، يوصي البنك الدولي (127 : 2004f) بفصل الدعم الزراعي عن قرارات الإنتاج. وفي عام 1992، حل الإتحاد الأوروبي محل دعمه للأسعار بمدفوعات مباشرة. في عام 1996، دفعت فاتورة مزرعة الولايات المتحدة المزارعين على أساس

البيانات التاريخية بدلا من الإنتاج، مما أسهم في إنخفاض الأسعار العالمية التي أثرت على سبل معيشة المزارعين في أقل البلدان نموا ودخول المزارع الأمريكية، مما دفع الولايات المتحدة إلى إعادة إدخال المدفوعات على أساس الإنتاج في عام 1999. كما أن العديد من البلدان الأخرى، التي تشكو من الإغراق الأمريكي والتجارة غير العادلة، تخلت أيضا عن فصل الدعم الزراعي (المرجع نفسه؛ Ray وآخرون، 2003).

ويوصي البنك الدولي (127 : 2004f) بأن تدفع الحكومة دفعة غير مشروطة لمرة واحدة إلى جميع المزارعين أو أولئك الذين يعتبرون بحاجة إلى تعويض، مما يساعد المزارعين على التكيف مع الأسواق الحرة. وإذا تعذر ذلك، يتعين على الحكومات أن تحدد بوضوح أهلية البرنامج ووضع حد زمني للمدفوعات. ولم تكن توصيات البنك هذه مستساغة للولايات المتحدة والعديد من البلدان الأخرى، مما جعل التقدم في جدول الأعمال الزراعي في الدوحة مشكوكا فيه.

ولكن يجب علينا ألا نركز فقط على الحماية الزراعية في الدول المتقدمة. ويشير المحللون من قبل خبراء الإقتصاد في البنك الدولي (144، 132–122 : 1976i) إلى أن أقل البلدان نموا التي تنحاز حواجزها التجارية أمام السلع الزراعية الأخرى لأقل البلدان نموا، ستحقق مكاسب أكبر بكثير من حيث الكفاءة من خلال التجارة الزراعية الحرة في العالم النامي أكثر من التجارة الحرة بالمزارع بين الدول المتقدمة والبلدان الأقل نموا.

التجارة في الخدمات Trade in Services

مع العولمة، دخلت المزيد من خدمات العمل السوق الدولية. خلال العقود الثلاثة الماضية، كانت لدى الولايات المتحدة ميزة نسبية ثابتة وفائض في تجارة الخدمات والأصول المالية (Mann 37–6: 1999)[1][(1)] (تذكر أن الفصل الرابع يذكر التجارة

(1) المترجم[1]

الأمريكية "بتحليل العملية الإنتاجية إلى المهام القابلة للإنفصال. . "حول العالم"). ونتيجة لذلك، أخذت الولايات المتحدة، خلال جولتي GATT/ WTO أوروجواي (1986–1994) ودوحة (–2002) مفاوضات منظمة التجارة العالمية (GATS)، في إطار الإتفاقات العامة بشأن التجارة في الخدمات، القيادة في الجهود الرامية إلى تحرير التجارة بين الخدمات.

وتبلغ التجارة في الخدمات 25 في المائة (1.2 تريليون دولار) من إجمالي التجارة العالمية لعام 1999، وهو ما يمثل نموا أسرع من التجارة في السلع. وعلاوة على ذلك، يقدر البنك الدولي أن تحرير الخدمات يمكن أن يوفر ما يصل إلى 6 تريليون دولار من الدخل الإضافي في العالم النامي بحلول عام 2015، أي أربعة أضعاف المكاسب التي ستتحقق من تحرير التجارة في السلع (البنك الدولي 94–69: 2002a). غير أن المفاوضين لم يحرزوا تقدما يذكر في فتح الأسواق أمام الإستشارات الإدارية والقانونية والمحاسبية والهندسية والإعلانية والتأمينية والمالية والصحية والتعليمية والنقل والتجارة والخدمات السياحية والبرمجيات. ويخشى العديد من أقل البلدان نموا من تفكيك الخدمات العامة، على الرغم من أن لأعضاء منظمة التجارة العالمية الحق في تحديد الأنشطة التي ينبغي فتحها أمام مقدمي الخدمات الأجانب، بما في ذلك التغطية والمحتوى، وما هي اللوائح التي يتعين سنها لحماية المصلحة العامة. وأقل البلدان نموا تعارض تحرير الخدمات ليس فقط بسبب معارضة المصالح الراسخة القوية وإنما بسبب الخوف من الخسائر الناجمة عن مكاسب التعلم التكنولوجي. ومع ذلك، يمكن أحيانا للمشاريع المشتركة والعقود مع مستشارين أجانب أن توفر حافزا لتنمية خدمات أقل البلدان نموا. ومع ذلك، ولتوسيع نطاق التجارة في الخدمات للوصول إلى إمكاناتها، تحتاج البلدان إلى الوضوح والقدرة على التنبؤ في الدخول والخروج، واعتماد أنظمة تسهل الحصول على تأشيرات لمدة تصل إلى سنة واحدة للأجانب الذين يؤدون خدمات هامة داخل البلد (البنك الدولي 2004f: 144–145).

وعلى الرغم من الفوائض الأخيرة للولايات المتحدة في الخدمات، فإن زيادة التجارة في الخدمات قد تفيد في نهاية المطاف أقل البلدان نموا مثل الصين والهند والفلبين أكثر من ذلك. وتتمتع هذه البلدان بميزة نسبية في خدمات العمالة الماهرة الرخيصة الثمن (أنظر الفصلين 1 و 2 بشأن تكاليف الهند لخدمات العمل مقارنة بالخدمات في الولايات المتحدة). ومع إنخفاض أسعار المكالمات الهاتفية الدولية والفاكسات والبريد الإلكتروني بسرعة، فإن الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات والوكالات الحكومية

الفيدرالية وحكومات الولايات تتزايد الإستعانة بمصادر خارجية (التعاقد مع شركة أو وحدة أجنبية) أو نقل الخدمات المهرة إلى الخارج (مباشرة) مثل "البحوث و التطوير وإعداد الإقرارات الضريبية وتقييم مطالبات التأمين الصحي والملاحظات الطبية للأطباء وتحليل البيانات المالية، [طلب دفع قيمة] الفواتير المتأخرة، قراءات [CAT] المسح الضوئي والتصوير المقطعي المحوري أو التصوير بالأشعة السينية للطب]، وخلق عروض لمصارف الإستثمار في مانهاتن وأكثر من ذلك بكثير "(Waldman 2003). والمتحدثون باللغة الإنجليزية في الخارج، في الهند، غانا، أو غيرها من البلدان الأقل نموا، يشغلون العديد من وظائف مكتب خدمة الهاتف مثل خدمة العملاء والدعم الفني والمكالمات الروتينية للعملاء أو متلقي الخدمة للشركات أو وحدات الولايات المتحدة. والهند، على سبيل المثال، مع أكثر من مليوني خريجي الكلية سنويا، لديها مجموعة كبيرة من المتعلمين الإنجليزية المتعلمين المتاحة لا يزيد عن عُشر المرتبات الأمريكية. إذا كانت تكاليف الإتصالات ضئيلة، فإن المدربين يحتاجون فقط إلى تعليم الناطقين باللغة الإنجليزية الأجنبية أن يكونوا متعاطفين، وأن يحصلوا على الحد الأدنى من المعلومات حول الولايات المتحدة، والأهم من ذلك هو التحدث مع لهجات الولايات المتحدة (المرجع نفسه، 2003؛ Zachary 2003) لتقليل تكاليف خدمات خريجي كليات الولايات المتحدة.

نقاش Mankiw The Mankiw Debate

علماء الإقتصاد يعرفون Gregory Mankiw من جامعة هارفرد، الذي أصبح رئيسا لمجلس الولايات المتحدة للمستشارين الإقتصاديين (CEA) في عام 2003، والمؤلف المشارك لنموذج النمو الكلاسيكي الجديد المعزز (الفصل 5) ومؤلف المبادئ "وكتب الإقتصاد الكلي المتوسطة. وبصفته رئيسا للمجلس، كتب، مع زملائه في التقرير الإقتصادي للرئيس لعام 2004:

ويتمثل أحد جوانب زيادة تجارة الخدمات في زيادة إستخدام الإستعانة بمصادر خارجية في الخارج تقوم فيها الشركة بنقل وظائف صناعة الخدمات كثيفة العمالة إلى بلد آخر. . . . وفي حين أن السلع المستوردة قد تصل عن طريق السفن، غالبا ما يتم تسليم خدمات الإستعانة بمصادر خارجية بإستخدام خطوط الهاتف من الإنترنت. غير أن القوى الإقتصادية الأساسية وراء المعاملات هي نفسها. وعندما تنتج السلعة أو الخدمة بتكلفة أقل في الخارج، يصبح من المنطقي إستيرادها أكثر من توفيرها محليا. (الولايات المتحدة CEA 2004: 229)

ومن بين الإقتصاديين، وهذا ليس مثيرا للجدل، تطبيق نظرية الميزة النسبية. وبالفعل، وكما نقلت من حديث Catherine Mann ، وهذا النوع من التخصص يزيد من فرص العمل والنمو الإقتصادي. ومع ذلك، مع قضايا الإنتخابات التي ركز فيها متظاهرون الحزب الديمقراطي على إنعدام الأمن الوظيفي وعدم كفاية التأمين على الرعاية الصحية، تعليق من الرئيس GeorgeW. Bush رئيس CEA الذى يدعم الإستعانة بمصادر خارجية فى الخارج، مما أثار نقاشا عاما على الفور. في الوقت نفسه تقريبا، كان المرشح الديمقراطي للرئاسة السناتور John Kerry يقوم بإرسال المديرين التنفيذيين للشركات الأمريكية التي إستعانت بمهام الكمبيوتر والإدارة إلى الهند على أنها "المديرين التنفيذيين بـ Benedict Arnold "، مشيرا إلى ضابط الجيش الأمريكيين الذين اعتبروا خائن خلال الحرب الثورية 1776 ضد بريطانيا.

وقد إتحد معظم السياسيين من الحزبين الرئيسيين الديمقراطيين والجمهوريين فى إدانة بيان Mankiw. وإضطر البروفسور Mankiw الى الإعتذار لتركه "الإنطباع الخاطئ بأنني أشدت بفقدان الوظائف الأمريكية". في النهاية، أصبحت المناقشة واحدة بين أبرز الإقتصاديين الأميركيين الذين دعموا Mankiw مقابل معظم السياسيين، بما في ذلك الرئيس الذي نأى بنفسه عن البيان في تقريره الإقتصادي. ولكن مثل معظم هذه المسائل خلال دورة الإنتخابات، يفجر الجدل خلال أيام قليلة.

حقوق الملكية الفكرية Intellectual Property Rights

إن الولايات المتحدة، بإعتبارها الرائدة عالميا في براءات الإختراع والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر، وهي أشكال من حقوق الملكية الفكرية IPR ، معرضة لخسائر العوائد الإقتصادية من الحقوق غير المحمية والقرصنة. وهكذا، وخلال مفاوضات منظمة التجارة العالمية، تولت الولايات المتحدة أيضا قيادة لوضع قواعد دولية لإنفاذ حماية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم.

وتوفر منظمة التجارة العالمية الحماية من براءات الإختراع والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر ومنتجات التكنولوجيا الحيوية وغيرها من المنتجات المبتكرة من 10 إلى 20 سنة. ويضمن الإتفاق المبدعين للمنتجات الفكرية والأعمال الإبداعية حقا إقتصاديا حصريا محدودا. وستؤدي هذه الأحكام إلى زيادة تكاليف أقل البلدان نموا من مدفوعات الإتاوات للأجانب، والمدفوعات مقابل المنتجات المصنعة بموجب ترخيص أو إستيراد، وتكاليف الإنفاذ والإدارة. وينتقد Arun Ghosh (1697–1696 : 1993b)، وهو خبير إقتصادي هندي، أنه على الرغم من أن الأميركيين مدعوون إلى إستبدال

الأدوية العامة التي تحمل إسم العلامة التجارية، فإن دول العالم الثالث سوف تحتاج إلى زيادة مدفوعاتها للحصول على براءات إختراع للمنتجات للأدوية المنقذة للحياة. بيد أن أقل البلدان نموا يمكن أن تستفيد من الحوافز الكبيرة التي تقدمها الدول المتقدمة للإستثمار في أقل البلدان نموا وترخيص الإختراعات الممنوحة لها لدى أصحاب المشاريع. ومع ذلك، مع وجود قيود على حقوق الملكية الفكرية، يعتقد كثير من الإقتصاديين أن الدول المتقدمة سوف تنقل أقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نموا بعد جولة أوروجواي لمنظمة التجارة العالمية وجولة الدوحة من ذي قبل (Ghosh 1993a: A–6 ؛ Rosenberg 1994: A–1، A–6 ؛ مؤتمر التجارة والتنمية 154 : 1994).

وينتقد Jagdish Bhagwati (2002b) إتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحماية المطولة للبراءات والعقوبات المفروضة على البلدان التي تعتبر أنها تستخدم حقوق الملكية الفكرية دون دفع رسوم. ويلقي اللوم على IPR "العضلة السياسية لشركات المستحضرات الصيدلانية"، المدعومة من قبل الحكومة الأمريكية، والتي هددت 301 Super أو عقوبات أخرى على أقل البلدان نموا التي إعترضت.

وينبغي أن تركز منظمة التجارة العالمية على خفض الحواجز التجارية ومعالجة إمكانية الوصول إلى الأسواق، ولا تزال Bhagwati لا تشارك في تحصيل الإتاوات، تحت ستار الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPS). ويعتقد أنه ينبغي السماح لأقل البلدان نموا بتقسيم أسواق الأدوية، وبيع الأدوية بأسعار منخفضة لأسواقها وغيرها من البلدان الفقيرة.

أسعار صرف العملات الأجنبية Foreign Exchange Rates

تتطلب التجارة الدولية تبادل عملة وطنية واحدة مقابل عملة أخرى. فعلى سبيل المثال، تستخدم شركة هندية العملة المحلية، روبية، لشراء الدولارات اللازمة لشراء جهاز إستشعار مغناطيسي من شركة أمريكية.

نظام الصرف الحالي

تتساهل قواعد النظام النقدي الدولي اليوم عدة طرق لتحديد سعر الصرف. ونظام إدارة سعر الصرف العائم الذي يدار في العالم (المشار إليه في الفصل 16) هو مزيج من ستة أنظمة سعر الصرف: (1) عوامات الطفو الوحيدة للعملات الرئيسية، الدولار الأمريكي والدولار الكندي والجنيه الاسترليني والين الياباني و اليورو من 12 الاتحاد الأوروبي أعضاء في النظام النقدي الأوروبي – ألمانيا وفرنسا وإيطاليا واسبانيا

والبرتغال واليونان والنمسا وفنلندا وايرلندا وبلدان البنلوكس؛ (2) المستقلة (على سبيل المثال، أستراليا وروسيا وإندونيسيا والهند وباكستان والفلبين والكونغو كينشاسا وجنوب أفريقيا) أو إدارة تعويم (مثل نيجيريا وتايوان وتركيا وفنزويلا وكوريا الجنوبية) من العملات الصغيرة؛[1] (3) التكيف المتكرر (عادة الاستهلاك) من العملات وفقا لمؤشر (على سبيل المثال، البرازيل وتشيلي وكولومبيا)؛ (4) ربط العملات بعملة رئيسية (الصين وماليزيا والمغرب ومصر)، وخاصة لشريك تجاري مهيمن (38 مرتبطا بالدولار الأمريكي و 14 لليورو و 5 بالعملات الأخرى). و (5) ربط العملات بسلة (SDRs) من العملات، وأبرزها حقوق السحب الخاصة، وإدخالات ضبط الحسابات في حسابات البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي تستخدم كعملة دولية من البنوك المركزية للمعاملات الرسمية (مع صندوق النقد الدولي والبنوك المركزية الأخرى) (Fischer 2001: 3-24؛ ودراسات صندوق النقد الدولي). وقد ساهمت حالة العملة المتطرفة (4)، التي أنشأتها الأرجنتين في عام 1991 بعد التضخم المفرط في نهاية الثمانينيات، في حدوث كساد إقتصادي حاد في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين.

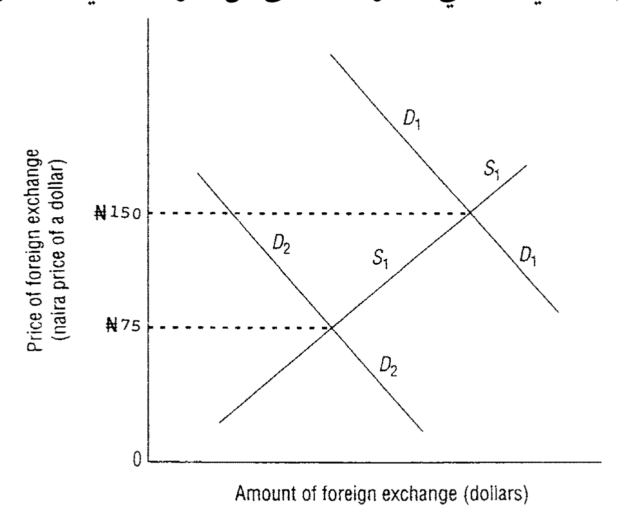


FIGURE 17-9. Determining the Price of Foreign Exchange under the Market and Exchange Controls. If allowed to float freely, the exchange rate will be ₦150 = $1, at the intersection of D_1 and S_1. Controls on currency transactions by domestic citizens can repress demand to D_2, which intersects S_1 at a price of foreign exchange ₦75 = $1. This rate, however, is likely to discourage exports and encourage attempts to obtain import licenses.

(1) المترجم

العملة المحلية المبالغ في تقديرها Domestic Currency Overvaluation

العملة المحلية (نادا النحدية) سعر العملات الأجنبية (الدولار الأمريكي)، على سبيل المثال، ₦150 = $1، هو سعر الصرف الأجنبي. في سوق حرة، يتم تحديد سعر الصرف هذا من خلال التقاطع D1، الطلب على العملات الأجنبية (إعتمادا على الطلب على السلع الأجنبية والخدمات ورأس المال)، S1، توريد العملات الأجنبية (اعتمادا على الطلب الأجنبي على المنازل السلع والخدمات ورأس المال). (أنظر الشكل 17-9).

والطلب المتزايد من نيجيريا على أجهزة الكمبيوتر الأمريكية أو التأمين، أو انخفاض الطلب في الولايات المتحدة على النفط النيجيري أو الكاكاو، يزيد من سعر الصرف الأجنبي، على سبيل المثال، من ₦150 = $1 to ₦175 = $1.

ويمكن لبنك نيجيريا المركزي أن يخفض أسعار الصرف الأجنبي باستخدام ضوابط الصرف للحد من شراء مواطنيها للعملات الأجنبية مقابل المعدات الأجنبية والمواد والسلع الاستهلاكية والسفر. إفترض أن سعر الصرف في السوق من النقد الأجنبي (مع عدم وجود ضوابط الصرف) هو ₦150 = $1، يحددها D1 و S1. ولتجنب أزمة في ميزان المدفوعات وتخفيض قيمة العملة المحلية، يمكن لنيجيريا أن تقمع الطلب على D2 من خلال ضوابط الصرف والقيود المفروضة على التجارة، بحيث يكون السعر الفعلي للنقد الأجنبي ₦75 = $1، عند تقاطع D2 و S2.

غير أن الإفراط في تقدير العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية قد يثبط إحلال الواردات والصادرات. بمعدل ₦75 = $1 فإن المصدر الذي يبيع الكاكاو مقابل 10 دولارات للكيلوجرام يربح فقط ₦750 بدلا من ₦1,500 بسعر الصرف في السوق. بالإضافة إلى ذلك، تستورد شركة الصلب المحلية جهاز كمبيوتر سعره العالمي هو 1000 دولار فقط ₦75,000 بدلا من ₦150,000.

تجنب التحيز ضد الصادرات Avoiding Bias against Exports

معظم أسعار أقل البلدان نموا من العملات الأجنبية أقل من أسعار السوق (على سبيل المثال، ₦75 = $1 أقل من ₦150 = $1). مما يعني أنها منحازة ضد الصادرات. وتعني أسعار صرف السوق هذه أن نسبة سعر السلع غير التجارية إلى السلع المتداولة تزداد، بحيث تكون الواردات والمنافسين للصادرات أرخص بالعملة المحلية. وتنص بعض الإستثناءات الملحوظة على أسعار الصرف المنخفضة على تأييد

تعديل أسعار الصرف بحيث لا تميز ضد الصادرات. بقي الين في النمو السريع، في وقت مبكر الحديثة (Meiji) اليابان (1868 - 1912) إنخفضت بشكل مزمن vis-`لوجه الدولار الأمريكي، مما يعني أن سعر الصرف الحقيقي (أنظر بالأسفل) دون تغيير تقريبا. وبكل حكمة لليابان، خلال معظم هذه الفترة، كان مستوى الين هو الفضة، التي إنخفضت بالنسبة للذهب. وعلاوة على ذلك، فإن القيود التجارية المتواضعة التي فرضتها اليابان (والتي خفضت الطلب على الدولارات، وبالغة من قيمة الين الياباني) قابلتها مخططات ترويج الصادرات (التي زادت الطلب على الين). ومما لا شك فيه أن سياسات النقد الأجنبي هذه تساعد على تفسير السبب في أن متوسط معدلات النمو الحقيقية السنوية في الصادرات اليابانية خلال فترة Meiji كان ضعف ما كان عليه في الولايات المتحدة أو بريطانيا على الأقل. وبالإضافة إلى ذلك، تشير الدراسات المتعلقة بالمعدلات الفعالة للحماية والإعانات الفعالة إلى أن كوريا الجنوبية، وهي أسرع البلدان نموا نموا تقريبا بعد الحرب العالمية الثانية، تميزت لصالح الصادرات (Westphal و Kim 1977؛ و Nam 73-46: 1981؛ و Fransman 1986: 76- 85؛ و Nafziger 26-1: 1986b؛ و Nafziger 129-152: 1995).

تخفيض قيمة العملة المحلية Domestic Currency Devaluation

يمكن للبلد الذي لديه عملة مبالغ فيها أن يفرض رسوما تعويضية ورسوما إضافية على المدخلات ورؤوس الأموال المستوردة بدلا من الاعتماد على ضوابط الصرف أو التراخيص أو الحصص التي تدعم بشكل ضمني مقدم الطلب الناجح. ولكن هذه الواجبات والرسوم الإضافية والحوافز الضريبية والإعانات والقروض والمساعدة التقنية قد تحفز عمليات الاستعاضة عن الواردات والصادرات التي تقل عن قيمة العملة المحلية المبالغة في تثبيط هذه الأنشطة. إن تخفيض قيمة العملة المحلية إلى معدل توازنها من أجل الحصول على حصص غذائية من خلال السوق، وتشجيع إستبدال الواردات وتشجيع الصادرات قد يكون أفضل من التحفيز في ظل نظام العملة المبالغ فيه. عالوة على ذلك، سيؤدي إنخفاض قيمة العملة المحلية إلى زيادة الإنتاج والعمالة كثيفة العمالة (الفصل 9)، وتحسين خيار الإستثمار (الفصل 11)، والحد من التضخم الهيكلي ولكن ربما يقلل الأجور الحقيقية (الفصل 15).

سعر الصرف الحقيقي (RER) The Real Exchange Rate

لا يمكننا حساب انخفاض قيمة العملة بأقل البلدان نموا أو تقديرها مقابل الدولار مع مرور الوقت بالنظر إلى التغيرات في أسعار الصرف. لتوضيح، في عام 1968 (سنة

الأساس)، ₦1 = $1.40 في حين أن الرقم القياسي لأسعار الجملة في الولايات المتحدة ومؤشر أسعار المستهلكين في نيجيريا هما 100 في المائة بحلول عام 1979 ₦1 = $1.78 (بزيادة 27 في المائة للنيرة مقارنة بعام 1968)، في حين أن مؤشر أسعار الجملة في الولايات المتحدة كان 237.6 و نيجيريا 498.0 وسعر الصرف الحقيقي (سعر الصرف المعدل لمعدلات التضخم النسبية في الداخل والخارج)، يحسب على النحو التالي

الدولار سعر النيرة في قاعدة السنة X نسبة التغير في سعر الدولار من النيرة من سنة الأساس إلى محطة X العام (مؤشر أسعار المستهلك النيجيري في مؤشر أسعار الجملة في الولايات المتحدة).

وكان ₦1 = $1.40 في 1968 و ₦1 = $3.73 (1.40 × 1.27 × 2.10) في عام 1979، أي بزيادة قدرها 2.66، وهذا يعني أن قيمة النيرة مقابل الدولار أكثر من الضعف خلال فترة 11 عاما. ومع زيادة التقدير الحقيقي، حيث أصبحت الصادرات غير النفطية النيجيرية أقل قدرة على المنافسة والواردات أكثر قدرة على المنافسة، خفضت نيجيريا النيرة في عام 1986 في إطار تعديل البنك الدولي لجعله أقرب إلى سعر الصرف الحقيقي لعام 1969. ومع ذلك، ومع التضخم السريع في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينات، قاومت حكومة أبوجا المزيد من الإنخفاض السريع في قيمة النيرة اللازمة للحفاظ على سعر صرف حقيقي مستقر.

على الرغم من أننا نفضل RER مثل PT (مؤشر أسعار السلع المحلية من السلع التجارية) على PN (مؤشر الأسعار المحلية للسلع غير التجارية)، وهذا من الصعب حساب في الممارسة العملية. وهكذا، فإن الوكلاء الأكثر تيسرا، كما هو مبين سابقا، هو مؤشر أسعار المستهلك CPI أو مؤشر أسعار الإستهلاك في البلد المحلي) بدلا من مؤشر الأسعار للسلع غير التجارية (ومؤشر أسعار المستهلك في الولايات المتحدة أو مؤشر أسعار الإجمالي (بدلا من مؤشر الأسعار للسلع التجارية).

ما هي أهمية سعر الصرف الحقيقي؟ و RER هو بديل جيد لدرجة بلد من القدرة التنافسية في الأسواق الدولية؟ وتمثل الزيادة في سعر الصرف الحقيقي RER تقديرا حقيقيا في أسعار الصرف أو ارتفاع في التكلفة المحلية لإنتاج السلع القابلة للتداول. ويعكس الإنخفاض، على النقيض من ذلك، إنخفاضا حقيقيا في سعر الصرف أو تحسنا

في القدرة التنافسية الدولية للبلد (Domac و Shabsigh 4: 1999)[1].

والصلة بين RER والأداء الإقتصادي في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا قوية. ويوضح الشكل 10-17 أن سعر الصرف الحقيقي للجنيه المصري بالنسبة للدولار الأمريكي يرتبط ارتباطا وثيقا بالعجز التجاري في مصر (Alawin 2003). ويؤدي إختلال RER إلى تقويض القدرة التنافسية الخارجية (من خلال المبالغة في الصادرات) وتخصيص الموارد (عن طريق تشويه الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار الدولية)، ويؤثر سلبا على الأسواق المالية المحلية (من خلال زيادة عدم اليقين وتشجيع المضاربة على العملة المحلية). وفي أفريقيا، أدى عدم مواءمة RER إلى إعاقة تنمية الزراعة وخفض الإمدادات الغذائية المحلية (Domac و Shabsigh 5-3: 1999).

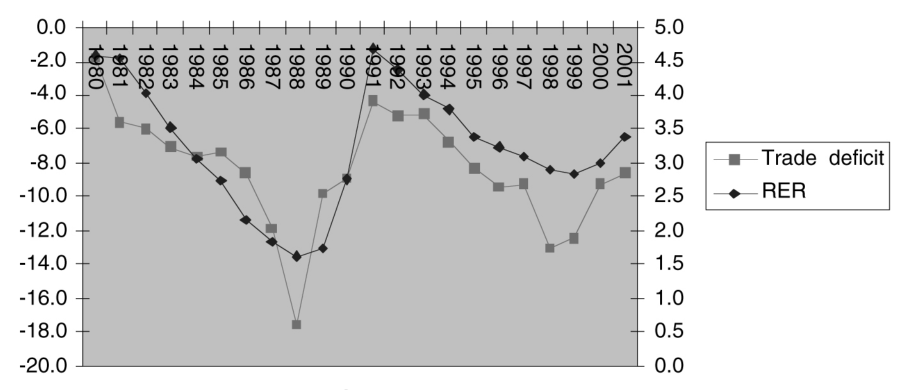


FIGURE 17-10. Egypt: Trade Deficit and Real Exchange Rate. *Source:* Alawin 2003:8.

ولمزيد من الدقة، يمكنك حساب سعر الصرف الفعلي الحقيقي عن طريق ترجيح مؤشر سعر الصرف الحقيقي لكل شريك تجاري من حيث أهميته في إجمالي التجارة. ويحدد وزن كل بلد بتقسيم قيمة التجارة (الواردات زائد الصادرات) في ذلك البلد مع البلد الأصلي من مجموع التجارة (الواردات زائد الصادرات) للبلد الأصلي.

أسعار الصرف المزدوجة Dual Exchange Rates

يمكن أن يكون لإستهلاك العملة تكاليف قصيرة الأجل، لا سيما في إقتصاد يضبط ببطء. وقد يظهر التضخم والنقص قبل أن يتحول المستهلكون إلى بدائل للأغذية الأجنبية والسلع الإستهلاكية الأخرى، قبل أن توسع الصناعات التصديرية والإستيرادية القدرة على الإستفادة من الأسعار الأكثر ملاءمة، وقبل أن يتحول المشترون من

(1) المترجم

المدخلات والسلع الرأسمالية المستوردة إلى الموردين المحليين. وقد دفعت هذه المشاكل الإنتقالية بعض الإقتصاديين إلى إقتراح سعر صرف مزدوج، حيث كان سعر السوق القريب الأول يستخدم للحد من الضوابط، وحفز الصادرات وبدائل الإستيراد، وزيادة الكفاءة؛ والثاني، وربما المعدل القديم الذي يفوق قيمة العملة المحلية، الذي يهدف إلى تخفيف الضغوط التضخمية في المدى القصير من السلع الأجنبية غير المرنة مثل الغذاء والمدخلات الصناعية والسلع الرأسمالية (أو بدائلها المحلية التي تتحول إلى الصادرات) أو للحفاظ على إلتزامات الصرف الأجنبي الشركات الأجنبية إعادة الفائدة وتوزيعات الأرباح (Kaldor 1095-1093 :1984). وفي عام 1983، إستجابت غانا لقيمة سيدي المبالغ فيها، وقد وضعت سعر صرف مزدوج (مع رسوم إضافية على الواردات غير الضرورية ومكافأة للمصدرين)، مع زيادة أسعار المنتجين الزراعيين، وإزالة تباينات الأسعار على النفط وغيرها من السلع، والحد من العجز التمويل . وبحلول عام 1984، إنخفض التضخم وتسارع النمو. وعلى الرغم من احتجاج النقابات العمالية على تأثيرها على تكلفة السلع التي كانت تستهلك سابقا، فقد وسعت غانا المسافة بين سعري الصرف في عامي 1985 و 1986. وحسنت هذه التدابير ميزان السلع والخدمات في عام 1986 (Nafziger 154-153 :1988a). ومع ذلك، فإن المعدلات المزدوجة تحافظ على بعض التباينات السعرية، وتؤجل تعديلات الموارد، وتحفز الناس على الحصول على العملات الأجنبية باهظة الثمن في سوق واحدة وبيعها بشكل مكثف في سوق آخر.

ومع ذلك، يمكن أن تدعم أسعار الصرف المزدوجة إستهلاك نخبة الدولة. وفي أنجولا، إستوردت النخب السيارات الفاخرة بسعر الصرف الرسمي (سعر كوانزا رخيص لكل من الدولار الأمريكي وبالتالي السيارات الأجنبية)، في حين تم إستيراد الأغذية بإستخدام العملات الأجنبية بسعر السوق الموازية الأكثر تكلفة (Agular 132 :2003).

تعديل سعر الصرف وأسعار أخرى

Exchange-Rate Adjustment and Other Prices

ينبغي تحذير الطالب: أن أسعار صرف السوق قد لا توفر إشارات كافية لتحسين كفاءة استخدام الموارد إذا كانت الأسعار المحلية للسلع والخدمات والأجور وأسعار الفائدة والأسعار الأخرى ليست مرنة (Srinivasan 443-427 :1987). إن نظرية ثاني أفضل حالة تنص على أنه إذا لم تستطع السياسة الإقتصادية تلبية جميع الشروط اللازمة لتحقيق أقصى قدر من الرفاه، فإن إرضاء شرط أو عدة شروط قد لا يزيد من الرفاه (أي، قد لا يؤدي إلى أفضل وضع ثان). هذه النظرية تشير إلى أن تحرير سعر واحد (على

سبيل المثال، سعر الصرف) في حين لا تزال أسعار قمع أخرى قد يكون أسوأ من أن جميع الأسعار متباينة.

الثالوث المستحيل: إستقرار سعر الصرف وحركة رأس المال الحرة والإستقلال النقدي

في الفترة من 1979 إلى 1999، مع ميلاد عملة اليورو، كان النظام النقدي الأوروبي يهدف إلى الحفاظ على إستقرار أسعار الصرف EMS ، وحرية رأس المال، والسيطرة الوطنية على السياسة النقدية بين الأعضاء، وصفت ثالوث مستحيل من قبل الإقتصادي في منظمة OECD Helmut Reisen (1993: 21–23، بدعم من Higgins 40–27: 1993). غير أنه في المتوسط مرة واحدة في السنة، لم يعد بوسع البلدان ذات العملة الضعيفة أن تحافظ على التنسيق الوثيق لعملاتها مع العلامة الألمانية، مما يسهم في حدوث أزمة في أسواق النقد الأجنبي أو أسواق رأس المال. ثم واجهت الخزانة الفرنسية أو الإيطالية إحتمال فرض ضوابط على رأس المال أو زيادة أسعار الفائدة في مواجهة إرتفاع معدلات البطالة أو تخفيض قيمة العملة أو توسيع فروقات العملة (كما في منتصف عام 1993 عندما إدعى وزراء المالية الأوروبيون أن الزيادة من 2.5 في المائة إلى 15 في المائة في النطاق المسموح به حول التكافؤ لا يعني التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت).

ومنذ عام 1999 بالنسبة للودائع المصرفية وعام 2002 للمذكرات والقطع النقدية، إعتمد 12 عضوا من دول أوروبا الغربية من الدول ال 25 (ثم 15 عضوا) في الإتحاد الأوروبي عملة مشتركة، اليورو. وفي عام 1992، إعتمد الإتحاد الأوروبي معاهدة الإستقرار والنمو لمعاهدة Maastricht (هولندا). وحددت هذه المعاهدة سقف عجز بنسبة 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكل عضو، وهو أمر ضروري للحفاظ على مصداقية اليورو. وتم إرغام البرتغال من قبل أعضاء اليورو الى خفض الإنفاق العام فى عام 2001 مما اسهم فى حدوث ركود عميق فى الفترة 2002–2003. ومع ذلك، في عام 2003، نجا أكثر من عضوين في الكتلة النفوذ، وهما ألمانيا وفرنسا، من الغرامات والعقوبات الشديدة على إدارة العجز المفرط في الميزانية، مما يشير إلى إنتهاء Maastricht الإكونوميست 45: 2003c). وفي منتصف عام 2005، أعرب نائب رئيس البنك المركزي الأوروبي Lucas Papademost عن قلقه إزاء ضعف أداء الاقتصاد الكلي في البلدان ال 12 الأعضاء في منطقة اليورو (وخاصة إيطاليا) بالنسبة لأعضاء منظمة OECD من خارج اليورو. ونسب الإقتصاديون في منظمة OECD Romain Duval and Jorgen Elmeskov النمو البطيء

نسبيا في بلدان منطقة اليورو مقارنة ببلدان أخرى في منطقة اليورو إلى "غياب الإستقلال في السياسة النقدية") (Atkins و Jenkins 1 : 2005) . وبالنسبة لأقل البلدان نموا، مع سلطة تقديرية أقل للسياسة الإقتصادية من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، فإن الثالوث هو أقل احتمالا . و خلال الثمانينيات وأوائل التسعينات، أظهرت بلدان مثل تايوان وسنغافورة قدرتها على الحفاظ على إستقرار سعر الصرف مقابل الدولار أو سلة من العملات (Reisen 23-21 : 1993) . ومعظم الدول الناشئة الأخرى معرضة جدا لصدمات الأسعار والطلب الخارجية للحفاظ على إستقرار عملاتها مقابل عملات الدول المتقدمة الرئيسية (Wessel 1995 A2 :) . ومع ذلك، فإن الطرف الآخر، الذي يتخلى عن السيطرة على السياسات المالية لهو أمر سيئ . وقد دفعت بلدان غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية في منطقة الفرنك الإفريقي (CFA) تمويلا باهظا عن طريق الإبقاء على عملاتها ثابتة بسعر CFAF50 مقابل الفرنك الفرنسي الواحد من عام 1948 إلى عام 1994 . وخلال معظم هذه الفترة، إفتقرت بلدان الـ CFA إلى الحكم الذاتي لإستخدام السياسات النقدية والمالية وسياسات سعر الصرف لتحفيز الطلب . وبحلول منتصف الثمانينيات، إعتقد الأمم المتحدة (50-47 : 1994) أنه "بعد عدة سنوات من التعديل غير الناجح، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن المركز الأوسط لمنطقة الفرنك سعر الصرف الثابت مقابل الفرنك الفرنسي – كان على محمل الجد مما يعوق جهود التكيف " . ومنذ منتصف الثمانينيات، شهدت بلدان كفا ارتفاعا فعليا في قيمة العملة مقابل البلدان النامية والبلدان المجاورة وانخفاض معدلات التبادل التجاري، مما أسهم في حدوث عجز مزمن في الحسابات الجارية . وفي الفترة من عام 1960 إلى عام 1994 ، ساهمت الأسعار المتباينة لأسعار الصرف في النمو الإقتصادي السلبي أو الإهمال لتشاد والنيجر وبنين وبوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وموريتانيا وساحل العاج والسنغال .

وأزمات العملات التي نوقشت فيما بعد تشير إلى عدم جدوى أسعار الصرف الثابتة بالنسبة لأقل البلدان نموا .

أزمات العملات Currency Crises

ناقش الفصل 14 نقاط الضعف في الأسواق المالية لأقل البلدان نموا والأزمات المالية في الفصل 16 . فالعديد من األزمات امالية تنجم عن أزمة العملة، التي غالبا ما تكون من صرامة سعر الصرف، التي تساهم مع مرور الوقت في حتقيق عملة محلية مبالغ فيها تقلل من قدرة البلد التنافسية على الصعيد الدولي، مما يؤدي إلى عجز مزمن في الحساب الجاري .

ويميز Manuel Montes و Vladamir Popov (19–1 : 1999) بين أزمة العملة الروسية في عام 1998، الناجمة عن قيمة الروبل المبالغ فيها، والأزمة الآسيوية عام 1997، التي كانت نتيجة الإقتراض المفرط من القطاع الخاص في الخارج بدلا من المبالغة في تقدير العملة. وساهم الإقتراض المفرط في فقدان ثقة المقرضين في قدرة المقترضين على خدمة الديون. غير أنه في شرق آسيا، بإستثناء كوريا الجنوبية، كان أحد عناصر الأزمة هو أن العملة المحلية قد حددت بسعر صرف اسمي ثابت، مما أدى إلى إرتفاع حقيقي في قيمة العملة وعجز في الحساب الجاري. وقبل أزماتهم المالية، كانت آسيا وروسيا والمكسيك (أزمة عام 1994) والأرجنتين (أزمة 2001–2003) قد بالغت في قيمة العملات.

تغير الروبل الروسي من Ru 0.67= 1 $ (1990)، إلى $ = Ru5 1995 - 1996)، إلى (1997–1998) $ 1 = Ru6(كل منتصف عام). إن الجهود التي بذلها البنك المركزي الروسي في مطلع التسعينيات بدعم من صندوق النقد الدولي للدفاع عن ربط العملة و "الحفاظ على معدل فائدة داخلي مرتفع" (Montes and Popov 52 : 1999) وسط تضخم بلغ 325 ألفا، 95 (الجدول 2–19)، أدى حتما إلى ركود الصادرات وإرتفاع الواردات. وأدى العجز الدولي المزمن الناجم عن ذلك وتدفقات رؤوس الأموال الضخمة الناجمة عن ذلك إلى تخفيض قيمة العملة في أغسطس 1998. ومع إعادة هيكلة الديون وإنخفاض معدل الروبل المستمر إلى ما يزيد على Ru 200,000 = 1 دولار في الفترة 1999–2000، لم يعد سعر صرف روسيا يعيق الصادرات، التوازن الخارجي.

وكما هو مبين في الفصل 14، شهدت الأرجنتين معدلات تضخم من أربعة أرقام سنتان في أواخر الثمانينات. وردا على ذلك، أنشأت الأرجنتين مجلس العملة في عام 1991، مما يتطلب من البنك المركزي دعم قاعدته النقدية بنسبة 100 في المائة من النقد الأجنبي (أو في حالة الطوارئ، و 20 في المائة من الأصول يمكن أن تكون في الدين الحكومي المقومة بالدولار)[1]. ويضمن مجلس العملة ضمان تحويل كامل للبيزو الأرجنتيني غير المحدود إلى الدولار الأمريكي. وبما أن المصرف المركزي لا يملك أصولا محلية، فإنه لا يمكن أن ينفد من احتياطيات النقد الأجنبي خلال هجوم المضاربة (Mussa 20 : 2002).

وتحتاج الأرجنتين إلى ربط سعر الصرف لبضع سنوات في أوائل التسعينات لتكون بمثابة نقطة إرتكاز لمنع التضخم الناجم عن دفع التكاليف. والواقع أن البيزو المستقر ساعد على توليد "معجزة" من تباطؤ التضخم في الفترة من 1989 إلى 1995 (الفصل 14).

(1) المترجم

ومع ذلك، فإن مجلس العملة جامد للغاية، ويفتقر إلى المرونة عندما لا محالة، كما كان الحال في أوائل التسعينات، أدى البيزو المتزايد المبالغ فيه إلى جعل الصادرات الأرجنتينية غير قادرة على المنافسة، مما أسهم في حدوث عجز مزمن في المدفوعات الدولية خلال التسعينات و2003–2003. وكان البيزو العائم أو الزحف مع الحد الأقصى للسرعة، في أعقاب فترة قصيرة من العملة مربوطة قد ساعدت في إستعادة صادرات الأرجنتين والتوازن التجاري، وتوفير المزيد من الخيارات لتوسيع الإقتصاد الكلي لمنع الإكتئاب 1998–2002 و 2001–2003 التخلف عن السداد إلى صندوق النقد الدولي وغيره من الدائنين (Moffett A10: 1994).

Joseph Stiglitz (2002a)، على الرغم من الإعتراف بأخطاء الأرجنتين، وأخطاء صندوق النقد الدولي لإصراره على التقشف الإقتصادي الأرجنتيني والولايات المتحدة لعدم وجود إئتمانات تجارية. "صندوق النقد الدولي"، وفقا ل ستيغليتز (27: 2002b) "يبدو أنه يخلط بين الوسائل والغايات. . . . يمكن لبلد مثل الأرجنتين أن يحصل على درجة "A"، حتى لو كان لديه بطالة مزدوجة الرقم لسنوات، ما دامت ميزانيته تبدو في التوازن ويظهر التضخم في السيطرة! "بالنسبة إلى Stiglitz (2002a)، إذا كانت الولايات المتحدة قدمت ائتمانات تجارية إلى الأرجنتين، كما فعل المستوردون الأمريكيون للمكسيك في عام 1995، أو كما فعل وزير المالية الياباني Kiichi Miyazawa لأقل البلدان نموا في شرق آسيا خلال الأزمة، فإن أزمة الاكتئاب وأزمة الديون في الأرجنتين كانت أقل خطورة (Stiglitz 2002a).

التعويم الموجه المضاف

قد أكد Stanley Fischer (1: 2001b)، بوصفه النائب الأول للمدير العام لصندوق النقد الدولي، في محاضرة بارزة للجمعية الإقتصادية الأمريكية، أنه خلال التسعينات والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين

دول عدة . . . وغيرت نظم أسعار الصرف الخاصة بها، والانتقال من أوتاد لينة عرضة للأزمات إلى أوتاد صلبة أو أنظمة عائمة. ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه، ولا سيما بين بلدان الأسواق الناشئة.

بالنسبة إلى Fischer (1: 2001a)، تشير الأوتاد "الناعمة" إلى أي شيء آخر غير الحلول الثنائية القطب أو المزدوجة، وهي عبارة عن أوتاد صلبة (لوحات العملة والدولرة) وعوامات مدارة أو مستقلة، من جهة أخرى. وبالنسبة للبلدان التي تفتح لتدفق رؤوس الأموال الدولية، يؤكد Fischer (2001b:4) أن "الترتيبات المستثناة هي

أنظمة ثابتة وقابلة للتعديل ونظام أسعار الصرف الضيقة النطاق". ويستند رأيه إلى أن الأوتاد الناعمة غير قابلة للإستدامة يستند إلى دراسة استقصائية أجراها صندوق النقد الدولي لأسعار الصرف في الأسواق الناشئة بحكم الأمر الواقع، على الرغم من أنه من المحتمل أن تشمل الأوتاد الناعمة البلدان التي تحاول أحد الحلول ولكنها تفشل، وبالتالي تحيز العينة. وعلاوة على ذلك، قد يكون ضغط صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية عاملا في تحريك أقل البلدان نموا عن أنظمة سعر الصرف الوسيطة (الربط البسيط) (2001b: 4 Fischer).

وقد تناقضت الأزمة الأرجنتينية في وقت لاحق من عام 2001 مع وجهة نظر Fischer القائلة بأن الأوتاد الصلبة جدا قابلة للإستمرار بالنسبة للبلدان المفتوحة لتدفقات رؤوس الأموال الدولية. يتم إدارة الحل الزاوية الوحيدة اليسار أو مستقلة العائمة.

يقول Morris Goldstein الإقتصادي الدولي (44-43، 1: 2002) أن "التعويم الموجه المضاف" لا يشير إلى أي سعر معلنة في سعر الصرف وتحديد أسعار الصرف بشكل رئيسي من قبل السوق. بيد أن السلطات النقدية ستتدخل في سوق الصرف من أجل "التقليل" من التقلبات المفرطة في المدى القصير أو الحفاظ على سيولة السوق. ولا يسمح هذا التعويم فقط بإستخدام سعر الصرف كمقياس للسوق لتقييم السياسات (1246-1215 Tavlas: 2003)، وامتصاص الصدمة "لاستيعاب صدمات خارجية أفضل" (63 Edwards: 2004)، ولكنه يسمح أيضا بمزيد من الحرية لمتابعة (أنظر الفصل 19 بشأن التوازن الداخلي والخارجي).

"زائد" يقف على إستهداف التضخم والتدابير للحد من عدم تطابق العملة. ويجمع هذا النظام بين أفضل العوامات والإستقلالية النقدية والقدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية الكبيرة، ولكنه يوفر أيضا مرساة اسمية لمنع انخفاض قيمة العملة والتضخم التراكمي ويحد من حركة سعر الصرف لمعالجة "خوف العوامات" من أقل البلدان نموا (7 -8 Fischer: 2002b). ومن شأن السماح بأسعار الصرف بالتحرك بما فيه الكفاية لتذكير المشاركين في السوق الخاصة، مثل مستثمري الدول المتقدمة، بمخاطر العملة، أن يقللوا من تدفقات رؤوس الأموال الداخلة التي كثيرا ما تؤدي إلى انعكاسات كبيرة من تدفقات رؤوس الأموال الناجمة عن الذعر (Goldstein viii: 2002).

يعني إستهداف التضخم إعلانا عاما عن هدف رقمي (أو تسلسل). وتوفر الحكومة للبنك المركزي استقلالية كافية لوضع السياسة النقدية لتحقيق المعدل المستهدف. ويخضع المصرفيون المركزيون أيضا للشفافية والمساءلة، كي يبلغوا الجمهور بأسباب السياسة النقدية ومدى حصولهم على أهدافهم (44 Goldstein: 2002).

ويحدد Goldstein (44: 2002) عدم تطابق العملة كطرف تختلف فيه عملة العملة لأصول بلد ما (أو القطاع) عن أصوله، بحيث تكون قيمته الصافية حساسة للتغيرات في سعر الصرف". سوف يفرض خسائر كبيرة على البنوك وعملائها. ويمكن للسلطات النقدية أن تثبط عدم التطابق من خلال السماح لأسعار الصرف بالتحرك بما فيه الكفاية لتذكير الأطراف الفاعلة في السوق بالمخاطر ونشر البيانات عن أوجه عدم التطابق والحد من المراكز الصافية المفتوحة للبنوك بالعملة الأجنبية من خلال اللوائح وتطوير أسواق رأس المال الأعمق التي تمكن من التحوط بشكل أفضل وحظر الإقتراض الحكومي في أو القيام بالإلتزامات بالعملة الأجنبية التي يتكبدها المقيمون المحليون غير قابلة للتنفيذ في المحاكم المحلية "(المرجع نفسه، الصفحات 44-45).

وإستخدمت تشيلي ومنقطة القدس إستهداف التضخم بنجاح. وإستغرقت تشيلي تسع سنوات من بداية استهداف التضخم في عام 1990 لتحقيق الإستقرار، في حين إستقرت منقطة القدس في ست سنوات بعد بدء الاستهداف في عام 1991 (Goldstein 2002 :62). في الواقع، Frederic Mishkin و Klaus Schmidt-Hebbel (33: 2001) يشيران إلى أنه على الرغم من القضايا التي لم تحل، على مدى السنوات العشر الماضية، "كان إستهداف التضخم ناجحا جدا في السيطرة على التضخم وتحسين أداء الإقتصاد".

ومع ذلك، وكما يشير المراجع Tavlas (2003)، لا تعتبر وجهة نظر Goldstein حول التعويم المنظم المضاف كالكأس المقدسة. ويعتمد الكثير على مصداقية الحكومة. ولا يمكن لأي نظام لأسعار الصرف أن يقضي على الجهود الفاشلة الرامية إلى تحقيق الإستقرار. ومع ذلك، فإن العائمة المدارة، جنبا إلى جنب مع إستهداف التضخم وتجنب عدم تطابق العملات، لديها إمكانات كبيرة مثل أي نظام لأسعار الصرف لمساعدة أقل البلدان نموا على إمتصاص تضخمها بأقل قدر من التضحية بالنمو والعمالة.

التكامل الإلقليمي Regional Integration

في عام 2001، لم يصل سوى 25 في المائة من إجمالي صادرات أقل البلدان نموا البالغ 658 بليون دولار إلى أقل البلدان نموا الأخرى (البنك الدولي 318-314: 2003h). ويشير ذلك إلى بعض الخبراء الإقتصاديين إلى إمكانية تحقيق مكاسب كبيرة في الإنتاج من زيادة التجارة داخل البلدان الأقل نموا (وتحركات العوامل). وقد دعا العديد من زعماء أقل البلدان نموا، الذين أحبطوا بسبب حماية الدول المتقدمة وإنعدام الإقتصادات الداخلية وتدني معدلات التبادل التجاري للمنتجات الأولية، إلى الإندماج

الإقتصادي وهي مجموعة من الدول تقلل أو تلغي الحواجز التي تحول دون التجارة وتحركات الموارد فيما بين البلدان الأعضاء. ويتراوح التكامل على طول سلسلة متصلة من أبسط أشكالها وترتيب تجاري تفضيلي إلى منطقة تجارة حرة وإتحاد جمركي وسوق مشتركة وإتحاد إقتصادي وإلى التكامل الأكثر تقدما وهو إتحاد إقتصادي ونقدي كامل.

وينص ترتيب التجارة التفضيلية، الذي تجسده منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي PTA ، الذي بدأ في عام 1982، على تخفيض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية فيما بين البلدان الأعضاء عنها بين الأعضاء وغير الأعضاء؛ في عام 1995، تحولت منطقة التجارة التفضيلية إلى السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي COMESA ، التي أصبحت على الرغم من اسمها إتحادا جمركيا في عام 2000. تجدر الاشارة إلى إن ترتيبات التجارة التفضيلية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمى SAPTA التى تضم الهند وباكستان وبنجلاديش وسيريلانكا قد أنشئت فى عام 1995.

ومنطقة التجارة الحرة FTA ، مثل إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) التي وقعت في عام 1993 بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، تزيل الحواجز التجارية بين الأعضاء، ولكن كل بلد يحتفظ بحواجزه الخاصة ضد غير الأعضاء. وينص إتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية على التجارة الحرة للسلع ومعظم الخدمات (على مراحل بحلول عام 2009) وحرية حركة رأس المال في معظم القطاعات، ولكن ليس هجرة العمالة الحرة. ولأن التعريفات الخارجية تختلف FTAs ، فإن إتفاقات التجارة الحرة تحتاج إلى قواعد منشأ، على سبيل المثال، لضمان أن معظم القيمة المضافة تنبع من البلدان الأعضاء. وفي NAFTA ، تمنع هذه القواعد الشركات الآسيوية والأوروبية من إنشاء عمليات التجميع في المكسيك كباب خلفي للأسواق الأمريكية والكندية (Morici 2004). في عام 1991، نقض مفاوضو NAFTA التحدي الأمريكي لمحتوى محلي بنسبة 50 في المئة من صادرات كندا من سيارات هوندا.

وقد أعرب المستطلعون عن أملهم فى أن تكون إتفاقية التجارة الحرة الثنائية بين الولايات المتحدة وتشيلى التى تم توقيعها فى عام 2003 الخطوة الاولى نحو إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الأمريكتين فى نهاية المطاف وهى نصف الكرة الغربى. في عام 2004، كان التقدم نحو تحقيق هذا الهدف غير مؤكد، على الرغم من أنه، كما هو مبين في وقت لاحق، ليس بالضرورة خسارة. وقد أعرب المستطلعون عن أملهم فى أن تكون إتفاقية التجارة الحرة الثنائية بين الولايات المتحدة وتشيلى التى تم توقيعها فى عام 2003 الخطوة

الأولى نحو إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الامريكتين فى نهاية المطاف وهى نصف الكرة الغربى. في عام 2004، كان التقدم نحو تحقيق هذا الهدف غير مؤكد، على الرغم من أنه، كما هو مبين في وقت لاحق، ليس بالضرورة خسارة. وهناك مثال آخر هو رابطة التجارة الحرة AFTA لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ASEAN ، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS ، والمجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي SADC ، التي أنشئت في عام 1992 خلفا لمؤتمر التنسيق للجنوب الأفريقي، ، التي تأسست في عام 1980 من قبل تسع دول مستقلة ضد الفصل العنصري.

ويعود الإتحاد الجمركي إلى المجموعة الإقتصادية الأوروربية EC ، من عام 1957 إلى عام 1970. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتحاد الجمركي لـ Mercado Comun del Sur (Mercosur)، الذي وقعته في عام 1991 البرازيل وأوروجواي والأرجنتين وباراجواي، ينص على تخفيض التعريفة تدريجيا (مع عدد من الإستثناءات) وحرية تنقل الناس. وتشمل الإتحادات الجمركية الأخرى ميثاق الأنديزية (بوليفيا وكولومبيا وإكوادور وبيرو وفنزويلا)، و (على الرغم من أن إسمها) السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (CACM)، التي تتجاوز منطقة التجارة الحرة للحفاظ على الحواجز التجارية المشتركة ضد بقية من العالم.

فالسوق المشتركة تتحرك خطوة أبعد من الإتحاد الجمركي من خلال السماح بحرية حركة العمال ورأس المال بين الدول الأعضاء. والإتحاد الإقتصادي، الذي لم يحققه الإتحاد الأوروبي بعد، على الرغم من إسمه، يذهب إلى أبعد من ذلك بتوحيد السياسات النقدية والمالية للأعضاء. إن نجاح الولايات المتحدة التي جعلت دستورها عام 1789 إتحادا غقتصاديا ونقديا كاملا، وأن الإتحاد الأوروبي قد ساعد جزئيا على زيادة التكامل الإقتصادي من جانب أقل البلدان نموا (Asante 28–24 :1986؛ Salvatore 328–299 :1995؛ Schiff و Winters 29–26 :2003).

وتسعى المجموعة الإقتصادية الأفريقية AEC ، التى تعمل منذ عام 1991، الى إقامة سوق أفريقية مشتركة ACM فى ست مراحل بإستخدام المنظمات التجارية الغقليمية التسع القائمة ككتل بناء. ويشير المساهمون في إضفاء الطابع الإقليمي في أفريقيا (1999) على أن إقليم Daniel Bach يشيرون إلى أن المنظمات التجارية الإقليمية الأفريقية (بما في ذلك ACM) موجودة فقط على الورق، باستثناء منطقة الفرنك (التي ترتبط الآن باليورو). فالحدود عموما ليست عقبات باهظة التكلفة أمام حركة السلع والموارد، حتى في الدول الفاشلة، حيث أن هناك كمية كبيرة من التجارة غير المسجلة، بما في ذلك تهريب المخدرات وتهريب المعادن.

ولم تنجح العديد من محاولات أقل البلدان نموا في التكامل الإقتصادي. وفي بعض الأحيان، كانت الدول الأقل تطورا قد إستاءت من أن أعضاء النقابة الأكثر تقدما يتلقون) أو يعتقد أنهم يتلقون (حصة األسد من الفوائد. وقد إنفصل التعاون في شرق أفريقيا، وهو مثال على هذا السخط، في عام 1977 وأعيد إحياءه في عام 1996؛ وذهبت الكمية الهائلة من الإستثمار الصناعي الجديد إلى المركز المتقدم نسبيا ونيروبي وغيرها من المدن في كينيا. ومن الصعب العمل على إبرام إتفاقات لتعويض الأعضاء بأصغر حصص من المكاسب، أو تخصيص بعض الصناعات لكل بلد عضو. وعلاوة على ذلك، فإن حجم سوق العديد من الاتحادات، مثل إتحاد شرق أفريقيا EAC و CACM ، صغير جدا بحيث لا يجتذب الصناعات التي تتطلب اقتصادات داخلية كبيرة الحجم. وهناك معضلة ذات صلة هي نظام النقل الموجه من الخارج الذي يفتقر إلى مرافق النقل داخل المنطقة الكافية (Kreinin 396–394 :1987). وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن النظرية تشير إلى أن الإتحاد يكسب أكثر من إعادة تخصيص التخصص من المنتجين الأقل كفاءة الذين يخرجون من هذه الصناعة ويحولون مواردهم إلى أنشطة ذات ميزة نسبية أكبر، فإن معظم أقل البلدان نموا ترى أن هذا "التدمير الخلاق" ضار. ولم تحقق أقل البلدان نموا سوى مكاسب متواضعة في التكامل والتجارة بين بلدان الجنوب في النصف الأخير من القرن العشرين. ومع ذلك، وبسبب تزايد أهمية الجنوب في التجارة العالمية للدخل، يمكننا أن نتوقع زيادة الجهود المبذولة لإدماج العالم النامي.

وننتقل الآن إلى نظر أقل البلدان نموا في الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الإقتصادي الإقليمي مع الدول المتقدمة فيما يتجاوز الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي مع بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ACP. كل E.U 15 قبل عام 2004 بالإضافة إلى سلوفينيا (قبل اليونان والبرتغال في طاولة الغطاء الداخلي) كانت البلدان ذات الدخل المرتفع. أما البلدان الشيوعية السابقة، وهي بولندا وجمهورية التشيك وهنغاريا وسلوفاكيا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا، بالإضافة إلى مالطة وقبرص، فهي بلدان متوسطة الدخل. وتتمثل المزايا الإقتصادية الرئيسية للبلدان العشرة المنضمة إلى الإصلاحات الهيكلية المستمرة لإقتصاداتها وتخصصها وإقتصاداتها الكبيرة من الاندماج في أكبر سوق في العالم (455 مليون في عام 2004) وحرية حركة العمالة بعد عام 2011 وجذب تدفقات رأس المال بسبب إنخفاض العمالة وتكاليف المدخلات الأخرى.

ويتمثل جوهر هذا الفصل في دعم نظام تجارة حرة عالمي متعدد الأطراف مفتوح لتحقيق أقصى قدر من النمو والكفاءة في تخصيص الموارد. وهل اتفاقيات التجارة التفضيلية تبني أو تكتل تعثر لنظام مفتوح متعدد الأطراف؟

GATT (منظمة التجارة العالمية الآن WTO) تسمح للمنظمات التجارية الإقليمية (RTOs) التي تزيل الحواجز بين الأعضاء (في ما لا يزيد عن 10 سنوات بعد تشكيل RTO) ولا تثير الحواجز التجارية ضد غير الأعضاء. ويمكن لـ RTOs أن تقلل من الرفاه العالمي الإجمالي عن طريق تحويل التجارة من بلد عضو يؤدي إلى تشريد الواردات من بلد ثالث أقل تكلفة. وتحول NAFTA بعض المصادر الأمريكية من دول كوريا وتايوان ودول آسيا والكاريبي الأقل تكلفة إلى المكسيك. ومع ذلك، فإن المجموعات الإقتصادية الإقليمية مسئولة أيضا عن بعض خلق التجارة، حيث تقوم شركات بلد مستفيد بتهجير منتجين محليين غير فعالين في بلد عضو. على سبيل المثال، في إطار NAFTA، زادت الولايات المتحدة صادرات لحوم الأبقار ولحم الخنزير والدواجن الأمريكية إلى المكسيك، في حين زادت المكسيك صادرات المنتجات الإلكترونية وفساتين السيدات إلى الولايات المتحدة.

ولكن بعض الإقتصاديين مقتنعون بأن المنظمات الإقليمية للإتصالات تقلل من الرفاهية في العالم. ويعتقد Grossman و Helpman (1994) بأن الضغوط السياسية لتشكيل RTOs أكبر عندما تكتسب الشركات الأعضاء المزيد من تحويل التجارة مما تخسره من خلق التجارة، وهو وضع يحتمل أن يقلل من الرفاه العالمي. Jeffrey Frankel (1997) غير مؤكد ما إذا كان تأثير NAFTA على الرفاهية العالمية كان إيجابيا.

وبصفة عامة، هل تساهم المنظمات التجارية الإقليمية، التي تنظم وفقا للمناطق التي توجد فيها مناطق جغرافية، في زيادة حرية التجارة المتعددة الأطراف؟ Jeffrey Frankel (1997) الجواب هو: ذلك يعتمد على. ومن المرجح أن تحفز المنظمات الإقليمية للإتصالات على خلق صافي التجارة عندما يكون عدد المنظمات الإقليمية للإتصالات في العالم منخفضا (على سبيل المثال، فإن اثنين أو ثلاثة من منظمي التجارب الإقليمية يقتربون من المثل الأعلى للتجارة الحرة في جميع أنحاء العالم)، و 15 تكاليف النقل بين مناطق العالم مرتفعة، وتكاليف النقل داخل RTO منخفضة، وتفضيل السلع RTO منخفضة، وعدم التماثل (حجم RTO في الناتج الإجمالي وعدد من الدول الأعضاء) في التكتلات منخفضة، ومرونة الاستبدال بين السلع المحلية والأجنبية (نسبة الانخفاض في السعر نتيجة للتحول من المحلية إلى المصدر الأجنبي / زيادة النسبة المئوية في الكمية المطلوبة) عالية، وهو عدد يعتمد على مستوى الحماية.

ويعتقد كثير من الإقتصاديين أن تشكيل منطقة تجارة حرة للأمريكتين سيكون ضارا، ليس بسبب صافي تحويل التجارة ولكن بسبب عملية الولايات المتحدة المحتملة لتوسيع منطقة NAFTA إلى FTAA. Gary Clyde Hufbauer و Jeffrey Schott (1994 : 176-183) يعارضون الولايات المتحدة، الدولة المهيمنة في نصف الكرة الغربي، ويتفاوضون على توسيع دولة NAFTA حسب البلد.

ومن شأن هذه المفاوضات الثنائية أن تقسم بلدان منطقة التجارة الحرة FTAA المحتمل إنشاؤها، وأن تفرز قواعد متباينة من شأنها أن تخلق ارتباكا هائلا في النظام التجاري العالمي. وليس أقل هذا الارتباك هو حركة رأس المال واليد العاملة ذهابا وإيابا لأن NAFTA (أو ما يخلفها) والمجموعات الإقليمية الأخرى تغير باستمرار تكوين عضويتها.

في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، وقعت الولايات المتحدة إتفاقيات تجارية ثنائية مع الأردن والمغرب وسنغافورة وتشيلي، إضافة إلى إتفاقها مع إسرائيل في عام 1985. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة لديها ترتيبات ثنائية، تقتصر على بعض المنتجات ، مع عدة بلدان أخرى. ويؤكد Bhagwati و Panagariya (2003) على أن "إتفاقات التجارة الحرة الثنائية تضر بالنظام التجاري العالمي، وذلك بفضل سياسات الولايات المتحدة [. . [تكتيك] يضعف قوة البلدان الفقيرة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف". مع الولايات المتحدة وبلدان نصف الكرة الغربي الأخرى تسعى إلى شبكة الإنترنت (Bhagwati يقول "الآفة") الثنائية (غير موضح هنا) والاتفاقات متعددة الأطراف، ونظام التجارة، مع قواعد أصولها والتعريفات الجمركية، يشبه "وعاء المعكرونة" (Bhagwati 2002a: A10) (أنظر الشكل 11-17).

اليورو والدولار الأمريكي كعملات احتياطية لأقل البلدان نموا

يفتقر الـ 10 أعضاء المنضمين إلى الإتحاد الأوروبي إلى المؤسسات المصرفية ومؤسسات الإقتصاد الكلي للأعضاء الآخرين. وهكذا، لا يتوقع الاقتصاديون اليورو، العملة المشتركة ل E.U 12 أعضاء، ليكون العملة الرئيسية في E.U 10 الإنضمام. حتى سنوات عديدة بعد عام 2005. ولكن قد تستفيد الدول العشر من إنخفاض مخاطر سعر الصرف عند إجراء معاملات مع بقية الإتحاد الأوروبي، شركائها التجاريين الرئيسيين.

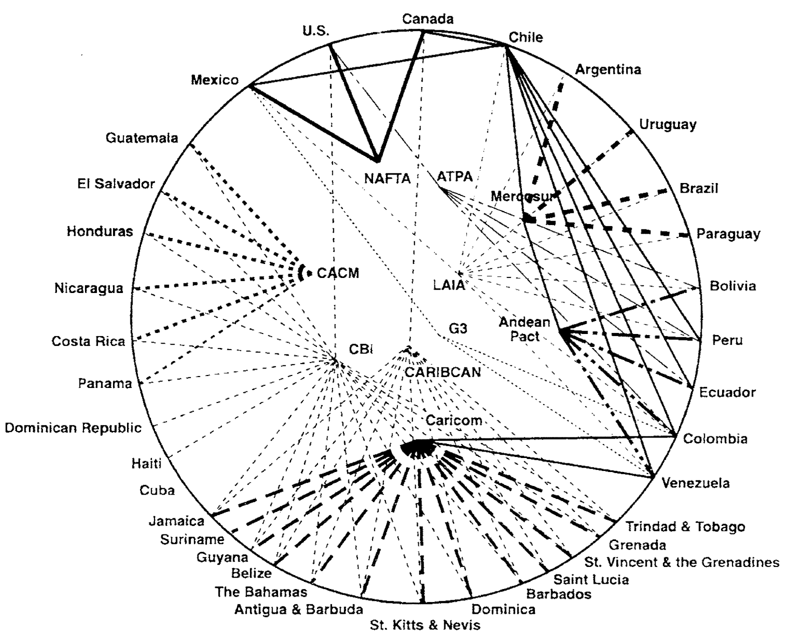


FIGURE 17-11. Western Hemisphere Trade Agreements (c. 2000). *Source:* Frankel 1997:10.

ما هو الدور الذي ستضطلع به أقل البلدان نموا في تحديد الأهمية النسبية للدولار واليورو كعملة احتياطية؟ وبالإضافة إلى ذلك، ما هو التأثير الذي سيتحول من الدولار إلى اليورو على التدفقات الرأسمالية الضخمة إلى الولايات المتحدة، التي تستخدم لتمويل عجز مزمن في ميزان المدفوعات؟ بالفعل، Jacques Polack (60 : 1998) يقول أن النظام النقدي العالمي الذي يهيمن عليه الدولار قد حل محله نظام قطبيين ونصف – الدولار واليورو والين. وعلاوة على ذلك، فإن جميع الدول المصدرة للنفط (OPEC)، بإستثناء نيجيريا وفنزويلا، تصدر مزيدا من النفط إلى الإتحاد الأوروبي أكثر من الولايات المتحدة. وفي عام 2003، أخضعت منظمة OPEC للأموال بالدولار الأمريكي لخسارة العملة (Samii و Rajamanickam و Thirunavukkarasu 2004). فقط سوق رأس المال أكثر تطورا في الولايات المتحدة تباطأ التحول بعيدا عن الدولار.

ويعتقد Polack (60 : 1998) أنه بحلول عام 2010، ستبلغ احتياطيات اليورو ما يصل إلى نصف إحتياطي الدولار. وعلاوة على ذلك، ومع تطور أسواق رأس المال في منطقة اليورو، فإن الأوروبيين سيقدمون القروض إلى أقل البلدان نموا. ومن المؤكد أن كل هذه التغييرات من شأنها أن تعيد تشكيل التخصصات العالمية وأنماط التجارة أيضا (Cohen 2001:294–314).

تعزيز وحماية ريادة الأعمال الناشئة

Promotion and Protection of Infant Entrepreneurship

من المرجح أن تكون المكاسب الديناميكية الناجمة عن إدارة التعلم والتكنولوجيا عن طريق القيام به، بالنسبة لبلدان مثل ماليزيا وتايلند والهند وبلدان أمريكا اللاتينية، كبيرة، على الرغم من صعوبة قياسها. ويمكن أن يأتي الكثير من هذا التعلم الديناميكي من الإنفتاح على التجارة الدولية. فالإستيراد من الإقتصادات المتقدمة تقنيا يحسن الكفاءة الصناعية لأقل البلدان نموا. وعلاوة على ذلك، يمكن لمهندسي وفنيي أقل البلدان نموا إستيراد آلة أجنبية وفكها وتعلم كيفية تجميعها وتعديلها لتناسب الظروف المحلية. ويشير نموذج دورة المنتجات، الذي تمت مناقشته أعلاه، إلى أن الإقتراض التكنولوجي يمكن أن ينتقل من المنتج المستورد إلى نسخة، وعادة ما تكون أقل شأنا من حيث الجودة، وإبطاء التحسن، مع الدرجات والتخصصات الدقيقة، التي تأتي مع الخبرة، وتحسين هبة رأس المال البشري والمادي، وتحول في الميزة النسبية. ومن الأمثلة على أقل البلدان نموا التي تتبع هذا التسلسل اليابان في ثمانينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين والنمور الآسيوية بعد عام 1970.

ويمكن لأقل البلدان نموا أن تستجيب للطلب الدقيق للمستهلكين الأجانب، كما فعلت صناعة الغزل والنسيج في اليابان في 1920 و 1930، وإعادة توجيه نفسها من الحرير إلى القطن والرايون البضائع التي تطلبها النساء الأمريكيات. أو العمالة في العالم الثالث تتعلم لإنتاج المدخلات وأجزاء إلى مواصفات دقيقة. في أواخر القرن التاسع عشر، قام اليابانيون بتحسين تقنيتهم من خلال العمل مع شركات غربية (Lockwood 1954: 331-32؛ إقتصاديو 1995c: 78؛ Nafziger 1995: 38-39، 43، 47، 137). وفي وقت لاحق، في الثمانينيات والتسعينات، كما ذكر آنفا، تعلم العمال في ASEAN أن يلبيوا مواصفات الصناعة اليابانية المتقدمة.

وثمة بديل آخر لحماية الصناعة الناشئة من المنافسة الأجنبية من خلال التعريفات الجمركية هو حماية ريادة الأعمال الناشئة من خلال فرض قيود على الإستثمار الأجنبي ومن المؤكد أن الحد من رأس المال الأجنبي عن طريق المطالبة بملكية أغلبية محلية في قطاعات معينة والإحتفاظ بقطاعات أخرى كليا للمشاريع المحلية والحد من إعادة الأرباح من رأس المال الأجنبي وأرباح العاملين الأجانب (أنظر الفصل 14) قد يثبط الإستثمار والمشاريع الخارجية.

ومع ذلك، وكما أشارت صحيفة وول ستريت في منتصف عام 1994، "كانت

مداهمات الإستثمار الأجنبي هبة متباينة للمكسيك والأرجنتين، التي شهدت عملاتها إرتفاعا كبيرا مقابل الـدولار. فالعملات المبالغ فيها تجعل الصادرات من المكسيك والأرجنتين أكثر تكلفة والواردات أرخص ". ونتيجة لذلك، واجهت الدولتان عجزا كبيرا في سلعها وخدماتها وحسابات الدخل الدولية في أوائل التسعينيات.

وعلى النقيض من المكسيك والأرجنتين، فضلت تشيلي رواد لأعمال المحليين والرأسماليين دون قيود صارمة على رأس المال الأجنبي. وعلى الرغم من أن التحرير الإقتصادي في تشيلي في مطلع التسعينات تجاوز ما كان عليه فعليا في جميع بلدان أمريكا اللاتينية الأخـرى، فإن شيلي لديها الضوابط الأكثر صرامة فيما بين البلدان اللاتينية على رأس المـال القـادم، مما يحمي المؤسسة المحلية دون تباين سعر صرف العملات الأجنبية بدرجة كبيرة. وفى عام 1994، طلبت الحكومة التشيلية من الشركات الأجنبية (او الشركات اتلشيلية ذات المتعاونين الأجانب) تقديم إصدار أدنى قيمتها 25 مليون دولار فى البورصة التشيلية والحصول على موافقة وكالتين من وكالات التصنيف الأجنبى. وبالإضافة إلى ذلك، إضطرت الشركة الأجنبية إلى دفع ضريبة ضخمة على أرباح رأس المال وإنتظار سنة واحدة لإعادة أموالها إلى الخارج. وبلغت الإستثمارات الأجنبية 21 مليون دولار في المكسيك و 15 مليار دولار في البرازيل و 11 مليار دولار في الأرجنتين و 4 مليارات دولار في فنزويلا بينما لم تتجاوز بليون دولار في تشيلي في عام 1993. بيد أن منظمى الأعمال والمدخرين التشيليين إستجابوا، في الوقت نفسه، بمستويات عالية من تكوين رأس المال المحلي والمشاريع الجديدة، وأداروا دورات الإزدهار والتمويل وميزان المدفوعات المرتبطة بالإستثمار الأجنبي في الثمانينات (المرجع نفسه). ويرى UNCTAD (1994a : 136) أن جولة أوروجـواي في مجموعة الـ GATT لم تكن واضحة بشأن مدى السماح بحماية أقل البلدان نموا لتنظيم المشاريع المحلية وتنظيم الإستثمار الأجنبي المتصل بالتجارة.

الأسواق السوداء والمعاملات غير القانونية

Black Markets and Illegal Transactions

شكلت الأسـواق السوداء لشكل النقد الأجنبي إستجابة للقيود المفروضة على التجارة (التعريفات والحصص والضوابط الإدارية) والضوابط على معاملات العملة (كما في الشكل 9–17). وفي منتصف عام 1983، كانت العلاوة للسوق السوداء بالنسبة للسوق الرسمية للعملات الأجنبية 310 في المائة في نيجيريا (أي سعر السوق السوداء $1 = ₦2.95 كان 410 في المائة من المعدل الرسمي ($1 = ₦0.72 و 72 في المائة في إكـوادور و 27 في المائة في باكستان و 26 في المائة في المكسيك و

6 في المائة في المغرب و 3 في المائة في ماليزيا. وفرض قيود التبادل والتجارة يخلق حوافز للبضائع المستوردة ذات القيمة العالية (إيداع عائدات من العملات الأجنبية الزائدة في الحسابات المصرفية الأجنبية) وتهريبها. وتخلق التجارة غير المشروعة طلبا على العملة غير المشروعة، مما يحفز إمداداتها، مما يؤدي إلى إنشاء سوق سوداء إذا كان البنك المركزي غير قادر أو غير راغب في تلبية جميع الطلب بالسعر الرسمي للعملات الأجنبية. وتشمل المصادر الرئيسية لتوريد العملات الأجنبية غير المشروعة تهريب الصادرات، والصادرات التي لا مفر منها والواردات الزائدة عن الفواتير والتبادل من قبل السياح الأجانب أو تحويل التحويلات من خلال قنوات غير رسمية وإنحراف المسئولين الحكوميين مقابل رشاوى أو مزايا. والأسواق السوداء للصرف الأجنبي لها آثار سلبية عديدة على السلطات الحكومية: تكلفة الإنفاذ وفقدان إيرادات التعريفات الجمركية وتشجيع الفساد الحكومي والسعي للإيجار وفقدان الدخل للحكومة على المعاملات بالعملات الأجنبية. وتحرير السوق الرسمية للعملات الأجنبية وهو عمل يؤدي عادة إلى إنخفاض قيمة العملة المحلية، سيقلل عادة من سعر السوق السوداء مقابل العملات الأجنبية.

وعلى الرغم من أن التقديرات غير دقيقة، فإن المعاملات غير المشروعة والأسواق السوداء هي عناصر هامة في التجارة الدولية. ويقدر مجلس التنمية الخارجية 1990 صادرات المخدرات غير المشروعة (الكوكا والكوكايين والماريجوانا والهيروين) بنسبة 186 فى المائة من عائدات التصدير القانونية فى كولومبيا و 184 فى المائة فى بوليفيا و 136 فى المائة فى جامايكا و 121 فى المائة فى المكسيك و 90 فى المائة فى بيرو و 39% في باكستان. كما أن نسبة صادرات الأفيون والهيروين في أفغانستان والمثلث الذهبي (بورما وتايلاند ولاوس) ونسب التصدير غير القانونية في بعض البلدان الأخرى الأقل نموا هي أيضا كبيرة الإكونوميست، 8 أكتوبر 1988، ص 22؛ مجلس التنمية الخارجية 1991: 30) . وبالنسبة للعديد من أقل البلدان نموا، تكون التدابير الرسمية لعناصر ميزان المدفوعات حتما مشبوهة.

Nafziger (2006b) يناقش "النظام الإقتصادي الدولي الجديد: الجمعية العامة للأمم المتحدة مقابل الليبرالية الجديدة".

ملخص الفصل Conclusion

1 – تستفيد أقل البلدان نموا عموما من سياسة التجارة الحرة حيث تنتج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية. يساعد عامل الوقف والتكنولوجيا على تحديد الميزة النسبية للبلد.

2 - تشمل الإستثناءات من حجة التجارة الحرة زيادة العوائد من حيث الحجم والإقتصادات الخارجية والاقتراض التكنولوجي المحتمل والتغيرات في عامل الوقف وتعريفة الإيرادات وزيادة العمالة وتحسين التوازن بين التجارة وزيادة الإستقرار المحلي والدفاع الوطني ومكافحة الإغراق وتقليل ترف إستهلاك. ومع ذلك، فإن معظم هذه الحجج الجمركية أضعف مما يفكر فيه العديد من صناع السياسات الإقتصادية في أقل البلدان نموا.

3 - على مدى أكثر من 100 سنة منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ربما إنخفضت أسعار السلع الأساسية (مؤشر أسعار الصادرات / مؤشر أسعار الواردات) من مصدري المنتجات الأولية.

4 - يكون ترويج الصادرات أكثر فعالية عموما من الإستعاضة عن الواردات في توسيع الناتج والعمالة.

5 - ركز النمو السريع في الصادرات المصنوعة في أقل البلدان نموا في العقود القليلة الماضية أساسا في البلدان المتوسطة الدخل مثل تايوان وكوريا الجنوبية وهونج كونج وسنغافورة وإسبانيا والبرازيل وتايلند وإندونيسيا وماليزيا.

6 - على الرغم من أن النظام المعمم للأفضليات التعريفية ومفاوضات جولة طوكيو في السبعينات قد خفضت التعريفات الجمركية للدول المتقدمة على الواردات من أقل البلدان نموا، فإن هذه المكاسب ربما تكون قد فاقتها الخسائر الناجمة عن السياسات الحمائية التي أنشئت خلال الثمانينات. وبالإضافة إلى ذلك، زادت الدول المتقدمة من الحواجز التجارية غير الجمركية على واردات أقل البلدان نموا، ولا سيما السلع كثيفة العمالة، في أواخر السبعينات والثمانينات والتسعينيات.

7 - فيما يتعلق بالمنتجات الرئيسية في الدول المتقدمة التي لا تفرض عليها تعريفة على المنتجات الأولية لأقل البلدان نموا، ولكن تعريفة جوهرية على التصنيع والتصنيع تستخدم السلع الأولية كمدخلات، فإن المعدل الاسمي للحماية يقل عن المعدل الفعلي للحماية.

8 - حفز التوسع في الصادرات الأولية النمو الاقتصادي السريع في عدد من البلدان الغربية في القرن التاسع عشر، ولكن هذا النهج كان له أثر محدود على النمو في أقل البلدان نموا اليوم.

9 - على الرغم من أن خطط التمويل التعويضي التي يقدمها صندوق النقد الدولي والإتحاد الأوروبي قد ساعدت على تحقيق الإستقرار في عائدات صادرات أقل

البلدان نموا، لم يتم إنشاء صندوق مشترك، وكانت اتفاقات المخزونات الاحتياطية ذات قيمة محدودة.

10 – تشكل الإعانات الزراعية في الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي واليابان حواجز رئيسية أمام الصادرات الزراعية لأقل البلدان نموا.

11 – يمكن لأقل البلدان نموا التي لديها سعر صرف أجنبي أقل من سعر إزالة السوق أن تحسن حصص الواردات وتشجع على إحلال الواردات وتعزيز الصادرات عن طريق تخفيض قيمة عملاتها. ومع ذلك، قد تكون المكاسب محدودة إذا ما إستمرت الأسعار المحلية في قمعها.

12 – إن التكامل الإقتصادي الإقليمي فيما بين أقل البلدان نموا أو أقل البلدان نموا مع الدول المتقدمة له القدرة على تحقيق مكاسب محدودة في النمو الإقتصادي لأقل البلدان نموا. غير أن التجارة الحرة الإقليمية، وإن كانت متفوقة على إتفاقات التجارة الثنائية، فهي أدنى من التجارة الحرة العالمية في الكفاءة العالمية.

13 – تستفيد البلدان النامية من الإندماج في الإقتصادات التي لا حدود لها في آسيا وأمريكا الشمالية. ومع ذلك، يجب على أعضاء هذه الإقتصادات أن يضمنوا أنهم لا يضحيون بإستقلالهم الإقتصادي ومكاسبهم من التعلم إلى الإندماج كإقتصاد محيطي ضمن إقتصاد بلا حدود ينظمه اليابان أو الولايات المتحدة.

مصطلحات للمراجعة

- الإقتصاد الآسيوي اللامحدود
- التأثير العكسي
- المخزونات الاحتياطية
- التكتل الإحتكاري
- السلع الأساسية للتجارة
- السوق المشتركة
- الميزة النسبية
- الإقتصاد الكامل والإتحاد النقدي
- عدم تطابق العملة
- الإتحاد الجمركي
- جولة الدوحة التنموية
- الإغراق
- التكامل الإقتصادي
- مرونة الطلب على الدخل
- بنود الدخل للتبادل التجاري
- ريادة الأعمال
- حجج الصناعة الناشئة
- إستهداف التضخم
- البرنامج المتكامل للسلع الأساسية
- حقوق الملكية الفكرية
- التجارة داخل الصناعة
- الحرية الإقتصادية
- الليبرالية
- التعويم المنظم المضاف
- المنافسة الإحتكارية
- المنسوجات متعددة الألياف MFA

- الإتحاد الإقتصادي
- معدل الحماية الفعال
- قانون Engel
- اليورو
- ضوابط الصرف
- تصدير القوة الشرائية
- نظرية نسب العناصر
- منطقة تجارة حرة
- الإتفاقات العامة بشأن التجارة في الخدمات (GATS)
- نظام الأفضليات التعريفية المعمم(GSP)
- تقاسم الإنتاج العالمي
- مجموعة الـ ٧٧
- نظرية Heckscher–Ohlin
- إحلال الواردات
- الثالوث المستحيل
- سعر الصرف الأجنبي (سعر الصرف)
- أطروحة Prebisch–Singer
- الترتيبات التجارية التفضيلية
- نموذج دورة المنتج
- تمايز المنتجات
- التقدير الحقيقي
- سعر الصرف الحقيقي
- قواعد المنشأ
- واحدة من شروط التجارة الفئوية
- حقوق السحب الخاصة (SDRs)
- نظرية النمو الأساسية
- ميزة تكنولوجية
- إنشاء التجارة
- تحويل التجارة
- جولة أوروجواي
- منظمة التجارة العالمية

أسئلة للمناقشة

1. ما هي الحجج الرئيسية لمناهضة التعريفات الجمركية وضدها في أقل البلدان نموا؟ وفي الدول المتقدمة؟
2. إعرض الحجج الأربع للتعريفات التي تعتبرها أقوى ثم أشر إلى نقاط ضعفها.
3. ناقش مدى كفاية إستخدام نموذج مع ثلاثة عوامل الأرض والعمل ورأس المال – في تحديد الميزة النسبية. كيف يمكننا توسيع نموذج Heckscher–Ohlin لشرح الميزة النسبية لأقل البلدان نموا على نحو أكثر واقعية؟
4. ناقش ما إذا كان من شأن أقل البلدان نموا الفقيرة في رأس المال أن تستورد بشكل أفضل السلع كثيفة رأس المال من الخارج، وأن تجتذب رؤوس الأموال من الخارج، وأن تدعم وتحفز الإنتاج الذي يحول ميزة نسبية إلى هذه السلع، أو أن تستخدم سياسات تحريرية لرأس المال وأسواق عوامل أخرى.
5. هل تواجه أقل البلدان نموا معدلات تدهور تجارية تاريخيا؟
6. ما هي الحجج الرئيسية للحماية من الدول المتقدمة مقابل أقل البلدان نموا؟ ما مدى

صحة هذه الحجج؟

7. ما هو أكثر فعالية في توسيع الناتج والعمالة في أقل البلدان نموا: توسيع الصادرات أو إستبدال الواردات؟ ما هي السياسات التي تتجنب التحيز ضد الصادرات؟

8. ميز تلك البلدان الأقل نموا التي حققت نجاحا أكبر في توسيع الصادرات في الربع الأخير من قرن أو نحو ذلك.

9. لماذا يعتبر المعدل لحماية التعريفات مقياسا ضعيفا للمعدل الفعال للحماية للسلع المصنعة والمصنعة؟

10. لماذا لا تكون التغيرات الإسمية في أسعار الصرف غير كافية عند حساب إنخفاض قيمة العملة أو التقدير؟ أذكر كيفية حساب سعر الصرف الحقيقي.

11. ما هي أقل البلدان نموا التي إستفادت من المشاركة في شبكات الإنتاج العالمية؟ ما هي أسباب مكاسبهم؟ ما هي الإستراتيجيات التي يمكن أن تستخدمها البلدان الأقل نموا في شبكات GPNs لتصبح جزءا من شبكة إنتاج عالمية؟

12. ما هي التغيرات في الدول المتقدمة التي ستطرأ على سياسات التنمية في مجال التعريفات الجمركية التي من شأنها أن تساعد في تنمية أقل البلدان نموا.

13. ما هي التغييرات التي ينبغي أن تحدثها أقل البلدان نموا في السياسة التجارية لزيادة مكاسبها من العولمة؟

14. ما مدى التقدم الذي أحرزه نظام WTO /GATT في تيسير التوسع التجاري لأقل البلدان نموا منذ عام 1960؟ ما هي التغييرات التي ستوصي بها لنظام / WTO GATT " لتوسيع مكاسب أقل البلدان نموا من التجارة كذلك؟

15. ما هي التغييرات المطلوبة في إتفاقات منظمة WTO لصالح أقل البلدان نموا للاستفادة من التجارة الزراعية؟ ومن التجارة في الخدمات؟

16. تشير إلى طبيعة النظام الدولي الحالي لأسعار الصرف وكيفية تأثيره على أقل البلدان نموا.

17. ما هي الظروف التي يمكن أن تؤدي فيها مكاسب أقل البلدان نموا إلى إنخفاض قيمة عملتها؟ ما هي بعض مزايا الإستهلاك؟

18. ولماذا لا يمكن للجهود الرامية إلى تحقيق سعر صرف لتصفية السوق أن تحسن الكفاءة الإقتصادية والنمو في الإقتصاد المحلي الذي لا يحرر على خلاف ذلك؟

19. هل يمكن لأقل البلدان نموا أن تحقق جميع الأهداف الثلاثة التالية: إستقرار أسعار

الصرف، وحرية رأس المال، والرقابة الوطنية على السياسة النقدية؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فما هي الأهـداف التي ينبغي أن تحظى بأولوية قصوى وما هي المفاضلات بين مختلف الأهداف؟

20. ناقش الأسباب التي جعلت أقل البلدان نموا قد حققت مكاسب قليلة في محاولاتها للتكامل الاقتصادي الإقليمي.

21. هل ينبغي لمنظمة WTO /GATT تشجيع توسيع التكامل الإقليمي فيما بين أقل البلدان نموا؟ إذا لم يكن كذلك، فما هي البدائل التي توصي بها؟

22. ما هي السياسات التي يمكن أن يضطلع بها أقل البلدان نموا لتقليل علاوة السوق السوداء للعملات الأجنبية؟

23. ما هي التغييرات التي تريدها أقل البلدان نموا في النظام الإقتصادي الدولي؟ وما هو التقدم المحرز في تنفيذ هذه المطالب؟ هل أي من المطالب غير متناسقة؟ هل هناك أي مخالفة لمصالح أقل البلدان نموا؟

24. مناقشة المزايا النسبية لمواقف الليبراليين والجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التغييرات في النظام الإقتصادي الدولي.

دليل القراءات

Frankel و Romer (399-379 :1999)؛ وSachs و Warner (1997)؛ و Winters (F10-F15 :2004) مناقشات حول العلاقة بين التجارة والنمو. البنك الدولي (47-40 :2004f) يناقش كيف تؤثر التجارة على الإنتاجية.

يشرح Krugman و Obstfeld (2003) بوضوح نظرية الميزة النسبية. Black (1959) يحلل الحجج للتعريفات. Romer (38-5 :1994a) يناقش تكاليف الرعاية للقيود التجارية. Batra (1992) يجادل ضد التجارة الحرة للولايات المتحدة.

Chang (2002) يربط الدول المتقدمة بسحب سلم الحمائية فقط بعد إستخدامه لتصنيعها في وقت مبكر. ومع ذلك، سوف يرفض Ethier (2002) نهج Chang ، مشيرا إلى أن التعريفات العالمية أقل بكثير اليوم مما كانت عليه في القرن التاسع عشر.

David (1991، 1995) وكتاباته الأخرى تبين كيف أن الميزة النسبية تعتمد على المسار.

ويحلل Cline (2004) السياسة التجارية والحد من الفقر، وتوزيع التجارة والدخل (1997)، بما في ذلك مناقشة Wood (1994). ولدى Udry (2003) عرضا واضحا

لمسألة عمل الأطفال. Antweiler و Copeland و Taylor (908-877 :2001) تحليل التجارة والبيئة.

البنك الدولي، الآفاق الإقتصادية العالمية (GEP)، بما في ذلك طبعة 2004 المذكورة في Nafziger (2006a)، يناقش شبكات الإنتاج العالمية.

Bhagwati (44-33 :2002b) يستخدم حججا لتجنب السعي للحصول على العائد وتحفيز النمو لدعم التجارة الحرة. Bhagwati (2004) يناقش في الدفاع عن العولمة، أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.

ويظهر Mann (1999) المزايا النسبية للولايات المتحدة في الاستعانة بمصادر خارجية في الخارج.

ويوضح Kingston (320-309 :2004) كيف أن قواعد حقوق الملكية الفكرية في منظمة التجارة العالمية توسع نطاق قوة السوق في السوق، وتضر بالتنقل التكنولوجي إلى أقل البلدان نموا وتقليدها، وهو مساهم رئيسي في نمو المتأخرين في القرنين الماضيين.

وتحلل التوقعات الإقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي الآفاق الأخيرة للتجارة والنمو.

Kojima (151-134 :1978) يحلل الإختلافات بين الإستثمارات الأمريكية واليابانية منك في الخارج. Shinohara (128-127، 75-72، 33-32 :1982) يدرس التأثير الطائش من الواردات في عكس أو تكثيف المنافسة في الأسواق الثالثة الناشئة عن التوسع الياباني في التكنولوجيا إلى بلدان آسيوية أخرى. ويناقش 1992) Shojiro) الإقتصاد الآسيوي بلا حدود في اليابان.

ويظهر Burfisher وزملاؤه (2003) أثر إلغاء التعريفات الزراعية والإعانات على الزراعة العالمية. Ray وآخرون (2003) لديهم تحليلا ثاقبة للدعم الزراعي من منظور الولايات المتحدة.

أنظر Reisen (23-21 :1993) حول الثالوث المستحيل.

ويحلل Mussa (2002) أزمة العملة في الأرجنتين؛ Russian و Asian (1999) الأزمات الروسية والآسيوية؛ و Goldstein (1998) الأزمات الآسيوية.

ويناقش Goldstein (2002) العائمة المدارة لصالح أقل البلدان نموا الراغبة في الخروج من أزمة العملة.

وفيما يتعلق بالكتل التجارية الإقليمية الرئيسية وتأثيرها على تخصيص الموارد،

أنظر Frankel (1997)، والبنك الدولي (2003h: 322-324)، و Schiff و Winters (2003)، و Krueger (1999: 105-124).

Edwards (1993: 1358-1393) يدرس الأدبيات حول تحرير التجارة والنمو.

Wyplosz (2001) يحلل تأثير اليورو على أقل البلدان نموا. لمزيد من الأفكار حول اليورو، والدول المنضمة للإتحاد الأوروبي والثالوث المستحيل. أنظر التنمية والموارد المالية والنمو من 41(2) (يونيه 2004) (http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2004/06/index.htm).

Spraos (1983) و Giorgio Ardeni و Wright (1992: 802-812) لديهم مناقشات جيدة للمفاهيم والخلافات بشأن شروط التجارة وأطروحة Prebisch-Singer.

وفيما يتعلق بنظم أسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال، أنظر العدد الخاص من Annals للأكاديمية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية و Tavlas و Ulan (2002).

ويوضح Reisen (1993: 21-23) صعوبة أقل البلدان نموا في الحفاظ على إستقرار أسعار الصرف وحرية تنقل رأس المال والسيطرة الوطنية على السياسة النقدية.

Hufbauer و Schott (1994) و Hufbauer و Schott (1993) ليدهم تحليلا شاملا لتأثير NAFTA على الدول الأعضاء والتكاليف والفوائد المترتبة على متابعة تسلسل مختلف نحو التكامل الإقتصادي في نصف الكرة الغربي. Hallett (1994: 121-146) و Pohl و Sorsa (1994: 147-155) تدرس تأثير الاتحاد الأوروبي على تحويل التجارة وخلقها في أقل البلدان نموا. Schott (2004) يدرس مفاوضات التجارة الحرة المنتشرة في الولايات المتحدة.

ويظهر Borjas و Ramey (1995: 1075-1110) أن المنافسة الأجنبية في الصناعات شديدة التركيز تشكل عاملا هاما يسهم في زيادة عائدات المهارات وزيادة في عدم المساواة في الأجور في الولايات المتحدة.

Miron و Zwiebel (1995) جعل القضية الإقتصادية ضد حظر المخدرات. ويقولون إن السوق الحرة للمخدرات غير المشروعة حاليا من شأنها أن تقلل من جرائم العنف والممتلكات. ويزيد حظر المخدرات من إزدحامها، مما يزيد من الفائدة الحدية ويقلل من التكلفة الحدية للعنف.

(18) التخطيط الإنمائي وصنع السياسات: الدولة والسوق

Development Planning and Policy Making: The State and the Market

معظم الناس يريدون السيطرة والتخطيط لمستقبلهم الإقتصادي. إن تعقيد التكنولوجيا المعاصرة والوقت الطويل بين تصور المشروع وإتمامه يتطلبان التخطيط، إما من قبل الشركات الخاصة أو الحكومة (Galbraith 1967). في الواقع، يقول الإقتصاديون بجامعة شيكاغو Raghuram G. Rajan و Luigi Zingales (293: 2003) إن "الأسواق لا يمكن أن تزدهر دون يد واضحة جدا من الحكومة، وهي ضرورية لإنشاء وصيانة البنية التحتية التي تمكن المشاركين من التجارة بحرية و بثقة."

وكثير من الأنشطة التي تعزز النمو تتطلب سياسة منسقة، على المستوى الوطني في كثير من الأحيان. وتخطيط التنمية هو إستخدام الحكومة لسياسات منسقة لتحقيق الأهداف الإقتصادية الوطنية، مثل الحد من الفقر أو تسارع النمو الإقتصادي. وتشمل الخطة البرامج التي نوقشت في وقت سابق - برامج مكافحة الفقر وتنظيم الأسرة والبحوث الزراعية والإرشاد وسياسات العمالة والتعليم والتكنولوجيا المحلية والإدخار وتحليل المشاريع الإستثمارية والسياسات النقدية والمالية وبرامج تنمية المشاريع الحرة والتجارة الدولية وتدفقات رأس المال. ويشمل التخطيط مسح الوضع الإقتصادي القائم ووضع الأهداف الاقتصادية ووضع السياسات الإقتصادية والإنفاق العام بما يتفق مع هذه الأهداف وتطوير القدرة الإدارية على تنفيذ السياسات، و (حيثما كان ذلك ممكنا) تعديل النهج والبرامج إستجابة للتقييم المستمر. ويجري التخطيط في أقل البلدان نموا الرأسمالية والمختلطة بين القطاعين العام والخاص والاشتراكي. وتخطط البلدان الرأسمالية من أجل تصحيح العوامل الخارجية وإعادة توزيع الدخل وإنتاج السلع العامة (مثل التعليم والشرطة والحماية من الحرائق) وتوفير البنية التحتية والبحوث للقطاعات المنتجة مباشرة وتشجيع الإستثمار وتوفير إطار قانوني وإجتماعي للأسواق والحفاظ على المنافسة والتعويض عن فشل السوق وتحقيق الإستقرار في العمالة والأسعار.

وعادة ما يقوم رئيس الحكومة في البلاد (رئيس الوزراء أو الرئيس) بتعيين الخطة إلى مكتب تخطيط يضم السياسيين والموظفين الحكوميين والإقتصاديين وعلماء الرياضيات والإحصائيين والمحاسبين والمهندسين والعلماء والتربويين وعلماء الإجتماع والمحامين، فضلا عن المتخصصين في مختلف الصناعات والتقنيات والزراعة والتجارة الدولية والإثنولوجيا.

في الخمسينيات، شدد الإقتصاديون على وجود وكالة للخبراء مستقلة عن الضغوط السياسية والبيروقراطية. بعد أن وضعت العديد من خطة متطورة على الرف غير المستخدمة، تحول التركيز إلى لجنة التخطيط مسؤولة مباشرة للسياسيين ومتكاملة مع الإدارات الحكومية في الصناعة والمالية والتجارة والبترول والزراعة والصحة والتعليم والرعاية الإجتماعية، وكذلك مع والإدارات الحكومية والإقليمية والمحلية والمخططين.

والإقتصاديون متضاربون حول دمج البنك المركزي في التخطيط النقدي والمالي للحكومة. ومن المؤكد أن معظم الإقتصاديين يؤيدون دمج السياسة النقدية مع السياسات المالية للإدارة الحكومية. ومع ذلك، لأن العديد من الإقتصاديين يخشون من أن القادة السياسيين والإداريين لن يكونوا يقظين في مكافحة التضخم، ويوصي هؤلاء الإقتصاديين بأن يعمل البنك المركزي بشكل مستقل عن رئيس الدولة والدوائر الحكومية.

ويعتقد Takatoshi Ito (1992 : 89–95) أنه في ظل الإدارة الرئاسية (على غرار الولايات المتحدة)، يتلاعب الحزب الفائز بالسياسة المالية في جهوده لإعادة إنتخابه، في حين أن دولة برلمانية (مثل تلك الموجودة في اليابان أو الهند) لا تتلاعب بالسياسات تحسبا للإقتراب من الانتخابات، ولكنها تنتظر بدلا من ذلك الدعوة إلى الإنتخابات العامة حتى وقت التوسع الإقتصادي المستقل. وهكذا، فإن الحكومات البرلمانية تتلاعب في توقيت الإنتخابات، في حين أن الحكومات الرئاسية تتلاعب في توقيت السياسات الإقتصادية.

هل تختلف السياسات المالية في الدول الديمقراطية عن تلك التي تخضع للأنظمة الإستبدادية؟ ولا يجد علماء السياسة أي فرق بين سياسات الإقتصاد الكلي للحكومات الديمقراطية والسلطوية الراسخة، ولكن البلدان التي تمر بمرحلة تحول إلى الديمقراطية إتبعت سياسات نقدية ومالية أكثر توسعية من ذي قبل وبعد المرحلة الإنتقالية ومقارنتها بالنظم المعمول بها (Sandbrook 1985؛ و Diamondو Linz و 1988 ، Lipset؛ Haggard و Kaufman 1989 : 57–77).

تخطيط الدولة كأيديولوجية للدول الحديثة

كان التخطيط الإقتصادي في أقل البلدان نموا محدودا قبل إستقلاله (وكثيرا ما إكتسبه خلال الخمسينات والستينات). وإستخدم البريطانيون والفرنسيون خطط التنمية (التي وضعتها حكومات الأقاليم بمساعدة لندن وباريس) كأساس للمعونة الإستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت الخطط التي أعدها المسئولون الذين لديهم خلفية تخطيط ضئيلة أو معدومة، هي في العادة قوائم بالمشاريع الإستثمارية. ولم تبذل أي محاولة لدمج مختلف القطاعات الإقتصادية. ومع ذلك، فإن لديهم القوة التي يجري تنفيذها، على النقيض من العديد من خطط الإعتماد على الذات.

ويرى كثير من المثقفين والقادة القوميين والسياسيين أن الرأسمالية التي تقيد الإلتزام بها بشكل صارم خلال الفترة الإستعمارية هي المسئولة عن بطء النمو الإقتصادي لأقل البلدان نموا. وهكذا، بعد منح الإستقلال، دفع القوميون ومناهضي الإستعمار إلى التخطيط الإقتصادي المنظم للدولة لإزالة هذه العقبات الرأسمالية العميقة. تم التعبير عن هذه المشاعر في أيديولوجية (تدعى عادة الاشتراكيين) أيدت دور الحكومة في ضمان الرفاه الإقتصادي الأدنى لجميع المواطنين.

وإتفق العديد من قادة العالم الثالث، حتى من الإقتصادات المختلطة مثل نيجيريا وكينيا والهند وسيريلانكا، مع Kwame Nkrumah (رئيس غانا، 1957-1966) الذي كتب في عام 1965 أن "الحلقة المفرغة للفقر، والتي تبقينا في خضم الفقر الذي نعيشه، لا يمكن كسره إلا بمشروع صناعي مخطط له على نطاق واسع". وقال أنه متشكك في فعالية آلية السوق، قائلا "مزايا التخطيط غير المحسوبة"، وادعى أن تدخل الحكومة في النمو الإقتصادي للبلدان النامية "مقبول عالميا". ومن شأن التخطيط الحكومي القوي أن يزيل الآثار المتباينة للإستعمار ويحرر أقل البلدان نموا من الإعتماد على الصادرات الأولية.

وكما هو الحال في العديد من أقل البلدان نموا، كانت درجة رجال الأعمال ضعيفة عند الإستقلال، تم تعزيز الحجة الداعية إلى دور رئيسي للدولة في قيادة التنمية الإقتصادية. غير أن القرارات المتعلقة بحجم الحكومة كانت تستند عادة إلى أسباب إقتصادية أكثر منها على مصالح النخب الحاكمة. وكان معظم النخب في العالم الثالث من السياسيين والإداريين المحترفين والبيروقراطيين، أرادوا حماية مصالحهم من رجال الأعمال. والنخب مدركة للفوضى في السوق، والتي زادت بسبب عدم سيطرتها، وأنتجت أيديولوجية إحصائية.

الإشتراكية الأفروآسيوية Afro-Asian Socialism

لم تتطابق الغشتراكية الإفريقية والآسيوية مع المفهوم الإشتراكي الغربي لملكية معظم الدولة لرأس المال والأرض (أنظر الفصل الثاني). وبدلا من ذلك، تضمنت المجموعة الأفريقية - الآسيوية عادة ما يلي: مستوى عال من ملكية الدولة للإرتفاع القيادي (القطاعات الرئيسية للصناعات الثقيلة والمعادن والصناعات العسكرية والتعدين والوقود والنقل والخدمات المصرفية والتجارة الخارجية) والرقابة العامة على تخصيص الموارد في القطاعات الرئيسية وتأكيد التجارة الخارجية والإستثمار وإعطاء الأولوية للإنتاج الداخلي والتوطين السريع للوظائف الرفيعة المستوى (Acharya 1981: 117-118).

الجدال التوجيهي

منذ الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل الثمانينيات، فضل كثير من الإقتصاديين في مجال التنمية دورا رئيسيا لدولة أقل البلدان نموا في تعزيز الإستقرار الإقتصادي الكلي والتخطيط الوطني لقطاع عام كبير. وفي أوائل الثمانينات، أكدت سلسلة من تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (على سبيل المثال، البنك الدولي 1981i) على عكس الزيادة المفرطة في القطاع الحكومي لأقل البلدان نموا. والواقع أن شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لإقراض ميزان المدفوعات لأقل البلدان نموا تتطلب في بعض الأحيان خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة في أقل البلدان نموا، وهي جزء من إصلاحات السياسات التي شددت على إصلاح المؤسسات الحكومية وسياسات المنافسة في القطاعين الخاص والعام (Mosley 126-125 :1988).

بدأ التركيز على الخصخصة، التي نوقشت في الفصل 19، ومع بداية 1981-1986 رئاسة البنك الدولي للرئيس السابق للبنك في نيويورك A. W. Clausen وإستمر في ظل مجلس النواب الأمريكي السابق Barber B. Conable (1986-1991)، رئيس بنك نيويورك السابق Lewis T. Preston (1991-1995)، والمصرف الإستثماري السابق في نيويورك James D. Wolfensohn (1995-2005). ولم يكن التركيز مجرد إمتداد لرئيس الوزراء Ronald Reagan ورئيس الوزراء Margaret Thatcher للإقتصاد المحلي لبرامج المعونة والإقراض المتعددة الأطراف التي تقدمها الو لايات المتحدة وبريطانيا والغرب، ولكن أيضا استجابة أقل البلدان نموا لفشل المؤسسات العامة في تلبية التوقعات، خاصة عندما فإنها تعمل تحت قيود الميزانية الناعمة، غياب العقوبات المالية لفشل المؤسسة. وكثيرا ما قدمت حكومات أقل البلدان نموا إعانات ضخمة للمؤسسات العامة التي كان من المتوقع أن تنتج فائضا قابلا للإستثمار.

وينتقد الإقتصادي من جامعة لندن وجامعة كاليفورنيا في لوس أنجليس Deepak Lal (1983) **الفكرة التوجيهية لإقتصاديي التنمية**: وجهة النظر بأن النظرية الاقتصادية القياسية لا تنطبق على أقل البلدان نموا، ويجب أن تحل محل آلية الأسعار ضوابط حكومية مباشرة، والموارد فإن التخصيص له أهمية طفيفة في تصميم السياسات العامة. ويؤكد Lal أن زوال إقتصاديات التنمية سيكون مؤاتيا لإقتصاديات أقل البلدان نموا وإقتصاداتها.

وينتقد النقاد أن Lal لا يعرف إقتصاديي التنمية ليشمل جميع المؤلفين في تطبيق الإقتصاد لأقل البلدان نموا ولكن فقط أولئك المؤلفين الذين يختلف معهم. وعلاوة على ذلك، وصف Lal لآرائهم هو الكاريكاتير: Dudley Seers، وهو مثال لـ Lal، ويرفض الإلتزام الصارم للنظرية الإقتصادية القياسية (انظر الفصل 1)، تفضل التحويلات الدخل بدلا من التحكم في الأسعار لإعادة توزيع الدخل، وينتقد التخطيط المادي مفصل. كما أن Lal محق في إسناد نجاح تايوان وكوريا الجنوبية إلى إتجاه حكومي ضئيل، لا البنك الدولي في ربط النمو السريع في ملاوي في السبعينات بتدخل منخفض في الأسعار. وقد أصدرت تايوان وكوريا إصلاحات الأراضي في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينيات؛ وقدمت إعانات للمنتجات الزراعية ومدخلاتها ابتداء من الستينيات؛ وإستخدمت بنشاط الحوافز الحكومية والضوابط والحماية لتعزيز الصناعات لتوسيع الصادرات منذ الحرب العالمية الثانية. ويقول منتقدو البنك الدولي إن السياسة الزراعية في ملاوي في السبعينيات شهدت تباينات كبيرة في الأسعار، وأن نقل الموارد من زراعة الفلاحين إلى الزراعة التجارية والصناعة قد بالغ في تقدير النمو المصاحب لإنخفاض الإنتاجية الزراعية للفلاحين وإنخفاض متوسط الدخل الحقيقي للسكان ككل. وتعكس المناقشة في هذا الفصل توافقا متزايدا في الآراء بين الإقتصاديين في مجال التنمية على التخطيط والسوق والقطاع العام في مكان ما بين وجهات نظر Lal ورجاله ونسائه من القش، والروائيين (Kydd و Christiansen 74–355: 1982؛ والبنك الدولي 63–1983i: 60؛ Fransman 1984: 50–56؛ Hamilton 1984: 38–43؛ Kydd 1984؛ Moore 1984: 57–64؛ Wade 1984: 65–70؛ Stewart 1985: 282–292).

إطار محتوى الفصل Scope of the Chapter

نحن ننظر أولا في تخطيط الدولة كأيديولوجية للدول التي حصلت على الإستقلال منذ الحرب العالمية الثانية. أما القسم الثاني فيفحص التخطيط السوفيتي، ويتناول القسم الثالث التخطيط الهندي وآثاره على أقل البلدان نموا. الجزء الرابع يحدد حجج ما قبل

السوق والتخطيط. خامسا، ننظر إلى الحاجة إلى التخطيط الإرشادي في معظم أقل البلدان نموا. وتحلل الأقسام 6–8 أهداف وأدوات التخطيط، ومدة الخطة، وحدود نماذج التخطيط. وفي القسم 9، ندرس البيانات الإقتصادية لأقل البلدان نموا، مع التشديد على وضع جدول للمدخلات والمخرجات. ويتناول القسمان الأخيران السياسات العامة تجاه القطاع الخاص والنفقات العامة.

التخطيط السوفيتي Soviet Planning

حتى أواخر الثمانينيات، تحول العديد من أقل البلدان نموا إلى الإتحاد السوفيتي للحصول على دروس في تخطيط الدولة. من عام 1928 من خلال إعادة الهيكلة الإقتصادية Mikhail Gorbachev (perestroika) خلال أواخر الثمانينيات، أذن خطة السيطرة السوفيتية ما أنتجت كل قطاع قطاع الأعمال الرئيسية وكم إستثمرت. ولكن حتى التخطيط السوفيتي، وربما أكثر شمولا من أي بلد آخر من أي وقت مضى، لم يكن مخططا تماما وضبط صارم كما قد تعتقد. وبدأ التخطيط السوفيتي متواضعا. خلال الحرب الأهلية 1918–1921، تجاهلت المؤسسات توجيهات التخطيط. حتى عام 1925 إلى عام 1926 Gosplan ، لجنة تخطيط الدولة في إتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية، الذي يتشاور مع الوزارات والجمهوريات والشركات، لديها الموظفين والسلطة لتخطيط علاقات الدخل والمخرجات مفصلة.

في القطاعات الرئيسية المخططة مركزيا (الصناعات الثقيلة، والكثير من الصناعات الخفيفة، وجزء صغير من الزراعة) في ربع قرن بعد الحرب العالمية الثانية، كان هناك الكثير من السلطة التقديرية المحلية، خارج الحكومة ببساطة لا يمكن السيطرة على جميع التفاصيل العمليات. على سبيل المثال، سوء الأحوال الجوية أو نقص في بعض الأحيان تمنع تسليم المواد الأساسية بحيث مديري المشاريع تعديلها من خلال الإكتناز والمقايضة والترتيبات غير الرسمية الأخرى. وفي أواخر الثمانينيات، ظل أكثر من نصف الناتج القومي الإجمالي السوفياتي خارج نطاق المخططين وتحت سيطرة المسئولين المحليين والشركات وحتى الأسواق الخاصة. غير أن هذه الأنشطة كانت تعتمد عموما على سياسات الدولة المتعلقة بالضوابط المالية والشراء والتسعير وجداول الأجور وتنقل اليد العاملة والتعليم والتدريب وضرائب دوران التجارة الخارجية وما إلى ذلك (Gregory و Stuart 1994).

وإعترف Leon Trotsky بصعوبات التخطيط المركزي السوفيتي الشامل في وقت مبكر من تاريخها. وانتقد Trotsky (33، 30–29: 1931)، زعيم الحزب الشيوعي

المنفي Joseph Stalin ، إنتقد الإدارة الاقتصادية البيروقراطية والمركزية السوفياتية:

إذا كان هناك العقل العالمي الذي يتوقع نفسه في الهوى العلمي لـ Laplace. وهو العقل الذي من شأنه أن يسجل في وقت واحد جميع عمليات الطبيعة والمجتمع، التي يمكن أن تقيس ديناميات حركتها، التي يمكن التنبؤ بنتائج تفاعلاتها، وهذا العقل، بالطبع، يمكن أن يضع مسبقا اقتصادية اقتصادية عديمة الجدوى خطة، بدءا من عدد الهكتارات من القمح وصولا الى الزر الأخير للحصول على سترة. في الواقع، فإن البيروقراطية غالبا ما تتصور أن مثل هذا العقل هو تحت تصرفه؛ وهذا هو السبب في أنه يحرر بسهولة نفسها من السيطرة على السوق والديمقراطية السوفيتية. . . . ويجب على المشاركين الذين لا يحصى من المشاركين في الإقتصاد والدولة وكذلك القطاع الخاص والجماعي والفردي أن يخطروا بإحتياجاتهم وقوتهم النسبية ليس فقط من خلال التحديد الإحصائي للجان الخطط بل بالضغط المباشر على العرض والطلب. ويتم التحقق من الخطة، وإلى حد كبير، تتحقق من خلال السوق. . . . ولا يمكن تصور المحاسبة الإقتصادية بدون علاقات السوق.

على الرغم من أن الزعيم السوفيتي Gorbachev (1985–1989) يعتقد أن إعادة الهيكلة الإقتصادية كانت ضرورية في عكس إتجاه النمو البطيء في الولايات المتحدة بعد عام 1970، فألغى المركزية دون توفير الحرية المؤسسية وحوافز السوق التي كانت ضرورية.

التخطيط الهندي Indian Planning

في عام 1950، كانت الهند أول بلد رئيسي مختلط من أقل البلدان نموا لديها لجنة التخطيط الخاصة بها. جذبت الإشتراكية الديمقراطية الإنجليزية وكذلك التخطيط الصناعي السوفياتي جواهر لال نهرو، رئيس الوزراء في إستقلال الهند في عام 1947. السياسات الإقتصادية في الهند لخططها الخمسية الأولى (وخطط مؤقتة عدة) خلال عام 1978 عانت من مفارقة عدم كفاية الإهتمام بالبرامج في والقطاع العام، والسيطرة المفرطة على القطاع الخاص. وهكذا، كان لدينا المخططون الهنود في كثير من الأحيان إختيار إستثمارات القطاع العام على أساس تقارير الخام، رسمية، وغير مكتملة، مع حسابات قليلة أو معدومة من حيث التكلفة والفوائد لمواقع المشروع البديلة. والحكومة، بعد أن اختارت المشروع، فشلت في كثير من الأحيان للقيام الإعداد الفني المفصل اللازمة وجدولة العمل المتعلقة بالمشروع. كانت البيروقراطية بطيئة وجامدة، مما خنق إجراءات سريعة ومبتكرة من قبل مدراء القطاع العام. (حتى الشركات العامة كان عليها أن تقدم طلبا للحصول على المواد ورخص استيراد رأس المال قبل عام أو نحو ذلك مقدما).

معايير سيئة لتقديم منح تراخيص المدخلات وحصص الإنتاج أدت إلى إتهامات الرشوة، ونفوذ النفوذ، والتحيز العرقي أو السياسي. وكثيرا ما كانت أسعار المنتجات الرئيسية في القطاع العام أقل من أسعار الندرة، وزيادة النفايات وتقليل الإدخار. وعلاوة على ذلك، فإن المشاركة السياسية في المشاريع العامة تعني أن العمالة غير الماهرة تفوق عدد كبير من المشاريع.

وتبين دراسة Jagdish N. Bhagwati و Padma Desai (1970) أن مثل هذه المشاكل التخطيطية أدت إلى معدلات ربح للمؤسسات العامة التي كانت أقل منها بالنسبة للعمليات الخاصة للسكان الأصليين حتى عند تعديلها للعوامل الخارجية. ويوضح عدم الكفاءة هذا السبب في أن القطاع العام الهندي، على الرغم من سيطرته على الصناعة الكبيرة، لم يسهم إسهاما صافيا في تكوين رأس المال الكلي للبلد في عام 1990؛ وبالفعل، فإن الخسائر الناجمة عن خسائر القطاع العام، التي تغطيها الميزانية الحكومية، خفضت تكوين رأس المال (الأمم المتحدة 1992؛ Nafziger 385: 1997) !

حاول المخططون الهنود التأثير على الإستثمار الخاص والإنتاج من خلال الترخيص والضوابط الأخرى. وتهدف هذه الضوابط إلى تنظيم الإنتاج وفقا لأهداف الخطة وتشجيع الصناعات الصغيرة ومنع الملكية المركزة وتعزيز التنمية الإقتصادية الإقليمية المتوازنة.

وقد أعاقت الحكومة الهندية من المواد وحصص المدخلات بأسعار أقل من السوق (قبل إصلاح عام 1991) الكفاءة الصناعية الخاصة.

1. دعمت بعض الشركات وأرغمت الآخرين على شراء المدخلات في السوق السوداء أو بدونها.
2. إن تشجيع الشركات القائمة يثبط دخول الشركات الجديدة. وبيعت الشركات المصنعة غير الفعالة المدخلات الخاضعة للرقابة في السوق الحرة لتحقيق أرباح كبيرة.
3. إن رجال الأعمال غير منتجين لأنهم يتعاملون مع الوكالات الحكومية وشراء وبيع المواد الخاضعة للرقابة.
4. كثيرا ما كان رأس المال غير مستغل، لأن الحكومة شجعت على بناء طاقة فائضة عن طريق منح المزيد من المواد للشركات ذات القدرات النباتية الأكبر.
5. تضخم أصحاب المشاريع طلبات المواد، ويتوقعون تخفيض المخصصات بنسبة مئوية محددة.

6. رجال الأعمال الذين يستخدمون أو يباعون جميع المواد خلال السنة المالية لتجنب خفض الحصص في السنوات التالية.
7. من شأن نقص المدخلات الخاضعة للرقابة أن يوقف الإنتاج، لأن عملية تقديم الطلبات إستغرقت عدة أشهر.
8. إستفادت الشركات الكبيرة، التي كانت أفضل تنظيما وإستنارة من المؤسسات الصغيرة، من وفورات الحجم الكبير في التعامل مع البيروقراطية العامة.
9. كان تخطيط تنظيم المشاريع صعبا بسبب تأخر الحصص وعدم اليقين (Bhagwati و Desai 1970؛ Nafziger 1978: 114-119).

فالمخططون في الهند لا يثقون بالسوق في تخصيص الموارد، ولا سيما عندما تكون ندرة المياه حادة. غير أن المخططين المركزيين يفتقرون إلى المعلومات الأساسية التي يتمتع بها صانعو القرارات اللامركزيون. وبمجرد إنشاء نظام الترخيص، استخدم السياسيون والبيروقراطيون والشركات المحمية وعمالهم منطق التخطيط المركزي لتحديد مصالحهم ومعارضة الإصلاح، كما قام خبراء الاقتصاد الهندي بترشيد النظام. وقد ساهم إهتمام الهند بتجنب التركيز الإحتكاري في التخطيط المادي المفصل الذي يعني القضاء الفعلي على الأسواق المتنازع عليها من قبل المنافسين الأجانب والمنافسين المحليين الآخرين (Bhagwati 1993: 53-54).

وقد أدركت الهند بصورة متزايدة أوجه القصور في البيروقراطية في التحكم في الإنتاج والأسعار الخاصة وتكاليف سياسات الترخيص والحصص. وفي الثمانينيات من القرن الماضي، زادت الحكومة الهندية ببطء من الكفاءة والادخار من خلال تحسين تخطيط القطاع العام، وترخيص الإنتاج وترخيص المواد، وقيود الاستيراد، وغيرها من الضوابط على الأعمال التجارية الخاصة، وزيادة الكفاءة والادخار. إلا أن هذه السياسات زادت من النمو الإقتصادي قليلا. وقد استيقظت أزمة الهند في ميزانية عام 1991 والديون وأزمات ميزان المدفوعات الحكومة على الطبيعة الخانقة للترخيص والضوابط والحاجة إلى إصلاحات في مجال التحرير. وسرعان ما تسارعت معدلات النمو بعد عام 1991، عندما شملت إصلاحات الهند وإصلاحات السياسة تخفيض قيمة الروبية وزيادة القابلية للتحويل وتخفيضات حاجز الواردات وخصخصة العديد من مؤسسات الدولة، وإلغاء القيود المفروضة على الصناعة وخفض القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي وتحرير أسواق رأس المال والضرائب على الدخل والثروة.

السوق مقابل التخطيط المركزي المفصل

على الرغم من أن التجربة السوفيتية تشير إلى مدى بقاء إقتصاد ما خارج سيطرة المخططين المركزيين، فإن التجربة الهندية تشير إلى تكاليف التدخل في الإقتصادات المختلطة. وعدم القدرة على وضع برامج متعمقة في القطاع العام، والتنظيم المفرط للقطاع الخاص، متوطن في كثير من الإقتصادات المختلطة الأخرى، بما في ذلك نيجيريا وباكستان. فالخطة والسوق هي طرق منفصلة لتنسيق المعاملات. استخدام السوق يضيف تكاليف معينة: إكتشاف الأسعار ذات الصلة والتفاوض وإبرام عقود منفصلة لكل معاملة الصرف. ولتقليل المخاطر والتكاليف الأخرى، يوقع المديرون (مع الموردين والعاملين) عقود طويلة الأجل بدلا من إبرام إتفاقات لكل معاملة منفصلة. فالتخطيط والتنظيم ينهي على بعض تكاليف نظام السوق ولكن أيضا زيادة عدم المساواة على نطاق واسع - تناقص عوائد الإدارة. يتم التوصل إلى توازن بين إستخدام السوق ومنظمة التخطيط عندما «تكاليف تنظيم معاملة إضافية. . . تساوي تكاليف تنفيذ نفس المعاملة عن طريق التبادل في السوق المفتوحة «(Coase 396 :1937؛ Williamson 1981: 1537-1568). في هذا القسم، نركز على السوق الحرة كبديل لتخطيط الدولة.

حجج ما قبل السوق

ويخصص السوق الموارد الشحيحة بكفاءة بين الغايات البديلة. أولا، يتلقى المستهلكون السلع التي هم على إستعداد لدفعها. ثانيا، تنتج الشركات السلع لتحقيق أقصى قدر من الأرباح. وإذا كان توزيع الدخل الناتج مقبولا، فإن الاستهلاك والإنتاج يتسمان بالكفاءة الإجتماعية. ثالثا، موارد الإنتاج يتم إستغلالها لتحقيق أقصى قدر من الدخل. رابعا، يحدد السوق العمالة ورأس المال المتاحة. خامسا، السوق يوزع الدخل بين موارد الإنتاج، وبالتالي، بين الأفراد.

ويوفر السوق حوافز للنمو الإقتصادي. المستهلكين محاولة لزيادة الدخل للحصول على المزيد من السلع. المستثمرون والمبتكرون يستفيدون من السوق. الناس يستثمرون في رأس المال البشري والشركات في رأس المال المادي، لأن هذه رأس المال يكسب الدخل.

السوق يحفز النمو والكفاءة تلقائيا، من دون إدارة كبيرة على إتخاذ القرارات المركزية. وبالتالي، فإنه يحفظ على الموظفين المهرة، وهو مورد نادر في أقل البلدان نموا. فالسوق يحتاج إلى قدر ضئيل من أعمال الشرطة غير نظام قانوني ينفذ العقود. عندما تتخلى الحكومة عن السوق وتبدأ في تخصيص السلع والإمتيازات النادرة (على سبيل

المثال، العملات الأجنبية والتراخيص والمواد) والفساد والمحسوبية والرشوة والأسواق السوداء من المرجح أن تزدهر.

ويقول Ronald Coase ، وهو خبير إقتصادي من جامعة شيكاغو، إن وكالات التخطيط والشركات تصل بسرعة إلى عوائد متناقصة للإدارة في ظل التخطيط المركزي. موقف Coase هو:

الشركات موجودة لأن بعض المعاملات الداخلية للشركات أقل تكلفة من المعاملات المماثلة التي تتم في الأسواق. وتعتمد حدود الشركة على مقارنات التكاليف على هذه الهوامش. . . . ويخضع "التخطيط المركزي" داخل الشركات للإنضباط من خلال المنافسة فيما بينها، طالما أن الموارد أحرار في الإنتقال إلى أعلى إستخدامات لها قيمة. (Rosen 76 : 1991، بما في ذلك Coase 386–405 : 1937).

ولكن في ظل التخطيط المركزي على مستوى الإقتصاد السوفيتي، فإن معظم الموارد تفتقر إلى هذه الحرية. وعلاوة على ذلك، يرى Oliver Williamson أن عدد الأسعار الأساسية لتحقيق اللامركزية في منظمة معقدة يزيد من حجمها بشكل مضاعف. إن الإنفجار الكبير في التكلفة هو رصد العمل والمديرين. فعندما تقمع إشتراكية الدولة في السوق، فإن تكلفة مراقبة الناس تنفجر، لأن أنظمة المكافآت والعقوبات لم تعد تؤدي إلى عقود إنفاذ ذاتي (Williamson 123–139 : 1967؛ ومناقشة آراء Williamson التي كتبها Rosen 82 : 1991؛ أنظر أيضا Malmgren 399–421 : 1961).

حجج ماقبل التخطيط

فقرارات السوق لا تحقق أفضل النتائج عندما يفشل السوق، كما هو الحال بالنسبة للتدهور البيئي، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، والتطعيم ضد الحصبة والتدريب على العمل. وتتجاوز الربحية الاجتماعية الربحية الخاصة عندما تصبح الإقتصادات الخارجية (مثل اللقاحات والتربية الجنسية وتدريب العمال) خالية من وحدة إقتصادية واحدة للمستهلكين أو غيرهم من المنتجين. إن عدم الإستقرار الخارجي) التلوث، دعنا نقول (يعني أن الربحية الخاصة تفوق الربحية الإجتماعية (أنظر الفصول 5 و 11 و 13). ويمكن للمخططين الوطنيين أن يختاروا المشاريع الإستثمارية لتحقيق الربحية الإجتماعية وليس على معدلات عائد السوق الداخلية.

وتتباين الربحية الإجتماعية والخاصة أيضا في إقتصاد السوق عندما تكون هناك قيود إحتكارية وأوجه قصور أخرى في الأسواق. فالمحتكر ينتج أقل ويتقاضى أسعارا

أعلى من الأسعار التي تتحملها الشركة المنافسة. ويقلل المخططون الوطنيون من أرباح المشروع الإحتكارية ولكنهم يزيدون الأرباح الإجتماعية من خلال توسيع الإنتاج وخفض الأسعار إلى التوازن التنافسي. غير أن مدراء الصناعة والمشاريع في الإقتصاد المخطط سيحد من حجم الإنتاج إذا تمت مكافأتهم على أساس الأرباح (Johnson 1962: 152-163؛ Lange و Taylor 1965؛ Bergson 1967: 657-665).

بالإضافة إلى ذلك، تحتاج الحكومة إلى إنتاج السلع العامة أو الجماعية والمدارس والدفاع والتخلص من مياه الصرف الصحي والشرطة والحماية من الحرائق التي فشل السوق في إنتاج (أنظر الفصل 19).

وعلاوة على ذلك، فإن السوق الحرة قد لا تنتج عالية جدا معدل الإدخار كما هو مرغوب فيه إجتماعيا. فالفائض الذي تنتجه الحكومة من إنتاجها الخاص، وإنخفاض أسعار الشراء لعمليات الإحتكار التجاري التي تمارسها الدولة، وفرض ضرائب على دوران المبيعات يمكن أن يوفر عادة ما يزيد عن الأسر المعيشية والشركات. وقد حققت الإقتصادات المخططة مركزيا معدلات إدخار أعلى من الإقتصادات السوقية.

وعلاوة على ذلك، فإن الإعتماد على السوق يفترض أن الناس على علم جيد ويريدون تحقيق أقصى قدر من المكاسب. ألا ينبغي أن يحل التخطيط المركزي محل السوق في أقل البلدان نموا حيث يكون هذا الإفتراض كاذبا؟ الجواب ليس واضحا. إذا كان أصحاب المشاريع الخاصة المحتملين يفتقرون إلى المعلومات والتحفيز، يمكن توسيع دور المخطط. ويمكن لوكالة التخطيط أن تخفف مهمتها من خلال نشر المعلومات لجعل السوق يعمل بفعالية أكبر. وعلى الرغم من أن الفلاحين الذين يشغلون بقاء الأسرة قد لا يكونون مدخلا للدخل (الفصل 7)، فإن الدراسات التجريبية تثبت أن الصانع والتاجر والمزارع التجاري في أقل البلدان نموا يستجيبون للدخل وحوافز الأسعار، مما يوحي بأن السوق تعمل بشكل جيد.

إشتراكية السوق

قد لا يكون توزيع الدخل الذي ينتجه السوق - الذي يعتمد جزئيا على مهارات وممتلكات الأثرياء المتميزين والأثرياء (الفصل 11) الذي يكون فقط مرغوبا فيه إجتماعيا. ومع ذلك، فإن التفاوت الكبير في الدخل في الإقتصادات الرأسمالية قد ينتج عنه أقل من السوق من عدم المساواة في حيازة الأراضي ورأس المال. وقد جمع نموذج الإقتصاد الإشتراكي البولندي Oskar Lange لميزة الإشتراكية اللامركزية في السوق مزايا توزيع السوق مع توزيع دخل أكثر اتساقا من خلال تقسيم العائدات من الملكية الاجتماعية

للموارد غير البشرية والإنتاجية بين جميع السكان. وقد افترض نهج Lange أن الأفراد يخصصون دخلهم المحدود فيما بين السلع والخدمات الإستهلاكية ويقدمون خدمات العمالة كما هو الحال في الإقتصادات الرأسمالية. وأنتجت الشركات الاشتراكية حيث يساوي سعر المنتج التكلفة الهامشية (القاعدة التنافسية لتعظيم الأرباح)، مع الجمع بين مدخلات العوامل لتقليل متوسط تكلفة الإنتاج. وإختارت السلطات الصناعية معدل التوسع أو الانكماش في الصناعة ككل. وإستخدم المخططون المركزيون التجربة والخطأ لتحديد الأسعار في حالة التوازن (حيث إختفت حالات النقص والفوائض)، وعدلت الأسعار للعوامل الخارجية من خلال الضرائب والإعانات، وخصصت عوائد من الممتلكات التي يملكها المجتمع بصورة جماعية.

ورأى النقاد أن التسعير الذي يتفق مع أقصى قدر من الأرباح من شأنه أن يشجع السلوك الاحتكاري من جانب مديري الشركات والصناعة في الصناعات المركزة؛ فإن قرارات التخطيط لا تتوافق مع الحرية السياسية؛ وسيكون للمخططين المركزيين مهمة مستحيلة تتمثل في تحديد الملايين من الأسعار للمنتجات الفردية والمنتجات الفرعية (Lange و Taylor 1965؛ Gregory و Stuart 1974: 311-319). ولكن المؤسسات اللامركزية يمكن أن تحدد الأسعار بدلا من المخططين المركزيين الذين يحتاجون فقط إلى التدخل لمنع التسعير الاحتكاري. ومن الأمثلة على مقربة من نموذج Lange ، السياسة الإقتصادية الجديدة السوفيتية، 1921-1927، التي مكنت الإقتصاد من التعافي بسرعة من الفوضى وإنقطاع الثورة والحرب الأهلية، تم إستبدالها في وقت لاحق لأن بيروقراطية الحزب الشيوعي تفتقر إلى السيطرة على الإقتصاد.

إشتراكية العمالة المنظمة: يوغوسلافيا السابقة

يشير الإستعراض التاريخي الذي أجراه Branko Ho^ rvat خلال القرين ونصف الماضيين إلى أن السوق أو اللامركزية الإشتراكية قد فشلت، في جزء كبير منها، مما أدى إلى إنقضاء الرأسمالية أو النظامية. لكن الإستدلال على أن الإشتراكية في السوق هي "مثالية خيالية غير قابلة للتحقيق". "إن المحاولات المتكررة على الرغم من المعارضة المريرة من المصالح المكتسبة تشير إلى أن النجاحات القليلة للإشتراكية في السوق لا تنجم عن عدم جدواها وإنما من تهديدها للمصالح الثابتة (Branko Ho^ rvat 40-1975b: 39).

ويقول الإقتصاديون في يوغوسلافيا السابقة، أقرب تقريب معاصر لنموذج Lange ، أن التخطيط الإشتراكي يجب أن يدار من قبل العمال ليكون ديمقراطيا ويجب

أن يستخدم السوق لتخصيص الموارد لتكون فعالة. إن التجربة اليوغوسلافية مع الإشتراكية التي يديرها العمال مفيدة، على الرغم من تفكك البلد في التسعينيات من الصراع العرقي.

وفي الفترة من عام 1948 إلى عام 1951، إنتخبت كل شركة مجلسا للعمال، وإستعانت بمدير مهني لتنفيذ قرار المجلس. ويتقاسم العمال دخلهم من المؤسسة، بعد طرح المواد والتكاليف الأخرى، إستنادا إلى توزيع الدخل المتفق عليه ديمقراطيا الذي يحدده شدة ونوعية عمل السكان. وسعى الأفراد إلى الحصول على عمل في أي مكان، وكانت الشركات حرة في توظيف شخص معين. وبصفة عامة، حققت الشركة التي يديرها العمال صافي الدخل الأقصى لكل عضو (Ho ˆ rvat و Markovic و Supek 1975، وخاصة Ho ˆ rvat 307-327 ص المجلد 1: 1975، و Vanek 135-140 ص المجلد 2: 1975).

فمنذ عام 1959، وبعد عقد من بدء إدارة العمال، حتى عام 1979، نما الناتج القومي الإجمالي الحقيقي ليوغسلافيا بنسبة 6 في المائة سنويا، وتحولت القوى العاملة من زراعة الفلاحين في المقام الأول إلى العمالة في القطاع الحديث. غير أنه خلال الثمانينات إنخفض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، وبلغ معدل البطالة ما بين 10 و 15 في المائة، وانتشرت الإضرابات على نطاق واسع، وبلغ متوسط التضخم السنوي 35 في المائة، وكان إجمالي الدين الخارجي هو العاشرة الأكبر في العالم (21 مليار دولار في عام 1988). وكانت مجالس العمال محدودة بسبب لوائح الدولة (بما في ذلك الأسعار) والتدخل السياسي من قبل رابطة الشيوعيين في يوغوسلافيا (LCY). وعلاوة على ذلك، أنشأ إصلاح يوغوسلافيا لعام 1976 المنظمات الأساسية للعمالة المرتبطة بها BO ، وهي وحدة مستقلة مستقلة للتخطيط لكل إدارة في الشركة. وقام مجلس الإدارة، بالإضافة إلى مجلس العمال والنقابات العمالية ومديري الأعمال وموظفيهم الإداريين والتقنيين والـ LCY والمجتمع المحلي بتعقيد عملية إتخاذ القرارات في المؤسسة، وإدخال عمليات تدقيق وتوازنات متعددة، بحيث لم يكن تحديد التسلسل الهرمي للشركة محددا. إن الحاجة إلى توافق في الآراء بين العديد من الوحدات أعطت الكثير من الناس (على سبيل المثال، الإستياء وحتى ضرب، عمال العمل، مثل عمال النظافة أو النجارين) والقدرة لقلة على تنفيذ السياسات. وعندما تنهار الإئتالفات، تستطيع الدولة (الإتحاد أو المقاطعة أو المجتمع المحلي) أو البيروقراطية في المملكة التحدة لحل المجالس العمالية التخريبية أو إستدعاء مديري الأعمال أو حجب البنية التحتية أو الأموال.

وكانت نقاط الضعف الأخرى في الإشتراكية اليوغوسلافية التي تدار ذاتيا هي عدم مشاركة الموظفين الرفيعي المستوى في صنع السياسات الهامة، وإعتماد الأجور على عوامل خارج سيطرة BO (على سبيل المثال، إغلاق الإنتاج لأن الموردين فشلوا في تقديم مدخلات أساسية)، غير المدرك للأداء على المدى الطويل (دوران كبير من العمال، الذين يفتقرون إلى أسهم الملكية في الشركة)، وإهمال العوامل الخارجية، والدخل متفاوتة على نطاق واسع بين العمال الذين يقومون بنفس الوظيفة في شركات مختلفة، وعدم وجود سوق العمل، والقيود المفروضة على الميزانية (غياب العقوبات المالية لفشل المشاريع)، والقيود المفروضة على دخول شركات جديدة لزيادة المنافسة والتواطؤ بين الشركات المرتبطة عموديا وأفقيا، وإختيار الإستثمار القائم على المفاوضات، وليس تحليل التكاليف والتكاليف، والإفراط (الناجم عن عدم فرض رسوم) ، ومثبطات لتوسيع فرص العمل، وإستثمار ضئيل جدا من الفائض الحالي، وحوافز كثيرة جدا للمحافظة على كثافة رأس المال (من الضغوط لتوزيع دخل أعلى لكل عضو) (Schrenk ؛ 1983: 133-Nove 141 ؛ 1987: 339-369 Narayanswamy ؛ 1988: 2052-2054).

الإستنتاج

على الرغم من تجربة يوغسلافيا خلال الثمانينيات، فإن إستئناف السوق الإشتراكية تعززه الإصلاحات الصينية الموجهة نحو السوق بعد عام 1978 (الفصول 3 و 7 و 19). ويمكن الإشتراكية السوقية أن تناشد أقل البلدان نموا التي تعارض الملكية الخاصة ولكنها تفتقر إلى الخدمات الإدارية والقدرة على التخطيط لإدارة اقتصاد إشتراكي مركزي. ومع ذلك، لأن الإشتراكية ذات الخصائص الصينية» تتطور بطريقة مخصصة، لا يمكننا أن نكون على يقين من متى سيكون لأقل البلدان نموا نموذج سوقي بارز في السوق.

الخطط الإرشاديةIndicative Plans

قد تكون نقاط الضعف في التخطيط السوفيتي التي نوقشت من قبل ضعيفة بالمقارنة مع وكالات التخطيط في أقل البلدان نموا في السبعينات والثمانينات التي أصرت على أن التخطيط الجزئي يفسح الطريق أمام التخطيط الشامل. أما في الإقتصادات التي لديها قطاع خاص كبير، فإن التخطيط الحكومي لا يمكن أن يكون إلا جزئيا. وأشار الفصل الثالث إلى صعوبة تطبيق نموذج Fel'dman للتخطيط السوفيتي على أقل البلدان نموا المختلطة حيث لا يمثل التخطيط إلتزاما ملزما من جانب إدارة عامة لإنفاق الأموال. عدد قليل من لجان التخطيط في العالم الثالث كان لديهم المهارات والسلطة اللازمة للتخطيط السوفيتي.

وتقتصر معظم البلدان النامية المختلطة أو الرأسمالية على خطة إرشادية تشير إلى التوقعات والتطلعات والنوايا، ولكنها لا ترقى إلى الترخيص. وقد يشمل التخطيط الإرشادي التنبؤات الاقتصادية، ومساعدة صناع القرار من القطاع الخاص، والسياسات المواتية للقطاع الخاص، وسبل جمع الأموال وتعيين الموظفين، وقائمة بالنفقات العامة المقترحة – التي لا تصرح بها عادة الخطة، بل الميزانية السنوية.

أهداف التخطيط والأدوات Planning Goals and Instruments

يحدد التخطيط الأهداف الإقتصادية. ولأن الحكومة تستأجر المخططين، يحدد القادة السياسيون الأهداف التي قد تعكس أو لا تعكس أولويات الشعب. وتشمل أهداف التخطيط الممكنة النمو الإقتصادي السريع، والحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل، وإرتفاع مستوى التحصيل الأساسي وزيادة التحصيل العلمي وزيادة فرص العمل وإستقرار الأسعار وتدني الإعتماد الإقتصادي الدولي وتحقيق توازن إقليمي أكبر وجودة بيئية كافية. وبعض الأهداف، مثل الحد من الفقر وعدم المساواة وارتفاع مستوى التحصيل الأساسي، هي أمور متكاملة وليست مستقلة. ولكن عندما تكون هناك صراعات بين الأهداف، يجب على القادة السياسيين أن يقرروا الوزن النسبي الذي يعطيه لكل هدف. في هذه الحالة، يمكن لجميع المهنيين في مجال التخطيط القيام به هو تفسير البيانات الإقتصادية لتحديد الأهداف (على سبيل المثال، الحاجة إلى الحد من الفقر في المناطق الريفية والتعامل مع أزمة ميزان المدفوعات أو إبطاء التضخم)، وبيان لهم بوضوح وصياغة تكاليف هدف واحد من حيث هدف آخر.

ويواجه المخططون أسئلة من قبيل: ما هو مقدار النمو الحقيقي الذي ينبغي التضحية به لتخفيض معدل التضخم بمقدار نقطة مئوية واحدة؟ ما هو مقدار زيادة تكوين رأس المال الذي يقلل من إستهلاك الدخل المنخفض؟ ما هو مقدار الناتج القومي الإجمالي الذي يتعين إعطاؤه لتحقيق مستوى مقبول من الإستقلالية عن الأسواق العالمية؟ ما هو مقدار الناتج الذي ينبغي التضحية به لبلوغ المستوى المطلوب من الجودة البيئية؟

وغالبا ما يعبر المخططون عن الأهداف كمتغيرات مستهدفة – على سبيل المثال، نمو الناتج القومي الإجمالي السنوي بنسبة 6 في المائة؛ ونمو إنتاج الصناعات التحويلية 8 في المائة والزراعة 5 في المائة؛ الفقر بنسبة 1 في المائة من السكان؛ وعجز في ميزان المدفوعات لا يتجاوز 200 مليون دولار. وتتحقق الأهداف من خلال متغيرات الأدوات مثل النقدية والمالية وسعر الصرف والتعرفة والضرائب والدعم والإرشاد والتكنولوجيا وحفز الأعمال والإستثمار الأجنبي والمساعدات الخارجية والرعاية الإجتماعية والنقل

والأجور والتدريب على العمل والصحة والتعليم والإقتصاد الإستقصائي ومراقبة الأسعار والحصص وسياسات تقنين رأس المال (Chenery 1958: 55-60).

مدة الخطط The Duration of Plans

يتوقف توافر متغيرات الأدوات على طول الفترة الزمنية التي يتعين تحقيق الأهداف فيها. لإبطاء نمو القوة العاملة يستغرق 15 إلى 20 عاما، لبناء سد لعشر سنوات، ولكن لزيادة مخصصات الأرز الحرة للفرد قد يستغرق سوى بضعة أسابيع.

وتركز الخطط القصيرة الأجل على تحسين الظروف الإقتصادية في المستقبل القريب (الجدول الزمني أو السنة المالية المقبلة)؛ في المستقبل البعيد (مثلا، خطة خمسية)؛ وخطط طويلة الأجل (أو منظور)، على المستقبل البعيد جدا (15 أو 20 أو أكثر من السنوات).

ويجب أن تكون الأهداف الطويلة الأجل بمثابة خلفية للخطط المتوسطة الأجل والقصيرة الأجل. والخطط متوسطة الأجل، التي تتزامن في كثير من الأحيان مع شروط المكاتب الحكومية، هي أن تبدأ عائدات الاستثمار بعد السنة الأولى أو نحو ذلك من الخطة. ويمكن أن تكون هذه الخطط أكثر دقة من الخطط الطويلة الأجل.

ويمكن أن تكون الخطة المتوسطة الأجل خطة متجددة، تنقح في نهاية كل سنة. وبما أن لجنة التخطيط تنتهي من السنة الأولى من الخطة، فإنها تضيف تقديرات وأهداف ومشاريع لسنة أخرى إلى العام الماضي. ومن ثم، فإن المخططين سينقحون الخطة الخمسية للفترة 2004-2008 في نهاية عام 2004، ويصدرون خطة جديدة للفترة من 2005 إلى 2009. وفي الواقع، يتم تجديد الخطة في نهاية كل عام، ولكن مع عدد السنوات تظل نفس الخطة لمرات إلى الأمام بمرور الوقت.

ومع ذلك، فإن خطة المتداول تنطوي على أكثر من تمديد الميكانيكية لخطة القائمة. ويتطلب ذلك إعادة النظر في الخطة بأكملها وتنقيحها كل عام لتحديد أهداف لسنة إضافية. يتم تضمينها في خطة المتداول هو إجراء مراجعة ومراجعة منتظمة (في الواقع اللازمة لجميع الخطط، أيا كان نطاقها). ومع ذلك، أثبتت خطط التدوير في بعض الأحيان صعوبة بالغة بالنسبة لمعظم أقل البلدان نموا في إدارتها. وهناك طريقة أبسط لوضع خطة متوسطة الأجل هي تنفيذ جزء منها من خلال الخطة القصيرة الأجل.

وتنفذ الخطط القصيرة الأجل (السنوية عادة) سياسة الحكومة فيما يتعلق بميزانية مفصلة. وفي المقام الأول يحددوا خبراء التخطيط التقدم المحرز في دراسات الجدوى والمشاريع التي بدأت في فترات سابقة تحدد حجم وتكوين الخطة السنوية (Tinbergen 1967: 36-38؛ Waterston 1969: 120-133).

نماذج التخطيط وحدوده Planning Models and Their Limitations

ويحتاج المخططون إلى رؤية شاملة لعلاقات الإقتصاد الكلي قبل تحديد البرامج والنفقات والسياسات، ويمكن لنموذج تجميعي بسيط أن يوفر هذا المنظور العام. معظم نماذج الإقتصاد الكلي للولايات المتحدة معقدة، وتتكون أحيانا من مئات المتغيرات والمعادلات. ولكن معظم أقل البلدان نموا لا تستطيع تحمل هذا التعقيد. وحتى لو توفرت المهارات والأموال والبيانات، فإن السيطرة على سياسات المخططين في أقل البلدان نموا مختلطة ورأسمالية محدودة جدا لنموذج تجميعي شامل يكون له قيمة عملية كبيرة.

وينتقد الحائز على جائزة نوبل W. Arthur Lewis ، وكالات التخطيط في البلدان الأقل نموا والمختلطة من البلدان الأقل نموا التي توظف خبراء إقتصاديين لصياغة نموذج إقتصادي كلي معقد. ويعتقد أن الوقت الذي يقضيه لا يستحق هذا الجهد. ويلاحظ بسخرية أن:

> ويكمن الخطر الرئيسي لممارسة الإقتصاد الكلي في ميله إلى الإنبهار. وكلما كان هناك عدد أكبر من الأرقام في الخطة، التي أعدها جيش من المهنيين الذين عملوا لجعلها متسقة، كلما أصبحت الخطة أكثر إقناعا. تحول الإنتباه من السياسة إلى الحساب. التناسق يمكن أن يكون مخطئا للحقيقة. وتتم مقاومة المراجعة. ومع ذلك، فإن الخطة ليست بالضرورة بالضرورة لمجرد أن أرقامها متناسقة. . . . وبمجرد إدراك هذه النقطة أن التمارين الرياضية لا تنتج لنفسها الحقيقة، خطة مع الأرقام ليست أكثر خطورة من خطة دون أرقام. (Lewis 17–16 : 1966).

ولا يزال العديد من المخططين يعتقدون أن التخطيط ينطوي في المقام الأول على الاتفاق على أهداف الاقتصاد الكلي للإستثمار والانتاج. ويلاحظ Lewis (35 : 1967) أنه عندما نشرت أول خطة للتنمية الوطنية في نيجيريا، 1962 إلى 1968،

> ظهرت حجة حول ما إذا كان المخططون "إختاروا" معدل النمو الصحيح، وما إذا كانوا قد إستخدموا نسب رأس المال والناتج الصحيح، وما إذا كانوا قد حددوا بشكل صحيح مبلغ رأس المال الذي سيطلب من رواد الأعمال الخاصة الإستثمار فيه. كل هذه المناقشات تخطئ فهم ما يمكن للحكومة فعله فعليا.

وبالنسبة لنيجيريا، التي وصفها رئيس وحدة التخطيط الإقتصادي في الستينيات بأنها "التخطيط بدون حقائق"، يؤكد Lewis أنه يمكنك وضع خطة إنمائية جيدة تقريبا دون توقعات الدخل القومي ونسب رأس المال وغيرها من التلاعب الإقتصادي القياسي مثلها (Stolper 1966؛ Lewis 35 : 1967).

وعموما، فإن نماذج تخطيط الإقتصاد الكلي المستخدمة في أقل البلدان نموا ذات القطاعات الخاصة الكبيرة لم تكن فعالة. فالسياسات الفعلية والنمو الإقتصادي في هذه البلدان ليس لهما علاقة تذكر بصك الخطة ومتغيراتها المستهدفة. وقد ذهب الكثير من النمو الاقتصادي لأقل البلدان نموا منذ أوائل الستينيات إلى إتجاهات غير متوقعة في الخطة، أو إذا كانت مدرجة في الخطة، حتى لو لم تكن هناك خطة (Zuvekas 191 : 1979) !

ومن ثم، لا ينبغي عموما الحكم على مخططي أقل البلدان نموا من حيث مدى وصولهم إلى معدلات النمو المستهدفة. لاحظ مركز الأمم المتحدة للتخطيط الإنمائي والإسقاطات والسياسات أن النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا من 1970 إلى 1974 كان 12.3 في المئة سنويا مقارنة مع الهدف السنوي 6.2 فقط (مركز التخطيط الإنمائي، والتوقعات والسياسات 69-1 : 1977).

ولكن هذا النمو السريع لم يكن له علاقة بإستثمارات الخطة. ولم تنفق الحكومة النيجيرية سوى 63 فى المائة من رأس المال العام المخطط. ولم يحدد المخططون بوضوح المشاريع الصناعية الممكنة ولا يقدمون تفاصيل عن دعم السياسات الحكومية. وأدى سوء التنسيق ونقص الموظفين إلى عدم كفاية الأعمال التحضيرية للمحاسبين والإقتصاديين والمهندسين والمديرين والمخططين. في الواقع، يمكن تفسير معظم النمو النيجيري بعوامل خارجة عن نطاق المخطط سريع النمو للنفط بشكل غير متوقع وإرتفاع أسعار النفط بشكل حاد.

ومع ذلك، قد تكون نماذج الإقتصاد الكلي مفيدة في التنبؤ والإسقاطات، مما يمكن صناع القرار من رؤية الإقتصاد من منظور وطني. وإذا كانت التوقعات تستند إلى التشاور مع الوزارات الإقتصادية والشركات الخاصة، كما هو الحال في اليابان في وقت مبكر من الحرب العالمية الثانية، فإنها قد تعطي المستثمرين ثقة أكبر في حركة الإقتصاد إلى الأمام. ولكن على الرغم من أن نماذج التخطيط لها قيمة ما، فإن Lewis يؤكد أن أهم أجزاء الخطة هي الوثائق التي توضح كيفية تحسين جمع البيانات وزيادة الإيرادات وتعيين الموظفين وإختيار وتنفيذ المشاريع - الموضوعات التي يتم النقاش فيها لاحقا.

ويلعب ثلاثة مهنيين دورا هاما في التخطيط: (1) الشخص ذو الخبرة في الخزانة، الذي يستخدم في التعامل مع الدوائر الحكومية وتخطيط النفقات العامة و(2) الإقتصادي العملي المألوف للمشاكل الفريدة التي تظهر في أقل البلدان نموا للمساعدة في صياغة السياسات العامة؛ و (3) الإقتصاد القياسي لبناء جداول المدخلات والمخرجات لتوضيح العلاقات الإقتصادية بين القطاعات (Lewis 16 :1966-17).

جداول المدخلات والمخرجات والبيانات الإقتصادية الأخرى
Input–Output Tables and Other Economic Data

فالبيانات الإقتصادية في كثير من أقل البلدان نموا ليست ذات قيمة تذكر. ولأن بعض الحقائق اللازمة لصنع القرار قد تكون غير متوفرة، قد يضطر المخططون إلى الإرتجال.

وكما أشير في الفصل الثاني، فإن الأخطاء الصغيرة في الناتج القومي الإجمالي قد يكون لها تأثير كبير على النمو الإقتصادي.

وينبغي أن يركز التخطيط في بلد يتسم بضعف البيانات الإقتصادية على تنظيم مكتب إحصائي فعال وإدارة للإحصاءات، وتوظيف محققين ميدانيين عمليين ومحللين للبيانات، وإجراء دراسات إستقصائية إقتصادية دورية. ويتطلب التخطيط السليم للتنمية معلومات عن الدخل القومي والسكان والإستثمار والإدخار والإستهلاك والإنفاق الحكومي والضرائب والصادرات والواردات وميزان المدفوعات وأداء الصناعات والقطاعات الرئيسية فضلا عن علاقاتها المتبادلة. (Eele 38–431: 1989 يعارض تمييز الدوائر الحكومية بين جمع البيانات وتحليل السياسات.)

جدول المدخلات والمخرجات

وأكثر الطرق فائدة لوصف هذه العلاقات المتبادلة هي جدول المدخلات والمخرجات، الذي يتضح مع المعاملات بين الصناعات في بابوا غينيا الجديدة (الجدول 18–1). وعند تقسيمها أفقيا، يبين الجدول كيفية توزيع ناتج كل صناعة بين الصناعات والقطاعات الأخرى في الإقتصاد. في الوقت نفسه، عندما تنقسم عموديا، فإنه يظهر المدخلات لكل صناعة من الصناعات والقطاعات الأخرى.

والجدول 18–1 أكثر تبسيطا مما يستخدم عادة في التخطيط، ولكنه واقعي في جوانب أخرى. وهو يدمج بين 46 قطاعا إنتاجيا أصليا إلى 11. ويشمل جدول المدخلات والمخرجات المستخدم للتخطيط عادة ما يتراوح بين 40 و 200 قطاعا، حسب حجم التجميع (أو التوحيد) المطلوب.

حتى معظم القطاعات من 200 صف و200 عمود العمود تتطلب تجميع من العديد من الصناعات. وعلاوة على ذلك، قد تختلف أوراق العمل القطاعية إختلافا كبيرا في التفاصيل والجودة. وقد لا تستند العلاقات القطاعية للمدخلات إلى الناتج في الجدول الأول للإقتصاد الضعيف للبيانات إلى المصادر المنشورة أو وثائق الإدارة الحكومية والمقابلات والدراسات الاستقصائية فحسب بل تستند أيضا إلى تقديرات من إقتصادات مماثلة أو حتى إستنتاجات علمية.

وكثيرا ما يكون التصنيف مفيدا، أي وجود تفصيل مفصل للصناعات والقطاعات. وإذا إستخدم الجدول للتنبؤ، فإن التصنيف المفصل حسب الصناعة سيكشف عن إختناقات قد تحدث أثناء توسيع الإنتاج. وهكذا، فإن جدول المدخلات والمخرجات المفصلة سيبين مدى التوسع في الصناعات الإلكترونية والأسلاك بما يتجاوز القدرات الحالية للإتصالات السلكية واللاسلكية في النمو (مناقشة تحليل المدخلات والمخرجات تقترض من Miernyk 1965: 8-57؛ و Thirlwall 1977: 219-234؛ و Kenessey 1978: 278-290؛ و Evans و Hoffenberg 1952: 97-142؛ و Leontief 1966).

ويسجل الربع الأيسر العلوي من الجدول 18-1 المعاملات بين الصناعات - تسليم الإنتاج من جميع القطاعات (الصناعات) إلى جميع قطاعات الإقتصاد الأخرى من أجل إستخدام الإنتاج. وفي هذا الربع، تصبح النواتج القطاعية مدخلات في قطاعات أخرى.

وتظهر الأعمدة هيكل المدخلات لقطاع معين. وهكذا يستخدم القطاع الزراعي 0.04 مليون دولار من المدخلات من قطاع الصيد والحراجة والتعدين و 9.05 مليون دولار من قطاع الصناعة التحويلية و 0.48 مليون دولار من البناء والتشييد و 3.91 مليون دولار من النقل والإتصالات و 6.43 مليون دولار من التجارة و 0.77 مليون دولار من الحكومة والخدمات، و 1.45 مليون دولار من المصروفات التجارية. وبالإضافة إلى ذلك، تستخدم الوحدات الزراعية المختلفة 1.89 مليون دولار من المدخلات من الزراعة الأخرى.

وتبين الصفوف، على النقيض من ذلك، توزيع الناتج من نفس القطاعات. ويبين الجدول الأول من الجدول 18-1 ناتج الزراعة الذي سيستخدم في نفس القطاع (1.89 مليون دولار)، وفي قطاع الصناعة التحويلية (7.86 مليون دولار)، والتعليم والصحة (0.51 مليون دولار)، والخدمات الحكومية (0.35 مليون دولار)، و في النفقات التجارية (0.13 مليون دولار).

لقراءة الجدول، تذكر القواعد البسيطة التالية:

1. للعثور على كمية المشتريات من قطاع آخر من قبل، حدد موقع صناعة المشتريات في الجزء العلوي من الجدول، ثم قراءة العمود حتى تأتي إلى صناعة تجهيز. (على سبيل المثال، يشتري قطاع التعليم والصحة 4.80 مليون دولار من المدخلات من النقل والإتصالات).
2. للعثور على كمية المبيعات من قطاع إلى آخر، تحديد موقع صناعة البيع على طول الجانب الأيسر من الجدول، ثم قراءة عبر الصف حتى كنت تأتي إلى صناعة الشراء. (وهكذا، تبيع صناعة البناء والتشييد 0.36 مليون دولار من الناتج إلى الصناعة التحويلية).

TABLE 18-1. Input–Output Table, Papua New Guinea ($ million purchasers values)

Outputs	Purchases by intermediate users											Final demand purchases					
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	Pers.	Net current	Gross domestic capital			Total
inputs	Ag	Ffm	Mfg.	Bc	Tc	Cm	Eh	Gs	Os	Be	Nmp	Cons.	Exp.[a]	Public	Private[b]	Exports	output
Sales of intermediate inputs by processing sectors																	
1 Agriculture	1.89		7.86				0.51	0.35		0.13		17.56			6.20	80.21	111.71
2 Fishing, forestry, mining	0.04		10.53	0.05			0.06	0.04				3.46			0.10	209.80	224.08
3 Manufacturing	9.05	1.66	17.01	40.51	12.21	2.65	2.43	7.04	1.61	2.61		76.52		1.10	2.60	46.78	223.78
4 Building construction	0.48	0.56	0.36	0.61	0.22	0.66	1.15	15.19	1.05	0.08				61.10	57.27		138.73
5 Transport, communication	3.91	0.83	6.32	3.47	3.51	1.51	4.80	14.54	0.21	11.80		16.94		0.40	0.30	13.17	81.71
6 Commerce	6.43	3.00	25.52	7.43	4.11	0.70	0.40	0.24	0.33	1.60		23.99		1.30	8.55	5.41	89.01
7 Education, health		0.10							0.06			4.70	60.40			0.10	65.36
8 Govt. services, N.E.I.	0.77	0.34	0.22	0.95	0.41	1.59	0.01	0.17	5.51	0.35			106.55	11.60		0.36	128.83
9 Other services			0.03		0.15	8.31	0.19	0.71		9.33		20.71	7.60			7.81	54.84
10 Business expenses	1.45	4.08	6.86	7.25	2.80	13.94	0.52	1.92	4.48							3.87	47.17
11 Nonmarket production												219.00		35.70	4.40		259.10
Payments for primary inputs																	
Wages & salaries																	
Indigenes	18.31	8.65	14.54	12.57	9.87	8.19	18.43	23.58	13.05								127.19
Nonindigenes	3.34	9.90	20.66	14.78	15.82	11.69	26.34	46.19	11.11								159.83
Operating surplus[c]	58.03	122.12	44.47	7.76	7.56	31.39	1.84	0.31	12.57		259.10						545.15
Depreciation	2.91	32.52	8.97	5.54	9.89	4.74	0.08	0.25	2.76								67.66
Net indirect tax	0.55	7.22	19.79	1.85	1.46	1.19	0.06	0.04	0.49	1.02		13.16		0.20	3.48	2.34	52.85
Imports, c.i.f.	7.55	33.10	40.64	35.96	13.70	2.45	8.54	18.26	1.61	20.25		96.43		24.60	60.02	9.51	372.62
Sales by final buyers															−0.42	0.42	
Total input	114.71	224.08	223.78	138.73	81.71	89.01	65.36	128.83	54.84	47.17	259.10	492.47	174.55	136.00	142.50	379.78	2,572.62

[a] Net current expenditures of public authorities, missions, and financial enterprises.
[b] Including additions to stocks.
[c] Including indigenous nonmarket income.

Source: Parker 1974:369.

على الرغم من أن الربع العلوي الأيسر يسجل بيع المدخلات الوسيطة من قطاع إلى آخر، فإن الجزء الأكبر من الربع السفلي الأيسر يعطي الدفع حسب القطاعات للأجانب للواردات وعوامل الإنتاج للأجور والرواتب والأرباح والفائدة والعائد. وفي أقصى العمود الأيمن، تشمل المدفوعات الإجمالية للعامل (مثل 127.19 مليون دولار من الأجور والرواتب للمستأجرين) والإستهلاك، مدفوعات من الصناعات الوسيطة. أما إجمالي الواردات (372.62 مليون دولار) وصافي الضرائب غير المباشرة (52.85 مليون دولار) في العمود الأخير، فيشمل المدفوعات المباشرة حسب مشتريات الطلب النهائي (الإستهلاك والإستثمار والتصدير)، فضلا عن المشتريات الوسيطة.

أما المدخلات المتوسطة من الجانب الأيسر العلوي بالإضافة إلى المدخلات الأولية من المدخلات اليسرى السفلى فتساوي المدخلات، على سبيل المثال، 114.71 مليون دولار للزراعة. وهذا الرقم يساوي إجمالي إنتاج الزراعة، و 114.71 مليون دولار، ومجموع المدخلات الوسيطة والطلب النهائي، الذي يتألف من الإستهلاك وتكوين رأس المال والصادرات والنفقات الصافية الجارية للسلطات العامة والبعثات والمؤسسات المالية. إجمالي الدخل يساوي إجمالي الناتج لجميع قطاعات المدخلات الوسيطة.

لا تتوقع أن مجموع أي من الصفوف الفردية للمدخلات الأولية تساوي مجموع أي من أعمدة الطلب النهائي. ولكن الفروق الفردية يجب أن تلغي للإقتصاد بأكمله. وكما هو الحال في أي قطاع معالجة واحد، يجب أن يساوي إجمالي النفقات النواتج الإجمالية للإقتصاد ككل.

ويبلغ مجموع الناتج في جدول المدخلات والمخرجات لبابوا غينيا الجديدة 2.752.62 مليون دولار، وهو ما يزيد كثيرا عن الناتج القومي الإجمالي لنفس السنة، وهو 952.68 مليون دولار، محسوبا على جانب الإيرادات كمدفوعات للعاملين (الأجور والرواتب والفائض التشغيلي)، والإستهلاك وصافي الضرائب غير المباشرة، أو على جانب النفقات كمشتريات الطلب النهائي ناقص الواردات. ويبذل كل جهد ممكن للقضاء على الحساب المزدوج في حساب مكونات الناتج القومي الإجمالي. ولكن لأن جدول المدخلات والمخرجات يقيس جميع المعاملات بين قطاعات الإقتصاد، يتم حساب قيمة السلع وإنتاجها في سنة معينة أكثر من مرة. وبما أن بعض السلع سوف تدخل في أكثر من معاملة واحدة، يجب إحتساب قيمتها في كل مرة تتم فيها معاملة مختلفة. ما لدينا هو تراكم القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل عملية الإنتاج حتى يتم الحصول على الخير من خلال الطلب النهائي.

إستخدامات جدول المدخلات والمخرجات

التحليل القائم على جدول المدخلات والمخرجات له عدد من الإستخدامات في التخطيط. البيانات المطلوبة لبناء الجدول توفر معلومات قطاعية قد تصبح ذات قيمة في جوانب أخرى من التخطيط. ولكن الأهم من ذلك، إذا وضعت الخطة مستوى معينا من الطلب النهائي وتشير إلى القطاعات التي ستنتجها، فإن العلاقات المتبادلة والتسليمات التفصيلية يمكن أن تقارب بشكل جيد من خلال تتبع المشتريات المباشرة وغير المباشرة من خلال الجدول. ويتيح القيام بذلك للمخطط إستكشاف آثار إستراتيجيات التنمية البديلة. يوفر تحليل المدخلات والمخرجات مجموعة من التوقعات المتسقة لإقتصاد ما. وهي تشير بوجه عام إلى الهيكل الإقتصادي الذي قد يظهر في إطار إستراتيجية إنمائية معينة. ويظهر تحليل المدخلات والمخرجات التغييرات القطاعية التي يجب أن تحدث في عملية النمو بطريقة لا يمكن أن يقوم بها نموذج الإقتصاد الكلي الكلي. نفترض أن المخططين في بابوا غينيا الجديدة يرغبون في مضاعفة البناء والتشييد من 138.73 مليون دولار إلى 277.46 مليون دولار. ويتطلب هذا التوسع إنتاجا إضافيا من صيد الأسماك والحراجة والتعدين قدره 0.05 مليون دولار، وإنتاج الصناعات التحويلية بمبلغ 40.51 مليون دولار، وبناء وبناء 0.61 مليون دولار، و 27.35 مليون دولار في الأجور والرواتب، و 35.96 مليون دولار من النقد الأجنبي للواردات (على سبيل المثال لا الحصر: فإن عمود المدخلات المضافة 4، الجدول 1-18، يشير إلى الحاجة). ومع ذلك، عندما يبيع قطاع الصناعات التحويلية المزيد من إنتاجه إلى صناعة البناء والتشييد، فإن الطلب على منتجات الصناعة التحويلية وصيد الأسماك والحراجة والتعدين وما إلى ذلك سيزيد أيضا - مقدار الزيادة إعتمادا على التقنية المعامل الذي يتعلق بالمبلغ من قطاع وسيط مطلوب لكل وحدة من مخرجات التصنيع. (يمكن إجراء هذا الحساب من المعلومات الواردة في العمود 3، الجدول 1-18). وستنتشر هذه الآثار في جميع أنحاء قطاع التجهيز.

ويمكن أن يتيح تتبع آثار زيادة الطلب في جميع أنحاء نموذج المدخلات والمخرجات للمخططين الذين لديهم تقديرات قيمة أخرى. ويمكن أن يساعدها في حساب آثار توسع القطاع الوسيط على التغيرات في متطلبات الإستيراد وميزان المدفوعات والعمالة والطلب على الإستثمار والدخل القومي التي يتجاوز الأثر المباشر. وبدلا من إستخدام النهج الشاق خطوة بخطوة، يمكن للمخططين استخدام معدات الحساب الإلكتروني عالية السرعة لحساب مصفوفة تبين إجمالي الإحتياجات المباشرة وغير المباشرة لكل دولار من الطلب.

صلاحية جدول المدخلات والمخرجات

هناك العديد من الإفتراضات التي تستند إلى تحليل المدخلات والمخرجات التي تثير تساؤلات حول صلاحيتها. أولا، يتم إصلاح المعاملات الفنية، مما يعني عدم وجود

إحلال بين المدخلات (مثل رأس المال للعمل أو بناء وتشييد المدخلات الصناعية). وعلاوة على ذلك، وظائف الإدخال هي مطردة، بحيث يزيد الانتاج من قبل نفس متعددة كما المدخلات. الإنتاج يخضع لعوائد ثابتة إلى الحجم. وعلاوة على ذلك، فإن معامل المدخلات الهامشية يساوي المتوسط، مما يعني عدم وجود إقتصادات داخلية أو عدم إستقلالية الحجم. ثانيا، لا توجد أي آثار خارجية، بحيث يكون التأثير الكلي لتنفيذ عدة أنشطة هو مجموع الآثار المنفصلة. ثالثا، لا توجد منتجات مشتركة. ويتم إنتاج كل سلعة من قبل صناعة واحدة فقط، وكل صناعة تنتج سلعة واحدة فقط. رابعا، لا يوجد أي تغيير تقني يستبعد إمكانية، على سبيل المثال تحسين الأساليب الزراعية الجديدة والحد من المدخلات الصناعية والتجارية المطلوبة لكل وحدة إنتاج.

على الرغم من أننا قد يشكك في صحة هذه الغفتراضات، قد لا تكون الأخطاء كبيرة، وخاصة في فترة 5 سنوات أو أقل. على سبيل المثال، قد لا يكون هناك الكثير من الإستبدال بين المدخلات على المدى القصير في حين أن أسعار العوامل النسبية ومستوى التكنولوجيا ثابتة نسبيا. إذا كان يمكن إشتقاق معاملات الإدخال على فترات منتظمة ومتكررة، يمكن التغلب على بعض هذه المشاكل.

الفترة الزمنية في تقديرات

فشلت الولايات المتحدة في إدراج نتائج الدراسة الإستقصائية التي أجرتها عام 1997 بشأن المدخلات والمخرجات في الحسابات القومية حتى عام 2003. وبالنسبة الدول المتقدمة التي تنقح جداول المدخلات والمخرجات سنويا، فإن توقيت الولايات المتحدة سيحصل على درجة منخفضة. وبالنسبة لكثير من أقل البلدان نموا، فإن جداول المدخلات والمخرجات ليست فقط قديمة ولكن أيضا دراسات إستقصائية للنفقات الأساسية في كل من المناطق الحضرية والريفية والهيكل الصناعي والنقل والتشييد والصناعة الصغيرة. وتقدر بعض أقل البلدان نموا ما بين 15 و 20 سنة، في حين أن البعض الآخر لا يزال يعتمد على التقديرات المرجعية الأصلية للستينات أو أوائل السبعينات (Heston 1994: 44–45). وينبغي أن تكون إحدى الأولويات العليا لأقل البلدان نموا إنشاء إدارة للتعدادات والإحصاءات لجمع البيانات الإقتصادية الدورية.

السياسات العامة نحو القطاع الخاص
Public Policies Toward the Private Sector

في معظم أقل البلدان نموا، يكون القطاع الخاص، الذي يتألف، على الأقل من معظم الزراعة، أكبر من القطاع العام. قد يضع المخططون أهدافا للإنتاج والعمالة والإستثمار والصادرات والواردات للقطاع الخاص ولكن ليس لديهم عادة سياسات ملزمة تؤثر

على الهدف. وبالإضافة إلى التنبؤ، تعتمد فائدة الأرقام المستهدفة للقطاع الخاص على موثوقية البيانات، وإقناع عملية التخطيط، ومراقبة السياسات على القطاع الخاص. ويعني التخطيط في القطاع الخاص الحكومة في محاولة للحصول على الناس لفعل ما لم يفعلوه بخلاف ذلك ، إستثمار المزيد في المعدات أو تحسين مهاراتهم الوظيفية، وتغيير الوظائف، والتحول من محصول إلى آخر وإعتماد تكنولوجيات جديدة، وما إلى ذلك.

وقد تشمل بعض السياسات الخاصة بالقطاع الخاص ما يلي:

1. دراسة إمكانيات التنمية من خالل البحوث العلمية والأسواق ودراسات الموارد الطبيعية.
2. توفير البنية التحتية المناسبة (المياه والطاقة والنقل والإتصالات) للهيئات العامة والخاصة.
3. توفير المهارات اللازمة من خلال التعليم العام والتدريب المتخصص.
4. تحسين الإطار القانوني المتعلق بحيازة الأراضي والشركات والمعاملات التجارية والأنشطة الإقتصادية الأخرى.
5. خلق أسواق، بما في ذلك أسواق السلع وتبادل الأوراق المالية والمصارف والتسهيلات الإئتمانية وشركات التأمين.
6. البحث عن رواد الأعمال ومساعدتهم.
7. تعزيز إستخدام الموارد على نحو أفضل من خلال الإغراءات والضوابط.
8. تعزيز الإدخار الخاص والعام.
9. الحد من الإحتكارات وإحتكارات القلة (Lewis 24-13 : 1966).

النفقات العامة Public Expenditures

يجب على المخططين أن يطلبوا من كل دائرة حكومية تقديم مقترحات للنفقات خلال فترة الخطة. وينبغي للإدارات أن تقدر التكاليف والفوائد المالية (والإجتماعية) المحتملة. وينبغي لكل وكالة حكومية أو مؤسسة أن تجري دراسات جدوى لمشاريع إستثمارية محتملة بنفس التفاصيل التي يمكن أن تؤديها الأعمال التجارية الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومة تقدير تأثير النفقات الحالية (غير الرأسمالية)، بما في ذلك النفقات المتكررة للبرامج المستمرة والبرامج الرأسمالية الجديدة على النفقات المتكررة في المستقبل. ويقدر المسئولون أن التكاليف الحالية للحكومة هي عادة من 5 إلى 10 مرات من التكاليف الرأسمالية (الفوائد والإستهلاك) سنويا.

ولأن التكلفة الإجمالية لمختلف مقترحات الإدارات قد تتجاوز الأموال المتاحة، يجب على المخططين تحديد الأولويات. وينبغي تقييم المشروع الفردي فيما يتعلق بالمشاريع الأخرى، وليس في عزلة. ويؤكد Wolfgang F. Stolper (822: 1976)،

وهو أستاذ في جامعة ميشيغان يعمل كمخطط رئيسي في نيجيريا في الستينات، أن قرارات التخطيط هي "أكثر أو – أقل "، وليست" إما أو" . ويتعين على المخططين "نادرا ما يدينون مشروعا صريحا، ولكن ينبغي أن يسألوا بشكل رئيسي عن حجمها وتوقيتها"، وأن يجعلها تعتمد على قرارات أخرى تتخذ في وقت واحد.

ويحتاج أحد أقل البلدان نموا إلى المديرين التنفيذيين الحكوميين والإداريين والفنيين ذوي الخبرة في وضع المشاريع وبدءها وحفظها في الموعد المحدد وتعديلها وتقييمها. وبدون الإدارة الحكومية المختصة، فلا يوجد أساس للتخطيط الإنمائي.

الملخص Conclusion

قد نشأت أيديولوجيات تخطيط الدولة في أقل البلدان نموا كرد فعل على التصورات القومية عن بطء النمو الإقتصادي في ظل الرأسمالية الإستعمارية. تخطيط التنمية هو سياسات الحكومة المنسقة لتحقيق الأهداف الإقتصادية الوطنية، مثل النمو الإقتصادي السريع. ويشمل التخطيط دراسة الإقتصاد وتحديد الأهداف ووضع السياسات الإقتصادية والإنفاق العام. ويعني ذلك أيضا تنفيذ سياسات التخطيط وتقييمها. وللتخطيط للعمل، يجب أن تكون لجنة التخطيط مسئولة أمام القادة السياسيين وتتكامل مع الدوائر الحكومية ووزارات الإقتصاد. ويجب على المخططين عادة أن يخبروا القادة السياسيين عن ماهية المقايضات بين أهداف إقتصادية متعددة.

ويعتقد Deepak Lal بأن إقتصاد التنمية يهيمن عليه إتباع منهج توجيهي متشدد، الذين يؤيدون تدخل الحكومة في أسعار أقل البلدان نموا. ويستجيب منتقدو Lal أنه على الرغم من أن إقتصاديي التنمية غالبا ما يرفضون التقيد الصارم بالنظرية الإقتصادية الغربية، إلا أنهم يرفضون عادة ضوابط الأسعار، على الرغم من أنهم يركزون بشكل أكبر على التخطيط أكثر مما يفعله Lal.

وقد فشل التخطيط في كثير من أقل البلدان نموا نظرا لعدم وضع برامج مفصلة للقطاع العام، وإستخدام ضوابط مفرطة في القطاع الخاص. وفي أحد الأقطاب، كان التخطيط السوفيتي "المسيطر"، الذي إستغرق سنوات لتطويره، لا يزال يخضع لسلطة تقديرية لا مركزية، حتى قبل عصر Gorbachev.

الخطة والسوق هي طرق منفصلة لتنسيق المعاملات. وعلى الرغم من أن السوق يخصص الموارد الشحيحة بكفاءة بين الوسائل البديلة، إلا أنه قد لا يعمل بشكل جيد في التخطيط للنظر في العوامل الخارجية وتصحيح فشل السوق وتعبئة الإدخار والتكيف مع الإحتكارات. ومن ثم، فإن التخطيط يلغي بعض تكاليف السوق ولكنه يزيد أيضا من أوجه القصور الواسعة النطاق من خلال تقليل العائدات إلى الإدارة. وعادة ما يكون الإختيار

بالنسبة للبلدان النامية ليس بين الخطة والسوق وإنما بين مجموعات مختلفة من إثنين.

وساعدت الإشتراكية التي يديرها العمال على المساهمة في النمو الإقتصادي السريع ليوغسلافيا من عام 1959 إلى عام 1979، ولكن إصلاحات عام 1976، وزيادة الضوابط والتوازنات، وإضفاء الطابع البيروقراطي على عملية إتخاذ القرارات في المؤسسات وإعاقة تنفيذ السياسات وزادت من إستياء العمال.

ومعظم البلدان الأقل نموا لديها موارد ومهارات وبيانات قليلة جدا للاستفادة من نماذج معقدة للتخطيط الاقتصادي الكلي. ومع ذلك، قد يكون من المفيد وجود نموذج تجميعي بسيط كخطوة أولى في رسم السياسات والمشاريع.

ويعد جدول المدخلات والمخرجات مفيدا لتقييم آثار إستراتيجيات التنمية المختلفة على الصادرات والواردات وميزان المدفوعات والعمالة والدخل القومي والطلب على الإستثمار القطاعي والناتج.

تقتصر معظم أقل البلدان نموا التي لديها قطاع خاص كبير على خطة إرشادية تشير إلى التوقعات والتطلعات والنوايا ولكنها لا تسمح إلا بالإنفاق العام القليل.

وفي معظم البلدان الأقل نموا والبلدان الرأسمالية الأقل نموا، تعد الوثائق التي تبين كيفية تحسين جمع البيانات وزيادة الإيرادات وتعيين الموظفين وإختيار وتنفيذ المشاريع، أكثر أهمية للتخطيط الناجح من نماذج التخطيط.

مصطلحات للمراجعة

- الإشتراكية الأفروآسيوية
- إرتفاعات قيادية
- السيطرة على الخطة
- النفقات الجارية
- تخطيط التنمية
- الجدال التوجيهي
- الخطة الإرشادية
- جدول المدخلات والمخرجات
- متغيرات الأدوات
- إشتراكية السوق
- النفقات المتكررة
- الخطة المتداولة
- قيود الميزانية الميسرة
- متغيرات الهدف

أسئلة للمناقشة

1. لماذا إكتسب العديد من القادة السياسيين من الدول الإستقلال بعد الحرب العالمية الثانية التركيز على تخطيط الدولة؟
2. لماذا يرغب أحد أقل البلدان نموا الرأسمالية في التخطيط؟
3. ما هو الجدال التوجيهي؟ وضح توصيف Lal للتوجيهين وإستجابة نقاد Lal.

4. لماذا نجح عدد قليل جدا من أقل البلدان نموا في التخطيط المركزي المفصل؟
5. ما هي المشاكل التي تواجهها الإقتصادات المختلطة في إستخدام التخطيط السوفيتي؟
6. ما هي المشاكل التي تحدث عند إستخدام ضوابط واسعة النطاق للتأثير على الإستثمار الخاص والإنتاج في إقتصاد مختلط أو رأسمالي؟
7. ما هي مزايا وعيوب السوق كبديل لتخطيط الدولة؟ وما هي النظم الإقتصادية التي يمكن أن تجمع بين بعض مزايا التخطيط والسوق؟ ما مدى فعالية هذه النظم؟
8. بين مواطن القوة والضعف في الإشتراكية السوقية والإشتراكية التي تنظم العمالة في أقل البلدان نموا. كيف يمكن لأقل البلدان نموا أن تتفادى المشاكل الإقتصادية ليوغوسلافيا في الثمانينات؟
9. ما هي أدوار القادة السياسيين ومهنيي التخطيط في صياغة خطة إقتصادية؟
10. ما هي الأدوات التي يستخدمها المخططون لتحقيق الأهداف؟
11. وضح كيفية اعتماد متغيرات الأدوات المستخدمة على مدة الخطة.
12. لماذا يحد إستخدام نماذج التخطيط الإقتصادي الكلي المعقدة في أقل البلدان نموا؟
13. ما هي أهم أجزاء الخطة في بلد من أقل البلدان نموا أو رأسماليا؟
14. هل الصين نموذجا يحتذى به بالنسبة لأقل البلدان نموا التي ترغب في إقتصاد إشتراكي في السوق؟
15. ما هو جدول المدخلات والمخرجات؟ ما هي قيمة تحليل المدخلات والمخرجات إلى المخطط؟ ما هي بعض نقاط الضعف في جدول المدخلات والمخرجات كأداة للتخطيط؟
16. ما هي السياسات التي يمكن أن يتخذها المخططون لتشجيع التوسع في إنتاج القطاع الخاص؟
17. ما هي النصيحة التي ستقدمها إلى الشخص المسئول عن التخطيط الإنمائي في أقل البلدان نموا التي لديها قطاع خاص كبير؟
18. منذ سقوط الشيوعية في 1989–1991، هل هناك أي دور للتخطيط الحكومي؟

دليل القراءات

البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم (2003i: 133–56) يناقش تعزيز التنسيق الوطني، والحوكمة، وتوفير المنافع العامة.

Lewis (1966) لديه إقتراحات مفيدة للتخطيط في البلدان الأقل نموا والرأسمالية

من أقل البلدان نمـوا. Chenery (1989b) حول تخصيص المـوارد في التخطيط و Chenery (1989a) على تجربة الدول مع التخطيط وRobinson (1989) على نماذج متعددة القطاعات هي مقالات الدراسة.

يقدم Miernyk (1965) شرحا أوليا لتحليل المدخلات والمخرجات، و Thirwall (1977) و Kenessey (1978) تقديم تطبيقات موجزة لتخطيط أقل البلدان نموا. Heston (1994) ينتقد بيانات المدخلات والمخرجات والحسابات القومية في أقل البلدان نموا.

Sundrum (1987) ينظر إلى نمو الهند والتخطيط. ويركز Kornai (1987) على اقتصاد السوق الاشتراكي في هنغاريا؛ Schrenk (1987) يدرس الاشتراكية السابقة التي يديرها العمال في يوغوسلافيا السابقة. Gregory و Stuart (2001) تحليل التخطيط الاقتصادي السوفياتي. Lange و Taylor (1965 Hoˆ rvat (1975)، Vanek (1975)، و Nove (1983) يناقشون السوق الإشتراكي.

يستجيب Stewart (1985) لنقد Lal (1983) للفكرة التوجيهية. والمساهمون في Boettke (1994) يقدمون وجهات نظرهم حول "إنهيار التخطيط الإنمائي".

Coase (1937: 368-405) و Williamson (1981: 137-168؛ 1967: 123-139) وWilliamson و Winter (1991)، على الرغم من تركيزهم على الشركة، لكن لها آثار على التكاليف النسبية للرصد والمعاملات الأخرى تحت الخطة والسوق.

يقدم Ayittey (2005) الوثائق الأكثر تفصيلا عن سوء التوجيه بعد الإستقلال وعدم الكفاءة الإدارية والإهمال الريفي من قبل النخب السياسية في أفريقيا، مما أدى إلى إنخفاض مستوى الرفاه على نطاق واسع على مدى السنوات الـ 45 الماضية. وبالنسبة له، فشل أفريقيا ليس فقط من الحروب والإيدز ولكن أيضا فشل الزراعة، مما يدل على إزدراء الحكام المستبدين للفلاحين، والتي تنتج عن التركيز على الميكنة (وليس الحمير والخيول وعربات الخشبية ومسارات الأدغال)، وإستغلال الفلاحين من خلال مثبطات الأسعار والجهود الواسعة النطاق في مجال التوحيدية (الاشتراكية). Ayittey كان ليعتمد بشكل أقل على تحديث النخب وأكثر على القادة التقليديين الذي يعتبرهم أقرب إلى الوصول من أسفل إلى أعلى التنمية.

ويشير Amsden (1989: 80) إلى أن دولة كوريا الجنوبية تحرض على "كل تحول كبير في التنويع الصناعي" في الستينات والسبعينيات، بما في ذلك إحلال الواردات في الأسمنت والأسمدة وتكرير النفط والألياف التركيبية. ومع مرور الوقت، أصبحت المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص أكثر شيوعا.

(19) الإستقرار والتكيف والإصلاح والخصخصة
Stabilization, Adjustment, Reform, and Privatization

ذكر الفصل 16 مشاكل التكيف الإقتصادي، بما في ذلك التكيف الهيكلي أو القطاعي وإستقرار الاقتصاد الكلي والتحرير الإقتصادي والإصلاح. وكثيرا ما يتطلب التكيف من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تقترض وتستوفي الشروط التي يضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كحل أخير. وتناول الفصل الخامس السياسات التي تشكل توافق آراء واشنطن بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وحكومة الولايات المتحدة.

ونناقش في هذا الفصل برامج التكيف وتحقيق الإستقرار في بلدان العالم الثالث في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، مع التركيز بوجه خاص على برامج التكيف بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. بعد ذلك، نقوم بتحليل المؤسسات العامة، والنظر في المؤسسات العامة ودور السلع العامة وأهمية القطاع الحكومي ومفهوم الشركات المملوكة للدولة وحجم القطاع المملوك للدولة والحجج للمؤسسات العامة والأداء من المؤسسات الخاصة والعامة ومحددات أداء المؤسسات العامة والخصخصة وبعض المزالق التي تعترض الخصخصة والمؤسسات العامة والشركات المتعددة الجنسيات. ويتناول القسم الثالث من هذا الفصل التكيف، وتحقيق الاستقرار، والتحرير في اقتصادات المرحلة الانتقالية، ولا سيما روسيا والصين وبولندا. القسم الأخير ينظر في الدروس بلدان العالم الثالث يمكن أن تتعلم من التحولات الروسية والبولندية والصينية إلى السوق.

البنك الدولي The World Bank

في عام 1975، أنشأ البنك الدولي حساب دعم للفوائد ("نافذة ثالثة") للحصول على قروض مخفضة لأشد البلدان فقرا التي تواجه زيادات في أسعار النفط (Stanford 1988: 787–796). وفي الفترة من عام 1979 إلى عام 1983، لم تكن قروض التكيف الهيكليSALs تشكل سوى 9 في المائة من القروض المصرفية ولم يكن لها أثر يذكر على البلدان الأكثر مديونية. ومع ذلك، ففي أواخر التسعينات، كان 85 إلى 90 في المائة من الإقراض هو السندات، حيث ركز الكثير منها على البلدان المدينة التي تجري إصلاحات

هيكلية للقضاء على مشاكل الديون الطويلة الأجل، وإن كان ذلك ظاهريا للحد من الفقر. وعلى الرغم من أن البنك أنشأ برنامجا خاصا للمساعدة في عام 1983 لتخفيف أزمة الديون، إلا أنه في أواخر الثمانينات، أعرب النقاد، بمن فيهم بعض الإقتصاديين الأمريكيين وأعضاء الكونجرس، عن عدم رضاهم عن الحد الأدنى من مساهمة البنك المالية في ترتيبات تخفيف الديون. بيد أن قيادة البنك، على الرغم من الإشارة إلى أن 45 في المائة من قروضه موجهة إلى البلدان المثقلة بالديون، بيد أن الدور الرئيسي للبنك يتمثل في الإقراض الإنمائي للبلدان الفقيرة، وليس الضمانات المالية للقروض المصرفية التجارية للبلدان المتوسطة الدخل (Wall Street Journal 19 :1988؛ Mossberg 24، 1 : 1988).

وبعد عام 1987، ركزت مجموعة البنك الدولي (بما في ذلك نافذة القروض الميسرة أو المؤسسة الإنمائية الدولية أو المؤسسة الإنمائية الدولية) وصندوق النقد الدولي (التكيف الهيكلي، الذي أصبح لاحقا لتعزيز الحد من الفقر وتحقيق النمو)، وركز المانحين الثنائيين على البلدان المثقلة بالديون وذات الدخل المنخفض في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وإزدادت المشاركة في تمويل التكيف مع الجهات المانحة الأخرى، وقدمت تخفيفا أكبر للديون، بما في ذلك إلغاء الديون من المعونة وإعادة جدولة الديون بشروط تساهلية من الحكومات الدائنة. كما أنشأ البنك مرفقا لتخفيض الديون لصالح أفقر البلدان التي تعاني من ديون في عام 1989 وإنضم إلى صندوق النقد الدولي في عام 1996 لوضع مبادرة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (الفصل 16).

صندوق النقد الدولي International Monetary Fund

يشير توازن ميزان المدفوعات إلى التوازن الدولي في ميزان السلع والخدمات على مدى دورة الأعمال، دون وجود تضخم لا مبرر له والبطالة والتعريفات وضوابط الصرف. والبلدان التي تعاني من عجز مزمن في ميزان المدفوعات تحتاج في نهاية المطاف إلى الإقتراض في الخارج، وغالبا من صندوق النقد الدولي كمقرض الملاذ الأخير. ومن الناحية العملية، يوافق العضو المقترض من صندوق النقد الدولي، الذي يزيد عن الشريحة الاحتياطية، على معايير أداء معينة، مع التركيز على التوازن الدولي الطويل الأجل وإستقرار الأسعار. وتؤمن الترتيبات الإحتياطية لصندوق النقد الدولي لأعضاء القدرة على إقتراض النقد الأجنبي خلال فترة محددة تصل إلى مبلغ محدد إذا كانوا ملتزمين بشروط الترتيب. وتشتمل شروط صندوق النقد الدولي، وهي شرط مقترض للإقتراض، على إعتماد المقترض لسياسات التكيف لتحقيق موقف مدفوعات قابل للإستمرار- وهو ضرورة للمحافظة على الطابع الدائر لموارد صندوق النقد

الدولي. وقد تتطلب هذه السياسات أن تقوم الحكومة بتخفيض العجز في الموازنة من خلال زيادة الإيرادات الضريبية وتقليص الإنفاق الإجتماعي والحد من خلق الائتمان وتحقيق أسعار مقاصة السوق وتحرير التجارة وتخفيض قيمة العملة والقضاء على الأسعار أو تقييد العمالة ومعدلات الأجور في القطاع العام. ويرصد الصندوق الائتمان المحلي، وسعر الصرف، وأهداف الديون، وغيرها من أدوات السياسة العامة عن كثب من أجل تحقيق الفعالية. وعلى الرغم من أن الأهمية الكمية لقروض صندوق النقد الدولي من أجل العجز الخارجي لأقل البلدان نموا كانت ضئيلة، فإن ختم الموافقة على صندوق النقد الدولي مطلوب قبل أن يوفر البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية والمقرضون الثنائيون والمتعددو الأطراف والمصارف التجارية الأموال.

وتحول السياسات عموما الأسعار النسبية الداخلية من السلع غير القابلة للتداول إلى السلع القابلة للتداول وتعزز الصادرات وتحول الواردات «بكفاءة». فإن السياسات تتحرك عموما القوة الشرائية من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية والمستهلكين للمستثمرين والعمل إلى رأس المال، قد تتأثر المجموعات الفرعية ضمن هذه الفئات بشكل مختلف جدا؛ وعلاوة على ذلك، فإن الموظفين الحكوميين الذين يشرفون على البرامج ويديرونها لا يزالون يتمتعون بسلطة تقديرية في توزيع المكافآت والعقوبات. وفي بعض الأحيان، تثير الإستحقاقات التي يعلقها صندوق النقد الدولي على إستياء الأعضاء، كما هو الحال في «أعمال الشغب» في نيجيريا في عام 1989.

وبلغ معدل التصويت الجماعي للدول المتقدمة على أساس حصص الأعضاء 68 في المائة. وكثيرا ما تدعم أقل البلدان نموا الدول المتقدمة في وضع شروط للمقترضين حتى لا تعرض للخطر القاعدة المالية لصندوق النقد الدولي. ومع ذلك، فإن العديد من المقترضين من أفريقيا وأمريكا اللاتينية يقولون إن اشتراطات صندوق النقد الدولي تدخلية بشكل مفرط. وهكذا، على سبيل المثال، في عام 1988، في مقابل إقراض صندوق النقد الدولي لتمويل عجز في حصائل الصادرات من الكاكاو والبن ومنتجات النخيل والفول السوداني، تخلت توجو عن قدر كبير من السلطة التقديرية في مجال السياسة العامة، ووافقت على تخفيض عجزها المالي وتقييد النفقات الجارية وإختيار المشاريع الإستثمارية أكثر صرامة، للقطاع الخاص بعض المؤسسات العامة، وتحرير التجارة. ومع ذلك يجب أن يكون صندوق النقد الدولي مقتنعا بأن المقترض يمكنه سداد القرض. وقد تكون هناك بعض البدائل للقيود النقدية والضريبية أو تخفيض قيمة العملة المحلية من أجل القضاء على العجز المزمن في ميزان المدفوعات (Nafziger 1993: 101-102).

ووجه نقاد من أقل البلدان نموا، بدعم من لجنة Brandt (أنظر الفصل 15)، إتهامات مفادها أن صندوق النقد الدولي يفترض أن مشاكل المدفوعات الدولية لا يمكن حلها إلا بتخفيض البرامج الإجتماعية وخفض الإعانات وإستهلاك العملة وإعادة الهيكلة على غرار برنامج توجو لعام 1988. ووفقا لتقرير Brandt، فإن إصرار صندوق النقد الدولي على إتخاذ تدابير جذرية في فترات زمنية قصيرة يفرض أعباء لا لزوم لها على البلدان المنخفضة الدخل التي لا تقلل فقط من تحصيل الإحتياجات الأساسية بل تؤدي أحيانا إلى "أعمال شغب من جانب صندوق النقد الدولي" وسقوط الحكومات. ويفضل هؤلاء النقاد أن يركز صندوق النقد الدولي على النتائج بدلا من الوسائل (اللجنة المستقلة المعنية بقضايا التنمية الدولية 1980: 215-216؛ Mills 1989: 10).

وعلى الرغم من تراجع الأموال من السبعينيات إلى الثمانينات، حافظ صندوق النقد الدولي على نفوذه أو حتى زاد من نفوذه من أجل فرض شروط على المقترضين في الثمانينات، حيث عززت قروض البنك الدولي خلال الثمانينات وأوائل التسعينات الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي. وقد أصبح صندوق النقد الدولي حاميا ومراقبا للنظام المالي الدولي، حيث كانت الموافقة الإحتياطية لصندوق النقد الدولي شرطا ضروريا للحصول على قروض أو مساعدات من جانب الآخرين. وعلاوة على ذلك، قام البنك الدولي بقيادة التنسيق بين الجهات المانحة والبنك الدولي والصندوق، مما زاد من نفوذها الخارجي. فالعديد من المتلقين من ذوي الدخل المنخفض، ولا سيما من أفريقيا، حيث يفتقرون إلى الموظفين، وتنازلوا عن مسئولية تنسيق المعونة الخارجية، وزيادة تأثير البنك وصندوق النقد الدولي والجهات المانحة الأخرى[1].

الرصيد الداخلي والخارجي Internal and External Balance

يحتاج الأمر إلى تعديل كلما فشل في تحقيق ميزان المدفوعات والتوازن في الإقتصاد الكلي المحلي، أي التوازن الذي يشير إلى كل من التوازن الخارجي والداخلي. وفيما يلي شرح مبسط لكيفية تحقيق التوازن الخارجي والداخلي معا.

تذكر معادلة الدخل القومي 15-5:

$$S = I + (X - M) \qquad (19\text{-}1)$$

حيث S = الإدخار، I = الإستثمار المحلي، X = صادرات السلع والخدمات، و M = واردات السلع والخدمات.

(1) المترجم

وإذا طرحنا I من جانبي المعادلة،

$$S - I = X - M \qquad (19\text{-}2)$$

أو الإدخار ناقص الإستثمار يساوي التوازن الدولي على السلع والخدمات.

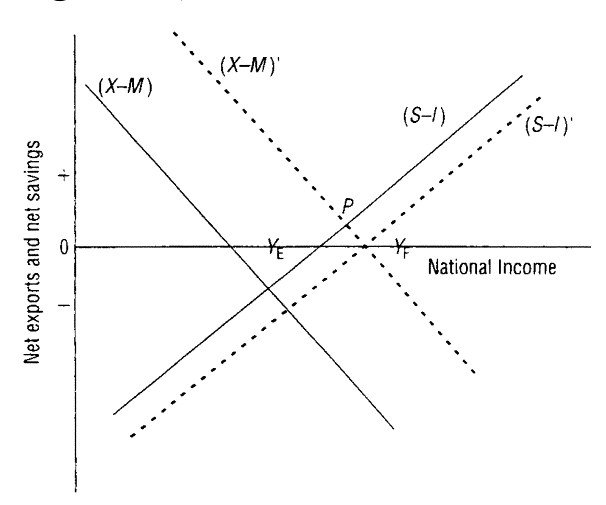


FIGURE 19-1. Internal and External Balances.

يشير التوازن الداخلي إلى العمالة الكاملة (وإستقرار الأسعار)؛ يشير الميزان الخارجي إلى الصادرات التي تساوي الـواردات. ويبين الشكل 1–19، وهو نموذج بسيط لتحديد الدخل للإقتصاد الكلي، العلاقات بين الإيرادات والنفقات والأرصدة الداخلية والخارجية. ويظهر الخط المنحدر صعودا في الشكل 1–19 صافي المدخرات المحلية، والإدخار ناقص الإستثمار (I). ويبين الخط المنحدر الصعودي صافي الصادرات والصادرات (X) ناقص الواردات (M). (تعتمد الوفورات والواردات على الدخل؛ ويعتمد الإستثمار على معدل الفائدة ومعدل العائد المتوقع؛ وتتوقف الصادرات على الدخل الأجنبي). ويشير التقاطع بين S–I و X–M إلى صافي المدخرات وصافي الصادرات على رأس المال المحور، وعلى المحور الأفقي، فإن دخل التوازن (Y_E) يقل عن مستوى التوظيف الكامل للدخل (Y_F).

وتؤدي المعالجة الجبري البسيط إلى تغيير معادلة توازن الإقتصاد الكلي

$$S + M \text{ (leakages)} = I + X \text{ (injections)} \qquad (19\text{-}3)$$

أي أن الطلب الكلي يساوي العرض الكلي أو النفقات ذات الدخل المتساوي.

ويمكن للبلدان التي تواجه عجزا خارجيا مستمرا (1) الإقتراض في الخارج دون

تغيير السياسات الإقتصادية (إذا كان العجز مؤقتا) أو(2) زيادة القيود التجارية وضوابط الصرف، مما يقلل من الكفاءة ويمكن أن ينتهك القواعد الدولية ولكن يمكن التسامح معه في أقل البلدان نموا أو (3) القيام بالسياسات النقدية والمالية الانكماشية أو سياسات الحد من النفقات (تحول منحنى [S – I] إلى الأعلى وإلى اليسار)، مما يضحي بالأهداف الداخلية للعمالة والنمو من أجل التوازن الخارجي. معاجلة (3)، الذي يطلق عليه النقاد "الخداع" بعد الممارسة الطبية في القرن التاسع عشر من إستخدام مدمني الدم لإستخراج "الدم غير الصحي" من المرضى، ويعمل مع إنتظام كاف ليكون الخيار الأقل للمدين الدائن. فالإقتصاد، إذا ما إكتئب بما فيه الكفاية، سيخفض في وقت ما عجز ميزان المدفوعات. والواقع أن أدلة البنك الدولي على 30 بلدا، 1980 – 1985، تشير إلى أن أقل البلدان نموا التي تمر بعملية التكيف قد تخلت عن العمالة المحلية وأهداف الإنفاق لخفض عجز مدفوعاتها (Weeks 61 :1989؛ البنك الدولي 3-1 : 1988a). وإذا كان العجز مزمنا، فإن الإقتراض الإضافي دون تغيير في السياسات لا يؤجل سوى الحاجة إلى التكيف. وعندما يحتاج البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي إلى تحسين التوازن الخارجي على المدى القصير (عامين أو نحو ذلك)، يجوز للوكالة أن تحدد قرضها على (4) تحويل النفقات، أي تحويل الإنفاق من مصادر أجنبية إلى مصادر محلية، من خلال تخفيض قيمة العملات المحلية. وللتسوية طويلة الأجل، يحدد البنك أو الصندوق تعديلات على جانب العرض من خلال الهياكل الأساسية وتطوير الأسواق والتغييرات المؤسسية وإصلاحات الأسعار (بما في ذلك أسعار الفائدة)، وتخفيض ضوابط التجارة والمدفوعات وتحفيز التكنولوجيا لتحسين الكفاءة والقدرة على تيسير النمو التوازن الخارجي، ولكن هذه التغييرات تأخذ الكثير من الوقت لتعديل المدى القصير.

وبالأخذ في الإعتبار في تقاطع (X– M) و (S – I) في الشكل 1-19، المقابلة لعجز خارجي مع البطالة. ولتحقيق الأرصدة الخارجية أو الداخلية، يجمع البلد بين تحويل النفقات(إنخفاض قيمة العملة المحلية) والسياسات المتزايدة للنفقات (التوسعية النقدية والمالية).

فإستهلاك العملة – على سبيل المثال، زيادة سعر الشلن (بالعملة المحلية) للدولار من 1 = SH15 دولار إلى 1 = SH20 دولار أمريكي – يؤدي إلى إنخفاض أسعار الصادرات بالدولار. وإذا كانت مبالغ المرونة السعرية للطلب على الصادرات بالإضافة إلى الواردات تساوي تقريبا ما هو عليه، فإن رصيد السلع والخدمات في البلد سيتحسن. وبالتالي، فإن صافي الصادرات (X– M) زيادة (مثلا) إلى (X– M)ʹ، وهو فائض دولي.

وفي الوقت نفسه، يتقاطع صافي صافي جداول الادخار وصافي المدخرات في مرحلة أبعد من القيمة الصحيحة لـ (P)، وهو ما يقابل إرتفاع الدخل والعمالة، ولكنه لا يزال أقل من العمالة الكاملة.

وتؤدي زيادة الطلب من خلال خفض أسعار الفائدة أو ارتفاع عجز الموازنة الحكومية (إرتفاع الإنفاق الحكومي أو إنخفاض معدالت الضرائبِ) ، وهي سياسة تزيد من النفقات، إلى خفض المدخرات الصافية (S–I) إلى (S–I). ويتقاطع صافي المدخرات الصافية وجداول الصادرات الصافية الجديدة على مستوى العمالة الكاملة للدخل، YF ، مع توازن صفري في رصيد السلع والخدمات، يحقق التوازن الداخلي والخارجي معا.

نقد البنك الدولي وصندوق برامج التكيف النقد الدولي

Critique of the World Bank and IMF Adjustment Programs

يشعر العديد من نقاد أقل البلدان نموا بأن صندوق النقد الدولي يركز فقط على الطلب بينما يتجاهل القدرة الإنتاجية والتغيير الهيكلي الطويل الأجل. ويرى هؤلاء النقاد أن النموذج السابق للمتوازنين يبين تكلفة استخدام برامج التقشف – السياسات النقدية والمالية الإنكماشية – التي يحددها صندوق النقد الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، تعترض هذه الحكومات على إيديولوجية الصندوق في السوق وإهمال المحددات الخارجية للركود وعدم الإستقرار. وعلاوة على ذلك، فإن التقشف الذي يتبعه صندوق النقد الدولي يحد من البرامج الرامية إلى الحد من الفقر وتحفيز التنمية على المدى الطويل. وعلى الرغم من أن صندوق النقد الدولي يرى أن دوره في توفير الإستقرار النقدي والسيولة الدوليين، وليس التنمية، فإن العنصر الميسر من قروض التكيف الهيكلي الذي بدأ في عام 1986، شدد على زيادة التنمية. غير أن البلدان السبعة الكبرى في أمريكا اللاتينية أعلنت في إعلانها الصادر عن أوروجواي في الفترة من 27 إلى 29 أكتوبر 1988 أن «شروط برامج التكيف والإقراض القطاعي وإتفاقات إعادة الهيكلة كثيرا ما تجعل التدابير غير كافية ومتناقضة، مما يجعل السياسات الإقتصادية أكثر صعوبة في مناخ إقتصادي شديد القسوة «(دراسة صندوق النقد الدولي، 14 نوفمبر 1988، ص 354).

إعتبارا من الخمسينيات، إنتقد الإقتصاديون الهيكليون من اللجنة الإقتصادية للأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية ECLA مباني صندوق النقد الدولي التقليديةبأن الإختلال الخارجي كان قصير الأجل نتيجة للطلب الزائد، مما يتطلب في المقام الأول سياسات

نقدية ومالية إنكماشية وتخفيض لقيمة العملة. وشدد خبراء الاقتصاد باللجنة ECLA على الحاجة إلى إحداث تغيير إقتصادي هيكلي مؤسسي وهيكلي على المدى الطويل - تسريع نمو حصائل الصادرات، وتحسين معدلات التبادل التجاري الخارجية، وزيادة مرونة إمدادات الإنتاج الغذائي من خلال إصلاح الأراضي والحد من عدم المساواة في الدخل وتوسيع القطاع الصناعي فإن تدابير مكافحة الاحتكار قبل أن تكون السياسات المالية وأسعار الصرف القصيرة الأجل فعالة.

ويؤكد النقد الهيكلي الأحدث في الثمانينيات والتسعينيات أيضا التحول الطويل الأجل للإقتصاد. ورأى النقاد أن أزمة مدفوعات أمريكا اللاتينية ناتجة عن أزمة هيكلية طويلة الأجل في عرض الصادرات، وأرادوا من برامج صندوق النقد الدولي التأكيد على هذه التغيرات على المدى الطويل وتجنب برامج التقشف (Sutton 67-16 : 1984؛ Sharpley 164 :1984-216 ؛ de Oliveira Campos 129-137 : 1964). (أنظر أيضا وصف الإقتصاديين الهيكليين في أمريكا اللاتينية للتضخم الهيكلي، التي نوقشت في الفصل 14).

ولتفادي التكاليف الإجتماعية الشديدة، تحث الـ UNICEF على التكيف مع وجوه إنسانية، بما في ذلك برامج التكيف التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي تؤكد على إستعادة نمو أقل البلدان نموا مع حماية الفئات الأكثر ضعفا، فضلا عن التكيف مع النمو، مثل السياسات النقدية والمالية التوسعية للبنك الدولي / صندوق النقد الدولي كافية لتجنب الكساد الإقتصاد. ووفقا للـ UNICEF ، فإن تمكين الفئات الضعيفة ومشاركتها المعدومة والفقراء في المناطق الحضرية والنساء ، ضروري لتحسين السياسات وحماية هذه الفئات والأطفال، وخاصة من يعانون من نقص التغذية (Cornia و Jolly و Stewart 131-146 : 1987b؛ Stewart 147-164 : 1987؛ Stewart 1990).

وفي Yنتقاداتها لبرامج التكيف بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، عرضت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ECA (24: 1989a) إطارا بديلا أفريقيا لبرامج التكيف الهيكلي من أجل الإنتعاش الإجتماعي والاإقتصادي والتحول (AAF-SAP) في عام 1989. مثل رفضت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الوصفة التقليديةللاقتصادات الضعيفة في أفريقيا. وإشتكت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ECA و UNICEF ، من الآتي

إن العواقب الإجتماعية السلبية الإنتقالية الرئيسية لبرامج التكيف الهيكلي هي: إنخفاض دخل الفرد والأجور الحقيقية وإرتفاع البطالة والعمالة الناقصة وتدهور مستوى الخدمات الإجتماعية نتيجة التخفيضات في النفقات العامة الإجتماعية وتراجع المعايير التعليمية والتدريبية وإرتفاع معدلات سوء التغذية والمشاكل الصحية وإرتفاع مستويات الفقر والتفاوت في الدخل.... وإضطرت حكومات أفريقية كثيرة إلى إجراء تخفيضات كبيرة في نفقاتها الإجتماعية العامة مثل التعليم والصحة والخدمات الإجتماعية الأخرى من أجل الإفراج عن الموارد اللازمة لخدمة الديون والحد من عجز ميزانيتها. ومن وجهة نظر التنمية الطويلة الأجل، خفض النفقات العامة على التعليم... الذي إستلزمته برامج الإستقرار والإستثمار الهيكلي، وإنعكس في العملية التي بدأت في أوائل الستينيات من القرن الماضي، من الإستثمار الضخم في تنمية الموارد البشرية.... واليوم، فإن نصيب الفرد من اإلنفاق على التعليم في أفريقيا ليس فقط األدنى في العالم ولكنه يتراجع أيضا. ... وجميع الدلائل تشير إلى أن برامج التكيف الهيكلي لا تحقق أهدافها.

وفي الواقع، قال الأمين التنفيذي للجنة الإقتصادية لأفريقيا ECA Adebayo Adedeji (25–21: 1989) إن التكيف الهيكلي "لم ينتج سوى القليل من التخفيف من وطأة الفقر، وقد عملت بعض سياساته ضد الفقراء".

وإعترضت اللجنة الإقتصادية لأفريقيا على برامج التكيف الخاصة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تؤكد على تحرير الأسعار وتخفيض قيمة العملة المحلية وتحرير التجارة والمدفوعات وتعزيز المدخرات المحلية وتقييد عرض النقود والحد من الإنفاق الحكومي وخصخصة الإنتاج. وقد ناقشت اللجنة الإقتصادية لأفريقيا بأن هذه البرامج تفشل في إقتصادات مثل إقتصادات أفريقيا التي تتسم بنية إنتاجية هشة وجامدة لا تستجيب لقوى السوق.

دعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (53–49، 46–26، iii–: 1989) إلى إيجاد بديل كلي لبرامج التكيف الهيكلي التي قام بها البنك وصندوق النقد الدولي الفاشلة، مع التركيز على زيادة النمو والقدرة على التكيف على المدى الطويل. ومع ذلك، فإن قائمة أدوات السياسة التي وضعتها اللجنة الإقتصادية لأفريقيا، وإن كانت طموحة، كانت قصيرة عن التفاصيل. غير أن اللجنة الإقتصادية لأفريقيا أكدت أن برامج التكيف هي أساسا مسئولية الأفارقة الذين قد ينشئون برامج بالإشتراك مع الوكالات الخارجية بدلا من أن تقوم هذه الوكالات بصياغة وتصميم وتنفيذ ورصد.

الإقتصاد السياسي لتحقيق الإستقرار والتكيف
A Political Economy of Stabilization and Adjustment

الركود الإقتصادي الذي كثيرا ما يرافقه توازن دولي مزمن في العجز في السلع والخدمات والديون الخارجية المتزايدة، يزيد من الحاجة إلى التكيف الإقتصادي وتحقيق الإستقرار. ويؤدي عدم التوازن الخارجي المستمر إلى تكاليف ما إذا كانت البلدان تعدل أم لا. ولكن عدم التكيف له تكلفة أكبر. وكلما زاد الإختلال، كلما كان الضرر الإجتماعي أكبر وأكثر إيلاما التعديل. فبلدان مثل يوغوسلافيا والجزائر، التي فشلت في التكيف، كانت أكثر عرضة للفقر والتشرد وحتى الحرب. Woodward (1995) يلوم الصراع اليوغوسلافي على تفكك السلطة الحكومية وإنهيار النظام السياسي والمدين من عدم القدرة على التكيف مع إقتصاد السوق والديمقراطية. وقد انعكس النمو السريع لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية خلال الستينيات والسبعينيات، الذي تغذيه الاقتراض الأجنبي، بأكثر من عقد من أزمة الديون الخارجية وسط تراجع معدلات التبادل التجاري وتشديد الائتمان العالمي، مما أجبر التقشف وتدهور مستويات المعيشة. وفي الجزائر، أدى الضعف في التكيف وتحقيق الإستقرار والنمو في الثمانينيات إلى تعزيز معارضة الأحزاب الإسلامية، التي جندت بشكل كبير بين الشباب العاطلين عن العمل الساخطين بسبب الإرهاب (Morrisson 2000).

وقد إضطر أكثر من عقد من النمو البطيء وإرتفاع تكاليف الإقتراض وإنخفاض المعونة الميسرة وتفاقم أزمة الديون وزيادة الليبرالية الاقتصادية للمانحين وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي نخب أقل البلدان نموا إلى تغيير إستراتيجياتها خلال الثمانينات والتسعينيات. وأتاح تحرير الإقتصاد على نطاق واسع والتكيف فرصا لتحدي النخب القائمة، مما يهدد مواقفهما، ويسهمان في زيادة الإنتهازية الإستثمارية والقمع العلني. وأدت التخفيضات في الإنفاق إلى تخفيض الأموال لتوزيعها على العملاء، كما تطلبت دعما أكبر من الجيش والشرطة للبقاء في السلطة.

وتواجه النخب السياسية في أفريقيا وغيرها من أقل البلدان نموا ضغوطا متزايدة من النمو البطيء وأزمات الديون الدولية، فضلا عن الضغوط الخارجية التي يبذلها المانحون ومؤسسات Bretton Woods للتحرير والخصخصة. وتؤدي الضغوط الرامية إلى تقليص حجم الدولة، في ظل تقلص الموارد، إلى وضع قيود كبيرة على قدرة النخب، وبخاصة في أفريقيا، على مكافأة الأطراف السياسية الفاعلة ومعاقبتهم، مما يسهم في زيادة عدم الإستقرار السياسي. وتزيد هذه الضغوط والقيود من صعوبة تنفيذ برامج

متماسكة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي والتكيف الهيكلي وجذب المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر والمعونة المباشرة.

وعلى الرغم من أن الركود والعجز في الحساب الجاري والتضخم عنصران من عناصر اختلال التوازن الإقتصادي الكلي، فإن برامج تثبيت صندوق النقد الدولي في أقل البلدان نموا تركز على العنصرين الأخيرين، مع إهمال الركود. في الفصل 14، ذكرنا دراسة Bruno و Easterly (1998) التي لا تظهر أي علاقة سلبية بين التضخم والنمو الاقتصادي لمعدلات التضخم أقل من 40 في المائة سنويا. وفي خضم أزمة كوريا الجنوبية في عام 1997، قال صندوق النقد الدولي "البنك المركزي الكوري... ليس فقط لتكون أكثر إستقلالية ولكن التركيز فقط على التضخم، على الرغم من أن كوريا لم يكن لديها مشكلة مع التضخم، وليس هناك ما يدعو للاعتقاد بأن سوء إدارة السياسة النقدية كان لها علاقة بالأزمة"، وفقا لـ Joseph Stiglitz (2002b: 45). وعندما سأل عن السبب، صدم Stiglitz من قبل فريق عمل صندوق النقد الدولي قائلا: "نحن نصر دائما على أن لدى البلدان مصرفا مركزيا مستقلا يركز على التضخم". ويقول Cramer and Weeks (2002: 43-61) إن تركيز البرامج التقليديةفي صندوق النقد الدولي على التضخم (التي غالبا ما تكون تدابير نقدية صارمة) غير ضرورية في العادة، وأن إحياء النمو ينبغي عموما أن يكون له الأسبقية على المال والنقد الأرثذوكسي.

وفي الواقع، طالما إستمر صندوق النقد الدولي في التركيز على التقليدية، يتمثل أحد الإصلاحات الأساسية في تعزيز القدرة المالية المستقلة داخل الإقتصاد العالمي - بغض النظر عن ختم صندوق النقد الدولي الجيد للتدبير اللازم لبرامج الاستقرار المطلوبة قبل أن يقدم البنك الدولي أو حكومات منظمة OECD أو المصارف التجارية التي تقدم القروض وترحيل الحسابات والمعونة التساهلية. أما بالنسبة إلى "Cramer و Weeks"، فإن "الدليل على أن التعديل لم يحفز الإنتعاش في البلدان المنخفضة الدخل". وأشار البنك الدولي (1992b)، في إستعراضه للتكيف، إلى أن النمو هو "الهدف الطويل الأجل" وناقش "الانتقال من التكيف الى النمو". في الواقع، بالنسبة للبنك، فإن هدف قروض التكيف "هو دعم برامج السياسات والتغيير المؤسسي لتعديل هيكل الإقتصاد بحيث يمكنه الحفاظ على معدلات نموه وقابلية ميزان مدفوعاته"(المرجع نفسه).

وستستفيد أفقر البلدان، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الأكثر تعرضا لعدم الإستقرار السياسي، من التوسع في التمويل من اليابان أو الإتحاد الأوروبي أو من الدول الأعضاء فيها أو من المصارف أو مصارف التنمية الإقليمية المستقلة عن الجانبين

(صندوق النقد الدولي والحكومة الأمريكية) لمثلث مؤسسات الإقراض والسياسة في مؤسسات واشنطن[1]. فالجهات المانحة والمقرضون الرسميون، مع تركيزهم على التحول الديمقراطي والإستقرار السياسي والتنمية الإجتماعية والإقتصادية وتقديمهم للمشاريع والمعونات الإنسانية، لديهم جدول أعمال أوسع من أولويات صندوق النقد الدولي في ميزان المدفوعات (أو حتى البنك الدولي بشأن التنمية والتكيف). ومن ثم، لا ينبغي للمانحين أن يضعوا أموالا بشأن إتفاق الإستقرار مع البلد المستفيد وصندوق النقد الدولي. ويتعين على الوكالات الثنائية (والإتحاد الأوروبي) أن تكون أكثر نشاطا في تصميم ورصد البرامج التي تشارك في تمويلها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون الرصد من جانب الأطراف الثنائية منفصلا أو مكملا على الأقل، عن طريق البنك / الصندوق (Aguilar 1997).

الدليل التجريبي Empirical Evidence

تسعى برامج التكيف التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى إستعادة القدرة على البقاء في ميزان المدفوعات والحفاظ عليه في بيئة إستقرار الأسعار ومعدلات النمو المستدامة. ما مدى نجاح هذه البرامج؟

ومن المفترض أن تؤدي برامج التكيف التي تؤدي إلى تحويل النفقات من مصادر أجنبية إلى مصادر محلية (عادة من خلال تخفيض قيمة العملة) إلى تحسين التوازن الخارجي مع زيادة النمو. وأظهرت دراسة أجراها البنك الدولي (1988a) لـ 54 من أقل البلدان نموا التي تلقت إقراضا للتكيف خلال الفترة 1980–1987 أن أكثر من نصف المستفيدين قد حسنوا حسابهم الجاري؛ ومع ذلك، كان متوسط نموها أبطأ من ذي قبل على الرغم من كونه أعلى بكثير على المدى القصير (وإن لم يكن أكثر استدامة) من غير المتلقين. كما كان نمو الصادرات للمستفيدين وإنخفاض الواردات أسرع من غيرها "، على الرغم من أن إنخفاض الواردات من بعض المستلمين نتج عن نقص النقد الأجنبي. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن المؤشرات الإجتماعية للمستفيدين كانت أعلى عموما من المؤشرات الأخرى، فإن إمتصاص المتلقين من السعرات الحرارية قد ركد أو إنخفض خلال الثمانينات، وهو إتجاه أسوأ من غيره من أقل البلدان نموا.

كما قام البنك الدولي بقياس صافي التغير في أداء البلدان التي تحصل على قروض التكيف ALS في السنوات الثلاث السابقة على السنوات الثلاث التي تلت تلقي هذه القروض ALS وقارن هذا التغيير بالبلدان التي لم تحصل على هذه القروض. ومن

(1) المترجم

بين البلدان ذات الدخل المنخفض عموما، تحسنت أرصدة الحسابات الجارية ونسب خدمة الديون بوتيرة أسرع، وكان النمو أبطأ، وسجل التضخم أسرع بين المتلقين مقارنة بمجموعات المقارنة. غير أن البلدان المتوسطة الدخل التي تلقت ALS قد حققت نموا أسرع (وإن كان معدل التضخم أسرع) مقارنة بالمقارنة. وبالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل على السواء، فإن عبء التكيف قد أثر بشدة على الإستثمار.

وتشير دراسات صندوق النقد الدولي إلى أن السياسات التي تقيد الطلب على السياسات النقدية والمالية تقلل النمو إلى أن تؤدي الفوارق الطويلة المرتبطة بأسعار الصرف ومعدل الفائدة وموارد الموارد (مثل زيادة أسعار المنتجين الزراعيين)، وإصلاحات السوق الأخرى إلى حفز النمو. وقد إنخفض سعر الصرف الحقيقي للبلدان التي تمر بتسويات البنك في عام 1987 بنحو 40 في المائة من مستوياتها في الفترة 1965-1981. وقد أدت التغيرات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة إلى تحسين تخصيص الموارد وإعادة هيكلة الإقتصاد نحو الصادرات والبدائل المستوردة وتحفيز الإستثمار والنمو (البنك الدولي 1988a: 18-36).

وتوصلت دراسة Simon Commander إلى أن المزارعين التجاريين (وخاصة المصدرين والمستوردين)، أن أجور عمالاهم وتجارهم يستفيدون من تعديلات أسعار الصرف وغيرها من التعديلات. ويتعرض موظفو القطاع العام، ومنتجو السلع المحلية، والعاملون في القطاع غير المنظم للضرر من جراء التكيف (Commander 239 :1989).

وقد أكد UNCTAD (8: 1991) أن الأداء الإقتصادي للبلدان الاثنتي عشرة الأقل نموا التي لديها برامج تكيف هيكلي متتالية طوال الثمانينات لم يختلف كثيرا عن البلدان الأقل نموا ككل. وعلاوة على ذلك، فإن دراسة Riccardo Faini و Jaime de Melo و Abdelhak Senhadji و Julie Stanton (967-957 :1991) التي أجريت في 93 بلدا من أقل البلدان نموا التي أجرت تعديلات قبل عام 1986، وهي تسيطر على الشروط الأولية والعوامل الخارجية، لم تجد دليلا على وجود تحسن إحصائي (أو أسوأ) من أداء البلدان المتلقية لقروض البنك الدولي / صندوق النقد الدولي.

وتعتقد الـ UNICEF (21: 1989) بأن

فإن الهدف المشترك من هذه التدابير (التكيف بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) هو تحسين ميزان المدفوعات وسداد الديون والحد من التضخم. وأصبحت الأهداف الوطنية الهامة مثل توسيع نطاق العمالة وحمايتها، وضمان الحد الأدنى للدخل للأسر المعيشية وتوفير الخدمات العامة الأساسية أصبحت ثانوية. ومن المفارقات

أن النتيجة كانت في كثير من الأحيان تفاقم الأزمة الإقتصادية وأزمة إنسانية موازية مع إرتفاع البطالة وإنخفاض دخل الفئات الأكثر ضعفا والصناعات التي تعتمد على الـواردات في خفض الإنتاج وتقليص الخدمات العامة، وزيـادة السخط العام وعدم الإستقرار السياسي.

وتبين دراسة أخرى أجرتها الـ UNICEF أنه في الفترة من عام 1980 إلى عام 1985، تدهورت رفاه الأطفال في معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال فترة النمو السلبي الناجم عن الديون الخارجية التي تحد من الإنفاق الإجتماعي؛ أي معدلات وفيات الرضع وفقدان الأطفال وسوء تغذية الأطفال والتسرب من المدارس الابتدائية والأمية وعدم التحصين (Cornia 1987b : 11-47). كما يشير الإنخفاض في وزن المواليد في جميع أنحاء منطقة الصحراء الكبرى إلى إنخفاض مستوى الرعاية الإجتماعية. وعلاوة على ذلك، تشير ورقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن الأمراض القاتلة مثل المرض العليقي الصفراء والحمى الصفراء، التي تم القضاء عليها فعليا بحلول نهاية الخمسينيات، أعيد ظهورها في الثمانينات (Green 1990 : 3).

ويستخدم Frances Stewart (1990) بيانات البنك الدولي لتسأل عما إذا كانت سياسات البنك / صندوق النقد الدولي تستعيد التوازن الخارجي والتوازن الداخلي، فضلا عن التنمية طويلة الأجـل. وهـي لا تجد فرقا في إنخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، 1980-1987، بين البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى التي تخضع لبرامج قوية لتعديل البنك / الصندوق وتلك التي لديها برامج ضعيفة. وبالإضافة إلى ذلك، إنخفض الإستثمار المحلي الحقيقي وحصيلة الصادرات خلال هذه الفترة، وظل العجز المالي كبيرا، وإستمر تراكم الديون، ولـم يتحسن الحساب الجاري، رغم إنخفاض الواردات، في البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى التي تجري عليها التعديلات. وعندما تعرب Stewart عن إستيائها من أن "العديد من البلدان، بعد أن خضعت لبرامج صعبة، وجدت نفسها مع إنخفاض الدخل الحقيقي وزيـادة الفقر وتدهور الأحوال الاجتماعية وإنخفاض إمكانات النمو وكثيرا ما لم تكن هناك تحسينات كبيرة في حساباتها الخارجية"، كانت تصف الوضع في نيجيريا واستعادة أسعار النفط في الفترة 1989-1989) وزامبيا وتنزانيا في الثمانينات. وتخلص إلى أنه بغض النظر عن السبب، فإن سياسات البنك / الصندوق لم تفي بأهدافها على المدى القصير، مما أدى إلى تقويض إمكانات النمو في الفترة 1980-1997.

Paul Mosley و Jane Harrigan و John Toye (المجلد 1: 1991) ومنظمة الأغذية والزراعة (15: 1991c) ينتقدون أساليب تقييم برامج التكيف بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وأضافت المنظمة أن مقارنة الأداء قبل وبعد التسوية، وإن كانت مفيدة ومفيدة، فإن لديها تحيزا ثابتا قويا. والأسئلة التي يجب طرحها هي: كيف كان أداء الإقتصاد دون إصلاحات السياسة؟ كيف يقارن هذا الأداء مع الأداء الفعلي؟ وعلاوة على ذلك، يتجاهل التناقض في التكيف مع البلدان التي لا تتكيف الظروف التي طبقت فيها سياسات التكيف في البداية، والخصائص الإقتصادية والسياسية المختلفة للبلدان والسياسات المختلفة.

Mosley و Harrigan و Toye (207-181، Vol.1 : 1991) يرفضون مقارنة البلدان المتلقية لأقل البلدان نموا من أقل البلدان نموا غير المستفيدة؛ ستكون النتائج مضللة لأن المستفيدين ليسوا ممثلين لأقل البلدان نموا عموما. فعلى سبيل المثال، قد لا تنطبق سوى البلدان الأكثر يئسا على قروض التكيف البنكية (ALs)، أو قد يزيل البنك من الإقتصادات التي تعتبر ضعيفة جدا عن الخضوع للبرامج. ولهذا السبب، إستندت مقارنات Mosley وآخرين إلى إختيار البلدان المتلقية ذات الخصائص المتشابهة للمستفيدين من 1980 إلى 1986. ولتوضيح ذلك، إقترنت ساحل العاج مع الكاميرون وكينيا مع تنزانيا وباكستان مع مصر وتايلاند مع ماليزيا. وهناك مشكلة أخرى، فقد تم تفكيك الربط بين البنك وبين برامج التمويل الأخرى، مثل إتفاق تثبيت صندوق النقد الدولي، من خلال تحليل الإنحدار، الذي يحمل تأثيرات أخرى ثابتة.

وعلى الرغم من أن كلا من مستلمي قروض التكيف والمجموعات الضابطة نما بشكل أبطأ في أوائل الثمانينيات مما كان عليه في أواخر السبعينيات، إلا أن مجموعة AL كانت لديها تجربة نمو أسوأ بكثير من مجموعة السيطرة. ومن بين بلدان AL التي تلقت المساعدة التي كان فيها الامتثال لشروط السياسة العامة مرتفعا، كان النمو أكثر مواتاة بالمقارنة مع مجموعة المراقبة ذات الصلة. وعلى الرغم من أن الإنحرافات المعيارية كانت كبيرة، إلا أن بلدان AL شهدت إنخفاضا أكبر في معدلات الإستثمار (من خفض ميزانية التنمية الحكومية، من التأثير المضاعف في خفض الطلب المحلي الإجمالي، ومن القيود الأقل على الإنفاق على السلع المستوردة للمستهلك مقارنة بمساعدات المشاريع)، ولكن تحسنا أكثر جوهرية في ميزان الحساب الجاري وإنخفاض أقل في نمو الصادرات الحقيقية وإنخفاض أكبر في نمو الواردات الحقيقية مقارنة بالبلدان غير الأعضاء في المنظمة (مع وجود جميع الإختلافات هنا والتي تلتها بتبعيات هامة عند مستوى 5 في

المائة) (Mosley و Harrigan و Toye 207-181: المجلد 1: 1991). و Mosley و Harrigan ، والنتائج التي تستند إلى الإنحدار، والتي تدرس النمو في جميع البلدان التي تمر بمرحلة التكيف، وفي البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وفي البلدان المتوسطة الدخل (مع توافق زمني يتراوح بين صفر وسنتين) ووظيفة التدفقات المالية والإمتثال لشروط البنك، والمتغيرات الخارجية (الطقس وشروط التبادل التجاري)، تتسق مع مقارناتها المقترنة. وترتبط التدفقات المالية للبنك إرتباطا سلبيا، ولكن الإمتثال لأوضاع البنك يرتبط إرتباطا إيجابيا بالنمو، ولذلك فإن آثار برنامج البنك عموما لا شيء (أو ربما سلبي، لأن تأثير المال السلبي فوري، في حين أن تأثير الإمتثال الإيجابي، من الإصلاحات القائمة على الأسعار وغيرها، متخلفة سنة على الأقل وغير مؤكد أن تتحقق). و يفسر المؤلفون الآثار السلبية المدهشة لتدفقات الأموال من خلال إظهار أنها تقلل من الضغوط لإصلاح السياسات وتقدر سعر الدولار الحقيقي للعملة المحلية (كما هو الحال في «المرض الهولندي»، الذي نوقش في الفصل 13). ووجدت نفس الدراسة أن التدفقات المالية للبنك لها تأثير سلبي قوي، كما أن الإلتزام بإصالح البنك له أثر إيجابي قوي على نمو الصادرات في الفترة المباشرة، ولكن العالقات يتم عكسها لفترة أطول (سنة أو سنتان). فإن التأثير الصافي لبرامج البنك على نمو الصادرات سلبي في نفس السنوات والسنوات المقبلة، ولكن إيجابيا لمدة سنتين. ويرتبط الإئتمان الإحتياطي لصندوق النقد الدولي، على الرغم من أنه يرتبط إرتباطا إيجابيا بنمو البلدان المتوسطة الدخل، إرتباطا سلبيا بنمو جنوب الصحراء الكبرى. ولكل من الأحوال الجوية وتحسين معدلات التبادل التجاري أثر إيجابي على النمو (Mosley و Harrigan و Toye 232-208، المجلد 1: 1991).

منظمة الأغذية والزراعة FAO (149-115: 1991)، التي تدرس الفترة الحرجة بعد الفترة 1981-1983، قسمت أقل البلدان نموا إلى أجهزة ضبط صحية، مما أدى إلى خفض العجز الداخلي والخارجي دون الإضرار بالنمو، الذين قاموا بتخفيض العجز الخارجي عن طريق تقييد الواردات والإستثمار، مما يهدد القدرة على التوسع على المدى الطويل؛ والمتدهورين، الذين ازداد عجزهم الداخلي والخارجي. وقد أبدوا تقديرهم لعملاتهم من حيث القيمة الحقيقية، بينما خفضت التعديلات الصحية العملات ، مما أدى إلى تحقيق أكبر قدر من النجاح في تحسين موازينها التجارية. وقد ساهمت تحويلات توزيع الدخل (على سبيل المثال، من سكان الحضر إلى سكان الريف) بعد تخفيض قيمة العملة في حدوث ركود، على الأقل في المدى القصير.

وفي حين إنخفضت معدلات الإدخار من السبعينات إلى الثمانينات، إلا أنها تعافت بشكل كبير بعد الفترة 1981–1983 في الضباط الصحيين، بينما إنخفضت دون إنقطاع بين الضباط غير الصحيين والمستهلكين. وإنخفضت معدلات إستيراد وإستهلاك أقل البلدان نموا خلال فترة الإكتئاب في الفترة 1981–1983، ثم تعافت بعد ذلك بشكل غير متساو، وأسهمت في النمو في التكيف الصحي لبلدان أمريكا اللاتينية، ولكن لم تتعافى في أي مجموعة رئيسية من البلدان الأفريقية (منظمة الأغذية والزراعة 149–115 : 1991). إن تقييم برامج التكيف بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مختلط، حيث تشير دراسات البنك إلى فعاليتها، إلا أن العديد من الدراسات التجريبية المستقلة أخفقت في إظهار نجاح هذه البرامج. وتبين هذه الدراسات، في مجملها، أن سجل النمو والتوازن الخارجي والمؤشرات الإجتماعية للبلدان التي لديها برامج قوية للتكيف بين البنك وصندوق النقد الدولي لم يكن أفضل من تلك التي لديها برامج ضعيفة أو معدومة. وعلاوة على ذلك، فإن برامج البنك / الصندوق تقلل الإستثمار والإنفاق الإجتماعي. ومع ذلك، يمكن للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يجادل بأن هذه البلدان كانت ستزداد سوءا مع البرامج التي ينظمها المخططون الوطنيون. وبتغيير هذا البيان على رأسه، لا يرى العديد من زعماء أقل البلدان نموا أي دليل على أن المخططين الوطنيين يفعلون أسوأ من البنك والصندوق، ولكن على الأقل توفر خطط التكيف الوطنية للسكان الأصليين خبرة ومزايا تعليمية. وفي التسعينات، ركز البنك والصندوق بشكل أكبر على زيادة قدرة المستفيدين على تخطيط برامج التكيف. ويحتاج البحث المستقبلي إلى تقييم هذا التركيز الجديد من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

تسلسل التجارة وسعر الصرف والإصلاح سوق رأس المال

The Sequence of Trade, Exchange Rate, and Capital Market Reform

على الرغم من أن ضوابط الأسعار وعدم توازن أسعار الصرف وعجز الميزانية الحكومية ساهمت في أزمة الديون، فإن الإفراج الفوري للأسواق وإنكماش الإنفاق قد لا يحل الإختلال. ويشعر العديد من البلدان المنفذة لبرامج التكيف بأن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يركزان فقط على خفض الطلب. وبعد عام 1981، شدد صندوق النقد الدولي على معالجة الصدمات لضبط الطلب في أفريقيا المنخفضة الدخل، ونادرا ما يوفر تمويلا للتعديلات الخارجية، ويخفض البرامج من ثلاث سنوات إلى سنة واحدة. سنة واحدة ليست كافية للتعديل. ولا تؤدي القيود المفروضة على الطلب وتباطؤ التضخم وإنخفاض قيمة العملة إلى تحويل النفقات إلى الصادرات وبدائل الإستيراد أو

توسيع نطاق الإنتاج الأولي بسرعة كافية لتحقيق التأثير المنشود على الأسعار والتوازن التجاري. وتشير الدراسات إلى أنه حتى في الدول المتقدمة (على سبيل المثال، الولايات المتحدة، 1985-1988)، فإن تحسين الحساب الجاري من تخفيض قيمة العملة يستغرق عادة ما بين عامين وخمس سنوات، وعادة ما يبدأ ذلك بتدهور الميزان التجاري في السنة الأولى. ويعزى وقت التعديل إلى الفوارق بين التغيرات في الأسعار الدولية النسبية (من تغيرات أسعار الصرف) والإستجابات بالكميات المتداولة. وتتطلب فترات التأخير وقتا للإعتراف، والقرار (تقييم التغيير) والتسليم والإستبدال (إنتظار إستهلاك المخزون) والإنتاج (Grubel 388-349: 1981).

وقد يؤدي تحرير التجارة في خضم الإستقرار، حتى وإن كان ذلك ممكنا من الناحية السياسية، إلى استمرار أزمة الميزانية الحكومية. كما يقول Mosley و Harrigan و Toye، نظرا للعمل وعدم إستقرار الموارد، والتحرير المبكر للتجارة الخارجية والتحفيز من جانب العرض في "إنفجار واحد مجيدة" يؤدي إلى إرتفاع البطالة والتضخم وهروب رأس المال وتقويض لاحق من برامج التكيف. وهذا الفشل في الإصلاح التجاري يتسق مع نظرية (ثاني أفضل). ويقترح تطبيق هذه النظرية أن تحرير التجارة في حين أن أسعار أخرى لا تزال تسيطر عليها قد تكون أسوأ من تباين جميع الأسعار (أنظر الفصل 17).

Mosley و Harrigan و Toye (1 :1991) ومنظمة الأغذية والزراعة (207-181: 1991) تشير إلى التسلسل التالي للتجارة والتبادل وتحرير أسواق رأس المال: (1) تحرير الواردات من رأس المال الحرج وغير ذلك من المدخلات و(2) وتخفيض قيمة العملة المحلية إلى مستوى تنافسي، وفي نفس الوقت تقييد التوسع النقدي والمالي للحد من التضخم وتحويل تخفيض قيمة اسمية إلى انخفاض حقيقي في القيمة (McKinnon 5: 1993) و (3) تعزيز الصادرات من خلال تحرير أسواق السلع الأساسية والإعانات وغيرها من المخططات و (4) تخصيص النقد الأجنبي من أجل صيانة وإصلاح الهياكل الأساسية لزيادة الإنتاج و (5) إزالة الضوابط على أسعار الفائدة الداخلية لتحقيق معدلات حقيقية إيجابية، وتوسيع وكالات القروض لتشمل المزارعين وأصحاب الأعمال الصغيرة و (6) الحد من العجز في القطاع العام من أجل القضاء على الإعتماد على القروض الأجنبية بالمعايير المصرفية دون تخفيض الإنفاق التنموي الحقيقي وإصلاح التسويق الزراعي لتشجيع المزارعين على بيع فائضهم (7) تحرير الواردات الأخرى وترشيد هيكل التعريفة الجمركية 4 [(1)] وإلغاء السعر والضوابط والإعانات للقطاع الخاص، و (8) التخلي عن الضوابط الخارجية لحساب رأس المال.

---

(1) المترجم

وتقر الخطوة الثامنة بضرورة إصلاح أسواق رأس المال الداخلية قبل تحرير تحركات رؤوس الأموال الدولية. ويؤكد النقاد أن توصيات البنك الدولي ولا صندوق النقد الدولي ولا التنفيذ لها علاقة وثيقة بسلسلة من الإصلاحات. وكثيرا ما طلب البنك الدولي تحرير التجارة مبكرا دون الحد من الواردات التي ينبغي تطبيقها. فعلى سبيل المثال، أصبحت متطلبات الصرف الأجنبي المرتبطة بتحرير التجارة، وهي العنصر الرئيسي في أول قرض للتكييف الهيكلي الذي وضعه البنك في كينيا في عام 1980، غير مستدامة، ولذلك كان يتعين التخلي عن التحرير. وبالإضافة إلى ذلك، كان تحرير الواردات يسبق التوسع في الصادرات الزراعية استنادا إلى تحرير أسواق السلع الأساسية وتخفيض الأسعار وخطط ترويج الصادرات. وعلى النقيض من ذلك، خصصت غانا، بموجب قرض من البنك الدولي للتكيف القطاعي إعتبارا من عام 1983، النقد الأجنبي عن طريق المزاد، وسعت السلع المؤهلة للدخول إلى المزاد على مر الزمن بما يتماشى مع زيادة المعروض من العملات الأجنبية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للمتلقين أن ينفذوا برامج صندوق النقد الدولي لتخفيض الطلب قبل برامج البنك الدولي المتزايدة. وإذا بدأت البلدان بإصلاحات في العرض تستغرق وقتا أطول، فإن عدم وجود قيود على الطلب سيسهم في التضخم وعجز في الحساب الجاري لا يمكن السيطرة عليه. ومع ذلك، يتعين على متلقي قروض التكيف أيضا تجنب القيود المفرطة على الطلب الأولي التي تضعف الإقتصاد؛ فإن تخفيض قيمة العملة في وقت واحد، كما في المرحلة 2، يمكن أن يتجنب هذا التأثير الانكماشي (Mosley و Harrigan و Toye 16–110، المجلد 1 : 1991؛ FAO 03–101 : 1991).

المؤسسات العامة ودور السلع العامة

Public Enterprises and the Role of Public Goods

بصفة عامة، فإن المؤسسة العامة هي كيان حكومي ينتج أو يورد السلع والخدمات للجمهور. وحتى في بلد رأسمالي مثل الولايات المتحدة، تنتج الحكومة السلع العامة التي يفشل السوق في إنتاجها. والسلع العامة مثل الدفاع الوطني والمنارات غير قابلة للتجزئة، وتشمل وحدات كبيرة لا يمكن بيعها للمشترين الأفراد. وبالإضافة إلى ذلك، أولئك الذين لا يدفعون ثمن المنتج لا يمكن إستبعادها من فوائدها. وعلى النقيض من ذلك، فإن السلع شبه العامة، مثل التعليم والتخلص من مياه المجاري، وإن كانت قادرة على بيعها للمشترين الأفراد، تنطوي على تداعيات إيجابية كبيرة، ومن ثم فإنها ستخضع للسوق. وتنتج الوكالات الحكومية في الولايات المتحدة بعض أو كل السلع التالية العامة

أو شبه العامة: الدفاع الوطني ومكافحة الفيضانات والطب الوقائي والمنارات والحدائق والتعليم والمكتبات والتخلص من مياه الصرف الصحي والخدمات البريدية وإمدادات المياه وحماية البيئة والغاز والكهرباء والشرطة المدنية والحماية من الحرائق (Case و Fair 423-417، 315-313: 1996؛ McConnell 94-93: 1987). غير أن القطاع الحكومي يوفر في معظم البلدان أكثر من السلع العامة وشبه العامة.

حجج للمؤسسات العامةArguments for Public Enterprises

الربحية الإجتماعية التي تزيد عن الربحية المالية توفر أسبابا رئيسية للمشاريع العامة. ويمكن للإستثمار العام أن يخلق اقتصادات خارجية، ويحسن التكامل فيما بين القطاعات، وينتج السلع الإجتماعية لذوي الدخل المنخفض، ويزيد رأس المال اللازم للتغلب على أوجه عدم الإنصاف. وكثيرا ما يشير المسئولون إلى أن إيجاد وظائف جديدة هو الأساس المنطقي لإنشاء مؤسسات الدولة. وعلاوة على ذلك، يمكن للشركات العامة انقاذ الشركات الخاصة المفلسة في القطاعات الرئيسية، أو مبادرة الدولة يمكن أن تحل محل ريادة الأعمال الخاصة عندما تكون المخاطر مرتفعة أو أسواق رأس المال سيئة أو المعلومات متناثرة. وأخيرا، فإن لدى الحكومات أسبابا غير إقتصادية لإنشاء الشركات المملوكة للدولة SOEs ، بما في ذلك السيطرة على القطاعات الرئيسية، وممارسة السيطرة على المالكين الأجانب أو طوائف الأقليات العرقية، والاستجابة لضغوط المانحين الأجانب، أو لخدمة أهداف إجتماعية وسياسية أخرى، مثل تجنب تركيز القوة الإقتصادية بين القطاع الخاص المحتكر.

تعريف الشركات المملوكة للدولةDefinition of State-Owned Enterprises

الشركات المملوكة للدولة، التي تسمى المؤسسات العامة SOEs، شائعة في الصين الانتقالية، وإقتصادات السوق مثل تايوان وكوريا الجنوبية والبرازيل. معظم الشركات المملوكة للدولة هي في الصناعات التحويلية واسعة النطاق والمرافق العامة (الكهرباء والغاز والمياه) والزراعة والتعدين والمالية والنقل والإتصالات.

في مناقشة هذا الفصل، تتكون مؤسسة الدولة من مؤسسة (1) حيث تكون الحكومة هي المالك الرئيسي) وليس بالضرورة الأغلبية (أو حيث يمكن للدولة تعيين أو إزالة الرئيس التنفيذي) الرئيس أو العضو المنتدب و (2) أو بيع السلع أو الخدمات إلى الجمهور أو المؤسسات الأخرى، حيث تكون الإيرادات تحمل بعض العلاقة إلى التكلفة. المؤسسات العامة التي لا تعظم الربحية قد لا تزال مؤهلة إذا كانت تسعى الربح تخضع لبعض القيود التي تعينها الدولة (Gillisو Perkinsو Roemerو Snodgrass 569:

1987). وهذا التعريف الضيق للمؤسسات المملوكة للدولة يميز المؤسسات العامة التي تنتج منتجات الصلب ومنتجات النخيل والكهرباء والهاتف والبرق والخدمات المصرفية والحافلات من الوكالات العامة التي تدير المدارس والمكتبات وخدمات الإرشاد الزراعي وإدارات الشرطة. والولايات المتحدة، مع الشركات المملوكة للدولة التي تشمل المرافق العامة المملوكة للبلديات والنقل الداخلي ومكتب البريد وسلطة وادي تينيسي، لديها مؤسسات عامة أقل من معظم الدول المتقدمة والبلدان الأقل نموا.

أهمية القطاع المملوك للدولةImportance of the State-Owned Sector

إرتفعت مساهمة المؤسسات المملوكة للدولة في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية من 7 في المائة في عام 1970 إلى 11 في المائة في الفترة 1978-1981. وكانت أعلى حصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 14 في المائة (20 في المائة من العمالة في القطاع الرسمي)، تليها أمريكا اللاتينية بنسبة 10 في المائة و 8 في المائة في آسيا (البنك الدولي 1983i: 49-50؛ Cook و Kirkpatrick 213: 2003).

والبيانات المتعلقة بحجم القطاع الحكومي غير كاملة ولا تضاهى. وفي عام 1980، كان 13 في المائة من العمالة غير الفالحية لأقل البلدان نموا في المؤسسات العامة غير المالية مقابل 4 في المائة في منظمة OECD. وكان موظفو المؤسسات العامة 1 في المائة من مجموع السكان في أقل البلدان نموا مقابل 1.5 في المائة في منظمة OECD (Heller و Tait 1983: 44-47). غير أنه في الثمانينات وأوائل التسعينات، إنخفضت حصص الإنتاج والعمالة في القطاع العام لأقل البلدان نموا، حيث كان إقراض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لحل الأزمات الخارجية يرتبط عادة ببرنامج يشمل خصخصة المؤسسات العامة وإصلاح الشركات المملوكة للدولة SOE.

وفي أوائل الثمانينيات، كانت العمالة الحكومية كنسبة مئوية من إجمالي العمالة غير الفالحية 24 في المائة بالنسبة لبلدان منظمة OECD و 44 في المائة لأقل البلدان نموا - 54 في المائة في أفريقيا و 36 في المائة في آسيا و 27 في المائة في أمريكا اللاتينية (Heller و Tait 1983: 44-47). وفي التسعينيات، خفضت أقل البلدان نموا، تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية، حصة العمالة والإنفاق في القطاع الحكومي. وفي عام 1995، كان متوسط حجم الحكومة في أمريكا الالتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مقيسا بنفقات القطاع العام 28 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 49 في المائة في بلدان منظمة OECD (Stein 1998: 3).

وفي البرازيل في عام 1985، أشار مسح أجري على أكبر 8,094 شركة مدرجة إلى أن الشركات المملوكة للدولة تسيطر على 48 في المائة من الأصول و 19 في المائة

من العمالة (Baer 2003:221). وإرتفع الإنفاق الحكومي في نيجيريا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من الستينيات إلى السبعينات، لكنه انخفض في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات (الفصل 16) إستجابة لبرامج البنك الدولي التي تؤكد على الخصخصة وأسعار السوق وإنخفاض النفقات الحكومية (Nafziger 1993، 1988a).

أداء المؤسسات الخاصة والعامة

Performance of Private and Public Enterprises

الكفائة

وغالبا ما تنشأ إنطباعات الأداء المتفوق للمؤسسات الخاصة عن الحكايات ودراسات الحالة غير الرسمية لرجال الأعمال الغربيين ومسئولي المعونة. ويدرس الإقتصادي البريطاني Robert Millward (1988 : 143–161) بعناية الدراسات التي تقارن الكفاءة الإقتصادية لإختبار هذه الإنطباعات. ويقيس عدد قليل من الدراسات على وجه التحديد أداء الشركات العامة والخاصة من نفس الحجم والنوع ومزيج المنتجات، وضبط أسعار العوامل عبر المؤسسات التي لا تستطيع الإدارة السيطرة عليها (مثل إرتفاع معدلات الأجور ورأس المال الأقل تكلفة الذي تواجهه المؤسسات العامة). وتشير الدراسات التي تقارن بين شركات الكهرباء والنقل الأمريكية والبريطانية في القطاعين الخاص والعام إلى أن الإنتاجية أو فعالية التكلفة كانت مرتفعة في القطاع العام كما هو الحال في القطاع الخاص. ومع ذلك، فإن الشركات العامة، التي تفرض أسعارا أقل، لها أرباح مالية أقل من المؤسسات الخاصة (المرجع نفسه).

وتقارن الدراسات الثلاثة التالية من أقل البلدان نموا بين الشركات العامة والخاصة، مع الاحتفاظ إحصائيا بمتغيرات أخرى متساوية. ويشير تحليل W. G. Tyler (1979 :477–495) لصناعة الصلب البرازيلي إلى أنه إذا كنت تتحكم في حجمها، سواء كانت شركة مملوكة ملكية خاصة أو عامة ليس لها تأثير كبير على الكفاءة التقنية K. S. Kim (1981 :471–484) يرى أن الملكية الحكومية لم يكن لها تأثير كبير على الكفاءة في الصناعات الغذائية والآلات في تنزانيا. وتشير دراسة H. Hill (1982 :1015–1023) للنسيج الآلي في إندونيسيا إلى أن ارتفاع إنتاجية الشركات الخاصة بالنسبة إلى شركات الدولة قد تم تفسيره بسبب عدم إستقلالية حجم الشركات الحكومية الكبرى.

وهكذا، يخلص إستقصاء Millward إلى أن كفاءة المؤسسات العامة والخاصة قابلة للمقارنة، بالنظر إلى شركة ذات حجم معين. بل إن البنك الدولي يقول (1983i :50) إن "العامل الرئيسي الذي يحدد كفاءة المؤسسة ليس ما إذا كانت مملوكة ملكية

عامة أو خاصة، ولكن كيف تتم إدارتها". وفي حالة إزالة حواجز الدخول، ذكر تقرير البنك الدولي، لا يوجد إفتراض بأن القطاع الخاص يتمتع بإدارة أفضل. ومع ذلك، يشير Millward إلى أن التباين في الكفاءة التقنية من أفضل الشركات إلى أسوأ الممارسات هو أكبر بين الشركات الحكومية من الشركات الخاصة. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تختار المؤسسات العامة نطاقا مفرطا من العمليات. فالشركات العامة تسهل الوصول إلى تمويل الدولة لإبطال الإفلاس وزيادة الضغط لتوفير الوظائف والعقود للعملاء والأقارب من المؤسسات الخاصة، كما تشير دراسات الحالة الواردة أدناه في روسيا والصين.

وإستنادا إلى الدراسات التجريبية، يعتقد Joseph Chai (261-235: 2003) أن خصخصة الزراعة الصينية بحكم الأمر الواقع (أنظر أدناه) والدور القيادي للقطاع غير الحكومي في الصناعة كانت القوى الدافعة الرئيسية وراء الزيادة السريعة في الإنتاجية في الصين من عام 1979 إلى عام 1998. وكما أشار صندوق النقد الدولي (50: 1986)، "على مر السنين، زادت عدم الكفاءة في العديد من مؤسسات الدولة، وعواقبها العلنية التي يحجبها توافر الدعم المالي على وجه السرعة". على النقيض من ذلك، وجد Aussenegg و Jelic (2002) أن الشركات البولندية والمجرية والتشيكية التي تمت خصخصتها بين عامي 1990 و 1998 كانت أقل كفاءة تشغيلية وربحية مما كانت عليه قبل الخصخصة. ويتسق ذلك مع دراسة Kocenda و Svejnar (2003) أن الخصخصة المحلية التشيكية الواسعة النطاق المنقولة إلى أصحاب المنازل تتميز بملكية مركزة، ولا سيما من جانب المطلعين على الشركات الذين "نهبوا" الشركة على حساب الموظفين والجمهور.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ساهم الفساد وسوء الإدارة والبحث عن العوائد والبنية التحتية الإقتصادية المحدودة في إنخفاض الإنتاجية. وفي العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ضغط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والدول المتقدمة على العديد من البلدان الأفريقية لخصخصتها. وفي أوائل الثمانينات، قامت غانا وموزامبيق وتنزانيا وزامبيا بإعادة هيكلة المشاريع وكذلك جنوب أفريقيا وساحل العاج والسنغال بسبب الإستنزاف المالي الكبير للشركات المملوكة للدولة وإعادة هيكلتها وخصخصتها في منتصف الفترة أواخر التسعينيات. وفي عام 1994، أعطى تخفيض قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية CFAF في عام 1994 زخما للخصخصة في البلدان الناطقة بالفرنسية. يرى John Nellis (2003: 1) أنه نتيجة للعداء العام، "كانت الدول الأفريقية

بطيئة ومترددة للخصخصة. ونسبة جيدة من الصناعة / الصناعة التحويلية، ومعظم البنية التحتية لا تزال في أيدي الدولة ". وليس من المستغرب أن العديد من برامج الخصخصة جنوب الصحراء تفتقر إلى الإعداد الكافي والتصميم والشفافية. وعلاوة على ذلك، وحتى عام 2003، لم يكن هناك تقييم قوي لأداء ما بعد التحفيز (Bennell 2003: 310-320).

التوظيف

وفي العديد من أقل البلدان نموا، تفتقر الشركات المملوكة للدولة إلى عدد مفرط من الموظفين. وكمثال على ذلك، في التسعينات، عندما خصخصت مصانع البيرة في تنزانيا، خفضت القوة العاملة من 4000 إلى 400، إلاأن الإنتاج زاد عدة مرات (Bennell 2003 :319).

وعلى الرغم من الضغوط السياسية على مؤسسات الدولة، فإن معظم الشركات المملوكة للدولة أكثر رخاء من الشركات الخاصة التي تتجنب دخول قطاعات كثيفة رأس المال لأنها تتسم بمخاطر عالية ووفورات كبيرة الحجم (Gillis، Perkins، Roemer، and Snodgrass 1987: 581-582) . كما أن التركيز على ملكية الدولة للإرتفاعات القيادية للصناعات الثقيلة والتعدين والنقل والخدمات المصرفية يعني إرتفاع نسب رأس المال والعمالة، كما يشير الفصل التاسع، إلى إرتفاع معدلات البطالة، كما هو الحال في الجزائر. ففي السبعينات، كان قطاع المشاريع العامة في البرازيل والهند عدة مرات (وكوريا الجنوبية تسع مرات) أكثر كثافة في رأس المال من القطاع الخاص (Sheahan 1976: 211؛ Jones 1976: 123).

وكثيرا ما يستخدم السياسيون في كل من أقل البلدان نموا والبلدان الغنية العمالة كسبب منطقي لبدء أو إنقاذ مشاريع ذات كثافة رأسمالية عالية. في الولايات المتحدة الأمريكية، تم تبرير "الإنقاذ المالي" لبنك Lockheed وChrysler و Continental Illinois والعروض التي تقدمها وحدات حكومية على مسرعات فائقة أو إمتيازات رياضية وكافة رأس المال نتيجة لتأثيرات العمالة، على الرغم من إرتفاع تكاليف فرص العمل لهذه الإستثمارات.

المدخرات

حتى الغاني Kwame Nkrumah (37: 1973 من خطاب عام 1964)، الزعيم القومي الأكثر تطرفا في أفريقيا في الخمسينيات وأوائل الستينيات، يعتقد أن الشركات المملوكة للدولة يجب أن تساهم في رأس المال للخدمات العامة الأخرى.

يجب أن أوضح أن هذه المؤسسات الدولة لم يتم إعدادها لتخسر المال على حساب دافعي الضرائب. ومثل جميع المشاريع التجارية، من المتوقع أن تحافظ على نفسها بكفاءة، وأن تظهر الأرباح. وينبغي أن تكون هذه الأرباح كافية لبناء رأس المال الإستثمار إضافي، وكذلك تمويل جزء كبير من الخدمات العامة التي تقع على عاتق الدولة مسئولية تقديمها.

غير أن R. P. Short (1983) يشير إلى أن الشركات المملوكة للدولة في 33 من أصل 34 بلدا من أقل البلدان نموا تكبدت في نهاية السبعينيات عجزا عاما، مما يعني تدهورا في موارد رأس المال (أو مدخرات سلبية). ويوضح الفصل 18 إنشقاق القطاع العام في الهند في عام 1990. وحدثت وفورات سلبية حتى عندما كانت الشركات المملوكة للدولة تتمتع في كثير من الأحيان بإمتيازات الإحتكار، ولا سيما في الموارد المعدنية والطاقة.

وتشير دراسة منفصلة عن كوريا الجنوبية من قبل Young C. Park (27–25: 1987) إلى أن الشركات الكورية المستثمرة في الحكومة الكورية كانت لديها نسبة 3.7 في المائة من العائد على رأس المال في عام 1982، أي أقل من الرقم 10.1 في المائة للصناعة الكورية عموما ولكن وهو أعلى من المؤسسات الحكومية في معظم أقل البلدان نموا الأخرى. غير أن البرنامج الحكومي الشامل لإصلاح المؤسسات العامة لعام 1983، الذي ألغى التدخل اليومي من جانب الوزارات التقنية، وهو إجراء مراجعات خارجية مبسطة وموحدة، ينص على نظام توجيهي وحافز موجه نحو الأهداف، ويتيح للإدارة مزيدا من السلطة على المشتريات والأفراد وتحسين الأداء اللاحق.

الأهداف الإجتماعية والسياسية

ناقش الفصل 11 الإستثمار لخلق التكامل والعوامل الخارجية، للتغلب على أوجه عدم التفاوت، والحد من الإحتكارات. وبعض أقل البلدان نموا، وإن كانت أقل مما كانت عليه في الثمانينات، ملتزمة بزيادة الطابع الإجتماعي لرأس المال والأرض لأسباب سياسية. ولكن بالإضافة إلى ذلك، فإن حقيقة أن بنوك الدول المتقدمة (حتى الولايات المتحدة) ووكالات المعونة وجدت أنه من المناسب أن تحمل حكومة أقل البلدان نموا المسئولة عن الأداء والمدفوعات والديون قد شجعت المؤسسة التي تسيطر عليها الدولة.

وفي الستينيات والسبعينيات، رأى العديد من البرازيليين أن الشركات المملوكة للدولة مفيدة، وتوفر مدخلات حاسمة بأسعار منخفضة وتمويل رخيص للشركات المحلية. ولكن في السبعينيات والثمانينيات تغيرت التصورات نتيجة لعدم كفاءة

الشركات المملوكة للدولة، وإساءة إستخدام موقف الإحتكار وضرورة تقديم إعانات كبيرة (Baer 221 : 2003).

هل تستطيع الدولة دعم المؤسسات العامة لإعادة توزيع السلع على الفقراء؟ ويشير الفصلان 6 و 7 إلى الصعوبات التي تواجهها الدولة في إعادة توزيع الدخل.

يجب على الشركة المملوكة للدولة أن تدفع ثمنها على المدى الطويل ما لم تعيد المؤسسة توزيع الدخل على المتلقين ذوي الدخل المنخفض (أو تحقق بعض الأهداف الأخرى التي تمت مناقشتها سابقا، مثل خلق العوامل الخارجية). والمؤسسة العامة التي لا تدفع ثمنها، حيث لا يتقاضى المتلقي الخدمة سعرا إقتصاديا، ينطوي على إعانة له. ولما كان البديل عن الإعانة هو تخصيص الموارد لمشروع آخر، فإن عبء الإثبات ينبغي أن يقع على عاتق المدافع عن الدعم[1]. وسوف تتسق سياسة إعادة التوزيع هذه مع الإعانات المقدمة للسلع التي يستهلكها الفقراء على نحو غير متناسب، مثل الذرة الرفيعة (بنجلاديش في عام 1978) والأرز منخفض الجودة (سيريلانكا، 1968 - 1977)، ولكن ليس مع الإعانات المقدمة للوقود (نيجيريا))، والكهرباء (معظم أفريقيا)، أو الطعام بشكل عام في المناطق الحضرية ذات الدخل فوق المتوسط (بولندا وتنزانيا في أوائل الثمانينيات).

David Parker (553: 2003) يريد من حكومات أقل البلدان نموا أن تصر على أن سياسات المنافسة والتنظيم تلزم الشركات التي تمت خصخصتها حديثا بالمساعدة في الحد من الفقر. فعلى سبيل المثال، يمكن للدولة أن تطلب توفير الكهرباء والماء والصرف الصحي وغيره من الخدمات الأساسية للمناطق الريفية والمدن الحضرية.

وفى جنوب أفريقيا، عارض مؤتمر نقابات العمال فى جنوب افريقيا COSATU ، وهو زعيم فى نضال البلاد الطويل المناهض للفصل العنصري، وجزء من تحالف الحكومة الذى يقوده المؤتمر الوطنى الافريقى منذ عام 1994، الخصخصة التى تعود بالفائدة على الاغنياء فى العالم. في الواقع، في عام 2001، قاد COSATU ضربة هائلة ضد التشرد لمدة يومين. ووافقت كوزاتو على إعادة تسمية الحكومة لبرنامج إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة. ومع ذلك، تحت ضغط من COSATU ، ضمت الحكومة الثقة، وصندوق إدارة رأس المال لرأس المال الإستثماري، وتوسيع الملكية والمشاركة في الشركات المملوكة للدولة، وكلها لتمكين الفئات المحرومة تاريخيا (HDGs). ومع ذلك، كان التقدم نحو الخصخصة وأهداف HDG بطيئا ومتعمدا وعشوائيا (Schwella 292-293 : 2003).

---

(1) المترجم

محددات أداء المؤسسات العامة

Determinants of Public Enterprise Performance

لماذا تؤدي بعض المؤسسات العامة أداء أفضل من غيرها؟[1]لماذا تحقق الشركات المملوكة للدولة في كوريا الجنوبية والسويد عموما نتائج إقتصادية أفضل من تلك الموجودة في غانا؟ لماذا هي Hindustan Machine Tools الهندية عندما معظم المؤسسات العامة الهندية الأخرى هي أقل نجاحا بكثير؟

1 – أداء المؤسسات الحكومية على نحو أفضل مع المنافسة؛ أي لا ترخيص للإستثمار ولا سعر للدخول ولا ضوابط الخروج؛ وسياسات التجارة الحرة (التعريفة المنخفضة ولا توجد حصص للإستيراد، وأسعار الصرف قريبة من أسعار السوق). وفي باكستان، يواجه المجمع الميكانيكي الثقيل شبه الحكومي المربح منافسة من Ittefaq Foundry الذي تم خصخصته في إنتاج منشئات الطرق ومعامل السكر. مع واردات ومؤسسة عامة أخرى (Karachi Shipyard) في بناء مصانع الأسمنت. ومع شركة SOE الباكستانية الهندسية في تصنيع الأبراج الكهربائية والمراجل والرافعات المتحركة. ومنذ عام 1969، علمت هندوستان الهندية الكثير عن البقاء تنافسية من التصدير، مما كشف الشركة إلى التكنولوجيات الجديدة ومناهج الإدارة. وعندما تكون وفورات الحجم غير مهمة، يمكن أن يؤدي تفكك المؤسسات الكبيرة، مثل مؤسسة التعدين البوليفية وشركة Statsforetag السويدية (شركة قابضة) إلى زيادة المنافسة.

2 – تتمتع الشركات المملوكة للدولة الناجحة، مثل تلك الموجودة في اليابان وسنغافورة والسويد والبرازيل وكوريا الجنوبية في فترة ما بعد عام 1983، بقدر أكبر من الإستقلال الإداري والمساءلة عما يفعله الآخرون (Kohli و Sood 36–34: 1987). والتدخل المفرط في الإستثمار ومزيج المنتجات والتسعير وإستئجار العمال وإطلاقهم وتحديد الأجور والمشتريات من قبل الحكومة يخنق المبادرة الإدارية ويسهم في أوجه القصور التشغيلية. وينبغي للحكومة أن تحدد دورها (كمالك)، ودور مجلس الإدارة (وضع سياسة عامة)، ودور إدارة المشاريع (العمليات اليومية). نادرا ما تمتلك الحكومة المركزية أو المحلية المعلومات أو المهارات الضرورية للتحكم المفصل في العمليات شبه الحكومية. ويعد إصلاح كوريا الجنوبية في عام 1983 مثالا جيدا على زيادة الإستقلالية الإدارية والحد من التدخل الحكومي.

---

(1) المترجم

وعادة ما تتطلب الإدارة الجيدة اللامركزية في السلطة لصالح مجلس إدارة مهرة مهنيا، وإدراة المديرين حسب قابلية المشاريع وقلة عدد مؤشرات الأداء. في السويد مجلس الوزراء (المالك الرسمي لشركة الأسهم المملوكة للدولة ذات المسؤولية المحدودة) تفوض مسئولية الملكية لموظفي ثمانية من المهنيين في وزارة الصناعة، التي تشرف على 90,000شخص في الصناعات الحكومية. هؤلاء المهنيين لا تغلب على المجلس مع دور ملكيتها إلا في أوقات الأزمات أو عندما يكون الدعم المالي للدولة مطلوب. كما أدت الإصلاحات في كوريا إلى زيادة اللامركزية وتقييم أداء المؤسسات.

وحتى منتصف الثمانينيات، كان مديرو الشركات المملوكة للدولة، الذين يشكلون 60 في المائة من الناتج الصناعي في غانا، يعانون من ضعف الأداء والإستقلالية. ومن الناحية العملية، حدد مجلس وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي الأسعار وعقود الأجور المعتمدة؛ ورفضت وزارة العمل فصل العامل؛ خصصت وزارتا التجارة والمالية تراخيص الإستيراد؛ وافق بنك غانا على تراخيص الإستيراد؛ ووافق مركز غانا للإستثمار ووزارة الداخلية على حصص الموظفين الأجانب.

وعلى الرغم من أن العديد من أقل البلدان نموا يعاني من مشكلة غانا التي تنطوي على قدر كبير من التدخل والسلطات غير الواضحة والمجزأة للسلطة، فإن أقل البلدان نموا الأخرى تفتقر إلى أي رقابة فعالة، وتخلق حالة من عدم اليقين وسوء الفهم وعدم الثقة، مع ردود الفعل التي تتأرجح أحيانا إلى القطب الآخر، والسيطرة المفرطة.

والإستقلالية المالية عامل رئيسي يساهم في الفعالية الإدارية للشركات المملوكة للدولة. وقد تعرضت شركتان شبه فولاذيتان فرنسيتان هما Usinor و Sacilor، التى حصلت على أموال للتوسع من وزارتها الحكومية، لخسائر مزمنة. ولكن الشركات العامة تدقق من قبل المصرفيين المستقلين قبل الحصول على صناديق الإستثمار عادة أداء أفضل. وتتضمن الإدارة المالية الممتازة تحديد الأهداف المالية ورصد التقدم المحرز ومساءلة المديرين. يجب على الحكومة أن تضع أهدافا غير اقتصادية للشركات المملوكة للدولة بوضوح وأن تقيم ما إذا كانت الشركة تستخدم الطريقة الأكثر فعالية من حيث التكلفة لتحقيق الهدف، حتى لا يستخدم مديرو الشركات المملوكة للدولة هذه الأهداف كذريعة لضعف الأداء. وفي منتصف الثمانينيات فرضت زامبيا ضوابط على الأسعار على الزيوت والدهون المكررة المستخدمة في منتجات الزيوت النباتية والصابون. وأسفرت الضوابط عن خسائر كبيرة وضعف معنويات الموظفين وتحولت الإنتاج بعيدا عن النفط والدهون، على عكس الأولويات الإجتماعية للحكومة. وأخيرا، يجب على

الحكومة ألا تسمح بتحويلات كبيرة بين الشركات المملوكة للدولة والحكومة لتقويض قدرة الشركات على الحصول على نتائج مالية "حقيقية".

3 - تقلل الحكومة (أو تبقي) حجم القطاع العام بما يتناسب مع المهارات الفنية والإدارية. إبتداء من عام 1983، خصخصت كوريا الجنوبية عددا من الشركات المملوكة للدولة لتحسين فعالية الرقابة الحكومية (Park 27-25: 1987).

الخصخصة Privatization

تشير الخصخصة إلى مجموعة من السياسات تشمل (1) تغيير جزء من ملكية المؤسسة على الأقل من القطاع العام إلى القطاع الخاص (من خلال بيع الأسهم إلى الجمهور أو بيع المؤسسة الكاملة عندما تكون أسواق رأس المال ضعيفة) و (2) وتحرير الدخول إلى أنشطة كانت تقتصر سابقا على القطاع العام و (3) منح الإمتيازات أو التعاقد على الخدمات العامة أو تأجير الأصول العامة للقطاع الخاص. وتحتاج الحكومة إلى سياسة تنافسية محسنة في القطاع الخاص إذا كان من شأن التصنيع أن يؤدي إلى مكاسب في كفاءة التخصيص. وتواجه الحكومة التي تبيع مؤسسة عامة مقايضة بين سعر البيع الأعلى عندما تقدم الشركة المخصخصة حماية السوق والكفاءة الاقتصادية الأكبر عندما تعمل الشركة في ظل ظروف سوق تنافسية (Cook و Kirkpatrick 44-3: 1988).

وبالنسبة لـ Paul Cook و Colin Kirkpatrick (214-213: 2003)، فإن قضية الخصخصة تستند إلى التأثير السلبي للقطاع العام "المفرط" على النمو الإقتصادي. وكما قال William Megginson and Jeffrey Netter (33: 2003): "نشأت الخصخصة [تاريخيا] ليس بسبب الأفكار ولكن لأن ملكية الحكومة وإدارة الشركات لم تنجح". ويشير المسح الذي أجراه Cook و Kirkpatrick (219-209: 2003) إلى عدم وجود علاقة كبيرة بين حجم الشركات المملوكة للدولة والنمو الإقتصادي. ووفقا لهذه الدراسات، تشير الأدبيات إلى أن الإنضباط المالي وتحرير الأسعار والتجارة والخصخصة يساعدان على تحديد نمو أقل البلدان نموا؛ ومع ذلك، يؤخذ بشكل فردي، كل متغير محدود في تأثيره[1].

ما هي أهداف الخصخصة؟ وبالإضافة إلى حتسني الأداء الإقتصادي، تشمل الأهداف الأخرى احلد من إعانات الشركات المملوكة للدولة، وزيادة الإيرادات من

(1) المترجم

مبيعات الشركات المملوكة للدولة، وزيادة حصة القطاع إخلاص من الإنتاج (Cook و Kirkpatrick 211 : 2003).

بعض ثغرات الخصخصة Some Pitfalls of Privatization

إن الانتقال من مؤسسات الدولة المدارة مركزيا إلى اقتصاد ليبرالي وخصخص صعب سياسيا وتقنيا. أسعار ملثمين من قبل الضوابط ترتفع حتما. ومن المرجح أن يكون إجبار الشركات غير الفعالة على الإغلاق غير مقبول عندما لا يكون العمل متنقلا، كما هو الحال في أفريقيا، أو النقابات منظمة تنظيما جيدا، كما هو الحال في الهند. عادة ما يفتقر الناس المهرة. وعلاوة على ذلك، قد تلزم الحكومة المؤسسات شبه الحكومية بتحقيق الأهداف الإجتماعية، مثل وضع معايير الجودة والإستثمار في الهياكل الأساسية وإنتاج السلع الإجتماعية (وخاصة بالنسبة لذوي الدخل المنخفض)، والسيطرة على القطاعات الحيوية للأمن الوطني، والسيطرة على السيطرة من أصحاب الأجانب أو الطوائف الإثنية وإنقاذ الشركات الخاصة المفلسة في القطاعات الرئيسية وتجنب التركيز الخاص على احتكار القلة وزيادة رأس المال اللازم للتغلب على أوجه عدم الإنصاف وإنتاج مدخلات حيوية بتكلفة رخيصة للسوق المحلية والحصول على مكاسب من التعلم التكنولوجي وخلق إقتصادات خارجية أخرى تتجاهلها الشركات الخاصة. ولتوضيح ذلك، أدى إلغاء نيجيريا لمجلس تسويق الكاكاو الحكومي وتراخيص تسويق الكاكاو في عام 1987 إلى ضعف مراقبة الجودة والممارسات التجارية الإحتيالية، مما أثر سلبا على سمعة صادرات الكاكاو النيجيرية. وبعد ذلك تكبدت الحكومة تكاليف كبيرة تعيد تقديم إجراءات التفتيش وتراخيص التسويق (Hackett 776 : 1990).

ويشير Joseph Stiglitz (2002b : 157) إلى أنه "في إستعراض البنك الدولي للتاريخ العشري للإقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقالية، أصبح من الواضح أن الخصخصة، في غياب البنية التحتية المؤسسية (مثل حوكمة الشركات)، لم يكن لها تأثير إيجابي على النمو. وكان توافق واشنطن قد أخطأ مرة اخرى".

إن فعالية خلق حوافز السوق وتحرير ضوابط الدولة يفترض مسبقا فئة قادرة على الإستجابة من خلال الإبتكار وتحمل المخاطر وتعبئة رأس المال. وعلى الرغم من أن مجموعات كبيرة من أصحاب المشاريع من السكان الأصليين قد ظهرت في كوريا الجنوبية وتايوان والبرازيل وكينيا ونيجيريا وشركائها، فإن القطاع الخاص في بنجلاديش وهايتي وتنزانيا وزامبيا، على سبيل المثال، أكثر محدودية بكثير. وبالإضافة إلى ذلك، فرضت بعض الأنظمة قيودا على المؤسسات التجارية والصناعية لأقليات ظاهرة مثل الآسيويين في شرق أفريقيا.

وحتى عندما تكون الخصخصة مرغوبة، قد ترغب الحكومة في المضي قدما ببطء لتجنب إنشاء نخبة من الأعمال التجارية شديدة التركيز من الشركات التي تمت خصخصتها حديثا والتي تقع في أيدي قليلة، كما هو الحال أثناء التوطين في أفريقيا والإنتقال في روسيا وسيكون من المفارقات أن يتم تخريب هدفين للخصخصة – تحسين الكفاءة والمنافسة – بسبب خلق إحتكارات جديدة من عدد محدود من المشترين. وفي البرازيل، يعرب Werner Baer (2003: 230) عن أسفه لأن حصة الأسد من المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة من خصخصة التسعينات ذهبت إلى أصحابها الجدد، وهذا يرجع إلى حد كبير إلى إنخفاض العمالة.

وعلاوة على ذلك، فإن إفتقار القطاع الخاص إلى المهارات والخبرات التجارية اللازمة يعني أن التركيز على توفير منافسة خاصة للقطاع العام وتخفيض تدريجي للحجم النسبي للقطاع العام قد يكون أفضل من الخصخصة المفاجئة. وينص البنك الدولي / صندوق النقد الدولي (1989: 83) على أن "الأساس المنطقي للخصخصة هو الأكثر وضوحا وأقل إثارة للجدل عندما تكون مؤسسة عامة تعمل في نشاط تجاري بحت وتخضع بالفعل للمنافسة".

وعلى الرغم من أن إصلاح غانا للمؤسسات المملوكة للدولة في الثمانينيات هو تعزيز قدرتها على التنافس والإدارة، ولكن فشلت إعادة الهيكلة في تعديل مجالس الإدارة أو الشركات، ومعايير تعزيز الإدارة ودفعها، أو في وضع قواعد لتخصيص رأس المال بين الشركات المملوكة للدولة. والواقع أن المديرين الحاليين، الذين كان ينبغي أن يكون العديد منهم قد أخرجوا، وأشرفوا على تصفية المشاريع، وتخفيض القوة العاملة وإعادة الهيكلة، بإعتبارها أنشطة لا صلة لها بالموضوع مثل وقف العمال الإنتاجيين بصورة غير متناسبة والإحتفاظ بالموظفين الإداريين والكتابيين، وأحيانا في غياب مبادئ توجيهية لإحتياجات القوة العاملة، (Davis 1991: 987–1005).

المؤسسات العامة والشركات متعددة الجنسيات

Public Enterprises and Multinational Corporations

قد إعتبرت العديد من أقل البلدان نموا، بما في ذلك الكثير من أمريكا اللاتينية وكوريا الجنوبية وتايوان والهند وإندونيسيا، الشركات المملوكة للدولة موازية لقوة الشركات متعددة الجنسيات، خاصة وأن الشركات المملوكة للدولة بدأت تتحول إلى أسواق كانت تسيطر عليها من قبل الشركات متعددة الجنسيات (Gillis و Perkins و Roemer و Snodgrass 1987: 584؛ Vernon 1981: 98–114). ومع ذلك، ومنذ السبعينات،

أصبحت المشاريع المشتركة بين الشركات المملوكة للدولة والشركات المتعددة الجنسيات وغيرها من أشكال التعادل الداخلي والخارجي أكثر شيوعا، والمشاريع الخاصة من الشركات المحلية المتعددة الجنسيات أقل شيوعا بكثير. وفي أحسن الأحوال في هذه المشاريع، يمكن لحكومة أقل البلدان نموا أن تحمي مصالحها الوطنية على نحو أفضل، في حين أن الشركات المتعددة الجنسيات يمكن أن تقلل من المخاطر السياسية. ولكن بالنسبة لبعض أقل البلدان نموا، ولا سيما في أفريقيا، فإن توسيع المؤسسات العامة كثيرا ما لا يقلل الإعتماد كثيرا على الشركات المتعددة الجنسيات، على نحو ما أشارت إليه مناقشتنا لنيجيريا في الفصول 6 و 11 و 14. وقد حلت محل الشركات المشتركة بين الشركات المتعددة الجنسيات ملكية الشركات المتعددة الجنسيات، مما أثرى وسطاء القطاع الخاص والنساء ووسعوا قاعدة رعاية المسئولين الحكوميين، ولكنهم لم يفعلوا شيئا يذكر لتطوير المهارات الإدارية والتكنولوجية النيجيرية من أجل التصنيع اللاحق. وقد أحرزت كينيا وتنزانيا وزائير وملاوي وشركاؤها تقدما أقل من نيجيريا في إستخدام المؤسسات العامة للحد من الإعتماد على الشركات متعددة الجنسيات (Nafziger 1988: 53). وكانت البلدان الإفريقية الإستوائية أقل نجاحا من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وبيرو وفنزويلا وكوريا الجنوبية وتايوان والهند وإندونيسيا في إستخدام نقل تكنولوجيا الشركات متعددة الجنسيات لتحسين قدراتها الصناعية الخاصة.

التعديل والتحرير في أوروبا الشرقية، والإتحاد السوفيتي السابق والصين

Adjustment and Liberalization in Eastern Europe, the Former Soviet Union, and China

يوضح نموذج الأرصدة الداخلية والخارجية أعلاه الحاجة إلى إستقرار الإقتصاد الكلي للتكيف مع حالات العجز والديون الخارجية وركود الإقتصاد المحلي أو إنهياره، والتعديلات الهيكلية (أو جانب العرض)، بما في ذلك الإصلاح الإقتصاد المعالج على المدى الطويل لأقل البلدان نموا. ومن منظور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير EBRD، وهو مصرف إنمائي مقره في لندن، يقدم القروض إلى حكومات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق، ويحتاج كل بلد نام وبلد إنتقالي تقريبا على التكيف والإصلاح. وكما أكد Jacques de Larosiere، المدير العام لصندوق النقد الدولي في عام 1987: "أصبح التعديل الآن عمليا [بين أقل البلدان نموا]. لم يحدث من قبل أن يكون هناك مثل هذا الجهد التكيفي الشامل حتى الآن "(إستقصاء صندوق النقد الدولي، 23 فبراير 1987، ص 50). ومنذ إنهيار الشيوعية،

يضيف صندوق النقد الدولي بلدان إنتقالية إلى أقل البلدان نموا الأخرى. ويظهر ما تبقى من هذا الفصل بعض المشاكل الملموسة في إجراء الإصلاح والتكيف في الإقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقالية. وتركز هذه المناقشة على المزيد من الإهتمام على الصين وروسيا ودول أخرى في الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية، لأن تجاربهم تظهر بطريقة صارخة بعض الآفاق والمشاكل الناجمة عن التحرير الإقتصادي والإصلاح الإقتصادي. ومما لا شك فيه أن البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خضعت لتعديلات مؤسسية وهيكلية مؤلمة لإصلاح إقتصاداتها، ولكن هذه التغيرات كانت أقل فجأة، وكانت العواقب أقل إثارة مما كانت عليه في روسيا وأوروبا الشرقية.

وفي عام 1960، رئيس الوزراء السوفيتي الواثق Nikita Khrushchev، عندما كان في إجتماع قمة مع الرئيس Dwight D. Eisenhower في الولايات المتحدة، "أننا سوف ندفنكم" وتوقع أن السوفييت سيكون أكثر ازدهارا من الأمريكيين بحلول عام 1980. ومع ذلك، عانى الإتحاد السوفيتي من الركود خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات، بحيث، وفقا لـ Abram Bergson من هارفارد (1991: 29–44)، في عام 1985، عندما جاء زعيم الحزب الشيوعي Mikhail Gorbachev إلى السلطة، كا إستهلاك الفرد في الإتحاد السوفيتي حوالي 29 في المائة فقط من ذلك في الولايات المتحدة (أنظر الفصل 3).

وقد إنهارت الإشتراكية في أوروبا الشرقية عام 1989 وفي الإتحاد السوفيتي في عام 1991. وقد واجهت جميع هذه البلدان تحولات مؤلمة في إقتصاد السوق مع إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وإرتفاع معدلات البطالة وإرتفاع معدلات التضخم وزيادة الفقر وعدم المساواة في السنوات الأولى من الإنتقال، وتحقيق نمو إيجابي وتحسن في المتغيرات الأخرى. والواقع أن الإنتقال يشبه الوادي بين تلال الشيوعية والرأسمالية. ويبين الشكل 19–2 تسلسل نقاط الإنعطاف من قبل البلدان الانتقالية: بولندا، الأولى، في عام 1991، سلوفينيا 1992، المجر 1992–1994، الجمهورية التشيكية 1992–1994 (تشكيل "W" مع إنعكاس النمو في وقت لاحق)، وسلوفاكيا عام 1993، وهي الوحيدة التي تمكنت من إستعادة مستويات الناتج المحلي الإجمالي قبل عام 1989 بحلول عام 2001. ولم تحقق روسيا نقطة تحولها حتى عام 1998. وإستقرت عدة بلدان أخرى (ولكن ليس أوكرانيا) في الفترة ما بين عامي 1993 و 1998، وإن كانت في بعض الحالات تنمو بشكل مؤقت (Svejnar 9: 2002).

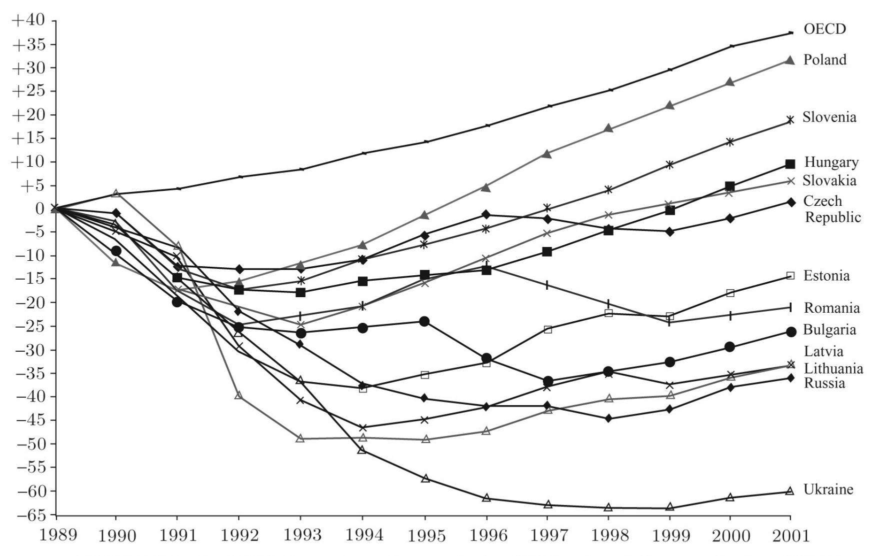


FIGURE 19-2. Real GDP Percentage Change Index (1989 = base). *Source:* Svejnar 2002:9.

وبحلول عام 2004، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الروسي 80 في المائة فقط من مستواه في عام 1990 (الشكل 2-19). ويقدر صندوق النقد الدولي (1995d:20) أنه إذا ضبطت "السوق السوداء" أو المبيعات غير المقاسة، فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 1994 لروسيا قد يكون أعلى بنسبة 40 في المائة (مؤشر للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مع 1990 = 100، من 67 ليس 48)، وهو ما إنخفض بنسبة الثُلث فقط من عام 1989 إلى عام 1994 (الجدول 1-19). ومع ذلك، فإن متوسط مستويات المعيشة ربما إنخفض على أقل تقدير من الثُلث إلى عام 1994 بسبب إنخفاض الإستثمار وإنخفاض إنتاج السلع غير المرغوب فيها من جانب المستهلكين وإنخفاض تكاليف البحث والصفوف بسبب فرض أسعار السوق الناجمة عن التحرير والحد من النفايات وغيرها من عدم كفاءة إستخدام الموارد مع زوال التخطيط المركزي. وكان من المحتمل أن تكون أوكرانيا وقلل قيمة الناتج المحلي الإجمالي لكازاخستان ذات حجم نسبي مماثل لروسيا (المرجع نفسه)[1].

(1) المترجم

الجدول 1-19. **يوضح روسيا: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي،** 1990-2004

1990	100
1991	95
1992	81
1993	74
1994	67
1995	62
1996	60
1997	60
1998	57.5
1999	60.6 (مع نمو 5.4%)
2000	65.6 (نمو 8.3%)
2001	69.4 (نمو 5.8%)
2002	71.9 (نمو بنسبة 3.6%)
2003	75.8 (نمو 5.4%)
2004	79.6 (نمو بنسبة 5.0%)
Sources: IMF, World Economic Outlook, various years.	

وكثيرا ما فشل الروس والشعوب الأخرى في الإتحاد السوفيتي في تحليل أسباب تدهورها الإقتصادي. ووصف Dudrick وآخرون (220: 2003) للكثيرين من جورجيا، وهي جمهورية سوفياتية سابقة تواجه إنخفاضا أكبر من روسيا، ينطبق أيضا على كثير من الروس:

حقيقة أن. . . إنهيار الإقتصاد بعد أن أدى الإنهيار السياسي الفعلي للإتحاد السوفيتي [كثير من الناس] إلى إسناد إنحلالهم إلى زوال الدولة السوفيتية. . . بدلا من نقاط الضعف الإقتصادية المتأصلة فيها. وواصلوا ربط الإتحاد السوفيتي بالإستقرار الإقتصادي.

ويناقش الإقتصاديون ما إذا كان الانتقال إلى السوق ينبغي أن يكون تدريجيا أو مفاجئا. ويقول الكولومبي Jeffrey Sachs (1993)، مستشار في حكومة زعيم التضامن Lech Walesa في بولندا وفي وقت لاحق Boris Yeltsin في روسيا في تحولاتها إلى السوق، لصالح "العلاج بالصدمة"، وهو تحول مفاجئ إلى التكيف والسوق. ويرى الناقد Vladamir Popov (35: 2001) أن المعالجين بالصدمات وضعوا تركيزا شديدا على "إدخال مجموعة الإصلاحات بأكملها دفعة واحدة لضمان أن الوقت أصبح متأخرا ومكلفا جدا لعكس الإصلاحات".

ويعتقد Howard Wachtel (46–48: 1992)، وهو تطوري يشدد على البناء التدريجي للمؤسسات، أن العلاج بالصدمة يقلل من إنشاء قطاع خاص صغير الحجم ومصارف مستقلة صغيرة وإصلاحات سوقية في الزراعة وصناديق "شبكة أمان" والبرامج الإجتماعية والعمالة الكاملة للسكان. ويؤكد Kazimierz Poznanski (1996: xix)، الذي يشدد على أن المؤسسات تشكل بوتيرة بطيئة نسبيا، أن محاولات إعادة تشكيل المؤسسات جذريا قد تكون مزعزعة للإستقرار ومكلفة. إن إستبدال مؤسسة راسخة بمشروع لم يتم اختباره لهو أمر خطير. والواقع أنه بحلول منتصف التسعينات، صوت الناخبون في بولندا وروسيا والمجر، الذين خاب أملهم بإصلاحات السوق، الحزب الشيوعي السابق، الذي أعيد تشكيله في كثير من الأحيان كديمقراطيين إجتماعيين أو إشتراكيين ديمقراطيين، إلى تعددية برلمانية بدلا من حزب الإصلاح الإقتصادي.

الجدول 2-19. **يوضح التضخم في روسيا،** 1990-2004

	مؤشر أسعار المستهلك
1990	100
1991	192.7 (زيادة 92.7%)
1992	2799.9 (زيادة 1353.0%)
1993	27,885 (زيادة 895.9%)
1994	112,098 (زيادة بنسبة 302.0%)
1995	325,196 (زيادة 190.1%)
1996	480,640 (زيادة 47.8%)
1997	551,294 (زيادة 14.7%)
1998	704,003 (زيادة بنسبة 27.7%)
1999	1,307,333 (زيادة بنسبة 7 ،85%)
2000	1,579,258 (زيادة 20.8%)
2001	1,767,190 (زيادة 11.9%)
2002	1,926,237 (زيادة بنسبة 9.0%)
2003	2,184,353 (زيادة بنسبة 13.4%)
2004	2,396,235 (زيادة بنسبة 9.7%)

Average of 105.5% increase annually over the period.
Sources: IMF, World Economic Outlook, various years.

وردا على منتقدي العلاج بالصدمات، يناقش Sachs (14–18: 1994) بشكل صحيح أن الإنتاج في الإتحاد السوفياتي كان في إنخفاض، ومعدلات التضخم آخذة في الإرتفاع، وإنخفضت قيمة السوق السوداء للروبل في السنوات التالية مباشرة قبل فترة حكومة الرئيس Yeltsin الإنتقالية إلى السلطة في أواخر عام 1991. وعلاوة على

ذلك، إتهم Sachs بأن المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي لروسيا تم صرفها ببطء شديد، وأن العلاج بالصدمة لم يكن من الممكن أن يخفق لأنه لم يُجرب قط.

ويصف Popov (1996:1) الإصلاح الروسي بأنه علاج صدمة غير متناسق. أدخل الإصلاحيون الروس العلاج بالصدمة البولندية من خلال تحرير الأسعار على الفور في يناير 1992، لكنه فشل في إستقرار الإقتصاد الكلي، والقضاء على الدعم، وإغلاق المؤسسات الخاسرة. وكان ضغط جماعات المصالح وعدم وجود توافق في الآراء بين المركز والمناطق وبين البرلمان والحكومة وداخل الحكومة نفسها، في صميم فشل العلاج بالصدمة. وكما هو الحال في كثير من الأحيان في أمريكا اللاتينية، لم يكن لروسيا سوى خيار سوى التسامح مع إرتفاع معدل التضخم في أوائل التسعينات (أنظر الجدول 2-19)، هو التضخم الذي يعكس عدم وجود إجماع سياسي (Popov 20 :1996). ولكن هذا التضخم كان مكلفا بالنسبة لذوي الدخل الثابت، كما أشارت امرأة أوكرانيا: "عندما تقاعدت، كان لدي 20000 روبل في حساب الإدخار الخاص بي. ولكن ما فعلته الحكومة معها - الحكومة نحن نثق بها مع أموالنا ! لقد فهرستها للإدخار بحيث أكل التضخم ذلك ! هذا المال ليس كافيا الآن للخبز والماء "(البنك الدولي 2001i:33).

Reddaway و Glinski– Market Bolshevism -: مأساة الإصلاحات الروسية (1999)، هي الأكثر أهمية من العلاج بالصدمة. وهم يتهمون الرئيس Boris Yeltsin ومستشاريه المحليين ومسئولي الحكومة الأمريكية والعلماء و "موظفي صندوق النقد الدولي" بتعزيز العلاج بالصدمة في أواخر عام 1991 كجزء من "النمط التاريخي الروسي لـ" الثورات من فوق ". قاومت أي معارضة "ديموقراطية مدنية" للحزب السوفيتي المرموق وقيادة الدولة، النومينكلاتورا.

إنهيار الإشتراكية الحكومية ومشاكل إعادة التكوين الإقتصادي المتعاقب في روسيا

بعد أواخر الثمانينات، إنفصلت إشتراكية الدولة أمام أعيننا. وقاس الغتحاد السوفيتي الدخل كمنتج صافي المواد (NMP)، أي الناتج المحلي الإجمالي ناقص الخدمات غير المادية والإستهلاك والعائد. ومن عام 1981 إلى عام 1990، إنخفض الدخل بنسبة 3 في المائة وإنهار في أوائل التسعينيات.

ما الذي دفع الإتحاد السوفيتي إلى الأسفل؟ هنا هو جواب Mikhail Gorbachev (30 :2003)، الزعيم السوفيتي، 1985-1991:

حدث ما حدث للإتحاد السوفياتي أساسا لأسباب محلية. لقد كان فشل النموذج المبني على إقتصاد القيادة والدكتاتورية. إن رفض الحرية والديمقراطية وإحتكار حزب واحد لصنع القرار وإحتكار أيديولوجية واحدة كان لها تأثير بارز على البلاد. وتبين أن هذا النموذج غير قادر على إجراء تغييرات هيكلية. ولم يفتح الطريق أمام المبادرة وكان مركزيا بشكل مفرط.

ويتناول ما يلي تحليل Gorbachev للفشل، ودراسة أسباب انهيار إشتراكية الدولة في روسيا ومشاكلها خلال العقد الأول من الإصلاح، وهما ظاهرتان مترابطتان. Gerard Roland (2002 :47) محقا في التأكيد على فشل التحول المؤسسي الروسي: عدم كفاية إنشاء "السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومة وصحافة حرة ومعايير وقيم إجتماعية جديدة والإنفتاح على المنظمات الخاصة وعلى تنظيم المشاريع وشبكة منرواد الأعمال وشبكة جديدة من العلاقات التعاقدية ". إن مناقشتنا لهذه القضية ومن ثم بولندا والصين تقدم نظرة ثاقبة عن الإقتصاد السياسي للتحرير والتكيف في البلدان النامية، على الرغم من أن إنهياراتها وعمليات إنتقالها كانت أقل دراماتيكية من روسيا.

الحوافز المتباينة وإشارات الأسعار

في ظل التخطيط المركزي السوفيتي، أنتجت الشركات مخرجات ذات جودة منخفضة، مع تشكيلات غير صحيحة، وتجنب أقمشة بريشرونك أو الحد من شوائب المعادن، كما تعتمد المكافآت على كمية الانتاج. ولزيادة الإنتاج إلى أقصى حد، كان المديرون يميلون إلى تقليل الجودة وتجاهل تكوين الطلب. إذا تم قياس المكافآت لمخرجات الأظافر بالأطنان، فإن الأظافر العملاقة فقط سوف تنتج، في حين إذا كانت خطة الإخراج مذكورة في عدد الأظافر، فإن الشركات سوف تصنع أصغرها فقط (1992 :5-14 Kohler).

التخطيط السوفيتي ينطوي على التخطيط المادي التوازن، والتخصيص المفصل من قبل الإدارة المركزية من العرض والطلب على السلع الأساسية الصناعية. وكان نظام التوازن المادي بطيئا ومرهقا ويفتقد إلى الوضوح ويشوه الحوافز. وإستخدم السوفييت إنتاج العام السابق كهدف للعام المقبل. وعملت المؤسسات لجزء من السنة دون معرفة ما هي أهدافها. في نهاية الشهر أو السنة، قد يكون "قد إقتحم" للوصول إلى الهدف، أو عمدا تباطؤ العمليات حتى لا تزيد الأهداف كثيرا بالنسبة للفترة التالية. وكان دافع إدارة المؤسسة هو إخفاء القدرات الحقيقية للمصنع من المخططين.

ولا تظهر أسعار المدخلات المدعمة أين يمكن للشركة أن تستخدم الموارد على أفضل وجه، مما يوفر إشارات خاطئة للشركات. وتزيد هذه المنشآت من العمالة والمواد

الخام، حيث أنها لا تتحمل تكلفة المدخلات الزائدة اللازمة لتلبية الحصص أو التأمين ضد النقص في المستقبل (Kohler 12 : 1992). تكافئ خطط الحوافز المديرين لتعظيم المتغيرات مثل الإنتاج بدلا من الربح أو الكفاءة. ولكن حتى الأرباح هي أدلة سيئة لسلوك الشركات عندما يتم تعيين الأسعار دون الرجوع إلى العرض والطلب. هذه الأسعار تعطي إشارة خاطئة، مما يحفز الشركات على إنتاج القليل جدا من ما هو قصير وكثير جدا من ما هو في الفائض. وعلاوة على ذلك، فإن ضعف الصلة بين الأسعار المحلية والدولية يضعف إستجابة الحكومة في تحديد وإغلاق المؤسسات غير الفعالة (Kaminski 41 : 1992).

الحزب وإحتكار الدولة

الحزب الشيوعي، مع سلطته المتشابكة والمتداخلة على الحكومة السوفيتية، وهي مؤسسة ذات مصالح متشددة، إحتكر السلطة السياسية، وهو ما يعني أيضا إحتكار القوة الإقتصادية. وكان "الإنفعال" أو التصحيح السياسي معيارا أكثر أهمية من الخبرة في إتخاذ القرارات.

وكان الحزب، بصفته مراقبا للدولة، يتحمل العبء الكامل للإدارة الإقتصادية. وإكتسبت قيادة الحزب من التركيز والحد من المنافسة، حيث تلقى المديرون والعمال مكافآت لزيادة أرباح الشركات وإيراداتها. وقد أصبح عدم الرضا عن الأداء الإقتصادي تحديا مباشرا للنظام السياسي. وقد هددت المناقشات والتخمر الفكري والإبتكار التقني موقف وسلطة قادة الأحزاب ومديري المشاريع.

وحتى الإصلاحات التي شجعت نشاط تنظيم المشاريع عانت من مزايا الحرس القديم الشيوعي في الحصول على التصاريح والحصول على الأموال. وفي ظل الإصلاح، تمكن المدراء والبيروقراطيون والحزب الآخر من السيطرة على المشاريع الإشتراكية الأكثر قابلية للإستمرار من خلال الخصخصة. وفي حالات أخرى، قام المسئولون الحكوميون بنهب المؤسسات، إما بالسيطرة على الشركات التي تمت خصخصتها حديثا أو بعدم ترك أي أصول للآخرين. وبعد عام 1988، اكتسب المديرون (ومساهمون آخرون، بما في ذلك في بعض الأحيان العمال والحكومات المحلية) إستقلالهم الذاتي على حساب الإدارات (الوزارات) التي لم تعد قادرة على تعيينهم (Kaminski 25: 1992؛ و Weisskopf 28-37 : 1992؛ و Blanchard و Boycko و Dabrowski و Dornbusch و Layard و Shleifer 42-44: 1993). الكثير من الخصخصة تنطوي على نطاق واسع يعطي العطاءات إلى المطلعين؛ فإن خصخصة القسائم الجماعية لم تؤثر إلا تأثيرا محدودا.

ولم يكن لدى الليبراليين مصداقية ضئيلة في قيادة إصلاحات السوق. في الخصخصة الروسية، شجع الإصلاحيون العمال على أن يكونوا مدراء في المؤسسات لتحدي الوزارات المركزية (Shliefer 2002: 17-19).

و إنصبت القيادة السوفيتية الدولة مع الإقتصاد، وخلق التحيز المدمج ضد التغيير. وقد تطورت إشتراكية الدولة بعد فترة Stalin ، وأصبحت أكثر ليونة وأقل قمعا مع مرور الوقت. تعني اللامركزية إنحلال الحزب والدولة، وأدوارها في الإقتصاد. وقد حلت أساليب الرقابة الأكثر تطورا محل القمع الوحشي والعشوائي للستالينية. ومع ذلك، لم تتطابق القيادة السوفيتية مع هذه النعومة مع التغييرات المؤسسية التي إعترفت بقدر أكبر من الحكم الذاتي للوحدات اللامركزية. وفي الواقع، حيث أن هذه الوحدات جمعت سيطرة أكبر على فوائضها، وخفضت الحكومة المركزية هذه الفوائض، مما أدى إلى تآكل نظامها لتحصيل الإيرادات (McKinnon 1993: 122-123) (أنظر الفصل 15).

Gorbachev ومعيدي التكوين نفذوا بيريسترويكا مبالغة في قابلية الإصلاحية الاشتراكية السوفيتية، والتي بعد سنوات من قمع الفائدة والصوت، وكان قدرة ضئيلة للتكيف، وإعادة تصميم، أو التصحيح الذاتي. يقول Bartlomiej Kaminski (1992 :18-37) إن إشتراكية الدولة غير قابلة للتغيير، حيث أن الضوابط المباشرة ضرورية للحزب والدولة للدفاع عن موقعها المتميز. وقد عارض المسئولون في الحزب والناشطون، الإصلاح لأنه خفض قوتهم وقدرتهم على إلتماس الرشاوى وغيرها من الفوائد. وقد عارض عدد كبير من المسئولين العاملين في السوق السوداء تأثير إصلاح السوق، مما أدى إلى إنخفاض السوق السوداء ودخول وأرباح المسئولين. وإحتكر الحزب مبادرات سياسية، وجهت مصالح خاصة بالإشتراك مع الحزب.

وتشمل الأمراض المتوطنة في البيروقراطية السوفياتية السرية والرسمية والإجراءات المعقدة والصلابة والميل إلى التركيز على السيطرة بدلا من الأداء. وكان الحزب يسيطر على الدولة باستخدام نظام النومينكاتورا (Kaminski 1992: 18-37)، والقدرة على التوصية والموافقة على المديرين في الإدارة والمؤسسات والتعيينات والترقيات للسيطرة على الوصول إلى المناصب الحكومية. James R. Millar (1994: 5-6) يجادل في أن

"الحزب" قد انتهى، ولكن النومينكلاتورا مازال قائم. لا يزال الأعضاء القدامى في النومينكلاتورا تحتل المناصب العليا في المجتمع الروسي: في الصناعة والحكومة والمؤسسات التعليمية والبحثية، و (مجلس دوما) و (المتعلمين و الناجحين) نومينكلاتورا. . . تشكل شبكة الوعي الذاتي الذي يعرف كيفية حماية نفسها. . . . وفي الوقت نفسه، نومينكلاتورا هو إعادة وضع نفسها بهدوء للسيطرة على الإقتصاد الخاص الجديد.

يزعم Reddaway and Glinski (2001) أن الرئيس Yeltsin إختار "لصالح نومينكلاتورا التجارية والمتعاطفين معها في الغرب، على حساب الطبقة الوسطى والديموقراطيين، ووضع روسيا الجديدة على الطريق نحو نوع من الليبرالية الإستبداد في السوق - أو السوق البلشفية".

وكان صنع القرار في الإتحاد السوفيتي مركزيا للغاية، حيث قام الحزب الشيوعي، وأمينه العام (في وقت لاحق رئيس البلاد)، والمكتب السياسي (الهيئة السياسية التي عينها الحزب)، و Gosplan (لجنة تخطيط الدولة، التي ذكرت مباشرة إلى المكتب السياسي) يتخذ القرارات. وساعد القرار المركزي على التركيز على قطاعات معينة وتوفير الموارد لها. عندما أزال غورباتشوف غوسبلان والإدارة المركزية، كانت المصانع والمدن والمناطق والجمهورية (دول مستقلة بعد عام 1991) حرة في أن تفعل ما اعتقدت أفضل، مما أدى إلى منظمات مستقلة جديدة لصنع القرار، وبالتالي زعزعة إستقرار الاقتصاد (Angresano 385 :1992؛ Ellman و Kontorovich 22 :1992).

ووفقا لـ Gary Krueger (18-1 :1993)، Gorbachev لم يسلسل بيريسترويكا (إعادة الهيكلة الاقتصادية) بشكل صحيح. وأضفى اللامركزية على صنع القرار على المؤسسة دون إدخال آلية السوق وإصلاح الأسعار. وعلى الرغم من أن الشركات إتخذت المزيد من قراراتها وتمول ذاتيا، فإنها لا تزال ملزمة بتسليمها بأسعار محددة إلى الوكالات الحكومية ولم يتم تعديل الأسعار لتعكس العرض والطلب.

وينص قانون الشركات الحكومية، الذي تم تنفيذه بعد عام 1968، على أن Gosplan و Gosagroprom اللجنة الحكومية الصناعية الصناعية (التي حلت محلها Gossnab ، اللجنة الحكومية للأغذية والمشتريات في عام 1989)، إستعاضت عن أوامر الدولة بأهداف الخطة. وإنخفض التدخل المركزي بشكل كبير من عام 1987 إلى عام 1989، حيث إنخفض عدد السلع الموزعة مركزيا من 13,000 إلى 618. ولا يزال نظام النظام الحكومي يتخذ قرارات إنتاجية على أعلى المستويات ولكنه لم يعد يصنف هذه القرارات على مستوى المنشأة. وتوقفت الشركات عن إنتاج سلع منخفضة الربح، وزادت مقايضتها، وركزت على سلع يحتمل أن تكون ذات قيمة عالية، ولم تتمكن من إنتاج تشكيلة أوسع من السلع في إطار التخطيط السابق. فبينما زادت المؤسسات من الإنتاج الكلي (والصناعية الخفيفة وإنتاج الأغذية)، خفضت كمية الآلات والمعادن والكيماويات والأخشاب المنتجة (Krueger 18-1 :1993). David Kotz (34-14 : 1992) ينتقد القادة الروس لفشلهم في إنشاء المؤسسات الرأسمالية الأساسية لتحل محل المؤسسات الإشتراكية التي ألغيت.

يقول Jan Winiecki ، رئيس مركز أبحاث Adam Smith في وارسو ببولندا (1992 : 271-295) إن الطبقة الحاكمة في الإقتصادات السوفيتية، التي تسيطر على وسائل الإنتاج، تعظم العوائد الإقتصادية، أو تعود إلى عامل من الإنتاج بما يفوق ما كان مطلوبا الحصول على العرض للعامل. وهكذا، فإنهم يفضلون المجموعات القوية (مسئولي الحزب الشيوعي و الأباتشيكس "apparatchiks") في إتخاذ القرارات بشأن توزيع الثروة. المسؤولين الحزب، من المركز إلى المؤسسة، واستخدام مبدأ نومينكلاتورا لتحقيق أهدافهم. وقام المسؤولون بتعيينهم على أساس الولاء بدلا من المهارة الإدارية، واستخراج العوائد من المدفوعات الجانبية (الحصول على السلع في حالة نقص في المعروض)، والركود من مديري الشركات. Marshall Goldman (2003) يصنف النظام الإقتصادي الروسي "نومينكلاتورا بالقراصنة". وو فقا لـ Goldman (2003 : 103، 123)، كان نقل روسيا للثروة من الدولة إلى أيدي قلة قليلة من القلة غير مسبوق تاريخيا[1]. وقد تم استقطاب Oligarchs من ثلاث فئات: نومينكلاتورا، مديري أو مديري المصنع السابقين، والأجانب، على هامش المجتمع، الذين تصرفوا خارج القانون خلال الفترة الشيوعية. Afanasyev (1994 : 21-27) يجادل بأنه بعد عام 1991، غيرت وكالات التخطيط والتوزيع المركزية في روسيا الأسماء ولكن ليس وظائف، وهي قمع جميع المنافسة الموجهة نحو السوق.

في روسيا الاصلاحية، كانت الخصخصة خصخصة نونكلاتورا، وهي عملية نقلت الكثير من ثروة البلاد إلى أيدي كبار المسئولين في الحزب الشيوعي، على الرغم من أنها تتعارض مع الأيديولوجية الشيوعية. بدأت العملية مع Mikhail Gorbachev في أواخر الثمانينيات. وواصل المشاركون إجتماعيا في ظل نظام نومينكلاتورا السوفياتي سلوكهم المختل في الفترة ما بعد الإتحاد السوفياتي، وإستمرار التعصب وعدم الكفاءة والفساد من ذلك النظام. وهذه النومينكلاتورا الرأسمالية قامت بعملية خصخصة على أنها الليبرالية. إن الرأسمالية الرأسمالية وحلفائها الثريين الجدد اليوم هم من المعارضين الصاخبين للحزب الشيوعي الذي يلتزم بالتأميم (Knab 1998؛ Yasmann 1998؛ Bernstein 1999).

أوجه التناقض في ظل إزالة القيود

خلال السبعينات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي، فترة حكم Leonid Brezhnev المتأخرة، عندما زاد الفساد والصلابة بين المسئولين السوفيت، تدهورت السلطة الإدارية المركزية. في الفترة من 1960 إلى 1988، ونما الإقتصاد الموازي السوفيتي بسرعة، وفقا لإقتصاديين سوفييت. و أضافت 5 مليارات روبل من المبيعات غير المسجلة

(1) المترجم

في عام 1960 فقط 6 في المائة إلى المبيعات المسجلة، في حين أن 90 مليار روبل من الأنشطة غير المسجلة في عام 1988 أضاف 23 في المائة (Flaherty 14-1 : 1992، Grossman 15 : 1993).

وشكل Gorbachev محددا رئيسيا للركود في فترة Brezhnev في وقت متأخر بأنه "تخفيف الانضباط"، أي أقل الالتزام بالأوامر، مثل أهداف الانتاج والقواعد التكنولوجية والقوانين والتنظيم. وبدلا من زيادة الغستثمار وترشيد نظام القيادة، قوض Gorbachev التخطيط من خلال تصور زيادة في بناء الماكينة بشكل مفاجئ جدا لإستيعابها، وحملة ضد الكحول التي خفضت عائدات ضريبة المبيعات وزيادة طوابير في متاجر الخمور وحملة ضد الدخل غير المكتسب الذي أضر بالأسواق السوداء والأنشطة التي كانت ضرورية للتحايل على صلابة التخطيط المادي التوازن وضغط مخفض من المكافآت الإقتصادية والعقوبات، وإزالة الحزب الشيوعي من التخطيط الإقتصادي والهجوم على البيروقراطيين المتوسطة والعليا لفسادهم. وأدى هذا الهجوم، الذي رددته وسائل الإعلام، إلى إضعاف معنويات البيروقراطية وزيادة مقاومة المرؤوسين لتنفيذ أوامر الرؤساء. وكانت قبضة الأيديولوجية الرسمية على العقل العام تزداد صعوبة، وتضعف الحوافز الإقتصادية وهيكل القيادة التقليدي (Ellman و Kontorovich 22-10 : 1992).

وعلى نحو متزايد، ساهم البيريسترويكا في إنهيار الاشتراكية، مصحوبا بتخفيف الرقابة وظهور وسائط إعلام وأحزاب سياسية مستقلة، في فقدان شرعية النظام الإجتماعي والسياسي القديم. في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينات، وإزدادت جرائم القتل بشكل كبير وإنتشرت الرشوة والفساد وإرتفعت الجرائم المسجلة الأخرى بشكل كبير (Ellman و Kontorovich 14، 5-2 : 1992). وقد توقع Jehu Eaves إن الجريمة المنظمة تسيطر على 20 فى المائة من الشركات الجديدة فى التسعينيات. في عام 1991، أشار عمدة سانت بطرسبورغ Anatoly Sobchak إلى أن "البلاد اليوم هي في الواقع خارج نطاق السيطرة، لأن الهياكل القديمة قد دمرت ولم تظهر البنى الجديدة" (Eaves 21، 18-16 : 1992).

قد أدى تحويل النشاط الإقتصادي إلى جذب العديد من الأنشطة إلى ضوء النهار، ولكن أيضا خلق فرصا جديدة لحماية النشاط غير القانوني من خلال الصفقات الحلوية مع الشركات المملوكة للدولة وتعريف الأصول والإستحواذ المواتي تحت عنوان الخصخصة. وفي عام 1993، قال Yeltsin، في ما بدا وكأنه إعتراف بالهزيمة، إن نشاط المافيا يدمر الإقتصاد ويزعزع إستقرار المناخ السياسي ويقوض الروح المعنوية العامة. المافيا ليست متجانسة حتى الآن متشابكة داخل نسيج البيروقراطية الروسية والنخبة الحاكمة.

وفي النضال الحر من أجل إنتزاع الثروة المادية لروسيا، فإن عصابات المافيا التي يتراوح عددها بين 000 ،3 و 000 ،4 عصابة، مع فسادها وإجرامها والعنف لها مزايا كبيرة، وليس أقلها صلة بأقسام رئيسية من البيروقراطية الحكومية، بما في ذلك كبار مسئولي وزارة المالية (أو الإدارة) الذين يرغبون في تقويض الخدمات المصرفية التجارية الخاصة. وعلاوة على ذلك، فقد إستخدم مسئولو الأحزاب فتح التجارة الخاصة لإغراق تراكم الثروة غير المشروعة. وعلى الرغم من أن التضخم يمسح ثروة كبيرة، فإن العديد من منظمات المافيا تراكمت ثروة كبيرة معظمها بالعملات الأجنبية للسيطرة على العديد من الأصول الجديدة التي تمت خصخصتها. فالمافيا التي لها علاقات دولية كبيرة، تعرقل دخول بعض الأعمال المشروعة، تزيد من تكلفة الأعمال التجارية بالنسبة للآخرين، وقد أدت إلى إضعاف غهتمام الشركات الغربية وتعرض العديد من رجال الأعمال الغربيين للعنف وفي بعض الحالات القتل لعدم الإمتثال (Handelman 96-83 : 1994).

Gregory Grossman (17-14 :1993) يعتقد أن الحكومة الروسية، من خلال التحرير، يمكن أن تحتوي على المافيا وإقتصاد الظل. أما بالنسبة إلى Stephen Handelman (96-83 : 1994)، فإن المافيا تقوض عملية الإصلاح، وتولد العنف غير العادي في المدن الكبرى، وتساعد على تغذية رد فعل متجدد على الصعيد الوطني. ومع ذلك، فإن الحدود بين النشاط التجاري الجنائي والقانوني هو ضبابي، في وجود الشرطة والسياسيين و ربط روابط المافيا مع أي شخص مع ما مبلغا غير معقول من المال. في الواقع، يدعي Handelman أن رجال الأعمال الروس الذين يعملون بموجب القواعد يجدون من المستحيل البقاء على قيد الحياة في مواجهة المنافسة الرسمية والجنائية، وأن المافيا هي المؤسسة الوحيدة التي إستفادت من إنهيار الإتحاد السوفيتي. ويجادل بأن روسيا بحاجة إلى بناء مجتمع مدني، مع سلطة قضائية مستقلة، قبل أن يتمكن السوق من العمل بأمان.

معلومات متباينة

منذ أواخر الثمانينيات، وبلغت ذروتها في عام 1991، لم يعد الحكام يجمعون معلومات عن الفرص الإقتصادية أو يفرضون تفضيلاتهم في التخطيط أو يتلقون تعليقات بشأن أداء المديرين ووحداتهم. قام المرؤوسون بحجب المعلومات المتباينة المستخدمة لتقييمها. وإلى حد أكبر من ذي قبل، قام المسؤولون في المؤسسات والمزارع والوزارات بتبويض البيانات وتسييسها لتجنب العقوبات وجمع المكافآت. وإنهار نظام المخططين للتقييم الخارجي (Kaminski 33-19 : 1992) وساهم في ندرة المعلومات خلال التسعينات.

إحتكار المشاريع

كانت الشركات السوفيتية المحتكرة، تضخم الأسعار وتعطل العرض بعد إنهيار التخطيط المركزي. وفي عام 1991، نظم المخططون الصناعة في7,664 مجموعة من المنتجات، كانت 77 في المائة منها تنتجها شركات منفردة. انتجت سبعة فى المائة من المؤسسات الصناعية السوفياتية 65 فى المائة من إجمالى الإنتاج الصناعى وإستخدمت أكثر من 50 فى المائة من القوى العاملة الصناعية.

ومن أجل زيادة سيطرتها على العرض الذي كان سيتعذر الإعتماد عليه، ولخفض الضرائب على المبيعات (أو المبيعات)، كانت الشركات الروسية متكاملة عموديا بشكل كبير، وتشمل خطوات من إنتاج المدخلات والمواد لبيع الإنتاج النهائي. في عام 1992، كان متوسط الشركات الروسية يعمل حوالي 800 عامل، أي ضعف عدد الشركات البولندية المتوسطة و 10 أضعاف الشركة المتوسطة في الغرب. وقد أنتج نصف الإنتاج الصناعي لعام 1992 1,000 شركة عملاقة بلغ متوسط عدد موظفيها 8,500 موظف.

وكان المـوردون أيضا من المحتكرين. وبالتلي، فإن مدير مصنع للأحذية يتمتع بإحتكار ولكن عليه أن يتعامل مع منتجي الجلود والمطاط والمدخلات الأخرى التي كانت أيضا محتكرة. ولكن الإصلاح حل محل التخطيط المادي التوازن مع السوق، وإعادة تخصيص الموارد بعيدا عن القطاعات المعتادة. وأدى تخفيض إلتزامات الموردين إلى المؤسسات العامة إلى زيادة الأسعار، وإنخفاض الإنتاج وأدى إلى زيادة المفرطة في الأجـور وتدهورت موثوقية نظام الإمـداد. فاللامركزية في وصـلات المدخلات والمخرجات تعني أن الإمدادات يمكن أن تقلل من الولادات لزيادة قدرتها التفاوضية وربما أسعارها. توقفت الشركات عن إنتاج سلع منخفضة الربح وزيادة المقايضة. وكانت النتيجة أن التجار والمضاربين الذين يسيطرون على السلع الإحتكارية يتمتعون بزيادات حقيقية في الأسعار عدة مرات في أقل من عام في 1991–1992 (Eaves 21، 18–16: 1992؛ إقتصاديو، 13 سبتمبر 1992، ص 13؛ الأمم المتحدة 57: 1992؛ Ellman and Kontorovich 22–30: 1992؛ Weisskopf 29: 1992). ولتجنب تباين الأسعار من قبل المحتكرين، ينبغي للإقتصاد الإنتقالي أن يزيل الإحتكار (تفكك التجمعات الصناعية الكبيرة) قبل أو في الوقت نفسه، وليس بعد، إزالة الأسعار. ولكن من الصعب تقسيم هذه الشركات. ويدعو Popov (18: 1996) إلى إلغاء القيود المفروضة على التجارة الخارجية وتحويل العملات كوسيلة فعالة لمكافحة الضغوط الإحتكارية على الأسعار في الإقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقالية. روسيا، على عكس بولندا، تفتقر إلى القدرة والإرادة لمتابعة هذه النصيحة، وخاصة في وقت مبكر من المرحلة الإنتقالية.

ضعف ندرة الأسعار

(1) خصص السوفييت موارد غير كفؤة، متجاهلة أسعار الندرة. وبدون معدل فائدة لرأس المال التمويني، قام المخططون بتخصيص الأموال البيروقراطية، مع وجود علاقة ضئيلة بين صافي القيمة وتوسيع رأس المال. وفي بعض القطاعات، مديرو المشاريع يستثمرون، بينما تهمل القطاعات الأخرى.

في أواخر الثمانينات، إستخدمت روسيا 15 مرة من الصلب و 9 أضعاف المطاط و 6 أضعاف الطاقة التي قامت بها الولايات المتحدة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالنسبة لهذه المدخلات، كان الناتج الصناعي قيمة من الباطن، بمعنى، على سبيل المثال، أن المصانع التي تستخدم إطارات مطاطية كانت أسعارها في السوق العالمية أقل من قيمة المادة الخام المتجسدة فيها ! ليس من المستغرب أن روسيا لم تشهد طفرة في الصادرات المصنعة مع تفكك الإتحاد السوفييتي الإكونوميست 16 سبتمبر 1992، ص .10، إقتصاديو، 14 أكتوبر 1992، ص 333). والواقع أن الناتج الصناعي إنخفض في منتصف التسعينات، حيث أن الشركات غير القادرة على التنافس في أسعار السوق العالمية تعاقدت أو إنهارت. وقد واجهت روسيا، التي قللت من قيمة الموارد والموارد، وبالغت في أسعار السلع تامة الصنع مقارنة بأسعار العالم، مشاكل تكيف أكبر أثناء الإنتقال من شرق ووسط أوروبا، حيث كانت الأسعار أقرب إلى المستوى العالمي (Popov 1996: 8-11).

وتساعد القيمة المضافة السالبة الثابتة، إلى جانب مطالبة بعض الدائنين والمصارف وجامعي الضرائب على مساءلة الميزانية الشاقة، في تفسير متأخرات الأجور التي كانت سائدة قبل عام 1999 (86 مليار روبل بحلول سبتمبر 1998) على العمال لشهور وأحيانا لمدة سنة ![1]. وقد لجأت شركات طرح القيمة، التي عاد الكثير منها إلى المقايضة، أحيانا إلى دفع العمال الذين ينتجون ناتجا نهائيا مثل الملابس الداخلية أو الصناديق أو الطوب. وفي أوقات أخرى، اضطرت المؤسسات الخاصة إلى تسديد متأخراتها بسبب عدم سداد الدائنين أو حتى للحكومة. في الواقع، كان لدى الحكومة الروسية متأخرات أجور ودفعات أكبر من أي شركة واحدة.

(2) كانت معظم الأسعار يتم إدارتها. ومنذ أواخر العشرينات من القرن العشرين، كان هدف السوفييت هو تحويل معدلات التبادل التجاري ضد الفلاحين إلى الإفراج عن الأموال اللازمة للدولة للإستثمار في الصناعة. وكانت أسعار شراء المزرعة منخفضة عادة بعد أن كانت ذات مستويين، مع ارتفاع أسعار المبيعات عن الحصة.

---

(1) المترجم

ومع ذلك فقد فقدت المزارع الخاسرة إعانات (Angresano 393 :1992). ومنذ عام 1991، قاوم المزارعون الحكوميون والجماعيون إلغاء التنشيط وتسعير السوق، مع فقدانهم للأمن.

(3) وجد السوفيت، الذين يفتقرون إلى نظام أسعار متكامل، صعوبة في تحقيق التوازن "الصحيح" بين الجزرة (المكافأة) والعصا (القمع). والأجور الخاطئة لا تؤدي إشارات الأسعار إلى تحفيز العمالة لزيادة الإنتاجية (Kaminski 34 :1992).

ودفعت المزارع الحكومية أجور العمال بطريقة مماثلة للمصانع. غير أن المزارع الحكومية، التي تضم نصيبا متزايدا (53 في المائة) من الهكتارات المزروعة في روسيا في أواخر الثمانينات، كانت تفتقر إلى الحوافز لزيادة الإنتاجية. ولم توفر المزارع الجماعية، التي تضم 44 في المائة من البذر والتي تستند إلى حصص الدخل في يوم العمال، حافزا كبيرا على العمل الجيد، إذ لم يكن هناك اتصال مباشر بين الجهد والمكافأة (Gregory و Stuart 292-294 :1994).

ويؤكد Yuri Afanasyev (27-21 :1994) أن إحتكار الدولة العملاق، Agroprom ، كان هو المكبح الرئيسي لنمو الإنتاج الزراعي وملكية الأراضي الخاصة والمزارع الخاصة أو الجمعيات التعاونية. وقد طالب اللوبي الزراعي القوي بإعانات لا تصدق من الدولة، والتي تذهب أساسا إلى Agroprom.

قيمة الروبل المبالغ في تقييمها

في أغسطس 1998، في غضون أيام، خسر الروبل أكثر من 60 في المائة من قيمته، مما أدى إلى حدوث تضخم فوري وخفض في الناتج الحقيقي. وقد عانت روسيا قبل عام 1998 من إنخفاض عائدات التصدير، ولا سيما في مجال التصنيع، من المرض الهولندي. وقد ساهم إرتفاع التكاليف المحلية وهبوط أسعار النفط العالمية في هروب رؤوس الأموال وفي نهاية المطاف أزمة العملة. وقال Manuel Montes and Vladimir Popov (39-62 :1999) إن عجز روسيا عن سداد الديون في 17 أغسطس 1998 كان غير ضروري تماما. وكان من شأن تعديل سعر الصرف المسبق لمنع الإرتفاع الحقيقي للروبل أن يتجنب هذا الصدام.

أسعار الفائدة الحقيقية السلبية

وكانت أسعار الفائدة الحقيقية في أوائل التسعينيات سلبية بشكل سلبي، حيث أن التضخم، الذي يتجاوز في كثير من الأحيان 100 في المائة سنويا، كان يزيد عن تكلفة الإقتراض. ومن شأن معدلات الفائدة الحقيقية الإيجابية أن ترفع تكلفة تمويل المخزون والمخزونات، مما يجعل الروبل يستحق أكثر من السلع، وكان من شأنه أن يشجع بيع الأسهم.

قطاعات المستهلك كإحتياطات

في إطار التخطيط السوفييتي، تضمنت المواد الغذائية والسلع الإستهلاكية الأساسية الأخرى قطاعات عازلة يمكن تعديلها (عادة ما تكون هبوطية) عندما تكون المدخلات إلى القطاعات ذات الأولوية الأعلى، مثل الصلب والدفاع، شحيحة. فالأسعار التي تحدد بأسعار أقل من أسعار السوق تعني خطوطا طويلة ونقصا ونوعية متدنية وتقلل من الحوافز الشخصية وإنتاجية العمال. وقد يستغرق الأمر بضع سنوات للتعافي من النقص السوفيتي في الإستثمار في إنتاج الأغذية.

التباينات الناجمة عن التضخم

التضخم، الذي قمع في ظل الشيوعية، زاد أكثر من 112,000 أضعاف 1990–1994 ! (أنظر الجدول 2–19). وقد نجم هذا الزخم التضخمي القوي عن خلق الإئتمان المفرط، مدفوعا بالإئتمانات والإعانات المقدمة إلى مؤسسات الدولة. وشكلت الإعانات 24.5 فى المائة (دعم الواردات 17.5 فى المائة) من إجمالى الناتج المحلى فى عام 1992. ووجهت نسبة إضافية تتراوح بين 4.1 و 23.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إعتمادات من البنك المركزي الروسي ووزارة المالية إلى الشركات الحكومية، بمعدلات تقارب 10 في المائة سنويا، وهي نسبة أقل بكثير من معدل الفائدة الحقيقي (المعدل حسب التضخم) مائة في المائة (Angresano 398–396: 1992؛ صندوق النقد الدولي 91–89: 1993).

Blanchard وآخرون. (20–18: 1993) أن السلطات النقدية الروسية لم تبذل أي جهد قبل عام 1994 لتحقيق الاستقرار في الأسعار، إذ أدركت أن تكلفة البطالة، ولا سيما في المجمع العسكري الصناعي، ستكون كبيرة. "في مواجهة خيار صعب من متابعة القيود المالية والنقدية تهدف إلى خفض التضخم إلى أبعد من ذلك أو توفير نظام الدفع الوطني من الإنهيار، إختار الحكومة" والبنك المركزي الروسي في 1992–95 و 1998–1999، إنقاذ الدفع (Popov 16–15: 1996). وأدى هذا التضخم إلى خلق حوافز ضارة وتباينات عديدة، مما أسهم في إحداث آثار مدمرة على الإنتاج، وقمع المدخرات والإستثمار (وخاصة الإستثمار الأجنبي)، مما أعاق تنمية أسواق رأس المال، وساهم في الحالة الضبابية(Popov 18: 1996).

قيوض الميزانية الميسرة

في أوائل التسعينيات، وفي ظل غنخفاض القدرة المؤسسية الحكومية (Popov 39: 2001)، عملت الشركات في ظل قيود ميسرة على الميزانية، تفتقر إلى عقوبات مالية عندما تفشل المشاريع أو المشاريع. وعلى الرغم من أن مكافآت الإدارة والعاملين والتوسع

الإستثماري مرتبطان نظريا بالأداء، فلم تعاقب أي شركة تقريبا على الخسائر. وكان دخول الشركات الجديدة مقيدا، ونادرا ما أغلقت الشركات غير الكفؤة؛ فإن الشركات تفتقر إلى التدمير الخلاق للسوق، حيث يتم استبدال المنتجين القدامى وذوي التكلفة العالية من قبل شركات جديدة منخفضة التكلفة (Schumpeter 1947: 81-86). لم تخشى الشركات من الإفلاس، حيث واصلت البنوك إقراض الشركات الخاسرة، من حيث الإهتمام بالسلطة السياسية لمديريها والمهنيين الذين أثروا أحيانا على المخططين من خلال الهدايا والرشاوى، أو كانوا يتبعون النومينكلاتورا. في الواقع، كان الإقراض المسيحي من قبل البنك المركزي الروسي للشركات التي تفشل أو التخلف عن السداد هو المساهم الرئيسي في معدلات التضخم حوالي 1,000 في المائة سنويا في عامي 1992 و 1993. والإقتصادي في جامعة هارفارد والأكاديمية الهنغارية للعلوم Janos Kornai (1990: 23) أكد أنه في المجر خلال أوائل التسعينيات، دخلت الشركات وخرجت دون أي صلة للربح أو الخسارة! وكانت الشركات الروسية مماثلة ذلك.

يمكن للإشتراكية وإرثها أن يخفف من قيود ميزانية الشركة بعدة طرق. أولا، تمنح الحكومة الوطنية أو المحلية إعانات ميسرة ردا على الضغط أو المساومة من قبل أشخاص مؤثرين أو مسؤولين مؤثرين (مع فقدان روبل واحد تقريبا لكل روبل). وثانيا، فإن قواعد الضرائب ليست موحدة ويمكن تخفيض مدفوعات الضرائب، التي لا تنفذ بصرامة، عن طريق الضغط والمرافعة. وثالثا، لا تتبع المصارف مبادئ موحدة، أو إقراض شركات تعاني من مشاكل يشكو مدراءها أو يصرون على التقيد التام بعقود الائتمان. رابعا، العقود بين المشترين والبائعين ليست مجانية. المشترون يساومون لأقل الأسعار أو البائعين المديرين الذين يقنعون وزارة لتفويض زيادة الأسعار إستجابة لإرتفاع التكاليف، بغض النظر عن كفاءة الإنتاج.

وتواجه الشركات قيودا صارمة على الميزانية حيث تعترف السلطات بأن الوحدة ستفشل وتخرج من الصناعة عندما تتكبد خسائر مستمرة وكارثة مالية. "صلابة" تعني عواقب وخيمة من العجز. "النعومة" تنشأ عن المساعدة الخارجية لحماية الشركة من فقدان الوظائف وعدم القدرة على المنافسة ضد المنتجين الأجانب، وإعادة توزيع الموارد على المشاريع الضعيفة والفقيرة، وضمانات الأمن والبقاء على قيد الحياة للمؤسسات المؤثرة ومديريها (Kornai 1992: 140- 145).

عدم القدرة على تحصيل الضرائب

تتمثل إحدى القدرات المؤسسية الهامة في القدرة على زيادة الإيرادات وتوفير الخدمات الأساسية. وخلال الفترة السوفييتية، رفعت الدولة عائداتها من خلال ضرائب دوران (شراء الدولة من جانب واحد (مع إنخفاض أسعار الشراء، ولا سيما في الزراعة)

وكسب التجارة الخارجية (من إحتكارات الدولة). بعد إنهيار الإتحاد، أدى الحجم المتزايد للإقتصاد الموازي (ربما ثلث الناتج المحلي الإجمالي) ورفض العديد من الشركات لدفع الضرائب إلى خفض الإيرادات الضرورية لتوفير الخدمات الأساسية ودعم شرعية الدولة (Popov 21 :1996).

وإنخفضت العائدات الضريبية الروسية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير عن الفترة السوفياتية (47.2 في المائة في 1990) وكانت منخفضة (26.1 في المائة) في عام 1995 مقابل 49.3 في المائة في المجر و 40.3 في المائة في إستونيا و 42.3 في المائة في أوكرانيا وأقل من جميع بلدان منظمة OECD. وإنضمت روسيا الى صفوف العديد من الدول النامية التى تفتقر الى الأموال لتقديم الخدمات الصحية والقانون والنظام والعلوم والتكنولوجيا وحماية المسنين والمعوزين وخدمات الدولة الاخرى. وقد خفض الإنفاق الإجتماعي وتمويل الرعاية الصحية والتعليم والإنفاق الدفاعي بشكل كبير في التسعينات. لكن البرامج الحكومية وتخفيضاتها لم تكن مخططة بشكل رشيد، حيث أن معظم البرامج أبقت على نصف حياة ونصف تمويل وبالكاد تعمل (Popov 21-24 :1996).

الترون «الشبكة الآمنة»

إن فرض قيود صارمة على الميزانية أمر صعب بسبب الإرث السوفيتي لـ "company town". ويؤكد Millar (5-3 :1994) أن العديد من أصحاب العمل السوفيتي / الروس يوفرون للعمال مساحة شقة، أرضا للمنزل، في العيادات والمستشفيات والمدارس والتعليم المتقدم المتخصص والكافتيريات المدعومة والبوفيهات والمرافق الترفيهية والسفر والمصحات والغذاء والملابس ومخازن الأجهزة بالإضافة إلى وظيفة. ويرتبط نظام الرعاية الإجتماعية في روسيا إرتباطا لا غنفصام له بالمؤسسة، التي يجب أن تنأى بنفسها عن وظائفها في مجال الرعاية الاجتماعية إذا أريد لها أن تنافس بنجاح في غقتصاد السوق. غير أن المالكين المحليين يترددون في إقالة الموظفين. ومن غير المرجح على وجه الخصوص أن تشتت المؤسسات التي يشتريها العمال أنفسهم من هذه الخدمات الإجتماعية والوظائف الفرعية.

ومن المرجح أن تضر برامج التكيف والإصلاح في المقام الأول أفقر ثلث السكان. وذهبت روسيا من عدم المساواة في الدخل المنخفض في ظل الشيوعية إلى مؤشر جيني لتركيز الدخل 45.6 في عام 2000 (البنك الدولي 68-64 :2003i)، وهو أعلى من الولايات المتحدة وجميع البلدان الأخرى ذات الدخل المرتفع في منظمة OECD. وفي روسيا، تأثر العاملون بالأجر والمتقاعدون والمسئولون الحكوميون الذين لا يحصلون على الثروة في القطاع الخاص الذي تم تشكيله حديثا في التحول إلى السوق، لا سيما

مع التضخم المفرط في وقت مبكر. ولضمان الحصول على الدعم من الطبقة الفقيرة والطبقة العاملة، فإن تعديل البلدان وإصلاحها بحاجة إلى برامج لحماية الدخل والخدمات الإجتماعية للفئات الأكثر ضعفا. وفي روسيا، أدى تراجع "company town" دون مؤسسات بديلة إلى أن العديد من أفقر الناس، وخاصة المسنين في معاشات ثابتة، يعانون من نقص في الأغذية وظروف معيشية مزدحمة وإنهيار الخدمات الصحية والطبية. وقد ظهرت مرة أخرى منذ عقود في السل في التسعينات من القرن الماضي، السل وحمى التيفوئيد والكوليرا. ولا يمكن لبلد إنتقالي أن يلغي "company town" الشاملة دون توفير مؤسسات بديلة لتوفير "شبكة أمان" للفقراء[1].

غياب وجود مؤسسات السوق

يدعي Popov (29 : 2001) أن إنهيار المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في أواخر الثمانينيات إلى أوائل التسعينات، مما أدى إلى إدارة الأزمات الفوضوية بدلا من الإنتقال المنظم والمنتظم، كان السبب في ضخامة إنكماش روسيا. ويلاحظ إنهيار المؤسسات

في الزيادة الهائلة في حصة إقتصاد الظل، في تراجع الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ في عدم قدرة الدولة على تقديم السلع العامة الأساسية وإطار تنظيمي مناسب؛ في تراكم المتأخرات الضريبية والتجارية والأجور والمتعلقة بالبنوك؛ في "إزالة الطابع النقدي" و "الدولرة" و "التقايض" في الإقتصاد الذي يقاس بسرعة مالية عالية ومتنامية، وفي تراجع التمويل المصرفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ في سوء إنفاذ حقوق الملكية والإفلاس والعقود والقانون والنظام بصفة عامة؛ في زيادة معدلات الجريمة؛ إلخ (Popov 33: 2001).

وطوال عقد التسعينات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أعلن رؤساء روسيا عن الإصلاح الزراعي الذي يسمح بخصخصة الأراضي الزراعية. ومع ذلك، فقد قاوم الأشخاص الذين يستخدمون الأمن والأجور في المزارع الحكومية والمجتمعية الخصخصة، ولم يتمكن المزارعون من الحصول على الخدمات التي يتمتع بها المزارعون الجماعيون. يمكن للروس الحصول على حقوق الإستخدام ولكن يعانون من عيوب في حقوق ملكية الأراضي (Swinnen و Heinegg 1030–1029 : 2002) (أنظر الفصلين 4 و 7).

الإهمال في الخدمات

السوفييت، الذين نفت أيديولوجيتهم أن الخدمات كانت منتجة، أوفرينستريااليزد في حين أهمل الخدمات (التجارة والتمويل والإسكان). بعد إنهيار الإشتراكية، كان على روسيا توسيع الخدمات الضرورية لإقتصاد حديث.

(1) المترجم

ضعف التقدم التكنولوجي

ويرى الفصل الثالث أن النمو السوفيتي من أواخر العشرينيات حتى الخمسينيات من زيادة المدخلات مثل تكوين رأس المال العالي ومعدلات المشاركة في العمل كانت مكاسب لمرة واحدة لا يمكن تكرارها بعد عام 1970. ولمواصلة النمو، يحتاج السوفييت إلى رفع الإنتاجية لكل عامل من خلال زيادة التغير التكنولوجي. وكان نمو إجمالي إنتاجية السوفييت منخفضا نتيجة لإستنفاد نمو المدخلات. وقد أصبح إستخراج الألغام القديمة أكثر صعوبة، حيث إستنفد السوفييت العديد من الموارد الطبيعية ويفتقرون إلى التكنولوجيا المحسنة للتغلب على العوائد المتناقصة (Ellman and Kontorovich 8–9: 1992).

تحفيز النشاط المبتكر في الغقتصادات المدارة مركزيا مثل الغتحاد السوفيتي عادة ما يكون صعبا. في عام 1959، وإشتكى رئيس الوزراء السوفيتي Nikita Khrushchev من معدل غير مرضي للتغير التكنولوجي. "في بلادنا بعض البيروقراطيين يستخدمون لذلك إلى تأخر القديمة أنها لا تريد أن تتغير إلى سباق الخيل جيدة، لأنه قد تمزق بعيدا عن منعطفا وحتى تسرب لهم من مزلقة! ولذلك، فإن هؤلاء الناس سوف تعقد على الذيل القديم تذيل بكلتا اليدين والأسنان "(Berliner 586–585: 1971، نقلا عن Pravda 2، يوليو 1959).

قاوم المدراء السوفييت الإبتكار، لأن الجهد والموارد تحويلها إلى ذلك قد يهدد خطة الوفاء. وعلى الرغم من أنه قد تم تسويتها في التكنولوجيا الجديدة، فقد المديرون جزءا من أجورهم المنزلية التي غالبا ما تكون مرتبطة بأهداف الخطة، أو ربما تم تخفيض رتبتهم. وعند تقييم المديرين للمكافآت والترقيات، لم يعط مسئولو الأحزاب سوى القليل من الوزن للإبتكار. كما أن النظام المخطط له بإحكام لم يكن له سوى قدر ضئيل من الخدمات وقطع الغيار للمعدات الجديدة أو للحصول على موارد وموردين جدد. وعلاوة على ذلك، فإن أسعار المنتجات الجديدة عادة ما تحسب لأقل في حساب خطة الوفاء من كبار السن، والسلع القياسية. وأخيرا، فإن إدخال نماذج جديدة يتطلب إختبارات ومفاوضات واسعة النطاق مع معاهد البحوث وكذلك موافقة من الوكالات الرسمية قبل أن يؤذن بالإنتاج (Berliner 597–569: 1971). ويعارض المديرون الغبتكار التقني. وفي حالة زيادة الإنتاجية المحتملة، سيتم وقف إنتاج الشركة المستمر وزيادة حصصها المستقبلية. ووفقا للحائز على جائزة نوبل Lawrence Klein (76: 2001): "التغيير التقني يبرر أسعارا جديدة لم تظهر". وقد عرقل المتاهة البيروقراطية الإبتكار والتغيير التقني.

المجمع العسكري الصناعي

فتكاليف النفقات العسكرية التي لم يسبق لها مثيل، والتكاليف الأخرى لكونها قوة عظمى، تجعل من الصعب الحفاظ على الخدمات الطبية والإجتماعية والإستثمار في الإنتاج المدني. وساهمت الصناعة العسكرية الروسية مرتين في حصة الولايات المتحدة الأمريكية في الناتج المحلي الإجمالي في أواخر الثمانينيات (Ellman and Kontorovich 14 : 1992؛ إقتصاديو، 5 ديسمبر 1992، ص 10).

Afanasyev (23: 1994) يجادل أن المجمع العسكري الصناعي إستمر في الإستفادة من الصراع السياسي الروسي بعد انتهاء الحرب الباردة. وفي عام 1994، توقف Yeltsin عن تمويل برامج التحويل.

التدهور البيئي

وكان الإضطراب البيئي في الإتحاد السوفيتي في السبعينات والثمانينات أكبر مما كان عليه في الولايات المتحدة؛ وكانت تكلفة الطاقة لكل وحدة من الناتج القومي الإجمالي أقل بكثير في الولايات المتحدة مما كانت عليه في الإتحاد السوفيتي. وكان الضرر الذي لحق بالبيئة سببا رئيسيا لغنخفاض متوسط العمر المتوقع (من حوالي 70 في الفترة 1978–1982 إلى 65 في الفترة 1994–2003، و 59 في المائة للذكور) وإرتفعت معدلات وفيات الرضع في روسيا في السبعينات والثمانينات والتسعينيات، وهو غتجاه يتعارض مع الإتجاهات السائدة في كل منطقة أخرى تقريبا من العالم. يقول Murray Feshbach و Alfred Friendly Jr. أن الإتحاد السوفيتي إنتهى بسبب إبادة الأجناس من خلال نهب الموارد الطبيعية الغنية والإهمال المنهجي وتسميم الشعب السوفيتي. وفي عام 1986، أسفر إنفجار تشيرنوبيل للطاقة النووية عن تعرض 20 مليون شخص للإشعاع المفرط. في يريفان، أرمينيا، أعمال التجشؤ الكيماوية تسمم وتشوه الأطفال المحليين (Feshbach و Friendly 1991؛ إقتصاديو، 25 أبريل 1992، ص 99–100؛ Ellman 42–1 : 1993؛ Specter 6، 1 : 1995). وتشرح Judith Shapiro (178–149 : 1995) تراجع روسيا في متوسط العمر المتوقع إلى زيادة الفقر، مما يقلل من إستراتيجيات التصدي للأمراض، وتدهور نظام الرعاية الطبية والرعاية الصحية.

غنهيار التجارة بين الدول المشاركة

فالأزمات السياسية في بولندا، 1980–1981، وغيرها من بلدان أوروبا الشرقية في الثمانينيات، وأثر الأزمات في أوروبا الشرقية والإصلاحات على السياسة السوفيتية والتجارة جعلت من الصعب على الاتحاد السوفياتي البقاء على قيد الحياة، ناهيك عن التطور الغقتصادي. وعانت روسيا وأوروبا الشرقية من إنقطاع في الإمداد بسبب إنهيار

روابط الإنتاج والمخطط المركزي المخططة في إطار الكتلة التجارية لمجلس التعاون الإقتصادي المشترك (COMECON). ومع إنقطاع أنماط التجارة في COMECON، إنخفضت تجارة روسيا مع أوروبا الشرقية بأكثر من 50 في المائة من 1989 إلى 1990. وبالمثل، قللت إلغاء Gosplan التجارة داخل الجمهورية في الإتحاد السوفياتي السابق من 1991 إلى 1992 بنسبة 46 في المائة الإكونوميست، 5 ديسمبر 1992، Ellman S10 p و Kontorovich 18-19، 6: 1992). بيد أن Popov (12 : 1996) يدعي أن إنهيار التجارة بين COMECON والتجارة بين الجمهوريات لم يكن نتيجة إنهيار الغتحاد السوفياتي وإنما التغيرات في الأسعار النسبية، مما جعل من المستحيل على البلدان المستوردة للوقود أن تمول تجارتها العجز مع روسيا. يقول Popov (32 : 2001) إن صدمات العرض أدت في حد ذاتها إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 40%: من إنخفاض التجارة بين الجمهوريات (10% من الناتج المحلي الإجمالي) والنفقات الدفاعية (10% من الناتج المحلي الإجمالي)، إلى جانب تأثير مضاعف كينزي قدره 2.

الشروط الأولية والتحرير والمؤسسات والديموقراطية: الملخص

وحدد التحليل القياسي للإقتصادي 2003) Fjorentina Angjellari) الشروط الأولية والتنمية المؤسسية وإرساء الديمقراطية والتحرير كمتغيرات رئيسية تفسر الإختلافات في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين 25 بلدا إنتقاليا (5 في المائة و 20 في المائة) في الإتحاد السوفياتي السابق وشرق ووسط أوروبا في التسعينيات. وبالنسبة لروسيا، فإن إرث الفترة السوفيتية - وهي الشروط الأولية في عام 1991 - تشمل الحوافز المتباينة وإشارات الأسعار وإحتكار الحزب وإحتكار الدولة، والتناقضات في ظل الإنفتاح والتحكم وتباين المعلومات وغحتكار الشركات ونقص أسعار الندرة وقطاعات المستهلكين والقيود المالية الناعمة والإفتقار إلى مؤسسات السوق وإهمال الخدمات وعدم التقدم التكنولوجي وعبء المجمع العسكري الصناعي والبيئة المتدهورة. وتعطي الظروف الأولية أهمية خاصة في تفسير غنهيار روسيا لفترة ما بعد الإتحاد السوفيتي مباشرة في أوائل التسعينات. ويتيح التقدم البطيء في التحرير والتسويق قوة تفسيرية عالية إلى حد كبير للتراجع خلال الفترتين الأولى والمتوسطة من التسعينات. وتعطي التنمية المؤسسية البطيئة أهمية خاصة خلال الفترة الأخيرة من التسعينات. ولم تحرز روسيا تقدما يذكر بعد ذلك في تنمية الأسواق وحماية مكافحة الإحتكار والمطالب بالقيود الصعبة المفروضة على الميزانية والتدمير الإبداعي للشركات غير الفعالة وبدائل قيادة نومينكلاتورا والقدرة على زيادة الضرائب وتطوير مؤسسات بديلة للصحة والرعاية الإجتماعية ومؤسسات لتعزيز الإبتكار التكنولوجي وتطوير مصادر بيانات دقيقة ووكالة حكومية لدعم حماية البيئة.

إن إرساء الديمقراطية أمر هام في التأثير على الإصلاح الهيكلي (التحرير) والإصلاح المؤسسي (Angjellari 2003). وتصنف Freedom House (2003a) على روسيا بأنها "حرة جزئيا"، مشيرا إلى "المصالح القلة القوية والتفاوتات الواسعة في الدخل التي لها تأثير على سيادة القانون والمشاركة السياسية على قدم المساواة". وفي وقت سابق، أشارت Freedom House (2003b) إلى أن "روسيا فقدت أرضا كبيرة في حماية الحقوق السياسية الأساسية والحريات المدنية على مدى السنوات السبع الماضية. مما أدى إلى إنخفاض عام منذ عام 1997 . العملية الانتخابية والمجتمع المدني وسائل الإعلام المستقلة والحكم وإطارات الدستورية والتشريعية والقضائية ". Andrea Cornia and Vladimir Popov (17: 2001) يصفان روسيا بأنها "ديمقراطية غير ليبرالية"(أنظر الفصل الرابع)، في حين وصفت الصحفية موسكو Masha Gessen (2003) روسيا للرئيس Vladimir Putin (2000- ديموقراطية). وبالنسبة William Smirnov ، نائب رئيس معهد الدولة والقانون، أكاديمية العلوم الروسية (2003)، فإن روسيا، بدلا من كونها "ديمقراطية مكتملة" ، هي " إلكتروقراطية" فيما يلي

فقد عزلت النخبة السياسية والتجارية نفسها عن الجزء غير المرغوب فيه من المجتمع. وأصبحت طبقات أخرى معزولة على الرغم من إرادتها، ومعظمها بسبب العوز. خصخصة طبقات صغيرة من النخبة ليس فقط معظم الممتلكات العامة، ولكن أيضا قطع ضخمة من الدولة والعدالة والنظم القانونية. وإعتمدت " czars " الإقليمية الدساتير والمراسيم الخاصة. وقد أعاق إنعدام الديمقراطية وتطوير المجتمع المدني الإصلاح السوقي والمؤسسي، مما ترك روسيا وراء هذه الإصلاحات السريعة مثل بولندا وسلوفينيا والمجر.

الإنتقال من الإشتراكية إلى السوق في بولندا

كان إنتقال بولندا من الإشتراكية إلى السوق أكثر نجاحا من روسيا وربما كان أكثر نجاحا من أي بلد من بلدان الإتحاد السوفيتي السابق وشرق ووسط أوروبا. ويؤكد النجاح البولندي أهمية الظروف الأولية والتنمية المؤسسية. وكانت بولندا أول بلد إنتقالي لوقف إنزلاقه في الناتج، في عام 1992، وأول من حقق الناتج المحلي الإجمالي قبل الإنتقال في عام 1996 (الشكل 2-19).

تاريخ بولندا في ظل الإشتراكية، فقط منذ الحرب العالمية الثانية، كان أقصر من ذلك من روسيا. كانت الإشتراكية الروسية أكثر مركزية وشمولية من بولندا. والواقع أن بولندا لديها مصادر معارضة للشيوعية في الكنيسة الكاثوليكية الرومانية (وبعد عام 1980) إتحاد العمل التضامني (بقيادة Lech Walesa)، والمثقفين.

منذ عام 1970، وفقا لـ Kazimierz Poznanski (ix: 1996)، كان لدى بولندا تفكك تدريجي للتخطيط وإعادة ظهور موازية للأسواق الرأسمالية، والتغييرات التي جعلت الإصلاحات بعد عام 1989 أقل أهمية. واجهت الشركات التجارية في بولندا قيودا حكومية أقل وطلبات أقل من قبل البيروقراطيين للرشاوى (Raiser 232: 2001). فالإصلاحات في ظل الشيوعية خلال الثمانينات لم تسفر عن زيادة الإنتاجية وساهمت في أزمة "مأساوية" في ميزان المدفوعات، ولكنها أنشأت مؤسسات سوقية تعززت بعد عام 1989. وعندما غنتهى التخطيط المركزي في عام 1989، تم ضبط الأسعار، ووضع نظام قانوني لدعم الإجراءات اللامركزية التي يتخذها أصحاب الأملاك الخاصة، كما أعيد تأسيس قانون تجاري وقانون الشركات ونظام لإنفاذ الأحكام القضائية قبل الحرب العالمية الثانية (Sachs 78-35: 1993).

وحتى إذا إستثنينا الزراعة التي لم تجمع قط، فقد بلغت حصة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1989 نحو 35 في المائة (Raiser 232: 2001). وبحلول عام 1991، كان معظم القطاع الخاص مشاريع جديدة للسكان الأصليين ووسعت كيانات خاصة بدلا من المؤسسات المملوكة للدولة التي تمت خصخصتها (Poznanski 240: 1996). وفي الأشهر ال 30 الأولى بعد منتصف عام 1991، وهي بداية الإستقرار، نشأت000, شركة جديدة. وفي نهاية عام 1993، كان نصف العمالة والناتج المحلي الإجمالي في القطاع الخاص (xii Sachs: 1993). وبحلول عام 1997، كانت هناك 10 مؤسسات مسجلة قانونا لكل 100 شخص، على مقربة من المتوسط الغربي، ولكن بالمقارنة مع أقل من 2 في روسيا (Popov 45: 2001).

وبلغ معدل التضخم في عام 1989، مع وجود مقايسة سخية للأجور وتوسيع الغنتمان، 638 في المائة. وإضطلع نائب رئيس الوزراء Leszek Balcerowicz بخطة لإستقرار الإقتصاد الكلي مع تشديد الإئتمان وزيادة معدل الخصم ووقف الإئتمان الرخيص للصناعة وتخفيض قيمة الزلوتي وتحرير التجارة الدولية من أجل توفير المنافسة للإحتكارات حيث تم ضبط الأسعار (Sachs 66-44: 1993).

وإستقرت بولندا السياسة النقدية وعملة زلوتي في عام 1989، مما حقق قابلية للتحويل شجعت التجارة مع أوروبا الشرقية والغتحاد السوفيتي والغرب. وبدأت الأسعار في الإستقرار في الفترة 1990-1991. وبولندا خفضت فترة الإنتقال إلى الأسعار العالمية، بحيث كان الكساد الأولي من أنماط التجارة المتغيرة أقصر. وفتحت بولندا سوقا للتجارة الخارجية، إلى جانب خفض الدعم وتحسين الكفاءة المحلية (Sachs 1993).

وساهمت شبكة الأمان الإجتماعي، التي شملت تثبيت الأسعار وإستحقاقات البطالة والتدريب على العمل والرعاية الصحية وضمانات المعاشات التقاعدية في زيادة

الدعم الجماهيري للإصلاح عنه في روسيا (Sachs 1993). وإبتداء من عام 1990، كما نوقش في الفصل 16، قامت حكومات الولايات المتحدة والحكومات الغربية، فضلا عن البنوك التجارية، بتخفيض الديون، في حين أن الدول المتقدمة أنشأت صندوقا لتحقيق الإستقرار للدفاع عن الزلوتي، مما يسمح لبولندا بداية جديدة، على الرغم من أزماتها الإقتصادية الخارجية في الثمانينيات.

وأتاح الإندماج في الإتحاد الأوروبي في عام 2004 حوافز ودعم إضافيين للإصلاحات السوقية والمؤسسية في بولندا، فضلا عن هنغاريا وجمهورية التشيك. وفي عام 2001، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لبولندا في الشراكة بين القطاعين العام والخاص 38 في المائة من الإتحاد الأوروبي 15 بلدا وبلغت نسبة المجر 51 في المائة وجمهورية التشيك 56 في المائة الإكونوميست 2001). وتأمل هذه البلدان التي إنضمت مؤخرا إلى جانب الدول السبع الأخرى وهي سلوفينيا وسلوفاكيا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وقبرص أن تقاربها داخل الإتحاد الأوروبي سيحدث بسرعة كما في اليونان (1981) والبرتغال وإسبانيا (1986).

الإنتقال إلى الإقتصاد السوقي في الصين

The Transition to a Market Economy in China

قاد Mao Zedong العضو المؤسس للحزب الشيوعى الصينى حرب العصابات ضد الحكومة القومية الصينية من عام 1927 الى إنتصار عام 1949. وفى الفترة من عام 1949 الى عام 1976 كان Mao رئيس الحزب الشيوعى زعيم جمهورية الصين الشعبية الصين. وشددت أيديولوجية Mao على الأسعار التي تحددها الدولة أو الدولة أو الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتجارة الدولية والإقليمية والاكتفاء الذاتي التكنولوجي والحوافز غير الإقتصادية (الأخلاقية) و "السياسة" (وليس الإقتصاد) في القيادة والمساواة وإضفاء الطابع الإجتماعي على السكان نحو الأنانية والثورة المستمرة (المعارضة للبيروقراطية المرصعة)، وتطوير شخص شيوعي شامل. ومن عام 1952 إلى عام 1966، تخلى البراجماتيون، وهم في المقام الأول مدراء منظمات ومؤسسات الدولة والبيروقراطيين والأكاديميين والمديرين والإداريين وموظفي الأحزاب مع الماويين للسيطرة على صنع القرار الإقتصادي. ولكن خلال الثورة الثقافية، في الفترة من 1966 إلى 1976، فاز Mao وحزبه الكاريزميون بتطهير المعتدلين من الحزب الشيوعي المركزي (على سبيل المثال، Deng Xiaoping) إلى لجان العمل.

بعد وفاة Mao في عام 1976، إعترف الصينيون، بقيادة Deng ، بأنه على الرغم من النمو الصناعي السريع في ظل Mao ، ظلت الإختلالات من الثورة الثقافية،

مثل النفايات الكبيرة في خضم الإستثمار المرتفع والتركيز القليل جدا على السلع الإستهلاكية ونقص حوافز الأجور والإبتكار التكنولوجي غير الكافي والرقابة الصارمة للغاية على الإدارة الإقتصادية وفرض ضرائب على أرباح المشاريع وتقديم دعم كامل للخسائر وضعف التجارة الإقتصادية والعلاقات الدولية. وإشتمل الإصلاح الإقتصادي الذي بدأ في أواخر عام 1979 تحت قيادة دنغ على إزالة الأسعار واللامركزية ومسئولية الأسرة الزراعية، ومسئولية الإدارة فيما بين الشركات المملوكة للدولة ونشاط المشاريع الصغيرة ومشاريع البلدية والقرية (TVEs).

منذ عام 1980، حققت الصين أسرع نمو في العالم (أنظر داخل الجدول الأمامي). ومن المؤكد أن الإقتصاديين في جامعة Robert Summers و Alan Heston (368-327: 1991 و CD) يشيرون إلى أن معدلات النمو الصينية مبالغ فيها لأنها تعتمد بشكل كبير على النمو في أرقام المخرجات المادية بدلا من سلسلة الإنفاق المتضخمة. وعلاوة على ذلك، فإن المديرين يفتقرون إلى القدرات والإفراط في الإبلاغ عن الإنتاج إلى الرؤساء للحصول على المكافأة الأكبر التي يتلقاها أولئك الذين يلبيون أو يفوقون تنفيذ الخطة. على الرغم من الإفراط في الإبلاغ عن التباينات في السوق وغستمرارها المذكورة أدناه، فإن معظم الإقتصاديين يعتقدون أن نمو الصين في ظل إصلاحات السوق كان سريعا ولكن غير متساو.

وكما أشار الفصل الثالث، فإن نهج الصين خطوة بخطوة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين يتناقض مع التغيرات الروسية المفاجئة في الاستراتيجية في أوائل التسعينات. ان الإصلاح الصينى الذى بدأ بـ "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية" تطور تدريجيا إلى "إقتصاد سوق إشتراكى" فى التسعينيات. وقد تغير التخطيط من الخطط الإلزامية إلى الخطط الإرشادية، مع إستبدال توزيع مخطط له بالسوق (Lin و Cai و Li 139 : 2003).

الإصلاحات الزراعية

خلال العصر الماوي، كان النمو الزراعي أبطأ من النمو الصناعي (أنظر الفصل 7). وقامت الدولة بتحويل الفائض من الزراعة إلى الدولة عن طريق تخفيض قيمة المنتجات الزراعية والمبالغة في قيمة المنتجات الصناعية التي تباع للفلاحين (Lippit 224: 1987). لذلك، في حين أنه في فترة ماو ، جاءت إصلاحات التجارة الخارجية أولا، كان للإصلاحات الزراعية أكبر الأثر على الشعب الصيني، وركزت في المقام الأول على الريف.

وفي الإصلاحات التي بدأت في عام 1979، قامت الصين بمراقبة (وزيادة) أسعار

السلع الزراعية، وألغت تقريبا تسليمها الإلزامي إلى الدولة، وخفض التسعير المتعدد والقيود التجارية الأقاليمية المريحة وشجعت الأسواق الريفية وسمحت بالمبيعات المباشرة للسلع الزراعية للمستهلكين في المناطق الحضرية والزراعة المفصولة بالتركيبة وتأسيس إدارة فردية لألسر في قطع الأراضي الزراعية بموجب عقود طويلة الأمد مع جمعيات، والسماح للمزارعين بإختيار أنماط زراعة المحاصيل والأنشطة غير الزراعية. وقد نقل نظام المسئولية المنزلية (HRS)، الذي إستخدمه الفلاحون الصينيون في السابق في عامي 1956 و 1961–1966، مسئولية الإنتاج من فريق الإنتاج وحجم القرية إلى الأسرة المعيشية[1]. وفي الفترة من 1977 إلى 1984، كان نمو الصين في الناتج الغذائي للفرد الواحد، وهو 4.6 في المائة سنويا، يفوقه نموه في البذور الزيتية والماشية وإنتاج القطن. وفي الواقع، نما الناتج الزراعي الإجمالي بنسبة 9 في المائة سنويا خلال هذه الفترة. عكست الصين إعتمادها قبل عام 1979 على الحبوب المستوردة وتصدير الذرة والحبوب الخشنة الأخرى وفول الصويا (وكذلك القطن الخام)، التي تنافس الصادرات من الغرب الأوسط والجنوب الأمريكي، وخاصة إلى اليابان. وقد تحققت هذه المكاسب الملحوظة دون زيادة المدخلات الزراعية بإستثناء الأسمدة الكيماوية (Nafziger 92–366: 1985: وزارة الزراعة الأمريكية 1986؛ البنك الدولي 106–104: 1986a؛ وزارة الزراعة الأمريكية 1988؛ Lichtenstein 61–60: 1991).

ويظهر الإقتصادي في جامعة Brown ، Louis Putterman (1993) أن الكفاءة التقنية في الزراعة الصينية انخفضت بين عامي 1952 و 1978، ولكنها زادت من 1978 إلى 1984، وأصبحت المصدر الرئيسي للنمو. وقد أدت عملية إلغاء التصنيف، ونظام مسئولية الأسر المعيشية، وزيادة الإرتباط بالمكافأة إلى الناتج، والتحكم المتواضع في الأسعار خلال فترة الإصلاح، إلى زيادة إنتاجية الموارد. وتحسنت مراقبة العمل والحوافز، وتنوعت الزراعة، وخصصت الأسر مزيدا من العمالة لأنشطة غير مجزية للغاية (أو حتى غير زراعية).

وبعد عام 1984، تباطأ النمو الزراعي إلى حد كبير حيث أشار وزير الزراعة He Kang في عام 1989 إلى أن "حالة الإنتاج الزراعي قاتمة" (Lichtenstein 1991:61). أولا، كانت معظم المناطق الريفية قد استولت بالفعل على مكاسب في الوقت الحاضر من المساءلة الأسرية. ثانيا، في أواخر الثمانينيات، خفضت الحكومة إعاناتها الضخمة، التي زادت ستة أضعاف، وزادت نفقات إيرادات الدولة على الزراعة من 5 في المائة في عام 1978 إلى 20 في المائة في عام 1984، مما أدى إلى إجهاد المالية الحكومية. وهذا الإنخفاض في الإعانات أدى إلى إنخفاض سعر الشراء الذي تدفعه الدولة للمزارعين.

(1) المترجم

ثالثا، في منتصف الثمانينيات، إستيقظ العديد من المزارعين على فرص مربحة في المشاريع الريفية (البلدة والقرية)، سواء في الصناعة والتجارة. وفي عام 1984، أتاحت الإصلاحات التجارة بين المقاطعات، والملكية الخاصة لرأس المال والوصول إلى الأسواق الحضرية وإستئجار العمالة المأجورة والتعاقد من الباطن وكل ذلك أعطى مجالا أوسع للمنشآت الريفية الخاصة والجماعية غير الحكومية. ومع تراجع العمالة والهكتارات المزروعة في الثمانينيات، عانى المزارعون من عدم إستقلالية الإنتاج الصغير النطاق. رابعا، يخشى المزارعون، إستنادا إلى التقلب السابق والمستقبل غير اليقيني، من إنعكاس نظام حيازة الأراضي، وأن يصبحوا مترددين في الإستثمار في الزراعة والإضطلاع بالإبتكار. خامسا، البنية التحتية للمصارف الريفية غير متطورة. وقد تم تسييس الإقراض الحكومي من قبل البنك الزراعي الصيني، تحت سيطرة مسئولين في الحزب المحلي، بحيث لا تتوفر سوى قروض قليلة بأسعار فائدة السوق للأسر المزدهرة. سادسا، منذ أن وزعت الحكومة في السبعينات حقوقا على الأراضي المجتمعية في قطع أراضي مجزأة على أساس حجم الأسرة المعيشية بدلا من قدرة إدارة المزارع، لم تتاح الفرصة إلا لعدد قليل من المزارعين ذوي الإنتاجية العالية للتوسع (Hardt و Kaufman xiv–ix :1991؛ و Lichtenstein 1991 :64 –60؛ و Putterman 1993؛ و Fewsmith 153–154 :1994).

وأظهرت البيانات الإجمالية أن الإنتاجية الزراعية نمت بسرعة في التسعينات. غير أن Carter و Chen و Chu (71–53 :2003)، بإستخدام إستقصاءات الأسر المعيشية الزراعية، تبين أن مكاسب الصين في التسعينيات كانت مبالغ فيها بسبب "تحيزات تجميع البيانات و عدم موثوقية إحصاءات الإنتاج الزراعي الوطنية الصينية".

وتشير منظمة OECD (59 :2002) إلى أنه "بإستثناء الحبوب، فإن إنتاج وتوزيع وتسويق المحاصيل والمنتجات الحيوانية خالية من التدخل الحكومي الكبير". وتحرير التجارة، من إنضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، من المرجح أن يزيد الضغط لمزيد من الإصلاح الزراعي المحلي.

وكانت الكثافة السكانية في الصين في عام 1998 هي 10.2 شخص لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، أقل من اليابان وكوريا، ولكن حوالي ضعفها في الاتحاد الأوروبي وحوالي سبع مرات في الولايات المتحدة. وتتمثل الميزة النسبية الزراعية للصين في "محاصيل كثيفة العمالة مثل الفواكه والخضراوات ومساوئها ، والمحاصيل الموسعة مثل الحبوب والبذور الزيتية "(OECD 62 :2002).

وفي عام 2003، كانت 61 في المائة من الصين تعيش في المناطق الريفية، وهو جزء من إرث العصر الماوي عندما لم يتم تشجيع الهجرة إلى المناطق الحضرية. غير أن حصة الزراعة في صادرات الصين آخذة في الإنخفاض بإطراد منذ عام 1980، وزادت

حصة الزراعة في الواردات. وتؤدي العولمة والتحولات الهيكلية مع النمو الإقتصادي إلى تسريع هجرة فائض العمالة الزراعية إلى المناطق الحضرية حيث تتمتع الصين بميزة نسبية. ومن الآثار الرئيسية للتحرير تكاليف التكيف الداخلي حيث يواجه المزارعون منافسة من مناطق أخرى (OECD 63-60 : 2002).

مشاريع البلدة والقرية (TVEs)

في الثمانينيات، أنتجت المؤسسات التعليمية والتكنولوجية، التي نظمت بوصفها تعاونيات، ما يتراوح بين 60 و 70 في المائة من الناتج الريفي. وتتمتع هذه الشركات بعوامل إنتاجية رخيصة، وهي العمالة الرخيصة في المقام الأول (بدون ضمان العمالة مدى الحياة كما هو الحال في الشركات المملوكة للدولة)، ولكنها أيضا رأس مال ناشئ من التراكم الجماعي والبنوك والتعاون الإئتماني وأراضي حرة (غير محدودة في بعض الأحيان تقريبا). منتجاتها رخيصة تلبي السوق وإعطاء ميزة TVE على القطاعات الأخرى. ولم يتم بعد قبول القطاع الخاص أيديولوجيا وسياسيا، ولم يتم بعد إصلاح الشركات المملوكة للدولة. وعلاوة على ذلك، فإن ملكية المؤسسات التعليمية والتكنولوجية من قبل المجتمع المحلي تعني تداخل وظائف الأعمال والحكومة، ولم تتحمل مؤسسات التعليم والتدريب التقني أي عبء تفرضه الحكومة. وكانت هذه البرامج تتسم بالمرونة، حيث تقوم في نهاية المطاف بعقود أو ترتيبات تأجير مع كيانات أخرى؛ نظمت على شكل تعاونيات مساهمة أو شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات مساهمة أو تجمعات أو مشاريع مشتركة أجنبية أو تكتلات أو في حالات قليلة، حتى يجري خصخصتها. وساعد إنتاج الإنتاج التقني والمهني على تصحيح تباينات الأسعار، ودفع الإصلاح إلى الأمام (Lin و Cai و Li 2003)، وهو ما يفوق المؤسسات المملوكة للدولة في الإنتاجية (Jefferson 168: 1999). وفي عام 1996، شكلت الشركات المملوكة للجماعات –التلفزيون، والشكل الأولي، والحضر– 39 في المائة من الناتج الصناعي، وهي حصة متزايدة منذ عام 1985 (Jefferson and Rawski 27: 1999b). وقد تصرفت هذه الشركات على نحو مماثل للمؤسسة التي يديرها العمال (أنظر الفصل 18)، حيث شاركت الفوائض مع العمال (Pitt و Putterman 211: 1999).

الإقتصاد الفردي

شمل الإصلاح أيضا نشاطا رياديا صغيرا، وهو ما يدعو إليه الصينيون الإقتصاد الفردي. وكان أحد المشاريع الأولية لهذه المشاريع الفردية هو المشاريع التعاونية، مثل المشاريع التجارية والتكنولوجية، التي تتطلب عاملا أقل بكثير لرأس المال لكل عامل من الشركات المملوكة للدولة. بعد عام 1976، كان هناك عامل آخر للإصلاح الحضري يعالج

البطالة الحضرية الناجمة عن عودة الشباب إلى المدن "المرسلة" للتعلم من الفلاحين في الريف خلال الثورة الثقافية. ولم يكن من الممكن إستيعاب هؤلاء الشباب في مؤسسات الدولة، حيث تم تكدسهم بالفعل مع العمال الناقصة العمالة. ولذلك، وخاصة بعد عام 1984، سمحت الدولة لهؤلاء الشباب أن يضعوا أنفسهم في الأعمال التجارية كأفراد أو كأعضاء في المشاريع الجماعية الحضرية. فتحوا مطاعم صغيرة، وأقاموا محلات إصلاح ومنافذ البيع الأخرى بالتجزئة ، أو أصبحوا مشغلي بيديكاب، مما زاد إلى حد كبير من الراحة للحياة الحضرية (Lippit 19–201 :1987). وكثيرا ما كان الدخل أعلى، على الرغم من أن مكانتها وأمانها كانا أقل من وظائف القطاع الحكومي. وعلاوة على ذلك، فإن المزارعين الذين يأتون إلى المدينة لبيع منتجاتهم يوسعون الكمية ويحسنون نوعية الخدمات الحضرية، وخاصة بعد عام 1984 (Perkins 39–61 :1986). وبصفة عامة، إزداد عدد العاملين لحسابهم الخاص في المدن والبلدات (في المقام الأول في الخدمات والتجارة والحرف اليدوية والمطاعم) من 150 ألفا في عام 1978 إلى ما يقرب من 5 إلى 10 ملايين في عام 1988، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الصناعي وإنتشال العمالة الناقصة (Ignatius 10:1988). وفي عام 1996، شكلت الشركات المملوكة للأفراد أكثر من 80 في المائة من الشركات الثمانية ملايين في الصين، ولكن أقل من 16 في المائة من الناتج الصناعي (Jefferson and Rawski 23–27 :1999b).

الإصلاحات صناعية

قد أعطى Mao تركيزه على الإعتماد على الذات ترخيصا للحمائية الإقليمية. ومع إزدياد الإكتفاء الذاتي للمقاطعات، إنخفض طلبها على فوائض المقاطعات الأخرى، مما أجبر المقاطعات الفائضة المحتملة على تحويل موارد إضافية إلى الإعتماد على الذات. بعد عام 1979، كانت إحدى المساهمات الرئيسية للقيادة ماووية في النمو هي المكسب الكبير للتخصص من الهجمات على الحمائية الإقليمية (Lyons 278، 237 :1987).

وفي وقت سابق من هذا الفصل، ناقشنا محددات أداء المؤسسات العامة في أقل البلدان نموا. وتعتبر الشركات المملوكة للدولة بدلا من الشركات الخاصة مفتاح الإصلاحات الحضرية فى الصين. وبعد إدخال الإصلاحات لأول مرة في أواخر السبعينيات، أدت الإصلاحات الحضرية إلى تناقضات مدمجة، حيث هددت قوى السوق سلطة البيروقراطيين وخبرتهم، الذين تم تدريبهم على إدارة نظام قيادة على الطراز السوفيتي. في الواقع، كان إصلاح الشركات المملوكة للدولة في البداية في الصين أكثر حول السيطرة الفعلية للدولة أكثر من الربحية أو الخصخصة. وعلاوة على ذلك، لم تقم الشركات المملوكة للدولة بزيادة الكفاءة عند إدخال الإصلاحات لأول مرة.

المشاكل المبكرة للإصلاح. وقد وضع الإصلاح نظاما لمسئولية الإدارة، كان يتعين فيه تحديد مهمة مدير المؤسسة بعناية وتحديد الأداء الذي يحدده المديرون وأجور العمال. وكانت الإصلاحات لإعطاء إدارة المشاريع إستقلالية كبيرة لإختيار الموردين وتعيين وفصل العمالة وتحديد الأسعار ورفع رأس المال والتعاقد مع الأجانب. وكان من المفترض أن تكون الإدارة مسئولة عن نجاح أو فشل المؤسسة. وكانت المبادرة والقرارات مركزة في إنتاج الوحدات وليس في الإدارة الحكومية. وبموجب هذا النظام، استبدلت الضرائب على مكافآت الشركات على مستوى معين من الأرباح والخسائر التي إستوعبتها الدولة. ولكن حتى منتصف الثمانينيات، لم يختر نظام المسئولية سوى جزء صغير من مديري المؤسسات الصناعية.

ويحدد الإقتصاديون العديد من المشاكل مع الإصلاح الصناعى فى الصين. وتتطلب مكافأة المنتجين ذوي الأجور المرتفعة لإرتفاع الإنتاجية زيادة في السلع الإستهلاكية، ولا سيما الأغذية. ومع إنخفاض الإستثمار، يجب أن يعتمد النمو على الإبتكار التقني وزيادة الكفاءة. وعلى الرغم من أن فترة الإصلاح المبكرة شددت على سلطة العمال في إختيار المديرين، فقد تم التشديد على هذا الإختيار عندما تتعارض بشكل متزايد مع إضفاء الطابع المهني على المديرين ومسئوليتهم (Lippit 216–209: 1987؛ Lichtenstein 48: 1991).

وعلاوة على ذلك، في نظام التخطيط المركزي الصيني، إتخذت لجنة التخطيط وبنك الشعب معظم القرارات، وهي القوة التي لا يمكن أن تؤخذ بعيدا في السكتة الدماغية واحدة. وتحدد لجنة التخطيط أهدافا سنوية لكمية الإنتاج المطلوبة في كل صناعة، والمدخلات التي ستلزم لتحقيق ذلك الناتج. ونقل المخططون هذه الأهداف إلى لجان التخطيط وفي نهاية المطاف إلى المؤسسات الفردية التي أوصت بإجراء تغييرات على أساس الظروف المحلية. ومع ذلك، في الممارسة العملية، كانت الشركات المملوكة للدولة الكبيرة تدار في السنوات العشر الأولى بعد ماو كثيرا كما كانت خلال الفترة الماوية. ولم يكن للإصلاحات الصناعية أثر كبير على هذا القطاع. في البداية، عندما كانت عملية صنع القرار اللامركزية في الإصلاح، كانت مجرد إستبدال القيود المركزية مع القيود المحلية والإقليمية (Perkins 53–52: 1986؛ Hardt و Kaufman :xiii 1991).

وهناك مشكلة رئيسية أخرى هي الرقابة الإدارية المجزأة، والعديد من السلطات المتداخلة للموافقة على المشاريع، ومستويات متعددة من الضوابط على مختلف مستويات الحكومة، ما يدعوه الصينيون كثيرا من الأمهات في القانون. في عام 1983، كان مصنع تشينغداو تزوير الآلات، وهي مؤسسة الدولة، مسئولا عن الوزارة الوطنية

لصناعة آلة ومجلس المواد المدينة ومقاطعة للإمدادات المادية إلى مكتب صناعة الآلات البلدية لإنتاج النباتات إلى تخطيط المقاطعة إلى وكالات المقاطعات ذات الصلة للإمدادات من المصنع إلى إثنين من وكالات مقاطعة منفصلة للموظفين ولجان مقاطعة للمسائل الحزب الذي كان مغمورة في تنفيذ السياسات (Guangliang 304–303: 1987).

وبالتالي، فإن التخطيط لم يكن متكاملا أو متماسكا، ولم تعالج المؤسسات بإستمرار فيما يتعلق بالأهداف. وكانت القرارات الإستثمارية بيروقراطية ومسيسة. وعلاوة على ذلك، تفتقر الوكالات الإدارية إلى معلومات كافية عن المؤسسات والسلع الأساسية لإتخاذ قرارات جيدة. وعلى الرغم من نظام المسؤولية الإدارية، فإن الإدارة في الممارسة العملية لا تزال مركزية وجامدة، مع وجود سيطرة محدودة على المديرين الحازمين على الأداء. ولم يكن لدى مديري المشاريع سوى حوافز قليلة، لأن الدولة أعطت المديرين خططا للإنتاج وتلقوا منتجات محددة، لذا لم يكن هناك مجال كبير للمبادرة أو الإبتكار (Barnett و Clough 57–54: 1986؛ و Lee 71–45: 1986؛ و Lippit 216–215: 1987 ؛ و Riskin 353–352: 1987؛ وTidrick و Chen 1987؛ و Lichtenstein 73: 1991).

وتتمثل إحدى مزايا الإسترداد في أن الخطط لم تكن جامدة عمليا كما في النظرية؛ وإلا فإن الإقتصاد الصيني سوف يتوقف. وعلى الرغم من أن المفاوضة والتداول جعلا النظام أكثر مرونة، فإن هذه الترتيبات تتطلب من مدير المشروع أن يقضي الكثير من وقته في التفاوض بشأن صفقات خاصة مع بيروقراطية التخطيط وغيرهم من المديرين. وقد أعطى النظام قسطا كبيرا من صفقات "الباب الخلفي" بدلا من تنظيم العمالة وغيرها من المدخلات لإستخدامها بكفاءة أكبر. لم يكن المدير الذي كانت مهارته الوحيدة في توفير المال سوى القليل من الفائدة في تحقيق النجاح، لأنه يستطيع دائما إقتراض المال بهدوء من بنك الشعب أو الحصول على أموال من صافي دخل المؤسسة.

وكان مفتاح الحصول على مديري المؤسسات للإستجابة لإشارات السوق بالنسبة لهم إيلاء المزيد من الإهتمام لتحقيق الأرباح بدلا من مجرد توسيع الإنتاج. وركز المدراء على الأرباح عندما تمكنوا من الاحتفاظ بجزء أكبر وأكثر قابلية للتنبؤ منهم وإستخدامهم للحصول على مكافآت لهم ولعمالهم بدلا من تحويل الأرباح إلى ميزانية الدولة (Perkins 54: 1986).

فالأرباح لا يمكن أن توجه سلوك الشركات إلا بكفاءة إذا ما تم تحديدها من خلال أسعار تعكس ندرة إقتصادية حقيقية حقيقية. وعندما تم تحديد الأسعار بشكل غير صحيح، كما هو الحال في الصين، حتى في السنوات التالية مباشرة لإصلاحات عام

1979، أعطوا إشارة خاطئة، مما حفز الشركات على إنتاج القليل جدا مما كان قصيرا وفوق ما كان فائضا. فعلى سبيل المثال، تعني إشارات السوق الخاطئة أن مديري المشاريع حاولوا شراء واردات ضخمة تتجاوز النقد الأجنبي المتاح. ويمكن للمدراء الذين تجمعوا المزيد من النقد الأجنبي والمدخلات الأخرى أن يلبيوا أهداف النجاح بسهولة أكبر.

ولكي يكون للسوق معنى، يجب أن تكون الشركات قادرة على شراء المدخلات الإنتاجية وبيع المنتجات في السوق. ولكن الأسعار لم تظهر عادة حيث يمكن غستخدام الموارد على أفضل وجه، مما يوفر إشارات خاطئة للشركات. وفي كثير من الحالات، لم يسمح للشركات بعد بالاحتفاظ بأرباح رأس المال؛ وفي الواقع، لا يزال هناك الكثير من رأس المال مخصص إداريا بدلا من دفع الفائدة. وعلاوة على ذلك، ففي عام 1980، كان أكثر من 100 منتج صناعي خاضعا للتخطيط الإلزامي.

فبعض الوقت بعد عام 1979، كانت الأسعار تعسفية ومتباينة ولم تتغير إلا بصورة تدريجية في جميع أنحاء المنظومة. إن تحديد أسعار متعددة حسب المناطق لا يتوافق مع تكلفة المسافات المقطوعة. وتعني الأسعار المتباينة عدم ربط الأرباح بالعرض والطلب. ودفعت الشركات إلى إنتاج سلع مبالغ فيها بغض النظر عن السوق. كما أن السلع النادرة التي كانت أسعارها رخيصة الثمن أصبحت أكثر ندرة. وعلاوة على ذلك، فإن الصينيين، مثل الروس، فرضوا قيودا على دخول الشركات وخروجها، مما يفتقر إلى التدمير الخلاق.

ولزيادة قوى السوق لكي تؤدي إلى مستويات أعلى من الكفاءة، يتعين على المؤسسات أن تتنافس مع بعضها البعض بدلا من أن تكون لها سيطرة احتكارية على أسواق معينة. ومن المؤكد أن الشركات لديها المزيد من الحرية في البيع والشراء، كما أن المشاريع الجماعية تتنافس أحيانا مع مؤسسات الدولة. ولكن طالما أن المخططين المركزيين خصصوا المدخلات الرئيسية إداريا، كانت المنافسة محدودة، على الأقل بالنسبة للمنتجات الوسيطة.

وبالإضافة إلى ذلك، إستغرقت السلطات الصينية وقتا طويلا لإنشاء سوق عمل، مما أحبط تسويات العمل السلسة للتغيرات في الطلب. تقليديا، كان العمال الذين تستأجرهم مؤسسات الدولة لديهم "وعاء الأرز الحديد"، وهذا يعني أنه لا يمكن إطلاقها. وأثناء الثورة الثقافية، تم تجميد الأجور بشكل فعال، ولذلك كانت هناك حوافز مادية لتحسين الأداء. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن الصين تفتقر إلى شبكات الأمان الملائمة، فإن الإدارة مترددة في إطلاق النار على العمل، وإستبدال العمالة بأهداف الإنتاجية. وأدت الإدارة التي أصدرت نظاما أكثر حرية للتوظيف وإطلاق النار إلى تهديد الروح المعنوية والعمال التضامنيين الذين يشعرون بـ "وعاء الأرز الحديدي". وعلاوة على

ذلك، خلال الفترة الماوية، أصبح العمال غير راضين على نحو متزايد بحيث اضطرت السلطات الصينية إلى التعويض عن طريق أن تصبح أكثر قمعية للحفاظ على إنضباط العمل. ولكن خلال الإصلاح الإقتصادي، تعرض المديرون لضغوط كبيرة من العمال، بحيث كان إهتمام المديرين بالأرباح مدفوعا بالجهود الرامية إلى زيادة منافع العمال، مما أثر على الأمن الإداري (Lichtenstein 73 : 1991؛ Perkins 160–166 : 1991).

ولم يكن لدى مديري الشركات سوى قدر ضئيل من السيطرة على دفع العمال أو توظيفهم، ولم يكن هناك سوى القليل في إطلاق العمال غير المنتجين. وعلاوة على ذلك، فإن تنوع وكمية الإمدادات المتاحة للشركة لم يكن له علاقة كبيرة بأهداف الإنتاج. ولم يكن لدى الشركات سوى مجال ضئيل للبحث في السوق لأرخص مزيج من تكاليف المدخلات. وكانت أسعار العوامل متباينة للغاية.

والواقع أن الشركات واجهت، خلال الفترة الأولى من الإصلاح، قيودا على الميزانية. وعلى الرغم من أن مكافآت الإدارة والعاملين مرتبطة إسميا بالأرباح والأهداف الأخرى، فإن أي مؤسسة لم تفقد مكافآت على الإطلاق لعدم الوفاء بالأهداف، نظرا لأن الشركات إستطاعت التفاوض خلال سنة الإنتاج من أجل تخفيض الحصص. وتتعرض الشركات لمخاطر مفرطة بسبب هذا القيد الميسر. وعلاوة على ذلك، فإن مديري الشركات يسعون إلى تحقيق أهداف الربح، التي تغيرت أحيانا بأثر رجعي. وعلاوة على ذلك، فشلت السلطات الحكومية في التحول من نظام مالي موجه مركزيا إلى نظام قائم على الضرائب؛ أعطت بكين إعفاءات ضريبية للشركات الأكثر تعثرا (Prime 167–185 : 1991؛ Leung A13 : 1994).

كما تلقت الشركات حوافز للإنتاج ولكنها قد لا تكون قادرة على الإستجابة لأن المديرين يفتقرون إلى سلطة تقديرية ذات مغزى. وكان التخطيط صعبا، حيث كانت المعايير الصارمة مفرطة تتغير كثيرا. وشجعت هذه المعايير إنتاج السلع ذات القيمة العالية التي تستخدم نسبة عالية من المواد وربط الإنتاج عن التسويق.

وكان من المفترض أن يصرح الإصلاح الصناعي بالإفلاس، ولكن في الواقع لا تزال الدولة تدعم الخسائر. وعلى الرغم من أن الإصلاح المصرفي يتطلب الإستثمار الممول من القروض المصرفية على أساس إقتصادي بدلا من منح الميزانية الحكومية، فقد تم تمويل نصف بناء رأس المال الجديد في الثمانينات من المنح المقدمة من الدولة. وتدخل الحزب الشيوعي وقادة الحكومة المحلية مع بنك الشعب الصيني، مما أجبره على إعادة التفاوض بشأن القروض بشروط أكثر مواتاة، ولا سيما بالنسبة إلى المؤثرين سياسيا. وكان الإجراء النموذجي هو إستخدام أرباح الشركات الناجحة في إغراق الشركات الفاشلة، التي حصلت على حصة كبيرة من الميزانية في الثمانينات. وكانت الضغوط التضخمية

مرتفعة في أواخر الثمانينات، بسبب الإقراض المسيس ورصد الأسعار وإتساع ضغوط الأجور. وكانت هذه الضغوط ردا على الخوف من الإضطرابات العمالية والتحريض من الإنكماش بسبب زيادة أسعار المواد الغذائية ومن زيادة الرغبة في السلع الإستهلاكية مثل أجهزة التلفزيون وأجهزة الراديو ومسجلات الشريط والدراجات والثلاجات والغسالات والأثاث والمجوهرات والمنازل الغربية (Lichtenstein 69، 48، 14-13: 1991؛ Naughton 135-159 : 1991؛ Prybyla 209-225 : 1991؛ مراجعة بكين، مارس 28، 1994، صفحة 4؛ Leung 1994: A11).

الصناعة الصينية في السنوات ال 10 الأولى من الإصلاح لا تزال زعاني من نهج التخطيط السوفيتي الكلاسيكي - بإستخدام تحقيق العام السابق كحد أدنى الهدف للسنة الحالية، والمعروفة من قبل الصينيين بأنها "جلد الثور السريع". قرب نهاية فقد عمدت الشركات التي تعمل بنظام الحصص المفرطة إلى إبطاء العمليات عمدا من أجل عدم زيادة الأهداف كثيرا بالنسبة للسنة اللاحقة. وخلال الفترة من عام 1979 إلى عام 1980، إستحدثت بكين الإحتفاظ بالأرباح والمكافآت لتحقيق الأرباح ومؤشرات الأداء الأخرى في عدة شركات رائدة. ولكن تم تعليق التجربة، مع تباطؤ نمو الأرباح ومؤشرات الأداء الأخرى للحفاظ على الأهداف المستقبلية إلى أسفل، وإعترضت الحكومات المحلية على التكاليف الإدارية العالية وخفض السيطرة المرتبطة بالإحتفاظ بأرباح الشركات.

وعلاوة على ذلك، لم تحصل معظم المؤسسات على حصصها حتى بعد بداية سنة التخطيط. وبسبب الإعتماد على القرارات الإدارية وتعاون الشركات الأخرى في تلقي المدخلات، أبقت الشركات مستويات مفرطة من المخزون.

ولما كانت الدولة تضع عددا قليلا من الأهداف المتنوعة أو الصفية أو الأساليب، لم يكن لدى الشركة حافز ضئيل لإنتاج السلع المتنوعة التي يطلبها السوق. كما كان هناك نقص في حوافز الأسعار من أجل تحسين الجودة.

التحسن اللاحق في نتائج الإصلاح. غير أنه بحلول أواخر الثمانينيات والتسعينيات، دفعت بعض التغييرات المزيد من المديرين إلى إعتماد الإصلاحات وتحسين إستجابة السوق. وقد أدت تجربة الإصلاح الجزئي، وخاصة خلال الركود الصناعي المدمر الذي شهدته الفترة 1980-1981، إلى زيادة مشاعر السوق التجارية لكثير من المخططين ومديري المشاريع الذين رأوا كيف إستفادت الشركات الصغيرة والخاصة من الفرص التي يتيحها السوق (Jefferson و Rawski 84 :1999a). وفي الوقت نفسه، أدى ظهور سوق المشترين، من الزيادات في المعروض من الصناعات الخفيفة والسلع الإستهلاكية، إلى زيادة الحوافز لتحسين الأداء الصناعي والجودة (Tidrick 201 : 1987).

وكان إصلاح الإدارة الرئيسية، الذي تم تنفيذه تدريجيا في الثمانينات، هو توسيع حق الشركة في زيادة حصة الأرباح المتبقية. وعلى الرغم من بقايا التخطيط والتنظيم التدخلي وعمليات الموافقة الإدارية، في التسعينات، مع تقلص القيود البيروقراطية، أصبح الربح وليست خطة الإنجاء، الحافز الرئيسي للدولة المملوكة للدولة (Jefferson و Ping و Zhao 52-53 :1999؛ وJefferson و Rawski 67 : 1999a؛ و Jefferson و Rawski و Yuxin 96-97 :1999). وقد خفضت الحكومة عدد المنتجات الصناعية الخاضعة للتخطيط الإجباري من 131 في عام 1980 إلى 14 في عام 1988، بينما خفضت أيضا الأسعار الثابتة على المواد الغذائية والمدخلات (Lichtenstein 47 : 1991)، مما أدى إلى تحسين كفاءة تخصيص الإقتصاد الجزئي. وقد أدى التباطؤ في نمو الإيرادات خلال الثمانينيات إلى تضييق القيود المفروضة على الميزانية والمسئولين عن الإمالة والمصرفيين نحو "إرسال المشاريع إلى الأسواق" (Jefferson و Rawski 80: 1999a). وعلاوة على ذلك، أعاد عدد متزايد من الشركات المملوكة للدولة إعادة تنظيم نفسها في شركات مساهمة، مما زاد من الضغوط التنافسية على تلك التي بقيت في قطاع الدولة (Jefferson and Rawski 38 :1999b).

وكان تزايد الحق في بيع المنتجات خارج الخطة حافزا رئيسيا للإبتكار في الإنتاج والتسويق. الشركات المملوكة للدولة، والاستجابة للضغوط التنافسية، وزيادة الإنتاجية التحسينات والبحث والتطوير وتطوير المنتجات الجديدة والإبتكار. ومن الأدلة على زيادة المنافسة أن نسب التركيز الصناعي، ونسبة إنتاج الصناعة (مثل البيرة والاسمنت والأدوات الآلية والصلب) التي تنتجها أكبر ثلاث شركات في هذه الصناعة، كانت أقل في الصين منها في اليابان أو الولايات المتحدة (Jefferson و Rawski و Yuxin 95: 1999؛ Jefferson و Rawski 67: 1999a؛ Jefferson و Rawski 35-36 :1999b).

وتمكن مسئولية العقد معظم الشركات من الإحتفاظ بجميع حصص الحصص المذكورة أعلاه أو زيادة تدريجية فيها. وفي التسعينات والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، زاد المديرون والمديرون من سلطة صنع القرار، وأقل تقييدا بتدخل الدولة. إن إرتباط زيادة الأرباح والأرباح المحتجزة مع الأجور والمكافآت بمثابة حافز للشركة لزيادة الإنتاجية. وكانت نتيجة زيادة الحوافز العمالية وإصلاحات سوق العمل وزيادة إستقلالية المشاريع زيادة هائلة في إنتاجية العمل من عام 1978 إلى عام 1996، ولا سيما في التسعينات (Jefferson و Ping و Zhao 48-63 :1999؛ Jefferson و Rawski و Yuxin 95 : 1999؛ Jefferson و Singh و Hu و Benzhou 171-172 : 1999).

إصلاح الشركات المملوكة للدولة في السنوات الأولى من القرن ال 21. ولا تزال

هناك مشاكل. وتتفاوت معدلات الاحتفاظ بالأرباح، وبالتالي الحوافز، للشركات المملوكة للدولة إختلافا كبيرا. إن إنتاجية العامل الإجمالي للشركات المملوكة للدولة ليست سوى نصف إنتاج القطاع الخاص وقطاع التعليم والتدريب المهني. وعلى الرغم من أن الأسعار تتحدد بصورة متزايدة حسب تقدير الشركات، حيثما يكون هناك رقابة على سعر الدولة، فإن المدراء يشاركون على نطاق واسع في أنشطة البحث عن العائد (Jefferson 1999:168؛ Jefferson و Ping وZhao 60-61، 52-53: 1999؛ Jefferson و Singhو Junling ، و Shouqing 145- 143، 137 : 1999).

العديد من الشركات المملوكة للدولة في الصين، على غرار تلك الموجودة في روسيا، تخدم وظيفة "مدينة الشركة"، مما يثقل كاهل الخدمة الإجتماعية والمعاشات التقاعدية والتأمين ضد البطالة والصحة والتعليم ونفقات الرعاية الإجتماعية الأخرى (Jefferson and Rawski 32-33: 1999b)[1] . وعلاوة على ذلك، مثل البنوك الروسية، قامت البنوك الصينية "ببناء جبل من القروض المتعثرة عن طريق توفير أموال نقدية على شركات الدولة التي تدمر قيمتها، في حين جوعا يستحقون المقترضين من القطاع الخاص" الإكونوميست S18: 2004).

ويرى البنك الدولي أن الإفتقار إلى حقوق الملكية هو المشكلة التي تواجهها الشركات المملوكة للدولة والمشاريع التجارية (Jefferson و Mai و Zhao 107-125 : 1999). وقد نقلت المؤسسات العامة الملكية والملكية تدريجيا إلى حكومات المقاطعات والحكومات المحلية، وهي خطوة أسهمت في "تطوير سوق حقوق الملكية" (Jefferson و Rawski 29-30 : 1999b). فالتحديد الواضح لحقوق الملكية "يحسن الحوافز على رصد سلوك البحث عن العوائد والحد منه". هل هذا ممكن دون تغيير في حقوق الملكية؟ ووفقا للبنك، تشير الدراسات التجريبية إلى أن إعادة انتداب حقوق الملكية تؤدي إلى مكاسب قابلة للقياس في الكفاءة (Jefferson و Mai و Zhao111: 1999).

ومع ذلك، هل يمكن للصين أن تغير حقوق الملكية دون أن تواجه نفايات هائلة من "الخصخصة من الداخل" وخلق فئة من القلة المليارديرية التي خضعت لها روسيا؟ Grzegorz Kolodko (158، 98: 2000)، وزير المالية البولندي، 1994-1997، يعتقد أن بولندا وجمهورية التشيك وروسيا خصخصت بسرعة كبيرة، وأن البلدان الإنتقالية ينبغي بدلا من ذلك التأكيد على سرعة في التسويق وتحسين حوكمة الشركات من المؤسسات العامة .ويعرب خبراء إقتصاديون آخرون عن تفاؤلهم بأن المؤسسات الخاصة التي إشترت أسهم الشركات المملوكة للدولة والمشاريع الجماعية قد نمت بسرعة أكبر من الشركات المملوكة للدولة على مر السنين، وستهيمن في نهاية المطاف على المؤسسات

(1) المترجم

العامة التي تعاني من خسائر.

وفي الواقع، انخفضت حصة الناتج الصناعي من المؤسسات المملوكة للدولة من 80 في المائة في عام 1978 إلى 55 في المائة في عام 1990 إلى 43 في المائة في عام 1994 إلى 28 في المائة في عام 1996 (Jefferson و Rawski 70-47: 1994؛ إقتصاديو 34-33: 1995b؛ وJefferson و Rawski 24: 1999b؛ و Jefferson، Rawski، and Yuxin 90: 1999). ومع ذلك، في عام 2004، شكلت الشركات المملوكة للدولة 35 في المائة من العمالة الحضرية، وحصلت على نصف القروض المصرفية. أكبر منتجي الفحم، الصلب، معدات الطاقة، والسلع الرئيسية الأخرى هي الشركات المملوكة للدولة. تقريبا كل من الصناعات الثقيلة والكثير من التكنولوجيا كانت في أيدي الشركات المملوكة للدولة. وعلاوة على ذلك، فإن غالبية الشركات المملوكة للدولة، وهي زيادة في فترة 20 عاما، كانت تفقد المال في عام 2004 (Jefferson و Rawski 37: 1999b؛ إقتصاديو 2004c: S14).

ومازال الدعم للإصلاح منتشرا في الصين بحيث لا يرجح أن يحكم حكامها الإصلاحات الصناعية وغيرها من الإصلاحات المحلية بشكل ملحوظ. ولكن الصين تواجه العديد من المشاكل المتعلقة بالإصلاحات، بما في ذلك الإئتمان المفرط للشركات المملوكة للدولة وإنهيار "وعاء الأرز الحديدي" للعاملين في الشركات وزيادة هجرة فقراء الريف إلى المدن وإحتمال إرتفاع عدد العمال والفلاحين.

ويشير Peter Nolan إلى أنه على الرغم من الحماية والقروض المدعومة والحصول على التكنولوجيا الأجنبية من خلال المشاريع المشتركة والوصول المميز إلى سوق الأسهم تفتقر الصين إلى شركات عالمية قادرة على المنافسة حقا. وهكذا، بالنسبة لـ Nolan ، من منظور عالمي، يجب الحكم على "السياسة الصناعية في الصين خلال العقدين الماضيين بالفشل" الإكونوميست 2004c: S15).

الفقر وعدم المساواة

أكد خطاب Mao Zedong على المساواة، وبناء "الحلقة الأضعف". ومن الناحية العملية، كان عدم المساواة فى الدخل فى نطاق يشبه العديد من البلدان الآسيوية الأخرى مثل بنجلاديش وسيريلانكا. وعلى الرغم من أن التفاوتات في المناطق الريفية والحضرية في الصين كانت منخفضة، فقد وسعت سياسات التحيز في المناطق الحضرية في Mao التفاوت بين المناطق الريفية والحضرية، بحيث كانت أعلى من الهند (البنك الدولي 94-84، المجلد 1 :1983a).

وكان شعار Deng Xiaoping "للحصول على الثراء مجيد" هو التنصل من

تركيز ماو (Lichtenstein 136 : 1991). وجد John Knight و Lina Song (118 : 2001) أن التفاوت في المناطق الحضرية ارتفع من عام 1988 إلى عام 1995، ولا سيما في المجالات التي زاد فيها الإصلاح الإقتصادي من الدخل وإتساع التفاوت في المناطق الساحلية وفي القطاع غير الحكومي. وخلال الفترة نفسها، إزدادت التفاوتات الريفية بشكل كبير بسبب "زيادة دخل الأجور ودخل الأعمال الفردية في مجموع الدخل الريفي" (المرجع نفسه، الصفحة 117). وقد إزداد التفاوت العام في الدخل بشكل كبير خلال سنوات الإصلاح بحيث أصبحت "الصين في الثمانينيات والتسعينيات من البلدان الأكثر تفاوتا في المنطقة وفيما بين البلدان النامية عموما" (Riskin و Renwei و Shi 3 : 2001). وإرتفع معامل Gini للفرد من دخل الأسرة من 38 إلى 45 في المائة من 1988 إلى 1995 (Knight و Song 84 : 2001).

ومع ذلك، وبسبب النمو السريع، إنخفض سكان الريف الذين يعيشون في فقر من 33 في المائة في عام 1978 إلى 11 في المائة في عام 1984، في حين إنخفض الفقر في المناطق الحضرية من 1.9 في المائة في عام 1981 إلى 0.3 في المائة في عام 1984. ومن عام 1984 إلى أوائل التسعينات، في المناطق الريفية في الصين، وبطء شديد في الصين الحضرية، على الرغم من النمو السريع (البنك الدولي 1992a؛ Khan و Riskin 54-52 : 2001). و Wu و Perlott (2004) أن عدم المساواة في الدخل قد إزداد بإستمرار من عام 1985 إلى عام 2001. وإزداد عدم المساواة داخل المناطق الريفية والحضرية على السواء، كما رفع من تحولات السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، ولكن أكبر مساهم في عدم المساواة الوطنية العالية (Gini = 0.415 في عام 2001) هو إتساع الفجوة بين الريف والحضر.

وبالنسبة إلى Zhao Renwei ، هناك آثار هامة على السياسة العامة لعكس إتجاه التفاوت في الدخل وإنهاء الحد من الفقر بشكل ملحوظ في أواخر الثمانينيات والتسعينيات. أولا، تحتاج الصين إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للتنمية الإقتصادية الريفية. ثانيا، يحتاج البلد إلى سياسة للضمان الإجتماعي للحد من الفقر وعدم المساواة من البطالة والمرض والشيخوخة. ثالثا، يحتاج البلد إلى زيادة الإستثمار في رأس المال البشري، ولا سيما التعليم الأساسي. رابعا، يجب على الصين استخدام ضرائب الدخل الشخصي لإعادة توزيع الدخل (Renwei 43-25: 2001). وفي الوقت الحاضر، لا تدفع سوى نسبة مئوية صغيرة من العمال الحضريين ضريبة الدخل. يجب أن تكون الدخول أكثر شفافية وتحتاج الدولة المركزية إلى تحسين قدرتها على تحصيل الضرائب (Gustafsson و Shi 48 : 2001). خامسا، تحتاج الحكومة إلى خفض الإعانات والمنافع للفئات ذات الدخل المرتفع في المناطق الحضرية. وأخيرا، يريد Renwei (42-40:

2001) زيادة تنقل اليد العاملة، وخاصة بالنسبة للسكان الريفيين للهجرة إلى وظائف في المناطق الحضرية.

إصلاح البنوك

لم يكن لدى الصين أسواق رأس المال قبل إصلاحات عام 1978؛ قامت الشركات، في المقام الأول المؤسسات العامة، بتمويل الإستثمار من الأرباح المحتجزة، ومنح الميزانية بدون فوائد، والقروض المقدمة من المصارف المملوكة للدولة. الصين لديها نظام بنك مركزي ومشابها لنموذج للإقتصادات المخططة مركزيا (Lardy 139–60: 1998؛ Goldstein 31: 1998). البنوك الصينية "، كملاحق للحكومة،. هائلة، بيروقراطية ومزدهرة بثقافة سياسية مكثفة "، حيث يكافأ مديري البنوك على ولاء الحزب الإكونوميست 2004c: S18). و الشركات المملوكة للدولة وتقاريرها هي ذات نوعية رديئة. وأدت سنوات الإقراض ذات الدوافع السياسية إلى زيادة الديون المعدومة لدى البنوك إلى 145 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، بحيث بلغت القروض المتعثرة 30 في المائة من الودائع. ومع الإصلاح الإقتصادى فى الصين والإنفتاح اللاحق على الإقتصاد الدولى نما النظام المصرفى فى التعقيد مع بنك الصين المركزى والمصارف التجارية الوطنية والاقليمية والبنك الزراعى والبنك الإنشائى والبنك الإستثماري وبنوك الإدخار الإسكانية وبنوك المستهلكين والبنوك والتخصصات في النقد الأجنبي، والمؤسسات المالية غير المصرفية، مثل التعاونيات الإئتمانية الحضرية، وشركات الثقة والإستثمار وشركات التمويل لمجموعات المشاريع وشركات التأجير التمويلي وشركات الأوراق المالية وشركات التصنيف الإئتماني (Lardy 76–60: 1998). ومع ذلك، يعتقد Nicholas Lardy ، وهو زميل كبير في معهد واشنطن للإقتصاد الدولي، أنه من السابق لأوانه إنقاذ البنوك، حيث أنها ستعود قريبا إلى وضع ديون غير مستدام ما لم تتمكن من إثبات "أنها يمكن أن تعمل على أساس تجاري" الإكونوميست 2004c: S18). ومع تحرك الصين للتحويل الدولي لعملتها، فإن أسعار الفائدة على اليوان ستحتاج إلى أن تكون قادرة على المنافسة لتجنب ضغوط كبيرة على ميزان المدفوعات واليوان من المودعين الذين يشترون أصول أجنبية ذات عوائد أعلى (Lardy 139–77: 1998).

زيادة التجارة الدولية والتبادل التجاري

وخلال الستينات وأوائل السبعينيات، أكد الصينيون على الإكتفاء الذاتي. في عام 1960، وسط نزاع أيديولوجي، ألغى السوفييت العقود وسحب المواد وقطع الغيار ومخططات من مشاريع المساعدات والمشاريع المشتركة في الصين، وترك الجسور والمباني على نصف بناؤها. في عام 1977، بعد وفاة Mao ، القيادة الصينية، إعترافا بكيفية الإعتماد على الذات التكنولوجية المكلفة، فتحت الباب نحو السوق العالمية.

ومن أجل التغيير، لن تضطر الصين الان الى التأكيد على الدراسات الاساسية وتطوير العلوم والتكنولوجيا وتطبيقها، وإنما ايضا تعلم التكنولوجيا الأجنبية من خلال إرسال الطلاب الى المؤسسات الأكاديمية الأجنبية، وإستيعاب تقنيات الانتاج الاجنبية المناسبة لظروف الصين، ورفع مهارات العمال الصينيين والفنيين والمديرين (مراجعة بكين 21-20 :1982). وفى عام 2001 إنضمت الصين الى منظمة التجارة العالمية التى تنطبق على الدول التى تعتبر فيها أسعار السوق هى القاعدة.

وفى الفترة من عام 1979 الى عام 1980، أنشأت الصين أول منطقة إقتصادية خاصة SEZs ومناطق تجهيز الصادرات للأجانب لإنشاء شركات وتعيين العمالة وإستيراد بضائع معفاة من الرسوم الجمركية لتجهيزها وإعادة تصديرها. وكان العديد من المستثمرين الأجانب في المناطق الإقتصادية الخاصة، وفي وقت لاحق في مدن أخرى أو مناطق تنمية ذات وضع مماثل، يتمتعون بمعدلات ضريبية تفضيلية وتخفيض في التعريفات وسياسات مرنة للأجور وبنية تحتية أكثر حداثة وأقل بيروقراطية من أي مكان آخر في الصين.

وفي عام 2001، كان الإستثمار الأجنبي المباشر البالغ 209.4 مليار دولار الذي تدفق إلى أقل البلدان نموا قد تدفق إلى الصين (46.8 مليار دولار) إلى الصين (23.8 مليار دولار إلى هونج كونج، الصين) (UNCTAD 7: 2003). وعلاوة على ذلك، وجدت الدراسات الإستقصائية التي أجرتها وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف التابعة للبنك الدولي، و A. T. Kearney في عام 2002 أن الصين قد تجاوزت الولايات المتحدة بوصفها البلد الأعلى مرتبة في ثقة الإستثمار الأجنبي المباشر (البنك الدولي 102: 2003). ومن بين المستثمرين الأجانب الصينيين المغتربين، وخاصة من هونج كونج. وبالرغم من أن هونج كونج جزء من الصين منذ عام 1997 فانها تحصل على نفس التفضيلات مثل الإستثمارات الأجنبية. بسبب الحث الخاص للأجانب، وأحيانا الصينية المحلية، الذين أرادوا بدء مشروع صناعي جديد المقنعة المؤسسة من خلال خلق جبهة لمستثمرين هونج كونج ("الأجانب"). وعلى الرغم من أن الصين لا تعترف بحكومة مستقلة فى تايوان فان مواطنيها هم مستثمرون كثيفون وخاصة فى مجال الالكترونيات ويستفيدون من تقارب اللغة واليد العاملة الرخيصة وعادة ما يدخلون بشكل داخلى عبر هونج كونج أو ماكاو. وتقدر مجلة آسيان تايمز (Keliher و Meer 2003) أن الشركات التايوانية في الصين مسئولة عن 40 في المائة من صادرات الصين. وكان معظم المستثمرين فى هونج كونج والمستثمرين الصينيين فى الخارج مستثمرين شرعيين، بما فى ذلك نصيب الاسد من رأس المال الأجنبى فى الصين. والواقع أن

الصينيين المغتربين في الصين كانوا أكثر خبرة ومغامرين من الهنود في الخارج[1] أو أعضاء في الخارج من دول آسيوية أخرى. وإستفادت الصين أيضا من أن المستثمرين الغربيين واليابانيين يخشون استبعادهم من ما يشكل حوالي 12 في المائة من إجمالي الناتج القومي العالمي (البنك الدولي 253–252: 2004b) وسيكون في نهاية المطاف أكبر سوق في العالم.

وكانت خمسة وثمانون في المائة من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في عام 1998 إلى مناطق ساحلية مزدهرة نسبيا، مع أكبر كمية في مقاطعة Guangdong ، بالقرب من هونج كونج (OECD 7 : 2001). وتمثل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو 15 في المائة من إجمالي تكوين رأس المال الصيني، وهو من أعلى المعدلات بين أقل البلدان نموا. وفى عام 1995، كان الإستثمار المباشر الاجنبى يسيطر على 47 فى المائة من صادرات الصناعة التحويلية فى الصين و 53 فى المائة من الإستثمارات فى الإلكترونيات. وشركات الإستثمار الأجنبي المباشر هي أكثر ربحية من الشركات المحلية، وخاصة الشركات المملوكة للدولة (Huang 155–147 : 2001). وعلاوة على ذلك، فإن مؤسسات الإستثمار الأجنبي المباشر، وبدرجة أقل الشركات الخاصة المحلية ومشاريع البلدية والقرية ، تزيد من حصص الصادرات بالنسبة للشركات المملوكة للدولة، حيث أن المحددات الرئيسية لنجاح الصادرات هي الإستقلال الذاتي لإتخاذ القرارات والتعرض للسوق المحلية الأكثر حرية (Perkins 260،242 : 1998).

إلى أي مدى تواجه الصين بعض الأخطار التي تواجهها القطاعات الحديثة أو الجيوب في إقتصاد مزدوج خلال الإستعمار وفترة ما بعد الإستعمار في الستينيات والسبعينات: عدم وجود روابط مع مؤسسات أخرى في الإقتصاد المحلي (Crane 857–841 : 1991 ؛ Endean 769–741 : 1991). وبالنسبة لـJefferson و Rawski (40: 1999b)، هذا ليس مرجحا. والواقع أن الشركات الأجنبية، وخاصة "المشاريع المشتركة، أثرت تأثيرا قويا على عملية الإصلاح الصناعي من خلال إتاحة إمكانية الوصول إلى أحواض الأموال البحرية والمعرفة الحميمة بالتكنولوجيا المتقدمة وإستخبارات السوق ونظم الإدارة في شراكة مع الشركات الصينية. (بدأت هذه الابتكارات) تموج من خلال مجتمع الأعمال في الصين من خلال شبكات الموردين والضغوط التنافسية وتناوب الموظفين الصينيين من وإلى الشركات ذات الصلة الأجنبية ".

ويمكن أن يسهم سيناريو مشابه لنهاية معجزة اليابان (الفصل 3) في تباطؤ النمو في الصين. فالصين، مثل اليابان، لا تواجه فقط ديونا معدومة ضخمة مستحقة للبنوك، بل قد تستنفد أيضا مكاسب من الإقتصادات الداخلية والخارجية والتعلم بالممارسة

(1) المترجم

والمكاسب من "مزايا التخلف"[1]، وإعتماد التكنولوجيا بتكلفة زهيدة من الإقتصادات الأكثر تقدما . ومن بين المجهول قدرة الصين على الإستجابة لعدم المساواة وإستياء العمال والفلاحين والمطالبة بتقرير المصير الوطني والعرقي.

دروس لأقل البلدان نموا من التحولات الروسية والبولندية والصينية إلى السوق

Lessons for LDCs from the Russian, Polish, and Chinese Transitions to the Market

يمكن للعديد من بلدان العالم الثالث في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أن تتعلم من جهود روسيا وبولندا والصين في مجال التحرير والتكيف. وإشتركت إشتراكية الدولة الروسية، الأكثر تطورا والعمق الجذور من بولندا والصين، في إحداث تغيير مؤسسي أكبر من أجل الإنتقال الناجح إلى السوق. وكما قال Alec Nove (1983 : 168)، طالب الإقتصاد الإشتراكي، "إن تغيير كل شيء في آن واحد أمر مستحيل، ولكن التغيير الجزئي يخلق تناقضات وتضاربات".

و إرث روسيا من إهمال السلع الإستهلاكية والتركيز الصناعي ومقاومة الإبتكار التكنولوجي والجودة الرديئة والحوافز الحصنة وإخفاء المعلومات كانت أكثر مؤسسية من بولندا. فعلى سبيل المثال، كانت بولندا أقل تركيزا صناعيا، وحققت بعض التقدم في الثمانينات نحو الخصخصة، وأتاحت مزيدا من المنافسة للإحتكارات المملوكة للدولة بعد الإصلاح من روسيا. ومن الصعوبات الأخرى التي واجهتها روسيا في إصلاحها عدم وجود حوافز وإشارات كاذبة عن الأسعار وتخصيص رأس المال غير النقدي وتسعير الإحتكار بعد إزالة الأسعار وقيود ميسرة على الشركات وشبكة أمان ممزقة للعمال والمسنين ومعارضة أو القبض من فوائد التحرير من قبل المصالح البيروقراطية المكتسبة وإهمال التغييرات المؤسسية والقانونية الضرورية للتعجيل بإقتصاد السوق وقطع الروابط التجارية. وتحركت بولندا نحو إلغاء الإحتكار والتحرر قبل أو بالتزامن مع مراقبة الأسعار، وبدأت بتنظيم رأس المال وسوق العمل، وكان الإقراض أقل تسييسا للشركات غير الفعالة أو الفاشلة، وقدمت المزيد من الدعم للرفاه الإقتصادي للفقراء من روسيا. وعلى الرغم من أن كلا البلدين واجه معارضة من البيروقراطية، وكانت المقاومة في بولندا أقل جوهرية، ربما لأن مستويات المعيشة المادية للأجراء لم تنخفض كما هو الحال في روسيا.

Peter Nolan (1995) لديه شرحين لنجاح النمو الإقتصادي والإصلاحات

(1) المترجم

الصينية مقارنة مع روسيا: (1) السعي الصيني للإصلاحات الإقتصادية مع تجنب التحرير السياسي (على غرار غيرها من الإقتصادات سريعة النمو في شرق آسيا) و (2) خطوة الصين نهجا خطوة بخطوة للإصلاح الإقتصادي، ورفض "العلاج بالصدمة"، وخاصة ما يمارسه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويظهر Nolan كيف أن جهود روسيا في glasnost (الإنفتاح الإقتصادي) وإرساء الديمقراطية دمرت جهاز الدولة القديم بينما فشلت في بناء دولة خلف فعالة، مما أدى إلى إنهيار إقتصادي.

يقدم John Ross (1994: 19-28) عدة قواعد لسياسة التحرير، إستنادا إلى تجارب الصين وروسيا وأوروبا الشرقية. أولا، تحرير الأسعار والتسويق والخصخصة حيث لديك قطاعات تنافسية، مثل القطاع الزراعي في الصين. ثانيا، الحفاظ على الأسعار الخاضعة للرقابة حيث لديك قطاعات إحتكارية وإحتكار القلة، كما هو الحال في القطاع الصناعي في الصين. وقد إرتكبت روسيا خطأ في ضبط الأسعار وتسويقها وخصخصة المنتجات الصناعية، مما أدى إلى زيادة هذه الأسعار للمستهلكين والقطاعات التنافسية. وقد خفضت الشركات الصناعية في روسيا الإنتاج وأثارت الأسعار لتعظيم الأرباح. وثالثا، لا يمكن إزالة الأسعار الصناعية إلا عندما تتمكن من توفير المنافسة الدولية، كما هو الحال في صناعة بولندا، أو عندما تتمكن الحكومة من تفكيك المؤسسات القائمة أو توفير قدر كاف من المنافسة المحلية حتى لا تقيد الشركات الإنتاج. وفي حالة روسيا، أدى عدم إستقرار الروبل إلى إعاقة التوسع في الصادرات بحيث لم يكن النقد الأجنبي كافيا للإستيراد من الأجانب الذين قد يكونوا قد تنافسوا مع المؤسسات المحلية. رابعا، خلافا لروسيا (وبدرجة أقل الصين) في أوائل التسعينات، كان إستخدام السياسات النقدية والمالية لتحديد سعر الفائدة على الائتمان التمويني وتخفيف التضخم. خامسا، كما في بولندا في عام 1989، تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية عن طريق التوقف عن التدخل في السوق. ومع ذلك، قد تحتاج إلى تقييد الواردات حيث أن الطلب المتزايد قد يؤدي إلى مشكلة في ميزان المدفوعات. سادسا، توفير شبكة أمان للفقراء والعاطلين عن العمل للحد من مقاومة السكان الذين يعارضون الإصلاح. في أوائل التسعينات، حققت بولندا والصين نجاحا محدودا وروسيا تقريبا أي نجاح، في تحقيق القاعدة السادسة.

وفي مجال الزراعة، حققت الصين نجاحا أكبر بكثير من روسيا، مما أدى إلى خنق المبادرة الخاصة والتسويق. في الصناعة، واجهت الصين العديد من نفس المصالح العنيدة المعارضة للتحرير كما فعلت روسيا. وعلى الرغم من أن الصين عانت من حصتها من الفساد، إلا أنها قاومت تجريد الأصول وشراء المؤسسات الصناعية الحكومية بشكل إيجابي للظهور في ظل الخصخصة التي واجهتها روسيا. ومع ذلك، فإن مسار الصين

نحو الإصلاح من خلال "تحسس الحجارة أثناء المشي عبر النهر" يمكن أن يتعرض للخطر بسبب عدم الإستقرار خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين. يجب على دول العالم الثالث ألا تتبع طريق روسيا أو الصين للإصلاح، على الرغم من أن هذه البلدان يمكن أن تتعلم دروسا من روسيا والصين. ويتعين على كل بلد نام أن يجد طريقه الخاص نحو التكيف والتنمية.

مصطلحات للمراجعة

- التكيف
- توازن ميزان المدفوعات
- الشرطية
- التدمير الخلاق
- العوائد الإقتصادية
- البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD)
- سياسات الحد من النفقات
- سياسات تحويل النفقات
- التوازن الخارجي
- Gosplan
- الاقتصاد الفردي
- التوازن الداخلي
- نظام المسئولية الإدارية
- تخطيط التوازن المادي
- صافي المنتج المادي (NMP)
- نظام النومينكلاتورا
- المؤسسات شبه الحكومية
- الخصخصة
- المؤسسات العامة
- السلع العامة
- العلاج بالصدمة
- قيود الميزانية الميسرة
- الشركات المملوكة للدولة (SOEs)
- البنيويين
- مشاريع البلدة والقرية TVEs (الصين)

أسئلة للمناقشة

1 - بين وناقش البرامج الرئيسية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل تحسين التوازنات الخارجية لمشاكل أقل البلدان نموا ومشاكل الديون. تحليل فعالية نهج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إزاء الأزمة الخارجية لأقل البلدان نموا. ما هي القواعد التي تود تغييرها ، إن وجد، لتوصي بها للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تحقيق تسوية لأقل البلدان نموا وتخفيض أزمة ديون أقل البلدان نموا؟

2 - ناقش وقيم آراء منتقدي نهج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إزاء تعديل أقل البلدان نموا.

3 - ناقش السلسلة المثلى للتكيف والإصلاح من جانب أقل البلدان نموا التي تواجه أزمات خارجية. هل هذا التسلسل يتسق مع الإستراتيجيات التقليدية التي ينادي بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؟

4 – ناقش مفاهيم التوازن الداخلي والخارجي، والتسويات التي ينبغي أن تجريها أقل البلدان نموا لتحقيق كلا التوازنين.

5 – ما هي الشروط، إن وجدت، هل ستنصح أقل البلدان نموا بتوسيع حصة قطاعها المملوك للدولة؟ ما هي الشروط، إن وجدت، هل ستنصح أقل البلدان نموا بتخفيض الشركات المملوكة للدولة؟

6 – مقارنة أداء القطاعين الخاص والعام في أقل البلدان نموا.

7 – هل يجب على الدولة إستخدام المؤسسات العامة لإعادة توزيع الدخل؟

8 – ما الذي يمكن أن تفعله أقل البلدان نموا لتحسين أداء القطاع الخاص؟

9 – ما هي الخصخصة؟ وما مدى نجاح محاولات الخصخصة في أقل البلدان نموا؟ ما هي بعض مآزق الخصخصة؟

10 – تقييم فعالية المشاريع المشتركة بين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المملوكة للدولة في أقل البلدان نموا.

11 – هل ينبغي لأقل البلدان نموا أن تشدد أكثر على الخصخصة أو التنشئة الإجتماعية، أم ينبغي لها أن تواصل الوضع الراهن؟

12 – ما هي الأسباب الرئيسية لإنهيار إشتراكية الدولة في الإتحاد السوفيتي؟

13 – يشير Barthlomiej Kaminski إلى أن إشتراكية الدولة غير قابلة للتغيير. قيم هذا الرأي.

14 – قيم فعالية نهج "العلاج بالصدمة" / "الانفجار الكبير" والنهج البديل.

15 – يقول Jeffrey Sachs: "ألقي اللوم على مشاكل روسيا على عدم الكفاءة الشيوعية والفساد، والتدهور التام للهيكل الإداري القديم، وردود الفعل المفرط من جانب الغرب على المحنة المالية المتزايدة للجمهوريات". ناقش وقيم هذا الرأي.

16 – يقول الإقتصادي Thomas E. Weisskopf: "إن آفاق تنشيط الإقتصاد الروسي قاتمة. فقط بديل عن العلاج بالصدمة يمكن أن يضمن أن الإقتصاد الروسي سيتم إعادة هيكلة بنجاح وتنشيطه وسوف يتطلب دورا أكبر بكثير للحكومة في تشكيل البيئة الإجتماعية والإقتصادية من راديكالية السوق الحرة على إستعداد للتفكير. هذا النهج البديل سيكون أكثر إحتمالا للحصول على دعم ديمقراطي من العلاج بالصدمة، وبالتالي فإن الحكومة الروسية ستكون أكثر عرضة لتنفيذها بنجاح". ناقش وقيم هذا الرأي.

17 - ناقش الإصلاح الحضري في الصين والإصلاح الزراعي وإصلاحات أخرى بعد الفترة 1978-1979، بما في ذلك بعض المشاكل المرتبطة بالإصلاحات وأثر الإصلاحات على الأداء الاقتصادي.

18 - هل تتفق مع الإقتصاديين الذين يعتقدون بأن الإستراتيجيات الإقتصادية الصينية تتميز بالإستمرارية والتطور، وليس التغيير المفاجئ، خاصة بالمقارنة مع تلك التي في روسيا وغيرها من البلدان الشيوعية السابقة التي أجرت إصلاحات في التسعينات؟

19 - ناقش المشاكل التي واجهتها الصين مع إصلاح الشركات المملوكة للدولة.

20 - ما هي الدروس التي يمكن أن تتعلمها أقل البلدان نموا من إنهيار روسيا في إشتراكية الدولة والإصلاح الإقتصادي؟

21 - ما هي الدروس التي يمكن أن تتعلمها أقل البلدان نموا من إنتقال الصين من الإشتراكية إلى إقتصاد السوق؟

دليل المراجع

Bruno and Easterly (1998) دراسة التضخم وتأثيره على التكيف. فقد إنتقد Stiglitz (2002b) و Mosley و Harrigan و Toye (المجلد 1: 1991) ومنظمة الأغذية والزراعة (149-115: 1991)، Cramer و Weeks (61-43: 2002) سياسات التكيف التي وضعها صندوق النقد الدولي. Vera (2000) يلقي اللوم جزئيا على شروط صندوق النقد الدولي وشرط البنك الدولي للديون المذهلة في أمريكا اللاتينية والركود خلال الثمانينيات والتسعينيات. ويوصي Aguilar (1997) بأن تعتمد وكالات الإقراض الأخرى بدرجة أقل على شهادة صندوق النقد الدولي لتقييم إقتراض أقل البلدان نموا.

وقد قام كل من Cook و Kirkpatrick (2003) و Baer (2003) و Bennell (2003) و Chai (2003) و Parker (2003) و Megginson و Netter (2003) بتحليل الخصخصة، مع ما يترتب على ذلك من آثار على أقل البلدان نموا.

Cornia و Popov (2001) دراسة تجربة انتقالية مقارنة. و Dudrick وآخرون. (2003) دراسة تأثير الإنتقال على الفقراء.

Goldman (2003) و Reddaway و Glinski (2001) ينتقدان بشدة سياسات روسيا تحت Yeltsin. و يركز Montes و Popov (1999) على خلفية إنهيار الروبل في عام 1998. و Goldman (47-20: 1996)، و Grossman (1993)، و Handelman

(1994) يحلل المافيا الروسية. Schleifer و Treisman (38–20 :2004) يؤكدان أن الإنهيار الإقتصادي الروسي منذ عام 1991 مبالغ فيه. وGregory و Stuart (2001) من المحللين ذوي الخبرة في الإقتصاد الروسي.

يختبر Poznanski (1996) إنتقال بولندا على ما إذا كانت مستمرة من الإصلاح خلال الفترة الشيوعية، 1970–1989. يركز Sachs (1993) على قفزة بولندا إلى إقتصاد السوق. يستخدم Kolodko (2000) تجربته كوزير مالي بولندي لانتقاد نهج يلتسين الروسي، بما في ذلك المستشارين الأجانب Sachs و Schleifer لإستراتيجية "علاج الصدمة".

Kornai و Maskin و Roland (1136–1095 :2003) يفسر أسباب قيود الميزانية الميسرة، في حين أن Kornai (1992) يحلل الضرر الناجم عن هذا القيد.

Jefferson و Singh (1999) تحليل الإصلاح الصناعي الصيني من عدد من وجهات النظر. ومن الكتب الممتازة الأخرى في الإقتصاد الصيني Lin و Caiو Li (2003) و Riskin و Renwei و Shi (2001) و Preston و Haacke (2003) و Lardy (1998) و Lichtenstein (1991). أجرى الإقتصاديون (2004c) دراسة إستقصائية عن الإقتصاد الصيني.

وتشمل المقالات الواردة في دليل إقتصاديات التنمية بشأن الإستقرار والتكيف Behrman و Srinavasan (1995c) بشأن الإستقرار والتكيف الهيكلي والنمو؛ Corbo و Fischer (1995) بشأن الإستقرار والتكيف الهيكلي وإصلاح السياسات.